



حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفيته ابن مالك

رضى الله عنهم أجمعين

وبها مشها
الشرح المذكور، ضاعف الله لمؤلفه الأجور

الجزء الأول

(١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م)

دار الحديث العامة
مبنى الباني بجبلبن وشركة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الامام الصالح سيدي عبد الرحمن الكودى رحمه الله :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله ﴾ الملمح بالمنطق الصحيح الاساسى * للاعراب عما استكن في الضمير من المعاني * المميز للخصوص بجميع صفات وحالات الكمالات والمفاخر * هادى الالباب للقوس في بحر علم العربية مفتاح العلوم الزاخر * فأخرجوا منه لؤلؤ المعاني والفوائد * ومرجان النكت والقلائد * العاطف على من إليه رجع وأتاب * البذل سيآته حسنات بحزيل فضله ورحمن الثواب * لا إله إلا هو المنشىء الباشى * من المؤلفات الاطراف والحواشى * التزه عن الابتداء والانتها والزمان * والفقه واللغة والنحو والجهة والمكان * مرشد القلوب لخلاصة الكافية * الجامعة الشافية الوافية * ونسلم على ناسخ الشرائع ذى القلم المحمود الأحمد * سيدنا ونبينا ومولانا محمد * أفصح من نطق بالضاد * وكسر بصاحته ظهر كل معاند متطاول مضاد * وآله وأصحابه * وكل من اقتفى أثره وسكر بحبه وحنانه * مادام العلم منشورا في المجالس والدروس * ومنظوما ومثورا في الأوراق والطرους * وبعد فيقول أفقر العبيد إلى مولاه * وأرجو لهم اليه من عظيم كسبه وخطاياهم * أحمد بن محمد بن حمدون السلى الرداسى النجار * المعروف بابن الحاج القاسى الدار * لما كان علم النحو من أفضل العلوم * ومبلىا لنهم كتاب الله الذى عن كل مرقوم * وأجل ما ألف فيه خلاصة ابن مالك * غير أن من حصلها فهو لسائر رقاب العلوم مالك * وأنتع شروحه التى انتفع به الناس * شرح الامام الكودى العاطر الانفاس * بيد أنه لا اختصار لفظه وعبارته * يحتاج إلى حاشية تسفر اللثام عن مراده وإشارته * طلب منى بعض الفقهاء الأجلة * الطالع فى سما العلوم بلوع البذور والأهله * وضع حاشية على الشرح المذكور * سهلة التناول قرية الحضور * جامعة لما فى غير هامن الشروح والحواشى * شارحة للشواهد من رآها يغتبط بها ويعطف عليها عطف الحواشى * فأجبت مطلوبه ومرامه * وان كنت لأملك من العلوم ولو قلامه * ومن حاول ما ليس فى طوقه * عجب الناس من حمقه * لكن :

إذا كان من عون الله للمراء ناصر * تها له من كل صعب مراده

وان لم يكن عون من الله للفتى * فأكثر ما يحى عليه اجتهد

﴿ وسميتها الفتح الودودى على الكودى ﴾ والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم * انه غفور رحيم ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الكلام على البسملة لاحدله ولا غاية ومن رام حصره عجز بداية ونهاية الا ان القرض والواجب التشبث بأذيالها حسبما يقتضيه الراغب فيحسب ما قصدناه هنا يقال ومن الله التوفيق فى الحال والمآل الغرض متعلق بها من فصول خمسة فضلها وسبب الابتداء بها واعرابها واشتقاقها ومعانيها * فمن فضلها ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: ما من كتاب يلقى على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم الا يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله وليا من الأولياء يرفعه فنرفع كتابا من الأرض فيه البسملة ورفع الله اسمه فى عشرين وغفر له ولوالديه يركتها. وقد ورد أن قيصر ملك الروم كتب الى سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن برأسى صداما فأرسل الى شيتا من الدواء فبعث له قلنسوة فكان إذا وضعها على رأسه سكن وجعه وإذا رفعها عاد اليه الوجع فعجب من ذلك ففتح القلنسوة فوجد مكتوبا فيها بسم الله الرحمن الرحيم لا غير فقال ما أكرم هذا الدين وأعزه شفاى الله بآية منه فأسلم وحسن اسلامه

وعن خالد بن الوليد رضى الله عنه أنه حاصر قوما من الكفار في حصن لهم فقالوا له انك تزعم أن دين الاسلام حق فأرنا آية فقال
احملوا الى السم القاتل فأتوه بكأس منه فأخذه وقال بسم الله وشربه فلم يضره فأسلموا وعن بشر الحافي رضي الله عنه أنه وجد رقعة
في الأرض فيها بسم الله الرحمن الرحيم فأخذها وكان معه درهمان لا يملك غيرها فاشترى بهما طيبا وطيب به الرقعة فرأى في منامه
الحق سبحانه وهو يقول له يا بشر طيب اسمي لأطيين اسمك في الدنيا والآخرة وروى أن عيسى عليه السلام مر بقبر فرأى اللاتكة
بمذبون صاحبه فلما قضى حاجته ورجع مر بالمكان القبر فرأى اللاتكة ومعه أطباق من نور فمجب من ذلك فأوحى الله إليه أن صاحب
القبر كان عاصيا وقد ترك ولدا صغيرا فدفعته أمه للمكتب فلقنه معلمه بسم الله الرحمن الرحيم فاستحييت أن أعذبه وولده يدكر اسمي
﴿ وأما سبب الابتداء بها ﴾ فالجواب إذا أراد أن يعمل عملا صالحا كالنأيف بالغ الشيطان في إفساد نيته فشرع الابتداء بالذكر طردا له
لأنه مع الذكر ضدان لا يجتمعان على أنها وردت أحاديث ترغب في الابتداء بها فعنها قوله صلى الله عليه وسلم: أول ما كتب القلم في اللوح
المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كتبتم كتابا فكتبوها في أوله. وعنه عليه السلام: من أراد أن يحيا سعيدا أو يموت شهيدا فليقل
عند ابتداء كل شيء بسم الله وعنه عليه السلام: من قال بسم الله الرحمن الرحيم في مبدأ أقواله دخل الجنة. وعنه عليه السلام: البسملة
فأحة كل كتاب أنزل من السماء. ﴿ فان قيل ﴾ كونها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء ينافي ما جزموه من أن البسملة من خصائص
هذه الأمة ﴿ فالجواب ﴾ أن المختص بهذه الأمة البسملة باللفظ العربي وأما إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم فترجمة عما
في كتاب سليمان لأنه لم يكن عربيا وعن أبي ذر الغفاري قال يا رسول الله كم أنزل الله من كتاب قال : مائة صحيفة وأربعة كتب
على شيت خمسين صحيفة وعلى أخنوخ وهو ادريس ثلاثين صحيفة وعلى إبراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل
التوراة والإنجيل والزبور والفرقان. ولم يذكر في هذه الرواية آدم وفي الإنجيل وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى ومعاني
تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم ومعانيه مجموعة في البسملة ومعانيها مجموعة في بأنها ومعناها ان الله يقول في كان ما كان وبني
يكون ما يكون إذ هو تعالى أصل الاكوان ومعاني الباء مجموعة في تقطعها لأنها تدل على أن الله واحد وعنه عليه السلام: كل أمر
ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أتر. وفي رواية بدل أتر أقطع وفي رواية أجندم والأتر الحسى الحيوان المقطوع ذنبه
والأقطع الحسى المقطوع بعض الأعضاء والاجندم الحسى الحيوان المقطوع أفعه ثم الكلام من قبيل التشبيه بالبلغ أى فهو كالأتر أو
كالأقطع أو كالأجندم فحذفت الاداة وصار المشبه بنفس المشبه به مبالغة والمراد بالبال الحال والشرف فيخرج به الحرمات والمكروهات
فتحرم معها أو تكروه مع المكروه لأنه لا شرف فيها شرعا ﴿ لا يقال ﴾ كثير من الأمور تبدأ بالبسملة ولا تكمل وكثير منها تتم
من غير بدء بها ﴿ لأننا ﴾ نقول معنى الابترية والاقطعية والاجندمية نقصان البركة شرعا وعدم الثواب عليه وان كل حسا والمبدوء
بالبسملة تام شرعا مثاب عليه وان لم يكمل حسا ولم تشرع في الأذان والاقامة والصلاة والحج لأن جميع ذلك مشتمل على معنى البسملة
﴿ لا يقال ﴾ البسملة مشتملة على صفى الرحمة وقد شرعت في الذكاة مع أنها عذاب ظاهر والبسملة أيضا من الأمور التي لها بالاحتجاج
إلى بسملة أخرى تتقدم عليها فيلزم التسلسل ﴿ لانه ﴾ أجيب عن الأول بأن الذكاة رحمة للانسان لا كاله ورحمة للحيوان أيضا لأن
موته لا بد منه وهكذا أسهل لسرعته وعن الثاني بأن البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها فلا يحتاج لأخرى لأنها كالشاة من أربعين
تركى عن نفسها وعن غيرها ودخلت القاء في خبر للبند لأنه لفظ كل وهو من ألفاظ الاحاطة والشمول ﴿ وأما إعرابها ﴾ فالباء حرف
جر مبنى على أصله ﴿ فان قلت ﴾ لم يثبت على حركة ولم تنب على السكون مع أن الأصل في المبنى أن يسكن ولم كانت الحركة خصوص كسرة
ولم تكن ضمة ولا فتحة ﴿ فالجواب ﴾ ان بناءها على السكون يؤدي إلى الابتداء بالسككن والعرب لا يتبدىء بسككن (١) وكانت خصوص
كسرة لمناسبة عملها وللإلتزام الحرفية مع الجر فجمع الحرفية مع الجرعة واحدة فيندفع بالحرفية كاف التشبيه فانها وان كانت ملازمة
لعمل الجر فلا تلازم الحرفية ويندفع مع الجر نحو واو العطف فانها وان لزمت الحرفية فلا تلازم الجر لأنها يعطف بها المنصوب والرفوع نعم
يردواو القسم وتاؤه فانها ملازمان للحرفية والجر ومع ذلك بنا على الفتح ﴿ وأجيب ﴾ بأنهما ثابتان عن الباء نفسها والفرع لا يقوى قوة
الأصل من كل وجه وفتحت الهم الجارة للضمير مع أنها ملازمة للحرفية مع الجر وليست نائبة عن الباء للفرق بين الجارة للظاهر والضمير واسم
محروور بالباء بكسرة ظاهرة تحت الليم والله مضاف اليه والعامل فيه للمضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العامل في المضاف اليه
للمضاف لا الحرف المقدر ولا الاضافة ولاها والرحمن الرحيم كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب أو الأول مخفوض والثاني منصوب

أو مرفوع أو الأول مرفوع والثاني منصوب أو العكس فهذه سبعة أوجه فالحذف على التبعية والنعت لله والرفع على الجزية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية لفعل محذوف وكل من المبتدأ والفعل لا يظهر لقول الناظم :

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لـ **ن** يظهر

وتقدير المدرسين المبتدأ هو والفعل بأمدح ونحوها لأجل أن يفهم الطالب لا غير وأما خفض الرحيم على التبعية لله بعد رفع الرحمن أو نصبه فممنوع ولذا قيل :

ان ينصب الرحمن أو يرتفع * فالحذف في الرحيم قطعاً منعاً

ومثال النعت بأمور منها الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي ومنها ان العرب كانت إذا صرفت وجهها عن شيء فلا ترجع إليه بوجه وأنشد الشلوبين :

إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكن * إليه بوجه آخر الدهر تقبل

والحاصل أن الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الأول مع خفض الثاني أو نصبه أو رفعه ورفع الأول مع رفع الثاني أو نصبه أو خفضه ونصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه الجائز منها سبع والمنعوع منها اثنان كما علمت * ثم ان الباء في بسم من حروف المعاني والربط فلا بد لها مما تتعلق به وفي الجمل :

وكل حروف الجر بالفعل عقلت * أو اسم كشيء الفعل حيث تنزلاً

وظاهره ان الذي يتعلق انما هو حرف الجر وحده ومذهب الجمهور ان الذي يتعلق الجار والمجرور معاً لان حرف الجر معناه في غيره والعامل الذي يتعلق بسم به محذوف اتفاقاً من البصريين والكوفيين ثم اختلفوا في تقديره اسماً أو فعلاً خاصاً أو عاماً مؤخراً أو مقدماً فقال الكوفيون يقدر نحو ابتدئ فيكون العامل المحذوف فعلاً مضارعاً وبسم في محل نصب متعلق به وقال البصريون يقدر نحو ابتدئ اسماً مصدرأ مبتدأ ورجح الأول بأن الاصل في العمل للأفعال وبأن تقديره فعلاً مضارعاً فيجد التجدد والاسم يفيد الثبوت والتجدد أنسب بالمقام ورجح الثاني بصرف الاسم واختار أن العامل يقدر خاصاً مناسباً للعمل الذي شرع فيه فإذا أردت الاستعانة على القراءة مثلاً قدرت أقرأ وإذا أردت الاستعانة على الاكل قدرت آكل وعلى الشرب أشرب وهكذا وانما اختيار تقديره خاصاً لامور منها انه حيث سمع التصريح بالعامل لم يسمع الا مناسباً لما سيقى التسمية له كقراءة في قوله تعالى اقرأ باسم ربك وكوضعت في قوله عليه السلام باسمك ربى وضعت جنى ومنها انه لو قدرنا عاملاً عاماً في كل موضع كما ابتدئ كما يقتضيه حديث كل امرئ ذى بال لا يبتدئ الخ لأوهم أن التبرك مطلوب في الابتداء لا غير مع أنه مطلوب ابتداءً ووسطاً وانتهاءً والراجح أن يقدر مؤخراً عن الرحيم لان تقديم العسول يفيد الحصر والاختصاص على حد ما قيل في قوله تعالى إياك نعبد اذ المعنى لا نعبد إلا إياك فيكون في البداية بالسمعة الرد على المشركين الذين كانوا يتبركون باسم آلهتهم وقدم العامل في اقرأ باسم ربك لانها أول آية نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة أهم وقيل هو متعلق بأقرأ الثاني ومعنى اقرأ الاول أو جداً للقراءة ولا يقدر العامل بين اسم الله ولابن الله والرحمن ولا بين الرحمن والرحيم لما في الاول من الفصل بين المتسايفين ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع ولما في الثالث من الفصل بين التابعين ولا يجوز شيء من الثلاثة عند الجمهور والباء في بسم قيل للاستعانة وحققتها هي الداخلة على آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها نحو كتبت بالقلم ووجهه بأن الامر لما كان لا يمد كاملاً شرعاً اذا لم يبتدأ باسمه صح ذلك وقيل للمصاحبة وهي التي يصاح في موضعها مع أو يفتى عنها وعن مصحوبها حال نحو اهبط بسلام أى مع السلام اوفى حال كونك مسلماً ورجح كونها للمصاحبة بأمور منها أن باء الاستعانة هي التي يصاح استقامتها ويرتفع مجرورها على الفاعلية مجازاً نحو كتبت بالقلم فيقال كتب القلم وفي بسم لا يصح ذلك ومنها ان الاستعانة تفيد ان اسم الله آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها وفيه من سوء الادب ما لا يخفى ومنها ان باء المصاحبة أكثر استعمالاً عند العرب وهذه الوجوه كلها مردودة بما يطول وطول الباء للتخفيف والتعظيم لانها مبدأ كتاب الله العظيم وقيل لكونها عوضاً من الف اسم المحذوف كما يأتي (و) وأما اشتقاق الفاظها فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو والارتفاع وأصله حينئذ سمو بكسر السين وضمها مع سكون الليم ثم لما أكثر استعماله في كلام العرب حذفوا واوه تخفيفاً كيبدو مفعول سكون الليم الى السين قبلها لأجل أن توصل الى الايتان همزة الوصل لكونها عوضاً من لام الكلمة المحذوفة وان كانت في غير محله ورد هذا بأن اليهود عند أهل التصريف نقل الحركة الى محل السكون لا العكس وقالوا الصواب ان حركة السين نقلت لليم وبقيت السين ساكنة فأتى همزة الوصل وقال الكوفيون انه مشتق من السمعة وهي العلامة وأصله حينئذ وسم فحذفوا الواو لكثرة الاستعمال كما حذفوها في عدة اذ أصله وعدة فبقيت السين ساكنة فأتى همزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضاً من المحذوف وما قاله البصريون ارجح لفظاً ومتعين معنى أما اللفظ فانهم صغروا اسماً على معنى لا على وسم وجمعوه على اسماء لا على أو سام والجمع والتصغير

يردان الاشياء الى أصولها وأصل سمي صمو بضم السين وفتح الليم وسكون ياء التصغير وسيقول الناظم : فعلا اجعل الثلاثي اذا * صغرتة... ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء لقوله أيضا: إن يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عن ياء الواو اقلبن مدغما * ثم قلبت فتحة الميم كسرة وأما أسماء فاصله اسماو بالواو قلبت همزة لقوله أيضا : قابيل المعزة من واو ويا آخرها إثر الف زيد ...

وللحافظ الداني :

واشتق الاسم من مما البصري * واشتقه من وسم الكوفي
والذهب المقدم الجلي * دليله الاسماء والسمي

وأما كونه متعينا من جهة المعنى فلأن منزه البصريين يوافق مالأهل السنة من كون الله تعالى مسمى باسمائه الحسن قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فناءهم لا وضع لهم في اسمائه وما للكوفيين يوافق مالمعتزلة من أن الله لم يكن له اسم قبل خلق الخلق جعلوا له أسماء فاذا في الخلق لا يبقى له اسم تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وفي اسم ثمان عشرة لغة جميعها من قال : اسم سم سما سماء وسمه * سماء ثلثين نالت المكرمه

فسم الثاني والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر وقوله ثلثين أى ثلث هذه الاسماء بالحركات الثلاث * والله من لاه يلاه اذا احتجب وقيل من لاه يليه اذا ارتفع وأصله على الأول لوه بفتح الواو وعلى الثاني ليه بفتح الياء قلبت عينه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وسيقول الناظم من ياء أو واو الخ وأنى بأل وأدغم اللام في اللام فصار الله وقيل في اشتقاقه غير ذلك والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالضم بعد نقله من رحم السكسور لأن السكسور متعد وهي لا تصاغ الا من اللازم وسأني : وصوغها من لازم الحاضر * أو بعد تنزيل رحم منزلة اللازم كقولك فلان يعطى أى يوجدا لاعطاء ويحتمل في الرحيم أن يكون للمبالغة في راحم وما يقال من ان المبالغة انما تصح في صفة تقبل الزيادة وصفة مولانا لا تقبل الزيادة يقال عليه ان معنى المبالغة حينئذ ان الله يقبل توبة من رحمه حتى يصير كانه لم يذنب قط لسعة كرمه وفضله تبارك وتعالى (وأما معانيها) فالاسم لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلاً أنه اسم لذلك اللفظ وقام اسم لذلك اللفظ وهكذا وفي الاصطلاح ما قابل الفعل والحرف وقد يطلق الاسم على الذات بعينها والمسمى هو الذات التي وضع اللفظ لها واذا علمت الاسم والمسمى تبين لك انه ان أريد بالاسم معناه الذي وضع له فهو غير المسمى قطعاً وان أريد به الذات فهو عين المسمى وحينئذ فلا معنى لطالة الخلاف في كون الاسم عين المسمى أو غيره ولذا قال الامام الرازي لا ينبغي الخوض في كون الاسم عين المسمى أو غيره لانه لا فائدة تنبئ على ذلك والله علم على الذات الواجبة الوجود المستحقة لجميع الحمد وله خصائص منها انه لم يسم به غيره قال تعالى هل تعلم له سميا وروى ان بعضهم ولد له ولد فأراد ان يسميه بلفظ الله فزلت نار من السماء فأحرقته قبل سابعه وقيل ابتلعه الارض وقيل مسح ومنها انه اذا حذفت منه حرف بقي ما يدل على الذات العملية فاذا حذفت الالف صار الله واذا حذفت اللام الاولى بقي له واذا حذفت اللام الثانية بقيه فتشيع الضمة فينشأ عنها الواو فيقال هو ومنها أنه لا يصح الدخول في الاسلام الا به وقد تكرر في القرآن النبي مرة وخمسة وستين مرة والرحمن الرحيم مشتقان من الرحمة التي هي في الاصل رقة في القلب وانعطاف وهي بهذا المعنى محال في حقه تعالى لانها تقتضي الجارحة فتعين حمل الرحمة على لازمها الذي هو ارادة الانعام للعبد أو اصاله بالفعل على خلاف بين الاشعري وأنى بكر الباقلائي فعلى الأول يكونان صفتي ذات وهي قديمة وعلى الثاني يكونان صفتي فعل وهي حادثه والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات لا يجوز الجمع بين الوصف بها وبضدها كالعلم والجهل وصفة الفعل يجوز فيها ذلك كالرحمة والغضب وقسم الرحمن لامور منها أنه على صيغة للمثنى فكان الصيغة كررت فيه مرتين ومنها أنه صار كالعالم اذ لا يوصف به غيره تعالى وأما قول من قال الرحمن التمام مع قول بعضهم : وأنت غوث الورى لازلت رحمانا * فمن التعت في الكفر ومنها أن الرحمن يعم الدنيا والآخرة ورحم خاص بالآخرة ولذا قيل يارحمن الدنيا والآخرة وقيل رحيم أبلغ لأنه من أمثله للمبالغة ولأن العادة تقديم الوصف الغير البالغ ثم يؤتى بالبالغ كقولهم عالم نحرير وقيل هما سواء وكرر الوصفين مع ان كلا منهما يفيد الرحمة اشارة الى أن الحاجة للرحمة آكد في الدنيا والآخرة ولهذا بعث الله الرسل قال عز وجل وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وفي حديث ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء وفي الحديث من لم يرحم الناس لا يرحمه الله ومن لم يرحمه الله فهو شقي وقد ورد في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعم الليم والهاء كتب الله له ألف حسنة ومحا عنه ألف سيئة وعنه عليه الصلاة والسلام إذا كتبتم كتابا فجددوا فيه بسم الله الرحمن الرحيم تنقض لكم الحوائج وفيه رضا الله والله أعلم .

الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه المهادين
المهتدين

﴿ التعريف بالامام الكودى رحمه الله ﴾

هو الامام الصالح أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الكودى بتخفيف الكاف كما عند غير واحد وعند بعضهم بتشديد ها وهو المناسب لنسبته لبني مكود قبيلة قرب فاس كانت دارهم دار علم وعدالة وكان اماما بارعا في العلوم كلها وهو آخر من قرأ كتاب سيدي به فاس كما ذكره الولي الصالح سيدي أحمد بن الحاج أخذ عنه غير واحد من الأئمة الاعلام منهم العلامة ابن مرزوق واثني عليه ديناً وعلماً وهو من أشياخ شيوخ الامام ابن غازي له تأليف عديدة منها هذا الشرح الذي عم نفعه قديماً وحديثاً وآخر أكبر منه لم يكمله وقيل بل أنه وأحرقه من لم يراقب الواحد الأحد أحرقه في بيت النار من قرن حومة قرن الشطة لا بفرن السماويات وعند الله تجتمع الخصوم وله شرح على مقدمة ابن آجروم ومنظومة سماها البسط والتعريف في علم التصريف وله مقصورة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وشرح على المنظور والممدود لابن مالك ونظم ذكر فيه ما عرّب من الالفاظ العجمية وكان ذابغ في الشعر وبذلك على ذلك ماورد أنه كان له ولد صغير فوقع بينه وبين الصبيان خصومة باليد وسيدي الكودى ينظر فكانت الغلبة لولد فأنشد ارباعاً :

نحن بنو مكود * أهل التقى والجود نكر في الأعادى * كسكرة الأسود

وهو أول من شرح الألفية بفاس وبسببه اشتهرت وظهرت وبذلك لهذا ما ذكره سيدي الحسن اليوسى نقلاً عن الامام ابن غازي أن الشيخ الكودى كان يقرأ كتاب الكودى بـ مدرسة العطارين فحضر مجلسه طالب من البربر قدم من الشرق فلما فرغ الشيخ من القراءة قال له ياسيدي هنا رجز لابن مالك فأراه إياه مع شرحه لابن الناظم والمرادى فاستحسنه واطلع عليه وزير الوقت فطلب منه تشرحه على نحو ما يأتي ولا ينافي ما ذكره العلامة ابن مرزوق أنها اشتهرت بفاس سنة ثيف وستين وسبعائة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حباتي وهو الذي أرشد الناس إليها لاحتمال أن يكون أول من شرحها واطلع عليها الفقيه المذكور الكودى لأنهما كانا معاصرين وكلاهما شيخ ابن مرزوق وكان الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها مع الطلبة واشتهرت بسببه الشيخ المذكور والله أعلم (توفي رحمه الله) على ما ذكره العلامة ابن القاضى في جذوة الاقباس في حادى عشر شعبان سنة سبع بموحدة وثمانمائة ودفن بحومة الأصديق من فاس وأعرف الآن بفندق اليهودى وقبره هنالك في مسجد يزار ويترك به وما في جذوة الاقباس هو الذى صححه سيدي محمد بن سيدي عبد الرحمن الفاسى وهو الذى وجد بخط ابن غازي زاد وكان شاهداً بمدينة فاس وحائوته متصلة بالدالية وابنه حماد كان نحوياً دون أبيه وذكر في الضوء اللامع في أهل القرن التاسع أنه توفي سنة إحدى وثمانمائة ودفن بباب الفتوح والأول هو الصحيح والله أعلم (قال الكودى الحمد لله) الكلام على الحمدلة يأتي بعضه في شرح كلام الناظم (وقوله العالمين) اسم جمع وليس جمعاً لعالم بفتح الهمزة لأن لفظ العالمين خاص بالعقلاء وعالم اسم لكل ماسوى الله تعالى فهو عام في العقلاء وغيرهم والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس فهو ماحق بجمع المذكر السالم (وقوله وصلواته وسلامه) يأتي معنى الصلاة لغة واصطلاحاً وأما السلام فمعناه النجاة وجمع بينهما امثالاً لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً وكراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطأ (وقوله وعلى سيدنا) السبلة معان منها الفائق قومه ومنها الخليم الذى يملك نفسه عند الغضب ومنها الكريم ولا شك أنه عليه السلام حاز جميع ذلك وزاد أضعافاً وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة (وقوله محمد) علم منقول من اسم مفعول محمد الضعف سماء بذلك جده عبد الطالب لرؤية رآها وللكثرة حمد الناس له وهو أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم (وقوله خاتم) بفتح الخاء اسم جده فيكون بدلاً من محمد ويصح قراءته بكسر التاء فيكون بدلاً أيضاً إن قلنا إنه علم وإن قلنا إنه اسم فاعل باق على وصفيته فيكون نعمت الحمد على اللفظ و (النبيين) جمع نبي بالهمزة من الباء الذى هو الخبر ويحتمل أن يكون جمع نبي بغير همز (وإمام المرسلين) من أمك إذا صار أمامك وإمامته عليه السلام للمرسلين حسية ومعنوية فالحسية إمامته بهم ليلة الاسراء والمعنوية تفصيله عليهم (وأصحابه) جمع صاحب والمراد به الصحابة وهو من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم وزاد على رأى ومات على ذلك وأطلق كدى أصحابه على كل مقتدبه عليه السلام من آل وغيرهم بديل عدم ذكرهم على ما في بعض النسخ وفي غالب النسخ والرضا على آله وأصحابه وحينئذ يكون المراد بأصحابه معانهم المتعارف (المهادين) جمع هاد اسم فاعل من هدى بمعنى أرشد أى المرشدين من اهتدى بهم الى ما فيه نجاحه وفلاحه (المهتدين) جمع مهتد اسم فاعل من اهتدى مطاوع هديته فيكونون مهتدين في أنفسهم (فان قلبت)

(وبعد) فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب القاصد واضح السالك تفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب آياتها، ومقرب لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل عليها، ولا إضافة غيرها إليها، ولا انشاد شواهد إلا مالا بد منه، ولا إيراد مذاهب الأمالا مندوحة عنه،

هلا اقتصر على أحد الوصفين (قلت) لما كان لا يلزم من كون الإنسان هاديا لغيره أن يكون مهتديا في نفسه ولا العكس جمع بينهما وقول الزياتي كونهم هادين لغيرهم يستلزم أن يكونوا مهتدين في أنفسهم فذكر المهتدين بعد المهادين كالتوكيد للالتزام غلط إذ كثير من الناس يكون هاديا لغيره غير مهتد في نفسه كما هو مشاهد ولم يقدم المهتدين لأن النفع التعمدي للغير أولى من القاصر على نفس الإنسان لا لقطع القاصر بالموت وأما التعمدي فقد لا ينقطع (وبعد) في بعض النسخ أما بعد وهي من الأسماء اللازمة للاضافة ولها أحوال أربعة تعرب في ثلاث وتبنى في واحدة وذلك إذا قطعت عن الإضافة لفظا ونوى معناها كافي كلام كدى هنا وفي الألفية:

واضمم بناء غيرا ان عدمت ما * له أضيف ناوليا ما عدما * قبل كغير بعد ...

ثم يرد عليها أسئلة ثلاثة لم يثبت مع أمها اسم ولم يثبت على حركة ولم كانت الحركة خصوص ضمة * والجواب أنها بنيت لشبهها بحرف الجواب كنتم وبلى في كونها يستغنى بها عما بعدها مع ما انضم لتلك من شبه الحرف في الجود والافتقار وهذا أصح ما عجل به بناؤها وبنيته على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وبنيته على خصوص الضمة لأنها حركة لا تكون لها حالة الإعراب لأنها فيه إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية (فهذا) الفاء جواب أما اذهى قائمة مقام مهما يكن من شيء وعلى نسخة وبعد تكون الواو قائمة مقام أما والمشار إليه هو ما في الذهن فكأن كدى صور جميع ما في هذا الشرح في ذهه وأشار له بما يشار به للحاضر وهذا هو الحق سواء قلنا ان الخطبة تقدمت على الشرح أو تأخرت (شرح) أي ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا من حيث دلالتها على معان مخصوصة (مختصر) نعت أول للشرح ومعناه قليل الألفاظ كثير المعاني وهو كما قال رحمه الله غالبا (على ألفية) متعلق بمحذوف نعت ثان للشرح تقديره موضوع على ألفية ابن مالك ولا يتعلق بشرح لانه وإن كان مصدرا فلا ينحل لأن والفعل لانه هنا اسم جامد (مذهب المقاصد) وصف ثالث والمذهب بالذال للعجمة مأخوذ من التهذيب الذي هو التقية والتقية كأنه قال شرح منقى مصفى وهو كذلك غالبا ولم يحرر بعض المواضع الغير المسئلة في النظم لانه إنما التزم حل ألفاظها والمقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود بعد حذف الواو والمراد ما يقصده الإنسان منها من المعنى والاعراب (واضح المسالك) وصف رابع للشرح ليس متاخلا مع ما قبله والمسالك جمع مسلك والمراد به الطريق فكأنه شبه الألفاظ الموصلة للمعاني المقصودة بهذا الشرح بالطريق الحسية الموصلة للحسية ثم أطلق اسم الشبه به الذي هو الطريق على الشبه الذي هو الألفاظ على سبيل الاستعارة التصريحية والجامع بينهما أن كلاهما موصل للمقصود لكنه في الشبه معنوي وفي الشبه به حسي (تفهم به ألفاظها) هذا وصف خامس للشرح (ويحظى بمعانيها حفاظها) يحظى مضارع حظى كرضى من الخطوة بكسر الحاء وضمها بالطاء المشالة وهي اللكاة والمراد هنا الظفر بالمعاني المقصودة من الألفية والجملة معطوفة على جملة تفهم الواقعة نعتا والمعطوف على النعت نعت ولا بد حيثئذ من رابط وهو غير مذكور فيجب تقديره بأن يقال ويحظى به بمعانيها فيكون حذفه من المعطوف وجوده في المعطوف عليه ويوجد في بعض النسخ بمعانيه بضمير التذكير العائد على شرح ولا تقدير حيثئذ (معرب عن إعراب آياتها) أي مفصح ومبين فهو وصف سادس للشرح وتأتي معاني الإعراب لغة والخلاف فيه اصطلاحا (ومقرب لما شرد من عباراتها) هذا وصف سابع في المعنى القادموس يقال شرد شرودا وشردا بالكسر نثر فهو شارد وشبيهه الصعوبة التي في عباراتها بشروء الإبل ثم انه أطلق اسم الشبه به الذي هو الشروء على الشبه الذي هو الصعوبة فيكون فيه استعارة تصريحية تبعية في الفعل لأنها صارت من المصدر اليه وما يقال انه لا استعارة للجمع بين طرفي التشبيه الذي هو الشروء والعبارة يرد بأن الشبه هو الصعوبة التي في العبارة لا العبارة نفسها (من غير تعرض للنقل عليها) هذا المناسب لمن أراد التحصيل ورفع العباد فينبغي لمدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بذكر الأقوال لقوم لم يحصلوا قضيع أوقاتهم من دون نفع (ولا إضافة غيرها إليها) مراده أنه لا يأتي بسمه ولا فرع زائد على النحو الذي فيها فهو مغاير لما قبله (ولا انشاد شواهد إلا مالا بد منه) كأن تكون المسألة خلافية ويختار الناظم قولاً فيأتي كدى بشاهد له والغالب أن يفعل ذلك حيث لم يجد آية أو شاهداً ثراً فيأتي به شعراً (ولا إيراد مذاهب إلا مالا مندوحة عنه) أي مالا يستغنى تركه مأخوذ من التدح بفتح النون وضمها وهو السعة يقال تدحه

يستفيد به البادى، ويستحسنه الشادى، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المتدينين، والفئة المجتهدين، من العتتين بحفظها، القانين بعرفه
لفظها، طلب منى أن أضع له شرحا على نحو ما ذكرته، وأبين لفظها ومعانيها على حسب ما وصفته، فأجبت إلى ما اقترح على، وأسعفته
بما أمل لدى، والله سبحانه وتعالى يتفعا وإياه بالعلم ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم بمنه وفضله قال المصنف رحمه الله :

(قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربى الله خير مالك
مصليا على الرسول المصطفى * وآله المستكاملين الشرفا
وأستعين الله فى ألقىه * مقاصد النحو بها محويه
تقربا لأقصى بالغظ موجز * وتبسط البذل بوعده منجز
وتقتضى رضى بغير سخط * فائقة ألفية ابن معطى
وهو بسبق حائز تفضيلا * مستوجب ثنائى الجميلا
والله يقضى بهيات وأفره * لى وله فى درجات الآخرة)

قال فعل ما مضى لفظا والمراد به الاستقبال ووضع الماضى موضع المستقبل وارد فى كلام العرب كقوله عز وجل : أتى أمر الله .

كعبه ويذكر المذهب والآقوال لاشارة الناظم لها غالبا (يستفيد به البادى) يحتمل أن يكون بالهمز فيكون المراد به من شرع فى قراءة
العلم وأصله حيث ابتدأ بالهمز قبلت ياء ويحتمل أن يكون من بدا بدون همز أى ظهر وشرع فى طلب العلم فيرجع الأول (ويستحسنه
الشادى) بالدال المهملة من شدا بمعنى حقق والمراد به هنا من حصل جملة من العلم يتهدى بها إلى ما يرد عليه من باقيه وهذا هو الذى يطلق
عليه اسم العالم وليس المراد بقولهم علما من حصل جميع العلم فإن هذا لا يمكن إلا لولانا عز وجل بل المراد به من فيه أهلية بحيث إذا أراد
مسئلة طالعها وقبمها فمما سألها (والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المجتهدين الخ) هكذا فى غالب النسخ التى بأيدينا وما يوجد فى بعض
النسخ من مدح بعض الوزراء وآباءهم فلعله كان ذلك فى نسخة الشارح الأصلية لأن الوزير الممدوح هو الذى طلب منه التشرح المذكور ثم بعد
حين حذف الشارح أو ولده أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو فى غالب النسخ ومعنى (ما اقترح على) سأله وطلبه منى بحث
وازعاج ويحتمل أن يكون معناه ابتدعه واخترعته من غير مثال سبق ومنه قوله :

قلوا اقترح شيئا نجد لك طبقه * قلت اطيخوا لى جيمة وقبيضا

فطيخ الجبة والقبيص لاشارة سبق وعطف (والفهم) عطف تفسير على الإدراك وقيد بها بالسلامة لأن الانسان قد يدرك الشيء على
ما هو عليه ويقال له فهم مستقيم وقد يدركه على خلاف ما هو عليه ويقال له فهم سقيم وجهل مركب والله أعلم (قال محمد هو ابن مالك)
بدأ رحمه الله التعريف بنفسه لأنه من الأمور المهمة والعلوم أقسام ثلاثة عقل محض كالحساب ولا يضر جهل قائله لأن دليله معه ونقل محض
كالحديث ولا بد من معرفة قائله وعدائته وإلّا بطل ومركب منهما كالنحو فمعرفة ناقله متأكدة تغليا لجانب النقل على العقل لأن الانسان
إذا علم جلاله الناقل أقبل على ما نقل قلبه وجوارحه فيحصل له النفع فى أقرب مدة فمعرفة الزايفين بأنفسهم من باب النصيحة للقارئ وتعليم
نعمة العلم وفى الحديث : ليس منا من لم يتعاطم بالعلم . وحاشاهم أن يقصدوا قبحا أو رياء ومباهاة وأن لم يعرف مؤلفه كان كيان من غير أساس
وكوله لم يعرف أبوه وأصل قال قول يفتح الواو قلبت ألفا لقوله فيما يأتى :

من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

والصدر الذى هو القول يدل على كون عينه واوا ودليل كونها مفتوحة أنه ورد متعديا وفعل الضموم لا يكون إلا لازما واستفاء فعل
بالكسر مجيء مضارعه على يفعل بضم العين وفعل المكسور العين لا يأتى مضارعه مضموما (قول كدى لفظا والمراد الخ) قصد
بهذا دفع ما أورده على الناظم من أنه عبر بالفعل للماضى وهو لا وقع وانقطع غالبا فيقتضى أن نظم الألفية سابق على قوله قال والأمر
ليس كذلك فأجاب كدى بأنه عبر بقال وأراد به يقول المستقبل (وقوله ووضع الماضى موضع الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر
أيضا كأنه قيل لكدى وهل وقوع الماضى موقع المستقبل وارد فى كلام العرب فأجاب بقوله ووضع الماضى (وقوله كقوله تعالى
أتى الخ) المراد بأمر الله الساعة وهى إلى الآن لم تأت فيكون وقع الماضى موقع المستقبل ﴿ فان قلت ﴾ إنه قال وارد
فى كلام العرب وأتى بالقرآن شاهدا ﴿ قلت ﴾ إنه لما كان القرآن نازلا على منوال كلام العرب صح ذلك ثم أنه اعترض جواب
كدى بأن محال جواز وضع الماضى موضع المستقبل إذا كان المحكوم عليه محقق الوقوع كالساعة فى الآية فانها محققة
الوقوع والتأليف ليس محقق الوقوع إذ يحتمل بمجرد قوله يموت وأجيب بأن الناظم لما رجا من الله تعالى النعمة

ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي النسب الاندلسي الاقليم الجياني المنشأ الدهشقي
الدار وبها توفي لاثني عشرة ليلة خلت من شعبان

عليه بتمام هذا التأليف عبر عنه بما يعبر به عن المحقق الوقوع وهذا الجواب من كدى يكون الناظم عبر بالماضي وأراد المستقبل مبنى على
ماهو التحقيق من ان الخطبة تقدمت على التأليف والدليل عليه قوله : وأستمين الله حيث طلب الاستماعة وانما تطلب عند الشروع
والابتداء وبه تعلم بطلان قول من قال ان الماضي وقع في محله لسكون الخطبة تأخرت عن التأليف واجيب بأن الماضي في محله وان
الناظم دون ماأراد أن يقوله في نفسه فعبر عنه بالماضي والكلام النفسى يطلق عليه قول قال تعالى : ويقولون في أنفسهم. (وقوله جمال
الدين أبو عبد الله الخ) قدم اللقب هنا على الاسم مع انه اذا اجتمع اللقب مع الاسم يجب تأخيره لقوله فيما يأتي :
وأخرن ذا ان سواء صحبا * وأجيب بأن محل وجوب التأخير اذا لم يشهر باللقب والا فيجوز التقديم والناظم اشهر بجمال الدين
ومنه تقديم المسيح على عيسى في غير مائة وعبر بالظاهر ولم يقل قلت أو أقول اظهارا لولاية ذلك بنفسه ولا جل أن يعلم الناس القائل من
هو فيقبوا على كتابه (وقوله محمد بن عبد الله الخ) اشار بهذا الى ان مالكاجده وظاهره أنه جده أبوأيبة دنية وهو الذي وجد
بخط ابن الناظم أول شرحه اعمده والذي للدماميني والقري في فتح الطيب ان مالكاجده لاسمها قالا هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله
بن مالك (فإن قيل) لم نسب نفسه الى جده وهلا نسب نفسه الى أبيه (فالجواب) أنه نسب نفسه لجده لأمر منها التأديب مع المصطفى (عليه السلام)
لائق اسم واسم أبيه مع اسمه واسم أبيه هو أنه اشهر بجده أكثر من اشتهاره بأبيه ومنها التفاؤل بان يملك رقاب العالم ومنها الاقتداء بنسبة النبي
صلى الله عليه وسلم نفسه الى جده بقوله :

انا النبي لا كذب * انا ابن عبد المطلب

ومنها قصد الجئاس التام بين مالك الواقع عروضا ومالك الثاني الواقع ضربا وقوله : الطائي نسبة الى طي قبيلة من العرب والقياس
في النسبة اليها طي وسيقول الناظم :

وثالث من نحو طيب حذف * وشذ طائي مقولا بالالف

(وقوله النسب) لفظ النسب وما بعده تمييز فالاولى ان يأتي بتلك الالفاظ نكرات (وقوله الاندلسي الاقليم) والانديس بالياء نسبة الى الاندلس قطر
معروف طيب التربة قليل الطوام معتدل الهواء كثير القواكه يقابل ثغر طنجنة ويتصل بالبر من جهة الشام يشقه أربعون نهرا كبيرا وبها من قواعد
المدن نحو الثمانين وبها من المدن التوسط مايزيد على ثلاثمائة مدينة والقري والحصون لا تحصى وليس في العمورة مايقطع فيه المسافر
ثلاث مدن وأربع مدن في اليوم الواحد الا بها ولا يسير المسافر فيها فرسخين دون ماء أصلا قوى بها أمر المسلمين حتى كان العدو
لايتمدح ان يقطع لهم في كراع الشاة بل يخاف ويتطلب الامان جهده وطاقته ثم وقع الاختلاف بين المسلمين وجعل بعضهم يهين بعضا
بالتفن حتى استولى العدو على جميعها في حدود الف (وقوله الجياني) بفتح الجيم وباء مشددة نسبة لحيان اسم بلد بالاندلس كفاس
بالمغرب وبها ولد ثم ارتحل الى حلب وتصدر بها ثم تحول الى دمشق الشام وبقي الى أن توفي وكان مالكيًا ولما ارتحل الى الشام
اشتمل لمذهب الشافعي وكان اماما في علم النحو والتصريف أربى فيهما على العلماء المتقدمين وكان حافظا للقراءة وعالما
والتفسير والحديث وكان أحفظهم للغة العرب حتى وضعت له الفاظ مهمة وأخرى مستعملة وميز المستعمل من المهمل وكان
حرصا على العلم روى أنه حفظ يوم موته من شواهد كلام العرب ثمانية آيات وكان يؤم بالمدرسة العادية بدمشق وكان قاضي قضاة
الوقت ومفتيا ابن خلكاي صاحب التاريخ المعروف يصلي وراء ابن مالك ويذهب ابن خلكاي آخذًا بيده الى ان
يصل الى داره ويرجع قاضي القضاة تعظما لابن مالك وكان رحمه الله ورعا ومن ورعه انه كان لا يقرأ مع الاحداث وان
اقرأهم جعل ظهره لهم ووجهه للقبلة وذلك اقتداء بشيخه ابن الحاجب فقد ورد ان بعض الولاة طلب من ابن الحاجب أن يقرأ
مع ولده فامتنع فقال له اقرأ معي فجلس للقراءة مع الوالد المذكور وجاء الولد الذي امتنع من القراءة معه وجلس وراء
الشيخ فالتفت الشيخ وراءه يوما فرأى الولد فقال هكذا يجتال على العلماء فوالله لا أقرأ مع واحد أبدا ومما يدل على ورعه
واجتهاده أنه خرج يوما مع جملة من الطلبة لفرجة فلما وصلوا للموضع الذي أرادوا بحثوا عنه فوجدوه مكتبا على أوراق يطالعها

سنة اثنتين وسبعين وستاء وهو ابن خمس وسبعين سنة وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال وعكبه وأحمد فعل مضارع من حمد وربى مفعول به

خاليا عن الناس وله شيوخ عديدة معتمدة أربعة ابن يعيش وابن عمرو وثابت بن خيار وابن الحاجب خلافا لابي حيان في انكاره أن يكون له شيئا وذلك منه تخامل على ابن مالك لا غير لكن كما يدين الفتى يدان فقد ورد أن ابن مالك كان لا يقبل من شيخته ابن الحاجب عثرة فسلط الله عليه أبا حيان ومن تلامذته ابن النحاس ومحي الدين النووي وولده بدر الدين وابن العطار وابن أبي الفتح وله تأليف عديدة منها هذه الالفية المسماة بالخلاصة على ما هو الحق قيل انه ألفها لولده تقي الدين المدعو الاسد ومن كتبه السكافية وشرحها والعمدة وشرحه وكال العمدة وشرحه والتسهيل وشرحه ولامية الافعال والاعلام غلبت الكلام سقروا التوضيح في اعراب مشكلات من الجامع الصحيح والنظم الأوجز فيما يهز وشرحه الى غير ذلك وفي الدماميني عن ابن رشد أن له نظائره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ويدل على خلوص نيته أن الله جعل الإقبال على هذه الالفية واعتكف الناس عليها في جميع الاقطار :

والناس اكيس من أن يدحوا رجلا * حتى يروا عنه آثار احسان

وقد أكثر الناس في مدحها فمن ذلك قول ابن الجراد في مدحها :

خلاصة النحو لا أبغى بها بدلا * مستقرا درسها في كل أوقاتي

قد جمعت لب علم النحو مختصرا * نظما بديعا حوى جل اللغات

قل لابن مالك أتى قد شغفت بها * لم يأت مثل لها يوما ولا يأتي

وها أنا أسأل الرحمن مغفرة * له تبوءه في خير جنات

(وقوله سنة اثنتين وسبعين الخ) هذا هو الذي ذكره ابن القاسم وابن جابر والى مدة عمره مع تاريخ وفاته أشار به قوله :

قد خبى ابن مالك في خبعا * وهو ابن عه كذا حكى من قدرعى

فخبى الاول مبنى للمفعول معناه ستر وغطى بالتراب وخبى الثاني بفتح الباء رمز لوقت وفاته فالحاء بستائة والباء بالسين والعين بسبعين والالف لاطلاق القافية وعه بكسر العين وهاءه للسكت بمعنى احفظه لمدة عمره فالعين بسبعين والحاء بخمسة وغير هذا لا يعول عليه من ان عمره احدى وسبعون سنة (وقوله معترضة بين قال الخ) فلا محل لها من الاعراب حيثند وفائدتها رفع توهم الاشتراك العارض في محمد ويحتمل أنه من قبيل النعت المقطوع وان الاصل قال محمد بن مالك فيكون نعتا لمحمد ولكنه قطعه عنه وجعله خبرا لضميره لكون المنعوت الذي هو محمد تعين بدون النعت لان محمدا اذا أطلق عند النجاة لا ينصرف الا لابن مالك (فان قيل) الواجب حذف هو حيثند لقول الناظم بعد :

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهر

(فالجواب) ان محل وجوب حذف العامل اذا كان النعت للمدح أو الذم أو الترحم وما هنا انما هو لرفع الاشتراك لا غير فيصح ذكر العامل (١) أحمد ربى أتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامتنالا لقوله صلى الله عليه وسلم : كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمدلة فهو أسمى (وما يقال) الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس يحاج عنه بأمور منها أن يحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقي المتقدم على كل شيء والابتداء بالحمدلة على الاضافى الذى قدم عليه غيره وقدم هو على المقصود بالذات وخص الحقيقي بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل وحصول البركة لا يتوقف على الابتداء بهما معا بل الواحد منهما يكفي لكن الأكمل هو ذكرهما معا والحمد واجب مرة في العمر كالحج والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكفى الشهادة * وقد أكثر الناس في النسب التي بين الحمدلة لغة وعرفا والشكر كذلك فلندكر من ذلك جملة مختصرة مفيدة فالحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل فخرج بالجميل التعم

(١) (قول المحشى أحمد ربى الخ) جرت عادته في غير موضع من هذه الحاشية انه في أثناء كلامه على عبارات الشارح يذكر

بعض ألفاظ المتن ويشكل عليها حتى كأنها مسوقة كذلك في عبارة الشارح والحطاب سهل فان مرادها بالغة في الافادة ولا لبس اه

وبعل الجليل من مدح شخصاً حياً منه أو إهداء لعرضه ونحوه ما يشاء الله كما في قوله تعالى خطانا للقرعون: دق انك أنت العزيز الكريم. وقيد الاختيارى راجع للجميل الثاني المجزور بعلى وهو محرج لـ إذا كان البعث على الوصف حميلاً غير اختياري كصفة المؤلوة فهو مدح لاجد ونحوه قوله على جهة التمجيل والتعظيم الوصف بالجميل على الجليل الاختياري لكن لا على جهة التعظيم فان لم يخطر ببال الواسف تعظيمه كما إذا قصد مجرد الاحبار فلا يقال له حمد على الأصح وعطف التعظيم على التمجيل من عطف التفسير والحمد عرفاً فعل ينفي عن تعظيم النعم بسبب كونه منعاً على الحمد أو على غيره سواء كان قولاً باللسان أو عملاً بخدمة بالاركان أو اعتقاداً بالقلب والجان فمورده عام وهو اللسان والاركان والقلب ومتعلقه خاص وهو النعمة لأنه لا يكون إلا متقبلاً لها والحمد لغة عكسه فمورده خاص وهو اللسان لأنهم قالوا هو الوصف والوصف لا يكون إلا باللسان ومتعلقه عام لأنه يكون في مقابلة النعمة وغيرها إذا علمت هذا وبين الحمد لغة والحمد عرفاً عموم وخصوص من وجه مجتمعان فيما إذا كان باللسان في مقابلة نعمة وينفرد الحمد اللغوي بما إذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة وينفرد العرفي بما إذا كان عملاً بالاركان أو اعتقاداً بالجان في مقابلة لعملة والشكر لغة هو الحمد عرفاً والشكر عرفاً هو صرف العيد جميع ما أنعم الله به عليه من سميع وبصر وغيرها إلى ما خلق لأجله وذلك العبادة للشار إليها بقوله تعالى: وما حلت الجن والانس إلا ليعبدون. ثم انهم جعلوا النسب إلى بين الحمد لغة وعرفاً والشكر لغة وعرفاً متناسبة بين الحمد لغة وعرفاً وهي العموم والخصوص من وجه ومنها بين الحمد لغة والشكر لغة ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر لغة وهي الترادف ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً وهي للعموم والخصوص باعلاق ومنها بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ومنها أيضاً بين الشكر لغة وعرفاً والحق أن النسب إلى هي ثلاث لا غير نسبة بين الحمد لغة وعرفاً ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر لغة وأما النسبة التي بين الحمد لغة والشكر لغة فهي عين النسبة التي بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً فليس من النسب وأما النسبة التي بين الشكر لغة وعرفاً فهي التي بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً فتنان مكررتين وارتادف ليس من النسب كما حقق ذلك بعض الأئمة الاعلام وعدل عن صيغته الحمد المبدوء بها كتاب الله لعظم وإن اشتملت على فوائد منها أنها حلة اسمية وهي تعيد الدوام والنبوت ومنها أنها تعيد الجنس أو الاستعراق أو العهد كما يؤخذ ذلك من أ ب ومنها أنها تفيد الاستحقاق والملك كما يؤخذ من لام الاستحقاق ومنها أنها تفيد أن نسبة الحمد لا تخص زمان ولا فاعل اظهاراً لولايته ذلك بنفسه وتحقيقاً لمقام العبودية ولم يقل نحمد بالون لأنهم تفيد التعظيم وهو لا ياسب للقام ولم يقل حمدت لثلاث تفيد الانقطاع ثم المناسب لهال محمد أن يقول محمد ياء العيبة لأن الاسم الطاهر من قيل لغية وأجيب بأنه حذف من العيبة إلى التكلم لأجل ادخال نفسه في الفعل لأجل الحصوص والتواضع وأما أخر المفعول الذي هو ربي وإن كان تقديمه فيه الإيهام والاختصاص لأن لاقامة الحمد فالناسب تقديمه والرب المالك والثابت والسيد وهو حيث تنمن صفات الذات وينطق على الصلح والخلق فيكون من صفات الأفعال والأول هو المراد بها بديل خير مالك ثم قيل صفة مشبهة بعجل فعله لارما وقيل اسم فاعل وأصله راب حذف الألف تخفيفاً كما حذف في نار وقد اجتمع في أحمد بن الاعراب اللقطى في أحمد والتقديرى في رب والحلى في الياء التي للتكلم والمروق بين التقديرى والحلى أن التقديرى المانع من ظهور الحركة الحرف، الآخر فقط ولولا بد ظهرت الحركة والحلى المانع حملها كلمة كياء لتكلم ها (وقوله والله بدل منه) لكونه معرفة قسم نعمته ونعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدل منه كقولته تعالى: صراط العزيز الحميد الله في قراءة الله بالجور والأولى أنه عطفيان لكونه أوضح من تنوعه ولأنه لا إيهام فيه وذكر اسم الجلالة بعد ذكر الوصف لرفع إيهام أنه إنما استحق الحمد لذلك الوصف لا لئانه فيكون هذا عاماً بعد خاص (وقوله وخير مالك بدل بعد بدل) لا يصح لوجوه منها أن الذي يتكرر إنما هو بدل الاضراب أو الغلط ومنها أن خير مشتق والبدل كذا كر ابن هشام لا يكون الا حامداً في الغالب ومنها أن فيه سوء أدب لأنه إنما يؤتى بالبدل منه توطئة للبدل فيكون لهط اسم الجلالة إنما ذكر توطئة والحق أنه حال لازمة أو مفعول بفعل محذوف أو يقرأ بالرفع فيكون خبر المبتدأ محذوف والجملة مستأنفة ولا يصح أن يكون نعتاً ولا عطفاً بيان لأنه نكرة والمفعول معرفة ولا ايطاء بين مالك الأول والثاني لأن الأول علم على جده والثاني صفة بمعنى التصرف في الأعيان المملوكة كيف شاء وجملة أحمد محكية يقال إلى آخر الرجز والجملة المحكية بالقول وما تصرف منه مفعول به لا مفعول مطلق على الأصح ونهله ألفزان غاري بقوله:

حاجيكم معشر جمع النبلا * للعربين مفردا وحجلا
بألف بيت غير شرط نصب * بوند منها رقيم في العلا

(مصليا على الرسول المصطفى) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أم لا لقوله عليه السلام: كل أمر دى بال لا يسدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على وهو أقطع. وأسماء لقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى على في كتاب لمزل الملائكة تصلى عليه مادام اسمى في ذلك الكتاب. وقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى على مرة واحدة صلى الله عليه عشرة. فأبوا ومن صلى عليه الله مرة واحدة كفاه هم الدنيا والآخرة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقولة قطعا وفي معنى الملائكة في أول الكتاب وفي آخره فتكون الصلاتان مقبولتين قطعا فيقبل الله ما بينهما ومن مشهور أن الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة اسمعاع ومن آدميين دعاء والفرق (١) بين اللذين أن الصلاة على لأول لمط مشترك بين المعنى الثلاثة يطلق على كل واحد منها وعلى الثاني معناه واحد إلا أن ذلك المعنى يختلف باعتبار حمله في كل واحد على المعنى الذي يليق به والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالأنبياء ولا تكون لعيرهم الاتباع ومشهور مذهبنا أنها واجبة مرة في العمر ومشهور مذهب الشافعي أنها واجبة في كل صلاة وقيل واجبة عند ذكره صلى الله عليه وسلم وقيل يجب على الإنسان إلا كشار منها ما لم تحصل له مشقة فهذه أقوال أربعة وهل منفعها راجعة للمصلى أو للمصلى عليه وهو النبي صلى الله عليه وسلم أولها وهو الحق لأن رحمة الله واسعة أقوال ثلاثة (قول كدى ومصليا حال من فاعل أحمد) أي مقارنة وما يقال أن المقارنة هنا متعذرة لأن الحمد لفظ والصلاة لفظ وقارن المصليين حال يجب عنه بتزليل اللفظين الواقع أحدهما عقب الآخر منزلة لمصطحبين ولا يصح أن يقال إنها حال مقدرة لأن المطلوب إيقاع الصلاة بالفعل لا تقديرها فقط وقال ابن مرزوق الصواب أنها حال من محذوف مؤكدة والحمد لله وأصل مصليا وعامل الحذف المؤكدة يحذف قال تعالى: بلى قادرين. أي بلى جمعها قادرين ثم إن الظام أفرد الصلاة ولم يذكر السلام مع أنه شافعي المذهب ويكره عدمه أفرد أحدهما عن الآخر وأجيب بأن الكراهة عدمه تنفي بالطلاق بالسلام وكتب الصلاة ولعل هذا هو الذي فعله المصنف هنا ولا يحتاج حينئذ إلى إصلاح من قبل:

مصليا مسلما على النبي * وآله وحبه ومن حى

(على الرسول) في بعض النسخ على النبي بدل الرسول وكلاهما علم بالعلية على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والمشهور أن النبي انسان أوحى إليه شرع فإن أمر بتأليه فرسول أجماعا ولا في فقط وكل رسول بي ولا عكس وعدد الأنبياء كافي صحيح ابن حبان مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثلاثمائة وأربعة عشر وكلهم من غير العرب إلا أربعة المرموز لهم بقول بعضهم: شهم سادنا شعب وهود وصالح ومحمد صلى الله عليه وسلم ومذهب الحنفيين أنه لا ينبغي أن يحجر عنهم لقوله تعالى: منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك. فرمنا إذا حصرنا العدد يدخل فيهم من كان منهم وعبد الشافعي التعبير بالرسول مكروه وهو شافعي وأجيب عنه بأن محل الكراهة ما لم يفرق بما يدل على التعظيم فإن يفرق به كما مضى هنا جبر (قول كدى وهو الخالص) أي مما يكرهه وصلة مصطفى بالله. قلت التاء طاء المحذورة الصاد الذي هو من حروف الصغير وسيقول المصنف: طانا افتعال ردائر مطبق * والاولى أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول فاعل محذوف لأن تكثير الجمل في مقام المصطفى أولى وحذف المتعلق للعموم أي المصطفى منه أوله أي من جميع الخلق مرسل لهم دليل الأول في الخبراني من قوله عليه الصلاة والسلام: إن الله اختار خلقه فأخار منهم نبي آدم ثم اختار بني آدم فأختار منهم العرب ثم اختار العرب فأختار منهم نبي هاشم ثم اختار بني هاشم فأختار منهم نبي محمد ثم اختار من خياره. ودليل الثاني قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة لأبشيرا ونذيرا. وقوله تعالى: تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا. وهو أفضل العالمين على الإطلاق أجماعا (٢) وقول الرخصي أن جبريل أفضل منه لأن الله وصف جبريل بقوله: لقول رسول كريم الآية وقال في حق

(١) قوله: والفرق الخ لعل هنا سقطا أي فيه بمعنى الصلاة الثاني وهو العطف فليتأمل اهـ.

(٢) رحم الله من قال: نبينا أفضل بالإطباق * من كل مخلوق على الإطلاق

ومن قال: واعتقد الإجماع أن المصطفى * أفضل خلق الله والخلف اقتنى

وما انتجى الكشف في التكميل * خلاف إجماع ذوي التحرير

والمستكملين صفة لآله والشرفا معقول بالمستكملين وأستعين جملة معطوفة على أحمد وأحمد وما بعده محكي بهال الى آخر الرجز وفوله في ألفية أى في نظم قصيدة ألفية والظاهر أن في معنى على فان الاستعانة وما تصرف منها

النبي صلى الله عليه وسلم وما صاحبكم يحبون رده غير واحد بأنه إذا كان الرسول موصوفاً بالأوصاف المذكورة فما بالك بالمرسل اليه وكذا قال سيدنا الجدي : حرى صاحب الكشاف في غير مهبس * ولا حرج (١) عليه أعمى وأعرج ثم ان هذا الوصف الذي هو للصطفى خاص به عليه السلام غلبا وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى : وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار . (وآله) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على الصطفى لقوله عليه السلام : إياكم والصلاة ابتداء . قالوا وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله قال : أن تصالوا على دون آلى . وآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وآل ارجل خاصته وآله عليه الصلاة والسلام فيهم تمثيل على ما هو الحق في باب الركاة من تحرم عليهم وهم أقاربهم مؤمنون من بنى هاشم والمطلب على خلاف في المطلب ذكره الفقهاء وفي باب الدعاء هم أنقياء أمته لأن الدعاء بها كان أهم كان لي الاجابة . أقرب والحديث آل محمد كل تقى وورد أما أحد كل تقى وهذا هو مراد الناظم . لعدم ذكره الصحابة ومن تبعهم فاطلق الآل على ما يعم الجميع وهو أولى من كونه صلى على الصحابة لفظاً ولم يكتبها خطأ واختلف في أصله فقال سيبويه أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل ثم أبدلوا هاء أهل همزة فاجتمع هـ ر تان ثانیهما ساكس فلبت أنفاس من جنس حركة ما قبلها لقول الناظم بعد : ومدا ابدن تانی الهمزين من * كلمة ان يسكن ... وما أورد عليه من ان المعهود ابدال الثقيل خفيفا وهنا عكسنا لانا ابدلنا الهاء همزة والهمزة أثقل من الهاء أجيب عنه بأنهم فعلوا ذلك ليتوصلوا إلى الخفيف الذي هو الابدل ألعنا وقال اكسائي أصله أول محركت الواو واحتج ما قبلها فقلت ألعنا لقوله : من ياء او واواج وقد نص في القاموس على أنه صغر على أول وأهيل فدل على صحة كل من القولين وبه تعلم بطلان لوحوه القرد بها منذهب سيبويه (قول كدى والمستكملين صفة الخ) الأولى أنه مفعول بفعل محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف لأن المقام مقام الدعاء ينسجى فيه تكثير الحمد وهو جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل واسم الفاعل يعمل عمل فعله وفاعله صميم يعود على الآل (قوله والشرفا معقول بالمستكملين الخ) هذا ينس على اطلاقه والأولى أن يقال السين والتاء في مستكملين إما للمطلب أى الطالبين كمال شرفهم الطبى الأصل بالشرف الذى وهو القوي قد تعالى : ان أكرمكم عند الله أتقاكم . أوهما رائدتان أى الكاملين الشرف به عليه الصلاة والسلام وعلى كل من الوحيين فالشرفا اما ففتح اشين أوضمها فهذه أربعة من ضرب اشين في اشين فان كان الشرفا بالضم جمع شرف وسبقول الدلم : ولكريم وبخيل فعلا فيصح فيه الوصفية للمستكملين وكونه خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا بفعل محذوف وعلى الوجوه الثلاثة يكون مفعول المستكملين محذوفا أى كل الحمد ولا فرق مع ضم الشين بين كون السين والتاء للمطلب أو رائدتين وعلى فتح الشين معر دأ مصدرا ريبنا الألف في آخره للعافية فان كانت السين والتاء للمطلب فيكون الشرف مفعولا على حذف مضاف أى الطالبين كمال اشرفوا كانا زائدتين فيحتمل أن يكون مفعولا به أيضا فيكون المستكملين بمعنى المكملين ويحتمل أن يكون تميزا وأل فيه زائدة على حد : وطبت النفس يا قيس عن عمرو * (وأستعين الله في ألفيه) لما دعا ضمنا بالجملة وبالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هذا صراحة ثم ان الاستعانة لمة الظهور على الأمر واصطلاح خلق القدرة على الفعل مطلقة وانما طلب العون من الله تعالى لأن من اعانه الله تيسرت عله الطالب وفي الحديث : اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا . وفي الحكم ما تيسر مطلب أنت طالبه بربك ولا تيسر مطلب أنت طالبه بنفسك وقد قيل :

إذا كان عون الله للمرء ناصرا * تهيأ له من كل صعب مراده

وان لم يكن عون من الله للفق * فأكثر ما يجنى عليه اجتهد

والأولى أن يقدم اسم الجلالة بأن يقول والله أستعين ليفد الحصر * وأجيب بأنه لما كان المقصود طلب العون والقصود يقدم أستعين كما قيل في تعديم القراءة في انرا باسم ربك (قول كدى أى في نظم قصيدة) النظم لمة الجمع واصطلاح كلام موزون قصد وزنه فار تبط لمعنى وقاية والأولى أن يبدل كدى قصيدة بأر حوزة لان المشهور أن لقصيد ما كانت على روى واحد كالردة والهمزة والروى في الألفية متعدد والزحر أحد البحور الخمسة عشر وسمى رجزا لاضطرابه واختلاف قوافيه حتى قيل ليس شعر (و ألفيه) منسوبة إلى الألف الفرد فيكون مجموع الشطرين بيتا وهو للتعريف فيكون الرجز من قبيل التام ويحتمل أن تكون منسوبة إلى ألفين المثني وحذف علامة النثية لأنه سيقول : * وعلم انثية احذف للنسب * فيكون كل (١) (قوله ولا حرج عليه الخ) كذا بالأصل ولا يخفى ما فيه من حتى الوزن والمعنى ولعل المناسب أن يقال . ولا حرج في فعل أعمى وأعرج اهـ .

انما جاءت متعدية بمعنى كقوله تعالى: وأعاه عليه قوم آخرون. وانما المستعني عن ما تصفون، إلا أن يجعل استعني مضمنا معنى فعل يستعني
في كسـخـير وشبهه ومقاصد النحو أى معظمه وحل مهماته والقصـد في الشيء، عدم الأفراط فيه ومحورية أى مجموعة وهو خير عن
مقاصد وبها يتعلق به

شطر بين فيكون فيها ألفان والمآب واحد ورجح الشطلي كونها منسوبة إلى المفرد (وقوله انما جاءت متعدية) أى للفعول الثاني
وحاصل كلامه أنه لا بد من تضمين وحمل في الحرف بأن يكون الحرف ضمن معنى آخر وهما مذهب الكوفيين القائلين بأن حروف
الجر ينوب بعضهم عن بعض ومنعوا نيابة الفعل عن الفعل وجعلوا منه قوله تعالى: ولأصلبكم في جذوع النخل أى عليها ولأن جعل
التضمين في الفعل بأن يكون الفعل نائب عن الفعل ويبقى الحرف على حاله وهو مذهب بصري وجعلوا منه قوله: تعالى وقد أحسن
ن. أى لطيف (ون قيل) يرد على الثاني وهو تضمين استعني معنى استخير بأن الاستخارة انما تكون قبل الشروع وفي الأمرا الجائز
والناظر شرع قلبها والتأليف من الأمر المستحب (والجواب) عن الأول بأنه شرع بنية خالصة تخاف من حصول رياء أو سمعة فاستخار
الله في العام وعن الثاني بأنه استخار في التأليف أن يعمل عملا آخر يكون فيه أجراً أكثر منه (مقاصد النحو بها محويه) وصف
الأسية بهذه الأوصاف ليعتني الطالب بها حفظ وفهما فيحصل الثواب والأجر لمؤلفها ومقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود
حدثت منه الواو ثم ان اضافة مقاصد إلى النحو تفيد العموم فيقتضى أن الألفية جمعت مقاصد النحو كلها ومحال عادة أن يكون كتاب
حاملاً مقاصد من استوفى مع أن ما ذكرهنا محال لقوله في آخر الكتاب: نظماً على حل المهمات اشتمل* والذي ذكره في آخر الكتاب
هو الموافق لما في الألفية إذ فيه كثير من المقاصد كدب القسم والبقاء الساكنين وأحب مأجورة منها أن هذا عام أريد به خاص قريبته
ما شئ ومنها حمل مهنا على مقصده في الابتداء وما يأتي إخبار بالواقع لو حود ما قصده عما قصده ومنها حمل ما هـ على اللبالة والادعاء
لأنه في مقام مدحها وما يأتي إخبار بالواقع ومنها أن قدر هنا متناف أي حل من سد النحو وآخر عنه بالمؤث الذي هو محويه لأنه
اكتسب التأنيث من انشأ إليه وهو مقاصد وسيقول الماظم. وربما أكسب ثان أولاً تأنيثاً* هذا وقد قيل ان العارضة بين ما هـ
وما يأتي غير واردة من أصله لأنه سأل الله أن ييسر عليه ألفية موصوفة بهذه الأوصاف وطلب الشيء لا يستلزم وجوده فلا معارضة
أصلاً والنحو لغة يطالغ على معان جمعها من قال:

والنحو في اللغة قصد أصل * وحبه قدر وقسم مثل

واحد لاجل حله ابن عصفور على دخول علم التصريف فيه كما فعل الناطم فقال علم مستخرج بالقائمين المستنبطة من استقراء كلام
العرب موصلة إلى معرفة أحكام جرائه التي اختلف منها * وأول من وضعه على الحق سيدي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وذلك
أن أبا الأسود الدؤلي دخل على ابنه بالنصرة فقالت يا أبت ما أشد الحر رفع أشد وحر الحرفان أنها تستهيمه فقال له شمرنا هذا
وكتاب يا أبت ما أردت أن أستهمك وانما أردت أن أخبرك فأني إلى علي وقابا أمير المؤمنين ان السنة لعرب احتلظت بغيرها وكر
له قصة ابنه فضع لنا علماً فأملى عليه الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو ولفضله آثار منها قوله عليه الصلاة
والسلام: أنتم السكلام كي تعرفوا القرآن. وقال سيدي عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد في العقل والبروءة وكان ابن عمر
وابن عباس يضربان أولادهما على اللحن ومر عمر على قوم أحضروا في الرمي فقال سواوا رميكم فقالوا نحن متعلمين فقال لحنكم أشد
على من سواهم رميكم سمع رسول الله ﷺ يقول: رحم الله امرأً أصلح من لسانه. وقد قال مالك لو صرت من العلوم في غيبة ومن
الفهم في نهاية ما خرجت عن أصليين كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا سبيل اليهما الا بمعرفة اللسان العربي وقال علي:

النحو يصلح من لسان الألعن * وبالراء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أحدها * فأجلب حقاً مقيم الألسن

وقيل:

النحو زين للفق * يكرمه حيث أتى

من لم يكن يعرفه * خفه أن يسكتا

وقال حماد بن سلمة مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو كمثل الحمار في رأسه مخلاة ولا شعير بها ومحوية أصله محوية

والباء بمعنى في وتقرب الأقصى أى تقرب البعيد للافهام والموجز الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ وتبسط البدل أى توسع إعطاء
والوعد المنجز الموفى بسرعة وتقتضى أى تطلب الرضى من قارئها غير مشوب بالسخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقتضى
والألفية مفعول بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين

اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء والضممة كسرة وأخبر به وهو مفرد عن الجمع لأن الغالب الافصح
في جمع الكثرة إعادة الضمير عليه مفرداً مؤثراً (تقرب الأقصى) هذا وصف ثان لألفية واستناد التقريب اليها محارز وإلا فالقرب هو
الناظم لكن لما كانت سبب التقريب صح اساده اليها وكنا يقال في وتبسط وتقتضى (قول كدى البعيد للافهام) أشار بها إلى
أن اسم التفضيل ليس على بابها بل المراد به أقصى والمعنى أنها تقرب العنى البعيد والذي يظهر بقاء اسم التفضيل على بابها ويكون معناه
تقرب المعنى الأبعد وإذا كانت تقرب الأبعد فأحرى البعيد والحاصل أن المعاني البعيدة تعربها الألفية بالألفاظ مختصرة حتى يصير سهولة
وهذا لم يصح اليه أكثر المتقدمين فيكون كقوله في التسهيل وإذا كانت العلوم منحازة إلهية وموهاب اختصاصية وفيه مستبعد أن يدحر
لبعض التأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين (وقوله والموجز الكلام الكثير المعاني الخ) هو كما قل رحمه الله اد بآتي
بألفاظ يسيرة جامعة لقواعد متعددة أو بالمثل الجامع لشروط كثيرة جمعها غير في نقاط كثيرة صعبة على نظر لقوله: *ورفعوا مبدأ بالياء الخ
مع قول سيديوه فأما الذي يبنى عليه إلى آخر ما يأتي في كلام كدى وانظر ما يدخل في عموم قوله: وكل حرف مستحق للبا * مع قوله:
وكل مضمرة له البناء يجب * مع: وبرب منكرا ...

مع قول بعض: وكل ما رب عليه تدخل * فإنه نكرة يا رجل
لكن هذا الذي قاله غالب ومن غير الغالب أن يطول في مواضع يمكن اختصارها كقوله: كذا إذا عاد عليه مضمرة * البتين
وقوله في التارخ: ولا تحم مع أول إلى آخر الأبيات الأربعة فأنها أصلحت في بيت واحد نصه:
والفضلة احذف وسواها آخر * وأظهر المخالف المنقرا

ولكن كفى بالمرء نبلاً أن تعد معانيه وباء بلفظ سببية * بمعنى مع وهو يتعلق بتقرب لا بالأقصى (وتبسط البدل بوعده محز)
الوعد مصدر وعد يعد وعنا ويستعمل في الخير فن أريد به الشر قيد كقوله تعالى: النار وعدها الله الذين كفروا بخلاف أوعد
يوعد بإعاده فالغالب استعمالها في الشر وقد جمع الأمرين قوله:

وأنى إذا أوعدته أو وعدته * تخلف إيعادى ومنجز موعدى

ومعنى توسيعها العطاء أنه ليس بين وقت حفظها وحصول النفع بها لقارئها الا وقت يسير أو ما وعدتك به في التراحم محملاً لا بد من
الوفاء به معصلاً داخل التراحم * فان قيل * إعطاء الشيء من غير وعد أبلغ من العطاء بعد الوعد * فالجواب * أنه لما كان المع
لا يحصل بمجرد وجود ذاتها بل لابد من قراءتها ومطالعتها وفهم معانيها احتاجت إلى الوعد (وتقتضى رضى بغير سخط) لما كان
الكتاب لا ينتفع به إلا بالنظر فيه بعين الرضى طلبت الألفية بلسان حالها أو مؤلفها بلسان مقاله ذلك لأن النظر بعين الرضى يصير
القيح حسناً والنظر بعين السخط بالعكس وقد قيل:

وعين الرضى عن كل عيب كيلة * ولكن عين السخط تبدي المساويا

وقال البوصيري: * ان الحب عن العذال في صمم * وهذا منه رحمه الله نواضع كقول خليل وأسأل بلسان الخ ومعنى الرضى أن
لا يعترض على مؤلفها كثيراً إذ لا نحو جو د من كوة ولا عالم من هفوة والرضى بكسر الراء مصدر رضى على غير قياس وانقياس
بفتح الراء كما أن السخط بضم السين وسكون الحاء مصدر سخط والقياس في المصدر فتحها وسيقول الناظم: وفعل اللازم بابه فعل * إلى
أن قال:

وما أتى مخالفاً لى لى رضى * فبابه القل كسخط ورضى

(فائقة ألفية ابن معطى) (قول كدى منصوب على الحال من فاعل الخ) ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل تقرب أو تبسط
أو من هاء بها أو مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو محروراً نعت لألفية ساء على حوار البعت بالمفرد بعد البعت بالجملة وإن معطى
هو الامام أبو زكرياء يحيى بن معطى الزواوى القبيصة للعربى الأصل وللنشأ قرأ العربية على أبى موسى الجزولى بالمغرب ثم رجع إلى
دمشق الشام فأقام بها مدة طويلة واستمع به خلق كثير ثم سافر لمصر وبقي بها يدرس بالجامع العتيق إلى أن توفي بها يوم الاثنين
آخر يوم من ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن قرب الامام الشافعى وعمره أربع وستون سنة ثم اعترض دعوى ابن مالك
بأنه لا دليل عليها وكل فاعل مفعول به فقد قال السيوطى في فريده مثل مقالة ابن مالك ود كرى أى شيء فاقها ونصه:

وهم حائر ومستوحب ثأني معول بمستوحب والخيلاصة ثأني وإنه قضى أي تحكم والهبات العطايا أو إفاضة الكثير والدرجات الطبقات من المراتب
﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

فاتحة ألفية ابن مالك * ليكنونها واضحة المسالك

وجمعها من الأصول ما حلت * عنه وضبط مرسلات أهملت

وقد يعان أن هذه الدعوى لا تحتاج لدليل فإن من نظر إلى ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك علم أنها فاتحة وبرى أن ابن مالك زاد بعد هذا، فثقة منها بألف بيت تموقف ولم يستطع الزيادة على هذا الشعر أيما قرأى شخصا في مقامه فقال سمعت أمك تصنع ألفية في النحو قال ابن مالك نعم فقال إلى أن وصلت فقال له إلى فاتحة منها بألف بيت فقال ما معك من أعام هذا البيت فقال له عجرت هذا أم فما أنريد أعامه قال له نعم فقال له والحي قد يغلب ألف بيت فقال له لعلك أنت ابن معطى قال له نعم فاستحيا منه فلما أصبح أسند ذلك لشطر وفان وهو يسبق المع والانساف أن نظم ابن مالك أجمع ووعب ونصم ابن معطى أساس وأعزب (وهو يسبق حذر نصيلا) لما ذكر أن ألبته فثمة ألفية ابن معطى فرعا يتوهم المتوهم أن الناظم فثمة أيضا مع أن السابق فضلا على اللاحق عرفا ونوعا من جهة أنه مقيد بماره فهما كالامام والمأموم وفي الحديث: أبأؤكم خير من أبنائكم إلى يوم القيامة - بين أن ابن معطى حائز المراتب والدرجة والسبقية وتقديم الجدر والمجور الذي هو يسبق للوزن لا غير وليس التقديم للحصر خلافا لمن وهم لأنه لو كان كذلك لأفاد أنه لا يستحق المدح إلا بتقديمه لا غير وهو للذم أقرب مع أنه حاز الفضل بالعلم أيضا والجميل صفة مشبهة من جمل بمعنى حسن صفة سأل كاشفة لأن البناء إنما يعمل في الخير ولا يستعمل في الشر إلا مشاكلة وفي الحديث: من أثبت عليه خيرا وجبت له الجنة ومن أثبت عليه شرا وجبت له النار (والله يقضي بهيات وإفاده) هذه جملة إشائية أوردها الناظم في صورة الحر مبالغة في الإجابة حتى كأن ذلك واقع بالفعل وفسر كدى القضاء بالحكم وحكم الله عند الأشاعرة إرادته وهي قديمة بالحكم الذي هو إرادة لا يمكن طلبة والحبوب أنه هو المتصور المراد الذي هو متعلق لقدرة والإرادة وهما لا يتعلقان إلا بسمكيات والإرادة واجبة فاله من الحكم حينئذ مجاز وأما على القول بأن الحكم هو إبداء الكائنات على وفق القدرة فيكون التعبير بالحكم والمضاء به حقيقة تتركه مولك اللهم أعط هبات ووافرة نعت لهيات وهو مفرد صبح وسف الجمع به لأن جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المفرد في وصفه وفعله فيقول المدعوم من كسرة وانكسرت وما يقال غير هذا لا يقول عليه والراد بطبقات الجنة أعلاها وهو الفردوس لقوله من الله عليه وسلم: الجنة مائة درجة أعلاها وأوسطها الفردوس منها تفجر أنهار الجنة وعليها عرش الرحمن فإذا سألت الله فاسأله الفردوس وخص الناظم نفسه وابن معطى بالدعاء مع أن الدعاء إذا كان أعم كان إلى الإجابة أقرب فالأولى التعميم ولذا أصلحه من قال:

والله يقضي بهيات جمه * لي وله ولجميع الأمه

وهذا آخر الخطبة عند جميع من شرح أو سبر أن الكودى ذكر في كبره قال ورد علينا طالب من طلبة العراق ودكر أن أهل العراق يريدون بنا في آخر الخطبة أنه:

فما سعد وحل من ذته * غير دعاء ورجاء ربه

وهذا مناسب لما قبله للدلالة على النذل والخسوع وإعرايه الفاء للتعليل وما نافية ولعبد خير مقدم ووجل بالجر بمعنى خائف من وحل كضرح نعمت له وغير مبتدأ مؤخر وأصل الكلام غير دعاء ربه ورجاء ربه ثم حذف ربه من الأول وبقي دعاء غير متون والشرط موجود وسبق قول الناظم: وعرف الثاني سبق الأول. اسينين ثم أن الناظم قدم نفسه بالدعاء تبعا لآية رب أعفوني ولوالدي ولحديث كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه وعلى هذا أكثر العلماء ومنهم من يقدم غيره على نفسه إشارة للغير ومنهم من يردد غيره والدعاء واخضع إلى الله تعالى وظلوا بأن أخرج الامام مسلم عنه عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه: يا عبادي كلستم مني إلا من عدته فاسعدوني أهديكم ما عادي كلستم حائغ إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم ما عادي كلستم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم يا عادي! كم يخطئون الليل والنهار وأنا أعفر الذنوب جميعا فاستغفروني أعفر لكم والله أعلم.

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

حرت عادة المصنفين رحمهم الله أن يصلوا تأليفهم «الأبواب لامور منها أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها في باب مستقل بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسئلة طالع بابها فيسهل عليه الأمر ومنها إذا ختم بابا حصل له النشاط للأحرار كالمسافر يصرح بقطع كل

الكلام خبر لمبتدأ مصر وهو على حذف مضاف وما موصولة واقعة على الكلام والصغير العائد عليها من لصلة هو المحرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام ولتقدير هذا بابا كلام والاشياء التي تألف منها الكلام هي الكلام ولو قال وما تألف منها ما راناة لما وقعت عليه ما لجاز ثم قال رحمه الله :

(كلامنا لفظ مفيد كاستقم * واسم وفعل ثم حرف لكلم)

قوله كلاما يعني الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك بإضافته الى الضمير الدال على التكلم ومعناه غيره وهو نا وقوله لفظ مخرج للام ليس مسافة ولهذا والله أعلم جعل مولانا سبحانه القرآن سورا وجزأه العشاء أحرارا وبدأنا نظم بالكلام على ا كلام لانه به يقع التفعيل والتخاطب والبحث عن غيره كالمبتدأ والمفعول انما هو وسيلة لمعرفة تركيبه وما وردوه من أنه اذا كان الكلام هو المقصود بالذات وغيره وسيلة فلما نسب تقديم الكلام على الوسائل وتأخير الكلام على المقصود بالذات كما هو القاعدة أحاط به الحافظ سيدي طيب ابن كبر ان بانها كان الحكم على الشيء فرع تصويره ولا يمكن معرفة المبدأ وغيره إلا بمعرفة الكلام وما تألف منه مقدم بحث الكلام وما تألف منه على غيره والكلام بفتح الكاف مشتق من الكلام بكسرهما وهي الجراحات ومن اصطلاح الكلام على الجراحات قول الشاعر :

أحدك مالعينك لا تنام * كأن جفونها فيها كلام

ووجه اشتقاقه من ظاهر لأن الجراحات تؤثر في الجسد والكلام يؤثر في النفس فان كان حسب أثر سرورا وان كان في حال حزنا بل تأثير الكلام أقوى لان أثر الجرح يمكن برؤيه وأثر الكلام التيسير لا يمكن برؤيه ولذا قيل :

جراحات السنان لها التام * ولا يلتئم ما جرح اللسان

والكلام بالضم الأرض الصلدة التي لا تنبت شيئا وأل في الكلام للمح الأصلى كما في الحارث والعمان لان لفظ الكلام صار علما بالعبارة عند النحاة على الملفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعا عربيا والعلم لا يقبل أل المعرفة فليست له بعد ولا الحقيقة وان كثر فاعله (قول كدى الكلام خبر لمبتدأ الخ) أشار بهذا الى بيان اعراب تراجم النظم من ها الى آخر الكتاب وهو صحيح لا يخرج عنه ترجمة بخلاف زيادة الوصح شرح بأن قال هذا باب شرح الخ فيحتاج اليه نالدية لهذه الترجمة لان المقصود بها حقيقة الكلام وحقيقة الاحزاء التي تألف الكلام منها بخلاف التراجم بعد فلا يحتاج اليه لأنه لو قدر فيها شرح كلها لتوهم أنه ذكر داخلها بيان لشرح والحقيقة فقط مع ان المقصود بها بيان ما يتعلق بالترجم مطلقا وزيادة الأزهري ماهية لاحاجة اليه أيضا لأنه عين تدبر الوصح شرح (وقوله وهو على حذف مضاف الخ) أى واحد وهو باب بدليل تقديره بعد وقول بعض ان المراد بالمضاف في كلام كدى الجنس فيوافق ما للموضح مردود بما مر من أنه صحيح ، النسبة لهذه الترجمة باطل بالنسبة لتراجم بعد مع ان المقصود اعموم (وقوله ودغل يأتف ضمير عائد على الكلام) فيه تنكيت على الناظم فان الموافق لما يأتي ان شاء الله في قوله وأبرزنه مطلقا الخ وحوب الإبرار لان الضمير في تألف جرى على غير من هوله وقد يقال ذهب هنا على مذهب الكوفيين الذين لا يوحون الإبراز الا اذا خيف اللبس والا فيجوز الإبرار كما هنا (وقوله والتقدير هذا الخ) ما حرف تنبيه ودا اسم إشارة مبدأ والاشارة الى ما في ذهن من اللعان سواء قسا ان ما في داخل الترجمة وضع قبل الترجمة أو بعدها وباب حبره والكلام بالحرف مضاف اليه ثم حذف هذا المبتدأ وحذف الخبر الذي هو باب المضاف وأقيم المضاف اليه الذي هو الكلام مقامه فارفع ارتفاعه واعراب كدى هو أشهر وأظهر من جعل الكلام مبتدأ وخبره محتوف تقديره هذا الآتى ومن جعل الكلام بالنصب مفعولا معجذوف أى خذ الكلام والباب لغة فرحة توصف بها من دخل الى حرج وعكسه وفي اصطلاح المصنفين اسم لطائفة من المسائل مشتركة في حكم (وقوله مراعاة لما وقعت عليه ما) الذي وقعت عليه ما الاشياء الثلاثة الاسم والفعل والحرف (كلاما لفظ مفيد) لما ترجم اثنين للكلام وللشكليات التي يتألف منها بدأ بالثاني الأول (فون كدى فاكتفى عن ذلك) أى عن قوله عند النحويين وهذا الكلام من كدى يقتضى ان يكون الكلام عند النحويين لا يوحذ الأمن الاضافة هنا مع ان الناظم صرح بذلك في الخطبة في قوله مقاصد الجوه حتى قيل لاحاجة الى هذه الاضافة لأخذ ذلك محامر وأحاب السيوطى بن الاضافة في كلامنا ليست للاحتراز اذ من نالهم أن أهل كل فن يتكلمون باعتبار قنم وانما هي ليس ان الكلام معينين اصطلاحيا ولعويا والكلام الآن في الاصطلاحى وتعريفه وأما المعنى فهو عبارة عن القول وما كان مكتمل به (وقوله مخرج لا ليس الخ) كان الأيق بكدى أن يعرف اللفظ ثم بعد ذلك يذكر ما خرج به وتعريفه تبعاً لبعض المحققين انطبق الشتمل على بعض الحروف الهجائية هاز تعريف اللفظ الحقيقي ومن زاد كالموضح في تعريفه أو ما هو في قوة ذلك كالمصغر في أقوم فمراده تعريف اللفظ حقيقيا أو محويا

مقط كالإشارة وقوله مفيد مخرج للملا فائدة فيه كقولنا الدار حارة وشمل قوله مفيد لفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية
فائدة دلالة الاسم على سماء كزبد ولذا احتاج إلى إخراج الثاني بقوله: كاستقم. فالتأنيب لحد وفاقا للشارح لا تمثيل بعد تمام الحد
حد له لاسر وقوله: واسم وفعل ثم حرف السك. السك مبدءا والخبر مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال
وحروف وشم معنى الواو

ثم إن نعتي لأص من مصدر لفظ الرحا المصقب إذ امرته من داخلها خارج والمصدر فعل اللاط واسكلام ملفوظه فعمله ليس هو
السكلام بل ما شاع به وهو ملفوظ به وأجيب بأنه أصل في المصدر وأراد اسم المفعول وهو الملفوظ على حد: هذا خلق الله أي مخلوقه
واعترض بأن هذا مجاز والخارج يجب احتسابه في الحدود والحق في الجواب أن اللفظ صار حقيقة عرفية في الملفوظ فمهما أطلق لا يصرف
إلا للملفوظ (وقوله كالإشارة) منها قول بعضهم:

أشارت بأرف العين خفة أهلها * إشارة محزون ولم تكلم
فأبست أن الطرف قد قل مرحبا * وأهلا وسهلا بالحبيب اليم
(ومنه قول الآخر)

حواسي قصي الخواص بيت * ونحن صموت والهوى يتكلم

وأدخلت الحرف السكت والتمس والعقد وتسمى هذه مع الإشارة الدوال والعلامات الأربع وما يدخل أيضا تحت السك
حدث الحسن (وقوله كنمو لما بار حرة) ومثله اطعام يشبع والماء يروي وهكذا وهذا لا يخرج إلا على مذهب ابن مالك الذي
يشترط تحديد القائمة وأن على مذهب أبي حيان الذي لا يشترط تجديدها وهو الحق فيسمى كلاما وما ألفت قول أبي سودون بمازح:

دأما التي في الناس لمعل قدما * تبين أن الأرض من فوقها السما
وأما السما من تحتها الأرض لم تزل * وبينهما شيا متى ظهرت ترى
وأنى سأبدي بعض ما قد علمته * ليعلم أني من ذوى العقل والحجا
فمن ذلك أن الناس من نسل آدم * ومنهم أبوسودون أيضا ولوقص
وان أبي زوج لأبي وانى * أما ابنهما والناس فديعرفون ذا

وقد يعرض لحو الطعام يشبع ما يصح كلاما قطعيا اتفاقا كأن تقول اطعام يشبع والماء يروي لا يطبع ولا بقوة (وقوله وشمل قوله
مفيد الخ) حاصل ما يمكنه يصح أنه فسر القيد بمعناه الأعم للغوى أي سواء حسن السكوت عليه أم لا فاحتاج إلى زيادة كاستقم
لاخراج ما يحسن السكوت عليه وهو المرد كزبد فيكون كاستقم حينئذ سمى للحد عبره عن التركيب فتكون لقيود ثلاثة لا يعني واحد
مباحس آخر كأنه لفظ مفيد مركب وهذا هو الذي قاله للشارح وفسر المرادى القيد بالمعنى الأخص المصطلح عليه وهي الفائدة التي
يحسن السكوت عليها ولا سكوت هذه الفائدة التركيبية فتكون فائدة دلالة الاسم على سماء التي أخرجها كدى بكاستقم خرجت
تأوله مبدءا ويكون مثلاً بعد تمام الحد إذا قرر هذا أمال التولين واحد والخلاف لفظي فمن فسر القيد بالمعنى الأعم كالمكودي جعل
كاستقم تعميلا للحد ومن فسر كالمراوى المعنى الأخص جعل كاستقم تمثيلا بعد تمام الحد هذا تقريرنا للمكودي والمرادى وما للمكودي
والمرادى غير ظاهر والحق ما قررناه اشاطي وغيره وهو تفسير القيد بالمعنى الأخص كما مر المرادى فيكون شاملا للمركب لكن
يكون كاستقم تعميلا للحد لا بلعني الذي قال للمكودي وهو خروج القيد لأن المرد خرج بمفيد بل لاخراج كلام العجم وغير
المقصود وقول من قل أن كلام العجم خارج الضمير في كلاما لا يصح لأن كلاما محدود لا يدخل له في التعريف فلا يخرج شيئا
وعلى ما للشاطي ويكون كلام الناظم سالما وكلام الموضح معتبر لأنه جعل كاستقم تمثيلا بقي عليه قيد مخرج الوضع المعجمي وغير
المقصود وفي قول الناصب استقم إشارة إلى أن العلم لا يحصل إلا مع الاستقامة والتقوى قال عز وجل: فاستقم كما أمرت. وقيل العلم متعلق
بالعمل فإن وجهه والا ارتحل ورحم الله من قال:

العلم لا ينفع إلا إذا * به عملت فاسمع كلام العبد

لو يقع العلم بلا عمل * لكان إبليس نظير الجنيد

(واسم وفعل ثم حرف السك) هذا هو الشق الثاني في الترجمة (وقول كدى والمراد أسماء الخ) قصد بهذا الكلام تبعا لأبي حيان دفع اعتراض
وارد على قوله واسم وفعل الخ وحاصله أن يقال السك في الاصطلاح ما تركب من ثلاث كلمات وتقسيم الناظم لا يصح أن يكون من باب تقسيم

وليس على بابها من الهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كقيل وقد سطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر ثم قال :
(واحدة كلمة والقول عم * وكلمة بها كلام قد يؤم)

الكلى إلى جريئانه لأن علامته صحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من حزيئيه كانهقسام الاعراب إلى رفع ونصب وحسن وحرم والرفع وحده يقال له اعراب واصب كذلك وهكذا وكانقسام الحيوان إلى انسان وفرس وغيرها فالانسان يقال له حيوان والفرس كذلك وهذا لا يصح اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة ولا يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى أجزائه لأن علامته عدم صحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أجزائه كالمداد فانه مركب من الزجاج والقصص والعلك ولا يصح اطلاق اسم المداد عليه إلا إذا اجتمعت أجزاؤه التي تركيب منها وهنا لا يصح لأنه يقتضى أنه لا يقال له كلم إلا إذا اجتمعت الثلاثة نحو قد قاله زيد وأما إذا اجتمع اثنان منها نحو قام غلام زيد أو وحدهما أبو زيد قائم فلا يقال له كلم وليس كذلك فإن بهذا بطلان القسمة من حيث هي فإراد كدى أن يدفع هنا لا أراد أن الناظم أطلق المفرد أو أراد الجمع فتكون القسمة حينئذ نوعية لصحة اطلاق اسم المقسوم وهو اسكن على كل نوع وفهم من أنسمائه وهو الأسماء والأفعال والحروف لكن يرد على حواه وهو أصبح ثم ورد على عبارة الناظم ودان بما أن تنق لوارف عمره كدى والأفعال والحروف على بابها فيفهم منه أن الكلام لا يطلق إلا على ما تركيب من تسع كلمات فاكتر لأن أقل الجمع ثلاثة وذلك اطل وإما أن نجعل الواو بمعنى أو فيفهم منه أن الكلام لا يكون إلا من الأسماء وحدها أو من الأفعال وحدها أو من الحروف وحدها أو من اثنين أو ثلاثة منها فلا يكون وهو باطل أيضا فبان بما بيناه عدم صحة جواب الكودى عن الأشكال وأجاب الموضح بأن الإشكال يرتفع بجعل الكلام في النظم مبتدأ أول وواحدة مبتدأ ثان وكلمة خبر عن الثانى والثالثى وخبره خبر عن الأول ويكون اسم وفعل خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهي أى اسكنة اسم الخ فيكون قوله واسم الخ تقسم للكلمة لا للكلم فيكون من باب تقسيم الكل إلى جريئانه لصحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة وهذا الجواب ظاهر في نفسه ولكنه بعيد من كلام الناظم والحق في الجواب ما حققه ابن هشام في بعض تعليقاته وتبعه السيوطى والعرب وارتضاء الولي الصالح سيدى عبد القادر القاسى ان الكلام مبتدأ وأنه ليس المراد به معناه الاصطلاحي وهو ما يتركب من ثلاث كلمات بل المراد به الكلمات أى أشخاصها لأنها وان كثرت فلا تخرج عن هذه الثلاثة واسم الخ خبره قيل ويستفاد الحصر من تقديم الناظم الخبر فيكون فيه الرد على من زاد رابعا وسماه خاتمة وقصد بذلك الرابع النوع السمي عند الجمهور باسم الفعل نحو هيئات بمعنى حد وأل في الكلام على هذا العهد واليهود ما وقعت عليه ما في الترجمة فيصير التقدير الكلمات ثلاث المؤلف منها الكلام اسم وفعل وحرف ثم قال قنت في ما الدليل على كون الكلمات محصورة في الثلاث ثم قال له دلائل ثقلى وعقلى فالثقلى قول على كرم الله وجهه لأنى الأسود ابدؤى : الكلام اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو والعقلى أن تقول الكلمة ان دلت على معنى يظهر في غيرها فهي حرف وان دلت على معنى في نفسها فان عرضت بمثلها للزمان ففعل والا فاسم (وقوله وليس على بابها الخ) وجهه الرد هنا تقسم الكلام إلى أجزائه وأجزاء اثنى لا مزية لواحد منها على الآخر فهي بالنسبة له على حد سواء ومن قال ان ثم على ماها قال ان مرتبة الحرف متأخرة عن الاسم والفعل وعلمه بأن الاسم يخبر به وعمل الفعل يخبر به لاعتناء الحرف لا يخبر به ولانته فاستحق التأخير وتعل أيضا بأن الاسم مشتق من السمو وهو اسم والارتفاع والحرف طرف الشيء فخفه التأخير فلم يبق للمعل مرتبة الا التوسط (وقوله وقد سطت الخ) تعبيره هذا بالصي يقتضى أن هذا الشرح تأخر عن الكبير وتعبيره بالمصارع في الصفة الشبهة حيث قال وأما أسقط يقتضى أن الكبير تأخر وأحيب بأه تسرع أولا في الكبير وقبل تمامه تسرع في الصغير فتمه ثم رجع إلى أتمم الكبير (واحدة كلمة) قول كدى مما بينه وبين مفردة بسقوط التاء هكذا في غالب النسخ وفي بعضها بما يفرق الخ بزيادة يرق وهي أولى فعلى هذا إذا قلت كلمة تقص معناه وصار دالا على الواحد وان حذف صار دالا على الجنس فزاد معناه مثل لبن وإلية وبنق ونبة (وقوله فدل ذلك واحدة) أى ذكر باعتبار اللفظ كما ذكر مقعر في قوله تعالى : أشجار نخل منعقر لكن المناسب لما حمدا عليه الكلم سابقا وأنه بمعنى الكلمات أن تقول واحدها (وقوله وقال ان معطى واحدها) أنت باعتبار معناه كما أنت حاوية في قوله تعالى : أشجار نخل حاوية (وقوله من الكلام والكلم والكلمة) صرح بالمفضل عليه وهو المجزور عن دفعا لما أوردوه على الناظم من أن من جملة ما مر اللفظ والقول ليس أعم منه بل كل ما يطلق عليه قول يطلق عليه لفظ وحاصل الجواب أن الناظم أراد أن القوم أعم مما ذكرنا وأصنافه هو الكلام الخ واللفظ إنما ذكر تبعه فلا بد من (وقوله وعم فعل ماض الخ) ويحتمل أن يكون اسم فاعل وصله عام فحذف منه الألف كما حذف في ير إذا أصله بار ويحتمل أن يكون باسم تفضيل وأصله أعم حذف منه الهمزة كما حذف في خير وشر وفي الكافية :

أى واحد الكلام كلمة والسكلم اسم جنس جمعى مما يهرق بينه وبين مفردة بسقوط الاء وهذا النوع يجوز تذكره وأنثيته فلذلك قال واحد ووب ابن معطى واحدها وقوله والقول عم يعنى أن القوب يطلق على ما ذكر من الكلام والسكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماضى فى موضع الخبر وحذف مفعوله حصارا وتقديره عم جميع ما ذكر وقوله وكلمة ما كلام قد يؤم يعنى أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعنى بذلك فى اللغة لافى الاصطلاح كقوله فى لفظ الشهادة كلمة الاخلاص وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه وجار الاء كلمة للسويح لأنه يؤم أى كونهما أحداً السكلم وإلى كونهما يقصد بها الكلام وخبرها فى الجملة بعدها وبها متعلق يؤم ومعنى يؤم يقصد ثم قال :

(بالجذر والتنوين والبداء وال * ومسند الاسم تمييز حصل)

يعنى أن الاسم يتنوين بيمين خمسة أشياء الأول الحروف عبارة البصريين وبعبارة الكوفيين الحذف وشمل الجذر بحرف الجر وبالإضافة .

وغالب أعيانهم خير وشر * عن قولهم أخير منه وأشر

وهذا الوجه الثالث هو انصواب لأنه يفيد أن القوب يطلق على ما ذكر ويؤيدوه كذلك لأنه يزيد بنحو غلام زيد فليس كلام لعدم الفائدة ولا كالم لعدم وجود السلاخ ولا كلمة بله كيب بخلاف الوجهين قبله فلا يفيد إلا كون القول يعنى ما ذكر وهل يزيد يبقى ما هو أمر (وقوله يقصد الخ) يقصد فى كلام كدى تفسير ليؤم ولم يأت بعد الشعرة بالتفصيل مع يقصد على ما فى غالب النسخ تنكيته على أنه الذى يسمى الانلاق فكلمة على الكلام قليل مع أنه كثير كما دلت عليه كدى أيضاً بقوله : ويعنى بذلك فى اللغة فإن ما سمى به من صانوا الكلمة على الكلام اصطلاحاً وبها سكتت يجب على الأول أن يطلق الكلمة على الكلام قليل بالنسبة لإطلاقها على معناه الحقيق وهو المفرد فهو قليل نسبى وإن كان إطلاق الكلمة على الكلام نفسه كثيراً لثبوت كيف يخفى على الساطع وقال السيوطى فى التنكيث الثانى هذا الاعتراض من الاعتراضات التى لا يمكن علاجها فى الألفية وقد أصلحه ابن غازى بقوله :

واحد كلمة وقد يؤم * بها كلام لغة والقول عم

وكلمة فيها ثلاث لغات جمعها ابن معطى فى قوله :

فيها ثلاث من لغات لامة * كلمة وكلمة وكلمة

(وقوله وحار الاء كلمة الخ) لا حاجة لهذا لأن مقصود هذا النظم بعينه فكلمة حينئذ علم بمنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وصرفه النظم ضرورة وسيقول الناطق : * ولا صطرار أو تناسب صرف * ذو النع... (وقوله وخبرها فى الجملة بعدها) اعلم أن هذا التركيب اشتمل على حمل ثلاث كبرى فلما وهى وكلمة مع خبرها وجملة صغرى وهى قد يؤم الواقعة خبراً عن المبتدأ الثانى وعلى جملة يقال لها صغرى وكبرى باعتبارين وهى جملة كلام قد يؤم باعتبار كونها خبراً عن كلمة هى صغرى وباعتبار وقوع خبرها جملة هى كبرى ويكون هذا التركيب مشتملاً على طرفين ووسطة (بالجذر والتنوين والبداء وال) قول كدى (وبعبارة الكوفيين الحذف) اعترض بأن عبارة الحوئين جميعهم الحروف والوسطة الحذف الألف والجر والجزولى وبهم سائر الحروف (وقوله وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة الخ) لم يذكر الحرف النعمية بناء على أن العامل فى التابع هو العامل فى التبع وهو الصحيح فلا يخرج الجر عن الحرف أو المضاف وقد اجتمع الاثنان أو الثلاثة على القول بالصفة فى اللغة باسم محرور بالحرف والله المخلص الذى هو اسم والرحمن الرحيم محفوض بالتبعية لله وزاد غير واحد الجر بالمحاور أو بالتوهم مثال الجر بالمحاوره قول امرئ القيس :

كأن أماً فى أفانين ودقة * كبير أناس فى مجاد مزمل

يخص مزمل وهو اسم كبير المرفوع على أنه حركاً الذى لا تشبهه الامة عمل ان واسمها أباء فلتنوين على رأى وهو اسم جبل لكن لما جاور مرملة المحموض الذى هو مجاد اسم كساء الحذف ومثال الجر بالتوهم قول رهير :

بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئاً إذا كان آتياً

فقطب ساقى بالجر على مدرك المنسوب على أنه خبر ليس لتوهم دخول حرف الجر على مدرك لكونه خبر ليس وسيقول الناطق : * وبمعنى وليس حار بالجر * والحق أن كثرة المحاوره ليست للأعراب وإنما هى للاتباع وإن مزمل فى البيت الأول مرفوع نعت كبير بضمة مقدرة على اللام مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المحاوره والاتباع وإن العامل فى التوهم ما توهم من حرف أو مضاف فيكون سابق فى البيت الثانى مجروراً بالحرف لتوهم وهو الساء ثم ان قول المكودي وبالإضافة يقتضى أن العامل فى المضاف إليه

الثاني التنوين وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم بعد كماله تفصله عما بعده والراد به النون الخاص بالأسماء وهو نون التمكن كرحل وتنوين التنكير كسه وتنوين العوض كيومئذ

الجر معنوي وهو الإضافة والحق كما يأتي في باب الإضافة أن العامل إما هو المضاف (وقوله الثاني التنوين الخ) هو في الأصل مصدر نونت الكلمة تنويناً إذا جعلت التنوين في آخرها وفي الاصطلاح قال كدى نون الخ سماها نونا باعتبار الخط بها ولم يعتبر الخط (وقوله ساكنة) أي أصالة ولا عرة بتحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيد العاقل فاضل واحتر به من نون صيهن للطفلي ورعشن للمرعش فإن النون فيهما وإن كانت زائدة ليست بساكنة فلا يقل لها تنوين وإما ريدت النون فيهما للاتفاق مخمراً تشبهاً بهما فإن الأول يأتي من غير دعاء فهو رائد والآخر حركته لا يصدها بل تكون جبراً عليه وما نطقت قول بعض الأدباء في الطفلي:

أنا طفلي كأن يميحه * على الأكل ريق للموائد تخطب
تحاكي عصاموسى إذا هي أقبلت * فما هي إلا حيلة تلتف
فوكان في شرق وفي الغرب زردة * وقد قطعت أقدامه حاء زحف

(وقوله رائدة) وصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز لأنه لا يخرج به شيء. وويلي احتر به من نون معهم من أعم فأنها أصالة وقد حذف الوضع قيد الزيادة (وقوله تلحق آخر الاسم) الأولى أن يدل الاسم باسمه لأن في كلامه دوراً بمعرفة النون تنوقف على معرفة الاسم إذ الاسم مأخوذ جراً من حقيقة التنوين ومعرفة الاسم تنوقف على معرفة النون وحرر الاسم على ثمة على حله نون التوكيد الخفية في نحو لنسعا (وقوله بعد كماله) احتراز به من نون محو مطلق فامهى الوسط فلا تكون علامة الاسم (وقوله عتله عما بعده) هذه فائدة اسون وأنه يدل على أن الكلمة التي هو فيها عت وأما غير مضافة لا بعدها لأن التنوين ولامه مبدآن لا يحسمان بل يتعاقبان على الكلمة فمهما وجد أحدهما فقد الآخر (قوله السون الخ) نظم قسم التنوين الأربعة المذكورة في قوله:

تنويننا الذي بالأسماء حرى * مكن وقابل عوض وسكر

وماعدا هذه الأربعة يكون في الأسماء وغيرها (وقوله وهو تنوين التمكن الخ) الأولى أن يعبر بالتمكن بدل التمكن لأن الأول وصف للفظ والثاني فعل الفاعل وأجيب بأنه عبر بالتمكن ماسية لغيره بعد التنوين والتمكن هو السمى بنون الصرف على ما يأتي للنظم حيث قال:

الصرف تنوين آتى ميبسا * معنى به يكون الاسم أمكف

وهو أكثر التنوينات استعمالاً وأشهرها وأسرعها إلى الذهن عند الإطلاق فإذا أريد غير قيدياً يقال تنوين التنكير مثلاً وهو اللاحق للأسماء للمرة المصرفة وهي التي لم تشبه حرفاً ولا فعلاً (وقوله كرجل) أشار به إلى أن نون التمكن كما يكون في المعارف كزيد يكون في لتكرات كرجل وهذا هو الحق وقيل تنوين رجل للتنكير وهو ناطل لأن تنوين التنكير إنما يلحق المبدآت ورجل معرب (وقوله وتنوين التنكير الخ) هو اللاحق لبعض الأسماء المسماة نوناً بين معرفتها وكبرها فإذا قلت صه بالنون فمعناه اسكت عن كل كلام ولا تتكلم بكلمة فهو نكر. وإذا قلت صه بكسرة واحدة كان معرفة ومعه اسكت عن الكلام لدى تتكلم به وإن شئت تكلم بغيره وسيقول النظم:

واحكم بالتنكير الذي ينون * منها وتعريف سواه بين

(وقوله وتنوين العوض الخ) العوض تارة يكون عن جملة أو عن كلمة أو عن حرف مثل الأول قوله تعالى: ويومئذ يفرح المؤمنون بصرف الله. وأصله والله أعلم ويوم إذ غلب الروم فربما يفرح المؤمنون فحذفت الجملة من المعنى والفاعل والمفعول اختصاراً وعوض منها التنوين وكسر ذان إذ على أصل الفاء الساكنين والكسرة للبناء لأن إداقية على سائرها كما يأتي في قول النظم: وإن ينون يخدم أفراداً ومثال كون عوضاً عن كلمة تنوين كل في قوله تعالى: فل كل يعمل على شاكلته. أي كل إنسان ثم حذف إنسان لاختلاف اليه عوض منه التنوين ومثال كونه عوضاً عن حرف جوار وعوضاً عن أصلها حوارى وغواشى بحركة واحدة ثم تقول استقبلت الضمة أو أمة النائية عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة ثم الياء اعتباراً بغير موجب فوقع هالك إخلال صيغة منتهى الجموع لأنه لم يبق بعد ألف معال الأحراف واحد فهو رددت الياء لرفع أثمل فأقوه مخنوقة عوضاً عنها التنوين وهذا الذي فسرنا معنى على أن لسع من الصرف سابق على الاعلال وهو الحق وقيل الاعلال سابق على مع الصرف وأن الأصل حوارى بتنوين التمكن وستقبل الضمة مثلاً على الياء فحذفت فالتقى ساكنان أي، والتنوين فحذف الياء لرفع التقاءهما ثم بعد الاعلال نظراً لافواحدة لفظ جوار مثلاً على صيغة منتهى الجموع تقدراً لأن الياء حذفت لعلها فهي كالتأنيب فلها لا يجوز الاعراد على الراء فحذف تنوين لصراف ثم حافوا رجع الياء لوال موجب حذفها وهو التنوين لأن اللة تدور مع المعالول وجوداً وعدمًا فوضوا منها التنوين لينقطع طابعه رجوعها وهذا القول هو الذي احتاره

ونون مقابلة كسلمات الثالث، وهو الداء، أو إحدى أخواتها الرابع أل وهي الألف واللام وأل عبارة الحليل وشملت الزائدة نحو اير، وغير الزائدة نحو الرجل الخامس الاساد وهو العبر عنه بمسند فان مسند يعلق على المصدر وعلى اسم المفعول والتقدير واسناد اليه ونحمل هذا البيت وحوه كثره من الاعراب أظهرها أن يكون غير مبتدأ وحصل في موضع الصفة وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل واسمير للاسم تميز حاصل يكذا ثم قال: (بتا فعلت وأنت ويا افعلى * ونون أقبلن فعل ينبجلى)

يعنى أن الفعل ينبجلى أى ظهر بأربعة أشياء الأول: فعلت والمراد بهاءاء اسمير اللاحقة للفعل الماضى ويحور ضبطها بالضم على أنها لكاء، وفتح على أنها لمخاطب وبالكسر على أنها للمخاطبة وجميعها حصص بالفعل الماضى الثانى تاء أنت وهى تاء التانيث الساكنة اللاحقة للفعل، ضى دل على تانيث فسد، ثالث ياء افعلى وهى ياء المخاطبة وتلحق الأمر والضارع الرابع نون أقبلن وهى نون التوكيد ويكون مشددة ومخففة وتلحق الأمر والضارع، فعلم مبتدأ وسوغ الابتداء بهما ذكر فى كله وينبجلى خبره وبتا فعلت متعلق ينبجلى

بعضهم وفيه السور عوض من الحركة وأن الأصل حوار بحركة واحدة لحذفت الاستتقال وعوض منها التوين ﴿فان قلت﴾ ما عرفت بين قاص وساد حتى قلت توين الأول توين تمكين وتوين لثانى توين عوض ﴿قلت﴾ لما كان توين قاض ثبت فى حالة الرفع والنصب والجر دل على أن توينه توين تمكين وما كان توين جوار إنما ثبت فى حالة الرفع والجر ونحوه، فى حالة النصب للتصريح بالياء على أنه عوض منه فى حالتى الرفع والجر فلذلك لم يجمع بينهما فى حالة النصب (وقوله وتوين لكاء كسلمات الخ) أى مما جمع بألف وتاء مزيتين وممى بتوين للمقابلة لأن جمع الوئث فرع جمع الذكر السالم وجمع الذكر فى النون ولم يوجد فى جمع الوئث فأعطى جمع الوئث التوين مقابلة للون فى جمع الذكر وإنما قيل فى هذا التوين أنه قام مقام رابع غير داخل فيها لأنه لو كان للتمكين لما ثبتت فى المفرد الذى على صيغة جمع الوئث نحو عرفات لوجود علة للمع من الصرف فيه وهى العمية والتانيث ولو كانت للتشكيك لم ثبتت فى المعربى وليس عوضا عن شيء (وقوله وهو الداء الخ) أى تحذف الداء الكلمة وأشار بنكودى بهذا إلى أنه ليس المراد بالداء دخول حرف الداء فى المعط لأنه قد دخل فى البسط على ما ليس باسم كقوله تعالى: ليت موسى. ثم قيل إن الداء محذوف تقديره يا قوم ليت موسى أو الياء فى ياليت ليست للداء واحد هى حرف سية (وقوله فمسند يعلق على المصدر الخ) ظاهره أن مسند ليس باسم مفعول حقيقة وليس كذلك والاولى أن ليس أولاً أن مسند اسم مفعول حقيقة من أسند ثم يقول ويحتمل أن يبقى مسند عن حالة ويكون المعنى من علامة اسمية الكلمة أن يوجد دعوى مسند ويكون على مسند إيجاباً ويحتمل أن يكون أصح اسم المفعول وأراد المصدر كما ورد عكسه والمراد به أن تسند إلى الكلمة دعوى الداء فعلاً أو حملاً باسم كقام زيد مقام فعل مسند وزيد مسند إليه والاسم نحو زيد قائم فقائم مسند وزيد مسند إليه والجملة نحو أنا قائم مقام فعل مسند وأنا مسند إليه وهذا الاساد معوى وتارة يكون لفظاً كقوله من حرف جر وقل فعل ماض وفى الكافية: وان نست لأداء حكماً * فاحكاً وأعراب واحطها اسما

(وقوله وتقدر واسد إليه) أى إلى المعط لا إلى الاسم واللام السور (وقوله ويحتمل هذا البيت الخ) أهمها سيدنا الوالد فى حاشيته على التوضيح إلى سبعين وحالاً (وقوله أظهرها الخ) اعترض للعرب هذا الوجه بأنه يلزم عليه تقديم معمول الصفة وهو الخبر وما عطف عليه على الوصوف وهو غير لصفة لا تقدم على الموصوف فأحرى معمولها واعتراضه واد ولا تلتزم لكلام بعض وفى نسخة الأولى موزع حصل وعبر به عراب انكودى (بتا فعلت وأنت) (قول كدى اللاحقة للفعل الماضى) قيل الصواب أن يقول للكلمة بدل لفعل دليلهم على عبرته لدور أن يكون معرفة ما على معرفة الفعل الماضى ومعرفة الفعل متوقعة على معرفة تاء الفعل وهذا الاستراض وارد عليه فى مواضع بعد (وقوله وهى التانيث الساكنة) ولا تحرك إلا لعارض كما حصل من لقاء الساكنين نحو قالت الأعراب لأن همزة الوصل تحذف فى المدح أو لفتن نحو فات أمة وأما لمتحركة فهى مختصة بالاسم كانت حركاتها أعراباً نحو فاطمة أو باء نحو لا قوة وأما نحو ثبتت ورت ففى مع بعض العرب وليست للتانيث أصلاً خلافاً لأرهري واختصت بالمتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لأن الاسم حميمى بفعل محلى والسكون أحسن من الحركة أعطى الحميمى للثقل ليعف التعادل (ويا فعلى) لم يقل ياء الضمير لأن هذه عبارة تصديق بيا السكك وبيا السكك متصل بالحرف والفعل والاسم نحو قوله تعالى: ينى هدانى فى خلاف عبارة الناطم فلا تصدق الا بيا للوئثة الخطة نحو: كللى واشترى وقرى عينا. (وقوله وتكون مشددة ومخففة) فيه تسكيت على الناطم حيث مشد بالمشددة فيقتضى أن الفعل لا تكون علامة له إلا مشددة وليس كذلك ولذا أصلحه من قال: ونونى انكودى فعل ينبجلى * وعبر لياطم مع الاسم تميز وزعم الفعل ينبجلى لأن بعض علامات الاسم وهو الداء والاساد حتى فى المناسب التعبير بالتميز وعلامات فعل كلها ظاهرة فالسبب التعبير بالانجلاء والظهور (وقوله ما ذكر فى كلمة الخ) المذكور فى كلمة هناك هو التوزيع ولا تنويع هنا والسووع كما قيل كون المراد بفعل الحقيقة فإنها من السووعات كما ذكره فى المقدمة مثله قوله وحاشية مدح امرأته قال: الأشمة، السوء قصد الحذف، وقوله وتا فعلت متعلقة الخ

ثم قال (سواها الحرف) يعنى أن مالا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواها مبتدأ والحرف خبره ويجوز تركه وهو الاظهر فان سوى عند النظم يعنى غير فاضاها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال ومختص بالأسماء ومختص بالأفعال فى السكل واحد من الأقسام مثال فقال (كهل وفى ولم) فهل مثال للمشارك وفى مثال للحاص الاسم ولم مبالغة عن بالفعل ثم قال : (فعل مضارع بلى لم كيشم) لما أن فى تعريف الفعل بالعلامات التى تخصه على الجملة وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسميه بما يختص به وهو لم أو إحدى أخواتها ففعل مبتدأ ومضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع اعارى من لم فهو متاخر من تقديمه والقدر فعل مضارع كيشم بلى لم لا مثال للمضارع انقروا ثم دلوا كان كدبت لقال كما سم والمضى ثم بالكسر لأنك تقول شمت الطيب هذه هى اللغة المصيبة ويقال شمتت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة

فيه تقديم معمول الخبر الفعل على المبتدأ وكثيرا ما يعترض العرب على السكودي بهذا وهو سائلة منه رحمه الله عما ذكره هو عساهى النصريح فى فصل خبر كان فقلع ابن هشام فى الحواشى أن البصريين أحاروا زيدا وعمر وضرب مع كون المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور فأحرى إذا كان أحدهما كاهما (سواها الحرف) (قول كدى يعنى أن مالا يقبل العلامات الخ) أشار بهذا إلى دفع اعتراض وارد على الناطم وحاصله أن يقال قوله سواها الحرف لا فائدة له لأنه معلوم من قوله سقا واسم وفعل حيث حضر التمسك الثلاثة أن الحرف غير الاسم وفعل فأجاب كدى بأن كلامه على حذف مضافين وأن الأصل سوى قابل علامة الاسم والفعل حرف وحينئذ فتكون علامة الحرف عدمية ونظير ذلك ما قال ابن مالك ح ح خ فالجيم والحاء علامتهما وجوديه كالاسم والفعل واحدا علامتهما عدمية كالحرف ولذا قيل : والحرف ما ليست له علامة * ترك العلامة له علامه

(وقوله ويجوز العكس الخ) بل الظاهر أنه هو التعين لوجبه أن الحرف هو المحدث عنه فيجب أن يكون مبتدأ والى أنه ان جعل الحرف مبتدأ كانت سوى هى الخبر فيكون موافقا لمذهب سيويه فى سوى أنها لازمة للنصب على التامة وإن صاحب سوى مبتدأ والحرف خبرا خرجت عن مذهب من وصارت متصرفه (كهل وفى ولم) (قول كدى فهل مثال لمشارك الخ) محذون هل تدخل على الجملة الاسمية ما لم يكن بحرفه فعل والافلاتعارق الفعل كقولك هل زيد قمت يتعين أن يكون زيدا فعلا فعل محذوف فتكون الجملة فعلية ويرحم الله من قال :

ملحة عشت ظيلا حوى حورا * فذ رأته سعت قورا لحدمته

كهل إذا ما رأته فعلا بحزنها * حنت إليه ولا ترضى بفرقه

ثم الحرف لمشارك لا يعمل والمختص يعمل وفى هذا المعنى قال سيدنا الجدى أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى :

إذا كان منك اختصاص بى قويت على * ما شئت منى بتفصيل واجمال

وإذا غدت مشاركا ضعفت فلم (أ) * تعمل وأهملت عندى كل اجمال

كالخرف عند اختصاص فهو ذو عمل * وفى التشارك لم يظهر بأعمال

(فان قلت) عدنا حروف مشتركة كالاولا فالتين ومع ذلك تعمل عمل ليس وعدنا حروف مختصة كالسين وسوف ومع ذلك لا تعمل (قلت) قد حقق العلامة أبو عبد الله سيدى محمد الزروالى أن الحروف أقسام ثمانية قسم مشترك ولا يعمل كل وهو الأصل فيها ما هو مشترك ويعمل على خلاف الأصل كالأول وانما خرجنا عن أصلهما تشبيها لهما بليس ثالث ما يختص بالاسم كفى فيعمل الحرف على الأصل رابعها ما يختص بالاسم ويعمل العمل الغير الحاص بالاسم وهو أن وأخواتها وخرجت عن العمل الحاص لتشبهها بالفعل فى المعنى والفعل يرفع ويصب فكذلك ما أشبه خامسها ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئا على خلاف الأصل كالأول التعريفية وانما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم فهى كالجزء منه سادسها ما يخص بالفعل كالمفعول الجزم على الأصل سابعها ما يختص بالفعل أيضا ويعمل النصب على خلاف الأصل كفن وانما خرجت عن الأصل تشبيها لهما بليس فى نفي الحال ثامنها ما يكون مختصا بالفعل ولا يعمل شيئا كقد ولسين وسوف وانما لم تعمل لأنها صارت كالجزء منه فهى بمنزلة ال التعريفية فى الأسماء (فعل مضارع بلى لم) (قول كدى أو إحدى أخواتها) مراده بأخواتها ما يحزم فعلا واحدا احتارا بما لا يحزم أصلا وهو على صورة الجازم كذا التى بمعنى حين فاتها تدخل على الماضى نحو قوله تعالى : ولما جاء عيسى . ولما يحزم بعين كات فانه يدخل على الماضى

(أ) (قوله وإذا غدت مشاركا ضعفت فلم) لا يحفى ما فيه من عدم استقامة اوزن مع ركا كالمعنى فلعل انما سب أن يقول * وان يكن منك تشريك ضعفت فلم الخ أو نحو ذلك اهـ

أثم بالضم ثم قال : (وماضى الأفعال بالك من)

يعني ان الفعل ساجى يتأخر من المضارع والأمر بصلاحيته للتاء وأل في التاء للعهد وشمكت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ثم قال :

(وسم * بالنون فعل الأمر إن أمرهم)

يعني أن معنى الأمر - إن - يعني - من - له لوني التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وأفهم الأمر وهو معنى قوله إن أمرهم وأل في النون للعهد وهو لون التوكيد المتقدمة ثم قال :

(والأمر ان لم يك بالنون محل * فيه هو اسم نحوه وحيل)

يعني أن اللفظ يد أفهم الأمر ولم يكن صالحا لنون فهو اسم فعل لذلك مثله بضمه ومعناه أسكت وحيل ومعناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس في هذا الأمر شيء على - فم - انيب الذي قبله إلا كونه غير قابل للنون مما أفهم الأمر يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بأنه اسم في قوله هو اسم وهو كونه اسم فعل من مثيله بضمه وحيل .

و المضارع (وهو له اسم بالضم) وأما على لغة الكسر فيم الماضى فهي في المضارع مقبوضة والمتح هو المتعين في كلام الناظم موافقة لفتح الماضي وفي الخطر الأول (وماضى الأفعال بالك من) (قول كدى وشمكت التاءين الخ) فيكون حينئذ أطلق المفرد وأراد التثني وذلك سمى ونحسا أصابعه أن عارى بقوله :

وماضى الأفعال ساجين سم * والأمر بالنون إذا أمرهم

والجواب إساءة ما في اسم على إيرادها ولا مدح لاسيلاح ويكون المعنى التاء السوغة الى وعين لحوار التعبير عن الأمر من المشتركين في حكم واحد مجرد عيوبه عروحل : وما أس سابع قبتهم - أى قاتهم لأن لكل واحد قبله محصه بدليل : وما بعضهم بتابع قبله سم - (وسم انوب) (قول كدى ساجر بشئين الخ) كلامه يقتضى أن كل شيء علامة مستقلة مع أن مجموع الشئين علامة واحدة فكان واجب أن يقول يعني أن علامة الأمر مركبة من شيئين ويجب أن يقرأ قوله بعد وإفهام بالنصب على أنه مقول معه ليستفاد منه ما ذكرنا شيئا لمراد الأمر المعروف بأل في كدام ماظم لاصطلاحى المقابل للمضارع والماضى والمراد بأمر في قوله إن أمرهم الطلب فالمراد مدفوع (والأمر ان لم يك بالنون مثل) (وهذا إذا فهم الأمر الخ) أى الطلب أشار بها الى دفع اعتراض وارد على الناظم حاصله أن يجب أن يكون قوله والأمر بمعنى أن المراد الأمر لاصطلاحى وهو فعل الأمر فيكون قوله بعد هو اسم ما ياء له وماقضا وأجاب عنه المكون أن المراد الأمر لطلب وإن كان على حذف مضاف تقديره ومفهم الأمر ثم إن ابن عازى حمد قول الناظم اسم على مطلق الاسم الشار للمصدر است عن الفعل نحو ضرب - رمى - ولا سم الفعل وقال صوابه أن يدل صه بصيرا ويحذف الواو من حيل وأجابوا بأن مقصود الناظم اسم الفعل فعل لا مفعول الذى يلزم الدلالة على الأمر والطلب فهو الذى ينبغي الاحتراز منه نعم برده عليه لام الأمر فيقتضى أنها اسم فعل فلا نشاطى ولا جواب له وليس كداء بعاجلة الطبيب (وقوله ولذلك مثله بضمه الخ) اعترض على الناظم في تمثيلهما فان اسميتها معروفة من قوله والتسوين وأجيب بأن المعلوم ساجا مطلق الاسمى والمرادها الاسمى المخصوصة وهى للفعل وتثنيه يرشد لذلك ثم إن حيل فيها لغات منها إبدال هائهما عينا وليست هى التى فى الأدان والاقامة لأن مجموع الحروف الأربعة ها كلمة مستقلة وحى فى الأدان والاقامة اسم فعل كلة برأسها وطى حرف حر والصلاة والعلاج مجرور بقله الصفار فى شرح كتاب سيويه ولا تعترض بقله الزيان فى شرح الرسالة (وقوله وليس فى هذا الست الخ) يقال إن هذه فائدة وأى فائدة ولولا هذا البيت ثوهم أن اسم الفعل حرف لقونه سواهما لحرف نعم لو اعترض عليه بأنه ذكر اسم الفعل من فصل الأمر دون اسم الفعل من الماضى والمضارع لكان متعاهولاً أسلحه من قال :

وما يكن منها لغير ذى محل * فاسم كهيات ووى وحيل

فهيئات ناس عن بعد ووى غاب عن أعجب المضارع وأجيب عن الناظم بأنه لما كان اسم الفعل من الأمر كثيرا لقوله :

* وما يعنى أفعال كأمين كثر * خصه بالذكر ولما كان اسم أفعال من الماضى والمضارع قليلا كما يأتى فى قوله :

* وغيره كوى وهيئات نزر * لم يذكره والله أعلم .

﴿العرب والمبنى﴾

(والاسم منه معرب ومبنى * لشبه من الحروف مدنى)

يعنى أن الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدّم العرب لانه الأصل ومعرب مبتدأ وجره منه مبنى مسدأ وخبره محذوف تقديره منه ولما كان الذى من الاسماء على خلاف الأصل وأنه لا يبنى الا لعله به على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغسب مقرب منه على القرب بقوله مدنى والشبه غير المدنى معارضه معارض كائى فى الاستفهام والشرط فانها أشبهت

﴿العرب والمبنى﴾

الطر فى علم النحو باعتبارين باعتبار المردات وباعتبار المركبات فأول نظر تصريفي يأتى وأخره وان كان المناسب تقديمه على المركبات لان مدار علم النحو دأى على المركبات مع تمام فائدتها حتى قيل ان علم التصريف ليس من علم النحو ثم الكلام على المركبات مبدؤه المبتدأ والخبر ومن هذا الباب الى لابتدأ والخبر كنه وسيلة لعلم النحو وانما احيى لهذه الوسيلة لان الأحكام التركيبية تنفجر الى مقدمتين الاعراب والنساء والتعريف والتسكير ويان افتقار تفصيلهم فى اسم لا والمادى مثلاً بين أن يكون مضافاً أو شبيهاً به فيعرب وبين أن يكون مفرداً فيبنى ويأتى ان الحال والتمييز مثلاً لا يكونان إلا تنكيرين وصاحب الحال وابستأ لا يكونان إلا معرفتين فاحتجنا لتقديم معرفة الاعراب والنساء والتسكير والتعريف وقدّم العرب والمبنى لأن معرفتهما - كد ولقصر الكلام عليهما ثم المناسب تقديم الاعراب والنساء وتأخير العرب والمبنى لأن العرب والمبنى مشتقان من الاعراب والنساء ومعرفة المشتق من الأصل سابقة على معرفة المشتق الفرع وأجيب بأنه قدّم الكلام على العرب والمبنى لطول الكلام على الاعراب والنساء تأصيلاً وتبريهاً والاعراب فى اللغة يطلق على معان خمسة جمعها بعضهم فى بيت نصه :

يان وحسن وانتقال تعير * ومعرفة الاعراب فى اللغة اعقلا

فمن إطلاقه على البيان قوله عليه السلام : البكر تستأمر ولائها صلتها والائب تعرب عن نفسها أى تدين ومن إطلاقه على الحسن قولهم حارية عروب أى حساء ومن إطلاقه على الانتقال قولهم أعربت الابل عن مرعها أى تنقلت ومن إطلاقه على العبر أعربت معنة الرجل أى تغيرت ومن إطلاقه على المعرفة أعرب الرجل اذا كان عارفاً بالخير * وأما الاعراب فى الاصطلاح فاحتلوا فيه على قولين قيل إنه لفظى وهو مذهب المحققين وعرفوه بقولهم ما جىء به لبيان مقصضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وقيل إنه معنوى وهو ظاهر كلام من ذهب الى العلم والتوحيد ونعمه تديده ابن آخروم وعرفوه بقولهم الاعراب تعير أو آخر الكلام لا اختلاف العوامل الدخلة عليها ﴿فان قلت﴾ هل هذا ك ما يبنى على كون الاعراب لفظاً أو معنوياً ﴿قلت﴾ لا يبنى عليه شىء من جهة المعنى وانما يبنى عليه من جهة اللفظ فاداً قلت جاء زيد مثلاً فعلى أنه لفظى تقول زيد فاعل مرفوع بصمة طاهرة فى آخره وعلى أنه معنوى تقول مرفوع وعلامة رفعه صمة الخ فعلى كونه لفظياً تكون الضمة مثلاً نفس الاعراب وعلى أنه معنوى تكون علامة على الاعراب فقط وطاهر النظم فى قوله: فارفع بصم الخ مع قوله: * والرفع ونصب اجعلن اعراباً * وصرح به فى التسهيل ان الاعراب لفظى (والاسم معرب ومبنى) (قول كدى على قسمين الخ) رفع هذا الابهام الذى فى عبارة اساطم حيث قال منه معرب ومبنى فقتضى على طهرها أن منه شيئاً آخر لا يقال فيه معرب ولا مبنى وهو الذى اختاره أبو حيان والسيوطى فى الأسماء قبل التركيب واليه ذهب بعضهم فى النادى المفرد نحو ياريد وقيل به أيضاً فى المضاف الى ياء المتكلم نحو علامى والحق أن الاعراب والنساء ضدان لا واسطة بينهما كالحركة والسكون وأحسن ما يحجب به عن اساطم أن الحصر فى القسمين مأخوذ من قوله هذا: لشبه من الحروف مع قوله * ومعرب الأسماء ما قد سلما * من شبه الحرف إذ يانم من اعراب السلام من شبه الحرف بناء غير السلام فحينئذ لا واسطة بينهما ولا يؤخذ الحصر من حمل مبنى مبتدأ والخبر محذوف على حدة: فمنهم شق وسعيد. بل العبارة بهذا التأويل تحتمل الحصر وغيره (وقوله لأنه الأصل الخ) المراد بالأصل ما يستحقه الاسم أولاً والادوات لا أن المراد بالأصل الراجح لانه يقتضى أنه يجوز فى كل اسم الاعراب راحاً والبناء مرجوحاً وهو باطل وانما كان الاعراب أصلياً فى الاسم لانه قد تعتر به معان لا تميز الا بالاعراب كقولك ما أحسن زيد فيحتمل ثلاثة أوجه الاستفهام والتعجب والنفي فان رفعت أحسن وجررت يد كان استفهاماً وان بنيت أحسن على الفتح فان نصبت زيدا كان تعجباً وان رفعت كان نفياً وقد يختلف الاعراب مع اتحاد المعنى كالحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره (لشبه من الحروف مدنى) قيل

الحرف في المعنى لكن عارض شبه الحرف لزومها الاضافة والاضافة من خواص الأسماء فألقى شبه الحرف ثم قال :

(كالشبه الوضعي في اسمي جئنا * والمعنى في متى وفي هنا
وكناية عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا)

نوع شبه الحرف إلى أربعة أقسام الأول شبه الوضعي وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعا على حرف أو حرفين وهو المشار إليه بقوله : * كالشبه الوضعي في اسمي جئنا * أي في الاسمين من قولك جئنا وهما لنا وهما لنا وهما لنا فالتاء مبدية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد وتا مبدية أيضا لشبهها بالحرف في وضعها على حرفين الثاني المعنوي وهو ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله والمعنى أي والشبه المعنوي في متى وفي هنا أما متى فأشبهت همزة الاستفهام إن كانت شرطية وإن الشرطية إن كانت شرطاً وأما هنا فشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم إشارة والإشارة معنى من معاني الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالنبيه والخطاب الثالث شبه الاسم في المراد به أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فأنها أشبهت أن في كونها عاملة غير معمولية وهو المشار إليه بقوله وكنايه عن الفعل بلا * تأثر ... فبمعنى هذا الشبه اليابة عن الفعل لأن الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد أن أشبه هو الافة عن الفعل قط فكون أسماء الأفعال نابعة عن الفعل يسلم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن يكون

هذا يخص أن الحرف سابق وضعه على الاسم لا في وليس كذلك وأجيب بأن الواضع صور الحروف ذهنا ووضع الأسماء اللفظيا أولاً ثم وضع الحروف ووضع أشبه باعتبار معنى التهن وحصر النظم على البناء في شبه الحرف وهو مذهب الجمهور ولا عبرة بقول أي حيال لا سلف له في الحصر (قول كدي في المعنى) الذي هو الاستفهام إن كانت استفهامية نحو : فأى الفريقين أحق. فأشبهت همزة الاستفهام والشرط إن كانت شرطية نحو : أيا الأجلين عقيت. فأشبهت إن شرطية (فان قلت) إداويد وحيث ملامرة للاضافة ومع ذلك ثبت (قلت) هذه الثلاثة مضافه إلى الجملة والاضافة إليها على خلاف الأصل لأنها في تقدير الانفصال فلا تنع من البناء (ون قلت) لكن وكما كل منهما لازم للاضافة إلى الفرد ومع ذلك ثبت (قلت) كل منهما أشبه الحرف من وجوه فضعت الاضافة الأصلية فثبت لم تعتبر (كالشبه الوضعي في اسمي جئنا) (قول كدي في كونه موضوعا على حرف الخ) اعلم أن الأصل في الحرف الوضع على حرف أو حرفين والأصل في الاسم أن يكون موضوعا على ثلاثة حروف وسبق قول الناظم : * وليس أدنى من ثلاثي ري * قابل تصريح ... حيث وضع على أقل من ثلاثة ستحق ما يستحق ما الأصل فيه الوضع على حرف أو حرفين وهو البناء لكن قياس هذا أن الحرف إذا أشبه الاسم في الوضع على ثلاثة كعم وبلى انه يعرب ولا فائل به وأجيب بأن الاعراب إنما يؤتى به للدلالة على معنى والحرف لا معنى له في نفسه ولا يعرب (وقوله وهو ما أشبه الحرف في المعنى الخ) المراد بالمعنى الأمر النسبي الذي لا يقع إلا بين اثنين كالنبيه فانه نسبة بين اسميه وانه ووضعوا له الهاء والخطاب فانه نسبة بين المخاطب بالكسر والمخاطب بالفتح ووضعوا له الكاف وذلك المعنى النسبي الأصل فيه أن يؤدي بالحروف فإذا أدى ذلك المعنى بالاسم بى والمراد بالشبه المعنوي تضمن الاسم معنى الحرف بحيث لا يصح جمع الاسم التضمن مع الحرف التضمن معناه نحو من الاستفهامية فاما تضمنت معنى همزة الاستفهام ولا معنى للاتبان بالهمزة مع من فلا يرد نحو الحل والتميز فإن الأول على معنى في والثاني على معنى من لكنها ليست على سبيل التضمن إذ يمكن التصريح بالحرف مع ما ذكر ولذا أعربت فلا يقال فيه ضممين وإنما يقال فيه نكير نص على هذا أبو حيان وغيره (وقوله فأشبهت معنى حرف الخ) الأولى فأشبهت حرفا في المعنى لأن عبارته تقتضي أن هنا تشبه المعنى مع أنها إنما أشبهت حرفا في المعنى كان من حق العرب أن تضع ذلك الحرف فلم تضعه هذا قول الجمهور والذي للرخنرى أن العرب وضعت له حرفا وهو أل العهدية قائما للإشارة للذهبية ولا فرق بينهما وبين الإشارة الخارجية ورده المحقق سيدي الطيب بأنه وإن ذكره في السكت وشاع في محالست اندريس فاسد أدلو كان لا فرق بين الإشارة الذهنية والخارجية واكتفى عطلق الإشارة لم أن تبني جميع الأسماء قائما مشار بها دها إلى مسمياتها كبريدوهو باطل فتعين أن الاعتبار تضمن الإشارة الخفية الخارجية ولم تضع لها العرب حرفا (وقوله والمراد به أن الاسم بى الخ) أراد كدي بهذا الكلام صرف عبارة الناظم عن ظاهرها من غير موجب كما ستراه (وقوله فبمعنى هذا الشبه) وهو كونها عاملة غير معمول فيها (وقوله وما ناب عنه) الذي ناب عنه هو اسم الفعل (وقوله كذلك) أي يكون عاملا غير معمول فيه (وقوله ولم يرد أن الشبه الخ) هذا على ما قرر هو به من أن وجه الشبه هو كونها عاملة غير معمول فيها وذلك لازم من النية فاصل كلامه أن الناظم عبر بالملزوم الذي هو اليابة عن الفعل وأراد لازم لازمه وهو شبهها بالحرف وبين الملازمة بقوله لأن الفعل الخ فاللازم هو كونها عاملة غير معمول فيها واللازم اللازم شبهها بالحرف وهو

اسم الفعل هو اليبابة عن الفعل فقط واحترر بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فانه يؤثر للفعل الذي ناب عنه الرابع الشبه الافتقاري وهو ان يكون لاسم مفتقرا إلى غيره افتقارا مؤصلا كالموصولات وهو المشار اليه قوله : وكافتقار أصلا واحترز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار السكرة الموصوفة للجملة إلى ما بعدها فانه غير مؤصل نحو سررت برجل يكتب إذلا يلزم ذكر الجملة بعدهائم قال :

(ومعرب الأسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كأرض ومما)

انما آخر المعرب وان كان الأصل تقييده لأن للنفي محصور فلما ذكر وما بعدهاء معرب وقوله :

* ومعرب الأسماء ما قد سلما *

يعني ان ما سلم من شبه الحرف في الأوجه المذكورة وهو معرب ولما كان للمعرب على قسمين ظاهر الاعراب ومقدره أني مثال من الطاهر وهو أرض ومثال من المقدر وهو مما مقصورا

المراد هذا تقرير ويبان ما لمكودي كما دأب حمص سيدي عمر اناسي وكتب عليه ما حاصله هذا الكلام ولا حاجة اليه ولا دليل عليه ولا يصح اما انه لا داعي اليه فلا نكلام الناطم طاهر من غير احتياج إلى تقدير لأن معناه كشبه الاسم الحرف في كون كل من الاسم والحرف ناب عن الفعل فانه هو اسم فعل ناب عن الفعل وهو أعني وجه الشبه هو اليبابة قطعاً واما كونه لا دليل عليه فلا نكلام ليا بابه على لارمها بلذكور وهو كونه عاملة غير معمول فيها مجازاً بمحاج إلى قرينة ولا قرينة في كلام الناطم ترشد اليه واما انه لا يصح فلا نكلام ما بين به للضرورة من أن الفعل عامل غير معمول فيه كاسماء الأفعال ناطل لأن الفعل عامل معمول فيه إذ الواصب والحوارم عاملة فيه ﴿ فان قلت ﴾ مراده به قوله غير معمول فيه العمل الخاص كالفاعلية والمفعولية ﴿ قلت ﴾ لا قرينة تسل على حملها على العمل الخاص وبعد ذلك فلا نسلم ان ليا بابه عن الفعل تستلزم عمالة النائب للمعرب عنه من كل وجه فالمصدر النائب عن الفعل معمول الفعل الذي ناب عنه (وقوله واحترر بقوله بلا تأثر من المصدر الخ) نحو صرنا من دولك ضرباً ريداً فال صرنا ناب عن اصرب وهو يؤثر فيه وأشار كدى إلى أن المراد بعدم تأثير عدم صحة تسلط العمل عليه فلا يرد اعتراض الشاطبي (ودونه أن يكون الاسم مفتقرا إلى غيره الخ) ظاهر اطلاقه لا فرق بين أن يكون مفتقرا إلى جملة أو إلى مفرد وليس كذلك لأنه يوجب البناء لا الافتقار إلى الجملة فيخرج ما كان لازماً للاضافة إلى المفرد نحو قبل وبعد فلا يلزم بماؤه (وقوله كافتقار السكرة الموصوفة) مثله في شرح الكافية بقوله رجل يقول الحق محمود فرجل مبتدأ نكرة مفتقر للوصف بحملة يقول الحق تكون مسوغة للابتداء بالنكرة لكن رجل مفتقر في هذا التركيب الذي جعل مبتدأ وفي تركيب آخر لا يفقر هذا الافتقار ومنه قول الناطم هناء وكافتقار أصلا. نوق في كلامه محترز ما يتكلم عليه لأن لفظة افتقار لا يفيد إلا بقيد أصلا فافتقار مفتقر إلى الوصف بأصلا لكن في خصوص هذا التركيب يديصح أن نقول نحن إلى الله ذوو افتقار وأشار كدى بقوله أول انتقير فروع شبه الحرف إلى أربعة الخ إلى أمرين أحدهما الرد على من جعلها ثلاثة فقط كالموضع وحمل الشبه الثالث والرابع قسما واحدا وجعل ضابطاً أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وذلك باطل لأن هذا التفسير يشمل جميع أنواع شبه الأربعة لا خصوص شبه اليبابة والافتقار والصواب أن يتبع الجمهور في جعلها أربعة أو يجعلها شها واحدا شاملا للأربعة ثانياً ما الإشارة إلى أن اسكاف استقصائية لا تدخل شيئ ردا على من رعم انها لتمثيل وأدخل تحمها ثلاثة أنواع أخر من أنواع شبه الالهائي وللفظي والمجردي والحق ان هذه داخله في الأربعة لأولى كما يعلم من الطولات (ومعرب الأسماء ما قد سلما) قول كدى (لأن لبنى محصور الخ) فالكلام فيه قصير وعادتهم أن يسموا ما الكلام فيه قصير لينفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل وقدم أيضا لأن عنته وجودية وهى شبه الحرف (وقوله وما بعدهاء معرب الخ) دفع به الإيهام الذي يقتضيه قوله معرب ومضى للقضى ان منه شيئا لا منيا ولا معربا وقد مر الجواب عنه ثم الاضافة في قول الناطم ومعرب الأسماء بمعنى من إذ بين الأسماء والمعرب عموم وخصوص من وجه يجتمعان في نحو زيد وينفرد الاسم في لبنى نحو هذا ويمفرد المعرب في الفعل المضارع المعرب نحو يقوم وهذا ضابط للاضافة التي بمعنى من (وقوله ومثال من المقدر) على هذا جمهور الشراح وحوز الشاطبي أن يكون مقصورا من سماء ضد أرض وهو أنسب من جهة التطير إذ نظير أرض سماء والسبعين في السلم الأول لأن قصر المدود ضرورة ولا داعي إليها مع امكان التخرج عن غير ما يقتضيه ولأنه يكون فيه التخصص على

وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم ثم قال :

(وفعل أمر ومضى بنيا)

لما قرع من مبنى الأسماء ومعربها شرع في معنى الأفعال ومعربها وبدأ بالمبنى منها وهو فعل الأمر والماضي مبنى على الفتح ان كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر على السكون ان كان صحيح الآخر نحو اضرب أو على حذف آخره ان كان معتل الآخر نحو اغز واحش وازم ونحوه في قوله ومضى لرفع الجر والرفع ليس لان استدير وفعل مضى فحذف المصروف وأقيم للمصروف اليه مقامه ووجه الجر انه حذف المصروف وترك المصروف اليه على حرة لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا وجهين فالألف في قوله بنيا للثنية ثم أشار الى العرب من الأفعال بقوله :

﴿ وأعرىوا مضارعا ان عريا * من نون نو كيد مباشر ومن * نون اثا كير عن من قن ﴾

يعنى ان لفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الاناث نحو الهندات رعى أو نون ليو كيد نحو هل تقومين ولما كان نون الاناث لا يكون الامباشرا بل فعل مهيده ولما كان نون التوكيد يوحد مباشر الفعل وغير مباشر وانه لا يجمع من الاعراب الا اذا كان مباشرا وعلى ذلك بقوله مباشر وفهم منه اذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو هل تقومان

الاعراب التقديرى ويكون المأخوذ من هذا البيت حيثما قد تبين حصر الاسم في الاعراب والياء وكون الاعراب لفظيا أو تقديريا وهذا سقط قول من قال لادئدة في هذا البيت (وقوله وهي لغة من اللغات الخ) مر في السمة امة ثمان عشرة لغة (وفعل أمر ومضى بنيا) قول كدى (وبدأ بالمبنى منها الخ) هذا كأنه تسكت على الظن فان الأولى أن يقدم المضارع لشرفه بالاعراب ولشبهه بالاسم وأحجب عن الظن انه أخر المضارع لخروجه عن أصله اد لأصل في الأفعال البناء ولطول الكلام عليه وقول من قال انه قدم الماضي لسكون زمانها غير ظاهر لانه لم يعرب زمانه ماضيا حتى كان مستقبلا (وقوله فالماضي مبنى على الفتح ان كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر الخ) تسكت بهذا الكلام على الظن من وجهين الأول انه قدم في عبارته الأمر على الماضي مع ان الماضي مبنى اتفاق والأمر فيه خلاف اثنى لم يبين ما مبنى عليه الأمر والماضي وأجيب عن الأول انه قدم الأمر زيادة في الرد على المخالف في بانه حتى قدمه على السبق عليه وعن الثاني بان المقام لتعيين للعرب والمبنى لافيا يقع عليه البناء لكن إخلاء الكتاب من ذلك لا ينبغي أما الماضي فبنى على الفتح صحيح الام كضرب أو مضى نحو رمى وغرا أصلهما رمى وعرو بفتح الياء في الأول واواو في الثاني ثم تحركت الياء أو الواو في الاصل وافتتح مقبلهما فاقبلها ألفا فسكونها عارض والفتحة مقدرة في الألف وقيل مبذيان على سكون الألف وأما نحو ضربت مما اتصل به ضمير رفع متحرك وصربوا فالسكون في آخر الأول عارض كضم آخر الثاني فقول في ضربت وضربوا مبذيان على الفتح المقدر على انهما مع من ظهوره في الأول السكون لعرض لدفع ثقل والى أربع محركات فلهو كالكلية الواحدة وفي الثاني اشتغال الحذف بنسبة للواو وفي الماضي مبنى على السكون في الأول وعلى الضم في الثاني ﴿ فان قلت ﴾ ما وجه بناء الماضي على حركة مع ان الأصل في المبنى أن يسكن ﴿ قلت ﴾ لشبهه بالمضارع والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل ان يبنى على حركة ووجه شبهه بالمضارع انه يقع في المواضع اى يقع فيها المضارع ويقع صلة وصفة وخرا وحالا وشرطا وحزاء مثال ما يجمع هذه السمة على ترتيبها الذى طالع على سطح يبنى زل وقد كره ان جاءنى أكرمه وقد حاز هذه المنزلة على فعل الأمر لأنه لا يقع في موضع من هذه المواضع فلها لم يبن على حركة وعلى خصوص نفع لينة (وقوله والأمر على السكون الخ) الى واعسة ما يبنى عليه الأمر أشار بعضهم بقوله :

والأمر مبنى على ما يحزم * به مصارعه أيا من يفهم

وقى على المسكودى من هذه القاعدة م يبنى على حذف النون نحو اصربا واصربوا واضربنى وقال الكوفيون انه لا أمر وانما هو مضارع مجزوم بلام الأمر فأصل اضرب عندهم لتضرب ثم حذفت لام الأمر لتخفيف وتبعا حرف المضارعة وآتى بهمزة اوصل للنوصل للناطق بالسكان (وقوله والرفع أقيس) لانه اعاب عملا بقوله : وما يلى المصاف يأتى خلفا * عنه في الاعراب ... (وقوله وترك المصاف اليه على جره) والشرط المشار اليه بقوله * وربما جروا الذى أبقوا كما * الى آخر البيتين موجود (وأعرىوا مضارعا ان عريا) الضمير عائد على العرب أى نطقوا به معربا والعرب لم يتقدم لهم ذكر فهو مما يفسره السياق أو على المعاة أى حكموا باعرابه (قول كدى نحو الهندات رعى) هذا مثال للمفهوم وهو عدم العرو من نون الاناث والفعل مع نون الاناث مبنى على السكون (وقوله نحو هل تقومين) بفتح الميم مثال للمفهوم أيضا والفعل مع نون التوكيد مبنى على الفتح وسيأتى

أو مقدر نحو هل تقومين ي زيدون وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال ثم انتقل إلى الحرف فقال :

(وكل حرف مستحق للبناء)

يعني الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لأنه لا يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه فإن الشيء قد يكون مستحقا لشيء ويمنع منه ثم قال :

(والأصل في المبنى أن يسكن)

أصل كل مبنى إما كان أو فعلا أو حرفا أن يبقى على السكون ولا ينتقل عنه للحركة الالوجب من تعذر أو غيره وقوله :

(ومنه دفتح وذو كسر وضم * كأي أمس حيت والسا كن كم)

أي ومن للمبنى ما يبقى على الفتح كأي أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيت

فالتقى ثلاث نونات محذوفات نون الرفع لنوال الأمثال فصار تقومان بفتح نون التوكيد فالتقى ما كان ولا يمكن حذف أحدهما أما الألف فلأنها يلتبس بالفعل بالنسبة إلى الواحد وسيقول الناظم :

* والمضمر احذفه إلا الألف *

وأما النون المدغمة فلا تحذف لغوات الدلالة على التوكيد المقصود فكسرت لـون تشبها بـون التي فالفعل مرفوع بشوت النون المحذوفة لنوال الأمثال ومثله قوله تعالى : ولا تتبعان . (وقوله أو مقدر نحو هل تقومين) بضم الليم أصله قبل التوكيد تقومون بـون الرفع مفتوحة ثم أكد بالمدغمة فاجتمع ثلاثة أمثال حذف نون الرفع لنوال الأمثال فالتقى ما كان الواو والـون المدغمة فحذفت الواو لدفع التقاء الساكنين لقوله :

* والمضمر احذفه إلا الألف *

فبقيت ضمة الميم دالة على الواو المحذوفة ومثله قوله تعالى : تسبون . فالفاعل في مثال كدى والنائب في تسبون هو الواو للقدرة والضمة قبل الـون دالة عليها والقدرة كالملفوظ بهو بهيرد مازعمه العصام من أنه نطق لما أغفله سيديو به حيث منع حذف الفاعل مع أنه حذفها وإنما أعرب المضارع العاري من التـون لشبهه باسم الفاعل في اللفظ والهي أما اللفظ فلحرانته عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وأما المعنى فالأن كلامهما بمعنى الحال والاستقبال فزيد ضارب أو يضرب يحتمل كل منهما الحال والاستقبال فيكون المضارع محمولا على اسم الفاعل كما أن اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل فكل حمل على الآخر من وجه وانما يبقى الفعل مع الـوين لعدم شبهه بالاسم باتصال الـونين به الذي لا يتصلان بالأسماء وأما قوله :

* أقائلن أحضروا الشهودا *

باتصال نون التوكيد الشديدة بالاسم فضرورة ﴿ فإن قلت ﴾ لم يأت الفعل مع نون الاناث على اسكون مع أن الماضي بـي على حركة لشبهه بالمضارع كما مر فكان بناء المضارع المشبه به على الحركة أولى ﴿ قلت ﴾ فهو المضارع المتصل بـنون الاناث على الماضي المتصل به نحو صبر بن فان آخره ساكن لفظا فكل من الماضي والمضارع حمل على الآخر وزعم قوم أن المضارع المتصل بـنون الاناث معرب تقديره يحركه مع من ظهورها لزوم السكون في محل الاعراب (وكل حرف مستحق للبناء) قول كدى (وعبارته غير موفية بذلك لأنه الخ) ينبع في هذا جمهور الشراح ولذا احتاج ابن عاري إلى اصطلاحه بقوله :

* والحرف لا يخرج عن حكم البناء *

وأشدوا :
كم من مستحق ليس يعطى ما استحق * ورائم لحقوق أمر ما لحق
فسلم الأمر لرب ما خلق * فكل شيء في المقادير سبق

وهذا وإن عائلوا عليه غلط فحش وعبارة الناظم حسنة غاية لأن وجوب بناء الحرف مأخوذ من قوله سابقا : شبه من الحروف مع قوله : ما قد سلم من شبه الحرف لأنه إذا كان المشبه بالحرف يبي شبه به فأحرى المشبه به نعم يقال هل بناء الحرف عروض كبناء الاسم أو استحقاق وأصالة بين هاتين اصطالة وأيضا التعبير بالاستحقاق أخص من الواجب بخلاف التعبير بالوجوب فلا يقتضي الاستحقاق ولذا عبر بالوجوب في قوله :

* وكل مضمر له البناء يجب *

لأن المضمرات أسماء والبناء فيها على غير طريق الاستحقاق وانما يبقى الحرف أصالة لأنه لا يصرف ولا معنى له في نفسه (والأصل في المبنى أن يسكن) (قول كدى أصل كل مبنى الخ) أشار به إلى أن أ ل في قول الناظم المبنى للاستغراق وإنما كان الأصل في البناء السكون لأن البناء ثقیل والاعراب خفيف والحركة ثقيلة والسكون خفيف فأعطى الخفيف للثقل ليقع التعادل وعبارة الناظم في قوله : أن يسكن تقتضي أنه كان محركا ثم سكن وليس كذلك لأن السكون أصلي لا طارئ ومعنى كون البناء على السكون أصليا أنه أكثر (ومنه دفتح وذو كسر وضم) هذان جواب سؤال مقدر وارد على قوله : والأصل في المبنى أن يسكن لأنه قيل له وهل خرج البناء عن الأصل الذي هو السكون

أما أن فاسم وبني لشبهه بالحرف في معنى وهو الهمزة كان شرطاً وسيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لحظها وإما اتباعاً لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبني لشبهه بالحرف وهو نضمن معنى آل ونبت على حركة تمكينها باستعمالها معربة في نحو ذهب أمسا لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم وكانت كسرة على أصل النقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبني لشبهه بالحرف لأنها تقتصر إلى جملة أبداً ونبت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة تشبهاً قبل وبعد وأما كم فاسم وبني على الأصل الذي هو السكون وهو النية عليه بقوله : * والأصل في البني أن يسكناً * وبني اسمها معنى همزة الاستفهام أن كاساستهامة أو لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين أن كانت خبرية

فأجاب قوله: ومنه الخ ثم إن الاسم أن بني على السكون كم فلا يرد عليه إلا سؤال واحد وإن بني على حركة فترد عليه أسئلة ثلاثة كما في أين ومس وحيث قول كدى (أما ابن فاسم الخ) دليل اسميتها دخول حرف الجر عليها في نحو من أين جئت (وقوله وأما أمس فاسم) أعلم أن أمس له أحوال أربعة تعرب في ثلاثة أحدها إذا كانت نكرة منونة اسماً لمطلق زمن سابق على يومك نحو حيثك أمسا نبيها إذا كانت مفرونة نال نالها إذا كانت متناهية وتبي في صورة إذا كانت اسماً لليوم الذي قبل يومك ودليل اسميتها في صورة الأعراب السوس أو آل أو الإضافة وفي صورة بناء العلية ووجه بنائها في هذه الحالة قال السكودي هو تضمن معنى آل أي العهدية فكأن آل تنفيذ العهد فكذلك أمس واعتراض كلامه من لم يفهم معناه من وجهين أحدهما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف فلا يصح بذلك الحرف معه وهنا يقال بالأمس ثانيهما أنه يقتضى أن أمس تعرف غيرها كما تعرف آل مع أنها معرفة في نفسها بل ليس ثم ما تعرفه وكلا الاعتراضين سافط أم الأول فلأن أمس التي الكلام فيها علم أو بمنزلة وآل المعرفة لا تدخل عليه وإنما تدخل على أمس للمون المكرة التي هو اسم لمطلق زمن نجبول وأما الثاني فلأن وجه التشبه بينهما أن كلاماً من آل وأمس يفيد العهد أما أمس فاسم لا يوم الذي قبل يومك وهو معهود وأن تكون لعهد الذكرى أو الذهن فقد تضمنت أمس المعنى الذي تنفذه آل وآل حرف ومعناه في غيره وأمس اسم ومعناه في نفسه (وقوله لتمكينها) يقتضى أن أمس المبنية تستعمل معربة وليس كذلك إذ هي بناؤها لازم فالأولى أن يقول لشبهها بالتمكية أو يقال ضمير تمكينها عائد على أمس لا بقيد المبنية (وقوله لا لتعذر السكون إلى قوله على أصل النقاء الساكنين) قال سدي العربي الفاسي كل من سمع عليه هذا الجمل قول أن في كلام كدى تدافعوا وتضافني أو لا تعذر السكون وأثنى آخر في قوله على أصل النقاء الساكنين وتمحل بعضهم بأن جعل في الكلام تمديداً وتأخيراً وإن الأصل لا لتعذر السكون وكان كسرة على أصل النقاء الساكنين خلافاً لبعضهم وهو المراد فيكون قوله وكانت كسرة من تمام كلام هذا البعض هذا حاصل ما قالوا لها والحق أن كلام السكودي ظاهر غاية ولا وجه لاشكاله ويأتي أن قوله لا لالتقاء الساكنين ليس المراد به نفي الالتقاء مطلقاً فإن هذا لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل مثل السكودي ونقاء الساكنين موجود قطعاً على أنه علل به في أين قبل وفي حيث بعد فكيف يمكن أن يكره هنا مطلقاً بل المراد بقوله لا لالتقاء الساكنين بني الخصوصية وهي كون العلة النقاء الساكنين فقط بل العلة أحد أمرين إما تمكينها وإما النقاء الساكنين (وقوله خلافاً لبعضهم) في اختصاره على علة واحدة وهي النقاء الساكنين فقط ويكون قوله وكانت كسرة مرتباً على التعليل الثاني (فإن قلت) ما الفرق بين أمس وعدا الذي هو اسم اليوم الذي بعد يومك حتى بني الأول وأعرب الثاني (قلت) غدا محذوف لأمه فلو بني لخرج عن الأصل من وجهين حذف لأمه وبائه وأجاب أبو حيان بأن أمس بمعنى الماضي وهو مبنى فما كان بمعناه يبنى وغدا بمعنى المضارع وهو معرب فيكون ما بعده معرباً مثله (وقوله وأما حيث فاسم) دليله كونه ظرفاً مفعولاً فيه (وقوله لأنه يقتصر إلى جملة) وفي بعض النسخ لأهم وسيقول النظم : * وألزموا إضافة إلى الجمل * حيث وإذ... (وقوله تشبهاً قبل وبعد) وجه التشبيه أن كلا منع عما يستحقه أما حيث فكانت تستحق الإضافة إلى المفرد إذ هي الأصل فتمت منها وآل قبل وبعد فكانا يستحقان الإضافة إلى المصوب به دائماً فمما منها في الصورة التي يبينان فيها على أن ثاء حيث قد تفتح وقد تسكن على أصل النقاء الساكنين وقبلهما لعتان كالضم (وقوله إن فكانت خبرية الخ) الصواب أن الشبه المظهر تام

أو بالحمل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية ثم قال :

(والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا)

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب لأعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهي ثلاثة : قسم مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب واليه أشار بقوله * والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل... ومثل بالفعل بقوله : * نحو لن أهابا * وهو مضارع هاب من الهية ومختص بالاسم وهو الجر واليه أشار بقوله :

(والاسم قد خصص بالجر)

ومختص بالفعل وهو الجزم واليه أشار بقوله :

(كما * قد خصص الفعل بأن ينجزما)

في الخبرية والاستفهامية ولا وجه لتخصيصه بالخبرية (وقوله أو بالحمل على رب) أي بحمل كم الخبرية على رب الدالة على التكثير فإن كم الخبرية تميد التكثير نحو : كم من ملك. كما أن رب تميد التكثير نحو رب رجل طالح لقيه لأن لقاء الرجل الطالح كثير (وقوله أو لشبهها بكم الاستفهامية) فيه نظر لأن كم الاستفهامية اسم والاسم لا يبي إلا إذا أشبه الحرف بهم إلا إذا قلت شيئا أشبهه شيئا فلا اشكال حينئذ وترتيب النظم الأمثلة مقصود لأنه قدم الخفيف وهو الفتح ثم الثقيل وهو الكسر ثم الاثقل وهو الضم فهو من باب التدرج وأنى النظم بمن التعضية في قوله : ومنه ذو فتح الخ إشارة إلى أن أنواع الباء لا تحصر في الأربعة وهو كذلك خلافا للوضح وشارحه ز قال لا زائد عليها لأنه بقي عليه البنى على حرف نحو يا زيدن ويا ريدون أو على حنف نحو اخش واغز واربم (والرفع والنصب اجعلن اعرابا) قول كسدي (على ألقاب) المراد بالألقاب الأنواع فيؤخذ منه أن الأعراب جنس وتحت أنواع أربعة رفع ونصب وحذف وحزم وتحت هذه الأربعة أصناف فأنصاف الرفع الضمة والواو والألف والنون وأنصاف النصب الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف النون والذي تحت الحذف الكسرة والياء والفتحة والذي تحت الجر السكون والحنف وإنما قسرنا الألقاب في كلامه بالأنواع لأن الرفع ليس لقبا وعلامة للأعراب بل هو نفسه ونوع منه بناء على أن الأعراب تعطى وهو الذي صرح به النظم في سائر كتبه ومظاهر عبارته في قوله : اجعلن اعرابا أي نفسه وتقدير بعضهم اجعلن علامة اعراب ليعيد أن الأعراب معنوي غير سديد وتعريف الوضح الأعراب يقتضى أنه لفظي وقوله بعد علامات يقتضى أنه معنوي وحواف الأزهرى غير تام (وقوله وهو مضارع هاب من الهية) وهو الخوف من الكلمة باء وأصله هيب هيب كعلم يعلم فيقال تحركت الباء واضمح ما قبلها فقلت ألقا ومصدره هيبة وأما الهبة بمعنى العطية فهو من وهب هيب وأصله وهب ومنه قوله تعالى : يهب لمن يشاء الآية واجعلن في كلام النظم بمعنى اعتقدين وليست تصيرية لأن الرفع والنصب لم يكونا غير اعراب فصارا اعرابا ثم إن النظم قدم للعموم وهو الرفع على العامل المؤكد بالنون وهو اجعلن وقد فعله في مواضع منها قوله : * والما على المعنى انصب بأفعلا * ومنها قوله : * ولو أفعلا صبنه... وهو جائز خلافا للسيوطي في منعه التقديم معترضا بذلك على النظم (والاسم قد خصص بالجر) غرض كلام النظم هنا من وجهين الأول أن هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر إثارة أن في عبارة النظم قلب لأن الاسم ليس هو المختص بالجر بل الجر هو الخاص بالاسم وكذا يقال في قوله : كما قد خصص الخ فالاسم مقصور عليه والجر مقصور والعالب دخول الباء على المقصور عليه وأجيب عن الأول بأن ذكر الجر في قوله باخر لبيان كونه علامة من علامات الاسم وهذا لبيان أنه نوع من أنواع الأعراب خاص بالاسم فال موضوع مختلف فلا تكرار وأجيب عن الثاني بأن الباء قد تدخل على المقصور من غير اعراب ومنه ما هنا وبعد كونه قليلا فهو جيد وقد أشار العلامة الولي سيدى أحمد بن الحاج إلى قاعدة البناء بعد الاختصاص بقوله :

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصر وا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الخبر الملمام اسيد

وفي العروس للها بطلانه * والحق ما صرائها يانه

لكن قيد السعد هذه القاعدة بما إذا لم تقع ابناء بعد لفظ خصص والافان وقعت بعده كما هنا فال كثير دخولها على المقصور والقليل دخولها على المقصور عليه فعلى هذا ماها من الكثير فالاعتراض ساقط على أن قلب عبارات من محسنات البديع كقولهم خرق الثوب السبار وهو

وقوله (فارفع بضم وانصين فتحا وجبر * كسرا كد كر الله عبده يسر) يعنى ان أصل الاعراب أن يكون بالضمه رفعوا بالفتح نصا والكسرة حرا ثم مثل بقوله: كد كر الله عبده يسر. فدكر مستأد وهو مرفوع بالضمه والله مضاف اليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول بدكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن دكر الله وهو أيضا مرفوع بالضمه ووقف عليه بالسكون ثم تم علامات الاعراب الأصوب بعلامة الجرم فقال (واجزم بتسكين) هذه العلامات التي ذكرها في الأصل في علامات الاعراب وغيرها من العلامات إنما هو بالزيادة والى ذلك أشار بقوله (وغير ما ذكر بنوب) ثم مثل بمثال وهو (نحو جا أخو بنى عمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع في مواضع النياية فقال :

(وارفع بواو وانصين بالألف * واجزر ياء ما من الاسماء أصف)

يعنى ان الواو تنوب عن الضمة والألف تنوب عن الفتحة والياء تنوب عن الكسرة فبما أصف لك أى فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهى ستة أسماء أشار الى اثنين منها بقوله : (من دلك دوإن محبة أبانا * والتم حيث لم منه بانا) فتقوله ان محبة أبانا أى إذا أظهر الصفة نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال ورأيت ذا مال ومررت بذى مال واحترز به من دو بمعنى الذى فى لغة طىء فان الأشهر فيها ذو بالو وفى جميع الأحوال بقوله * والتم حيث لم منه بانا * أى إبدته تسميه الميم نحو جـ فـك ورأيت فـك وطرقت الى فـك واحترز به من فـم بالميم فانه يعرب بالحركات نحو هذا فـك ورأيت فـك ونظرت الى فـك ثم أشار الى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال :

واقف فى 'عرآن وبه على : وقد يعنى لكسر. لأصل وقد بلغت السكينة وفى الحديث قال عليه السلام : زسوا القرآن بأصواتكم. أى يقرأوا أصواتكم بالقرآن لان قرآن حسن لا يخنح فى عشرين وفى كلام العرب كقولهم أذحلت القلسوم فى رأسى لأصل أذحلت رأسى فى القلسومة وذلك كثير (فان فت) ثم حصص الجرم بالاسم واجزم بالفعل (قلت) ما كان الفعل ثقبلا لدلالة عنى أمر من الحدث والرمز أعطياه الجرم الذى هو حقيق لرفع المعدل ولما كان الاسم حقيقا أعطياه الحذف الذى هو تقبل ثم ان التسمية فى كما قد حصص الفعل الح لتعطير لا لتعطيل فيمدح ما قيل ان عبارة اساطم فتضى به انما امتنع دخول حرف الجر فى الفعل لاحد امتناع دخول الجزم فى الاسم وتعبير الدال على ان ينحصر لتؤوب لا يجرام غير مناسب للتعبير بالرفع والنصب والجر والناسب للتعبير بالجرم (وأحبب عنه) بأنه لما كان الجزم ملازما للانحرام اكسى الانحرام اسكالا على ظهور المعنى وفهم المراد ومثل ماورد وأحبب به يقال فى قوله بعد واجزم بتسكين (فارفع بضم) اباء فى بضم لمصور أو الآلة فيؤخذ منه ان الاعراب لفظى ولو جعلت للمصاحفة لاقتضى انه معنوى (كدكر الله عبده يسر) هذا الناس اشتمل على المرفوع والمنصوب والمجرور من الاسماء وعلى المرفوع من الافعال وأما المنصوب منها فقد مر فى قوله لن أهابا فقد استوفى الامثلة ولم يبق عليه الامثال بلجزم (قول كدى ثم تم علامات الخ) مع قوله بعد هذه العلامات انما يتمشى على لقول بأن الاعراب مـ رى وأما على أنه انطى فبى شبه لعلامة (وغير ما ذكر بنوب) الذى ينوب عن الضمة أشياء ثلاثة الواو والالف والون والذى ينوب عن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون ولى ينوب عن الكسرة شيان الياء والفتحة والذى ينوب عن السكون شىء واحد وهو الحذف (نحو جا أخو بنى عمر) يجوز فى نمر وجهان الصرف وعدمه لانه علم على قبيلة من العرب نسبوا الى أبيهم نمر بن واسط فان صرته طرت الى الحى فلا تبقى الالمانية وهى لا تؤثر وحدها وان منعه من الصرف فلالمانية والتأنيث باعتبار القبيلة وهذا الأخير هو الذى ينبغى حمل كلام الناظم عليه ليفيد أن النائب تارة يكون حرفا عن حركة وتارة يكون حركة عن حركة وحذفت نون سى للاضافة لان أصله سى (قول كدى ثم شرع فى مواضع الخ) المراد بالمواضع أبواب النياية وهى سبعة أشار الى الباب الاول منها بقوله (وارفع بواو وانصين بالألف) (قول كدى وهى ستة الخ) جعلها ستة تبعا للناظم وعددها العراء ونبعة الزحاج وبن آحروم خمسة ناسقطة المعنى لأن اعرابه بالحروف مائة قليلة كما بأنى وقال الجوهرى فى كتاب له فى اسحوائها سبعة برادة من فى حكاية المكرة فاد قيل لك حاء رحل قتل فى حكاية سائلا عنه موروأيت رجلا تقول منا ومررت برجل تقول مى (من دلك دوإن محبة أبانا) (قول كدى بالواو فى جميع الأحوال) دوهذه المحترز عنها هى الوصلة المشار إليها بقوله فيما بأنى * وهكذا ذوعا طىء شهر * فتقول حاء ذوقام ورأيت ذوقام ومررت بذوقام وكما احترز من دو الطائفة احترز من ذا وذى الاشارتين ثم ان يس قالو حذف الناظم قوله : * ان محبة أبانا * لما ضره لأن ذا وذى الاشارتين مبنيان قطعاهما خارجان لأن كلامنا فى العربات وأما ذو الطائفة فان قلنا انها مبنية أيضا وهو مذهب الجمهور فهى خارجة وان قلنا انها معرفة على مقابل ما للحمهور. فالمقصود دخولها

(أب أخ حم كذلك وهن)

فأب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذلك خبر للبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أي وهن كذلك فتقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومررت بحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت إلى هيك والحلم أبوزوج المرأة والهن كناية عما يستقبح كالفرج ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخرى غير الاعراب بالحروف فقال :

(والنقص في هذا الأخير أحسن * وفي أب وتاليه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر)

يعني أن النقص في هن وهو الاعراب بالحركات الثلاث في اللون أحسن من اعرابه بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً وان النقص في أب وأخ وحم يقل والقصر أشهر فيهما من النقص في النقص قوله :

بأبه اقتدى عدى في السكرم * ومن يشبه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم في المثل : مكره أخاك لا بطل - فأحاك مبتدأ ومكره خبره مقدم

وأما إذا زالت منه أعرب بالحروف وليس كذلك بل أصله فوه حذفت لاهم اعتباراً ولكثرة الاستعمال فبارة تبدل عيه وهي الواو ميماً وبارة سمي على حالها قاله السيوطي فالأولى أن يقول إذا لم تقلب عيه ميماً أو إذا لم تكن فيه الميم وقدم دو لدومها بالإضافة (فان قلت) فو ملازمة أيضاً للإضافة كدومها وجه تقديم ذو عليها (قلت) آخره لأنه انحط عن درجة ذو لأنها لاتضاف لياء الكلام وهو يصف لها وفي الميم لغات أنها للراى إلى عشر (أب أخ حم كذلك وهن) (قول كدى والحلم أبوزوج المرأة) هذا تخصيص لها باعتبار العرف وإلا فالحم في اللغة أقارب الزوج مطلقاً قال ابن مالك وقد يطلق نادراً على أقارب الروحة والاختان أقارب الروحة وأصهر يطلق عليهما معاً (وقوله كناية عما يستفحح الخ) وقيل لا يطلق إلا على لمرج ومن إطلاقه على افرج قول من قال :

رحمت وفي رجلك ما فيها * وقد بدا هنك من الثرر

ولا يخص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : من تعزى بعزاء الجاهلية فأقصوه من أيه ولا تكنوا له. والشاهد في الحديث حيث أتى بلفظ من وهي من صيغ العموم فيشمل الذكر والأنثى (و لنقص في هذا الأخير أحسن) (قول كدى وهو الاعراب بالحركات الخ) يعني بعد حذف لام الكلمة وتفسير لنقص بما ذكره صحيح لاتسامح فيه خلافاً لبعض لأن انماظم أطلق المنقص هنا وأراد ما يقابل الاعراب بالحروف ولم يرد لنقص المصطلح عليه المشار إليه بقوله والذين مقصود الخ وقد أطلق النقص في باب كان حيث قال : * وما سواه ناقص * على ما يقابل التمام وأطلق في التصغير على ما حدثت لاهم حيث قال : * وكل أسفوس في الصغير * (وقوله والقصر أشهر فيها الخ) تبع في التعبير باسم الفضيل النظم وهي عمدة توهم أن النقص مشهور إلا أن العصر أشهر منه مع أنه صرح قبل بملته في قوله يندر وأحيب بأن النقص نادر مشهور بالنسبة للاعراب بالحروف نادر وبالنسبة للقصر مشهور إلا أن القصر أشهر وأكثر منه (وقوله فمن النقص قوله بأنه) إلى آخر البيت من الرجز وسببه ليعني وتبعه أنزهري لرؤية وهو لا يصح لأن عدياً صحابي ومات في خلافة معاوية ورؤية الشعر أدرى بالدولة العباسية فكيف يكون كبير المعداد من الشعراء في خلافة معاوية وأصوات أن البيت لأبيه العجاج قاله غير واحد وعدى الممدوح هو عدى بن حاتم الطائي الجواد المشهور وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في شوال سنة ثمان أو عشر فأسلم وحسن إسلامه وكان أولاً نصرانياً ومات سنة ثمان أو سبع وستين وله مائة وعشرون سنة * اعراب البيت بأبه الباء حرف جر وأبه مجرور بالكسرة الظاهرة تحت الباء والماء مضاف إليه وهو متعلق بقتدى وعدى فاعل اقتدى ومعنى اقتدى تبع وقدم الجار والمجرور ليفيد الاختصاص وفي الكرم متعلق باقتدى أيضاً وهو بيان للقتدى فيه ومن شرطه ويشبهه فعل الشرط وفاعله ضمير عائذ على من وأبه مفعول به منصوب بمتحة ظاهرة فوق الباء وحمله لماظم جواب الشرط وأشاهد في بأنه وأبه حيث حر الأول بالكسرة ونصب الثاني بالفتحة واختلفوا في معنى فما ظلم قيل فما ظلم أبوه حيث وضع النطق في رحم طيب وقيل فما ظلمت أمه حيث لم ين به وقيل فما ظلم الولد حيث كان على نسق أبيه وقيل فما ظلم الجميع (وقوله ومن القصر قولهم في المثل الخ) قائل هذا المثل أبو حنبل وذلك أن ناساً قتلوا أخاه وكانوا بفار يشربون الخمر فجاء خاله فقال له يا أبا حنبل ان هناك طباء في غارهم لك في اصطيدائها قال نعم فخرنا فلما وصلا لباب الغار دفع خاله وقال له ضرباً أبا حنبل فقال بعض من كان في الغار : ان أبا حنبل لبطل

هو الاسم الدال على اثنين زيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه بقوله : بالألف ارفع للثني . يعنى ان الألف تكون علامة للرفع في الثني نحو قال رحلان والزيدان قائمان وقوله وكلا يدى ان كلا يرفع أصلا لألف كالتثني لكن بشرط إضافته الى الضمير والى ذلك أشار بقوله :

* اذا بضمير مضافا وصلا *

وفهم من عطفه كلا على الثني أن كلا ليست بمعنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما

(قول كدى الاسم هو الخ) الاسم جنس في الحد يصدق بكل اسم فيخرج به الفعل وجمعه بناء على ان الجنس يخرج اذ الفعل لا يثنى ولا يجمع وبسبب عدم صحة تثنيته ان مدلوله جنس فيصدق بالقليل والكثير نحو ضرب زيد عمرا فمدلول ضرب الضرب وهو يصدق مرة ومرتين فأكثر فلا فائدة لتثنيته ولا جمعه اذ لفظه يفيد التثنية والجمع فلا حاجة لهما صونا للنظ عن الريادة من غير فائدة بخلاف الاسم فاذا قلت زيد لم يدل الا على مفرد فاذا أردت اثنين أو أكثر فلا يستفاد ذلك الا بالاثبات بعلامة التثنية أو الجمع (فان قيل) ان الفعل مثنى في فعلان مجموع في فعلون (فلب) ان ذلك باطل ادلو كان مثنى لجارأ تقول زيد قاما صادر منه يصيم مرتين أو زيد قاموا اذ صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر وهو باطل وإنما الزيدان يقومان فيقال قاما مرة أو مرتين أو أكثر (وقوله الدال على اثنين) خرج به المفرد نحو رجل رجلان كسكران وصف لمن يثنى على رجله وجمع التكسير نحو صوان جمع صنو وهو الريب الذى يكون في جنب النخلة أو غيرها اذا أعرب بالحركات على اسون اللتونة لان صنوانا يستعمل بلفظ واحد للثنى وجمع التكسير ويفرق بينهما بأنه اذا أريد به الجمع أعرب بالحركات على الون الملوثة وان أريد به لثنى كسرت النون دائما وأعربت بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا فهو لفظ مشترك بين الثني وجمع التكسير وليس له نظير الاقو وقوان اسم للعنقود والأولى التعبير بالموضوع لاثنين بدل الدال ليخرج كرتين من قوله تعالى : ثم ارجع البصر كرتين . لانه وان دل على اثنين لكن لم يوضع الا للجمع فله الزيتى (وقوله زيادة في آخره) خرج به نحو شمع وزوج مما دل على اثنين لا بالريادة لكن اعترض ان محسرى التمثيل زوج ما دل على اثنين من ان الحيوان اذا كان وحده قيل له مفرد ما كان معه غيره قيل - كل واحد منهما روح وروحها روحا بدليا قوله تعالى : خلق الروحين الذكر والأنثى . فطابق الزوج على المفرد اه واحتراض الرمحسرى ساقط لان الذى يدل على العدد والكلام فيه زوج بدون آل والذى اعترض به الزوج باب بمعنى البعل فلم يتواردا على فعل واحد (وقوله صالحا للتجريد) احتراز بهمن نحو اثنين واثنين وان خرجا بمابعده وكلا وكلا (وقوله وعطف مثله عليه) احتراز بهمن نحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لأنى بكر وعمر مما فيه تغليب ثم الضمير في مثله المتبادر من كدى عوده على الاسم الدل على اثنين وهو لا يصح والى أن تقول هو عائد على المفرد المفهوم من التجريد أو عائد على الاسم لا يفيد كونه دالا على اثنين ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثر رعاية شروط أشار لها من قال :

ولذى ثنى قل ثمان * من الشروط قرت بالبيان
أولها الاعراب والتكثير * وعدم التركيب والظير
وان يكون مفردا وأن لا * يعنى عنه غيره ع مثلا
كذا اتفاق اللفظ والمعنى فذى * شروطه مجموعة للمحتدى

فيخرج بالشروط الاول المبني كأسماء الاشارات والوصلات (فان قلت) يردان وتين والبدان والندان فاما مثناة معربت مع أن مفردا مبنى (قلت) أجيب بانها غير مثناة حقيقة وانما على صورة اثنى تقول الناظم في اسم الاشارة : وذان تان للثنى . لصورته وللملحق به كقوله في الموصول : واليا اذا ما ثنيا لاشتت . اذا كان على صورة الثنى والملحق به ويخرج بالثانى العلم الباقي على علميته ولا يثنى العلم كزيد الا اذا قدر تكثيره والدليل على التكثير دخول الألف واللام ويخرج بالثالث المركب الاسندى كزيد قائم مسمى به فلا يثنى اتفاقا وكذا المركب تركيبا مزجيا على الاصح وأما المركب الاضافى فيثنى صدره وهو المضاف فتقول في تثنية علام زيد غلاما زيد وقوله والظير بالرفع عطف على الاعراب لا بالجبر عطف على التركيب مدحول لعدم لانه شرط وحودى لاعمدى ويخرج به مالا نظيره في الوجود كالشمس والقمر وأما قولهم القمران فمن باب التغليب فهو ملحق بالثنى ويخرج بالخامس غير المفرد فلا يثنى الثنى ولا الجمع الذى على حده ولا الجمع لمدى لا نظيره في الآحاد ويخرج بالسادس اللفظ الذى لم يثن أصلا لاستعائهم بعدد يدل على ذلك

وقيد به بإضافته إلى الضمير احترازا من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حيثئذ بحركات مقدرة بالألف ومضافا حال من الضمير المستتر في وصلا وعظمير معلق بوصلا والتقدير إذا وصل بمضمر في حال كونه مضافا إليه أي إلى الضمير وقوله كلنا كذلك أي كلنا مثل كلا في أنه رفع بالألف بشرط انضمامه إلى الضمير وفهم أيضا من قوله كلنا كذلك أن كلنا ليست بمعنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلنا مبتدأ وكذلك خبره وقوله :

اثنتان واثنان * كائنين واثنين يجريان

يعني ان اثنين واثنين يرفعن بالألف كالشئ غير شرط ولذلك شبههما بالثنى الحقيقي وهما اثنان واثنان وإنما حكم على كلا وكلتا واثنين واثنين أنها ليست بثنية حقيقة لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها وقوله : * وتختلف الياء في جميعها الألف * حر وصا... يعني أن الياء تختلف الألف في الجر والنصب في جميع ما ذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزبدتين وإذا بين كلبيهما ورأيت المحدثين والاثنين كلتيهما وقوله بعد فتح قد ألفت يعني أن الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها ما فتح المجهود في الرفع وهو المراد نحو هـ والياء فاعل يتخلف لأنهم يقول به وقصر الياء ضرور ونصب حرا ونصبا على إسقاط الخافض أي في حر ونصب ونحو أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير في حال كون هذه الأشياء محرورة ومضوية وفي جميعها وبعد فتح متعلقين بفتح * ومن موضع النية نية الواو عن النجمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في جمع بلذكر السالم وهـ أحق هـ ولي ديب أشد هـ (وادفع يواو وياء اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب * وشبه ذين وهـ عشرون * واه أحق والاهوي * أولو وتلون علوب * وأرضون شدوا سوبا * وبانه ومثل حين قد رد * ذا الباب وهو عند قوم يطرده

كإلاة ناهم يستعنون عن تشيته ستة وعن جمعه بتسعة ويخرج به اللفظ الذي استغنى عن تشيته بثنية غيره كسواء فاتهم استغنى عن تشيته بثنية سى فقالوا مسيان ولم يقولوا سوا آن ويخرج بالسابع ما اذا اختلفا في اللفظ فلا يشيان حقيقة وأما الأبنوان بالألف واللام فهو من باب التعذيب ملحق بالثنى ويخرج بالثامن ما اذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمتشرك نحو عينين اذا أريد أحدهما احرة والآخرى الذهب فلا يشي جميع ذلك (هـ فلت) لم أعرب للثنى والجمع على حده بالحروف دون الحركات (فت) لأن النية والجمع فرعا للأفراد والاعراب بالحروف فرع عن الحركات فاعطى المفعول لفرع والاصل للاصل ومادكرة الناطم من اعراب الثنى بالألف رفعا للجمهور وأما كئانة وهندان فيلزم من الثنى الالتفات في الاحوال كلها ويعربانه بالحركات المقدرة عليها وعليه يخرج ان هذان لسحران وهما لك لغة أخرى تلزمه الألف أيضا في الاحوال كلها أيضا ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعا ونصبا وحرا كالفرد وضمهم بالنجمة المقدرة على الألف رفعا وبالفتحة على الياء والكسرة عليها وقال الزجاج ان الثنى مبني على الألف رفعا وعلى الياء حرا ونصبا وهو ضعيف والباعث على اثنية الاختصار فإريدان أخصر من ريد وريد (وقوله وقيد به بإضافته إلى الضمير الخ) (ان قلب) ما الفرق بين الإضافة إلى الظاهر وإلى الضمير حتى فرقوا بينهما (قلت) لأن الإضافة إلى الضمير على خلاف الأصل ولا عراب بالحروف على خلاف الأصل فاعطى خلاف الأصل لخلاف الأصل وأعطى الأصل للأصل وإنما كانت الإضافة إلى الضمير على خلاف الأصل لأنه لا يظهر فيه اعراب والإضافة إلى الظاهر أصل لأنه يظهر فيه اعراب ويقال اعرابا زده بالحركات المقدرة في الألف مثل للقصور حيث أضيفا إلى اسم ظاهر نحو كلت الجنين نظرا إلى لفظهما وهو مفرد وبالحروف حيث أضيفا إلى ضمير نصر أي المعنى وهو مثنى (وقوله ومضافا حال الخ) لم يذكر له كدى محتررا ويؤخذ منه ان قوله مضافا يؤكد المعنى الوصل وعلى هذا جمهور الشراح وقال ابراكسى انه احتز به من باريد وباعمر والضمح والشعر كلاهما أمر من كان من السكيل والألف فيه فاعل وهما مفعوله فالضمير موصول بها وهو غير مضاف وهذا وان أمكن من جهة اللفظ فهو بعيد من جهة المعنى لأن الكلام في الاسم العرب على انه وان أمكن في كلا لا يمكن في كلنا والصواب أنه أتى بمضافا ليفيد المراد بالوصل الوصل البعدي لأن لفظ الوصل يشمل القبلي والبعدي ويكون احترازا من اوصل القلى نحو الزيدان هما كلا الرجلين فتعرب حيثئذ بالحركات (وقوله على إسقاط حرف الجر) النصب على إسقاط حرف الجر لا يكثر في غير ان وأن وكى الا والمجرور معرفة بأل نحو يرون الديار أي بالديار وأما ان كان ككرة كما هافادر والوجه الثاني لا يصح إلا بتأويل لان وقوع المصدر حالا موقوف على السماع وسبقوا الناطم : * ومصدرا مكبرا حالا تقع * كثره ... قال كدى هناك ومع كثرته فلا تقاس عليه (وادفع يواو) هذا

يعني أن جمع المذكور السالم يرفع بالواو ويجز وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط في مفردة أن يكون علما لمذكر عاقل حاليا من تاء التأنيث ومن التركيب والآخر وصف ويشترط في مفردة أن يكون مذكرا عاقلا حاليا من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والياء أي يثالين الأول للأول وهو عامر والثاني للثاني وهو مدب وقوله وشبه ذين يعني وشبه عامر ومدب في كونهما على ما ذكر وبواو متعلق بارتفاع وياء متعلق باجرر وانصب فهو من باب التنازع وفيه تقديم لتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب بأحد احوال فهو أيضا من باب التنازع وقوله وشبه ذين محروور عظماء على عامر ومدب والتقدير جمع هذين الامين وما أشبههما وقوله وبه عشر وما وباءه الحرف ههنا هي السكامة التي ألحقت بجمع المذكور السالم في الاعراب ودكر منها سبعة ألفاظ

هو للموضع الثالث من أبواب البياضة (قول كدي أن جمع المذكور السالم الخ) أشار بهذا إلى أن قول الناظم سالم جمع من اضافة النصفة إلى الموصوف وكما يسمى جمع المذكور السالم يسمى الجمع الذي على حد الذي واضح على هجاءين ﴿فان قلت﴾ لم أعرب اللفظ بالألف رفعا والجمع الذي على حده بالواو رفعا وهلا عكسوا ﴿فان قلت﴾ لكون الألف تدل على النسبة مع الفعل نحو اضررا والواو تدل على الجمع معه نحو اضررنا فاستصحب ذلك في الاسم وتعليل للمؤيد قالا عن ابن غازي لا معنى له (وقوله أحدهما اسم الخ) أراد الاسم الخالص المقابل للصفة دليل ما بعدهم (وقوله أن يكون علما الخ) احترز به من نحو رجل فلا يجمع بالواو والدون ﴿فان قلت﴾ قد ذكروا أن شروط الشيء الثمانية لثلاثة تشترط في الجمع على حده ومن جملة أن يفدر سكره ولا يعرف إلا أن دخا عليه أل نحو الزيدون والافيني على تكريره فما الفرق بين السكره الأصلية كحل والمارضة كريد حتى جمع الثاني دون الأول ﴿فان قلت﴾ أجاب الطيبي في حواشي الكشف بأن الأصدر في العلم أن لا يجمع لدلالته على شخص معين سكر جمع يفدر كونه في قوة وصف وهو كونه مسمى بالزاي والياء والدال بخلاف رجل فلا يدل على معين فلا يمكن تقديره وصفا له (وقوله لمذكر) احترز به من مؤنث نحو همد ثم ان المراد كونه مذكرا في اللفظ ولا عبرة بلفظه فلو كان نحو همد وزينب علما لمذكر لجمع هذا الجمع (وقوله عاقل) احترز به من نحو واشق اسم لكذب ثم انه يوجد في بعض النسخ تقديم عاقل على مذكر وفي بعض المذكر بلام الجر (وقوله حاليا من تاء التأنيث) احترز به من نحو طلحة وحمزة واستشكل عدم جمعه جمع تدكير مع قولهم في العدد ثلاثة طمحات بلقاء فاعتبروا تدكيره في العدد دون الجمع وأحيب بأن العدد مدلول اللفظ وهو مذكر قطعا والمجموع هو اللفظ وهو مؤنث قطعا وفيه إلغى الرخصى فقال أحترى عن علم مذكر عاقل يجمع بالألف والتاء (وقوله ومن التركيب) أما المركب الاسمي إذا سمي به نحو قائمريد فلا يجمع لأنه محكي والمركب لا يغير وأما المركب اللفظي قليل يجمع معه مطلقا وقل يجوز مطلقا وقل ان ختم بويه نحو سيبويه حاز جمعه والاسم نحو بعلبك وأما المركب اللفظي فلا يجمع لأصدره تقول في جمع علام ريد علاموزيد بحذف نون علاموا الجمع للاضافة وقال الكوفيون يجمع كل من الصدر والعجز فيقال غلاموا الزيدون (وقوله أن يكون مذكرا) أي صفة لمذكر فقط احترارا من نحو حائض وطابق واحترارا بما إذا كان الوصف يشترك فيه للمذكر والمؤنث نحو حريح لأنه لو جمع بالواو والدون لتمحض للتذكير والفرص انتمشرك فلا يتمحض لأحدهما الايد كرقية خارجة عن جوهر ودات لمط كد كالموصوف (وقوله عاقلا) ويوجد في بعض النسخ مقدما على مذكرا واحترز به من نحو صاهل صفة لفرس ﴿فان قيل﴾ رد على هذا ان قد قوله تعالى : رأيتهم لى ساجدين . اذ هو جمع ساجد وصف في المعنى لمن لا يعقل وهو أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ﴿فالجواب﴾ ان ما ذكر منزل منزلة من يعقل لعلهم السجود الذي هو من أفعال العقلاء (وقوله حاليا من تاء التأنيث) احترز به من نحو علامة وهامة ﴿فان قلت﴾ التاء في نحو علامة وهامة ليست للتأنيث وإنما هي لتأكيد البالغة ﴿فان قلت﴾ مرادهم هاهنا التأنيث لئلا الموضوع لتأنيث في الأصل وان لم تستعمل الآن فيه (وقوله لا يمتنع مؤنثه الخ) احترز به من نحو سكران وغصان فلا يجمع هذا الجمع لأن مؤنثه التي هي سكرى وغصبي لا يجمع بالألف والتاء فلو جعل ما ذكر علما صح فيه الجمعان وخارج عن موضوعا ﴿فان قلت﴾ أجمع في التوكيد في نحو جاء الزيدون أجمعون جمع هذا الجمع فهو علم أو صفة ﴿فان قلت﴾ هو من قيل الوصف لأن أصله اسم تفضيل ثم استعمل في الجمعية (وقوله أن يثالين) جواب لما حينئذ فقتضى الظاهر أن يقول الناظم جمعي عامر ومدب بتثنية جمع لكن أفردته انكالا على ظهور المعنى (وقوله وهو جائز عند بعضهم) لكن الناظم لا يراه فالأولى أن معمول انصب محذوف لدلالة معمول اجرر عليه أو العكس فهو من باب الحذف لا من باب التنازع (وقوله وذكر منها سبعة ألفاظ) في هذا إشارة إلى أن الناظم لم يحجز للحقائق

عشرون وهو اسم جمع لانه لا مفرد له من لفظه وبابه يعني الثلاثين الى التسعين وينضم الى السابعة الفاط والاهلون وهو جمع غير مستوف للشرط لانه ليس بلفظ واحد وأولو وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وليس جمعا لعالم لأن عالم أعظم وعليون اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في معنى جمع في اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذراجع الى أرضين ووجه شذوه أنه من باب سين وباب سين مطرد فاحذف من مفردة حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كثة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلي في عوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير كقولهم أرضة فشد على هذا جملة في موضع الحال من أرضون والتقدير وأرضون في حال كونه شادا والسنون وبابه يعني كل ما حذف من مفردة حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كعزبن وثين وثين

وأحذف بها عدة ولا يرتبها بل ذكرها على حسب ما يجمع الورد وهو كذلك وقد أحاد لموضح هناعية حيث قسمها الى أربعة أقسام ورتبها ترتيباً حسناً فرحمه الله (وقوله وهو اسم جمع) لا يقال لو كان جمعا لعشرة لكان أقل مصدوقه ما يصدق عليه أن يكون جمعاً على أن الجمع ثلاثة وقد عرفت أنه لا يدل على ذلك (وقوله ثلاثين الى التسعين) نكتة بهذا على الناظم إذ قوله و... تسعين وسبع مائة من باب سين كأي شيء ولو عبر بعشرين وأخواتها لكان أولى (وقوله ويتضمن) أي باب عشرين والاولى المتقدمة لأن قوله ثلاثين الى التسعين يعني عنه مجموع التاء عشرين وبابه ثمانية وكلها واردة في القرآن قال تعالى: إن كفى منكم سميراً. و... موسى ثلاثين ليلة. و... بعشر فم مائة ربه أربعين ليلة. فليث فيهم ألف سنة إلا حسنين عاماً. فجمعهم سبع مائة. و... من در عا. فاحدوهم ثمانين حيلة. إن هذا أخي. سبع وتسعون حجة (قوله لانه ليس بلفظ) الضمير في لأنه مفرد إلى المفرد وهو هو لأنه اسم لشيء الذي ينسب اليه العشرة وفي التنزيل: شغلنا أموالنا وأهلونا. من أوسط ما تطعمون أهلكم نبي أهلبهم (وقوله لأنه لا مفرد له من لفظه) وأما من معناه فموجود وهو ذو معنى صاحب وأولوا من الاسماء اللازمة الاسم فاعرف وحل: ولا يأتي أولوا بفصل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى. إن في ذلك لكرى لأولى الآلات (وقوله لأن هذا الاسم الجمع) من العموم والخصوص أن عالم المفرد متبع الاسم لسلك ما سوى الله تعالى من عاقل وغيره وعالمون أعني يطلق على العقلاء والمعادنة أن الجمع يكون عام من المفرد لا العكس كما هنا وقيل جمع له باعتبار من يعقل (وقوله اسم لأعلى الجنة) هو الذي عليه الأهرى وجمهور ترميز الآية واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين مع أن في آخر الآية ما يشهد أن عليين اسم لسكتب نفسه وهو وما أدراك ما عليين كتاب إلا أن يكون كتاب على حذف مضاف أي محل كتاب والذي عدلني بالعود وغيره أن عالم على دوان الخبر الذي دون وجميع فيه كل ما عمله صلحاء لتفنين والملائكة سمي بذلك لأنه سبب الارتفاع لأمن أخيه وعلى هذا يكون كتاب في الآية مراداً بحقيقته (وقوله جمع في اللفظ) بل هو في الأصل جمع على بكسر العين وتشديد الهمزة مكسورة من العلو ولم تتوفر فيه الشروط لانه غير علم ولا صفة ثم قل وصار علماً على مذكر (وقوله ووجه شذوه أنه من باب سين) مراده بكونه من باب سين أن كل من أرضين وسين وأمثاله جمع تكسير لتعريف بناء الواحد إلا أنه أُلحق بجمع للذكر السلام فإن وورقه ضابداً باب سين فيكون لحافه مطرداً والا فيكون شاذاً كالأرضين وبما قررنا تعلم أن كلام كسبي صحيح ولذا قال في حواشيه عليه أصاب في رجوعه لأرضين والذي للشاطبي أنه راجع لجميع الجهات وجعل الأهلون وما عطف عليه مبتدأ وخمسة شذحه هو فرد باعتبار مذكر فيكون الظموا فاعلم ما من عليه في التسمين من أن جميع الملحقات شاذة (وقوله في عوض منه) أي حتى يعوض منه (وقوله حرف أصلي) الحرف الأصلى هنا وفما قبل صدوق بحذف واء الكلمة وعينها ولا مائها والصواب تخصيص ذلك باللام (فان قلت) على اللام يجمع كلام كسبي (قلت) يجمع هذا الحرف أو لم يثل قبل بمرّة وهما بمنزلة المحذوف فاء الكلمة (وقوله وعوض منه تاء التأنيث) الصواب أن يعول وعوض منه هاء التأنيث لا حراح نحو بت ما حذفت منه لانه وعوض منه تاء التأنيث (وقوله كعزبن) غير صواب وبوحدة في بعض النسخ عشرين وصاد بدل عزبن وهي نسخة مصلحة (وقوله وثين) جمع ثبة بضم ثاء للمفرد ويجوز في الجمع الكسر وهو الأكثر والضم والياء الجماعة أصله ثبو بالواو حذفت وعوض منها هاء لتأنيث وقيل أصله ثي بالياء (وقوله ومئين) جمع مائة وأصله مؤي بالياء ففعل به كما فعل بما قبله ومحترزات القيود التي ذكر كسبي على الصواب أنه يخرج بموله ما حذف نحو ثمرة لعدم الحذف فالتاء غير معوضه من شيء وبقوله لام الكلمة نحو عدة مما حذفت فاءه وعوض منها هاء التأنيث إذ أصل عدة وعد بكسر الواو حذفت فاء الكلمة وعوضوا منها هاء التأنيث فليس من باب سين خلاف ما يقتضيه

وقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الإشارة بذلك إلى سنين وبابه يعنى أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيرم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للإضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: اللهم احملها عليهم سنيا كسني يوسف . في إحدى الروايتين وقوله وهو عند قوم يطرد يعنى أن هذا الاستعمال للذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله :

دعاني من نجد فان سنينه * لعين ناشيا وشينا مردا

(ونون مجموع ومابه التحق * فائض وقل من بكسره . طلق)

ثم قال :

يعنى أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل وقيل هو غنص بالضرورة كقوله :

ومادا يدرى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الأربعين

كدى ويخرج نحو ثبة اسم لوسط الحوض لأن المحدثون عين الكلمة وقوله وعوض عنه نحو يدوم مما حذف منه لام الكلمة ولم يعوض منها شيء إذ أصلها يدي ودي وقوله هاء التأييد نحو اسم وبنت مما حذف لامة وعوض عنها غير هاء التأنيث لأن أصل اسم هو حذفوا لام الكلمة وعوضوا منها الهمزة وأصل بنت بنو (وقوله الإشارة بذلك إلى باب سنين) مشبه في ما أدى والسيوطي والأشعوني وللوضح على أحد الاحتمالين وقيل هو راجع للنوع المسمى به أيضا ويكون النظم حينئذ لا إشارة بآسار ما ذكر ثم إن الموضح شبه ذلك بفسلين وهو أحسن من تشبيه النظم بعين لوحين أولهما أن حيا لا يلزم الأعراب لجوار اضافته إلى الجمل وبناؤه حملا على إذ وسبقول النظم وما كإذ معنى الخ بخلاف غسليين فهو ملازم للأعراب والياء تأنيهما أن يكون التشبيه تاما فن الياء والنون زائدتان في سنين مثلهما في غسليين بخلاف حين (وقوله في إحدى الروايتين) وهى أثبت لكون في سنين والأعراب بالكسرة الظاهرة تحتها بقاء النون مع الإضافة دليل على أنه أنى ه على لغة غسليين ولو حذف النون الإضافة لكان على اللغة المشهورة وهى الرواية التى ائتمرت عنها كدى بقوله في إحدى الروايتين (وقوله يعنى أن هذا الاستعمال) أى كدى هو لزوم الياء والأعراب بالحركات الظاهرة على النون (وقوله كقوله دعاني إلى آخر البيت) من الطويل وقائله الصلت بن عبد الله شاعر إسلامي ولجده صحبة وهو بيت من قصيدة قالها حين اشتاق إلى وطنه وذلك أنه كان بهوى ابنة عمه فقع من ترونها وجرح طبرستان ومات بها ودعاني فعل أمر بمعنى اتركاني وهو من خطاب الواحد بما يخاطب به المثنى على لغة الشاعر ورسوم ذلك التوكيد على حد قول امرئ القيس : قفا بك الخ فيكون الفاعل ضمرا مستترا عائدا على مخاطب واحد الألف توكيد له وقيل الألف هو الفاعل والتجدي بفتح النون لغة ما ارتفع من الأرض والراد به هنا موضع أو به من ناحية الحجاز من ذات عرق إلى العراق وفاء فان للتعليل وسنينه باثبات النون قبل الهاء منصوب بفتح ظاهرة على النون على أنه اسم إن ولعين فعل ماض والنون فاعله عائدا على سنينه وشينا بكسر الهمزة جمع أشيب حال من ن الجرور بالياء وشينا بفتح الياء الشدقة فعل ماض واسون هاء ونا مفعوله ومردا حال من نا وهو جمع أمرد وهو الذى لم ينبت شعر شاربه والمعنى اتركني من ذكر هذا الموضع لأن مرور السنين به لعب بأكبارا وصغارا والشاهد في سنينه حيث ثبتت النون مع الإضافة ونصب بالفتحة ثم إن كدى صرح بأن الراد يقوم في الظن العرب وظاهره تخصيص هذا الاطراد بسنين وبابه وصرح بذلك الشارح والرادى والذى في لأشعوني والموضح أن قول النظم وهو عند قوم يطرد راجع لجمع المذكور السلم وكل ما ألحق به وهو الصواب ويكون الراد يقوم النجاة وهو موافق لما يوجد في بعض نسخ النظم والراء يراه مطردا (ونون مجموع ومابه التحق) (قول كدى وقيل هو مختص بالضرورة) أى بعد الياء وم يسمع بعد الواو وفي هذا تسكيت على النظم الذى يقتضى أنه لغة قليلة لضرورة وما اقتضاء النظم في الخلاصة من اللغة هو الذى صرح به في الكافية وذكره العيني وأجازه أبو حيان ولعله لسكون التسكيت غير تام ضعفه كدى بفتح (وقوله كقوله ومادا) البيت من الوافر وقائله سحيم بن وثيل الرياحي على اختلاف فيه وما اسم استفهام مسدأ ودا اسم موصوب والجملة بعده صلته والباء محذوف أى يدرى ومعنى يدرى يتبعى والجملة من الوصول وصلته خبر ما ويجوز أن تكون ذا ملغدة مركبة مع ما فتكرونا مفعولا متقدما وسبقول النظم : ومثل ما ذا بعد ما استفهام. والواو في وقدوا والحال والشاهد في كسر نون الأربعين وقيل لا شاهد في هذا البيت لاحتمال أن تكون النون كسرت للفاية ولا احتمال أن تكون الكسرة كسرة أعراب وانها محروور بها فيكون معربا بالحركات اجراء له مجرى حين وقد اضطرب كلام ابن مالك كالموضح فتارة استشهد به على الأعراب بالكسرة وتارة على كسر

وقوله :

(ونون مائى والمالحق به * بعكس ذلك استعمالوه فانتبه)

يعنى أن نون المائى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل قيل وهى لغة مع الياء وقيل مطلقا وقوله فانتبه أى فانتبه ما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون اثنية * ومن مواضع الياء نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك فى جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله :

(وما بنا وألف قد جمعا * يكسر فى الجر وفى النصب معا

كذا أولات ولدى اسماء قد جعل * كأدرعت فيه ذا أيضا قبل)

يعنى أن المجموع بالالف والياء اثنى عشر وهو جمع المؤنث السالم محروى بسبب الكسرة فتقول مررت بالهندات ورأيت الهندات والما نصب بالكسرة

المون والاعراب بالحروف (ونون مائى) (قول كدى قيل وهى لغة مع الياء) شاهده قول حميد بن ثور يصف قطرة :

* على أحودين استقبل عشة *

والشاهد فى فتح نون أحودين ثنية أحودى وهو الحقيق فى المائى وأراد بها حياحى حمامة يصمها الخفة (وقوله وقيل مطلقا) أى بعد الألف وبعد الياء ويوجد فى بعض نسخ الميكودى بيت شاهد لكونها مفتوحة بعد الألف نس ما يوجد منه قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشها ظيانا

البيت من لرحر وهى رحل من بنى ضبة وقيل مصنوع والجيد العنق وطياننا اسم رجل وليس ثنية ظنى خلافا للهوارى وضعير منها يعود لسمى والشاهد فى عيناها حيث أثبت الألف وفتح الدون وقول من قال هذا البيت لادليل فيه لاحتمال انه لغة من يفرم المائى الألف فى الأحوال كلها ويعربها بحركات على النون بمنزلة الفرد غير صحيح لقوله بعد ومنخرين بالياء فدل على انه لا يلزم الألف فى الأحوال كلها (وقوله من امرى الخ) * ان قلت * مسألة ذلك وهلا عكسوا فكروا نون الجمع وفتحوا غيره * قلت * المائى خفيف والجمع ثقيل والكسر قبل والفتح حريف فأعطى الخفيف لثقله ليقع التعادل وكسر ما قبل الياء والجمع وفتح فى المائى طلبا للتعادل لتقع الياء بين مفتوح ومكسور فى المية وبين مفتوح ومكسور فى الجمع وانما خففتها الدون عوضا عما قامها من الاعراب بالحركات ومن دخول تسوين وميم نون الجمع على نون المائى لأن الجمع مختص بالعقلاء فكان أشرف ولأن الكلام فى الجمع قتل انفصل انفصل واحدين المائى ونونه خير من فدين ولم يذكر كل نون مصلا بحلة لانه غير مفصود بالذات فى هذا المحل لأن المقصود به بيان العلامات الفرعية لكنه من لغوعات الجملة وقد جمع الباطم البتين فى بيت واحد فى الكفاية نصها :

والنون فى جمع له فتح وفى * ثنية كسر وعكس قد يفي

(وما بنا وألف قد جمعا) هذا هو الموضع الرابع من أبواب الياء وكان لأولى أن يقدم جمع المؤنث والاسم الذى لا يصرف على سائر المرات بالحروف لأن نيابة الحركة عن الحركة نيابة أصل عن أصل ونيابة الحرف نيابة فرع عن أصل وأجيب بان المفرد أصل للمائى والمائى أصل للجمع المذكور وجمع المذكر أصل للجمع المؤنث وما لا يصرف لما كان شيئا بالفعل تأخر وهو فرق حسن غاية وما فى النظم موصوله فان حدثها واقعة على المفرد طابقت ضمير الصلة وهى جمع وحالفت ضمير يكسر الذى هو حذر عن ما لأن المفرد لا يكسر فى النصب وان جعلت ما واقعة على الجمع طابقت ضمير الخبر وهو يكسر وخالفت ضمير الصلة الذى فى جمع لان الجمع لا يجمع وأجيب بان ما واقعة على الجمع وان ضمير جمع يعود على ما على حذف مضاف والتقدير والجمع الذى جمع مفردة بكذا يكسر كما مر نظره أو انها واقعة على المفرد وهو على حذف مضاف تقديره وجمع ما أى المفرد الذى جمع فيكون جملة جمع صلة ما وصير جملة عائد على ما وضمير يكسر الخبر عائدا على جمع المقدر هكذا فى جميع ما وقفت عليه والذى ذكره بعض المحققين أن ما واقعة على المفرد والجمع معا وضمير جمع يعود عليها باعتبار المفرد وضمير يكسر يعود عليها باعتبار الجمع فهو من باب الاستخدام لأن الاستخدام له نوعان أحدهما أن تريد بلفظ له معيان أحدهما ثم تعيد الضمير عليه باعتبار المعنى الآخر كقوله :

مع تأتي الفتحة حملا على جمع المذكور السالم لانه فرع عنه وقدم الجر لان النصب محمول عليه وقوله : كذا أولات والذي اسما قد جعل * كأذرعاً فيه أيضاً قبل هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الأول أولات وهو اسم جمع بمعنى دوات ولا مفرد له من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعني ان أولات يلحق بجمع مؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى : وإن كن أولات حمل . الثاني مسمى به من جمع المؤنث السالم واليه أشار بقوله : والذي قد جعل الخ . فتقول في رجل اسمه هندات هذا هندات ومررت بهندات ورأيت هندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرعاً اسم موضع بالشام وداله معجمة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذي مبتدأ وصلته اسما قد جعل وفي جعل ضمير مستتر عائداً على الموصول واسما محمول ثان جعل وكأذرعاً متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير للمستتر في جعل ودا مبتدأ وهو إشارة الى الحكم المقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وهو متعلق قبل والتمديد والذي جعل اسما من جمع المؤنث السالم كأذرعاً قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره * ومن مواضع الليابة الفتحة عن الكسرة واليه أشار بقوله :

إذا نزل السماء بأرض قوم * رعياء وإن كانوا غصابا

فأطلق السماء أولاً على المطر ثم أعاد لضمير على السماء باعتبار انبات ادهو الذي رعى والسماء يطبق على المطر والنبات و* بينهما أن يكون اللفظ له معياراً أيضاً فطلقه عليهما وسيد الضمير عليه أولاً باعتبار معنى وتانياً باعتبار معنى فتكون ما واقعه على المفرد والجمع فأعاد عليها ضمير جمع باعتبار المفرد وضمير يكسر باعتبار الجمع ومنه قوله :

فسقى المصى والساكنيه وإن هموا * شبره بين حوانمى وضلوعى

فالغنى يطلق على لشجر وعلى لبار فأعاد الضمير الأول الذى هو فى الساكنيه على بعضى باعتبار مكانه وأعاد الثانى الذى فى شبره باعتبار المار الحاصلة من الشجر وكلاهما محار وهذا ظاهر غاية هذا وقد قال الحافظ سيدى انطىب ان أسؤال غير وارد من أصله لان المفرد الذى جمع نفس الصيغة الدالة على الجماعة فهو داء ضمير على أحدهما يكون عوداً على الآخر وباء بنا للاسعة ليفيد أن الباء والألف رائدان أولاً لآلة فيؤحد منه انهما آتتان للجمع فهما رائدان فلو كانت احدهما أصلية لم يكن جمع مؤنث سالماً ، تكسير فيسقط قول من قال انصواب التقييد بارئتين لخروج نحو آيات وقصاة فالتاء فى الأول أصلية والألف فى الثانى أصلية ادأصله قضية جمع تكسير ينصب بالفتح على الأصل لان ذلك مستفاد من كلام المصنف كما علمت وبه تعلم غلط بعضهم فى قوله نظمت آيات بكسر التاء قليله قلأ ياتاً يافتح فقال وما بنا وألف الخ ثم لافرق بين أن يكون التائيت حقيقياً كهندات أو محارياً نحو : إن الحسنات يهنئهن السيئات (قول كدى حملاً على جمع المذكور الخ) يانه ان جمع المذكور أصل وجمع المؤنث فرع والأصل يعرب بالجر ونصباً فلو أعرب الفرع بالفتحة على الأصل لكان له مزية على الأصل (فان قلت * المزية موجودة على كل حال فان الأصل يعرب بالحروف والفرع يعرب بالحركات (قلت *) أجيب عنه بانه لم يكن فى آخر جمع المؤنث السالم حروف تصلح للاعراب جعل الاعراب بالحركات (وقوله وقدم الجر الخ) أشار بهذا الى رد قول من قال لا حاجة الى ذكر الكسر لانه على الأصل كالرفع فأجاب كدى بان فائدة التنبيه على ان النصب محمول عليه (وقوله ولا مفرد له الخ) بل انه مفرد من معناه وهو ذات وقيل انه جمع الى وزن مدى خلط بينهما (١) (وقوله وإن كن أولات) أصله كون من باب فعل بالفتح فقل الى فعل بالصم لقوله فى اللامية واقبل (٢) لهما الثلاثى شكل عين اذا * قلت الخ فلما اتصلت نون النسوة سكن النون لام الكلمة بعد تسكين الواو وشغل حركتها للكاف وحذفت الواو لانه وقع التقاء الساكنين وأدغمت النون فى نون النسوة فالنون هو اسمها وأولات خبرها منصوب بالكسرة (وقوله الثانى مسمى الخ) أشار بهذا الى ان المراد بقول الناطم : والذي اسما قد جعل . ان معناه جعل عما على مسمى به وليس المراد فيه مطلق الاسمية فينصب لانها موجودة فى الجمع وفيه لغتان غيرهن وهما اعرابه اعراب ما لا يصرف فيخفف بالفتحة النابتة عن الكسرة من غير تنوين والثانى اعرابه اعراب جمع المؤنث فينصب بالكسرة مع حذف التنوين فالعلة الأولى راعت الجمعية فقط والثانى راعت العملية والثالثة توصط بين الأمرين راعت الجمعية فنصبته بالكسرة وراعت العملية فحذفت تنوينه (يقال *) التنوين هنا لمقابلة لاتنوين الصرف (لانا نقول *)

(١) (قوله وزان مدى خلط بينهما) كذا بالأصل ولا يخفى ما فيه فلعل الصواب حذف قوله خلط بينهما على أنى لم أر هذا القول فى جميع مواد الألفية شروحا وغيرها فلو ذكر أصلها وما آلت اليه بعد الاعلال كما فعل غيره لكان أحسن فائدة اه

(٢) (قوله لقوله فى اللامية واقبل الخ) لا يصح أن يكون علة لما قبله فلعل فيه حذفاً تقديره ثم نقلت ضمة العين الى الفاء لقوله فى اللامية :

واقبل الخ اه

وقوله وحذفها للجزم واسحب صه أى علامة وقدم الجرم على الصب لأن الصب محمول عليه ثم أى مثال للجرم وهو قوله كالم تكونى ومثال للنصب وهو قوله لترومى مطمة يجوز فى لامة الفتح والكسر والقياس الفتح * واعلم أن علامة الاعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك فى الأسماء والأفعال المعتلة وبدأ بالأسماء المعتلة فقال (وسم معتلا من الأسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما فالأول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا * والثانى مقوص ونصبه ظهر * ورفع بنوى كذا أيضا غير)

يعنى أن ما كان من الأسماء حرف اعرابه الفاقيل فحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لارمة كالمرتقى يسمى معتلا وليس من الأسماء ما حرف اعرابه أو قبلها ضمة وما موصولة مفعول أول بسم ومفعول ثان من الأسماء معلق بسم وصلة ما كالمصطفى ومكارما مفعول لأجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ثم القسم الأول من المعتل وهو ما حرف اعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الاعراب يعنى الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت امته ومررت بالفتى ويسمى مقصورا وقد نبه على ذلك بقوله :

(والأول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا)

ثم نبه على القسم الثانى بقوله : (والثانى مقوص ونصبه ظهر * ورفع بنوى كذا أيضا غير)

يعنى أن القسم لثانى من المعتل يسمى مقوصا وتظهر فيه الفتحة فى حال الصب لحذف الياء نحو رأيت القاضى وتنوى فيه الضمة والكسرة فى حال رفعه وجره لتعلق الياء نحو قام القاضى ومررت بالقاضى ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله : (وأى فعل آخر منه ألف * أو واو ياء فتعلا عرف * فالألف انويه غير الجرم * وأبد نصب ما كيدعورى * والرفع فيهما انوو وحذف جارما * ثلاثهن تقض حكما لارما) يعنى أن المعتل من الأفعال على ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو غشى وما آخره واو نحو يغرو وما آخره واو نحو يرمى وجميع ذلك يسمى معتلا

واللام فى ترومى لام الجحد وترومى مصوب بحذف النون بان مضمرة بعد لام الجحد ومطمة مفعوله وحملته لترومى فى محل نصب حر تكونى (فرع) انما أعربت هذه الأمثلة بالنون لأنه لما اشتغل محل الاعراب وهو لام السكامة بالفتحة لاسبب الألف وبالضمة ليناسب الواو وبالكسرة لاسبب الياء لم يمكن الاعراب فيه ولا موجب البناء فجعلت هذه النون بدلا من الضمة لمشايتها للواو فى الامة وفى ادغامها فيها نحو من والواو آخرت النون وهى علامة للرفع عن الماعل وهى الألف أو الواو أو الياء لأن الضمير للرفع كالجاء لا سيما ان كان الضمير حرفا من حروف اللين وكسرت النون فى فعالان تشبيها بنون اللين وتحت فى فعالون وتفعلين تشبيها سون الجمع وبعضهم زعم أن الاعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال (وقوله والقياس الفتح) موافقة للغة والكسر فى كلام الظم معين لسلامته من ساد لتوجيه وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى (وسم معتلا) قدم الموضح شرح قول الظم وحذف جارما ثلاثهن على قوله وسم معتلا لأنه هو الباب السابع من أبواب النابة والمدغلة الباطم وحسن وهو أنه لما فرغ من اعراب الصحيح من الأسماء والأفعال شرع فى المعتل منها وقدم الاسم لشرفه (قول كدى وليس من الأسماء الخ) أى امرية كما هو موضوع كلام الحافظ وأما قولهم سوسو صفرو وكسكسو فمن أوضاع العجم (وقوله قبلها ضمة) أى لازمة احترازاً من نحو هذا أحوك فانه غير لازمة (وقوله لتعذر النطق بها) وقد قيل :

تعذرا فى الألف استقلا * فى الواو واياء نحد مثالا

كقال موسى معشر اليهود قد * يأتى محمد ويغزو من جحد

(وقوله ويسمى مقصورا) مبنى بذلك قصر جميع الحركات فيه لتعذر ظهورها لكن يشركه الفعل فى هذا ولا يسمى مقصورا اصطلاحاً لكن المدود منه نحو جاء لا يقال فيه محدود اصطلاحاً والمقصود بقوله المدود وكسب بعض الأدباء إلى بهاء الدين بن الجحس :

سلم على المولى البهاء وصف له * شوق إليه وأنى مملوكه

أبدا يحركنى إليه تشوق * جسمى به مشطوره منهوكه

لكن نخلت بعده فكأننى * ألف وليس بممكن تحريكه

ثم ان كان الاسم الذى آخره ألف ممنوعاً من الصرف قدرت فيه الضمة والفتحة على الأصل والفتحة يابطة عن الكسرة نحو قوله تعالى : رب موسى محفوظ بالفتحة انماية عن الكسرة للعمية والعجمة فان أضيف خفض بالكسرة كموسى بنى اسرائيل (والثانى) يقرأ بحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة وهى لغة لالوزن كما قيل (فان قلت) ما الفرق بين يندوقاض حتى جعل الاعراب فى الأول ظاهرة وفى الثانى مقدرا مع ان كلامها حذف لامة (قلت) العرب تحذف شيئا ولا تريد ان يصير نسب مديا ومنه يدوفد يحذف الشيء وترينه ومنه قاض وبذلك على الارادة وعدمها النثية فانهم قالوا بىدون رداسحذوف وقالوا قاضيان بالرد (وأى فعل) لله درمن قال :

ألف القوام وواو صدغك بعده * ياء العذار المستدير لحتى * أعلن جسمى بالصدود قسيت * عند النخلة لدا حروفى للغة

وأى فعل شرط وهو مرفوع الابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شاذة وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستتر في كال الشاذية للمقدرة ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووصف عليه بالسكون على لغة ربيعة والفاء جواب الشرط وفي عرف ضمير مستتر عائذ على فعل ومعتلا حال منه مقدم على عامله وقوله : * فالألف انوفيه غير الجزم * يعني أن ما آخره ألف من الأفعال المعتلة يوى فيه غير الجرم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورها في الألف نحو رضى ولن يغنى فالألف معمول بفعل مقدر من باب الاشتغال ويجوز رفعه على الابتداء وقوله : * أبد نصب ما كيدعو رضى * يعني أن ما آخره واو كيدعوا وباء كرمى يظهر نصبه بالفتحة لحذفها نحو لن يدعو ولن رضى ومعنى أبد أظهر وما موصلة وصلها كدعو ويرمى معطوف على يدعو تحذف حرف لعصف وقوله : والرفع فيها التو . يعني الرفع يوى في الواو والباء ثقل لصمتي لواو والياء وارف مفعول مقدم بانو وقوله : واحذف حارما * ثلاثهن الخ

يعنى ان هذه الحروف الثلاثة أعني الألف والواو والياء تحذف في الجرم نحو لم نخش ولم يجر ولم يرم وجازما حال من الفاعل المستتر في احذف ثلاثهن معمول باحذف ومعمول حارما محذوف هديره الأفعال وتقص مجزوم على جواب الأمر وحكما معمول به ان حركات تنس بمعنى تؤدى ومفعول مطلق ان جعلته بمعنى تحم كأنه قال تحم حكما لازما

(قول كدى وأى فعل شرط) هذا هو اصواب ولا يصح جعلها موصولة لأن أى هذه مضافة الى الكره والموصولة لاتصاف إلا إلى المعرفة عملا لقوله : * واخصن بالمعرفة * موصولة أيا ... (وقوله وهو مرفوع بالابتداء الخ) لم يبين الخبر واختلف فيه قيل جملة الشرط فقط وهو الأصح أو جملة الجواب أوها وعدم البيان أول الاعتراضات العشرة التي اعترض بها للمعرب على المكودي (وقوله وكان بعده مقدرة) أى وهى فعل شرط وهذا محال لما أصوه انه لا يحذف الفعل بعد شيء من أدوات الشرط غير ان ولو لا كان مفسرا بفعل بعده نص عليه ان هتم (وقوله ويحتمل أن تكون شاذة) هذا يقتضى ان الشاذية عبر الناقصة مع اسمها لا حيايتها الى اسم وجبر وأجيب عنه بأنه ذهب على مذهب أبي حيان وانها ثامة ويكون اسمها على انها شاذية ناقصة ضمير الشان وجملة آخره ألف خبرها واعترض هذا المعرب أيضا بأن جملة خبرها لا بد أن تشتمل على ضمير يعود على اسمها وليس هنا الا ضمير منه فان عاد على اسم كان بقى البتداء الذى هو أى لا ضمير يعود عليه من الخبر لان الأصح ان الحرف الشرط فقط وان عاد على البتداء بقى اسم كارب لا ضمير يعود (وقوله مفسرة للضمير المستتر) (فان قلت) الجملة للمفسرة لا محل لها من الاعراب (قلت) ما لم تكن عمدة والا كان محلها محل وهو ما حبر والخبر عمدة (وقوله ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة الخ) لأولى أن يقول ووقف عليه بحذف الألف لأنهم يقومون على انشور المصوب بحذف الألف ولم يتعرض كدى لاعراب قول النظم * أو واو أو يا * واعرابها انه إن جعل ألف بالرفع مبتدأ كانا مرفوعا على ان جعل بالنصب خبرا السكان كما منصوبين (وقوله والفاء جواب الشرط) الأولى أن يقول والفاء رابط بين الشرط والجواب سيقول * واغرب ما حتما جوا او جعل * وقد قيل : والفاء في جواب قل للربط * ولا تقل فيها جواب الشرط (وقوله ومعتلا حال منه) يعنى ان جعل عرف يتعدى لواحد وان جعل متعديا لاثنتين كان معتلا مفعولا ثانيا وما قلنا يتطابق مع ما يأتى له جمع التكسير حيث أعرب جمع ما من قوله : * وفعل لفظة جمع ما عرف * مفعولا ثانيا ... (وقوله من باب الاشتغال) أى فيكون مفعولا فيه على معنى في الأصل انوفى الألف فحذفت وانصب الألف على توسع (وقوله ويجوز رفعه على الابتداء) الأول أولى لقوله :

* واحترى نصب قل فعل ذى طلب * (واحذف حازما) مذهب سيديويه ان الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكنتها بها فصار صورة الحروف وارف فوع واحدة وحذفوا حرف العلة للمرق المذكور فهو محذوف عدله لا به وابن السراج يقول ان الحركة في الأفعال لا تقدر لان الاعراب فرع عنها ولا حاجة لتقديره فلما دخل الحارم حذف الحرف فهو كالدواء السهل ان وحذف صلة أخذها والا أخذ من قوى البدن فالحرف محذوف بالحارم لاعدته لانه لا حركة مقدرة قالز ويحتمل كلام الناظم المذهبين وفيه نظر لان الناظم نص أولا على ان المعدل معرب بالحركات في قوله : فالألف او فيه غير الجرم. وفي قوله : * والرفع فيها ابو * وهو قول سيديويه ونص ثانيا على انه مجزوم بحذف الحرف في قوله * واحذف حارما ثلاثهن * وهو قول ابن السراج فيكون ما قاله الناظم مذهبا ثالثا مركبا منهما وبه قرر صح كلام الناظم وهو الذى في الشنور وابن الحاجب في كافيته والرضى فيكون أبواب النياحة سبعة عددا لناظم أيضا وأجيب عن كدى بان كلام الناظم محتمل للمذهبين بالنظر لقوله : واحذف جازما . وقطع الطر عما تقدم لكنه بعيد (وقوله ثلاثهن معمول باحذف) ثم يحتمل أن يعود الضمير على الأفعال ويكون على حذف مضاف أى احذف أو اخرهن أى الأفعال ويحتمل أن يعود على الأحرف ولا تقدير حينئذ (لا يقال) القياس حذف حرف العلة كما حذف للجازم (لا نا تقول) علامة النصب

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال :

(نكرة قابل آل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا)

يعني ان النكرة هي ما يقبل آل وهي الألف واللام وقوله مؤثرا أي مؤثرة للتعريف واحترر بذلك من آل التي لا تؤثر التعريف كالالف واللام الرائدة كاللآتي والتي للمع الصفة كالحرث فان كليهما لم يؤثر في ادخل عليه تعريفا وقوله : * أو واقع موقع ما قد ذكرا * يعني ان من النكرة ما لا يقبل آل كذي بمعنى صاحب وما الوصفة فيها نكران لا يقبلان آل لكنهما في معنى ما يقبلها فدو معنى صاحب وما بمعنى شيء وكلاهما يقبل آل وقوله :

(وغيره معرفة كهم وذى * وهند وابني والعلام والذى)

يعني أن غير النكرة معرفة فالمعرفة هي ما لا يقبل آل ولا واقع موقع ما يقبلها ود كر من المعارف ستة لضمير كهم واسم الإشارة كذي والعلم كهند والضاف إلى المعرفة كابي والعرف بال كعلام والموصول كالذي ولم يذكر اللغوص بالنداء نحو يارجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل وجودية لأنها حركة وعلامة الحزم عدمية ولوجودية لا بد لها من حرف تقوم به فلو حذف لبقيت من غير حرف وهي لا تقوم بنفسها والله أعلم .

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

هذه هي المقدمة الثانية من القدمتين السابقتين وهما في الأصل اسم مصدر نكرة فهو عرقه فقلا وسمى بهما النكر والمعرف وماسبة ذكر هذا الباب عقب العرب والى أن غالب المعارف مبنى وغالب النكرات معرب (قول كدى هي الأصل الخ) وجه بأمور منها ان اسكره لا تحتاج إلى قرينة بخلاف للمعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ومنها ان بعض الأسماء النكرة لم تعرف والمستقبل بنفسه أولى بالاصالة ومنها ان مسماها أسبق في انهن (نكرة قابل آل مؤثرا) (قول كدى والتي للمع الصفة) التعبير بلعج ، أصل أولى بل قد يكون مقولا من غير صفة بل من مصدر كفضل أو من اسم عين كعمان وأجيب بأن المراد بالوصف الحالة التي كان عليها قبل النقل لا الصفة الاصطلاحية (وقوله كدى بمعنى صاحب) نحو مررت برجل دى مال أى صاحب مال واستشكل التمثيل بذو بوجهين أحدهما انها تفسر بصاحب وهو وصف وآل الداخلة على الاوصاف نحو الصارب موصولة بمعرفة ثانيهما أن ذو لا تستعمل إلا مضافة فتفسر حيث ذ بصاحب المضاف وصاحب المضاف لا يقبل آل لأن آل والاصافة لا يجتمعان وأجيب عن الأول بأن آل الداخلة على الأوصاف قد تكون للتعريف كما تريد بالوصف الدوام والثبوت بأن يكون صفه مشبهة وذلك كاف إذا لا يشترط قبولها في كل تركيب ، وقول ان المراد بصاحب ذات موصوفة بصاحبية ودات تقبل آل وأجيب عن الثاني بأنه روعي لفظ صاحب مجردا وذلك كاف ورده الحافظ سيدي الطيب بأن اشترط أن يقبلها مع الاضافة والالزم أن يكون غلام من غلام زيد نكرة وهو باطل قل ولم أرجو ابا عنه مقعما (وقوله وما بمعنى شيء) في نحو مررت بما معجب لك أي انسان معجب لك (فرع) الأفعال مكررات لأنها موضوعة للجبر وحقه ان يكون نكرة إذ لو كان معرفة م يكن للمخاطب فيه فائدة إذ الخبر هو الجزء استبعاد من الجملة (فان قلت) إذا كانت نكرات فهل تعرف كما يعرف الاسم النكرة (قلت) تعريفها محال لأنها لا يضاف اليها لأنها حمل ولذلك لا تدخل عليها أو دخولها على الحمل محال وهذا على ما للمجولين والذي للأصوليين أن العمل لا يوصف بتعريف ولا تكبير (فان قلت) يرد عليها العلم كزيد وعمرو فانه يقبل آل عند تثنيته أو جمعه (قلت) العلم لا يثنى ولا يجمع إلا بعد تقدير تكبيره كما مر فهو عند ارادة تثنيته نكرة ولم يتعرض كدى لاعراب هذا البيت مع انه صعب وحاصل ما قالوا ها إن نكرة مبتدأ والسوغ كونه صفة لمخدوف أى اسم نكرة وبدا قل قابل آل وم يقل قائلة اعتبارا بلفظ اسم المقدر ويصح أن تكون قابل مستدأ ومكرة خبره وهو الذى ياسب قوله وغيره معرفة وآل مضافة (١) إلى ما قبلها من اضافة الوصف إلى مفعوله ومؤثرا حاله من أو شرط اتان الحال من المضاف اليه الآتي في قوله : * ولا تحز حالا من المضاف له * إلا إدا .. الخ موجودا إذ للضاف الذى هو قابل يصح ان يعمل في الحال وموقع مفعول فيه ولا يصح أن يكون مفعولا مطلقا لأن المعنى ان يقع في محل ما يقبلها لا ان المراد ما يقع وقوعا كوقوعه إذ لو كان كذلك لدخلت عليه آل بنفسه وهناك مناقشات في كلام الساطم كلها ساقطة (وغيره معرفة) الضمير عائد على ما ذكر من قبول آل أو الواقع موقع ما يقبلها على حد عنوان بين ذلك ولا يصح عوده على نكرة والا لقال وغيرها ولا يصح أن يعود على ما يقبل آل أو الواقع من غير اعتبار ما ذكر وإلا لقل

في لعرف بأل لكنها حذفت لأنها لا تجتمع مع حرف الداء وفي اسم الإشارة ولم يرتبها في المثل ورتبها في انفصول ثم شرع في أول العارف وأعرفها وهو الضمير فقال :

(فما لذى غيبة أو حضور * كآنت وهو سم بالضمير)

يعني ان ما دب على غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت وأ ، يسمى ضمير أو دخل في قوله أو حضور اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه للمثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار الى التصل بقوله :

(وودو اتصال منه ما لا يتدأ * ولا يلي الاختيارا أبدا)

يعني ان الضمير المتصل هو ما لا يصلح الابتدأ به أى وقوعه في أول الكلام ولا يلي الا في الاختيار وفهم منه انه يلي الا في غير الاختيار كقول الشاعر :

وما نبألى إذا ما كنت حارتما * أن لا يحاورنا إلاك ديار

وبينهما (لا يلى) اريد لأن العطف بأو (لا تلى) أو التى يصح فيها ذلك هي التى للتخيير وهي هنا لتبويب ولا يعود على اسم التفسير لأنه يصير لا فائدة في الاخبار اذ من المعلوم أن عبر السكرة معرفة (قول كدى في العرف نال الخ) أى فتكون ألى مقدرة وباب عارف لداء (وقوله وفي اسم الإشارة) وعليه فتكون تعرف بالقصد والاقبل وهذا الأخير هو الذى احتاره في التسهيل (وقوله ودرمها في ش الخ) نسخة فيها المثل يجمع الكثرة وفي بعضها المثل بالافراد وكلاهما غير ظاهر والأولى أن يقول في الأمثلة بجمع التية (وقوله ودرمها في انفصول الخ) تما التريه في كفته أيضا حدث قال :

فمضمير أعرفها ثم اعلم * واسم إشارة وموصول متم

وذو أداة ومنادى عينا * وذو اضافة بها تين

وقوله في التوطئة وأعرفها وهو الضمير المراد بالاعرفية شدة التمييز لسماء ولاشك أن ضميرى التكلم والمخاطب أشد تميزا لسماءها من العلم وان كان يعين مسماء مطلقا وأما مرتبة ضمير التية فبعد العلم كما صرح به في التسهيل خلاف ما يقتضيه كلام الوضح هنا من ان الضمير مثلثا في مرتبة واحدة ثم يجب أن يقال الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة * وقد رأى ابن حنن سيويه في منامه فقال له ما فعل الله بك فقال له غفرلى بقولى أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة وليس المراد ان الله جل جلاله لم يقبل من سيويه الا هذا العمل بل غفر له بسببه (فما لذى غيبة) (قول كدى يعني ان ما دل على غيبة الخ) صوابه على صاحب غيبة لتخرج أحرف المضارعة لأنها وضعت لما ذكر من الغيبة والحضور لكنها لا تدل على صاحب لأن لياء تدل على مطلق الغيبة وما عداها على الحضور (وقوله ودخل في قوله أو حضور الخ) فيه نظر لأن اسم الإشارة عند الناظم قريب وبعد فالبعيد لا دلالة له على الحضور قطعا والقريب دلالة عليه بالالتزام لأن الواضع إنما وضعها لتدل على القرب أو بعد أو التوسط على القرب وقد لا يلزم من القرب الحضور فقد يكون قريبا منك ولا يكون حاضرا معك حضورا خفى ولا ترد أيضا الاسماء الطاهرة مخوزيد فانها وان دلت على الغيبة ولذا يقولون الاسم الطاهر من قبيل الغيبة الا انها وضعت لسمياتها الغيبة مطلقا لا يقيد كونها غائبة فلو صدر العبارة بقوله : يعني ان ما وضع لصاحب غيبة نحو هو أو حضور نحو أس كما في عبارة غيره اسلم من الاسم (وذو اتصال) (قول كدى أى وقوعه في أول الكلام الخ) تفسير الابتدأ في النظم بهذا يصير قوله بعد ولا يلي الاختيارا أبدا حشوا لانه على هذا التفسير يخرج ضمير لرفع انفصل نحو هو قائم وضمير نصب انفصل نحو اياك نعد لأن كلاهما يصح وقوعه في أول الكلام والذي ينبغي أن يفسر الابتداء به في النظم أنه هو الذى لا يصح جعله مبتدأ فيخرج به ضمير الرفع للفصل بأنه يكون مبتدأ وتبقى ضمير نصب انفصل أخرجه بقوله ولا يلي الاختيارا أبدا نعم يستعنى هذا عن الأول لكن لا يضر اغناء الثانى عن الأول بل لضر العكس ويؤخذ منه أن للفصل هو الذى يصح الابتدأ به وبلى إلا في اخبار الكلام (وقوله كقول الشاعر وما نبألى الخ) البيت من بحر البسيط وما الأولى نافية ونبألى فعل مضارع وفاعله مستتر فيه من المبالاة بمعنى الاكثرات وفي بعض نسخ كدى وما علينا وإذا ظرف فيه معنى الشرطية وما رائدة لامصدرية لأن إذا الشرطية لا يلها الا جملة فعلية وسيقول الناظم : والمزمع إذا اضافة إلى جمل الأفعال وجاز تناخير لكنت منصوب بالفتحة من الجار وأن حرف نصب مدغمة في النافية ومحاور منصوب بأروان وصلته ادمول لبألى والاحرف الحجاب والكاف في موضع نصب على الاستثناء مقدم على المستثنى منه وهو ديار أى أحد

وقوله (كالياء والكاف من ابني أكرمك * والياء والهاء من سلبه ماملت) فأتى بهذه التثنية على أربعة ألقاظ من الضمائر المتصلة وهي باء التكلم من ابني وهي محرورة بالاضافة وكاف الخطاب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وياء المحاطبة والهاء الغائب من سلبه والياء من سلبه مرفوعة بسلب والهاء منصوبة به وقوله : (وكل مضمير له النائب يجب * ولط ما حر كلفط ما نصب)

يعني ان الضمائر كلها مبنية وقوله : * ولط ما حر كلفط ما نصب * يعني ان كل ضمير نصب صالح للجر وان كل ضمير حر صالح للنصب ففهم منه ان الياء من ابني تصلح للنصب لأنها محرورة وان الكاف من أكرمك تصلح للجر لأنها منصوبة وان الهاء من سلبه تصلح للجر لأنها منصوبة وان الياء من سلبه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع قوله :

(للرفع والنصب وجرنا صلح * كاعرف بنا قاسا نننا المسح)

هذا هو اللفظ الخامس من ألقاظ الضمائر المتصلة وهو ان الدال على التكلم ومعه غيره أو المظم نفسه وهو صالح للاعراب كله رفعا ونصبا وجرنا وقد مر من به محرورا في قوله كاعرف بنا ومنصوبا في قوله فاننا ومرفوعة في قوله نلنا المسح والجر جمع منحة وهي العصة وفهم منه أن الياء من سلبه مرفوعة وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو باء التكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الاعراب كله وهو نا علم أن عددا القسمين خاص بالرفع وهو باء المحاطبة وتاء الضمير متكلا كان أو مخاطبا وواو الضمير وألف الاثنين ونون الاناث مجموع الضمائر المتصلة تسعة ألقاظ قوله :

وفيه اشاهد لأن القياس أن يقول الإيالك وأسكر المبرد وجود هذا وأشد سواك ومعناه إذا كنت جارا فعلا نبالي بعدم محوورة غيرك ونائب فاعل يبدأ في المظم ضمير محرور بالياء أصله به ثم حذف الجار وحده توسعا فاستتر للضمير كما قالوا في اشترك أصله المشترك فيه ولا يقال إن الجار والمحرور لائب محذوف وان كان العائد محذوف نحو قوله ولم يحسبوني أي فيه لأن النائب لا يحذف (كالياء والكاف) (قول كدى فاني بهذه التثنية الح) الأولى أن يقول الأمثلة وانما أتى بهذه الأمثلة الأربعة وان كان يمكنه أن يأتي ببعضها إشارة إلى تقسيم الضمير إلى مرفوع ومنصوب ومخفوض وتقسيمه إلى متكلم ومخاطب وغيب لكن لم يرتب الأمثلة للتقسيم الأول كما جرى عليه اصطلاحهم بأن يقدم المرفوع ثم المنصوب ثم المحرور بل ذكره على سبيل ما سمح له الورق ورتبها بحسب لتقسيم الثاني حيث أتى بما للتكلم ثم للمخاطب ثم للغائب فيكون تدليا وذلك ترتيبها في درجة التعريف والاحصية ونظير فائدة الاحصية في قوله بعد : وقدم الاخض في اتصال . وفي قوله ابني أكرمك إشارة إلى أن الناصح كاشف ابنه بأنه سيضع ويكرم هذه الألفية بشرح ثم قل انه لامة له عليها فسلية أيها الألفية ماملت واكتسب منك من العلوم . (وكل مضمير له النائب يجب) فيل الأولى أن يؤخر هذا الشرط إلى أن يفرغ من الضمائر وفيه نظر لأن الناظم لما تكلم على الضمير المنص مطلقا وعلى الفصل مفهوم وما تضمن قوله ابني الح الضمير المرفوع والمنصوب والمحرور فجمع اقسام الضمير فماسب ذكر الباء عقبه ويعبر بكل إشارة إلى عدم خروج فرد من النساء بخلاف اسم الإشارة خرج بها ذان وتان والموصول خرج منه اللذان والذان ولم يذكر كدى علة بائه وهو من التأكد وقد ذكر في التسهيل له أربعة أسباب أهمها الشبه الوضعي في جميعها لأنها اما موضوعة على حرف أو حرفين فقط على الأصح إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة وحمل على سائرهما طردا للنائب ويدل على أنه أصبح قوله سابقا كالبشبه الوضعي في اسمي حتما . ولا تكررين ما هما وهناك لأنه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثة ربما يتوهم المتوهم أنه معرب رفع ذلك التوهم بالنص على الباء هما وقد ذكر كدى في الكثير أن علة ناء الضمير هو المخالفة لأنك إذا أردت للبند أيا والفاعل أكرمتم والمفعول أكرمى والاماء العربية لا تختلف صيغها كزيد رفعا ونصبا وجرنا (ولفظ ماجر) (قول كدى يعني ان كل ضمير نصب الح) تقديره صحيح والنائب العبارة المصنف أن يقول يعني ان لفظ المحرور من الضمائر شبه لفظ المنصوب وانما قسم المصنف الجر ليستفاد من أول كلامه أن المصنف كما أحاط في المنصوب لا يكون منفصلا (وقوله ففهم منه ان الياء الح) هذا منطوق لا مفهوم ومثله ربي أكرمى ومشطها في الكاف ما ودعك ربك . وفي اثناء قال له صاحبه وهو بخاوده فيكون ترقيا من المحرور إلى المنصوب والمرفوع (للرفع والنصب) (قول كدى مرفوعة في قوله نلنا) لم يبين هل نال معنى للفاعل أو للمفعول والذي صرح به غيره أنه مبني للمفعول ونائبه وهذا لا يظهر لأن نال انما يتعدى للمفعول واحد وهو المنع هنا فلم يبق له إلا أن يكون فاعلا ومعنى نك حزنا ولا يقال ان ما نائب إلا لوقيد أنيل بالهمزة المتعدى إلى اثنين لأن أصله أما لانا الله مسح (وقوله وفهم منه ان الياء الح) الأولى أن يؤخر هذا التحصيل ويذكره عند قول الناظم بعد وألف والواو الح وقد يعتذر عنه بأنه لما كان قول الناظم بعد وألف الح مؤخرا عن محله ومحلّه عند قوله سابقا فاني لاني غيبة الح كما قاله ضحج تكتنا عليه ذكر هذا التحصيل هنا (وقوله لمجموع الضمائر المتصلة) أي البارزة مع قطع النظر عما يتفرع منها (وقوله تسعة الح) هذا بحسب مواضع الاعراب رفعا ونصبا وجرنا خمسة للرفع فقط وثلاثة للنصب والجر وواحد للتثنية ثم ان الناظم يقول لك .

(وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالْوُنُ لِمَا * غَابَ وَغَيْرُهُ كَقَامَا وَاعِلَمَا)

يعني ان ألف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث ثلث واخطب قسما لعائب اربدان قاما والريدون قاموا. والمهندات فن ومثلها لمخاطب قوما وقوموا وقن الا أن قوله وغيره شامل بمتكلم واخطب ولا تكون هذه الضائر لمتكلم أصلا ولكن تمثيلة بقاما وهو للعائب واعلما وهو للمخاطب يرشد الى مراده ولو قال عوض قوله وغيره وخوطب لكان أحسن وألف مبتدأ والواو والون معطوفان عليه وسوغ الابداء بألف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبدأ وقد ذكر الضائر الصلة كلها الاثنا. وانما استعني بها لتقديم ذكره في قوله: يتأفعلت. ثم قال :

(وَمَنْ ضَمِيرُ الرَّفْعِ مَا يَسْتَرْ * كَأَمَلٌ وَافِقٌ نَقَطٌ إِذْ تُشْكِرُ)

يعني ان من ضمائر الرفع ما يحب استناره وفهم من قوله ومن أن ذلك لا يكون في ضمير النصب ولا في ضمائر الجر وذكر أربعة

أيها الطالب اعرف حقما لاتنا من العلماء ويحتمل أن يكون المعنى اعرف بحق كتابا فانه يصعك السمع والعطايه التي هي فيه وقدم المصنف المجرور وهو بنا ثم أتى بالمنصوب ثم المرفوع اشارة إلى أن الطالب ينبغي له أن يخفض جناحه في مبدأ القراءة ليصير في مقام المنصوب ثم يصير في مقام المرفوع وهم العلماء العاملون (وألف والواو) قد عمت أن الأولى أن تذكر هذا البيت عقب قوله لما لدى عتبة لأنها أمثلة له ونص على أنها ضمائر الرفع (قول كدى يرشد إلى مراده) لاسمها ان أعرب قول الساطم كماما حالا من فاعل غب واعلما حالا من غيره لأن الحال قيد في صاحبها ويكون كلام الناظم من باب النصب والنشر المرتب وأجاب بعضهم عن الناظم بأن لفظ غير عند البيهقيين تطلق على معنيين قريب وبعد لكن اطلاقها على القريب أولى والقريب هنا هو المخاطب فيحمل عليه فلا اعتراض عليه (لا يقال) من أي وجه يكون المخاطب أقرب من المتكلم (لأننا نقول) ضمير الغائب موال لضمير المخاطب في الرتبة لاللتكلم (وقوله وانما استعني بها الخ) أصاحه ابن غازي عما يرفع الاهتمام الذي في غيره مع :يان أن الواو والالف والون ضمائر الرفع وزيادة اثناء بأقسامها الثلاثة بقوله :

وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالْوُنُ لِمَا * غَابَ وَخُوطِبَ وَالرَّفْعُ إِذْ مَيَّ

وَالْحَضُورُ النَّاتِ كَتَمَتْ قَمَتْ * قَمَتْ وَلِلرَّفْعِ قَدْ نَبِهَتْ

ثم المراد بالألف ألف الاثنين كما قال وأما الألف المتعقلة عن ما للتكلم نحو يا حمرتا فهو في محل حر وفي ذلك ألغز العلامة سيدي الطيب بن كيران بقوله :

أَيُّهَا الْعَالَمُ بِالْحَيَاةِ الْوَالِدِي فِيهِ تَعْمَرُ

وَأَجَابَهُ حَدَّثَنَا الْعَلَامَةُ أَبُو الْفَيْصِ سَيِّدِي حَمْدُونَ بِنِ الْحَاجِ :

أَيُّهَا الْمَلْفُزُ فِي يَا * حَمْرَتَا مِمَّنْ تَحْمَرُ

لَا عَمَلُكَ مَقِيدًا * مَا عَلَى الْغَيْرِ تَعْمَرُ

(ومن ضمير الرفع ما يستر) كان بمعنى لكدي أن يأتي توطئة قبل هذا البيت ونصها ما سمع الضمير إلى متصل ومنفصل وعرف الأول بالمتطوع والثاني بالمفهوم وكان المصلح قسم إلى قسمين بارر وهو ماله صورة وقد مر أن ألفاظه تسعة وإلى مستر والاستتار اما وجوبا أو جوارا أشار إلى بيان ذلك بقوله هنا (قول كدى وفهم من قوله ومن الخ) أخذ هذا من تقديم الناظم الحمر الذي هو من ضمير عي المبدأ الذي هو ما وانما حص ضمير الرفع بالاستتار دون ضمير النصب والجر لأن ضمير الرفع عمدة والعمدة لا بد منها فان لم توجد في اللفظ ادعى تقديرها بخلافها لأنها فقتان والفضلة ادا لم توجد في اللفظ لم يدع تقديرها (فان قلت) قد ورد الاستتار في النصوص كما في قوله تعالى: أهذا الذي بعث الله رسولا. أي بعثه وفي المنفرد كما في قوله تعالى: ويشرب مما تشربون أي منه (قلت) هذا من باب الخذف لا من باب الاستتار (وقوله وذكر أربعة مواضع الخ) الأولى أن يقول وذكر من ذلك زيادة من التبعية ليفيد أنها أكثر وهي تصل إلى عشرة اقتصر البيهقي في فريده منها على تسعة فقال :

وَمِمَّنْ مَرْفُوعٌ بِأَمْرٍ حَتْمًا * وَدُونَ يَامُضَارِعٍ وَاسْمِيهَا

وَفِعْلُ الْاسْتِثْنَاءِ وَالتَّعَجُّبِ * وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فَاحْفَظْ نَصَبَ

ووقال دل فاحفظ صبرا لوفى بالمقصود ويدخل المصدر النائب عن فعله الا أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر قليلا كما سيأتي في قوله: ورفعه الظاهر نزر. ويريد على هذه العشرة أباك وأخواتها في التحذير فلها ترفع الضمير المستتر وجوبا نيابة عن الفعل وفي الحادي عشر ألفر العلامة سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي بقوله :

مواضع يجب فيها استئثار الضمير الأول فعل الأمر الواحد المذكور وهو المشار إليه بقوله كافى والثانى الفعل المفتوح بهمزة التكلم وهو المشار إليه بقوله أوافق الثالث لفعل المضارع المفتوح بنون المكالم ومعه غيره أو العظم نفسه وهو المشار إليه بقوله تقتبط الرابع الفعل المضارع المفتوح بقاء المخاطب وهو المشار إليه بقوله اذ تشكر وما موصولة فى موضع رفع بلا تشاء ويستتر صلتها وخبرها فى الخورر وأوافق مجزوم على أنه جواب الأمر وتقتط معطوف على أوافق على حذف حرف العطف ولما فرع من الضمير التصل المستتر شرع فى بيان التفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله :

(وذوارتفاع وانفصال أنا هو * وأنت والفروع لاتشبهه)

يعنى أن صفات الرفع منفصلة أنا عشر ضمير المتكلم منها اثنان أنا ونحن وللمخاطب خمسة أنت وأنت وأنت وأنت وأنت وله ثب خمسة هو وعى وهم وهن وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها أصول لما لم يذكره ولذلك قال وللفروع لاتشبهه فاما فرعه نحن لأن المفرد أصل للجمع وأنت فروعه أنت وأنت وأنت لأن أنت له فرعان فرع من جهة الأفراد وهو أنت وأنت وأنت وفرع من جهة التذكير وهو أنت وكذلك أيضا هو فروعه من جهة الأفراد هما هو وهن ومن جهة التذكير هي وأشار إلى المنصوب من المتصل بقوله : (ودو انصباب فى انفصال جعلنا * إياى والنمريع ليس مشكلا) اكتفى بذكر ضمير المكالم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل فى المرفوع لكنه اكتفى بيبى عما سواه لوضوحه لذكره فى المرفوع وشئت فى بعض النسخ ودو انصباب بالواو واعرانه مستدا

يا أيها المبرز المبرز * ما احتق واحامع المبرز

ما مضمر يرفعه ضمير * مستتر فيه ولا يبرز

إياك أن يحق عليك وقد * أبان خسه لك الملمع

وضابط ما يجب فيه الاستئثار ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير متصل والمستتر جوارا ما يخلفه ظاهر أو ضمير متصل نحو زيد قام فقول هو (وقوله الأول فعل الأمر للواحد) احترازا إذا كان لغير الواحد فيجب بروره نحو قاما وقاموا (وقوله المذكور) احترازا إذا كان للواحدة فيجب بروره أيضا نحو فوى (وقوله المضارع المفتوح بقاء الخطاب) أى للمذكر الواحد احترازا من البدوء بقاء الفية نحو هنتقوم فانه يجوز فيه الاظهار والاستئثار ومن البدوء بقاء الخطاب لانه للراحدة نحو تقومين بهذا أو لانهى نحو تقومين أو للجمع نحو تقومون فيجب الرفع فى الجمع (وقوله وتقتط معطوف على أوافق الخ) الأولى أنه بدل شئ من شئ لأنه إذا اغتبطه فى قوله قد واقفه عليه فهما راحمان إلى معنى واحد قوله الصبر وتقل هذا الوجه للعرب عن الطوارى وقال النحرير مع كدى والغبطة محمود شرا بخلاف الحسد ابن للرحل :

وقد غبطت للرء فى أحواله * أغبطه بالكسر فى استقباله

أعنى تخنيت لضى مثل ما * له ولا يسلب تلك النعمة

واذ فى اذ تشكر ظرف للماضى وتستهمل فى المستقبل مجارا ونشكر روى بالياء للماعل والمفعول (وذوارتفاع وانفصال) اعلم أن أنا للمكالم كان مذكرا أو مؤنثا والله رائدة عند الصريين لبيان الحركة ولهذا تحذف وصلا وتنفصها هاء السكت فقد ورد عن حاتم الطائى أنه قال هذا قصدى أنه وأما نحن فهو لما فوق الواحد مذكرا أو مؤنثا فلا يقال نحن قائم بل يقال نحن قائمان وهو ثلاثى وضعا بى للمام وحرك لالتقاء الساكنين وكانت خصوص صمة للدلالة على الجمع للذى حقه الواو وأما أنت فالتخار أن الضمير أن وقيل أنت تمامه ضمير وأما هو وهى فالتخار عند الصريين أن الضمير الجمع وقال الكوفيون الماء فقط والواو والياء للاشباع مدليل حذفهما فى التثنية والجمع ورد بأن حرف الاشباع لا يتحرك (ودو انصباب فى اللهال) (قون كدى لوصوحه الخ) وحده وضوحه أن الضمائر النصوية منفصلة لفظيا واحد وهو يا لأن الصحيح أن الضمير فى الجمع يابقط والواحق ندل على المراد فاستغنى بلفظ ياعنها بخلاف الضمائر المرفوعة فلفظها يحذف فلم يمكنه الاستعناء ببعضها وعبر فى المنصوب بالتفريع لبقاء بعض الأصول وفى المرفوع بالفروع لذكر جميع الأصول فتم تق الا المرفوع تأمل والله أعلم والخيار أن الضمير نفس إياوان الواحق لها حروف تدل على تكلم أو خطاب أو غيبة وما أورد عليه من أن الضمير ما دل على تكلم أو خطاب أو غيبة ولفظيا لا تدل على ذلك بحاجبه بأما وضعت مشركه بين ما ذكر وعند الاستعمال يؤتى معها بحروف تدل على المعنى المراد وقيل الواحق لها هى صفات وان يا رائدة ليعتمد عليها (فرع) الحاصل أن الضمير خمسة أقسام مرفوع ومنصوب متصلان ومنفصلان ومجزور ولا يكون إلا متصلا وفى كل اثنا عشرة صورة لأنه المتكلم وحده أو معه غيره أو لمخاطب أو مخاطبة أو مثنى مطلقا أو جمع مذكر أو مؤنث أو لعتب أو غائبة أو مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنث فالخارج ستون من ضرب اثنتى عشرة فى خمسة يزداد عليها ياء المؤنثة المخاطبة المتفصلة فى قول الناضم عليه ويكون مجموع الصفات احدى وسين

وجعلنا أي آخر البيت خبره وفي جعل ضمير يعود على الابتداء وإيأي مفعول ثانٍ بجعل وفي بعض النسخ وإذا انصابت بالالف وأعرانه مفعول ثانٍ بجعل مقدم وإيأي مفعول لدم يسم ثاعله لجعل ثم قال :

(وفي اختيار لا يحى الفصل * إذا تأتي أن يحى المتصل)

يعني أن الضمير إذا أي اتصاله بما قبله لا يحى مفصلاً في الاختصار وفهم منه أن يحى في غير الاختصار مفصلاً مع تأتي الاتصال كقول الشاعر :

الباعث الوارث الأموات قد ضمنت * بإيهم الأرض في دهر الدهار

لأنه يتأتى الاتصال فقوله قد ضمنت لكونه مفصلاً لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق يحى ثم قال :

(وصل أو افصل هاء سنيه وما * أشبهه في كنهه الخلف اتسمى)

كذلك خلتني واتصالا * اختار غيري اخبار الافصالا

يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانصبه في الهاء من سنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ لا ابتداء مع ضمير لا خمس منهما نحو لهم عطيتك وأنت إياه واختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله وصل وقوله في كنهه اتسمى أي اتسب وهي به حركات أو حدى أخواتها

والضمير حمزة (وفوه وجعلنا أي حر) سبق قد في الخبر جملة جعل لا غير وأما والفرع ليس مشكلاً وجملة من مبتدأ وخبر (وقوله وإذا انصابت بالالف) هذه نسخة أولى لأن إيأي هو يحدث عنه والمحكوم عليه فيكون نائباً عن الفاعل بجعل وإذا مفعول ثانٍ ويطابق الضمير المعنى وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميراً يعود على دو وإيأي مفعول ثانٍ فيخالف القطر المعنى (وفي اختيار لا يحى المتصل) بلية أن اصل وضع الضمير على الاختصار والضمير وضع لاختصار الطاهر والمتصل أخضر من المتصل (قول كدى كقول الشاعر الباعث الخ) البيت من التيسير وفائله الفرزدق وهو في الأصل قطع العجين ولعب بذلك لأنه كان في وجهه جذري واسمه همام وهو يعني لقي بن أبي طالب وأبا هريرة والحسن وابن عمر توفي بالبصرة سنة ست عشرة ومائة وقد أهرم مائة سنة والباعث متعلق بمحلت في البيت قبله ونسبه :

إني حلفت ولم أحلف على فداء * فداء بيت من الساعين معمر

والباعث نسبي يبعث النوف وخبرهم والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملوك والأموات مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حد قطع الله يد ورجل من قائلها أو منسوب بالوارث على أن الوصفين تازعا وضمنت بكسر الهمزة مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكملت بأبدانهم والأرض فاعل ضمنت وإيأي مفعوله والدمر الزمان والدهار الشدائد والشاهد في إيأي حيث قسم مع تأتي الاتصال ونقي على كدى مفهوم إذا أي أي يحى وهو إذا لم يتأى محى المتصل فيؤتى به مفصلاً وفد ذكر المرادى أنه عين الانفصال لعدم تأتي الاتصال في أثني عشر موضعاً منها أن يقدم الضمير على العامل نحو إياك تعبد أو يلى إلا نحو أمر ألا تعبدوا إلا إياه ورحم الله مولانا الجداً أبا القيس سيدي حمدون بن الحاج إذا يقول :

لقد غاب الرقيب وقد تأتي * لنا وصل فجدي لاتصال

ومهما الاتصال لنا تأتي * فلا أحد يقول بالانفصال

(وصل أو افصل هاء سنيه) هذا مستثنى من قوله وفي اختيار (قول كدى يعني أنه يجوز اتصال الخ) لكل وجه مرجح أما الاتصال فظراً إلى الأصل وأما الانفصال فقراراً من توالي اتصاين في فصلين (وقوله كل ثاني ضميرين منصوبين الخ) لقوله منصوبين مفهوم أن أحدهما مفهوم موافقة وهو أنه إذا كان الأول محمواً باسم كقولك عجب من حى إياه فيجوز بعد في الثاني الاتصال والانفصال لأن الانفصال أولى ومفهوم محله وهو أنه إذا كان الأول مدفوعاً والثاني مسبباً من الثاني الاتصال فيجوز بعده والمنفصل لا يعترض به (وقوله فعل) خصص ذلك بانفعال محل قوله منصوبين والأولى حذف منصوبين وأن لا يقتصر على فعل بأن يقول كل ثاني ضميرين الأول منهما غير مدفوعه معمر لين المعنى أو اسم واعتذر لكدي أنهما كانا الانفصال أرجح إذا كان العامل اسماً ولناظم قدم الاتصال فيؤخذ منه أنه أرجح خص ذلك الضميرين المنصوبين بالفعل وقد عترض كلام لناظم بوجه من أن ما اقتضاه قوله وصل أو افصل من لتخير مناقض لما جزم به أولاً من أنه إذا تأتي اتصال الضمير لا يدل إلى انفصاله ومنها أن قوله وصل أو افصل يوهم أن المتصل يصير بنفسه منفصلاً وهو باطل ومنها أنه يقتضى أن هذا الحكم خاص بما إذا كان الضمير هاء لكون ضمير أشبهه عائداً على سنيه وأجيب عن الأول بأن هذا مستثنى من القاعدة السابقة كما صرح بالاستثناء الواضح فلا تعارض وعن الثاني بأن معنى أو افصل اجعل في موضع المتصل منفصلاً وعن الثالث بأن ضمير أشبهه البارز عائداً على هاء سنيه لا على سنيه فيرفع

إذا كان اسمها ضميرا متصلا أخص من خبرها وقوله كذلك خشيته أي مثل كسبه في الحلف المذكور يعنى وما أشبهه وهو كل شئ ضمير من منصوب بين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأول منهما أخص نحو ظنتك وظنتك إياه وظاهر قوله الحلف اتنى أن الحلف في حواز الاتصال والانفصال وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فهذا كره وإنما المراد الحلف اتنى في الاختيار ويدل على أن مراده ما ذكره قوله : واتصالا * أختار غيرى إحصار الانفصالا * وهو موافق وذلك لأن الطراوة والرماني وأو في قوله : أو أفصل للتخير وهما سلبية مفعول مافصل وهو من باب التنازع وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو أفصله واتصالا مفعول مقدم باختار ثم قال :

(وقدم الأخص في اتصال * وقدم ما شئت في انفصال)

الأخص هو الأعراف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المحاطب أخص من ضمير الغائب فإذا أريد اتصال الضمير الثاني بالأول قدم الأخص لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأخص وعلى ذلك نبه قوله : وقدم الأخص في اتصال وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره لأنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني وعلى ذلك نبه (١) بقوله : وقدم ما شئت في انفصال، وإذا تقدم الأخص حذر اتصال الثاني وانفصاله وقد اجتمع الأمران في قوله عليه الصلاة والسلام : إن الله ملىكم إياهم ولو شاء ملىكمهم إياكم فأتصل الضمير الثاني في قوله ملىكمهم إياهم حذر لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في قوله ما ملىكمهم إياكم واجب لتقدم غير الأخص ثم قال : (وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا *) يعنى أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا لشكلم أو لمخاطب أو لعشبة لزم انفصال الثاني نحو ظنتى إياك وحسنتك إياك والدرهم أن جاءريد فاعطاه إياه ثم قال : (وقدم مع الغيب فيه وصلا) يعنى أن الضميرين إذا اتحدا في العيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختاروا اختلافا ما كأن يكون أحدهما معردا والآخر

الاشكال لكن كان السبب أن يقول وما أشبهها (وقوله إذا كان اسمها ضميرا) شرط كون اسمها ضميرا غير صحيح بل لا فرق بين كونه ضميرا أو ظاهرا كقولك الصديق كسبه أو كانه زيد وبهذا تعارق المسئلة الأولى (واتصالا... * أختار غيرى إحصار الانفصالا) وجه اختيار الاتصال أنه الأصل فلا يعدل عنه إلى الانفصال ووجه اختيار الانفصال أن الضمير خبر في الأصل وحق الخبر لا انفصال وما أوردوه عليه من كون المفعول الأول مبتدأ في الأصل وحق للبتداء لأنه أيضا أحاط به به اتصل لقربه من الفعل بخلاف الثاني فهو بعيد من الفعل فكان الأولى فيه الانفصال على الأصل وجعل النظم المستثنيات ثلاثة باب سلبية وكسبه وخشيته لأن الأول ليس من نواسخ الابتداء والثاني من نواسخه إذاً الاسم يكون ظاهرا أو ضميرا مرفوعا وثالث من نواسخه فبعد الاعتبار جعلت ثلاثة وجعلها الموضع مسئلتين فجمع مسئلة سلبية وخشيته واحدة (وقدم الأخص) (قول كدى لأنه لا يتوصل إلى) مراده أنه لا يجوز عدم أكثر الحويين إلا بتقديم الأخص وليس مراده أنه لا يمكن المطبق به لأنه يمكن وقد أحازته الرد وبعض الحويين وهما له سجو الدرهم أعطيتهم وكحل حواز تقديم غير الأخص إذا لم يخف لبس والأوجب تقديم ما هو فاعل معنى ولومع اتصال الثاني لقوله ويازم الأصل لموجب عراو الأصل سبق فاعل معنى نحو زيد أعطيتك إذا كان للأخوذ زيدا والآخذ المخاطب فلو قلت زيد أعطيتك إياك لا يعكس الحكم (وقوله وقد اجتمع الأمران الخ) ظاهره أن المراد بالأمرين الأمران المذكوران في النظم وهو حواز اتصال لى مع حوار تقديم الأخص وجواز تقديم الأخص وغيره مع الانفصال وأن الحديث شاهد لها مع أن الحديث ليس شاهداً للأول لكون الضمير الثاني غير متصل في الرضين وإنما هو شاهد للثاني وهو كون الضمير الثاني منفصلا مع تقدم الأخص في الأول وغيره في الثاني فيكون الحديث أولا وآخرا وإنما هو شاهد لقوله : وقدم ما شئت في انفصال. ويكون ما كتبت من مثالي قوله : وقدم الأخص في اتصال. ومثاله : فسيفككمهم ته . وأحيب بأن مراده بالأمرين مذكروته في الفصل من تقديم الأخص وغيره لأنه بعد ذلك بين لك أنه إذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني بقوله فاتصال الضمير ويكون معنى قوله فاتصال الضمير على تقدير لو أتى به في الحديث موصلا بأن يكون أن الله ملىكمهم وليس مراد كدى أنه أتى به في الحديث موصلا وحيداً فيسقط اعتراض من قال أن قوله فاتصال يقتضى أنه أتى بالضمير الذى في الحديث أولا موصلا وصوابه أن يقول باتصال بدل في اتصال والحاصل أن الأقسام ثلاثة قسم معين في الضمير أن يكون متصلا وذلك دائر الأول مرفوعا بغير ناسخ وقسم يتعين فيه الانفصال وهو إذا قدم غير الأخص وقسم يجوز فيه وجهان وذلك إذا قدم الضمير لأخص وكان الأول منصوبا أو مرفوعا بكان أو إحدى أخواتها فالمسئلة على طرفين وبواسطة (وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا) (قول كدى نحو ظنتى إياى) معناه ظنتك أنت أنتى الآن على الحالة التى كنت عليها قبل ومعنى حسنتك إياك أنت فى ظنى الآن كما كنت عليه قبل وأما الزم فصل الثاني فى اتحاد الرتبة لعدم وجود شرط جواز الاتصال وهو تقديم الأخص لأنه مع اتحاد الضميرين لا أخص حتى يقدم (وقوله والآخر

(١) (قول الشارح وعلى ذلك نبه الخ) الإشارة إلى ما قبل قوله لأنه إذا تقدم الخ فهو على خلاف الغالب اهـ

ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر : قُلتُ أعيراني القُدم لعلني * أحط بها قبرا لأبيض ما جدد وقوله : ولكن خيرا في البقيات...
يعني بالبقيات ما بقي من الأحرف الأربعة وهي ان وأن وكأن ولكن فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وإن لا تلحقها وقد جاءت في
القرآن بالوجهين كقوله عز وجل : اني أُمّا الله . وانى رى ، مما تشركون . وإنما جارحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال وكان
لحاقها علباني ليت لقوة شبهها بالفعل لأنها تعير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لأنها بعدت عن شبه الفعل لأنها شبيهة بحرف
الجر في تعريق ما بعدها بما قبلها في محو تب لعلك تفلح وخيرا خبر كن ويحور كسر يائه وفتحها وهو أظهر وفي البقيات متعق به ثم أشار
إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله : واضطرار خففا * منى وعن بعض من قد سلفا * يعنى أن الوجه في من وعن
إذا دخلا على ياء اشكلم أن قال منى وعن بتشديد النون لأنها لما لحقها نون الوقاية وقلمها نون ساكنة دغمت فيها وإنما لحقها نون الوقاية
محافظة على بقاء سكون نونيهما وأشار بقوله : واضطرارا خففا * منى وعن بعض من قد سلفا إلى قول الراجز : أيها السائل عهم وعن *
لست من قيس ولا قيس منى وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء البنية على اسكون وإلى ذلك أشار بقوله : وفي لذي لذي قل... البيت منى ان
لحاق نون الوقاية للمن كثير وعدم لحاقها قليل ولذلك قرأ أكثر القراء من لذي بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدنى إلى
آخر الشطر يعنى أن قد وقط مثل لذي في أن لحاقها لها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله قدنى وقد وقط اسما فعلى بمعنى حسب

لقاء زيد فيقتله فلما لقيه طعنه زيد وهرب الرجل وكاف كنية اسمية بمعنى مثل صفة المحذوف مفعول مطلق عامل تبنى في السب قبل
والقدير تبنى منية مثل منية والنية يضم للمماثلة لاجتماعه الانسان وإذا بمعنى حيث بيان لمية جابر ويء اشكلم في لتي اسما وحمله أصادمه خبرها
والواو في وينهب وفي بعض النسخ وأفقدواو الحال وجل وفي بعض النسخ بعض مفعول على نسخة فتد وفاعل على نسخة وينهب وجابر
تبنى لقاء المحبوب فيذهب جل ماله ومزيد تبنى لقاء زيد ليقطه فما لقيه كانت الكسرة عليه والشاهد في لتي حيث حذف منه نون الوقاية
(وقوله قول لشاعر قُلتُ الخ) البيت من الطويل وقت فعل وفاعل وأعيرأ أمر من أعاد والألف فاعله والون نون الوقاية وانياء
مفعول به أول والقدم بفتح لقاى وضم الدال مخففة آلة ينجرها الحشبة مفعول ثان لأعيرأ وياء المتكلم اسم لعل وأحتم مضارع تبنى
أحضر وقبرا مفعوله وأراد بالقبر العلاف وسمى العلاف بالقبر لأنه يستتر السيف كما يستر القمر صاحبه ويص صفة لسيف محذوف وماجد
أى عظيم صفة للمحذوف أيضا والشاهد في لعلى حيث أتيت نون الوقاية (وقوله وقد جاءت في قرآن بالوجهين) هذا من باب السك
وهو الحكم على المجموع والبعض لامن باب السك والى وهو الحكم على كل فرد لأنه لم يحى عنى قرآن بالوجهين إلا أن السكورة وأما كأن
فلم ترد ياء المتكلم متصلة بها فيه وما أن المفتوحة ولكن فلم يرد إلا بحذف نون الوقاية (وقوله لشبهها بالأفعال) أى المعنى لأن معنى ليت
كأننى ولعل كأنرحى وكأن كأنشبه ولكن كأنستدرك وإن وأن أوكد وفي العمل فإن الفعل المعتدى يرفع وينصب فكذلك هى نصب وترفع
(وقوله لأنها تعير معنى الابتداء) يانه ان محو ياء قائم كان قبل دخولها حلة سرية فلما دخلت ليت صارت انشائية وتعير معنى الابتداء
موجود (١) وهذا المعنى موجود مع لعل إلا أنها بعدت بما ذكره بعد (وقوله لأنها شبيهة بحرف الجر الخ) بل هى تكون حرف جر
بنفسها كما يأتى لناظم ثم أن مقتضى العلة السابقة وهى شبه الفعل أن تكون الأربعة الباقية مثل ليت وأجيب بأنه عارضة معارضة وهو
توالى ثلاثة أمثال ولما تقابل ثلاثة أمثال مع شبه الفعل تسقط العلتان وبقي الأصل الذى هو حواز الوجهين (واضطارا خففا * منى
وعنى) (قول كدى بتشديد الون الخ) علة لحاق نون الوقاية المحافظة على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء (وقوله إلى قول الشاعر)
وفي بعض النسخ الراجز بدل الشاعر وهى توهم أن البيت من الرجز مع أنه من الرمل وأى مبنى على الصم لفظا وهاعرف تميمه أى
به عوضا عما فات أى من الاضافة التى كانت تستحقها وأياها في محل نصب على الاحتصاص بعامل محذوف واسائل بالرفع لا غيرت
أيها واعراب باقى البيت واضح إلا أن قيس الواقع بعد لا يتعين فيه ارفع على العطف على التاء فى لست ولا يصح أن تكون لاعاملة عمل
ليس وهو معمول لها لأنه علم ولأنها تعمل في النكرات والشاهد في منى وعن حيث حذف منهما نون الوقاية ضرورة وقد لا شاهد
فيهما لأن المحذوف نونهما الأصيقورد بأن الحرف الأصلي بعيد من الحذف (وفي لذي لذي قل) (قول كدى وقد وقط اسم فعل) اعلم ان
قد وقط تارة يكونان اسمين فقط فيفسران بحسب ويكون لحاق نون الوقاية غلوا وهما مراد لناظم وتارة يكونان اسمي فعل فيفسران بفعل
نحو انته فيكون لحاق نون الوقاية حينئذ لازما ولم يذكره لناظم ولذلك نكت عليه الوضع بزيادة اسم الفعل وتارة تكون قد حرفا

وقد جمع الرازي بين الحاقه وعدم لحاقها في قوله :

وقدنى من نصر الخبيثين قدنى * ليس الامام بالشحيح الملعون

وتم صرح المصنف بلحاق تون الوقاية في الحروف و لا سيما التي ذكر كما صرح بذلك في الأفعال لكنه اكنفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها ونحوها معها في معرض عدم لحاقها والنون غمط جميع ذلك واضطراراً مصوب على المفعول له ومعنى مفعول على حذف مضاف تقديره حذف تون معنى ثم قال .

﴿ العلم ﴾

هو نوع من أنواع المعرفة وهو صريح علم شخص وعلم جنس وقد أشار الى الاول بقوله :

(اسم يعين المسمى مطلقاً * علمه كجعفر وخرنبا

وقرن وعندن ولاحق * وشدقم وهيلة وواشق)

فقوله اسم حمس وسمي المسمى بمرح لسكرة ومغنياً بمرح لما سوى علم من المعارف لان كل معرفة غير العلم بعين مسماه لكن مسمى علمه بالاسم والصفة والادعية كالخضور والغبية بخلاف العلم ذاته بعين مسماه بغير قرينة ولما كان علم الشخصى وقد ظهر من معنى من اقسامه فلا يحتمل ان يكون أصلاً ولا انباء اذا عمت هذا فكلام كدى معترض من وجهين الأول اذا كانا اسمي قول كدى على ان يكون لازماً لاعتدال مسمى بهما أيهما مسمواً حينئذ بالفعل لا بالاسم كما علمت فالصواب أن يقول اسمان بمعنى حسب (وقوله وقد جمع الرازي) البت من الرحر وقد صطربوا في قوله والذي في الأهرى أنه حميد بن مالك وقدنى بمعنى حسبى منه والباء التمهيدية في انه قدنى مثل نو كيدله ومن صر خبره والخبيثين تشية خبيث بضم الحاء وهو من باب التعليل لانه اذا عدله بن اربعة وهو اسمى كل كفى أي حسب وأخوه مصعبا وروى الخبيثين بكسر الباء بصيغة الجمع ويكون الثالث وللعبدالله الحارثي وللعبدالله بن احمد هذا الشحيح هو الخبيث والملاحد المائل عن الحق وروى للده أي الظالم لقتاله في الحرم وان كان رضى الله عنه بل الحق والله بعد في قدنى وقدنى حيث ثبت النون في الأول وحذفه في الثاني وفل ابن هشام في شرح الشواهد لك أن تقول لان مدويه على راحون قدنى لاجل أن يكون أصله قد بسكون الدال ثم كسرت للقاء في فتح باب الاشباع ووجه كون تون الوقاية على مدويه وقد وقع الحذف على مدويه سكوتها الأصلي لدى ييب عليه وبنيت قد ووط لشبههما بالحرف في الوضع على حرفين وأما ليس قبلها لانه آخرى وهي السابعة من الالف بالحرف في الوضع وحملت ثلاثة عليها ثم إن الكودى كالموضع والمرادى حموا بنى في التسم على بوحدهم وحده الحذف قليل وهو الصواب ويسلله سجة في نون مضمومة مبنى للمفعول وجعل انشراح والضرب والطمع رى معنى سكر وفقدان الخلق فيمد بالضم الحذف أكثر وهو علمه والله أعلم .

﴿ اعلم ﴾

قال بهيم والمعهود قول الناصم سابغا وهو مشق من اعلم بكسر العين وسكون اللام لأن العلم يقتضى الاحاطة بأوصاف المعلوم واعلم الاصطلاحى يقتضى الاحاطة بجميع أوصاف الذات قاله الرضى وقيل من العلم التى هو الجبل والجامع بينهما التميز في كل وظهور والعلم لمة الحاد والراية والعلامة وسيد القوم والخط في الثوب واصطلاحاً ضربان الخ (وقوله وقد أشار الى الأول) هذا لا يتم إلا على ما لا علم من أن سدا جنس لا يعين مسماه لانها ولا خارجا وانه في المعنى مرادف للسكرة فيكون خارجا بقوله يعين المسمى ويكون الحد إنما هو علم الشخص ويدل على الخصوصية كونه عدد الأمثلة لعلم الشخص مع افراد الجنس بالذكور في قوله ووضعوا البعض الخ والذي عليه المحققون أن علم الشخص يعين مسماه ذهنا وخارجا وعلم الجنس يعينه ذهنا لا خارجا ولولا قوله بعد : لفظا وهو علم لأمكن حملها على ما للجمهور بأن تقول إن معنى قول الناظم مطلقا ذهنا وخارجا وهو علم الشخص أو ذهنا لا خارجا وهو علم الجنس وجعل الموضح التعريف لعلم الشخص فقط لأنه مشى في علم الجنس على ما للجمهور فالأولى له أن يجعل الحد شاملا لها .

(اسم يعين المسمى مطلقاً)

(قول كدى كان والصبه) والرحل مثلا معرفة مادامت فيه آل فادا فارقه فارقته التعريف ولدى مثلا إنما يعين مسماه بالصلة فاذا فرقته فارقته التعريف (وقوله كالخضور والغبية) مراده بالخضور التكلم والخطاب في الضمير والواجهة الحسية في اسم الإشارة لان مطابق الخضور فيها لا يكتفى في التعريف ومعنى الغبية أن يكون معاد الضمير معلوما عند المخاطب وأما مطلق الغبية فلا تعرف (فان قيل)

لا يختص بأولى العلم بل يكون لأولى العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنقا اسم امرأة وقرن اسم قبيلة وعدن اسم بلدة ولاحق اسم فرس وشدقم اسم حمل وهيلة اسم شاة وواشق اسم كلب واسم مبتدأ ويعين السمي حملة في موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر في عين وعنه خبره والضمير في علمه مائذ على السمي ويجوز أن يكون علمه مبتدأ وخبر اسم عين السمي ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم للنباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الاعراب فلا يطيل بها ثم قل :

(واسما أتى وكنية ولقبا)

يعني إن العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام اسم ويقال فيه الاسم الخاص

العلم المشترك الذي سمي به أشخاص لا يعين مسماه إلا بقريته فيقتضي العلم بغير علم بعدم صدق حقيقته عليه والحق خلافه فيكون حد الناطم غير جامع (فالجواب) أن العلم وضع جزئيا للمعين ويستعمل للتكلم به كذلك ولا يحتاج للقريته إلا بالنسبة للسامع ويكون المشترك داخلا في حد الناطم أماعير العلم من المعارف فوضع كليا واستعمل جزئيا بمعنى أن الواضع وضع ذا الإشارة به لكل مفرد مذكر وعند استعمال السكلم إياه لا يستعمله إلا لواحد معين كما حققه السعد ورحح السيد خلافه (فان قلت) مقتضى كون العلم يعين مسماه مطلقا أن يكون أعرف من الضمير الذي لا يعين مسماه إلا بقيد الحضور وقسم أن الضمير أعرف من العلم (قلت) معنى الأعرافية شدة التمييز للمسمى ولا شك أن ضميري السكلم والمخاطب أشد تميزا لمساهما من العلم ويدل على شدة تمييزها للمسمى عدم صحة نعتها يدفع المعارف إما يكون للإيضاح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل الذي هو محال ولا كان تمييز العلم ضعيفا بالنسبة لتمييزها احتاج إلى التثنية لرفع الإيهام نعم ضمير الغائب مرتبة في التعريف دون مرتبة العلم على الحق (وقوله لا يختص بأولى العلم الخ) غير بأولى العلم دون أولى العقل ليشمل من يصلح استعمال العقل فيه ومن لا يصلح كذات مولانا لانه يقال فيه عالم ولا يدل فيه عقل بخلاف زيادة ضح من المذكورين فلا يشمل إلا أولى العقل (وقوله وهو اسم رجل) هو في الأصل اسم نهر صغير والحفرة التي لا ماء فيها ثم نقل وصار علما على جعفر بن كلاب بن ربيعة (وقوله اسم امرأة) شاعره أحب طريقة الشاعر لأمه والخريف في لونه ولذا أدرك (وقوله اسم قبيلة) إليها ينسب أويس القرني رضي الله عنه أحد أئمه النجاة الذين من توسل بهم قمى الله حاجته واسم شكل الممثل لعلم الشخص بقرن وقرن كسائر أسماء القبائل يطلق على القبيلة من حضر الوضع منهم ومن لم يحضر ولا زال يطلق عليهم قرن إلى يوم القيامة ولو قلنا انه علم شخص لا يقتضي انه إنما يطلق على طائفة من الناس مشخصين موجودين حين الوضع فقط وأجيب بأن الوضوح له قرن في الأصل جماعة محصورة مشخصة في الخارج ثم هذه الجماعة قد تقع فيها الزيادة والنقصان فلا يعتبران بل العبرة بأصل الوضع وهكذا يقال في أسماء البلدان وبذلك على أن التغير لا يضر أن الكعبة غيرت مرارا ولا زال هذا الاسم يطبق عليها (وقوله اسم بلد) زاد غيره بساحل اليمن (وقوله اسم فرس) كان معاوية الصحابي رضي الله عنه (وقوله اسم حمل) كان للعمان بن اسدثر واليه تنسب الابل الشدقية وداله مهمل كذا في القاموس والصاحح ووجدت معجمة بخط الشنواني (وقوله اسم شاة) من امر كانت لبعض نساء العرب وقيل اسم صنم كان لبعض العرب يصبه (وقوله وواشق اسم كلب) سمي الكلب بذلك تهوؤا بأن يصطاد فيشق وجعل الناطم السكلم ثمن الاعلام إشارة لقوله تعالى : وثامنهم كلبهم . وذكر أن رجلا جاء للمعتمم فقل له من أنت قال شاعر أمدح الكرماء وأدم البخلاء فقال له ما تقول في أن أحرمتك وإماتا من الحلفاء قل ولا تسمع أحدا فقال أمي على نفسي فقال أمتك فأنتد :

ملوك بني العباس في الكتب سبعة * ولكن لم يوجد ثامنهم كتب
كما أن أهل الكهف سبع أجلة * صكرام اداعدوا وثامنهم كلب
ولكن نثره كلهم عنك رفعة * لانك ذو ذنب وليس له ذنب

فقال أخرجه عنى وأعطوه وعد ذلك من حلم المعتمم (وقوله واسم مبتدأ الخ) أي والصفة بعده مسووعة للابتداء بالسكرة قال يس هذا الاعراب لا يصح لوجهين أحدهما انه يلزم عليه أن يكون الخبر الذي هو علمه أعرف من المبتدأ لما تقرر أن المضاف إلى الضمير في مرتبة العلم الثاني أن المحكوم عليه والخبر عنه إنما هو علمه والصور الاعراب الثاني عنده إلا أن الضمير في علمه لا يعود على الاسم ولا على السمي وإنما يعود على الشخص المعهود لأن التعريف له ولا حاجة حينئذ لجعل اسم خبر المبتدأ محذوف أي هو اسم الا لو كان التعريف لعلى الشخص والجنس وقد علمت أن التعريف إنما هو للأول (وقوله ومطلقا حال من الخ) الأولى أنه صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة أي تمييزا مطلقا (واسما أتى وكنية ولقبا) (قول كدى ويقال فيه الاسم الخاص) أشار بقوله الخاص إلى الجواب عما يقال الكنية واللقب اسمان أيضا فكيف يكون الاسم مقابلا لهما وحاصل الجواب أن الاسم تارة يراد به ما يقابل الفعل والحرف ويقابل الاسم العام ويدخل فيه أنواع العلم الثلاثة وتارة يراد به نوع خاص وهو المقابل للكنية واللقب وهذا هو المراد

كجعفر والى كسبة وهو كل مصدر باب أو م كان زيد وأم كلثوم والى لقب وهو مدلل على رفعة مسماه كالصديق والماروق أوضعت
كقفة وأنف الناقة ثم قال : (وأخرن ذان سواء صحبا)

الإشارة إلى اللقب يعنى ان لقب إذا أحبب سواء يجب تأخره وسواء شامل للاسم والسكبة نحو هذا زيد قفة وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال :
(وان يكونا مفردين فأضف * حتما وإذا أتبع الذى ردف)

يعنى ان النسب إذا اجمع مع الاسم وكما هو من شئ غير مفردين ولا أحدهما أضف الاسم الى اللقب وحبوا نحو هذا سعيد كرز
ولامدخلها للسكبة فابها من قيل المضاف والمرفوع أن يكون اللقب هو المضاف اليه لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخير
وقوله : وإذا أتبع الذى ردف يعنى ان لم يكنوا مفردين أتبع الآخر للأول أى اجعله تابعا فى الاعراب وتبعته له إما على البدل أو
عطف اللب وثمن وقوله وإذا أتبع صور ش يكونا مفردين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الأول مضافا والثانى مقردا نحو هذا
عبد الله كرز أو الأول مقردا والثانى مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع فى جميع ذلك واجب وحتم مصوب على أنه نعم المصدر

هذا وقد فرما تعلم سقوط اعتراض بعض على كدى ثم كلامهم يوم ان الاسم هو الذى لم يصدر بأب ولا أم ولم يدل على رفعة ولا ضمة
والاكسية أو تم وأيس كذاك بل الحق أن يقال الاسم ما وضعه الابوان أو غيرها فى سماع ولادته كان مصدرا بأب أو أم أم لا دل على
الرفعة أو الضمة أم لا ثم ما حدث بعد وضع الاسم لذلك المسمى ان كان مصدرا بأب أو أم فكسبة والافلقب ثم قد يكنى الشخص بولده
حتى تكتفى الحسن لبدننا على كرم الوجه وقد يكنى الصغير تفاؤلا بأن يعيش وبولده كقوله صلى الله عليه وسلم لصغير : يا أبا عمير
ما فعل العمير والاكسية خاصة بالعرب من مفاخرهم ولم رد فى القرآن الا فى أبي لبيب وأما اللقب فهو فى كلام العرب وغيرهم ولا يختص
بالدم ولا يذكور على الأسماء حتى يحدث : حدوا نصف دينكم عن هذه الخبيراء . يعنى عائشة الصديقة رضى الله عنهما وعنزة لقب
فاطمة * وقد مر في باب (أخرن ذان سواء صحبا) (قوب كدى وسواء شامل) نسخة كدى سواء بتدكير الصمير وهى تفيد
أنه يجب تأخير اللقب عن الكسبة وليس كذلك بل لا ترتب بين الاسم والكنية وفى بعض النسخ ان سواها بتأنيث الضمير عائدا
على الكسبة وفى بعض النسخ إذا صححنا وقد ذكر ضح وابن عقيل وجعل الشراح والخواشي أن هاتين النسختين الأخيرتين
هما الصواب ومنتهى هو الذى فى الكسبة والتسهيل لكن الذى حققه بعض وذكره ابن هشام فى بعض تعاليقه أنه يجب تأخير
اللقب عن الكسبة أيضا ويدل على ذلك فى شرح التسهيل على وجوب تأخير اللقب عن الاسم بأن اللقب بكسبة منقول من اسم
غير انسان ولم قدم له اسم السماع أو رد به مسماه الأصل وهذه العلة كما تأتى فى تقديم اللقب على الاسم تأتى فى تقديمه على الكسبة
من دون فرق وعلى هذا فاستحسن الأخير ان فاسدتان والصواب النسخة الأولى المشهورة وقد رجع ابن هشام الى هذا فى بعض
تعاليقه وبه شئ ليس وبديل وجوب تأخير اللقب يكونه نعم واعت لا يقدم على المعوت اطل لأن الفت يتقدم على النعوت منسجحا
عن لعنة فيصير متبوعا نحو نصر اطل العزيز الحميد الله فى قراءة الله بالجر فهو فى الأصل منعوت والعزير الحميد نعتان له فلما قدم النعتان
وأخر النعوت جعل الذى كان منعوتا بدلا من العرب أو عطف بين وعزير وجوب تأخير اللقب حيث لم يشتهر المسمى باللقب والاقدم
الملقب وعليه خرج تقديم المسيح على عيسى فى غير ما آية (وان يكونا مفردين فأضف) ظاهره ان الاضافة جائزة مطلقا ولو كان الأول
مفردا نال والثانى مجردا منه وليس كذلك بل ما فيه ل لا يجوز اضافته لمجرد منها وأحب بأن اطلاقها يقيده ما يأتى فى الاضافة
من قوله : ووصل لبد الشافى معتبر * ان وصلت بالنان ... الخ مع قوله فى لصفه الشبه : ولا * تجرر بها مع ال سما من ال خلا الخ ثم ان
قوله هنا فأضف يقتضى ان الاضافة مقبسة وما يأتى فى الاضافة فى قوله :

ولا يضاف اسم لما به أتخذ * معنى وأول موها إذا ورد

يقتضى أنها مسموعة وأحب بأن ماها تفيد لما يأتى فانهم نصوا على ان اضافة الاسم الى اللقب مقبسة واطافة ما عداها من
التجدين إلى الآخر موقوفة على السماع وان كان الجميع يجب تأويله وحيث فتشيل كدى وغيره هناك بسعيد كرز إنما هو لبيان أنه
يؤول كما يؤول السموع (قول كدى والاتباع فى جميع ذلك واجب) تبع فى ذلك تعبير الناظم بالأمر فى أتبع مع أن الصواب

مخوف والتقدير اضافة حتماً وأتبع جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة ثم قال :

(ومنه منقول كفضل وأسد * ودو ارتجال كسعاد وأدد)

يعنى ان العلم ضرمان منقول ومرتجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلية ويكون منقولا من المصدر كفضل ومن اسم العين كأسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناها ومن الفعل المضارع كيزيوس من الماضى كشمرا سم فرس والمرتجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل ومنه منقول مبداً وآخر وذو ارتجل مبداً مخوف الحز والقدرو منه ذو ارتجال ثم قال :

(وجملة وما يمزج ركبا * ذا ان بغرويه تم أعربا)

أى ومن العلم جملة نحو برق نحره وقوله وما يمزج ركبا يعنى ان العلم المركب تركيب مزج والزع الخط وهو ما ختم بغرويه كعبك وما ختم بويه نحو سبيويه فأول يعرب آخره أعرب مالا ينصرف والثانى يبنى آخره على الكسر الى ذلك أشار بقوله : * ذا ان بغرويه تم أعربا * فدا اشارة إلى المركب تركيب مزج وأطلق هنا فى الاعراب ومراده اعراب مالا ينصرف .

جواز القطع عن التبعة برفع والصب وأجيب عن الناظم بأن معنى أيسع احكم له بحكم النسخ وحكم التابع أنه يجوز فيه القطع كما جاز فيه الاتباع كما أجيب عن كدى أن معنى وجوب الاتباع عدم وجوب الاضافة فيكون مقبلاً لقوله قبل فاصف (ومنه منقول كفضل وأسد) (قول كدى ما تقدم له استعمال قبل العلية) اعترض هذا بالمنقول من علم الجنس إلى علم الشخص نحو أسامة مسمى به رجل فيقتضى أنه لا يقال له منقول إذ حد المنقول لا يصدق عليه لأنه لم يتقدم له استعمال قبل العلية فى غيرها وإنما تقدم له استعمال فى العلية فأولى حذف قيل العلية من حد المنقول ليدخل ما ذكر وأجيب بأن ألقى العلية المذكورة فى الحد للعهد والعهود علم الشخص (قوله ومن الجملة الخ) تبع فى ادخال الجملة هنا ش واعتراض علمها بأن الصواب تخصيص قوله وهو منقول المفرد بدليل قوله : وجملة وما يمزج الخ والحق معهما وان المنقول شامل للجملة ولما كان المنقول يكون منقولاً من المركب وكان المركب اسنادياً ومرجياً واصافى احتاج الى ذكر أنواع التركيب التى منها الجملة فيكون قوله بعد وجملة وما الخ تقسماً لبعض ما دخل تحت قوله : ومنه منقول : وليس معياراً (وقوله ما لم يتقدم له استعمال الخ) بل من أول الأمر وضع علماً وهو صادق صورتين احدهما أن تكون مادة العلم موجودة لكن الصيغة لم تستعمل الا فى العلم وهذا النوع هو الغالب بينهما أن يكون لا مادة له كقفص وقول من قال قفص منقول رده غير واحد واعتراض ابن هشام فى الخواشى كون أد مرتجلاً وإنما هو منقول من جمع أداة واحد الود كقربة وقرب ومع ذلك تبعه هنا فى ضح (وجملة وما يمزج ركبا) كان الأولى له كراى أن أى : بوطاة ها قبل هذا ليت تكون موافقة لما مرسها ولما كان منقول يشمل المنقول من المركب وكان المركب اسنادياً ومرجياً واصافياً أشار الى الأولين بقوله : وجملة الخ (قول كدى ومن العلم جملة) أى منقول من جملة اسنادية وتقديره هذا يقتضى أن جملة معطوفة على منقول وهو فاسد لما مر أن الجملة قسم من المنقول والقسم لا يكون قسماً ومقابلاً والصواب أن جملة معطوفة على مقدر أى ومن المنقول مفرد وجملة والمركب اسنادى كل كلتين أسندت احدهما إلى الأخرى وحكم العلم المنقول من المركب الاسنادى الحكاية فتقرب فى رجل مسمى برق نحره جاء برق نحره فاعل مردوع بضمة مقدره فى آخره مع من ظهورها اشعل المحل بحركة الحكاية وهكذا فى الصب والجرد وكل منقول من المركب الاسنادى لأن الحكى من قبيل العرب خلافاً للأزهرى حيث قال : وهذا النوع من (وقوله والمزج الخلط) هذا معناه لغة واصطلاحاً كل كلمتين زمت الثانية منها منزلة هاء التانيث فى أن آخر مقبل كل لا يكون الا مفتوحاً وفى شدة الاتصال فكما ان الاعراب انما يكون على هاء التانيث نحو فاطمة فكذلك هنا لا يكون الا فى الجزء الأخير من المركب الرضى لكن محل فتح الأول من المركب للزجى إذا لم يكن ياء وإلا مكنت نحو معدى كرب (وقوله كعبك) اسم بلد بالشام وبعلى فى الأصل اسم صنم كان لأهل تلك البلاد قال تعالى : أتدعون به لا تذرون أحسن الخالقين . (وقوله اعراب مالا ينصرف) لوجود علتين فرعيتين فيه وهما التركيب للزجى والعلية (وقوله والثانى يبنى آخره على الكسر) علة بانه كون آخره وهو بويه

على ما يذهب عليه في باب مالا يصرف وحالة مبتدأ والخبر محذوف أى منه أى من العلم وما يمزج مبتدأ وخبره محذوف أى من العلم وهذا مبتدأ وخبره أعربا وحواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون حيلة الشرط والجواب خبرا عن ذا ثم قال :

(وشاع في الأعلام ذو الأصفه * كعبد شمس وأبى قحافة)

من العلم للركب المضاف وهو أكثر المركبات لأن منه السكى وغيرها وبذلك قال وشاع ومثل يقال من غير السكى وهو عبد شمس ومثل من السكى وهو أبو قحافة ثم أشير إلى النوع الثانى من العلم وهو العلم الجسمى فقال :

(ووضعا لبعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو علم)

يعنى ان اعرب وضعت لبعض الاجناس أعلاما هى فى اللفظ كعلم الاشخاص فى أى منه الحال فى فصيح الكلام ويمنع من يصرف ان يحدث فيه علة رائدة على العلية من اعلال الدعاة من الصرف ولا يضاف ولا يدخل عليه التعريف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله : كعلم الاشخاص لفظا . ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول لكره وهذا معنى قوله وهو علم . وفهم من قوله لبعض الاجناس انها لم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على علم بالسكون على لغة ربيعة وعلم فعل ماضى فى موضع خبر هو ويجوز أن يكون محدودا بقصره بحذف ألفه كره فى بار وما كان علم الجنس على ضربين أحدهما حسنى مالا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر للمعاني أشار إلى الاول بقوله :

اسم فعل وهو مبنى على التركيب فاستصحب ذلك بعد التركيب والعلمية فتسلط البناء على ما قبله قاله غير واحد وقيل وبه اسم صوت وبى على الكسر على أصل انشاء الب كمين (وقوله على ما يذهب عليه فى باب مالا يصرف) حيث قال والعلم اسم صرفه مركبا تركيب مزج (واعلم) أن بين ماهما وبين ما يأتى شبه احتباك اذ حذف من هنا ما يعرب به لانه كره هناك وحذف من هناك التقيد بان محل اعرابه مالم يحسم وه وذكروها ومحل الاحتباك اذ لم يتردد لال الآتى بمعنى كبر والافلا احببناك ثم ان اعراب مالا يصرف غير متعين ومخوارف تركب الجزء الاول مع الثانى تركيب خمسة عشر وازدادة الاول للثانى (وشاع فى الأعلام ذو الأضافة) المركب الاضافى كل اسمين جعلا اسم واحد وزل ثابتهما منزلة التنوين فى كون الاعراب يقع على ما قبل التنوين والمضاف اليه وفى لزوم التنوين والمضاف إليه حالة واحدة لا أن التنوين لازم للسكون والمضاف اليه لازم للجر وحكم للمركب الاضافى أن يجر المضاف اليه دائما ويعرب المضاف بحسب العوامل ثم قال قيل فى اقياس فى المركب الاضافى كعبد الله أن يكون الاعراب على آخر المضاف اليه لانه آخر العلم (والجواب) أنهم راعوا حالة المضاف قبل التركيب والعلمية وقد كان الاعراب عليه كما راعوا فى صحة دخول أب على اعلم صفة المدقول معها نحو العباس والا لم يصح دخول أل عليه وأبو قحافة كنية عثمان بن عامر صحابى والد أبى بكر الصديق رضى الله عنهما (ووضعا لبعض الاجناس علم) (قول كدى واثى منه الحال فى فصيح الكلام) نحو هنا أسامة مفعلا (وقوله ويمنع من الصرف ان يحدث الخ) نحو مورت باسمه وتعبته وهما مفعولان من الصرف لعلمية وتأنيث (وقوله ويوصف بالمعرفة) نحو هذا أسامة امترس (وقوله ومدلوله مع ذلك شائع) قيل الاولى أن يعرب بقوله وهو شائع لأن الشياخ من صفة لا تعطل من صفة المدلول وكذا يقال فيما بعده وقد أكثر الناس فى الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس الكرة والكرة وآحسنه تقريبا أن يقال علم الشخص اسم يعين الشخص يسمى بلا قيد وهنا وخارجا فزيد مثالا يعين مسماه وهنا وخارجا بحيث لا يتناول عمرا مثالا وعلم الجنس على ما حققه العضد والسيد والدمامى وغيرهم أنه للوصوع للسمية واحقيقة التحدية فى الذهن المعهودة عند المخاطب مع فصع النظر عن أفرادها الموحدة فى الخارج فلم الجنس حينئذ يعين مسماه وهنا لا خارجا واسم الجنس الكرة والكرة وآحسنه تقريبا أن يقال علم الشخص اسم يعين الشخص يسمى بلا قيد وهنا ويسمى فردا ميبها وفردا منتسرا ووحدة شائعة ولا يحتاج لتصورها فى ذهن المخاطب كما هو قول الآمدى وابن الحاجب وسعد الدين والسبكي فيكون حينئذ الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين الاول أن علم الجنس لا بد أن تكون الحقيقة فيه معهودة عند المخاطب وأما اسم الجنس فلا يشترط فيه ذلك الثانى انه لا بد من تصور فرد خارج من أفراد الحقيقة فى اسم الجنس وأما علم الجنس فلا وهذا على ما للجمهور وأما الناطم ومن واقفه كالرضى وغيره فلم الجنس عدتم مرادف لاسم الجنس الكرة فى المعنى فلا فرق بين أسامة وأسد فلم الجنس حينئذ نكرة معنى معروفة لفظا فطلاق العلم عليه يجوز ورد مالا بن مالك المحقق المرادى وغيره وأما لكره فهى اموضوعة للمرد المبهم من أول وهلة فيفرق حينئذ بينهما وبين اسم الجنس الكرة أن اسم الجنس وضع للباهية وهى انما وضعت للفرد فستعمل أسد الذى هو اسم الجنس فى فرد من استعمال السكى فى جزئيه واستعمال رجل الذى هو نكرة فى فرد من استعمال اللفظ فى حقيقة التى هى استعمال اللفظ فيما وضع له (وقوله فى التوطئة كالسباع) جمع سبع وهو ماله ناب (وقوله والحشرات) جمع حشرة وهى صغار دواب الارض ثم ان المكودى جعل علم الجنس ضربين تبعا لتمثيل الناطم والحق انها ثلاثة

(من ذاك أم عريط لعقرب * وهكذا ثعالة للشعب)

من ذاك أي من علم الجنس أم عريط وهو علم الجنس اقرب ومن علم جنسها أيضا شجرة وهكذا ثعالة أي وكذلك أيضا ثعالة علم الجنس الشعب وهو غير منصرف للعمية وتاء التأنيث إلا أنه صرفه للضرورة ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس بقوله :

(ومثله برة للمبرة * كذا جبار علم للمجرة)

أي ومثل أم عريط وثعالة في كونها علمي جنس برة وهو علم للمبرة بمعنى البرور وجبار علم للمجرة بمعنى المجور وبرة أصاغير منصرف للعمية وتاء التأنيث وجبار مبنى على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما في قوله :

(أنا اقتسمنا خطيتنا بيننا * فحملت برة واحتملت جبار)

﴿ اسم الإشارة ﴾

هذا هو النوع الثالث من أنواع المعارف وهو اسم الإشارة وهو إما مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المذكور والمؤنث وقد أشار إلى الأول بقوله : (بذا مفرد مذكر أشرف) يعني أن ذا إشارة إلى المفرد المذكور وأشار إلى الثاني بقوله : (بذي وذو تاء على الأنيق اقتصر) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألقاب وهي ذى وذو وتى وبأ واد وتى وبأ وحذف العاطف لضروره الوزن واقصر فعل أمر وبذي مطلق به أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد والمؤنث

بزيادة مجهول الذات والنسب نحو هيان بن بيان وطائر بن طائر كما نكت عليه الموضح بزيادة النوع الثالث وأجاب عن الناظم حدنا العلامة المحقق سيدي محمد بن منصور في حواشي التصريح بأن اساطم تبالا بن حاتمة قسم علم الجنس إلى قسمين خاص بالأعيان وخاص بعبر الأعيان فالأول يشمل أم عريط وهيان بن بيان ولا يلزم اساطم أن يسوفي جميع الأمثلة (من ذاك أم عريط لعقرب) أي هي علم لجنس العرب وكذا يقال في الشعب وفي لمبرة بدليل تصريحه بلفظ علم في قوله للمجرة والتي للمعرب أي للعقرب ونظائره متعلقان عذوف حلان من الضمير في الجار والمحرور الواقع خبرا وتقدير أم عريط من ذاك حال كونها لعقرب (ومثله برة للمبرة) (قول كدى لشبهه بنزال الخ) وحده الشبه أمور ثلاثة الوزن والتعريف وأعدل (وقوله في قوله أنا الخ) البيت من السكامل وقوله الباقية يهجو به زرعة وأنا بفتح الهمزة مطلوب لأعلمت في قوله قبل :

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتني * تحت العجاج فما شفت غباري

وحملة اقتسمنا خبر أن وخطيتنا مفعول اقتسمنا تشية خطة وهي الخصلة فكأنه يقول كانت لي وللك خصلتان الوفاء والمجور فخرت أنا الوفاء والبرور وحزت أنت يا زرعة العدر والمجور وقص العهد وعبر بالنسبة لنفسه بحمل الثلاثي والنسبة لزرعة باحتمل تسميها على كثرة غدر زرعة لأن التاء تدل على الكثرة كما في كسب واكتسب والشاهد في برة فإنه علم لجنس البرور وفي خبر لأنه علم لجنس المجور ثم إن البسكري اعترض على اساطم في قوله : علم للمجرة بأن المجرة واحد المجور وجبار أمها هو علم للمصدر الذي هو الفجور لا للمرة منه والجواب أن الفجرة ليست للمرة وإنما هي اسم مصدر للفجور والله أعلم .

﴿ اسم الإشارة ﴾

عادة للمصنفين أن الشيء إذا كان محصورا بالحد لا يحدونه إلا بالحد إنما يتضمن أفراد الحدود أجمالا والعدد يتضمن الأفراد تفصيلا وهو أم ولما كان اسم الإشارة محصورا بالحد استغنى الناظم كما موضح عن حده وحده في التسهيل بقوله ما وضع لمسمى وإشارة إليه وأورد عليه أمران كما يعلم بالوقوف على شراحه (بذا لمفرد مذكر أشرف) للفرد إما حقيقة كما هو الغالب أو حكما بأن تكون الإشارة بسا إلى أكثر من واحد فيقول بما ذكر كما يقع كثيرا ومنه قوله تعالى : عوان بين ذلك . أي بين ما ذكر من الهارض والسكر والمذكر أيضا قد يكون تأويلا وقد احتلفوا في ذلك فقال الكوفيون أنها موضوعة على حرف واحد والألف للاشباع زائفة واستدلوا بسقوطها في التي هي ذان وبأن ومذهب البصريين أنها ثنائية لفظ ثلاثية وصفا وأصلها ذى بياء من الأولى سا كمة قال الرضي لأن سيديوه حكى في أله الامالة فهي منقلبة عن ياء ولا معياء وإياء الأخيرة حذف اعتباطا ثم تحركت الأولى وانفتح ما قبلها فقلت أله وقيد بل إياء الأولى مفتوحة أصالة وقول التصريح فأله أصلية معناه منقلبة عن أصل كما علمت وأجاءوا عن استدلال الكوفيين بأن الألف حذف لالتقاء الساكنين فرقا بين تشية العرب والبيئ . (بذي وذو تاء على الأنيق اقتصر) (قول كدى للضرورة الوزن) الحق أنها لفة قال أبو علي في قوله تعالى : ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم . قلت أي وقلت (وقوله على الواحد والمؤنث) أشار بهذا أن الأولى لساظم أن يعربا مؤنث بدل الأنيق وهو كذلك لأن التعبير بالأنيق يقتضي أنه لا يشار بها إلا للمؤنث الحقيقي مع أنها كما يشار بها للمؤنث الحقيقي يشار بها للجازي قال تعالى : وما

ولا تسريها الى غيره وليس المراد أنه لا يشار الى المرد المؤنث الا بها فانه يشار اليه غيرها نحو دهي وته وده وذاب وتا ويجوز ضبط اقصر بضم التاء مبنيًا لمفعول ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله :

(ودان تان للمثنى المرتفع * وفي سواء ذين تين اذكر تطع)

فقوله دان راجع للمثنى الأول وهو دان ومان راجع للمثنى الثاني وهو تولايشي من الفاظ المؤنث الا تا وقوله المرتفع يعنى أن هذين اللفظين اللذين مثل مهما مقرونين بالألف انما يكونان المرتفع من المثنى لأن الألف فيهما علامة على الرفع وقوله وفي سواء أى سوى المرتفع أى سوى الرفع المعلوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو المصب والجر فيشار الى المثنى المنتصب والمختص بدين ودين مقروين بالياء لأن الياء علامة للمصب والجر فيهما ودان مبتدأ ومن معطوف عليه بحذف العطف والمثنى خبر المبتدأ ودين وتين معصوب مقدم باذكر وتطع محروم على جواب الأمر ثم أشار الى الحامس بقوله : (وبأولى أثر لجمع مطلقا * والد أولى) يعنى أن لست أولى يشار به للجمع مطلقا أى سواء كان مذكراً أو مؤنث فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والد أولى يعنى أن زيادة الهمزة بعد الألف مكسورة أى من قصره وانما كان أولى لانها لعل أهل الجار ولم يحىء في القرآن الا محدودا كقوله تعالى ها تيم أولاء .

ذلك . ش . ي . س . ج . ولو عر بالمؤنث لشمس الجارى (وقوله ولا تسريها الى غيره) أمر بها الى أن الباقى بدى داخل على التصور وحاصل الألفاظ التى يشار بها للمؤنث عشرة خمسة مبدوءة بالذات وخمسة بالياء وهى ذى ذى تيمى ذهته بالاختلاس ذهته بالاسكان ذات تيمى وأعر بها ذات وفى الحفيضة ألفاظ المؤنث اثنان دى وتى وعمرها فروع (لا قال) لم جعلوا المذكر لفظاً وجعلوا للمؤنث عشرة ألفاظ (لا تافق) جعلوا ذلك لا موز منها أن مؤنث أكثر من اندكر فى الحديث : إن لكل مؤمن امرأتين من سواء الدنيا فى الجنة . وفى الحديث أيضاً : اطلعت على النار فوجدت أكثر أهلها النساء . ومنها أن لشارة من اب الكفاة وأن العرب تكرم ما تصرح باسماء النساء فى مجالسهم فكانوا يكون عنها كثيراً ومنها أن العرب يخاجون إلى النساء فى كل وقت فوضعوا لهن ألفاظاً كثيرة اختصاراً عن التصريح بأسمائهن ورجال لا يحتاج اليهم الا فى الأمور المهمة كالحرب فكان التصريح باسمهن أولى (قوله ويجوز ضبط اقصر الح) ابن عاتر فى هذا الضبط تكلف لأن الساب فى المعنى هو بنى وهو متقدم ولا تجوز يابته وجيب بأن الساب ليس هو الجار والجور بل ضمير الاختصار المعلوم من اقصر على حد من يدخل عليه ويتكلم هو أى الاعتلال المعلوم من يعتل (ودان تان للمثنى المرتفع) وقد مر أن اثنى هو الاسم السال على اثنين الح والاشارة بدان وتان ليست بلفظ وانما هى للدات التى اللفظ لها ثم إذا كان اللفظ مقصوداً بعينه فتصح إليه الإشارة بأن يقال هذا لفظ بديع وأحاب بأن قول النظم للمثنى على حذف مضاف أى مدلول لثنى الذى هو الدات لكن يشكك عليه كون المرتفع بمعنى المرفوع صفة مدلول القدر لان الذى يوصف بالرفع وغيره انما هو اللفظ لا مدلوله وأحاب عنه بعضهم بأنه صفة لدان وتان وأورد عليه أنه كان من حقه أن يقول المرتفعان وأجيب عنه بأنه صفة لتان وصفه دان محدوداً لدلالة صفة تان عليها ثم ظاهر الرسم أنهما متساويان حقيقة ومذهب المحققين كما مر أنهما ملحقان بالثنى لان من جملة شروط ما شئ أن يكون معرباً واسم الإشارة مبنى ووكنا مثنيين حقيقة لقليل ديان وتيان كما ولوا فتين كما مر الجواب عن : إن هذان لساحران . فى قوله : بالألف ارفع المثنى وقد ذكرها سبعة أجوبة منها أن تكون ان فى الآية بمعنى نعم فيكون حينئذ هذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف أى لهما ساحران والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر عن الأول ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على الخبر وان بمعنى نعم ون لم رد فى القرآن فقد ورد فى كلام العرب فمن ذلك أن أعرابياً سأل ابن ارسر حيث سمعه فقال الاعرابى لعن الله نفقة حملتى اليك فقال له ان وراكبها أى نعم وراكبها (وبأولى أثر لجمع مطلقاً) (قول كدى فتقول أولى الرجال وأولى النساء) كان الأولى أن يريد ضربوا وفرن مثلاً واعراؤه أولى مبتدأ مسمى على سكون الألف والرجل أو النساء بالرفع عطف بيان أو بدل وجملة ضربوا وفرن خبر والغالب أن يكون للعلاء ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم منه قوله تعالى : ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك . (فن قيل) ما الفرق بين أولى الذى هو اسم إشارة وبين الأولى الذى هو موصول (فالجواب) أنهم فرقوا بينها من وجوه منها أن الذى فى اسم الإشارة يكتب بالواو والذى فى الموصول بدوياً على وزن العلى ومنها أنه فى الإشارة مجرد من أل وفى الموصول مقرون بها ومنها أن الذى فى اسم الإشارة لا يقع بعدها الا مفرد والذى فى الموصول لا يقع بعدها الا جملة (وقوله يعنى أن زيادة الهمزة الح) احتاج الى تفسير للمسود وان كان معروفاً إشارة الى أن وصف المبنى بالمحدود والمقصود بجار غير معروف والعروف أن ذلك للمعرب (وقوله مكسورة) يعنى من غير تنوين وفيه لفتان غير هذه وهما كسر الهمزة مع تنوينها

(عم اعلم) أن اسم الإشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريية ومتوسطة وبعيدة وعدد الناطم على مرتبتين قريية وبعيدة وقد أشار إلى البعيدة بقوله : (ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه)

يعنى أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فانت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقرونا بكاف الخطاب دون لام فتقول دالك وأولاك وبين أن تأتي به مقرونا بالكاف واللام مع فتقول ذلك وأولاك وفهم منه أن القريب لا يقترب بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام وهي المثل التي أتى بها أول الباب ولدى معنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حان من الكاف وانما به على ذلك لثلاثتهم أن الكاف ضمير كما في هي عو غلامك ودون لام في موضع نصب على الحل من الكاف واو معه معطوف على دون فهو في موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت انطقن في البعد بالكاف حرفا غير مقرون باللام أو مقرونا بها ثم قال : (واللام إن قدمت ها تمتعه) يعنى أنك إذا قدمت ها التي للبيه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال هذالك وفهم منه أنه يجوز اقترانها بالمجرد نحو هذاه وهذاه وهذاه ولا بالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذالك وهذالك إلا أن الأول أكثر وهي لغة القرآن ومن الثاني قول طرفة : رأيت بنى غبراء لا ينكرونى * ولا أهل هذالك الطرف للممدد وقوله واللام مستدأ وخبره تمتعه وجواب الشرط محذوف لسالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير والتقدير واللام ممتنعة إن قدمت ها فهي ممتنعة ثم قال : (وهنأ وهنأ أشر إلى * دانى الكان وبه الكاف ملا في البعد أو هم فه أو هنا * أو ههنا لك انطقن أو هنا)

وضمها من غير تنوين (فان قلت) كلام الناطم محتمل لهذه اللغات الثلاث (قلت) هو كذلك اعتبارا بظاهر اللفظ لكن اطلق لأن اللغة الأولى هي المشهورة فلا يصرف الكلام عند الاصطلاح إلا لها وانما اكتفوا في الإشارة بلفظ واحد للجمع مطلقا ولم يجعلوا ذلك في الوصول لأن الإشارة كافية في بيان حال الشارايه من تذكير وتأنيث وأما النصلة المبينة للموصول فمفصلة عنه (فان قلت) يلزم الاستغناء في اسم الإشارة عن التثنية والجمع (قلت) لو فعلوا ذلك لأجفوا بها غاية فسر كوا في الجمع فقط لانه آخر المراتب (وقوله في التوطئة على ثلاث مراتب الخ) فانهم جعلوا الجرد من الكاف نحو هذا للقريب والمقرون بالكاف فقط نحو دالك لمتوسط والمقرون باللام والكاف نحو ذلك للبعيد (ولدى البعد انطقا بالكاف) (قول كدى واعا به على ذلك الخ) بعد كون الكاف حرفا لا محل لها من الاعراب فهي تصرف تصرف الكاف الاسمية فتفتح مع المفرد للذكر وتكسر مع المفردة المؤنثة وتلحقها الميم والالف في التثنية وتلحقها الميم في علامة جمع المذكر ولبنون في علامة جمع المؤنث وهذه اللغة المشهورة (فان قلت) ما الدليل على كونها حرفا (قلت) لو كانت اسما لا يصح أن تكون في محل رفع ولا يمكن لأنها ليست من صمائر الرفع وعلى صحة فرضه فلا رافع ولا يصح أن تكون في محل نصب لانه لا نصب ولا أن تكون في محل جر لأن الجر اما بالحرف أو بالمصاف ولا حرف ولا مضاف والدليل على عدم الاضافة ثبوت النون في : فدانك بهانان (لا يقال) الحرف موجود هنا وهو اللام (لانا نقول) لو كان اللام جاز الفتح كما يفتح مع سائر الضمائر غير ياء التكلم وأصل اللام السكون وكسر لالتقاء الساكنين أو فرقا بينه وبين الحارة في ذلك وتظاهر تقدير كدى وتقديره ان بالكاف متعلق بانطق وصرح به غيره وهذا الاعراب يؤم أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد أتيت بالكاف وحدها دون ما تقدم أو بالكاف مع اللام وهو غير صحيح والأولى أن بالكاف متعلق باسم فاعل محذوف حال من معمول انطق المحذوف واستقدير انطق عند البعد بما تقدم من أدوات الإشارة حال كونها متلبسة بالكاف الخ (واللام ان قدمت ها تمتعه) انما لم تحتج الهاء مع اللام فرارا من كثرة الزوائد وظاهر النظم أن اللام لا تمتنع الامع تقديم الهاء وليس كذلك بل يمتنع اللام مع لائى مطلقا ومع الجمع في لغة من مده وعلة النع كثرة الزوائد أيضا ولذا أدل بعض كلام الناطم بقوله :

ولا يلى ذا اللام إلا العردا * والجمع مقصوراً فما ذين عدا

(قول كدى ومن الثاني قول طرفة الخ) البيت من الطويل وبنى غبراء مفعول أول برأيت والمراد بهم الفقراء والاضيف أو الاوصوص أو أهل الارض ولا ينكرونى مفعول ثان لرأيت اد قلنا إنها بمعنى علمت أو حال ان قلنا إنها معنى أبصرت وأهل بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أى كذلك لا ينكرونى ويصح من جهة الصناعة عطفه على الواو في ينكرونى ومن جهة المعنى فيه بعد بالنسبة لكونه مدحولا لرأيت بنى غبراء ولا يصح فيه النصب بالمصطف على الياء لانه يقتضى أن بنى غبراء لا يكرون الشاعر وكذلك لا ينكرون أهل ذلك الخ وليس بمراد إذ مراده أن الفقراء لا ينكرونه لجوده وكذلك الاغنياء وهم ناراد بأهل الطرف لا ينكرونه لكثرة ماله وهذا المعنى لا يستفاد إلا بالرفع والطرف بيت من الجدل على هيئة الحياء والحيمة وفي الغالب لا يكون الا لاغنياء والممدد بالطرف والجهال صفته والشاهد في هذالك حيث ألحق هاء التثنية باسم الإشارة المقرون بالكاف (وقوله وتقدير البيت انطقن في الخ) جعل أولاً لدى في النظم بمعنى عند وثانيا في تقديره جعلها بمعنى في وكل ذاك بصح (وهنا أو ههنا أشر إلى * دانى الكان وبه الكاف ملا في البعد أو هم فه أو هنا * أو ههنا لك انطقن أو هنا)

د كرى هذين البيتين سعة أعطى يشارها الى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهماها وههنا واليهما أشار بقوله :
وههنا أو ههنا أشير الى * دأى المكان . . .

أى الى المكان الدنى وهو القريب فأضاف اصمة الى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيد واليهما أشار بقوله : * وبه الكاف صلا فى البعد *
يعنى انك اذا أردت الإشارة الى المكان البعيد فممت بحرفين من تلحق بها كاف الخطاب فتقول هناك أو تاتى بتم كقوله عز وجل : وإذا
رأيت ثم رأيت نعيما . أو تاتى بهما مفتوح الهاء مشددة لتون فتقول هنا أو تلحق بهما لكاف واللام معا فتقول هنالك أو تاتى بهما
مكسورة الهاء مشددة الون والكاف مفعول بصلا والألف فى صلا مسدلة من نون التوكيد الحفيفة وفى البعد متعلق بصلا وبتم متعلق
بقه وهو فعل أمر من فاه بقوه اذ انطق وكل ما ذكره فى البيتين من أوفى والتخير ثم قال :

﴿ الموصول ﴾

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مؤنث وقد
أشار الى الأول بقوله : (موصول الاسماء الذى) أما قال موصول الاسماء احترازا من موصول الحروف فإنه لم يذكره وقد
ذكر أحكامه فى نوابه وقوله : موصول الاسماء مبتدأ والذى مبتدأ ثان وخبره محذوف والتقدير موصول الاسماء مه الذى ثم أشار الى
الثانى بقوله : (الأنى الى) يعنى الذى للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذى للمذكر والأنى مسدأ والذى خبره والتقدير والأنى منه أى من الموصول
و يجوز أن يكون الأنى عوضا من الضمير والتقدير وأتاء أى وأنى الذى ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله :

(قول كدى د كرى فى هذين البيتين سعة لفاط) بل ذكر ثمانية اثنان للقريب وستة للبعد وكلها مأخوذة من النظم اذ قوله وبه أى بما
د كرى صادق ثنتين ههنا وههنا والعلم ط وقع لكدى من جعله ضمير يعود به للأول وههنا دون الثانى والصواب أنه يعود عليهما معا باعتبار
ما ذكر (وقوله كقوله عز وجل : وإذا رأيت ثم رأيت الح) ثم طرفه مكان لا يتصرف عامله رأس التثنية عليه لأن ثم مفعول رأيت
خذا لما راعى أنه لا رمة للظرفية ولا يخرج عنها إلا الى حاة تشبهها وهو الجرى عن تقول جئت من ثم وهى مسية على افتتاح للتخفيف ولم
تن على الكسر لئلا يكسر مع التضعيف ولا تتقدم عليها التنبيه ولا يتأخر عنها كاف الخطاب (وقوله فتقول هن) أصله من
بلا ثنونات أمثلت الثالثة ألما لكثرة الاستعمال وكسر ههنا أردأ من فتحها ولذلك أخره الناظم وفيها لغة ثالثة وهى ضم الهاء وهى
ردية ولذلك لم يذكرها الناظم والله أعلم .

﴿ الموصول ﴾

أى للمفرد والمفرد قوله سابقا والذى أو الموصولة يعنى الذى وصل بغيره أى يتبع بغيره وهو الصلة ولم يحده الناظم هنا استغناء بعده وحده
فى الكيفية بقوله : ملازوم عائد وحمله وما * أشبهها موصول الاسماء فاعلم
(موصول الاسماء الذى) (قول كدى احترازا من موصول الحروف الخ) حقيقة موصول الحروف كل حرف صح أن يؤول ما بعده
مصدر وهو آلة السبك وحروفه ستة جمعت فى قول من قال :

موصولنا الحرفى ان ولو وما * وان وكى ثم الذى يامن سما

واشتد شكل كوى الذى موصولا حرفيا مع قراءته بل وقد حكوا على كل مقرون بال انه اسم ولد قال الرضى والحق ان الذى لا يكون موصولا حرفيا
وأجاب الرضى وغيره بمنع كون الذى موصولا حرفيا عن الآية التى مثل بها المجيز وهى : وخضتم كالذى خاضوا بأجوبة خمسة ذكرها فى التصريح
أولها ان أصل كادى بالون وهى لغة لبعض العرب (وقوله وقد ذكر أحكامه فى أبوانه) بل أعاد كرماعدا الذى وأما هى فلم يذكرها
أصلا فيكون كلام كدى من باب احكم على المجموع لا على الجميع وقول إنه مر على ان الذى ليست من الموصولات الحرفية (وقوله والذى مبتدأ
ثانى الخ) منه فى الشاطى وان احتاج لهذا لكون قوله موصول الاسماء تاما فى المقرد ان ذكره وبه ويدخل تحته جميع الموصولات وهذا
الاعراب متعين وقول يس لا يحتاج الى هذا التكليف بل الذى خبره عن موصول وبقدير العطف سابقا على الاخبار لاصح الالو عطف الناظم
باقى الموصولات على الذى مع أنه ذكرها فى حكم الاستثناء (الأنى الى) فى لى والى ست لغات الذى الى بائست الياء ساكنة والذوات
محذوف الياء وكسر الذال والتاء والذال والتاء والذى والى بتشديد الياء مكسورة والذى والى بتشديد الياء مضمومة ولذى
ولقى محذوف الألف واللام فاء الام الثانية مفتوحة وهى تكون للعالم نحو : الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن. وتكون لغيره نحو : هذا يومكم
الذى كسمتو عدون . وأما فى المعامل نحو : قد سمع الله قول الذى تحدك فى زوجها. وغيره نحو : ما ولا هم عن قبلتهم التى كانوا عليها . (قول
كدى والى خبره) مراده ان الذى مبتدأ ثان وخبره محذوف أى منه والجملة خبر المبتدأ الاول يدل لهذا تقديره بقوله : والأنى منه الذى. وعلى الوجه الثانى

(واليا إذا ما ثبتا لا تثبت * بل ما تليه أوله العلامة)

يعنى أن الذى والى إذا ما ثبتا لا تثبت ياؤها لسكونها وسكون علامة التثنية واليا مفعول مقدم تثبت ولا نهاية وقوله :
(بل ما تليه أوله العلامة) ما تليه هى التاء من الذى والتاء من التى وأل فى العلامة للبعد لتقدم علامة التثنية وهى الألف رفعا والياء حرا ونصبا فى قوله : * بالألف ارفع التثنية وكلا * وفى قوله : * وتخاف اليا فى جميعها لألف * فقون اللسان والمتن رفعا والتدين وابتداء ونصبا ومأموصوله وصحتها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون فى موضع رفع بالابتداء وخرها أوله والأول أجود والهاء فى أوله مفعول ثان ثم قال : (والنون ين تشدد فلا ملامه)
يعنى أنه يجوز فى نون الدين والتين التشديد ومذهب البصريين أنه لا تشدد بعد الألف ومذهب السكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهو اختيار الناظم ولما أخلق فى قوله : * والنون إن تشدد * والنون مبتدأ وخبره جملة الشرط والحواب وأضمير المستتر فى تشددها الرابط ثم قال : (والنون من ذين وتين شدا * أيضا وتعويض بذلك قصدا)

يعنى أنه يجوز أيضا تشديد النون من ذين وتين ونماذ كرها دين وتين وليستا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين والتين فى جواز تشديدهما وليس التشديد خاصا بالياء كمثل به بل هو عام مع الياء ومع الألف فإذا حار التشديد مع الياء كما فى التالين فيكون التشديد مع الألف أحرى لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه وقوله : وتعويض بذلك قصدا. يعنى أن تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف فى جميع ما ذكر والمعوض منه فى اللذين والتين الياء من الذى والتى ومن دين وتين الألف من ذواتها فإن ذلك كله حذف فى التثنية وعوض منه التشديد فلاشارة من قوله بذلك راجعة إلى التشديد وتعويض مبتدأ وبذلك متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالسكرة وقصد حره ويجوز أن يكون ذلك متعلقا بقصد وسوغ الابتداء بالسكرة ما فيها من معنى الحصر لأن المراد ما قصد به إلا تعويض فهو كقولهم : شئ جاء بك وشئ أهدأ ناب وفيه . تعريض لابطال قول من جعل التشديد فى ذين وتين دالا على بعده ثم أشار إلى الخامس وهو جمع الذى بقوله :

(جمع الذى الألى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا)

فذكر ليدى جميع أحدهما الألى تقول جاء فى الألى قاموا أى الذين قاموا والثانى الذين بالياء فى الرفع والنصب والجبر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقا أى فى جميع الأحوال وقوله : وبعضهم بالواو . يعنى أن من العرب من يجرى الذين مجرى جمع المذكور السالم فرفعه بالواو ويجره وينصبه بالياء فتقول نصر الدين آمنوا على الذين كفروا ومنه قول الشاعر :

نحن الذين أصبحوا الصالح * يوم الخيل غارة ملحاح
وهى لعمري تهذيل وقيل لامة تميم وجمع الذى مبتدأ والأى خبره والذين معطوف على لألى على حذف العطف وبعضهم مستدأ ونطق خبره بالواو متعلق بنطق ورفعا منصوب على إسقاط حرف الجر أى فى رفعه ويجوز

تكون أى حبرا حقيقة (واليا إذا ما ثبتا لا تثبت) (قول كدى لسكونها الخ) أعلم ثبتت وهاو نضح كفى تثنية المقوص كقاص لسكونهما مبنيين ولا حظ لهما فى التحريك أو قصد الفرق بين تثنية العرب والبنى (وقوله واليا مفعول الخ) وعليه تثبت ضم الاء وكرا لياء وهو مسند لضمير المخاطب وكسر آخره للوزن وهذا الوجه هو المناسب للتعبير بالأمر فى قوله بعد أوله العلامة. ويصح كون الياء مستأولة لانية وتثبت بفتح التاء وضم الباء من ثبت الثلاثى وهو مسند لضمير ما ياء وهو مرفوع للتحذير وكسر للوزن لكن يناسب مقوله ولا يناسب ما بعده (بل ما تليه أوله العلامة) لا يقال لا يحتاج إلى هذا الشرط لا غناء لا تثبت عنه لانا نقول لما كان قوله لا تثبت يحتمل اقلها أو يحتمل حذفها وهو امر اذ صرح به فى قوله : بل ما تليه الخ (والنون تشدد فلا ملامه) (قول كدى بعد الألف وبعد الياء) لم يأت بتشالهما ومثله التشديد بعد الألف : والذان يأتيا بها . ومثاله بعد الياء : رنار نالذين . قرى بتشديد النون (والنون من ذين وتين شدا) لم يمتل كدى لهما أيضا ومثاله بعد الألف فدانك قرى بتشديد النون ومثاله بعد الياء : إحدى ابنتي هاتين . قرى بتشديد أيضا (وتعويض بذلك قصدا) (فان قلت) لم عوضواها ولم يعوضوا فى يدان ودمان مع أن الأخير حذف فى الجميع (قلت) قد مر أن العرب يحذفون التثنية ويصيرونه نسيما نسيا كيدوم ولا يعوضون منه ويحذفون التثنية ويراعونه كما هما يعوضون من المحذوف (وقوله وشئ أهدأ ناب) أهدأ بفتح الهمزة والهاء وتشديد الراء مأخوذ من الحرير الذى هو صوت دون سح جمع لى الأولى الذين مطلقا) (قول كدى فذكر للذى جمع الخ) سماها جمعين تبعاً لعبارة لناظم والحق أنهما اسمان جمع لاجتماع حقيقة التاء الألى فظاهر لأن لفظه مخالف للفظ الذى وأما الذين فإنه لا يطلق الا على العقلاء والذى يكون لمعقل وغيره كما رفعا كان جمعا حقيقة لكان المفرد أعظم من الجمع على خلاف التعارف ولا حصل كون الذين أخص من الذى وخالف طريقة الجمع الذى من شأنه أن يكون أعظم من المفرد أعظم من استحق البناء ولما كان المذنان والتين على سنن التثنية الذى مفردة معرب لسكونهما ليسا أخص من المفرد أعربا (وقوله بالياء فى الرفع الخ) أى فهو مبنى على الياء فى جميع الأحوال (وبعضهم بالواو رفعا نطقا) (قول كدى مجرى المدك. الخ)

أن يكون مصدرا في موضع الحال والتقدير نطق بالواو في حال كونه رافعا ثم أشار إلى السادس وهو جمع التي بقوله : (باللات واللاء التي قد جمعا) فذكر أيضا التي جميعين الأول اللاتي والثاني اللاتي فتقول جاءني اللاتي فمن اللاتي خرجن فالتى مبتدأ وقد جمعا خبره وباللاتي متعلق بجمع واللاتي معطوف عليه والتقدير التي قد جمع باللاتي واللاتي ثم قال : (واللاء كالتين نزرا وقعا) يعني أن اللاء الذي هو جمع التي قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذي على وجه الدور والتمية ومنه قوله :

فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قدمهوا الحجورا

يعني الذين قدمهوا الحجورا واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالتين متعلق بوقع وزرا منصوب على الحال من الضمير المستكن في وقع وهو اسم فاعل من نزر أي قل ولا فرغ من الذي والتي ونسبتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال : (ومن وما وأل تساوي ماد كـ) يعني من وما وأل تساوي ما د كـ من السى والتي ونسبتهما وجمعهما ففهم منه أنها تنفع على المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاءني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتوا ومن قن وكذلك مع ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليها ما ثم قال : (وهكذا وعند طيء شهر) يعني أن دو في لغة طيء تستعمل أيضا موصولة وهي أيضا مساوية للذي والتي ونسبتهما وجمعهما إلى ذلك أشار بقوله : وهكذا دو أي هي مثل من وأل في مساواتها ما د كـ فتقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتوا وذو قمن وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والصب والجرف في اللغة المشهورة وفهم ذلك من تعمله بها بالواو فدوا مبتدأ وشهر خبره وعند طيء متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أوفي موضع نصب على الحال والتقدير وذو شهر عند طيء مثل من وما وأل ثم قال :

لم يحبه جمعا حقيقة بل ملحظا به لفقد شرط من شروط الجمع الثمانية وهو اعراب المفرد ووجه الاعراب أنهم جعلوه جمعا حقيقة للذي باعتبار من يعقل وسد خفيه غير العاقل تعلقا على قاعدة جمع المذكر من تعليب العاقل فيه على غيره والمذكر على المؤنث ولم يعتبروا الافتقار إلى الصلة لموجب لبدء لأنه عارضه معارض وهو الجمعية التي هي من خصائص الأسماء وفي العرب أن الذين الجمع يكتب بلام واحدة وأما اللذان في التثنية فيكتب بالامين فيهما ولم يعكسوا لأن التثنية ساق على الجمع فبقى على أصله من ثبوت الامين معا اهـ . وعامله فإن الذي في الرسم أن يكتب الجمع والتي بلام واحدة ولعل ذلك اصطلاح المشارة أو الجاء (باللات واللاء التي قد جمعا) اطلاق الجمعية على هذين محور أيضا وأما اسمها جمع والهمز في اللاتي بدل من تاء اللاتي وقد تحذف ياؤها استثناء عنها بالكسرة (واللاء كالتين نزرا وقعا) (قول كدى وسه قوله لما آباؤنا إلخ) البيت من الوافر وقائله رجل من بني سليم ومات في حجازية وآباؤنا اسمهاو بأمن خبرها والهاء في مه ترجع للمدح واللاء صفة لآبؤنا وحمل قدمهوا حسنة والعاوند الواو في مه دو ومعنى مه دو واحملوها كالهدى والشاهد في اللاء حيث أوقعه موقع الذين بدليل عود ضمير مه دو مذكرا وكان ينبغي للناظم أن يشبه باللاتي بأن يقول واللاتي كاللاتي لأن الأولى يقع موقع اللاتي كما في قوله : * محاسبها على الألى كـ قبلها * فالألى اسم موصول بمعنى اللاتي بدليل عود الضمير في كـ عليه مؤثنا فاللاتي وثنى به رضان (قوله ولا فرغ من الذي إلخ) الأولى أن يقول في التوطئة ولما فرغ من الموصولات المختصة ترفع في المشرقة قال إلخ وأب كانت توطئته هذا مع ما هـ الكس ما قلنا أصرح (ومن وما وأل تساوي ما د كـ) (قول كدى ففهم منه أنها تقع إلخ) هذا مسطوق لا مفهوم والذي بين ما وقعت عليه الموصولات اشتراك ضمير الصلة فإن كان مفردا مذكرا علمنا أنها وقعت على الذي المفرد المذكور وإن كان مفردا مؤثنا علمنا أنها وقعت على التي المفردة المؤنثة وهكذا (وقوله فمن تقع على إلخ) جعلوا من لمن يعقل غالبا ومال غير غالبا لأن آخر من صحيح وآخر مامعتل والعاقل صحيح وغيره قل كأنه ماعتل فأعطوا الصحيح للصحيح والعمل للعمل وعلل أيضا بأن من قليلة في الكلام وما كثيرة والعقل قليلون النسبة لغيرهم فجعلوا القليل للقليل والكثير للكثير (وقوله وأل عليهم معا) مثل وقوعها على العاقل من المدح والصدق والصداقات . وما وأل وقوعهما على غيره الرفع من قوله تعالى : والسقف المرفوع . ثم إن الاعراب وقع على مدحون أل وكان من حقه أن يقع على أل لأنها اسم مستقل وأجيب بأن أل نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان الجميع اسم واحد معرب بحسب العوامل (وهكذا دو عند طيء شهر) (قول كدى وهي مبنية إلخ) أي على سكون الواو بدليل قوله بعد والواو لازمة (وقوله في اللغة المشهورة) ذكر الرضى أن في ذو الطائية أربع لغات أحدها من ماضي الثانية ذو بلفظ واحد لمفرد المذكور ومشاه ومجموعه وذات بلفظ واحد لمفردة ونسبته وجمعه الثالثة كالتنية الآنة يقال الجمع للمؤنث ذوات مبنية على الصم في الأحوال كلها الرابعة تنصرف صرف ذي بمعنى صاحب مع اعراب متصرفاتها بالواو رعا وبالألف نصبا وبالياء حرا واستشكل اعرابها بأن سبب البناء لا رال قائما وهو الافتقار إلى الصلة وأجيب بأن سبب البناء عارضه معارض وهو شبهها بدو التي بمعنى

(وكالتى أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتى آتى ذوات) يعنى أن من طىء من إذا أراد معنى اتى قال ذات وإذا أراد معنى اللاتى قال ذوات كقول بعضهم: بالفضل ذو فضلكم الله به * والكرامة ذات أكرمكم الله به . يريد بها فضل حركة الماء الى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر: جمعها من أينى سوابق * ذوات ينهضن بغير سائق . فذات مبتدأ وكالتى خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار العامل الخبر وموضع التى ظرف متعلق بأتى وذوات فاعل بأتى والتقدير ودت مساوية لالتى عندهم أى عند طىء . واتى ذوات فى موضع اللاتى ثم قال رحمه الله :
(ومثل ما ذا بعد ما استفهام * أو من إذا لم تلغ فى الكلام)

يعنى أن ذا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن سلعة فمضى مثل ما يعنى ما الموصولة وفهم من تشبيهها بها أنها تساوى أيضا الذى واتى وتشبيها وجمعها فتقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا تقومون ومن ذا يقومون ومن ذا يقومون فاما ومن ذا قامتوا ومن ذا قاموا ومن ذا أقام ومن ذا أقاموا واحترز قوله إذا لم تلغ فى الكلام من أن يكون ملغاة وذلك بأن يغلب الاستفهام ويصير مجموع من ذا وماذا استفهاما ويظهر أثر ذلك فى البديل إذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمرو فإذا رفعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعمى أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وهو اسم موصول وإذا نصبت قلت من ذا ضربت أزيد أم عمرو علم أن ذالملة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالصب فعلم أنه مفعول مقدم بضمير مت وذا ملغاة وذا مبتدأ وخبره مثل ما يعنى موضع الحال من ذا وإذا متعلق بمثل ومن منه معنى التقدير أى بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا فى حال كونه تاليلين أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ فى الكلام ولا فرع من ذكر الموصولات شرع فى بيان صلتها فقال: (وكلها يلزم بعده صلة * على ضمير لائق مستتله) يعنى أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها

صاحب (وكالتى أيضا لديهم ذات) كل من ذات وذوات مبنى على الضم فى الأحوال كلها وحكى اعرابها اعراب صاحبة وصاحبات (قول كدى كقول بعضهم بالفضل الخ) هذا أثر ليس بشعر وصدره يمكن أن يكون رجزا قال الفراء سمعت أعرابيا من طىء يسأل ويقول بالفضل الخ وبالفضل يتعلق محذوف أى أسألكم بالفضل وذو اسم موصول يعنى الذى وحمله فضلكم صلته والعائد الضمير المحرور بالياء والكرامة بالجر عطف على الفضل وذات اسم موصول يعنى التى مبنى على الضم صفة للكرامة وحمله أكرمكم الله به صلته والعائد الضمير المحرور بالياء إذا صله هو والشاهد فى ذات المستعملة فى موضع التى (وقوله وكقول الشاعر جمعها الخ) البيت من الرحوة لله رقة وجمعها فعل وفاعل ومفعول والهاء للسوق المذكورة فى بيت قبله وأيقى بتقديم الياء على الون جمع ناقة وأصل رقة نوقة محرك الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا وسوابق بالسين جمع سابق صفة لأنيق مجموع من الصرف لكونه معنى صيغة منتهى الجموع أى نسخة بدل سوابق موارد جمع مارق من مرق السهم إذا خرج بسرعة وذوات اسم موصول يعنى اللاتى الذى هو جمع التى صفة لأنيق أيضا مبنى على الضم وجملة ينهضن صلته والعائدون ينهضن الفاعل والشاهد فى ذوات فانه يعنى اللاتى (ومثل ما ذا بعد ما استفهام) (وقول كدى وفهم من تشبيهها) جعل وجه الشبه بما كونها تقع على ما يقع عليه ما وليس التشبه كما قيل به أنها تكون لغير الفاعل كإبل القاء رقتى دا أنها إذا وقعت بعد من فهى للعاقل وان وقعت بعد ما فهى لغيره وقدم الناطم ما فى قوله بعدما استفهام على من والقياس العكس لأن من لمن يعقل وما لغيره لأن موصولة ذامع ما باتفاق ومع من على الراح وبقي على الناطم شرط ثالث ذكره الناصح وهو أن لا تكون مشرأ بها واللم تكن موصولة نحو ماذا التوائى فهى هنا اسم إشارة لدخولها على المردود المرد لا يقع صلة إلا دال (وقوله ويصير أثر ذلك) أى ما ذكر من الاحتمالين كما يظهر فى البديل يظهر فى الجواب لأن الأصل فى الجواب أن يكون مطلقا للسؤال وقد قرئ «لوجهين قوبه تعالى : ويسئلوك ما دى بمقون قل العفو . قرأ أبو عمرو والعفو بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أى العفو مسئول (١) فتكون حينئذ ما سم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبرها وحمله ينهضون صلة ذوات والعائد محذوف وقرأ الـ قون بالصب باضمار فعل أى يسئلوكم العفو فتكون دالملة مركبة مع ما والجميع اسم استفهام (وقوله ولما فرغ من ذكر الموصولات الخ) الأولى أن يقول غير أى لأنه إلى الآن لم يتكلم بها (وكلها يلزم بعده صلة) (قول كدى يعنى أن الموصولات كلها الخ) تسع فى التعبير بكل عبارة الناطم واعتراض بأنها تشتمل الموصولات الأخرى وهو غير مراد والجواب أن العبارة وإن كانت هنا عامة فالموضوع اعنا هو الموصولات الأسماء وأيضا قوله على ضمير لائق مستتله . بين أراد لأن اضمير إنما يعود على الأسماء ولو قال كدى يعنى أن موصولات الأسماء كلها مختصة أو مشتركة الخ لأفاد المراد ويكون مختصة أو مشتركة تفسيرا لقول الناطم كلها وقد أكثر اشعراء فى هذا المعنى ومن أحسن ما قيل فى ذلك :

قالت وقد حاولت تيل وصلها * من غير شىء لا تجوز المسئلة

(١) (قوله أى العفو مسئول) الذى قدره فى وجه الرفع فى الآية أن العفو خبر لمبتدأ محذوف أى هو العفو وفى وجه الصب أنه مفعول لأفغوا محذوف أى أفغوا وبه تعرف ما فى تقدير المحشى اهـ .

رابط بينهما وبين الموصول ولدت سميت موصولات ونوائص وقد نبه على ذلك بقوله: على ضمير لائق مشتغله. أى مطابق للموصول في الأفراد والتذكير وغروعهما فتقول جاءني الذي قام أبوه والتي قامت أمه والذنان قاما ولتأت قامتا وما أثبت ذلك وكلها مبتدأ وخبر يلزم ولعمد متعلق يلزم والضمير في بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وصلة فاعل يلزم ومشتغلة صفة صلة وعلى ضمير متعلق بمشتغلة ثم إن الموصولات ما يجر إلى ما توصل به على قسمين قسم يوصل بحملة وشبهها وقسم يوصل بصفة وقد أشار إلى الأول بقوله: (وحملة أو شبهها، أى وصل * به كمن عندي الذي ابنه كمل) فتقوله وحملة شامل للجملة الاسمية والفعالية وقوله أو شبهها هو الطرف والجور أي عمال للموصول بشبه الجملة وهو قوله كمن عندي ويمثل للموصول بالجملة وهو قوله الذي ابنه كمل ويشترط في اجماع الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثله بالذي ابنه كمل يرشد إليه وحملة مبتدأ أو شبهها معطوف عليه وهو الذي سوغ الابتداء والذي خبره ويحوز المكس وهو أظهر ووصل صلة الذي وقيد ضمير يعود على الموصول والضمير في به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين الصلة والموصول والتقدير والذي وصل به الموصول حمه أو شبهها ومحملة أن يكون به أناس الفاعل والضمير حيث قد في وصل والتقدير والذي وقع الوصل به جملة أو شبهها ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصلة فقال: (وصفة صريحة صلة أل * وكونها بعرب الافعال قل) أي صريحة هي اسم اسم دل على اسم الموصول وأما الصلة المشبهة وفي وصل أل بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاءني القائم أبوه وأما صريحة الذي قام أبوه من ضربه ريد وقام الكرم والضروب أبوه أي الذي كرم والذي ضرب أبوه وقام الضرابه

والذي أن نحول يعني * رأيت موصولاً يحكي بالاصلة

وأما من قول الناطم جاءني الذي قام أبوه على الموصول وأما تقدم الصلة فكذلك معمولها وما قوله تعالى: وكانوا فيه من الزاهدين. فإنه ليس متعلقاً بالزاهدين المذكور بل متعلق بمحذوف وانتم سرونه علم وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (لا يقال) الزاهدين لا يعمل في به وماذا يعمل لا يفسر عاملاً في لا يجوز في ذلك خاص باب الاشتغال وهنا من الحذف والفرق بين الاشتغال والحذف أنه في الحذف يحذف التصريح بالفاعل المحذوف وفي الاشتغال لا وتصریحهم به في الاشتغال إنما هو للفهم وكما لا يحوز التقديم لا يجوز العمل بين الصلة والموصولات لأنها منزلة شيء واحد (وقوله ورابط بينهما) يحكي أن سائلاً وقف يباب نحوي فقال له من أنت فقال الذي شترتكم الآخر فقال النحوي أنه فقال لا فقال أمه فقال لا فقال له أذهب فذلك في صلة الذي شيء حلل الصلة من العائد (وقوله أي ساء في الموصول الخ) أعلم أن الموصول أن كان محتص كالذي ولا يختلف لفظه ومعناه فكذلك العائد عليه وإن كان مسكراً كمن وما لفظه مفرد مذكر وقد يكون معناه مخاضاً للفظه بأن يكون للمؤنث وللجمع فلك أن تعتبر لفظه وهو الغائب بعيد السمع مفرداً مذكراً ومنه قوله تعالى: ومنهم من يستمعون اليك لئلا يجمع ضمير يستمعون العائد على من باعتبار معناها ويجوز اعتبار معنى باعتبار اللفظ ومنه قوله تعالى: ومنهم من يفتن منكم لئلا يفتنوا فاعلى لفظ من فتنة من فتنه وراعى مسابها فأنت تعمل ومن الضرورية في معنى كالموصول وأما اعتبار العطية باعتبار المعنى فلا يجوز بأن تقول جاءني الناس من يقولون وميل وأما حار الأول دون هذا لأن الواحد ساء على الجمع في الرتبة وهذا إذا لم يلزم من مطابقة اللفظ ليس والواجب اعتبار معنى نحو أسط من سائك ولا تفل من سائك إذا أردت أن السائلة مؤنثة (وحملة أو شبهها الذي وصل) (قول كدى أن تكون خبرية) الخبرية هي المحملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر لقائدها وإنما اشترط هذا الشرط لأن الموصول يعرف بمضمون الصلة ومن شرط اسمون أن يكون مخاطب يعرف نفسه في الخارج لمعين والانشاء لا خارج له وأما يوجد باللفظ بما بعد وعلل بما بأنهم لما أرادوا وصف المعرفة بالجملة لم يمكنهم ذلك لأن القاعدة أن الجمل بعد المعارف أحوال أتوا بالموصول ليتوصلوا إلى نعت المعرفة بالجملة فإذا قلت جاءني الذي قام أبوه كأنك قلت جاءني فم أبوه والجملة الواقعة نعتاً أو ما هي بمنزلة لا تكون الخبرية وسيقولون: طم: وأما هذا يتأخر عن الطلب. وشرط في الطرف والجور والمجرور أن يكونا تامين وهما اللذان يفهم متعلقهما الذي هو الاستقرار بمجرد اللفظ بهما كما أخذ من تمثله بمن عندي اختاراً من غير التمس كقولك جاءني اليوم أو عنك فلا يتم معناها إلا بذكر متعلق خاص حازر الذكر نحو جاءني اليوم أو اعرض عنك ثم إن لطرف والمجرور الواقعتين صلة لا يتعلقان إلا بفعل لانه جملة لا بالاسم لأنه مفرد بخلاف غير الواقعتين صلة كما يأتي وفي الجمل: وإن صلة الموصول جاءني حكمه * تعلقه بالفعل لا غير فاعقلا (وقوله ثم أشار إلى القسم الخ) هدم مع تقدم في التوطئة قبل قوله وجملة الخ فصلى أن الصفة الصريحة ليس من أقسام الشبيهة بالجملة وهو ظاهر الناطم وليس كذلك بل هو منها كما هو صريح كلام الموضح وأرادها بالذكر لا خصاصها بالالف واللام فكانه قال وحملة أو شبهها يوصل به جميع الموصولات ما عدا أل فلا توصل إلا بكذا فكانه مستثنى وتقدم الخبر: قوله له وصلة يشعر بالخصر (قول كدى وفي وصل أل الخ) الجمهور على أنها ليست موصولة لأن الصفة

زيد أى الذى ضرب به زيد وجاء الحسن وجهه أى الذى حسن وجهه والصريحة الخالصة واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهى الصمات التى أجزبت مجرى الاسماء نحو أجزع وأبطح وصاحب فلا يوصل بها إل وقوله: وكونها بمعرب الافعال قل . يعنى انه قد جاءت صلة آل بمعرب الافعال وهو الفعل الضارع قليلا ومنه قوله : ما أتى بالحكم لرضى حكومته * ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل أى الذى ترضى حكومته وقوله وصفة صريحة خبر مقدم وصلة آل متبدأ مؤخر وكونها متبدأ وبمعرب الافعال متعلق به وقل خبر للبتدأ والطاهر ان كونها مصدر لكان النعمة وتقدير البيت وصلة آل صفة صريحة ووقوعها بالفعل الضارع قليل ثم قال رحمه الله تعالى : (أى كما وأعربت ما لم تضاف * وصدر وصلها ضمير المخدوف وبعضهم أعرب مطلقا) من الموصولات أى وانما آخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من اعرابها فى بعض المواضع ولروم اضافتها لفظا أو معنى وحواز حذف صدر صلها بقوله أى كما يعنى أن ايا مثل ما فيها تقدم من كونها تطلق على المذكور والمؤنث وفروعها فتقول جاءنى ايهم قام وايمهم قامت وايمهم قاموا وايمهم قامت وايمهم قاموا وايمهم قمن وقوله : وأعربت ما لم تضاف * وصدر وصلها ضمير المخدوف . أى بالنظر الى التصريح بالضاف اليه وتقديره وإثبات صدر صلها وحذفه على أربعة أقسام الاول أن يصرح بالضاف اليه ويثبت صدر صلها نحو جاءنى ايهم هو قائم الثانى أن يحدف ما نحو جاءنى أى قائم الثالث أن يثبت صدر صلها ولا يصرح بالضاف اليه نحو جاءنى أى هو قائم فإى فى هذه الصور الثلاث معرفة وهى المشار اليها بقوله : وأعربت . الرابع أن يصرح بضاف اليه ويحدف صدر صلها نحو جاءنى ايهم قائم فإى فى هذه الصورة مبنية على الضم والى ذلك أشار بقوله : ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير المخدوف . ومن ذلك قوله عز وجل : ثم لنرعى من كل شمة ايمهم أشد . فإى مبتدأ وكما خبره وأعربت مبنى بالفعل والنايب عن افعال ضمير عائذ عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها متبدأ وضمير خبره والمخدوف فى موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدأ ولو الحذف والتقدير أى مثل ما فى جميع أحوالها وأعربت منه كونها غير مضافة فى حال كون صدر صلها ضميرا محذوفا وقوله : وبعضهم أعرب مطلقا يعنى أن بعض

للشبه فلا تؤول بالفعل لانه للتعجب وللحدوث ولذلك قالوا ان آل الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقا (وقوله أجزع) هو مذكر حرعاء وهو فى الاصل وصف لكل مكان مستوتم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تبت شيئا (قوله وأبطح) كما يوجد فى غلب المسخ وفى بعضها باسقاطه وهو مذكر بطحاء فى الاصل وصف لكل مكان مسطح فى الوادى غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المنبسطة (وقوله وصاحب) هو فى الاصل فاعل وصاحب ثم غلب على صاحب الملك (وقوله ومنه قوله الشاعر : ما أتى الخ) انبت من البسيط وقائله الفرزدق وسبب قوله أنه تخا كم مع وجل عند عبد الملك بن مروان وكان شخص هالك حاضرا فاراد أن يحكم بينهما فقال أياهما من هلك قوله : ما أتى الخ فما نافية تيمية وأت مبتدأ وبالكم مجرور بالناء الزائدة خبر أنت ولا تعمل ماها شيئا لانها انما تعمل فى لغة أهل الحجاز والفرزدق تسمى بناء على أن العربى لا يتكلم بغير لغته والحكم يفتحون من يحكمه الشخصان والترضى اسم موصول وترضى صلها وهو مفعلة للحكم وحكومته نائب عن الصاعل ولا الاصيل الخ أى الحسيب معطوف على الحكم وكذلك ما بعده . والجدل فحين كثره الخصومة واشاهد فى رضى حيث وقع صلة لأن مع كونه فعلا مضارعا وهذا البيت عند الجمهور ضرورة لأن الضرورة غنهم ماوقع فى شعر كان للشاعر مدوحة عنه أم لا وعد ابن مالك قليل لأن الضرورة عنده ما ليس للشاعر مدوحة عنه و الشاعر هاهنا متمكن من أن يقول المرمى بصيغة اسم المفعول بدل الترضى وانما كانت صلة آل لا تكون الا مفردة صفة صريحة عملا بتسهيبن فمن حيث إنها أشتبهت آل المعرفة فى اللفظ وآل المعرفة لا تدخل الا على المفرد استحققت أن يكون ما بعدها مفردا ومن حيث أنها أشتبهت الموصولات كالذى استحققت أن يكون هذا المفرد شيئا بالجملة ودليل شبه لصفة الصريحة بالجملة احتياجها الى مرفوع قاعدة * أجمعوا على أن صلة الموصول لا محل لها قال السامسى وليس على اطلاقه بل ان كانت لغير آل فلا محل لها أصلا وان كان صلة آل فى محل ما عارض مقتضيه العامل الذى قبل آل من رفع وصيب وخفص (أى كما وأعربت ما لم تضاف) (قول كدى وانما آخرها الخ) هذا الاعتذار لا ينعى الا لو آخرها عن الموصولات فقط وأما تأخيرها عن الصلة فلا وجه له ولهذا نكت عليه الموضح فى تقديمها على الكلام على الصلة (وقوله فتقول جاءنى ايهم الخ) جعل عامل أى ماضيا وهذا مذهب البصريين والذى للجمهور وهىح به الموضح أن العامل فيها لا يكون لاستقلال لأنها وضعت للإبهام والعموم والذى يناسبهما المستقبل وأما الراضى فلا إبهام فيه ولا عموم وهما معنى جواب الكسائى لما سئل فى حلقة يونس عن عدم جواز كون عاملها ماضيا فأجاب أى كذا حلفت أى وضعت للإبهام والعموم (وقوله وهى المشار اليها بقوله وأعربت) الاولى تمام البيت لان الاحوال الثلاثة انما تؤخذ من البيت كله (وقوله والى ذلك أشار بقوله ما لم تضاف) أى مخفية

العرب يعرف أي الوصلة في جميع الصور الأربع المذكورة وقرأ بعضهم: ثم لنزاع من كل شعبة أيهم أشد . ينصب أيهم ثم قال :
 (وفي * ذا الحذف أي عبري يعني) يعني أن غير أي من الموصولات يتبع أي في جواز حذف صدرتها فلاشارة بنا إلى حذف
 صدر صلة أي لكن يشترط في جواز حذف صدر صلة عبري أن تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله : (أن يستطيل وصل) أي
 تطول الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المحرر به عن الصدر نحو ما حكاه سيدي به من قولهم ما أنا بالذي قائل لك سوء التقدير
 بالذي هو قائل لك سوء فالصلة طالت بالمحرور والمفعولوم ذلك قوله عز وجل: وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله . والتقدير وهو
 الذي هو إله في السماء حذف الصدر لطول الصلة بالمحرور ثم قال : (وإن لم يستطيل * فالحذف نزر) يعني أن حذف صدر صلة غير
 أي إن لم تطول الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم: إنما على الذي أحسن . فالرفع أي على الذي هو أحسن وقوله :
 من يعين نالحده لا ينطق بما سفه * ولا يحمد عن سبيل المجد والكرم

أي بـ هو سفه وغير أي مبتدأ وتحت خبره وأيا مفعول مقدم يفتني وفي ذاته يفتني وإن يستطيل شرط ووصل مفعول لم يسم
 فاعله وجواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه وقوله وإن لم يستطيل معطوف على جملة الشرط والجواب وحوايه فالحذف نزر ثم قال:

ثم صاهر كدس أي أسور الأرسع كلها محذوفة من العلم على التفعيل الذي ذكر من غير تأويل في العبارة وليس كذلك
 بل عبارة لسطم إذا أقيمت على طاهرها اقتضت أن الأعراب في صورة وهي إذا حذف المضاف إليه مع الصدر نحو جاءني أي قائم وتبي
 في الصور الثلاثة المذكورة ذلك أصل كما علم من تقرير كدي حتى قال ابن مرزوق هذا أشكل بيت في الألفية وأحسن ما يجب به عن
 الناظم أن ما لم يحذف لا فينصب لمعنى وأعربت في جميع الصور إلا إذا أضيفت والحال أن صدروصلها ضمير محذوف فيكون كلام الناظم
 حاشد مع أفعل في نفس الأمر وهو الذي في كدي ومأم قدوردب معني الألفي الحديث: ما حير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين
 إلا احتار أي سرهما ما لم يكن إثمًا أي إلا أن يكون إثمًا وحيث فلا يحتاج لجواب لارادي لأن صدروصلها راجع لمفهوم ما لم تضاف ولا
 لاصلاح بعضهم بقوله أي كما وبسبب سبب حذف الخ (لا يقال) ما موجب الأعراب في الصور الثلاث مع أن موجب البناء وهو الافتقار
 موجود (لا يقال) عارضه معارض وهو لزوم الاضافة لمطابقة (فن قل) ماضي الطاهر أن صورة البناء تعرب من باب أخرى
 لأنه إذا كان إذا بوي المضاف إليه تعرب فأخرى إذا صرح به (فالجواب) أنهم نزلوها في صورة البناء منزلة النقطعة عن الاضافة
 لفتنا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار إما لفظاً لأن المضاف إليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف لكون ما بقي مفرداً لا يصح
 أن يكون صلة وأما معنى فلا المضاف إليه لا بوي إلا إذا كان محذوفاً وهو هنا مذكور قاله يس زاد غيره فاستقام بهذا ما قاله . لا مأم
 وامت شبة . راجح في قوله : لم يغلط سببه . في موضعين هذا أحدهما لما جعل نظر غير الامام إلى ما وصل إليه نظره من الدقة
 واستقر عليه في صورة البناء اهـ . (قلت) اظهر أن هذا عمل باليد لأنهم جعلوها أولاً بمنزلة اللقطعة عن الاضافة والمضاف إليه قائم
 مقام صدر صلة وقالوا تبي لا يصح فيه اسفلاً لأنها مضافة فكان في ذلك تناقض والحق أن النقل في صورة البناء يتبع ولم يظهر له تحليل
 (وفي * ذا الحذف أي عبري يعني) انه ان الأصل ذكر الصلة والموصول والعائد وقد حذف ما علم من الثلاثة فن حذف الموصول: وسارب
 بالتهار. أي ومن هو سارب بالتهار ومن حذف صلة قوله :

نحن الألى فجمع جمو * علك ثم وجههم الينا

أي نحن الألى عرفوا شجاعة وأما العائد فيحذف مرفوعاً ومنصوباً أو محموضاً وقد تكلم على حذف الثلاثة فإشارتها إلى أن المرفوع
 لا يحذف إلا إذا كان صدره مع شرط آخر به عليه بقوله . أن يستطيل وصل . (قول كدي والتقدير وهو الذي هو الخ) جعل إله خبراً مبتدأ
 محذوف وذلك المبتدأ هو العائد في اسماء متعلق بإله بمعنى معبود ولم يجعل إله مبتدأ وفي السماء خبره والجملة صلة أو إله فاعل بالجار والمحرور
 لا عده لثلاث تكون الصلة خاتمة من المائد إذ على جعل في اسماء خبراً يكون ضمير الاستقرار يعود على المبتدأ وعلى جعل إله فاعلاً فلا ضمير
 في الخبر والمحرور وظاهر الظن أنه لا يشترط هذا الشرط الألفي غير أي من الموصولات مع أنه عام في الجميع على الحق ويمكن الجواب بأن
 إنما كانت ملازمة للاضافة لقضاء معنى فقد طالت وطولها ينزل منزلة طول الصلة فاشترطه فيها كأنه تحصيل للحاصل (وإن لم يستطيل فالحذف
 نزر) (قول كدي ومنه قراءة بعضهم إنما) الخ الذي قرأ بذلك ابن أبي اسحق ويحيى بن يعمر بضم اليم العدوانى الذي قط للمصحف
 العثماني وأما على قراءة النصب فيها وجوه أحسنها أن يكون فاعل أحسن عائد على الذي والجملة صلتها والمراد جنس المحسنين أو فاعل أحسن
 ضمير عائد على موسى والعائد محذوف والتقدير إنما على العمل الذي أحسنه موسى من طاعة ربه وتبليغ رسالته (وقوله من يعين الخ)

(وأبوا أن يختزل * إن صلح الباقي لوصل مكمل) يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحاً لأن يوصل به الوصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو جاء الذى هو جاريته قائمة أو فعلاً أو فعلاً نحو جاء الذى هو قاتم أبوه أو ظرفاً نحو جاءنى الذى هو عندى أو محروراً نحو جاءنى الذى هو فى الدار لا يجوز حذف الصدر فى شيء من ذلك لأن ما بقى بعد حذفه صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير فى قوله وأبوا عائد على العرب وأن يختزل فى موضع المفعول بأبوا والاختزال انقطع وعبر به عن الحذف وقوله إن صلح شرط والباقي فاعل بصلح ولوصل متعلق بصلح ومكمل صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الوصول فهو مكمل له * ولما فرغ من حكم الضمير الرفوع شرع فى بيان حكم الضمير للنصوب فقال :

(والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد متصل إن انتصب * بفعل أو وصف كمن ترجو بهب)

يعنى أن الضمير العائد من أصلة إلى الوصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للنصوب بالفعل قوله : كمن ترجو بهب. فمن مبتدأ وهو موصول بمعنى الذى وزجوج صلت به وبه خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الوصول محذوف تقديره من ترجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر : ما الله مولى كفى فضل فأحمدته به بهباً لى غيره مع ولا ضرر أى الذى الله مولى كفى فضل إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم يبقه الناظم على ذلك لئلا يكتفى بتقديم الفعل على الوصف يرشداً إليه واحترار بقوله متصل من الفصل نحو جاءنى الذى أياه ضربت فلا يجوز حذفه وقوله : إن انتصب بفعل أو وصف . من المنتصب بالحرف نحو جاءنى الذى أنه قائم فلا يجوز حذفه أيضاً والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلى خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى وفى عائد متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالحذف فهو من باب التنارع وإن انتصب شرط وفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الوصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف كمن فى كلام العرب ثم قال : (كذلك حذف ما بوصف خفياً * كأنك فاض بعد أمر من قضى) . يعنى أن حذف الضمير العائد من أصلة إلى اللوه ولو كان محذوفاً بالوصل مثل حذف الضمير للنصوب فى حوارته بكثرة لا إشارة بقوله : كذلك لراحة إلى حذف الضمير بالنصوب للتقدم ثم مثل

البيت من البسيط ومن شرطية لا موصولة خلافاً لبعضهم وبين مصارع فعل الشرط مبنى لمعروف محذوف الألف وسجده متعلق به ولا ناهية وينطق مجزوم بها والجملة جواب الشرط على حذف الفاء وبما متعلق بيطن ومما موصولة وسفه خبر ابتدأ محذوف أى بما هو سفه والجملة صلة ما والعائد مبتدأ المحذوف والسفه الكلام الفاحش ومعنى لا يحد لا يعدل عن الطريق المستقيمة والشاهد فى حذف هو صدر الصلة (وأبوا أن يختزل) (وقول كدى عائد على العرب) منه فى روجعه أسى على عائد على النجاة وهو أولى لأن العرب إنما يتكلمون والحاكون النجاة (وقوله والاختزال القطع) هذا هو الذى فى الصحاح والذى فى المحكم وهو حذف نفسه وعينه فلا حاجة لقول كدى وعبر به عن الحذف (والحذف عندهم كثير منجلى) الكثرة راجعة للقل لأن دليل الكثرة والانجلاء أى الظهور فى نفسه لأنه فضاء فلا تكرار بين كثير ومنجلى (قول كدى ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر الخ) البيت من البسيط ومما موصولة مبتدأ والله مبتدأ ولا تنقل مبتدأ ثان ومولى كى اسم فاعل من أولاً لا يولى كى بمعنى طاعة خبر اسم الحذلة والجملة من اسم الجلالة وخبره صلة ما والعائد محذوف أى مولى كى وفصل خبر ما لفاء فى فاحمته مع مثا لى للتعديل كآله بعض والباء فى به سببية وسفه ولدى بمعنى عند خبر مقدم ونفع مبتدأ مؤخر والشاهد فى مولى كى حيث حذف منه العائد للنصوب ما بوصف (وقوله إلا أن حذفه الخ) هذا صريح فى أن حذفه مع وصفه كثير إلا أنه مع الفعل أكثر وهو الذى المرادى والسكرت وادى فى الموضح أن حذفه مع الوصف قليل وفعله فى الكثير فى نفسه قليل بالنسبة لما هو أكثر منه فيتحد ما لموضع مع ما لغيره (وقوله أياه ضربت فلا يجوز حذفه) فى التعبير بقوله فلا يجوز التنكيت على النظم المقتضى أنه يجوز ولا يكثر مع أنه ليس كذلك وعدة عدم الجوار أن المتصل ذكره مما يعيد الحصر والاختصاص ولو حذف وقدر لكان مؤخرًا متصلاً على القاعدة يعوت ذلك والذى حققه ابن دكرى أن هذا المفهوم به تفصيل وحاصله أنه إذا كان العائد منفصلاً وكان إذا حذف يقدر متصلاً فيموت عرض معين كالخمر والاختصار فلا يحذف وإن كان إذا حذف يقدر منفصلاً فيجوز حذفه نحو : وما رزقاهم ينفقون. أى بما رزقاهم إياه فالعائد هذا لا يكون إلا مفصلاً ذكر أو حذف لا اتحاد الضميرين فى العبة وقد مر : وفى اتحاد الترتيب الزم فصلاً. والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (وقوله وفى عائد متعلق كثير الخ) على حمله متعلقاً بكثير يكون فيه الفصل بأجنبي وهو منجلى على جعل فى عائد متعلقاً بالحذف وعندهم متعلقاً بما بعده يكون فيه الفصل بين الصدر وسعموله والمصدر لا يعمل مفصلاً وأوجب على هذا بأن الفصل بمعمول المفعول وهو لا يضر (وقوله وعندهم متعلق الخ) على تقدير تعلقه بمنجلى لزم عليه النصيب العامل والمعمول بكثير وهو أجنبي من منجلى أى غير معمول له (كذلك حذف ما بوصف خفياً) لا بد من تفصيل الوصف كنه عاملاً بأن كنه

يقوله: كانت قص وأشهر، إلى قوله: روحل فاقص ما أنت قاض. أي ما أنت قاضيه واحتز بقوله ما يوصف من الضمير المحرور بغير وصف فانه لا يجوز حذفه نحو حاء، الذي أراد أن يورد أحب فحذف مبتدأ وماضاف إليه موصول وصلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف السمع الذي خفض بالوصف مثل حذف الضمير منصوب بالتصل الفعل أو بالوصف في الكثرة ثم قال:

(كذا الذي حرما الوصول جر * كمر بالذي مررت فهو جر)

يعني ان حذف الضمير العائد من صلة إلى الوصول اذا كان محرورا بحرف الجر كثير لكن ثلاثة شروط الأول أن يكون الوصول محرورا بمثل ذلك الحرف أي الذي جره ضمير مطومعنى الذي أن يكون عاملا في بحرور بن منقوله طومعنى الثالث أن لا يكون في الصلة ضمير غيره وفدسه على الأول قوله كذا الذي حرما الوصول جر وعلى الثاني والثالث بالمثل فالذي في الثاني بحرور بمثل الحرف الذي جره به الضمير وهو الباء واما على الثاني وفيه مررت ولعمري ما موصوف وهو ليس في الصلة ضمير غيره فالذي مبتدأ وخبره كذا ووصلة الذي جروا متعلق به ووصلة ما جر الآخر والوصول مفعول مقدم بحرور غير الذي جر بالحرف الذي جر الوصول مثل المحرور بالوصف في جوار حذف بكثرة وفي بعض النسخ: كذا الذي حرما الوصول جر برفع الوصول وصم الخيم من جر بعده فالوصول على هذا مبتدأ وجر في موضع جبهه والضمير المستتر في جر عتد على الوصول والضمير العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذي جرب ما جر الوصول به وقوله فهو جر تميم للبيت

﴿اعرف بأداة التعريف﴾

هذا هو الواو الخمس من المعارف والراداداه العرب ألف واللام واعلم ان الألف واللام على أربعة أقسام للتعريف وزائدة والفتح الصفة والعبسة ووه أشار إلى ذلك بقوله:

(أحرف تعرف أو اللام فقط * فمط عرفت قل فيه السط)

اختلف في آل فتن هي ضميتها للمعرف وهمزة هجرة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل وكان الخليل

معنى حر ووصف كثير عليه اسم وسمان بمعنى ادعى في حذف نحو جاء انصار به أمس لكونه غير عامل (قول كدى من الضمير المحرور بغير وصف الخ) حر ووصف صائق بالمحرور: الحرف ولم يدخله كدى لما يذكر الناظم له بعد (وقوله فانه لا يجوز حذفه) فيه التمسك على ما تقدم قلنا لا يشبهه بضمي جوار حذف الخفوض بوصف بكثرة وهو صحيح والخفوض باسم بقاء وليس كذلك (قال قلت) ما الفرق بين ففوض بالوصف والخفوض بالاسم (قلت) الخفوض بالوصف منصوب تقديرا بخلاف الخفوض بالاسم وحذف من قوله ما يوصف حذف مع قوله ففوض وليس حيا في معنى ما أعرضا باسم ين لعمل في المنفاد ايه هو الزائف وهو الاصح (كذا الذي حرما الوصول جر) (قول كسى منقطة لفظا ومعنى الخ) العبارة هنا وفيه قبل انما هي بالاتفاق في المعنى وأما اللفظ في المعنى والعبارة فان اتفقا في اللفظ والمعنى جاز الحذف بلا اشكال كمثل الناصم وقوله تعالى: ويشرب مما تشربون. أي منه وكذلك ان اتفقا في المعنى واستند في اللفظ فيجوز الحذف أيضا نحو: فاصدع بما تؤمر. أي به لان معنى اصدع مروا ما ان اختلفا معنى فلا يجوز الحذف ولو اتفقا على نحو وحذت بي من وحذت عليه تريد بوجد الأول خرن وبالثاني حذف أي حذنت على من حقدت عليه (وقوله لا يكون في النسخ الخ) فلا يجوز حذف في مررت بالذي مررت به في داره لان في الصلة ضميرا يصلح أن يكون عائدا فلو حذف لم يبق ما يندل عليه وهذا الشرط عام في كل عائد يصلح غيره بعد حذفه للربط فلا يحذف ومثاله في المنصوب جاء الذي كرمته في داره وبحت ابن هشام في الحواشي في هذا الشرط من أصله (وقوله وفي بعض النسخ الخ) هذه النسخة أولى ليكون قد وقع في كلامه ما يكمل عليه وهو من المحسب (وقوله والتقدير كذا الذي الخ) هنا تقدير معنى لا تقدير اعراب لانه جعل الوصول أولا مبتدأ وفي التقدير جعله نائبا عن المصل ولا يقال هذا تقدير للصب ليكون الوصول منصوبا لانه صرح بالعائد وهو به وعلى جعله منصوبا يكون العائد ضمير جر والله سبحانه وتعالى أعلم.

﴿باب للمعرف بأداة التعريف﴾

فيه منقش من وحيين أحدهما الأول حذف التعريف ويقول اعرف بالاداة كما عرفت بذلك في السكافية والألفية أقصر منها لاغناء العرف عنها لانه لا يتوهم أحدا أنه معرف الاداة وليست للتعريف لئلا كان ينبغي له حذف للمعرف والتعريف ويقول ادوا الاداة لا يلزم ذكر للمعرف الا في قوله فمط عرفت الخ كما أتى لكدي (وقوله على أربعة أقسام الخ) صريحه أن الذي للمع الأصل واني للغة مغايران للرائدة وليس كذلك بل هي قسمان منها وحيثما لم يلق أن يهول على قسمين للتعريف وزائدة والزائدة أقسام ثلاثة مضافة وللح لأصل والغلبة (أحرف تعرف أو اللام فقط) (قول كدى) وحذفت في الأصل الخ حجاب عما يقال اذا كانت همزة قطع قد حذفت في الأصل فقال لكثرة الاستعمال وقوله وكان الخليل

يسمى ال في عنده مثل هل وبلى وهي عبارة لناظم في هذا النظم وقيل أيضا هي مجملتها للتعريف لأن همرتها هجرة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل ثلاثيتها بالسكن وهذا القولان عن سيبويه فتقوله ال حرف تعريف يفهم منه القول الأول والثاني أي هي حرف تعريف بمجملتها مع كون الهمزة أصلية أو رائدة وقوله أو اللام فقط هذا هو القول الثالث وقوله فمط عرفت قل فيه النمط أي إذا أردت تعريف مط أدخلت عليه ال فقلت النمط والمط ظمارة العراش وقيل اسقط جماعة من الناس رأيهم واحد وقيل النمط الطريق وم يذكر للصنف يعرف بالأداة التي وقوله فمط عرفت وانما تكلم في سائر أبواب على الأداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه وال مبدأ وحرف تعريف خبره واللام معطوف على المبدأ وأول تنجيز وقطع اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتدأ وعرفت في موضع الصفة لنمط وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته وقل فيه النمط خبر المبتدأ وتصحيح المعنى فيه أنه عن حذف الإرادة والتقدير فمط ان أردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط معول نقل على تصحته معي ادكر ثم أشار إلى القسم الثاني وهي الزائدة فقال :

(وقد تزايد لازما كالات * والآن والدين ثم اللاتي

ولا اضطوار كبات الأوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السرى)

فذكر أن زياده ال على قسمين الأول رائدة لازمة وذكر من ذلك أربعة أمثال الات وهو اسم صنم كان بالطائف وال في زائدة لازمة لأنه علم والآر وهو اسم للزمان الحاضر وال في زائدة لأنه لم يستعمل في كلام العرب مجردا عنها وهو مبي لتضمنه معنى ال

يسمى ال) أي ولا يقال الألف واللام كلاهما في قد الفاف واللام إشارة إلى أن الهمزة معتد بها وضعا (وقوله إلا أن همرتها همزة وصل) (فإن قلت) ما الفرق بين القول الثاني والثالث (قلت) الفرق أن القول الثاني يقول إن الهمزة موضوعة مع اللام مرة واحدة لكن سميت همزة وصل لكثر حذفها في الوصل وأما الثالث فيقول وضعت لاما ساكنة إلى حرما لكسوى ونسب عليهم أنث إذ قلت جاء القوم فعلى الثاني يقال حذف الهمزة لكثرة الاستعمال وعلى الثالث لا همزة حتى تحذف إذا علمت هذا فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لمطى فالخلاف راعى في تسميتها همزة قطع الوضع وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الحذف (وقوله فتقوله ال حرف تعريف الخ) جعل كلام الناظم شاملا للأقوال الثلاثة وهو الصواب وقول ز والناظم اقتصر في النظم على قولين غير صحيح وفي مسألة قول رابع للبعد وهو أنه حرف الهمزة وحدها وأتى باللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام واختر الناظم في سائر كنه مذهب التحليل وقواه بوجوه منها السلامة من الزيادة في الحرف اذ هو ليس بما يزداد فيه لأنه لا يدخله التصريف والاكثر على أن اللام وحدها للتعريف كما قال السيوطي في قريته :

ال حرف تعريف وسيبويه * اللام قطع وحلهم عليه

(وقوله وأول التنجيز) الحق أنها لتتويع الخلاف لأن التنجيز لا تقع إلا بعد الطلب (وقوله فقط اسم فعل بمعنى حسب) وقسر أن لصواب اسمها إذا كانت اسم فعل أن تسمى بالاعمال كاتته (وقوله وعرفت في موضع الصفة الخ) لا يصح لأها إذا كانت صفة يكون المعنى فمط العرف قل في أي في تعريفه النمط ونمط العرف لا تدخل عليه ال لأن تعريفه أن كان بالإضافة أو بالعلية فلا يحامع أن ال وإن كان تعريفه بال فكيف تدخل عليه ال أخرى وتقديره مخالف لأعرايه والصواب ما في التقدير من أن عرفت شرط لأن مقدرة والسوغ للابتداء بالكسرة في نمط حينئذ اعادته معرفة في قل فيه النمط (وقوله ثم أشار إلى القسم الثاني الخ) المناسب ما مر ثم أشار إلى الزائدة وهي ثلاثة أقسام زائدة محضة والمخ الأصل وللعلية أشار إلى الأول بقوله وقد تزايد لازما كالات (قول كدى الأول زائدة لازمة) معنى زيادتها أنها غير معرفة ومعنى لزومها أنه لم يسمع من العرب حذفها فهي جزء من الكلمة فلا منافاة بين زيادتها ولزومها (وقوله الات وهو الخ) أصله اسم الله من ليلت فهو لات فلما أرادوا نقله إلى العلية تصرفوا فيه بتخفيف التاء وزيادته الألف واللام وأصل عبادة تعيق أهل الطائفة لهذا الصنم أن رحلا كان يلت السويق بالطائف ويظم الناس ثبات فاعسكفوا على قبره وجعلوا عليه صخرة مربعة وجعلوا يعبدها ويحرقون بها كالكبعبه الشرفه ويكسونها ويحرقون عندها وأما العزى فشجرة بنخله أعظمها قريش وتعبدها غطفان وسبب عبادتهم لها زيادة على ما ذكر في الات قول عمرو بن ربيعة إن الرب يشقى باللات ويصيف بالعزى وعمرو وهذا من أعظم الكفار وهو الذي رآه النبي ﷺ يحرق أعماءه في النار فها جاء الإسلام بعث النبي ﷺ فخره بن شعبة وهو ثقي فهدم اللات وأحرقها بالنار وبعث خالد بن الوليد للعزى فقطعها فخرجت منها شيطانة وهي نائسة شعرا أسفا تقول ياويلي فبعضها حتى قتلها فقال عليه السلام : لن تعبد أبدا (وقوله لانه علم) هذا دليل أن الزيادة دليل للزوم أن الاسم لم يأت مجردا منها (وقوله وهو اسم للزمان الخ) أي علم للزمان الحاضر وهذا هو الذي عليه الفارسي والذي يقتضيه ضح وذهب إليه ابن مالك أن الآن اسم إشارة وهو مردود بأن اسم الإشارة إنما وضع للذات والمكان ولم يوضع للزمان (وقوله لتضمنه معنى ال) الذي هو الدلالة على الحضور فلا بد على الحضور

أنت تعرف بها وهذا من العرائب لكونهم جعلوه مصمما معنى آل وجعلوا آل الوجود في رائدة لازمة والذين من الوصولات وأل فيه أيضا زائدة لازمة لأنه تعرف أصله وفي آل فيه التعريف وهو مذهب المراء واللاتي جمع التي وهو مثل الذين في أن آل فيه زائدة لازمة القسم الثاني رائدة لصعود الشعرود كرمي من الشعر الآور بات الأور وأشار بذلك إلى قول الشاعر : ولقد جيتك أكموا وعساقلا ولم يمتنع عن الأور أراد بات أور وهو على نوع من الكفاة والثاني طبت لنفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر : رأيتك لما أن عرف وحوها صدد غضب النفس ليس عن عمرو أراد طبت نفسا فأدخل آل على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون إلا نكرة وقوله : وقدر رأيا لازما يقتضي التقيد وأشار بذلك إلى عدم اضطرار ريادةها لازما اسم فاعل من لرم وهو نعم المصدر محذوف أي ريدا دارما وظاهر كلامه أن التمييز المستغرق قد عائد على آل لتي التعريف لأنه فل آل حرف تعريف ثم قال وقد تراد وليس الأمر كذلك لأن أي التعريف لا يراد وإنما يعي لمتى آل دون تقييد بالعرف وقوله ولا اضطرار مفعول له وجره دالام مع توفر شروط النصب وهو حائر ولبت نفس إلى آخر البيت متداوجا كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وإنما أتى بالواو في وطبت النفس قصد حكاية إدهو كذلك في البيت وتمامه بالسري وهو الشريف ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام آل وهي التي للمح الصفة بقوله : (وليس لأعظم به محذوف * للمح ما قد كان عنه ملا * كمثل والحارث والعمان * قد ذكر ذا وحذفه سيان) . يعي أنت آل دخلت على نفس لأعلام لمح الأصل الذي كانت عليه قبل قلبها للعلمية وذكر ثلاثة مثل افضل وهو منقول من المصدر والحارث وهو منقول من اسم التماثل وحين وهو قول من اسم عين وهو من أسماء الله وقوله : قد ذكر ذا وحذفه سيان . يعي أنه يجوز

كما أن آل يكون محصورا في معنى : اليوم . كذا لم يسم بسم . أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة في حجة الوداع (وقوله التي تعرف بها) أي بعدد الذي هو محصور لا ينسب (وقوله وهذا من العرائب) معنى الغربة كالبعض المحققين أن تضمن اسم معنى حرف اختصارا يقتضي عدم راده فلا يستدعي في ذلك الاسم هذا أن كان الرائد غيرا حرف المضمن معناه فكيف إذا كان نفسه كماها وهذا يسقط قول من قال لأمرأة أنهم ضموا معنى آل المعرفة لا الرائدة وأل الوجود في رائدة لا معرفة فانفكت الجهة والحق في الآن خلاف عواصي السرايين والاطراف معرب بالفتحة الظاهرة كعدو بدل لأعر بها ورودها محروقة عن كسرة ظاهرة في شعر بعض العرب (وقوله لأنه يعرف بالمدح) فلا يعرف غيرها لكذا جمع معرب على معرف واحد ولا يعبر من لزومها سقوطها في قراءة بعض : صراط الناس . لأن معرفة الامة مصححة (وقوله تقسم في راء) أي غير لازمة بدليل ما قبله (وقوله إلى قول الشاعر ولقد الخ) البيت من الكامل والوزن ولقد سم وسم نو كيمو حبيك أصله جيتك كخفف الجار واتصل الضمير بفعل الفعل توسعا أو يضمن جيتك معنى عشتب وأكموا صبح فجرة وسم سم جمع كم كغلس مفعول جنيت وعساقلا جمع عسقول بضم العين الكفاة الكبار الأبيض التي على شحمة الأرض وأصله عساقيل أي كخفف للصورة وبت الأور جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بات عرس ولا يقف مو أوم وجر عرس لأنها لغير العرس وبت أور كفاة صعر مرعبة رديئة الظم على لون التراب وهو أدنى الكفاة وكتب بعضهم على السكاك أنه هو المعروف عند العامة بالتمكع واعترضه بعض وقال الصواب أنه الترفاس والمعنى أمرتك أن تصحب من هو مملك ومن هو نفس ماب وإنما هيئت عن صحبة من هو دونك والشاهد في الأور حيث أدخل آل عليه ضرورة ووجه احتياج الشاعر إلى آل أن الراء في جميع فواشي التفسير مكسورة ونوحذف آل من الأور لتحت راءه لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن فان جزء العلم عم على الأصح محذوف تسمية (فان قلت) محذوف بال كسرة فيكون مصروفا ضرورة ولا يحتاج إلى آل ويكون من أفراد قوله : ولا اضطرار . واجب صرف * ذو الح . . (قلت) يكون فيه الالة من ضرورة إلى ضرورة وغسل دم دم (وقوله إلى قول الشاعر الخ) البيت من الطويل وقنائه وشيد بن سهاب بسين مهملة مكسورة وروى بالشين العجمة البشكري ورأيتك بمعنى أبصرتك ولذا عداه لمفعول واحد ولما يعنى حين أو شرطية وأن يمتنع المعزة رائدة وحوها بالنصب مفعول عرفت والمراد بالوجوه الدوات وأعيان القوم وصدقت بمعنى أعرضت جواب لما والنفس تميز وفيه الشاهد (وقوله دون تقييد بالتعريف) على حد عدى درهم ونصفه وكقوله تعالى : وما يحرم من محرمة . (وقوله مع توفر شروط النصب) وسيقول لناظم وليس يمتنع مع الشروط وهذا مبني على مذهب الفارسي الذي لا يشترط كونه قليلا وأما على مذهب الجمهور الذين يشترطونه فهو مفقود هنا (وبعض الأعلام عليه دخلا) فائدة مراعاة لأصل التناول بأن يترك هذا المسمى كالحارث سمي بذلك تفاؤلا بأن يعيش حتى يحرق والفضل سمي بالأحر أن يعيش حتى يصير ذا فضل وهكذا فإن لم يرع لأصل فلا يصح دخول آل عليه (قول كندى وهو منقول من اسم عين) أي ذات ثم في التسميل جعل النعمان تما وضع

أن يؤتى بهذه الأسماء التي ذكرت مفرونة بأب ومجردة منها وفهم من قوله: وبعض الأعلام. أن ذلك لا يكون في جميع الأعلام وفهم من قوله: نقلاً أن ذلك لا يكون في الأعلام للرجعة وقوله: وبعض الأعلام. مسداً ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفي دخل ضمير مستتر يعود على آل واللام في قوله للمح لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع على الحال التي كانت عليه هذه الأسماء قبل النقل وقد كان إلى آخر البيت صلتها وإعانة من الصلة إلى الموصول الضمير في عنه وفي كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الأعلام دخل عليه آل للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول آل وقوله، قد كرر داء مبتدأ وحده معطوف عليه ومسيان خبرها ومعناه مثلاً ومفرده سى ثم أشار إلى القسم الرابع من أقسام آل وهي التي للعلبة فقال :

(وقد يصير علماً بالعلبة * مضاف أو مصحوب آل كالعلبة)

ذو العلبة هو كل اسم أشهر به بعض ماله معناه وهو على ضربين مضاف كان عمرو ابن الزبير وذو أداة كالأبوة والأعشى والعنبة وهما اسوع تعرف قبل العلبة بالاضافة أو بأل ثم علبت عليه شهرة فصار عما وألعي التعريف السابق والراد بين عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب وبين الزبير عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم وأئاد ذكر لوصف في هذا الفصل المضاف وليس من الباب لاشد اكه في اسئلة معدي الاداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلبة طرأت عليه وإن التعريف بالاضافة والاداء سابق للعلبة وعما خبر يصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف ومنصوب آل معطوف عليه ثم قال :

(وحذف آل ذي إن تناد أو تصف * أوجب وفي غيرها قد تحذف)

يعني أن آل التي للعلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها مثال المادى يا نابعة ويا أعشى ومثال المضاف يا نابعة ذيان ويا أعشى همدان وقوله : وفي غيرها قد تحذف ، يعني أن آل المذكورة قد تحذف في غير النساء والاضافة وفهم من قوله قد حذفت ذلك ومن حذفها في غيرها قولهم هذا يوم اثنين مبارك فيه

مقرونا أن فتكون آل لازمة والتي للمح الأصل غير لازمة فكيف يمكن ادخلها وأجيب بأنه وضع مقروناً بأل ومجرداً منها والعبارة بها بالمجرد منها (وقوله ومجردة منها) فسر الحذف في كلام الناظم بالتجريد نكتة عليه لأن الحذف يقتضي أنها كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك لأنه علم والأصل عدمها فيه ولما قال ابن غزى تبعاً للشاطي لو قال : فذكر ذا وتركه سياناً لمفعلاً لهم (وقوله إن ذلك لا يكون في جميع الخ) يشهد قسمين مالا تحذف عليه آل لكون ذاته لا يقبلها كالمقول من فعل نحو يزيد أو يقبلها ولكنه لم يسمع كمحمد وصالح (وقد يصير علماً بالعلبة) (قول كدى ذو العلبة هو كل اسم الخ) ضمير به يعود على اسم وما موصولة واقعة على أشياء وله متعلق بمحذوف خاص خبر معناه وضميره يعود على ما هو الرابط بين الصلة والموصول وذكر باعتبار لفظ ما والمعنى كل اسم أشهر بذلك الاسم بعض الأشياء التي معنى ذلك الاسم وضع لها في اللغة كوضع لئال الاسم أيضاً (وقوله كالنابعة) هو في الأصل اسم فاعل من ينبع إذا فاق أقرانه وكان يطلق على كل من قال الشعر بعد كره ثم علب على شاعر معلوم اسمه رياء كان مادساً للنعمان بن المذر أحد الشعراء الستة (وقوله والأعشى) هو لغة كل من لا يصير ليلاً أو قيل نهاراً ثم صار علماً بالعلبة على أعشى همدان (وقوله والعقبة) هي في اللغة اسم لكل طريق صاعداً في الجبل ثم صار علماً بالعلبة على عقبة مسمى التي تضاف إليها جمرة بأن يقال جمرة العقبة وفي القاموس المراد بالعقبة عقبة أيلة وأيلة اسم مدينة بين مصر وينبع وعقبها صعبة جداً (وقوله وهذا النوع الخ) قيل يلزم عليه اجتماع معربين على معرف واحد والجواب أن الجهة متفكة فإن الذي تعرف بالمنزف إليه إنما هو للمضاف والذي تعرف بأل إنما هو مدخولها والعلم إنما هو مجموع المضاف والمضاف إليه وآل مع مدخولها (وقوله في هذا الفصل) أي في هذا النوع الأسع من أقسام آل وهو الذي للعلبة (وقوله ولبس من لب) أي الذي هو المعروف بإداة التعريف (وقوله وفهم من قوله وقد يصير الخ) هذا تكرار مع قوله سابق وهذا اسوع الخ (وحذف آل ذي إن تناد أو تحذف) (قول كدى هذا يوم اثنين الخ) هو بالعلبة على اليوم للعلوم وآل فيه للعبة لا للتعريف إذ لو كانت لبني اثنين بعد حذفها نكرة فلا يأتى منه الحال في فصيح الكلام مع انه قد أتى فدل على أن آل فيه زائدة للعلبة ويكون اضافة يوم إلى اثنين من اضافة المسمى إلى الاسم أي في اليوم المسمى بالاثنتين وهنالك بحث وجوابه ورد للحواش انظر جميع ذلك في حاشية سيدي الطيب

إذا دبران منك يوما لقيته * أو مل أن ألقاك غدوا بأسعد

وحذف ال مفعول مقسم بـ وحب وفي غيرهما معلق تحذف واضع في غيرهما تعدل الداء والاضافة للمفهومين من قوله : ان ساداً وتصف .

﴿ لا ابتداء ﴾

المتبدأ هو الاسم صريحاً أو مؤولاً محرداً عن العوامل اللغوية غير الرائدة .

(وقوله وقول الشاعر إذا دبرن الخ) البيت من الطويل ودبران فاعل محذوف يفسره ما بعده أى إذا لقي دبران ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول محذوف أى إذا لقيت دبران ولا يصح أن يكون مبتدأ لأن إذا لا يبيها الا جملة فعلية والدبران في الأصل اسم لكل كوكب يدبر ثم صار على خمسة كواكب في الثور ومك صفة لدبران ويوما منصوب على الظرفية وأو مل مضارع أمل وأن مصدرية يؤول ما بعدها بتصدر أى لقيك مفعول أو مل وغدوا منصوب على الظرفية وبأسعد جمع سعد وأسعد الجوم عشر والمعنى إذ أعرضت عني يوماً فسلامه صدرك أرجو أن ألقاك غدا وأنت مهمل على والشاهد في دبران فان أصله بال وحذفت في غير نداء ولا اضافة ثم ان قول لاطم وحذف ال مستغنى عنه بقوله في النداء وباضطرار خص جمع يا وأل قيل بقوله : ووصل ال بهذا المضاف مغتفر الخ وأجيب بأن ذكر وجوب حذفها ها ليس لداه بل ليرب عليه ما لم يذكره في بابى الداء والاضافة وهو ان حذفها في غيرها قليل والله أعلم .

﴿ لا ابتداء ﴾

لما فرغ من الوسائل شرع في المقصود ببيان وهو الاحكام التركيبية السماة بعلم النحو وعلم العربية ثم ان التراكيب راجعة إلى جملتين اسمية وفعلية وقدم الكلام على الاسمية بناء على أن المتبدأ أصل للماعل وهو مذهب سيدييه وحجته انه لا تزول ابتدائية تقدم أو تأخر بخلاف الماعل ففاعليته زول ان تقدم وقيل الماعل أصل وحجته أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المتبدأ المعنوي ونسب للتحليل ولد رأى بن السراح والأحمش ان لكل حجة قال كل منهما أصل وهو الذي اختاره الرضى وأشار الى الأقوال الثلاثة السيوطي في اهرينة قوله :

واختلفوا فيما له التأصل * في الرفع أهل مبتدأ أو فاعل

وجه كل باتجاه يخلو * من ثم قال البعض كل أصل

﴿ فان قلت ﴾ هل يسبق على هذا الخلاف شيء ﴿ قلت ﴾ نعم يسبق عليه كما للدعائي أنك إذا وجدت اسماً محتملاً لكونه فاعلاً محذوفاً فاعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كل عند المائى باصله ونكافأ عدد من يقول كل منهما أصد وذلك كريب في جواب من قرأ فعلى اختيار المتبدأ بقدر زيد قرأ وعلى اختيار الفاعل بقدر قرأ زيد ﴿ لا يقال ﴾ تقدر زيد قرأ ترجيحاً على كل ليكون الجواب مطبقاً للسؤال الواقع بجملة اسمية ﴿ لما تقول ﴾ هو جملة اسمية لفظاً فعلية معنى إذ أصل من قرأ قرأ زيد أم عمرو أم تكرلان الاستفهام بالفعل أولى لسكونه يتجدد ويغير فيقع فيه الابهام فعلى هذا تقع المطابقة مطلقاً أحببنا الاسمية أو الفعلية وبما قال الدعائي يظهر بطلان قول المرادى بما لأبى حسن هذا الخلاف لا يجدى شيئاً وقد أطلق الناطم لابتداء الصدر على المتبدأ اسم المفعول فكأنه قال المتبدأ وكثيراً ما يطلق الناطم المصدر في هذا النظم ويريد به اسم المفعول كقوله . الساعز والنداء والاختصاص وفي الترجمة حذف الواو مع ما عطف كانه قال بابتداء أو الخبر واليدى على ذلك انه ذكرهما معا داخل الترجمة أو يقان عبر بالابتداء والابتداء يستلزم المتبدأ والمتبدأ يستلزم الخبر ﴿ قول كدى صريحاً ﴾ حل من الاسم نحو الله ربنا ومحمد نبينا (وقوله أو مؤولاً) بأن يسبك الفعل الواقع به ان بمصدر يكون مبتدأ وما بعده خبر نحو قول الله تعالى : وان تصوموا خير لكم . أى صيامكم أو صومكم وخبر خبره (وقوله مجرداً عن العوامل الخ) أى كاعلمت في المثالين واحترز به من المقرون بعمل لفظي نحو كان زيد قائماً وقام زيد فلا يقال في زيد مبتدأ بل يقال في الأول اسم كان وفي الثاني فاعل (وقوله غير الرائدة) أى أو شبهها كمثل الرائدة قوله تعالى : هل من خالق غير الله . خالق مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في آخره مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الرائد وهو من وعبر الله خبر ويرزفكم خبر بعسجراً أو غير بدل من خالق والخبر محذوف أى لكم ولا تقل ان خالق وحذف مبتدأ وغير فاعل اعنى عن الخبر لأن الوصف الرفع لما سد فاعله مسد الخبر نزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما شبهه ومنه بحسبك درهم ومثال الشبيه بالرائد * لعل أبى الغوار منك قريب * فعل حرف جر وأبى مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائية عن الضمة للمقاربة ياء لأجل الحرف الشبيه بالرائد وقريب خبر المتبدأ والفرق بين الرائد وشبيهه وان كان كل واحد منهما لا يتعلق بشيء أن الرائد اذا حذف لا يتوقف المعنى عليه كن في الآية والباء في محسبك والشبيه بالرائد يتوقف المعنى عليه كلعلى في المثال فانها تفيد

مخراجه أو وصفارها لمكتف به وقد فهم من هذا الحد أن البيت أو قسمين دو خبر ووصف رافع لما يغني عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله: مبتدأ زيد وعاذر خبر * أن قلت زيد عاذر من اعتذر فاكنتي للمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذر من اعتذر مبتدأ وعاذر من الخبر ومن اعتذر تعميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وإن قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ وخبر ومن اعتذر مفعول يعادر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولو قال :

ان قلت زيد عاذر من اعتذر * فالمبتدأ زيد وعاذر خبر

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله :

(وأول مبتدأ والثاني * فاعل أغنى في أسار ذان

وقس وكاستفهام النفي وقد * يحوز نحو فائز أولو الرشد

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر * أن في سوى الأفراد طعنا مستقر

يعني أنك إذا قلت أسار ذان فلاول الذي هو أسار مبتدأ والثاني الذي هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فصار اسم فاعل من سرى وإن تثنية ذا وإنما لم يحتاج هذا النوع من البيت إلى الخبر لأنه بمنزلة العمل فاكنتي بمرفوعة وفس أي قس على المثالين وهما زيد عاذر وأسار ذان وفس على الثاني أيضا في كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النفي يعني أن النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده فبال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر :

أقاطن قوم سلمى أم نروا طعنا * أن طعنوا فعجب عيش من قطننا

ومثاله بعد أن في قول الشاعر : خليلي ما واثق بعهدى أبتا * إذا لم تكونا لي على من أقطع

وقوله : وقد يحوز نحو فائز أولو الرشد يعني أن هذا الوصف المذكور قد يأتي حيزه معتمد على استفهام ولا نفي وفهم من قوله قد يحوز فبعد ذلك

الزحى فلو حدث لم يبق ما يدل عليه (وقوله خبر اعلم الخ) خرج به وبما بعده اسم فعل نحو راب لأنه غير مخبر عنه وغير وصف ولا حمل له من الأعراب على الأصح (مبتدأ زيد وعاذر خبر) (قول كدى فاكنتي بالمثال الخ) فائدة للاطلاع على أحكام المثالين وهو كقول من قال :

وشادن بسألتى * ما للبتدأ وما الخبر بينهما لي مسرعا * قلت له أنت القمر

ثم قبول العذر من الأوصاف المحمودة وثمة در من قال :

إذا اعتذر الصديق اليك يوما * تجاوز عن مساويه الكثيره

فات الشافعي روى حديث * بأساد صحيح عن الغيرة

عن المختار أن الله يحوز * بعذر واحد إلى كبره

(وقوله لم يكن فيه حذف الخ) أي للماء الرابطة ولا تقديم للجواب ولا تأخير للشرط (وقوله ثم أشار إلى النوع الثاني الخ) وهو الوصف لكن هذا بالنسبة لليبيين الأولين وأما الثالث وهو ر ثان الخ فهو ذو خبر من النوع الأول فكان الاليق لمكودي أن يفصل البيتين الأولين والثالث بالشرح (وأول مبتدأ والثاني فاعل) (قول كدى فأسار اسم فاعل الخ) وأصله ساري ياء منونة استقبلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى سا كان حذفت الياء لدفعها فالتقى سا كان مقدور استنشالا على الياء المحذوفة * وسند بعضهم عن قراءة والليل إذا يسر بحذف الياء فقال لأجيبك إلا أن بيت عبد باب دارى مقيدا ففعل فما أصبح قال له إن العرب إذا وضعوا شيئا في غير محله حذفوا منه حرفا تنبيها على أنه موضوع في غير محله إذ اليل مسرو فيه لأسار (وقوله لأنه بمنزلة العمل) والفعل لا يرفع الخبر فكذلك ما حمل عليه وعلى أنه بـ أن الخبر محكوم به على المبتدأ ومرفوع الوصف محكوم عليه (وقوله أي قس على المثالين الخ) مما يدخل تحت وفس الجمع والمفرد مقيسا على المتن وما يدخل تحت أيضا اسم المفعول والصفة المشبهة وأمثله لمعلمة فإن الجميع مقيس على اسم الفاعل ولاجل هذا كان ينبغي للاطلاع أن يغير بمرفوع بدل فاعل ليشمل اسم المفعول فإنه لا يرفع إلا النائب والورث نقله

(وقوله قول الشاعر أقاطن الخ) البيت من البسيط والمعمرة للاستفهام وأقاطن اسم فاعل من قطن بالمكان إذا قام به مبتدأ مؤن وقوم فاعل أغنى عن الخبر وأما عاطفة ونووا فعل وفاعل بمعنى قصدوا معطوف على قاطن وظما معقول نووا وهو مصدر طعن يظعن كعلم يعلم والظعن الارتحال أن يظعنوا ويرحلوا شرط وعجيب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط ومن اسم موصول وما بعدها صلتها والشاهد في أقاطن فإنه عمل لا اعتماد على همزة الاستفهام فهو مثل أسار في النظم (وقوله ومثاله بعد التي قول الشاعر خليلي الخ) البيت من الطويل و خليلي متنى منادى بإسقاط حرف النداء منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم ووف اسم فاعل من وفي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستتقال على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وأما فاعل أغنى عن الخبر وإذا ظف

خير هو لمب فلا تك ملعيا * مقالة لمب إذا الطير مرت

فماثر أولو الزند في التل مثل خير سولمب في اللب وقوله : والذين مبدا وذا الوصف خبر إلى آخر البيت يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الأفراد وهو النسبة والجمع جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعا بلوصف مبدا وجعل الوصف خبرا مقدما وذلك نحو قنمان الزيدون وقائمون الزيدون فالزيدان مبتدأ وأقنمان خبره ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا لأن جملة صمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع وفهم من قوله : في سوى الأفراد أن المطابق في الأفراد لا يعمى فيه كون الثاني مبتدأ ولوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو : أراغب أنت عن ألهى . فيجوز في رابع أن يكون خبرا مقسدا وأن يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسددا لخبر

بوصف واسم تكون الألف لعائد على حليلي ومن اسم موصول وحمله أفاطع صلها ومائد محذوف أى أفاطعه والمعنى يا خليلي إذا لم تكونا باصريين لى على من قاطعه وأهجره فما أننا راغبين بهدى ولا مؤذيين حق صحبتي والشاهد في وف حيث رفع أننا ونعتمد على المعنى وإنما اشترط تقدم الاستفهام أو سبى على الوصف لانه فرع في العمل عن الفعل والفرع لا يقوى قوة الأصل فاحاج الى ما يريده قريبا من الفعل فأنى بالاسمهم أو اسبى لأن الغالب فيما أن يدخل على الفعل (وقوله ومنه قول الشاعر الخ) البيت من لطويل وقائله رجل من الطائيين وخير صفة مشبهة مبتدأ والوصف مفعول وقع مبتدأ يلزمه التنكير لقيامه مقام الفعل والفعل كما مر لا يكون إلا خبرا والثاني العالمية وهو فاعل أغنى عن الخبر وللمب بكسر اللام وهم حى من الأزد ومهم الرجل الذى لما صاحب عمر في الحج حجر فسال دمه فقال أشعر أمير المؤمنين فوالله لا يحج بعده هذا العام أبدا فكان الأمر كما قال ولا نهاية ونك ضرورم بالسكون على النون المحذوفة تحميها وملعيا خبرها ومقالة معول مغنيا من الإلقاء وهو عدم الاعتداد بالثنى والمعنى منسوب الى هذه العيبة وظهر فاعل بفعل محذوف والشاهد في عمل خير من غير اعتماد وقيل لاشاهد في هذا البيت لاحتمال أن يكون و مبتدأ وخبر خبره ولا يصر عدم المطابقة لان فعلا يخبر به عن الفرد والثنى والمجموع باعطف واحد والثالثة بعد ذلك ظهير (و . من مبدا وذا الوصف خبر) هذا تنقيح لقوله وأول مبتدأ الخ كأنه قال مح كون الأول مبتدأ والثاني فاعلا اذا كان الوصف غير مطابق ومن كان مطابقا لما بعده وسوى لأفراد فالعبرين كون الثاني مبتدأ (قول كدى اذا كان مطابقا لمرفوعه) الأولى أن يقول له عنه لان ما بعده مرفوع بلا تداء لا بلوصف اللهم إلا أن يقال سماء مرفوعا باعتبار غير المطابقة (وقوله وهو الذى كان الخ) يعنى في نحو أسار دان لاهبا والا ففى نحو هذا لا يجوز فيه ذلك (وقوله ولا يجوز أن يكون الخ) يعنى على اللغة المشهورة وأما على غيرها فيجوز (وقوله لجمه صمير الخ) يقتضى هذا الكلام ان من يجعل الوصف مبتدأ يقول ان الألف والواو ضميران ولا معنى له لانهما اذا كان ضميرين فقد أحد الوصف للبتدأ مرفوعه فلم يبق لقوله الزيدان والزيدون الواقعان بعد الوصف المطابق إلا أن يعربا بدلين من الألف في الوصف أو الواو فيكون ذلك خروجا عن الموضوع بل الحق ان من يقول ان الوصف المطابق مبتدأ محال الالف والواو حرفين (وقوله وهذا الوصف الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر يقال هذا الذى قلت من تحمل الوصف ضمير الاسم الذى بعده على تسليمه لا أى الا على جعل الألف والواو في الوصف المطابق ضميرين ونحن نجعلهما حرفين دالين على التشبيه والجمع فقال وهذا الخ يعنى على اللغة المشهورة (وقوله فلا يثنى ولا يجمع) مراده الوصف اذا رفع ما بعده لانه لا علامة تشبيه ولا علامة جمع كالفعل اذا أسند لثنى أو مجموع على اللغة انصiche وهذا لحقه الألف والواو فدل على انه غير مسند الى الاسم الظاهر بعده بل الاسم الظاهر مسدأ والوصف خبر مقدم وفاعل الوصف الألف والواو وليس مراده ان الوصف من حيث هو لا يثنى ولا يجمع فان هذا لا يقوله عاتل فضلا عن فاضل وان اعترض عليه به (وقوله فيجوز في أراغب أن يكون خبرا الخ) فيه نظر بن التعيين في هذه الآية الوجه الثاني لما يلزم على الوجه الأول من الفصل بين العامل الذى هو راغب ومعموله الذى هو عن ألهى بالمبتدأ الذى هو أنت وهو أحجب من الخبر لان الصحيح ان المبتدأ غير معمول للخبر والأولى التمثيل ثم زيد والحاصل ان الوصف اما أن يخالف ما بعده أو يطابقه فان خالفه بان كان الوصف مفردا والاسم مثنى أو مجموعا تعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان طابقه في غير

ف قوله فأول مبتدأ ومبتدأ خبره والثاني مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع الصفة لفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أي في قولك أسار دان وقس فعل أمر معموله محذوف أيضا تقديره قس على ما ذكره والسبب مبتدأ وخبره كاستفهام ونحو فاعل يجوز وفائر مبتدأ ولو ارشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك فائر. ولو ارشد واثنان مبتدأ وخبره مبتدأ وإذا مبتدأ والوصف صفة له وخبر خبره وإن حرف شرط وفعل الشرط استقر وفي سوى متعلق باستقر وطبقا حال من فاعل استقر المستر وهو عائذ على الوصف والتقدير إن استقر الوصف مطابقا لموقعه في غير الأفراد ويوجد في بعض النسخ طبق الرفع واعرابه فاعل بعمل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير إن استقرت مطابقة بين الوصف وموقعه ثم قال :

(ورفعوا مبتدأ بالابتداء * كذلك رفع خبر بالابتداء)

يعني أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء والرافع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولا لخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره هو مذهب سيويه قال فاما الذي يبنى عليه شيء هو هو معنى فإن البنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك نحو قولك عبدالله منطلق والضمير في رفعوا عائذ على العرب ورفع مبتدأ وخبره بالابتداء والفاعل في كذلك الاسطرار الذي تعاقبت به الباء في قوله بالابتداء ثم قال :

الأفراد بعين في الوصف أن يكون خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا وإن طابقه في الأفراد جاز الوجهان (وقوله فأول مبتدأ الخ) سوع الابتداء به وهو نكرة كونه مقابلا لقوله بعد والثاني العرف بال (ورفعوا مبتدأ بالابتداء) (قول كدى وهو جعلك لاسم أولا الخ) في هذا التعريف قصور بخروج الوصف الرافع للفاعل وأجيب بأن فيه حذف الواو مع ما عطف والتقدير لخبر عنه ثانيا أو لترفع ما بعده ولو عبر برفع ما بعده بدل لخبر عنه لكان جامعا (وقوله قال) أي سيويه فاما الذي اسم موصول واقع على ابتداء وهو عبد الله مثا سيويه بعد يبنى فعل مضارع مبنى للمفعول عليه متعلق ببنى وضميره للذي الرفع على المبتدأ شيء نائب عن الفاعل واقع على الخبر والجملة صلة الذي والعائد ضمير عليه هو مبتدأ ثان واقع على الخبر هو خبر هو قبل واقع على المبتدأ والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الذي ومعنى هو هو أن الخبر نفس المبتدأ في المعنى فإن البنى ال اسم موصول واقعة على الخبر عليه يتعلق بالمبنى وضميره للمبتدأ يرتفع فاعله يعود على الخبر الواقع عليه لضميره يعود للمبتدأ وجملة يرتفع خبر إن كما ارتفع فاعله هو الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول مطلق صفة لمحذوف وما مصدرية وما بعدها مؤول مصدر مجرور بالكاف وهو فاعل ارتفع عائذ على المبتدأ وتقدير الجمع طام السد الذي يبنى الخبر على المبتدأ هو أي الخبر نفس المبتدأ في المصدوق فإن الخبر المبنى على المبتدأ يرتفع هو أي الخبر بالمتنأ ارتفاعا مثل ارتفاع المبتدأ بالابتداء وانظر لهذه العبارة ما أصعبها وأسهل عبارة النظم وقيل إن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ وقيل إن الابتداء رفعهما معا وقيل الابتداء رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ رفع الخبر والحق المشهور القول الذي ذكره النظم (فان قلت) كم يكون مشهورا مع انه رد بوجه منها إن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك فالرفع الأخ زيد لكان رفعاً لنفسه بنفسه (والجواب) بأنهما وإن اتفقا مصدوقا فقد اختلفا مفهوما لأن زيدا دل على الذات والأخ على الأخوة وهذا شأن كل مبتدأ وخبر * وقد أوردوا هنا سؤالاً بن قالوا المبتدأ والخبر هل هما شيان أو شيء واحد إن أحببنا أنهما شيان لرم الإخبار عن الشيء بغيره وإن أحببنا أنهما شيء واحد لرم الإخبار عن الشيء بنفسه وهو من باب تحصيل الحاصل (والجواب) الحق أن يقال هما شيء واحد باعتبار مصدوقهما إذ مصدوقهما ذات واحدة وهما شيان باعتبار مفهومهما لأن الأول اسم للذات والثاني يدل على المعنى (وقوله والفاعل في كذلك الخ) يلزم عليه تقديم معمول الخبر على المبتدأ والأولى أن يكون كذلك خبرا مقدما وبالمبتدأ متعلق برفع ويكون التشبيه في كونه منسوبا للعرب أول الحاجة (حكيتان) (الأولى) اجتماع المازني وقيل الجرمي من البصريين مع الفراء من الكوفيين فقال له الفراء أخبرني عن زيد منطلق بهم رفعتم زيد فقال له بالابتداء فقال ما معنى الابتداء فقال له تعريته عن العوالم اللفظية قال اظهره لي قال لا يظهر قال مثله لي قال لا عند فقال له فراء ما رأيت معناه كالיום عامل لا يظهر ولا يئثل فقال له المازني أخبرني عن زيد صرته بهم رفعتم زيد قال بالماء في صرته فقال المازني الماء اسم فكيف رفع الاسم فقال الفراء نحن لا نبالي بل نجعل كل واحد من الاسمين مرفوعا بالآخر كما في زيد مطلق فقال له يجوز ذلك في زيد مطلق لأن كلا منهما مرفوع في نفسه وهذا لا يمكن لأن الماء في محل نصب فلا ترفع فقال الفراء لم ترفع بالماء بل بالماء على زيد فقال اظهره لي قال لا يظهر قال مثله لي قال لا يئثل فقال ما قررت منه وقعت فيه وقس على الفراء بعد افتراقهما كيف وجدت المازني فقال آية وسئل الآخر كيف وجدت الفراء قال شيطانا * الثانية مسألة الزهوية للقرونة بشهادة الوزيرية وهي كست أظن إن القرب أشد لسعة من الزبور فذا هو هي

والخبر الجزء المم الفائده * كانه بر والأبدي شاهده) . يعنى ان الخبر هو الجزء الذى تمت به فائدة الجملة الاسمية وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة وان كانت الفائدة حصلت بتجموع خبرين لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجرائن فبه تمت الفائدة ولانه الجزء السفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وتسمى عاين الله تعالى بعباده بمعنى يحسن اليهم والأيدى شاهدة والأيدى النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع ثم قال :

(ومفردا يأتى ويأتى جملة * حاوية معنى الذى سيقى له)

يعنى أن خبر المبتدأ يأتى مفردا وهو أصله يأتى جملة والمفرد فى هذا الباب ما ليس بجملة ولا شبيها بالجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وشمل الجملة الاسمية نحو زيد أبوه قائم والعلية نحو زيد قائم أبوه وقوله : حاوية معنى الذى سيقى له . يعنى ان الجملة تكون مشتملة على رابط يرتبط بالمتن وأما فى حاوية معنى وما قبل حاوية ضميرا ليشمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وغيره مما يقع به الرابط وهو اسم الإشارة كقوله عز وجل : ولباس التقوى ذلك خير . على قراءة الرفع وتكرار اللفظ بعينه كقوله تعالى : الحاقة ما الحاقة . ومفردا حال من قاعد يأتى الأول المستتر وجملة حال من لضمير فى يأتى الثانى والضمير ان معاين ان عاين الخبر وحاوية صفة جملة ومعنى مفعول بحاوية والذى واقع على المبتدأ وصلت به سيقى له وضمير العائد من الصلة إلى الموصول هو المحرور باللام وفى سيقى ضمير يعود على الجملة والقدير يأتى الخبر مفردا ويأتى جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذى سيقى له الجملة وهو بالمبتدأ

أوقاهم من سيوفهم لروى من العرب مدهاهم ولا يهاها وقب الكسائى للروى باهلا هي واختلفا فخرصة أبى جعفر الأمير ومضى بن حبل لوزير فقال لها الأمير فداختها وأنها عما يديك فمن يفصل بينك فقال الكسائى العرب بالباب فدل له الأمير أنصفت وأمر باحصارهم فسئلوا فاسمعوا من الجواب حتى يعلموا ماقاله الكسائى فيقولون الحق معه لقربه من الملك فقال الكسائى قلت كذا وصيوة قال كذا فقالوا الحق مع الكسائى فها سيوفهم من أن يظفوا بذلك فأمرهم فامتسوا لكونهم لا يرصون أن يبعث عنهم اللحن لا لألى أنهم لا يقدرون على النطق بذلك كما قبل به فروى أن الكسائى قال ليحيى أصبح الله لوزير انه قد وفد إليك من بلده فلترده خذ فأمر له بعسره لاف درهم فخرج سيوفيه وقصد فارس ولم يجد بلده البصرة ومات بقرب ذلك قبل ولم يمت حتى شم رائحة كبده بما وقع . ولما واخفق فى هذه المسئلة حوار الوحش أما على ما سببوه فهو مبتدأ وهى فى محل رفع خبر وأما النصب على ما لكسائى فعلى اصهار فعلى قدم مة مع مفعوله والأصل فادا هو يساوها (والخبر الجزء المم الفائده) (قول كدى وان كانت الفائدة حصلت) الأولى أن يسقط هذا مع قوله بعد ولانه الخبر . الخ لأنه لا يقال ذلك إلا لو عبر بالناظم بحصل بدل المم كما عبر به الموصح هما منكبتا به على لناظم وحاله فى حواشيه بأن التمدد يكون فى انفصالات والموصول يكون فى العمدة والخبر عمدة والتحرير مع الناظم لانه لم يرد التمام ما أنى بعد تمام الكلام بل أراد به ان الفائدة ابتدئ بسببها وكملت بالخبر (وقوله لأن الخبر الخ) هذه امية هى المناسبة لتعبير الناظم بالمتم فالأولى الاختصار سلمها بأن قول وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة لأن الخبر الخ (وقوله ولذلك كان أصله الخ) أى ولأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة وأصله كان معرفة ولابدأ معرفة لئولهم انصصة له فبقى النفس متشوقة للخبر وقد اعترض على الناظم بأن حده للخبر غير مانع لشموله قاعد الفعل وفاعل الوصف فالأولى أن يريد فى التعريف كإيراد الموضع مع مبتدأ غير الوصف المذكور لا خراجها ولعله للجواب عن . لك أشركنى بقوله أول التقرير فائدة الجملة الاسمية واخفى ان حده للخبر مانع وما أوردوه عليه لا يردلانه أخرج ذلك بالثال على عادته إذ التقدير المم الفائده تماما كتمامها بقولك الله الخ (ومفردا يأتى ويأتى جملة) (قول كدى فى هذا الباب ما ليس بجملة الخ) فيشمل المثنى والجموع واحترز به من المفرد فى باب الاعراب فانه ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا واحدا من الأسماء الخمسة ومعه فى باب البداء وباب لا ما ليس مضافا ولا . . . بالمتضاف فالمفرد أقسام ثلاثة (وقوله يعنى ان الجملة تكون الخ) الأولى أن يقول يعنى ان الجملة الواقعة خبرا لا بد أن تشتمل على رابط الخ ليفيد الحصر وانما اشترط ذلك لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل والأصل فيها الاستئناف فاذا وجد الرابط علمنا انها خرجت عن أصلها وتعينت للمبتدأ ولهذا ان كانت نفسها لا تحتاج لرباط (وقوله على قراءة الرفع الخ) أى للناس فيكون لباس مبتدأ أول وذلك مسدداً بنا وخبر خبر عن الثانى والجملة معه ومن خبره خبر عن الأول والرابط اسم الإشارة للعلم انه لابد من مشاراليه . وما على قراءة لباس بالنصب فيكون معطوفا على ريشا (وقوله الحاقا الحاقا الخ) الحاقا مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقا خبر ما والجملة من ما وخبره خبر الحاقا والرابط تكرر الابتداء بلفظه وللراد بالحاقا السعاة سميت بذلك لانها حق ولأت فيها تعرف حقائق الأمور والله أعلم . ومعه القارعة ما القارعة . وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم وقد ذكر بعضهم أن جملة الروابط خمسة وانما سمعوا فى رابط الخبر دون الصفة والصلة والحال لأن الموصوف أحوج إلى صفته من المبتدأ إلى خبره والحال صفة

ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله : (وان تكن اياه معنى اكتفى * بها كسطق الله حسبي وكفى)
يعنى ان الجملة الخبر بها اذا كانت هى نفس المبتدأ فى المعنى اكتفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله : كسطق الله حسبي وكفى . فسطق
مبتدا والله حسبي جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبي هو سطق ونطق هو الله حسبي ومثل ذلك هجىرى أبى بكر لا إله
إلا الله وإياه خبر لكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على اسقاط حرف الجر واكتفى جواب السرطوفيه ضمير يعود على
المبتدأ والضمير فى بها عائد على الجملة ثم قال :

(والفرد الجامد فارغ وإن * يشتق فهو ذو ضمير مستكن)

قسم الخبر المفرد الى جامد ومشتق ودكر ان الجامد فارغ . يعنى من الضمير نحو زيد أخوك وأنت تريد وان المشتق يتحمل ضمير امسكتنا
أى لا يظهر نحو زيد قائم ضى قائم ضمير مستكن تقديره هو المشتق هما هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والنسبة الشبهة وأفعال
الفضيل ودخل فى قوله وان يشتق ما هو مؤول بالمشتق فانه يتحمل الضمير نحو زيد يعمى ويريد أسد * فان قلب * ظاهر كلامه ان الضمير
فى يشتق عائد على الخبر المفرد للوصف بالجود وهو غير صحيح لان الجملة لا يشتق * قلت * هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجود
و نظيره ما تقدم فى قوله وقد زاد لازما وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير انما هو فى الخبر الحقيقى حيث يرفع ضمير المبتدأ وأما
السبى فلا يستتر فيه الضمير بل يجب ابرازه ضميرا كان الفاعل أو طهرا والى ذلك أشار بقوله :

لصاحبها فى المعنى الصلة كالصفة فى بيان الوصول (وقوله ولما كان من الجملة الخ) الأولى أن يقول ثم محل احتياج الجملة الواقعة خبرا الى
الرابط إذا لم تكن نفس المبتدأ فى المعنى والافلا تحتاج الى رابط واليه أشار بقوله : وان تكن اياه معنى اكتفى * بها ... ليفيد أن هذا البيت
تقديره نحو يعنى الخو سطق فى الظن مصدر بمعنى اسم المفعول أى منطوقى ثم ان كفى فى قول الناظم وكفى مثال آخر له فى الاخبار بالجملة الفعلية
عن ابتداء الثانى كما أخبر عنه بالمفرد وهو حسب الذى هو بمعنى كاف ويكون تقديره منطوقى الله كفى جملة كفى خبر عن الله وجملة ابتداء
الثانى وخبر خبر عن الأول الذى هو نطق ولا رابط لأنها نفس فى المعنى (وقوله ومثل ذلك هجىرى الخ) هجىرى فعلى مقصور أنه
للسان كخبيث ومعنى هجىرى دأبه وعادته فى وقت المجاعة وهو اشتداد الحر لا إله إلا الله قاله عباس وابن عقيل فى شرح التسهيل
* فان قيل * ان أرادوا بقولهم الجملة الواقعة خبرا نفس ابتداء اتحادهاى للصدق يقال كل مبتدأ وخبر كذلك وان أرادوا اتحادها
فى انه موم فباطل لأن الخبر لا بد أن يكون مغيرا للمبتدأ فى المعنى لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به * فالجواب * ان معنى كون الجملة
نفس المبتدأ انما خبر عن مبتدأ مفرد مدلوله جملة كلفط حديث وكلام ومضطوق كما فى التسهيل هذا وفى المعنى أن الجملة المراد لفظها
مفرد حقيقة يدل لذلك وقوعها مبتدأ أى لا يكون الاموردا كالحديث : لا حول ولا قوة الا بالله كبر من كبور الجملة . قال الحافظ سيدى
الطيب فعلى الأول يكون اعرابها محليا وعلى الثانى وهو ثلثين ان اعرابها بحركة مقدرة فى آخرها مع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة أو سكون الحكاية وهكذا يعالج فى لا حول الخ الواقع مبتدأ وكثر خبره (والفرد الجامد فارغ) انفراد الجامد هو الذى لا يشعر
بمعنى الفعل الواقع له فى المادة بانضغاطه الى القياس الاستعالي كزيد فاما لا يدل على راد المال زيادة فاذا وقع حرا فلا يتحمل ضمير المبتدأ
وللمشتق ما أشعر بمعنى الفعل الواقع له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعالي نحو قائم فاذا أخبر به عن المبتدأ فيتحمل ضميره (وقوله
يعنى من الضمير) بين به متعلق قول الناظم فارغ ويدل لهذا المتعلق قوله بعد : فهو ذو ضمير . وحينئذ عارض من اعترض عليه قوله لم يبين من
أى شىء يكون فارغا ساقط ثم ان قول الناظم وان يشتق فهو الخ يقتضى أن كل خبر مشتق يتحمل الضمير مع انه إذا رفع المشتق الطاهر نحو زيد
قائم أنه فلا يتحملة ولذا نكت عليه الموصح بقوله إلا إذا رفع الطاهر وأجب الراى بأنه إذا رفع الطاهر فقد جرى الوصف على غير من
هوله فيكون من أفراد قوله بعد : وأبرزنه مطلقا ويكون وأبرزنه بقبيل لهذا وسعلم ما فى ادخاله صورته الظاهرى وأبرزنه الخ (وقوله
قلت هو عائد على الخبر المفرد الخ) رد هذا بأنه يلزم عليه عود الضمير على الموصوف دون الصفة وهما كالنبي ، الواحد فلا يصح
ذلك * وأجيب * بأجوبة منها أن مراد السكودى بالمفرد اعائد عليه الضمير المفرد المار فى قوله ومفردا يثنى الخ لكن هذا حد
من كلامه ومنها أن يكون المفرد مبتدأ أول والجامد مبتدأ ثان وفارغ خبر الثانى والجملة خبر الأول فيكون الضمير انما عاد على
المبتدأ لا على الموصوف * قلت * وهذا الكلام من السكودى وغيره لا حاجة اليه أصلا والصواب ابقاء عبارته الناظم يشتق على
ظاهرها من عود الضمير على المفرد الجامد ويكون المعنى وإن يشتق المفرد الجامد أى يؤول بالمشتق نحو زيد يعمى فهو
هو ضمير مستكن وإذا كان المؤول المشتق يتحمل الضمير فأولى المشتق أصالة فكون كلام الناظم صحيحا صرحا

يعني ان الحجة المفردة المشتقة اذا لامعير من هوله وجب ابراز الضمير اعانده على التبتدا وتعمل صورتين احدهما أن يكون الرفع ظاهرنا نحو زيد قائم بوجهه لسمير المتناهي اب عائد على التبتدا وهو بارز واخرى أن يكون الرفع ضميرا وقوله مطلقا يعني خيف اللبس أو لم يخف وتعمل صورتين احدهما ان يمرض فيه اللبس نحو زيد عمرو وصار به هو اذا اردت ان التناوب هو زيد والضمير هو عمرو وهذه الصورة متفق على وجوب ابراز الضمير فيها والاخرى مالمس فيها نحو زيد هند ضارب هو وهذه تختلف فيه المذهب البصريين أنه يجب فيها ابرار كالتى قبلها ومذهب الكوفيين انه يجوز فيها ابراز والاستتار ومذهب الناطم في هذا الحزمه ووافق للبصريين ولذلك قال مطلقا وقوله : أبرز منه مطلقا . أى ابرز الضمير ومطابقة منصوب على الحال من الضمير المنصوب في أبرزنه وفي تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على التبتدا وهى موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير في معناه عائد على ما هو ارتباط بين الصلة والموصول والضمير في عائد على التبتدا ومحصلا خبر ليس وفي قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وابرز الضمير انه ثمة من الخبر الى التبتدا مطلقا ادنا لا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك التبتدا ثم قال :

(وأخبروا بطرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر)

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو حارا أو مجرورا وهو راجع في التقدير إلى الفرد أو إلى الجملة ولذلك قال : ناوين معنى كائن أو استقر . فقلت ربه منك أوزيد في الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك أو استقر عنده وانما جعلوا هذا النوع قائما في الخبرين على التمام والجملة لانه عوض من الخبر ولذلك لا يجمع بينهما واختار الناطم تقديره بالفرد ولذلك قدمه ووجهه ان أصل الخبر الافراد واحداً أكثر البصريين تقديره بالفعل لانه أصل في العمل والضمير في وأخبروا عائد على العرب وناوين حال منه ومعنى مفعول ناوين ثم قال :

في السورين المشق والمؤول به (وأبرز منه مطلقا حيث تلا) (قول الكودى احدهم أن يكون الرفع ظاهرا) في احدهم الظاهرها نظر لأن كلامناظم فيما اذ رفع الوصف ضميرا مستترا حرى على غير من هوله فيجب بروزه نحو زيد قائم ت وان كان الوصف رافعا الظاهر فلا ضمير فيه حتى يبرز (لا يقال) ان الوصف اذا كان رافعا للضمير قبل رفعه لظاهر (لا يقال) ذلك مركب وهذا مركب (وقوله محور يد قائم بوجهه) الأولى أن يقول أوواه بالنشئة لان مثاله بالافراد ويجوز فيه أن يكون بوجهه مستدا وقائم خبره مقدم فيكون خروجا عن موضوعه ويجوز أن يكون أبوه فاعلا قائم (وقوله أن يكون الرفع ضميرا) منه في التصريح بر د قائم أساليه والضمير انا لا جناح اليه لان الوصف مع مرفوعه في حكم المفرد فلا يحتاج الى عائد (وقوله نحو زيد عمرو وصار به هو) فتناوب خبر عن عمرو وهو في الحقيقة لزيد لا به هو صارب والجملة من عمرو وخبره حمزة ويداوعا عائد لفظه هو لا يعاب في الابرار لا يرفع اللبس لاحتمال سود هو على عمرو . لا يقال لا يقول في سبب ذلك لكن اوضح حمل ابرار علامة على كون الوصف حرى على غير من هوله ولهذا يتسع الإبرار إذا جرى على من هوله على الصواب فلا تقول زيد قائم هو ونسب ليس الجوز في مثال الكودى هذا مع لى بعده نظر لان الاخبار فيها على الأول بالجملة وموضوعنا هم اذا كان الاخبار بالمعروف والصواب أن يمل بمثالي الموضح غلام زيد ضاربه هو و غلام هند ضاربه هى (وقوله ومطلقا منصوب على الحال) الأولى انه صفة لمخروف مفعول مطلق أى ابرار مطلقا (وقوله عائد على ما) قد علمت ان ما واقعة على التبتدا وضمير معناه لا يعود على التبتدا وانما هو لخبر فضاوانه أن يقول عائد على ماء د عليه ضمير تلا وهو الخبر وهذا هو الواقع في تقريره (وقوله هو الرابط بين الصلة والح) مبنى على ما قبله من أنه عائد على ما وقد علمت ما فيه والحق أن لرباط ضمير له العائد على ما (وقوله يعود على الخبر) الحق انه يعود على اسم ليس وهو معناه (وأخبروا بطرف أو بحرف جر) (قول كدى من أقسام الخبر الخ) هذا يقتضى ان الاخبار بالظرف أو الجور والمجرور قسم ثالث رائد على المفرد والجملة وصرح بذلك في قوله بعد وانما جعلوا الخ وهذا هو احدى يقتنيه تعبير الناطم بقوله وأخبروا (وقوله وهو راجع في التقدير الخ) يقتضى انه ليس قسم ثالثا بل ان تعاقب بالاسم فمفرد وان تعاقب بالفعل فجملة وهو الذى يقتضيه قول الناطم ناوين معنى الخ فيكون التناقض وقع في كلامه وفي كلام الناطم وأجاب يس عن اساطم أن قوله : وأخبروا ظرف الخ فيه مجاز رفعه بقوله ناوين الخ وأخذ من قول لسطم ناوين انه لا يجوز اظهاره وهو مذهب الجمهور وحواره ان جى كما يؤخذ من قوله معنى انه لا يتعين تقدير لسطم كائن أو استقر بل يجوز تقدير كل لفظ عام دل على الكيفية والاستقرار كما يستفاد من قوله كائن أو استقر انه لا يخبر بهما الا اذا كانا تامين بأن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما فان كانا ناقصين فلا يخبر بهما فلا يجوز نحو زيد كاك أو أمس أوفيك لعدم الفائدة ثم الواجب في كائن بلقدر أن يكون اسم فاعل من كان التامة لا الناقصة والا كان اظرف أو المجرور بعد متعلقين بكائن أخرى خبر كائن وهكذا فيلزم التسلسل والحق أن الضمير الذى كان في كائن أو استقر انتقل

(ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فأخبرا)

يعنى أن اسم الزمان لا يكون خبرا عن الجثة فلا يقال ريد اليوم وفهم منه أن الجثة محر عنها باسم السكان نحو زيد أمامك وان اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو انتقال يوم الجمعة وقوله وان يفد فأخبرا أى وان يفد الاخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الاخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو فى المعنى راجع الى الاخبار باسم الزمان عن المعنى لان التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فأخبرا أراد فأخبرن فوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف وفاعل يعدصير يعود على الاخبار المقبوم من قوله خير اثم قال :

(ولا يحوز الابتداء بالسكره * ما لم تفد كعد زيد ثمرة

وهل فتى فيكم فما خل لنا * ورجل من السكرام عدنا

ورغبة فى الخبر خير وعمل * برزين وليقس ما لم يقل)

الغالب فى البتداء أن يكون معرفة وقد يكون سكرة شرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناطم منها على ستة الأور ان يقدم عليها الخبر وهو ظرف أو محرور وهو المشار اليه بقوله : كعد زيد ثمرة . الثانى أن يقدم أداة استفهام وهو المشار اليه بقوله : وهل فتى فيكم ... الثالث أن يقدم عليها أداة نفي وهو المشار اليه بقوله : * فما خل لنا ...

وسكن فى الطرف والجار والمحرور تقدم أو تأخر وفى لا ضمير فيهما وان حذف مع المتعلق به وقيل ان تأخر فيهما ضمير وان تقدم فلا (ولا يكون اسم زمان خبرا) هذا قيد لقوله بطرف فى قوله واخروا بطرف الخ وعلة منع ان نسة السواب الى الأزيمة على حداسواء فالفائدة فى الاخبار بازمان عنها (وقوله وهو المعنى راجع الخ) هذا كانه اعترض على الناطم باعتصا الخبر اذا حصلت فيه لفائدة حاز الاخبار باسم الزمان عن الجثة ولا تأويل مع انه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة مطلقا ونحو الورد فى ايار لم تقع خبر عن الدت وانما وقع خبرا عن اسم المعنى اذ هو على حذف مضاف أى خروج الورد فى ايار انذى هو شهر من شهر العجم وهذا هو الذى عليه الجمهور وقيل بعض المتأخرين ان الخبر اسم الزمان حقيقة فلا تأويل وانما يبع الناصم وعبر الناطم باسم الزمان دون ظرف الزمان بعيد ان ما كان للزمان لا يخبر به عن الذات مطلقا كان منصوبا نحو ريد اليوم وهذا يسمى بالطرف واسم الزمان أو محرور أو نحو زيد فى اليوم وهذا يسمى باسم الزمان ولا يسمى طرفا ولو عبر بطرف الزمان لافضى أن النصب يتمتع وقونه خبرا دون المحرور وليس كذلك ثم ان الجثة اسم للحسم اذا كان قاعدا فان كان قائما فيدل له قامة فالأولى للناظم حينئذ ان يعبر بالجسم ليشمل ما يطلق على الذات كات فائدة أو قاعدة وهذا البيت والآيات الثلاثة بعد لفائدة فيها لان غاية البيت الأول هذا ان اسم الزمان ان أفاد جاز كونه خبرا عن الذات والافلا وحاصل الآيات بعد أن النكرة ان أفادت حاز الابداء بها والافلا وهو عين قوله سابقا : كلامنا لفظ مفيد ... لانه اذا خيف فلا يقل له كلام أصلا فضلا عن ان يقال له خبر فى الأول أو مستدا فى الثانى وأجيب بأن الشيء تارة يكون لفائدة فيه لذاته لكونه معلوما سلك أحد أو عند المخاطب وهذا هو الخارج بقوله سابقا : كلامنا لفظ مفيد . وأما ان كان الشيء مفيد باعتبار ذاته قطعا ويفيد باعتبار بعض التركيب ولا يفيد باعتبار بعضها فهو داسل فى مفيد فصل فيه هنا باسم الزمان يفيد باعتبار ذاته ويفيد باعتبار كونه خبرا عن غير الذات ولا يفيد باعتبار كونه خبرا عنها والكرة مفيدة فى ذاتها وباعتبار وجود مسوغ وباعتبار عدمه غير مفيدة لابلانسة لكونها معلومة عند المخاطب بل بالنسبة لعدم دلالتها على شيء مخصوص (ولا يحوز الابتداء بالكرة) (قول المسكودى الغلب فى البتداء أن يكون معرفة الخ) لانه محكوم عليه والحكم على غير معين لا يفيد (فان قلت) هذه العلة مطردة فى الفاعل ولم شرطوا فيه تعريفا ولا تخصيصا (فالجواب) أن الأهم للمقدم فلما كان البتداء مقدما فى الرتبة على الخبر عمدنا انهم اهتماما به والاهتمام انما يكون بالمعلوم ولما كان الفعل لا يكون الا مقدما على الفاعل عمدنا انهم اهتماما به الفعل فاداد كره انهم ولو مسكرا فقد حصل المقصود فانما قلت حاشا استغنا حصول مجيء واحتمل أن يكون الجائى رجلا أو امرأة أو دابة أو غير ذلك فتشوف النفس الى بيانه واداقيل رجل مثلا فقد حصلت فائدة وهي معرفة حس الجائى فلما جار كون الفاعل نكرة (وقوله كثيرة) عددا فى الفى عشرة واختار الأشمونى فى شرحه للناظم انها خمسة عشر وقد قيل انها تسعة وعشرون واثنان وثلاثون ويف وأربعون وقيل خمسون (وقوله لأول ان يتقدم الخ) ظاهره أن التقديم له دخل فى التسويغ والذى فى المعنى ونقله فى التصريح وقال انه التحقيق ان التقديم لا يدخله فى التسويغ وانما التسويغ الاخبار بطرف مختص أوجار ومحرور كذلك والتقديم للخبر وجب لرفع التيس الخبر بالصيغة كما يأتى فى قوله ونحو عدى درهم الخ وادى حقه الشيخ سيدى الطيب وهو الصواب ان التسويغ مركب من جزأين التقديم والتخصيص والا لما احتاج قول الناطم بعد هل فتى فيكم لتقدم الاستفهام التسويغ وما احتاج خذ لنا لتقدم التسويغ وما احتاج رحل من الكرام لتذكر من اسكرام الصفة التسويغة

الرابع أن تكون موصوفة وهو لشار إليه بقوله : ورجل من الكرام عندنا. الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو لشار إليه بقوله : ورقة في الخبز حين. سادس أن يكون مصدقاً ككرة وهو لشار إليه بقوله : وعمل برزين. ثم قال وليقس ما لم يقل ففهم منه أنه لم يستوف المسوعات ولم يشترط سميوي في الابتداء بالكرة للاحصول الفائدة وحكي من كلام العرب امت في الحجر لا فيك وليس فيه شيء من المسوعات التي ذكرها الشجوي ومضى قوله ما لم تهد صرقية مصدرية أي مدة كونها غير مديدة واللام في قوله وليقس لام الأمر والفعل بعدها مجزوم بها وما موصولة أو كرة موصوفة في موضع رفع على ليابة عن الفاعل ثم قل :

(والأصل في الأخبار أن تؤخرا * وحوزوا لتقديم إذ لا ضررا * فامنع حين يستوي الجزآن * عرطا ونكرا عادى يان كدا)
 كدا : عمل كذا الخبرا * أو قصد استعماله محضرا * أو كان مسندا لشيء لا مابتدا * أو لازم المصدر كمن لي متجدا)
 اما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن السند لأنه وصف به في المعنى وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف والخبر بالنسبة إلى مقدمه عن السند وأخيه عنه على ثلاثة أقسام الأول جواز تقديمه وهو لشار إليه بقوله : وحوزوا التقديم إذ لا ضررا . أي أن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازا قولهم تسمى أنا ومشوء من شئونة السند وجوب تأخيره وذلك في خمسة مواضع الأول أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير وهو لشار إليه بقوله : فامنع حين يستوي الجزآن * عرطا ونكرا . مثال استوائهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في التكثير

لكون الخبر في الأولين جازا ومجزورا معاً وفي الثالث طرفاً كذلك مع أنها احتاجت لما ذكره قبل على أن الاختصاص وحده لا يكون مسوغاً فوجه كون الأخير تصرفاً مقدماً أو مبدئياً مسوغاً تعيين الخبرية كقيل ووجه كون الاستفهام مسوغاً أن الاستفهام سؤال عن غير معين يطالب تعديده في الجواب فمصدر المعين في الجواب قلوا إنه مسوغ ووجه كون النفي مسوغاً أن النكرة في سياق النفي تعم وإداعمت كانه لوب النكرة جميع أفراد الخمس فأشبهت لعرف بال الاستعرافية (وقوله الرابع أن تكون موصوفة الخ) لا فرق بين أن تكون النكرة مذكورة كتأوله تعالى : ولعمركم مؤمن خير . ومثله من الكرام في النظم وقد قيل إنه لما كان يؤلف هذا المجلدات عنده لأمه النبوية وشأنه له هدية أو محدودة نحو وصائفة فدأهمهم أي طائفة منهم ولا بقدر الخدوف من غيركم وقيل للمسوغ في الآية التفصيل وقيل في حقه قد فهمهم مسوعة ووجه كون اسمة مسوعة أن الكرة إذا وصفت صارت محصورة فتكون قريبة من المعرفة وهذا على كون العمل المذكور بعدم مسوغ (واعلم) أن حصول الفائدة بهذه المسوعات إنما هو على سبيل الغلبة لا بالضرورة لأن المسوعات قد يوجد بعضها معاً نحو عند أساس درهم وفي السماء نجم وذلك لا يقدح في عدها مسوعة لأن العبرة بالغالب بل قد يكون المبدأ معرفة ولا يحصل فائدة نحو زيد موجود إذا كان السامع يعلم حياته (وقوله ففهم منه أنه لم يستوف الخ) يقتضى هذا أن معنى قوله وليس الخ أن ما لم يذكر من المسوعات يلحق بهذه المسوعات المذكورة في النظم وهو تابع في هذا للرادى والصواب ما في الوضح من أن معنى وليس الخ أنه يتناس على عند زيد ثمرة ما أشبهه وهكذا يقال فيما بعد وأما حمل المسكودي فيوجب التكرار مع ما أفاده الكاف في كنهه زيد ثمرة (وقوله وليس فيه شيء الخ) ذكر في التسهيل أن فيه من المسوعات الدعاء وذلك لأن من جملة معاني أمث كما في القاموس الرطوبة والاعوجاج قبل الأول يكون دعاء عليه كأنه قال لشئ رطوبة في الحجر لا فيك والحجر لا يمكن رطوبته وتليينه وعي كذا يكون دعاء له كأنه قال ليكن اعوجاج في الحجر لا فيك فيكون دعاء له بالاستقامة وقيل دعاء له بطول البقاء كأنه قال لتسم دوام الحجارة (وقوله وما موصولة أو نكرة موصوفة الخ) هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ وما موصولة مصدرية وهي غير صواب لأنها لا يمكن أن تكون مصدرية وفي بعضها وم موصولة أو مصدرية والصواب حذف أو مصدرية أيضاً (والأصل في الأسرار أن تؤسرا) (قول كدى والخبر بالنسبة إلى الخ) مثله قول الموضح وللجبر ثلاث حالات وحمد كلامهما على ظاهره لا يصح لأن الخبر باعتبار تقدمه وتأخيره ليس له الاحتمالان التقديم والتأخير وإن أولئك باعتبار وجوب التقديم وجوب التأخير وجواز الوجهين صح ما قالاه والنأويل هو مقتضى كلامه بعد (وقوله ومشوء من يشؤك) من اسم موصول مبتدأ وجملة يشؤك صلة وخبر من مشوء مقدم ومعنى مشوء مغبوض (وقوله زيد أخوك) هذا قيل لمن عرف زيدا بعينه ولا يعرف كونه أخا له وأردت أن تعرفه بأخوته وأما أن كان يعرف أن له أخا وخبر أنه عين زيد أردت أن تعرفه به فأنك تقول أخوك زيد فكل منهما صالح للخبر عه بالآخر لكن الغرض مختلف لا يتبين إلا بتقديم المحكوم عليه (فان قيل) إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فهما معلومان فما الفائدة التي حصلت بالخبر في الجواب ؟ إياها معلومان من جهة تصور كل واحد منهما على أفرادها لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجبولة فإذا أسند أحدهما

أفضل مني أفضل منك وقوله : عادى بيان . يعنى أنه لا يتمتع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف والتكثير إلا مع عدم البيان ككثيرين لذلك كوربن وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ مؤخر وعدم ذلك بأن أبو يوسف هو أشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ ومن ذلك قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأبعد .

قبولنا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين الموضع الثاني أن يكون الخبر فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار إليه بقوله : كذا إذا ما الفعل كان الخبرا . يعنى أنه يتمتع أيضا بتقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلا فاعلا وهو مقيد بما تقدم فانه لا يتمتع تقديمه في نحو الزيدان قام وزيد قام أبوه وإنما يتمتع تقديمه في نحو زيد قام وهذا قاسم للموضع الثالث يكون الخبر محصورا مادام أنما وهو المشار إليه بقوله : أو قصد استعماله منحصر . مثاله ما زيد

الافاء زيدا زيدا قائم الموضع الرابع أن يكون الخبر مسندا لمبتدأ مقرون باللام الابتدائية وهو المشار إليه بقوله : أو كان مسندا لدى لام ابتداء . يعنى أنه يتمتع تقديم الخبر إذا كان مسندا لمبتدأ لدى لام ابتداء نحو لم يبق الموضع الخامس أن يكون مسندا لمبتدأ من أدوات المصدر وهو المشار إليه بقوله : أو لازم المصدر . يعنى أو كان مسندا للآزم المصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل الاستفهام قوله : من لي منحصر . ومثال الشرط من يتم أم مع الثالث وجوب تقديمه أعنى تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع الموضع الأول أن يكون ظرفا وسجورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه بقوله : ونحو عندي درهم ولى وطير * ملترم فيه تقدم الخبر . الموضع الثاني أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار

إلى الآخر حصلت فائدة لم تكن قبل ذلك (وقوله أفضل مني الخ) يدل على هذا الترتيب لما إذا كان المتكلم أفضل من مخاطب أو مساويا له والمعنى كل من هو أفضل مني فهو أفضل منك لكوني أفضل منك أو مساويا لك وإن عكست قلت أفضل منك أفضل مني اتوهم أن المخاطب أفضل من المتكلم أو مساو له وينعكس المعنى فلا يتبين المراد إلا بالحفاظ على الرتبة (وقوله ومن ذلك قول الشاعر بنو نافع) البيت من الطويل ولم يسبها عيسى والهاشمي والأزهري وهو لعبد الرحمن بن الحكم وسبب انشاده مع أبيات آخر أن العيرة بن شعبة خطبته ابنه ابن أخيه وابن أخته فقال كلا كما أقرب القرابة فلا أدري أيكما أزوجهما منه ولكي أكتب إلى عبد الرحمن بن الحكم مقوضا الأمر . فقدمنا عنده بالكتاب فأمره أن يزوجه لابن أخيه وبنو ناخر مقدم بنو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبناتنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء خبر عن الثاني والثاني وخبره خبر عن الأول والشاهد في تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما معرفتين والقرينة موحودة وقيل لا شاهد بل بنونا مبتدأ وبنو أبنائنا خبر ولا تقديم ولا تأخير بل جاء على عكس التشبيه بمباعدة (وقوله فاعطى وهو مقيد الخ) عى هذا جمهور السراخ والحواشي وانه أطلق في محل التقييد حتى قال بعض لو قال لناظم :

كما إذا خيف التباس المبتدأ * ففاعل نحو سعيد اهتدى

سلم من الاعتراض والحق أن هذا تحامل على الناظم من غير موجب إذ التقدير المذكور مأخوذ من الظن فإن قوله كذا تشبه تام في منع تقديم بقية وهو عدم البيان ولا عدم البيان إلا إذا لم تكن هناك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن كان الفعل الواقع خبرا رافعا للضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام وهذا قامت وأما أن كانت هناك قرينة أن كان الفاعل اسما ظاهرا نحو زيد قام أبوه أو ضميرا بارزا نحو الزيدان قائما جاز التقديم والتأخير إذ الفعل لا يأخذ فعيلين وهذا على اللغة النحوية وأما على لغة الكوفى البراءة فيمتنع التأخير أيضا في الصورة الأخيرة مع المثنى لئلا يفسد الجمع مثل المثنى قاله الرضى والرد عليه غير سديد (أو قصد استعماله منحصر) اصطلاح الناظم في هذا النظم أن يطلق المنحصر والمحصور على ما بعد إلا والوجهة جميعهم إنما يسمونه محصورا فيه ولا وجه لفهمهم إلا لو كان هنالك سكتة من جهة اللفظ ولا سكتة هنا فالصواب التعبير بما عبروا به ولا يعمل في مثل هذا اصطلاح ولا مشاحفة فيه وجيب عنه بأجوبة منها أنه يقرأ محصورا مفتوح الصاد والأصل منحصر فيه حذف الحار واستتر الضمير ورد بـ في صائر كسبه يطلق المحصور والمحصور على المحصور فيه فلا وجه لتأويل عبارته ها (أو كان مسندا لدى لام ابتداء) هذا يعنى عما بعده لأنه إذا كان يجب تقديم المبتدأ الذي ليس من أدوات الصدور وإنما كان مقرونا بما هو من أدوات الصدور فأخرى إذا كان نفسه من أدوات الصدور كما أن الشطر الثاني يعنى عن هذا لأن قوله أول لازم الصدر يصدق بصورتين ما إذا كان بنفسه من أدوات الصدور أو مقرونا بما هو من أدوات الصدور وأوجب تأنيده من عطف عام على خاص أو بمعنى الواو أو من عطف المغاير ويحمل كل على الصورة الصاهرة منه ومعنى منجدا في النظم ناصرا حال من الضمير المستتر في الخبر وقيل معناه مرشدا إلى الطريق مأخوذ من الجدل قال تعالى : وهديناه النجدين . أى طريق الخير والظاهر أن المعنى الثاني راجع للأول (ونحو عندي درهم ولى وطير) إنما وجب تقديم الخبر في نحو هذا لأنه لو أخر لتوهم

اليه بقوله :

(كذا اذا عاد عليه مضمرا * محبة عنه مبينا بخبر)

هذا على حذف مضاف أى على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر اذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه نحو
على الخبر مبينا ردا فلاحور مثليا رسدا على العدة وهو مؤخر لظهور رتبة * الموضع الثالث أن يكون الخبر من أدوات الصدور وهو
أشرف اليه بقوله :

(كذا اذا استوجب التصديرا * كائن من علمته نصيرا)

يعنى أنه يلزم تقديم الخبر اذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كائن من علمته نصيرا فإن ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن
مبتدأ وعلمته حاله والتضمير فى علمته مفعول فائد على من ونصيرا مفعول ثان أحوال من الطاء فى علمته اذا جعل علم بمعنى عرف

أما صفة ان أصبح الكبر الى اسمه أكرم من احب حبا الى الخبر فتبقى النفس بعد ذكر الظرف أو الجار والمحرور متشوقة لتذكر
الخبر ولا يكره ان يبين قومه ها ونحو غمدى درج الخ مع قوله كعدريد نمره لان الكلام هنا فى السوعات وهناك فى وجوب التقديم
حوى السوعات كمن هذا الجوارى كذا اذا قلنا ان التقديم لا يدخل له فى التسوية وقد مر أن الحق خلافه فيكون الجواب
أنه أعمد لعمومه مع ما مره انى يحب وما يقدم الخبر على المبتدأ فى ذكر الوطر عقب الدرهم مناسبة إذ الوطر الحاجة وبلوغ مية
الدرهم وهو لا ينسب الى الماراهم والماء وفى الحديث : الدرهم والدينار خواتم الله فى أرضه فمن أتى بخاتم ربه قضيت حاجته .
ومن استجنى به رأى حاربه فى بيده على خدها خال فقال لها ما اسمك قالت مكة فقال لها ما على خدك قالت الحجر الاسود قال
أرسل الطوفان وقليل الحجر الاسود فقاتل هيراث لم نكفونوا باليه الا يشق الانفس فأخرج دراهم ودفعها لها فقالت ادخلوها
بدرهم أمين ن شئت سلمت اسيت ودخل الحرم وقل الحجر وفى المعنى قيل :

هل تسمين وراء الحب منزلة * تدنى اليك فان الحب أخصا

وأجابت :

اجعل شديت منقوشا تقدمه * ان المراهم تدنى كل انسان

وتم نسب للسعد :

جمع صون المدعى بالحق * ويمعنى مما أحاوله انقل

تدنى الى ان اعلموم بأسرها * فروع وثن المال قطعا هو الاصل

ومما يدل أيضا :

أرسلت فى حاقى رسولاً * يكنى أبأ درهم فتمت

ووجهه أبيض نقى * له رقاب الانام ذلت

لو لم يكن درهم رسولى * لم تبلى النفس ماعت

(كذا اذا عاد عليه مضمرا) (قول المكودي دا عاد على ملابسه) هكذا فى بعض النسخ وهى الصواب لانها تصدق وحب تقديم
الخبر اذا عاد الضمير على ملابس الخبر أى معموله فأخرى اذا عاد على الخبر نفسه فيجب التقديم واما على نسخة حذف ملابسه بان قال
عليه أى الخبر ولا تنجب وجوب التقديم اذا عاد على معمول الخبر مع ان التقديم واجب كما عمت وان كانت عبارة الناظم باعتبار ظاهرها
لا تشمل الا عوده على الخبر ثم ان التحرير فى هذه المسئلة أن يقال الضمير ان عاد على الخبر نفسه وجب تأخير المبتدأ مثله قول الناظم
سابقا : اسم يعين المسمى مطلقا * عنه... فيمن أعرب علمه مبتدأ واسم خبرا مقدما على مامر فيه وان لم يعد على الخبر نفسه واما عاد على
ملاسه فان كان الملاسه متصفا اليه والخبر متصفا نحو مل عين حبسها فحبسها مبتدأ مؤخر وضمير ملين المضاف اليه ومل خبره فيجب
أيضا التقديم للخبر بلا خلاف لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة اذ المضاف اليه لا ينفك عن المضاف ولم يمثل المكودي لانه
الصواب وان كان الملاسه الذى عاد الضمير عليه بعض معمول الخبر كنهاله فقبل يجب التأخير أيضا وقيل لا يجب التأخير للخبر
لخوارى من يتدر مؤخر او يذكر معموله الذى هو الجار والمحرور مقدما على المبتدأ ويصير التقدير على التمرة مثلهازيدا كائن فعلى هذا
الواجب أن يشرح كدى بصورتي عوده على الخبر وعلى ما أضيف الى الخبر لا بالصورة المختلف فيها ويجعل كلام الناظم من باب حذف الواو مع
ما عطف والتقدير كذا اذا عاد على الخبر أو على ملابسه (كذا اذا استوجب التصديرا) (قول المكودي مضمن معنى همزة الاستفهام)
التضمين المذكور أو حب لأين أمرين البناء والتصدير ثم لا فرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدور كأن فى المثال او يكون مضافا

للموضع الرابع ان يكون مبتدأ محصوراً بالآء أو بآءا وهو المشار اليه بهوله (وخبير المحصور قدم أبداً) ومثل ذلك بموله (كأنا إلا اتباع أحمداً) فلما جبر مقدم واجب التقديم لان للمبتدأ وهو اتباع أحمد محصور بالآءا ومثاله محصوراً بآءا اسماءى البار زيد وقوله والاصل مبتدأ وفي الاخبار متعلق به وأن تؤخر خبر المبتدأ واضعير في وجوزوا عائد على العرب وضررا اسم لا والخبر محذوف تقديره في التقديم والضمير في امنه عائد على التقديم وعرفا ونكرا منصوبان على اسقاط حرف الجر والتقدير في عرف ونكر وعادى بيان منصوب على الحال من الجراين والعامل في كذا محذوف تقديره ويسمع والفعل مرفوع بكان مقدر من باب الاشتغال وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأو قصد استعماله جملة معطوفة على الجملة التي بعد اذا والماءى استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا اذا كان الفعل خبراً أو قصد استعمال الخبر محصوراً وكذا متعلق محذوف كما تقدم في الذى قبله ومضمر فاعل بعدد والضمير في عليه عائد على الخبر وما فى قوله محذوف على المبتدأ وهى موصولة وصلها بخبر وبه وعه منعقان يخبر واضعير العائد على الموصول هو الضمير في عنه والضمير في به عائد على الخبر ومبيناً حال من الضمير في به وهذا البت من الايات المعقدة من هذا الرجز وكذا متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق والفاعل يستوجب ضمير عائد على الخبر والتصديرا مفعول يستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم بدم وأبداً منصوب على اطراف ثم قال: (وحذف ما يعلم جائز) يعنى انه يجوز حذف كل واحد من مبتدأ والخبر اذا علم ثم مثل حذف الخبر لعلم به بقوله: (كما * تقول زيد جد من عندك) قريب مبتدأ والخبر محذوف فاعلم به وتقديره زيد عندما ثم مثل حذف المبتدأ لعلم به بقوله: (وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف) قد حذف خبر المبتدأ محذوف تقديره يدنف وفهم من قوله: وحذف ما يعلم جائز . أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً اذا علماً ومنه قوله تعالى: واللاتى لم تحصن

لما هو من أدوات السدور محوصية أى يوم سمرك فكان يتبني للناظم حذف المثال او يثل للثاني للنوهم (وخبير المحصور قدم أبداً) أطلق المحصور على المحصور فيه كما مر وأنى لناظم أبداً ليعيد أن الامر في قسم للوجوب كما قيد (قول كدى مصوبان على اسقاط حرف الجر) الاولى انهما مصوبان على التمييز المحول عن الفاعل (وقوله من باب الاشتغال) سبق قلم لان كان لا تعمل في اسمها المقدم عليهما ولا يعمل لا يفسر عاملاً والاولى انه من باب حذف كان من الاول لا لانه الثانى عليه (وقوله وبه وعه منعقان يخبر) لم يبين النائب وهو فى معنى عنه ولا يصح صاعاً لانه لا يتقدم والاولى ان النائب ضمير الاخبار المقوم من خبر (وقوله من الايات المعقدة الخ) قيل دعه الى ذلك ضيق النظم قال ابن غارى وقد أصلحه بعض أصحابنا بما ليس فيه بمقدوم جمع معنى البتين في بيت واحد فقال: كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدأ أو ما به يصدر (وحذف ما يعلم جائز) (قول كدى من المبتدأ والخبر الخ) أشار بهذا الى أن ما فى النظم وان كان الاصل فيها انها تنفيذ العموم فالمراد بالمبتدأ الذى محذوف المبتدأ الذى له خبر والخبر بدليل ما بعده وأما المبتدأ الذى له فاعل أعنى عن الخبر فلا يحذف لاهو ولا فاعله والمراد بالعلم انضغلي بأن يكون عالماً بعين المبتدأ أو الخبر المحذوفين كما فى المثالين بعد فلو كان عالماً به اجمالاً فقط بأن كان يعلم ان هناك مبتدأ محذوفاً أو خبراً محذوفاً ولا يعلم عيه فلا يحذف كما أن المراد بالجائر ما ليس بمنوع فيصدق بحذف أحدهما جوازاً أو وجوباً أما حذف الخبر وجوباً ففي أربعة مواضع كما ذكر الناظم بعدوياً حذف المبتدأ وجوباً فلم يذكر الناظم لها مواضع تفصيلاً ولكن ذكره في مواضع متفرقة فيها قوله في المفعول للناطق: والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله... نحو سمع وصاعاً أى أمرى سمع وطاعة ومنها قوله في نعم وثمن: او خبر اسم ليس بدوياً. نحو نعم الرجل زيد أى هو زيد ومنها قوله في العت: وارفع أو انصب ان قطعت مصر * مبتدأ... نحو الحمد لله لعظيم أى هو العظيم فهذه ثلاثة مواضع وثق عليه موضع رابع ذكره أبو على وهو القسم نحو في دمتى لأفعلن في دمتى خبر مبتدأ محذوف سد جواب القسم مسده والتقدير عهد الله في دمتى لأفعلن وقد ذكر المواضع الاربعة الموضح هنا تسكيتاً عليه

(كما * تقول زيد بعد من عندك) القياس أن يقول كما تقول لان المسئول شخصان وأجيب بأنه أفرد لاحتمال أن يكون الذى اجاب منهما واحداً (وفي جواب كيف زيد قل دنف) (قول كدى تقديره زيد دنف) الاولى ان يقول هو دنف لان المقام للاضمار لكن تع اطهار الناظم

(وبعدوا وعينت مفهوم مع *) أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع ومثل ذلك بقوله: (كامل كل صانع وما صنع) فكأن صانع مبتدا وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو أظهر والخبر محذوف وحواله تقديره مقرونان وبعدواو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف * الرابع أن يقع المبتدا قبل حال لا يصح جعلها خيرا عن المبتدا وهو المشار إليه بقوله :

(وقبل حال لا يكون خيرا * عن الذي خبره قد أضمرنا)

أي يجب حذف الخبر أيضا قبل الحال للتعش جعلها خيرا عن المبتدا المذكور قبلها قيد متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خيرا جملة في موضع الصفة لحال وعن الذي متعلق بخبرا والذي بعث لمحذوف تقديره عن المبتدا الذي وشرط هذا المبتدا أن يكون مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال المذكورة أو أقبل التفضيل مضافا إلى المصدر المذكور وقد مثل للآول بقوله :

(كضربى العبد مسيئا) والتقدير ضربى العبد إذا كان مسيئا فضربى مبتدا وهو مصدر عامل في العبد والعبد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة وكان المحذوفة تامة ومسيئا اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل في إذا المحذوفة أي ضربى كأن إذا كان ثم مثل للثاني أيضا قوله : (وأتم * تبين الحق منوطا بالحكم) فتم أقبل تفصيل وهو مبتدا مضاف إلى تبين والحق مفعول بتبين ومنوطا حال من أضمر المستتر في كان لتقديره وسعي منوطا متعلق وبالحكم بمعنى أنه قال :

ولا يصحون بذلك كما هو وأجاب بعض بأن استقر معناه ثبت فهو كون خاص فلا ذكر كقيل في قوله تعالى : فساراه مستفرا عنه . أي ثابتا لا يتحرك لا مطلق الوجود قاله في المعنى (وبعدوا وعينت مفهوم مع) بأن تكون الواو نصا في المعية وهي التي يكون ما بعدها معنى قائما بالمعطوف عليه كما في المثال فإن الصفة قائمة بالصانع قال لرضى وفي وجوب حذف الخبر في هذا الموضع اشكال إذ ليس هنا ما يسد مسده والظاهر أن حذفه هنا إنما هو غالب فالقول بتعين الواو للمعية فلا يحذف الخبر إلا أن دل عليه دليل نحو كل شخص والوث يلبقان فلا يحذف يلبقان إذ الواو مجرد الجمع في الحكم كما قال اللقاني لا للمعية (قول كدى وهو أظهر) بل هو التعين ولا يصح جعلها موصولة لأن الذي يلزم الأنساز الصنعة وهو مقتضى جعل ما مصدرية لا النسب المصنوع كما يقتضيه جعل ما موصولا اسما وبعضهم صحح الموصولة بأن قال كل عامل والذي عمل بعد موته يلبقان (وقوله وبعدواو متعلق بمحذوف الخ) الأولى أنه معطوف على في نص معين مدخول لاستقر ولا حذف (وقبل حال لا يكون خيرا) (قول كدى قبل معطوف بمحذوف) الأولى أن يكون معطوفا على في نص معين مدخولا لاستقر (وقوله أو أقبل التفضيل مضافا الخ) شرط في ابتداء أن يكون اسم تفصيل ومثله في التصريح والحق عدم اشتراط كون المبتدا اسم تفصيل بل يكون غيره نحو بعض ضربى زيد قائما وكل ضربى عمرا قائما والشرط أن يكون المبتدا مضافا إلى المصدر لا غير ولعل كدى تبع تشديد الظم بآتم اسم تفصيل (كضربى العبد مسيئا) (قول كدى إذا كان الخ) يقرر إذا حيث أريد المستقبل وإن أريد للماضي قدرت إذ وإنما احتاروا تقدير الظرف دون غيره لأن التقدير مجازوهم يتوسعون في الظروف أكثر من توسعهم في غيرها واختاروا ظرف الزمان لأن المبتدا حدث وهو الصرب في مثال الظم أو مضاف إلى الحدث واسم الزمان لا يخبر به إلا عن الحدث أي المعنى دون الجدة وقد مرة ولا يكون اسم الزمان الخ فهو أخص من ظرف المكان واختاروا إذ أو إذ لأنها مفيدان للعموم لأن إذا لاستغراق الزمن المستقبل وإذا لاستغراق الزمان الماضي (وقوله وكان المحذوفة تامة) (فإن قيل) هلا كانت ناقصة مع أن حذف الناقصة أكثر (فالجواب) أنه مع من ذلك الزمان تنكير الاسم الذي قلنا أنه حال فلا يقال ضربى زيدا المسم ولو كان خبرا لكان ما التزم فيه التنكير لأن خبر كان يكون سكرة ويكون معرفة نحو قوله تعالى : كست أنت الرقيب عليهم . وإعالم نجعل الاسم المنكر المنسوب وهو مسيئا حالا من الاسم الطاهر وهو العبد في المثال لأن العبد معمول للمصدر والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون الحال من مفعولات المصدر فيكون الخبر محذوفا من دون شيء يسد مسده والشرط المشار إليه بقوله لا يكون خيرا موجود في المثالين فإن معنى المثال الأول ضربى العبد إذا تحصل منه إساءة أو إذ حصلت منه ولورفعت مسيئا على أنه خبر ضرب أقضى أن الصرب هو الذي يوصف بالإساءة وانعكس المعنى ومعنى المثال الثاني أن أكمل تبين الحق ما كان مع بيان الوجه وذكر الدليل لانه أوقع في النفس فإفراد بالحق الشيء الذي تريد إثباته أو نفيه والمراد بالحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع مثلا والدليل غير المنقول ولو رفعت منوطا على الخبرية لاقتضى أن التعليل بالحكم وصف لثام مع أنه وصف للحق نفسه قاله المساوى وبق على كدى مفهوم شرط وهو أنه إذا صح جعلها خبرا فلا يحذف الخبر لانه لا يبقى ما يدل عليه نحو خرجت فإذا زيد موجود حالها فلا حذف موجود لصح

(وأخبروا بشئ أو بأكثر * عن واحد كهم سره شعر) يعنى أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد له لا معنى نحو الزمان حلو حامض لأن معنى الخبرين راجع الى شئ واحد إذ معناها مز فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنهم بمنزلة اسم واحد والثانى أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الأول وأن لا يعطف على هذا المثل أشار بقوله : كهم سره شعراء فهم مبتدأ وسرته خبر أول وشعراء خبر بعد خبر وسرته جمع سرى على غير قياس وهو الشريف .

﴿ كان وأخواتها ﴾

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابداء وسميت نواسخ الابداء لأن الابداء رفع المبتدأ لما دحمت عليه لنواسخ نسخت عمله وصار العمل له و بدأ كن وأخواته . فعل : (ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر * تنصبه ككان سيداً عمر) يعنى ان كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على انه اسمها وينصب ما كان قبل دخولها خبراً على أنه خبرها ثم مثل ذلك بقوله : ككان سيداً عمر . وفيهم من تحيله جواز تقديم خبرها على اسمها وينص عليه بعد وكان فاعل برفع والمبتدأ مفعول واسما حال من المبتدأ وخبر منسوب بـصير فعل يصير نفسه ونحوه أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والأول أجود لعظمه على الجملة الفعلية ثم قال :

« أن يكون خبراً من غير حتمية الى غير (وأخبروا بشئ أو بأكثر * عن واحد) انما حاز تعدده لأنه وصف للمبتدأ في المعنى وانما الابداء طارئة بعدد فكذلك ما هو غير (قول كدى اذ معاصها مر) الز ما ليس تام الخلاوة ولا تام المحوطة ولكنه بينهما وذلك يكون في رسم واحدة وصاحبها . تنوع أن لا يستقبل كل واحد بالخبرة مع كون المبتدأ متحداً لفظاً ومعنى (كهم سره شعراء) (قول كدى جمع سرى على غير قياس الخ) انما كان على غير قياس لأن قياس فيل للعل اللام كسرى ان يجمع على افعلاء عملاً بقول الناطم وابعد على . لا ما . . . والحق كل في القاموس واسمها انه اسم جمع لا جمع حقيقة (خاتمة) كما يتعدد الخبر يتعدد المبتدأ إلا أنه لا بد من الواو . وآخر الكلام قطعاً يكون خبراً عن المبتدأ الذى قبله متصلاً به وهو وما بعده خبر عن الاسم الذى قبله الى ان يقال له أول وما قبله مثلاً زيد أبوه حاربه فله فمما خبر المبتدأ لثالث لى هو حاربه والمبتدأ ثالث وخبره خبر عن أبوه المبتدأ الثانى والرابض الهاء في حاربه والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن زيد المبتدأ لأول والواو الهاء في أبوه والله أعلم .

﴿ كان وأخواتها ﴾

ذكرها عقب المبتدأ والخبر لأنها لا تدخل الا عليها (قول كدى وسميت نواسخ الخ) النسخ في اللغة هو الازالة يقال نسخت الشمس انما بدرائته وبين كدى مذهب الاصطلاح بقوله : لان الخ ثم ان النواسخ باعتبار عملها أقسام ثلاثة ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو بن وأخواتها وما ينصب الجرايين وهو ظن وأخواتها وقيل أربعة أقسام يجعل أعلم وأرى فيما مستقل وبما سار دأبها فثمان أفعال وذلك كان وظن وأخواتها وحروف وهى ان وأخواتها كان وقدم كان وأخواتها على القسمين الآخرين لأن الجزء الأول منهما مرفوع وان كان الرفع غير الرفع والى قال كان وأخواتها ولم يقل أمسى وأخواتها مثلاً لأن كان أم البب اد كل شئ . واحد تحت لكون ولأن غيرها من أخواتها يخبر به عنها كأن يقال كان زيد أمسى قائماً ولا يحسن أمسى ريداً قائماً (رفع كان المبتدأ اسماً) (قول كدى ما كان دخولها مبتدأ الخ) أشار بهذا الى وجه تسمية الناطم له المبتدأ أى اعتباراً بما كان يسمى به قبل دخول النسخ والتسمية بالاسم والخبر انما هى اصطلاح حالية عن المعنى والافزيد من قولك كان زيد قائماً اسم للذات لا لكان لأن اسم كان لفظ الخصوص وهو الذى شتمل على الكاف والواو والنون اذ الأصل كون بفتح الواو وقائماً ليس خبراً في المعنى من كان لان كان فعل والأفعال يخبر عنها فالاسم في كل لأدنى ملاسة وهى كونها تعمل فيه ويؤخذ من تعبير الناطم برفع المصارع أن الرفع حديد وهو مذهب المصريين وذهب الكوفيون الى أنه باق على رفعه بالذى كان مرفوعاً به قبل دخول النسخ وردبالمبال التمييز به في نحو كده ولا ينال التمييز إلا بالعامل وأما الخبر فمضروب اتفاقاً لأنه عند البصريين خبر للناسخ وعند الكوفيين حال (وقوله وسبب من عليه بعد) في قوله : وفي جميعها توسط الخبر * أجر . . . (وقوله وكان فاعل برفع الخ) فيه أنغز بعضهم فقال :

يا قارئاً ألقى الجاني * وسالكاً في أحسن المعاني

في أى بيت جاء فعل فاعلاً * والمبتدأ من بعده مفعولاً

﴿ فأجبت به بقولى : ﴾

يا أيها الخبر الهام السيد * أبهاك رنى للعباد ترشد * أهديت لغزائى الخلاصة بدا * في قوله ترفع كان المبتدأ

(ككان ظل بات أضحي أصبحا * أمسى وصار ليس زال برحا * فقيء وشفك)

يعنى أن ظل وما بعدها مثل كن في رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام قسم يعمل بالاشتراط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم اسمى أو شبهه وهو الهى وديك زال وانفك وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام وإلى هذا القسم أشار بقوله :

(وهذى الأربعة * لشبهه فقى أو لنفى متبعه * ومثل كان دام مسبوقا بما * كأعط مادمت مصيبا درهما)

يعنى أن زال وبرز فقى وانفك لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متبعة لبق أو شبهه وشمل قوله أو لبق جميع أدوات النفى والمراد بشبهه النفى انتهى كقوله :

صاح ثمر ولا تزل ذاكر انو * ت فنيانيه ضلال مبین

وقوله : ومثل كان دام مسبوقا بما . يعنى أن دام مثل كان في عملها وبشرط في عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ، ثم مثل ذلك بقوله : كأعط مادمت مصيبا درهما . وفهم من المثال أن ما المذكورة خرفية مصدرية

(ككان ظل بات أضحي أصبحا) كان يتبعى لكدى أن يبين معاني هذه الأفعال تنميا للفائدة أما كان فعنها ثبوت مضمون الجملة لاسمها أما دواب نحو : وكان ربك قديرا . وأما مع الاقطاع نحو كان الشيخ شابا وإمام الخات نحو : كنتم خير أمة أخرجت . وأما مع الاستقبال نحو : يحافون يوما كان شره مستطيرا . وأما ظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى ففى نفيد وقوع مضمون الجملة في النهار أو في الليل أو في الضحى أو في الصباح أو في المساء وأما صار ففى التحويل والانتقال من ذات إلى ذات نحو صار الطين ابريقا أو من صفة إلى صفة فقط نحو صار العدو حيا وأما ليس ففى تحمل على أنها نعت الحال لا الماضى ولا المستقبل عند الإطلاق نحو ليس زيد قائما يعنى الآن ولو أريد الماضى لقل أمس أو المستقبل لقل عدا وأصل ليس فعل المكسور العين فقدور دأن لا يصح أن يدخل على أنا القاسم الصيدانى في مرصه الذى مات فيه فقال له أين كنت فقلت عبد الرعماني فقال في أى شيء تكلمنا قلب سألنى عن وزن ليس فقلت فعل المفتوح أو المضموم فقال أخطأت وان لم يعلم بخطئك اعاهو فعل بالكسر ولم أسأله عن علة ذلك ومات وفى قالى حرارة قرأته فى اليوم فسألته عن ذلك فقال لا يكون فعل المفتوح لأنه مخفف ولا فعل المضموم لأن ذوات الياء لا يأتى عليه فىل ولم يسمع منه الا هيا فتعين أن يكون فعل المكسور ثم حذف بحذف كسرة كما يقول فى علم المكسور اللام علم يسكونها وقال بعض مع لست بصم اللام فيكون وزن ليس فعل المضموم العين (وهذى الأربعة * لشبهه فقى أو لنفى متبعه) (قول كدى وشمل قوله أو لبق جميع الخ) فيشمل الذى بالحرف نحو قوله تعالى : ولا يزالون مختلفين . واسمى بالاسم ومثاله غير معك زيد قائما والنفى بالتعل نحو ليس بل زيد قائما ثم ظاهر الظن أن جميع أدوات انفى تدخل على هذه الأفعال وهى بلفظ الماضى مع أنهم بصواعلى انها ن كانت بلفظ الماضى لا يكون النافى الا ما أولا وان كانت بلفظ المضارع نفيت بجميع الأدوات * وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف وو او مع ما عطفه والتقدير وماضى هذه الأربعة وغيرهما سيد كره (وقوله كقوله صاح الخ) البيت من الخفيف وصاح مرخم صاحب على غير قياس لأن رخم الخالى من التاء شرطوا له أربعة شروط ومن جعلتها العلمية وصاحب صفة وليس بعلم وقيل إن صاح لغة فى صاحب فلا ترخم حينئذ وثمر أمر من ثمر يعنى اجتهد ولا نهاية وتزل مضارع ران مجزوم بلا واو منها صير المحاطب مستتر فيها وذا كرا بالصب حرها والموت مضاف اليه وفاء فنيانيه تعليلية وهو مبتدأ وضلال حره ومبين نعت له والشاهد فى تقديم شبهه لفى وهو الهى على رال وقد حص كدى شبهه لفى بالهى والصواب زيادة الدعاء بلا نحو * ولا زال منهلا بحر عاتث القطر * فهنا خبر زال مقدم على اسمها الذى هو القطر وهذا دعاء للمحبوبة بدوام المطر وقت الحاجة له الذى يدوم معه كل خير وانما اشترط تقدم الهى لأن المقصود من هذه الأفعال افادة أن مدلول خبرها مستمر ولم يقطع الى الآن وهى فى نفسها نفى نفيد عدم الوقوع فادا دخل عليها الهى انقلب اثباتا لان نفى النفى اثبات فتصيما ذكرنا وانما قلنا انتهى والدعاء بلام مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقوله ان ما المذكورة ظرفية الخ) فثبت ظرفية لانها استعملت فى موضع يستعمل فيه الطرف الذى هو مودة وليس المراد انها ثابتة عن الطرف لانها حروف والطرف اسم والحرف لا ينوب عن الاسم وسيت مصدرية لتأويل ما يعنى مصدر وهى آلة السبك ودرها فى الظن مفعول ثان لأعط ومفعوله الأول محذوف أى السائل ويحتمل أن يكون صمن أعطى معنى أوجد فيكون معلا لازما فيكون درهما مفعول مصيبا والأول أظهر

إذ لقد أعط درهما مده دوم : مصدر ونهيم من اشراط تقسم التي أوشبهه في زال وأخواتها وتقدم ما في دام أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء ، ولقد كرر هذا لأفعال باللفظ الناصي وكان غير لماضي كالمنازع والأمر والمصدر واسم القاعد يعمل عمل الناصي أشار إلى ذلك قوله :
(وغير ماض مثله قد عملا * أن كان غير الماض منه استعمالا)

وقيم من قوله أن كان غير الماضي منه استعمالا أن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام * فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعمت المصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف إلى الاء والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وإن كان شرط والحواب محذوف للدلالة ما تقدم عليه * ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصنافا أخر عن الاسم ويجوز تقديمه فاما تقديمه عن اسمها فجائز في جميعها وإلى ذلك أشار بقوله :
(وفي جميعها توسط الخبر * أجز)
أي في جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل : وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وتوسط الخبر معمول مقدم بأحر وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يتبع تقديمه عليها بانقائ وهو مدام وما اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله :

(وكل سبقه دام حطر * كذلك سبق خبرها النافية * فجنى بها ما لولا لآلها)

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دهم ولذلك صورنا الأولى أن يسبق ما النافية بدام نحو قائما مدام يريد فيها يتمتع انه قال لأن ما مصدرية وما بعدها صلتها والصلة لا تقدم على الوصول والأخرى أن يسبق دهم وتأخر عن ما نحو قائما دهم يريد وفي هذه خلاف وظاهر كلامه أن منع هذه الصورة مجمع عليه فإنه أتى بدام مجرئة من ما فشمع الصورتين ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية لا دخل على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله : كذلك سبق خبرها النافية ، أي وكذلك يتمتع أيضا أن يسبق الخبر ما النافية الساخلة على هذه الأفعال لأن ما لها صدر الكلام ولا يجوز قائما كان يريد ولا مقاما ما صار عمرو فكل مبتدأ وحطر خبره ومعه مع وسبقه معمول حطر وهو مصدر مساف إلى الفاعل ودام معمول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دهم وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مساف أي فاعل وهو معمول بالمصدر والنافية نعمت ، وخبره كذلك والتقدير أن يسبق الخبر ما النافية مثل سبق خبر دهم في الملع

(وقوله بالنفس : أعف درهما الخ واعتز هذا بان دام الناقصة لا تتصرف كباقي فلا مصدر لها وقد استعمله هاوا يجب أن المصدر في هذا التفسير من أن ينفرد بنحو مده حار تركب هذا بقصد بيان المعنى فليس التفسير بالكسر عين المصدر بالفتح من كل وجه فلو لم تقدم على مدام أصلا فاستنوب بعينها حال من فاعلها وهي تامة نحو دمت صحيحا وكذلك أن تقدمتها ما ولو كانت مصدرية غير ظرفية نحو يعجبني مادمت صحيحا أي دوامك صحيحا وأما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن (وغير ماض مثله قد عملا) يشرح الكودي هذا لشرط الإتيان في الوطئة ولم يخل لعمل التصريف وما كان يسعى ذلك فمثل المنازع : ولم يك بنيا ، ومثال الأمر : كواريا نيين . أي علماء عاملين منسوبين إلى الرب وهذا المثال أولى من أن يوضح بقل كونوا حجارة . لأنه مخاطب المعلمين ولا ياسبهم الخطاب بذلك ومثال المصدر : وكونك آياه عينك يسير . فكور مبتدأ مصدر مساف إلى الاسم وإياه خبر من جهة القصدان وحجة يسير خبره من جهة الابتدائية ومثال اسم الفاعل : وما كان في يدي إيشاشة كاتا * أخاك . فكاتنا خبر ما الحجازية اسم فاعل من كان الناقصة واسم ضمير ومستتر فيه عائد على كل وأخاك خبره (قول كدي وذلك ليس ودام) أما ليس فلا تتصرف أيضا وذلك لأنها شبيهة بالحروف في كونها لا يهيم معاها إلا بذكر مدحولها وأما دهم فمعدلا كثر وعلة مع تصرفها أنها صلة لما ظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مصبه وأما يدوم ودام ودائم فمن تصرفات التامة (وقوله نعمت المصدر محذوف) أي وعامله عامل الفعل المذكور بعد كل ما هو صريح تقديره واظهر هذا مع ما نصوا عليه من أن الفعل المقرون بقدر لا يعمل في معمول سابق على قدر (وفي جميعها توسط الخبر * أجز) (قول كدي ومنه قوله عز وجل الخ) فحقا خبر كان ونصر اسمها مؤخر قال ابن عطية وقد علم الخبر اهتمامه به لأنه في موضع فائدة الجملة والشاهد في الآية على قراء الجمهور الذين لا يفقهون على حقا ووقف بعض القراء عليه فلا يكون حيث في الآية شاهد لا ما بعد حقا مندأ وحمل جواز التوسط ما لم يكن هذا الشيء يوجب تأخير الخبر أو تقديمه والعمل في القسم الأول كون الخبر محصورا فيه نحو ما كان ريدا لا قائما ردا على من قال قام وقعد ومن لثاني إذا كان الاسم محصورا فيه نحو ما كان الاقمار يدر دأ على من قال قام غير زيد ونكت بهذا التقسيم الموضح وقد قال هذا مستفاد من باب المبتدأ والخبر فلها لم يحتج النظم إلى التفسير لكن يقال لا يحتاج أيضا إلى النص على تقدم الخبر عن الاسم لأنه قد مر :

(وجوزوا التقديم إذا ضررا .) (وكل سبقه دام حطر)

(قول كدي والأخرى أن يسبق دام الخ عليه لمع في هذه أن الوصول الحرفي لا يعصل بينه وبين صلتها بعمولها (وقوله ولا مقاما صار عمرو) الصواب إبدال صار بزال أو إحدى أخواته بما فيه التي شرط في العمل ليفسد أنه لا فرق بين أن يكون التي غير شرط في العمل كالمثال الأول أو شرط كالمثال الثاني وما سباني في قوله فشمع نحو الخ هرفي المفهوم لافي المطرق على الحق (وقوله وسبق خبر مبتدأ وهو الخ) يجب أن يقرأ

وقوله: فجئى بها متلو لا تاليه. تصریح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما الـ فيه لقرونة الفعل وفهم من تخصيص الحكم بما أنه لا يمنع لتقديم اذا كان النفي بعيرها وفهم من قوله: فجئى بها متلو. أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قلنا كان زيد وفهم من اطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمع نحو ما كان زيد قائماً ومزال عمرو مقبياً وفي هذا الأخير خلاف والمشهور لمنع ومتلو حال من ما وفي بعض النسخ بها وهي عائدة على ما ومتلو حال منه وتالية معطوف وهو تنمى للبيت لصحة الاستعانة به القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله: (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) يعنى أن في تقديم خبر ليس عليها خلافاً والخيار عند الناظم التبع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور فمع مبتدأ مضاف إلى سبق وسبق مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسوقه اصطفى خبر المبتدأ والتقدير منع أن سبق الخبر ليس مصطفى * القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقى من ان قلب من أين يفهم من كلامه هذا القسم (قلت) من يكونه فانه لا كرم ما يمنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم ان ما بقى يجوز ما في قوله (ودونما ما برفع يكتفى * وما سواء ناقص)

يعنى ان ما ا كفى من هذه الأفعال بالرفع عن النصب يسمى تاماً كقوله عز وجل: وإن كان ذو عسرة - أى وال حاضر - وعسرة و لم يكتف بالرفع يسمى ناقصاً نحو: وكان الله بكل شئ عليماً. ولكونه لا يكتفى بالرفع سمي ناقصاً وقيل سميت ناقصة لأنها ليست من درجة الأفعال لأنها لا تدل على الحدث وقيل لأنها تسبب الدلالة على المصدر خلافاً لنهـ ابصر بين لوجود مصدرها عاملاً ما بقى قوله:

ينزل وحلم ساد في قومه افق * وكونك إمام عليك يسير

وماموصولة والظهرانها مبتدأ وخبرها دونما و برفع متعلق بكنى وهو مصدر في معنى للفعول أى برفع وما التاليت موصولة أى وصلتها سواء وهي مبتدأ وخبرها ناقص ثم قال: (والقص في * فتى ليس زال دائماً قى) يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة وهي فتى وليس وزال لا تستعمل الاناقصة أى غير مكفية بالرفع والقص مبتدأ وخبره فتى أى تبع دائماً حال من الصمير المستتر في فتى وفي فتى متعلق بفتى أو بالناقص وليس وزال معطوفان على حذف العاطف ثم قال:

خبر في قول الناظم وسبق خبر بالتويز للوزن ولدفع الابهام ادلو حذفته منه التويز وأضفها إلى ما اقتضى أنه خبر ما النفية وهو غير صحيح لأن ما النافية الخجارية وان كان لها خبر لكن لم تقدم لها ذكر بل ستأتى على أن الترتيب بينهما واجب وصيغتي: وترتيب ركن.

(فجئى بها متلو لا تاليه) (قول كدى تصریح بما فهم الخ) فيه تنكيت على الناظم بان هذا اشطر حشو وأجيب بأنه صرح المفهوم لقوائدها أنه صرح به ليدفع الابهام الذى يقتضيه التشبيه في قوله كذا كذا فانه يقتضى ما في المع وفي كونه متقاعاً عليه مع أن التشبيه في المنع فقط لافيه وفي الاتفاق إذ في القديم هنا خلاف كما يؤخذ من التأكيد بقوله لا تاليه زيادة في الرد على الحيز ومنها بيان صلة مع التقديم على ما وهو أن لها الصدارة ومنها افادة أن المعمول لا يتقدم على ما في هذا الباب وفي غيره فكيف قال إن هذا الشطر حشو (وقوله اذا كان، النفي بعيرها) الهاء وفي بعض النسخ بعيرها وفي ذلك نحو ما قلنا لم يكن زيد ومقبياً لى زك عمرو والحق أن النافية مثل ما في المع أيضاً كما نص عليه الرضى والشاطبي وأما لا فالذى قضيه عارته هنا أنها لا صدارة لها وهو الذى درج عليه في التسهيل والكيفية وقيل لها الصدارة وهو الذى مر عليه في قوله: والترم التعليق قبل نفي ما * وان ولا الخ. فسواها بما وان في التعليق قالوا وهذا القول الثالث هو الذى يقضيه القياس (وقوله وفي هذا الأخير خلاف) الإشارة تعود إلى المثال الأخير وهو الذى فيه النفي شرط في العمل والخلاف في جواز توسط الخبر بين ما والفعل وعدمه (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) (قول كدى والخيار عند الناظم الخ) هذا كأنه تنكيت على الناظم بأن الواجب أن يقول اصطفى بفتح الهمزة مضارع اصطفى بمعنى اخذ ليستفاد منه انه اختار ذلك ولدفع هذا التنكيت أصلحه ابن غازي بقوله: * ومنع سبقه ليس اصطفى * والصواب أن تعبيره باصطفى مبيهاً للمفعول يقتضى أن الغير اخذاره وهو صحيح اذ من حمله من اختاره المردو والراجح وأبو على والجرجاني وأكثر النأخرين لكن بقى العموم هل اختاره الناظم أم لا مع أنه اختاره أيضاً ولو عبر به بمبيهاً للمفاعل كما صوب يبق العموم هل هو تابع في اختياره لغيره أم لا وقد علمت أنه تابع لغيره له (وقوله لمن سكوته عه الخ) كست أسمع كثير أمن شيخنا العلامة سيدي على قصارة الاعتراض على كدى بان السكوت لا يهمل منه شئ ثم بعد ذلك طهر لى انه لا اعتراض عليه ومراذه بالسكوت ان اللصف لا لم تشككم عليه علمنا انه باق على أصله من الجواز كما يبيده بعد ولو كان ممنوعاً أو فيه خلاف لص عليه (ودونما ما برفع يكتفى) المناسب تقديم الكلام على معمول الخبر كالفعل الموضح تسكيتاً عليه (قول كدى وقيل سميت ناقصة الخ) هذا القول الذى ضفقه قول سيويه وأكثر الصريين لكن رده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة أظهرها ان مدعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث

(ولا يلى له مل معمول آخر * إلا إذا طرأ أني أو حرف جر) مراده بالعامل هاتكان وأخواتها يعنى أن معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول كان طعمت زيد أكلا فإن كان المعمول صرفا أو مجرورا جاز أن يذهب نحو كان عندك زيد مقيا وكان فى الدار عمرو حالسا والعامل مفعول يلى وفاعله معمول الخبر وظرفا أو حرف جر حالان من الضمير المستتر فى أنى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يلىها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر :

قافدهناجون حول ييوتهم * عما كان إياهم عطية عودا

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن واليه أشار بقوله :

(ومضمرة الشأن اسماء وإن وقع * موهم ما استبان أنه امتنع)

يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقدم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن يولى فى كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها فى موضع خبرها. ففى كان من قوله بما كان إياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا فى موضع خبره وإياهم معمول عودا مقدم على المبتدأ وقوله ومضمرة الشأن مفعول مقدم بابو واسمها مصوب على الحال من مضمرة الشأن وإن وقع شرط وموهم فاعل يوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصفتها أو صفتها استبان الخ وأن وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الماعن باستبان والرابط بين ما وصلها أو صفتها الضمير فى أنه ثم قال : (وقد زاد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما) وفهم من قوله وقد تزداد ريادة بالنسبة إلى عدم الزيادة وفهم من قوله كان أنها تزداد لفظ للماضى وأنه لا يزداد غيرها من أخواتها

والزمان معابد الأقسام ثلاثة الدالة على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وعليهما معا فعل والعوامل الثلاثة كورة لبس بمصادر ولا أسماء زمان فظان كورها دالة على أحد المعنيين دون الآخر والاتسعت باسمه والأمر بخلافه اه فبين أن ما يقتضيه المصنف هو الصواب ولذلك صنف المكودى الثانى بقيل (فان قيل) بين لنا الحدث الذى تدن عليه هذه الأفعال (فالجواب) أن الأفعال دلت على حدث مبهم عين فى الخبر كما أن الخبر دل على زمن مبهم عين فى الأفعال فإذا قلت كان زيد قائما فكان دلت على زمن معين وهو الماضى وعلى حدث مبهم عين فى الخبر وقدما دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين فى كان ثم ان قول الناظم : ومساواة ناقص فائدة فيه إذ الناقص هو المذكور من أول الباب وأجيب بأن ما سبق لا يبعد أنها تسمى ناقصة فإذا هاتلك التسمية وبهذا تعلم أن ما موصولة مبدأ ورفض خبرها كما فى المكودى وهو الصواب وقول من قال ان الاخبار معكوس وان الصواب تعريب الناقص غير سديد وكلام الناظم هنا أحسن من كلامه وضح إذ فائدة التنبية على اسميتها ناقصة إذ احتاجت لنصوب (ولا يلى العامل معمول الخبر) (قول كندى مراده باله دل الخ) خص له دل كان وأخواتها معا لذكر الناظم له فى هذا الباب والأولى ان ذلك لا يخص باب كان بل كل عامل كذلك لا يعمل بینه وبين معموله معمول المعمول فلا يقال أقبل ترسه زيد راكبا إلا إذا كان طرفا أو جارا أو مجرورا ولعل هذا هو السر فى تعدد قول المصنف بعامل معرف بال المفيدة له عموم ولذا لم يذكر ذلك فى سائر أبواب النواسخ ما (وقوله فلا تقول الخ) علة الجمع الفصل بين العامل والمعمول بأجنى بناء على أن معمول المعمول غير معمول للعامل وعلة جواز الفصل بالطرف وعديله أنهم يتوسعون فيها ما لا يتوسعون فى غيرها والسر فى التوسع فيها أن كل عامل متضمن للحدث والحدث لا بد له من زمان ومكان يقع فيه والطرف زمان أو مكان فصار معنى الطرفين ملازما للعامل والملازم للشيء قريب والأقرب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب وحمل الخبر والمجرور على الطرف لكون الحرف مضمنا معنى الحرف وهى فى (وقوله بقول الشاعر قافدهناجون) البيت من الطويل وقوله نمر ردى هجوه حريرا وقومه وقافده جمع قفد بضم الف وقفدها خبر المحذوف تقديرهم قافده وهذا جازع هداج صفة قفد من المحذوف وهو دة الشيخ وحول دوتهم مصوب على الطريقة واء عامسية ووجه الدليل من هذا البيت أن كان فعل ماض ناقص وعطية اسمها وجملة عودا خبرها وإياهم مفعول عود قدوى معمول الخبر العامل وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور وهو مؤول بما فى النظم وعطية أبو حرير وهذا من أقبح المهجول لكونه وصفهم بالحياة للجيران وبالجنين حيث لا يقدر على السرقة الاحول بيوتهم ويمتحن مشية الشيخ ومن عام المهجول لجرير أنهم ورثوا ذلك من أبيه عطية (ومضمرة الشأن اسم انو إن وقع) (قول كندى أو مصدرية) لا يصح صياغة ومعنى أما صاعدة فلأن الضمير يعود عليها وهى حرف والضمير لا يعود على الحرف وأما معنى فله مصادره لأن التقدير حينئذ ان وقع موهم استنباط امتناعه والوجه انما هو للجوار لا لجمع وقد يحاج عن هذا الثانى بأن يقال انه على حذف مضاف أى جوار استنباط (وقد تزداد كان فى حشو كما) (قول كندى وفهم الخ) الأولى للصاعدة شرح كلام الناظم والاثنان بمناله ثم أورد بعد المقامه وكذا ما تقدم منه من البطوة (وقوله وفهمه قد له كان الخ) انما خصت زنادتها بالماضى لتعين زمانه بخلاف

وفهم من قوله في حشو أنها لا تزداد أولا ولا آخرا وما في قوله كما تعجيبة وهي تامة في موضع رفع ضمير وأصح فعل ماض وفاعله مستتر عائذ على ما وعلم معون فأصح فكان على هذا زائدة بين ما وأصح ثم قال: (ويحذفونها وييقون الخبر) يعني ان العرب يحذفون كان وفهم من قوله وييقون الخبر أنها تخذف مع اسمها ويطرد حذفها في ثلاثة مواضع الأول بعد إن الشرطية الثانية بعد لو الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله: (وبعد إن ولو كثيرا دا اشهر) فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقبول بما قبل به ان سيفا فسياف وان خنجر خنجر أي ان كان القتل به سيفا ومثله بعد لو قوله صلى الله عليه وسلم: احفظوا عني ولو آية. أي ولو كان المحفوظ آية وكذلك قول الشاعر: لا يأمن الدهر ذو بئى ولو ملكا * حدوده ماني عنها السهل والجلل وفهم من قوله اشهر أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل ومنه ما أنشدته سيويه: من له شولا فإلى الملائكة. أي من له إن كانت شولا فإشارة إلى الحذف وهو مبتدأ واشهر خبره وبعد متعلق باشهر وكثيرا نعت لمصدر محذوف أي اشهارا كثيرا ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر في اشهر ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب * كمثل أما أنت برا فاقرب)

يعني ان كان تخذف بعد أنت ويعوض عنها ما وفهم من قوله تعويض ما عنها أنها لا يحذف اسمها معها وتعويض مبتدأ وهو مضاف إلى ما وارتكب خبره وبعد وعنها متعلقان بتعويض ومثله بقوله: أما أنت برا فاقرب. والتعدير اجرب لأن كست برا حذفت صكون وعوض عنها ما فانفصل الضمير الذي كان متصلا بها وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد

المنزع فيجمل الحال والاستعانة ومعنى ريادةها أنها لا تعمل في مرفوع ومصوب وليس لمراد ريادةها أنها لا تدل على معنى ل هي دالة على الرمن الماصي فتسميها زائدة أعنا هو لعدم عملها في فان قلت في لم قلتم ان المأخوذ من الناظم هنا أن الحكم معلق على كان بلفظ الماضي فقط وقلتم في قوله فريما وبعد لا وبني كان الخ وقوله في إعراب الفعل وبعد نفي كان حتما أضمرنا أنه شامل لفيها بصيغة المصدر أيضا مع أنه عر في المواضع الثلاثة بكان بلفظ الماضي في الجواب في أن الريادة المذكورة هنا من عوارض الألفاظ فاقصر فيها على خصوص اللفظ الذي نطق به لأن الحكم على أحد اللفظين لا يستلزم الحكم على اللفظ الآخر والثاني المذكور في الموضوعين من عوارض المعاني ولا يختص بلعطف معين (وقوله وفهم من قوله في شواخ) أعنا لم زد أولا لأن التقديم يدل على الإساءة بها وريادتها يدل على عدم الاعتناء بها في فان قلت في ما الفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الجر الزائد يعمل لفظا نحو محسبك درهم في قلت في حرف الجر الزائد يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة فتدخل على الفعل كما مثل الناظم (ويحذفونها وييقون الخبر) (قول كدى ويطرد حذفها الخ) أعم من أن تخذف مع اسمها وذلك في موضعين بعد إن ولو الشرطيتين أو تخذف وحدها وذلك بعد أن المصدرية فبطل اعتراض بعض بأن كلام كدى يقتضي أنها تخذف مع اسمها في ثلاثة مواضع مع أن الأمر بخلافه (وبعد ان ولو كثيرا دا اشهر) (قول كدى أي ان كان القتل الخ) الأولى ان كان ما قتل به سيفا ومثيل كدى أولى من تمثيل الموضح بأن خيرا خبر لأنه محتمل أن يقدر عملوا خيرا (وقوله كقول الشاعر لا يأمن الخ) البس من البسيط ولا باقية ويأمن مضارع والدهر منصوب على الظرفية وذو بئى فاعل يأمن أي صاحب ظلم وملك خبير لكان المحذوفة مع اسمها أي ولو كان ذو بئى ملكا وحمله حدوده ضائق الخ من المبتدأ والخبر صفة مدسك والشاهد في حذف كان واسمها بعدلو * ومن أعجب ما فعل الدهر بأهلها ماني ابن خاسكان أن ابن عسان دخل على والدته فوجد عندها امرأة رثة الثياب فقالت يا بني تعرف هذه قلت لا قالت هذه أم جعفر البرمكي فأقبل عليها وكرمها وقال لها يا أم ما أعجب ما رأيت فقالت يا بني على عيد مثل هذا وعلى رأسى أربعمائة جارية وأنا أعد ولدى عفا لي ولقد أتى على هذا العيد ومالي إلا جلد شاتين أقرش أحدهم وألتحف بالآخر فأعطاهما خمسمائة دينار ففرحت بهما وبقيت تردد إليهم حتى فرق الموت بينهما (وقوله ومنه ما أنشدته الخ) الرواية له بضمه واحدة مع حذف النون فيكون شعرا لا شرا وهو من مشطور الرجز ولذا عبر بالكودي بأنشدته وقول من قال الصواب ان يعبر بحكاية بدل أنشدته من على أنه غير شعر وقد علمت أن الحق خلافه وشيئا لا متع فكون جمع شائلة بالماء على غير قياس لأن شائلة وصف خاص بالمؤث وقياس الصفة المختصة بالمؤث أن لا تلحقها الماء كجائض وطلق والشائلة النافعة إذا حلف لبها وارتفع ضرعها وأتى عليها من تاجها سبعة أشهر أو ثمانية والاتلاء مصدر أثمت المائة إدا تالها ولدها أي من زمن كون السقة شائلة إلى زمن كون المائة متلوة بولها والشاهد في حذف كان مع اسمها بعد لن وهو قليل وإنما كثر الحذف مع إن ولو الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فطال الكلام معهما تخفف بالحذف وخص اشتهار الحذف معهما دون غيرها من أدوات الشروط لأن إن أم أدوات الشروط الجازمة ولو أم أدوات الشروط الغير الجازمة وهم يتوسعون في الأمهات دون غيرها (وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب) (قول كدى والتقدير اقرب الخ) المراد بالتقدير الأصل

فأتت في قوله أما انتاسم كان المحذوفة وبرأ خبرها ثم قال :

(ومن مصارع لكان منجرم * تحذف نون وهو حذف ما التزم)

يعنى أنه إذا دخل الجازم على مصارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن ويجوز بعد ذلك أن تحذف النون لشبهها بحرف العلة ولكثرة لاء عمل فتقول لم ت... ثم ما ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقيل الساكن كقولك عر :

لم ت الحرف سوى أن هاجبها * رسم دار قد تعنى بالسور

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفيهم من اخلاف - طما - فهو من لمذهب يونس وقوله : وهو حذف ما التزم . أى لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مصارع متعلق تحذف وإن كان متعلق بمصارع وهو حذف مبدأ أو خبر ومنافية وهى وما بعدها خاصة تحذف ثم قال :

﴿ فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ﴾

إنما يصل هذه الأحرف من أب كان وإن كان عملها كلها واحدا لأن هذه حروف وبلت أفعال ثم قال :

(إعمال ليس أعملت مادون إن * مع بقا انقى وترتيب زكن)

ما أتت من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فأستدل أن تدعم فأن ذلك أهملها بونيم على الأصل وأما أهل الجار فأعملوها عمل ليس لشبهها في نفي الحال وما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط الأول أن لا تراد بعدها إن وهو الية عليه فهو ما وإن نحو ما إن يندقم لأن إن لا تراد بعد ليس فبعدت عن الشبه

ثم إن كادى ما حذف فو بعد ما وآخر والأى يعنى أنه إن الأصل لأن كتب برا فاقترى فقدم المعمول وهو لأن أهنا ما فصار لأن كتب برا اقترى (١) وحذفت لام الجار للانقصار لأن حذفه مع أن مطرد ثم حذفت كان له وانفصل الضمير لأن القاعدة أن عامل الضمير المتصل إذا حذف انفصل اسمها ولذا قيل : وحامل الضمير متهما حذف * فان فصله لديهم لقا

ولما حذف كان عوض منها ما وأدغمت الون في ما ﴿ فان قيل ﴾ وجه تعويض مادون غيرها عن كان ﴿ فالجواب ﴾ أنه ما كثر استعمال ما زائدة بعد أشياء منها قوله : ووصل ما بذى الحروف مبطل * إعمالها... وقوله : وبعد من وعن راء ريما . وتزاد بعد كيف وحيث خصوصا ما عوض عن كان (ومن مصارع لكان منجرم) أصغر بأن قل لكان ولحق لها بالانصار وإن كان هو للناسب إشارة إلى أنه لا فرق في حذف الون من المصارع بين كونهم لاءية أو التامة والنافضة كمال كدى والتامة كموله تعالى : وإن كان حسنة . وعبارة لاطم أحسن من عبارة لموضح بقوله ومنها الخ . فيستغنى أن حذف لنون خاص بالنافضة والأمر ليس كذلك (قول كدى تشبهها بحرف العلة) وجه الشبه أن لنون إذا سكنت تهيد العلة كحروف لعله وحروف العلة قد تحذف فكذلك ما أشبهها (وقوله كقولك لم ت الحرف الخ) البيت من الرمل ويك مجزوم لم وعلامة مجزومه السكون على النون المحذوفة تخفيفا والحق اسمها وسوى خبرها وقال شيخنا سيبويه محذوفة ان بك هتامة واخفى ناعليا ومعنى هاجبها مع ما بها من الوحد والاشتياق ورسم الرفع فاعل هاج وجملة قد تعنى أى اندرس واصحاح في محل رفع صفة رسم واسرر بفتحين كثرة نظر والشاهد في ذلك الحق حيث حذف اشعر النون وقد وليها ساكن والله أعلم .

﴿ فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ﴾

الناسب تقدم أفعال المتقاربة على هذه الأحرف لتكوا الأفعال ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل وأجيب بأن هذه الأحرف ما كان عملها هذا لعمل على خلاف الأصل وكانت ضعيفة إذ لم يشبه إلا فعلا واحدا وهو ليس قدمها جيرا لضعفها وبين وجه عملها بقوله المشبهات بليس (إعمال ليس أعملت مادون إن) (قول كدى فعلها أن لا تعمل) قد مر عند قول الظم كمل وفي ولم أن الحروف أقسام ثمانية فراجع ذلك (وقوله وأما أهل الجار ز الخ) قيد بذلك تمكينا على النظم في الأصل فإنه بوجه الانفاق ويظهر في الآية م قوله في باب الحكاية : والعلم أحكيه من بعد من . فكان من جهة أن قيد الحكم في البابين بالجار بين ادمن مائة الماطم أن من على ما رفع الآية كقوله في باب الموصول وهو هكذا ذو عند طى و شهر ووكالى أفعالهم داب . وكقوله في باب الاستثناء وعن عيم ١١٤ الوقوع . وفي باب الصانع المسك : وفي انقصور عن هديل انقلابها ياحسن . وفي اب ما لا يصرف وهو يظهر حضا عند نعم وفي باب العدد والشيخ فيها عن عيم كسره وقيد بلغة أهل الجار في الكافية واشذور وفي حجاب عن النظم أن عدم الها في خذس . أعمل للمجمل (وقوله في نبي الخ) أى الرسن الحاضر وذلك أنهم نصوا على أن نحو قولك ليس زيد قائم هو محذور عن القرينة بعد ذلك ما صي أو لاستقبال يحمل فيها على الحال فقط كما مر وإن كانت قرينة كأمس أو عند عمل عليها وما ولا ولات مثله وأما أن فأشبهت ليس في البى اسم (وقوله الأول أن لا تراد الخ) نكت بتقيد ان بالزيادة على النظم المقضى أنه مهم ما وقعت ان بعدما أن لا تعمل ماع ان المانع من العمل انما هو ان الزائدة وأما النافية لم كدما نحو ما ان أت فاعلم فالتامع العمل وفرق

(١) (قوله صار لأن كتب برا اقترى) لا حاجة إليه لأنه هو عين ما قبله فالناسب حذفه فأمل اه

الثاني بقاء النفي فلا يطل النفي لم تحصل نحو ما زيد الا قائم وهو المنبه عليه بقوله : مع بقا النفي الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله : وترتيب زكن . أي علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر الرابع أن لا يقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير طرف أو مجرور فلو كان ظرفا أو مجرورا جاز تقديم وهو المنبه عليه بقوله :

(وسبق حرف حر أو طرف كما * في آت معنا أجاز العلماء)

يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على اسمها لئلا يوسعهم في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالسا وما عندك عمرو مقبلا وفهمته أنه إذا كان غير طرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز الصب بعد تقديمه نحو ما طعمك زيد آكلًا وإنما تقول طعمك زيد آكل بالرفع ويكون مبتدأ وآكل خبر وطعمك معمول للخبر وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فيه الشروط ما زيد فأعابهم هذه اللمة ساء القرآن نحو : ما هذا بشرا . ومن أمهاتهم . وقوله : إعمال ليس . منصوب على المصدر بأعملت ودون متعلق بأعملت وسبق حرف جر مفعول مقدم باجازوني في المثال متعلق بمعنيا فهو مجرور معمول للخبر ثم قال :

(ورفع معطوف بلكن أو بيل * من بعد منصوب بما الرم حيث حل)

يعني أن المعطوف بلكن أو بيل على منصوب بما يلزم رفعه لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الواجب فقول ما زيد قائما لكن قاعد وما عمرو مسطاعا بل مقم وتجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد بل هو مقم وفهم من تخصيصه العطف بلكن أو بيل أن العطف إذا كان بغيرها من حروف العطف يصب المعطوف فرفع معمول مقدم بالرم وهو مصدر مضاف إلى المفعول والباء في بلكن وبيل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقا بالرم أو رفع وحيث متعلقة بالرم أو رفع وتقدمه الهم رفع المعطوف بلكن أو بيل بعد المنصوب بما حيث جاء ثم قال :

(وبعد ما وليس حرا يا الخبر * وبعد لا ونفي كان قد يجر)

يعني أن باء الجر تدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى . وما ذلت على الله عزز . أليس الله بكاف عبده . وهو كثير وهذه الباء رائية لتأكيده النفي وتزاد أيضا الباء للتوكيد في خبر لا نحو قول الشاعر :

فكن لي شفيعا نوم لا ذو شفاعه * بمن فيلا عن سواد بن قارب

وفي خبر كان النفية كقول الشاعر :

بيدهما بأن الزائدة مؤكدة للكلام برمته والنافية مؤكدة لما خاصة وكأنتها نفسها (وقوله الثاني بقاء النفي الخ) تسع طاهر عبارة لاطم للمضنية انهم ما نطل في ما أن لا تعمل مع أن عملها إنما يطل إذا بطل نفي خبرها فقط كمال كدى ومثل يبق خبرها مثبتا ويطل النفي بالنسبة لغيره حار العمل نحو ما زيد ضاربا الأعمرا (وقوله أي علم) من قول الناظم سابقا : والأصل في الإخبار أن تؤخرا . أي كل خبر ثم ان ركن لازم لكسبه ضمنه معنى علم فذلك بناء للمفعول (وسبق حرف حر أو طرف كما) (قول كدى جار تقديمه على اسمها) أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق بدل عليه المثال ونسب الناظم ذلك للعلماء دون العرب إشارة إلى أن سماعه في حكم العدوم (فان قيل) انقضاء أن لا يتقدم معمول إلا حيث يتقدم العامل وهذا قديم بتقديم معمول الخبر إن كان ظرفا أو حارا أو مجرورا ولا يتقدم الخبر ولو كان أحدهما لقوله وترتيب زكن (فالجواب) أن الخبر إن كان أحدهما وتقدم كان متعلقا بكائن أو استقر فالخبر غير ظرف حينئذ وان تقدم معمول الخبر ان كان أحدهما فهو متعلق بنفس الخبر لا يمحذوف وما في الحواشي هذا لا يعول عليه (وقوله لتوسعهم في الظروف الخ) قد علمت سابقا وجهه ثم ان كدى مثل للمجرور بما في الدار الخ وترك مثال الناظم له وهو خلاف قاعدته (فان قيل) يستغنى عن هذا البيت قوله قبل ولا يلى العامل معمول الخ لأنه مر أن المراد بالعامل مطلق العامل لا خصوص كان (فالجواب) أنه لما قال وترتيب زكن الخ اقتضى أنه لا يتقدم معمول ولو كان ظرفا أو حارا أو مجرورا لكون عاملها الذي هو الخبر لا يتقدم فرفع ذلك التوهم بهذا البيت (ورفع معطوف بلكن أو بيل) هذا البيت مرتبط ومرتب على قوله مع بقا النفي فلم يسب أن يقدمه على الشرط الثالث والرابع كما فعل الموضح تسكيتا عليه لكن يقال ان شق الورن يحفظه (وبعد ما وليس حرا يا الخبر) للناسب أن يؤخر هذا البيت حتى يفرغ من الحروف المتراجمة كما فعل الموضح تسكيتا عليه (قول كدى على خبر ما الخ) كاندخل الباء في خبر المتد عندما التجميعية كما صرح به الناظم في غير هذا النظم وتخصيص أبي على والز مخشري ذلك بالحجازية مردود بنقل سيدي به ذلك عن تميم وجوده في أشعارهم (وقوله زائدة لتأكيده النفي) بيان ذلك أنه إذا قال لك قائل ان زيدا لقائم فقريد الرد عليه بما في زيادة التأكيده فتأى بمعنى مؤكدا الباء فتقول ما زيد بقائم فتكون الباء في النفي مقابلة للام لا ابتداء في الاثبات وقيل جىء بالباء في الخبر لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام فيتوهم انه موجب فاذا سمع الباء ارتفع له الوهم ولذلك لا تدخل في الخبر الموحى فلا تقول ما زيد لا قائم (وقوله نحو قول الشاعر فكن لي الخ)

وان مدت الابدى الى الزاد لم اكن * بأعجلهم اد أجشع القوم أعجل

وفهم من قوله قد يجر ان ز: دها في هذين المثالين الأخيرين فيين والياء فاعل يجر وقصرها ضرورة والخبر معمول يجر وفي بحر آخر البيت ضمير مستتر عند على الخبر المتقدم (من قلت) كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لان الخبر المتقدم هو ما أوليس وضمير في بحر عائدي المعنى خبر لا أو كان لهية ولم يتجدا في المعنى (نكت) هو ما يفسره لفظ لا معنى كقولهم عندى درهم ونصفه ثم قال:

(في النكرات أعملت كلش لا * وقد تلى لات وإن دا عملا)

يعنى ان لا النافية تعمل العمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة فنقول لارجل قائماومه قول الشاعر:

تعز فلاشئ على الارض باقيا * ولاوزر مما قضى الله واقيا

وقوله: وقد تلى لات وإن دا العملا. يعنى ان لات وإن الباقين مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية و٢. لتأيت وفهم من قوله وقد تلى لات أت ذلك فيبين وفهم من اذ لاؤه أيضا أنهما لا يختصان بالعمل في النكرة كلا فن أعمال إن في النكرة فوهم إن أحد خيرا من أحد الا بالعافية ومن إعمالها في المعرفة قول الشاعر:

أنت من الطويل وقائله سواد بن قارب السجاني يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم ولا نافية وذو اسمها مرفوع بالواو ويعن خبرها وقد منع الماء المحيط الذي يكون في شق نواة وعظم النمرة منعوب على المعنوية المطلقة على حذف مضاف أى إغناء فيل وعن سواد متعلق بعن والاصل عن فاعله زائدة في النكت إلى النص في صلى الله عليه وسلم والشاهد في حر مغن الخبر بالباء ان الله عز وجل (وقوله كقوله وان مدب الخ) البيت من الطويل وقائه الشفري الأزدي واسمه عمرو وقيل حريث وكان من فتك العرب وشياطينهم ومن خبره ان أمه كان شجاعا فتكا كاسائر العرب فاهدر قومه دمه فذهب الى قبيلة يقال لهم وتزوج بامرأة منهم فحملت بالشفري هذا فلما ولدتها قتلت قوم من الأزدي أمه فرحمت المرء الى أهل زوجها فلما شب الولد عموا انه يكون كأبيه فاهدر قومه دمه فصارا فهرت به أمه الى قومها فلما أخبرته أم الخبر جعل يقتل واحدا بعد واحد من القبيلة حتى قتلت أباه فكان يرد بديل ماء وبالهار يحفي فكمن رجل له أسد من جابر ومعه ابنان له فأتى الشفري ذلك الوادي يشرب حتى اذا قرب من الموضع الذي هم فيه أصابته وحشة فرجع فقال الاعلامان لأبيهما رأنا فقال لهما لا ولكنك شيطان ثم بعد ساعة عاد وقد شد على طنبه شيئا خوفا أن يصيبه سهم وزرع احدى نعليه وجعل يضرب بها الارض والاخرى يعنى بها فعند كفعل الضبع فقال الاعلامان هذا الضبع قد أقبل فقال لهما أبوها أمها هو الخبيث فعل ذلك ليلبس عليهما ثم صار حتى قرب من الماء فرجع وهو يضحك فبقى قريبا ثم عاد الى الماء حتى صار في أسفل الوادي وأشد أيانا يظن سامعها انه رأى من كان محتفيا فقال الولدان لقد رأنا ولا يوجد فقال أبوهما ما رأنا هو حدس وتخمين ثم سلبه العطش فقمم الماء وشرب فقلوا عليه وغلوا يديه وذهبوا به إلى قومه فاخذوا به أي نوع يكون قومه وكان هالك حتى قال له أباه فأخذت فقرة وقطعها يده فقال أخذتم باركم فاطمأنوا فضحكوا وقصوه وقصيده هذه تسمى بلابية العرب وفيها حكم وغريب من اللغة والشاهد في أعجلهم حيث حرر بالباء الرائدة في خبراً كن المنى واذا عيلية وأجشع بقدم الجرم من الجشع وهو الحرص على الاكل مبنياً وأعجل خبره وظاهر قول الناظم ونفى كان الخ ان ذلك خاص بكان والصواب أن ذلك عام في جميع النواسخ كما نكت عليه الموضح بقوله وكل ناسخ منفي وهذا أصله من قال:

وبعد لا وفي ناسخ بحر (في النكرات أعملت كلش لا) (قول كدى لكن بشرط أن يكون الخ) تبع عبارة الناظم المتضمنة انه لا يشترط في عملها الا أن يكون معمولاً لها مكرتين مع انه مشروط بالشروط السابقة غير الأول وإنما يشترط الأول لان إن لا تزداد بعد لا أبداً فشرطه تحصيل الحاصل ثم ان كدى سلم كلام الناظم فيوهم ان عملها العمل المذكور كثير مع انه قليل وبالأمرين معانكت الموضع على الناظم (وقوله ومه قوله تعز الخ) البيت من الطويل وتعز أمر من التعزية بمعنى التعصير والتسلي ولا في الموضوعين عاملة عمل ليس وفيهما الشاهد والوزر الملبأ والواقى الملقط والارباب البيت واضح والمعنى اصبر على ما أصابك من المسائب لانه لا يبقى على الأرض شيء وما قدره الله لا بد أن يقع وفي . على ان لا هذه كما تكون لنفي الوحدة تكون لنفي الجنس ولا تبرة تقول من قال إنها لا تكون الا لنفي الوحدة (وقوله وتاء التأنيث) مراده بالتأنيث في الهمز لا غير وقيل انها للساعة وقال الارهرى انها لها واعترضه يس بانه يلزم عليه احتجاج متنافيين لأن تاء التأنيث ساكنة رضاء وحركت مع الحرف فرقا بين اللاحقة للفعل واللاحقة للحرف وتاء المبالغة متحركة وضعا وزيادة التاء هذا حسن من تحت وربت لان لا فرع ليس وليس متصل بها التاء ولذا لا تتصل بالعاملة عمل ان وقيل أصل لات ليس قلبت اياءا لعا والسین تاء

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين وامالات فلا تعمل الا في الحين على ما سياتي فلا مفعول لم يسم فاعله تأملت وفي السكرات متملك تأملت وكليس نعت لمصدر مخذوف على حذف مضاف والمدير عملت لافي السكرات اعمالا كاعمال ليس ولات فاعل بتلى وان معطوف عليه وهذا المعلا مفعول وهذا اشارة الى عمل ليس والعملا نعت لئلا ثم قال :
(وما للات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل)

يعني ان لات لا تعمل الا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين حروح ولات وقت قتال ومنه قوله عروحل :
ولات حين مناص . وقوله : وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل يعني ان حذف الرفع وهو اسمها فاش أي كثر وعكسه وهو حذف للصوب وهو خبرها قليل وفهم منه انه لا يجوز اثباتهما معا فمن حذف اسمها : ولات حين مناص . ومن حذف خبرها قوله عروحل على قراءة من قرأ : ولات حين مناص . برفع حين وهي قراءة شاذة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره للات وفي سوى في موضع الحال على انه نعت لعمل مقدم عليه أو متعلق بعمل ثم قال :

﴿ افضل المقاربة ﴾

أفعال هذا الباب على ثلاثة اقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه وسميت كلها افعال المقاربة على الذي افتقرها فعل كاد وكرب وأوشك والذي للرجاء عسى واحاول وحري والذي للشروع أنشأ وحعل وأحد وطلق وعلق وقد أشار إلى الاول والثاني بقوله :
(كسك كاد وعسى) يعني ان كاد وعسى مثل كان في كونهما ترفع الاسم وتنصب الخبر اذا حرك كاد وعسى لا يكون في العال بالافعال مضارعا وقد نبه على ذلك بقوله :

(لكن نذر * غير مضارع لهذين خبر)

ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الدور قول الشاعر : فأب الى فهم وما كدت آسا * وكما مثا فارقها وهي تصغر

وهو ضعيف جدا (وقوله قول الشاعر ان هو مستوليا على البيت من المسرح لامن الوافر والافية عاملة عمل ليس ولعمد هو اسمها ومستوليا خبرها والاستثنائية وعلى أضعف بدل من أحد والاستثناء تام وقول العيسى انه مفرغ سبق قلم والشاهد في عمل ان عمل ليس ثم انه استشكل قول النظم وقدي الخ لار دا العمل في كلام الناطم ان حمل على مطلق العمل اقتضى انه لا يشترط تكبير المعمولين مع لات وليس كذلك وان حمل على قرب مذكور وهو العمل في السكرات اقتضى اشتراط تنكير معمولى ان وليس كذلك وبعد تعلم مد في تقدير الاسم معرفة بعد ولات حين مناص بقولهم ولات الحين وقد هل عن النظم انه يقدر معرفة لان المراد بنى كون الحين الخاص حيا لهم وحينئذ فلا اشكال (وما للات في سوى حين عمل) (قول كدى وهو اسم الزمان الخ) فسر الحين باسم الزمان اخراجا لعبارة النظم عن ظاهرها القصدية انها لا تعمل الا في بعض الحين مع ان سيدييه والجمهور نصوا على انها تعتمد في اسم الزمان مطلقا لفظ الحين أو غيره وهو الذي في التسهيل نعم منذهب القراء انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ضعيف فلا ينبغي حمل النظم عليه وان كان ظاهره (وقوله وفهم منه انه لا يجوز اثباتهما الخ) علل ذلك بأن لات شبهة بالنسب الاستثنائية في نحو قام 'موم ليس زيدا فكما لا يذكر بعد ليس هذان الجزآن وكذلك بعد لات فمعرفة لما الا ان ليس لا يترك اسمها فقط ولات يذكر اما اسمها أو خبرها فهنا فرع تصرفوا فيه أكثر من أصله (وقوله وتقدير الخبر لهم) الصواب تقدير الخبر حيا لهم لقول الناطم : وما للات الخ (لا يقال) هذا مراد كدى (لا نقول) تقدير لهم جار او مجرور يقتضى خبرته على القاعدة في تعق المجرور بكون مطلق * ومعنى مناص فرار وقدره ان بعض المفسرين توقف في معنى قوله تعالى : ولات حين مناص . أيام عديدة خرج ابادة فوجد صبية حصرت ملة وأسارت عليها تراها الهمة تريد الخروج وهي تقول لا مد ص فعلم ان معنى مناص فرار وقرئ : ولات حين مناص . بجر حين فتكون لات حين حرفة حر لا تعمل الا في الحين أيضا وانما علم .

﴿ افعال المقاربة ﴾

لم يقل كاد وأخواتها مثالا كما قال كان وأخواتها لان كادها ليست أم الباب لانها لا تختص بحكم دون أخواتها وانما يذكر هذه الافعال في اب كان وأخواتها بباب لا اختصاص هذه الافعال بمورع كان منها ان خبرها لا يكون الافعال مضارعا دائما أو عال ومما ان خبرها لا ينفذ على اسمها لكونها ضيغة بخلاف باب كان والمقاربة مصدر قارب المصدر من واحد كسافر وليست للمقاربة (قول كدى تعليل الخ) ان أراد 'ممد في اعمد فافعال الشروع أكثر وافعال الرجاء مساوية لافعال المقاربة وان أراد اعتبار التوسط في المعنى لاسمها توسطت بين الترحى والشموع في الفعل فهذا لا يسمى تعليلًا لانه لا يكون الا بين مزدوجين كالشمس والقمر وبين مصطححين كالعمرين وليس بهذه مصطحبة ولا مزدوجة فالصواب ان المراد بالتعليق ان عملها أكثر من القسمين الآخرين وقول الموضح انه مجاز مرسل مردود (وقوله وقد أشير إلى الأول والثاني) أي إلى حصن لقسم الأول والثاني لانه لم يستوف القسمين معاني هذا البيت بل به وبجاءه (لكن نذر * غير مضارع لهذين خبر) (قول كدى قوله فأب) من الطول وفائه

قولهم في شئ عسى أن يأتى أو عسى أن يكون أو عسى أن يفعل بمعنى ندر قل ولهمذين
منعنى ندر وخبراً حب ووقع عليه ما سيكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالاً وخبر هو الفاعل بندر إلا
أن في هذا الوجه صاحب الجدل ذكره محضة وهو قليل وسوغ ذلك بأخبار صاحب الجدل وهو خبر وهو قليل ثم قال :

(وكونه بدون أن بعد عسى * نذر)

يعنى ان اقتراح المصارع لواقع خبراً لعسى أن كثير كقولهم عز وجل : عسى الله أن يتوب عليهم . وخبره منها قليل كقول الشاعر :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

ثم قال :

أشبه شعر وأسمه حار وأسمه أيضاً شراً قبل لأنه لقي الغول قبضته وجعله تحت إبطه وقيل أنه حمل سيفاً له قتل لامة ابن ذهب فقالت
أشبه شراً وسبب اسمه هذه الغلبة التى من جعلها هذا البيت أن لحيان قبيلة من هذيل كانت تطالبه لأنه كان يغير عليهم فقتل
لحيان من أعلى جبل ملح عسى ونحوه صخرة مساءً فوصل إلى قعر الجبل فعلم به لحيان وأشرقوا عليه وأيقن بالهلاك فقال لهم أسعد اليكم
وأهدى يميني لكم فأبوا له فحمل على أن يسب الغسل على أشجره المساء وحمل صدره عليها حتى وصل لقعر الجبل سالماً وهم يتعجبون
منه وكان بين "الربيع" عسى منه موضع انى زل فيه مسيرة ثلاثة أيام لمن مشى في أصل الجبل ومعنى أبت رجعت الى فهم بفتح
اء وسكون الهمزة قبله وما فيه وكذا فعل الغاربة والاء اسمها وآياحبرها أى وما كدت راجعاً لأنى كنت في يد العدو وكما خبرية
وهذا الخبر من قولهم ما فعله وعرفه فعل وفاعل ومفعول خبركم وضموا مثلاً للحيان عدوه لالفهم قبيلته خلاف ما فى التصريح
وتصريح صفر من أن تعب أى سلبت كيف نجا بعد أن كان فى يدهم ولشاهدنى آيا حيث وقع خبراً لكاد وهو مفرد وروى
بـ كسب آيا وحيث لا شاهد فيه (وقوله وقولهم فى المثل عسى الخ) سبب فى التصريح تبعاً لغيره هذا المثل للرباء وذلك أن الرباء
عقب فميمراً اللعمى لئى لا يحب ليا من امراق فحمل الرجل فى الساديق يدهم السيوف وأى من جهة العار على غير الطريق
المرودة وأت الدواب نسيه سباً غير معتادة لت عسى اعور أو نواسصار مثلاً يصرب لمن توجه للشرب من جهة خاصة وهو مشكل
فان الر كسب رومية وكسب يستشهد بكلامها والحق أن ناساً كنوا فى غار فسقط عليهم فقالوه فصار مثلاً لكل شئ يخاف أن
بأى من الراء استشهدت وهو لم يور اسم عسى ماء لسكايب وأبوسامن الأس خبر عسى والبأس الشدة والقوة والشاهد فى وقوع أبوسا
خبراً لعسى وهو مفرد ثم أن كلام لياظم معترض من وجهين الأول فى الاستدراك لكان فانه يقتضى مساواة الشبه وهو كاد وعسى الشبه به وهو
كان فى جميع أحكام كسب إلا فى الاستدراك وليس كذلك قول السوطى أن الله يخالف الله به فى أمور منها أن خبر هذين الفعلين
لغيرهما من سائر أفعال أيا لا يتقدم عليها انتفاء بل ولا يتوسط بينها وبين اسمها ومنها أن الخبر لها لابد أن يرفع ضميراً يعود
على اسم انشأ أن قوله غير مضارع شامل للاسم والطرف والجار والمجرور والحالة الاسمية والفعالية الغير المضارعة فيقتضى أن جميع
ذلك وقع سبباً لندس عسى إلا أن ذلك نادر مع أنه لم يسمع من ذلك إلا وقوع المفرد خبراً دون غيره ولهذا اقتصر المكودي فى
تدوين على المفرد (وقوله لا أن فى هذا الوجه صاحب الخ) بل كذلك هو نكرة فى الوجه الأول لأن إضافة غير لا تفيد تعريفاً
ولا تحميساً (وقوله وهو قيل الخ) بل هو كثير لقوله فم يأتى أن لم يتأخر (وكونه بدون أن بعد عسى نذر) (قول كدى كقولهم
سر وجل : عسى الله الخ) استشكل بأن ان مصدرية يؤول ما بعدها مصدر والنقد روى الله أعلم عسى الله التوبة والمصدر اسم للعسى
واسم العسى لا يخبر به عن الداء وأحيب بأنه على حذف مضاف أما قبل الاسم أى عسى أمر الله التوبة أو قبل الخبر أى عسى الله ذا
توبة وهو متفق الأشكال (وقوله كقولهم عسى الخ) البيت من أنوافر وقائله رجل ركب البحر فأكسرت به المركب فمكت على لوح
ثلاثة أيام فلما أيس من نفسه أنشأ يقول :

إذا شاب العراب أثبت أهلى * وصار القار كاللبن الحليب

فهيف به هيف من البحر فقال عسى الخ فطر فاداً سفينة نوح فأشار إليهم فخلوا له والقار بالقاف لوقت والحليب بالرفع خبر لمتداً محذوف
وقيل قائم بغيره من خسر المسمى وذلك من قدر جلاله ولد صغير فحبسه معاوية رضى الله عنه حتى كبر الولد عرض معاوية على الولد سبع دنانير فأبى

(وكاد الأمر فيه عكسا) يعنى ان القليل فى عسى وهو خلوه من أن هو الكثير فى كاد نحو قوله عروجى: وما كادوا يفعلون. والكثير فى عسى وهو اقترانه بأن هو القليل فى كاد كقول الشاعر: * قد كاد من طول لى أن يمحصا * وكونه مبتدأ وبدون متعلق به وكذلك بعد ونزر خبر المبتدأ وكاد مبتدأ والأمر مبتدأ ثان وخبره عكسا والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال: (وكعى حرى) يعنى ان حرى مثل عسى فى المعنى الذى هو الرجاء قليل ولم يذكر حرى فى هذا الباب غيره ثم قال:

(ولكن جعلنا * خبرها حتما بأن متصلا)

يعنى ان حرى وان كانت بمعنى عسى فهى مخالفة لها فى الاستعمال لزوم خبرها أن حرى مبتدأ وخبره كعى وخبرها مرفوع بفعل ومتصلا بمفعول ثان يجعل وحما حال من الضمير المستتر فى متصلا أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالا حتما أى واجبا ثم قال: (وألزموا اخولق أن مثل حرى) يعنى ان اخولق لا يستعمل خبرها إلا مقرونا بأن فهى اذا مثل حرى إلا انه لم ينفى على أنها شبيهة فى المعنى كعسى على حرى وقد تقدم انها من باب عسى فتقول اخولق ريد أن يفعل ولا يجوز يفعل وقوله وألزموا يعنى العرب واخولق منعول أول بالمواءن مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخولق ثم قال: (وبعد أو شك اتفان نرا) يعنى ان حلو خبر أو شك من أن قليل فهى فى ذلك كعسى فى الاستعمال الا فى المعنى لأن عسى للرجاء وأوشك المقاربة كما تقدم وانما استأذن نزر خبره

الافله فأشدد قصيدة من جملتها هذا البيت أيام كونه فى السجن ولما أمر معاوية بقله وكانت له زوجة يحبها أرسل اليها ليلا خافته فى لباس وطيب فخدمها وجامعها وبكى وبكت فلما أخرج للقتل التفت فرأى زوجته فأشدد شعرها يطلب منها عدم تزويجها بعده فعمدت المرأة الى السكين التى فى يداها فأتته وأخذتها وقطعت رأسها وقالت له أخاف بعد هذا الكاح فرسفت فى قيوده وقال الآن طاب الموت ثم قال لعلى ان اقتول بعقل ساعة بعد قتله فان كان كذلك فأتنا أبض رجبى وأطلقها ثلاثا فلما قتل فعل ذلك وهو الذى قتل صبرا بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إن الرواية الأولى يناسبها فتح البناء من أمسية والثانية يناسبها ضم البناء والكرب الحزن يأخذ بالنفس اسم عسى وجملة يكون خبرها ثم محتمل أن يكون نامة ويحتمل أن تكون ناقصة وفرج ذاعل أو اسمها وفهما معا نظر من جهة الصاعقة لأن شرط الصراع الواقع حبرا لهذه الافله ان يرفع صميرا يعود على اسمها وهب رفع ظهرا وتدخل بعضهم يجعل أن يكون صميرا يعود على اسمها الذى هو الكرب وفرج مبتدأ مؤخر ورا خبر مقدم والجملة خبر يكون (وكاد الأمر فيه عكسا) (قول كدى نحو قوله قد كاد الخ) هذا عمر بيت من الكامل فائده رؤية يصف به ربح حينته بأنه من طول عمر الليالى والأيام عليه كاد أن لا يبق له أثر وصدر البيت: * ربح غصه الدهر دأبا فاعبى * ومعنى عفا اندثر فاعبى بتشديد اللام وأصله فاعبى فاندلت النون ميا وأدغمت فى اللام الأصلية وابلى بكسر الهمزة مقصور بحر الليالى والأيام واسم كان ضمير عائد على الرعب وكذلك فاعل يمحصا بتقديم الاصل على الحاء بمعنى يندرس ويضمحل والشاهد فى اقتران خبر كاد بان (وكعى حرى) (قول كدى مثل عسى فى المعنى) مثله فى الرادى والسووى وابن عقيل قيل وفيه نظر لأن الناطم لم يتعرض لمعنى عسى حتى يشبه بها فى ذلك وليس الناطم يصدد ذكر المعانى والصواب بها تشبيهها فى رفع الاسم ونصب الخبر اه * قلت * الحق ان الصواب مع الشراح وان الناطم وان لم يذكر معنى عسى فان معناها مشهور ورفح التشبيه به وجملة على هذا فيه مريد فائدة وأما عملها العمل المذكور فهو معلوم من ذكر هذه الأفعال التى من حملها حرى فى هذا الباب فالتشبيه غير محتاج اليه بالنسبة للعمل (وقوله ولم يذكر حرى) تنوع فى هذا أنا حيان حيث قال لم أفص عليها للغوى ولا نحوى غير ان مالم والحفوظ ان حرى اسم متون لا يثنى ولا جمع اه وهذا من أبى حيان لحامل على ابن مالك فان حرى ذكره غير واحد من أهل اللغة كالسر قسطنطى عندها من أفعال هذا الباب على ان أنا حيان قد عندها فى اللهجة من أفعال هذا الباب فيحتمل أن يكون وقف على صحة مالا بن مالك بعد الاعتراض ويحتمل أن يكون قلبه فيها (ولكن جعلنا * خبرها حتما بأن متصلا) (ان قيل * ما الفرق بين عسى وحرى مع ان كلا منهما للرجاء * فالجواب * أن الرجاء مع عسى أقوى من الرجاء مع حرى فصح إسقاط ان مع عسى لقوتها ولم يصح مع حرى لصعها (قول كدى من الضمير المستتر فى متصلا) الأولى حصل من الاتصال المفهوم من متصلا وبدل هذا الاحتمال الثانى عنده (وألزموا اخولق أن مثل حرى) (قول كدى الا انه لم ينفى الخ) هذا كلام غير صحيح لأنه بناء على ان التشبيه فى قول الناطم مثل حرى فى كونه خبرها مضارعا مقرونا بان وهذا الحمد لا فائدة فيه إذ هو معنى قول الناطم وألزموا اخولق ان فالصواب ان معنى التشبيه ان اخولق مثل حرى فى المعنى الذى هو الرجاء فسقط قوله الا انه الخ (وبعد أو شك اتفان نرا) (قول كدى كعى فى الاستعمال الخ) هذا الكلام والتأويل لا يحتاج اليه الا لو شبهها الناطم بعسى فالأولى له أن يشرح كلام الناطم ولا يشبهها

ومنه قول الشاعر :

وقوله : واستعملوا . يعني العرب وكاد معطوف على أو شك ولا عاطفة عطفت غير على أو شك وكادت لكنها بيت على الضم لقطعها عن الإضافة والتقدير لأوشك وكادلا لغيرهما ثم قال :

(بعد عسى اخولق أو شك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثان فقد)

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة وهي عسى واخولق وأوشك تستند لأن يفعل وتستغنى به عن ثانى الخبر أن وتكون حينئذ أفعالا لازمة تكتفى بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخولق أن يقوم زيد وأوشك أن يقوم همدومنه قوله سروحل : وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم . وقد في قوله قد يرد التحقيق لالة التقليد لكثرة ورود ذلك واخولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغى أن يسطق بعد اثنين من أو شك بقاف مشددة لأن الكاف من أو شك مدغم في القاف بعد قلبه قافا لأجل اسقامة الوزن وعى فاعل يردون متعلق بغنى لأنه مصدر وكذلك عن وبعد في أول البيت متعلق يرد ثم قال :

(وجرذن عسى أو ارفع مضمر * به اذا اسم قبلها قد ذكرنا)

يعنى أن عسى اذا ذكر قبلها اسم جار أن تحر من الضمير وتستند إلى أن يفعل وحار أن رفع ضمير يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين في التأنيت والتشبه والجمع فتقول على الاستعمال الأول همدومنى أن يفعل وربان عسى أن يفعلوا والريدون عسى أن يفعلوا والمهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثانى هند عسب أن يفعلوا والريدون عسوا أن يفعلوا والمهندات عسبن أن يفعلن وظاهر أن هذين الاستعمالين خاصان بمعنى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك فى قول الثلاثة كدرة الألف ووعلى شراح الراى وقوله وجرذن عسى عنى من الضمير وعسى مفعول مجرذن وأول التخيير وهما متعلقان برفع وقبلهما متعلق بذكر أو اسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر اسم قال :

والمعنى أن الشخص الذى يفر من الموت فى الحرب قد تأتبه مديته وهو غافل عنها فلا فائدة فى تمرار حينئذ لأن ما قدره الله لا بد أن يكون (وقوله ومنه قول الشاعر فموشكة الخ) ابنت من التقارب وقائله بن سحيم الهذلى وموشكة اسم فاعل من أو شك وأرضا اسمها وان تعودا خبرها وخلاف ظرف بمعنى بعد ومنه قوله تعالى : فرح المخلفون بمقعدكم خلاف رسول الله . أى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ووحشا بمعنى متوحشه حال من فاعل تعودا ويصح أن يكون جمع وحش ويكون على حذف مضاف مع قول تعودا تقدر ميسكن وحش ويابا بفتح الاء لشاء محب أو له وباءين موحدين بعدها بينهما ألف كاد كره غير واحد من أهل اللغة ومعناه خراب وان كان الخارى على ألسنة المدرسين يابا بالياء الواحدة الموحدة ثم ياء مشاة ثم قيل فيه توكيد لو وحشا بمعنى متوحشة ومنخرقة وقيل معطوف عليه بحذف حرف العطف والشاهد فى موشكة اسم فاعل من أو شك (وقوله لا لعيرها) جعل الضمير للموى ضمير أو شك وكاد وهذا أحد الاحتمالين فى الظلم وهو معترض لأنه يقتضى أنه لم يسمع مضارع من الأفعال الثلاثة وأوشك وهو باطل لأنه سمع أيضا لاثنين جعل وطفق قالوا جعل يجعل وطفق يعطى كعلم يعلم وطفق يظف كضرب يضرب والاحتمال الثانى أن يكون الضمير للنوى مفردا عائدا على المضارع وهو باطل أيضا لأنه يقتضى أنه لم يسمع غيره فيكون منافيا من قوله وزادوا موشكا ولاستعمالهم المصدر لاثنين منها وطفق وكاد قالوا طفق وطفقوا وكاد وكاد قبل ولا يكتفى بالحواب (بعد عسى اخولق أو شك قد يرد) (قول كدى وتكون حينئذ أفعالا لازمة) أى تأمه هذا ظاهر كلام الناطم هنا حيث قال عن ثان وهو مذهب الجمهور وذهب الناطم فى جميع كتبه إلى أنها ناقصة وعليه حمل بعض الشراح كلامه هنا بل قل ان الناطم نص على التوهم وان كان الكلام على حذف الواو مع ما عطفت أى عن ثان وأوب اذا الاستغناء عن الشيء فرع الاحتجاج اليه (وقوله وينبغى أن يسطق الخ) أشار بهذا إلى ان الادغام غير واجب وهو كذلك لأن شرط وجوبه أن يكون الحرفان فى كلمة واحدة كعمل وشدلقوب الناطم : أول اثنين محركين فى كلمة دعم . فان كانا فى كلمين كانا حائزا نحو جعل لك الآن تسكين الكاف فى أو شك واجب هنا للوزن وان لم يقع ادغام (وجرذن عسى أو ارفع مضمر) (قول كدى جاز أن تجرد من الضمير) أى وتكون تامة (وقوله جاز أن ترفع ضميرا) أى وتكون ناقصة (وقوله والصواب أن ذلك الخ) اعترض كلام الناطم من وجوه ثلاثة أحدها ما فى السكودى وثانيها أن هذا الحكم مفرغ على التام والنقصان السابقين والناظم يقتضى أنه مستأنف الثالث هذان الوجهان يصحان تقدم الاسم نحو زيد عسى أن يقوم أو تأخر نحو عسى أن يقوم زيد والناظم يقتضى أن ذلك خاص بما اذا تقسم الاسم فلو قال بدل البيت :

فجرذهن أو ارفع مضمر * بهن واسم قبل أو بعد عرا

لم يرد عليه اعتراض فينتفى الأول الذى عد السكودى من التون العائدة على الثلاثة وينتفى لثانى بالفاء المعركة فى فجرذهن وينتفى الثالث بقوله واسم قبل أو عرا (لا يقال) هذا البيت لفائدة فيه لأن عسى ناقصة أو تامة قدما (لا نأقول) ذكره يبين لك ان عسى تحتل فى التام

(والمفعول والكسر أجزا في السين من * نحو عسيت واشقا الفتح زكن)

يعني ان عسى اذا أسند إلى ضمير منكم أو عسى ت نحو عسيت وعسيت وعسيتا وعسيتن وعسيتن يجوز في سببه المفعول والكسر والفتح حردونه ورأسه دفع ولذلك فلو انما فتح ركن أي واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة بها كما في مثل نحو عسيت فيذكر وعسى وفتح مفعول مقدم اجزا والكسر معطوف عليه واشقا الفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر ثم قال :

﴿ ان وأخواتها ﴾

هذا هو الباب الثالث من امواسح فتقوله :

(أن أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما لكان من عمل)

قد تقدم ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان والى ذلك أشار بقوله : عكس ما كان من عمل * ومعنى ان وأن التوكيد وليت للتمنى ولكن الاستدراك ولعل للترجي والاشفاق وكأن للتشبيه وما بعد ان معطوف عليه على استنساخ المصنف وعكس مبتدأ وخبره في الخبرين قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار بمعنى يصدق به لكان ثم مثل ذلك بالزائدة أحرف منها فقال :

(كان زائدة على باني * كفاء ولكن زائدة ذو ضغن)

والكفاء الزائدة على معنى الحمد والثناء من قال :

و مفعول في هذا واحد (ونسخ في السين) هذه المسألة لا ريب فيها بل بما فيها فذلك نصها الموضح وقيل (مسألة) (قول كدى أو عسى) هذا هو المصواب وفي بعض النسخ أو غائب بدل غائبات وفي بعضها ما جمع بينهما وكلاهما غير صواب لأن قول زيد عسى أن يقوم ان واحد أسند لضمير أو الى أن يفعل فلا تغيير عسى مع المفرد للذكر السائب (وقوله والفتح أحود) وجه محتمل وأنه الامة المشهورة وبعدم مخالفة عسى المسندة إلى الضمير مع السندة الى الطاهر وأنه أعلم

﴿ ان وأخواتها ﴾

(قول كدى هذا هو الباب الثالث الخ) اعترض هذا بأنه ان عنى الثالث من التواسخ باعتبار العمل فهذا هو الثاني وان عنى باعتبار الابواب فهذا هو الرابع وقد يقال ان كلام كدى صحيح على بعد بأن يقال انه راعى باني كان وأفعال المقارنة بابا واحدا لا اشتراكهما في الفعالة وبأن مولا الخ ثابت فكون هذا الخ (لأن أن ليت لكن لعل) انما عملت اصعب والرفع وان كان المناسب لاختصاصها بالاسم ان تعمل الجرا لانها أشبهت أفعالا نامة متصرفة أشبهت في المعنى اما اللفظ فلانها ثلاثية ورباعية وحامية كما تكون الافعال وانما في المعنى فلا يغير له أكثر وتغيب ورحبت واستركت وشبهت وانما يقدم مرفوعة على منصوبة لاظهار قوتها على ما للحجارية لان ما شبهة بفعل واحد وهو ليس لاسير وم تشبهها لا في المعنى (قول كدى ومعنى ان وأن لتوكيد الخ) الاولى حذف اللام من التوكيد ومما بعده ثم اعلم ان المقرر في علم المعاني ان المحط بضمون الكلام ما أن يكون خلى ذهن من البسة أو شا كافيها أو مسكر لها أو غلبا لها خلى ذهن يلقي اليه الكلام غير مؤكدا لانه مهما أتى اليه الكلام ثبت في ذهنه لعدم ما يعارضه فيه فائتاكيد بالمسبة اليه صانع وهم يتصور في راكدهم عى قدر الحاجة والشك يلقي اليه الكلام مؤكدا استحسانا لازالة الشك الذي في قلبه ومسكر خب أن زكده الكلام على قدر اسكاره قوه وضعفا قال تعالى : انما اليكم منسلون . فلما بالفوا في الانكار زيد التأكيد باللام فقال تعالى : انما اليكم منسلون . وأما ما لم يلبس فلا تخطئ طبعه لعل عدم الفائدة الا اذا نزل منزلة واحدة من هذه الثلاثة وما اقتضاه الموضح وصرح به في التصريح مردودا يعلم بالوقوف على حشية وادنا (وقوله وليت للتمنى) هو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول نحو قوله :

ألا ليت الشباب يعود يوما * فاجدته بما فعل المشيب

فعود انشاب ما لا طمع فيه وهذا القسم هو الغلب ومثال الثاني قول مقطوع الرضاء ليتلى ما لا فاق تصدق به فوجدان الفقير للمال عسير وهذا القسم غير غالب ثم التمني يكون في المأموع واممكن دون الواجب فلا يقال ليت عداي عني لان محيئه واجب (وقوله ولكن الاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما ينوهم بثبوته واشت ما ينوهم نفيه عنه لا اول نحو ريد شجاع فينوههم المتوهم انه كريم لان من حاد بهسه يجوز بدله غالبا من باب أخرى ترفع ما توهم بثبوته بقولك لكنه ليس كريم ومثال الثاني زيد شجاع لكنه يخجل وبعبارة التصريح غير محررة ولكن بسيطة وقيل مركبة من لا والكاف اربعة لا التشبيعية وأن وجدت الممرة تحميها (وقوله ولعل للترجي) يكون في المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ويكون للاشفاق وهو في المكروه نحو لعل زيد انا لث ﴿ فرع ﴾ قد ينصب الحزان بعد ان وأخواتها فعليه الصلاة والسلام : ان قهر جهنم لسبعين خريفا ومنه

(وراع ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البدي)

ل أنى نأكل في البيت الذي قبله مرتبة تقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل فيه على أن هذا الترتيب المذكور مراعى أى يحفظ عليه إلا إذا كان الخبر طرفاً أو محموراً فإنه يحور تقديمه على الاسم لتوسع العرب في لطروف والمحرورات وهو المبه عليه بقوله : * كليت فيها أو هنا غير البدي * والبدي الفاحش النطق ودما مفعول براع والترتيب نعت لندو لا استثناء ولا بد من تقدير حذف في كلامه ليستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب الا في المثال الذى يكون فيه الخبر ظرفاً أو محموراً كليت فيها الذى على هذا نعت لمحدوف وهو المثال ثم قال :

(وهمز إن افتح لسد مصدر * مسدها وفي سوى ذلك اكسر)

يعنى ان الهمزة للكسورة تفتح اذا سد المصدر مسدها أى اذا أولت هى وما بعدها بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبى أنك قائم أى قيامك وفهم من قوله وهمز إن افتح ان الأصل ان الكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله وفي سوى ذلك اكسر . يعنى اذا لم يسد المصدر مسدها ثم ان أن في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه كسرهما وقسم يحور فيه الفتح والكسر وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر اللواضع التي يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع * لاول أن تقع في الابتداء وهو المشار اليه بقوله (فاكسر في الابتداء) أى في ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان الاولى أن لا يتقدمها شئ نحو قوله تعالى : انا أعطيتك الكوثر . والاخرى أن تتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى : ألا إن أولياء الله * الثاني أن تقع في بدء الصلة وهو المشرى له بقوله . (وفي بدء صله) أى وفي أول الصلة نحو قوله عز وجل : وآتيناها من الكنوز ما بين مفاصلهن . واحترز بقوله : في بدء صلة . من الواقعة في حشو الصلة

خاطلى عمرو قباء * ليت عينيه سواء * فصل الناس جميعا * أمدحها أم هجها

فصبت ليت لجرائن وكان عمرو هذا أعور فلم يعلم أمدحه بأنه ليت عينيه معا صحيان أو هجها أى ليت العين الاخرى الصحيحة مثل السقيمة * ويذكر ان لبأمون تروج بيوران بنت الحسن فاصدقها ألف حمار من الياقوت وبسط الفرش المسوحة بالذهب وأوقف شموع العبر العظيمة وقد كان قبل الوليمة أعد مائة وأربعين بعلاً لحمل الطعام لدار الطبخ مدة من عم ثلاث مرات كل يوم وجاء نحو ثلاثين مركبا لحضور الوليمة حاملة الجوائز فقدمه الشعراء فاعطى جميعهم وترك واحدا منهم فقال ان أدمت حرمانى جعلت فيك شعرا لا يعرف الناس أمدحك فيه أم هجوتك فقال لأعطيك الا أن تفعل فقال :

بارك الله للحسن * ولبيوران في الحزن

يامام الهدى ظفر * ت ولكن ينبت من

فلم يعلم ينبت من في الرصعة والجلالة أى الاحتقار ثم قال : هل سمعت هذا وابتكرته فقال : أحدثه من خطلى عمرو الخ (وراع ذا الترتيب الا في الذي) لا يقال ما الفرق بين هذه الاحرف وما الحجازية حيث جار بوسط الخبر ها اذا كان طرفاً أو حاراً ومحوراً وامتنع مع ما لا نأقول هذه الاحرف أقوى لانها شبيهة بالافعال المتصرفة لفظاً ومعنى كما علمت بخلاف ما الحجازية فلم تشبه بالافعال جامداً وهو ليس في خصوص المعنى كما مر فضعفت (وقوله فانه يحوز الخ) الا انك اذا أردت تقدير متعلق الخبر الطرف قدر مؤخرا عن الاسم وقد يجب تقديم الخبر الطرف على الاسم اذا عاد عليه ضمير من الاسم نحو ان في الدار ساكنا وقد يجب اسأخير للخبر ولو كان ظرفاً اذا كان الخبر مقرونا بالام الابتداء نحو ان ريدنا لى الدار واما تقديمه على الادوات فلا يصح (وهمز إن افتح لسد مصدر) (قول كدى وهو أشهر القولين) الاولى الأقوال لانها ثلاثة قيل للكسورة أصل وقيل انفتوحة وقيل كل منهما أصل ووجه اختيار كون الكسورة أصلاً بوجوه منها ان الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد وان الفتوحة مؤولة بمفرد والذى يارم طريقة لا يؤول معها أصلك يؤول ثم انه يسد المصدر مسدها وجوا في ثمانية مواضع انظرها في التوضيح وغير النظم بمصدر وم يعبر بمفرد اشارة إلى انه اذا أولت بمفرد غير مصدر لا تمتنع وهو كذلك نحو ظلت زيدا أنه قائم فتكسر إن لأن الجملة في معنى مفرد غير مصدر وهو قائم مفعول ثان لظنت (وقوله ثم ان أن في ذلك على ثلاثة الخ) الاولى ان يأتي بهذا التقسيم قبل قوله ساغوا وهمز إن الخ ليحل التي يجب فتحها هو القسم الأول ثم التي يجب كسرها ثم ما يحوز فيها الوجهان ليوافق صريح النظم إذ كلامه يقتضى أن النظم قدم للكسورة وليس كذلك في فن قلت * لم قدم النظم المفتوحة مع ان الكسورة أصل (قلت) لان الكلام على المفتوحة قليل على اجمال الناضب والكلام على الكسورة أكثر وعادتهم تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا لغيره (فاكسر في الابتداء) (قول كدى أى في ابتداء الكلام) جعل الابتداء في النظم صد الحشو والوسط وهو الصواب ووجه انها لو فتحت في الابتداء لكان مبتدأ لا خبر وليس المراد بالابتداء للبتداء الذى له الخبر فان هذه يجب فتحها لسد المصدر مسدها نحو : ومن آياته أنك ترى الأرض . أى رؤيتك فى مبتدأ ومن آياته خبر مقدم (وفي بدء صله) انما وجب

فإنها يح فتحها نحو حاء الندي في طي انه قائم * الثالث ان فتح حوا الله قسم وهو للشار اليه قوله : (وحيث ان ليئين مكه) أي وحيث تكون ان حوا بالفتح فها حية مكه لتقسم وشمل اقترن حرها باللام نحو : والعصر ان الانسان لفي خسر . والمجرد منها نحو : حم والكتاب البين يا ازلناه * الرابع ان تحكي بقول وعو للشارايه بقوله : (أو حكيت بالقول) ومثله قوله تعالى : وقال الله اني معكم . الخامس ان تحل محل الحد وهو للشار اليه بقوله : (أو حلت محل * حال كزرته واني دوئل) وشمل صورتين الأولى ان تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله : كزرته واني دوئل . ومثله قوله عروجل : كأخرجت ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون . وسابقة ان تكون مجردة من الواو كقوله تعالى : لا اهل لي كلون الطعام ويمشون في الأسواق . * والسادس ان يقرن جبرها باللام وهو للشار اليه بقوله : (وكسر وامن بعد فعل علقا * باللام) ثم مثل ذلك بقوله : (كاعلم انه لدوتقي) ومنه قوله عز وجل : والله يعلم امر السوء له . فاعلم ان بالفتح فملقت اللام الفعل فوجب كسر ان فقوله في الابتداء علق ياء كسرو في بدء صله معطوف على في الابتداء وحيث معطوف ايضا وان مسدود حره مكه وحيث مصدفة إلى الجملة وليئين متعلق بمكة * القسم الثاني وهو ما يجوز فيه كسرها وفتحها وذكر لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله :

(بعد إذا فحاة أو قسم * لالام بعد بوحين نهي)

يعني ان كسر إن وفحها جائز بعد إذا النجاة وبعد القسم الذي لا يقرن خبرها فيه باللام مثال ذلك بعد إذا قول الشاعر :

وكت أرى زيدا كما قيل سبدا * إذا إنه عبد الصفا والهازم يروى بكسر إن على القياس لأن إذا العجائية لا يليها إلا جملة اسمية والنسخ على تأويل أن وصلها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فإذا العبودية حاصلة ومثال ذلك بعد القسم

السكرها لأن صلة الوصول غير آتية لا تكون إلا حمله أو شبهها (قول كدى فتحها الخ) لتأويل ما بعدها بمصدر مبدأ وفي ظني خير والحلة صلة والتقدير جاء الذي قيامه في ظني وظاهر كدى أنها مهما وقعت وسط الصلة الواجب فتحها وليس كذلك بل يجب كسرهما أيضا إذا كانت خبرا من اسم عين نحو جاء الذي أبوه أنه قائم فلو فحمت لقيل الذي أبوه قيام ويكون فيه الاخبار بالمصدر عن اسم الاسف وهو لا يصح إلا بتأويل فيكونها أو يلائن (وحيث أن تعيين مكافئها) وحيث أن حواب القسم لا يكون إلا جملة (أو حكيت بالقول) وحيث أن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة وما يؤدي معها وأخذ من قوله حكيت أنها أن ذكرت بعد القول من غير حكاية فتحت نحو أحسن بالقول أنك فاضل لاسم على حذف الحار (أو حلت محمد حل) (قول كدى كفوهم عز وجل إلا أنهم الخ) ورد في التصريح وقال السواب أن السكر لأجل الهم والحق أنهما عنان كسرت للحال ولأجل اللام ولعل لا تراحم وإنما وجب السكرها مع أنها لو فتحت ذول المفرد هو الأصل في الحان لأنها لو فتحت ذول بمصدر معرفة وشرط الحذف التكرار (وكسر وامن بعد فعل علقا * باللام) (قول كدى بعلم مطلب الخ) ظاهره أن الشاهد إنما هو في يعلم صدر الآية وما يشهد فلا شاهد فيه والحق أن لشاهد فيهما معا والتعليق وإن كان حاصلا بفعل القلوب إلا أن يشهد بعيني يعلم وإنما وجب السكر لاسمها لو فتحت ضم نسلط لعامل عليها ولأن الاشتداد لمصدر لاسمها منع ما قبلها أن يعمل فيها بعدها (وقوله القسم الثاني الخ) الحق أن هذا هو نفس التثنية كما مر (وقوله وذكر لذلك أرمعه مواضع) أشار بهذا إلى أن الوضع لثاني محور فيها وحيث أن أكثر من الأربعة انتهى في النظم وهو كذلك وأنها في التوضيح إلى تسعة (وهذا إذا خفاء أو قسم) (قول كدى جدد الحائية الخ) نسبة لفجاءه ضم القاء والدو هي المحجوم والبقعة يقال فاجأ كذا إذا بغه وهي اسم على الأصح وقيل حرف (وقوله قول الشاعر وكنت الخ) البيت من الطويل أشده سيويوه ولم يعره لأحد وأرى ضم الهمزة بمعنى له فعول مضارع أرى التعدي إلى ثالثة وأصله يري أمزيدا ثم حذف للماعل وهو اسم الجلالة فنالت الياء عن المفعول الأول مسابه وهي من ضمائر النسب لا تصلح أن تكون في محاذ فتح فأتى مكانها بضمير رفع مستتر وقيت الياء الأولى حرف المضارعة همزة ضم أوله ضما جديدا وفتح ما قبل آخره وهو الراء فصار أرى فمعه له الأول الضمير اسائب عن الفاعل العائد على التكلم وزيدا مفعول ثان وسيد مفعول ثالث وقول الأزهري وغيره يعودى إلى اثنين سبق قم والكاف حرف جر وما مصدرية لا معترضين للمفعول الثانى والثالث والتقدير كقول الناس فيه وإدراكه الحاجة وعبد القصاصه نصرت على قفاه والهارم جمع لهرمة يكسر اللام وهي طرف الخلقوم والمعنى كنت أظن زيدا سيديا كما قيل فاذ هو عبد يضرب على قفاه ويكسر تحت حلقه موأدبه وحص هذين الموضعين لأن التقاء محل الصعق واللاهزم موضع السكر والشاهد في كسر ان وفتحها (وقوله لا يلبس إلا جملة اسمية) هذا يقتضى أنها إذا كانت مفتوحة لا تكون الجملة اسمية وهو باطل والحق في تحليل القياس الجملة أن تكون مذكورة بها منها ولا حذف مع السكر دون الفتوحة (وقوله وشال ذلك بعد القسم) تبع ظاهر عبارة النظم والصواب إخراجها عن

قول الشاعر : أو تحلفي ربك العلي * أني أبو ذالك الصبي فن كسرهما جعلها جوازا للقسم ومن فتحها فعلى نية حذف حرف الجر والمقدّر على أني وفي نفي ضمير مستتر يعود على ان وبعد إداء بوجهين متعلقان بمعنى وإذا مضافة لبعاءة أو قسم معطوف على إذا ولا لام ٨ واسمها وبعده خبرها والجملة صفة القسم والتقدير نفي ان بعد إذا المجازية وبعده قسم ليس بعده لام بوجهين وفهم أن المراد بالوجهين الفتح والكسر من ذكرها قبل ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله : (مع نوناً الجز) يعني أنه أيضاً يجوز الفتح والكسر في ان الواقعة بعد الحاء نحو من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه عمور رحيم . قرى بالكسر على الأصل لأن الأصل في جواب الشرط أن يكون بجملة وبالفتح على تأويل أن يصدر بمجول خبرا والمبتدأ محذوف والتقدير فخرأوه العمران أو العكس والتقدير فالعمران حراؤه ومع متعلق بمعنى في البيت لدى قبله على حذف العاطف والتقدير نفي جواز الوجهين بعد إداء وبعده قسم وبعد فاء الجزاء ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله : (وذا يطرد * في نحو خير القوم أني أحمد)

يعني أنه يطرد في هذا المثال وما أشبهه كسر ان وفتحها فالكسر على معنى خير القول أني أحمد أي خبر القول هذا اللفظ الذي قوله اني فيكون من الاخبار بجملة عن مبتدأ في معنى الجملة وذلك لم يحتج إلى ضمير ربطها بالمبتدأ ومعنى استخرج خبره القول حمد الله ويحتمل أن يكون هذا اللفظ أو غيره مما يفهم الحد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لأن ان وما بعدها مؤولة بامفرد فذا مبتدأ وهو إشارة إلى جواز الوجهين وخبر يطرد وفي نحو من يطرد ونحو مضاف إلى قول مقدر أي في نحو قولك خبر القول ثم قال :

(وبعذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو أني لوزر)

يعني ان اللام تدخل في خبر ان وفهم من اقتصاره على ان للكسوره انها لا تصحب غير هامن أخواتها خلافاً لمن أحاز زيادتها بعد أن الفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء انها اللام التي تدخل على المبتدأ في نحو لوزر يدقنم خلافاً لمن قال انها غيرها وانما أخرت للحبر مع ان كراهية اجتماع حرفي نأ كيدوا الخبر فاعل تصحب ولا ابتداء مفعول ويجوز العكس وهو اظهر وان لوزر محكي بقول محذوف والتقدير نحو قولك اني لوزر

ظاهرها بأن يقرر مضاف أي بعد فعل قسم لينتهي هذا المضاف المتأخر بين ما هو وبين قوله قبل وحيث إن لبنين مكحلة (وقوله قول الشاعر أو تحلفي) اليب من مشطورات حزوة ثم رؤية فمسافر ولم يترك ذلك لاداء لاروحته مما لا بد من وسبب ذلك فقلت هو منك تأشده .
لثقه من مقعد القصي * مني ذي القاذورة المقل

أو تحلفي الخ قاجابته :

لا والذي ردك يا صفى * ما مسني بعدك من انسي غير غلام واحد فتى * بعد امرأين من بني لؤي

وآخرين من بني عدي * وخمسة كانوا على الطوى وستة جاؤا مع العنق * وغير تركي ونصراني

فقام اليها وسدفاها وقال قبحك الله وقال والله لولا اني سددت فها لكدت لانس والجن وطعنها فتحلفي منصوب بحذف النون ان مضمرة بعد أو التي بمعنى إلى معطوف على مقعد كذا قيل وابطهر انه معطوف على قعد مجرور باللام الأمراً المعنى ادكرى إلى العصاة بعدك مني بالطلاق أو احلفي واسأله في كسر ان وفتحها (مع نوناً الجز) (قول كدي أن يكون بجملة الخ) هذا يقتضي انه إذا كانت مفتوحة لا يكون بعدها جملة وليس كذلك كما يعلم من كلامه والحق في لعله ان يقول لسلامة من التقدير بخلافه مع المفتوحة (وقوله تقديره حراؤه العفران) قدم حذف المبتدأ إشارة إلى أنه أولى لأنه إذا دار الأمر بين حذف أحد الخبرين حذف المبتدأ أولى لأنه هو المعلوم من الجملة (وذا يطرد * في نحو خير القول أني أحمد) (قول كدي وما أشبهه الخ) أي في كون ان خبراً عن قول والقولان لقائل واحد نحو قول اني أشكر الله (فان قلت) ان في مثل لما ظم غير خبر عن قول والقولان ليسا لقائل واحد (قلت) حوا عن الأول لما كان خير مضافاً إلى القول والمضاف والمضاف إليه كائناً الواحد صار للمبتدأ كأنه قول وعن الثاني بأن ألقى القول خلف عن مضاف إليه والأصل خير قولى حمد الله فيتحداهل القول والحد (وقوله هنا اللفظ) المراد به الكلام المفوظ لا اللفظ حقيقة والا كان من قبيل الاسرار بالمفرد (وبعذات الكسر تصحب الخبر) (قول كدي وفهم من اقتصاره على ان لكسوره الخ) وجه عدم حذف لام الابتداء بعد غير ان من أخواتها أن ليت ولعل وكان تغير معنى الابتداء وتربيل حكمه اذ معنى ليت أعني ولعل أرجى وكان أشبه ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء فتناقياً وأما أن الفتوحة في الجملة معها في تأويل المفرد ولا يمكن توكيده ولكن تدل على ان ما بعدها مطلوب لما قبلها واللام تؤدب بالاستقلال فتناقياً وان سمع دخولها خبر في غير ان المكسورة حكم عليها بالزيادة كقراءة ابن جبير الا أنهم ليا يكون بفتح أن أو حكم عليها بالشذوذ وانما دخلت اللام بعد ان المكسورة لانها شبيهة بالقسم في التوكيد (وقوله وانما أخرت للخبر مع ان الخ) جواب

والوزر الحصن ثم ان مواضع ههنا اللام أربعة الخبر ومعمول الخبر والفصل والاسم وأشار الى الأول بقوله :

(ولا يلى ذا اللام ما قد نفي * ولا من الأفعال ما كرضيا)

يعنى ان هذه اللام لاتصحب الخبر اذا كان مفعيا نحو ان زيدا لم يمه ولا الفعل الماضى المتصرف الخالى من قد نحو ان زيدا لرضى وفهمت هذه الثلاثة من مثيله برضى فى كونه ماضيا مصرفا خاليا من قد وفهم منه انها تصحب المفرد نحو ان زيدا لقائم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لأبوه فعم ولفعل المضارع نحو قوله عروجل : إن ربك ليحكم بينهم . والماضى غير المتصرف نحو ان زيدا مع الرجل وبقي من الشروط المفهومة من مثيله برضى أن لا يلى الماضى قد نفيه عليه بقوله : (وقد يلها مع قد) وفهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله :

(كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا)

ومعنى مستحوذنا بما لهم ثم أشار الى شئ بقوله : (وتصحب الواسط معمول الخبر) أى وتصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الطرف والمحرور وغيرهما نحو ان زيدا لعدك قاعد وان عمرا لفيك راغب وان زيدا لطعامك آكل والواسط معمول بتصحب ومعمول الخبر دل منه أو حال ويجوز أن يكون للفعل معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجار تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار الى الثالث فقال : (و فصل) أى تصحب فصل فهو معمول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط ولا يحتاج الى مصدر فعل ومثاله قوله عروجل : وإن ربك لمو العزيز الرحيم . ولم يقيد الفصل بشئ لانه معلوم انه لا يكون الا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار الى الرابع بقوله : (واسما حل قبله الخبر) يعنى ان لام الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي تأكيده ومثاله قوله عروجل : وإن لا الآخرة والأولى . وفهم من تقدم ان الخبر في ذلك لا يكون الا طرعا أو مجرورا وفهم أيضا من اشتراط الفصل في الاسم ان ذلك بشرط في الخبر أيضا لا محاذ العلة ونصب اسما بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسمائه قال :

من سأل مقدر قد لام الابتداء لها الصدارة فليأخرت للخبر فأجاب بقوله كراهي فالح وأخرت اللام دون أن لان ان عامة معنى أقوى (وقوله وانورر الحصن) القاموس الحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى حوته وقد سافر بعض المفسرين على معنى قوله تعالى : لا وزر . حتى وحده أعرابيا يريد شيئا . وجعل يقول لا وزر فعلم أن معناه لاصح ثم ان دخول لام الابتداء في خبر ان السكورة غير لازم كما يؤخذ من مثاله بقوله ساقا علم بنى الخ ومن قوله بعد وتلزم اللام اذا ما تمهل لانه لما نص على لزوم اللام اذا أهمت علمنا أنها اذا كانت عاملة لا يلزمها اللام (وقوله ثم ان مواضع هذه اللام الخ) الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله وبعد ذات الكسر الخ لان فيه ذكر دخولها على الخبر (ولا يلى ذا اللام ما قد نفي) أعلم تدخل في الخبر النفي لئلا يجمع بين حرفين متماثلين في نحو لم ولن ولا وحل باقى أدوات النفي على هذه الثلاثة ولم تدخل في الماضى المتصرف الخالى من قد لعدم شبهة بالاسم ودخلت في الخبر المفرد لشبهه بالمبتدأ وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وحرف وعلى الفعل المضارع وعلى الماضى الجامد غير ليس لشبههما بالاسم ودخلت على الماضى انقروا بفعل لشبهه بالمضارع اقرب زمانه من الحال والمضارع شبهه بالاسم وشبهه الشبه شيعة وبقي على الساطع من الشروط أن لا يتقدم الخبر وسيصرح بهذا الكودى عند قوله واسما حل حيث قال هناك وفهم من شتراط الفصل في الاسم الخ (لقد سما على العدا) معنى سما ارفع والعدا بكسر العين جمع عدو ولا نظيره قاله ابن السكيت ويقال عدا بالضم (وتصحب الواسط معمول الخبر) مفهومه ان معمول الخبر ان تأخر فلا تدخل عليه اللام نحو ان زيدا قاعد في الدار اطلب اللام التصدير ما أمكن وهناك شرطان آخران ذكرهما التوضيح (قول كدى على مذهب من أجاز تعريف الح) هذا اذا قلنا أن الواسط للتعريف والأولى انه اربعة ليكون سكرة فيكون مشبه على المشهور (والفصل) قال العرب على حذف مضاف أى ضمير الفصل سمي بذلك لانه يفصل بين الخبر والوصف ويفرق بينهما فاذا قلت ان زيدا لمو القائم تعين في القائم أن يكون خبر ان لاصفة لزيد لانه لا يفصل بين الصفة والموصوف فلو لم تأت به احتمل القائم أن يكون خبرا وأن يكون صفة فتبقى النفس متشوقة لذكر الخبر وهو غير صميم بل صيعته صيعته كما قاله ابصريون ويسمى عندهم بالفصل ويسمى عند الكوفيين بالهاد لانه يعتمد عليه في تأدية المراد ولا يحل له على كلا القولين لانه كالحرف (قول كدى فهو مفعول بفعل محذوف) لامعنى لهذا الكلام لانه يقتضى أن عمرا من نحو صحبت زيدا وعمرا يقال مفعول بفعل محذوف ولا فائل به والا بطل باب العطف والصواب مذكوره بمعد (واسما حل قبله الخبر) في كلام اساطمها الايطاء وهو تكرار القافية واحادها معنى وذلك هنا لفظ الخبر وفي بعض النسخ خبر بلفظ التنكير للثاني والتعريف للاول فلا يطاء

(ووصل ما بنى الحروف مبطل * إعمالها وقد سبق العمل)

إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عمام الزوال اختصاصها بالأسماء نحو : إنما الله إله واحد . وقد سمع الإعمال في ليت في قول النابتة :

قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا * إلى حمامنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم عليها سائرهما وهو مذهب الناضح لاطلاقه في قوله وقد سبق العمل ووصل مبتدأ ومبطل خبره وإعمالها مفعول وبنى الحروف متعلق بوصل وقد سبق العمل جملة مستأنفة :

(وجائز رفعك معطوفا على * منصوب إن بعد أن تستكلا)

يعني أنه يجوز رفع المعطوف على اسم إن بشرط أن تستكمل خبرها نحو أن زيدا قائم وعمرو وفهم من قوله جائز أن النصب أينما حائر وهو الأصل وفهم من قوله بعد أن تستكلا أنه لا يجوز أن يرفع في المعطوف على اسمها قبل أحد الخبر نحو أن زيدا وعمرا قائم ورفع المعطوف على اسم إن بشرطه إمالي العطف على الموضع وإمالي تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير أن زيدا قائم وعمرو قائم فيكون من عطف الجمل وأما معطوف على الضمير المستتر في الخبر وفيه ضعف لعدم لفصل ورفعك متداً وخبره جائز ومعطوفا منصوب برفعك وعلى منصوب متعلق بمعطوف وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير ورفعت معطوفاً على منصوب إن بعد استكمال الخبر جائز ثم قل :

(ووصل ما بنى الحروف مبطل * إعمالها) (قول كدى إذا اتصلت ما زائدة) سكت قيد الريادة على الناطم الذي يقضى أنه مهما اتصلت ما بهذه الأحرف بطل عملها كانت زائدة أم لا وليس كذلك إذ لو كانت موصولة فلا يبطل العمل معها نحو إن ما يغضب الله يكون (وقوله زوال اختصاصها بالأسماء) أي يصح حينئذ حوّلها على الحمل الفعلية والأولى للمكودي أن يمثل خبر قوله تعالى : قل إنما يوحى إلى أنا الحكم إله الواحد . ليكون مثل إعمالها ولحوّلها على الأفعال والمكسورة والمفوحة (وقوله في النابتة الخ) البت من البسيط وأشار به إلى قول زرقاء : يا ممة وكأنت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ورأت سرباً من الحمام بين جباين وكانت لها حمامة واحدة فقالت :

ليت الحمام إيه * إلى حمامتيه * ونصفه قايه * ثم الحمام ميه

فنظر فإذا الحمام الذي رأت وقع في شبكة صياد فلهوه ستا وستين ونصفها ثلاث وثلاثون فإذا انضم إلى حمامتها كان الجميع مائة والال للسمى يروى بصيب الحمام على أنه دل من هذا أو عطف بيان عليه فليت حيث تعامله ولك خبرها ويكون ونصفه بالنصب ويروى الحمام بالرفع فيكون هذا مبتدأ وليت حينئذ مفعلة ونصفه بالرفع وقد أحر البيت اسم بمعنى حسب وأصله الباء على السكون وكسرهما للقافية وهو مبتدأ والخبر محذوف أي فحسب ذلك والشاهد على رواية الحمام بالنصب وعد نصفدى قصة زرقاء من السنجي وقال محال أن يتفق هذا لأحد ثم إن الشاطبي استشكل قد في النظم أن كانت للتفصيل كما هو لتبادر من حزمه أو لا ييطان العمل وإن عرف للصنفين في قد أن دخلت على على المضارع أن تعيد التقليل فالعمل كثير مع ليت وقيل واجب فكيف يمكن التقليل بالنسبة إليها وإن قلنا أنها للتحقيق اقتضى أن يعر ليت من أخواتها يساويها وليس كذلك دل ولا جواب له وليس كل داء يعالجه لطيب وأجاب بعض بأنها للتفصيل باعتبار الأفراد التي مثل عملها مع اتصال ما بها (بنية) مذهباً كافياً وسكون سباني العمل كالتى في ادما وحيت فالحا فمها شريط العمل والعرفى مذهباً السرى على بقوله :

ألا أيها النحوى إن كنت بارعا * وكنت لأقوال الحاجة تفصل

وأحكمت أبواب الاحاجي بأسرها * أبلى عن حرف يولى ويعزل

﴿ فأجبه بقولى ﴾

أيا صيدا حاز للكارم جملة * وأضحى لأرباب العقول يسائل

ودام لحل المشكلات موضعاً * ونال بما يرتجى ويؤول

(وجائز رفعك معطوفاً) (قول كدى وهو الأصل) ولذا لم يستكمل عليه الناطم لأنه حكم تقرر في بابه وهو عطف النسق ولم يخالف فيه في هذا الباب غيره (وقوله أنه لا يجوز الرفع الخ) لا به إذ اعطف عمرا المرفوع في مثال المكودي على زيد المنصوب قبل استكمال الخبر لم يرد أن يكون توارداً عليه عاملان لفظي وهو إن ومنوى وهو الابتداء فالأول عمل في لفظه والثاني في محله وعطف باعتبار ذلك وهو لا يصح بهذا علواً (وقوله إمالي العطف على الموضع) أي محل اسم إن هذا ظاهر الناطم ورد الموضع بأنه لا يصح لزوال لا يتدا بدخول الناسخ ويصير حينئذ لا فرق بين العطف قبل استكمال الخبر وبعده ورجح الوجهين الدين ذكرهما المكودي بعد (وقوله وبعده متعلق بجائز الخ) الأولى ما بعده وأنه متعلق برفعك لا غير لما يلزم على تعلقه بجائز الفصل بالمبتدأ الذي هو رفعك وهو أجبي إلا إذا قلت جائز مبتدأ ورفعك فاعله على حذف

(وألحظ إن سكن وأن) يعنى أنه يجوز أن يرفع المعطوف على اسم أن المفتوحة المحمودة وسكن بالشرط المذكور فمثاله بعد أن قوله عروجل : أن الله يرى من المشركين ورسوله . وبعد لكن نحو ما قام بكر لكن زيد أفانم وعمرو وانما ألحقت أن ولكن إن لأنها لا تغيران معنى الابتداء بخلاف اسواقى ثم تم البيت بقوله : (من دون يب ولعل وكأن) ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال : (وخففت أن فقد العمل) . يعنى أن أن المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لأن اختصاصها بالأسماء نحو قوله عروجل : وإن كلما ليوفيهن . وفيه مذهب أن هم تحذف هو الكثير كقوله تعالى : أن كل نفس لما عليها حافظ . وألفى العمل إما للعهد أى للعمل للدكور وإما بدل من التعديل وتقل عملها ثم قال : (ونعم اللام إذا ما تمهل) يعنى أنها إذا تمهل يرم خبرها اللام وانما لرمت اللام لفرق بينهما وبين اساقية واللام فاعى سارم والمفعول محذوف تقديره وتلزم اللام الخبر وألفى اللام للعهد وعى انى تصحب أن المشددة المتقدمة ذكرها وفيهم مذهب أنها ليست غير هاذلها للفارسي ثم قال :

(وربما استغنى عنها أن بدا * ما مطلق أرادته معتمدا)

يعنى أنه قد استغنى عن اللام بعد أن الخفيفة إذا أمن اللبس بينها وبين أن الناقية لاعتداد المطلق بها على ذلك كقول الشاعر :

أما ابن أباد لصم من آل مالك * وإن مالم كانت كرام المعادن

فـ صدر البيت مدح فلم أن أن في مخزفه ليست لى لثلاثا يتدفع صدر البيت مع مخزفه فلم يمحج إلى اللام الفارفة وعنها في موضع رفع باستغنى على أنه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة بيدها وناطق مبتدأ وأراد خبر والجملة صلة لما والضمير في أرادته عائد على ما ومعتمدا بكسر الميم حال من فاعل أرادته ويجوز فتح ميمه على أنه حال من مفعول أرادته والتقدير أن ظهر المعنى الذى أرادته الناطق معتمدا عليه (وانما لم يثبت نسخة فلا * تلزمه غايبا إن دى موصلا) . يعنى أن الفعل إذا وقع بعد أن الخفيفة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء

قد حوز خوفه أو الرش (وألحظ إن سكن وأن) لآوجه لتعريفه لا حيز ولد قال الشرح من صورته أن يقول ومثلها في ذلك لكن وأن * وامعنى ليت ولعل وكأن (قول كدى ثم تم البيت مع قوله بعد ولو استغنى الخ) على هذا جمهور الشراح وأبدى له الشاطى نكتة وهى انك تلى المرحا حارة دل مع كان وليب ولعل ولعل الواضح أشارت به قوله ولم يشترط الفراء الشرط اثنان أى وهو كونه للعامل أن وأن وسكن وأيضا فاعله يوم لقب ولم يضره ما طم لضعفه (وخففت أن فقد العمل) (قول كدى نحو قوله عروجل وإن كلما الخ) بتخفيف الـ والوهى فواءة تدعى وإن كثير فى محققه من الثقيلة وكلا بالصب والتوسين اسمهاو اللام فى لـ لام الابتداء وفى الجلائين أنها للضم وما موصولة خبر إن وليوفيهن جواب القسم محذوف والقسم وحو به صلة لما والتقدير والله أعلم وإن كلما للذين والله ليوفيهن وقيل ما نكرة موصوفة وتقسم وجو به سد مسدادة مفردة والافوهة وقراشعة سخيصة أن وتشديد لما وقرأ البصرى والكسائى بتشديد أن وتخفيف لما وقرأ الشاعى وحفص وحمزة بتشديدها (وقوله كقوله تعالى : أن كل الخ) أن مخففة وكل مستأى ولما اللام لام الابتداء وما موصولة وعلها خبر مقدم وحافظ متدأ مؤخر والجملة صفة ما هو خبر كل (وتلزم اللام إذا ما تمهل) (قول كدى يلزم خبرها اللام) الأولى أن يقول دل خبرها وما بعدها لأنها إذا تمهل فلا خبر لها وأوجب عنه بأن الراد خبرها لو لم تمهل (وقوله وانما لرمت اللام للفرق الخ) فإن وجدت اللام بعدها فهى مخففة من الثقيلة والإفافية وهذا إنما يأتى على من مذهب الفارسي القائل بأن اللام ليست للابتداء وانما هى للفرق والذى ليس به والجمهور أنها لام الابتداء وهى مقصية قول الناطق ونعم اللام لأن ألى فى اللام للعهد وللعمود لام الابتداء فى قوله سابقا : وبعد دات الكسر الخ لأن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى (فإن قلت) ما ثمرة الخلاف (قلت) ثمرة تطهير فى نحو قوله تعالى قد علمنا أن كنت مؤمنا فعلى أنها لام الابتداء بحج كسر إن وعلى أنها لام فرق بحج لفتح لأن أن الناقية لا يدخل عليها عائد (وربما استغنى عنها) (قول كدى كقول الشاعر أنا الخ) البيت من الصويل وقائله الطرماح واسم الحكم بن حكيم وأنا مسدأ وابن خبر وأبابة جمع آباء اسم فاعل من أنى بمعنى مع كثره جمع غار والضمير الظن ومن آل بدل من آباء ومالك الأول اسم لآبى قبيلة ومالك فى قوله وإن مالك اسم للقبيلة نفسها فلذلك أعاد الصمير فى قوله كانت مؤمنا وصرفه للضرورة وإن مخففة ومالك مبتدأ وخمسة كانت خبره والشاهد فى إهمال أن وحذف لام الابتداء بعدهما من كانت لظهور المعنى والمعادن جمع معدن وهو الأصل ثم انهم اعترضوا على مسكودى ونوصح فى الاستشهاد بهذا البيت فهما يقتضيان أنه لولا القرينة لصح دخول اللام أو لوجب دخوله على كانت وهو باطل لأن كان فعل منصرف فخل من قدو لا تدخل اللام عليه لقوله سابقا : ولان الأفعال ما كرضيا * قيل ويمكن الجواب بأن الشروط المذكورة خاصة بالثقيلة فإن صح هذا الجواب انتفى اعتراض بعض عن اللوح فى التثنية بأن زيدان يقوم (والفعل إن لم يك ناسجا فلا) (قول كدى إذا وقع بعد أن الخ) نكتة له بعد أن على الناطق حيث عد عنه صلاة الاتصال به وصلى الله عليه ولا يدرى أهو قبله أم بعده وأجاب

في الغالب كقولهم عز وجل: وان كانت لكبيرة . وان يكاد الذين كرموا ليقولوا: وفهم من قوله غالباً أنه قد يكون غير نسخ كقول الشاعر:

ثلث يمينك ان قتلت مسلماً * حلت عليك عقوبة بالتمدد

وقولهم: ان يزينك لنفسك وان يشيك ظهرك. والفعل مبتدأ وان لم يك ناسخاً شرط والجواب فلا تقيه أى لا تجده وغالباً حل من الهاء في تقيه وموصلاً مفعول ثانٍ تقيه وإن متعلق بموصلاً ودى بدل من ان أو نعت لها والجملة من شرط والجواب خبر الفعل واصمير العائد من الخبر إلى البدأ مستتر فيك ثم قال: (وان تخفف أن فاسمها استكن) يعنى أن أن المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت ان المكسورة المحممة بل يستكن فيها اسمها وهم عدم اهملها من قوله اسمها فانه لا يطاق عليه اسمها إلا وهي عامله فيه وتجاوز في قوله استكن وإنما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير الا في الفعل أو ما جرى مجراه ثم قال: (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعنى أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن في أن لا يكون الجملة فمحمل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه أنه لا يكون مفرداً والخبر مفعول أول ما جعل جملة هو المفعول الثاني ومن متعلق بما جعل ثم قال:

(وان يكن فعلاً ولم يكن دعا * ولم يكن نصرفه ممتعاً

فالأحسن الفصل بقدر أو نفي أو * تنفيس أو لو وقليل ذكر لو)

يعنى أن الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدراً بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين أن بعداً وبأداة نفي أو بالنسبة أو بسوف أو هو أما قد فصل بهما بينهما وبين الماضى كقوله تعالى: ونعلم أن قد صدقتنا. وأما النفي فيكون بلا ولن ويفصل بهما بين أن وبين المضارع كقوله تعالى: أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا. أحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه. وأما السين وسوف يفصل بهما بينهما وبين

عنه جدنا العلامة الحافظ سيدى محمد بن منصورى حاشية التصريح بأن الوصل في العرف لا يطبق إلا على ما كان في الآخر (وقوله في الغالب) إنما كان غلبه لأن ان في الأصل خاصة بالدخول على المسند والخبر قلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ في الغالب لثلاث فرق محلها بالكلية فتكون قد دخلت على ما يدخل على المسند والخبر (وقوله كقوله عز وجل: وان كانت الجملة اعترض بأن الصواب أن ان نافية والا استثنائية والاعتراض باطل وفاسد صناعة ومعنى اما لصناعة قلام الابتداء تعين أنها تخفة وأما معنى فلا أنه يصير ما كانت كبيرة على أحد إلا على الذين هدى الله والفضود العكس (وقوله ثلث الخ) البيت من الكامل وقائله الشخص المسمى به تكة الصحابة الجليلة زوج الزبير بن العوام رضى الله عنه نخطب قاتل الزبير غدرًا وهو عمر بن حرمز الطالم وثلث فعل ماض ويميك فاعله والجملة خبرية مقصودها الدعاء كما هي قالت اللهم ارزقه الشلل الذى هو اليبس في يمينه الى قبل ما الزبير ومعنى حلت ووجب وأشارت بقولها عقوبة الله بعد إلى قوله تعالى: ومن يقتل مؤمناً متعمداً الآية والشاهد في ان قلت حيث ولى ان الفعل الماضى الغير الماسخ للابتداء وهو نادر ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش (وقوله وقولهم ان يزينك الخ) هذا نثر لا شعر وان محففة من الثقيلة واللام لام الابتداء وتفسك فاعل يزينك والمعنى أن الانسان لا يزينه الا نفسه بفعل الطاعات ولا يشبهه الا الله بفعل المعاصى والشاهد في يزينك حيث ولى ان وهو فعل مضارع غير ناسخ وهو أندر مما قبله (وان تخفف أن فاسمها استكن) (قول كدى إذا خففت لم تهمل الخ) (ان قيل) ما ائرق بين المكسورة والمفتوحة حتى أهمل الأولى غالباً وعملت المفتوحة وحوا (والجواب) ان المفتوحة أقوى لأنها أكثر شبهاً بالفعل من المكسورة لطلبها ما بعدها من وجهين أحدهما: به صلة لها يؤول بمصدر والآخر أنهم عامله فيه لأنها من النواسخ والمكسورة إنما تطلب ما بعدها من وجه واحد وهو العمل وإنما التزمى المفتوحة أن يكون اسمها ضميراً لأن المكسورة المحففة أصل وثبت عملها في الظاهر والعمل في الظاهر أقوى والمفتوحة فرع والعمل في الضمير على خلاف الأصل فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع (وقوله وتجاوز في قوله استكن الخ) أصله سيدى يحيى الشاوى رابعاً للتجاوز بقوله: وان تخفف أن فاسمها حذف * والخبر اجعل جملة كما وصف وهذا الاعتراض مبنى على أن الاستكان عين الاستتار وهما أطلقهما الماظم على الحذف ويكون من باب استعمال المشتكى أحد معنيين وعبارة الاظم أحد من عبارة المصالح لأن عبارة الناطم نفي أمرين كون اسمها ضميراً وكونه غير مدكور وعبرة المصالح لا نفيد الا أنه لا بد أن يكون محذوفاً وأما تعين كونه ضميراً فلا (والخبر اجعل جملة من بعد أن) (قول كدى بعد ذلك الاسم المستكن) أشار بهذا إلى أن محل وجوب كون خبرها جملة إذا كان الاسم مستتراً كما هو الواجب فهو كان اسمها مدكوراً اجاز في خبرها الافراد نحو علمت أنك تريدونما اشترط في خبرها أن يكون جملة لأنها لما خففت وكان اسمها ضميراً وقع اجذف فجعلوا الجملة خبرها لاشبهائها على السند والسند اليه (وان يكن فعلاً ولم يكن دعا) (قول كدى بينها وبين الماضى كقوله تعالى: الخ) أما احتسب إلى الفصل فقد لأنها تهرب زمن الدعى من الحال والآية من مقول الحوارين لعيسى عليه السلام حيث طلبوا منه ائزال للسائد قل تعالى: إذ قال الحواريون . الآية (وقوله فيكون بلا ولن الخ) نكت بذلك على الناطم حيث أطلق في النفي فيظهر أنه يكون بجميع

المضارع كقوله تعالى علم أن سكون م كم مرضى ومثله قولك علمت أن سرف يقوم زيد وأما لو فيفصل بها بيتا وبين الماضي كقوله عز وجل: وثناز استقموا. وقوله: وقليل ذكر لو. أي قليل من يذكر هامن الجوين لأن الفصل بها قليل وفهم من قوله فلا حسن أنه يجوز أن يؤتى بغير فصل كقول الشاعر:

علموا أن يؤملون خفدوا * قبل أن يستلوا بأعظم مؤل

وفهم من سكونه عن الجملة الاسمية لا فصل بها وبين أن سرف على نوعين الأول أن يقدم المبدأ على الخبر كقوله تعالى: وآخر دعوهم أن الحمد لله رب العالمين. والآخر أن يقدم الخبر كقول الشاعر:

في فتية كسيوف لم يدق دعاهوا * أن هالك كل من يحق ويتعل

وفهم من اشتراطه في العمل الشرط المذكور أنه لا فصل بينهما إذا كان الفعل دعاء كقوله عز وجل: والحماسة أن غضب الله عليها أن كان من سديين. وغير متصرف كقوله تعالى: وأرسلنا لاسن الأمامي. واسم يكن ضمير عائذ على الخبر وفعلها خبرها ولم يكن دعا جملة معنوفة على الجملة لأنها الفاء جواب الشرط والأحسن الفصل جملة اسمية وقد معلق بالفصل لأنه مصدرود كرو مبتدأ وقليل خبر مقدم ثم قال:

(وخففت كأن أيضا موى * مصوبها وثابت. أي أروى)

أي أن كأن تخفف أيضا ولا تميل وفهم من أهملها من قوله موى مصوبها فهي إذا كان للفتوحة الخفيفة إلا أن اسم كأن قد يكون زيا وقد يكون ناسبا وفيه ذلك من قوله وثابت روى وفيه أيضا من كونها بشرط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في أن خبرها يكون جملة ويكون مفعلا لاسم كقوله: ووجه مشرق البحر * كأن ثمامة حقل * مسمي في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثمامة حقل موضع الخبر ومثاله مفعلا قوب اشاعر: ويوما وفسا بوجه مقسم * كأن طبة عطو إلى وارق السلم * وكان ثديه حقان على رواية سبب وفهم من اقتضاره على أن وإن وكان أن بقاء لا يكون فيه هذا الحكم

أدوات التي وليس كذلك ثم إن سكودي حسن التي بالواو واصواب زيادة في مثله قوله تعالى: أحسب أنكم يره أحد. ويوجد في بعض نسخهم كرم وخص كدي أيضا ذلك المضارع أما لن فسلم وأمالا فتدخل على الماضي أيضا نحو حسنت أن لا قام زيد بل لا تدخل حتى عد أن المصدرية (وقوبه وفهم من قوله فلا حسن أن يجوز الخ) بعبارة الظم لقتضية أن عدم الفصل حسن جائز والحق أنه قليل وإنما الفصل في المواضع المذكورة بغير بين مصدرية والخفة لأن كلا منهما يدخل على ما ذكر فإن وحدها الفصل علم أنها غير مصدرية (وقوبه كقوله علمو الخ) البيت من الحميم وأن محفة من الثقيلة واسمها محذوف وجملة مؤملون خبرها من التأميل الذي هو الرجاء والمراد به القصد فحادوا معطوف على يؤملون ويستلون تضم لياء مسميا للمفعول والواو نائية وباعظم معمول جادوا وسؤل بضم السين مصدر سأل يسأل سؤلا والمراد السؤال وهنا غاية الجود حيث حادوا قبل السؤال الواحدوا بأعظم ما يستلونه والشاهد في يؤملون حيث كان فعلا مضارعاً ماليا لأن من دون الفصل (قلت) قد يقل لا يحتاج إلى فصل هنا لأنه أعز في بهل مرق بين المصدرية والخفة وهنا إن غير مصدرية قطعا والاحذف يوزن يؤملون (وقوبه وفهم من سكونه الخ) الأولى أنه مفهوم من قوله فعلا إلا أن يريد بالكوت أنه لم يخرج (وقوبه كقول الشاعر في فتية الخ) البيت من البسيط وقوله لاسي فتية حال من الضمير في يستغى المذكور قبل هذا البيت وكسوف بيت لينة وشبههم سيوف في أقطع والحدة وإن محفة من الثقيلة به لك خبر مقدم وكل مبتدأ وخبر وجملة يحق وينعل صفة أو صلة لمن وأراد بمن يحق المقصود عن ينعل لعي والشاهد في وقوع الجملة الاسمية بعد الفصل مع تقدم الخبر وتأخر المبتدأ (وقوبه كقوله عز وجل والحماسة أن عسب الله عليها الخ) ينحجب أن وكسر ضاد غضب فعلا وهي قراءة مافع وفي بعض نسخ التصريح فريء به في غير السبع وهي سبق قيم وادم محج الجملة لاسمية إلى فاصل لأن أن المصدرية لا تدخل على فن دخلت أن عليها علم أنها محفة قطعا والفعل الجامد شبيه بالاسم وفعل السام شبيه بالجامد الشبيه بالاسم (وخففت كأن أيضا) (قول كدي كقوله لوه الخ) البيت من المخرج من أبيات من كتاب سيويه وله نسبة والواو في ووجه وبجرورها وروى مصدر بدل ووجه وروى ونحر مشرق الصدور كأن محفة من الثقيلة واسمها ضمير أشير وجملة ثمامة حقان من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرها والشاهد في كون خبر كأن المحفة جملة (وقوبه قرب الشعر ويوما الخ) البيت من الطويل وقائه علباء بن أرقم وقيل أرقم بن علباء وقيل باعث يمدح امرأة ويوما بالنصب معطوف على مقابله وروى بالجر فتكون الواو وأورب وبوافياء مضارع من الموافاة بمعنى الأقبال وفاعله ياء المؤنثة المحاطبة ومقسم اسم مفعول بمعنى حسن وهو كأن محفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وطية بالرفع خبرها وفيه الشاهد حيث حمل خبرها مفردا وروى طية بالنصب فيكون اسم كأن والخبر محذوف أي كأن طية مكانها وروى بالجر فتكون الكاف حرف جر للتشبيه وإن زائدة بين الجار والمجرور وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت وجملة نعطو من الفعل المستتر صفة أطية على لروايات الثلاث ومعنى نعطو تناول ووارق السلم شجر له شوك تحبه الأطباء فإذا رآته

أما ليت ولعد فلا يخفان وأما لكن فاتها تخفف ولكنها لا تعمل مخففة ثم قال :

﴿ لا التي لنفى الجنس ﴾

قوله لا التي لنفى الجنس أى التى يقصدها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص فادُرِيدَها ذلك كانت مخففة بالأسماء فعملت ثم قال :

(عمل إن اجعل لا في نكرة * مفردة جاءت أو مكررة)

وأما عملت عمل إن لأنها فى النفى نظيرة إن فى الإيجاب اذ إن توكيد للإيجاب ولا توكيد للنفى ولما كان عملها الحمل على إن ضعفت فلم تعمل إلا في نكرة . ولذلك قال في نكرة وقوله مفردة جاء ، نك نحو لا رحل في الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، لأن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز وسببى وعمل مفعول بجعل ولا متعلق بجعل وكذلك في نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضمير في جاءت العائد على لآثم ان النكرة التى لا تعمل فيها لا على ثلاثة أسام مضافه وشبيهة بالمضاف ومفردة وقد أشار الى الاول والثاني بقوله :

أسمعت اليه بوجه حسن (وقوله أما ليت ولعل الخ) ذكر ليت هنا لا يسمي لانه ليس فيها ما يخفف وأما لعل فالجمهور على عدم صحة التحفيف فيها وذهب الفارسي إلى حوارته ويكون اسمها ضمير الشأن وما بعدها خبرها (وقوله ولكنها لا تعمل الخ) علة منع العمل زوال اختصاصها بالأسماء فدخل على الأفضل نحو قوله تعالى : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين . والله أعلم .

﴿ لا التي لنفى الجنس ﴾

إنما أفرد لا يباب وإن كانت من أخوات إن لاختصاصها بأحكام وطول الكلام عليها (قول كدى أى التى يقصدها نفى الجنس) الراديه التى يقصد بالاثبات بها نفى معنى خبرها عن جنس اسمها وأشار بهذا التحويل الى أمرين الاول وحدها عملها الثانى دفع اعتراض وارد على قول النظم التى لنفى الجنس وصره أن يقال لا عاملة عمل ليس قد تكون لنفى الجنس أيضا فشمها الترجمة مع أنها غير مرادة فالاولى أن يقول العامة عمل ان كما نكت عليه الموضح فاجاب كدى بما حاصله ان لا عاملة عمل إن فيدنى الجنس قطعاً ولا تكون لنفى لوحدة أبداً والعاملة عمل ليس تكون نفى الجنس وتكون لنفى الوحدة ولقرائن تبين والقصود بهذه الترجمة ما يفيد نفى الجنس لا غير وقول من قال ان العاملة عمل ليس لانكون اللفظى الوحدة مردود بنحو قول الشاعر : تعر ثلاثي على الارض بقاء (وقوله كانت محتصة) (ان قيل) حيث اخضت بالاسم والقياس أن عمل الجر . (فالجواب) انها لو عملت الحر لو هو أنه بمن مقدرة لا بالبدليل ظهورها في قوله : ألا لمن سيد الى هند (عمل ان اجعل لا في نكرة) (قول كدى لانها فى النفى نظيره ان الخ) قيل صوابه أن يقول يقضيه بدله نظيره كما يوجد ذلك فى بعض نسخ المصحف والثنى يحمل على يقضيه كما يحمل على نظيره وأجيب بأن معنى كونها نظيرة ان فى خصوص كون كل منهما للتأكيد وان كانت نكراً كيد الإيجاب ولا توكيد النفى ويدل لهذا الجواب كلامه بعد وهذا الوجه الذى هو لنا كيد أحد الوجوه التى أشبهت لافها ان ومنها ان كلامهما محتص بالدخول على الجمل الاسمية ومنها أن كلامهما له صدر الكلام (وقوله اذ إن توكيد للإيجاب الخ) الاول أن يقول توكيد للنسبة اثباتاً ونفياً لان ان لا تكون لتوكيد الإيجاب فقط ومن توكيدها النسبة للمنية قوله تعالى : ان الله لا يعلم الناس شيئاً والعدو عن كدى بانه لما كان العالف ان توكيد الإيجاب خصها به (ولا توكيد للنفى) هذه العبارة تقتضى أن النفى كان موحوداً قبلها فما دخلت لا أ كدته وليس كذلك بل النفى انما حصل بها وأجيب بان لاهمه كانت عاملة عمل ليس فكانت تحتل نفى الجنس فما عملت عمل إن دلت على نفى الجنس قطعاً فهذا معنى توكيدها للنفى أو قول ان النفى بها أقوى من النفى بسائر أدواته (وقوله فم تعمل الا في النكرة) بل شرطوا لعملها شروطاً سبعة كفى التوضيح الآن الشرط الرابع عنده وهو أن لا يدخل عليها جار غير محتاج اليه لانها دخلت حينئذ على مجرد فيكون خروجها عن موضوع كونها تدخل على الجملة الاسمية (وقوله الا أن عمل المفردة واجب) ظاهره كعبه ان المفردة اذا توفرت معها الشروط وجب عملها عمل ان وهو باطل بل يجوز حينئذ إعمالها عمل ليس الا أن يحمل كلام كدى وغيره على مطلق العمل الصادق بعمل ان وعمل ليس يكون صحيحاً لانه لا يجوز الفاؤه مفردة (وقوله وعمل المكررة جائز الخ) طهره ولو مع توفر الشروط واعتزله الشيخان بردة الفارسي قائلين الصواب انها ان توفرت الشروط وجب مطلق العمل أفردت أو كررت .

(و انصب بها مصافا او مصارعه * وبعد ذاك الخبر اذ ذكر رافعه) يعنى أن لا تنصب الضفاف واشبهه بالضفاف والمراد بالمشبهه بالضفاف ما عمل فيها بعده قتال الضفاف لا غلام رحل في الدار ومثل المشبهه بالضفاف لا طارعا حبالا عندنا ولا مارا يزيد في الدار ولا حسنا وجهه في الدار وانما سمى مشبهها بالضفاف بعمله فيما بعده كالضفاف وقوله : وبعد ذاك الخبر اذ ذكر رافعه . أى بعد نصبك الاسم اذ ذكر الخبر في حال كونك رافعا له لا طارعا . رحل محمود ولا رحل علم محروم وفهم من قوله وبعد ذاك أن الخبر لا يحور تقديمه على الاسم وبعد متعلق باد ذكر الخبر معقول مقدم باز ذكر رافعه حال من الضمير المستتر في اذ ذكر والهاء في رافعه عائده على الخبر ثم قال :

(وركب المرد فأتىها كلا * حول ولا قوة)

المراد بالشرذ في هذا الباب ما ليس بمضف ولا مشبه بإضاف وفاعلا حال أي في حال كونها فاعلا له ثم أتى بمثال فيه لا مكررة وقد تقدم أن لا إذا تكررت كان عملها جائزا لا واجبا ولذا قال :

(والثان اجملا * مرفوعا او منصوبا او مرکبا * وان رفعت أولا لانصبأ)

فهذه خمسة أوجه الأول فتحهما معا وهو استفاد من المثال الثاني فتح الأول ورفع الثاني وهو الاستفادة من قوله: والثاني اجعلا مرفوعا. الثالث من الأول و نصب الثاني وهو الاستفادة من قوله: أو مصوافة ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول والرابع رفع الأول والثاني والخامس رفع الأول وبما أتى على الفتح واما استفادان من قوله: وإن رفعت أولا لا تنصبها. فهي عن نصب الثاني مع رفع الأول وبقي رفعه وبأوه على وجهين. وهما أنهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لامع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء أو على أعمال لا عمل ليس ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدآن أو عملا عمل ليس ووجه رفع الأول رفعا. أي أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس والثاني مسمى على الفتح مع لا والثاني مفعول أول باجعلا ومرفوعا مفعول ثان وما بعده محذوف عليه ومعنى أوله خير وإن رفعت شرط ولا تنصبها جوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبها والألف بدل من نون اتوكيد الحقيقة ثم قال :

[illegible]

(ومفردا نعتا لمبى بلى * ففتح أو انصب أو ارفع تعدل) يعنى انه يجوز فى نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه فحده وصبه ورفعه وذلك بشرطين الأول أن يكون مفردا وهو المنبه عليه بقوله ومفردا والثاني أن يكون متصلا بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله بلى أى بلى المنعوت فتقول لا رجل قائم وقائما وفتح فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه انصب الحمل على موضع اسم لا ووجه الرفع الحمل على موضع لامع اسمها ومفردا مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير الموصوف ووجه الرفع على معناه وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت منكرة تقدم عليها ولمبى متعلق بعنا وبلى فى موضع الصفة لمبى وأول التأخير وتعدل يجوز مع جواب الأمر ثم قال :

(وغير ما بلى وغير المفرد * لان بن وانصبه أو الرفع أقصد)

أشار فى هذا البيت الى مسألتين الأولى أن يكون اسم لا مبدا على الفتح والنعت مفردا الا انه متصلا بينهما اشارة أن يكون النعت بلى المنعوت الا انه غير مفرد أى مضاف أو مشبه بالمضاف فمثل الأولى لا رجل فى امدار ظريفا وخرى ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضا يمنع لمكان الاضافة ووجه انصب فيها الحمل على اللفظ لأن الذى هنا شبيه بالعرب ووجه الرفع حمله على موضع لامع اسمها وغير ما بلى مفعول مقدم بين والرفع مفعول مقدم باقصد ثم قال :

(والعطف ان لم تذكر لا احكاما * له بما لى نعت ذى الفصل اعنى) - يعنى انك إذا عطف على اسم لا البنى ولم

تكرر لا جاز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول وهو الرفع والنصب وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * إذا هو بالجد ارتدى ونأزرا وامرأة بالرفع على الحمل

وان أراد نفي الجنس فصاعدين بناؤهما على الفتح على انها عاملة عمل بن وان أريد بالأوبشياء وبنياتى شيء فعلى حسب ما قصده انكم (ومفردا نعتا لمبى بلى) (قول كدى وذلك شرطين) الحق أن الشروط ثلاثة كما يؤخذ من اساطم اثنى عند كدى والثالث أن يكون نعتا لمبى فلو كان نعتا لمعرب فلا يجوز فيه ثلاثة أوجه كما سيدكره (وقوله تركيب الصفة مع الموصوف) لا يقل التركيب يقتضى ثلاثة أشياء لا والموصوف والصفة لأن تقول التركيب لصفة والموصوف ثابت قبل دخول لا فيها شيء واحد ولا تدخل الا بعد التركيب (وقوله الحمل على موضع لا الخ) لأنهما صارا بالتركيب كشيء واحد حكموا على علمهما بالرفع بالابتداء وحملوا النعت للمجموع (وقوله مع تأخير العوامل) أشار بهذا الى ان لتنازع لا يمكن الا على مذهب من يحيزه فى التقديم والنظم لا يحيزه فالأولى انه من الخذف من الآخرين لدلالة الأول عليه على ان الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين (وقوله ويجوز نصبه على الحال الخ) الأولى الوحده الأولى ويكون قول الناظم نعتا بدلا أو عطف بيان لأنهم نصوا على انه ان تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحا لمباشرة العامل كان المنعوت يعرب بدلا أو عطف بيان نحو قوله تعالى : صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الله بالجر (وقوله ولمبى متعلق بعنا) صحيح ان جعلت الضمير فى بلى يعود على النعت ويكون التقدير افتح مفردا نعتا مبني على ذلك النعت المنعوت لمبى ويؤخذ جديدا من الناظم أن القيود ثلاثة مفرد نعت لمبى موال للمنعوت وأما النعت فهو الموضوع فلا يمد شرطا (وغير ما بلى وغير المفرد) (قول كدى إلى مسألتين الخ) تبع مفهوم ما قاله فى البيت قبل وانهما شرطان وأصله لمرادى اعتبارا بظاهر الناظم ها والحق أن صور المفهوم ثلاث كالمطوق وعبارة الناظم ها مؤولة لتصدق بمفهوم الشروط الثلاثة وذلك بأن تجعل مفعول بلى محذوقا وغير معنى الا وما واقعة على النعت والتقدير لا بن إلا النعت الذى بلى لمبى فيصدق بصورتين لأولى لا موالاة أصلا وقد ذكرها الثانية أن تكون الموالاة موجودة ولكن لمعرب نحو لا غلام سفر ظريفا أو ظريف فى الدار فهذه الصورة الثلاثة الباقية على كدى وهو مفهوم قوله سابقا نعتا لمبى فيكون الناظم قد استوفى المسئلة مسطوقا لا تأويل ومفهوما بالتأويل والله أعلم . (وقوله الحمل على اللفظ الخ) هذا هو الذى للناظم والذى للجهمور انه ساحل على محل اسم لا إذا لفظ مبني ثم ان كدى مره اعلى ما للناظم وفى قوله ومفردا نعتا الخ حيث قال ووجه انصب الحمل على موضع اسم لا على ما مر للجهمور وبهذا يجاب عن قول من قال ان فى كلامه محذوفة (والعطف ان لم تذكر لا احكاما) (قول كدى حارفى للمعطوف الخ) أشار بهذا الى أن الناظم أطلق بالنصب الذى هو العطف وأراد اسم المفعول الذى هو المعطوف لأن الرفع والنصب حكمان للمعطوف لا للعطف (وقوله على اللفظ) هذا على ما للناظم والذى للجهمور وهو الحق انه على الحمل كما ذكر قبل (وقوله كقول الشاعر فلا أب الخ) البيت من لطويل وقائله رجل من بنى كنانة والفاء عاطفة ولا نافية للجنس وأب اسمها وابنا معطوف على محل أب أو لفظه ومثل الرفع خبر لا ومروان المراد به مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان وإذا ظرف للماضى على غير العال استعمل استعمال إذ وأفرد هو

كقول الشاعر : هذا وجدكم الصغار بعينه * لأنهم لي أن كان ذاك ولا أب

فجعل لازمة وعطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره حكاه وما موصولة وصلتها انتما وللفت متعلق بانتمى وذى الفصل صفة
باعت وله متعلق احكما وكسبت عا والصغير في له هو الرائط بين ابتداء والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره احكما وهو وجود
وعى هذا جواب الشرط لدى هو ان متكرر محذوف دلالة ما تقدم عليه ولتقدير احكم للعطف عما انتسب للفت المفصول ان لم يكرر
واحكم به بذكر ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم
ثم قال : (وأعط لامع همزة استفهام * ما تستحق دور الاستفهام)

يعنى ان حكم لا إذا دخلت على همزة الاستفهام كحكم إذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها
همزة الاستفهام معار وهي التمني والترجي وقديقي كل واحد على معناه وظاهره انه موافق في ذلك لما زنى ولم يرد فاما عندهما لا تجري مجرى ما قبل
وهو معناه وأما لا في لغيره فلا مدح بل في هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق
ومع ما على أعط ودون معق تستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بإبطاء لان الأول نكرة والثاني معرفة ثم قال :

(وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهري)

سواء كان الاسم خبرا فلا يجوز منه كقول الشاعر :

ورد حارهم حرفا مضمرمة * ولا كريم من الولدان مصبوح

معناه سعى في مروان واسمه تقاس بما اعاد ارباعا كرأوان الواو في وابتاعني أولئك أفرد ضمير ارتدى أيضا ومعنى ارتدى وتأثر
الحرف جعله داو وإارا والقياس تشديد تذر على ارتدى لأن الأزار سابق لكن العطف بالواو فلا يقتضي ترتيبا والشاهد في عطف ابتاع لمص
على اب (وقوله كقول الشاعر هذا الخ) نصب من الكامل وفاته فيه اضطراب كثير هذا مستلما وجدكم الواو لقسمة وحكم قسم به مجرور
والضمير خارج المعاد انتهى خبره ومبني كيدلتهار مجرور باب الزائدة وفيه حال يعني حقوا لأنافية للجس وأم اسمها ولي خبرها وكان تامة
ودسها بـ شارة إلى الأمر أي يوجب فعله اعمار وحوال محذوف دلالة ما تقدم عليه وجملة الشرط اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه
ولأنه وبـ رفع معطوف على المعنى على محل اسم لا سامة وقت الفارسي انه معطوف على محل لامع اسمها والشاهد في العطف بالرفع بعد استكمال
الخبر لا الاستشهاد بهذا البيت خروج عن الموضوع الذي هو عدم تكرار لا وهذا كرت ولا حاجة لدعوى زيتها (وقوله يفسره احكما الخ)
أي مسمى به بذكر وأفسد لأن احكما أي مسمى بحرف الجر أو تقول يفسر لعمام من لفظ احكم ويقدر الجار كما يؤخذ من تقديره بعد
(وقوله هو أحد) فهو ساكن واخير نصب قبل فعل ذي طلب (وقوله على هذا) أي ما ذكر من الوجه الأول الذي هو الرفع ومن الوجه الثاني
الذي هو النسب إلى الرفع فإن احكما خبر مبتدأ وأعلى لنصب فلو جعل احكما جواب الشرط فلا يعمل فيما قبل الشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا
فيعين عنهما أن الجواب محذوف (وقوله ويجوز أن يكون الخ) أي على الوجه الأول الذي هو الرفع فيكون احكما هو الجواب وهذا هو
ظاهر لا غيره وحذف لنا أولى من حذف الجواب (وأعط لامع همزة استفهام) (قول كدى وفيه نظر) تبع فيه المرادى ولم ينصح بوجه
الاعتراض كل الاعتراض ووجهه على ما لها ان الناصم أطلق فظاهره انه مهما دحيت همزة الاستفهام على لا فالحكم ما تقدم من العمل وليس
كذلك بل لا يكون الحكم كذلك إلا ذاتية الهمزة على معناه من الاستفهام ولا على معناه من النفي وأما اذار كبت مع لا وصارا دالين
على معنى واحد فإذ لا تدخل على الاسم أصلا وهي العرضية وتدره دخل على الأسماء ولكنها لا تعمل كالألتمية هذا حاصل الاعتراض
والحق أن كلام الناظم ساد لا شيء في لا فقال وأعط لا أي النافية مع همزة الاستفهام من إضافة الدال إلى المدلول أي الهمزة الدالة على
الاستفهام فبوحده حيث دمه أن احكم الذي قال يكون له اد بقى كل من الحرفين على معناه وأما اذار كبا وصارا دالين على معنى واحد
وهل يكون لها هذا العمل أم لا يبقى ما هو أعز ولا يعترض عليه بمعموم مفهوم ثم إن لم يكدى جعل لا التوبيخية من المركب الذي لا تعمل معه
والحق أنها تعمل لأن كل حرف ناق على معناه انظر حاشية شيخنا الوالد (وقوله وظاهره انه موافق الخ) هذا كأنه جواب عن الناظم
تحريره على غير مذهب الجمهور وقد علمت صحة كلام الناظم عن مذهب الجمهور (وقوله ومع متعلق بأعط ودون الخ) الأولى أن مع في
موضع نصب على الحال من لا ودون في موضع نصب على الحال من ضمير تستحق (وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر) قدم
كدى شاع المفهوم ومثل له على المطوق ولم يثل له وما كان ينبغي له ذلك ومثال النطوق قالوا لا ضمير أي علينا (قول
كدى فلا يجوز حذفه الخ) نكت به على الناظم اذ المفهوم شاع يقضى أن حذفه اذا لم يدل عليه دليل غير شاع ولا
أقل أن يكون جائزا مع أنه غير جائز (وقوله كقول الشاعر ورد الخ) البيت من البسيط وقائله رجل جاهلي جمعه

وان علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بني تميم وطيء وفيهم من اطلاقه في الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غيرها خلافا لمن فصل وفيهم من قوله في ذا لباب أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وان علم والمراد فاعل بفعل محذوف يسميه ظهر وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

﴿ ظن وأخواتها ﴾

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على البتداء والخبر فتصحبها بعد أخذها لفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهي على قسمين قلبية وتصيرية وقد أشار إلى الأول بقوله : (انصب بفعل القلب جرئ ابتداء) وجرأ الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل نحو تيقن وتمسكرو ونحوهما أشار إلى الأول بقوله :

(أعى رأى خال علمت وجدا * ظن حسبت ورعت مع عد)

حجادرى وجعل اللذ كاعتقد * وهب تعلم ()

يعنى أن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد في الخبر قسما وتسمى علمية ومنه ما يفيد فيه ترددا مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها الضم بل ذكرها على حسب ما صح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد منهما ان شاء الله أما رأى فانه بمعنى علم تقول رأيت زيدا عالما أى علمته وأما حال فهو بمعنى ظن وعلم هى أصل الأفعال العلمية ومنها يفسر سائرهما ووجد بمعنى علم وظن هى أيضا أصل الأفعال الظنية وما يفسر سائرهما وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك وحجا كذلك أيضا ودرى بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهو الاعتماد لانه قال :

وجعل اللذ كاعتقد . وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلا كل متساوية في نصب البتداء والخبر على أنهما مفعولان لها وهى كلها معطوفة على رأى على حذف العاطف وهى كلها مفعولة بأعنى إلى زعمت وعد مخفوفة بمع ومع متعلق بأعنى وحجا ودرى وجعل معطوفات على عد والذى نعت لجمع وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضا على ما بعد مع وهذه الأفعال

مع الباء وحاتم عند امرأة يقال لها مارية حطتين لها قدمت حاتم عليهما ونروخته فأشبهه الرجل أينا من جعلها هذا البيت ورد فعل ماض فاعله الجازر وهو الذى ينجر الإبل ويتبع غيره ها وحرفا مفعوله والحرف الباقية المسماة ومصرمة مضافة حرها والمصرمة الباقية التى قطع رأس ثديها ليحف لشها فتقوى على الحمل وتسمى قاله غير واحد والولدان جمع وليد والمراد بهم الصيبن ولعبيد والغنى لا يسقى بالشراب فى هذا الوقت الا الكبير الشريف فى قومها والشاهد فى ذكر الخبر وهو مصبوح ولا يجوز حذفه لأنه عبر معلوم ثم ان كدى خص قول الباطم. الباب باب لا والحق أن المراد به ما ينصب الاسم ويرفع الخبر فيكون شاملا لباب ان ولا لأن الناظم لم يتعرض لحذف الخبر فى باب ان وأخره هنا ليفيد عموم لبابين وحكم حذف الاسم كحذف الخبر يجوز ان علم نحو لا عليك أى لا بأس عليك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ ظن وأخواتها ﴾

هذا هو الباب الثالث من النواسخ والمراد بأخواتها نظائرها فى العمدة فتدخل جميع أفعال الرجحان وجميع أفعال اليقين الناصة لمفعولين وجميع أفعال التصيير والقوب بشرطه فيكون الباطم ترحم للجميع نعم فيكون قوله لعلم عرفان البيت تبرعا ولم يرد أخواتها فى المعنى لأنه يخرج عنه أفعال اليقين والتصيير وعبر بظن الدالة على الرجحان ولم يرد علم وأخواتها مثلا ولا صير وأخواتها لأن أفعال الرجحان أكثر استعمالا من غيرها ود كر كغيره وظن وأخواتها فى الرفوعات مع أنها ليست منها تنعيا للنواسخ وجمعها (قول كدى على التشبيه بأعطيت) وجه التشبيه بينهما احتياج معنى كل منهما الى وجود مفعولين إلا أنها فى باب ظن أصلهما ابتداء والخبر بخلاف باب أعطى وأما شبهوا وظن بأعطى ولم يكسوا لأن معنى أعطى يتعلق بذات المفعولين ومعنى ظن وأخواتها يتعلق بهما من جهة النسبة التى بينهما والتعلق بالذات أقوى :

(انصب بفعل القلب جزأى ابتداء) (قول كدى وجرأ الابتداء هما الخ) اعترض هذا بأن الناظم يقتضى أن الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر وهو خلاف الشهور الذى مر فى قوله ورفعوا مبتدأ الخ والحواب أنه لما كان الابتداء عملا فى المبتدأ وابتنأ يستلزم الخبر معنى الجميع أى ابتداء مجازا فى مامر (وقوله ومنها ما لا يعمل) أى العمل المذكور وهو نصب الجزئين والنسب صادق بأن لا تعمل شيئا أصلا كما تمل أو تعدى الى مفعول واحد نحو عرف وفيهم فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من كلام كدى إلا أن الأولى أن يريد مثلا للقسمة للتعدى الى واحد (وقوله أشار إلى الأول) هذا يقتضى أن الناظم تكلم على التالى وليس كذلك والأولى أن يقول أشار الى مراده من ذلك (أعى رأى خال علمت وجدا) (قول كدى منها ما يفيد فى الخبر) أى الذى كان قبل دخولها خبرا وإلا فهو الآن مفعول ثان ثم ان كدى قسم هذه الأفعال الى قسمين ما يفيد يقينا أو رجحانا والوضح جعلها أربعة أقسام ولا منافاة بينهما لأن قول كدى ما يفيد فى الخبر يقينا يصدق بقسمين دائما أو غالبا وما يفيد فى الخبر الرجحان كذلك دائما أو غالبا فتكون الأقسام فى كلامه أيضا أربعة وقد بين بالوضح للأقسام الأربعة مثلا لكل فعل فجزأه الله خبرا (وقوله وجعل كذلك الخ) اعترض عليه بأن كلامه يقتضى ان جعل بمعنى علم من أفعال اليقين

معان أخر لم أنه عليها لأنها ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهو التصيرية فقال :

(والى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا)

وهي انصب بالافعال التي بمعنى صير المبتدأ والخبر وهي مادل على تخويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر الفاظ الافعال التصيرية كما ذكر التهمة وهي صير وأصار وحصل ورد واتخذ واتخذ وذهب في نحو وهبني الله فداءك أي جعلني والتي مبتدأ خبره انصب بها وبحوز ان يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود ثم قال :

(وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب)

يعني ان الافعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أقسام هذا الباب بالتعليق والالغاء والتعليق ترك العمل لموجب والالغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله وخص ان يكون ماضيا ماضيا للمفعول وما في موضع رفع وان يكون فعل أمر وما في موضع نصب معنوية والمذوق أظهر ومن قبل هب صلة لما وبالتعليق متعلق بخبر ثم قال : (والامر هب قد ألزما * كذا تعلم)

يعني ان هذين معنيين يلزم من صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه انه يجوز استنادهما الى الضمير المقرد المذكور ووثق والى المشي والجمع ففعل يريدان هاتين فائتا وباردون هوني فائتا فان فعل الامر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره مدر ومذوق الهم ضمير يعود على هب والامر مفعول ثان بالزما وتعلم مبتدأ وخبره كذا أي مثل هب في لزومه الامر ولما أتى بالفعل هذا لكان اللفظ صي وكان غير صي وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل لما صي في العمل المذكور اشارة الى ذلك بقوله :

(ولغير الماض من * سواهما اجعل كل ماله زكن)

قوله : من سوى شيء من سوى هب وتعلم لا يلزم لان الزمان لا يلزم وركن أي علم وكل مفعول بجعل وما موصولة وزكن صلتها وله متعلق بركن ولغير ماله في ما جعل ومن سواهما في وضع الحال من غير التقدير اجعل كل ماله للماضي من الحكم لغير لماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم ثم قال :

معناها من أفعال الرجحان كهي التوضيح وغيره اذ لو كانت من أفعال ايقين لم يحتاج لقوله بعد وفيها زيادة وهو الاعتقاد ﴿ قلت ﴾ ويمكن الجواب عنه بأن لاشارة في قوله كذلك الى ما قبل دري وهي أفعال الرجحان ويدل عليه الاتيان باللام والكاف الدالين على البعد وهذا مع قطع النظر عن الاشارة الموافقة قبل فاتها كلها للتقريب فيؤخذ منه أن جعل من أفعال الرجحان ﴿ فان قلت ﴾ اذ كانت من أفعال الرجحان لزم ما معنى كونهما كاعتقاد ﴿ فالجواب ﴾ أن معناها ان تكون أقوى من أفعال الرجحان لانها تختمل القطع (وقوله لم معناها بالاجتماع على بعضها فيما يأتي في قوله لعلم عرفان البيت وهذا تسكيت من الكودى كالموضح حيث قال تنبيهات على صاحب لانه كان يعني أن يذكر حيث هاتين لانه ليعق الأفعال المذكورة هاتين (والى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا) (قول كدي ولم يذكر لفظ الخ) غلته ان افعال العيوب لما كانت كما مر اقسامها ثلاثة بين مراده منها بتعدادها لثلاث يدخل غيرها ولا كانت اقسام التصير كلها تنصب للمعولين لم يحتاج لذلك وقاعدة النظم في الغالب انه اذا علق الحكم على شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه فدخل صير كما في قوله والمضارع لنفسها من دخول صير أخرى هاتين (وخص بالتعليق والالغاء) (قول كدي ترك العمل لموجب) كان ينبغي ان يزيد لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام وسمى تعليقا لانه منع من اللفظ وعمل في المح فهو عامل لا عامل شبيه بأمراه العلة لامرؤحة ولا مطلقة قال سيدي يحيى الشاوي ﴿ فان قلت ﴾ مفائدة المعنى مع ان العامل يعمل في المحل ﴿ قلت ﴾ فائدة انه سوغ دخول الماسخ على الجملة الفعلية ولولاه لم يدخل اه (وقوله ترك العمل لغير موجب) العبارة مشكلة لان موجب موجود وهو التأخر أو التوسط واجب بأن المنفي موجب اللفظي وأما التوسط أو التأخر فمعنوي وقيل ان غير صفة لمخدوف أي لسبب غير موجب ذكر ذلك السبب الالغاء لا هو محجوزة ﴿ فان قيل ﴾ ما وجه عدم دخول الالغاء والتعليق في أفعال التصير ﴿ فالجواب ﴾ ان أفعال التصير أقوى من أفعال القلوب لانها تفيد وقوع شيء في الخارج يرى بالهوان فلم ينفذ فيها تعليق ولا الغاء وأفعال القلوب معناها قائم بالقلب ولا تفيد ما يرى بالعين فضعفت فائثر فيها التعليق والالغاء ووجه عدم دخولها في هب وتعلم ما أشار له بقوله والامر هب قد الزما. وهذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائل قال له لم لا يجوز التعليق والالغاء مع هب وتعلم فاجاب بانها جامدان للزومهما لصيغة الامر وما لا يتصرف في نفسه فمعمولا لا يزمان طريقة واحدة (وقوله في العمل المذكور الخ) كلامه يقتضي ان قول النظم ولغير الماض من * سواهما الخ حاصل بالعمل مع ان الصور اب انعم في العمل والالغاء والتعليق في أفعال القلوب وفي العمل فقط في أفعال التصير واجب عن كدي بأنه اقتصر على العمل لعمومه في أفعال القلوب وأفعال التصير ثم ان الاولى للنظم ان يحذف قوله من سواهما لانه تكرار مع قوله والامر هب قد ألزما

(وحوز الانباء لا في الابتداء) تقدم ان الانباء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز انه جائز لا واجب وفهم من قوله لا في الابتداء ثلاث صور الاولى أن يتأخر عنها نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم أو يتقدم على المقولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفي حوار الانباء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه حوار له لأن الفعل ليس في ابتداء وم يتعرض الماظم الى الأرجح والارجح الانباء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المقولين وفهم من قوله لا في ابتداء أن أعمال التتقدم واجب والانباء مفعول يجوز ولا عاطفة وانعطوف عليه محذوف والتقدير وجوز الانباء في الأخير والتوسط لا في الابتداء وأجاز الكوفون الانباء مع التقدم واستدلوا بقول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي * أنى رأيت ملاك أشيعة الأدب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الامر والشان فيكون افعال بقيا على عمله والجملة في موضع المفعول الثاني وإما على تقدير لام الابتداء والى ذلك أشار بقوله :

(وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء * في موهم الغاء ما تقدما)

أى إذا ورد من كلام العرب ما نوههم العناء الفعل المتقدم فلك فى تأويله وجهان أحدهما أن نوى فيه ضمير الشأن فيكون التقدير إني رأيته ملاك الشيعة الأدب فيكون الفعل باقيا على عمه والجملة انفسرة للضمير فى موضع المفعول الثانى أو تقدير لام الابتداء فيكون التقدير إني رأيت ملاك الشيعة فيكون الفعل معلما وفى موهمته معلق بنوهم والعالم مفعول بنوهم وما موصولة واقعة على اعمل وغه مصلية بهم قال :

(والتزم التعاقب قبل نبي ما * وإن ولّاهم ابتداء اوقسم * كذا والاسمهم ذل له انتم)

قد تقدم ان تعليق ترك العمل موجب وهو ان يفصل بين الفعل ومفعوله أو بين مفعوله بأحد السنته الأشياء التي ذكرها الأول
 ما لا يامة كقوله عز وجل: وظنوا ما لهم من محيص. الثاني ان النافية كنونه تعالى: وتطوأت ان يُشتم الاقليل. الثالث لاقول في شرح
 التسهيل من أمثلة ابن السراج احسب لا يقوم زيد قال ابن هانيء يظهر انه لم يحفظ له مثالا عن اعرب ثريا ولا شعريا وقد انتشرت عليه:
 فشي معدا أومت كرمنا فاني * ارى للوت لا ينحو من بلوت هاربه الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد عموا من اشتراء

(وجود الالء لافى الابداء) (قول كدى وفهم من قوله لافى الابداء ثلاث صور) الحى أن كلام الصم فى قوله لافى الابداء لايشمل الاصورتين فقط وأما الصورة الثالثة فلا تدخل فى كلامه أصلاً ادنو دخلت كما قال لما ورد عليها نحو كذاك ادت الحى حنى نحتاج للجواب عنه بأنه تقدم على العامل غيره مع ان الناظم احاج للجواب عنه قبل كلامه على أن الصورة الثالثة غير داخله فى كلامه هذا ووقع لبعض تفصيل نظره فى حواشى التوضيح (وقوله بقول اشاعر كذاك أدبت الح) البيت من ابيسط وقوله بعض الفرار من والكاف فى كذاك اسم بمعنى مثل مفعول مطلق عامله أدبت بعد واسقدير أدبت ادنا مثل لأدب السابق وحى لعاية ومن حلقى خبر صار وان افتح الهذرة تسبك مع ما بعدها بمصدر اسم صار رأيت وروى بدلها وجدت وكل من رأيت أو وجدت يطلب مفعولين ملاه بالرفع مبتدأ والأدب خبره والقياس نصبها على أنها مفعولان ووجه الدليل منه للكوفيين ان العامل تقدم ومع ذلك أحمل (والترم التعليق قل بنى ما) (قول كدى كقوله عروجل وظموا الح) مانافية ومحيص مبتدأ محرور عن الزائدة ومعه هروب وفرار من العذاب ولهم خبر مقدم والفعل وهو ظن معلق عن العمل لفظاً لا محلاً بـ مانافية (وقوله كقوله تعالى وتظنون ان انتم الا قليلا) أى فى الدنيا أو فى العصور وهذه الآية مما أجمعوا على استحليل بها مع أنها ليست من التعليق فى شىء لان شرط الجملة المعلقة اذا حذف المعلق صح أن يعمل العامل فى جزأيهما نحو ظننت لزيد قائم فلو حذف اللام عمل العامل وفى الآية الكريمة لا يصح لانه لو حذف المعلق وهو ان لم يصح دخول العامل على الجملة بعد فضلاً عن العمل ومثـر ما قيل فى هذه الآية يقال فى الاستعظام للام لاسم بعد بقوله ولقد علمت الح (وقوله قال ابن هانى الح) ابن غزى انما وقعت لاس هانى على انشاد هذا البيت دون تسكيت على ابن مالك ولعل التنكيت وقع فى بعض نسخ ابن هانى وهى ابى وقعت يند كدى (وقوله عشت معدما الح) البيت من الطويل وفائقه أبو لبشاش وقال الاصمعى أبو النشاس وعش امر من عاش ومعدما حال من فاعل عش والهاء فى فاعل لتعليق وأرى مضارع رأى والموت مفعوله الاول وهاربه بالرفع فاعل ينجو وعنى عن المفعول الثانى الذى هو جملة ينحو الح بلا مانافية وفى ذلك شاهد قال بعض المحققين فى الاستشهاد بهذا البيت نظر لأن المعلق بالكسر الذى هو لا انما دخل على الجملة الواقعة فى موضع المفعول لثانى فقيل انه من النعيق وقيل لا وهو الصحيح لأن موضع التعليق أرفع بعد العامل ما يسد مسد معموليه وهما الاول موجود وحكم الجملة بعد انتهائى محل نصب مفعول ثان وجد المعلق أم لا ولهذا والله أعلم لم يثقل الناظم بهذا البيت فى شرح التسهيل ولا أوضحهما مع اطلاعهما على ما لم يطلع عليه غيرهما وقال سيدى ادريس العراقى بل هو من التعليق اذ لا فرق بين كونه فى معمولين أو فى معمول الواحد (وقوله كقوله تعالى ولقد عسوا الح) الواو الفاعل يعملوا عائذ على بى اسر ايل

الخامس لام تقسم كقوله : **والقد علمت لتأين ميقى** * ان لمبدأ لا تفيض سهامها السادس الاستفهام كقوله عز وجل : **وان أدري** . قريب أم بعيد ما توعدون . **وعلم من قوله التزم أن التعليق** لازم بخلاف الالتواء والتعليق معمول بالترزم وقبل متعلق به ولما ابتداء مبتداً وكذا خبره وأو قسم معطوف عليه على حذف مع ف والتقدير لام ابتداء أولام قسم كذا والاستفهام مبتداً وذاتاً مبتداً ثان وخبره انتم وله متعلق انتم والجملة خبر المبتدأ الأول ولضمير العائد على د الفاعل بانتم والعائد على الاستفهام الضمير في له ثم قال :

(**لعلم عرفان وظن تهمة** * تعدية لواحد منترمة)

يعنى أن علم إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله عز وجل : **لا تعلمونهم** . وان ظن إذا كانت بمعنى فهم سعدى أنها إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيداً على المال أى اتهمته وليستاً حيثئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبر ميقى مجرور فيه ولواحد متعلق بتعدية ومترمة خاصة بتعدية وأضاف على إلى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم شريق :

(**ورأى الرؤيا انهم ما لعلم** * طالب مفعولين من قبل انتمى)

يعنى ان رأى الحمية ينتسب لها من العلم ما انتسب لعم الطالب للمفعولين السابقة لأنه شبهة بها في كونها فيها ادراك الحس الباطنى ومه قوله : **أراهم رضى حتى إذا ما** * توالى الليل وانحزل انحزلاً وأضاف رأى إلى الرؤيا ليعلم أنها الحمية لأن مصدرها الرؤى ومصدر رأى البصرية روى واحترى . **والب** : طالب مفعولين من علم العرفانية وانتم معنى أنسب وانتمى بمعنى انتسب وما موصولة وقرة على حكم عم التعدية إلى مفعولين وعنى مشعرة امر وصلتها انتمى ولرأى متعلق بانتم ولعم متعلق بانتمى وطالب مفعولين حاله من علم وكذا من قبل متعلق بانتمى و **ب** انتسب العمل على أنسب من قبل لعم في حال كونها طالبة مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال :

ولمأى فى اشراء سائدة على السحر ودل تعالى : اشراء . لأنهم كانوا يعطون الأحرار ليتعلموا السحر واللام فى لمن لام الابتداء حانف علم عن لهم فى البعد من موصول مبتدأ وصاحبها اشراء والرا على له من باشتري وما نافية وخلاق مبتدأ مجرور بمن الزائدة وله خبر مقدم وحمية خبر من توصوله (**وقوله**) **واقد سلمت الخ**) البيت من الكامل وقائله ليدوف العي لم أجدي ديوانه الا لشرط التانى والى من قصده فله فى قرة أكلتها الذناب والواو فى ولقد للقسام واللام تؤكد له واللامى لتأين جواب للقسام والية الموت فاعل تأين ولما جمع سية ويطان من رجع طاس السهم عن الرمية عدل عنها والمعنى أن الية والموت لا تعدل سهامها عن أحد بل لا بد أن تصدقه وشاهد فى لام لتأين جواب القسم فانها عرفت الفعل عن العمل وتقدم ما فى الاستشهاد بهذا البيت (**وقوله** كقوله تعالى :

وان أدري . **ا**) ان ناوية ومرفوع أدري على معنى صلى الله عليه وسلم وقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وموصول اسمى فى موضع رفع يدل المبدأ وما مضى عليه أسى من الخبر و **ب** أصبح أى سكون ما مبتدأ وقريب مع ما بعده خبر على كل فالجملة فى موضع نصب تأدى لعللى للهمزة فاب من عطية ومعنى الآية أن الذى صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنه لا يعرف وقت عذابهم أى القرب أو فى البعد وهذا يدل وأخوف وإنما علق هذه الستة لأن لها صدر الكلام اتفاقاً وعلى الراجح كما فى وماله صدر الكلام بمعاقبه أن يعمل فى بعض ما بعده (**وقوله** العائد على الاستفهام الخ) هذا هو الصواب وما فى بعض النسخ والماء على لام الابتداء الضمير فى لمسبق فلم (**لعلم عرفان وظن تهمة**) قد مر أن الأولى ذكر هذا البيت عقب قوله أعنى رأى الخ لأنه قيد لعم وظن (**قول** للسكودي وهو أن يكون معانيها متعلقاً بالمفرد) يؤخذ منه أن عم التعدية إلى اثنين معانيها متعلق بالجملة وهذا مبنى على أن العرفة ادراك نفس الشيء ودائه واحد إدراكه على صفة من صفاته وهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف لأن العرفة تقتضى جهلاً سابقاً وهو محال فى حقه تعالى : **وقبل لا فرق بينهما والحق الأول** (**ولرأى الرؤيا انهم ما لعلم**) الأولى أن يذكر هذا البيت أيضاً بعد أعنى رأى الخ بأن يذكر هناك لعم عرفان الخ ثم يذكر هذا عقبه ليعرف الحق بالفتح من الملحق به وذكره الموضح هناك لعم نكتنا عليه (**قول** كدى من العمل) رده عموم الاظم للقصى حوار التعليق والالتواء فى الحمية وليس كذلك وقد يقال ان هذا العموم رفع بقوله من قبل وتأماله (**وقوله** ومنه قولهم أراهم الخ) آيت من انوار وقائله عمرو بن أحمد الباهلى يذكر أربعة من قومه خرجوا إلى الشام فرآهم فى سامه و **رى** مضارع رأى وهم مفعوله الأول ورفقى مفعول ثان والرفقة الجماعة المسافرون يزلون مرة واحدة ويسيرون كذلك وحتى ابتدائية وإذا ظرف وما زائدة ويجوز أن تكون حارة وإذا فى موضع جر وتولى مضى والليل فاعله ومعنى انحزل انقطع والشاهد فى نصب أرى الحمية لمفعولين (**وقوله** ليعلم أنها الحمية الخ) طاهر متعا لظاهر الناظم أن الرؤى لا تستعمل مصدرها إلا للحمية وليس كذلك بل قد تكون مصدرها للبصرية كما بين ذلك فى التوضيح وقد يجاب بأنه لما كانت الغالب والكثير كون الرؤيا مصدرها للحمية أطلق (**أ**) أو يقال ان الذى ولرأى ان لا يكون مصدرها إلا رؤيا وهى الحمية

(ولا تجزها بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول) يعني أن المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر وفهم منه أنه يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار فن حذفهما قوله: بأي كتاب أم نأية مئة * ترى جهم عارا على وتحسب * أي وتحسب جهم عارا على ومن حذف الأول قوله تعالى: ولا يحسبن الذين يفتخرون بنا أنهم الله من فضله هو خيرا لهم. أي بخلافهم ومن حذف الثاني قول عنترة: ولقد نزلت فلا تظني غيره * متى بمنزلة المحب للكرم أي فلا تظني غير ذلك واقعا متى وسقوط مفعول تجز وهنا وبلا دليل متعلقان بتجز تم قال:

(وكتظن اجل تقول ان ولي * مستفهما به ولم يفصل

بغير ظرف وكظرف أو عمد * وان ببعض ذي فصلت يحتمل

وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل دا مشقفا)

أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فحكي به وقد ينصب المفرد إذا كان في معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم انه قد يضمن معنى الطن فينصب مفعولين وذلك بشروط: الأول أن يكون مضارعا. الثاني أن يكون مفتحا بقاء الخطاب وهذا ان الشرطان مفهومان من قوله وكتظن اجل تقول. الثالث أن تدخل عليه إذا الاستفهام وهو المنبسط عليه بقوله ان ولي مستفهما ٤. الرابع ان لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المحرور أو أحد المفعولين وهو المنبسط عليه بقوله: ولم يفصل * بغير ظرف أو كظرف أو عمل

بخلاف البصرية فلها مصدران رؤيا ورؤية (ولا تجزها بلا دليل) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله وهب تعلم لأمرين الأول رفع ابهام ان الإشارة بها راجعة لرأى الرؤيا الثاني ان رأى ههنا مع تقول أحواض في إلحاق فلا ينبغي أن يفصل بينهما (قوب كدى في هذا الباب الخ) هو قول الناظم احترازا من باب كساها به يجوز الحذف ولو من غير دليل لأنه فصله وسيقول الناظم: وحذف فضلة أجز (وقوله لا يجوز حذفهما الخ) هذا هو اختيار الناظم وهو قول سيدي و الجهور ولم يعرفوا بين أفعال الطن واليقين وحجته ان العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فكما لا يحذف جواب القسم فكذلك لا يحذف معمولها (وقوله ولا حذف أحدهما الخ) هذا ممنوع اجماعا ولم يقع فيه خلاف كالذي قبله لأن حذف أحد المفعولين أضعف من حذفهما معا وين الضعف بقوله لأنهما في الأصل مبتدأ الخ فكلا لا يجوز كون المبتدأ بدون خبر والخبر بدون مبتدأ قبل دخول النسخ فكذلك بعده فتكون لغة راجعة لحذف أحدهما ويحتمل أن يكون العلامة الحذفها أو حذف أحدهما كاهو الاستخدام من عموم مفهوم قوله سابقا وحذف ما يعلم جاز الخ (وقوله بأي كتاب الخ) البيت من الطويل وقائله الكمي يمدح آل البيت وكان أصم لا يسمع الرعد وقد ورد أنه قال هذه القصيدة التي من جملتها هذا البيت قبل شهرته ولما قالها أتى الفرزدق وقال يا أبا فراس قد جرى على لساني شعر فأردت عرضه عليك فان أحسنت أمرتني باشاعته في الناس وان كان قبيحا كنت أول من سنده على فأنشده: طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * ولا لعبا مع وذو الشوق بلعب إلى ان قال:

فقال الفرزدق يا ابن أخي فوالله لأنت أشعر من مضى ومن بقى وأمر جار ومحرور متعلق بترى بعده وضمير جهم عائذ على آل البيت والشاهد في تحسب حيث حذف مفعولاه لدلالة مفعولي ترى عليهما والأصل وتحسب جهم عارا على (وقوله قوله تعالى: ولا يحسبن الخ) الذين فاعل يحسبن وخيرا مفعول ثان والأول محذوف قدر قبل هو أي بخلاف خيرا لهم وقرىء ولا تحسبن ببناء فاعله عائذ على المصطفى صلى الله عليه وسلم والذين مفعول أول وخيرا مفعول ثان ولا حذف حينئذ (وقوله قول عنترة ولقد الخ) البيت من السكامل والواو في ولقد للقسم واللام للتأكيد وتظني محذوم بلا النافية وعلامة الجزم حذف انون والخطاب في نزلت وتظني للمجوبة والمحبة بفتح الحاء معنى المحبوب جاء به الشاعر على القياس والأكثر محبوب على غير قياس والشاهد في حذف المفعول الثاني اختصارا قدره كدى فلا تظني غير ذلك واقعا ومثله في ابن عقيل وهو الصواب وما يوجد في بعض نسخه من تقدير ما يخالف هذا فلا تلتفت إليه على ان الاستشهاد بهذا البيت لا يصح إلا إذا جعل متى متعلقا بنزلت وان جعلته متعلقا بالاستقرار فلا شاهد فيه لأن المفعول الثاني مذکور وهو الجار والمحرور لقيامه مقام للتعلق المحذوف (وكتظن اجل تقول) (قول كدى أن يدخل على الجملة الخ) الفرق بين الطن والقوب حتى نصب الطن الجراين بخلاف القول مع أن كلامهما يدخل على الجملة ان الطن يقتضي الجملة من جهة معناها وسبب الجزء الثاني للأول والقول يقتضيها من جهة لفظها ولا غراب فيه فلم يبق إلا حكاية معناها (وقوله فينصب مفعولين) أشار للسكودي بهذا إلى أن التشبيه في قول الناظم وكتظن إنما هو في العمل لا في الالقاء والتعاقب وهو الذي في التسهيل والذي في النهاية ان التعليق والالقاء يدخلان القول فيكون التشبيه حينئذ تاما (وقوله وهذا الشرطان مفهومان الخ) كونه المضارع

مثال مثلا فصل فيه أنعم زيدنا مطلقا ومنه قوله: متى نقول الفصل الرواسم * يدين أم قاسم وقاسما ومثال الفصل بالظرف قولك
أعندك تقول عمرا متقيا وبحرور أي الدار تقول زيدنا حالسا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدنا تقول مطلقا ومنه قوله :
احبالا تقول بني لؤي * لعمر أليك أو متحاهيا

ويعني بقوله أو عمل أحد المفعولين لأنه دعى معمول وفي تنكير عمل اشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لانهما لأن التنكير يشعر
بشأن وقوله : (وان بعض رى فسلط يضمن) تصرح بما فهم من الشطر الذي قبله وذى اشارة إلى الثلاثة المقدمة وهي الطرف والمجرور
واحد المفعولين فلم تسوف السروط بطل العمل وتثبت الحكاية وان استوفيت الشروط طار النصب والحكاية وقوله : (وأخرى
مؤول كطال هـ طاء) ليت يعني ان يسلط يسبون بالقول مطلقا أي بلا شرط يريد على وجه الجواز لأن الرفع على الحكاية عندهم
جاء فتعمل على الأدب فبعموم مضمنا ومن دا مشعقا ومنه قول بعضهم : قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرايا
(١) أراد اسرايا فليس من الام نود وهي امة في اسرايل والقول مرفوع نائب فعل أجرى وعند سليم متعلق بأجرى وقول
فعل أمر ورا مفعول قول ومتفقاً مفعول ثان .

ومعناه منه يخرج راسا فميرال . كما يكون بالحطاب تكون لعبة نحو هذا تقول لا أن يقال . الخطاب فقط يؤخذ من اقتران
نوع . حوس (وقوله وقوله في الح) في بعض النسخ ومثله بدل منه والبيت من الرحن وقائه هدية ومتى اسم استفهام وتقول
مصدر أخرى بحرى ايلان فببب عم في ربحاين أحاهما الضلع اسم لف واللام جمع قلوب وهي الشابة من النوق والرواسم
جمع راسمة من الرسم نوع من سير الال صفة للقميص والبيت والون في يدين الفاعل عائدي النوق وأم قاسم مفعول
يدين اسم محبوه وقاسم معطوف عليها وفي المعنى الصواب أم حارم وحازما لقصة ذكرها في أصله والشاهد في قول حيث
عمل في الخرج (وقوله وقوله جبالا الخ) في بعض النسخ ومثله بدل منه والبيت من الوافر وقائه الكمية من قسيمة يمدحها
مصدر وقوله في هب التمس وروى في رادهم قرش والجبال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بمجاهل
ولعمر أياك متعاضدا واحدا محمدا وجوبا أي فسمى وهي جملة اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه والمعنى أنظن بني لؤي حبالا
أو متعاضدا من الجبل فقط . مرادهم أهل البيت في أعمالهم مع فضل بني لؤي عليهم ولشاهد في فصل جهالا للمفعول الثاني من هجرة لاستفهام
والبيت (وقوله وقوله أو عمل أحد الخ) فعليه يكون كلام اسخ على حذف مساق أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول ثم ان
نسكودي بها المرادى معنى المفعول . أحد المفعولين فيتنص أن الفصل بالمفعول ان كان غير مفعول لا يجوز والذي في الصريح
أن الصواب اسماء كلام . علم على عمومته وان مراد بالمفعول كل معمول فيصدق مفعول وغيره كالحل ومثله بقوله أمسرا تقول
رند مطلق وما في الصريح هو الحق (وقوله تصرح بما فهم الخ) الحق أنه مطوق لأن القاعدة ان اليمين إذا تكررا حذوها
مع يكون معطوفا وتقرأ هالما وسير وإلى هالما الاشارة بغير بعضهم :

فائدة المقيس ان نذكرها * حذفها مطوق قول قد جرى

وحذف أول هو الميموم * قول فذى جرى هو العلوم

بل قال يس الاقرب عندي أنه احتوز من الفصل بكافا وبشهادة لهذا التي عن تتبع الرخص في اشرع وبهذا يراد قول من قال
اه حسا اه (وقوله وان استوفيت الشروط الخ) نكت به على عبارة الناظم المقضية أن العمل واجب مع توفر الشروط حيث عبر
باجعل وليس كذلك وهذا قول من الأمر للإباحة لا للنهي ولما نص الناظم على الحكاية لأنها الأصل والحاصل أن كدى اعترض
على الناظم من جهة التشبيه فيقضى أنه تام فيحوز فيه الالقاء والتميق والأمر بخلافه ومن جهة أنه لم ينبه على جواز الحكاية مع استيفاء
الشروط ومن جهة أن قوله وان بعض ذى الخ حشو لا فائدة فيه ولذا أصله بعضهم ورا دينا بقوله :

بغير ظرف أو ظرف أو عمل * ومن حكى مع الشروط يضمن

نعم ولا تلغ ولا تعلقا * وكل قيد عن سليم أطلقا

(وقوله قلت وكنت الخ) البيت من الرجز قائمه عربي صاد ضباوآني به الى امرأته فقلت هذا لعمر الله اسراين ففاعل قالت
يعود على امرأته والواو في وكنت واو الحال وهذا مفعول أول يقال واسراين بالون لغة في اسرايل باللام مفعول ثان والشاهد
في قالت حيث نصب للمفعولين من دون شرط وهي لغة سليم والله أعلم .

(١) قول الشارح أراد اسرايل الى قوله في اسرايل (ساقط هو في عبر نسخة وقد آتى الحشى بما يفيد سقوطه فخر اه .

﴿ أعلم وأرى ﴾

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعد إلى واحد . نحو قولك أدخل وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو ألبست ريدا ثوبا وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما علم ورأى وليهما أشار بقوله : (إلى ثلاثة رأى وعما * عدوا إذا صارا أرى وأعلما) يعنى أن رأى وعلم التعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة الفاعل تعدى بها إلى ثلاثة فالمفعول الأول هو الذى كان فاعلا بهما قبل دخول الهمزة كقولك علمت زيدا عمرا فاضلا ورأيت ريدا عمرا فاضلا فرأى وعلم مفعول مقدم بعد واو إلى ثلاثة وإذا متعلقان بعدوا والصغير فى صارا عائدا على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صار والضمير فى عدوا عائدا على العرب ثم قال : (وما لمفعولى علمت مطلقا * للثاني والثالث أيضا حقا)

يعنى أن جميع ما استقر من الحكم للمعولين فى رأى وعلم قبل دخول الهمزة من الناء وتاليق ومع الحذف لغير دليل وحواره لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فما موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى ومطلعا حال من الصغير المستتر فى الجور والعائد على ما وخبرها حقا . وللثاني متعلق بحقا ثم قال :

(وإن تعدى لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا)

يعنى أن علم العرفانية ورأى البصرية للتعديين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعدى بها إلى اثنين وليست حادثة من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لأن المفعول الثانى غير الأول فهو من باب كسا وأعطى وإلى ذلك أشار بقوله :

(والثاني منهما كثنائى كسا * فهو به فى كل حكم ذو اثنا)

يعنى أن المفعول الثانى من هذين لمعولين كالمفعول الثانى من باب كسا يجوز فيه الحذف اختصارا واحتصارا ويمتنع فيه ما حار فى مفعولى علمت التعدية إلى اثنين من ابعاء وتعميق وغير ذلك من الأحكام الجزئية فيه فهم تشبيهه باب كسا أن المفعول الأول والثاني أيضا كالمفعول من باب كسا لإدلاجه لتخصيصه المفعول الثانى بالند كذا الضمير فى تعدى عائدا على علم العرفانية ورأى البصرية بواو الهمز متعلق ببعديا والفاء جواب الشرط ولاتين وبه متعلقان بتوصلا والضمير فى به عائدا على الهمز والثاني مبتدأ وخبره كثنائى وفى كل حكم متعلق بانثنا . وكذلك بهتم قول :

﴿ أعلم وأرى ﴾

لم يقل أعلم واخواتها كما قال فى التراجم السابقة مع أنه قد أدخل الترجمة سعة أفعال لأن أعلم وأرى متفق على تعديهما وغيرهما من خلاف بل قيل فى المفعول الثانى لغير أعلم وأرى منصوب على اسقاط الحافظ والثالث على الحل وأيضا غيرهما لا يتعدى لثلاثة حتى يتضمن معاهم (قول كدى نحو قولك أدخل الخ) قيل الصواب أن يثمل بنحو خرج لأن دخل متعد إلى واحد بنفسه وهذا مبنى على أن التصويب بعد دخول مفعول به حقيقة والجمهور أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به فالعمل معه لارم وأما دخل من الدخول بالمرأة كناية عن الجماع فهو لارم قطعا (إلى ثلاثة رأى وعما * عدوا إذا) الحل لإدخاله إذا لا يعمل فيها الماصى لأنها المستقلة لكن قد ترد إذا موضع إذ كقوله تعالى : وإذا رأوا تجارة وقد استعمله الناظم هنا . (وما لمفعولى علمت مطلقا) (قول كدى ثابت للثاني الخ) لأنهما هما المفعولان قبل قبضى لهما الحكم الذى كان لهما سابقا ولم يتكلم الناظم على حكم لمفعول الأول ومذهب سيدويه مع حذفه وعدم حوار الاقتصار عليه وذهب الأكثرون إلى جوازها انظر التصريح معروحا (وإن تعدى لواحد بلا * همز) ضمير تعدى العلم ورأى لا يفيد كونهما متعديين اثنين كما صرح به فى قوله لواحد إلا أن علم التعدية لواحد مدمرة فى قوله لعم عروى وأما البصرية فلم يدكرها أصلا فيكون فيها الاحالة على مجهول فلذلك نكت عليه الموضع يدكرها هادى لذكر الاحالة على معلوم (قول كدى من هذا الباب) لأنه معقود لما نسب مفاعيل ثلاثة (وقوله لأن المفعول الثانى الخ) علة لما قبله وبليه لأن الأول والثاني فى الباب السابق أصلهما المبتدأ والخبر وهما ليس كذلك وهنه قاعدة باب كسا وأعطى (ولثان منهما كثنائى كسا) اعلم أن عبارة الناظم معترضة من وحوه ثلاثة أحدها تخصيص تشبيه الثانى بها بثنائى كسا فيقتضى أن الأول غير الأول مع أن حكمه حكمه أيضا ولدانك عليه ماوضح هو وحكمهما الثانى أن قوله وهو به حشو إذ ما أفاده هو الذى يفيد التشبيه فى كثنائى الخ الثالث أنه يقتضى أنه لا يجوز التعليق فى الثانى هنا كالثانى فى باب كسا والأمر بخلافه وقد أصلحه ابن غازى بما يرفع الاعتراضات الثلاثة بقوله :

واجعلهما معا لمفعولى كسا * ومن يعلق ههنا فأسا

وأجيب عن الاعتراض الأول بأن الخلاف لما كان فى الثانى هل يكون كالثانى أولا والاصح على أن الأول يكون كالأول خص محل الخلاف بالذكر وعن الثانى بأنه زيادة فى الرد على من قال بأنه يكون الثانى هنا جملة فلا يكون كالثانى ههنا وعن الثالث بأنه مشى ههنا على ما للجمهور من

(وكأرى السابق نأ أحبراً * حدث أنبأ كذا كذا خراً)

ذكر أن أفعال هذا الباب مبيعة والذي أثبت سيبويه منها أعلم وأرى ونأ وراد أبو علي أنبأ وألحق بها السيرافي حدث وأخبر. وخبر ونأ مبتدأ وأخبر وحدث وأنبأ معطوفات عليه على حذف العاطف وخبره في الخبر ورقيه وخبر مبتدأ وخبره كذا.

﴿ الفاعل ﴾

هو لاسم المرفوع المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الماظم عن هذا التعريف بالمثال فقال :

(الفاعل الذي كرفوعى تى * زيد منيرا وجهه نعم انقى)

فإن المثالين الأول أنى زيد فزيد فاعل لانه اسم أسنداليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أنى والثانى منيرا وجهه فوجه فاعل لانه اسم أسند اليه وصف جرى مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منيرا ثم تم البيت بقوله نعم انقى وفيه شبه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف فتوالت الفاعل مبدأ والذي خبره وهو موصول وصلته كرفوعى أنى وهو مضاف الى المثالين على حذف القول والتقدير كرفوعى قولك أنى زيد منيرا وجهه ثم قال :

مع التعليق فيه ومن ادعى أن المفعول الثانى من أرى صحيح تعليقه بالاستفهام يعلم جوابه بالوقوف على التوضيح وحواشيه (وكأرى السابق - أحبراً) (قول كدى وزاد أبوسى) أى الفارسى ولد بفارس وسكن ببيعداد وولى قضاءها وكان يعمل للمعتزلة لكن لم يكن يظهر ذلك ومع هذا كان لا يأكل إلا من كسب يده وكان حارس الأخلاق توفى فى رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة واثنتين وخمسين سنة لله على أعلم.

﴿ الفاعل ﴾

ما كان الاسم يتقدم من خبر ويشأ عن ذلك نواسخ ومن فعل وفاعل وينشأ عنه نائب والمفرغ من القسم الأول شرع فى الثانى ثم إن الفاعل من أو حاد الفعل باعتبار الكسب نحو صرب زيد عمراً أو قوم به نحو مت عمره وعم زيدوا اصطلاحاً قال السكودى هو لاسم الخ فى الاسم يشهد الصريح والمؤول الأول نحو أنى زيد ونؤول نحو قوله تعالى : ولم يكن لهم أنزلاً . أى أنزالنا (وقوله المرفوع) هكذا فى بعض نسخ برده المرفوع والرفع حكم من أحكام الفاعل وأدخل الحكم فى الحد مردود وفى السلم :

وعندهم من جملة الردود * أن ندخل الأحكام فى الحدود

لأن الحكم على لى فرع تصور ولا يمكن تصور الشيء إلا بعد اجتماع أجزائه ومن جملة الرفع فى السور ويأتى جوابه وفى غالب النسخ باستقامته وهو أنى (وقوله أسنداليه فعل) لا بد من تقدير الفعل بالتام احتراماً من اسم كان وأخواتها وأجيب بأن مرفوع كان ليس مسنداً الى كان وأنه مسند الى الخبر لأن أصله ابتداء وكان وأخواتها قيد للمسند (وقوله أو ما جرى مجراه) الذى جرى مجرى الفعل عشرة أشياء اسم الفاعل نحو أنى زيدوا مثله لمبالغة نحو اصرا ريد وصفة مشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت أحداً أحب اليه الجود من زيد والمصدر نحو عجب من صرب زيد عمراً وسمه نحو عجب من أعضاء الدرام ريد واسم فعل نحو هيات لعقيق وانطرف والجار والمحرور المعتمدان نحو أعدك ريد ومثال الجار والمحرور نحو : ألقى الله شك. وسم موضع موضع اعمل نحو : أيت وزيدان نخر جافى بك ضمير مستتر فاعل وأنت توكيده (وقوله مقدم عليه) الأولى حذفه لا مستغنى عنه قوله المسند اليه لانه تقدم فلا يسند اليه وأما يسند الى ضميره والتقدم حكم أيضاً وهو الحكم الثانى عند الموضح وأدخله فى الحد وقد علمت انه مردود وأحسن ما يجاب به عن مثل هذا فى كل موضع أن أخذ الحكم فى التعريف أعابودى الى انه ور إذا أحسن حيث انه حكم وأما إذا أخذ من حيث انه وصف لازم لكونه خاصة للمعرف كالرفع فها هو وتقدم الفعل هنا فلا يلزم السور ولا يعتمد على غير هذا (وقوله على طريقة فعل الخ) الراد بطريقة فعل أن تكون الصيغة أصية فيصدق بالماضى مفتوح العين ومكسورها ومضمومها والمضارع والأمر كذلك من الثلاثى أو غيره واحترز به من طريقة فعل نعم الفاء وكسر العين فلا يقال فى المرفوع فاعل بل نائب كما يأتى (وقوله أو فاعل) مراده به ما كانت صيغته أصية فيشمل جميع مامر ويخرج اسم المفعول فإن المرفوع بعده نائب كما يأتى (الفاعل الذى كرفوعى تى) (قول كدى تاتى بمثالين مع قوله ثم تم الخ) الأولى أن يقول فأتى بمثله ثلاثة لانه لا يقال للشيء تتمم الا اذا لم تكن فيه فائدة مع أن القوائد لما أخذت من نعم الفتى كثيرة مهاماد كره السكودى ومنها التنبيه على أن الفاعل فى الاصطلاح لا يلزم أن يكون فاعلاً فى المعنى ومنها ان صيغة الفعل تارة تكون على الصيغة الأصلية نحو نعم وعلم يسكون اللام وحينئذ ينبغي أن يقرأ مرفوعى كسر العين جمع مذكر سالم لكن يشكل عليه انه جمع مرفوع صفة للفظ غير عاقل وقبيل أن من شرط ما يجمع جمع مذكر سالم أن يكون عاقلاً ولولا قول كدى ثم تم الخ لقلنا إن مراده بمثالين الفعل وفيه مثالان ينزلان منزلة الواحد

(وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو وإلا فضمير استتر)

يعنى أن الفعل لابد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو الماعل في الاصطلاح والراد بطهر برز فشمع الظاهر نحو قام ريد والضمير البارز نحو قلت وقوله والا أى وان لم يبرز وقوله فضمير استتر نحو قلت في قم ضمير مستتر اد لا يستعنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ وحبره في الطرف قبله وفان ظهر شرط ولاء جواب الشرط وهو مستأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وأن لا يظهر ولاء جواب الشرط وضمير خبر مبتدأ مضمرة تقديره وإلا فهو ضمير واستتر في موضع الصفة للضمير ثم قال :

(وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أحجم كما از الشهدا)

يعنى أن الفعل اذا أسند الى فاعل، نى أو مجموع حرد من علامة التثنية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وهذه هي اللمعة الثانية وفيهم من اللال أن شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهرا فالفعل مفعول مجرد وبعده مجرور محذوف تقديره من العارفين ولاثنين متعلق بأسدائهم أشار الى اللمعة الأخرى بقوله :

والثاني ما جرى مجراه (فان قيل) لم رفع الفاعل ونصب المفعول (فالجواب) ان الفاعل لا يكون إلا واحدا فهو خفيف والمفعول يكون متعددا فهو ثقيل والرفع ثقيل والنصب خفيف فأعطى الخفيف لا قبل منهما ليقيم التبادل بينهما (وبعد فعل فاعل) (قول كدى يعنى أن الفعل لابد له الخ) قد يقال إلا أن بعض الأصول لا يرفع فعلا كان رائدة والمؤكدة نحو قام قام ريد وقما وطالما وأحب بأنه لابد منه لفعل قصد به الاستناد بقرينة قوله في التعريف السد اليه فعل الخ فان لم يقصد بالفعل الاسناد كما في هذين فلا يرفع فاعلا (وقوله وفهم من قوله بعد الخ) هذا الحكم مأخوذ من الأمثلة السابقة لكن صرح به هنا زيادة في الرد على السكوتيين القائلين بجواز تقديم الماعل على الفعل (وقوله فان ظهر ما هو فاعل الخ) أراد أن يرفع هذا اعتراضا واردا على الناظم وهو أن يقال انه أخذ في كلامه الشرط والجواب مع أنه يجب تغييرها فأجاب بهذا التصدير وجوابه غير مدع لاقصده أن كل ما هو فعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح وليس كذلك إذ بين الماعل اصطلاحا والماعل معنى عموم وخصوص من وجه فتجو قام ريد يقال لزيد فاعل اصطلاحا ومعنى ونحو مات ريد يقال لزيد فاعل اصطلاحا لا معنى ونحو ريد قائم يقال لزيد فاعل معنى لا اصطلاحا وأجاب ابن هشام بأن تقدير الجواب هناك أى ولأمر واضح على أن اتحاد الشرط والجواب قد ورد في كلام الرسوب عليه السلام وكلام العرب فمن ذلك قوله عليه السلام : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . ومن رأى أن يفتى بلزوم طلاق المكره فأرسل إلى سرا من استفتاء فأفتاه بأنه غير لازم فأمر به فضرر وطيف به في الأسواق فجعل يقول من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا مالك بن أنس طلاق المكره لا يترك (وقوله وفاعل مبتدأ الخ) وانسوع للاتداء بالمكره العموم أى وبعد كل فعل قصد به الاسناد فاعل (لا يقال) انسوع تقديم خبر وهو ظرف (لانا نقول) كون تقديم الطرف الخبر مسوعا اذا كان الطرف مضافا الى معرفة كقوله سابقا: عند زيد غيره. وهنا الطرف مضاف الى نكرة فلا يكون مسوع (وجرد الفعل اذا ما أسندا) (قول كدى وفيهم من سئل أن شرط الخ) صرح به الناظم فيما يأتى في قوله والفعل لظاهر بعدمسند والراد بالظاهر هنا وفيه ما يأتى ما يشعل الضمير التفصيل ثم كما يجب دالفعل كذلك مجرد الوصف الذي جرى مجراه وليس اراد بالجمع في لفظ الحقيقى فقط بل اراد به ما يدل على الجمع الشامل للحقيقى وغيره ولأجل هذا وما قبله أصلحه ابن ثارى بقوله :

وجرد للسند حين يسند * لاثنين أو مفهم جمع ترشد

وأما وجب التجريد صونا للفظ عن ازيادة من غير فائدة لأن غاية فائدة الأحرف التي تزداد آخر الفعل الدلالة على كون الفعل مثنى أو جمعا وهذا المعنى مستفاد من لفظ الفاعل الطاهر فلا حاجة حينئذ لها (فان قلت) سبب أن تاء التأنيث تلحق الفعل لزوما أو جوازا للدلالة على كون الفاعل مؤنثا مع أن التأنيث أيضا مأخوذ من لفظ الماعل في الفرق بينها وبين هذه الأحرف مع أن الكل علامة مستغنى عنه (قلت) ما كان التأنيث في نحو هذ خفيا وكانت هاء التأنيث قد تلحق المذكور نحو طليحة وربما يتوهم عند اسقاط التاء مع الفعل أن الفاعل مذكر لاسيما مع ألط المؤنث الغير المتداولة كثيرا كدعده احتيج لما يؤتى به فارقا رافعا للتوهم فأتى مع الفعل بها (وقوله من العارفين) الأولى من العلامات الثلاث التي هي الألف والهاء

(وقد يقال سعداً وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند)

هذه الة يسميها النحويون لئلا تكوني الراءث وهو أن يلحق الفعل مسند إلى اللثى ألف والمسند إلى الجمع الذكر واو والمسند إلى الجمع المؤنث فقول سعد ، أخوالك وسعدوا احوالك وسعين بناتك وهذه الحروف اللاحقة للفعل على هذه الة ليست بضمائر وانما هي علامات للفاعل كما ، من قامت هذه ويكون المسند به باللفظ لثنية والجمع كما ذكر وبعطف آخر الاسمين على الاول كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسداه مبعده وحميم

وفهم من قوله قد قلة هذه الة وفهم من قوله والفعل للظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لاضمائر وسعدا في موضع رفع يقال والواو في قوله والفعل واو الحال أى والحالة هذه ثم قال :

(ويرفع الفاعل فعل أضمرنا * كمثل زيد في جواب من قرا)

يعنى ان الفعل قد محذوف ويبقى الفاعل وتحوز في قوله أضمرنا والمراد حذف وشمل اطلاقه الحذف جوازاً كالمثال الذى ذكر والحذف وجوباً كقوله عروجل : وإن أحد من المشركين استجارك ، ويجوز فى زيد المثال أن يكون فاعلاً والتقدير قرأ زيد وأن يكون مبدئاً محذوف الخبر وهو أحوذ لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جوازاً قوله عروجل في مراده ابن عور وشعة : يسبح له فيها ناعمة والآصال رجال - أى يسبح له فيها رجال ثم قال :

واسون كما يؤخذ من كلامه بعد (وقد يقال سعدا وسعدوا) (قول كدى ويسمى النحويون الخ) أشار بهذا الى دفع ما يستفده ضعفه الطلبة من أن هذه لغة قوم من العرب يسمون بهذا الاسم ومعنى كلامه ان هذه اللغة يسميها النحويون لغة من يقول أكلوني الراءث بالواو علامة الجمع مع كونه مسنداً الى الظاهر ولو أتى به على الة لشهوره لقال أ كلفى أو أ كلفنى (وقوله كالفاء من قامت الخ) أى كما ان التاء بس على تأنيث الفاعل فكذلك الألف تدل على النسبة ولو او وانون على الجمع والجامع بينهما ر تأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرعاً للأفراد (وقوله وبعطف آخر الاسمين الخ) أى بالواو خاصة فان كان العطف باو امتعت العلامات نحو قام زيد أو عمرو لان الفاعل واحد غيته أنه غير معين (وقوله كقوله تولى الخ) البيت من الطويل وقائه سعد الله بن قيس الزبيدي وقيل لذلك لانه كان بح ثلاث نسوة كل واحدة اسمها رقية من قصيدة برقى لها مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ما دل على حين خرج مجبوءه من الكوفة وخرج عبد الملك بن مروان مجبوءه من الشام فلما اتى الجيشان هرب جيش مصعب وقتل مصعب حتى قتل وضعر تولى يعود على مصعب وقتل مفعوله والمارقين اسم فاعل من مرق السهم اذا خرج من الجانب الآخر والمراد بهم الخوارج عبد الملك وأصحابه الذين خرجوا عليه وواو وقد واو الحال ومبعد الاجنبى والحميم القريب والمراد به فرعه كل من أتى معه كان بعيداً أو قريباً وشاهد في عطف أحد الاسمين على الآخر اقتران أسداه المسند اليهما بالألف (ودونه وفهم من قوله والفعل الخ) ليس هذا تكراراً مع قوله سابقاً وهذه الاحرف لانه أولاً شرح كلام الناظم جملة ثم جعل ما كر كل فصل فصل في كلام الناظم ثم ان قول الناظم هذا هو تركيز ولايه بانه احتراز به عن نحو الزيدون قاموا لان نحو هذا خارج بقوله والفعل للظاهر مسند على أصل التقدير (ويرفع الفاعل فعل أضمرنا) (قول كدى كقوله عروجل وان أحد الخ) فاحذف فاعل فعل محذوف بفسره ما بعده ولا يحوز ذكره لان استجارك المذكور يوضح منه ولا يجمع بينهما ولا يصح ان يكون أحد مبتدأ لان ان لا تدخل الاعلى الجملة الفعلية (وقوله ويجوز فى زيد المثال الخ) هذا باعتبار الاصل والافتيين في كلام الناظم هنا ان يكون فاعلاً محذوفاً لانه أى ، شاهد ، لذلك (وقوله وهو أجود) أخذاً بعموم لغة عدة وهى مطابقة الجواب للسؤال ومثله في المرادى وأصلحه ابن غازى بقوله :

ويرفع الفاعل فعل حذفاً * كمثل زيد في جواب هل وفي

فعر محذوفاً بدله أضمرنا لرفع النحوز الذى قال كدى سابقاً أى جملة لسؤال فعلية ليطبق بها الجواب الذى محذوف منه الفعل والحق ان الجواب في كلام الناظم موافق لسؤال الود ذلك لا بحمة لسؤال الواو كانت اسمية لفظاً وهى فعلة لا معنى لان قولك من قرأ أصله أقرأ أريد أم عمر ولا يزيد قرأ لان السؤال عن الفعل أولى لانه يعبر بفتح فيه الابهام وبهذا المعنى قرأ السيم والسيمى قوله تعالى : ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله . (وقوله في قراءة بن عامر وشعبة) هكذا توجد في بعض النسخ وهو لصواب وفي بعضها بابدال شعبة بخص وهو سبق قلم لان حصالم يقرأ بها ويسبح على هذه القراءة بفتح الباء الشددة مبنية للمفعول وله نائب عن الفاعل ورجال فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام القدر كنه قيل من يسبحه قيل رجال أى يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار بسبح المذكور به ولا يصح إسناد يسبح المذكور للرجال لفساد المعنى لان الرجال مسحون بل كسب لا مسحون ما فتح والآصال في الآلة حمير أصل مصمتين وأصل جمع أصائل والآصال جمع الجمع مجمع على أصائل فأصائل حينئذ جمع أصال

(وتاء تأنيث تلى الماضى إذا * كان لأشئ كآبت همد الأذى)

يعنى ان الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهى فى ذلك على قسمين لازمة وحائزة وقد أشار إلى اللازمة بقوله :

(وأما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر)

فذكر أنها تلزم فى موضعين الأول أن يكون السند اليه مضمرًا متصلاً وشمل الحقيقى التأنيث نحو هند قامت والحزى التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله : متصل من الانفصل نحو ما قام الأست الثانى أن يكون السند اليه طاهراً حقيقى لتأنيث وهو للشار إليه بقوله : ذات حر . والحر الفرج وفعل مفعول بتلزم وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء .

وآصال جمع أصل الذى هو جمع أصيل وألغز فيه الونشريس بقوله :

أفدى أيها النجوى جمعا * له جمع يحىء بالاطراد
وجمع اجمع يجمع وهو أمر * غرب ليس للأدواق باد
(فأجبت بقولى)

جواب اللغز يا بدر النجاة * هذا الناظر ذوى الرشاد

أصائل جمع آصال بدا جم * ح أصل للأصيل بلا مراد

ونسكين صاد أصل للورن ومراد بهتح للمم أى شك واعترض يس لغر الدوشرى بأنه كثير لاثليل * وأخذ من قول الناظم ويرفع الفاعل فعل أن الانسان لا يرفع إلا فاعله ودينه قال تعالى : ان أكرمكم عند الله أتقاكم . وفى اللغز قيل : عليك بتقوى الله فيما تريده * ولا تترك التقوى اتكالا على التسب فقد رفع الاسلام سلبات فارس * وقد وضع الكفر الشريف أعالج وقد قال عليه الصلاة والسلام : سلمان ما أهل البيت . وقد قيل :

ولست كندى جهل يظن جلوده * ترقيه والمرفوع بالفعل فاعله

(تمة) قال ابن غازى ورد علينا أيام كبا بمدينة مكاسة من أعيان سلا لأديب المجيد أبو سعيد بن محمد خاجانا قوله :

يا قارىء النجوى من ألفية جمعت * فى النحو معظم ما فى الحق قد قلا
ان كنت نفهمها فهمنا نخوض به * أسرارها حين تخفى والافاويلا
فى أى بيت بها قد جاء فاعله * فعلا ومن فاعل قد جاء مفعولا

فأوقع الله فى قلبى أنه أراد ويرفع الفاعل فعل أضمرنا فقلت محييا له :

فذلك نفسى قد أحسنت تمثيلا * وقب كل الورى نظما وتسجيلا

قد جاء ذلك بها فى باب فاعلها * من بعد أربعة فى الظم تكميلا

(وتاء تأنيث تلى الماضى إذا) هذا كالترجمة لاء التأنيث ثم ذكر بعد ما يجب فيه ومالا (قول كدى الى مؤنث) مكت به على الناظم حيث عبر بأشئ لأن اللفظ انما يوصف بكونه مؤنثا لا بكونه أنثى والمراد بكونه مؤنثا أن يكون مؤنثا فى المعنى أعم من أن يكون مؤنثا فى اللفظ أيضا نحو فاطمة وعائشة أوفى المعنى فقط نحو هند وأما ان كان مؤنثا فى اللفظ فقط نحو طنجة فلا يؤنث الفعل له أصلا فأقسام المؤنث ثلاثة وأطلق المؤنث على ما يشعل الحقيقى كهند والحزى كاسم ضمير ما تقدم فى قوله على الأنى اقصر (وقوله تدل على تأنيث) لا يقال هلا لحقت الماعل ولم تلحق الفعل لأنها تقول لو لحقته كانت آخرها فتكون علامة الاعراب عليها وهى ساكنة أصالة فتساقبها ويقرأ الماضى فى الظم بسكون الياء وتقدير الفتح فيها لغة قليلة والقياس اعرابها بالفتحة الظاهرة لقوله سابقا ونصبه ضمير ومفهوم الماضى أن المضارع والأمر لا تلحقهما لأن المضارع غنى عنها بقاء المضارعة والأمر بقاء المؤنثة الفاعل (وأما تلزم فعل مضمر) (قول كدى والحر الفرج) صرح بالفرج للرد على بعض المدرسين الذين لا يصرحون بتفسيره مع أن الفقهاء صرحوا بالقبل والدبر وقال عليه الصلاة والسلام : من تعزى بعزاء الجاهلية فأعصوه بمن أيه ولا تكنوا له. أى صرحوا له باسم الله كقولك ذلك على الجواز وأصله حرج بدليل تصغيره على حرج وجمعه على أحراج ثم انه كان ينبغى للناظم أن يزيد

ومضمرة على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمرة ومتصل نعت لمضمرة فلوفصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فيما أن يكون
أه من غير ألا أو إلا فان كان الفاعل غير إلا فقد أشار إليه بقوله :

(وقد يبيح الفصل تركه أثناء في * نحو آتى القاضي بنت الواقف)

يعني أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي لتأنيث بغير الإجازة الوجهان إثبات أثناء وتركها وفهم من قوله وقد يبيح أن حذفها
قال بالنسبة إلى إثباته، الفصل فاعل يبيح وترك منعون به وفي متعلق يبيح ونحو مضاف إلى قول محذوف والتقدير في نحو قولك
والمتصل ههنا لمفعول وإن كان الفصل إلا فقد أشار إليه بقوله :

(والحذف مع فصل بالافضلا * كما زكا الالفاء ابن العلاء)

فما زكى الالفاء أحسن من قولك ما زكت الالفاء وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل كان في التقدير مسند إلى مدرك لأن التقدير
ما زكى أحد الالفاء ابن * لا فالحذف مبتدأ وخبره فضلا ومع متعلق بالحذف وبالإلا متعلق بفضلا ثم قال :

(والحذف قد يأتي بلا فصل) أشار بذلك إلى ما حكاه سيدييه عن بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله :

(ومع * ضمردى نحز في شعر وقع) إلى قول الشاعر : «لا مرنة ودقت ودقها * ولا أرض أقل أبقالها
دق من الاء من أقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتي وبالإفصل متعلق يأتي ومع متعلق بوقع
ودى المحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذى الجواز ثم قال :

(والفاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالفاء مع إحدى اللين)

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى جمع غير المذكر السالم حكاه كجكاه مع الجارية التأنيث كاحدى اللين وهي لينة فتقول قام الرجال
وصفت رجال كما غول سقطت اللينة وسقط لينة وثمر غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام لهندات
ومم لمندات وفي هذا خلاف والذي ذهب إليه لنظم حوار الوحيين وهو مذهب كوفي ومذهب جمهور البصريين أنه كواحدة فتلزم فيه الفاء

بعد متصل مسند ليخرج نحو صرت حصاة للمونة في عمرته يقتضي إبقاء ما يثبت تلحق هذا لأن الفاعل ضمير متصل مع اسمها لا تلحقه
فلو رُد مسند لخرج واتالم تلحق الفاء لأن كسر تاء الفاعل عن عنها (وقوله على حذف متصاف) سبق قل على حذف موصوف كما يدل
ما في صدره الأول يريد بالإضافة الألفية وهي متعلق بالفاعل فيصح مكافئ * يكون أثناء للوحدة نحو أنت بقرة ومه حكاية
قد دقة دخل امرأتي من العرش إلى العرش فقال أبو حبيبة ملة سليمان ذكر أم أنتي فصار أنتي بدليل تأنيث الفعل فقال أبو
* منه هي بلو حذفت قطع ودة (وقد يبيح الفصل تركه أثناء) ههنا مع ما بعده كالنفي لدقوله أو مفهم ذات حر (قول كدى الحقيقي التأنيث)
حسبه متعالي ههنا البتة الذي ذكره عقب أو مفهم ذات حرفي وحده أنه تقييده كانه قيد أيضا في التصريح بالحقيقي وهذا يقتضي أن
حذف الفاء مع انفصال في الجارية كشيء مع انه فدين مثل الحقيقي فمذود ما يرد على مائتي آية الفاعل مجازي مفصول من الفعل وهو مقرون
لـ * نحو : واجتبت منه * سرقة جنة والتجريد منها المتوقع في نحو خمسين آية وكثرة * استعملين تدل على أرجحيتها والحق التخصيص
الحقيقي في الجارية سوز * مستطاب * ولا يفتح لفصل كما يؤخذ من مفهوم قوله سابقا وانما تلزم البيت ونما جار حذف الفاء مع الفصل
لأن عمل * على المؤنث فصحت الفاعلية به وزن الفاعل منزلة أثناء (والحذف قدياً في بلا فصل) تغييره بالحذف هنا وفي قوله والحذف
مع فصل * مع فاءه والحذف في هم الخ غير سديد لأنه يقتضي أن أثناء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك والاولى أن يعبر بالترك كما
عبر به في قوله * * * * * (قول كدى أشار بذلك إلى ما حكاه الخ) هذا تنكيث على الياظم في قوله قدياً فإنه يوم انه وارد مطرد
الأ * قليل ولا * لس كذلك ولو قال والحذف قد آتى أي ورد لأفاد ذلك (ومع * ضمير ذى الجارية في شعرو) الاولى أن يذكر هذا
نصب قوله وإنما لم يفعل ضمير منبأ لأن هذا راجع له ولهذا كتبت عليه بلو وضح بذكره عقبه (قول كدى إلى قول الشاعر فلامرنة الخ) البيت
من * * * * * بن جرير الطائي يصف سحابة وأر * ناديين ومزنة اسم لا وحيلة ودقت خبرها ويحتمل أن تكون جملة ودقت ودقها
صفة مفعول محذوف أي موجوده وبالمرنة السحابة البيضاء والمراد بالود المطر أي نزوله ودقها مفعول مطلق واعراب العجز كالصدر إلا أنه
يعين * * * * * أن يكون مبنياً على الضم ولا عاملة عمل إن وإنما اتزن له البيت والشاهد في حذف الفاء من أقل مع إسناده إلى ضمير
أرض وهي مؤنثة قال يس ههنا البيت لاشاهد فيه لأنه إذا قصد بالمؤنث التخصيم فيحوز تذكيره وتأنيثه وهما قصد بالارض التخصيم
اد المقصود بها المكان اه (والفاء مع جمع سوى السالم من * مذكر) ههنا كالنفي لدقوله أو مفهم ذات حر كما قال
محله إذا كان مترداً أو مثني فلم يكن أحدهما فأشار بقوله والفاء مع جمع الخ (قول كدى وهو منذهب كوفي) الصواب أنه منذهب
لما رسي وذلك لأن البصريين يقولون كل جمع سام مابع لفردة فيلزم تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه

فالتاء مبتدأ ومع جمع في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء وسوى السالم نعت لمع ومن مذكر متعلق بالسالم والتين جمع لبنة وهي الأجرة ثم قال :

(والحذف في نعم الفتاة استحسنوا * لأن قصد الجنس فيه بين)

يعني أن العرب استحسنوا الحذف في نعم فتقول نعم المرأة همد وفهم منه أن شئ مثلها اذلا فرق فتقول شئ المرأة همد وانما استحسنوا في هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس فإنه في معنى نعم حسن المرأة همد ولا يفهم من قوله استحسنوا أنه أحسن من الانثيات بل هو مستحسن وإن كان الانثيات أحسن منه فالحذف مفعول مقدم باستحسنوا وفي نعم متعلق بالحذف أو باستحسنوا ثم قال :

(والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن يفصلا)

يعني أن الاصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول والاصل مبتدأ وفي الفاعل متعلق به وأن يتصلا خبره واعراب عجز البيت مثل صدره ثم قال :

(وقد يجاء بخلاف الاصل)

خلاف الاصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمرا زيد وبخلاف في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله وقد في قوله وقد يجاء للتحقيق لا للتقليل فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال :

(وقد يجى المفعول قبل الفاعل) يعني أن المفعول قديماً متقدماً على الفاعل وشمل ما تقدمه به جاز نحو فريقا هدى وما تقدمه واحب نحو إياك نبد والظاهر أن قد هنا للتقليل لأن تقدم المفعول على الفاعل أول من تقدمه على الفاعل ثم قال :

(وأخر المفعول إن لبس حذر * أو أضر المفعول غير منحصر)

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل الأول أن يحذف اللبس وذلك بأن يكون الاعراب خفياً في الفاعل والمفعول معاً نحو ضرب موسى عيسى فالأول هو الفاعل محافظة على الترتيب والآخر أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً

مع جمع المؤنث لسالم ويجوز الوجهان فيما عدهما من جمع التكسير مذكراً أو مؤنثاً واسم الجمع واسم الجنس وهما الكوفيون كل جمع يجوز في الفعل معه التذكير والتأنيث ولو كان جمع مذكر ساءل لأنهم جعلوا الجمع يعنى الجماعة وعليه قول بعضهم :

ان قسوى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا * لا بألى يجمعهم * كل جمع مؤنث

والفارسي يقول ان كان جمع مذكر سالماً امتعت التاء والا جارت وهو ظاهر السطم ويمكن تمشية اعظم على ما لمصريين أن يقول ان في كلام الماظم حذف الواو مع ما عطف أي من مذكر ومؤنث على حد قوله تعالى : سرايل تقيكم الحر. أي والرد أي لأن كل ما في الحر بقى البرد (وقوله ومع جمع في موضع الخ) فيه إتيان الحال من البتة وهو صعيص والاولى أنه متعلق بحذف صفة التاء والتقدير ولقاء الكائنة في جمع على حد ما قالوا في قول التلخيص والفصاحة في انفراد أي لكائنة في المفرد وقول المعرب انه حال من الصمير في الخبر لا معنى له (وقوله ومن مذكر متعلق بالسالم) الاولى انه متعلق بحذف حال من الضمير في السالم. لعائد على الجمع فيكون بيان للجمع (وقوله وهي الأجرة) الاولى ان يقول وهي الطوبة الغير المشوبة واما الأجرة فهي المشوبة دائراً ولا يقال فيها آجرة الا بعد الشيء

(لأن قصد الجنس فيه بين) اعما قصدوا الجنس لأن العرب اذا استحسنوا شيئاً عظموا جنسه نحو قوله دره ورسا وادا استبحروا شيئاً قبحوا جنسه (فرع) بقى على النظم كالموضح حكم المتن وحكمه كواحدة فيذكر الفعل مع المذكر نحو قال رجلاًن ويؤنث مع المؤنث نحو قالت الهمدان كذا قيل من انما في عليه والصواب ان حكم المتن داخل في قوله وانما تلم الخ لانه ساق على المفرد والمثنى والجمع وما بعده كأنه مستثنى منه وما لم يستثنى يبقى على حكمه فالمثنى لم يخرج مثنى على حكمه في قوله وانما تلم الخ (والاصل في الفاعل أن يتصلا) قول كدى لأن الفاعل كالجزء الخ (الدليل على انه كالجزء منه ان علامة الرفع في الافعال الخمسة هي النون تتأخر عن الفاعل ويتوسط هو وانهم سكنوا آخر الفعل في نحو ضرب بالاحل أن لا يتوالى أربع متحركات وما لم يكن المفعول كالجزء من فعله بقى معه الفعل على فعه ولم يسكن نحو ضرب بنار يداً أيضاً كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المفعول فقد لا يحتاج اليه الفعل لكونه لازماً وذكر الشطر الثاني مع انه مفهوم الاول (زيادة في الرد على الاخفش القائل بأن الاصل في كل منهما الاتصال وفي كلام الماظم ما لا يخفى من البراعة اذ قابل الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول

(وتدعى المفعول قبل الفعل) (قول كدى وانما ظهر أن قد هنا الخ) بل الظاهر انها للتحقيق باعتبار تقديم المفعول على الفعل اذ هو كثير في نفسه بالنسبة الى تأخير المفعول عن الفعل فهي للتقليل (وأخر المفعول ان لبس حذر) (قول كدى بأن يكون الاعراب خفياً) مراده ولا قرينة تبين الفاعل من المفعول لالفاظية ولا معنوية فان كانت هناك قرينة لفظية أو معنوية جاز التقديم مثال القرينة اللفظية ضربته موسى سلمى فالتاء بينت أن المؤنث فاعل ومثال القرينة المعنوية أرضعت الصغرى الصغرى اذ من العلوم أن الكبرى

نحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر وان شرط وليس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف بفسره حذر أو أضمر معطوف على حذر وغير منحصر حال من الفاعل واحتوز به من الفاعل إذا كان منحصرا فإنه يجب انفصاله وتأخيره ويكون المفعول حينئذ واجب التقديم نحو ماضرب زيدا إلا أنا ثم دل : (وما بالآ أو نأنا انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر)

يعني انه يجب تأخير المحصور بالآ أو نأنا فاعلا كان أو مفعولا فادا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول ماضرب زيدا لا سمرا وأما ضرب زيدا عمرا وادا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول ماضرب عمرا لا زيدا وأما ضرب سمرا زيدا وعمره وقد يسبق ان قصد ظهر لا يظهر القصد إلا في المحصور بالآ وأما المحصور بالنأ فلا يعلم حصره إلا بتأخيره وأشار بذلك إلى نحو قوله : فلم يدر إلا أنه ما هيئت لها * عشية آتاء الديار وشامها . تقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما هو مفعول وهي مفعول مقدم بأخر وصلها انحصر وبلا متعلق بانحصر وفهم من قوله وقد يسبق ان ذلك قليل وان ذلك لا يكون إلا مع الـ لأن القصد لا يظهر إلا معاً ثم دل :

(وشع نحو خاف ربه عمر * وشذ نحو زان نوره الشجر)

يعني أن تقديم المفعول للناس تسميه الفاعل على الفاعل كثير ومنه قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم متلبس بضمير الفاعل وأما كثر ذلك لأن الضمير وإن كان عائدا على ما بعده فليس للضمير مقدم في الية لأن تقديمه هو الأصل وقوله وشذ نحو زان نوره الشجر يعني أن تقدم الفاعل للناس بضمير المفعول على المفعول قليل وإنما قل ذلك لأن الضمير المتلبس به عائدا على متأخر لفظا

رسم شعري وما ذكره . ظم هو مذهب الجمهور وحالهم ابن الحاج ورد ما قالوه بأمور كلها من قبيل الاجمال وما هنا من قبيل التيسر ولا وجه للمخالفة (وقوله نحو ضربت زيدا) تبع في جعل للمفعول طاهرا اطلاق عبارة النظم والحق انه لا بد أن يكون المفعول أحد ضمير أو نحو حصره وأما ان كان المفعول ظاهرا فيجوز تقديمه على الفعل نحو زيدا ضربت عملا بقوله : وقد يحى المفعول دل الفعل . انصر تحقيق النظم في التوضيح واجب عن الناظم بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطف والتقدير أو أضمر الفاعل والمفعول به وقد يخاب عن كدى والنظم بأن كلامهما في تقديم المفعول عن الفاعل فقط وفي قولك ضربت زيدا لا يجوز لانه اذا تقدم المفعول اتصل الفعل فيجب ضرب زيدا أنامع أنه اذا أتى الالف فلا بد من صلة الى الاعضاء وهذه هي العلة في شرط كونهما ضميرين (وما بالآ أو نأنا انحصر * أخر) (قول كدى يجب تأخير المحصور الخ) تبع طاهر عبارة الناظم والاولى أن يقول المحصور فيه لا المحصور لأن ما بعد الـ أو بعد أنما انما يقل محصور فيه لا محصور وقد مر أن اصطلاح الناظم في هذا النظم أن يطلق المحصور على ما بعد الـ أو مقدم ماقبله ولو قال الناظم قدم بدل آخر لأفاد المراد (وقوله فتقول ما ضرب زيدا لا عمرا الخ) أي اذا أردت تخمير ضرب زيدا في عمرو مع جوار أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فلو قلت أنما ضرب عمرا زيدا أو ماضرب عمرا لا زيدا اتعب معنى (وقوله فتقول ماضرب عمرا لا زيدا الخ) أي اذا أردت احصار كون عمرو مضروبا لزيد لا غيره ويحتمل أن زيد يكون ضرب غير عمرو ولو عكست انقلب المعنى (وقوله لا يظهر القصد إلا الخ) أشار بهذا الى أن قول الناظم وقد سبق وان كان ظاهره يشمل المحصور فيه بالآ أو بالنأ فليس على اطلاقه بل لا يجوز التأخير إلا مع الـ لأن القصد لا يظهر معها (قوله الى نحو قوله فلم يدر الخ) البيت من الطويل وقد وقف الشاعر على ديار الأحببة فوجدهم قد ارتفعوا وقد قضيه من جملة هذا البيت ويذكر جروم يحذف الياء وأنه فاعل محصور فيه فلم قدم على المحصور وهو ما لظهور المعنى وما موصولة وهيئت فعل ماض والحالة من الفعل وانما بعد صلها وعشية منصوب هي الطرفية والعشية من المغرب الى انقضاءه وقيل من الزوال الى طلوع الفجر وإن جمع نوء بضمين (١) الحفير حول الحيمة وهو فاعل هيئت والديار مضاف اليه وشذ : براو مفتوحة حرف عطف معطوف على آتاء الفاعل وهو جمع شامة بمعنى علامة وأراد بها مواضع الاخبية لانها اذا زلت بقي أثرها وما في التصريح والمعنى مما يخالف هذا لا معنى له وما ذهب اليه الناظم من ان انما تنفي الحصر هو مذهب الجمهور وذهب أبو حنيفة وأبو حيان الى انها لا تنفيده لانها مركبة من اء وما . الزائدة الكافة لها عن العمل واستدلالها بحديث مسلم : انما الربا في النفسنة . مع ان زيدا الفضل ثابت احصا فلم تنفها حصرا واستعادة الحصر في بعض المواضع انما هو من أمر خارج نحو قوله تعالى : انما الحكم الله . على المحاسبين في اعتقادهم لوهية غير الله فلم يستفد الحصر من انما (وشاع نحو خاف ربه عمر) هذا مرتب على قوله : والأصل في الفاعل أن يتصلا . البيت كأنه قال اذا عرفت أن رتبة الفاعل التقديم ورتبة المفعول التأخير فيتفرع على ذلك كذا (وشذ نحو زان نوره الشجر) (قول كدى عائدا على متأخر الخ) وليس هذا من المواضع التي يعود

ورتبة لان المفعول في نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير وشاع نحو قولك وكذلك شذ.

﴿النائب عن الفاعل﴾

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله ثم قال :

(ينوب مفعول به عن فاعل * فاعله كسيل خير نائل)

يعنى ان الفاعل محذوف وينوب عنه المفعول به وقوله فاعله أى فيما استقر له من الاحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر اعمل الماضى معه ان كان ضميرا ولحاق تاء التأنيث في الماضى اذا كان مؤنثا ثم مثل بقوله : كسيل خير نائل. أصله نالت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه

الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة المجموعة في قول من قال :

وعود مضمرة على ما بهمه * لفظا ورتبة فحصل عنده

في مضمرة الشأن وربو لبذل * نعم وبش وتنازع العمل

فمثل مضمرة الشأن قل هو الله أحد فهو ضمير قصة لا محل له ومثال رب ربه رجلا صالحا ومثال البذل ضربته زيدا ومثال نعم وبش نعم أو بش رجلا يريد في نعم أو بش ضمير مستتر فاعل ويريد مبتدأ أو خبر ومثال تنزع: جفوني ولم تحف الاخلاء . فالراوى جفوني عائد على الاخلاء وختم هذا الرابع بذكر الخوف اشاره الى أن من حاف الله نحا وأدرك خطا واحرا من العلوم وحتم أيضا بذكر الرب تعالى وسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه تبركا والله تعالى أعلم.

﴿النائب عن الفاعل﴾

عبارة الناطم بالنائب عن الفاعل أحسن من عبارة الجوين بقولهم المفعول الذي لم يسم فاعله من وجوه ثلاثة أحدها انها اخسر ثانيها ان عبارته جامعة وعبارتهم غير جامعة لانها تقتضى ان النائب لا يكون إلا مفعولا به مع انه يكون غير مفعول به كما يأتى في قوله وقابل من طرف الخ ثالثها ان عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لصدقها بالمفعول الثاني الذي لم ينب في نحو أعطى زيد درهما يصدق على درهما انه مفعول لم يسم فاعله مع انه ليس عمرا وقول أبي حيان لم أره هذه الترجمة لغير ابن مالك فيجتمعت لهم على عادته أو لندح وهو الانصاف لما قلنا ان الفاعل يحذف لاحد الأغراض المجموعة في قول أبي حيان في ارجوزته للسبابة بنهاية الاعراب في علمى التصريف والاعراب وحذفه للخوف والابهام * والوزن والتحقير والاعظام

والعلم والجمل والاختصار * والسجع والوفاء والايثار

فالخوف منه أو عليه فنال الاول قول من خاف من الحجاج قتل سعيد بن حبيب ومثال الثانى قول والله قال زيد قل زيد ومثال الابهام قول التصديق الذى يخفى صدقته تصديق بصدقة على مسكين ومثال الوزن:

علقتما عرضا وعلقت رجلا * غريى وعلق أخرى ذلك الرجل

ومثال التحقير طعن عمر بن الخطاب وقتل الحسين رضى الله عنهما ومثال لاعظام أى يعظم الفاعل بان لا يذكر مع النائب نحو قوله عليه الصلاة والسلام: من اتلى منكم شىء من هذه القادورات فليستمر. إذا فاعل الله ومثال العلم: أحل لكم صيد البحر وطعامه. إدمن العلوم ان الذى أحله هو الله ومثال جهل الفاعل سرق لتاع ادم يدور من السارق ومثال الاختصار: وإذا جبتى. اذهو أولى من ذكر الفاعل على انه ليس المحذوف فاعلا محسوسا ومثال لسجع من طابت سريرته سميت سيرته ومثال الوفاق أى الدوافق في اعراب القوافي في قوله : * ولا بد يوما أن ترد الودائع * بضم العين لان القوافي قبله معصومة ومثال الايثار للسامع كراهية سماع ذكر

الفاعل ضرب زيد وذكر هذه الأغراض تطمل من الجوين على البيانين والنائب أصله نالوب قلت الواو همزة عملا بقوله : وفي * فاعل ماعل عيناذاقنى (ينوب مفعول به عن فاعل * فاعله) (قول كدى أى فيما استقر له من الاحكام الخ) أى فيما ذكر من الاحكام وأشار بهذا الى أن فيما له عام مخصوص لما مر ذكره في باب الفاعل لافى جميع أحكام الفاعل مطقة لان الفاعل يرفعه واحتمل احد عشر وأما النائب فلا يرفعه الا الفاعل أو اسم للمفعول أو المصدر على رأى وحير في النظم يعنى المالمثله في قوله ان ترك خير أو ليس خيرا في النظم مصدر اضداد المر لا يكون

(وثالث الذى مهمز الوصل * كالأول اجعله كاستحلى) يعنى أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموما كالأول فنقول فى انطلق انطلق وفى استخرج استخرج وفى استحلى استحلى وفهم من قوله بهمز الوصل ان ذلك الفعل لا يكون الا مضيا لأن المصدر لا يفتح بهمزة الوصل وثالث المفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذى بعث المحذوف واستغنى وثالث الفعل الذى ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ أو افتتح وليس العامل فيه السكون للمطلق واعراب البيت كاعراب البيت الذى قبله ثم قال :

(واكسر أو اشتم فانثلاثى أعل * عباوصم جا كبوع فاحتمل) يعنى أ، فى الفعل المضى الثلاثى لمعنى العين ثلاث لغات الأولى اخلاص الكسر وهو المشار اليه بقوله واكسر والثانية الاشتم وهو المشار اليه بقوله أو اشتم وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشئ من صوت الضمة وهاتان اللغتان صيحتان وقرئ ههما فى لسان الثالثة اخلاص الضمة وهو المشار اليه بقوله : وصم جا كبوع ومه قوله :

ليت وهل ينفع شيا ليت * ليت شبابا بوع فاشترت

وشمل قوله فانثلاثى المنفوخ العين نحو باع ولسكورامين نحو حاف وشمل قوله أعل ما عينه ماء كبوع وما عينه واو كفال والأصل فى هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والأصل فى بيع باخلاص الكسر بيع فاستقبلت الكسرة فى الياء فسلط إلى انباء وذممت حركة الفاء وسكنت العين كذا والحر كتما والأصل فى قيل قول فاستقبلت الكسرة فى اراء فقلت إلى الفاء فبب الراو سا كنة فقببت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول بوع فان الكسرة حذفت من حرف العلة فسلطت لو او وقلت الباء واو الساكونها وضم ما قبلها وأما على لغة الاشتم فبى مركبة من اللتين وفانثلاثى مفعول بشتم على افعال الثانية ومفعول اكسر محذوف وأعلى فى موضع الصفة لثلاثى وعباوصم بضم مبتدأ وسوع الإثناء به كونه فى معرض النقص وخبره جار وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا وكبوع فى موضع الحال من فاعل جاشم قال : (وان بشكل خيف لبس يحنجب) يعنى انه إذا خيف لبس الدائب عن الفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموضع فى اللبس أو استعمل الشكل الذى لا لبس به وذلك نحو بيع العبد إذا أسدنه إلى ضمير المخاطب فقلت بعد ما بعد باخلاص الضم أو الاشتم فلو قلت بعث باخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فبرزت الكسر ويرجع إلى الضم أو الاشتم

ريما الحاسب من علم الضعف ولا يستغنى الثالث عن الثاني ولا العكس لأنه احترز الثالث عما إذا كان الحرف الذى له ما عطف عليه ثان بل ثالث وذلك فى المضارع نحو تعلم فلا يضم واحترز بالتالى لئلا الطائفة من الثانى التالى لغيرها كما كرم فلا يضم والحرف المتصوّل به وبين تاء الطائفة (وثالث الذى مهمز الوصل) (قول كدى لا يكون إلا مضيا الخ) رلايد ان يكون المضى محمولا على أكثر من أربعة عملا بقوله فيما بأتى : وهو لفعل ماضى احتوى على * أكثر من أربعة (وقوله والذى بعث المحذوف الخ) أشار بهيد إلى أن الواحده قراءة ثلث بدون أل مضاف إلى التى ولو عرفت الثالث بالالف واللام اسكان الذى صفة له وصير المعنى والحرف الثالث الذى الخ وهو فاسد (وقوله واعراب البيت) يعال عليه ما فائدة اعرابك له واستحلى فى اعظم من قولهم فاذن استحلى الى وحده جوا أو عده حلوا (واكسر أو اشتم فانثلاثى أعل) هذا تفيد لقول الناطم وأول الفعل اصمسم مع ما بعد (قول كدى العبد اعين) الأولى لمع بدون تاء كما عبر به الناطم فى أعل لأن للعقل ما كان أحد أصوله حرف غلة دخله طب أم لا والمعل هو الذى أحد أصوله حرف غلة شرط أن يدخله قلب واعلال فكل فعل معتل ولا عكس فيخرج تفهيد الناطم بالمعل ما كان معلا غير مع نحو عور وصيد حكمة حكم اصمسم وكلام المكودى يقضى أن حكمه حكم الفعل وليس كدئك (وقوله وقرئ ههما فى النواتر) قرأ نوع وان سامر والكسائى فى ساء وسيئت وجوه بالاشتم والباقيون باخلاص الكسر ويظهر من المكودى انها متساوية والحق أن لغة لكسر أقوى وربما يؤخذ ذلك من تقديم الناطم له (وقوله ومه قوله ليت الخ) البيت من الرجز وقائه رؤبة وقيل غرملت لأولى للمعنى وهو يكون حتى المستحيل كما هنا وهل للسبى معنى ما بدليل رواية وما ينفع وليت الثانية توكيد لفظى للأول وجملة بيع مع اعترافية بين المؤكد والمؤكد وشبابا اسم ليت الأولى وجملة بوع خبرها وأصله بيع بضم ثم كسر ونثب بوع عائلى الشاب واشهد فى بوع وجملة فاشترت به مطوفا على جملة بوع (وقوله والأصل فى هذه اللغات الخ) أشار بهذا إلى أن معنى الكسر والاشتم فرعتان على لغة الضمة ولا يلزم كونها أكثر منهما (وقوله واحتمل معطوف الخ) ومعناه قبل واعتذر وفيه إشارة إلى ضعفه (وان بشكل خيف لبس يحنجب) هذا تفهيد لمهوله واكسر مع قوله وضم وأما الاشتم فلا يمكن فيه اللبس (قول كدى بعث يا عبيد) أصله على الأسناد إلى صير المخاطب أن تقول للعبد يا عك سيدك ثم حذف افعال الاى هو سيدك وأقيم المفعول مقامه وهو السكاف والسكاف لا يكون فى محل رفع فأثبتنا بضمير يوافقها يكون فى محل رفع وهو التاء فصار بعث بضم الأولى وكسر الثانى وفتح التاء استقبلت الكسرة

وكذلك طلت زيدا إذا أسند أيضا إلى ضمير المحاطب فقلت قلت بالضم التيسر بفعل الفاعل فترجع إلى الاشياء أو إلى الكسر إذ لا لبس فيها
وال شرط وخبر فعل الشرط وليس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويحتجب جواب الشرط ثم قال :
(وما لباع قد يرى لمحوج) يعني أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثي الضاعف لمحوج وورد ما جاز في فاء باع من كسر واشياء وضم وقد
قرئ : هذه بشيء عارفت إليه . بكسر لراء وفيهم من قوله فديري أن ذلك قليل ولم يقرأ بهما في التواتر فما مبتدأ موصولة وصلتها لباع
وفديري خبره ولحوقه في موضع المفعول الثاني ليري ثم قال :

(وما لباع لما العين تلي * في اخبار واتقادوشه سحلي)

يعني أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افعل نحو اخبار أو على وزن انفعل نحو اتقادوما أشبههما محوز في الحرف الذي تليه العين ما
حذف فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير واختور والاشياء وفيهم من تمثيله باختار واتقاد أن ما صحت عينه من هذين
أو زين لا يجوز فيه ما ذكر نحو اعتور بل يحري مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لقاباع وخبرها لما العين تلي والعين مبتدأ وتلي
خبره واجمعه صلة ما السابقة وفي اخبار متعلق بتلي والتقدير ما استقر من الأوجه الثلاثة لقاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اخبار واتقاد
وما أشبههما وحي في موضع الامة اشياء أي وما أشبههما في الوزن والأعلال ثم إن الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به
والفعل والشرف والجور والجور مصدر كذا في أول باب للمفعول به وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال :

(وقال من ظرف أو من مصدر * أو حرف جرباية حري)

يعني أنه ينوب عن الفاعل ما قبل الياء من طرف أو من طرف الزمان وظرف المكان ويشترط في نيابتهما أن لا يكونا مبهمين فلا يجوز
سرت وقت ولا جلس مكان وأن يكونا منصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عندك وما قبل الياء من مصدر ويشترط أيضا في نيابته
تحريك الياء ومقتضى أي منهما بعد سبب حركته لقول لأمية :

والنيل لعمري الذي شكل عين إذا اعلمت وكان بنا الاخبار متصلا * أو نونه ...

والذي كان في الأصل واو وهو فاعل في قوله فترجع إلى الاشياء أو إلى الكسر (وقوله كذلك طلت زيدا) يعني
سألت في زيدا والواو (وفواو طلت طلت لسم) أي البناء لا مفعول وأصله ثالث ريد فاعله ما مر لأنك تقول استقلت الكسرة تحت الواو
وحذفت الكسرة فالتسوية كان في قوله طلت بالضم التيسر بالمبنى للفاعل الذي هو من الطول ضد القصر الذي فعله لازم أو يكون الذي
وقعت عنه الاء هو الذي كان عليه غيره ويحتجب لضم ويؤتى بالكسر أو الاشياء (وما لباع قد يرى لمحوج) (قوله من كسر واشياء الخ)
أي ومن احتجب بالشكل الذي خيف به اللبس وذلك لمحوج زيد بضم الحاء فلا يدرى هل زيد فاعل أو نائب لأن حجب كإتياء يجوز في
المبنى للفاعل فيه وحسن النسخ والضم فوضعت اذ ابتغيته للمفعول لوقع اللبس فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر الذي لا لبس فيه (وقوله
بالضمة قليل) الإشارة إلى المجموع وهو الكسر والاشياء لا إلى الجميع كانهضيه عبارة الناطم لأن الضم قراءة الجميع فكيف يكون
قبلا والمدايل على أن الإشارة في كلام كدى لما قلنا قوله ولم يقرأ بهما الخ بضمير التثنية راجع للكسر والاشياء وهو الصواب وفي غالب
النسخ ويهمل بها فيحتمل أن يكون الضمير عائدا على الثلاثة ولا يصح لأن الضم قرأه السبعة ويحمل عوده على الكسر باعتبار
لعمري ولا يصح أن لا يقتضيه أن الاشياء قرئ به في التواتر وليس كذلك وفي بعض النسخ ولم يقرأ به بضمير الأفراد أي بالكسر ويرد
سأله ما ورد على ما قلناه فإن ان الصواب النسخة الأولى (وما لباع لما العين تلي) (قول كدى يعني أن ما كان من الفعل المعتل الخ) الأولى أن
أما قول المعتل ما مر (وقوله أن ما صحت عينه الخ) أطلق الصحيح هنا على ما يشمل المعتل كحور وهو الصواب الجاري على ما عند أهل
التصنيف من كونهم يطلقون الصحيح على ما يقابل العمل خلاف ما مر له في الوضعين السابقين (وقوله والعين مبتدأ الخ) هذا هو الصواب
وتقديره يقضي أن العين فعل عمل محذوف وهو خلاف الصواب (وقوله وقد ذكر في أول الباب الخ) نكتته على الناطم بأنه كان ينبغي
للناطق أن يذكر هذه الأبيات إلى آخر الباب سدا وما سوى النائب عقب البيت الأول ونكتته عليه لموضح بذلك أيضا أن كلامه كان فيما ينوب
فكان ينبغي أن يتم الكلام على النائب لأنه المقصود والتمريق بين الصيغة البنية للفاعل والمبنية للمفعول وسيلة (لا يقال) كثير ما يقدمون
أوسائل على المقاصد فما هنا من الكثير (لا تقول) ذلك صحيح لكن الظاهر قدم بعض المقاصد وهو المفعول به على الوسائل وأخر باقي المقاصد
مخليا (وقال من ظرف أو من مصدر) (قول كدى فلا يجوز سير وقت) لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على ما دل عليه الظرف المبهم فدل على المكان
الزماو على الزمان وصحافا لفائدة ما صرف المبهم حيث تدور محله أدام قيد بوصف والاحاز نحو جلس مكان حسن وصم زمان طويل (وقوله وأن يكونا
منصرفين) (يقول الياطم وما يرى ظرفا وغير ظرف الخ) (وقوله فلا يجوز سير سحر الخ) مثل بمثابة الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون لازميا للصب

أن لا يكون مؤكدا وان لا يكون غير متصرف نحو سبحان أو حرف جر يعي مع مجروره ويشترط في نيابته أن لا يلزمه أربعة واحدة كحرف القسم والاستثناء ومنذ ومنذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل فثبت إذا زارت اسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحدهم الأشياء تعذر ذلك فمثال ما نوقرت فيه شروط النيابة سير يزيد يومين فرسخين سير أشددا إن أقمت المحرور وسير يزيد يومان فرسخين سير أشددا إن أقمت ظرف الزمان وسير يزيد يومين فرسخان سيرا شديدا إن أقمت ظرف المكان وسير يزيد يومين فرسخين سير شديدا إن أقمت المصدر وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به وحري معنى حقيق وهو خير المبتدأ ونيابة متعلق به ثم قال :

(ولا ينوب بعض هذى ان وجد * في اللفظ مفعول به وقدير)

اعلم انه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها يحضرته هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه خذ الناظم وإلى ذلك أشار بقوله وقدير وفيه منه ان ذلك دليل ومنه قراءة بعينهم : ليحري قوما كانوا يكسبون . على اقامة المحرور مقام الماعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما وقوله بعض فاعل ينوب وهذى إشارة إلى الأربعة المذكورة وان وحده شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه وقاعن يرد ضمير مستتر والتقدير وقدير ذلك أي نيابة أحد المشار اليه مع وجود المفعول به ثم قال :

(واتفق قديشوب الثاني من * باب كسافيا التباسه أمن)

يعني ان النحويين اتفقوا على حوار نيابة المفعول الثاني من باب كسا ويعر أيضا عن هذا النوع ياب أعطي وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول واحترر به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن ان يفس فتقول عن هذا كسي ريدا ثوب وأعطي عمرا درهم وفهم من قوله فيما لتباسه أمن انه اذا وحده لبس وجب اقامة الأول كفوال أعطي ريدا عمرا وفهم أيضا من سكوته عن الأول انه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله أول الباب : ينوب مفعول به عن فاعل . وقد إما لتحقيق لانه جائز اتفاق وإما للتفصيل بالنظر إلى نيابة الأول فانه أكثر واتفق متعلق ينوب وكذلك فيما والثان فاعل ومن باب في موضع الحال من الثان

على الطريقة كسرا أو يخرج عنها إلى حالة تشبهها وهو الجرح من والإشارة إلى العموم في ظرف الزمان والمكان وانما استمع كون الطرف للغير انصرف نائبا لان نيابته توجب رفعه وذلك يخرج عن النص الذي قصدت اعرب قصره عليه فتكون نيابته تصرفا وهو نقض للعرض (وقوله أن لا يكون مؤكدا الخ) نحو سير لان المصدر المؤكد لا فائدة فيه لان معناه مستفاد من الفعل فيتحد معنى الفعل والنائب ولا بد من تنافيها وأما إذا ووصف فانه يجوز ومنه مثال المكودي بعد سير سدد (وقوله نحو سبحان الخ) ظاهر كدى أنه مبصر مع انه اسم مصدر مسبح ومصدره التسبيح وانما امتعت نيابة المصدر غير المتصرف لما مر في الطرف (وقوله يعني مع مجروره) أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق ووجه ان حرف الجر ملازم للمجرور فاكتفى بذكره وحمله على هذا ليوافق كلامه في السكينة والتسهيل قل أبو حيان ولم يقل به أحد ومذهب جمهور البصريين ان النائب المحرور فقط ومذهب الفراء النائب حرف الحرق فقط وهو ظاهر الظمها (ولا ينوب بعض هذى ان وجد) (قول كدى أحدهم الأربعة الخ) جعلها أربعة والمفعول به خامسا باعتبار كون ظرف الزمان و ظرف المكان قسمين وجعل في النوطة عند قوله وقابل من طرف الخ ظرف الزمان و ظرف المكان جعل ذلك جعل هناك اندى يرب أربعة أشياء بالمفعول به فلا مضافة بين ماها وبين ما في النوطة وانما لم تجز النيابة مع وجود المفعول به لان غيره لا ينوب الا بتقديره مفعولا به محازا فادواحد المفعول به حقيقة فلا يتقدم غيره عليه لان تقدمه عليه من باب تقديم الفرع على الأصل (وقوله ومنه قراءة بعضهم الخ) الذي قرأ بذلك هو أبو جعفر خارج السبع ويجرى فعل مضارع منصوب بأن مضمره بعد لام كي بفتح مقدرة (وقوله وقدير ذلك) جواب عن سؤال مقدر بان يقال له كان ينبغي للناظم أن يقول ترد البناء لانه يعود على النيابة وقدر واما ان لم الخ فاجاب بما ذكر وهذا منى على ما قدمه في التقرير من أن الطرف وما عطف عليه ينوب مع وجود المفعول به والحق ان ذلك لم يسمع الامع الحار والمحرور فيكون الضمير في يرد عائدا على بعض هذه الإشارة إلى أنه لم يسمع في جميعها (واتفق قديشوب الثاني) (قول كدى يعني أن النحويين اتفقوا الخ) سبغ في دعوى الاتفاق الناظم وقد حكى الموضح في ذلك أقوالا أربعة تسكتنا على الناظم (لا يقال) ان الخلاف عنده ضعيف فلذا لم يعتبره (لا نقول) قد حكى في التسهيل الاتفاق أيضا وهو كتاب اعتنى فيه ببيان الخلاف فحيث لم يذكره دل على أنه لم يطعم عليه (وقوله من باب ظن) فهو فيسكنم عليه في قوله باب ظن وأرى الخ (وقوله وجب اقامة الأول الخ) لان كلا يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ الا بالاعراب ودعوى الاتفاق في هذا المفهوم صحيحة الا ما ورد من قول الرضى ان اللبس ينتفي بقاء كل منهما في مرتبته بان يقال أعطى زيدا عمرو فاعل ان زيدا هو الماعل من جهة المعنى بتقدمه وان كان منصوبا (وقوله وفهم أيضا من سكوته الخ) مراده بالأول ما كان فاعلا في المعنى تقدم أو تأخر ولا يهم

عمرا مررت به وفهم من قوله موافق مطلق لموافقة فشعل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني والتقدير ضربت زيدا ضربته وجاورت عمرا مررت به وهذا لتقدير لا يطق به لأن الفعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشيء مستغنى عنه نحو أنت في قولك ريدأت تضربه فإن وقع انفصل بهذا ومثله لم يحرك النصب للفصل بآنت وإن حرف شرط ومضمر فاعل يفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعل مفعول بشغل وعنه متعلق بشعل والضمير فيه عائذ على الاسم السابق والباء في ينصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه وينصب متعلق بشعل والضمير في لفظه عائذ على الاسم السابق والظاهر في ألفي قوله أو المحل أنها معاينة للضمير والتقدير بصب لفظه أو محله ويحمل هذا البيت وجه آخر من وجوه الاعراب وهو أن تكون الهاء في لفظه أو محله عائذة على الضمير الذي اشتغل الفعل به وتكون ابياء على أيها لا بمعنى عن وعلى الاعراب الأول حمل الناطم كلامه في شرح الكافية فترجع الأخذ به والسابق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمر في موضع الصفة لفعل وحما نعت لمصدر محذوف والتقدير اضمارا حتما ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر في أضمرنا وموافق نعت لفعل بعد نعتة بالحلة ولما يتعلق بموافق وما موصولة وصلتها الجملة هدها ثم إن الاسم السابق لفعل ناصب للضمير على خمسة أقسام لازم النصب ولزم الرفع بالابتداء وراجع النصب على الرفع ومستوفيه الامران وراجع الرفع على النصب وقد بين أعسم الأول بقوله :

(والنصب سم إن تلا السابق ما * يختص بالفعل كإث وحيثا)

يعني أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه والخص بالفعل أدوات الشروط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكر هنا منها أن وحيثا فتقول أو زيدا لقيته فجعل إكرامه وحيثا زيدا لقيته يكرمك ومثال التحضيض هلا زيدا لكنه ومثال الاستفهام متى زيدا بآيه وجواب أن محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار إلى القسم الثاني فقال :

(وإن تلا السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا * كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمول ما بعد وجد)

(وقوله عمرا مررت به) هذا لا يلائم تقديره وعرابه مع اختياره وإنما يلائم الاحتمال الثاني الآتي في اعرابه والصواب أن يعتل بنحو هذا ضربته (وقوله وهذا التقدير الخ) أي للمائل المحذوف وهذا هو الحق خلافاً لما أجاز اطهره مستدلاً بقوله تعالى : أنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم. وأجاب عنه ابن غازي بأن الثاني تأكيد للأول قال بعض والصواب أنه مسأله كآيه قيل كيف رأيتم فأجاب بقوله : رأيتم لي الخ وأما في هذا الباب فالثاني تأسيس وتقدير عامل آخر أولا أمر صاعى (وقوله أن لا يسئل بينه الخ) محل هذا إذا لم يكن ما فصل به لا يدمنه والابان كان شرطاً في العمل نحو زيدا أنت ضاربه فيجوز الاشتغال في الاسم السابق على الفاصل كما يأتي في سؤال وجواب المكودي عند قوله وسو في ذا الباب وصفه (وقوله ويكون ابياء على أيها الخ) الذي هو السلة ويكون حينئذ معنى نصب لفظ الضمير هو أن الفعل يصل إليه بنفسه ومعنى نصب محله أن يكون الفعل واصلا إليه بحرف الجر نحو عمرا مررت به وهو مثاله في التقرير (وقوله وعلى الاعراب الأول الخ) هو الذي قرر به الوصح كلام الناطم وهو الظاهر وإن كان جمهور السراح قرروا كلام الناطم بالوجه الثاني وفيه تجوز من وجهين الأول أن الضمير لا يصب لفظه وإنما يصب محله لأنه معنى والثاني أن هذا تكرار مع قوله بعد وفصل مشغول الخ وأحيب عن الأول بأن معنى نصب لفظه لو كان محله اسما طاهرا لنصب لفظه وعن الثاني أن الكلام هنا على العامل من حيث اشتغاله عن العمل في الاسم السابق وما يأتي في اتصال الضمير وانفصاله (وقوله حالا من الضمير المستتر في أضمرنا) فيه تجوز لأن ضمير أضمرنا عائذ على الفعل ولا معنى لكون الفعل نفسه حتميا بل باعتبار لإظهار أى في حال كون ضمير الفعل محتما (والنصب حتم إن تلا السابق) (قول كدى ما عدا الهمزة) فلا تختص بالدخول على الأفعال وهذا جاز النصب على المفعولية والرفع على الابتدائية في قوله تعالى : أبشرا ما واحدا تتبعه. (لا يقال) من أدوات الاستفهام ما هو غير خاص بالفعل نحو هل ريد قائم ومتى عمرو منطلق وأين زيد مقيم (لأننا نقول) محل دخولها على الأسماء ما لم يكن في حيزها فعل والافلاتار فدمر من قولك هل زيد قام على شغل محذوف وقدم أول الكتاب (فإن قلت) ما الفرق بين قولك ريد قام مع هل زيد قام حتى حار في الأول وجهان وتعين في الثاني كونه فاعلا بفعل محذوف (قلت) الهمزة أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات مالا يتوسعون في غيرها (وقوله وذكر منها أن وحيثا الخ) الضمير في منها عائذ على الأدوات المختصة بالأفعل وتسوية الناطم بين أن وحيثا إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما بما يطلب النصب وكونه في شعر أو نثر شيء آخر وبه يسقط اعتراض الوضح على اساطم وإنما وجب النصب لأن النصب يستدعى تقديم فعل ناصب فكون الأداة المختصة داخلة على جملة فعلية والراد بوجوب النصب عدم حوار الرفع بالابتداء فلا ينافي جواز الرفع للاسم الواقع بعد أداة تختص بالفعل بفعل محذوف نحو : وإن أحد من الشر كين استجارك . (وإن تلا السابق ما بالابتداء) ليس هذا من أقسام الاشتغال بل ياتنا مفهوم قول الناطم سابقا

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق مسبقاً أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء ومثال ذلك إذا التي
للهامزة وليتها الابتدائية نحو خرجت فاريد يضربه عمرو وليتها زيد أكرمته والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل عالياً يصح أن
يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات السرد نحو زيد أكرمته وعمرو ولا أكرمته وعراب البيت الأول واضح وأما البيت الثاني ففيه تعقيد ويتبين
بالعراب فالفعل فاعل فعل محذوف بحرفه لا وما موصولة وأتت على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مقعول بتلا وصلها الجملة إلى
آخر البيت وماتت موصولة وأتت على الواقعة على الاسم السابق وصلها قبله (١) والهاء قبله تامة على الفاصد ومعمولا حل من ما الثانية
وما تامة موصولة واقعة على التمس لنفسه وصداً وجد وبعد معلى بوجوده وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده أى بعد
الفاصل وتقدير الكلام كذا لا سيما يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذى لا يرد الذى قبله معمولاً للفعل الذى وجد بعده
وهو انفسر ثم أشار إلى هذا التمس الثالث بقوله :

(واختير صب قبل فعل ذي طلب * وبعد ما ابتلاؤه الفعل غلب)

وبعد عطف بلا فاصل على * معمول فعل مستقر أولاً)

فذكر ترجيح الصب على الفعل الثلاثة أسلاف اشتمل البيت الأول على مسبق الأول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضى الطلب
وذلك الأمر نحو ريدا اضربه ولستاء نحو الهم ريدا رحمه والتمس نحو زيد أكرمته والثاني يقع الاسم السابق بعد شيء يعصب دخوله
على الفعل نحو ما وان الهمس ونحو الاستعانة نحو ما ريدا اضربه وعراب البيت واضح واشتمل البيت الثاني على سبب واحد
وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرية لفعل نحو قام ريدا وعمرا كلته ومنه قوله عز وجل : يدخل من يشاء في رحمة
والناسم على لفظ هذا المصدر واحترر بقوله بلا فصل من أن يصح بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته
لأن حكمه معطوف في ذلك حكم السامب وإنما اختير الصب قبل فعل الطلب لأن الطلب طاب للفعل وبعد الحروف المذكورة لأن العال
فيها ليس هو المعطوف ومع لعتف على الجملة الفعلية لئلا يفسد المعطوف عليه ونصب مفعول باسم فاعله باختير وقبل متعلق باختير وذى
طلب قبل الفعل وبعد معطوف على ما قبله من عطف باختير وما موصولة واقعة على الأدوات المقدمة على الاسم السابق وابتلاؤه مبتدأ وهو
مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل معمول أول ونحو أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول والفعل معمول ثان والأول أطعم لأن
اسمطه سابق ولى على تعقيد هذا لفظ كثير أو علم في موضع الخبر لا ابتلاؤه وبعد معطوف على بعدنى البيت الأول وبلا فصل متعلق بعاطف
وعلى كذلك وأولاً طرف متعلق بمستقر واحترر به من الفعل الذى لم يقع أولاً كالجملة ذات الوجهين ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله :

شعل منه كانه قبل فان لم يكن الصمير شاعلاً اسم صحة تسلط عامل الضمير على الاسم السابق فلا يجوز الاشتغال بل يتعين رفع الاسم
السابق على الابتداء وبه حجاب عن اعتراض للوضح (قول كدى وليتا زيدا أكرمته الخ) مراده بوجوب الرفع الكلام الذى فيه عدم
حوار نصب ويد على الاشتغال والا فيحوز في ما قبل ليتا أن تكون كافة فيكون ريداً مبتدأ وأن تكون غير كافة فيكون ريدا بالصب اسمها
والجملة بعده خبر فيبقى حكم قوله : وقد يبق العمل وقول بعض إن محل حوار أعمال ليتا في غير باب الاشتغال وأما فيه فيعين إعمالها غير
مستند (وقوله نحو زيدا أكرمته الخ) زيد مبتدأ وما نافية وجملة أكرمته خبر (فان قبل) ما الساقية من أدوات الصدور لا يعمل
ما قبلها فيما بعدها وهما عمل زيد فيما بعدها (فلجواب) اسم معطوف على ذلك في عمل للفرد وأما في عمل الجملة كفى هذا المثال فلا يمنع ذلك
فيها وهكذا يقال مع لام الابتداء وبعد غيرها من أدوات الصدور (واختير نصب قبل فعل ذي طلب) (قول كدى اشتمل البيت
الأول الخ) هذا باختيار جعل مادل على الطلب قسماً واحداً دل عليه بنفسه أو بواسطة حرف وقد مثل السكودي للتسمين مما وأما
الموصح جعل مادل على الطلب بنفسه قسماً ومادل عليه محرف قسماً آخر فقال وجمع المستثنين قول الناظم فعل ذي طلب والكل صحيح
والآب واحد (وقوله وهجرة الاستعانة الخ) محل اختيار النصب إذا لم يفصل بين الهمزة وبينه فاصل أصلاً أو فصل بينهما بظرف
نحو أيوم الجمعة ريدا يضربه وان فصل بغير ظرف فالخيار الرفع نحو أأت عمرو ونضربه (وقوله ومنه قوله عز وجل الخ) حذو عامل
الطالب من معنى أعد نحو أهان أو عذب لأن أعداناً يتعدى حرف الجر (وقوله حكم استأنف الخ) فذارة ترجع لصب نحو اضرب
ريداً وأما عمرا فأكرمته لونه واختير نصب الخ وتارة ترجع الرفع كمثل السكودي وهذه العبرة قوله حكم استأنف أولى من عبارة الموضع
بقوله والخيار الرفع لعدمها (وقوله لأن الطلب طلب الخ) العبارة الجيدة أن يقول لأن أصل الطلب أنما يكون بالفعل فخص الكلام عليه
أولى (وقوله ثم أشار الخ) الأولى حذف ثم يقول كالجملة ذات وجهين للشار إليها بوله وان تلا الخ وعلى إثبات ثم يقتضى أنه مستأنف
(١) (قول الشارح وصلها قبله الخ) كذا بالأصل باصافة قبل إلى الصمير وهو مع كونه لا يسقيم معه الوزن مخالف لما في نسخ الألفية
فقد حذف الضمير في لفظ اللان وحرره هـ

يعني ان الوصف الذي يعمل عمل لعل يسوي الفعل في حواير تفسير العامل في الاسم السبق والراد ما وصفه كذا كذا اسمك اسمك اسمك اسمك
دون الصفة بل شبهة وأفضل التفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فتلتزم عاملها فتحو أريد أنت صار به كذا لك أريد أنت صار به كذا لك أريد أنت صار به كذا لك
لا يجوز الاشتغال في نحو أريد أنت صار به للفصل والفصل موجود في هذا المثال (ك) لا يعبر القتل لا مع الفعل لاستقلال الفعل
بمخلاف الوصف فانه لا يستقل بنفسه بل لا بد من شيء يستند اليه فقول أنت صار به منزلة تضر به واحتر بالوصف مما يعمل عمل انفس

(۱۸ - ابن حمدون - أول)

وليس بوصف كاسم لهما المصدر وقوله فاعمل من اسم الفاعل بمعنى لماضي فانه لا يعمل وقوله ان لم يك مانع حصل من اسم
اعند العمل تارة في توصولة نحو زيد أنا الضاربة غذا وهم من قوله ان لم يك مانع حصل ان الصفة المشبهة لا تفسر لامساع عملها
فيها ووصفا متعول بسو وفي متعلق بسو وكذلك بالفعل والتأخر ان يك تامة ومانع فاعل بها وحصل في موضع الصفة لمانع
والاعتراف ان لم يوجد مانع حاصل ثم قال :

(وعلاقة حاصلة بتابع * كعلاقة بنفس الاسم الواقع)

من ان اسم الفعل اذا كان أحديا مبيوعا بسبي جرى مجرى السبي المحض والمراد بالبناء الضمير العائد على الاسم السابق والمراد
بالبناء هو الضمير كضربت ريذا ضربت رجلا محبة أو عصف ابنيان كقولك زيد ا ضربت عمرا أخاه أو عطفت السق كقولك زيد
ضربت شجرة واحدة ونحوه في التابع يوحى أن ذلك جائز في جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بماد كـ والمراد بالواقع
سابق الفعل لضمير وسلسلة مستدا وحاصلة لعنانه وبما مع متعلق بحاصله وكعلاقة جبر لبتدا وبمعنى صفة لعلاقة ثم قال :

﴿ تعدي الفعل ولزومه ﴾

واوصف من ضمير العامل بالفعل فقط لأنه الأصل في العمل أو بالوصف فقط وتصحتهما معا فذهب ابن مالك الى تقديره وصدا متهما
مسا في بناء كوز لا غير (وقوله كاسم الفعل الخ) مثله زيد عليك يعين في زيار رفع على الابتدائية ولا يجوز فيه النصب باسم فعل محذوف
لانه لا يعمل فيما قبله ولا يعمل لا يفسر عاملا وسيقول الناطم وأخروا الذي فيه العمل ومثل المصدر زيد ضربنا إياه (وقوله وبقره دا
عمل الخ) رحم الله كدى حيث تدبر بين مفسو في داعمل مع ان لم يك مانع حصل وحصل كلامه انه حمل داعمل على العمل بالفعل في الحابة
الراية في جرح اسم العامل بمعنى الماضي وان كان مهيأ لقبول العمل بدخول أل عليه لكن ليس عاملا الآن ويبقى داخلا في قوله داعمل
اسم نسبة نحو وجه الأب زيد حسبه واسم الفاعل مع أل فخر حهما قوله ان لم يك مانع حصل فالمانع في لصفة المشبهة كونها لا تعمل
في سابق ولا يعمل في متقدم لا يعمل عاملا والمانع في اسم الفاعل المقرون بأن ان الوصف صلة لأل والصلة لا تنقسم على الوصول فمحمولها
كذلك ولا يعمل الخ (وهو انه الضاربة عدا الخ) الأولى حذف عدا لأن اسم الفاعل المقرون بال يعمل مطلقا لقول لظم وان
يكمن صلة الخ (وسنة صلة تابع) (قول كدى هي ان شاء الخ) انه على هو رجلا في مثاله لأول وعمر في التالين بعده (وقوله اذا
كان أحديا) أي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه (وقوله بسبي) المراد به التابع لتحمل لضمير الاسم السابق
وهو خبيث مثال لأول ونحوه في التالين بعده (وقوله جرى مجرى اسمي) أي الذي لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير الا بالاسم
او وقع بعده نحو زيد ضربت أخاه كاسم في قوله أو بإضافة فلا يكون فيه تشبيه الشيء نفسه كافي له في النظم (وقوله والمراد بالعلاقة
الضمير الخ) صواب الضمير وضمير حاصل ومتصل بتابع لاسم شاعل ذلك الاسم للعامل عن العمل في الاسم السابق كعلاقة أي ضمير
ملازم ومعلق بنفس الاسم الواقع شاعلا للعامل المفسر في نحو قولك ريذا ضربت أخاه فافصال الضمير من الشاعل في نحو قولك
ريذا ضربت رجلا محبة بمنزلة اتصال الضمير بالشاعل في نحو قولك زيد ضربت أخاه وليس المراد من قول الناطم بنفس الاسم
الضمير حتى يكون المعنى كعلاقة مسجلة بنفس الاسم أي الضمير لانه لا معنى له وهذا هو لدى فهم بعضهم من كلام كدى فاعتراض
عليه وقد علمت صحة كونه نعم اطلاق العلاقة على الضمير بخلاف لانها في الأصل هي الارتباط والسببية كالأحوه والبنوة وأجيب بان
الضمير لما كان سببا في العلاقة أطلق على المسبب الذي هو الارتباط من باب اقامة السبب مقام المسبب (وقوله ضربت عمرا أخاه)
هكذا في نسخ المصححة وهو الصواب وفي بعضها ضربت رجلا أخاه وهي غير صواب لانه يشترط في العطف المطابقة في التعريف
والأكبر ولما بين على هذه اذجة لان الأول ككرة والثاني مرفقة (وقوله والاطلاق في الناطم الخ) نكته على الناطم حيث أطلق
في التابع وأجيب بان مع في النظم ككرة وامكرة في الانبات لاتعم فلا يحتاج لاصلاح (وقوله والمراد بالتابع السبي الخ) الذي هو أخاه
في نحو ريذا ضربت أخاه والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ تعدي الفعل ولزومه ﴾

لما كان العامل المشغول تارة يتكون متعديا وهو المستفاد من قوله ان مضمير اسم سابق الخ مع مواضع أخر في الباب قبل
وتارة يكون لازما وهو المستفاد من قوله وفصل مشغول محرف جر الخ ذكر باب التعدي والزوم عقب الاشتغال ثم المتعين أن
يكون لزومه بالرفع عطفًا على تعدي وتجويز بعضهم جره بالعطف على تعدي باعتبار انه حذف اوصاف الذي هو باب وبقي المضاف اليه

الفعل على قسمين متعد ولأزم وبدأ بالمتعدى فقال :

(علامة لفعل متعد أن اتصل * هاء غير مصدر به نحو عمل)

يعني أن علامة الفعل التعدى حوار اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضرب به عمرو والخير عمله زيد واحتوز بهاء غير الصادر من هاء المصدر فانها اتصل بالمتعدى واللازم فبيست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ وخبره أن اتصل وها مفعول يتصل به متعلق يتصل ثم قال :

(فانصب به مفعوله ان لم يصب * عن فاعل نحو نذرت الكتب)

يعني ان الفعل التعدى ينصب للمفعول به اذا لم يصب عن الفاعل فاذا ناب عن الماعل كان مرفوعا كما تقدم في بابهم من قوله فانصب به ان الناصب للمفعول به الفعل وهو أوضح الأقوال واغراب البيت واضح ثم قال :

(ولازم غير متعد)

يعني ان ما لا يصح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير متعد مبتدأ مؤخر خبر جازم اللازم ما يستدل على لزومه بمصاه ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه وقد شرع في بيان ذلك فقال :

على حره بعيد (قول كدى الفعل على قسمين الخ) ههنا أخذنا ظاهر عبارة الناطم والافلاقسام أربعة متعد دائما ولازم دائما ولا يوصف بمسحوقية ولازوم وهو كان وأخواتها وما يكون متعدي تارة ولازما أخرى نحو نصحنه ونصحنه وشركته وشركته وحكمه الواضح ثلاثة لأن القسم الرابع سماعى عنده جائز في النثر والجمهور على انه قسم مستقل مقيس جائز قال تعالى : وإذا كالوهم أووزنوه . (علامة الفعل متعد) بدأ بالمتعدى لشرفه وقصر الكلام عليه وإن كان الأصل تقديم اللازم لأن التعدى يحتاج واللازم لا يحتاج وما لا يحتاج أصل لما يحتاج (غير مصدر) أى مصدر ذلك الفعل المذكور فيصدق بأن لا تعود الهاء على مصدر أصلا . وتعود على مصدر غير ذلك الفعل المذكور فتدلت مثل الكودى على أن به تعلم ان مثله بالخير عمه يريد صواب لأن الخير وإن كان مصدرا لكنه غير لفعل المذكور وهو عمل إذ مصدره عمل وحيث فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه بأن الخير المراد به المال فيكون غير مصدر وإن كان الخير يطبق على المال فإن تعالى : وإيه لحب الخير . أى المال لشديد إذ لا معنى له في كلام الكودى (قول كدى اتصال ضمير الخ) راد لفظ ضمير لاجراج هاء اسكت نحوور بحرجه فانه ليس في النظم ما يخرجها فتكون علامته غير مائة وقد يقال ان هاء السكت لا تعود على شيء فتكون خارجة بقوله هاء غير مصدر لأن دعاء هاء عائدة على غير مصدر (وقوله فانها اتصل بالمتعدى الخ) مثال التعدى الضرب صربه زيد ومثال اللازم الخروج خرج عمرو (فانصب به مفعوله) أى جنس المفعول واحدا أو متعددا ثم هذا كأنه ترجمة للمفعول به لأن غيره من المفاعيل حده ودكر لكل ما ينصبه وأما المفعول به فلم يفرده بترجمة ولم يحدده وحده تقريبا الاسم المنصوب الذى يتعلق به فعل الفاعل اثباتا نحو ضرت زيدا أو نيا نحر ماضرت عمرا ويؤخذ من هاء ان المفعول به إنما ينصب للمتعدى بخلاف غير من المفاعيل فكما ينصب للمتعدى ينصبها اللازم (قول كدى * تفهم في باب الخ) في هذا تنكيت على الناطم بأنه حيث قسم في قوله يوصف بمفعول ه عن فاعل فلا يحتاج إلى استثنائه لانه معلوم بل قال بعض ان كلام الناطم ينهى انه اذا ناب عن الماعل لا ينصب الفعل شيئا آخر مع ان التعدى لا يمين ينصب الثانى والتعدى لثلاثة ينصب الثالثى والثالث وأجيب بانه أطلق السكالا على ما مر في قوله ومسوى الـ ثب بماعلة الخ والأولى أن يدل قوله ان لم يصب عن فاعل الخ بان لم يصب عن فاعل نحو سمع للكتب يكون اشارة الى أن محل نصبه للمفعول ادلم يضمن التعدى معنى فعل قاصر والافلا ينصب وذلك نحو سمع منه في الأصل . بعد لكه لا ضمن معنى أصغى وأصغى لازم صار لازما فذلك عدى لسكتب باللام (وقوله هو أوضح لأقول) وحيث ان أصل العمل للمعنى وقيل الناصب الفاعل وقيل الفعل والفاعل وقيل معنى المفعولية (ولازم غير متعد) (قول كدى ان يتصل به الخ) أشير الى جواب اعتراض وارد على الناطم وهو ان الاخبار في كلامه غير مفيد لانه معلوم من الترجمة ان غير المتعدى لازم وحاصل الجواب ان في الكلام حذف ليدل عليه ما قبله والتقدير وغير ما يقبل علامات التعدى لازم وقدم نظيره في قوله سواها الحرف مع قوله وخبره معرفة ثم ان قوله ولازم أى اصاله احتزنا بما اذا كان هناك شيء يصير متعديا كالمزمه نحو : أدهتم طياتكم . فان ذهب في الأصل لازم فلما دخلت المزمزة عليه صار متعديا كألف المعاملة في نحو جالست زيدا فى جلس زيد وكالاتيان به على فعلت للدلالة على العلية نحو كرمت زيدا أى علبته في الكرم كذا قالوا والحق انه لا يحتاج للتقديم بذلك انما ذكر داخل في قوله علامة الفعل الخ لاها كلاما يقبل هاء غير المصدر (وقوله وقد شرع في بيان ذلك الخ) لم يقل في بيان الأول والثانى اشارة الى أن الناطم أحلط بينهما لانه ذكر أولا

(وَحْتَمُ * لِرُومِ أَفْعَالِ السَّجَايَا كُنْهَمُ) هذا مما يستدل على لزومه بعمه وهو أن يكون دالاً على السجيا أي الطبايع وهو مادل على معنى قائم بالقاعل لازم له ثم من ذلك بقوله كنهم ومعناه أكثر أكلة ومثله سحق بكسر الميم وضمتها ثم قال : (كَذَا أَفْعَلُ وَنَحْوُ هِيَ أَفْعَسَا) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو الفعل كادشعر وأطمأن وفعل كاحرنجم وأفعنس والمضاهي المشابهة واصطلاحه في هذا الكتاب أنه إذا علق الحكم على شيء شئ فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال وقعنس ومصاهيه وأفعل مشتداً جبره كذا ونضاهي معطوف على أفعل وأفعنس مفعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلاً بالنضاهي أي واذي ضاهاه أفعنس ثم قال : (وما اقصى نطافة أو دنسا) نحو وضوء وظهر في استعارة ونجس في الحدس وفنرودنس في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي ثم قال : (أو عرسا) وهو ما ليس بحركة حسم من معنى قائم بالفعل غير لازم له نحو مرص وكسل ونشط أو عرسا معطوف على دنسا ثم قال : (أو طواع المعدي * لواحده كنده قائمدا)

يعني أن علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعا لفعل معدي واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج وممدت الثوب فامتد واحتز بقوله لواحده من الطاوع المتعدي لاثنتين فانه متعد إلى واحد كقولك علمت زيدا الحساب فعلمه ثم قال : (وعد لازما بحرف جر) يعني أن الفعل اللازم إذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصد إليه بنفسه لضعفه عنه عدى إليه بحرف الجر نحو مروت يزيد وآليت عبي عمرو ثم قال : (وان حذف فالص للجر) يعني أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين موقوف على السماع ومطرد وقد أشار إلى الأول بقوله : (نقلا) أي سماعا كقول الشاعر :

آليت حب العراق الدهر طعمه * والحب يأكله في القرية السوس

أي آليت على حب العراق حذف حرف الجر وانتصب المجرور وظاهر قوله نقلا أن القل راجع للصب

ما يستدل على رومه بعمه مشهور به وسلك حجتهم يقول كلام اساطم هذا مما يستدل الخ (وَحْتَمُ * لِرُومِ أَفْعَالِ السَّجَايَا) (قول كدي لازم له) بسبع عبدة اساطم وابن لمراد بالروم الغلب فيكون الاساطم كثير الأكل مثلاً قد يزول بالمرض والحق قد يفتك عن صاحبه (ومناه شمل ذلك نقولاه كهم ومعناه الخ) تخيل اساطم بينهم ونفسير المكودي له صواب موافق لكلام أهل اللغة لأنهم عندهم تارة يخطئ ويراد به من اشتدت شهوته للضغام فيكثر أكله وتارة يطبق ويراد به معنى شبع فالأول من أفعال السجيا والثاني من الأفعال الدالة على اعراض ذلك طم مثلهم وأراد به معنى الأول والموضح مثل به بمعنى الثاني والكل صحيح وقول التصريح ومأهم إذا صار أوكولاً فيس لازم سبق قمت وعندهم هم هم السوس منبذاً للمفعول ومعناه ولع فهو استعمال آخر ومعنى آخر يكون منهم معه متعباً ودليله صوغ مفهوم اسم مفعول به في الحديث : مهومان لا يشبعان طالب علم وصالب دنيا. (كند أفعل) (قول كدي المراد به ذلك اللفظ الخ) هذا في الغالب ومن غير الغلب قد لا يراد ذلك اللفظ لمثله به كقوله في باب الدسب ياء كيا الكرسي النخ لأن ياء الكرسي ليست للنسب (وقوله واقعنس ومصاهيه) المراد بالمضاهي المشابهة لأفعنس في كون بعد النون حرفين أحدهما زائداً تضعيفاً فيكون شاملاً لأفعنس وما أشبهه في ذكره (هذه قلب) كلام اساطم لا يدخل الورن الأصلي بأن يكون بعد النون حرفان أصليان كاحرنجم مع أنه لازم أيضاً (قمت) بل يؤخذ بالأحروية لأنه إذا كان الملحق لازماً فاحرى الأصلي ولذلك أدخله كدي في كلام اساطم وهذا على احتمال الأول وهو جعل أفعنس مفعولاً وهو أصواب وأعلى الاحتمال الثاني وهو كون أفعنس فاعلاً فيكون الأصل كاحرنجم هو المراد وهل يدخل الملحق وهو أفعنس وما أشبهه يحتمل ويحتمل (وما اقصى نطافة أو دنسا) الظاهر أن هذا داخل في قوله بعد أو عرسا لأنه من جملة مادل على العرض فيكون ذكر العرض بعده من ذكر العام بعد الخاص ونجس وقدر بضم العين وكسر فيهما (أو عرسا) (قول كدي ما ليس بحركة الخ) المراد بالحركة اسمية انتفاء الجسم بتمامه من محل لآخر فيدخل العرض نحو ارتعش لاهواً اقتضى حركة جسم لكنه ليس بتمام الجسم على الوجه المذكور فالارتعاش من العرض (تنبيه) هذه الأفعال التي ذكرنا اساطم من قوله وحتم لزوم النخ إلى هنا كلها داخلية في مصدوق قوله ولازم غير المعدي لأن هذه الأفعال لا تنصل بها عن المصدر فلا حاجة لذكرها واجيب بأنه ذكرها تفريراً على المبني (وعد لازما) مراده باللازم حقيقة أو حكماً فالحقيقى ملا يتعدى إلا بحرف الجر كدلى كدى والحكمى ما يتعدى لمفعول واحد بنفسه ويطلب آخر لا يوصل إليه إلا بحرف الجر وكان ينبغي للسكودي أن يدل لثال الثاني بنحو قوله تعالى : ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض فالناس معصون أولوهم بدل منه وتعدي للثاني وهو بعض الباء ليفيد القسمين معاً نقلاً (وقوله كقول الشاعر آليت الخ) البيت من لسيط وقائله المنس جرب بن عبد المسيح الضبعي ومعنى البيت حلفت ثم يحتمل أن يكون بضم الناء فيكون اخباراً عن نفسه ويحتمل أن يكون بفتحها فيكون خطأ

وليس كذلك بل هو راجع الى حذف حرف الجر وأما الصب فليس ينقل وأشار الى الثاني بقوله :

(وفي أن وأن يطرد * مع أمن ليس كعجبت أن يدوا)

يعنى أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدرين مطرد اذا أمن اللبس فقول عجبت من أنك تقوم وعجبت أنك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يدوا أى يعطوا الندية واحترق بقوله مع أمن ليس من نحو رغبت في أن تقوم ورغبت عن أن تقوم ولا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس وانما الحذف حذف حرف الجر مع أن وأن لطولها بالنسبة واختلاف موضعها بعد الحذف قليل في موضع حر وقل في موضع نصب وهو انفس وقوله وان حذف حرف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكيها وثلا مصدر في موضع الحال من احذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف أيضا ثم قال :

(والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبس من زارك نسج المن)

اذا كان الفعل متعديا الى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلا في المعنى وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلا في المعنى كقولك أعطيت ربا ادبرها فزيد هو الفاعل في المعنى لانه هو الذى أخذ الثوب وكقولك ألبس من زارك نسج المن فمن زارك معقول أو نألس ونسج المن معقول ثن والاول هو الفاعل في المعنى لانه هو الذى لبس نسج المن ونسج مصدر يعنى اسم المفعول أى منسوج ثم ان المفعول الاول في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى وقسم يجب فيه تأخير وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار الى الاول بقوله :

لللبس وهو اظهر وذلك أن التلبس هنا حملك العراق خلف اللسان أن لا تطعمه حب العراق ففر الشاعر الى الشام واليه مصرع
على الطريقة وأطعمه على تقدير لأطعمه جواب القسم وحيلة والحب الخ حالية والشاهد في نصب حب على اسطة الحافض ولا يصح أن يكون حب مفعولا بفعل محذوف يفسره أطعمه لان لا السابقة وان كانت محذوفة لمصدر الكلام تمنع ما بعدها أن يعمل في قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس قل القمح (وقوله وليس كذلك الخ) بل الحق ن القل راجع لحذف حرف الجر والنصب معا فيكون حذف الجر وإبقاء الاسم مجرورا بعده شادا وحذفه وحسب الاسم شادا أيضا ومعنى الشذوذ أنه لا يجوز لك أن ترتكب واحدا منهما ويكون حينئذ اضمير في يطرد عائدا على ما ذكر من الحذف والنصب اذا قلنا انه بعد حذف الجار يكون المجرور في محل نصب وعائدا على حذف الجار وبهائه مجرورا ان قلنا في محل جر على الخلاف الذى ذكره كدى بعد (فان قيل) كثير من المفعول كالمطعم ترتكب حذف الجار مع أنه غير مقبىس (أحب) عنه بأنه اذا سمع في حرف يكون فيه مقبىسا كما اذا سمع في الباء يجوز للمولدين القياس عليها وار تكابه ومعنى القل أنه لا يقاس حذف غير مسموع على آخر مسموع وأمل هذا (كعجبت أن يدوا) مضارع ودى كوعد وأصل المنارح قبل الاسناد يودى كيوعد فأسند الى واو الجماعة فصار يوديون فحذفت الواو الاولى فاء الكلمة عملا بقول الناصم : فامر او مضارع من كوعد * احذف... فصار يديون استقلت الضمة على الياء فنقلت الى الدال بعد سلب حركتها فالتقى ساكسان الياء والواو حدثت الياء لدفهم ما ثم دخل الناصب فحذف الياء بقوله : * وحذفه للجرم والنصب معه * فهو معرب منصوب بحذف الياء (قول كدى لئلا يلبس الخ) تبع في هذا الدظم واعترضه الموضح محذوف الجار في قوله تعالى : وترغبون أن تنكحوهن مع ان التفسيرين اختلفوا هل لتقدر في أو عن وأجاب عنه الراى بجوابين أحدهما أن يكون الجار حذف انكلا على القرية الثانية أن يكون حذف ردعا لمن يريد سكاكين لمخاطن ومخاطن أول من يرغب عنهم فقهرهن على ان الناصم لا يرد عليه شى لانه شرط أمن اللبس في الاطراد فقط ولا يلزم من عدم الاطراد عدم الورد فلا يرد عليه الآية حتى يحتاج للجواب على أن انذى في الآية احمال لللبس وهو من مقاصد العقلاء نعم ان مالك لا يفرق بين اللبس والاحمال بل هما عنده بمعنى واحد (وقوله لطولها بالصلة الخ) ختمت بحذف الجار والاولى في التعليق ما عطل به السهيلي استقباح دخول حرف على حرف (فان قلت) ما افرق بين الوصول الحرفى ولاسمى مع أن كلا منهما قد طل حتى اطرد الحذف مع الحرفى دون الاسمى (قلت) الجواب ان الوصول الحرفى مع صلته واحد بدليل صحة تأويل ذلك اعتبر طولها بالصلة بخلاف الوصول الاسمى فلا يصح فيه التأويل فلم يعتبر طولها بالصلة ثم ان تقديم المفعول الذى هو فى أن وأن الخ يوم اختصاص الاطراد بأروأ وليس كذلك لان من جهة ما يطرد فيه ذلك كى كما نكتت بزيادتها الموضح (والاصل سبق فاعل معنى) (قول كدى من غير باب ظن) تع في هذا التخصيص ظاهر عبارة الناظم منضمة لثاله واعترضه الموضح بأن الصواب أن ذلك عام في باب ظن مما أصل الاول مبتدأ وفى باب أعطى وفى باب اختار فالأصل في الجميع أن يتقدم المفعول الاول وأحسب عن الناظم أن المفعولين في باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر وقد تقدم حكم ترتيبهما في ابهاما فاعادتهما تكرار وروى اختيار في حكم المتعدي الى واحد لان الثاني مجرور بمن لفظا وتقديرا نحو اخترت زيدامن القوم أو القوم (وقوله ثم ان المفعول الاول الخ) هذه استوطنة

(١) (أصل: أوجب غنى وجاء والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو الحصر
 نحو أعطيت زيدا ١٠ درهما أو يكون الأول ضميرا متصلا بالفعل نحو أعطيتك درهما ثم أشار الى القسم الثانى بقوله: (وترك ذلك
 الذى قد يحجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى موجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا نحو ما أعطيت درهما لزيد
 ويكون فى ضمير متصل بالفعل نحو اللبس غنى مريدا أو متلبسا بضمير يعود على الك فى نحو أسكنت الدار بابيا وأما القسم الثالث وهو ما يجوز
 حذفه من قوله: أعطيتك ١٠ درهما أو أصله من قوله: أعطيتك ١٠ درهما وقوله قد يرى وقوله قد يرى للتحقيق لا لتقليل ثم قال:
 (وحذف فاعله أحرى أن لم يصح * كحذف ماسيق جوابا أو حصر)

١٠ (٢) (أصل: أوجب غنى وجاء والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو الحصر
 نحو أعطيتك ١٠ درهما أو يكون الأول ضميرا متصلا بالفعل نحو أعطيتك درهما ثم أشار الى القسم الثانى بقوله: (وترك ذلك
 الذى قد يحجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى موجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا نحو ما أعطيت درهما لزيد
 ويكون فى ضمير متصل بالفعل نحو اللبس غنى مريدا أو متلبسا بضمير يعود على الك فى نحو أسكنت الدار بابيا وأما القسم الثالث وهو ما يجوز
 حذفه من قوله: أعطيتك ١٠ درهما أو أصله من قوله: أعطيتك ١٠ درهما وقوله قد يرى وقوله قد يرى للتحقيق لا لتقليل ثم قال:
 (وحذف فاعله أحرى أن لم يصح * كحذف ماسيق جوابا أو حصر)

١١ (٣) (أصل: أوجب غنى وجاء والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو الحصر
 نحو أعطيتك ١٠ درهما أو يكون الأول ضميرا متصلا بالفعل نحو أعطيتك درهما ثم أشار الى القسم الثانى بقوله: (وترك ذلك
 الذى قد يحجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى موجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا نحو ما أعطيت درهما لزيد
 ويكون فى ضمير متصل بالفعل نحو اللبس غنى مريدا أو متلبسا بضمير يعود على الك فى نحو أسكنت الدار بابيا وأما القسم الثالث وهو ما يجوز
 حذفه من قوله: أعطيتك ١٠ درهما أو أصله من قوله: أعطيتك ١٠ درهما وقوله قد يرى وقوله قد يرى للتحقيق لا لتقليل ثم قال:
 (وحذف فاعله أحرى أن لم يصح * كحذف ماسيق جوابا أو حصر)

يجوز حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثاني على جهة الوجوب وقد أشار إلى الأول بقوله : (ويحذف الياصبها ان علما) يعنى أنه يحذف الفعل الياصب لفظة ذاعلم جوارا كقولك لمن قال لك ماضيت أ حذاب ريدا ووجوبا في باب الاشتغال واسداء والتقدير والاعراء وما كان مثلاً أو حارياً مجرى للثب وهذا هو الوجه الثاني وإليه أشار بقوله : (وقد يكون حذفه ملترما) وفهم منه أن قوله ويحذف الياصبها ان علما على جهة الجواز لأنه في مقابلة الحذف على جهة الزوم والياصبها مفعول لم يسم فاعله يحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب للموضع على أنه مفعول به وهو عائد على الفظة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على التثنية .

﴿ التنازع في العمل ﴾

التنازع هو ان يتقدم عاملان ويتأخر عنهما مفعول واحد وكل واحد من العاملين يطالبه من جهة نعى وقد بين ذلك بقوله (إن عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فلو احد منهما العمل) المراد بالعاملين هنا الفعل وما جرى مجراه ولا مدخل للحرف في هذا الباب ونمل قوله عاملان الفعلين كقوله عروحل : آ نوى أفرع عليه قطرا . والاسمين كقول الشاعر :

عهدت مفيت مغنيا من أجرته * فلم آخذ إلا فءاك موتلا
والفعل والاسم مع تقدم الاسم

(وقوله يجوز حذفه الخ) الأولى أن يقول قد يحذف لأن عبارته باعتبار ما بعدها فيها تقسيم الشيء الى نفسه وغيره ويمكن الجواب بأن مراده بالجواز في يجوز حذفه ما قابل الامتناع فيشمل الواجب والجائر المستوى اللطيفين (ويحذف الياصبها ان علما) (قول كدى لمن قال لك ماضيت الخ) كما يحذف لقربة لعظية كما مثل يحذف لقربة معوية كقولك لمن رأته متأهب للسهر مكة أى تريد مكة (وقوله في باب الاشتغال الخ) أجحف الكودى هنا غاية الاحجاف حيث لم يأت بالأمثلة لكن اتكل على كونها معلومة فثالث الاشتغال ريدا ضربته فلا يجوز ذكر العامل لقوله فيما مر فليسبق نصبه بفعل ضمير ارحتا وهال الداء يا عبد الله به مفعول بفعل محذوف قامت مقامه الياء مثلا فهي عوض منه فلا يجمع بينهما ومثال اتحذر الك واشترأى يات باسد واحذر اشتر لقيام العطف أو التكرار مقامه وسيقول الناظم :

ياك والشتر ونحوه نصب * محذورا مستناره وجب

ومثال الاعراء للرؤية وانجده وسأى ومحذر بلا ايا احلا معرى به وأما لمثل نحو الكلاب على البقر أى أرسل والمثل لا عبر فلا يذكر العامل ومثال ماجرى مجرى المثل : انتهوا اخيرا لكم . فخير مفعول محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم وأبوا حرا لكم والعرق بين المثل وما جرى مجراه ان المثل قد سبب ضرب لأجله في الاصل وأما ماجرى مجراه فلا سبب له لكنه لكثرة استعماله زل بموله . والله أعلم .

﴿ التنازع في العمل ﴾

لما كان العاملان الطالبان للاسم المتنازع فيه تارة يكونان متعديين نحو ضربت وضربى ريدا وتارة يكونان لازمين نحو قام وقعد به فاسب أن يذكر التنازع عقب التعدى واللزوم ثم ان تعريف كدى شرح لكلام النظم بدليل قوله بعد وقد بين ذلك بقوله . (ان عاملان اقتضيا في اسم عمل) (قول كدى وما جرى مجراه الخ) يعنى في العمل لاقى التصرف خلاف ما في التصريح لثلاث مخرج المصدر واسم الفعل ويدل لما قلنا تمثيل كدى بعد : هاؤم اقرؤا كتابيه . لأن هاؤم اسم فعل ولاحظ له في التصرف وعلى اخراج الحامد كما للموضح يكون المراد في التصرف كما في التصريح (وقوله ولا مدخ الحرف الخ) خص الكودى خروج الحرف فيقتضى أن التنازع يقع بين حامدين وبين حامد وغيره غير حرفين ولا أحدهما والموضح نص على أنه ممنوع في القسمين معا إلا أنه يشكل على ما للموضح تمثله بنفسه بهاؤم اقرؤا كتابيه مع أن فيه السازع بين هاؤم وهو جامد واقرؤ وهو مصرف ﴿ فان قيل ﴾ لسارع قد وقع بين حرفين في قوله تعالى : فان لم تفعلوا . ﴿ فالجواب ﴾ انه لا تنازع لان ان تطلب مثبتا ولم تطلب مفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى وحينئذ ففعلوا مفعول لم وحدها ومطوب ان في المعنى مجموع لم تفعلوا (وقوله كقوله عز وحل آتوني أفرغ الخ) أمر والواو فاعله والوزنون الوقاية والياء مفعوله وأفرغ مضارع مجرور على جواب الأمر وقطرا يطلبه الاول على أنه مفعول ثان ويطلبه الثاني على أنه مفعول به فاعلنا الثاني لقربه وأهملنا الاول أعملاه في ضميره وحذفناه لانه فظة وسيقول ولا تجب مع أول قد أهملنا (وقوله كقول الشاعر عهدت الخ) ابيت من الطويل وعهدت فعل ماض مبنى للمفعول والتاء الفتحة نائبة عن الفاعل ومعناه عرفت ومغيا ومغيا حالان من لاء وكل منهما اسم فاعل الاول من أغاث والثاني من أغى وبينهما جناس التصحيف ومن موصولة مطلوبة لمغيا ومغيا فاعلنا الثاني لقربه إلى آخر ما مر من نظره وجملة

كقوله تعالى : هاؤم افرؤا كتابيه . والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر :

لقد عمت أولو العيرة انى * لحقت ولم أشكل عن الضرب مسهما

ومعنى اضحيا طلبا خرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملا في التنازع فيه كقول امرئ القيس بن حجر :

ولو أن ما سعى لأدنى معيشة * كعاني ولم أطلب قليل من المال

فإن أغلب غير طالب القليل الثاني أن يؤتى بالعامل الثاني تؤكد الأول كقول الشاعر :

وَمِنْ إِلَى أَسْ لِمَجَاةِ سَعْلَى * أَتَاكَ أَتَاكَ لِالْحَقُونِ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

وإن أريد التأني على طالب الاحتياط لأنه متى به تأكيد، لأنه لأول وهوم من قوله في اسم أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من

أما واحد منهما من قوله فبدر الـ الساع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفي ذلك خلاف وقوله فلهو واحد منهما

لعمل يعني أن العمل لأحدهما وعاءه لأن فاعل فعل محذوف نسره قنصيا وفي اسم متعلق بقنصيا وكذلك قبل وعمل مفعول ناقصيا

وَقَتَبَ عَلَيْهِ السَّكُونُ عَلَى لَيْقَةِ رَيْمَةَ وَالْعَمَلُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ لِلْوَاحِدِ وَفِيهِمَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْوَاحِدِ وَفِيهِمَا جَوَازُ إِعْمَالِ كُلِّ وَاحِدٍ

منهما ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في الاختيار وقد نبه عليه بقوله :

(والآن أولى عيد أهل البصرة * واحتار عكبا غيرهم دأسره)

أخذ رايكس يولي إعمال التي تفرقه من انعمول واحدة ر سكوفيون إعمال الأول لستة والصحيح منه البصريين لأن إعمال الثاني

في كلام العرب أكثر من أعمال الأولاد كذلك سميويه وعمر بن الخطاب بأهل العصرة وفهم من قوله غيرهم أنهم أهل الكوفة لكونه

أُنْزِلَ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ وَالَّذِي مَبْدَأُ وَهُوَ عَلَى حَذَبِ مَضَافٍ وَالتَّقْدِيرُ وَأَعْمَالُ الثَّانِي وَأَوَّلَى خَبْرُهُ وَعَنْهُ مَتْلُقٌ بِأَوَّلَى وَعَكْسًا مَفْعُولٌ بِأَخَارِ

وعبرهم فاعل ودا اسرة حال من الفاعل واسرة الرحل مفعول وكى يداك عن كثرة التماثلين باختيار افعال الأول ثم قال :

جُزئته صلاة والماء والاعاءق فلم يسيبها وأخذ فحل مضارب مجروح من أحد متعديا لمفعولين الأول فناءك أى جوارك والثانى مؤثلا

ی ملجأ و شاهق تنازع الاسمين وهما مغنياً ومغنياً في من (قوله كقولہ تعالى : هاؤم الخ) هاؤم اسم فعل بمعنى خذوا وللم حرف

وَلِيَّ الْجَمْعِ وَصَلَّاهَا كَمَا أَتَتْ السَّكْفَ وَأَوَاعِمَ الْوَاوِ هَمَزَةٌ كَذَا فِي التَّصْرِيمِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ بِالْهَمْزَةِ لَعْنَةٌ لَا مَبْدَأَ مِنْ شَيْءٍ وَكَسَايِهِ مَنْصُوبٌ

وإزالة هذه فتحة متدبرة فيما قلنا من الحكم مع من ظهورها الشك في الحل بمرحلة المناسبة واليه في محل حر مضاف إليه والماء هذه السكت

هـ هـ هـ في ر ر هـ هـ مع أقر وأ في ك ت ي ي ه فاعلم الثاني لله به الخ و قيل هـ هـ هـ معي تعالوا فيكون لازما ولا تنازع فيه (وقوله كقول

ش. (المعاني الخ) أميت من الطويل وأولو الواو :- أحب فعل مرفوع بلواو لأنه ملحق بجمع الذكر السالم وفي نسخة

قول: ما ناره مذكور في الصلاة أو على كل شجرة صفة لمحمد، وأي الخيل لا يعرفه يقال: أبارت الخيل في الحرب إذا أسرعت في مشيها، السکن

على أن يكون المصنف هو الجهة المختصة للجان تقدير الأضرار، أو على الأقل أن يكون مرفوعاً عاصفة الخدوف واقع بدلاً من اسم الإشارة

أو عظم بن وأبي سعيد معصومي علم وأكمل مضارع تعي أعجز عن ضربه في الحرب والشاهد في تنازع النكل والضرب في مسجما

بسم ربي وهو مسمع من ملك الشيعي ببيع جوار إسماعيل للصدر المحلي باب فاعلمنا الثاني له به الخ كذا قالوا والحق الذي في العيني

من المتعارفين أنه لو بين حجت و لصرب و ما يمكن ما أعجز وهو لازم (و قوله لا يقضي عملا في المتنازع فيه) نسبيته متنازعا فيه

محرم ادا تارخ هه (قوله كقول امرئ القيس اخ) ايئ من الطويد ولو حرف امتناع وما مصدرية وأسى صلها والمؤول اسم

ن والتقدير: و لو ان سعى وكفانى حواب لو و قليل بالرفع فاعل كفانى ومفعول اطلب محذوف تقديره الملك بدليل قوله بعد:

ولكننا أسعى للجد مؤث * وقد يدرك الجبد أو ثل أمثالي

لأنه قد أتى لو كان يسعى للعيشه - له يشه كماء المال القليل لكفه إنما يطلب الملك فلا يكتفيه المال القليل ولو جعلت قليل مطلوباً أيضاً

لأنه - السارع لوقع لنفسه في الكلام ذلك أن لو الامتناعية أن دخلت على منى صار مثبتاً وأطلبها منى فيصير مثبتاً فيقتضى

١٥. بهار: لعل القليل وهو خلاف مراد الشاعر سابقا لوجه والشاهد في وقوع قليل بعد عاملين لكنه غير مطلوب لاحدهما ولا تنازع

(وهو كقول الشاعر فإين الحج) البيت من الطويل وأين متعلق بمحذوف أي فإين تذهب وإلى أين جبر مقدم والحاجة مبتدأ

واللاحمون فاعل، تاء الأول، وتاء الثاني، ني، نو، كيد، لا، ول، وليس هاتان عيادلو كان فيه تنازع لعل، انك على إعمال الثاني، وإعمالك على إعمال

الأول وهذا هو شاهدنا اجبس اجبس على بقول مقدر اى فثانين اجبس اجبس (وقوله ووقف عليه بالسكون الخ) الاولى بتحدى الالف

وقد حُجِبَ بآلِهٍ لِمَا حُدِّفَ الْإِلَافُ حَارَ الْوَقْفِ بِالسَّكُونِ (وَالثَّانِ أَوَّلَى عِنْدَ هَلْ أَبْصَرَهُ) (قَوْلُ لَدَى وَاسْمُهُ الرَّجُلُ رَهْطُهُ) اسْمُهُ بَصْمُ الْهَمْزَةِ

(وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعه والتزم ما التزما)

المهمل هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره وقوله : والتزم ما التزما . يعني من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفصلة وإثبات العمدة ومن وحب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيرها في بعضها ولقطعا صالح لوقوعه على جميع ما ذكر وما الأولى موصولة وواقعة على الاسم المتنازع فيه وصلها تنازعه والضمير العائد على الموصول المتنازع في تنازعه وفي متعلق بأعمل ثم أتى بمثالين فقال :

(كبحسان ويسى ابنكا * وقد بنى واعتدى عبداكا)

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو أعمال الثاني فإياك فاعل يسى ، وبحسان هو المهمل ولدت عمل في ضميره وهو الألف والمثال الثاني على اختيار السكوفيين وهو أعمال الأول عبداك وعد بنى واعتدى هو المهمل وذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتدى وفهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فاما على أعمال الأول فتشترك الفصلة مع العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني وأما على أعمال الأول ففيه تفصيل فيه عليه بقوله : (ولا تجيء مع أول قد أحملا * بمضمير لغير رفع أو هلا)

يعني ان المهمل إذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمرفيه نحو ضربت وضربني زيد ولما كان للنصب شاملا للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله : (بل حذفه الزم ان يكن غير حبر) وغير الحبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم قبل من قوله ولا تجيء مع أول قد أحملا ثم أشار إلى أن الحكم فيما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله : (وأخرته ان يصكن هو الحبر) فمن كونه منصوبا سعى ان لا يضمرف قبل الذكر كالمرفوع ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي ان لا يحذف فوجب عمده الإضمار والتأخير ومثال ذلك طوى وطلعت راية فلما اه

لا يفتحها خلافا للحطاب في اختصار العرب ورخص الرجل فأفاده ويقال ما فوق عشرة إلى ذريعين وشربها أي أن يلاقي . ثم أسره على الجماعة الغير الأقارب لا توافقه اللمة ولأنه يقتضى ان لاقيل الأولين ليسوا بجماعة مع أن الأمر بخلافه وهو قل دا نضره بدل أسره لكان أولى ليشير إلى ان لكل منهما حجة (وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعه) (قول كدى هو المسمى الخ) أعم من أن يكون هو لأول أو الثاني (وقوله ومن حذف الفصلة الخ) حملة على هذا بوجه التكرار مع قوله بعد ولا تجيء مع أول الخ ولأولى تخصيصه بما ذكره بل كما حملة على ذلك خصوصا وبه وهو الاحتمال الأول من الاحتمالات الثلاثة عند المرادى (ففاده الخ) حملة أيضا على خصوص قوله من مطابقة الضمير للظاهر بوجه التكرار مع قوله في ضمير ما الخ لأنه من المعلوم أن الضمير يلقى مضميره (فالجواب) أنه زاد والتزم الخ وان كان مستفادا مما قبله ريادة في الرد على من يقول يضمرف ضمير مفعولان كان المتنازع فيه مسمى أو مجموعا رعاية لما ذكر (كبحسان ويسى ابنكا) الأصل يحسن ويسى ابنكا وبني واعتدى عبداكا (قول كدى اضمر مرفوع) أي الايمان به ضميرا يكون عائدا على متأخر والتنازع بما يجوز فيه ذلك كما مر (وقوله وبعده) اعترض بأن السائلين في النظم لم يضمرف فيها المرفوع الا قبل المفسر ولم يضمرف بعده في واحد منهما قالوا قصوبا أن يقول لا بعده إذ مذهب الجمهور ان ضمير الرفع لا يضمرف مؤخرا ومذهب القراء أنه يؤخر ويمكن الجواب عنه بأن معنى لعبدية في كلامه بعبدية الرسة وذلك في سبب إشارتي على أعمال الأول على ما للسكوفيين فضمير اعتدى ذكر في اللفظ قبل المفسر الذي هو عبداكا ومرتبته التأخير ومرتبة عبداكا التقديم فعمله الذي هو بنى والأصل أن لا يفصل بين الفعل والفاعل شيء والأصل عود الضمير على متقدم (وقوله فاما على أعمال الخ) هذا مفهوم قول الناظم أول في قوله بعد ولا تجيء مع أول الخ (وقوله في الإضمار) لئلا ياد إضماره عدم حوار حذفه فلا يؤتى به ضمير نقشال العمدة على المفهوم وهو أعمال الأول قول الناظم بنى واعتدى الخ ومثال الفضلة ضمير متوكلهم بدانية من ذكر الألف مع الأول والماء مع الثاني (ولا تجيء مع أول قد أحملا) (قول كدى لم يضمرفيه) أي لم يؤت بضمير امتد كورا بل محذوفا فصر في مثله طلب زيدا على أنه مفعول وضربني يطلبه على أنه فاعل فاعملا الثاني ورفعا زيد وأعملا الأول وأعملاء في ضميره وحذف لأنه فضله .

(بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرته ان يكن هو الحبر)

(قول كدى قبل الذكر) أي قبل ذكر المفسر ومعنى قوله كالمرفوع أنه لا يكون كالمرفوع الذي لم يضمرف قبل الذكر ومعنى هذا الكلام أن كونه منصوبا يقتضى حذفه وكونه عمدة يقتضى ذكره ولا يمكن العمل بهما على حقيقةهما لتماهيهما فوجب التناول بأن يقال يحذف من موضع يذكر فيه العمدة ولا يحذف على الثاني لكن لا يذكر في موضع العمدة بل ينكر مؤخرا (لا يقال) ما الفرق بين المرفوع والنصب الذي أصله عمدة حتى كان المرفوع يضمرف قبل الذكر والنصب لا يضمرف (لانا نقول) لما كان للنصب الذي هو عمدة في الأصل صورته الآن صورة الفضلة الأصلية كان لا يضمرف متقدما كالمرفوع وفيه مذهب غير هذا ذكرها الوضع (وقوله ومثال ذلك ظنى الخ) فالأول يطلب زيدا على أنه فاعل وقائم مفعول ثان وظننت

وتجوز في اطلاقة الخبر على ما هو عمدة الأصل إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو الابتداء لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل وإذا حمل على هذا لم يحجج إلى ما ذكره شارح والرادى وقوله مع أول متعلق بتجس، وكذلك بمضمر وقد اختلف في موضع الصفة لأول وغير متعلق بأوهلا ومعنى وأهلا حمل أهلا له الرابح وحذفه مفعول مقدم لازم وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكذلك ان يكن هو الخبر وهو ضمير فصل بين كان وخبرها أو توكيداً لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر كان ثم قال :

(وأظهر إن يكن ضمير خبراً * لغير ما ينطبق المفسرا)

يعنى أن الضمير إذا كان خبراً عن شئ مخالف لمفسر في الأفراد والتذكير وفروعهما وجب إظهاره لأنه إذا أضمر موافقاً للمخبر عنه خالف المفسر وإذا أضمر موافقاً للمفسر خالف المخبر عنه وان يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولغير في موضع الصفة الخبر أو مفعول له وما موصولة واقعة على لمفعول الأول وصلت إلى الجملة إلى بعدها ثم مثل ذلك بقوله :

(نحو أظن ويظننى أختا * زيداً وعمراً أخوين في الرخا)

فيذا المثال على أعمال الأول عاشاني الذي هو يظننى هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثني فكان حق مفعوله الثاني الذي هو أختا أن يكون ضميراً لكنه لم يظن مفعولاً موقفاً بل محذوفاً وهو ليس بضمير يظننى في مخالفة المفسر وهو أخوين ولو أضمر شئ موافقاً للمفسر خالف المخبر عنه وجب إظهاره لذلك وفي بعض نسخ الراسي في هذا العمل تحسيت والصواب ما ذكره كرمك .

§ المفعول المطلق

القاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق وسمى مفعولاً مطلقاً لأن القاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضاً مفعولاً لأجله ومفعول معه أما المفعول به فقد تقدم في باب القاعيل وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال :

أظهر به عن اسمها مفعولاً في عمده الثاني خبره وأظهر الأول وعمل في ضمير موقوفاً فلم تدعى زيد في مثنى ضمير مستتر ولا يصح عوده على ما ذكره المفسر وإنما مفعول يظننى راجع له ثم لا يحذف لأنه خبر في الأصل (وقوله وتجوز في اطلاقة الخبر الخ) الحق أنه لا تجوز بل ذلك مأخوذ من كلامه لأنه خبر حذف الخبر المضاف في عمدته فأحرى أن تستألف في عمدته وما يؤخذ بالأحرورية من قيل المطلق وحيث فلا حاجة إلى أكثر من الأصل إلا ما أتى على المكروه في مفهومه لغير رفع ومفعول به، نه ان كان رفع فلا يحذف ومثله كيجسان ويسىء اسما كما الخ وقد جمع من معنى هذا البيت واحد مع رفع إيهام في كلامه بقوله :

واحذفه لأن خيف ليس أوردى * لمعلمة فجيء به مؤخر

وهو أولى من حذف شارح وإدراى غير قد جمع بينهما بمعنى الأحياء الأربعة في بيت واحد فقال :

والفضيلة أحذف وسواها أخرى * وأظهر المخالف المفسرا

(وقوله وقد أخرج في موضع الحقيقة المفسر) هكذا في بعض النسخ وهي سيقى قم لأن الصفة لا تقدم على الموصوف والصواب النسخة التي فيها الأول أو التي فيها وأوهلا بدون ميم صفة بمضمر (وأظهر إن يكن ضمير خبراً) هذا قيد لقوله وأعمل المهمل كأنه قال محله إذا لم يكن هناك محذور والأقرب إظهاره وهو الذي أراه وهو ما استألفه حارحة عن باب السماع كما يعلم ذلك بالوقوف على كلام الموضح في قوله مسئلة (نحو أظن ويظننى أختا) (قور كدى فكان حق مفعول له الخ) أحجب المكروهى هاعية والأولى أن يقول تعليماً للمبتدئ أصل المثال أظن ويظننى زيد وعمراً أخوين الأول يطلب زيداً مع عمرو عن اسمهم مفعول أول وأخوين مفعول ثان والثاني يطلب زيداً وعمراً على اسمهما فاعل وأخوين على اسمهما مفعول ثان على ما قالوا فاعلها الأول وأعملها الثاني وعمل في ضمير زيد وعمرو وهو الألف وبق عليها المفعول الثاني فكان من حقه إلى آخر كلامه والحق أنه لا تنزع في الأخوين لأن يظننى لا يطلبه وأما يطلب مفعولاً ثانياً مفرداً لأن المعنى انهما يظننى أختا لهما وأظنهما أخوين لى والله أعلم .

§ المفعول المطلق

(قول المكروهى القاعيل خمسة) زاد السير إلى سادسا وسماه للمفعول به كقولك احترت زيداً القوم أى من القوم وزاد الجوهرى سابعاً وسماه مفعولاً دوناً وهو المسمى في الاصطلاح عند الجمهور المستثنى من جوهرى من قام القوم إلا زيداً (وقوله لأن القاعيل كلمة الخ) بيانه انك إذا قلبت ضربت ضرباً بالمرتب مفعول حقيقة لأنه نفس الشئ الذى فعلته بخلاف قولك ضربت زيداً فان زيداً ليس نفس الشئ الذى فعلته وإنما مفعول به بالفعل الذى هو الضرب مستحق أن تقدم على غيره ولما قضى الارتباط والمسابقة ذكر المفعول به في بعض المواضع قد تقدم في باب الخ أى في قوله الأصل في المفعول أن يفصل في قوله وقد يعنى المفعول قبل الفعل وتقدم في باب المائب في قوله ينوب مفعول به عن فاعل وفي قوله ولا ينوب بعض هدى ان وجد الخ وفي الاشتغال بقوله عموماً فالسابقاً نصبه الخ وفي التعدى والزموم في قوله بانصب به مفعول الخ وعموماً في التنزع بقوله

(المصدر اسم ماسوى الزمان من * مدلولى الفعل كأمن من أمن)

قال فى الترجمة المفعول المطلق ثم قال هما المصدر وفى ذلك اشعار بان المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول اطلاق غير مصدر نحو ضربته سوطا ويكون المصدر غير مفعول مطابق نحو أعجنى ضربك وفهم من قوله مدلولى الفعل ان المفعول مدلولين وبين أحدهما بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولى الفعل ولم يبين المدلول الثانى وهو الزمان لانه غير مقصود فى هذا الباب والمصدر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة وقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن فى موضع نصب حال من الضمير المستتر فى الصلة ويحتمل أن يكون معلقا بحذوف تقديره أعنى ثم قال : (بمثله أو فعل أو وصف نصب) مثال ما انتصب مذهباً سنجيى ضربك زيد اضربا وشمل المائل فى اللفظ والمعنى كالمثال المذكور والمائل فى المعنى دون اللفظ كفوا أعجنى ويأمنك وقولاً لأنه مماثل فى معنى دون اللفظ ومثال ما انتصب بالفعل قولك قتقت قياما ومثال ما انتصب بالوصف انافتم قياما ثم قال : (وكونه أصلاً لهدن انتخاب) الإشارة هذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أى اختير وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم ومذهب الكوفيين اعكس وكونه مبتدأ وأصلاً خبر كون وطنين متعلق بإصلا وانتخب خبر للمبتدأ ثم قال :

(توكيدا أو نوعا بين أو عدد * كسرت سيرتين سير ذى رشد)

يعنى المفعول المطلق يؤتى به واحد ثلاثة فوائد وأتى بثالين الأول للعدد وهو قوله سرت سيرتين ومثله ضربته سترين ضربته والثانى للسوق وهو قوله سير ذى رشد ومثله الوصف كقولك سرت سيرا شديدا ومصاحب أب كقولك سرت السير الذى تعلم مى ومثال التوكيد سرت سيرا وصى توكيدا لانه لم يفسد غير ما أفاده الفعل الناصب له ثم قال :

ولأنجىء مع أول الى قوله بل حذفه انرم (المصدر اسم ماسوى الزمان) (قول كدى بل قد يكون المفعول الخ) اعترض عبارة الناطم من وجوه ثلاثة الأول انه يقتضى ان المفعول المطلق والمصدر مترادفان مع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه يجتمعان فى محو ضربته ضربا ويفرد المصدر فى أعجنى ضربك ويفرد المفعول المطلق فى ضربته سوطا الثانى أن تعريفه يصدق باسم المصدر نحو اعسل عسلا الثالث أن قوله كأمن من أمن يقتضى ان الفعل أصل للمصدر وهو خلاف صرح به بعد وأجيب عن الأول بأجوبة منها انه لما كان الغالب فى المفعول المطلق أن يكون مصدرا عرفه والا فهدى يكون غير مصدر ومنها أن قوله بعد بمثله أو فعل أو وصف نصب من تمام التعريف فيخرج المصدر المرفوع واما سوطا من ضربته سوطا فانه دل عليه فاب عنه وسيقول قد يتوب عنه ما عليه دل فالمصدر المنصوب والمفعول المطلق مترادفان وقول من قال معترضا على كدى الصواب ان سوطا مصدر ساط يسوط لانهما لان سوطا اسم آلة وأجيب عن الثانى بانه قصد ادخال اسم المصدر لجواز اطلاق المصدر عليه مجازا أو بانه أخرجته بمثال ولقرئ المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر وعن الثالث بان أمن من أمن متعلق بحذوف خاص على حذف مضافين بين من ومجروها والتقدير كأمن المفهوم من أحد مدلولى أمن (بمثله أو فعل أو وصف نصب) (قول كدى والمائل فى المعنى الخ) اعترض بأن الصواب حمل كلام الناطم على خصوص المائل فى اللفظ والمعنى دون المائل فى المعنى فقط لئلا يلزم لتكرار مع قوله وقد يتوب عنه ما عليه دل وأجيب ان موضوع ما هنا فى ناصبه وما يأتى فيما يتوب عن المصدر نفسه ولا تكرار ثم ان المراد بالوصف فى النظم اسم فاعل واسم المفعول وأمثلة المائلة دون الصفة المشبهة لان عملها مقصور على السبى ودون أفعال التفصيل لان اظهر الذى يعمل فيه لا يكون الامر فوعا (وكونه أصلاً لهدن انتخاب) (قول كدى لوجوه مذكورة الخ) أحسب ان يقال اتقاعدة ان كل فرع مشتق من أصل يشترط أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة أو زيادة أو حسية وذلك فى المحسوسات كالباب فانه فرع عن الساج والخشب وفيها زياده كالمسامير واما معوية وذلك فى المعنويات كالعمل والوصف فتهم ما فرعا المصدر لان الفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والوصف والمصدر لا يدل على الحدث فدلتهم ما مركبة وآلانه معدومة المفرد أصل لمركب وادا كان الفعل والوصف مشتقين من المصدر فأحرى غيرهما كاسم الآلة واسم الزمان والمكان ثم ان الاصل لهما تمامه باعتبار الاشتقاق وأما باعتبار العمل فانه أصل للجميع ومقابل انتخاب أى اختيار قول الكوفيين ان الفعل أصل لها وما قبله بعض الصريين ان المصدر أصل للعمل والفعل أصل للوصف (توكيدا أو نوعا بين أو عدد) (قول كدى ومثله ضربته عشرين ضربته) الأولى ان يبدل عشرين بغيرتين لان عشرين مما ناب عنها لا غير (وقوله الذى تعلم) الأولى أن زيد أى بأن يقول أى الذى تعلم فيكون الذى تعلم تفسيراً فى السير وأما إذا بقيه على حذف أى فيقتضى ان الذى صفة لما قبله ويكون النوع حينئذ مستفاداً من الصفة لامن أل (وقوله لانه لم يفسد غير الخ) يقتضى ان التوكيد للفعل

(وقد يوب عنه ما عليه دل * كحد كل الجذ وافرح الجذل)

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربته ضربا وفديتوب عنه ما عليه دل من مغاير اللفظ العامل فيه نحو حد كل الجذل فكأنه منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ حد لكسبه دال عليه لاصافته إلى المصدر الذي هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكسبه في معناه فإن الجذل هو الفرح وقد هنا التحقيق لكسبه ورود الآية في ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة ينبوب وصلتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والمنصوب ضمير المنسرب دل وضمير في عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وفديتوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه ونحو أن يكون التمييز في عليه هو الرابط وفاعل دل هو العائد على المصدر فيكون التمييز مادل للمصدر عليه لأن كل واحد منهما دل على الآخر إذ هو في معناه ضرب : (وما لتوكيد فوجد أندا * وثن واجمع غيره وأفردا)

يعني أن المصدر يوكد : نحو تشبهه ولا حقه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وغيره أي وغير المؤكد ومن نوعي واحدش وكل واحد منهما يجوز ثنيه وجمعه أما العدود فلا خلاف في جواز ثنيه وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وثم نوعي فله سمع من ضرب تشبهه وجمعه كنول الشاعر :

هل مررت حلوم لأقوم فخرهم * ما جرب القوم من غضي وتصريسي

والنائب في الرئيس عليه ومذهب سيويه أنه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كالأجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقامه عنهم وهو انما أشار إلى قولهم عند من زيد خبرين وصرحوا إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا وما موصولة مفعول مقدم بمررت وهي واقعة على المصدر التوكيد ومثلها لتوكيد وغيره مفعول باجمع ويطلبه ثن واجمع وأفردا فهو من باب التنازع والماء في غيره عائده على ما شرار عمل المصدر على ثلاثة أصناف مجتمع الحذف وجائزه وواحه وقد أشار إلى الأول بقوله :

هذه وليس كذلك كالفعل من هو بكون مصدر فله قد صارت فمما أحدثت ضربا فإذا ذكر ضربا بعده صار بمنزلة قولان أحدثت ضربا ضربا فهو توكيد للمصدر الذي تضمنه الفعل لا للحدث والزمان معا قلنا الدماميني والتوكيد لفظي كالابن جنى ثمر الشيء عليه اسمع : موعر واعددي ليس فيهما توكيد وليس كذلك بل الحق أن التوكيد موجود في الجميع لكن إن وحده معنى راد عليه سمي بآية ارائته والاشغبي سمي بالتوكيد (وقد يوب عنه ما عليه دل) الذي يوب عنه خمسة عشر أمرا ذكر الوضع منها أحد عشر وفيها أربعة (مفعول كسبه دال عليه الخ) أي على المصدر المحذوف نائب عنه كل والأصل كحد جدا كل عند حذف المصدر وقسم كل متبناه (وقد دل على أنه مفعول مطلق الخ) أي وعامله افرح المذكور وهذا هو الحق ومذهب سيويه وفيه ما لا يمكن حمل بكسر الهمزة لأن الأصل عدم الحذف (وقوله يجوز أن يكون الخ) لا معنى لهذا الوجه والأولى الاستمرار على ما قلناه وما شالله به من قوله لأن كل واحد الخ لا يصح لأن الدال في الحقيقة إنما يكون موجودا وأما العدوم وهو المصدر فلا يمكن أن يدل على وجوده (وسألوكم فوجد أندا) (قول كدى والنعل لا يثنى ولا يجمع) غلة مع ثنيته وجمعه أن معناه يشبه قليل والكثير فهو كالجنس والجنس لا يندى وانثية والجمع زيادة على الأصل والزبدة على ما لا يتناهى محال (وقوله أما العدود الخ) مراده بالعدود الحجوم بقاء الوحدة وانما حارثية وجمعه عاقلا لأنه باقرانه بالتاء صار يدل على معنى المرة الواحدة من ذلك المصدر ثم إن ضمها مرة أخرى ثني وإن زيد جمع (وفوق كمول الشاعر هل من حلوم الخ) البيت من البسيط وقائله حرير وحلوم مبتدأ مرفوع لصفة في آخره منع منها اشتغال محل بحركة الحرف راء وهو من لأنها تراد بعد الاسم بم بقوله وزيد في نفى وشبه وحلوم جمع كسر الخاء من حلم بصم الاسم إذ كان يثنى في الأمر ولا يعجل والحلم اعقل وهو الراد هنا فتحريم منصوب بأن مضمرة بعد تاء التسمية الواقعة في جواب الاستفهام وهم مفعول أول وما مفعول ثان والحلة بعدها حسب والعائد محذوف وهو الهاء أي جريه وانس يكون بالاسمان والتصريح يكون بالاضراس والوارد بثلاث النصاب والشاهد في جمع حلوم وهو مصدر نوعي والدليل عليه الإحار منه بأقوام والخبر وصف المصد في المعنى إذ المعنى أقوام مخصوصون (فان قات) كلام الناضم في المفعول المطلق وحلوم هنا ليس منصوبا والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوبا (فاجواب) أنه إنما هو أنه لكون المصدر النوعي يجمع وإد اصح جمعه مرفوعا فكذلك إذا كان منصوبا إذ لا فرق (وقوله كالحلوم والاشغال) هذان مثالان لمفهوم كالأجمع كل مصدر إذ مفهومه ان بعض المصادر قد جمع لكن معاني وشالله كالحلوم الخ والاشغال جمع شغل بضم فسكون وهناك احتمال آخر وهو أنهما مثالان لقوله وليس كل جمع يجمع فهما جمعان ولا يجمعان وهذا بعيد جدا وأما زاد الناظم قوله وأفرده مع أنه مأخوذ من قوله فوجد أندا أندا لأنه لما كان الكلام سابقا في المصدر نلؤكد وكان مدلول قوله وثن الخ في غيره وأوهم ان الغير لا يجوز فيه التوحيد

(وحذف عامل المؤكد امتنع) يعنى ان حذف العامل في المؤكد متنع قال في شرح السكاكية لأن الصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل الصدر المؤكد في نحو زيد ضربا أى يضرب ضربا ولا إشكال في ان هذا مصدر مؤكد لأننا لا نأظهرت العمل فقلت زيد يضرب ضربا يعنى كونه مؤكدا ثم أشار إلى اسم الثاني بقوله : (وفي سواه لدليل متنع) يعنى ان سوى المؤكد وهو الوعى والمعدود يجوز فيه حذف عامله إذا دل عليه دليل ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيدا بل ضربتتين وبل ضربا شديدا ومتنع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره في سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه وللدليل متعلق بحذف القدر ويجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار العامل في الخبر أى واقع الدليل ويجوز أن يكون متنع حرا مستأخذاً من أى والحذف متنع فيه فيكون على هذا متنع اسم مفعول إلا أنه حذف متعنه وهو فيه وللدليل متعلق بمتنع ثم أشار إلى القسم الثالث فقد ذكر أنه يجب حذف عامل المصدر في ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله :

(والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كبدلا كبدلا كاندلا)

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلا من فعله كقولك ضربا زيدا وأشار بقوله كبدلا إلى قول الشاعر :

على حين ألقى الناس حل أمورهم * قدلا زريقا لا ال ندى الثمالي

قدلا مصدر ندى وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى البدل الخلف وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء ولعل مفعول بدلا وقوله مع آت على حذف الموصوف تسميه مع مصدر آت بدلا منسوب على

رفع ذلك بقوله وأفردا (وحذف عامل المؤكد امتنع) (قول كدى لأن المصدر يتعدى ما ح) التقوية المتشبهة والتشبيه في النفس وذكر الشئ مرتين أو وقع في نفس من ذكره مرة واحدة (وقوله وحذفه مناف ذلك) (إدخال فسى على الإحصاء) كيد مبنى على الطول فتدنيا ولنا يقولون جاء يعاونه في قبر أبيه فهرب بالأس إنا المصدر أى يتولى العامل فهرب وتركه (وقوله ولده بدر الدين الح) الصفوى كان ولد الناظم إماما ذكيا في الحو والمعانى والبدع والمروض والخطو شاركا في الأصول وعنه وقد كان أعلم من أبيه في علم البيان أحسن والده ووقع بينه وبينه مشاحنة فارتحل لبعثك وللمات ولده رجوع لشمسك وسكها وول أرشد ع التي كانت بيد أبيه شرح الألفية والكافية واللامية وغير ذلك توفي سنة ست وثمانين وسبعمائة (وقوله بما هو مذكور في شرح الح) حصل اعتراضه أنه قال ما قاله الناصم غير صحيح لأن عامل المصدر المؤكد بحذف حوارا ووجوبا فأول نحو أمت سيرا وعدا الوجه قد ذكره كدى والثاني مع التكرار نحو أمت سيرا انتهى بمعناه وانتصر غير واحد من الأئمة الاعلام للناظم وقالوا إن الأئمة التي استدلل بها ولده على الحذف من قبيل ما جرى به بدلا من اللفظ بفعله واساطم سلم الحذف فيه وسبقول والحذف حتم مع آت بدلا من فعله وليست من المصدر المؤكد فلا تساؤلها وحذف عامل الح وان قلنا أنه باعدر لأصل لنداب ذلك الأصل حيث حملته بدلا ولا يجمع بين البدل والبدل منه ومن اعتراض راسي الأصغر شكلام للناظم والاعتراض لموارد على عمل واحد في حال قلب في نحو أسير بما يجوز فيه حذف العامل وذكره ليس من أقسام وحذف عامل المؤكد الح ولا من أقسام والحذف حتم الح فمن أى قسم هو حيث (فالجواب) ان معنى جواز الوجهين فيه أنه يجوز فيه اعتباران أحدهما كونه مؤكدا للعامل فيجب حينئذ ذكر عامله والثاني كونه بدلا من اللفظ بفعله فيجب حينئذ حذف عامله وليس معه جواز الإظهار والإصهار باعتبار واحد والإوقع الساكن وكسب بعضهم بظرة ولد الناظم رحمه الله تعالى : وابن اللبون إذا ماثر في قرن * لم يستطع صولة البرل القناعيس

وابن اللبون من الأبل هو الذى كمل السنة الثانية ودخل في الثالثة ولعن جمع بارل وهو الحمد اعظم الذى دخل في السنة الثامنة أو التاسعة وابن مالك كالحل الكبير ولده كاس اللبون وبما قالوا تعلم ما في قول المكودي واعتراضه عليه متجه وقد كاشف الناظم ابنه في اعتراضه فاب أنتابى حقا صرفا فلا تعترض على ثم لما خالعه واعترض عليه قال بعد ذلك : كللى كى مكاء دات عصلة حيث عرضت على يا ولدى فما ركت لعيرك رحم الله الجميع وتساو كسا بظنه (وفي سواه لدليل متنع) (قول كدى إذا دل عليه دليل) الدليل اما مفعالى أو حالى فمفعالى كمالى المكودي ضربتتين في مثاله مصدر عدى وصر بشديدا بوعى وعملها محذوف لدليل مفعلى وهو ذكره في قوله القائل ما ضربت والدليل الحالى كقولك لمن قدم من الحج حجتين أو حجا مروراً أى حججت (وقوله فهو اسم مصدر الح) أى فهو كاسم المصدر لا يدل على الحدث إلا بواسطة المصدر وكذلك اسم المفعول لا يدل عليه إلا بواسطة أيضا إذ هو الأصل وليس مراده ان متنع اسم مصدر حتى يعترض عليه كما فهمه كثير ممن حشى عليه (والحذف حتم مع آت بدلا) (قول كدى إلى قول الشاعر على الح) البيت من الطويل وقائله الأحوص وقل جرر وعلى حين

الحال من لتجيز المستتر في آت ومن معه متعلق ببدا وكذا في موضع الحال من على آت والدلالة في الذي وصلته كاندلا وهو فعل أمر مؤكد
سواء لو كيد الحقيقة ووقف عليها لأصب ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله :

(وما لتفصيل كإيما ما * عامله يحذف حيث عا)

يعني أن المصدر إذا أتى به في تفصيل وجب حذف عامله وأشار قوله كإيما ما إلى قوله عروجل : فإيما منابعد وإيما فداء . وهو تفصيل لما قبله
وهو قوله عروجل : فشدوا أوتان . وما موصولة وانعت على المصدر ولتفصيل صلته وكإيما في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة
في موضع الخبر . وحيث يتعلق يحذف ومعنى عن عرض ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله :

(كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين استند)

أي يجب حذف عامل مصدر إذا سبق اسم عين تكرير نحو ريس سيرا أو بحصر نحو إنما أنت سيرا واحترز اسم العين عن
اسم النعي نحو أمرك سرور مصدر فله مرفوع ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد في موضع الصفة لمكرر
وذو حصر معا وكان حقه أن يقول وردا ونائب فعل حال من ورد واستند في موضع الصفة للمكرر وكان حقه أن يقول ونائب فعل
واستندا لأن كلا المصدرين بردان مستندين ونائبين عن فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر ونظيره قولهم هو أحسن الصبيان وأجمه
ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله :

(ومنه ما يدعون مؤكدا * نفسه أو غيره)

أي ومن المصدر نواجب حذف عامله ما يسميه اسحويون مؤكدا لنفسه أو غيره ثم مثل الأول بقوله : (فالمبتدأ نحوه على ألف عرفا)
أي فاعلم الأول من المؤكده هو المؤكده لنفسه مثله على ألف عرفا أي اعترافا وأما سمي مؤكدا لنفسه لأنه واقع بعد جملة هي نص في معناه
وله على ألف هو نفس الاعتراف ومثل الثاني بقوله : (واثنان كإيما أنت حقا صرفا) أي والقسم الثاني من المؤكده مثله أي أنت حقا
صرفا وأما سمي مؤكدا لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به بصافي معناه ويأينه . وقولت أنت أي يحمل الحقيقة واختار على أن المراد أنت مثل
أنه ذكر المصدر ارتفع به الحجاز المحتمل ونهيت الحقيقة والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف

متعلق بها واقع في حيث فيه حين . وفي السج على بناء هو اختار لقوله واحترز بما فعل بيا والكسر على الأعراب وألحق ما من الالهاء
وهو الأشعل والاسم بالنسب منه وهو حال . لرفع فاعله وزريق اسم رجل كافي المكودي والتصريح فيكون منادى يحذف حرف النداء مفرد
عنه سمي على الضم وقيل اسم تسمية المصدر وقيل من طيء والمال منصوب . بدلا لأنه نائب عن اتدل إذا قل زريق اسم رجل واندى بياء
لثبوت الخاطئة إذا قلما أنه اسم قبيلة وندى الله لب منصوب على إسقاط الحافض أي كندل الثعالب في السرعة وهو في محل العت لندلا ولا يضر
كونه معرفة وندلا نكرة . لأنه على حذف سعة تقديره مثل بدل الثعالب ومثل لا تعرف بالأضافة والبدل بالبدال المهمة المراد به هنا الخطف
كقائل المكودي ويصدق على السرعة والسير والأخذ باليد ومنه اشتقاق النديل والشاهد في وجوب حذف عامل ندلا لأنه بدل منه في المعنى
والعمل ولا يجمع بينهما (وما لتفصيل كإيما ما) (قول كدي اد) أي في تفصيل الخ) أي واقع بعد دامدالة على التفصيل وأما المصدر فلا دلالة له
على التحصيل (وقوله وإيما في موضع الخبر) هذا . لا يراد به تقديره أخذنا بظاهر النظم بهم أن قول الناظم وما لتفصيل مع المسائل بعد
مستأنف وليس من أثر قوله واحذف حتم مع آت الخ قبل الحق أن جميع مسائله أو حوبد حلة في قوله والحذف حتم الخ فهي قسم منه لأنها
معارضة حيثش وأولى أن تأتي محذرة معطوفة على ما لا مدخل له لا كاف ليعيد أن هذا من أقسام قوله والحذف الخ هكذا قرر هذا الحل غير
واحد (فلن) أي بطيء والله أعلم . قرر المكودي من الاستئناف لأن عمله معصوما على ندلا مدحولا للكاف بوجوب التكرار مع قوله
يحذف حيث عا ومع قوله نائب فعل (كذا مكرر وذو حصر ورد) (قول كدي نحو ريس سيرا) التكرار قائم مقام ذكر العامل فهو بدل
منه والأصل أنت تيسر سيرا محذفا على وأقيم المصدر مقامه والحصر في المثال الثاني قائم مقام التكرار (وقوله نحو أمرك سير) المناسب لموضوع
كلام الناظم . أي مكررا ومحصورا مع كونه خبرا عن اسم من نحو ما أمرك بالإسير والفرق بين المصدر الواقع بعد اسم العين والواقع بعد
اسم المعنى أنه في الأول لا يرفع المصدر لا إذا رفع يكون خبرا عن اسم العين ولا يصح الإخبار بالمصدر عن اسم العين الأعلى سبيل الحجاز نحو
فإنما هي إقبال وإدبار أي دبت إقبال وذات إدبار فلم يبق إلا أن يصيب ويكون عامله محذوفا ولا يذكر لعدم اللبس وأما الثاني فالمصدر إذا رفع
يكون خبرا عن اسم المعنى وهو حائر فلا حاجة لصفه . وقد ير العامل (وقوله في موضع لصفة لمكرر) الحق أنه صفة لفعل (وقوله واستندا) أي
بألف التثنية اعترض بأن الصواب بقاءه على إدراده ويكون فاعله ضمير استترعا على فعله وتقدير استندا لفعل لاسم عين عن أن ضمير ورد
يعود على المصدر ولا تأويل فيه ولا فيما بعده (ومنه ما يدعون مؤكدا) (قول كدي هو نفس الاعتراف) أي لأن الجملة نص فيه ولا تحتمل غيره
فذكر المصدر حينئذ بمنزلة إعادة الجملة التي قبله (قول كدي يحتمل الحقيقة والحجاز) هذا باعتبار الفعل والافالواضع إنما موضعه للحقيقة

تقديره أحق أن كان البتداء غير المتكلم وحقق أن كان متكلما وفهم من قوله مؤكدا أنه واجب التأخير عن الجملة لأن المؤكد بعد المؤكد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منه وصلتها بدعونه والهاء مفعول أول يدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول ومؤكدا مفعول ثان والواو عائدة على النحويين ونفسه متعلق بمؤكد أو غيره معطوف عليه وباقى أعراب البيت واضح ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله :

(كذا ذو التشبيه بعد جملة * كلى بكاء ذات عمله)

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضا إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك على خمسة شروط الأول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله بعد جملة واحترز به من الواقع بعدم فرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه الثانى أن تكون حاوية معناه الثالث أن تكون مشتملة على فاعله الرابع أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح لعمل الخامس أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث وانما لم يصرح الناظم بباقي الشروط لانها مستفادة من المثال وهو قوله : كلى بكاء ذات غنله فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو كلى وعلى فاعله وهو البكاء من لى وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكاء صلاحية العمل لانه ليس ثابتا عن الفعل ولا مقدر ابان وسعد وبكاء شعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال مممما للحكم والشروط ودوال المشابهة مبتدأ خبره كذا وسعد فى موضع الحال من دو والبكاء عند ويقصر وقد استعمله فى المثال بالوجهين وذات غنله هى التى تجمع من السكاح والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى . وهو المصدر المذكور على الفعل

﴿ للمفعول له ﴾

(وقوله تقديره أحق أن كان الخ) وحده ذلك بأنه ان كان البتداء ضمير متكلم نحو أنا أبوك حقا فيكون الأمر لمخاطب بالاستعارة تحتوى الابوة فالمناسب تقديره أمرا نحو حقنى أى حق أبوتى وان كان غير ضمير المتكلم كذا لاناظم قد مر من عا نحو أحق وأعرف أى أحق بنوتك ثم إن قول كدى ان كان البتداء غير متكلم يقتضى أنه مهما كان البتداء غير لفظ أنا لا يقدر الافعال مضارعا كالبتداء ضمير مخاطب أو اسما ظاهرا وليس كذلك بل ان كان ضمير مخاطب فالحكم كمال وانه لا يقدر الامارة وان كان اسما ظاهرا نحوريد أبوك عطفون فيجوز تقديره أمرا ومضارعا فالأقسام ثلاثة طرفان ووسطة على أن الشيخ السنائوى رحمه الله كتب على هذا التفصيل الصواب أنه يصح تقدير المضارع والأمر فى كل موضع لأن المصدر المذكور مؤكدا لمضمون الجملة فيقدر عامله عما كيف أمكن ولا يهتم فى تقدير ما خسر البتداء إلا لو كان المصدر مؤكدا للبتداء نفسه فقط ﴿ فان قيل ﴾ ما ذكره الناظم هاهنا وجوب حذف عامل المؤكد ساقط لقوله وحذف عامل المؤكد امتنع ﴿ فالجواب ﴾ انه لا تناقض لار الموضوع مامر فى المصدر ناؤ كمنضمون فعلة فقط دون الفاعل ومهما موضوع للمصدر مؤكدا لمضمون الجملة وإذا اختلف الموضوع فلا مناقضة ولا تعارض وانما وجب حذف عامل مع المصدر المؤكد نفسه أو غيره لكون الخاتمين دلالة عليه فكأنهما عوض منه ولا يجمع بين العوض والعوض منه (وقوله انه واجب التأخير خاص بالنوكيد الاصطلاحى الذى هو حد التوابع وأما ههنا فلا يجب التأخير وقد صواب على جوار تقدم المصدر المؤكد على عامله (كذا ذو التشبيه بعد جملة) (قول كدى خمسة شروط) قبل صوابه ستة لأن من جملته أن يكون تشبيها والحق أنه لا يشترط لأن كونه تشبيها هو موضوع المسئلة فلا يلغى أن يعد شرطاً لكن كان من حق كدى أن يسقط قوله قبل أتى به بعد الجملة لأنه من جملة الشروط (وقوله وهو بكاء الخ) هذا مبنى على أن البكاء بلمد والقصر معا هو واحد وهو الذى فى القاموس وصدره فى الصباح ولذا قال المكودى بعد والبكاء يدوق قصر الخ والذى فى الصباح وهو الجارى على الألسنة أن بينهما فارقا بالبكاء بالقصر إرسال السمع دون صوت والممد إرسالها مع صوت ولذلك يقولون المتصور للمعصور والممدود للممدود وحينئذ يشكك تشبيل الناظم لفقد الشرط الثانى عند المكودى وأحب على هذا بأن كما فى الموضوعين مدود قصر الأول الذى فى الجملة للضرورة وإذا لم يصح أن يكون معمولا بالمصدر المذكور مبن أن يكون معمولا لعلة واجب الحذف لتضمن الكلام معناه (وقوله وذات غنله هى التى الخ) هذا مبنى على أن عضلة بفتح العين ومحملة أن يكون بضم العين ويكون معناها الداهية معنى المصيبة والعياد بالله تعالى أعلم .

﴿ المفعول له ﴾

مناسبة ذكره عقب بالفعل المطلق اشتراكهما فى كون الغالب فى كل منهما أن يكون مصدر احتى فان انزاج انه مفعول مطلق (قول كدى وهو المصدر) خرج بذكر المصدر ماعدا المفعول المطلق وخرج المفعول المطلق عما بعده والأولى أن يقول هو الاسم لأمرين أحدهما لا يتبدل بقض قوله وان يكون مصدرا لأنه جعل المصدر أولا من ذاتياته فيقتضى أنه لا يكون أبدا المصدرا وثانيا من عوارضه لأن اشترط يمكن وجوده وعدمه الثانى أنه يقتضى أنه لا يكون المصدرا وليس كذلك بل كونه مصدرا اشترط فى صحة نصبه فقط كما يأتي وقد يكون غير مصدر كقوله تعالى :

وشرط في نفسه أرمه شرط أن يكون مصدرا وأن يظهر التعليل وأن يتحد مع الفعل المعلن في الزمان وأن يتحد معه في الفاعل ومنه عني اثنين منها بقوله :

(ينصب مفعولا له المصدران * أبان تعليلا كجد شكر اودن)

فمفعوله ينصب مفعولا لهذا هو الحكم وقوله للمصدر هذا هو الشرط الاول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمك لزيد وقوله إن أبان تعليلا هذا هو الشرط الثاني يعني أن يظهر تعليلا فلو لم يظهر لتعليل لم يكن مفعولا له كمفعولك جلست قعودا ثم مثل ذلك بقوله كجد شكرا فإن شكر المصدر وقد أبان التعليل لأن معناه جد لأجل الشكر ثم منه على الشرطين الأخيرين بقوله :

(وهو مما يعمل فيه متحد * وقتا وفعلا)

يعني أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلن به وأن يتحد فاعلهما فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أينك أمس لا كرامتك إلى عدا وكذلك لو اختلف فاعلهما كمفعولك أكرمك لا كرامتك إلى ثمال ما استوفى الشروط قولك قمت أجلا لا لث ومنه قوله جد شكرا والمصدر مفعول لم ينصب مفعولا حال من المصدر وله متعلق بمفعولا وهو مبتدأ ومجد خبره وقما وفعلا منصوبا على حذف حرف الجر أي في وقت وفاعل ويجوز أن يكونا ميمرين مفعولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفي هذا الوجه تقديم الميمير على عمله التصرف ومذهب النظم حوازه ثم قال : (وان شرط فقد * فاجرره باللام) يعني أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره بالباء ومن وإلى جائرا لكثرة اللام وقلة غيرها كما ذكر وإن شرط وجوازه فاجرره وشرط مرفوع بفعل مضمر يفسره فقد ثم قال :

(وليس يمتنع * مع الشروط كل زهد ذافع)

يعني أن الشروط المذكورة لا تجب بالنسبة إلى سوية في جرحه باللام مع وجودها مقنونة لا لجلالته وهذا قطع زهدو سم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وإن جمع ضمير في جرحه باللام مع وجودها مقنونة مع وجودها مع الشروط متعققة يمتنع وهو على حذف منصف

والأرض وصاحبها باللام . وقد يجب على الاعتراض أنه في بآن مراده تعريف للمفعول له اصطلاحا وهو لا يكون إلا مصدرا (وقوله يشترط في منه أربعة الخ) جعلها أربعة تبعاً لما دام وراى الموضح خامسا وهو أن يكون قبيحا أي من أفعال النفس الباطنة فلا يجوز جثثك فبه العلم بالنسبة لأن القراءة من أفعال الجوارح والحق أن هذا الشرط مسمى عنه بقوله مجد وقما لأن أفعال الجوارح كالقراءة هنا لا يمكن اجتماعها في الزمن مع المعلن وهو المحيى ها وما احتمل الاحتجاج يؤول ورحم الله المكودي حيث جعل الشروط في صحة النصب ومجمعها في تحقيق ماهية المفعول له لا يدفع ما قيل أن الشرط الثاني وهو العلية محل الشروط والثالث لا يكون شرط لنفسه ولا تلزم لا عبرة كثر على التصريح الذي جعله كذا كودي شروطا في صحة النصب بأن الصواب أنها شروط في تحقيق ماهيته (ينصب مفعولا له المصدر) (قول كدي فيكون غير مصدر سج) الفرق بين المصدر وغيره أن المصدر يشعر بالعلية وأما اللوات فلا تكون عللا للأفعال عبا والاولى لسكودي أن يؤخر هذه المفاهيم لقوله وان شرط فقد فاجرره باللام بأن يقول فعاقد الشرط الاول كذا الخ (وقوله لان معناه حد لأجل لشكر) أي لاحت أن يكون شاكرا لله فان شكر الله صاعته ومن طاعته الجود والصدقة فالخاطب هو فاعل الجود والشكر وليس المراد حد لاحت أن يشكره ليس لأن فاعل الجود على هذا غير فاعل الشكر فيختل الشرط الرابع وهو الاتحاد في الفاعل (ودن) يمتنع أن يكون مضافا نائب حذف منه المفعول له دلالة الاول عليه أي دن شكرا ويكون أمرا من دان إذا خضع كأنه قال اخضع لاحت أن تكون شاكرا لله الذي أنعم عليك ويحتمل أن يكون تكميلا للبيت ومعناه احم ذلك دينا وعادة (وهو بما يعمل فيه متحد) (قول كدي أن يتحد زمانه وزمان الخ) بأن يكون وقت الفعل المعلن بفتح اللام اسم مفعول ووقت المصدر المعلن بكسرها واحدا (وقوله كقولك أينك أمس الخ) هذا المثال لما اختلف فيه الفاعل أيضا فالاولى أن يعكس بأن يدل ياء التكلم فيلى بكاف الخطاب بأن يقول لا كرامتي لث (وقوله وفي هذا الوجه تقديم الخ) سبق فلم لأن عامه هو متحد وهو متقسم في نص النظم (وقوله ومذهب النظم جوازه) هذا سبق فلم لأنه لا يمتنع أن النظم يحرم تقديم الخبر مع اصرف ولو كان العامل غير فعل كاهها وليس كذلك لقوله والفعل دو التصريف نراسقا (وان شرط فقد * فاجرره باللام) (قول كدي ومن وإلى) تبع في زيادة إلى المرادى واعتراضه غير واحد بأنه لم يعمد جعل إلى للتعديل وظاهر قوله فاجرره . به يقال له مفعول له اصطلاحا وليس كذلك ولذا قال الموضح ومتى فقد المعلن وفي بعض نسخ النسخ فاجرره بالحرف بدل باللام وهي أولى ون كانت عامة ولا يحتاج لجواب كدي حيث استثنى أن كلام النظم من باب اصرف الكلام لما يليق له أي فاجرره باللام أن أمكن بحيث يظهر المصدر التعليل والافلا نحو جلست قودا (وليس يمتنع * مع الشروط كل زهد) الزهد أن يكون الانسان بما عند الله أوفق بما في منه وقع بكسر البون معني رضى وهو المتعين في النظم واما منع فتح النون فمعناه طمع ولذا يقولون العبد حر ما منع أي رضى والحر عبد ما منع أي طمع (قول كدي يعود على المفعول له) هذا سبق فلم بل هو عائد على الجر المقهور من اجرره باللام كافي الذي بعده

والتقدير وليس الجر متمنعا مع وجود الشروط وفهم من المثال انه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يخص ذلك بالحرور بل هو حائز في الحرور والمصوب ثم قال : (وقل أن يصحبها الجرد * والعكس في مصحوب أل)

يعني ان المفعول له إذا كان مجردا من الالف واللام والاضافة يقل أن تصحبه لام الجر وان كان مقترنا بأقل يقل أن لا تصحبه اللام فتحوز قلت لا كرام لك قليل واكرام لك كثير ونحو قلت الاكرام قليل والاكرام كثير وفهم من سكوتها عن الضاف انه يستوي فيه الوجهان والهاء في يصحبها عائدة على لام الجر ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقل :

(وأنشدوا * لأقعد الجبلين عن الهيجاء * ولو تواتر زمر الاعداء)

والشاهد في الجبلين للمفعول لاجله والجبلين الخوف يقال رجل حبان وامرأة حبان وعن متعلق بالجبلين والهيحاء الحرب والزمير الجماعات وقد جمع اسحاخ بين نصب الاقسام الثلاثة فقال : يركب كل عافر جمهور * مخافة وزعم المحبور * والهلول من تهول المحبور ﴿ المفعول فيه وهو للمسمى ظرفا ﴾

للمفعول خبر مبتدأ مضمرة وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستعيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من التعديل اسمين مفعول فيه وطرف قوله :

(الطرف وقت أو مكان ضمنا * في باطراد كلها أمكت أرما)

فانما انفرد الى زمان ومكان وشمل قوله وقت أو مكان الطرف وغير الطرف وأخرج بقوله ضمنا في ما ليس بظرف من الزمان والمان وكان نحو يوم الجمعة مبارك وأنحى موضع جلوسك واحتز بقوله باطراد من المكان المختص المصوب بدخل نحو دخلت الدار والسجد ونحوه فانه غير ظرف

وكمالك يوجد في بعض نسخها وهو صريح تقديره بعد (وقوله انه يجوز تقديم المفعول له الخ) رده الازهرى في معربه وقل ان الحكم في نفسه صحيح لكن في هذا المثال لا يصح لان الخبر الفعلي لا يجوز على منذهب الجمهور تقديمه على المبتدأ فأحرى معموله فالصواب انه ضرورة وانما يجوز لو قال دا لزهق وقع ولم أر أحدا تنبه لما قلناه في هذا المثال بل حكموا فيه بالحوار مطلقا وقد وقف على كلام العرب غير واحد وسيله ﴿ قال ﴾ انذى ذكره كدى وغيره من أنه يؤخذ من المثال جواز تقديمه على عامله صحيح وكون لتقديم على المبتدأ ضرورة أم لا شيء آخر مخصوص عليه لغير واحد في غير موضع على أنه قد مر عن البصريين جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المتدا إذا كان غير ظرف أو عديله فأحرى إذا كان أحدهما كما هما وقدر الاعتراض على العرب بنقله احوار في التصريح بنفسه (وقل أن يصحبها الجرد) (قول كدى وفهم من سكوتها) مراده بالسكوت انه لم يصب على الفقه والكثرة فيه كائن على غيره علما بناء على الاصل وهو جواز الوجهين على السواء (وأنشدوا لأقعد) لم يبدح الناصح في الالفية من شواهد لعرب الا هذا البيت بخلاف الكافية فانه كثيرا ما يدخل فيها شواهد من كلام العرب فلهذا كثرت آياتها ولم يدر قائل هذا البيت لكن النظم حجة وحفظه وصحة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والهيحاء الحرب عمد ويقصر ولو هذه السبابة فلا جواب لها لفظا لدلالة ما قبله عليه وقيل لا جواب لها أصلا ومعنى تواتر تتابعت (قول كدى والشاهد في الجبلين للمفعول لاجله) حيث جاء منصوبا مع كونه مقرونا بأل (وقول كدى وعن متعلق بالجبلين) الاولى انه متعلق بأقعد لان الفعل أصل في العمل (وقوله وقد جمع العجاج الخ) اسمه عبد الله بن ربيعة التميمي البصري تابعي وهذا الشعر من مشطور الرجز وفاعل يركب عائدا على الصيد وكل بالنصب مفعوله ولعقر الكدية العالية من الرمل الذي لا نبت شيئا وجمهور بضم الجيم معناه كثير ومخافة مفعول لاجله أي لاجل الخوف ورعل بالنصب معطوف على محقة واورعل النشاط والجمهور السرور والهلول معطوف على مخافة وتهول تفعل من الهول والجمهور جمع هيركا في شرح الشواهد والهير الموضع المنخفض من الارض وهو ممكن الصائد والمعنى أن حمار الوحش أو غيره من أنواع الصيد يركب ويقصد الا ما كن العالية ذات الرمن بحيث إذا أتاه الصائد يهرب ويكثر الغمار فلا يراه لاجل الخوف وما عطف عليه الشاهد في نصب مخافة وزعل والهلول وهو من باب التثنية فالاول مجرد كثير ولكن مضاف على هذا السؤال

والثالث مقرون بأل قليل والشاهد ﴿ المفعول فيه وهو للمسمى ظرفا ﴾

لما مر أن من شرط المفعول له المصدرية وكان المصدر هو الحدث وقد تقرر أنه لا بد للحدث من زمان ومكان يقع فيها فانه ناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه (قول كدى وفيه متعلق بالمفعول) ليس مراده ان فيه هو اسائب عن الفاعل بل النائب ضمير يعود على الفعل أي الحدث المتأخوذ من لفظ المفعول والتقدير هذا باب الشيء الذي فعل الفعل فيه أي جعل الحدث فيه بقولك ضربت زيد عندك أو يوم الجمعة هو الضرب وقع في مكان المخاطب أو في يوم الجمعة (وقوله ان لهذا النوع الخ) هذا على ما للبصريين ومما الكسائي وأصحابه صفات وسماء الفراء محلا وهو اصطلاح ولا مشاحة فيه ثم ان الظرف لغة الوعاء ومنه قول المختصر وإن ملء وعاء وأشار الناطم إلى تعريفه اصطلاحا بقوله (الظرف وقت أو مكان ضمنا * في)

فإنه لا يطرأ نصبه مع سائر الأفعال فلا تقول صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بطرف وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذهب الأول أنه انتصب نصب المفعول به بعد اسقاط الحافض على وجه التوسع والمحرر واليه ذهب الناطم الثاني أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وإن دخل معه متعد بنفسه الثالث أنه انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان فأم على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل في الظروف وإن كان مفعولاً به حقيقة فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد لأنه ليس على معنى في وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافاً للشارح فإن نصبه على التوسع والحاز حكم لفظي ولا يخرج به ذلك عن معنى في وهذا هو الذي اعتبر الناطم فأحسح إلى قيد الاطراد ثم مثل بظرفين أحدهما مكان وهوها والآخر زمان وهو رُسا جمع زمان على اسقاط حرف الجر والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأو للتفصيل وضمنا في موضع الصفة لوقت أو مكان ولفه بالثنية وفي مفعول ثان لضمنا وهو على حذف مضاف أي ضمنا معنى في وباطراد متعلق بضمنا ثم قال :

(فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا)

بين في هذا البيت أن حكم الظرف انتصب وان الناصب له الواقع فيه من فعل أو مافي معناه نحو قدمت أمامك وسر في قدومك يوم الجمعة وأنت سائر عداوان مائل فيه يكون صاهرا كما تقدم ويكون مقدرا أو طاق في القدر فشمل القدر حوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوبا لإوقع صراحتي حر أو صفة وسالة أو حالا ومظهرا أخبر كان مقدم وإن حرف شرط ولا يافيه ونعل الشرط محذوف تقديره وإن لم يكن مظهرا

(وقول كدى بعد اسقاط الحافض الخ) فالأصل دخلت في الدار وحذف الحافض وانتصب على المفعول به كما يحذف الجار وينصب المحرور كقوله تمرن الدار الأصل بالدار (وقوله فلا يحتاج إلى قيد الاطراد) بل تكون زيادته على القول الثاني حشو الخروج اسم المكان المختص بقوله ضمنا في رلدا قد الكودي بعد في هذا لأنه ليس معنى في وأما على القول الثالث فيكون مضرًا لأنه يخرج به اسم المكان المذكور مع أن التصود دخونه في الحذف (وقوله لأنه إن كان طرفا الخ) هذا راجع للقول الثالث (وقوله وإن كان مفعولا به الخ) هذا راجع للقول الثاني فكلامه من باب الهم والنشر للعكس (وقوله خلافا للشارح) حاصل ما للشارح أنه اعترض زيادة والده باطراد من وجهين أحدهما أنه مضر على القول الثالث عند كدى وقد علمت وجه الضرر وحشو على القول الثاني والأول عنده أما على الثاني فصاهر ظاهر وأما على الأول فلان اسم المكان المختص خارج بقوله أيضا ضمنا لأن المفعول به الحقيقي ليس على تقدير حرف أصلا فما جرى مجراه كاسم المكان هاتكون مثله واعترضه الكودي بما حاصله أن اعترضه من غير الوجه الذي قصد الناطم وذلك أن الناطم ذهب في اسم المكان المختص على القول الأول فقيد الاطراد محتاج إليه لإخراجه وما اعترضه به والده بأن ما جرى مجرى المفعول به يزل منزلة المفعول به فلا يقدر حرف فهما فيكون خارجا بقوله ضمنا في يدفع بأن ما اعترض به حكم لفظي وصنعى وكونه مضمنا معنى حرف كنه حكم معنوي فالجهة ممكنة لعدم توريدهما على مح واحد (فلب) رد ما فرقى بين الكودي غير واحد بأنه إذا لم يكن التوسع باعتبار المعنى بأن بقي بعد سقوط في على معنى وقوع الفعل فيه لاعتيه كان مضموبا حينئذ على الظرفية لصديق جميعه الطرف عليه وكان القول الأول عن الثالث وكانت زيادة باطراد مضرًا أيضا مفسدة فيكون غسل دم بدم * الوجه الثاني بما اعترض به أن هذا التمهيد لا يتركز على طرفيته لا يطرأ نصبه بجميع الأفعال على معنى في دن القدير كالمسوخ والبريد لانتصب إلا بالأفعال الدالة على السير إذ لا يقام صليت ولا صليت فرسخا والذي صعب من الصدر لا ينصب قياسا إلا بما اجتمع معه في المادة فإن بهد حجة اعتراض الشارح أن قول الناطم باطراد حشو مفسد وهناك اعتراضات على الناطم وأجوبة المذكورة في حواشي التوضيح للوالد (وقوله جمع زمان) هكذا في غالب النسخ بألف بعد الميم والأولى مافي بعض النسخ جمع زمن بدون ألف كجمل لان جمع فعن بدون ألف على فعل قليل وجمع فعال ممكن علامه أن ادوم حمل الناطم على التقليل أولى من جملة على الشاذ (وقوله على إسقاط حرف الجر) سبق قلم لان الطرف لا يقال به إنه منصوب على إسقاط حرف الجر ويؤخذ من مثال الناصم حوازا تقديم طرف على عمله كما يؤخذ منه جواز عمل عامل واحد في ظرفين واعترض قول الناطم ضمنا في بأنه يقتضي أن الطرف وكلها مبنية لان الاسم إذا تضمن معنى الحرف يبنى فالاولى عبارة الحاجة بقولهم على تقدير في وما يقال الحرف المقدر قد يذكر وهذا لا يصح ذكره فذلك غير بالضمين يقال عليه إن المقدر قد يجب أن لا يذكر كما فعل أقبل فانهم يقولون إنه مقدر فيه مع أنه لا يجوز ذكره (فانصبه بالواقع فيه مظهرا) (قول كدى من أفع أو مافي معناه) أشار بهذا إلى أن عبارة الناطم لا تصح إلا بتأويل بأن يقال فانصبه باللفظ لدال على المعنى الواقع فيه والإبقاء عبارة الناطم على ظاهرها لا يصح لان الواقع في كلامه هو الحدث وهو معنى من المعاني وقد نصبوا على أنه لا ينصب إلا باللفظ (وقوله إذا وقع خبر لذي خبر الخ) مثال الخبر زيد عندك ومثال الصفة مرت بطائر فوق غصن ومثال الصلة جاء

والفاء جواب الشرط ثم قال : (وكل وقت قابل ذاك) يعنى أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها المبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم والمختص ما ليس مبهم كاسماء الشهور والأيام وما عرف بأل واعدود وانما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيته لبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط ﴿ فن قلت ﴾ ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت اللبهم والمختص ﴿ قلت ﴾ من قوله بعد وما يقبله المكان الامبها وفهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهمها وغير مبهم وليس في مقابلة اللبهم إلا المختص وكل مبتدأ أو قابل حرة ودإشارة الى انصب على الظرفية ثم قال : (وما يقبله المكان إلا مبهما) يعنى أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا اللبهم وفهم منه أن المختص لا يقبل والمختص من أسماء المكان ماله صورة وحد ومحدورة نحو الدار والمسجد والجبل واللبهم ما ليس كذلك ثم شرع في بيان اللبهم بها فقال :

(نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رمى)

فذكر للبهيم ثلاثة أنواع الاول الجهات ويعنى بها الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال الثانى المقادير نحو فرسخ وميل ويريد الثالث ما صيغ من الفعل كرمى ومذهب وظاهر قوله كرمى من رمى ان مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك ولا بعد أن يحمل الفعل ها على الفعل اللغوى وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أى من مصدر رمى فتقول جلست أمامك وحللتك وسرت ميلا وفرسعا وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه فى الأصل وإلى ذلك أشار بقوله :

الذى عندك ومثال الحال رايت الهلال بين السحاب (وكل وقت قابل ذاك) (قول كدى ويوم) جعل يوما من ابهم فيكون حينئذ مراداه مطلق الزمان مثل قوله تعالى : وآتو حقه يوم حصاده . وهو أحد اطلاقات أربعة فى يوم وباقيها مختص الاستعمال الثانى أن يكون مقابلا ليلية نحو قوله تعالى : سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام . الثالث مدة الضال نحو قوله تعالى : ويوم حنين . الرابع الدولة نحو قوله عز وجل : وتلك الأيام نداولها بين الناس . (وقوله وانما استأثرت الخ) يعنى اختصت وامررت وكان يسعى له أن يؤخر هذا الكلام حتى يصرغ من الكلام على ظروف المكان فهناك توجه ذكر الفرق (وقوله بصيغته وبالالتزام) هكذا فى غالب النسخ وهو الصواب لما تقرر أن الفعل فى نفسه له مدلولان الحدث والزمان وذلك الحدث الذى دل عليه لا بدله فى نفسه من زمان ومكان يقع فيه فيكون الفعل قد تضمن أصالة شيئين واحدهما التزام الزمان والمكان فيكون حينئذ الفعل دل على الزمان مرمى مرة بنفسه وحرمة بواسطة الحدث وأما المكان فلم يدل عليه إلا بواسطة الحدث فدلالته على الزمان أقوى ومأقوله أقوى بين وقول بعض لم يظهر له معنى وقال والصواب للنسحة التى فيها بصيغته من دون ذكر ولا التزام أو النسحة التى فيها لا بالتزام بالنفى سهو ظاهر (وما * يقبله المكان إلا مبهما) (قول كدى لا يقبل) أشار بهذا إلى أن ما فى قول الناظم وما يقبله ناقيه حيث فسر ها بلا (قوله الظرفية) أى النصب عليها وهو تفسير للضمير فى قوله يقبله العائد على اسبب التأخوذ من قوله فانصبه بالواقع الخ واسكان فى النظم بالرفع فاعل يقبل ومبهما حال من الكاف لأنه فى الأصل صفة له وهو الذى قرر به كدى (نحو الجهات والمقادير) (قول كدى فذكر للبهيم ثلاثة الخ) جعل الأنواع الثلاثة من اللبهم اعتبارا بظاهر النظم وهو صحيح فى الأول والثانى على رأى باطل فى الثالث أما الجهات فهمة لأن خلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا وأمامك اسم لما قبالة وجهك إلى آخر الدنيا وهكذا يقال فى الأربعة البقية وأما فى الثانى وهو المقادير جمع مقدار وهو ما دل على مساحة مضبوطة لا تقبل الزيد ولتنقص فالجمهور على أنه من اللبهم فإليل بكسر الميم يختلف ابتداءه وانتهاءه لا يخص موضعا بل من أى موضع أردت أن تبتدىء فلك ذلك والحق ما فى شرح الشذور لابن هشام أنه يقال فيه مبهم باعتبار كونه لا يختص بصفة معينة ويختص باعتبار دلالته على قدر معلوم ولذا لم يجعله ها فى التوضيح من المبهيم بل جعله من اشبيه به فقال وكأسماء المقادير وأما الثالث وهو ما صيغ الخ فهو مقابل للبهيم كما عليه الموضح والشارح وغيرهما وعليه فيشكل جعل الناظم له من المبهيم ويمكن دفع الاشكال بأن يحمل قول الناظم وما صيغ معطوفا على مبهما والعطف يقتضى المعايير فيؤخذ منه أن هذا القسم غير مبهم وهذا ان جعلنا مانكرة موصوفة وان جعلناها موصولة فلا يصح لأن مبهما حال والمعطوف على الحال حال وما معرفة لا تكون حالا وحقق بعض ظاهرا ما لماطم (وقوله ويعنى به الجهات الست) جعلت ستا باعتبار الشخص الكائن فيها (وقوله أن يحمل الفعل الخ) المراد بالفعل المصرح به فى قول الناظم من الفعل ولما استشعر كدى ان حمله على الفعل اللغوى يعنده قوله بعد من رمى دفع هذا الاشكال بأن جعله على حذف مضاف أى من مصدر رمى ليوافق ما قبله ولقوله وكونه أصلا لهذين انتخب وقد يقال لا حذف بل يهرا مرمى بالإضافة إلى من يفتح الميم فيكون التقدير كرمى الشخص الذى

(وشرط كون ذا مقياس أن يقع * ظرفا لما في أصله معه اجتماع)

يعني أن شرط انقياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتماع معه في الأصل المشتق منه نحو رميت مرمى وذهبت مذهبا وجلست مجلسا وشرط قوله ما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رام مرمى وأنجبي حلوسك مجلس وذهب من قوله وشرط كون ذا مقياس أن العمل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه وإن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقبس وذلك قولهم رمدت مرمى مزرع السحاب ومقعد القابلة ومنط الريا فالعامل في هذا الاستعارة وليس لما اجتماع معه في أصله ولو عمل في مزرع رحر وفي مقعد قعد وفي ساط ناط لكان مقيسا وشرط مبتدأ وذ إشارة إلى انطراف المشتق ومقيسا خبر كون وأنوما بعدها خبر مبتدأ وصرفا منصوب عن الخال من فاعل يقع ولما متعلق بظرفا أوفى موضع العفة لظرفا وما موصولة واقعة على العامل واجتماع صلة مرمى ومع متعاقبتان باحتماع ثم قال :

(وما يرى ظاهرا وغير ظرف * فذلك ذو تصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلام)

يعني أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا نارة وغير ظرف أخرى يسمى في عرف السحويين واصطلاحهم متصرفا نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفا نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكان وغير ظرف نحو أنجبي يوم الجمعة ونظرت إلى مكانك وأن ما يلزم ظرفية ولا يخرج عنها البنية نحو مخرج ومن يومه وقت وعوض أولا يخرج عنها إلا إلى شبهها ولما ادبشبهها الجرح بن نحو عند فانه لا يستعمل إلا ظرفا نحو حسبت عند أو مجرورا بمن نحو خرجت من عندك فانه يسمى في الاصطلاح غير متصرف وما موصولة ويرى سائر وانما هي انهم قلبية والمفعول الأول مستتر في يرى وظرفا مفعول ثان يرى ويجوز أن تكون ما شرطية والهاء جواب شرط وغير مبتدأ وحده لدى وظرفية مفعول يلزم أو شبهها معطوف على محذوف تقديره أولزم ظرفية أو شبهها وهو عند فانه يترى إحدى هذين النوعين ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية للتلطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها ونحو على هذا التقسيم ومن الكلام متعلق شبهها ويكون الكلام على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون دلتما يلزم ويكون اسكهم واقعة على الظروف التي تستعمل ظروفًا أو شبهها ثم قال :

رمى وافعل المصريح به على كل حال لغوي ومرى اسم لمكان الرمي (وشرط كون ذا مقياس) (قول الكودي اجمع معه في الأصل الخ) جملة على هذا لا يصدق بما إذا كان ظرفا لمصدره نحو أنجبي فعودك مقعد زيد مع انه داخل وأجاب السيوطي بأن المصدر يفهم بالأحرورية والأولى أن يقال المراد بالأصل حروف للمادة فيصدق بالمصدر وغيره (وقوله مزرع السحاب) أي من زاجره في الوسط واستقر مقعد القابلة من النساء في القرب واستقر ساط الثريامن الدبران في البعد ومزجر بكسر الجيم لا غير إذ هو السموع من كلام العرب (وقوله ولو عمل في مزرع رحر الخ) أي من مزار آخر لا في هذا لثقل معناه كما يوهمه التصريح (فان قبل) ما ذكره الناظم مما خالف لقوله سابقا في الحد باطراد إذ معناه مع اطراد نصبه بسائر العوامل وليس كذلك إذ عامله ها مخصوص (قلت) قد مر أن زيادة باطراد بالنسبة إلى هذين معسلة (وقوله وذا إشارة إلى المصدر الخ) سبق قم بل هو إشارة إلى النوع الثالث وهو اسم المكان المشتق من المصدر وفي بعض النسخ الصحيحة إشارة إلى الظروف المشتق وهو صواب (وما يرى طرفا وغير ظرف) (قول كودي وغير ظرف أخرى) بأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا (وقوله البية) التي في اللغة القطع يقال لا فعله البية لكل أمر لا رجعة فيه فانه في الصحاح وهمزته همزة قطع كأنص عليه غير واحد لكن رده محشى القاموس وقال لا موجب لقطع الهمزة ولا ثقل يعضده ولا قياس يساعده (وقوله وقط) اسم لما مضى من الزمان فقولك ما فعلته قط بمعنى من أول خلق الله إلى الآن وهي مبنية لتضمنها معنى حرى الأشداء والعناية وهي من ولي وبيت على حركة دحلا لنساء السالكين وقد تبنى على الفتح والكسر (وقوله وعوض) اسم لما يستقل من الزمان فقولك لا أفعله عوض بمعنى من الآن إلى آخر الدهر وبيت على حركة لما ذكر في قط وسع شؤها على الحركات الثلاث ومحل الباء إدام نصف والأعراب (وقوله والمراد شبهها الجرح بمن) انما لم يجعلوا الخارج عن الطرفية إلى الجرح بمن من التصرف لأن من كثرت زيادتها فلم تعدبها والظروف التي لا تصرف وتجر عن خمسة جمعها في قولي :

حسن ظروف خصصت جرابين * قبل وبعد مع وعند ولبن

(وقوله ويجوز أن تكون ما شرطية) لا يصح لأنها لو كانت شرطية لزم الفعل وهو يرى بعدها نعم تكون شرطية على مذهب من يجزم المصارع بحذف الحركة المقدرة في العمل لكنه ضعيف وقد أمكن غيره فلا حاجة لدعواه (وقوله واقعا على من) أي على حذف مضاف تقديره على مجرور من لأنه هو المراد بقوله أو شبهها (وقوله ويجوز أن يكون متعلقا الخ) هذا هو الذي يظهر لأنه لا محال مع الـ حذف مضاف والتقدير على هذا الذي لزم من الكلام ظرفية أو شبهها غير

(وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر)

يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان إلا أن نيابة عن ظرف المكان قليلة وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك في قوله : يكثر ونيابته عنهما من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أى مكان قرب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيتك طلوع الشمس وحقوق المحرم أى وقت طلوع الشمس ووقت حقوق النجم والإشارة بقوله ذلك إلى نيابة المصدر عن الظرف .

﴿ الفعول معه ﴾

للفعول معه هو الاسم المنصب المذكور بعد الواو التى معنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم ومعه متعلق بالفعول وإطاء عائدة على أب لأنها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثل فقال :

(ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سبرى والطريق مسرعه)

يعنى أن حكم الفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سبرى والطريق أى مع الطريق وتالى الواو مفعول لم يسمى فعليه ينصب ومفعولا حال معه ومسرعا حال من الباء فى سبرى ثم قال : (بمان الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق) لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه ينصب بين فى هذا البيت الناصب له وفهم من قوله بمان الفعل وشبهه انه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب سيويه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم لفاعل واسم للفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبه الفعل ائماء مستو والخشبة وأحصى اسواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق أن الفعول معه لا يتقدم على عامله وقوله لا بالواو إشارة الى منذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو ورد بأنها لو كانت ماصبة لاتصل الضمير بها فى قوله : تكون وابها بها مثالا بعدى * وذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بمان وما موصولة وصلة سابقة ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدهم معطوف على بمان والاحق أقول تفصيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو فى القول الخذر :

متصرف وإذا كان لدى يخرج عن الظرفية الى حالة تشبهها يقال فيه غير متصرف فأحرى الذى لا يخرج منها أصلا وهذا معنى قوله الأول باعتبار المضاف المتقدرو على كل فلا محتاج الى تكلف من جعل الكام مبتدأ وغيرذى مبتدأتان والذي خبر عن الذى ومن دل من شبهها (وقد ينوب عن مكان مصدر) الأولى أن يذكر هذا اليب عقب قوله الطرف وقت لأنه من تمامه ولما قدمه الموضح تكتية عليه (قوله كدى إلا أن نيابته عن ظرف الخ) وجه ذلك أن ظرف ارمان والمصدر الذى هو الحدث أخوان فى كون الفعل يدل عليهما دل على المصدر بحروفه وعلى ارمان بصيغته وإنما يدل على المكان بدلالة الالزام لعلى الخارجى ودلالة التضمن أقوى من دلالة الالزام على أن الفعل يدل أيضا على الزمان بالالزام ولا يلزم من الكثرة القياس ولا من القلة عدمه بل كل منهما غير مقيس والله أعلم .

﴿ الفعول معه ﴾

جرت عادة النحاة أن يجعلوه آخر للماعيل لأمرين أحدهما أنه لا يقال له مفعول إلا بواسطة حرف مدفوظ به وهو الواو بخلاف غيره الثانى أن غيره من الماعيل قياسى اتفاقا وهذا قيل فيه سماعى وقيل قياسى وهو الصحيح (قول كدى هو الاسم) حرج به الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب بناء على أن الجنس يخرج (وقوله استصب) أى المضافة فليس حينئذ حكما واحترابه من العمدة نحو اشترك زيد وعمرو (قوله المذكور بعد الواو) احترابه من نحو حثت مع عمرو واشتريت الفرس بلجامة (لا يزال) ان هذين ونحوهما خرجا بقوله للنصب (لأنا نقول) قد علمت أنه ليس المراد بالنصب حقيقة بل الفضلة وهما من الفضلة (وقوله التى بمعنى مع) احترابه من نحو رأيت زيدا وعمرا قبله أو بعده (وقوله من غير تشريك فى الحكم) الكلام على حذف مضاف أى من غير اشتراط تشريك فى الحكم ولعمري أنه لا يشترط أن يكون ما بعد الواو مشاركا لما قبلها فى الحكم بل قد يوجد الاشتراك كفى سرت والحيش بالنصب أى معوق لا يوجد كقولك سرت والطريق وتقدير مضاف يسقط اعتراض كثير على امكودى على ظاهره (وقوله وقد استغنى الناظم عن الحد) أى عن تمامه والا فقد ذكر الناظم بعضه (بمان الفعل وشبهه سبق) (قول المكودى انه لا يعمل فيه العامل المعنوى) ليس المراد بالمعنوى الاصطلاحى وهو الابتداء والتجرد وإنما المراد به ان الاسم إذا كان شبيها بالفعل فى معناه وحروفه كاسم الفاعل قيل له عامل لفظى وان تضمن معناه دون حروفه فعنوى وذلك كاسم الإشارة وحينئذ فلا اشكال فى تمثيل المكودى للمعنوى باسم الإشارة (وقوله لا يتقدم على عامله) فلا يقال والطريق سرت اتفاقا وعلة للمع أن الواو أصلها العطف فكلا لا يتقدم المعطوف على العامل فكذلك لا يتقدم الفعول معه ها على العامل (وقوله فى قوله تكون وابها الخ) هذا غير

ثم قال :

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب)

يعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدم اسم كيف أو ما الاستفهاميتين على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصة من تريد وما أنت وزيدا والقدرة كيف تكون وقصة وما تكون وزيدا وكان القدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعدهم الواو بل رفع عطف على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل نصب وبعد متعلق بنصب وكذلك فعل ودمر أنت بفعل لا يكون لأن الضمر هو الفعل * ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يترجح عطفه على النصب على لغة وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف وقسم يسمع فيه العطف وقد أشار إلى القسم الأول بقوله :

(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق)

اعلم أن الممكن العطف بالضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وأما رجح العطف لأنه لا ضعف فيه والاعتماد على ما هو أحق في وإن يمكن شرط والجواب بخلافه لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم في التقدير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله :

بيت من الطويل وصدره * فأليت لأنتك أخذو قصيدة * وقائله أبو ذئب الهذلي من قصيدة يخاطب بها ابن أخته حالدا لما سمعه رسولاً نحوته فأفسدها عليه ووردها لنفسه وآليت بمعنى خلقت وأنتك مضارع أنتك من أخوات كان وفيه ضمير مستتر اسمها وجملة أخذو خبرها وهو بذلك المعجزة من حدوث العمل بالفعل إذا سويت أحدهما على الآخر ويحتمل أن يكون بالمهملة فيكون من أفعال المبروع (١) وعلى كل حال فهو مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع منها الاستقلال لأنها لام الكلمة وفاعلها أو اسمها عائد على للتكلم وقصيدة مفعول عن الأول وخبر على الثاني والشاهد في وادها فانه لو كان الواو هو العامل لقال وها بالضمير المتصل ادسائر الحروف إذا عملت في النسب لا يكون الامتصلا نحو بك وأنتك لأنه متهما أن اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله فلما أتى الضمير منفصلا عما قبلها غير عاملة فمن بطلان ما لا جرحاني في (٢) قيل في الماظم عبرة لأحق اسم تفضيل المقضى أن ما لا جرحاني حق مع أن الذي قرره المكودي وغيره أن ذلك باطل (٣) فالجواب أن الماظم قصداً تلتظف مع الشيخ عبد القاهر الجرجاني لأنه أحد الأربعة المدونين الأولين أو لهم سيدنا على كرم الله وجهه فانه أول من بدأ بدوس المحدثين سيدنا الإمام الشافعي رضي الله عنه دون الأصول الثالث الخليل دون العروض الرابع عبد القاهر دون النحائي والبيان وكان من الأئمة المشهورين بالدين والصلاح وألف الكتابين دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة توفي رحمه الله سنة أربع وسبعين وأربعمائة ومن شعره ما وقع له سكة .

كبر على العلم يا خليلي * ومل إلى الجهل ميل هائم

وعش حمارا تعش سعيدا * فالسعد في طالع الهائم

والحق أن اسم التفضيل في العظم على أنه وإن قول الجرجاني حق إلا أن في العظم أحق منه ومردوا عليه من انفصال الضمير في وادها بر د على الماظم نفسه ادعى أن العامل في المستثنى هو الواو وإذا كان ضمير لا يكون الانفصال نحو ما ضربت إلا أنك فما كان جوابك فهو جواب عن الجرجاني (وبعد ما استفهام أو كيف نصب) هذا جواب عن سؤال المقدّر كأن قائله أنت قلت لا بد من تقديم قول أو شبهه يكون باصا مفعول معه ووحدنا العرب نصوا من دون تقديم مذ كرم قال وبعد الخ ولذا قال الموضح فإن قلت الخ (قول كدى والتقدير كيف تكون الخ) خص العامل بالكون نعم الظاهر الظن السامع لظاهر عبارة سيبويه والحق أن العامل قد ذكره لنا غيره ولذا قررنا الموضح كونا وغيره (وقوله وكان القدرة ناقصة) الأولى وتكون لأنه هو المقدر لا الماضي واسمها ضمير مستتر وكيف أو ما خبرها وتكون ناقصة أحد قولين وللشهور أنها نامة وكيف حال وما مفعول مطلق فلما حذف الفعل صار الضمير منفصلا بارزا بعد أن كان مستترا متصلا لقوله في الكافية :

وعامل الضمير معها حذف * فإن فصله عنهم ألفا

(وقوله ثم اد الاسم) هذه التوطئة في نفسها صحيحة لأنه قيد بالاسم الصالح له حقيقة والصالح لها ليس فيه إلا الوجه الثلاثة كاذ كر لكن المناسب لتعميم الأقسام أن يقول ثم إن الاسم الواقع بعد الواو على خمسة أقسام واجب الرفع نحو اشتري زيد وعمرو وراجع الرفع وراجع النصب وواجب النصب ومنتعهم ما عاودتكم على الأقسام الأربعة المذكورة آخرها منظوما لما وشر امرتبا وعلى الخامس الذي هو الأول بمفهوم بعض القيود المستعمدة من المثل الذي هو سيري والطريق وهو أن يكون فضلا (والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق) (قول كدى لأنه لا ضعف فيه)

(١) (قوله فيكون من أفعال المبروع) كذا في الأصل غير وهو صحيح إذ لم نجد في كتب النحو ولا في كتب اللغة أن هذا من أفعال المبروع على أنه يترجم عليه في مثالا الأخبار بالقصيدة عن التكلم باعتبار الأصل وهو خطأ صريح فالصواب الاختصار على الوجه الأول وعلى الاحتمال الثاني يفسر احدو باغنى كما هو أحد ما يه فيحرر اه .

يعني ان النصب على الية أرجح من العطف عند ضعف النسق نحو قمت وزيدا لان العطف على ضمير الرفع المنصل بغير تأكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيدا كان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمحار وضمف مضاف لمحذوف وتقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار الى القسم الثالث بقوله : (والنصب ان لم يحز العطف محب) يعني ان نصب ما بعد الواو حيث لا يحوز العطف واجب وشمل صورتين إحداها لا يحوز فيها العطف لما منع لقطي نحو مالك وزيدا لان العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار مجتمع عند الجمهور وفي جعل هذا المثال مما يتبع فيه العطف كالمثل به الشارح نظر لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المحرور دون إعادة الجار وسيأتي في باب العطف ارشاد الله تعالى والآخرى لا يحوز فيها العطف لما منع معوى نحو جلست والحائط وسرت والطريق لانه لا يصلح للمشاركة ثم ان ما لا يحوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين أن يكون مفعولا معه كاتقدم وقسم يمتنع أن يكون مفعولا معه فيجب اعتقاد عامل مضمرة ولي ذلك أشار بقوله : (أو اعتقد اضممار عامل نصب) يعني اذا لم يصبح عطفه ولا نصه على الية فيعتقد أن ناصبه مضمرة وذلك كقول الشاعر :

علقتها تينا وماء باردا * حتى شتت هاله عيناها

فهذا ونحوه لا يحوز فيه العطف ولا نصب على الية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمرة تقديره وسقيته وعمل أن يكون قوله أو اعتقد اضممار عامل فيما يتبع عطفه وينصب على الية كقوله عز وجل : فاجمعوا أؤمركم وشركاءكم . فبمتنع العطف في شركاءكم لأن أجمع معى عزم لا ينصب . لا لأمر ونحوه ويحوز نصبه على الية أى مع شركاءكم أو يكون مفعولا بفعل مضمرة تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ ويجب حيزه أو اعتقد معطوف على يجب وأوللتخير وحذف عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب في معنى أوجب ونصب محزوم على جواب الأمر ثم قال :

أى صاعة ولتناسب بين اليمين في كون كل منهما مرفوعا (والنصب مختار) (قول كدى ضعيف) قول الناظم في باب العطف : وان على ضمير رفع . الى أن قال وضعفه اعتقد (والنصب ان لم يحز العطف) (قول كدى لما منع لقطي الخ) سيقول الناظم وعود حافض البيت (وقره وفي جعل هذا المثال الخ) لا معنى للاعتراض على الشارح هنا لانه قيد الاستعموله عند الجمهور ولم يراع مذهب الناظم وبه مثل الموضح (لا يقال) هذا المثل وشبهه لا يصح ان يقال الاسم الواقع بعد الواو فيه مفعول معه لمدم تقدم فعل وما يحزى بحراء فهاجر (لا يقول) لما اشتمل على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية كان من افراد قوله وبعدهما استفهام الخ (وقوله نحو جلست والحائط الخ) علة المنع هنا أن العطف يقضى التشريك في المعنى والحائط والطريق لا يتصان بالجلوس ولا بالسير (فان قلت) الساب اللفظي هنا موجود أيضا وهو العطف على الضمير المنصل من غير فاصل (فالجواب) ان كلامنا في مانع العطف الذي يوجب الفعولية وهو انما يرجحها ولهذا انما اعترف في نحو هذا لما منع المعوى دون اللفظي ورحم الله الموضح حيث لم يغلل بعاد كر ومثل عات زيد وطلوع الشمس الذي ليس فيه الا مانع المعوى (وقوله ثم ان ما لا يحوز الخ) ما واقعة على الاسم الواقع بعد الواو وليست واقعة على المفعول معه لانه لا يكون فيه تناقض وتقسيم الشيء الى نفسه وغيره (أو اعتقد اضممار عامل نصب) (قول كدى كقول الشاعر عاظمها الخ) اليت من الرجز أو من السكامل المحتوم بحذف أول حرف من الجزء الأول وضماير التوتة العائبة في علقها وما بعدها للدابة المحدث عنها ويروي شئت ويروي غدت ومعتاها واحد وهالة حال وعيناها فاعل شئت وانما في ماء فلا يصح فيه العطف لان الماء لا يعطف ولا ينصب على الية لان العلف والماء لا يكونان دفعة فهو معموم لمحدوف وهو قول الفراء والفارسي وذهب غير واحد الى أنه لا حذف وان العامل المذكور يؤول بحامل يصح تسلطه عليهما معا فيؤول تعلقها بتوتها (وقوله لا ينصب الا الأمر) أى العاني ولا ينصب الندوات والأعنان فلا تقول أجمعت ربدا (وقوله ويحوز نصه على الية الخ) (فان قيل) يلزم عليه كونه معمولا لأجمعوا المذكور الذي هو أمر من أجمع بمعنى عزم لقوله سابقا من العمل الخ فما فروا منه وتووا فيه (فالجواب) ان محل المنع المذكور اذا نصبه على انه مفعول به وأما اذا نصبه على كونه مفعولا معه كما هنا فيحوز إد المفعول معه بمنزلة الظرف الذي ينصبه كل فعل متعد ولازم (وقوله تقديره وأجمعوا الخ) من أجمع بمعنى ضم المترك والأولى أن يقدر يدل وأجمعوا وأدعوا إذ هوى به وهو المناسب * ثم اعلم ان المتعين في تقرير النظم الاحتمال الأول لأمر منها ان الناظم يكون أفاد بكل شطر فائدة وصوره مستقلة وما يقال عليه انه على هذا الحمل تكون صورة الحمل الثاني عند المسكودي باقية عليه بحاجب عنه بانها معلومة اصالة إد الأصل جواز التوحيين ومنها ان يجب في الشطر الأول يكون على ما هو تكون أو في أو اعتقد للتنويع اذا قبلها نوع مستقل وما بعدها كذلك ومنها موافقة توصفه المتقدمة على قوله اعطف إن يمكن الخ (وقوله وأوللتخير وجاز عطف الخ) لا تكون أوللتخير وما ذكر بعد الا على الاحتمال الثاني وقد علمت ما فيه على أن

الاستثناء هو الإخراج بلا أو باحدى أخواتها وأدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشارك بين الفعل والحرف فالحرف الإلوهي الأسفل في أدوات الاستثناء لأن غيرها يقدرها ولذلك بدأ بها فقال : (ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب *) يعني ان المستثنى لا ينصب إذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بالأمن المستثنى بعبرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من القصر والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم لا زيدا والنفي نحو ما قام أحد إلا زيدا لأن الأول واجب النصب والثاني فيه تفصيل واليه أشير بقوله :

(وبعد نفي أو كسفي استخيب إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع *)

يعني ان المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والهي إذا كان متصلا اختير إتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو ما قام أحد إلا زيد بالرفع وما مررت بأحد إلا زيد بالجر أحسن من ما قام أحد إلا زيد وما مررت بأحد إلا زيدا بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى عن الأول وإذا كان مقصدا فاعلم أهل الجحار وجوب نصب على الاستثناء وهذه اللمعة مفهومة من قوله و نصب ما انقطع والمتقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو ما في الدار أحد إلا حمدا أو أما بنو تميم فيحوز عندهم فيه النصب وهو الراجح والإتباع وإلى ذلك أشار بقوله : (وعن تميم فيه ابدل وقع) يعني ان بنو تميم يحوزون في المقطع الإبدال يقولون ما فيها أحد إلا وتدومته قوله : وبلدة ليس بها أنيس * إلا اليعافير ولا العيس وما في قوله ما استثنيت إلا مبتدأ موصول وصلته استثنيت والضمير له تد على الموصوف محذوف تقديره استثنيت مع معلق استثنى ومنتصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع ووقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنى ومنتصب جواب الشرط ويصح تقديره محروما ومرفوعا ووقف عليه بالسكون

هذا الأعراب يلزم عليه أمران أحدهما حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا شبيهه وقوع ما هو بمعنى الطلب خرا والأول ممنوع والثاني خلاف الأكثر ويجعل مجبا قيا على معناه جواب الشرط وهو وجوابه خير لمبتدأ لم من ذلك لكن يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر وقدمته ابن مالك تبعاً لسيارين وأحاره ابن الصغار والله أعلم .

﴿ الاستثناء ﴾

مناسبة ذكره عقب الفعول معه أمران أحدهما اشتراكهما في كون كل منهما وقع بعد أداة لفظية وهي الواو في الأول وأدوات الاستثناء في الثاني ثانيهما ان الجوهرى جعله من جملة المفاعيل وسماه مفعولا دونه ثم انه عبر بالاستثناء المصدر على عادته وأراد اسم المفعول وهو المستثنى إذ هو الذي ينصب والاستثناء لغة مطلق الإخراج واصطلاحاً عرفه المسكودي بقوله هو الإخراج بلا الخ والمراد بالإخراج بالنسبة للسامع وبيان ذلك انه إذا قال لك قام القوم توهم السامع ان للكلم أطلقه على ما يشهد زيدا فان زاد إلا ريداعم السامع ان المنكح لم يقصد ادخال ريداعم القوم بل هو خارج لا بالنسبة للسامع ولا بالنسبة للكلام لأنه لم يقصد دخول زيد في القوم حق، يحتاج إلى احراره والا كان فيه تفاوت بأن يكون قصد أولا دخوله وانما خروجه وبذلك راد الأهرى في شرح الآجرومية ما لولاه لدخل في الكلام السابق أي لتوهم انه مع دخوله الخ ثم الإخراج جنس يصدق بالبديل نحو أكلت الرغيف ثلثة وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقبلوا الذي ان حارب وبلاستثناء (وقوله بالا الخ) مخرج لما عدا المستثنى (ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب) قدم الناطم الكلام على التام لأنه أسبغ للملاب المعقود للصعوبات وقدم الموضح المفرغ لقلّة الكلام عليه (قول كدى وشمل الموحب الخ) (فان قلب) حيث حمل نصب في النظم على الواجب وعبره فمن أين يؤخذ وجوب نصب للموجب التام (فالجواب) كما قيل انه لما ذكر الانباع في غير اموجب علم ان الموجب يجب فيه النصب والأولى أن يحسن انصب في المظم على الواجب ويكون في كلام الناطم حذف الواو مع ما عطف والتقدير مع عام واجاب بدل عليه قوله وبعد نفي وفي ناصب المستثنى أقوال ثمانية أحدها ان الناصب لا وهو الذي وضمن قول الناطم ما استثنيت إلا مع قوله بعد كما لو لا مع ما عطفه وألغى إلا (قول كدى اختير تبعه) أي للمستثنى منه على انه بدل بعض من كل عدو صريين والضمير مقدر أو يقاب قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تعني عن الضمير أو على انه عطف نسق على ما للكوقيين لأن الا عندهم حرف عطف في خصوص هذا الباب (وعن عيم فيه ابدال وقع) (قول كدى ومنه قوله وبلدة الخ) اليت من الرحر وقتله عامر على الأصح ان الحارث النخري والواو واو رب وقوله بلدة مجرور بها أو رب مجرور بها وبمحذوفة على الخلاف وأنيس اسم ليس وبها خبرها واليعافير بالرفع بدل من أنيس بدل بعض من كل جمع يعفور ولد البقرة الوحشية وليس جمع عيساء كبعض ويضاء الاس النض اتى يحلظ ياضها شجرة والشهدى رفع اليعافير والعيس عن البدلية مع كون الاستثناء مقطعا وهي لغة تميم وعجل جوان النصب والبديل عند تميم ان كان يصح تسلط العامل على ما بعدا لا لاتعين النصب كما بين ذلك الموضح (وقوله ويصح تقديره مجزوما الخ)

وانتخب فعل أمر واتباع مفعول بانتخب وبعد نفي متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنياً لمفعول فيرفع به اتباع على انه نائب عن الفاعل والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وانصب ما انقطع وما موصولة وصلها انقطع وان دل مبتدأ ووقع صفة وفيه متعلق بوقع وعن تم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقاً بالاستقرار الذي في الخبر وفي تكثير ابدال اشعار بقلة ابداله عند عم ثم قال : (وغير نصب سابق في النفي قد يأتي) يعني ان المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفي قد يأتي غير منصوب فيكون مفعلاً له العامل الذي قبل الا والعرب هو بدلا منه قال سيبويه حدثني يونس أن قوما من العرب يوثق بعضهم بقولون مالي الا أخوك حصر فيجعلون ناصراً بدلا وفهم من قوله قد يأتي ان غير المنصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال : (ولكن نصبه اختر إن ورد) وثبت هذا البيت في بعض النسخ وغير نصب سابق يرفع غير وحر نصب وسابق واعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان اليه وقد يأتي خبر البتدأ وفي النفي متعلق بما في وثبت أيضاً في بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وحر نصب منصوب ورفع سابق واعرابه على هذا الوجه سابق مسبباً وفي النفي متعلق به وهو ماضي سوغ الابتداء بالكسرة وخبره قد يأتي وغير نصب حال من فاعل يأتي ونصب مضاف اليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتي سابق في النفي غير منصوب ثم قال : (وإن يفرغ سابق الالما بعد يكن كما لو إلا عندما)

يعني ان ما قبل الا إذا كانت مفعلاً لما بعدها فلا حظ له (إلا) فيكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك الا في نبي أو شبهه وكان حقه أن يبيح على ذلك وإنما رك التنية عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان لسابق فيه عاملاً نحو ما قام الاربيدوما كان غير سامد نحو مافي لدار الازيدويكون التفریع في جميع المعمولات الامع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضرباً وسابق مفعول لم يسم فاعله مفرغ والا مفعول سابق ولما متعلق بيفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير انضاف اليه بعده أي بعد لا لكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً الا أن الأولى الرفع لقول الظم وبعد ماض وفتح الجرا حسن (وغير نصب سابق) هذا تفسير لقوله انتخب اتباع ما اتصل كأنه يقول محل كون الاتباع مختاراً إذا تقدم المستثنى منه على المستثنى كما هو الأصل والا بأن عكس فاختار النصب وهو المراد هنا (قول كدى ويعرب هو) أي المستثنى منه بدلا منه أي من المستثنى بدل كل من كل (فان قلت) على هذا يكون البديل أعم من المبطل منه والقاعدة العكس (فالجواب) ان عمومها باعتبار الأصل والاختيار تريد ابداله ها من خاص صار خاصاً يراد به ما يراد بما قبله فقط (وقوله وفهم من قوله قد يأتي الخ) هذا منطوق لا مفهوم به ولا يلائم قوله بعد وقد صرح بهذا المفهوم فالأولى أن يحذف غير ويسدل قليل بكثير وحينئذ يكون مفهومها ويلائم ما بعده (ولكن نصبه) الهداء عائدة على مستثنى المحذوف الموصوف بسابق المتقدم على المستثنى منه فتقول في مثل المذكور مالي الا أخاك ناصر فيكون أخاك منصوب على الاستثناء ثم ان عبارة الناظم فيها شبه تنقض ويانه ان تعبيره باختر يقتضي ان النصب مقيس بمعنى انك إذا أردت تقديم المستثنى في كلامه اختر نصبه وتعبيره بان ورد عكس ان يقتضي ان النصب مسموع لأنه إذا اعتبر الورد ينطبق به كاسمع منصوباً أو غيره وأجيب باحوية منها أن ان بمعنى إذ لتعليقه أي لوروده مختاراً في كلامهم كثيراً (ولا يقل) انه على هذا يقتضي انه لم يرد الا النصب (لأننا نقرر) ان ورود راجع للاختيار والكثرة ومنها أن يكون معنى ورد صدر منك ومنها أن تقرأ أن بفتح الهمزة مصدرية على حذف لام العلة لكن يتوقف على صحة الرواية عن الناظم بفتح الهمزة (وقوله والتقدير قد يأتي الخ) هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب والناسب لاعرابه والناظم وسابق في النفي قد يأتي (وإن يفرغ سابق الالما بعد) (قول كدى وكان حقه الخ) بل هو مأخوذ من النظم لذكره مستطفاً في سلك قوله وبعد نفي الخ فهو من تمام الكلام عليه (تنبيه) لا يتأتى التفریع في الايجاب نحو قام الاربيد لافضائه انه قام جميع الناس الازيد وهو محال (وقوله وما كان غير عامل نحو ما الخ) هذا الكلام مثل ما يأتي له في قوله وان تكرر لا تنوكد في الوجه الثالث الذي استصوب به كلام المرادى وهو مخالف لما ذكره قبل في نحو هذا اشكال في قوله وغير نصب سابق الخ حيث قال : فيكون مفعلاً له العامل الذي قبل الا والحق ما اقتضاه كلامه في قوله وغير نصب سابق الخ وان مافي الدر الاربيد ومثله مالي الا أخوك ناصر مما فرغ فيه العامل الا انه ليس المراد بالعامل الجار والمجرور كما قد توهم لأنه لا يعمل الامتعدا وهما وان اعتمد على النفي لطل مكانه لا اعتناء أصلاً بل المراد بالعمل الابتداء وذلك ان الأصل مالي ناصر الا أخوك وما في الدار أحد الازيد فناصر وأحد مبتدأت فلما أخر ناصر وحذف أحد صار ما بعد الامر فوعا بذلك الابتداء والابتداء يقدر سابقاً على لا فيكون العامل الذي هو الابتداء قد تفرغ للعمل فيما بعده إلا هذا حاصل جواب الدماميني (وقوله إلا مع المصدر المؤكد الخ) علة مع التمریع

تكرار إلا لغير التوكيد في غير التفريع على قسمين الأول أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه والآخر أن يكون متأخرا عنه وقد أشار إلى الأول بقوله . (ودون تفريع مع التقدم * نصب الجميع أحكم به والترم)

يعني أن الاستثناء التام إذا كررت فيه الالفير توكيد وكان المستثنى مقدما على المستثنى منه نصب جميع الاستثنائيات نحو ما قام الازيدا الا عمرا الا خالدا القوم ودون ومع وبه متعلقات بأحكام ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره أحكم وفي قوله والترم زيادة فائدة وهي أن قوله أحكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالنسبة قد يكون واجبا وقد يكون حائرا وقوله والترم نص في الوجوب ثم أشار إلى الثاني بقوله : (وانصب متأخرا وحىء بواحد * منها كما لو كان دون رائد)

يعني أن المستثنائيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه ينصب جميعها الا واحدا منها فإنه يحكم له بحكم ما لم يكرره فيه الا ينصب وجوب إذا كان الاستثناء موجبا نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا وبتحريك اتباعه على نصبه أن كان مفيا وفهم من قوله وحىء بواحد منها أن الواحد متى نجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فقول ما قام أحد الأربا الا عمرا الا خالدا وما قام أحد الأربا الا عمرا الا خالدا إلا أن الأولى أن يكون ذلك الواحد هو الأول ثم يثبته بقوله :

(كلم يفوا الا امرؤ الاعلى * وحكمها في القصد حكم الأول)

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلا من الواو في يفوا ونصب على وهو الأجود ويجوز نصب لمرؤ ورفع على ثم يثبته على أن ما زاد على المستثنى لأول من المستثنائيات حكمه في المعنى حكم الأول فإن كان محرجا كان ما زاد عليه كذلك وإن كان مدخلا كان ما زاد عليه كذلك ويبان ذلك إنك إذا قلت قام القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا

وهو الأولى لوجه منها أن اساطم صرح في التفسير بأن أراد العامل ما قبل الا وهو موافقه كلامه دور من مخالفة ما في ان اساطم فيهما لا استثنى فلو كان المراد بالعمل الاقلال ما به الضمير واعدول إلى الظاهر عجز لا يدعي استثناء لاظم مع أنه يمكنه أن يقول في واحد مجابهة مستثنى بالمضارع للبدوء بقاء الخطاب بل هو أشد ملازمة للخطاب قبله وبعده والوجه الثلاثة التي جعل كدى بها ما للمرادى أصوب كلها مجاب عنها أما الأول فلا حاجة إليه لأن كون المستثنى منصوبا بالأماخوذ من غير موضع من هذا الباب كما مر فلا تنافي وأما الثاني فإن دفع بفتح تفسيره بتركه ويصح حمل على ما للمرادى وابن عقيل بأن يكون على معناه ما للأول اطرحه ولا تتركه يؤثر وعلى ما للثاني يكون معناه تركه على حاله وأبقه مؤثرا فالخلاف لفظي في الحمل لا غير فلا يترس بحمل على حمل ولا يترس بقول ابن غازي لعل نسخة ابن عميد ضع بالناد بهذا قرر العراقي هذا الحمل وهو حسن وأما الثالث فيجيب عنه بما مر قريبا عن الدماميني بأن العامل هو الابتداء (ودون تفريع مع التقدم) (قول كدى نصب جميع الاستثنائيات) الأولى أن يقول وجب نصب جميع المستثنيات كما يشفيه النظم وعلى الوجوب أنه لورفع جميعها لكان من باب تعدد الدلالة ولورفع واحد ونصب ما عداه وجعل المستثنى منه وهو القوم في مثاله بدلا عنى خدمى الأحموك ناصر وكان الواحد الرفوع غير موال للقوم المذكور آخر الزم أمران الأول الفصل بين الداع وهو القوم في مثاله والتسوع وهو الأول أو الثاني في مثاله بالثالث الأمر الثاني هذه اللمعة إنما وردت في ما دون ما هنا فيلزم عليه استعمال اللمعة الضعيفة في غير ما وردت فيه وإن كان الرفوع موالا لقوم مثلا لزم الأمر الثاني فقط (وقوله نحو ما قام الخ) خص ذلك بغيره بحسب مع أن الحكم في الواو وجوب النصب أيضا نحو ما قام الازيدا الا عمرا الا خالدا القوم لدخول الواو في قوله ما استثنيت الا الخ وقال بعض إنه غير سديد لأن ذلك في الذي لم يكرر فيه الاوها في المكرر (وقوله وقد يحمل على الجواز) فيه نظر لأن الأصل في الأمر الوجوب ولا يخرج عنه الا تقريبه ولا قرينة هناك الأولى أن التزم مقدم من تأخير ونصب مفعول به خلاف ما للمكودي والتقدير التزم نصب الجميع وان طبع منك حكمه فحكمه (وانصب متأخرا وحىء بواحد منها) إنما تظهر فائدة قوله وحىء بواحد في غير الواو اذ مع الواو يحىء على نصب جميع المستثنائيات (لا يقال في هذا تكرار مع قوله ما استثنيت الا مع تمام ينتصب (لا يقال في ذلك في الذي لم يكرر فيه الا وماها فيها فيه تكرارها) (كلم يفوا الا امرؤ الاعلى) اعترض الشاطبي هذا المثال بأنه ليس من هذا القسم بل هو من قسم المفرغ فتكون امرؤ فاعلا ابن غازي وهذا وهم لأن يقرأ مسند إلى الواو ضمير الجمع ولذا قال كدى بدلا من الواو وهو مضارع من وفى من الوفاء ضد القدر وصل يفوا يفي وأصله الأصيل يوفي فوقعت الواو بين عدوتها الياء والكسرة فحذفت لقول النظم : فامرؤ أم مضارع من كوى عد * احذف... ثم أسند إلى الواو ضمير جمع المذكورين فصار يفون استقبلت الضمة على إياء فنقلت إلى إفاء بعد سلب حركتها فالتقى ما كان فحذفنا إياء لذلك قصر يفون فدخل الجازم فحذف النون بقي لم يفوا بالواو فهو غير مفرغ قطعا ولا يقال فيه مفرغ الا لو قال لم يف بفسر إفاء وحذف الواو مسندا إلى الواحد ابن هشام في الحواشي اعترض هذا المثال بجواز أن يكون على بدلا من امرؤ وتكون الاثنية توكيدا فيكون خروجا عن الموضوع (وحكمها في القصد)

في كلها محرجة من التوم وإن قلت ما قام أحد الأزيدا الأعمرا الإخدا فهي كلها مدخلة والمراد منها إخراج الأول من المستثنى منه ثم إخراج الثاني ثم إخراج الأول ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني ولتأخير متعلق بالنصب والظاهر أن اللام بمعنى مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكذا في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعدضة وما كلفة ولو مصدرية وهو على حذف متصاف أي كبحال وكان هنا تامة بمعنى وجدودون في موضع الحال والتقدير وجيء بواحد منها كبحال وجوده دون زائد عليه ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال :

(واستثنى محرورا بغير معربا * عما مستثنى بالانسيا)

يعني ان غير مستثنى بها محرورا أصاها إليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان البنية نحو قام التوم بغيره بوجوب النصب لأنك تقول قام التوم الأريدا وما فيها أحد غير فرس يرجحان النصب وما قام أحد غير زيد يرجحان البنية وأصل غير ان يكون صفة واحدة الاضافة لحذف موصوفها وقد تفتتح عن الاضافة عطف لامتني فتني على الضم وسمعت معنى الا كما ذكر في هذا باب ومحرورا مقول باستثنى وبغير متمم باستثنى ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعربا وما موصوفه ونصب سببا والمستثنى متعلق بسببا وبلا متعلق بمسئتي ثم قال :

(ولسوى سوى سواء جعلنا * على الأصح مانغير جعلنا)

ذكر ان في سوى ثلاث لغات القصير مع كسر السين وضمتها وندمع فتح السين وانها كلها يستثنى بها كجاستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير أنه بقدر في تنسورة الاعراب وأشار بقوله على الأصح إلى محالة سيويه والخيال فيها فانها عندها ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر قال سميويه رحمه الله في باب ما يحتمل في اشعر وجعلوا مالا يحىء في الكلام الا ظرفا نزل به من الأسماء وذلك قول مررب من مودة المحبين : ولا طق الفحشاء من كان منهم * اذا جلسوا ما ولا من سوانا

(قول كدي فهي كلها محرجة) حم كدي حكم في الطام على الاسماء فذلك جعل ما بعد إلا تارة داخل وتارة خارجا والحق أن نردنا الحكم بنسبة سببا أو بغيره بعد الا لا يكون حيثما يخرج فان كان من الاثبات فهو متني وإن كان من النفي فهو مثبت ولولا قوله بعد فمن كلها مدخلة لخلنا الإحداث في كلامه على مخرج نحو مذهب الأريدا الإخدا (وقوله والمراد منها إخراج الخ) هذا الحكم بمنع في كل مالا يمكن فيه استثناء كل واحد بمفله لما كنا في كدي وإن كان يمكن قيل الجميع مستثنى من الأول كالذي قبله وقيل كل واحد مستثنى بمفله له وهو الحق وبذكر حكاية أي يوسف مع الكسائي مشتملة على التلخيص ذلك فقد ورد أن أيوسف دخل على الخليفة وعنده الكسائي من بالكسائي لو تعقبت لكان أحسن لك فقال بأيوسف ما تقول في رجل قال لفلان عي مائة درهم الا عشرة إلا درهما كما تشبه عليه من الافرار قال تسمية وتمايز لان الجميع مستثنى من أصل العدد قال له أخطأت قال ولم قال لأن الله تعالى قال في كتابه : انا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آت لوط إلا مدحهم أجمعين إلا امرأته أخرتني يأبأ يوسف هل المرأة مستثناة من الآل أو من القوم فقال من الآل فقال كما ثبت عليه من الافرار قال صدقت ثبت عليه من الافرار احد وتسمون (واستثنى محرورا) (قول كدي بما يستحقه الاسم الخ) مع عبارة الساطع المقصية أن جهة النصب متحدة فكأن الاسم الواقع بعد الانصب على الاستثناء كذلك غير هنا تنصب على الاستثناء وهذا مذهب الجمهور وقيل إنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وعليه حمل المرادى الطم وأول عبارته وقيل ان نصبها على التشبيه بظرف المكان (وقوله وأصل غير الخ) لأنها تعني مع راندي هو اسم قاعد واولي أن يقدم هذا الكلام في أول التقرير (وقوله لمخالف موصوفها الخ) المخالفة هي الدات نحو مرت رجل غير زيد وما في الصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به (وقوله وتستعمل بمعنى الا الخ) (أن قيل) لقياس حيث لا يؤهلانها انصبت معنى الحرف (فالجواب) ان الضمين هنا نارض سها وقد انضم إليه لزوم الاضافة التي هي من خصائص الاسماء وانما أعربت غير بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا لان لا يحرف لا يمكن فيه الاعراب فجعل فيها بعده وغير اسم يقبل الاعراب فجعل عليه (ولسوى سوى سواء) (قول كدي ذكر أن في سوى الخ) الا ترى أن بين كلام المصنف ثم بعد ذلك يذكّر اللغات ونسب ذلك المصنف إشارة إلى أنه لم يستوفهم وورد الالغاز في لغة أربعة وهي سواء كوعاء (وقوله فانها عندها طرف) أي ظرف مكان وقال الرضي إنها في الأصل صفة لمكان ثم استعمل موضع مكان ثم موضع بدل فاذا قلت قام يقوم سوى زيد دفعناه بدل زيد (وقوله بمنزلة غير من الأسماء) أي الظروف المتصرفه (وقوله ولا ينطق الفحشاء الخ) اليب من الطويل وفحشاء الفاحشة من كل سوء جاوز حده منصوب على اسقاط الخافض أي بالفحشاء ومن موصولة فاعل ينطق وجملة كان صلتها والعائد الضمير في كان ومما يتعلق بمحذوف حال من م أو بدل من ضمير منهم وبصر التقدير ولا ينطق بالفحشاء من كان منهم أي معهم حال كونه منا أو من غيرنا وقيل من في منا بمعنى اللام أي

وقال الاعشى : * وما قصدت من أهلها لسوائها * واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد في كنهه فلا تظلم بها وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه ووقف على اجعلا بالالف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال :

(واستثنى ناصبا ليس وخلا * وبعدا و يكون بعدلا)

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها مالا يستعمل إلا فعلا وهو ليس ولا يكون والستى بهما و حب النصب نحو فام القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا ومقام أحسن زيدا ولا يكون عمرا وهو خير لها واسمها ضمير مستتر عائدا على لبعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا ومنها ما يستعمل فعلا في نصب ما بعده وحرف جر فيجر ما بعده وهو حالا وعدا ولها حالتان الأولى تجردها من ما والثانية اقترانها بها فاد كانا محذرين من ما حر فيهما وجهان النسب و الجر والآخر حب انصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله :

(واجرر بسابق يكون إن ترد * وبعد ما انصب وانجرر قد يرد)

يعني ان سابق يكون في البيت الذي قبل هذا وهما خلا وعدا يحوز جر الستى بهما وفهم منه شرط التجرد فانه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله إن ترد أن الجر بهما مرجوح ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانها بما بقوله وبعد ما انصب أي اذا اقترن خلا وعدا بما فالوجه نصب الستى بهما وإنما انصب لأن ما مصدرية فلا يلها حرف جر هذا مذهب الجمهور

لاجلنا أو لاجل غيرنا ويحتمل أن تكون بمعنى متعلق بحسوا أي دا حلسوا فينا أو في غيرنا ولشاهد في من سوائ حيث حرج على الظرفية ضرورة عند سيويه (وقوله وقال الاعشى وما الخ) صدره : * بجانب عن أهل اليمامة باقى * وهو من العول والتجانب فعل مضارع وأصبه تتجانب ثم حدث إحدى التائين وناقى فاعل وماضية وفاعل فصدب ضمير السبعة ومن أهلها لسوائ متعلق به والمعنى أن في بجانب عن كل أحد ولا يقصد من أهلها وموضعها إلا لا لغيرنا (وقوله واستشهد بشواهد) طحا وثرا أما الواردة في المظم فلا يحسن الرد بها لأن سيويه أيضا صرح بأنها تنصرف في المظم وأما التي هي في الترميحي من الرد بها فبارد به عليه قوله عليه السلام : دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم . (ولا يقبل) ان هذا الحدث ونحوه لا يحسن الرد بها لأنها خرجت عن الظرفية إلى حالة تشبهها وهو الجر عن (لا نا نقول) هي عند سيويه لا تخرج عن النصب على الظرفية في الترو لول إلى حالة تشبهها وكونه مرويا يعني لا يقوله عاقل فضلا عن قاضل ومما رده عليه ما حكاه المراء من قولهم أنا في سواك (وقوله ان مذهب سيويه صحيح اح) أو رنديه أن المذهبين متافيان فكيف يكون مذهب سيويه صحيحا فادا كان أحدهما صحيحا كان مقابله باطلا وأجيب بأن المسئلة ظنية لأن سيويه استدلل بأدلة صحيحة والناظم استدلل بأدلة أصح منها وهذا الجواب مما لا معنى له لأن سيويه نفي تصرفها في الترو فيقتضي عدم وجوده في كلامهم والناظم وجد شواهد في كلامهم فلا يكون مذهب سيويه باطلا والحق في الكلام أن الناظم غير بالأصح تدبا مع لامام وان كان مذهب الامام باطلا (واستثنى : ص) ظاهره أنه عام في التصد والتقطع والصواب خصوصه المتضمن لأن المقطع لا تدخل عليه هذه الافعال (قول كدى ضمير مستتر) أي وجوبا لأنه لو ظهر لكان فاصلا لهما عن منصوبهما ففوت الدلالة على قصد الاستثناء (فرع) ليس هذه هي سبب قراءة سيويه النحو وذلك أنه كان يقرأ على حماد بن سلمة الحديث فأملى عليه قوله صلى الله عليه وسلم : ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء . فقال سيويه ليس أبو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيويه فقال والله لأطلبن علما لا يلحنني معه أحد فزعم الخليل وقيل سبب قراءته أنه قال لحماذ ما تقول في رحل رعب بضم العين في الصلاة قال لحنت قل رعب بالفتح وهي الفصحى وقرأ الكسائي الجوع على كبرسه وسبه أنه مثنى يوما في الطريق فحصل له اللعب فحس لقوم فعال عييت بكسر الياء مشددة فقالوا له لا تجالسنا لأنك لحنت فقال وما ذلك فقالوا له قد إذا حصل لك اللعب أعييت بالهمز ومن الحالة عيب بالتخفيف فخرج ولزم معادا حتى عرف ما عنده ولحق بالخليل فقال من أبى أخذت علمك قال من العرب فخرج وجعل يتلوف على العرب حتى عرف جميع اللغات ولم يكن همه إلا الخليل فلما رجع وجدته مات وصدى يونس موضعه فوقع بينهما محاليس أقرله يونس فيها بالهزل (وقوله جاز فيهما وجهان) ان قلت الوجهان فيما بعدهما لا فيها (قلت) فيهما على حذف مضاف أي فيما بعدهما أو في السببية أي جاز بسببها وجهان (وقوله وإلى ذلك الخ) هذا كلام غير حسن والأولى أن يقول وفهم ذلك من أمرين ذكره لهما مع ليس ومن مفهوم قوله ولو احرر بسابق يكون إن ترد وقد حجاب عن كدى بأن الإشارة من قوله وإلى ذلك إلى ما فهمها قافيو خدمه أنه أخذ ذلك من شيئين (واجرر بسابق يكون إن ترد) (قول كدى وفهم منه شرط التجرد الخ) بل هو مأخوذ من مفهوم قوله ان ترد الخ وهذا المفهوم إنما هو باعتبار ما هو موجود خارجا

وحكى بعضهم الجر بها مقروين بما وإلى ذلك أشار بقوله وانجرار قد يرد وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بها مع ما قبلين ونصب حال من فعل استثنى ليس معلى استثنى ومنه ناصبا محذوف أى ناصبا المستثنى وبعد لافى موضع الحال من يكون وان نرد شرط محذوف الجواب للدلالة على مقدم عليه وانجرار مبتدأ وخبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بها فقال :
(وحيث جرا فيها حرفان * كما هما ان نصبا فعلا)

يعنى ان خلا وعدا إذا جرا ما بعدهما كانا حرفي جرو إذا نصبا كما فاعلين والمستثنى حينئذ مفعول بهما وفهم منه أنها إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو انفردا منها وكذلك ان نصبا كانا فعلا مطلقا وفهم منه ان ما قبلها إذا جرا زائدة لأن ما المصدرية لا يلها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان لأنه في معنى محكوم بحرفيهما وكما متعلق فعلا لأنه أيضا في معنى محكوم بفعليتهما ويجوز أن تكون حيث شرط والفاء حو به على مذهب الفراء لأنه يحجر أن يحزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ الفعل الذى بعده ثم قال :
(وكلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحش فاحفظها)

يعنى أن حاشا مثل خلا في أنها يستثنى بها ويجوز في المستثنى بها الجر والصب على الوجه الذى حاز في خلا وقد تقدم ولما كانت حاش محالة لخلاف أنه لا يجوز اقتران ما منه على ذلك بمره ولا تصحب ما يعنى ان حاشا لا تدخل عليها مخالفا خلا ولما كان في حاشا ثلاث لغات بدع على ذلك بقوله وقيل حاش وحاشا فاحفظها ونوزع في ذلك .

الحال

يجوز في الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الدائم في هذا الباب اللغتين قوله : (الحال وصف فضلة متصّب * مفهم في حال كفر أذهب) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول واسمة المشبهة وأمثه المبالغة وأفعل التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالخبر نحو زيد فاضل والمردف بالصفة ما ليس له اسم فاعل أو مفعول ما هو حذره اما الوقوع سادا مسدا لخبر نحو صرى زيد قائما ولم يقف المعنى عليه

ولا فان نفسها لا تدل على قبة ولا عدمها (وقوله وحكى بعضهم الخ) فكون حينئذ ما زائدة والحاصل أنها إن كانت مصدرية تعين النصب لأن ما المصدرية تدخل على الافعال بقياس وان كانت زائدة جز وجهان الجر والنصب لأن وجودها حينئذ وعدمها على حد سواء (وحيث جرا) (قول كدى وكما متعلق بفعلا) فكون ما حينئذ موصولا حريا والجملة بعدها صلها والمصدر الدلول عليه بحرف السبك يصدر من الكى براء ر واحرور صفة المحذوف والتقدير فيها محكوم بحرفيهما حكما كالحكم بكونيهما فعلين ان نصبا ما بعدهما (ولا تصحب ما) أى ليس ظاهره أنها لا تصحبها مصدرية أو رائد أو باقية وهو كذلك وأما قوله عليه السلام أسامة أحب الناس إلى ما حاشى فطمه فان قوله ما حاشى فطمه كلام الروى بدال ما في معجم الظرائى ما حاشى فطمه ولا غيرها فتكون حاشى في الحديث فعلا تاما متصرفا اسم مفعوله معنى استثنى فليست حينئذ استثنائية (وحيث جرا) ما الفرق بين حاشا وحلا وعدا حتى كانت ما تفرق بالأخبرين دون الآخر (قلت) دخلت على خلا وعدا نظرا لأصلهما لانهما متصرفان في الاصل بخلاف حاشى ها فهم حاشمة حتى قال سبحانه أنها حرف (قول كدى ونوزع في ذلك) أى في كون اللغتين الأخيرتين فيها الاستثناء أما لغة حشى بخذف الالف الأولى فزاع فيها منار وقال أنها ليست بالاستثناء وهو مردود بقوله :

حتى رهط النى فان فيهم * يحورا لا تكدرها الدلاء

فالزاع فيها مردود نعم الزاع مع الدائم صحيح في حاش الى بخذف الالف الثانية وإنما هي بمعنى التنزيه نحو حاش لله (حاشة) ختم الله لما بالحسى جرت عادتهم أن تذكروا لاسما ها مع أنها ليست بالاستثناء بل تنبيه على أن ما بعدها أولى بذلك الحكم بما قبلها ويجوز فيما بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب اذا كان كره فاعر على الاضافة وهو أرحجها وما زائدة مثلها في قوله تعالى : أيما الأجلين والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وما موصولة والنصب على التمييز على حد نصب مدداى فوه تعالى : ولوجها بعثله مددا . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الحال

قدمها على التمييز وان كان التمييز مبينا للذات والحال للهيئة والبيان للذات متقدم على البيان للهيئة لان الحال أقرب للعمدة لانه لا يكون إلا منصوبا والتمييز يكون منصوبا ومجرورا والحال مشقة من التحول أى السقل وألهم مقبلة عن واولقو له في جميعها أحوال وفي تصغيرها حويل (قول كدى يجوز في الحد الخ) يحتمل في لفظ الحال أو في صفتها والكل صحيح لانه يقال حال وحالة وحال حسن وحال حسة والناظم تاره ذكرها وتارة أعاد الصمير عليها مؤثنا كقوله وعامل الحال بها (الحال وصف) (قول كدى المراد بالوصف اسم الفاعل الخ) أى ولو باعتبار التأويل لتدخل الجملة والطرف والجامد الزوال بالمشق (وقوله والمراد بالفضلة الخ) الأولى أن المراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الكلام أى بعد أخذ الفاعل فاعله والمبتدأ خبره أعم من أن يكون الكلام

كقوله : إنما البيت من يعيش كشيئا * كاسفا باله قليل الرجاء وحمل الشارح قوله منتصب على جائر النصب واعترضه بوصف المنسوب وحمله المرادى على واجب النصب فيخرج البتة لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهوم في حال التمييز نحو لله دره فارسا لأنه لا يفتهم في حال لكونه على تقدير من وتسامح الناطم في هذا التعريف لادخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لاجزاء من ماهيته ثم أتى بمثال بعد اسدياء التعريف فقال كفر دا أذهب وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره ودالة ومسبب ومفهم نعوت لوصف وليس من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت لوصف ثم قال :

(وكونه منتعلا مشتقا * يغلب لكن ليس مستحقا)

المراد بالمتعل غير اللازم لصاحب الحال كالخاق والالوان والمراد بالمشق أسماء الضعفين والمفعولين والصفات المشبهة بها لأن هذه كلها مشتقة من المصادر فالعالم في الحال أن يكون منتعلا مشتقا نحو جاء زيد راكباً فراكباً منتقل لانه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب أنه قديماً في غير العال غير منتقل وغير مشتق فمثال غير المنتقل قولهم خلق الله رافعة يديها أطول من رجلها فالرافعة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجلها لازم لها ومثال غير المشتق قوله تعالى : وسحون الجبال بيوتا . فيوتا غير مشتق وقوله لكن ليس مستحقا معمم البيت لجوار الاستعلاء عنه يغلب وكونه مبتدأ ومستقلاً ومشتق خبر أن لكونه يعاب خبر مبتدأ وسحور في مستحقا فتح الجاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل يغلب أي ليس كونه منتعلا مستحقاً ويجوز كسر الجاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائداً على الحال ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولاً مستحق والتقدير ليس الحال مستحقاً لكونه منتعلاً مستحقاً وما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة منه على الوضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال :

يتوقف عليها أولاً ولا يحتاج لقوله وقد يعرض له (وقوله كقوله إنما البيت الخ) البيت من الخفيف وقائله عدى العسائي وقوله :

ليس من مات فاستراح ببيت * إنما البيت ميت الأحياء

والبيت بسكون الياء مبتدأ ومن موصولة خبر وجملة يعيش صلها والعائد ضمير يعيش وكشيئا على وزن فاعل حال من ضمير يعيش والكاتب الذي الحال للكسر من الخوف وكاسفا على وزن فاعل حال أيضاً وبانه دعوى لبدل الحال وفيل الرجاء بالنصب حال لأن إضافة فعيل لا غنى تعريفها وبالرفع خبر لمخدوف والشاهد في كشيئا حيث كان المعنى متوقفاً عليه (وقوله واعترضه بوصف المنسوب) نحو رأيت رجلاً راكباً فيقتضى كلام الناطم على هذا أن راكباً حال اذهو مفهوم في حال كذا مع أنه نعت فيكون اجد غير مانع وولد الناطم اعترض بالبتة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً لكن إنما يظهر الاعتراض في المنسوب ولذا خصصه المكودي به فلا وجه لاعتراضه على كدى وأجيب بأن نعت المنسوب الذي اعترض به خارج بقوله مفهوم في حال لأن اللعب وإن كان مهم في حال لكن التراما لانه يؤتى به لتفصيل النعوت أو تخصيصه كما هنا فيكون مآل تقرير ولد . ثم والمرادى واحد لكن معناه المرادى أظهر كما قال المكودي (وقوله وخرج بقوله مفهوم الخ) (لا بد من الفياس في الجواب الباء لأنه مضمن معنى في) لأننا نقول * ليس هو مضمن معنى في فقط حتى يبنى بل هو مضمن معنى الحرف والاسم وهو في حال (وقوله وتبمع الناطم الخ) أي حيث جعل النصب الذي هو حكم جزء آمن الماهية والحكم متوقف على التصور والتصور لا يمكن إلا بذكر جميع أحوال الحدود التي من جملتها النصب فيأتي الدور وقد تقدم أن أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أخذ من حيث إنه حكم وأما إذا أخذ من حيث إنه خاصة من خواصه ها فلا دور فلهذا العلامة أبو حفص القاسمي وأجيب أيضاً بأن محل لسور إذا جعل نصب جزء آمن التعريف بأن يكون من نعوت وصف أما أن جعل خبراً لمبتدأ مخدوف أي وهو منتصب والجملة اعتراضية بين صفت وصف فلا دور عابته أنه من تقديم الحكم على تمام التصور ولا مخدوف لأن بعض التصور قد حصل بقوله ووصف فصلة (وقوله ثم أتى بمثال بعد الخ) صحيح وقول الاشعري في المثال تميم التعريف لأن فيه خالفين تعريف الشيء بحكمه والثاني عدم تقييد النصب بالاروم لخرج نعت النكرة للصوب تقدم حوائجها (وقوله وسيأتي) أي في قوله الحال أن ينصب بفعل صرفاً (وكونه مستقلاً مشتقاً) (قول كدى كالحاق والالوان) مثال للاروم لخصي كالطول والقصر والالوان كالبياض والسواد (وقوله فالغالب في الحال الخ) إنما كان الغالب في الحال الانتقال لأن المراد من الحال التقييد وإنما يحتاج للقديم يفقد تارة ويوجد أخرى هذا هو الصواب في التعليق خلاف ما في هري وكان الغالب فيها الاشتقاق لاحتياجها لصدقها وهذه الدلالة إنما هي لمشتقات (وقوله تميم البيت) قال الشهاب بل ليس تميمياً لأن الغالب قد يطلق على الواجب في الصحيح فرفع ذلك الإيهام (وقوله ويكون الضمير)

(ويكثر الجود في سعر وفي * مبدى تأول بلا تكلف)

معنى أن حدود الخبر يكثر إذا دل على سعر كقولك بعت الرمداء بدرهم فهذا منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشق لأنه في معنى مسعرا ويحور أن يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالا من لئاء في بعت وان يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من امر ويكثر إذا ظهر مؤولا ناك في غير منكف وطاهر لئله أن يدل على السعر ليس داخل في المبدى التأول وليس كذلك بل هو مع والغدر له أن هذا من باب عطف اسم على الخاص ثم ذكر مثالا من المبدى التأول دون تكلف فقال :

(كعبه هذا بكذا يدا يد * وكر ريد أسدا أي كأسد)

مذكر ثلاثة أنواع الأول أن يدل على السعر وهو قوله كعبه هذا بكذا وكأن هذا مثال لقوله ويكثر الجود في سعر الثاني أن يدل على مقابلة وهو قوله يدا يد أي مباحرة الثالث أن يدل على تشبيه وهو قوله وكر ريد أسدا وفي ذلك بقوله أي كأسد وفهم من قوله كعبه أن هذه البنية بجى الحان جامدا محصور فمضى أن يجعل الكاف في قوله أي كأسدا معناه معنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفا وخور أن يكون حرفا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لأنها هي الحال بنفسها ثم قال :

(والحال أن عرف لفظا فاستند * تسكيره معنى كوحك احتد)

حق الحال أن يكون نكرة لأن المسود به بيان الهيئة وذلك حصل بلفظ التسكير فازاحاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل عبر عرض وقدحى، ضرورة لعرف الألف واللام فيحكم زيادتها نحو ادخلوا الأول ذلأول بصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله نحو اجتهد وحدك أي مقصدا والحال مبتدأ وان عرف شرط واعتقد جوابه وتسكيره مفعول باعتقد ونصب لفظا على اسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى ثم قال : (ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كيفة زيد طبع)

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لأنه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضا وقد وقع المصدر موقع الحال كما يقع صفة وخبره وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف في ورود المصدر حالا كقوله عروج : وادعوه خوف وطمع. وهو كثير ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز مرد القياس عليه وليس في قول النظم بكثرة اشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعروف حالا قيل لتخصسه الكثرة بالسكر ومصدر مبتدأ ومصدر صفة ووقع خبرا وحالا حال من فاعل يقع المستتر وكثرة متعلق ببيع

مراده المصدر المستتر في ليس وقد غلب الضمير العائد على كونه (ويكثر الجود) (قول كدى ليس داخل في المبدى التأول) أي بلا تكلف عملا بما تضمنه عطف وفي مبدى تأول بلا تكلف على مسئلة السعر والعطف يقتضى المغايرة وأصل هذا الشارح والمرادى وحمل لموضح مسئلة السعر لما لا يبدى التأول أصلا والحاصل أن المصنف يقتضى أن مسئلة السعر مما يبدى التأويل بتكلف والشارح ولم يدى ونعمها بالسكودي جعلوها مما يبدى التأويل بلا تكلف والموضح جعلها مما لا يبدى التأويل أصلا قلوا والصواب ما اقتضاه النظم وان المغايرة بين المعطوفين في النظم بالنسبة لقوله بلا تكلف (كعبه هذا) الضمير منصوب عائدا على البيع من فتح أو غيره ولا يجوز عوده على المشتري بأن يقول بعت له هذا بدرهما على الأول مصدر وهو المقصود وعلى الثاني لأنه قد يكون جارحا عن الموضع (قول كدى وكان هذا الخ) الصواب أن هذا مثله حقيقة (وقوله ينبغي أن يجعل الكاف الخ) هذا هو الذى يظهر من جهة النظر وما في حاشية سيدى على قصار من أن الكاف في كأسد تفسير للمعنى فقط لا تقدير اعراب لا يعول عليه (والحال إن عرف) (قول السكودي والخروج عن الأصل الخ) وهو لشكره وقد تقدم في الشكره وللعرفه أن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها فإن أمكن الأصل فلا يدل عنه أى غيره لقاء التعريف صاعما وأيضا لو عرف لرهم أنه صفة إذا كان منصوبا كرايت زيدا العقل ومقطوعا عن التسمية ان كان مجرورا أو مرفوعا كمررت زيدا راكب وجاء ريد راكب بالنصب فيهما (وقوله فيحكم زيادتها) هو الذى في شرح الشذور والمعنى وحيد فلا يباح تأويل وقيل وولان بكرة أى مربى وهو الذى في الموضح وطاهر تعريفهما أنه موقوف على السماع ومثل النظم ليس من عند نفسه وإنما هو اشار قلا مع من قولهم حاد وحذوقه شذوذ آخر من جهة أنه مصدر (وقوله أو على التمييز) الأولى أن يقتصر على هذا لأن نصب على اسقاط الحافض موقوف على السماع (ومصدر منكر) (قول كدى كما تقدم) في قوله الحال وصف (وقوله في المعنى) أشار بهذا إلى قول من قال ان المقصود بالوصف التخصيص والمقصود بالحال بيان الهيئة فأجاب بأنه وان كان المقصود به بيان الهيئة لكن يلزم منها ما يلزم من نعت النكرة وهو التخصيص ضمنا (وقوله وقد وقع المصدر موقع الخ) فيه اخراج لعمارة النظم عن ظاهرها المتضمنة أن المصدر لا يؤول وليس كذلك (وقوله كما مع صفة) سيقول النظم ونعتوا بمصدر كثيرا الخ (وقوله كقوله عز وجل وادعوه الخ) تسع في هذا التمثيل بالآية المرادى والصواب أن المصدر هنا معمول لأجله لتوفر شروط جوار النصب فيه وحيث أمكن القيس فلا يدل عنه إلى غير القيس (وقوله وأجاز المبرد الخ) طاهره أن المبرد أجاز القياس

وبغته فعلة من البعت والبغت أن يفجأك الشيء قال الشاعر : (ولكنهم بانوا ولم أدر بغته * وأعظم شيء حين يفجأك البغت)
تقول بغته أى فاجأه وبغته بغته أى فجأه ثم قال :

(ولم ينكر غالباً ذو الحال ن * لم يأخروا محض أوبى * من بعد نفي أو مضاهيه كلا * ينح امرؤ على امرئ مستهلاً)
حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه محبر عنه بالحال فى المعنى وقد نجى نكرة وذلك مسوغات كما أن للابتداء بالكثرة مسوغات وقد تقدمت فى باب الابتداء فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أنه حر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله إن لم يتأخر ومثاله فى الدار قائماً رجل ومنه قول الشاعر : وبالجمم منى بيننا لو علمته * شحوب وإن تستشهدى العين تشهد
صاحب الحال شحوب وبينما منصوب على الحال وأصله شحوب بين ومنها أن يكون محصوا وهو المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل : فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا . والثانية أن يخصص بالاضافة إلى نكرة كقوله تعالى : فى أربعة أيام سواء للسائلين . ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو بين من بعد نفي أى بظهر بعد مى ومثاله ما جاء رجل صاحب حكومه قوله عز وجل : وما أهلككم من قرية إلا ولها كتاب معلوم . ومنها أن يكون بعد مشابهة النفى وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أى مشابهه وشمئ صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكاً ومنه قوله :

يا صاح هل حم عيش باقياً قترى * لنفسك العذر فى إبعادها الأمل
الثانية النهى ومثاله لا يحم أحد ضاحكاً ومنه قوله : لا يركن أحد إلى الاحكام * يوم الوعى متحوماً لحام

مطلقاً وليس كذلك بل الحق كما فى التوضيح وهو الذى عند غير واحد أنه قاسه فيما إذا كان نوعياً من العمل كجاء زيد سرعة وإلا فلا كجاء زيد ضحكاً (وقوله ولعمرة فعله الخ) وهو حال من فاعل طلع وفيه تقديم معمود الخبر ليعلى على ابتداء وقد تقدم الكلام عليه (وقوله قال اشاعر الخ) البيت من الطويل ومعنى بانوا أن تحلوا أو افضلوا وفاروقى ولو اوفى ولم واو الخاب وبغته منصوب على الحال من الواو فى بانوا وأعظم مبتدأ وبعث أى المصحح خبر ثم ان السكودى أى به شاهدا السكون معنى ابغته الفجأة وعليه يكون مثل الناظم من عند نفسه فيقتضى أنه ذهب على ما للمرد والحق أن الناظم مشى على ما للجمهور ويكون أشار بهذا المثال لهذا البيت فليس المثال من كلام الناظم (ولم ينكر غالباً) (قول كمدى لأنه محبر عنه بالحد الخ) أى بمفهوم قوله الخ (وقوله ومثاله فى الدار قائماً رجل) هدامنى على مذهب سيبويه الذى أحرار الحال من المبتدأ ومذهب الجمهور المدح وأولوا ما احتمل ذلك أن قالوا فى قائم فى مثاله أنه حال من ضمير الاستقرار الذى انتقل للجار والمجرور ورجع ما لسيبويه بأنه إذا اجتمع اسمان أحدهما ظاهر والآخر خفى فتراعة الظاهر أولى ورجع ما للجمهور بأن بيان الحال من المعرفة الذى هو الضمير أولى من اتسائه من النكرة وبأن الابتداء عامل ضعيف لا يعكسه أن يعمل فى الحال وصاحبها المبتدأ بناء على أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (وقوله ومنه قول اشاعر الخ) البيت من الطويل وبالجمم خبر مقدم وشحوب مصدر شجب جسمه شحوباً وشحوبه إذا تغير مبتدأ ومضى صفة جسم على تقدير زيادة آل وحال على عدم زيادة وبيما حال من شحوب قدم عليه وفيه لشاهد ولو علمه اعراضية وبروى لو فطرته والحطاب لمؤث ومعنى وإن تستشهدى العين أى وإن تطللى من العين الشهادة تشهد لك بارسال الدموع أو تغييرها كالجسم (وقوله وأصله شحوب بين) فمقدم أعرب حالاً على قاعدة بعث النكرة كقوله تعالى : ولم يكن له كهوا أحد (وقوله كقوله عز وجل فيها يفرق الخ) تتبع فى التمثيل بهذه الآية للراى ووجد الناظم وأصله الناظم فى شرح التسهيل ورده للوضع بأنث إن جعلت أمراً حالاً من أمر وهو مضاف إليه كل فمن شرط صحة إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملاً فى الحال أو جزءاً من المضاف إليه عملاً بقوله ولا تحز حالاً من المضاف له الخ وكل ليس شيئاً من ذلك وذكر الأزهري أن فى نصب أمراً خمسة أقوال أولها أنه منصوب على الاختصاص وإخبار السفاقي ما للناظم وأجاب بأن المضاف الذى هو كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف إليه هى كجزء والأمر الأول واحداً للأمور والأمر الثانى الحال واحد الأوامر ضد النهى أى مأموراً به من عندنا اهـ (وقوله ومنه قوله عز وجل وما الخ) جملة قولها حال من قرية ولا يصح أن تكون صفة لقرية وإن كان أحسب النكرة إلى الصفة أكثر من الحال لأنه منع من الصفة أمران إلا وواو الحال لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بأحد ذلك وصلا عنهما حالاً لا لمرغشرى (وقوله ومنه قوله يا صاح الخ) البيت من البسيط وقائله رجل من بني طيء وصاح مرخم صاحبى على غير قياس لأنه نكرة وهى للاستفهام الانكارى وحى بضم الحاء مبنياً للفعول بمعنى قدرو عيش نائب وبقايا حال عن عيش قترى اظاها أنه منصوب فى جواب الاستفهام بأن مقدرة بعد الفاء والعذر مفعول ترى وإبعاد مصدر أبعد من إضافة المصدر إلى اساعل وكل بالمفعول وهو الأمل والشاهد فى باقيا حيث أتى حالاً من عيش وهو نكرة والمسوغ هو تقدم الاستفهام بهل (وقوله ومنه قوله لا يركن الخ) البيت من الكامل وقائله قطري بن فجاعة

فهذه ستة مسوعات وقدمت الناظم الصورة الأخيرة بقوله : لا يخفى امرؤ على امرئ مستهلاً . فمستهلاً حال من امرئ الأول وسوع ذلك تقدم النبي وهم من قوله غالباً ان صاحب الخلد يكون نكرة محضة من غير مسوع في غير الغالب حكى سيوطي من كلام العرب مررباء بعدة رجل وعليه مائة قيساً وفي الحديث : فبني رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلي وراءه جان قياما . وذو الحال مدحول لم يسم فاعله منكروغلبا حال منه وان لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبس ثم قال :

(وسق حال ما بحرف جر قد * أبو ولا أئمنه فقد ورد)

يعني صاحب الحال اذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عدأكثر التحويلات تقسيم الحال عليه نحو مروت بهندفاعه فلا يجوز عندهم مروت
وإنه ينقل المصنف وهذا الذي منعه لا أمعه أنا لوروده في كلام العرب وقد استعمل الناطم على جواز ذلك بشواهد منها قوله :

تسلیمت طرأ عنکم بعد بعدکم * بذکراکم حتی کأنسکم عندی

فقد أراح من لكاف في عسكم وهو مجرور بمن ﴿فان قلت﴾ قد فهم من تخصيصه النع المجرور بالحرف ان معناه المجرور بالحرف وهو المرفوع والحووب والمجرور الاضافة لا تنبع ان يستقام الحال أما المرفوع والنصوب فلا تشكال في حوار تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا وموسر متطابقة معناه وأما المجرور بالاضافة فقد حكي الاجماع على منع حوار تقديم الحال عليه ﴿قلت﴾ هذا المقوم معتل وإنما حسن المجرور بالحرف لانها هي المسئبة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور ومن أحاز تقديم الحال على صاحبها المدرسي وابن كيسان وابن برهان ولا يمتنع قوله ولا أمسه انفرادة بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره وسبق مفعول معناه أبوا وهو مدرست ف الى المعادن وما مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوا عائدا على النحويين وظهره انهم على جميعهم وايس كذلك لما تقدم من أن معصم أجازاه فوجب إعادته على الآكثرين والهاء في أممه عائدا على سبق ثم قال :

(ولا تجز حلا من المسافله * إلا اذا انتضى المضاف عمله

أَوْ كَانَ جَرءَ مَالِهِ أَضْيَعًا * أَوْ مِثْلَ جَرئِهِ فَلَا تُخْفِيَا

١٠٠٠ ولا شيء وبرك من سائر رك مؤكداً ونو كذا الحقيقة مبنى وأحدهما والأحجم يحا، فيجيب السكوس ولأخير ويروي
 من سائر أحاديث الخاء يوم نوحى أى يوم الحرب متعلق به كمن ومتحوا فالحال من أحد والجم بكسر الحاء الموت والمعنى لا يرضى الإنسان به وب
 يوم الحرب خوفاً من الموت لا لحل لا يرافقه ولا تنص ولشاهد في مسجود فاحبث أى حالاً من أحد وهو نكرة والمسوغ تقدم لهى بال (وقوله
 من غير مسوغ) ليس المراد من غير مسوغ من المسوغات التى ذكرها التائلم حملاله على ظاهره بل المراد من غير مسوغ من المسوغات التى
 ذكرها المصنف أى زاده حلها النجاسة قد انجم فيها يكون غير غالب والباطم يقتضى أنه مهما تقدمت المسوغات التى ذكرها إلا
 ويكون أتيان صاحب الخبر نكرة غير غالب ويسكت كذا كالتى (وقوله فعدو حل) بكسر القاف وفحها وفي القاموس لغة مقدار
 ما أحده انما من ال (وقوله وعليه مائة مائة) بصيغة الجمع بكسر الياء جمع أى ينسب على الدرهم والمعنى عليه دين قدر مائة درهم وبهذا
 حاله من ثم ولا يصح أن يكون غير مائة لا غير مائة لا يكون حتماً وفيه حال ان المسوغ في هذه الأمثلة موجود أما الأول وهو قوله فن
 حجة المسوغات أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل ومنه هذا لأن قعدة اسم مكان وأما الثانى وهو أيضاً فالمسوغ الاختيار بجار
 ومخروص منه موزنى فيه امرى من السكودى بنى الدار قائماً رجل وأما الثالث وهو يما فالمسوغ تقديم حال أخرى وهى قاعدة التى
 أى من معرفه وهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (وسق حل) (قول كدى نحو مرت بهدالح) لم يغل بالذكر نحو مرت بزيد قائماً
 لدفع احسان يكون قائماً حالاً من الاء (وقوله فلا يجوز عندهم الح) عملوا ذلك بان الأصل فى الحال أن يعمل فيها عامل صاحبها والعامل
 فى صاحبها حرف الجر وهو له وهو ضعيف لا يعمل فى شيئين ويجزوا ضحفة باردة لواء له وان كنت صديقاً فلا تقدم الحار عليك وان كان
 امدل لا قرار (وقوله منها قوله تسليط الح) ابيت من الطوبى، وطراجمعى جميعاً حال وطرا وكافة الأزمان للصب على الحال والتسلى
 التصريح كرى مصدر ذكر مضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل بذكرى أى كم فحذف المضاف إليه الفاعل وهو الاء فاقص
 الضمير والألف الموجود الآن فى ذكرى للأيت وحى ابتدائية والشاهد فى طرا حيث أى حالاً من المجزور عن مقدم عليه قل الموضح
 ولحى ان البيت ضرورة (وقوله فقد حكي الإجماع على مع الح) علواً منع ذلك بان المضاف والمضاف إليه كالأصل والموصول فكما لا يجوز تقديم
 ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يجوز أن تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ومن لزوم انفصال بين المضاف والمضاف إليه ان تأخر
 الحار عن المضاف وتقدم المضاف إليه (وقوله هذا انهم مغل الح) أى غير معتبر والتعطيل هو بالنسبة لمفهوم بحرف وأما بالنسبة لجر
 فمعر كآ قرره وحينئذ فالصواب أن يقول ان هذا المفهوم فيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (ولا تجز) لما أخذ

يعنى ان صاحب الحال لا يكون مضافا اليه الا في ثلاثة مواضع لأول أن يقتضى المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم فعل كقوله عز وجل : إلى الله مرجعكم جميعا . ومثله قولك أعجبت ضرب هندقائمة وأنضارب هندقائمة فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لان الحال لا يعمل فيها الا فعل أو ما في معناه الثانى أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كقوله عز وجل : ونزعنا ما في صدورهم من عل إخوانا . فالصدور بعض ما أضيف اليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه في صحة الاستمنا به عن الأول كقوله عز وجل : فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا . لصحة فاتبعوا اراهم ولو كان لضاف اليه غير ما ذكر لم يحز اتيان الحال منه خوفا غلام هندقائمة واعما جار ذلك في الواضع المذكورة دون غيرها بناء على ان الحال لا يعمل فيها الا لفعل أو ما في معناه وان العامل في الحال هو العامل في صاحبها فانما كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل فلا إشكال في انه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معا وإذا كان المضاف بعض ما أضيف اليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستمنا عنه وصار العامل فيه في التقدير عاملا في المضاف اليه فالهاء من صدورهم معمولة بالاستقرار وإبراهيم معمول لاتبعوا فحالا لمفعول بتجز ومن المضاف متعلق بتجز واللام في له بمعنى الى فان المضاف متعد بابى وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائدا على الحال لا على المضاف اليه فان المضاف في نحو علام زيد أقصى لعمل في المضاف اليه وهو حره وقوله فلا تحيفا أى على فهو تتميم للبيت لصحة الاستمنا عنه * ثم اعلم ان العامل في الحال إما فعل أو شبهه أو متضمن معناه دون لفظه وقد أشار الى الأول والثاني بقوله :

(والحال إن ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت الصرفا * فجازز تقديمه كسرعا * ذار ارحل ومخلصا زيد دعا

يعنى ان العامل في الحال اذا كان فعلا متصرفا أو صفة شبيهة به جاز تقديمه على عامله والمراد بالتصرف ما استعمل منه للماضى والمضارع والأمر والاراد بغير المتصرف ما نرم لفظ الماضى والمراد بالشبه بالمصرف أن يكون وصفا قابلا لعلامة الفرعية وهى النسبة والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة للشبه وغير الشبيه به أفعل التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الأول من الصفة الشبيهة بالتصرف وهو قوله مسرعا ذار ارحل فذا مبتدأ ور حل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر في ارحل وهو عائدا على المبتدأ والعامل في الحال راحل وهو صفة شبيهة بالتصرف لانه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيد دعا فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه انه اذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالتصرف لم يحز التقديم فلا يجوز في نحو ما أحسن هذا متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هذا ولا ما متجردة أحسن هذا وكذلك لا يجوز في نحو هذا أجمل من زيد متجردة همد متجردة أحسن من زيد وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين احدهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند اليه العامل والاخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثلا في المثال الأول داسرعا راحل وفي المثال الثانى زيد مخلصا دعا وانما قصد الصورتين الأولين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند اليه العامل فيكون حوار تقديمه على العامل فقط أخرى والحال متبدا وان ينسب شرط

من كلامه انه يجوز اتيان الحال من المحرور بالحرف كأنه قيل له هل يأتي من اخصاف اليه أم لا فقال ولا تجز (قول كدى كقوله عز وجل : الى الله مرجعكم الخ) ظاهره ان مرجع مصدر وليس كذلك بل هو اسم مصدر لرجع لان المدح يعم رائدة ان كان للمفاعلة كقوله وخج صمة فهو مصدر حمية وان كان لغير المفاعلة كرجع فهو اسم مصدر (وقوله وان العامل في الحال هو العمل الخ) هدامذهب الجمهور والصحيح عند ابن مالك وصاحب المعنى خلافة (وقوله فهو تتميم للبيت الخ) قديقه لانه غير تتميم بل للرد على من منع ما عدا المسئلة الأولى وقال لاشاهد في إخوانا في الآية لاحتمال انه منصوب على المدح ولا في حيفا لاحتمال أن يكون حيفا حالا من ملة لأن المراد بالملة الدين وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين قال أبو حيان فيكون الناطق علم انه لا بد من ارد عليه فقال فلا تحيفا وأصله ولا تحيفن بنون التوكيد الخفيفة أبدل في الوقف ألها والحيث الميل (والحال إن يصب) (قول كدى قابلا لعلامة القرعية) لان لتأنيث فرع التذكير والنسبة والجمع فرعا للأفراد (وقوله والصفة المشبهة) (ان قلت) هذا الشرط انما هو بالنسبة الى رفع الفاعل ونصب المفعول حيث يعمل فيه مجتنبا فكيف يقال هما انه يجوز التقديم (قلت) هذا الشرط انما هو بالنسبة الى رفع الفاعل ونصب المفعول حيث عملها بطريق الشبه بالفعل وعملها في الحال لما فيها من رائحة الفعل (قوله وغير الشبيه به أفعل التفضيل الخ) ظاهره ان أفعل التفضيل لا يطابق مطلقا مع ان محل لزوم عدم المطابقة فيه مخصوص بما اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة عملا بقوله وان لمسكور يضاف أو جرذا الخ والمقرون بال تلازمه المطابقة عملا بقوله وتلاؤن طبق ولعذرله انه لما كان للمقرون بال قيل انه صفة لشبهة أطلق في اسم التفضيل (وقوله وانما قصد الصورتين الخ) أى المثالين وهذه عبارة غير جيدة والأولى أن يقول وتقتصر في المثالين

وبفعل متعلق بصواب وصرها في موضع اسمية لمعمل أو صفة معطوف على فعل وأشبهت الصرها جملة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب اشترط وجاز خرم مقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار إلى الثالث فقال :

(وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخران يعملان)

يعني ان العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يقدم عليه الحال لصعفه ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال : (كذلك ليت وكأن) فتلك سم شره وفيها معنى الفعل وهو اشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه وليت حرف عن وفيها معنى الفعل وهو أعمى وكان حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها مثال اسم الإشارة أنك هذه مطلقه وذلك عمرو صاحكا ومثال التي ليت عمرا مقيا عدنا ومثل التشبيه كأنك صالعا البدر فالعامل في الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفي الثاني ليت لتضمنها معنى أعمى وفي الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف ان ذلك غير محصور فيما ذكره ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحروف البنية وأما في الشرط والاسم فمفهوم المقصود به العظم ثم قال : (وندر * نحو سعيد مستقراني هجر) هذا أيضا من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبقين باسم ما الحال له كما في نحو ريد عندك قاعدا وسعيد في هجر مستقرا فالعامل في الحال في هذين للتأني ونحوهما الطرف والجرور لتبنيهما ماب استقر أو مستقر والحال في هذا المثال الذي ذكره مؤكدة لأن التقدير سعيد استقر في هجر مستقرا وأما فصل هذه المسئلة من تلك وما ذكره ها وان كانت مشها في ضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيها تقديم الحال على عاملها وتلك أني بالحال في المثال الذي ذكره وهو مستقر أمقدم على عامله وهو في هجر ومثله قوله عروجل في قراءة من قرأ : والسعوات مطويات يمينته . بنصب مطويات وعن أحار تقديم الحال في مثل هذا الألفس ونحو فاعل ندر وسعيد وما بعده جملة اسمية محكية بقول محذوف تقديره وندر نحو قولك ثم قال :

(ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستحاز لن يهن)

على الصورة الأولى لتشبيه الخ (وعامل ضمن) هذا كأنه مفهوم قوله "وصفه" كما مر ذكر لما فيه من التفصيل لأن منه ما يمنع أصلا ومنه ما يجوز على قبه وهو قوله وندر نحو الخ (قول كبدى فالعامل في الأول الخ) فيكون العامل في الحال وصاحبها واحدا وهو تلك عملت في صاحبها من جهة كونها مبتدأ وعملت في الحال لما فيه من راحة الفعل فهي عاملة في شيئين باعتبار بن مخلصين وكذلك يقال في ليت وكأن وغيرهما فسؤال الأزهري غير وارد من أصله (وقوله بما ضمن معنى الخ) مثل الترجي لعل الحبيب مقيا عدنا فقيما عدنا فقيما حال من الحبيب والعامل في الحال وصاحبها لعل لأن معناه أرحى ومثل البنية هـ عمرو مطلقا عدنا فقيما عدنا فقيما حال من عمرو والعامل في متطافا ها لأن فيها معنى العمل وهو انتهوا للعامل في صاحبها وهو عمرو والاتقاء ومثل بعضهم هذا زيدا مقيا فقيما حال من زيد والعامل في الحال ها والعامل في صاحبها المتدأ فيكون عامل الحال وصاحبها في الشاين مختلفا * وأعلم ان هاء التنبيه لا يمكن جمعها عاملا في كل مثال إلا إذا بني على أن عامل الحال غير عامل صاحبها كما في الدليل وإذا دلنا بمدح الجمهور فلا تكون عاملة قطعا فالأولى لسكودي أن يحاها وله لئلا في الشرط أم عبد فقام فقام حال حاله أما لأنها تقع مقام أداة الشرط وفعلة والتقدير مهما يدكر شخص في حال علمه هو عالم (وقوله والاسم فم) هو بالرفع معطوف على الترجي لا بالجر عطف على الشرط لاقضائه ان اما تكون في الاستفهام وليس كذلك ومثلوا له بشرط بيت وهو : يا حارتا ما أنت حارة * وجعلوا أنت مبتدأ وما حير وجارة حال من معمول ما ولم ينصوا على صاحب الحال ولعله ضمير في الوصف الذي ناس عنه ما والمقدر أنت عظيمة في حال كونك حارة وقال أبو حيان بل لا شاهد فيه لاحتمال أن يكون جارة غيرا وما نافية حجازية وأنت اسمها وجارة خبرها أو عسمية وجارة بالرفع خبر أنت والمعنى ما أنت جارة بل أعظم تأمل (وندر نحو سعيد) هذا مستثنى من قوله وعامل ضمن الخ كأنه قد فهم ما كان العامل مضمما معنى الفعل دون حروفه الا ولا يتقسم الحال عليه محله إذا كان غير ظرف أو جار ومحرور وإلا فيجوز التقديم قبله (قول لسكودي باسم ما الحال له الخ) اسم باليون وما نافية والمعنى باسم ليس هو صاحب الحال في التمسك وإنما صاحبه ضميره الذي في الطرف أو عدليه ويحتمل أن تكون موصولة ويقدر المضاف بين اللام والماء أي لضميره ويدل له ما في بعض النسخ باسم الذي الحال له (وقوله من تلك) أي من نطقك المذكورة في قوله كذلك ومراده بما ذكره بعد ليت وكأن ولوقال من تلك ويعمل وكأن لكان خصر وأوضح في المراد (وقوله وهو في هجر) هجر اسم مدينة بلخين يجوز فيه الصرف وعدمه باعتبار المكان والبقعة (وقوله من قرأ) الذي قرأ بذلك هو الحسن البصري فالسموات مبتدأ ويمينه خبر ومطويات حال من الضمير المستتر الذي انتقل للجار والجرور هكذا قال الساطم تبعا للأخفش والحق خلافه انظر للوصح (نحو ريد مفردا) هذا مستثنى من

قد تقدم ان أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة القرعة فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال لكن لهزية على العوامل الجامة لوجود لفظ لفعل فيه فاعتبر توسطه بين حايين كالمثال المذكور ونحو مبتدأ وآخره مسبباً وزيد مبتدأ وخره أنفع وفي أنفع ضمير مستتر عائذ على زيد ومهرداً حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعاناً حال من عمرو وأعمال فيها أنفع وأصدبه زيد أنفع في حال كونه مفرداً من عمرو وفي حال كونه معاناً وإنما كان أنفع عاملاً في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمحذور بمن مفعولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله لن يهن أي لن يضعف وهو خير بعد خير ثم قال :

(والحال قد يحىء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد)

يعنى أن الحال قد يحىء متعدداً أى متكرراً والراد المفرد غير التكرار وغير المفرد التكرار مثال المفرد جاء زيد را كنا صاحباً للحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور الأولى أن يكون صاحب الحال متعدداً والحال مجمعة نحو : وسحر لكم الشمس واعمرو دائبين. الثانية أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت مصعباً زيدا منحدرًا الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدا مصعباً منحدرًا والاختيار في نحو هذا مع عدم

مفهوم قوله أو صفة أشبهت المصروف ولذلك قال الكودى قد تقدم ثم إن المأخوذ من قولنا ساظم نحو ان المراد أن توسط اسم التفضيل بين حالتين أعم من أن يختلف الحالان والذاتان كما هما أو يتجدد الذاتان ويختلف الحالان كزيد مفرد أنفع منه معاناً أو عكسه كزيد مهرداً أنفع من عمرو مهرداً وأما اتحاد الجميع فالحال وبه يسقط قول السيوطى في التكتل ن كلام المصنف قاصر بعم المصنف يقتضى جواز تقديم أحد الحالين وجواز تأخيرهما معا ويظهر من كلامه أنه الأصل وليس كذلك بل تقديم الحال الفاصلة وتأخير المفعول وتوسط اسم التفضيل بينهما واجب كما نكت به الموضح والجلال الدين السيوطى في هذه المسئلة تأليف مماء تحفة التجباء في قولهم هذا يسرا أطيب منه وطبا (مستحجة) ذكر الراعى هذه مقامة طريقة قال الكودى وغيره يجوز تقديم الحال على الطرف والجار والمحذور لتضمنهما معنى الفعل دون حروفه فوصل الخبر لأفعل التفضيل فنادى بالويل ولعويل وقال يا لعجب ما السبب متى أثرت إلى الحنيتى لاساقل ورفع الظرف والمحذور لا على الدار مع آتى تصمت حروف الفعل ومعانها أسفاهوا أسفاهوا ومدلت إلا لقله السعد ثم أطرق ملياً وأشد :

وكم من مليح لا يعز وضده * يقبل منه العين والحد والقم

هو الجدد حذره أن أردت مسلماً * ولا تطلب التعليل فالأمر منهم

ثم انه أغرورقت عيابه وتنفس نفس الآواه وقال :

وحقك ما عدمت أثر مجد * ولا عثرت خوئى عن سباق

ولكنى بليت بسوء سعد * كما تبلى اللبحة بالطلاق

فلما غص بالكاء مما شه من الشكوى استرح إلى شديد القوى وتأسى بقول الرمضرى :

وأخرنى دهرى وقدم معشرا * على أنهم لا يعصون وأعلم

ومذ أفلح الجهال أيقنت أننى * أنا اليم والأيام أفلح أعلم

ثم إنه لما أفاق من عمرته وما خامره من سكرته قال لا يرفع الجرع البلى ولا إلى نيم من شكوى ثم انه توجه لقاضى القضاة وإمام النحاة فما وقف بين يديه سلم عليه وقال أيد الله القاضى وتقبل منه للمستقبل الماضى :

يا حار لا أرمين منكم بداهية * لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك

فقال القاضى أوجز فى الكلام وبين المقصود والرام فما شرح له القصة قال له أزلت عن قلبك كل عصاة وحق من رفع الحضر وبسط الغبرا لأجبرن قلبك المكسور ولأسكتك أذى القصور ولأوسطنك بين حالين حتى تكون بينهما كهلال بين حمين وأنشده ونحوه مفرداً أنفع من عمرو الح من كلام العرب هذا يسرا أطيب منه وطبا (قوله لن يهن أى لن يضعف) مضارع وهن يهن وأصله يوهن فخذت الواو لوقوعها بين عدوتيهما وهما الإياء والكسرة (والحال قد يحىء) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للناظم قلم الحال وصف لصاحبها فى اللحن وخبر عنه والعت والخبر يجوز تعددهما وقد مر وأخبروا بأشياء أو بأكثرها ويأتى وإن نعوت كثر فعمل الحال تعدد أم لا فأجاب بأنه يعدد (قول الكودى أى متكرراً) الأولى أن يقتصر على متعدد فلا يفسر بالتكرار لأن التكرار يقتضى أنه لا بد من إعادتها بل يظن أن نحو : وسحر لكم الخ فدائين حال مؤسسة بمعنى دائمين والأصل دائبة ودائنا غلب جانب المذكر لا فاق الحالين لفظاً ومعنى مع أنه لا يشترط تكرارها بل يلفظها (وقوله الثانية أن يكون بتفريق) الذى نظير أن هذه الصورة لا شملها الناظر ولا تدخل فى كلامه لم يذكر هالاه عنده قوله مع عدم

القريبة جعل لأول لثنى والثانى للأول لمصعدا في المثال حال من زيد ومحددا حال من لئاء في لقيت وإحال مبتدأ وجبره قد يجيء الخ
 و يظهر في قد أنها لتحقيق لا للتعليل وللفرد متعلق بجيء * ثم اعلم أن الحال على قسمين مبيدة وقد تقدمت ومؤكدة وهي على
 قسمين مؤكدة لعامل ومؤكدة بمضمون الجملة ومشار إلى الأول بقوله : (وعامل الحال بها قد أكد) يعنى أن العامل في
 الحل قد يؤكدها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين الأول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل : وأرسلناك
 للناس رسولا . اثنى أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظ كقوله عز وجل : ولا تعثوا في الأرض مفسدين . لأن المثل هو الفساد ولهذا
 اثنى أشار بقوله : (في نحو لا تعث في الأرض مفسدا) ففسدا حال من انفاعل بعث المستتر والعامل له نعت وهو موافق له
 في معناه دون لفظه ثم أشار إلى القسم الثانى من الحال المؤكدة فقال :

(وان تؤكده جملة فمضمون * عاملها ولفظها يؤخر)

يعنى أن الحال يحى : مؤكدة للجملة ويجب أن يكون عاملها مضمرا وأن يكون واحدة الخبر مثال ذلك زيد أبوك عطوفا فاعمل فيها
 وحب الخدي وتقديره ان كان لثندا غير أنا أحقه أو أعرفه وان كان أنا حقى أو أعرفى وإعالم يصح تقديره أعرف أو أحق مع
 كون البتة أنا . يؤدى اليه من تعدى فعل العامل المضمم المتصل إلى ضميره للتصل لأن التقدير أعرفى فيكون الفاعل المفعول شيئا
 واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وإنما وحب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة والمؤكد ويشترط في الجملة المؤكدة
 أن تكون اسمية وأن يكون جرهما معرفتين وأن يكونا جامدين وفهم كونهما اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها
 ومؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسمتها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جرهما معرفتين من تسميتها مؤكدة

القريبة (ولو كانت اغريبة موحودة بأن كان أحدهما المذكور والآخر مؤنث فلا اشكال نحو لقيت هيدا را كبا راجلة أو لقيت هيدا راجلة
 را كبا مؤنث للمؤنث والمذكر للمذكر تقسم أو تأخر (وقوله جعل الأول لثنى والثانى للأول) فيكون من ألف والنشر المعكوس وهو أولى
 عند اليونانيين من الترتيب لأنه في المعكوس أحد الحالين ولى صاحبه ولم يفصل إلا بين أحد الحالين من صاحبه وفي جعله مرتبة يكون
 فيه لتصل بين كل حال وصاحبه وقولنا زهرى ان ، لعل المرتبة أولى وترتب سؤالا وحوايا مردود وعكس المصنف ان تكون الحال
 مفردة وما قبلها متعدد فان كان هالك قريبة عمل عليها نحو ضربت هدا عمرا را كبة أو را كبا فالأمر واضح والافالخيار أن تكون
 الحال من الآخر نحو لقيت زيدا را كبا فالخيار أن تكون حالا من زيدا لامن التاء وزاد للمصنف فعمل لرد على ابن عصفور والفراسي
 حيث سعا تعدد الحال المفرد (وقوله مبيدة) هي التي يقال لها مؤسدة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها كجاء زيد را كبا فالمر كوب
 لا يستفاد الا من الحال والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها (وعامل الحال) (قول كدى وذلك على قسمين الأول الخ)
 اعلم أن الحال للمؤكدة فيها أقوال ثلاثة النع مطلقا الحواز مطلقا التفصيل فان وافق الحال عاملها لفظا ومعنى امتنع الحذف والا جاز
 وهو مذهب الجمهور ولو مثل للقسم الأول ان كان فيه الرد على المانع مطلقا والفصل وأما تشابه للقسم الثانى فلا يكون فيه الرد الا على
 الاع مطلق ثم نعت بفتح التاء مجرور بلا الدية وعلامه جرمه حذف ، لألف وهو من عثى كرحا بفتح الجيم ومعنى عثى أفسد (وان
 تؤكده) (قول كدى ان كان مبتدأ غير أنا) أى غير ضمير متكلم وأحق بفتح الهمزة وضم الحاء مبنى للفاعل من الثلاثى بمعنى حقت
 الشيء واعرف بفتح الهمزة وكسر الراء من عرف قاله اسماسى وما فى ابن غارى من الباء للمفعول غير ظاهر (وقوله من تعدى فعل
 انفاعل المضمون الخ) معنى هذه العبارة انه يلزم على ذلك أنه يتعدى الفعل وهو أعرف أو أحق الذى فاعله ضمير متصل الى ضمير آخر
 وهو للمفعول وهو لا يجوز (وقوله يكون الماعل والمفعول الخ) علله الرضى بان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا في غيره والمفعول مؤثرا
 لغيره وأصلهما التعاير بينهما معنى ويجب تمايزهما لفظا فان أحدهما معنى كرم اتفاقهما لفظا فلا يقول فيها إذا كانا ظاهرين ضرب زيد زيدا
 تريد أن ريدا ضرب نفسه ولا فيهما إذا كانا ضميرين ضربتني بضم التاء تريد أن المتكلم ضرب نفسه ولا ضربت بك بفتح التاء تريد أن المخاطب
 ضرب نفسه فإذا أردت أحد هذه الثلاثة تعين ان يقال ضرب زيد نفسه وضربت نفسك ونفس المفعول وان كانت نفس الفاعل من
 جهة المعنى لكن لما أضيفت صارت كأنها غيره لأن الغالب في المضاف أن يكون مغايرا للمضاف اليه وهذا في غير أفعال القلوب وأما
 أفعال القلوب فيجوز أن يتحد الماعل والمفعول به لفظا نحو ظننتنى قائما لأنه ليس في الحقيقة للرفوع فاعلا والمصوب الأول مفعول به وإنما
 انفعول به مضمون الجملة اه كلام الرضى بمعناه . (وقوله وفهم كونها اسمية الخ) هذا لا يصح لأن المؤكدة لعاملها تارة يكون العامل فعلا كما
 مر وتارة يكون اسما نحو هذا عاش في الأرض مفسدا (وقوله والمؤكدة لعاملها فعلية) لا معنى لهذا الكلام لأن المؤكدة لعاملها هو الحال

لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأيه جامدين من قوله وان : تؤكد جملة لأنه لو كان أحد جزأيه مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول وان تؤكد شرط وجوابه فمضمرة عاملها ومضمرة خبر مقدم وعاملها مبتدأ وقوله ولعطف يؤخر جملة مستأنفة أفادت حكما غير الأول ثم اعلم أن الحال على قسمين مفردة وهو الأصل وقد تقدم وجملة وما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال : (وموضع الحال تحيىء جملة) يعنى أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ عليها أنها في موضع نصب وشم قول جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية ومثل الجملة الاسمية فقال (كجاء زيد وهو باو رحله) وموضع طرف مكان والعامل فيه تحيىء أى تحيىء الجملة في موضع الحال ثم قال :

(وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت)

يعنى أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فانها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال ونحو من الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد تقاد التجائب بين يديه وأما لم يقرن الفعل المضارع بالذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قائم زيد وضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو معنى صاحب ومضارع متعلق ببدء وثبت في موضع الصفة لمضارع وحوت ضمير إلى موضع الخبر لذات وحيت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجليلان خبران عن ذات ثم قال : (وذات واو بعدها انو بداء * له المضارع اجعلن مسندا)

يعنى ان الجملة لمصدره بالفعل المضارع ثابت إذا وردت من كلام العرب مفرقة بالواو وليست الجملة حينئذ فعلية بل يبنى بعدها الواو مبتدأ ويمثل الفعل المضارع خبرا عن ذلك بالابتداء فتصير الجملة الاسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قنت وأصك عينيه ومعنى أصك أصربت عينه تعالى : فصكت وجهها . أى صرته وذات مفعول بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره انو وبعدها متعلق بالواو والمضارع مفعول أول باجعلن ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندوا الهاء في بعدها عائده على الواو والضمير في له عائد على المنبذ والتقدير انو بعد الواو اداخلة على المضارع مبتدأ واجعلن المضارع مسندا لذلك المنبذ المتوهم ثم قال :

(وجملة الحال سوى ما قدما * بواو أو يعضر أو بهما)

يعنى ان الجملة الواقعة إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد والشمس طالعة وبالمضمر دون الواو ونحو جاء زيد يديه على رأسه أو بالمضمر والواو معان نحو جاء زيد يديه على رأسه إلا أن قوله سوى ما قدما شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفي وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعدها عطف عليه والعمل هنافي الجور الواقع خبرا ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للعبارة وأو لخبر وسوى استثناء وما موصولة واقعة على

والحال اسم لفعل وعمل بعضهم لا دليل عليه (وقوله لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف الخ) فيه بصر يد السكرة قد يؤكد على أن يؤكد كدها مضمون الجملة لا طرفاها واشتراط التعريف أنه هو للظرفين قاله شيخنا سيدي علي قنبر ومثل كور أسد جزأيه مشتقا زيد معتكف سائما (وقوله ثم اعلم أن الحال على قسمين الخ) جعلنا قسمين تبعا للظاهر الظاهر والظهور وجهها غير ثلاثة أقسام ولقسم الثالث ما يقع حالا الطرف والجار والحضور ولعل الناظم لم يذكرها لأنها متعلقة بمحذوف ان قدر مقردا فمما إذا خلان في المفرد وان قدر معلا فمما إذا خلان في الجملة (وموضع الحال تحيىء جملة) أطلق في الجملة مع أنها مفيدة بقبول ثلاثة كونها خبرية ذات رابط غير مصدرة بدليل استقبال ان كالا على المثال على عادته لأن المثال مستوف للشروط (قول كدى فيحكم حينئذ عليها الخ) هذا رفع للعموم الذى في قوله وموضع الحال تحيىء جملة وهل يحكم عليها بأنها حال أولا يبقى ما هو أهم لكن هذا العموم يخصه قوله وجملة الحال سوى الخ (وذات واو) هذا جواب عن سؤال مفرد كأنه قيل له فان ورد من كلام العرب وقوع المضارع المثبت بعد الواو فبأى شيء تؤوله فقال وذات الخ (وقول كدى بفعل محذوف الخ) لا يصح لفساد المعنى (وقوله ويجوز رفعه على الابتداء الخ) فيه نظر لأنه لا ضمير يعود على المسند وأما ضمير بعدها فهو عائده على الواو (وأجيب) بأن بعده على حذف مضاف أى بعدواوها ولم يبين أن كدى أعراب قول الناظم له المضارع اجعلن الخ وقسمت سيدي العربي برده عن أعراب قول ابن مالك له المضارع اجعلن مسندا (ان قلم) هو نعت لمبتدأ لزم منه وقوع الجملة المفعول بها طليعية وان قلم معطوف على جملة انو (قل) لا يصح لأن المعطوف على الخبر خبر ولا رابط هنا في الجملة المعطوفة فأجابناختيار الثاني وان الأصح اجعلن المضارع مسندا لمبتدأها ثم أتى بالضمير الذى هوها مكان الظاهر الذى هو لفظ مبتدأ وذكر لوقوعه موقع المدرك فيكون الضمير في له هو رابط اهـ (قلت) والظاهر أنه مستأنف كأنه لما قال وذات واو بعدها كأت قائلا قال له وما تفعل بالمضارع قال له المصنف اجعلن الخ (وجملة الحال) ظاهر تقدير كدى ان أوفى الموضعين في اسلم للتخير وصرح به بعد فيقضى أن كل ما يجوز

الجملة المقدمة ثم اعلم أن العامل في الحال قد يحذف وحذفه على نوعين جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله :

(والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل)

فيحذف ما إذا دل عليه دليل له على أو حالي فالله على كما إذا قدم ذكره كقولك راكب لمن ذاك لك كيف حدث والحالي كقولك للقادم من سر مروراً مأجوراً أي قدمت ذلك في هذين ونحوهما أن مذكر العامل فقوله حدث راكباً وقسمت مروراً ويحذف وجوباً إذا جرى منها كقول من العرب عطين بات صلفين كات فحظين وصلين حالان والعامل فيهما عرفهم ولحطين اسم فاعل من حظي المشتق من الحظوة وما ليس من الصلف وهو عدم الخطوة يقال صلف المرأفة إذا لم يحظ عدرونها وأبغضوا البات جمع بات والبات جمع كفة وهي زوجة الابن فينات وكات منصوبات على التمييز ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت مسد الخبر وتقدم في باب الابتداء والحال مبتدأ وهو يحذف خبره وما منه غير لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائذ على الحال والضمير في عمل عائذ على ما وبعض مبتدأ وما موصولة واقعة على العامل ويحذف صلتها ودكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع .

﴿ التمييز ﴾

سواء هو الاسم ذكره المضمن معنى من لبيان مقبله من إبهام في اسم يحمل الحقيقة أو احتمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله ويقال فيه في الالة ملاحظ يميز ويميز ويغير ومنه سر وتبين ومبين قال *

(اسم بمعنى من مبنى نكرة * ينصب تمييزاً به قد فسر)

اسم جنس ومعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من نحو استنظر الله ذنباً والشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والشبه بالمفعول به ونكرة مخرج للشبه بالمفعول به وحكم لتمييز النصب وهو المنبى عليه بقوله ينصب وفيهم من قوله قد فسر .
أن الناصب له ما قبله من الاسم الجمل الحقيقة أو الجملة المحملة النسبة

فيه التمييز من غير مسمى بحروفه الواو وليس كذلك كما يؤخذ من قوله والذراخ وحمله على هذا النوع في النظم فإدا يظنهما من فيه السمر ومنها ما يعين فدهالو ومنها ما يحوز فيه وحيانها الحواب أو أوله التفصيل والتقسيم ويكون في النظم احتمال وحمله على أن لا حال أولى من حملها على الفساد وقد ذكر للوضح غالب الأقسام ومن أراد استيفاء الأقسام الثلاثة فعليه بحواشي التوضيح (والحال قد يحذف) (قول كدى ادا دل عليه دليل الخ) ﴿ ان قلت ﴾ من أين يؤخذ ههنا من كلام لصنف ﴿ قلت ﴾ من قوله مابقا ويحذف الناصب ان علما ادهو من أفراد تلك القاعدة وإنما أعاده هنا لانه لا بد من كل في باب أولى (وقوله كقول العرب الخ) في المحكم هذا مثل يضرب لمن طلب حاجة فأصاب بعضها وعبر عليه البعض (وقوله اسم فاعل) الأولى أن يقول جمع حظى كولى صفة مشبهة من حظى فحظى فهو حظى كفرح يفرح فهو فرح ثم جمع جمع مدكر سالماً فحظين وأصله حظين بيا من الأولى لام الكلمة مشددة استغلت الكسرة على لياء فحدثت فالحق ما كان حذف الأذى ثم كسرت الحاء اتباعاً لخر كذا الظاء أو تقول استغلت الكسرة على لياء الأولى فقلت قبلها بعد سب فتحة الحاء ثم التقي ما كان الخ (وقوله يقال صلف) بكسر اللام كمرح تصلف فهي صلف ففعل به ما مر في حظين الآن الصاد يتعين بقاء فتحها ولا يجوز فيه الكسر لا يؤدي لاجتماع خمس كسرات كسرة الصاد واللام والياء ومقدرة بكسرتين والمعنى أن لكم شرفاً على غيركم فمن أشبل هذا يرى لباتكم شرف عند أزواجهن وبات الناس عندكم لا يرون أنهم لهم مزية لشرفكم عليهم والله أعلم .

﴿ التمييز ﴾

هو في الأصل مصدر ميم يميز تمييزاً أو هو من باب اطلاق المصدر وإرادته اسم الفاعل ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى : وامتازوا اليوم أيها المخرمون . أي انفصلوا من المؤمنين واصطلاحاً أشار له المكودي وتعريفه مساو لتعريف الناظم فالأولى للاقتصار على تعريف الناظم وسين معي قول الناظم ميم بان يقول ميم لما قبله إلى آخر كلامه (قول المكودي يحمل الحقيقة الخ) مثاله هذا شبر أرضاً ومثاله نسبة الفعل إلى فاعله : اشعل الرأس شيباً . ونسبه الفعل إلى المفعول : وفجرنا الأرض عيوناً . وقد يكون محولاً عن البتداء نحو زيداً كثر مالاً إذا الأصل مال زيد أكثر وقد يكون غير محمول عن شيء نحو لله دره فارساً (اسم بمعنى من) (قول كدى واسم لا الخ) أما اسم لا فهو على معنى من التي للاستعراق والمفعول شئ على معنى من الاتدائية كأنه قال أستغفر الله من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى وقد اعترض تعريف الناظم بأنه غير جامع لأن من التمييز ما ليس على معنى من كطاب نفساً وأنت أعلى أساس منزلاً وحسن وجهاً فيكون خارجاً عن قوله معنى من ومنه ما ليس ميباً ومنه تمييز التوكيد كقوله تعالى : إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً . فإن شهراً تمييزاً ولم يبين شيئاً لانه مستعاد من الشهور فيكون خارجاً عن قوله ميباً

أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه وأما الجملة ففيها خلاف قليل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسا أو ما أشبهه نحو زيد طيب نفسا و قيل الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على طهره فإنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والمدر له أن التمييز في هذا النوع لما كان رافعا لابهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه يرفع الابهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مضمرة تقديره هو اسم أي التمييز اسم و بمعنى من في موضع الصفة لاسم ومن منصف اليه ومبين عت لاسم ونكرة نعت بعد نعت وينصب جملة مستأنفة وتمييزا منصوب على الحال وقد متعلق بـ ينصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسره في موضع الصلة والمائد على الموصول المفسر في فسر وفي فسر ضمير مستتر عائدا على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبر له الأول أظهر ثم مثل فقال :

(كشبر أرضا وقفير برا * ومنون عسلا وتمر)

فأتى ثلاثة من المثل الأول المسحوق وهو شبر أرضا والثاني للسكب وهو ففير برا والثالث لمودون وهو قوله ومنون عسلا وتمر وبقي عليه من تمييز الفرد تمييز العدد وسيدكره في باب وقوله أرضا تمييز لشبر و برا تمييز لفقر وعسلا و تمر ا تمييزان منون وللوان شية ما وهو الرطل ثم قل :

(وبعد ذى وشبهه اجرره اذا * أصغتها كهد حنطة غذا)

الإشارة بنذ إلى مادل على مساحة أو كيل أو وزن ففهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يحىء بالوحيين وقوله اذا أصغتها أى اذا أصغتها أى اذا أصغتها إلى التمييز المنصوب فتقول شبر أرض وقفير ومنون عسلا وتمر وقوله كهد حنطة مبتدأ ومضاف إليه وغذا خبره وهو على حذف اقرب تقديره كقولك مد حنطة غذا ثم قال : (والصب بعدما أخيف وجبا * ان كان مثل ملء الأرض دهباً) يعنى ان التمييز اذا أخيف إلى اسم آخر غير التمييز وجب نصب التمييز وفيهم من قوله ان كان ملء الأرض دهباً لا يجب نصبه الا اذا كان كالمثال المذكور في كونه يصح اغناؤه عن المضاف اليه اذا لم يحوز ملء ذهب فلو صح اغناؤه عنه لم يكن النصب اجبا نحو هو أحسن الناس رجلا اذ يحوز أن تقول هو أحسن رجل

وأجاب ابن هشام في الحواشي عن الأول بأنه ليس المراد بكى نه على معنى من انه يصح ان تصح نحوها بـ لمراد التمييز مع ما بين الجنس كما ان من يكون لذلك أيضا فيكون ذلك القسم داخلا وأجيب عن الثاني بأن التمييز بين في هسه مع قطع الطرعه يعنى مع ما قبل ذكره فدخل الآية (وقوله أما الاسم المجمل فلا إشكال الخ) (ان قلت) ما وجه اعمال الاسم التمييز في التمييز مع أنه حامد (فالحواب) لشبهه بالمتدأ في الطلب والمبتدأ عمل في الخبر لطلبه من جهة المعنى والتمييز عمل في تمييز لانه محتاج اليه لينه وفسره ولشبه بعض منه باسم الماعل كعشرين فإنه يشبه بضاربين (وقوله قد نص بعد الخ) في قوله والماعل المعنى انصين بـ فعلا الخ وفي قوله والفعل ذو التصريف نزل اسقا وقول الأشتوتى وحمل أن الناظم ذهب هنا على قول ابن عصفور وسببه للمحققين وذهب فيما يأتي على قول آخر فيكون حيثئذله قولان وعلى هذين الاحتمالين يكون كلام الناظم عاما في تمييز الذات والنسبة وقال ليس الصواب أن ما واقعة على تمييز الذات فقط ويكون قوله كشبر أرضا حاملا من التمييز في نصب أو من ما أو من الما في فسر فيكون النصف انما تكلم على تمييز الذات وتكلم فيما يأتي على تمييز النسبة وهذا يتفح انما لدوى لأفهام ففهم تقريرات ثلاثة الطهر الاحير وهو ماقرره يس (وقوله قد رفع الابهام عنه) أى عن الفعل فهو داخل تحت قول النصف بما قد فسره لانه انما فسر الفعل (وقوله والأول أظهر) الأولى الثاني وعليه اقتصر الشاطبي ووجه الأهرى في معربه (كشبر أرضا) (قوله كدى الأول المسحوق) يقال مسحت الأرض مسحا أى ذرعتها ذرعا والاسم المساحة بكسر الميم وفحها (وقوله وهو قفير الخ) القفير ثمانية وأربعون صاعا عند أهل العراق وانظر بيان ما قاله الأزهري في حواشى التوضيح (وقوله وسيدكره في باب) اعلم ان تمييز العدد أكثر أنواع التمييز وكان ينبغي أن يذكره لكن لما كان الكلام فيه كثيرا اعتدله المصنف بابا يخصه ولودكر لاحتاج الى استثناءه (وقوله وبعذى ونحوه الخ) لان غير تمييز العدد يحوز فيه وجهان و تمييز العدد اما واجب النصب كعشرين دينارا أو واجب الجر بالاضافة كأتى درهم (اذا أصغتها) انما قيد الجر بالاضافة لانه لو أطلق لتوهم انه بمن موصوط بها أو ممدرة و يبق النون أو التسين في موت المعنى الذى قصده الناظم من كون الجر بالاضافة (قول كدى لا يحىء بالوحيين) بل يتعين فيه النصب أو الجر كما مر قريبا وبأنى مستوفى (وقوله وغذا خبره) وقال الشاطبي بل الخبر محذوف تقديره عدنا وعدا حال من الضمير الذى سكن في الطرف أو تمييز والعداء بكسر العين والتدل المعجمة والمد ما يؤكل فى أى وقت والعداء يفتح العين والدال المهملة ما يؤكل فى وسط النهار ومنه قوله تعالى : آتوا غداءنا . (والصب بعدما أخيف) هذا تقييد لقوله وبعذى ونحوها اجرره كأنه قال محل كون تمييز غير العدد يحوز فيه وجهان النصب والجر ما لم يكن الميز مضافا الى غير التمييز لعدم الاضافة مرتين وتقييد باعادة لم يكن محرورا عن وإلا فلا يجب نصبه ثلاثا ناقض

على أن هذا المثال الثاني ينتصب فيه التمييز مادام المميز مضافا لكتبه صالح للجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الأول والنصب مبتدأ وبعد متعلق به وما موصولة وصلها أضيف ووجب جر المبتدأ وإن كان شرط ومثل خبر كان وملء الأرض مبتدأ خبره محذوف تقديره لي أو نحوه والجملة محكية قول محذوف تقديره إن كان مثل قولك لي ملء الأرض ذهباً ثم قال :

(والفاعل للمعنى انصبغ بفاعلا * مفضلاً كانت أعلى منزلاً)

يعنى ان الاسم الكثرة اذا وقع بعد أفعال التفضيل وكان فعلا في المعنى ووجب نصبه على التمييز وعلامة كونه فاعلا في المعنى انك اذا صنعت من أفعال التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به نحو أنت أعلى منزلاً أى علامتك وقم منه ان الواقع بعد أفعال التفضيل اذا لم يكن فاعلا في المعنى لم ينتصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب جره بالإضافة الا إذا أضيف أفعلى غيره فانه ينتصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلاً والفاعل مفعول مقسم بالنصب والمعنى منصوب على إسقاط الخافض ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا الى المعنى ومفضلاً كان من الفاعل المستتر في النصب وافتى غير منصرف للعلية والوزن ثم قال :

(وبعد كل ما اقتضى تعجبا * من كرم بأبى بكر أبا)

يعنى ان التمييز ينتصب بعد مدل على تعجب ومثل ذلك بقوله كأكرم بأبى بكر أبا قال في شرح الكافية والراد بأبى بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورمى الله عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ان ذلك غير خاص بالصيغتين الموضعتين للتعجب وهما ما فعله وأفعل به فدخل في ذلك ما فهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو وبه رجلاً وويحه انساناً والله دره فارساً وحسبك به كافلاً ونحو ذلك ثم قال :

قوله واحذر بحى الخ (قول كدى على ان هذا المثال اح) أشد بهد الى أنه لا فرق بين لسطوق والمفهوم لان العلة فيها واحدة وهى تعذر الاضافة مرتين ثم ان ما كودى لم يعترض هذا الشرط الا كونه ضاعفاً ويقضى خلاف الراد لان الدار على كون المميز مضافا ولا فرق بين صحة الاستثناء عن الذات الى أم لا مع ان هذا المفهوم خارج قطعاً لان كلامنا في تمييز الذات والمفهوم تمييز نسبة فاد راب إسقاط هذا الشرط من أصله ولاجل هذا لم يعترض له الوضع (والفاعل للمعنى) هذا مروع من المصنف في الكلام على تمييز النسبة (قول كدى جعلت ذلك التمييز فاعلا به) اعترضه أبو حيان بان الفعل لا يدل على التفضيل والزيادة فلا يصح جعله موضع اسم التفضيل وأحيب بان المعنى في مثال كدى أنت علامتك على كل منزل فيعيد ما أفاده اسم التفضيل (وقوله لم ينتصب على التمييز الخ) استشكله الرضى بقوله تعالى : والله خير حافظاً . في قراءة من قرأ بصيغة اسم الفاعل ولم يجب عنه وعلامة ما لا يصح كونه فاعلا في المعنى ان يحسن وضع بعض مواضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام الكثرة فتقول في مثاله أنت بعض الرجال هذا معنى كلامه وما قالوه قال بعض الحقين والحق ان كل تمييز واقع بعد اسم التفضيل فهو فاعل في المعنى فمعنى أنت أفضل رجل أنت فقت الرضى في المثال فيكون فاعلا من جهة المعنى (وقوله فانه ينتصب حينئذ الخ) عللوا ذلك بامتناع اضافة أفعال مرتين وقال المشهور قد يجب انصب على المجرى من قدره ورد بان حذف من انما بطرد في مواضع ليس هناك منها (وقوله ولا يصح أن يكون لفاعل الخ) هذا هو الظاهر وما في الارهرى عن انشاطي من كونه مضافاً من كونه مضافاً من إضافة الصفة الى فاعلها وأول خلف عن مضاف اليه لا يخلو من تكلف غاية على ان اسم الفاعل لا يضاف لمفعول الا اذا كان صفة مشبهة (وبعد كل ما اقتضى) (قول كدى قال في شرح الكافية والمراد الخ) ان كان المراد به مضاف فيكون أبى بكر ذات لان بانفس أى بكر وقيل لمراد بأبى بكر وهو أوفقا فخرى الله عنها فيكون من تمييز النسبة لان الاصل بأبى بكر ثم حذف المضاف الذى هو أبى الاول وحى به تمييز فان قنابا في شرح الكافية فيكون التمييز الذى هو باليس واجب النصب بل يجوز جره عن لانه تمييز ذات ويجوز نصبه على الحال وان قلنا بالثاني فيتعين نصب أبى على التمييز لانه تمييز نسبة فعلى الاحتمال الاول يكون قول الناظم ميز محمولا على جواز نصبه على التمييز وعلى الثاني يكون محمولا على وجوب النصب على التمييز وبه يتضح الحال وبزول الاشكال ومثال الصيغة الثانية الموضوعه للتعجب ما أحسنه رجلاً (وقوله نحو وبه رجلاً وويحه الخ) الويل واد في جهنم ويقال ذلك لمن وقع في مهلكة يستحقها وويح كلمة ترحم تعالى لمن وقع في مهلكة لا يستحقها وهما مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة (وقوله وتدره فارساً) المدر بفتح الدال مصدر در اللبن يدر دراً ودروراو المضارع بكسر الدال وضمها بمعنى كثر اللبن ويطلق الدرعى اللبن نفسه فالتعجب حينئذ من اللبن الذى ارتضعه هذا الود حتى أتى على هذه الحالة الكاملة وقال ابن المظفر في شرح المقامات الدر صوت اللبن عند حلبه في الاناء ولا يصوت الا بعد كثرته واللام في اللام لا يدخل اللام في القسم الاعلى اسم الجلالة والتعجب معها لازم فيكون معنى تدره والله ان صوت اللبن عند حلبه لكثير ويكون كناية عن التعجب من كثرة اللبن ثم استعير في كل من أحسن في شئ فروسية أو غيرها وعلى كل فالتمييز المنصوب

(واجزر بمن ان شئت غير ذي العدد * والفاعل المعنى)

قد تقدم ان التمييز على معنى من لكن منه ما يصلح لباشرتها ومنه ما لا يصلح وكله صالح لباشرتها الا نوعين تمييز العدد وما هو فاعل في المعنى وقد استثناهما فلا يقال في نحو عدى عشرون درهما عشرون من درهم ولا في طاب زيد نفسه طاب زيد من نفسه ثم أتى مثل من الفاعل في المعنى فقال : (كطاب نفسه تفيد) ففهمنا تمييز وهو فاعل المعنى لان التقدير لتطاب نفسه وغير مفعول باجرر ومن متعلق باجرر والفاعل مجرور عطف على ذي الوصف بنى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على اسقاط في وان شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب اعداد وغير تمييز الفاعل في المعنى ثم قال :

(وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف زرا سبعا)

يعنى ان العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وحب تأخير التمييز وقوله مسقط أى سواء كان اسما أو فعلا أما اذا كان اسما فلا يتقدم عليه باجماع نحو عدى عشرون درهما فالعامل في درهم عشرون فلا يجوز عندى درهما عشرون واما اذا كان فعلا فان كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضا تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبا ونعم رجلا زيد وان كان متصرفا ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور مع تقدمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازني والبرد وتبعهم الناطم في غير هذا النظم وظاهر قوله زرا سبعا ان له مذهب ثالثا وهو حوار تقديمه بقله ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه على عامله التصريف قوله :

ولست اذا ذرعا أضيق بضارع * ولا يائس عند التعسر من يسر وأيات أخر

وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقا حال من عامل التمييز والفعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر في سبعا وزرا حال من الضمير المستتر في سبعا

بعد ويله ووجه ودره تمييز نسبة ان كان معاد الضمير معلوما وتغيير دات ان كان معاده مجهولا (واجزرر بمن ان شئت غير ذي العدد) (قول كدى الاربعة) تبع النظم والحق انها ثلاثة بزيادة المحول عن المفعول نحو برست الارض شجرانم ان من الداحلة على التمييز فيما يصح دخولها هي يائية وليست تبعية ولا زائدة وانما امتنع دخول من على تمييز العدد الباقى على طريقته لانه اذا قلت عشرون من درهم كان درهم الذى هو تمييز عشرون مقردا غير مطابق لعشرون ومييز العدد اذا كان مجرورا بمن لا بد ان يطبق وانما امتنع ظهور من مع التمييز الفاعل في المعنى ومع المحول عن المفعول لان التمييز في النوعين تمييز نسبة وليس هناك نقط ودات تبين عن ومحل المفعول اذا بقى بصيغة التمييز فان عرف دخلت عليه من مثله في العدد عدى عشرون من الدراهم ومثاله في غير العدد قوله تعالى : وأعينهم تفيض من الدمع . ثم ان الموضح اعترض كلام الماضى بانه غير جامع وغير مانع أما كونه غير جامع فانه بقى عليه قسم ثالث وهو المحول عن المفعول وأما كونه غير مانع فانه أطلق في الفاعل المعنى فيقتضى انه مفعول فاعلا في المعنى الا ولا تدخل عليه من كان محولا عن الفاعل صناعة أو عن مضاف أم لامع انه مقيد بأن يكون محولا عن الفاعل صناعة أو عن مضاف والا فظهر من معناه الا ان الارهرى قال في تقييده بان يكون محولا عن الفاعل صناعة ولم أقف عليه لغيره على ان هذا القيد بن صح يحتمل أحده من مثال النظم بطب نفسه وتعهد في النظم مجزوم على جواب الامر ومعناه ان من طابت نفسه أحبه الناس وخالطوه وأعادوه فوائد ومن خبثت نفسه يتقى الناس شره فيتركونه فلا يستفيد شيئا منهم (وعامل التمييز قدم مطلقا) (قول كدى اما اذا كان اسما الخ) علة منع تقديم التمييز على الاسم والفعل الجامدين انهما لا يتصرفان في أنفسهما فلا يتصرفان في معمولهما (وقوله والمشهور منع تقدمه) علل بامور منها ان الغالب في التمييز أن يكون فاعلا في المعنى محولا عن الفاعل صناعة وهو حيث كان فاعلا اصالة امتنع تقديمه فاستصحب منع التقديم بعد تحويل الاسماء وصيرورة الفاعل تميزا ومنها ان التمييز كالعلة في الايضاح والنعت لا تقدم على المفعول فكذلك ما أشبهه وبحث في التعليل الاول بان الشيء قد يخرج على أصله ولا يرعى الاصل كالمفعول في نحو ضربت زيدا فانه يجوز تقديم المفعول بان يمال زيدا ضربت فاذا أئيب عن الفاعل بان قيل ضربت زيدا امتنع التقديم (وقوله وتبعهم اساطم في غير هذا النظم) قال الناطم في شرح العمدة وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف (وقوله ان له مذهب ثالث الخ) بل الحق انه انما أشار به للقول الثاني لا غير وأن القلة التي ذكرها انما هي بالنسبة لعدم التقديم فاداطالع كلام العرب وحدث له غالب والكثير في أمثلتهم تقديم المفعول المتصرف وتأخير التمييز ووجدت القليل في كلامهم تقدم التمييز وتأخير الفعل المتصرف ولهذا احتاجوا الى الاتيان بالدليل على القليل فليس هناك إلا قولان ولا يؤخذ من الناطم قول ثالث (وقوله ولست اذا الخ) البيت من الطويل والتاء في لست اسما وبضارع خبرها والضارع الذين المتضرع وذراعا تمييز مقدم على عامله وهو أضيق ويقال ضقت بالامر ذراعا ادا لم تقدر عليه ولم تطقه وبئس من اليأس الذى هو القنوط معطوف على ضارع ومن يسر متعلق بيأس والشاهد في تقديم ذراعا التمييز على عامله

﴿حروف الجر﴾

(هذه حروف الجر وهي من إلى * حتى حلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ رب اللام كي واو وتا * والكاف والبا ولعل ومتى)

ذكر في هذين أسيتين عشر من حروفها هي كلها متساوية في حر الاسم وقد ذكر بعدها معنى كل واحد منها وما يختص به إلا خلا وعدا وحاشا
ظاه قد تقدم الكلام على باب الاستثناء وأما كي ولعل ومتى فانه لم يذكرها البتة لعراة الجر بها أما كي فتحر ما الاستفهامية قالوا كيحه
بمعنى له وما المصدرية مع صلتها نحو قوله : إذا أنت لم تمتع فضر فانما * يرعى العتي كما يضر ويضع
وأن المصدرية وصلتها في قوله : فقالت أكل الداس أصبحت مانحا * لسانك كما أن نغر وتعدا

وهي في هذه الواضع كلها بمعنى اللام وبطردها لأن المصدرية ولذلك أجازوا في نحو جئت كي تكرمي أن تكون كي حرف جر وأن
مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فإن الجر بها وارد في كلام العرب خلافاً لمن أنكره كقوله :

لعل الله فسدكم علينا * بنى أن أمكم شريفة
وهذا اسم فعل بمعنى خدوم يذكر الجوهرى والزبيدي فيه إلا التنبية وزاد الجوهرى فيها الزجر فعلى عندها حرف فقط وقد ذكرها ابن
مالك في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ وحروف الجر معقول به وهي مبتدأ وحبره من إلى آخر البيتين وكل ما بعد من
معطوف عليه على اسقاط له طبع ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله :

اصرف الذى هو ضيق وقال الجمهور ان درعا معمول لمخوف تقديره إذ أضيق درعا أضيق والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿حروف الجر﴾

ما كان أحل على معنى في الجزع معنى من ناسب أن يذكر حروف الجر بعدهما ولما كان الجر يكون بالحرف وبالمنضاف وكان الأول متفقا عليه
ونابى مختلفا تقدم له طم الكلام على لحرور بالحرف وسميت حروف الجر باعتبار عملها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وكسميت
حروف الجر قبل حروف الأصناف لأنها تنيف معاني الأفعال المقصورة إلى الأسماء ويقال حروف الصفات لاحتدائها في الاسم
صممت من تبحيض طرفية أو سيرها (هذه حروف الجر وهي من إلى) (قول كدى ذكر في هذين البيتين عشر من حروف الجر) وهذا
يقع على أنها أكثر وقد راد بعضهم الجر بأش عشر حرفا وقل أن مجموع الحروف اثنا وثلاثون حرفا وجعل منها هاتين وهمة
الاستفهام والحق أن حروف الجر إنما هي عشرون كما ذكر الناظم (وقوله وقد ذكر بعدها معنى الخ) هذا من باب المجموع لا من الجميع
إدلم يذكر معنى ان وورب والهاء (وقوله وبه لم يذكرها) أى لم يذكر معانيها وأما ألتظها فقد ذكرها في هذين لبيتين (وقوله قالوا كيحه الخ)
وذلك إذا أرادوا أن يسألوا عن علة شئ قالوا كيحه وأصله كيما بالألف فحذفت الألف لما يأتي في قوله وما في الاستفهام ان جرت حذف *
ألفها . ولحققت هاء السكت وفنا حفظا للفتحة الدالة على الألف وسيقول وأولها لها إن تمف (وقوله نحو قوله إذا أنت الخ) البيت من
الطويل وقائله اسافحة وأنت فاعل به من مخدوف يصبره ما بعده لأن بدا الشرطية لا يلها إلا جملة فعلة ويجوز في راء فضر افتتح للتحفة
والضم اتباعا لحركة الفاء والكسر لأنه الأصل في التخلص عند القاء الساكنين وفاء فانما للتعليل والفق نائب فاعل يرجى ويروى
يراد بدل يرجى والعلى إذ أنت لم تنفع من استحق الدع فضر من يستحق الضر فانما يرجى الفقى لرفع من يستحق الرفع ولضر من
يستحق اضرر ولشاهد في كما حيث حرت كي ما المصدرية وفيل ما كافة لكى عن العمل (وقوله وأن المصدرية وصلتها في قوله الخ) البيت
من الطويل قال لعبي هو جميل بن عبد الله وهو أصح من قوب الزمخشري انه لحسان والضمير في قالت يعود على المحبوبة والممزة في
أكل همزة الاستفهام وأصبح فمن ماض ناقص والهاء اسمها وما نحا بمعنى معطيا خبرها ولسانك مفعول ثان لما نحا على حذف مضاف
أى حلاوه وكل المتقدم مفعول أول لما نحا وكى حرف جر وما زائدة وان مصدرية بسبك ما بعدها مصدر مجرور بكى وفيه الشاهد
لأن إظهار أن بعد كي ضرورة وعطف نخرج على تعذر عطف تفسير قال الأزهرى وتعر وتخرج مبتدآن للفاعل والخداع ارادة المكروه بالانسان
بحيث لا يشعر (وقوله كقول لعل الخ) البيت من الوافر وإعرابه واضح ولترسم المرأة المقضاة التي اختلط مسلكها ولعل هنا للاشفاق وهي وان
كانت حرف جر فلا تعلق بشئ لأنها شبيهة بالرائد والشاهد في كون لعل جرت الاسم الظاهر بعدها ومجرورها محله نصب على أنها عاملة عمل
ان أوقف بالابتداء وبدأ النظم عن لأنها أقوى حروف الجر ولأنك اختصت بالدخول على بعض الظروف كمدوقيل وبعد (وقوله وهالك اسم
فعل) ظاهره ان هالك يجملتها اسم فعل والذى في المعرب ان اسم الفعل إنما هوها بالقصر وقد تعد وأما الكاف فهي حرف خطاب تصرف

(بالتأخر اخصص منذ وقتي * والكاف والواو ورب والتاء)

يعني أن هذه الاحرف السبعة لا تدخل على الضمير بل على الظاهر فقط نحو منذ يومين وحتى * طلع البحر وزيد كهمرو وحياتك ورب رحى وتائه وفهم منه أن هذا هذه السبعة من حروف الجر تدخل على الظاهر والضمير ومنذ مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم إن هذه الاحرف السبعة منها ما يختص باخصص آخر ائداعي الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد شاربها بقوله :

(واخصص منذ ومنذ وقتا ورب * منكرا والتاء لله ورب)

يعني أن منذ ومنذ لا يكون الظاهر الذي يدخلان عليه إلا وقتا يعني اسم زمان نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة وإن رب لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا كرهة نحو رب رجل وإن التاء لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا للتاء ولطرب تحوتائه وحكي ترب الكعبة والتأخر من وتحياك إلا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على لفظ رب وفهم منه أن ما بقى من الاحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا ووقتا مفعول باخصص ويختص بمنكرأ معطوف على وقتا ورب معطوف على منذ والتاء مبتدأ وخبره شؤرب معطوف على الله ثم قال : وما رووا من نحو ربه فتى * نزل كذاكم ونحوه أي

قد تقدم أن رب والكاف من الاحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت إلى أنهما سيدخلان على الضمير قليلا ومنه قول العرب رب رجلا وقول الراجز :

خلى الذنابات شملا كئيبا * وأم أوعال كها أو تئرا

وفهم من المثال أن الضمير الذي يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير غائب وقوله : ونحوه . أي كها . ويحمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب نحوه وهن كقولها :

فلا ترى بعلا ولا حائلا * كره لا كهن إلا حائلا

فيكون الضمير على هذا عاما على ها والآخر أن يكون المراد ونحوه دلالة أي من دخول الاحرف المختصة بالظاهر على الضمير تصرف الكاف التسمية تفسح مع المنكر ونكسر مع المؤن وتثني ونجمع كالتاء حقيقة لاسم الذات رب ومضى المعرب هو الذي ظهر لأن المكودي قال بعد ولم يذكر الجر هري والزبيدي الخ والجر هري والزبيدي أعاد ركها مدين كات (بالتأخر اخصص) اما خضعت مذومند بالظاهر ولا يكون إلا وقتا كما نأني لأن معاهما إذا كانا اسمين الوقت وحيث كان حرف جر حسب بحر الاووب للنسبة بين معاهما اسمين أو حرفين واختصا بالظاهر لأنه أظهر في الدلالة على الوقت وخضعت حتى بالظاهر لأنها للذاتية وأصل معية أن يكون بلى الجارة للظاهر أو المضمير والفرع لا يقوى قوة الاصل وخضعت الكاف بجر الظاهر لأنها بجر ضمير المخاطب في نحو كلك لأدى إلى اجتماع كاهين وهو ريك واطرد المنع في سائر اصمائر وخضعت الواو والتاء بجر الظاهر لأنها فرع عن الباء ولباء بجر الظاهر والمسمى والفرع لا يقوى قوة الاصل وخضعت رب بجرها الظاهر لأن مجرورها لا يكون إلا كرهة والضمير لا يكون إلا معرفة (وقوله وفهم منه أن ما عدا الخ) يصدق بالثلاثة عشر حرفا الباقية وهو مفهوم صحيح النسبة ما عدا كي وأما كي فانها لا تحرك إلا ما ذكر سابقه (ورب منكرا) انما اختصت رب بالكثرة لأنها للتقليل قليلا نحو رب رجل صالح لقبيته وللتكثير كثيرا نحو رب رجل طالح لقبيته هدا هو المشهور وقيل بالعكس وقيل هي لها على حد السماء والقلب والتكثير يناسبها الكثرة التي هي للشيوخ وأما المعرفة فلا تناسب للتأنيل والتكثير لأنها معروفة المقدار ووجه اختصاص التاء بالله ورب أن التاء في القسم فرع من الواو التي هي فرع عن الباء والواو بجر الظاهر كهي كان والباء فرع عنها والفرع لا يقوى قوة الاصل (وقوله ومنكرا معطوف على وقتا ورب الخ) فيه عطف معمولين وهما منكرا ورب على معمولين وهما وقتا وبعد لهما مل واحد وهو اخصص وذلك جائز اتفاقا كما في (ومروا من نحو ربه فتى) ربه جار ومجرور وفي غير الضمير المحرور رب ثم قيل إن رب غير معدية فلا تعلق بشئ وقال الجمهور أنها حرف متعلق بعامل بعدها فتقدم عليها ونحو ذلك نحو رب رجل لقبيته وإلا فيقدر تكاها كما ذكره الناطم مبني على أن الضمير العائد إلى الكثرة معرفة مطلقا كانت الكثرة جائزة مسكيرة أو واجبة مسكيرة وهو الحق ومذهب الجمهور (قول كدي وقول الر حز خي الخ) المستمن من الر حز وقائله العجاج نصف حمارا وحشيا وفاعل حتى يعود على حمار الوحش والذنابات مفعول حتى وهو يفتح الدال المعجمة والنون والألف بعدها وياء موحدة وألف وتاء جمع ذباب وهو الأصل شبهه بحاطب من أبواب الال وهنا اسم موضع يعيه وشمالا بكسر الشين ظرف أي لجهة الشمال وقال العين انه مفعول ثانٍ والاول أول وكتبه ففتح كاف والتاء ثلثة صممه ومعناه قريب وأم وعال اسم هضبة بعينها والمضبة في الأصل جبل مبسط على وجه الأرض وتجاوز في أم أوعال النصب بل عطف على الذنابات والرفع على أنه مبتدأ وكها خبره وأو أقرب معطوف على هامن غير إعادة الحافض والعي على حمار الوحش المواضع المعروفة بالذنابات بجهة الشمال أو قريبا منه وخلي أم أو عال كالذنابات وأقرب منها والشاهد في كها حيث جر الكاف الضمير (وقوله كقولها فلا ترى الخ)

فأدخل حتى على الضمير وهي من الأحرف المختصة بالظاهر ومابتدأ وهي موصولة ورووا صلتها والضمير في رووا عائدا على النحويين والضمير عائدا من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره روه و زر حبر البتداء وكها مبتدأ خبره كد ونحوه أتى مبتدأ وخبر ثم شرع في معاني حروف الجر وبدأ منها بمن فقال :

(بعض وبين وابتدىء في الأمكنة * بمن وقد تأتي لبده الأزمته * وزيدني نفى وشبهه فجر * نكرة)

فذكر لمن خمسة معان الأول التبعض كقوله تعالى : فهم من آمن ومنهم من كفر . الثاني التبيين كقوله عز وجل : فاجتنبوا الرجس من الأوثان . وعلامته أن يصح تقدير الذي في موضعها أي فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان الثالث ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من المسجد كقوله تعالى : سبحان الذي أسمى بعبدته ليلا من المسجد الحرام . الرابع ابتداء العاقبة في الزمان كقوله تعالى : من أول يوم أحق أن تقوم فيه . وفهم من قوله وقد تأتي أن أياها لا ابتداء العاقبة في الزمان فيل وهو مختلف فيه ومذهب الأخفش والكوفي أن تكون لا ابتداء العاقبة مطلعا وهو اختيار السطحي قال في شرح الكافية وهو الصحيح لورود السماع بذلك الخامس الزيادة ويشترط في ردها أن يكون بعد نفي أو شبهة وهو ليس عليه بقوله وزيدني نفى وشبهه وشبهه التي الاستفهام كقوله تعالى : هل من خالق غير الله يرزقكم وإني نوره لا يتم من أحد أو يكون محرورها نكرة وهو المية عليه قوله فجر نكرة ثم أتى بثالث زيدتها بعد النفي فقال : (كالبلاغ من مفر) فأتى ومن رائد في السند أو باع خبره وقوله بمن متعق بابتدىء وهو مصلوب له ولبعض وبين فهو من باب التنازع وفي الأمكنة متعق بابتدىء ووجدت في نسخة مسأمة ولبدء متعق بابتدىء (لانتهاحي ولام والى) يعنى ان هذه لأحرف الثلاثة متساوية في الدلالة على الانتهاء

البيت من الرجز وفيه رتبة وبإعلام مفعول أول ترى ولعل أروج ولا حلا لا معطوف عليه جمع حيلة امرأة أروج وكه معور ثان ترى والضمير يعود على حمار الوحش المذكور قبل هذا البيت وضمير هن يعود على الآتن الوحشية وحاطا قال ابن عيني مستثنى من بعلا والحامل بالطاء المشالة المنع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعامل الحمار الوحشى ولا زوجت مثل الآتن الوحشية إلا ما عني بآتن من التزويج والشاهد في دخول السكف على ها وهن (وقوله كقوله فلاخ) البيت من الواقعة عاطفة ولا تأكيد للقسم ولا يلقي جوابه بمعنى هو محذوف في معنى يأتي والشاهد في ذلك حيث جرح حق التميز والاحتمال الأول عند كدى هو اصبوا لأن الاحتمال الثاني يوجب التكرار مع قوله من نحو ربه ويحتمل أن يكون الاحتمال الأول هو الذي يوجب التكرار فلو أنى الاقتصار على أحد الاحتمالين ويكون الاحتمال الآخر مأخوذا من قوله من نحو ربه فتى (وقوله ثم شرع في معاني حروف الجر) مذهب البصريين أنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد ولا يوجب حرف حر عن حرف حر كما أن أحرف النصب والجرم لا يوجب بعضها عن بعض وما ورد من ذلك فساد أو يؤول الفعل بفعل آخر ومذهب الكوفيين أن حروف الجر يوجب بعضها عن بعض (بعض وبين وابتدىء في الأمكنة) (قول كدى فذكر لمن خمسة معان الخ) يعنى ها وسيصرح بالمعنى السادس في قوله ومن وباء يهتمان بدلا وهذا إذا جعلنا ابتداء الغاية في المكان والزمان فسمين والموضح جعلها واحدا فيكون الساطم إنما ذكر خمسة معان لمن بما هنا وما بعد وقد ذكر الموضح لها سبعة معان بزيادة الظرفية والتعليل ورا دق الصريح نقلا عن المعنى ثمانية معان جعل معاها خمسة عشر وزاد الشيخ الطيب سادس عشر وهو القسم تقول من ربي لأعلمن بضم الميم وكسر ها (وقوله الثاني التبيين) أى لبيان الجنس وهي التي تقدمها بمجهول الجنس مفسرا لدخولها (وقوله وعلامته أن يصح الخ) الحق أنه يقدر كل موصول يناسب المقام ولا يختص بالذى خلافا للراى وتبعه الكوى ثم إن هذه العلامة التي ذكرها هي إذا كان محرورها معرفة كمثلها فلو كان نكرة نحو قوله تعالى : أساور من ذهب . لكاست علامتها أن تأتي في موضعها مبتدأ وتجعل محرورها خبرا عنه فقول في غير القرآن أساور هي ذهب (وقوله الخامس الريادة الخ) معنى زيادتها أن العامل يتعدى للمعمول بدونها فهي مقحمة بين طالب ومطلوب وليس المراد أنها لا تدل على معنى بل معناها التخصيص على عموم النفي أو تأكيد التخصيص عليه فإذا قلت ما جاءني رجب احتمل بل رحلان أو ثلاثة أو امرأة أو رجل دوى فإذا قلت ما جاءني من رجل تعين نفي هذا الجنس الصادق بالواحد والتعدد والقوى والصعيف فهي هـ للنص على عموم النفي وإذا قلت ما جاءني أحد فتبعه نص على العموم فإذا قلت ما جاءني من أحد كان فيه تأكيد عموم النفي لا غير (وقوله نحو هل من خالق الخ) خالق مبتدأ مرفوع بالضمرة المقدره منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وغير الله الرفع مبتدأ خالق على المحل والخبر محذوف تقديره والله أعلم لكم ولا يكون رزقكم خبرا خالقا لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل لأنه إذا كان مخبرا فاعل خبرت الدخول عليه فكأن الجملة فعلية وليقيد الاستفهام بأن يكون بهل خاصة (كالبلاغ من مفر) روى مفر بالفاء والمعنى أن من يعنى لا مفر له دنيا وأخرى وروى مفر بالفاء أى لا منزل له يستقر به لا دنيا ولا أخرى (لانتهاحي ولام والى) المراد

إلا أن دلالة إلى على الانتهاء أكثر ثم قال: ثم اللام فقال إلى قوله تعالى: كل يجري إلى أجل مسمى. ومثال حتى قوله تعالى: فنولهم حتى حين. ومثال اللام: كل يجري لأجل مسمى ثم قال: (ومن وباء يفهمان بدلا) يعني أن من والباء مستويان في الدلالة على البدل مثال من قوله تعالى: ولونشاء لجمعناكم ملائكة في الأرض محلون. ومثال الباء قوله صلى الله عليه وسلم في مولانا عائشة رضي الله عنها: لا يسرنى بها حمر النعم. أي بدلها ومن مبتدأ وباء معطوفة عليه ويفهمان بدلا في موضع الخبر ثم قال:

(واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل وفي * وزيد)

قد تقدم أن اللام تكون للانتهاء وقد ذكرها هنا حصة معان الأول والثاني نحو الدال لزيد الثاني شبه الملك نحو السرح لعمرو. ثم التعدية نحو قوله تعالى: فهبلى من ذلك وليا. الرابع التعليل نحو حئت لا كرامك الخامس زيادة وريادتها لقوية العامل لضعفه بالتأخير كقوله تعالى: إن كنتم للرؤيا تعبرون. أو لكونه فرعاً نحو قوله تعالى: فاسألوا ما تريد. وقد ترادف غير ذلك كقوله تعالى: ردف لكم. وقوله: واللام للملك. مبتدأ وخبر وشبهه معطوف على الملك وفي تعدية متعلق بفي أي تبع وتعليل معطوف على تعدية وزيد فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر يعود على اللام ثم قال: (والظرفية استين بيا * وفي وقد بينان السببا)

يعني أن الباء وفي مشترك في الدلالة على الظرفية والسببية مثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى: وإنكم لتعرون عليهم مصبحين وبالليل. ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات. ومثال دلالة في على الظرفية زيد في المسجد ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: لمسكم فما أفنتم فيه عذاب عظيم. والظرفية في في أكثر والسببية في الباء أكثر وفهم من قوله وقد بينان السببا أن دلالتها على السببية قليلة والظرفية مفعول مقدم باستين وبامتاع باستين ومعطوف على بيا وقد بينان جملة مسأفة ثم قال: (بالبا استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق) قد تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية والبدل ودكرها في هذا البيت أيضا سبعة معان الأول الاستعانة نحو كتبت بالقلم

بالإنشاء العاية مكانية أو زمانية (قول المكودي الآن دلالة الخ) (يقول الله سبحانه في قوله من مستوفى في الدلالة على الانتهاء) ويحذف بأن معناه مستوفى في أصل الدلالة على الانتهاء الآن الانتهاء مع إلى أكثر (ورع) إلى يكون حرف جر وفاعلا واسما وقد اجتمعت الثلاثة في قوله: إلى خليلي إن ضاق للعاش إلى * إلى خليليكا وقتما ضررا

فألى الأولى فعل أمر والألف فاعل أي الجاء وإلى الثانية حرف جر والثالثة اسم بمعنى العمة يجمع على آلاء ومنه قوله تعالى: فبأى آلاء ربكم كذلكذان. والمعنى اجبأ يا خابى إلى نعم خليليكا (ومن وباء يفهمان بدلا) كان ينبغي لاسطم أن يقدم هذا العجز على الصدر لتكون معاني من متصلة (قول كدى مثال من قوله تعالى: ولونشاء الخ) الدليل على أنها للبدل أنها لا يصح أن تكون للبيان ولا لبعض لأن لا لا تكتفى تكون من الانس وقيل أن من هنا ليست للبدل وإنما هي للابتداء لأن لبدل مأخوذ من المحذوف المقدر إذ التقدير والله أعلم لجمعنا بدلناكم (واللام للملك وشبهه) اعلم أن اللام أن كان ما قبلها يصح أن يكون محمولا ما بعدها نحو الدال لزيد فهي للملك وإن كان ما بعدها يصح أن يكون مالكا وما قبلها لا يصح أن يكون محمولا نحو زيد وعمرو فهي لشيء الملك وإن كان كل ما قبلها وما بعدها لا يصح أن يكون مالكا نحو السرح للدابة فهي للاستحقاق إذا علمت هذا فتمثيل المكودي لشيء الملك بالسرح للفرس فيه تسامح لأنها فيه للاستحقاق (وقوله الثالث التعدية) مراده التعدية الخاصة وهي المعابة لعمرة لتعدية في تصوير الفاعل مفعولا وليس المراد بالتعدية العامة التي هي اتصال معنى الفعل بالقاصر إلى الاسم على معنى ذلك أحرف لأن التعدية بهذا المعنى عامة في جميع أحرف الجر (وقوله: فهبلى من ذلك وليا.) تبع في التمثيل بهذه الآية الشارح التابع لساظم في شرح اسكانية وقال للموضح في المعنى الأول عدى أن يثلى بنحو ما أضرب زيدا وعمرو وبه مثلى في الموضح إذا الآية مثل بها الساظم نفسه في شرح التسهيل لشيء الملك فصارت الآية محتملة وما ذكره في التصريح من أن مثال الموضح تقلا عن المكودي أن اللام ليست للتعدية فيه وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باسماله في التعجب مردود بعدم صحة إسقاطها فعبين أنها للتعدية المحردة كما قال البصريون وبه تعلم في كلامنا نصريح آخر (وقوله وريادتها لقوية العامل الخ) صرح المكودي أن القوية زائدة محضة وإذا كانت زائدة محضة فلا تتعلق بشيء والنسب في التوضيح أن المقوية ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة واستشكله في التصريح بأن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته فيكون فيه جمع بين متنافيين وقال الشيخ الطيب يغلب جانب الريادة فلا تتعلق بشيء (وقوله كقوله تعالى ردف لكم) قال في التوضيح الطاهر أن ردف ضمن معنى اقترب المتعدى باللام فلا تكون زائدة (والظرفية استين بيا وفي) (قول كدى والسبة في الباء أكثر) فيه تنكير على الساظم الذي يقتضي أن السببية مع الباء قليلة ومعنى استين في انظم اطلب بيانا والدلالة عليها وفسره الشاطبي بأعرب (بالبا استعن وعد) (قول المكودي الأول الاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة أو مجازا فالأول كماله لأن القلم

الثاني التعديده وهي "عبد الله بن محمد بن أبي أذينة" ومنه قوله عروجل: ولو شاء الله ذهب بسمهم وأبصارهم. أي لأذهب بسمهم. وأبصارهم. ثالث يعوض وهي: حجة على الأمان نحو اشتريت القوس بألف الرابع إلا لصاق نحو: وامسحوا برءوسكم. الخامس معنى مع نحو قوله تعالى: فذكركم الرسوب حتى. أي مع الحى السادس معنى من يعنى التى للبيض كقوله تعالى: عينا يشرب بها عباد الله السابع معنى من كثر تعالى: ونوم تشرق سماء بالعام. أي عن لغام وقوله بالامتعلق باستغن ويطلبه عد وعوض فهو من باب التنازع ومن حال من الضمير فيها وهو يصف لمع ومن وعن مطلقا عليه والتقدير انطق بالبلاء في حال كونها بمثابة في المعنى لمع ومن وعن ثم قال: (على الاستعلاء معنى في وعن) ذكر لعل ثلاثة معان الأول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسيبا كقولك ركبت على العرس ومعنونا كقوله:

قد سرى سرى على العراق * من غير سيف ودم مهران

الثاني معنى كقوله عروجل: ربه ربه سليلين على ملك سليمان. الثالث معنى كقوله:

أدر حيت على سو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها

ونفسه رحمه الله بن محمد بن أبي أذينة: فأنشأه عن ثم قال:

(بعض عروجل من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل)

ذكر كمالى في بعض عروجل من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
ذكر كمالى في بعض عروجل من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل

هو الوسيلة في حدوث الكثرة من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
النترك في باب حنونة الجحش (عروجل) وهو مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
الاستعلاء بمعنى الاستعلاء على الأمان (وقوله هو الاستعلاء على الأمان) وللهذا يقال لها بالقبالة (وعارضا)
ذكر كمالى في بعض عروجل من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
وقع فيه من الحجة واما كمالى في بعض عروجل من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
ما يبرى من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
فوق كمالى في بعض عروجل من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
بالأية كمالى في بعض عروجل من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
الاستعلاء (وأحب) ما ليس مراد كمالى في بعض عروجل من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
ومسحوق له صبح أيل ان ابنة مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
أي معنى من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل
قمر أن المظلم لا يرى لمازاع في تقدم فالأولى أنه من الحذف من الآخرين لدلالة الأول عليه (وقوله ومثل حال الخ) فيه تقديم الحال
على صاحب الخبر بحرف ومذهب الجمهور منه ومذهب الناطم جوازه وقدم: وسبق حال ما بحرف جر. (على الاستعلاء)
(قول كدى قداسوى شرا الخ) استعلاء من الرحر وشرا فاعل استوى ومعناه غلبهم وقهرهم وبشر هذا هو بشر بن مروان أخو عبد الملك
بن مروان وورثه وكان يلازم على العراق قيل فيه ذلك ومهران يمتد وأصله مهران ثم زيدت فيه الهاء والشاهد في كون الاستعلاء معنى
القهر والعالية (وقوله كقوله عز وجل: واتبعوا الخ) قدره في معنى سليمان وجعل غيره تلويح معنى تقول كقوله تعالى: تقول
عليها. الآية (وقوله اشأت معنى عن كمالى إذا الخ) أبيت من الوافر وقوله الفحيح العميرى والقحيح بفاء فوق مضمومة وحاء مفتوحة
وباء مشددة تحت ساكنة وفاء آخره وسو قشير وفي نسخة بيم بدل قشير فاعل رضية وقشير علم قلة ولذا أعاد الضمير عليه
في رصدها مؤثرا ولعمر الله مبدأ والخبر محذوف وجوبا أي قسمي ورصاه فاعل أعجبنى وجهة أعجبنى جواب إذا والشاهد في كون على
معنى من لا نرصى لا يتعدى بلى وقيل لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون معنى رضى عطف فتكون على في البيت على بابها.

(بعض عروجل من مذهب * وقد يحيى موضع بعد على * كمالى موضع عن قد جعل)
أحد اسم المسمى به وما كانت المحاورة على قسمين حقيقية ومجازية مثل المسكودى بمثابة الأول للحقيقية والثاني للمجازية ومعنى المثال
الأول جاوز السهم القوس ومعنى الثاني أحدث العلم عن زيد أي جاوز العلم زيدا ووصل إلى استكمال (وقوله الثالث معنى على) الذي هو الاستعلاء

كقول الشاعر : لاه ابن عمك لأفضلت في حسب * عى ولأنت ديانى فتخزوني

وفهم من قوله وقد تحى ان اتيانها بمعنى بعد على قليل وقوله كما على موضع عن قد جعلنا تتميم البيت فانه قد سبق في البيت الذى قبله أن على تحى بمعنى عن الآن فيه اشاره الى الحال والعدله وتحاور مفعول مقدم بمعنى وبين متعلق بعى وموضع منصوب على الطرية وهو متعلق بتحى وبعد مضاف اليه ثم قال : (شبه بكاف وبها التعليل قد * يعى وزائدا لتوكيد ورد)

ذكر لكاف ثلاثة معان الأول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمرو الثانى التعليل وهو المشار اليه بقوله وبها التعليل قد يعى كعوله عز وجل : وان كروه كما هذا كم. أى لاجل هدايته إياكم وفهم من قوله قديعى ان اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادتها لتوكيد وهو المشار اليه بقوله وزائدا لتوكيد ورد كقول عز وجل : ليس كمثل شيء . أى ليس مثله شيء والتعليل مبتدأ وخبره قديعى وبها متعلق يعنى وزائدا منصوب على الحال من الضمير المستتر في ورد وتوكيد متعلق زائدا * واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله : (واستعمل اسما وكذا عن وعلى) يعنى ان كاف التشبيه يستعمل اسما قليل

في الضرورة وهو مذهب سيويه كقوله : ورخا بكابن الماء يجنب وسطنا * تصوب فيه العين طورا وترتقى وقبل فى الاختيار وهو مذهب الأخفش واليه ذهب المصنف ولذلك أطلق فى قوله واستعمل اسما وعن وعلى يستعملان أيضا اسمين واليهما أشد بقوله وكذا عن وعلى يعنى وكذلك أيضا يستعمل عن وعلى اسمين كما يستعمل كاف التشبيه اسما ثم عدل استعمالها اسمين بقوله

(وقوله كقول الشاعر لاه ابن عمك الخ) البيت من البسيط وقائه دو الاصبغ العشوان من قدماء شعراء الجاهلية لقب بذي الاصبغ قيل لان حية همشته فى أصبغه فقطعها عاشر ثلاثمائة سنة وهذا البيت من قصيدة خاطب بها ابن عمه كان يد فسهو عاديه وابن عمته مبيد مؤخر ولله خبره مضم وأصله لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والأخرى شذوبا كفى التصريح والى ذكره ان الجحاس ما يقتضى أن المحذوف احدى اللامين اما الجارة واما الأصلية لا المحذوف اللام الجارة واللام الأصلية معنومعى لا انفصلت ليس لك فضل تمعده عى والجنب بفتح الحاء ولسين ما بعده الانسان من مفاخر آثار أمت مبتدأ وديانى خبره وابعد هو الحاكم والدك فتحررتى مرفوع لا منصوب لان شرط النصب بعد الفاء الواقعة فى جواب النفى أن يكون خالصا من معنى الاثبات والاعتين الرفع كاهلانا معنى فتخزوني فكيف تهرنى وقيل بصحة نصبه على تقدير الفتحة على الواو الساكنة وليس ضرورة لانه فى الشواهد : إلا أن يعنون أو يعمر . يسكون ويضعون ومعنى البيت لله در ابن عمك فانه حاز من الأوصاف الخيلة ما يعجب منه وأما أنت فالك لم بفضل على في معاصر الآباء ولأنت مالك أمرى فتسوسنى وتهرنى والمراد بان عمك الشاعر نفسه ويدل قوله عنى بياء المكلم والشاهد فى عن فى قوله عنى فانها بمعنى على

(شبه بكاف وبها التعليل قد * يعى) (قول المكودي أى لأجل هدايته إياكم الخ) أشار به الى أن ما فى الآية فى كاه صدرية وهذا يظهر من جعل الر محشرى وابن عطية مارائدة لان الأصل ابقاء عمل الكاف (وقوله وفهم من قوله قديعى ان اتيانها الخ) هذا المفهوم صحيح بالنسبة للقاعدة الأعلى من دخول قد على المضارع والحق ان قد هنا للتحقيق لان النظم صرح فى شرح الكافية بانه كثير ولهذا لم يقل للوضح انه قبل بل جعله كغيره من سائر المعانى (وقوله الثالث زيادتها لتوكيد الخ) معنى كونها زائدة لتوكيد ان زيادة حرف بعزله اعادة الجملة كلها مرة ثانية (وقوله كقول عز وجل : ليس الخ .) كون الكاف زائدة هو قول الجمهور لانهم اذا لم يحطوا بزيادة صار المعنى ليس شيء من مثل مثله فلم الحال وهو اثبات للثبوت وقيل الكاف غير زائدة والرائد هو مثل كاريديتى : من آمنوا بعقل ما آمنتم به . لكن اذا دار الأمر بين زيادة الحرف والاسم فزيادة الحرف أولى وقيل إن الكاف ومثل غير زائدين وانما مثل بمعنى الذات أو الصفة أى ليس لاداته أو صفته شبيهة والحق والله أعلم ما حقيقه بعض المتأخرين من أن الآية من باب الكفاية فكفى بنفى مثل المثل عن نفي المثل اذ يلزم من نفي مثل للمثل نفي المثل اذ هو نفي مثل للمثل ونفى المثل ثابا لكان الله مثل ذلك المثل والفرض أنه نفي مثل المثل فيؤدى لنعى المولى مع انه مسلم الوجود ونظيره ليس لأخى زيد أخ أى لأخى كذا كذا هنا لا مثل لله تعالى لا قديته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله ثم ان الماطم أعاد ضميرها على الكاف مؤثرا وضمير ورد على الكاف مذكرا إشارة لحواجز التذكير والتأنيث باعتبار الحرف أو الكلمة (واستعمل اسما) (قول المكودي يعى ان كاف التشبيه الخ) هذا يقتضى أن الحرف يصير اسما والحق خلافه بل أراد أن هذه الكلمات لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية (وقوله كقول عز وجل : ورخا بكابن الماء يجنب وسطنا ظرف وتصوب أصله تصوب أى صفة المحذوف أى بقرس مثل ابن الماء الذى هو العريق ومعنى يجنب يدور ووسطنا ظرف وتصوب أصله تصوب أى تتحدر والعين فاعل تصوب وترتقى معطوف على تصوب والمعنى رجعتا فى وقت لعنى بقرس مثل ان الماء فى سرعه مرة تتحدر العين وتنظر أسفله ومرة ترتقى وتنظر أعلاه وتتعب من حسنه والشاهد فى كون الكاف اسمية فى بكابن لدخول

(من أجل دا عليها من دخلا) أي من أحل اسميهما دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم فمن دخول من على عن قوله :

قللت المركب لما أن علا بهم * من عن يمين الحيا نظرة قبل

ومن دخولها على على قوله :

غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها * تصل وعن قبض يزاء مجهل

ومعنى عن جانب وعلى فوق واسم حال من التميمي استعمل العائد على كاف التشبيه وعن على مبتدآن وخبرها كذا ومن مبتدأ ودخلاقى موضع رفع خبره ومن أجل معلو بدخلا وكذا عليهما ثم أشار إلى الرابع والخامس بما يستعمل اسما بقوله :

(ومند ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل كحشت مذ دعا)

يعنى ان مذ ومنذ يكونان اسمين في موضعين الاول أن يرفع ما بعدها نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفهم من قوله حيث رفعا ان مذ ومنذ عنده مبتدآن لاسناد الرفع اليهما لأن البتداء رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافا لمن قال انهما خبران الثاني أن يليهما فعل نحو أتيك مذقام زيد ومنذ دعا عمرو وفهم من قوله أو أوليا الفعل أنهما ظرفان مضافات إلى الجملة الفعلية خلافا لمن قال انهما مبتدآن مقدر بعدها زمان هو خبرها ومنذ مبتدأ ومنذ معطوف عليه واسمات خبر وحيث ظرف مضاف لرفعا والعامل في الظرف اسمان لأنه في معنى محكوم باسميهما وأوليا معطوف على رفعا والفعل معون فان أوليا تم قال :

حرف الجر عليها وهذا البيت مذكور العين في اشواهد (من أحل دا عليها من دخلا) (قول المسكودي قوله فعلت للمركب الخ) البيت من السط وقائله انصحي شاعر اسلامي من قصيدة مدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان والهاء لاسطف والركب جمع راكب عند الاحفش واسم جمع عند سيبويه والقول إذا وقع بعده اللام كان معنى الخطب وعلا فعل مض والهاء في بهم رائدة وهم مفعول علا ومن حرف جر وعن بمعنى جانب محرور بهامبي على السكون وعين مضاف وحبيا مضاف اليه وهى بصيغة التصغير اسم موضع دشم وبطرة بالرفع فاعل علا وذكر علا لأن الفاعل غير حقيق للثبوت وللفصل وقبل صفة بطرة وهو بفتح القاف والباء بمعنى ألم تقدمها نظرة والشاهد في كون عن اسما لا دخول من عليها (وقواه ومن دخولها على الخ) البيت من الطويل وقائله مراحم بن الحرث العقيلي شاعر إسلامي معاصر للفرزدق وجرير وغدا فعل ماض ناقص وان لم يذكره فيما سبق واسمها ضمير مستتر يعود على القطاة المذكورة في الآيات قبل ومن جارة وعلى محرورها اسمية قيل مبنية وقيل معربة بحركة مقدره في الألف منع منها التعذر ومعناها فوق والهاء مضاف اليه تعود على الفرخ وظمؤها فاعل تم وهو العطش وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من شدة العطش حبر عذب وعن قبض معطوف على عليه فمن هنا اسم لأنه معطوف على مدخول من والقيض بالقاف والصاد المعجمة تشرة اسمية العليا ورياء صفة لقبى والرياء براء من ما ارتفع من الأرض وغلظ وبرى بدياء بالذال المهملة المفازة الحالية من الأرض والمجهل بفتح اسم والهاء المذره التى لا يهتدى فيها بعلامة فهو مضاف إلى زيزاء ولا يصح أن يكون نعتا لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشق والمعنى ان افة هذا الشاعر من ربة المثلثي جدا مثل القطاة التى تركت أولادها صغارا ومسرهما لا زال قريسا من الفراخ وصارت تشرب بعد كمال عطشها وهى تصرعن الماء ثلاثة أيام وأربعة ثم تصبر تشرب بسرعة وترجع بسرعة لأولادها والشاهد في دخول من على على ويكون الشاهد أيضا في كون عن اسما أيضا وأخذ من قول الناطم : من أجل ذا عليها من دخلا * انهما قد يكونان اسمين ولو لم تدخل عليهما من وهو كذلك ويكون إنما أتى بقوله من أجل ذا شاهدا للاسمية لاضابطا فاذا قلت زيد على السطح بالجر أو سرت عن السباحة الاسمية والحرفية فان دخلت عليهما من تعينت الاسمية (ومند ومنذ اسمان حيث رفعا) (قول المسكودي نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان) أخذ من مثلى المسكودي ان مرفوعهما الواقع خبرا لهما لا يكون إلا اسم زمن وهو الحق والناطم يومهم في إطلاقه أن المرفوع يكون اسم زمان ويكون غيره وأجيب عنها المرادى بأنه نص عليه أول الباب حيث قال : واخصص بمنذ ومنذ وقتا وهذا اجواب لا يبعد لأن المدكورين أول الباب الحرفيين وحمله على ما يعم الاسمين والحرفيين بعيد جدا (وقوله ان مذ ومنذ عنده مبتدآن الخ) (استشككت) الابتدائية لأنهما ما معرفتان ولا معرف وأما نكرتان ولا مسوغ (وأجيب) بأنهما معرفتان معنى نكرتان لفظا وهما مبينين لتضمنهما معنى الحرف الذى هما بمعناه (أو أوليا الفعل) أى الماضى بدليل تمثله بعدوأمأ المستقبل فلا يليهما لأن عاملهما لا يكون الا ماضيا ودا وقع بعدها مستقبل تنافيا إلا أنهما كما يدخلان على الماضى يدخلان على الاسمية كما في الموضح فلو قال أو أوليا الجملة نحو مدع الشمل الحلتين وعبارته في الكافية أحسن حيث قال : ومنذ ومنذ اسمان حيث رفعا * وفي إضافة كذا قد وقعا بقوله كذا فيزيد ظرفيهما وإضافتهما للجمليتين وأصل مذ منذ بالنون فذقت النون بدليل رجوع الضم عند ملاقة الساكن وقيل

(وإن يحرق في مضي فكنن * هما وفي الحضور معنى في استين)

بين في هذا البيت معنى مذ ومذ إذا كانا حرفين فقال معناها معنى من إذا كان المحرور بهما ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة ومعنى في إذا كان المحرور بهما حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا وإن يحرق شرط وفي مضي متعلق بحرقا والهاء جواب الشرط وهما مبتدأ وخبره كمن أي فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باسيتين مضاف إلى في وفي الحضور متعلق باستين ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير استين بهما أي اطلب بهما أي عند ومذ في الحضور معنى في * ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزداد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله : (وبعد من وعن وباء زيد ما * فليعق عن عمل قد عما)

فزيادتها بعد من نحو قوله تعالى : مما خطيأتهم . وبعد عن : عما قليل . وبعد الباء : بما رحمة من الله . وقوله فلم يعق عن عمل أي فلم يمنع عملها كما في المثل وما مفعول لم يسم فاعله يزيد وبعد متعلق بزيد وفي يعق ضمير مستتر عائذ على ما وعن عمل متعلق يعق ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقه ما فقال : (وزيد بعد رب والكاف فكف * وقد يلهم ما جبر لم يكف)

يعنى أن ما تزداد أيضا بعد رب والكاف فتارة تكفهما عن العمل كقوله عروجل : ربما يود الدين كهروا . وكقول الشاعر :
لعمرك انى وأبا حميد * كما النشوان والرجل الحليم
وتارة لا تكفهما كقوله : ربما ضربة بسيف صقيل * بين نصري وطعنة نجلاء
وقوله : وتصر مولانا ونعم أنه * كما الناس مجروح عليه وجارم

أصلان لأنه لا تصرف في الحروف ورد بتحفيف ان وأن وكأن مع انها حروف (وإن يحرق في مضي فكنن) التي لا ابتداء
الغاية أي المسافة (قول المكودي من يوم الجمعة) أي من ابتداء هذه المدة (وبعد من وعن وباء زيد ما) (فإن قلت) ما الفرق
بين هذه الأحرف الثلاثة وبين إن وأخواتها عد البيت في لعالب حتى كانت ما إذا اتصلت بها لا تكف وهناك تكف (والجواب)
أن عمل هذه الأحرف الجر لها أصل في قوة وعمل إن وأخواتها غير أصلي بل بالمثل فكأن ضعيفة فلذلك أهملت مع ما (ويريد
بعد رب والكاف فكف) (قول المكودي كقوله تعالى : ربما يود الدين كهروا .) اعلم أن العالب في رب المكوفة أن تدخل
على الفعل الماضي لأن الكثير والقليل إنما يكونان في الذي عرف حده والمستقبل محمول وهذه الآية التي مثل بها المكودي رب فيها
مكفوفة ودخلت على المضارع وأجيب عنه بأجوبة أولاهما أن المستقبل عند الله محقق الوقوع حكمه حكم الماضي والجواب بتقدير كان
الشيء بين ربما ويود يقال عليه أن حذف كان دون أن ولو الشرطيتين غير مشهور وقيل إن ماى ربما يود نكرة موصوفة فيود معنى
ود وتكون ما حينئذ مفعولة قرنت رب لأن رب كالحرف الرائد ولذا تدخل على المفعول به في نحو رب رجل صالح قيلت (وقوله
كقول الشاعر لعمرك الخ) البيت من الواقف وقائله زياد وعمر ك مبتدأ والخبر محذوف تقديره قسمي وأبا حميد بالنصب معطوف على
الباء في انى وما في كما كافة للكاف عن العمل والنشوان بالرفع خبر إن والحليم معطوف عليه وقال الساماني المشون مبتدأ والرجل
الحليم عطوف عليه والخبر محذوف أي كائنات تأمله والنشوان اسكران والحليم الصابر على ما فعل به ومن عادة السكران أن يعيث
بالرجل الحليم والآخر صابرله كذلك شأن الشاعر مع أبي حميد وفي هذا تعريض بمدح الشاعر نفسه وذم أبي حميد بعده :

أريد هجاءه وأخاف ربي * وأعلم أنه عبد لثيم

والشاهد في كون ما اتصلت بالكاف فكفها ولذا رفع النشوان (وقوله كقولهم ربما الخ) البيت من الحفيف وقائله عدى الغساني
وضربة بالجر مجرور بالكاف وما غير كافة وبسيف متعلق بضربة وصقيل نعت بسيف وبين نصري متعلق بصربة وبصري بضم الباء
قال في القاموس بلدة بين الشام وبلاد وهي أول مدينة فتحت صدحا وقال في التصريح بلدة بالشام كرسى حوران وحوران كورة بدمشق
أو ماء بنجد والكورة للدية والكلام على حذف مضاف ثم بين أما كن بصري وقال العيني : كفى بالمفرد لاشماله على أمكة فلا
حذف وطعنة معطوف على بصري ومجلاء بمعنى واسعة نعت طعنة وهو مجموع من الصرف لألف التأنيث الممدودة لكن كبرت الهمزة
للقافية لأن القوافي كلها مكسورة لأن من جملة القصيدة قوله :

ليس من مات فاستراح يميت * إنما بليت ميت الأحياء * إنما البيت من يعيش كثيرا * كاسفا باله قليل الرجا

والشاهد في كون ما اتصلت برب ولم تكفها عن العمل (وقوله وتصر مولانا الخ) البيت من الطويل وقائله عمرو بن
براقة التميمي بالنون كما في العيني والتصريح والذي في الأثموني عمرو بن بركة الحمداني وبراقة اسم أمه وأما اسم أبيه فمسه
واعراب البيت واضح ومجروح بالرفع خبر أن وجارم معطوف عليه من الجرم بضم الجيم بمعنى الظلم ويروى بدل
مجروح وجارم مظلوم وظالم والمعنى أنا تنصر مولانا على كل حالة ظالما أو مظلوما إذ هو كالناس والشاهد في اتصال

وفهم من قوله : وقد علمنا أن عملها قليل وقد صرح به في الكافية ثم قال :
(وحذف رب جرت بعد بل * والها وبعد الواو شاع في العمل)
يعني أن رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله :

بل بلد مل * الفجاء قومه * لا يشتري كسبه وجهرمه
وبعد الفاء كقوله :

مثلك حبل قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذي تمام حول
وبعد الواو كقوله :

وليل كهوح الحجر أرخى سدوله * على بأنواع الموم ليلتي
وفهم من قوله وبعد الواو شاع في العمل أن ذلك بعد بل والفاء غير شاع وهو مفهوم صحيح وأعراب البيت واضح ثم قال :
(وقد يجر سوى رب لذي * حذف وبعضه يرى مطردا)

يعني أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار إليه بقوله وقد يجر وفهم من التقليل
عدم الاصراد ومنه قوله . إذا قيل أي الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالاكف الاصابع

ما بالكاف وثم لم يكتف به بل * فالمرق بين من وعن وباء وبين رب والكاف حتى كانت اشارة الأول تتصل بهما ويبقى عملها
ولا بد من الأخير أن إذا اتصلت به ما قبل عملها ويكثر الإهمال (فالجواب) أن احصاء الثلاثة المذكورة أولاً بالاسماء أقوى بدليل
أنها تجر كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما يجران بعض الاسماء كما تقدم فنعلم بسبب ذلك (وحذف رب جرت بعد بل) (قول
المكودي ومثاله بل الح) البيت من الرجز وقائله رؤبة بن عبد المجمر رب محذوفة وجملة مل الفجاء قسم من مبتدأ وخبر نعت بل والفاء
الطريق وفي الحواري الطريق الواسع بين الجبلين ويجمع على فجاء والتم فتح انقاف العبار وجهرمه أصله جهرمية بياء النسب
سريه يدرس يسمى جهرم كجهرم والشاهد في حر بلد رب محذوفة بعد بل (وقوله وبعد الفاء كقوله مثلك حبل الح) البيت من
الطويل وقائله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة التي أولها : ففانك من ذكرى حبيب ومثلك مجرور رب محذوفة
وحبل بدل من مثلك أو مئة والخطاب لعنزة عو به المذكورة قبل في قوله : وبوم دحلت الحدر خدر عيزة . ومعنى طرقت أتيتها لئلا
ومرضعاً ناصب معطوف على مثلك لأن مثلك في محل نصب مفعول طرقت وإن كان مجروراً لفظاً رب مقدرة لأنها تشبه الحرف
انراة كعامة ومحمد أن يكون حبل واحد من مثلك ومرضعاً معطوفاً على حبل فيكون قسم مثل إلى قسمين إلى حبل ومرضع لأنه
مردد ملاً معاً لوعى مثل في الاسماء فاضاً فيها إلى ضمير لانزيد تعريها ومعنى ألهيتها شعلتها بشدة حبها إلى والها ثم جمع تحمة ما يتعلق
على الصبي خوف العين أو السحر ونفي بكسر الهم وسكون امين هو اندي تجمع أمه وهي مرضع أو حامل ويروي بضم الهم وسكون
لحاف وفتح الياء وهو المرضع وأمّه حنى وفي نسخة بدل مع ل محول من أحول والنسي إذا تم له حول أي سنة وإنما خص الجبل
والمرضع بالذكر لأنهما أروع النساء في الرجال وأراد امرؤ القيس أن يعي من نفسه المرك بهتج الفاء وهو بعض النساء للرجال وذلك
أن امرأ القيس كان جميلاً فكلمهم بها تزوج امرأه بإصابت فراقه فكان يسألن عن ذلك فلا يجبره حتى سأل امرأته فقالت انك إذا كنت
تجائع وعرفت فاحت منك رائحة الكلب فقال لها صدقتي فاني لما كنت صبياً أَرْضَعْنِي أَهْلِي كَلْبَةً ولم تصرعه إلا امرأته من كندة وكان
كثيراً أولاده منها واشاهد في حر مثلك رب محذوفة بعد الفاء (وقوله وبعد الواو كقوله وليل الح) البيت من الطويل وقائله امرؤ
القيس من القصيدة التي منها : مثلك حبل الح المذكور قبل وليل مجرور رب محذوفة والكاف في كجاء اسمية نعت ليل وجملة أرخى سدوله صفة
ليل والسدول جمع سدول بضم السين وكسرها استور التي تدب بين الصر وأدراك البصرات ومنه ظلام الليل المستور بجامع عدم
ظهور ما يكون بالليل وما يكون تحت الستور ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو الستور على المشبه الذي هو الظلام فيكون به إسعارة
تصريحاً على متعلق بأرخی والباء في بانواع المتصاحبة ومعنى أتلى ليخبر ما عندي هل أصبر أم لا وأصله ليتلى نون الوقاية وياء المتكلم
مفعول بعدها ثم حذفت الياء وحذفت النون زوال سببها الذي هو الياء واشاهد في كون ليل مجروراً رب محذوفة بعد الواو (وقوله
وهو مفهوم صحيح) بل هذا المفهوم الذي قال بصحته يقتضي أن الفاء وبل في القية وعدم الشروع سواء وليس كذلك بل حذف رب بعد
لواء كثير وإن كان بعد الواو أكثر وأما حديثها بعد بل فهو قليل فكان ينبغي للمكودي أن يقول هذا المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به
(وقد يجر سوى رب) (قول المكودي ومنه قوله إذا قيل الح) البيت من الطويل وقائله الفرزدق يهجو جريراً ورهطه وإذا

ومطرود وهو المشار إليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك في لفظ الله في القسم نحو الله لا فعلن وبعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو بكم درهم أي بكم من درهم وقد ذكر المرادى من هذا القصد مواضع غير هذين لم نشهر .

﴿الاضافة﴾

(نونا تلى الاعراب أوتونيا * مماضيف احذف كطور سينا)

يعنى أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذفت مابى الضاف من نون تلى علامة الاعراب أوتنوين وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بها نحو غلامك وأنا زيد صاحبو عمرو وعشرون وأهل عمره وشمل السون التثنية الظاهر نحو غلامك في غلام والمقدر نحو دراهمك في دراهم وطور سياء اسم جبل بالشام ويقال له يصاطور سبب وقدهاء في القرآن باوجين وأصله قبل الاضافة طور وهو اسم جبل أيضا ونونا مفعول مقدم باحذف وتنوين معطوف عليه وما متعلق باحذف وهذه الذي ذكره في هذا البيت هو حكم الاسم الأول من المتضامين وما الثاني حكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله :

ظرف مضمن معنى الشرط وأي مبتدأ وشرط خبر والجملة محكية بقل وأشارت جواب إذا فاعله الاصابع بعد وكليب مجرور بالي محذوفة والألف من الاصابع والباء بمعنى مع والمعنى أشارت الاصابع في حال كونها مع الألف مبالغة في الإشارة وكليب رهط جرر والشاهد في حر كليب بالي محذوفة (وقوله نحو انه لا فعلن) أصله والله نالوا قلما كثر الاستعمال حدوا نالوا (وقوله بكم من درهم) هذا هو الآتي في قول الناظم :

وأجزان تجره من مضرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا

ولا يصلح أن يكون درهم مضافا إلى كم لأنها لا تصح لعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل فكذلك ما قام مقامه وأما كم الجرية فتعريفها يكون مجرورا بالاضافة إليها ولذا قيد للكودي بالاسمهاية والله أعلم .

﴿الاضافة﴾

هذا هو النوع الثاني من أنواع المجرورات وأطلق المصدر الذي هو الاضافة وأراد اسم المفعول المطلق وهو المضاف والمقيد بالجار وهو المضاف إليه لأنه تكلم عليها معا والاضافة في الأصل مصدر أضاف يضيف إضافة وأصله أضيف تحركت الياء (١) وانفتح ما قبلها فقلت أنه قول : الناظم : نالوا أو نالوا بتحريك أصل * ألفا بديل ... فاجتمع ألفان حذفت الثانية لقوله الناظم .. وألف الأفعال واستعمال * رل لذا الاعلال .. وعوض منها الباء وسبق قول والتاء الرم عوض والاضافة في اللغة الاستناد قبل نصب صهرى إلى الحائط أي أسدته اليه واصطلاحا ضم اسم إلى آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه في الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده وصير الثاني من سمة الأول والاكثر على أن يسمى الأول مضافا والثاني مضاف إليه ما قبله ويل بالعكس ويل يجوز التسميتان لكن من الأول والثاني وعرفها في التسهيل بقوله نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر لثاني منها أبدا (نونا تلى الاعراب أوتونيا) (قول الكودي والمقدر نحو دراهمك في دراهم) لأن الاسم الذي لا ينصرف فيه تنوين مقدر مع من ظهوره مشابهة الفعل واسمى يدل على أن فيه تنويما مقدرا نصب التمييز في نحو أنت أحسن وحيا إذا لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين كذا قالوا واعترضه السماعي بأن الصواب أن المسوع من الصرف لا تنوين فيه لاظهاره ولا مقدرا ولو صح ما قالوا لقل أن في الاسم اسمي تنويما مقدرا منع من ظهوره شبه الحرف ولم يقل به أحد (وقوله وهو اسم جبل أيضا) (اعترض) عليه بأنه يقتضى أن طور سينا وحده اسم جبل آخر مع أنه ليس كذلك (قلت) انتهى يقتضيه القاموس هو ما في الكودي وصيه والطور بالضم الجبل وفاء الدار وجس قرب أية يضاف إلى سياء وسيدى أه وسيدى بالمندحارة معروفة إذا كبرت يخرج من داخلها صورة شجرة العوسج ولذا تحب لهود هذه الشجرة حتى صارت تسمى شجرة اليهود وسيدى ممنوع من الصرف للعمية والعجمة للألف والتأنيث لأنه ليس من أوران ألف التأنيث فيعاد وإنما وح حذف النون أو التنوين للاضافة لأن النون والتنوين علامتان على تمام الاسم والاضافة تقتضى عدم التمام لافتقار المضاف للمضاف إليه الذي هو كجزئه فلا يصح الجمع بينهما لتنا فيهما وبشمل كلام الناظم جميع أصنام التنوين الأربعة وما ألفت قول بعضهم :

وكنا خمس عشرة في الثام * على رغم الحسود بغير آفه

قد أصبحت تنويما وأضحى * حبيبي لانفارقة الاضافة

(١) قوله تحركت الياء الخ هو مرتب على عذوف تقديره فقلت حركة الياء إلى اسمها كن قبلها ثم يقال تحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب لأن قلت الخ أه .

(والثاني جرر) يعنى ان حكم المضاف اليه الجر ثم ان الاضافة تقدر عنده بثلاثة أحرف والى ذلك اشار بقوله :

(واتو من أوفى اذا * لم يصلح الاذاك واللام خذا * لما سوى ذينك)

منه الاضافة المقدرة عن خاتم فظة وبب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف اليه اسما للجنس الذى منه المضاف ومثال القدرة على بل مكر المين وصا طه أن يكون المضاف اليه سم زمان وقع فيه المضاف والى هذين أشار بقوله : واتو من أوفى . وقوله : إذا لم يصلح الاذاك . يعنى اذا لم يصح فى ما قيل . لا تقدرهما وقوله : واللام خذا * لما سوى ذينك أى قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أة ام المضاف وشمل قوله اللام اتى للملك نحو دار ريد والى الاستحقاق نحو باب امدار وسرج اللانة ومن معمول باتو وفى معطوف على من وأو لتقسم وذاك فاسد يصلح وهو اشارة لية من أوفى واللام مفعول خذا والالف فى خذا بدل من نون التوكيد الخفيفة وما معطوف بخدا وما موصولة وصفا سوى ديك ونحوه فى قوله : خذا . لأنه أراد به قدر ثم اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد اشار الى القسم الاول بقوله :

(واخصص أولا * أو أعطه التعريف بالذى تلا)

يعنى ان الاضافة المحضة تفيد تخصيص الأول ان أضيف الى نكرة نحو غلام رحل وتعريفه ان أضيف الى معرفة نحو غلام زيد وبه كون القسم الاول هو المضاف الى نكرة من ذكر لمعرفة فى قسميه وأولا مفعولا بأخصص واعطه معطوف على اخصص واو للقسم والتعريف مفعول ثان لا عطه والذى متعلق باعطه وهو مطلوب أيضا لأخصص لان الاختصاص انما يتحصل الاول بالثانى والصلة لدى الذى واقع على المضاف اليه والضمير العائد على الموصول الفاعل يستترى تالما اشار الى القسم الثانى من الاضافة غير المحضة فقال :

(وقول من قال)

أزال الله عنكم كل آفة * وسد لديكم سبل الخفاة

ولا زالت نوابكم جميعا * كسول الجمع فى حال الاضافة

(والثانى احرر) لم يبين العامل للحر فى المضاف اليه ومذهب سيويه انه المضاف وقال الزحاج بالام مقدرة وقيل بالاضافة ومقاله سيويه هو الحق لانه إذا كان المضاف ليه ضمير اتصل بالمضاف وهو لا يتصل بالاعماله وأحمل النظم هنا فلم يبين عاملا لكن يفهم أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف من قوله فها مر كذا حذف ما بوصف خفضا : ومن قوله فيما بأى : وأزمو اضافة لدن جف . نكرة . . . ومن قوله وبعد حر الذى أضيف له الخ (واتو من أوفى) (قول المكودي اسما للجنس الخ) أصل هذا الصب بطرصى ومحصنه محصل صابط التوضيح فانوا هذا الصاب فيه شىء لانه قد يكون العكس بأن يكون المضاف جنسا للمضاف اليه نحو شجر اراك مع ان الاضافة على معنى من لاسها قد تظهر نحو : لا تكون من شجر من رقوم (وقوله اسم رمان) لا وحللتخصيصه باسم ارماني بل يكون اسم سكان نحو باصحبى السجن ونحو مالك عالم المدينة فلو قد أن يكون المضاف اليه ظرفا لشملمها (واللام خذا * لما سوى ذينك) أى فما لم يصح تقدير من أوفى قدر اللام سواء صح ظهورها نحو غلام زيد أو لم يصح ظهورها نحو عند زيد ومع عمرو وضابط هذا الاخير أن تأتى مكان المضاف بلفظ مرادف له فى المعنى فتبدل عند مكان ومع صاحب (قوله وشمل قوله اللام اتى للملك الخ) قد مر عند قوله واللام للملك وشبهه الخ بيان لام الملك من غيرها فراحمه (وقوله ونحوه فى قوله خذا اح) قرينة تفسير خذا بقدر قوله قل واتو من أوفى (واخصص أولا) (قول المكودي نحو غلام رحل الخ) فعلا قبل الاضافة نكرة حالية عن التخصيص لاحتمال أن يكون غلام رحل أوامرث فلما أضاف إلى النكرة مخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فعلا رحل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد ثم ان الناظم أطلق التعريف على التعرف لان تعريف فعل الفاعل الاختيارى ولا كلام فيه بل الكلام فى حال المضاف مع المضاف اليه فان كان المضاف اليه نكرة وقع التخصيص للمضاف من غير اختيار وان كان معرفة وقع تعريف له من غير اختيار وقد جعل الموضح وغيره أنواع الاضافة ثلاثة ما يبيد تارة التعريف وتارة التخصيص كغلام ان أضيف وما لا يفيد الا التخصيص كاضافة مش وغير فان اضيفا لمعرفة فلا يفيد ان الا التخصيص لثوب غلها فى الابهام وما لا يفيد واحدا وهو الاضافة اللفظية الآتية والحق ان أنواع الاضافة أربعة الثلاثة المتقدمة والرابع هو ما لا يفيد الا التعريف نحو كلا وكلتا وليك وسعديك وكلام الناظم هاشامل لاقسام ثلاثة لان قوله واخصص أولا فقط أو اعطه لتعريف فقط أو اخصص تارة وعرف أخرى والقسم الرابع سياتى فى قوله وان يشابه المضاف بفعل الخ واخذ من قوله والثانى اجر مع قوله واخصص او لان كل واحد أثرى الآخر الآن المضاف أثرى المضاف اليه امرا لفظيا وهو الجر والمضاف إليه اثر فى المضاف امرامعوا وظاهر الناظم ان قوله واخصص أولا الخ عام فى المضاف الى المفرد المضاف الى الجملة مع انه وقع خلاف فى المضاف الى الجملة هل لا يفيد الا التخصيص لانها نكرة أو الا التعريف لانها فى تأويل المصدر المضاف فى التقدير الى فاعله (تمة) اعترض ابو حيان

(وان يشابه المضاف يفعل * وصفافن تكثيره لا يعزل)

يعنى ان المضاف إذا كان شبيها بالفعل المصارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه أمثلة المدالعة والصفة المشبهة كانت اضافته غير محضة لانفيد تخصيصا ولا تعريفا وانما هي مجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضاربا عمرو وأصله ضارب زيد وضاربان عمرا والمضاف مفعول يشابه ويفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصفا حال من المضاف وإفاء جواب الشرط وعن تنكير متعلق بيعزل ثم أتى عثالين من الاضافة غير المحضة فقال :

(كرب واجيا عظيم الامن * مروع القلب قليل الحيل)

فراجيا اسم فاعل مضاف الى الضمر ولم تفد الاضافة تخصيصا ولا تعريفا بل هو مكرة ولذلت أدخل عليه رب لاختصاصها بالمكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل واضافها إلى الامن غير محضة وهو نعت لراجيا ونعت المكرة مكرة ومروع اسم مفعول واضافته الى لقاب غير محضة وقليل صفة مشبهة واضافته إلى الحيل غير محضة وهذه الصفات كلها بعوت لراجيا ونعت المكرة مكرة ثم قال :

(وذى الاضافة اسمها لفظية * وتلك محضة ومعنوية)

الاشارة بذى الى اقرب القسمين وهى الاضافة غير المحضة يعنى انها تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط وهى التخفيف وتسمى أيضا مجازية وغير محضة والاشارة بذلك الى أول القسمين يعنى انها محيصة أى حاصة لافادتها التخصيص أو التعريف ودى مبتدأ والاضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدأ الثانى والحيلة خبر الاول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر ثم قال :

تقسم الحاجة الاضافة إلى التخصيص والتعريف لانه من فيل تقسيم النىء الى نفسه لان التعريف قسم من التخصيص لاقبال له والحق ان الاضافة إنما تفيد التخصيص دائما وهى أقوى مرتبة من التعريف كمن يقال ان الذى قاله باعتبار الأصل وأما الحاجة فهذا اصطلاحهم فلا اعتراض ورحم الله سيدنا الجدى إذ يقول فى كون المضاف يكتسب التعريف من المضاف اليه :

خففنا إذ أضفت لنا جناحا * وان الحفص من شأن الاضافة وصرت بما معرف كل حى * فليست تخف فى سبل الخفاة

(وان يشابه المضاف يفعل) مراده يفعل الفعل المصارع واران بالشبه الشبه فى العمل فيصدق الشبه باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعى التفضيل والمصدر لكه أخرج المصدر قوله وصفا فان اضافته تفيد التعريف ولا يفسر الشبه بالشبه فى اوزن أو فى كونه بمعنى الحال والاستقبال لانا لو فسرناه بالوزن لم يشمل الا اسم الفاعل دون غيره ويكون قوله وصفا فاعلا لو فسرناه بالشبه فى الحال والاستقبال كما فى المكودى لخرج اسم المفعول بمعنى لماضى المقرون بأل نحو الضارب الرجل أس مع أن القصد أن يكون داخلا وخرجت الصفة المشبهة وأفعى التفضيل لانها لا يدلان الاعلى الثبوت وبما قررناه تعلم ما فى المكودى وغيره قاله بعض المحققين وقول من قال ان اضافة اسم التفضيل لا تفيد تخصيصا وبدل لذلك ان اساطم لم يعمل له بعد مردود بما يعلم من الوقوف على المطولات (فان قلب * لتخصيص موحود فى قولك ضارب زيد وضارب عمرو لانه أحص من ضارب * فالجواب * ان الاصل ضارب زيد بالنصب وضارب عمرا فالنصب وقع بالمفعول قبل الاضافة فما أضيف لم تؤثر فيه الاضافة تخصيصا ابدا وإنما هى للتخفيف ولذا قال المكودى وأصله ضارب زيدا وضاربان عمرا اشارة لما قلناه وانما كان الحفص أحف لانه لاتنوين معمولا نون (قول المكودى وهو أظهر) بل هو المتعين الذى قرر به كدى نفسه لان القصد تشبيه المضاف بفعل المضاف فاعل ويعمل مفعول به (كرب راجيا عظيم الامن) الاصل فى المضاف اليه فى الجمع الرفع لكن الرفع فيه قبيح وهو خلو الصفة من ضمير يعود على الوصف فقول الاسناد وصار الرفوع منصوبا فوقه هنالك قبح وهو احرأ الوصف القاصر مجرى التعمد فأضيف ليرتفع القبحان قد نين لك ان الجر من النصب لامن الرفع والارم اضافة الشئ الى نفسه وسقول النظم ولا يضاف اسم لانه لا يعتمد معنى (وذى الاضافة اسمها لفظية) (قول كدى وهى استخفيف) بحذف النون أو التنوين وكذلك تفيد ذهاب قبح الرفع والنصب كما علمت (واعترض * بان القسم الثانى من الاضافة وهى المعنوية تفيد التخفيف أيضا بحذف النون أو التنوين (وأجيب * بان اعراض فيها تعريف المضاف أو تخصيصه بالمضاف اليه وحذف النون أو التنوين مبالغة فى اتصال الاول بالثانى (وقوله وغير محضة) لأنها فى تقدير الانفصال فقول عمرو وضارب زيد الاضافة فى تقدير الانفصال لان الفاعل بالوصف ضمير مستتر عند على عمرو مثلا فهو فاصل بين المضاف والمضاف اليه (وقوله لافادتها التخصيص الخ) هذه اعادة راجعة لتسميتها بمعنوية وعلة تسميتها محضة خلوها من شائبة الانفصال إذ لا يقال فى غلام زيد غلام زيد بنون غلام ورحم الله تعالى سيدنا الجدى إذ يقول :

ليست اضافة لكم * يوم بتقدير انفصال لما أفادنا معا * نى موجبات الاتصال

(ووصل آل بهذا المضاف معتمر * ان وصلت بالثاني كالجعد الشعر)

أو بالثاني له أضيف الثاني * كزيد الضارب رأس الجاني)

الإشارة هنا إلى أقرب المذكور وهو ما أضافته غير محنة يعني أنه يغتفر دخول آل على المضاف لكن بشرط أن تسجل على الثاني نحو الضارب الرجل والجعد الشعر أو يكون الثاني مضافاً إلى ما فيه آل نحو الحسن وجه الأب والضارب رأس الجاني فلو لم تتصل آل بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجر دخول آل على المضاف فلا يجوز اضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل آل مبتدأ ومضاف إليه ومغفر خبره وهذا ما حقق بوصول والمضاف نعم لهذا وإن وصلت شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجعد من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وقوله جعد جعده أو يبنى معطوف على قوله بالثاني ورد مبتدأ والضارب الخ البيت خبره والخلة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال :

(وكونها في الوصف كاف ان وقع * متى أو جمعا سبيله اتبع)

عن ان وجود أبي الوصف المضاف ان كان متى أو مجموعاً على حده وهو الذي اتبع سبيل متى في كون الأعراب فيه بحرف بعده نون واحترز به من جمع الكسر لأنه مهما قرئت بالأول لا بد من إقترانها بالثاني ولا كذلك الجمع الذي على حد المثنى فإنه يكفي عن وجودها في المضاف أنه نحو ساربا زيد والكرم وعمره وقوله : سبيله اتبع أي اتبع سبيل المثنى فيما ذكر وكونها مبتدأ وأن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والخلة حذفت لأن ههنا أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندى في إعرابه غير هذا الوجه وهو أن كونها مبتدأ والظاهر أنه متبدر كان سمة أي وجودها وفي الوصف معلق به وكاف خبره وأزوقع في موضع المصدر نصب على إسقاط لام المتعين والتقدير وجوده أي أب في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف متى أو مجموعاً على حده ويجوز في هجرة ان الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ فوق الوصف متى أو مجموعاً على حده شرط في الاكتفاء عن وجود آل في المضاف إليه وسبيله مفعول بتسع والخلة في موضع الصفة جمعا ثم قال :

(وربما كسب ثان أولاً * تأنيثا ان كان لحذف موهلا)

يعني ان المضاف المذكور قد اكتسب التأنيث من المضاف إليه اذا كان مؤنثا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الأول وهو لمنه عليه بقوله : ان كان لحذف موهلا أي اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر :

مشين كما اهترت رماح تسفهت * أعاليها من الرياح النواصم

(ووصل آل بهذا المضاف معتمر) هذا مستثنى من مفهوم قوله أو أعطاه التعريف الخ فان ظاهره ان للمضاف لا يتعرف الا بالمضاف إليه وهو كذا فلا ينفك حق تقدير تكثيره ثم استثنى من ذلك قوله ووصل آل الخ اذ يجوز أن يكون المضاف فيها معرفاً بل فيبقى ما عداه على النع وهذا كله ان كان المضاف غير محنة وأما ان كانت محنة ودحات آل على المضاف نحو اعلام فلا يجوز اضافة فلا يتل العلم زيد وعلى هذا النوع قولهم آل والأضافة لا يحتمل ان (كالجعد الشعر) القاموس الحمد من الشعر خلاف السبط والصغير يقال جعد ككبرم جموده وجموده والتخفيف في إضافة الجعد إلى الشعر مخفف الضمير فقط أو الجار والجور اذ الأصل الجعد شعره أو شعره ولا تخفف بالتونين ادلتونين مع وجود آل وانما لم يجر قترن المضاف بال في نحو قولك اضارب زيد فماعد ما استثنى لان المضاف إليه من التونين والتونين لا يجمع مع آل فكذلك لا يجمع آل مع ما هو بدل من التونين وهو المضاف إليه ثم انما عارض قوله ووصل آل الخ بأنه تكرار مع قوله في الصفة المشبهة ولا تجر بها مع آل الخ لان ما استفيدها هو ما استفيدها ياء وأجيب كما دلت بأن ما هاء عام في الصفة المشبهة وفي غيرها وما ياء في خاص بالصفة المشبهة ولا تكرار بين أخص وأعم (وكونها في الوصف كاف) الفرق بين المثنى والجمع على حده وبين المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السام حتى حرر دخول آل على الأولين اذا كانا معا في دون شرط وفي الأمور الأخيرة لا بد من أن المثنى والجمع على حده المضاف إليهما منزل منزل البون وانون تجميع الألف واللام فكذلك ما ناب عنها والثلاثة المذكورة آخر المضاف إليه فيها منزل منزل البون وانون لا يجمع آل وكذلك ما ناب منها (قول الكسودي وهو صعب التقدير) صحيح وفيه شيء آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الأول الذي هو كون لان الضمير في وقع عائذ على الوصف وقول من قال إن أن وقع فاعل كاف الذي هو خبر كون سبق قم بل فاعل كاف ضمير عائذ على كون ولو جعلنا فاعله ان وقع لكان كاف خبراً مشتقاً وليس فيه ولا في مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ لأن ضمير وقع يعود على الوصف (وربما كسب ثان أولاً * تأنيث) (قول كدى والاستغناء عنه بالثاني) بأن يبقى المعنى صحيحاً بعد حذف المضاف مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازاً فحيث كان مسنداً إلى المضاف كان حقيقة وحيث أسند إلى المضاف إليه صار مجازاً فلا بد من قرينة (وقوله كقول الشاعر مشين الخ) البيت من الطويل وقائله ذوالرمة واسمه غيلان بن عقبة ويكنى أبا الحرث

لرفع الفعل بتسفيته ولحققت الاء الفعل المسند اليه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الريح لا يجوز الاستغناء الريح عن مرفق قول تسفيت الريح فلو كان المضاف للمؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالتأنيث لم يحز تأنيثه نحو قام غلام همد ادلا يصح ان تقول قام همد وأنت تريد قام غلام همد وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفي ذكر هذا الشرط اشعار بأنه يجوز ان يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالتأنيث كقوله :

رؤية افكر ما يؤول له الأم * ومعين على اجتناب التواني

لمعين خبر عن رؤية وذكرة وهو خبر عن مؤنث لا اكتساب لبسبب التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالتأنيث عن الأول لانه يجوز ان تقول الفكر معين اذا العلة واحدة وثان فاعل با كسب وأولا مفعول أول با كسب وتأنيثا مفعول ثان وان كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولخذف متعلق بموهلا ثم قال :

ولفته بنى الرمة مية محبوبته وذلك انه مر بنجابتها فوحدها مع أمها فقال لأمها مريها فلتسقى ماء فلما أته بالماء وحدث على عاتقه جبلا فقالت له اشرب اذا الرمة التي هي الجبل فاقب * وقد لقب بذلك في صغره لانه كان يصده حزرع فعلق عليه حرز في حل قليل له دو الرمة وقيل غير ذلك والنون في مشين عائدة على النسوة فاعل مشى والكاف في كما اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف وما مصدرية وما بعدها يؤول بمصدر مضاف الى الكاف ورماع فاعل اهتزت وجملة تسفيت صفة رماع وفاعل تسفيت مر وأعالها مفعوله ومعنى تسفيت أمالت والنواسم جمع ناسمة وهي أول هبوب الريح قبل استمدادها والمعنى مشيت النسوة مشية مثل اهتزاز الرماح حين أمال أعالها مرور الريح عليها في أول هبوبها والمعنى كل واحدة عميل وتتبحر في مشيتها والشاهد قد ذكره السكودي (وقوله كقوله رؤية الفسكرة الخ) البيت من الخفيف وما مفعول رؤية وهي موصولة وفاعل يؤول الأمر وجملة يؤول له الأمر صلة ما والعائد هاء له والتواني التكاثر ويروى على اكتساب التواني أى التأخير والمعنى أن تفكر الانسان في عاقبة الأمور معين على اجتناب التأخير للطاعة بل يقدمها والشاهد قد صرح به السكودي وأنشدوا على هذا الثاني قول من قال .

عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافاً لأرباب الصدور تصدرا

وأنشدوا على الأول :

وإياك أن ترضى بصحبة ساقط * فنحنظ قدرا من علاك وتحقرا

وقد اعترض قول السكودي قل وفي ذكر هذا الشرط اشعار الخ بأنه لا إشعار فيه أصلا اللهم الا أن يقال انه تقاس هذه الصورة على الصورة التي صرح بها للصف أو يقال انه ترك هذه الصورة لقلتها كما يقتضيه كلامه في التسهيل انتهى ما قالوا والحق ان هذه الصورة مأخوذة بالأحرورية وبالشرط الذي في معنى العلة أما الاحرورية فانه اذا كان المضاف الذكر الأعرف يكتسب من المضاف اليه المؤنث الأدنى التأنيث فأحرى العكس الذي هو الغالب في كل شيء وأما الشرط الذي في معنى العلة فهو قوله: ان كان لحذف موهلا . كأنه قال لأجل صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه ومن شرط العلة الاطراد وقرر الأشموني كلام الناظم على ما يشمل الصورتين بان جملة من باب حذف الواو مع ما عطفت بان قال وربما أ كسب ثان من المتضامين وهو المضاف اليه أولا منهما وهو المضاف تأنيثا أو تذكيرا اه وكلام الناظم في الكافية أحسن مما في الألفية وأصرح ونصها :

تأنيثا ا كسب أولا والصد إن * يصح حذف وهو كالبعض يعن

ثم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه أحد عشر أمرا من التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو ازالة القبح وقد مر ذلك أو التأنيث أو التذكير كما هنا السابع الظرفية : تؤنث أ كلها كل حين . فكل منصوب على الظرفية وهو غير ظرف لكنه لا أضيف الى حين الظرف ا كتسب الظرفية الثامن المصدرية كما هو في قول الناظم: وقد يموب عه ماعليه دل * كجبد كل الجد... فكل ليس مصدرا ولكنه لما أضيف الى المصدر ا كتسب المصدرية التاسع الصدارة نحو صبيحة أى يوم سفرك فصبيحة مضاف ليس من أدوات الصدور لكن لما أضيف الى أى التي هي من أدوات الصدور ا كتسب الصدارة وقد مر : كذا اذا يستوجب التصديرا . العاشر الباء نحو : لقد تقطع بينكم . فتح النون في قراءة الجمهور فان بين معرفة لكن لما أضيف الى كم التي بنيت الحادى عشر

(ولا يضاف اسم لما به أعيد * معنى وأول موها إذا ورد)

يجب أن يكون المضاف معياراً للمضاف إليه ولو بوجه ما لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه لتحصيل أو التعريف والشيء لا يتخصص ولا يعرف بنفسه فإن ورد من كلام العرب ما يؤيدهم إضافة الشيء إلى نفسه أول ذلك بإضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع فيؤول على حذف اللوصف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على إسقاط في وموها معرل أول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره موها جواز إضافة الشيء إلى نفسه * ثم اعلم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ودخلوا عنها ائمة ومنها ما يلزم معنى ويخلو عنها لفظاً وقد أشار إلى الأول بقوله : (ومعنى الاسم يضاف أبداً) يعنى أن من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو قصارى الشيء وحماداه وذلك على خلاف الأصل فإن الأصل في الاسم أن يستعمل مضافاً بارة وغير مضاف آخرى ثم إن من الأسماء ما يلزم الإضافة ما يلزمها معنى ويجوز إفراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله : (وبعض ما قد يأت لفظاً مفرداً) الإشارة بذا إلى ما تقدم إصافته وفهمته إن ما يلزم الإضافة على قسمين لازم لإضافة لفظاً ومعنى وذلك نحو قصارى الشيء وحماداه ولازم للإضافة معنى وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الأسماء مبتدأ وناف خبره وأساساً منصوب على الظرف وبعض ما مبتدأ وقد يأتي خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة ومفرداً حال من اسمي السنة في يأت ولفظاً منصوب على إسقاط الحائض ويجوز نصبه على التمييز ثم قال :

(ومعنى ما يضاف حتماً اسمع * أياؤه اسماً ظاهراً حيث وقع)

يعنى أن بعض الأسماء التي لا يضاف إليها شيء ومعنى يمتنع أن يضاف إلى الظاهر فتجب إضافته إلى المضمرة وفي هذا النوع خروج

الأحزاب نحو هذا خمسة حسر زيد برفع عشر سمه من غير تعيين فهو معنى في الأصل لتركيبه كسماً لما أضيف إلى المعرب وهو زيد أعرب بقى لغة قليلة وسيقول الله تعالى : وان أضيف عدد مركب * يبقى الباء وعجز قد يعرب

(ولا يضاف اسم لما به أعيد * معنى) (قول السكودي لأن المضاف الخ) هذه العلة بها علل في التصريح وهي قاصرة على الإضافة لمعوية والصواب لا تبين بعلة جامعة للإضافة المعوية وعمل ذلك بأن الإضافة تقتضي التحاير من جهة أن المضاف إليه تقييد مضاف وإلى لا يحدد نفسه (وقوله والاسم) أى باللفظ الدل على المسمى فكأنك قلت جاء في مسمى هذا الاسم وخص لأول بالمسمى لأنه في موضع يادى ويسمى إليه فلا يليق ذلك إلا بالمسمى وقصد بالثاني الاسم الذى هو مجرد اللفظ ليفع تعار ماقال في التصريح من قريب أوضح وهذا إذا نسب الأول ما ينسب لدوات أما إذا سب له ما ينسب للالفاظ تعين أن يكون المراد بالأول الاسم ولا يسمى فإذا قلت كنت سعيد كرز تعين أن يكون المراد كربت اسم هذا المسمى وفيه بحث لأن هذا التأويل يقتضى أنك إنما كتبت لفظ سعيد دون كرز مع أنك كتبتهما معاً فالصواب أن المفعول مجموعهما وحكى إضافتها الأصلية فيبيان على حالها من كون المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم ثم قيل إن قوله هما ولا يضاف اسم مناقض لقوله في العلم : وإن يكونا مفردين فأنصف. فإن ما هنا تقتضى أن الإضافة مسموعة وما مر يقتضى أنها مقيدة وقدم الجواب عنه بأن ما مر تقييد لماها فأنهم نصوا على أن إضافة الاسم إلى اللقب مقيدة لماها فيقدم ما روي على ما للكوفيين الجبر بن ذلك وهنا على ما للبصريين لما عين ذلك والله أعلم. (وبعض الأسماء يضاف أبداً) (قول السكودي نحو قصارى الشيء وحماداه) معنى قصارى وحماى واحد وهو عية الشيء ومشتهاء ثم مبطون الماظر منه باعتبار ظاهره يشمل ثلاثة أقسام ما يضاف بارة إلى الظاهر وتارة إلى المضمرة نحو مثالى السكودي وما يضاف إلى الظاهر دائماً نحو أبو وولات وما يضاف إلى التمييز دائماً نحو وحدلأنه يصدق على الجميع أنه أضيف أبداً لكن لما نص بعد في طوق قوله وبعض ما يضاف الخ على ما يلزم الإضافة إلى التمييز خص كلامه هنا بالصورتين الأولىين وقد اعترض أبو حيان قون لمظم أبداً بأنه ظرف للمستقبل ويصير معنى لتناظم على هذا وبعض الأسماء يضاف في زمان المستقبل وهذا ليس بشيء لأنه لا فائدة في لتحصيل للمستقبل وإن عني بقوله أبداً دائماً فقد ناقض للدعوى بقوله وبعض ما قد يأت لفظاً مفرداً أى بعض ما يضاف دائماً قد ينكسر عن الإضافة فوق الناقص بن كون الإضافة دائماً مع الانكشاف وأجيب بأن مراده بأبداً دائماً والإشارة في قوله وبعض ما قد يضاف لا بقيد كونه دائماً (وبعض ما قد يأت لفظاً مفرداً) أى مقطوعاً عن الإضافة في اللفظ فيقولون (قول السكودي نحو كل وبعض) مثلاً قوله تعالى : وكل في ذلك يسبحون. وهذا بعضهم على بعض. والصحيح أن تبيينهم للصرف لا للعوض وعمل أفراد كل إذا لم تكن نعتاً وتوكيداً ولا لزمت الإضافة لفظاً ولا تفرد (وقوله وقبل وبعد) فرى من الأمر من قبل ومن بعد بالتبيين فيهما (وقوله وحذف الياء من يأت) منه قوله تعالى : يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه. (وبعض ما يضاف حتماً امتنع) (قول السكودي فتجب إضافته إلى المضمرة الخ)

عن الأصل من وجهين اروم الاضافة وكوف الضاف ايه ضميرا ثم أى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال : (كوحده لى ودوالى سعى)
أما وحد فقد تقدم الكلام عليه في باب الحال وأنه لازم النصب على الحال بقول جاء زيد وحده أى منفردا وقد جاء مضاعف ايه في قولهم
في المدح تسيح وحده وفريد دهره وفي السمع في قولهم ججيش وحده وعيين وحده وأما لى فانه أيضا لازم الاضافة الى الضمير نحو
ليك ومعنى ليك إقامة على إجابتك بعد إقامة وأما دوالى فتصاف أيضا الى الضمير وحو بالحدود اليك ومعناه أدلة لك بعد أداله وسعدى
كذلك تقول وسعديك ومعناه اسعداك بعد اسعاد وقد جاء في الشعر اضافة لى الى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك به قوله .
(وشذبا لى لى) أى وشذاضافة لى لى وأشار بذلك إلى قول الشاعر :

دعوت لما نابى مسورا * فلى فلى يدي مسور

فاضافة لى إلى يدي مسور وإيلاء فاعل شذ وهو مصدر مضاف الى المفعول الأول واللام في لى زائدة في المفعول الثاني تقوية لمعنى
العامل لسكونه فرعا أعنى في العمل فان إيلاء مصدر آلى وهو متعد إلى اثنين بنفسه ثم قال : (وأكرموا اضافة إلى الجمل * حيث
واذ) أما حيث فهو ظرف مكان وأما إذ

صادق بصورتين ما يضاف لكل ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرد أو مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث كوحده وما يضاف لضمير
الغائب فقط كليك ولذا كرر الناظم الأمثلة فقال : (كوحده لى ودوالى) أما وحده فهو مصدر وحده كعلم وكرم أو من وحده يحذف
الروائد من الاضداد ولا يلزم احصاء على الحال خلافا لسكودي بل تكون منصوبة على الحال وعلى المصدرية وعلى حذف الجار الذى
هو على وهو لازم للافراد والتذكير غالبا (قوله تسيح وحده) قال الجوهري تسيح وحده أى لا نظير له في علم أو غيره وأصله في
الثوب إذا كان رفيع لا نظيره ولم يتسح على مواله (وقوله وفي السمع في قولهم الج) الجوهري يقال للرجل إذا كان يسند برأيه ججيش
وحده وهو ذم وفلان غير وحده أى معجب برأيه وهو ذم وججيش تصغير ججش ولد الحمار وغير تصغير غير الذى هو الحمار (وقوله
وأما لى) هو مثنى مصدر لب لثلاثى أو اسم مصدر من ألب بالسكان إذا أقام به (وقوله معنى ليك) أشار بهما الى أن ليك وما
بعده من الألفاظ متشابهة لفظا ومعناها التكرار لأنهم لما قصدوا بها الكثير جعلوا استثنية علما على ذلك لأنها أول تصغير العدد وسكثيرة
(وقوله إقامة على إجابتك بعد إقامة) هذا أحد معان أربعة ذكرها في القاموس وهو أولها عدمه يكون ليك على هذا مفعولا مطلقا
وبما له محذوف قيل بقدر من معناه أى أحببت وفيل بقدر من لفظه أى ألى (وقوله وأما دوالى) قال في القاموس يقال أداله وتداوله
أخذته بالعدل فهو حيثئذ اسم مصدر لأحدهما أو مصدر ودوايك مفعول سطلق وعامله بقدر من لفظه (وقوله ومعناه أداله لك بعد
إدالة) أصله لولد الناطم وقال في التصريح الأنسب أن يقول كما قال للموصح تداول بين تداول لأن الأدالة العلية يقال لهم ألى على فلان
واصرنى عليه لكن في التصريح لم يأت بدليل ودليله قول اصحاب تداولته الأيدي أى أخذته هذه مرة وهذه مرة وقولهم دوايك
أى تداول بعد تداول قال تعالى : وتلك الأدم تداولها بين الناس . أى نصرها بينهم يوما لفرقة ويوما لآخرى لينعظوا (وقوله وسعدى
كذلك) هو اسم مصدر لقولك سعد أو سعد بمعنى أعان وهو مفعول مطبق وعامله بقدر من لفظه راد الموصح وغيره ولا يستعمل
سعديك إلا بعد ليك فهو كالتوكيد له وأما ليك فيستعمل وحده وأنشد لسان الحال :

ان يغنيا عني المستوطنان عدن * فاني لست يوما عنهما بغف

قال يس وعوام مصر يفردون سعديك عن ليك (وشذبا لى لى) (قول السكودي إلى قول الشاعر دعوت الخ) البيت
من بحر التتار وبقاله أعرابي من بني أسد ودعوت فعل وفاعل ولما كسر اللام وتخفيف اللام متعلق بدعوت وما موصولة وحمزة
نابى صلة والعائد الضمير الفاعل بنب ومسور اسم رجل مفعول دعوت والهاء في فلى للعصف على دعوت والتعقيب ومفعول لى
محذوف أى لى لى ومسور وأصله أن رجلا لزمته دية فطلب من مسور أن يعينه فيها فأحابه إلى ذلك وخص البدن بالذكر
لأنهما هما اللذان دفعا له المال وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا جاء النهى عنه * روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا دعا
أحدكم أخاه فقال ليك فلا يقول له لى يديك وليقل أجاك الله بما يحب قاله الشاطبي والشاهد اضافة لى لى وقيل ان
يدى ها زائدة فلا شاهد فيه (وقوله في لى زائدة) صرح ابن هشام بأن للقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة
بل بينهما (وأكرموا اضافة إلى الجمل * حيث واذا) (قول السكودي أما حيث فطرف مكر الخ) تقدم ان وجه بناء
لذا وحيث شبه الحرف في الافتقار وبيت حيث على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وفيها لغات الضم والفتح والكسر للقاء

وهي طرف لبر من الماضي وكلاهما لبر من اللاحقة إلى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث زيد حالس والفعالية نحو جلست حيث جلس زيد وأثبتك إدريد قائم وإدقم زيد ثم إن ادتفرد بجوار حذف الجملة بعدها وتعويض التسوين منها وإلى ذلك أشار بقوله :
 (وإن يول يحتمل * أفراده) الصمير في يوم عائد على أقرب مذكور وهو أدنى وإن ينون اد يحتمل أفراده كقوله تعالى : ويومئذ يهرج المؤمنون بنصر الله . وقوله : وأنتم حينئذ تنظرون . والصمير في الزموا عائد على العرب وحيث واد مفعول أول بالزموا وإضافة مفعول ثان وهو مقدم من أحرز وإلى الجمل متعلق الزموا والصمير في يوم عائد على إذ وكذلك الهاء في أفراده * وأعلم من أسماء الزمان ما يجري مجرى أدنى لإضافة إلى الجمل وإلى ذلك أشار بقوله :

(وما كذا معنى كذا * أضف جوارا نحو حين جانب)

يعني أن ما شاء إذ في كونه اسم زمان مبهم معنى الماضي يجري مجرى إذ في إضافته إلى الجملة الاسمية والفعالية جوارا للزموا نحو يوم ووقت وحين كقولك وقت يوم قام زيد وحين زيد قائم وهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضاف إلى الجمل نحو نهار وكذلك إذا كان محدودا نحو شهر فلا يجري مجرى إذ إذا استوفى النسبة في الأوجه المذكورة ومأمومة واقعة على أسماء الزمان المشبهة بإذ وهي مفعول مقدم بأضف وصلتها كادوم معنى مصوب على إسقاط الحافض وجوارا مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إصافة حائزه ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والأول أظهر وكذا الثاني متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه مبتدأ نكره تقدم عليها والتقدير إضافة كإضافة . ذوه هو أظهر ويكون التقدير أضف ما أشبهه ضمن ظروف الزمان كإضافة إذ إلى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوارا لا يلهو لم يمل جوارا لهم منه . ما تنضاف إلى الجمل لزموا وقوله : حين جانب . مثال لإضافة

(وقوله وهي طرف لبر من الماضي) ظاهرهما أن الاسكون للمستقبل وهو قول الجمهور ودعاهم بقوله تعالى : فسوف يعلمون إذا غلغال في أعناقهم . (والجواب) أن السكون لبر من الماضي لا ينأى مع كون المضارع مقروبا وسوف فالحق أن كونهما لبر من الماضي غالب ومن غير الغالب كونهما للمستقبل كفي آية (وقوله ثم إن ادتفرد بالجملة) هذا أحد أمور ثلاثة تفرق فيها إذ من حيث الثاني أن حيث ظرف مكان وإذا ظرف زمان الثالث أن حيث قد تحور إضافة إلى مصدر على قلة بخلاف إذ (وإن ينون يحتمل * أفراده) (قول السكودي كقوله تعالى ويومئذ الخ) الأصل والله أعلم ويوم إذ علمت أروم فارس يهرج المؤمنون بنصر الله فحذف الجملة من الفاعل والفاعل والمفعول وعوض منها التسوين وكسرت الدال على أصل التاء لتأنيدها كين واد فيه على بائها على الأصح وقال الأخفش إن كسرة الدال كسرة أعراب بالاضافة (وقوله وأنتم حينئذ تنظرون) الأصل والله أعلم وأنتم حين إذ علمت الروح الخلقوم تطرون (وقوله وإلى الجمل متعلق بالزموا) الحق أنه متعلق بإضافة كما صرح به السكودي نفسه بأن إلى حمل متعلق بإضافة في أعراب قوله بعد وأزمو إذا إضافة إلى * حمل الأفعال ... (وقوله وكذلك الهاء في أفراده) نسخة السكودي أفرادها بالتصغير ونسخة العرب أفرادها بالوزن يقبل الجميع لكن على نسخة السكودي لا اشكال وعلى نسخة غيره يكون أظهر في موضع الإصهار قلب العرب وسمى سبه كونهما في جميتين وتباعدا بين الظاهرين اه ثم إن من الشراح من فسر يحتمل في الظن بقل ومنهم من فسر به يغمر والحق أن لبي سبه يجب لا غير (وما كذا معنى كذا) (قول السكودي في كونه اسم زمان) عبر باسم الزمان إشارة إلى أن العبارة باسم الزمان لا فرق بين كونه ظرفا أو غير ظرف (وقوله مبهم) أي غير محدود ومحترزه ذكره كدي بعد (وقوله فتقول) (وقت يوم الخ) يوم بمرلة أدنى المصى والتأصيل له وقت لانه ماض فلا عمل فيه إلا ما ص وكذلك يقال في حين بعد والجملة الواقعة بعد اسم الزمان مضاف إليها لأن هذه الجملة إنما أتت بها لتخصيص الزمان والجملة المختصة لا تخلو من أحد ثلاثة أشياء إما صلة أو صفة أو في تقدير مضاف إليه ولا يصح أن تكون صلة أو صفة لانه لا بد فيها من رابط ولا رابط هنا فعين أن تكون في تأويل المضاف إليه (وقوله وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم الخ) يقتضى كلامه حيث قال بعد وكذلك إذا كان محدودا أنه يبين غير المبهم والمحدود فرق مع أن الظاهر أنه لا فرق بينهما بل اسم الزمان إما مبهم وهو غير المحدود وإما غير مبهم وهو المحدود (فان قيل) ما الفرق بين يوم ونهار حتى كان الأول من المبهم والثاني من غير مبهم (فالجواب) أن اليوم يطلق ويراد به قطعة من الزمان كقوله تعالى : إلى ربك يومئذ الساق . أي يوم الاحتضار وهو يكون بالليل وبالتنوير وأما شهر فهو من طلوع الشمس إلى غروبها أو من طلوع الفجر وكذلك شهر فانه عبارة عما بين الرؤيتين فان ابن قاسم الطاهر أن إضافة إذ إلى الجملة محضة بعد العريف ووجهه ابن ذكرى في شرح الفريدة في العرب والبنى (وقوله وكذا الثاني متعلق بأضف) قال العرب الأوجه أن تكون الكاف اسما بمعنى مثل نعمت المصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور وجوارا

حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنيد وسمى بنيد طرح ثم قال :

(وابن أوعرب ما كاد قد أجريا * واحتربا منا فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يهندا)
يعنى أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى ادفعاضيف الى الجملة يحور فيه حيث الباء والاعراب الا أن الجملة اذا كانت مصدرية فعل احده
ابناء وشمل قوله فعل بنيا الماضى كقول الشاعر : * على حين ألمى اساس حل أمورهم * والمضارع للمى كقوله * على حين يستصيب كل حلم *
وان كانت الجملة للضاف اليها مصدرية بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن موانع الاعراب كقوله عروجل : هذا يوم يمع الصادقين .
أو يلبندا نحو قول الشاعر :

ألم تعلمى يا عمر ك الله اننى * كرم على حين الكرام قليل

فالوجه الاعراب وهو متفق عليه ولذلك قال : (وفيل فعل معرب أو مبتدا * أعرب) وأجاز الكوفيون فيه الباء وتبعهم الناظم
ولذلك قال : (ومن بنى فلن يهندا) ويؤيده قراءة نافع : هذا يوم يمع الصادقين . وقوله : على حين الكرام قليل . روى بهنج
حين والتفيد التكذيب والذى يبنى عليه الطرف فى هذا الفصل الفتح ولم يبه عليه الناظم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية
مجرى اذ هو مفعولة بأعرب ومطلوبة لابن وهى من باب السارح وأوللتخير وصلتها قد أجريا وكاذ متعقب بأجريا وفصر بنا لضرورة الورد
وبينا فى موضع الصلة لمعل وقبل متعلق بأعرب وأولته سمى ومن شرط فى موضع رفع بالابتداء وخبر بهى والغاء جواب الشرط ثم قال :

(وأرموا اذا إضافة الى * جمل الأفعال كمن اذا اعتلى)

يعنى أن العرب أرمت اذا الإضافة الى الجمل الفعلية ويعنى باذا الظرفية لا المفجائية واحتمل بعدها فى موضع جر عند الجمهور

مفعول مطلق ولقد رُفِضَ أضف الزمان المهم الذى كباد اضافته مشد إسه فة ادى الجمل جوارا (وقوله ومعنى بنيد طرح) الطرح
يكون حقيقة نحو نبذ الثوب أى طرحه ويكون حكما بمعنى العدا والطرده ومبعض الناظم وحاء فى العظم فىل مقصور من جاء ضرورة
وفيل لغة وهو الحق (وابن أوعرب ما كاد قد أجريا) وجه الباء الافتقار العارض للجملة لكن لا كان افتقار إدمتصلا كان الباء واجبا ولما
كان الافتقار فى اسم الزمان غير متصل كان الباء حائزا ونى على الفتح لا تخفيف ووجه الاعراب الاسم صاحب الأصل (قول الماكودى كقول
الشاعر على حين الخ) هذا صيريت وعجزة : * فدلنا زريق الدندل الثعالب * وهو من الطويل وتقدم هذا البيت فى المعول المطبق
وروى على حين بكسر نون حين كسرة اعراب على الأصل وفتح لىون على الباء وهو المختار لكونه مصافا الى مبنى أصالة وهو ألهى (وقوله
والمضارع للمى كقوله على حين يستصيب الخ) هذا صيريت وصدره . * لاحتدبن منهن قلبى غلما * وهو من الطويل وأجندبن
مؤكدينون التوكيد الحقيقية وتحلها بضم اللام بلشدة تكلف الحلم بكسر الحاء وعلى فى على حين يعنى فى قاله الدمامنى مثل قوله تعالى : ودخل
المدية على حين غفلة من أهلها . وروى على حين بكسر نون حين على الاعراب الذى هو الأصل وروى بفتح النون على الباء وهو المختار
لكونه متبوعا بفعل مبنى عروضا وهو يستصيب الذى هو فعل مضارع مصدرون الاناث الفاعل وكل بالصب مفعول يستصيب وحليم
باللام مضاف اليه وروى حكيم بالكاف بدل اللام ويستصيب مضارع استصبت فلانا اذ عدته صيدا وجعلته من جملة اعداد الصياد (وقوله
كعوله عزوجل : هذا يوم الخ .) قرى برفع يوم وقرأ نافع بفتحه أما الرفع فظاهر متفق عليه وأما الفتح فجاءه الكوفيون وتبعهم
الناظم ومنعه الصربون لكن قراء نافع تردم وأجاب الصربون بأن الفحة فى يوم ليست فحة باء وإلزم كون التنى ظرفا لنفسه
وانتهى فحة اعراب وان الاشارة فى هذا ليست ليوم نفسه وانما الاشارة لجرى المقالة التى بين الله تعالى وعيسى عليه السلام وهى قوله :
أأنت قلت للناس . الآية والله أعلم انظر الشيخ الخطيب (وقوله نحو قول الشاعر ألم تعلمى الخ) البيت من الطويل وفائله موثل بن جهم
الوحيى وكان قبيح النظر والهمزة فى ألم للاستفهام وتعلمى محزوم بخذف النون واللبنية وعمر كفتح الراء مصوب الى أنه مفعول مطلق
مصدر مخذوف الروند والأصل تعمير الله وهو مصدر مضاف الى المفعول وانقطاعه وهو دعاء لما بطول عمر كانه قال يليل الله عمر ك
وهذا أولى من جعل الله مقسما به جملة اننى الخ سدت مسد مفعولى تعلمى وروى على حين بالكسر الذى هو الاعراب على الأصل وهو
الأرجح وروى على حين بفتح النون على الباء وبه رد أيضا على ابصريين وأحاب البصريون بأن كرام قليل جملة خبر عن كأن الشاية
الخنوقة مع اسمها فىكون الظرف مضافا الى المبنى (وقوله والتنفيد التكذيب) بل التنفيد التوم وضعف الرأى مأخوذ من الغند وهو ضعف
الرأى من الكبر (وقوله ومن شرط) الحق ان من موصولة وهى صلها وجملة فلن يند خبرها ودخلت الفاء فى خبرها شبه من الموصولة
بالشرطية فى العموم والاهام (وأرموا اذا إضافة الى * جمل الأفعال) (قول المكودى ويعنى باذا الظرفية) هذا مأخوذ من
مثال الناظم والغالب أن تكون مستقبلة فيها معنى الشرط ولا تجزم الا ضرورة كقوله :

والعامل فيها جوابها على الشهور وإذا مفعول أول بالزمو وإضافة مفعول ثان وإلى متعلق بإضافة وهن فعل أمر من هن يهون ضد
صعب ثم قال :

(لهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلنا وكلا)

من الأسماء الالزمة لإضافة لفظاً ومعنى كلنا وكلا وفهم من قوله لهم اثنين انهما لا يضافان لمفرد وشمل قوله لهم اثنين الاثنين نحو
كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه نحو كلانا واسم الإشارة نحو كلا ذيك وفهم من قوله معرف أنهما لا يضافان إلى نكرة
فلا يقال كلا رجلين وفهم من قوله بلا تفرق أنه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله :
كلا أخى وخليلي وأحدى عسا * في الدفات والمسام المعات ومعرف نعت لهم واللام فيه متعلقة بأضيف

استغن ما أعماك ربك نالعي * وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وقيل يفيد أن شرطها محزوم به محقق الوقوع لا شك فيه عكس ان ولذا قيل :

سلم على شيخ السجاة وقل له * عندي سؤال من يحبه يعظم
أما ان شككت وجدوني جازما * وإذا جرمت ففني لم أجرم

فيل وقد تخرج عن النارية وجعلوا منه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : أني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت
على عسي . فان إذا مفعول لأعلم أي لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك وأحيب أن مفعول اعلم محذوف أي أي لأعلم شأنك إذا كنت الخ
وقد تكون شرطية في نحو أقسم نحو قوله تعالى : والليل إذا يعشى . واسم إذا هوى . فإذا في القسم بدل من القسم به ومن خروجها
عن الشرط مثال الظم بهن إذا اعتلا ومحوزان تكون في الظم شرطية محدوقة الجواب لدلالة ما تقدم عليه وأشار الماظم بهذا المثال
إلى لئلا المشهور وهو إذا عر أحولك . ضم الماء وكسرهما أي أحسن حياض وليه ومعنى عزى المثال اشتد وعلا وتكبر عليك
في وقت من العراء وهي الأرض الصلبة (وقوله والعامل فيها جوابها الخ) رده في المعنى بوجوه منها ان الجواب قد يفتقر بما يسمعه من
اعمل فما قبله كذا المحاجة في قوله تعالى : ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون . فإذا الثانية لها الصدارة تمنع ما بعدها
أن يعمل فيما قبلها وقال المحققون إن العامل فيها شرعها ورد بأن الشرط مضاف إليه ولا يعمل المضاف إليه في المضاف وأجيب بأنها
عند هؤلاء غير مضافة وأعلم أنه إذا ورد ما يقتضي أن إذا الشرطية مضافة إلى الجملة الاسمية فلا بد من تأويله نحو قوله تعالى : إذا
السما انشقت . فيكون السماء فألا محذوف يفسره ما بعده أي إذا انشقت السماء انشقت ومنه قول الشاعر :

إذا باهلي تحته حظلية * له ولد منها فذاك المدرع

قدره الموصح بخلاف كان ذرية والباهلي منسوب إلى باهلة قسمة من قيس عيلان بالعين المهملة وباهلة في الأصل اسم امرأة نسب
ولدها لها والخمطية منسوب إلى حنظلة وهي قبيلة في تميم والمدرع بالذال للمجسة هو الذي تكون أمه أشرف من أبيه وقد تقرر
أن حنظلة أشرف من باهلة والعرب لا تحب النسبة إلى هذه القبيلة وكرهه قال الشاعر :

ولو قيل للكب يا باهلي * عوى الكلب من لؤم هذا النسب

وقد روى أن الأشعث بن قيس الكندي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسكافاً دماؤنا قال : نعم لو قتلت رجلاً من باهلة لقتلتك به .
وقيل لأن عبيد بن الأصمعي نسب إلى باهلة قتالهما لا يمكن لأن الإنسان إذا كان من باهلة تبرأ منها فكيف بمن ليس منها ينسب
إليها * ويذكر أن أعرابياً أتى شخصاً في الطريق فسأله عن نسبه فقال من باهلة فأشفق عليه الأعرابي قتل وأريدك أني لست من صريحهم
بل من مواليهم فقبأ الأعرابي عليه يقل يديه ورجليه فقال لم فقال له الأعرابي لأن الله تعالى ما ابتلاك في الدنيا إلا وهو يعوضك في
الآخرة وقيل لأعرابي أسيرك أن تدخل الجنة وأن من باهلة فاب نعم بشرط أن لا يعلم أهل الجنة أني من باهلة فعمد الله جميعاً برحمته
(لهم اثنين معرف بلا) إنما خصت كلا وكلا بإضافة إلى المعرفة لأنهما ملاحظة والشمول فصيها عموم ولا يتبين إلا بالإضافة

إلى المعرفة (قول الكندي وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله كلا أخى الخ) أبيت من النسيط وكلام مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف
وأخى مضاف إليه و خليل من الحدة التي هي صماء للودة معطوف عليه وواحدى اسم فاعل خبر كلا وأفرده باعتبار كلا لأن لفظها مفرد
ومعناها مثنى فيجوز مراعاة لفظها ومعناها والياء في وواحدى مفعول أول وعضداً مفعول ثان والعضد الساعد وكنى به عن القوة والافاءة
والنائبات الصائب ومعنى الما نزل اللغات جمع مائة وهي نوازل النهر ومصائبه والشاهد في إضافة كلا إلى مفرق ضرورة ولا يجوز في الشر

وكذلك بلا تفرق ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال : (ولا تضاف لمعرف * أيا) من الأسماء اللازمة للإضافة معى دون لفظ أى وقوله ولا تضاف نهى أن تضاف لمعرف وفهم منها أنها تضاف لجميع والثى مطلقة الكرة كان أو معرفة نحو أى رجل وأى رجلين وأى الرجل وأى الرجلين وفهم منها أيضا أنها تضاف إلى المفرد الكرة نحو أى رجل ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرفة لاقى صورتين أشار إلى الأولى بقوله : (وان كررتها فاضف) يعنى انك إذا كررتها جار أن تضيفها إلى المفرد لمعرف نحو أى زيد وأى عمرو وعملك بمعنى أى الرجلين عندك قيل ولا تأتى إلا فى الشعر كقوله : ألا تسألون الناس أى وأيك * غداة التفتينا كان حيرا وأكرما ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله : (أو تنو الاجزا) أى تجوز اضافتها إلى المفرد المعروف إذ توت احراء ذلك اسم كقولك أى زيد ضربت والتحقيق انها فى هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير أى أحزانه ضربت ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه * ثم اعلم ان أيا بالطر إلى اضافتها إلى المعرفة والكرة على ثلاثة أقسام أشار إلى القسم الأول منها بقوله : (واحصن بالمعرفة * موصولة أيا) يعنى ان أيا إذا كانت موصولة تختص باصافها إلى المعرفة نحو امرر بأى الرجال هو أفضل وأهمهم هو أكرم ثم أشار إلى الثانى بقوله : (وبالعكس الصفة) يعنى ان أيا إذا كانت صفة بعكس للوصول وهى انها تختص باضافتها إلى الكرة نحو مررب برحل أى رجل وكذلك إذا كانت حالا كقولك جاء زيد أى فارس ثم أشار إلى الثالث بقوله :

(وان تكن شرطاً أو استفهاماً * فطلة كدما الكلاما)

يعنى ان أيا إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جار ان تضاف إلى المعرفة والكرة نحو أى رجل تضرب اضربه وأى الرجال تكرم أكرمهم وأى رجل عندك وأى الرجل حال عندك أو أيا مفعول تضاف وان كررتها شرطاً وحوا به واضف وحذف مفعول اصف والمجرور ان تعلق به دلالة تقدم عليه والتقدير فاضفها للمعرفة أو تو معطوف على كررتها فهو شرط والتقدير وان كررتها أو نويت الاجزاء فاضفها وقه نظراً لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه وحذف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أرفه وقت عليه من كلام العرب من هذا التركيب ونظيره ان قام زيد فأكرمه ويقعد على ان لا كرام مرت على المعلن ويتخرج على ان يكون على حذف ان الشرطية قبل تنوعى مذهب من أحرار ذلك فيكون التقدير وأين تنو لاجزاء فاضف وحذف فاضف لدلالة ما تقدم عليه (فان قلت) مذهب من أجاز ذلك ان الفعل يرتفع بعده حذفه ان

(وقوله وكذلك بلا تفرق) أى متعلق بأضف لا معنى له والحق أنه معانى محذوف صفة لاسم بالتقدير قبل مفهومه وتقدير أضف كلاً وكلاً لاسم مفهوم اثنين كأن بلا تفرق (وقوله ولا زائدة) معنى زيادتها انها ذكرت بين شيئين متلازمين وهما الجار والمجرور هنا والافتمها لازال قائماً كقولك جئت بلا راد (وان كررتها فأضف) المراد بالكرار العطف بالواو خاصة لأنها للجمع والمعطوف بها فى حكم المتنى فلو قال الناظم :

ولا تضاف لمعرف * أيا وكررها بواو تضاف

لكان أحسن (قول السكوى كقوله ألا تسألون الخ) البيت من الطويل ولا للاستفتاح وحمله تسألون الناس فعل وفاعل ومفعول وأى مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة فيما قبل بياء التكلم وايم معطوف عليه وعدة منصوب على اطر فيه مضاف إلى جملة التفتين المركبة من الفعل والفاعل وحمله كان خير اخبر أى وأيك وأكرم معطوف على خبرا الواقع خبرا كان واشهد فى اضافة أى إلى المفرد لكررة المعرفة فى الوضعين (أو تنو الاجزا) (قول كدى والتحقيق انها فى هذه الصورة الخ) هذا كانه اعتراض على اننا ظم بأن اياى هذه الصورة مضافة إلى الجمع حقيقة وأجيب بأن معنى الاعتراض على اننا لا بد من تقدير الاجزاء مع ان الصواب ان نية الاجزاء كافية عن تقدير كفى الشطى والمرادى ويبنى كلام الناظم على ظاهره (واحصن بالمعرفة * موصولة أيا) قيل يحتج معرفان على معرف واحد واحد ما قبله الأشيون من ارمى بأنه يجوز الجمع بين تعريفين إذا اختلفت الجهة وبيانه ههنا بل يضاف اليه عرف احسن والصلة عرفت الشخص فبحر مررت بأى الرجال جاءك فالضاف اليه الذى هو الرجال عرف الجنس الذى وقعت عليه أى وجاء شائدى ههنا صلة عرف الشخص المقصود (وبالعكس الصفة) العكس لعدم آخر الشيء أوله وليس المراد ههنا بل المراد بالعكس اصدولو عبر به لكان أولى ثم ان السكوى حمل الصفة على الحقيقة وعلى المجاز وهو الحال وانما وجب اضافة الموصولة للمعرفة لأنها لا يراد بها حيث تكون موصولة لا لشيئ نبيه الا بد من أن تكون الصلة معينة وانما وجب اضافتها إلى الكرة حيث تكون صفة أو حالاً لأن الحال ونعت الكرة يجب ان يكونا كرين (وان تكن شرطاً أو استفهاماً) أى لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالكرة وللمعرفة (قول كدى ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط) أجاب عنه العرب بأن فى الكلام تقديم وتأخير

كموله. وانسان عني يحس امانا ترة فيبدو ونارات يحم فيغرق (قلت) يجوز أن يكون تنوم رفوعا واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله
 سر وحل: والليل، دايسر. في قراءة من حذف الياء أو يكون حذف الياء من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يمتد بحركة النقل في ال
 وقوله أمتعول باخصص والمعرفة منعلق به وهو موصوله حال من أيا مقدم عليها والصفة مبتدأ خبره بالعكس وان شرط جوابه فمطلقا الى آخر
 البيت ومصدحا حال من أيا عني منفعة في المعرفة واسكرة ومعنى كل بها الكلام أى لكلام الذى هي جرؤه لأنها مع ما أضيفت اليه حزة كلام ثم قال :
 (وَرَمُوا إِصَافَةَ لَدُنْ جَرِ) لدن من الاسماء المألومة للاضافة لمظاومعنى ومعناها يدل على عدو قيل هي لأولغاية من الزمان
 والسكان وفهم من قوله جرائها لاتضاف الا للمفرد وجعل المرادى قوله جَرِ شامل للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة وجعل من
 إصافها الى الجملة قوله :

صريع غوان راقهن ورقته * لدن شب حتى شاب سود النواشب

والفعل عد الصف في نحو هذا على تقديره أن قال في الكافية :

واثر ربت ولدن ان قدرا * من قبل فعل نحو من لدن قرا

تسحيح النظم والاصل ان كررها أو تنو الاجراء فأضف كما قالوا في قوله تعالى: فذكر ان نعمت الذكرى ان الاصل ان نعمت الذكرى
 فذكر وانما آخر لرؤوس الآي انه أو نزل انه حرى على مذهب من جبر تقديم الجواب على الشرط أو بأنه يفهم في التابع ما لا يتم في المتبوع
 وانما صح عطف تنو وهو مستقبل على كرت الماضي لأن كرت مدخول لأن الشرطية فهو مستقبل معنى فلذلك صح عطف المستقبل عليه
 (وقوله كموله واسان عني الخ) المسمى الطويل وقد تلهو الرمة واسان مبتدأ وعني مضاف اليه واسان العين المثال الذى ظهر في سواد
 العين ويحسر بالرفع فعل مضارع بضم السين وكسرهما من حسر والماء بالرفع فاعله وقال الاشعري نائبه وتارة منصوب على ظرفية
 و الجملة خبر للتدء ولأنه لا يمكن لما عطف وسدوعيه المشتمل على ضمير مستتر عائدا على البدأ صح وقوعها حرا لأن عطف احدى الجملتين
 على الأخرى بقاء السببية يتران منزلة كون الحز وقع بمجموعها وقال في الغنى إن العائد محذوف تقديره يحسر الماء عه أى تكشف عنه
 وحكم بضم الجهم وكسرها مضارع جم بمعنى كثر واجتمع وهو خبر لمبتدأ محذوف أى هو يحجم ويفرق مضارع عرق والمعنى أن الماء
 والدمع اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق في الدموع واستتر ثم ان يس اعترض استشهاده الكودى بهذا البيت على حذف ان اشرطية
 فان الجواب هو فيبدو وهو مقدر نال الماء ولا يصح دخول الماء على الجواب الا اذا كان اجواب لا يصح جعله شرطا وهما يصح ومع ذلك
 دخلت عليه انهاء فعل على انه ليس جوابا ولا تمديرا لان (وقوله مطلقا حل من أيا) اعترضه العرب بأنه تكون الماء داخلة على أجنبي
 من الجواب وهو لا يصح وقال الشاطى حال من التكميل لمعجم من كمل، والحق ان مراد المكودى قوله حال من أيا أى أنه حال من
 ضميرها العائد سديا في بها على حذف مضاف تقديره محرورها ولذا ذكر مطلقا ولو كان مراده حالا من أى لقال مطلقا بالبيت
 لكن الأولى أن يكون مطلقا صفة لمحذوف معولا مطلقا تقديره تكميلا مطلقا (وأرموا إضافة لدن جر) وهي مبنية واحتلوا في
 وجه سألها قيل ان وجه بأنها شبهها بالحرف في الوضع ادمن جملة لسانها العشر أو الاحدى عشره لدن من غير توين وحملت للنونة على
 غيرها وعلل الرضى بقاءها بشبهها بالحرف في الجمود المحض لأنها مع كونها طرفا غير متصرف كعد فقد فارقت الظروف الغير المتحركة
 بلروم معنى الاسماء فتوغل في مشبهة الحرف دومها (قول كدى قيل بمعنى عند) فيكون اسم المكان الحضور أو زمانه وضعفه المكودى
 بقيل لان لدن تفارق عند في ستة أمور انظره في التوضيح (وقوله الالمرد) فيكون المراد بالجر والظم الجرف اللفظ وانما جمع
 النظم بن اضافة مع قوله مخفر مع ان الاضافة تستلزم الجراشارة الى أن العامل في الصف اليه هو المضاف (وقوله وجعل من اضافته الى الجملة)
 (قوله صريع غوان الخ) البيت من الطويل وقائه القطامي وصريع خبر لمبتدأ محذوف أى هو صريع والصريع هو الطروح على وجه
 الارض علة وغوان جمع غابة الجارية التي استعنت بحسنها على الحلى وقيل غنبت بزوجها على غيره وقيل استعنت بيت أنومها ولم تزوج
 ومعنى راقهن أعجبهن لحسه وجماله ومعنى رقه أعجبه وقيل أنصاه حتى لا حركة لمن لدن شب أى من وقت شبابه الى وقت شيبه قبل ان
 يجرب الامور ويكون له علم ينالها عن القبيح والمجور فان الذات اعان تكون قبل التجارب والنواشب ومن نظرى عواقب الامور لم تنق
 لعدة قال يس من لدن تنازعه العوامل الثلاثة قبله صريع وراقهن ورقته واطافة سود الى النواشب من اضافة الصفة الى الموصوف أى
 النواشب السود والنواشب جمع دؤابة من الشعر بهمة في الفرد بعد الذال المعجمة وكان حقها أن تثبت في الجمع ولكنهم استقلوا وقوع

وأجاز المرادى أيضا أن تضاف الى الجملة الاسمية كقوله :

وتذكر نهما لدن أنت يافع . وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد سمع نصب غدوة بعد لدن والى ذلك أشار بقوله : (ونصب غدوة بها عنهم ندر)

يعنى أنه قل نصب غدوة بعد لدن كقول ذى الرمة . لدن غدوة حتى اذا امتدت الضحى * وحث القطبين الشحشجان المكلف ونصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل لدون وقيل على اضمار كان الماقصة وقيل على المميز وقد سمي بعض المتأخرين نون غدوة مع لدن نون الفرق ولدن مفعول أول بالرما وإضافة مفعول ثان ومفعول جر محذوف تقديره جزم ما أضيف اليه ونصب مبتدأ خبره ندر وبها متعلق بنصب ثم قال : (ومع مع فيها قليل وتقل * فتح وكسر لسكون يتصل)

من الاسماء اللازمة للاضافة مع وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وقد تدر فيلزم نصبها على احوال نحو جاء الريدان معائى جميعا وقد حكى حرهابن وحكى سيديويه من قولهم ذهب من معه وقوله مع فيها قليل يعنى أن فيها العين فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة وقوله وتقل فتح وكسر يعنى فى لغة السكون اذا القت العين الساكنة مع ساكن بعدهما وجب تحريكها فمن حركها لنفتح فلا تخفيف ومن حركها لكسر فعلى أصل اجتماع

الالف بن هزمتين فابدلوا الأولى واوا والشاهد فى اضافة لدن الى الجملة وقيل هذا لئلا يشاهد فيه لان الفعل عند المصنف على تقدير أن الى آخر ما للكودى وما ردوا هذابه من أنه يلزم عليه حذف لموصول الحرفى وبقاء صلته بحجاب عنه بانه قد ورد حذف الموصول الحرفى مع ثبوت صلته كما يأتى فى قوله وان على اسم حالص الخ (وقوله كقوله وتذكر الخ) هذا مصدر بيت من الطويل ونعاه مفعول تذكر والنعماء بالقصر وضم النون النعمة وان فتحت النون مددته ويافع هو الذى دون امرأه هو الذى قرب . لاختلام والشاهد فى اضافة لدن الى الجملة الاسمية (ونصب غدوة بها عنهم ندر) (قول المكودى كقول ذى الرمة لدن غدوة الخ) البيت من الطويل العدو من صلاة الصبح الى طلوع الشمس والضحى فاعل امتدت ومعى امتدت دخل وقتها وحث بالناء المثثة بمعنى حض وألف والقطبين بالنصب مفعول حث مقدم على الفاعل والقطبين الخفيف الضعيف الذى لا يقدر على السير والشحشجان بالرفع فاعل حث وهو القوى الشديدا والمكلف صفة والمعنى كان هذا الامر من الصباح الى وقت الضحى الى أن قرب تمام انهار وصار المكلف القوى على السير يحس الضعيف على السير لسكونهما فى رقعة واحدة خوفا من أن يتأخر الضعيف فكان الشاعر قال كان ماذكر فى اليوم كله (وقوله على تشبيه لدن باسم الفاعل الخ) بين الشبه أن لدن تحذف نونه تارة وتارة تثبت فيكون مشا رب زيدا ثبت توينه اذا نصب زيدا ويحذف اذا أضيف الى زيد (وقوله وقيل على اضمار كان الخ) فيكون المحذوف كان واسمها وغدوة خبرها والتقدير لدن كان الوقت غدوة ويدل على الرقة المقدرة لدن وهذا الوجه أحسن لان فيه بقاء لدن على ما عهد لها من الاضافة بدليل من لدن شولا ادقدر سيديويه من لدن أن كانت شولا (وقوله وقيل على التميز) وجهه أن لدن تضم لامه وتفتح وتكسر وقد تحذف نونها فأشبهت حركة الدال حركة لاعراب والدون النون فصار لدن غدوة عنزة رطل زينا وكلام الناظم يحتمل هذه الاقوال الثلاثة أما على الاول والثالث فظاهر وأما على الثانى فتكون الباء بمعنى مع (وقوله وقد سمي بعض المتأخرين الخ) توين الفرق هو اللاحق لغدوة بعد لدن وذلك ان غدوة اذا أريد به غدوة يوم بعينه إما أن يكون منصوبا أو مجرورا فالاول نون وتوينه دال على نصبه والثانى المجرور لا ينون بل يكون مجرورا بالفتحة مموعا من اعصرف لعليه والتأنيث فالتوين فرق بين النصب والجزم يشكك عليه اذا أريد غدوة مطقة لا يوم بعينه فيون على كل حال ولا يفرق حيثئذ بينهما (ومع مع فيها قليل وتقل) (قول المكودى من الاسماء اللازمة ما ح) دليل كونها اسماء توينها فى بعض الاحيان ودخول من عليها نحو جئت من معه وقرى : هذا ذكر من معنى . بكسر ميم من (وقوله وهى اسم لموضع الاجتماع الخ) كما تكون اسماء لموضع الاجتماع نحو جئت معك : ودخل مع السحن قتيان . تكون اسماء زمان الاجتماع نحو جئت مع العصر وقد تكون لمطلق الاجتماع من غير اعتبار مكان ولا زمان نحو قوله تعالى : واركعوا مع الراكعين . (وقوله وقد تفرد) قيل فى كلامه تناقض لان تصريحه قبل بلازمها الاضافة يقتضى انها لا تفرد وأجيب عنه بان قوله قبل من الاسماء اللازمة للاضافة أى غالبا بدليل قوله وقد تفرد (وقوله أى جميعا) يؤخذ من كلام المكودى أن معنى معا جميعا واحد وهو مطلق الجمعية وهو مذهب المصنف فلا اعتراض عليه فى قوله سابقا : يكسر فى الجر وفى النصب معا . وقيل ان معا أخص من جميعا لانه يفيد المصاحبة فيكون مفيدا للجمعية والمصاحبة بخلاف جميعا فانما يفيد الجمعية الاعمية فلا اعتراض عليه فيما مرورد وفتحة معا اذا نونت فتحة اعراب على الاصح كما كانت فتحة اعراب فى حال الاضافة وأخذ من قول الناظم فيها ان مع الساكنة اسم

الساكنين وقول المرادى هاترمان لامفرغان غير صحيح لان هاترمان لامر تان لانه المتح لا يحدث الساكن فيها حكما وانما يحدث في لغة السكون ويدل على صحة مد كرتة قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لأجل لسكون ومع معطوف على لدن في البيت الذي قبله والتقدير وأرموا اضافة لدن ومع ومع الساكن العين مبتدا وفيد حره وني متعلق بجليل ولا يصح ان يكون مع الفتوح اعين مبتدا والجملة بعده خبر لان ذلك لا يؤخذ منه حكم في لزومها الاضافة بل يؤخذ منه ان فيها لفتين فقط بخلاف الاعراب لأول ثم قال :

(واضمم بناء غير ان عدمت ما * له أضيف ناويا ماعدا)

غير من الأسماء اللازمة للاضافة وقد تخلو عنها لفظا وذلك مفهوما من قوله ان عدمت ماله أضيف يعني ان عدمته في اللفظ وقوله ناويا ماعدا يعني ان اضيف ايه يكون محذوفا لفظا ومنويا معنى وفهم منه انه اذا لم يعدم المضاف اليه لم يبق على الضم وأنه ن حذفت ولم يولد بين اضمم وضم ناويا معنى ماعدا دون لفظه فهو على حذف مضاف لانه اذا نوى لهضمه ومعناه كان معربا كالمعرب بالضم ايه وضمم وضمم مصدر في موضع الخبر أي مايا وان عدمت شرط وما موصولة مفعول بضممت وانع على المضاف اليه وأضيف صلة له متعلق بأضيف وانضمم العائد من الجملة الى الموصول اله في له والضمير في أضيف عائد على غير ناويا حال من الماعل في اضمم أو من التاء في عدمت وما مفعول بناويا وهي واقعة على المضاف اليه وصلتها ماعدا ثم قال :

(قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعد)

ما قدم حكم غير وهو انها تنبى على اضمم اد قطعتم عن الاضافة ونوى المضاف اليه ألحق بغير في ذلك الحكم قبل وبعد وما بعدها ققبل وبعد نحو قوله وحل : لله الأمر من قبل ومن بعد. وحسب كقولك ماعدا غير درهم حسب وأول نحو ابدأ بذا من أول ودون نحو من دون والجهات يعني الجهات الست وهي عين وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام نقول جثث من فوق ومن تحت وعن عين وعن شمال فهذه كلها تنبى على الضم كغير اذا عدما أضيف ايه ونوى بعناه دون لفظه ثم قال :

(وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا)

هذا امر يح عافهم من قوله ناويا ماعدا فانه ان لم يولد لم يبق على الضم فلم يبق الا الاعراب وهو الأصل الأبرأ قوله نصبا وهم اهل لا يعرب حن قطعته عن الاضافة الا بالنصب وليس كذلك لا يعرب بالنصب ان كان طرفا كقوله :

فساعلى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الرلال

وبالحر داخل عليه حرف الجر نحو قوله تعالى : لله الأمر من قبل ومن بعد. في قراءة من حرويون وكأنه استعنى عن ذكر الجر لشمول المفعول الأول له وخص بالنصب المذكور لكثرته والحاصل ان قبلا وما بعدها لها أربعة أحوال :

لانه جعلها لغة خالصة من حساس ادى الى ما مع الساكنة حرف وأخذ من قوله قيل أن الساكنة غير ضرورة خلاف السبويه ثم ان مع المتحركة معرفة والساكنة مبدية وعلى التصريح فلا عن الشاطي بناءها بأن وحده تضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أول موضع لكن هذا التعليل يقتضي عموم البناء في المتحركة والساكنة والظاهر اعراهما معا ان قلنا اهم ثلاثا في الوضع أو ساؤها ان فلان ثانيا الوضع ولا وجه للفرقة بينهما (وقوله هاترمان) أي من باب الف والفتش الترتيب والفتح راجع للمتحركة والكسر راجع للساكنة وهذا هو ظاهر التسهيل (وقوله بل هاترمان) أي عن مع الساكنة لا غير وما في المكودي هو الحق الذي في الموضع والشاطي راد الشاطي (فان قيل) لم حملته على حالة الساكنين وحده لم يولد في اللغة أخرى معرفة وحركة الاعراب لا تختلف مع الساكن اه نعم ما استدلل به المكودي من قوله لسكون لا دليل فيه لاحتمال أن يكون اللام عني عند توقيفية لا تعليلية ومع الاحتمال يسقط الاستدلال (واضمم بناء غيرا) هذا شروع منه في الكلام على الحر وبدأ به حذف المضاف اليه في قوله ويحذف الثاني الخ وسيكلم على حذف المضاف في قوله وما في المضاف الخ وثالث العمل من التسهيل في قوله فصل مضاف الخ ثم ان تقديم الماعل غير على قبل وبعد ونسبهما بها يقتضي انها الأصل في ذلك والمعرفة بعدها مبدية لها وأسرع على المكس اذا حكم في قد وبعد متفق عليه ومع غير مختلف فيه حتى احتج الى علة لحاق غير قبل وبعد وعلى نسبها لحاق الاها والشموع لأن عرا شائع في كل غير وملا شاع في كل قبل وان تحالفا في كون قبل ظرفا وغير اسم غير ظرف ولذا نكت عليه لموضع في قوله لانها كقبل في الاها ولولا الالف والضمم قبل الخ دل غير لو افق الحق وغير اسم دال على مخالفة ما بعدها لما قبلها اما في الدات حوز زيد غير عمر وأوفي الصمت نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به (وقوله على الضم) الأول حذف على الضم في الموضعين لانه يقتضي انه مني الساكنة ليس على الضم مع اها معرفة كالمسا في تحصيل المكودي بعدمع وجه لبناء (وأعربوا نصبا اذا ما نكرا) (قول المكودي كقوله : فساعلى الخ) استمن الوافر وفاته عبد الله بن يعرب وكان له أثر فادركه والشراب فاعل ساغ معى خلا على حد قوله تعالى : سائغ شرابه أي حلو الوافر وكنت واوالحال وقبل المنسوب على الطافية وأكاد مضارع كاد من أفعال المقاربة وأغص مضارع غص وجملة

تصرح بالضاف اليه ونينه لفظا ومعنى وعدمه لفظا ومعنى وهى في هذه الأحوال الثلاثة معرفة على الأصل وعدم ذكر المضاف اليه ونينه معنى لالفاظا وهى في هذه الحالة مبنية على انضمام وانما بنيت في هذه الصورة لان لها شبهة بالحرف لتوعلها في الابهام فاذا انضم الى ذلك تضمن معنى الاضافة ومخالفة السطائر بتعريفها بمعنى ماهى مقطوعة عنه كل بذلك شبهة الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لانه أقوى الحركات تنبيها على عروض سبب البناء وقبل مبتدأ وخبره كبير وبحور ضبط قبل وغير بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الأصل لانهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء ووجه الضم انه ذكرهما على الحالة التى يكونان عليها في حال قطعهما عن الاضافة وأما بعد ودون وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين ادلا يستقيم الوزن الابه ووجه ما تقدم في قبل وغير وهى معطوفة على قبل والجهات وعلى كذلك والواو فى أعربوا تعود على العرب ونصب مصدر في موضع الحال أى ناصبين ويموز أن يكون منصوبا على حذف الجار أى نصب وقبله معول بأعربوا ولا يجوز فيه الضم كاجاز فيما قبل ادلا لوجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرنا ومن بعده متعلق بذكرنا وغير داخل فيما بعد قبل لانه قال قبل كبير ونطق بعل مبنيا على الضم ووجه ما تقدم في بعد ودون ثم قال :

(وما يلى المضاف يأتى خلفا * عنه فى الاعراب اذا ما حذفا)

ما يلى المضاف هو المضاف اليه والفرع بهذا الكلام الاعلام بان المضاف قد حذف ويقام المضاف اليه مقامه فى الاعراب كعوله تعالى : وشربوا في وجوههم العجل . أى حب العجل وكعوله عز وجل : واسأل القرية . أى أهل القرية وما موصولة وهى مبسدة وصلتها الى المضاف وخبرها يأتى خلفا ونصب خلفا على الحال من الضمير فى يأتى العائد على ما وعنه متعلق بخلفا وفى الاعراب متعلق بيأتى واذا متعلق بخلفا أو يأتى ثم قال :

(وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما قدما)

الوجه فى حذف المضاف أن يوجب عه المضاف اليه فى الاعراب كما تقدم وقد يحى المضاف اليه محرورا كما لو صرح بالمضاف والذى أبقوه أعص خبرا كاد وجملة كاد خبر كان وروى بالماء لغرات وروى بدل لغرات التلال وهما ماسيان للمعنى وفى بعضها بالماء الجم أى الحار ومنه اشتق الحمام وهو لا يناسب وقيل ان الجم من أسماء الأضداد فيكون مناسبا وروى بالماء للعين وهذا اذا قلنا ان هذا البيت يتم وحده وان كان له ثلث تعين روى الثانى قبله أو بعده والشاهد فى قوله فلا فانه حذف منه المضاف اليه ولم يبق فلذلك نون (وقوله تصرح بالمضاف اليه) نحو أنتظرك قبل العصر وبعده (وقوله ونينه لفظا الخ) أى نية المضاف اليه فىبقى الاعراب على حاله وسبق ترك التنوين وقرى فى لشواد : لله الأمر من قبل ومن بعد بكسرة واحدة من غير تنوين أى من قبل الغناب (وقوله وعدمه لفظا ومعنى) فبقى الاعراب على حاله من نصب على الظرفية أوجر عن ولكن يرجع السون الذى كان حذف للاضافة لزوال الاضافة لهما ومعنى قرى ، كأم عن المكودى : لله الأمر من قبل ومن بعد . بالجر والتنوين وقبل وبعد فى الصورة الثالثة نكرتان وفى الأوليين معرفتان لفظا فى الأولى وتقدرا فى الثانية وكذلك فى الرابعة خلاف ما وقع فى البسيط وحسه فى شرح الكافية انها فى صورة البناء بكسرة (وقوله لتوعلها فى الابهام) يبان ذلك ان غير شائع فى كل غير وقبل وبعدها ثلثان فى كل قبل وبعد وكل واحد منهما معتبر الى ما سمين على المقصود بها فاستحقت الحرف حينئذ فى مطلق الافتقار هذا ماله والحق فى تعليل ابناء شبه قبل وبعد بحرف الجواب كنعم ولى فى كون حرف الجواب يستغنى به عن ذكر الشئ بعده فكذلكها اذا قطعنا عن الاضافة مع ما فيها من شبهة الحرف فى الحمود والافتقار وانما ليسيا دائما للرومهما الاضافة للبعده عن شبهة الحرف وانما حص البناء بهذه الصورة لان الاضافة فى الصورة الأولى لفظا فهى مانعة من البناء وفى الثالثة تقدير تقدير المضاف اليه كذكره وحذف المضاف اليه فى الثالثة وعدم نينه لفظا وتقدرا يجعل الافتقار كالأعدم فلم يبق الافتقار مؤثرا الا فى الصورة الرابعة وبنيا على حركة دفعا لالقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة قال المكودى لانها أقوى الحركات الخ والفرق بين حركة البناء وحركة الاعراب ولانه الأليق ببناء الظروف التى لا تصرف اذا انضم حركة لا تكون لها حالة الاعراب لانها فى الاعراب اما منصوبة أو محرورة بمن فيكون الطرف الغير المتصرف قد استوفى الحركات كلها (فان قيل) ما الفرق بين قبل وبعدين كل وبعض حتى فى الأولان دون الآخرين مع اشتراك كل فى حذف المضاف اليه ونية معناه (فالجواب) ان كلا وهما مصرفان وتنوينهما تنوين عوض فاسمهما الاعراب وقبل وبعد غير متصرفين فاسمهما البناء (وقوله بالتنوين والرفع) يعنى فى قبل وأما غير فيكون مونا محرورا بالكاف فتقول قبل كبير (وقوله ادلا يستقيم الوزن الابه) بل يستقيم الوزن أيضا بتنوين حسب (وقوله وغير داخل الخ) أشار بهذا الى الجواب عما يقال هل غير تنون وسكر كقبل وبعد أم لا فاجاب بان للأخود من الناظم انها تنون وتسكرا لانها ذكرت فى اللفظ بعد قبل فى قوله قبل كبير وهذا اذا قلنا ان المراد بالنصب مطلق النصب وقال يس الصواب ان غير وحسب خارجان من قوله وما من بعده قد ذكرنا لان المراد بالنصب فى قوله وأعربوا نصبا للنصب على الظرفية لا مطلق النصب (وما يلى المضاف يأتى خلفا) (قول المكودى أى حب العجل) هذا أولى منه تقدير

هو المضاف إليه هو لا في حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما إلى آخر البيت أى تركوه على الحالة التى كان عليها قبل حذف المضاف وهى الجبر وفهم من قوله ورعا أن ذلك قليل وفيه مع قته شرط به عليه بقوله:

(لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف)

يعنى أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه محرورا إذا حذف المضاف إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مماثله لفظا ومعنى كقوله :
أكل امرئ تحسبن امرأ * ونار توفد بالليل نارا

فإن مضاف إليه كل وحذف كل ومعنى بار محرورا لأن المضاف الذى هو كل معطوف على كل لم يطو به المضاف إلى امرئ وما موصولة واعدة على المضاف وحذف صلتها وهى اسم يكون وثم لا جبر يكون وما معلق به وما موصولة وصلتها قد عطف عليه معلق بمطوف وفي عطف ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه ثم قال :

(ويحذف الثانى ويبنى الأول * كحله إذا به يتصل)

يعنى أن الثانى الذى هو المضاف إليه يحذف وينبنى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان عليها مع اتصال المضاف إليه به من حذف التثوين أن كان مفردا واليون أن كان مثنى أو مجموعا على حده لكن بشرط به عليه بقوله :

(بشرط عطف وإضافة إلى * مثل الذى له أضفت الأول)

يعنى أن بقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحالة التى كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك كقولهم قطع الله يد رجل من قائل أى قطع الله يد من قائلها حذف من قائلها وبقى يد غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه لأنه قد عطف عليه رجل مضافا إلى مثل المحذوف

بأنهم حب عاده أمحل لأن المقصود بقاء المقدم أمكن وأخذ من قول الأعراب أنه لا يحذف المضاف إلا إذا أمن اللبس بأن بقي ما يدل عليه كفى الآية فإن بنى إسرائيل أشربوا حب لعجل لا ذاب العجل وكفى الآية الثانية عند المسكودى لأن من شأن لسؤال أن يكون لأهل قرية لا لغيره ويحتمل أن يكون لا حذف فى الثانية وإن سؤال يقع للقرية عسها ولا مانع منه ثم إذا حذف المضاف نارة لا تعتبر فتعبد الضمير على المضاف إليه وتارة تعتبر فتعبد الضمير على المضاف لقدر وقد اجمع الأمراء على قوله تعالى : وكف من قرية أهلكناها * ها بأسا ياتا أوهم فابون . لأن التقدير والله أعلم من أهل قرية فأعد الضمير فى أهل كساها على القرية المضاف إليه وشيا فى قوله : أوهم فابون . أعاده على المضاف * فإن قيل * قول أساطم إذا ما حنفا مستغنى عنه بقوله خلفا إذ خلف الشيء لا يجمع معه * والجواب * أنه أتى به ليدل على أن حذفه مشروط وهو بقاء ما يدل عليه ويكون المضاف إليه غير جملة كما قيل وتعلمه ثم إن المضاف إليه كما خلف المضاف فى الأعراب بخلافه فى الكثير أن كان المضاف المحذوف نكرة والمضاف إليه معرفة وفى التدكير إن كان المضاف مذكرا والمضاف إليه مؤنثا وفى التأنيث إن كان المضاف مؤنثا والمضاف إليه مذكرا فلو قال أنصف عنه فى الأحكام إذا ما حذف بدل فى الأعراب وفى المنراد (لكن بشرط أن يكون ما حذف) هذا متعلق باسمه فاعل محذوف حال من الذى أبقوا والتقدير حال كون الذى أبقوا ملتبسا بشرط ومعنى حرروا الذى أبقوا أبقوه على حره ودليله قوله كما قد كان قبل حذف واللم تكن قائمة بشرط الثانى (قول المسكودى كقوله أكل امرئ الخ) البيت من التقارب وقائه حارثة بن احتجاج يخاطب روحته حين أنكرت حاله بعد كبره ولحمرة لاسمها وكل مفعول أو تحسبن وامرأ مفعول ثان وجهلة توقد صفة نار وأصده تتوقد فحذفت إحدى التاءين لقوله وما بتاين ابنى الخ والمعنى أنه ليس كل رجل رجلا بل الرجل السكامل هو صاحب الأوصاف الحمودة وليست كل نار راءها بالليل نارا كاملة بل النار السكاملة هى التى تكون للأضياء ويهتدى بها السائر والشاهد فى حذف كل وقاء نار على حره وأما جعلوا نارا محرورا بكل محذوفة ولم يجعلوا نار بالحر معطوفا على امرئ المحرور المدخول لكل لتلازم العطف على معمولين وهما امرئ وامرأ لعاملين محتدين وهما كل وتحسبن وهو ممنوع وحيث جعلنا نارا المحرور معمول لا لكل محذوفة فيكون فيه عطف معمولين وهما كل المقدره وبارا المنصوب على معمولين وهما كل وامرأ المنصوب لعامل واحد وهو تحسبن وهو جائز وتقدر من قال فى معنى هذا البيت :

لقد كثرت دعاة العقه حتى * لقد غلب النعيق على الصهيل * وما كل الوقود كسار دوسى * ولا كل الفواطم كالبتول

(ويحذف الثانى ويبقى الأول) هذه المسئلة عكس المسئلة التى قبلها وهى من الحذف من الأوائل للدلالة الثانى عليه وهذه المسئلة شبيهة بآب السارح (بشرط عطف وإضافة) ما ذكره الناظم فى قطع الله يد ورجل من قائلها هو مذهب المبرد والذى لسيبويه عكسه وهو أن الأصل قطع الله يد من قائلها ورجل من قائلها فحذف من قائلها من الثانى فقطع الله يد من قائلها ورجل ثم أقم ورجل بين يد ومن قائلها وقيل لا حذف بل يرد رجل كل منهما مضاف إلى من قائلها

ومنه قول الشاعر : يا من رأى عارضا يسره * بين ذراعى وجهة الأسد فذراعى مضاف الى مخنوف مثل الذي أضيف اليه المعطوف وكحاله في موضع الحال من الأول وإذا متعلق بالاستقرار العامل في كحاله وهي مضافة الى يتصل به متعلق بمتصل وبشرط متعلق يحذف والى متعلق بإضافة والذي واقع على المضاف اليه المخنوف وصله أضفت وله متعلق به والضمير المحرور عائد على الوصول * ثم اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاد الكلمة الا في ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الدغم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز في السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار إلى الأول بقوله :

(فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا أو ظرف اجزولم يجب * فصل يمين)

فجعل الجائز في السعة على ثلاثة أنواع الأول أن يكون المضاف شبيه بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فتشمل نوعين الأول كقراءة ابن عامر : وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم . بصب أولادهم وجرح شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف اليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل الثاني اسم الفاعل كقوله تعالى في قراءة بعض السلف : فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله . بنصب وعده وجرح رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لأن المضاف اسم فاعل واسم الفاعل شبه بالفعل هذا معنى قوله : فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا . النوع الثاني أن يكون الفصل بين المضاف اليه والمضاف بظرف معمول لمضاف كقوله . كماحت يوما صخرة بعسيل . وهذا معنى قوله أو ظرنا وفهمه جواز الفتح بالمحرور إذ الظرف والمحرور من واحد ومن ذلك قوله . لأتعتاد في الهيجا مصابة . ففصل بين معتاد ومصابة بقوله في الهيجا النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكاه الكسائي هذا غلام والله زيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يجب فصل يمين ثم أشار إلى الثاني بقوله :

(واضطارا وجدا * بأجنبي أو شئت أو ندا)

فجعل الفصل للاضطرار على ثلاثة أقسام الأول أن يكون المقاصد أجنبيا يعنى أجنبيا من المضاف اليه كقوله :

كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل

فصل بين كف ويهودى ويوما وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له الثاني أن يفصل بين المضاف اليه والمضاف بالعتى نعت المضاف

(قول كدى ومنه قول الشاعر يا من رأى الخ) البيت من المسرح وقاله المرردق واعارض السحاب وسر من السرور بمعنى الخرخ وبين ظرف متعلق برأى والشاهد ذكره المكودى ثم الأولى لما ظم أن يميل وإضافة بعمل ليشمل ما إذا كان مصافا وما إذا كان عاملا في مثل المخدوف نحو * بتل أو أفتح من ويل الديم * والأصل بتل ويل الديم أو أفتح من ويل الديم كما نكت بذلك الموضح (فصل مضاف شبه فعل) (قول المكودى في السعة) (فتح السين أى في الثرند الضيق) وقوله كقراءة ابن عامر) في السكابة .

وعمدتى قراءة ابن عامر * وكملها من عضد وتاصر

(وقوله في قراءة بعض السلف) مخلف اسم فاعل تمتد إلى اثنين فعلى قراءة بعض السلف يكون من إصافة الوصف الى مفعوله الأول الذى هو رسله وفصل بالمفعول الثاني الذى هو وعده وما على قراءة الجمهور ونحو وعده ونصب رسله فالوصف مضاف إلى المفعول الثاني ورسله مفعول أول وإنما قدم المفعول الثاني على كلا القراءتين إشارة إلى أن الله لا يخلف وعد أحد فكيف يخلف وعد رسله (وقوله كقوله كماحت الخ) هذا عجيز بيت من الطويل وصدره : فرشنى بخير لا أكون ومدهتى . ورشنى أمر من راض السهم إذا ألزم عليه الريش ومعناه أصلح حالى بخير والواو فى ومدهتى أى مدحى بمعنى مع وناحت اسم فاعل قال فى القاموس النحت القروى وما طرف متعلق بناحت وصخرة مضاف الى ناحت من إضافة اسم الفاعل الى مفعوله والعسيل مكسة العطار التى يجمع بها العطر ولا شك أن مكسة العطار إذا مر بها على الصخرة فلا تؤثر فيها ودك كناية عن كون سعيه لا فائدة فيه مع حصول التعب والشاهد فى كون يوما فاصلا بين ناحت وصخرة (وقوله لأتعتاد الخ) هذا صدر بيت من البسيط ونحوه : يصلى بها كل من عاداك يراها . وأنت مسد أو معتادضة واحدة خبره وفى الهيجا متعلق بمعتاد ومصابة بالجزم مضاف الى معتاد والهيجا الحرب والمصابة الصبر ويصلى من صليت الكافر . بمعنى أدخلته النار وباء بها سبية والمحرور عائد على مصابة والمعنى إن عادتك الصبر فى الحرب فبسببها تدخل أعداءك نار الحرب وأشهد ذكره المكودى (واضطارا وجدا) (قول المكودى كقوله كما خط الكتاب الخ) البيت من الوافر وقائه أبو مية النخري يصف رسم دار فالكاف فى كما اسمية بمعنى مثل خبر لمبتدأ أعذوف ومما صدرية وخطمى للمفعول والكتاب نائب الفاعل والتقدير رسم هذه الدار مثل خط اليهودى وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب وجملة يقارب صفة يهودى ومعناه يقارب اليهودى خطه ويصل حروفه بعضها ببعض

نجوت وقد بل الرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

أراد من ابن أبي طب شبح الأباطح وهو المراد بقوله أو بنعت الثالث البداء كقول الشاعر :

وفاق كعب بحير مقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

وهو المراد قوله أو نذا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف الى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف ومما وصولة واقعة على الفاصل وسببها سبب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نسيبه وهي فاعل بمصل ومنعولا أو ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف ومقدر البيت أحز أن بفصل لكتاب الشبه للمعل عما أضيف اليه منصوبه في حال كونه مفعولا أو ظرفا وفصل بين مفعول لم سم فاعله يعب وهو مصدر مضاف الى الفاعل والتقدير لم يعب ان يعصل اليمين المضاف واضطارا مفعوله له وهو تعليل لوحد وفي وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنى متعلق بوجد .

ومعنى يريل يعصل بعضها بعض والعنى ان هذا الرسم شبه بخط اليهودى الذى وصل حروفه بعضها بعض أو فرقها والشاهد في يوم التماسل بين المسلمين مع انه معمول بخط (وقوله كقول الشاعر نجوت الخ) البيت من الطويل وقائله سيدنا ومولانا معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه وذلك حين افي ثلاثة من الحوارج على قتل سيدنا معاوية وسيدنا على بن أبى طالب وسيدنا عمرو بن العاص ويكون منهم في صبيحه ليلة معيه من رمضان عند صلاة الصبح فلم الله معاوية وعمرا وقتل على وذلك أن الذى خرج لقتل معاوية كان سيفه قصيرا فلما ضربه لم يمكنه وإنما قطع منه عرق النكاح فآخذ معاوية وقطع له يده ورحله ثم تزوج الرجل فولد له قتال يريد بن معاوية أنك تلد وأمير المؤمنين لا يولد له قتله وأما عمرو بن العاص فكان مريضا تلك الليلة فامر خارجه بالصلاة فلما شرع في الصلاة صرعه الرجل وكان الرجل لا يعرف عمرا فلما أخذ الرجل ودهوا به الى عمرو وجعلوا يقولون يا عمرو قتل عمرا فقالوا انت قلبت خارجه قتل أردت عمرا وأراد الله خارجه وأما الذى ذهب الى سيدنا على وهو عبد الرحمن بن ملجم أله الله بلجام من البار فضر به عنما الخروج لصلاة الصبح فأخذوه وأتوا به الى على فقال لهم ان أنا عشت فالأمرلى وان أنا مت فالأمرلكم ولما مات وأرادوا منه قال سيدنا الحسن ابن سيدنا على رضى الله عنه لك حاجة عندي والآن لا أقولها لك الا في أدنك فقال الناس قرب أدنك له فقال الحسن أسألكم ما أراد قالوا لا قاله أراد أن يأخذ أدنى من أصابها قال له عدوا لله والله لو قربت عسى لقلعتها من أصلها والواو في وقد بل واو الحال والمرادى هو عبد الرحمن بن ملجم وشيخ الأباطح صفة لابي المصاف فان قيل ان الأباطح كنية وهي من قبيل اعلم فاعت في الحقمة للمصاف والمذوف له فكيف يقال ان المذوف وقع للمصاف وحده وهو الأب * فالجواب * انه لما كان النعت تابعا لمعوته في الاعراب وهو انما يتبع المضاف فقط تزل كأن النعت انما وقع للمضاف فقط والأباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لأن أباطح كان من أشياخ مكة وأشراقها والشاهد في فصل شيخ الأباطح بين أبى طالب وشعر ابن حماد ان يقول :

قلت أفضل من يمضى على قدم * وأول الناس اسلاما وإيمانا

وأعلم الناس بالقرآن ثم بما * من الرسول لنا شرعا وتبانا

صهر النبي ومولاه وناصره * أضحت مناقبه نورا وبرهانا

وكان منه على رغم الحسود له * مكان هرون من موسى بن عمران

وقال لى صلى الله عليه وسلم : من أشق الأولين فالعاقرة ناقة صالح فقال ومن أشق الآخرين قال الذى يضر بك على هذا يعنى بافوخه يخص هذه يعنى لحية (قال الكودى كقول اشاعر وفاق كعب الخ) البيت من البسيط وقائله بحير أخوكعب وذلك أن النى عليه السلام أهدر دم كعب فعلم أخوه بحير أنه لا بد أن يقتل ويصير الى البار فأشدد قصيدة يطلب فيها من كعب الاسلام لأجل أن يسجو في الدنيا من القتل وفي الآخرة من البار فلما بلغ الخبر الى كعب أنشد قصيدته بانت سعادة المشهورة التى منها :

ان الرسول لسيف يستضاء به * مهند من سيوف الله مسلول

فلم يشعر به النى صلى الله عليه وسلم حتى أتاه مسلما ووقف على رأسه وأنشد القصيدة الشارطا ووافق مبتدأ وكعب منادى مبنى على الضم باسقاط حرف البداء وبحير مضاف الى وفاق وهو خبر وفاق واعراب باقى البيت واضح والشاهد في كون كعب المنادى فصل بين وفاق المضاف وبحير المضاف اليه والله أعلم .

﴿ المضاف الى ياء التكلم ﴾

انما أقر هذا الباب لذكر لان فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله فمنها ان آخر المضاف الى ياء التكلم يكون مكسورا والى ذلك أشار بقوله :
(آخر ما أضيف ليا كسر) نحو هذا غلامى وصاحى وصديق ويستثنى من ذلك المقتل الآخر والثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار الى الأول بقوله : (ادلميك معتلا) يعنى ما لم يكن المضاف الى ياء التكلم مقتل الآخر وشمل المقصور والنقص ولذلك أتى بمثالين فقال :

(كرام وقذى) فقام مثال للمقصود وقذى مثال للمقصود والقذى ما وقع في العين ثم نبه على الثانى والثالث بقوله : (أويك كابن وردين) يعنى أويك مثنى كابن أو جمعا على حدة كريدن وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التى ذكرت لا يكون ما قبل الاء وبها مكسورا وأما حكم الياء فى نفسها فقد نبه عليه بقوله : (فذى * جميعها اليا بعد فتحها احتذى) فذى إشارة الى الأربعة المذكورة يعنى أن

هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذى وحوب فتحها وفهم من تخصيصه الياء فى هذه المواضع أن الاء فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها أو سكوتها نحو علاى وغلاى ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله :

(وتدغم اليافيه والواو وان * ما قبل واو ضم فا كسره من * وألغاسلم)

يعنى أن ما قبل ياء التكلم ان كان اء أدغمت فى ياء وشمل المقصور نحو راي والمثنى والجمع على حدة فى حانه الجر والنصب نحو مرت زيدى وراى ت زيدى ومررت بمسلمى وراى ت مسلمى وراى ت مسلمى وقوله والواو يعنى فى جمع المذكر السالم حالة الرفع وفهم منه وحوب قلب الواو لان الحرف لا يدعم الا فى مثله وفهم من قوله وان ما قبل واو ضم فا كسره يعنى ان ما قبل الواو فى الجمع يكون مضموما فيجب كسره

﴿ المضاف الى ياء التكلم ﴾

ترحم للمضاف الى ياء التكلم ولم يرحم الياء مع انه ذكرها فى قوله فذى جميعها لياتر عامنه والزيادة لا يعترض بها طرا الى أن الله سأل موسى عن العصا وراد موسى ريادات قال تعالى : وما لك ييميك يا موسى قال هى عصاى أتوكأ عليها الآية . وقد سئل عليه الصلاة والسلام عن البحر فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته والذي يضر أناهو النقصان بأن يترحم لأشياء ولا يذكره ثم اختلفوا فى المضاف الى ياء التكلم فالجمهور على انه معرب بحركة مقدرة فيما قبل ياء التكلم منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة فى حالة الرفع والنصب والجر وقد يعرب فى حالة الرفع والنصب بالحركة المقدرة وفى حالة الجر بالحركة الطاهرة واختاره فى التسهيل وقيل مبى وهو مذهب عبد الله الجرجاني لانه مضاف لغير معرب وقبل خصى لامعرب ولا مبى وهو مذهب ابن جنى (قول السكودى منها الخ) أى ومنها قوله :

(وتدغم اليافيه لواو وان * ما قبل واو ضم الخ) (آخر ما أضيف ليا كسر) (اللام فى ياء يعنى انى وانما وحب الكسرة مناسبة لياء (ادلميك معتلا) (عترض * كلام اللطيم بان تعينه بمقتل عام يشمل المقصور والمقصود وغيرها كدلو وطى فيقتضى ان دوا وظيا اذا أضيفا لياء لا يكسران مع أن الصواب كسرها وان حكمهما حكم الصحيح (وأجيب * بان مثليه برام وقذى يخص ذلك لكن التحصيل بالمثال وأحسن منه قوله فى الكافية :

وآخر المضاف ليا كسر إدا * لم ينقص أويكصر كرام وقدا

هنا ما لهم والحق ما قلناه بعضهم من أن مراد اللطيم بمقتل المقتل الاصطلاحى المار فى قوله : وسم معتلا الخ . فخرج دلو وظى لان اعتلاهما ليس اصطلاحيا والاعتلال الاصطلاحى أن يكون آخره حرف علة وقبلها حركة من جنسها (أويك كابن) هدامدحول للمبى الذى هو لم واستثنى عن النصريح المثنى والجمع بالمثالين (قول السكودى لا يكون ما قبل الياء فيها الامكسورا) بدلى على سكوبه كما كان قبل الاضافة (فذى جميعها) (قول السكودى وجوب فتحها الخ) هذا اذا فسرت احتذى بالترم كفى للعرب وواقفته اللغة والاهل المشهور عنهم ان منع احتذى اتبع فلا يدل على الوجوب دلالة قطعية (وقوله بل يجوز فتحها وسكونها) وقد اجتمع الفتح والسكون فى قوله تعالى : قلن نخرحوا معى أبدأوا ان تقانوا معى عدوا . (فان قلت * لموجب فتحها فى هذه الأرباع دون أن تضم أو تسكر * قلت * لو سكنت لالتق ساكنان ولو ضمت أو كسرت لوقع الثقل على حرف العلة فلم يبق الا الفتح لحفته ودليل خفته ظهوره فى المقوص نحو قاض (وتدغم اليافيه) لما أخرج فيما سبق للسائل الأرباع من كسر ما قبل الياء كأن قائلا قال ما حكم آخرها فبين انه مبى على السكون لكن كان ينبغى اللطيم أن يقدم هذا على قوله فذى جميعها الخ ليكون الحكم متصلا فينبغى للطالب عند التدريس أن يوصله بما قبله عند ذكر الأقسام الأربعة (قول السكودى وفهم منه وحوب الواو ياء الخ) قال شيخ شيوينا الحافظ سيبى الطيب وبه يلغز ويقال ما جمع مذكر مرفوع بالياء وقد ألف فيه شيخنا العلامة سيبى على قصاره بقوله :

أفدى نبيه العصر ما جمع سالم * أتى لذكور وهو بالياء يرفع

بعد قلب الواو ياءً وادغامها في الياء نحو هؤلاء مسلمي أو مفتوحا فيبقى على حاله نحو هؤلاء مصطفى في جمع مصطفى وقوله وأنفاسم أي
أركبني حمله وشمل المتصور نحو قتاي وعصاي والثاني في حالة الرفع نحو هذا علامي على لغة جمهور العرب وهذيل يدلون
ألف المتصور ياءً ويدغمونها في ياء التكلم وهو المنبه عليه بقوله :

(وفي المتصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن)

وفهم من تخصيصه للمتصور أن ألف التثنية في حال الرفع لا تبدل عنهم وفهم منه أيضا أن الياء المبذلة من الألف تدغم في ياء التكلم
لاحتياج مثلين الأول منهما ما كن فتقول هذا فتى ومن ذلك قول الشاعر :

سبقوا هوى وأعقوا الهوام * فخرموا ولكل جنب مصرع

وقوله آخر مفعول ناكس وأل في الياء للعهد إما لما في الترجمة من قوله ياء التكلم أو في أول الكتاب من قوله وقبل يا النفس
وقوله فسى مبتدأ وجميعها تأكيده وإياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتدى خبر عن المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه
عائد على فتحها واخلة خبر المبتدأ الثاني الذي هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء في فتحها والجملة خبر المبتدأ الأول
والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها محذوف وهو منوي ولذلك نيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتدأ ثانيا وهو
وما بعده خبر المبتدأ الأول وعائد على المبتدأ الأول في هذا الوجه الهاء في جميعها وعائد على جميعها هو الضمير القدر الذي كان يعود
على المبتدأ الأول في الوجه الأول واء مفعول لم يسم فاعله تدغم وفيه متعلق بتدغم والهاء فيه عائدة على ياء التكلم وإن شرط وما مفعول
لم يسم فاعله محذوف يفسره ضم وهن مضارع مجزوم على حواس الأمر وهاؤه مضمومة وهن يهون إذا سهل ولا يصح كسر هاء لانه مضارع
وهن من إذا ضاعف لأن المراد ههنا ما أدغم سهل ويخف ولا يصعب والقام مفعول مقدم يسم وانقلابها متداوياً منصوب على إسقاط لام الجر

فأحسه نقول : حوانك يا شيخ انجاة جميعهم * ومن لجميع المشكلات يدافع

بدا في أنا مسلمي فرقه * يباء لغز والحقيقة تتبع

فقوله مسلمي مرفوع على إعمالية يأتي وعلامة رومه الواو المقلوقة باء الدغمة في ماء التكلم فهو باللفظ مرفوع بالياء ولذا قلنا فرقه
يدل لغز أي خبر صغير لغز معنى المعجبة وفي الحقيقة مرفوع بواو قلبت ياء ولنا قلنا والحقيقة تتبع وبهذا يسقط ما قد يقال
أن هذا الأمر مبني على غير أساس (وقوله بعد قلب الواو ياء الخ) هذا مبني على أن قلب الحرف سابق على قلب الحركة ويؤيده
أن موجب الغلب اجتماع الواو والياء وسبق الواو بالسكون كما يأتي في قوله : إن يسكن اسبق من واو ويا الخ وللب الضمة كمرية تبع
وبدأنا بالتأنيح لأنه من تأنيح رأى الأمر يفصلي إلى آخره فصر آخره أولا فكان ينبغي للناظم حينئذ أن يقول وإن ما قبل ياء ضم
فيبدل واو ياء وقد يقال إن الناظم سماه واوا باعتبار ما كان عليه قبل القلب وقيل إن قلب الحركة سابق على قلب الحرف
فكون عبارة الناظم حينئذ سامة (وقوله نحو هؤلاء مصطفى الخ) بفتح الهاء أصبه مصطفىون بواوين الأولى مضمومة من الصفو
تحرك الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألها فصار مصطفىون فالتقى ساكنان حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار مصطفىون ثم أصبف للياء
حذفت الون للإضافة فأجمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياءً وأدغمت في الياء كقوله إن يسكن
السابق الخ وسبق السحرة على حالها (وفي المتصور عن هذيل) (قول المكودي قول الشاعر سبقوا الخ) البيت من السكامل
لابي ذؤيب الهذلي من قصيدة يرثي بها بنه الحمة الذين ماتوا في طاعون واحد وأولها :

أودى بني وأعقبوني حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

وتجلدى لثامتين أريهم * أتى لرب الدهر لا أتضعض

وإذا المنية أنشئت أظفارها * ألفت كل تميم لا تنفع

ومنها

ومنها

ونذكر أنهما حضرت معاوية الوفاة دخل عليه بعض من يباذعه في الخلافة فأظهر من نفسه القوة وأشد ونجلدى للثامتين الخ ففهم الآخر مراده
فقال وإذا المنية الخ الواو في سبعوا عائدة على بنه الحمة وهو مفعول وفيه الشاهد وأصله هوى قلبت الألف ياء على لغة هذيل وأدغمت الياء
في التكلم وهو منصوب مفتحة مقدرة على الألف المقلوقة بياء المدغمة في ياء التكلم وأعقوا من العنق وهو نوع من أسير والمراد تابع بعضهم بعضا
وفي نسخة وأجنحوا معنى جبحوا فخرموا أي احترمتهم المنية وأخذتهم واحدا بعد واحد ثم صبر نفسه بأن مصيبة الموتامة
والخصية إذا عمت هانت فقوله ولكل جنب أي ذات خبر مقدم ومصرع مبتدأ اسم مكان أي مكان يحشر فيه وهو القبر والمعنى
كل واحد لابد أن يصرع على وجه الأرض (وقوله وياء منصوب على إسقاط الخ) الأولى أنه مفعول باقلا ب لسان انقلاب مصدر

وحسن خير انقلابها وعن هذيل متعلق بحسن وكذلك في القصور .

﴿ إعمال المصدر ﴾

(بفعلة المصدر ألحق في العمل) . يعني أن المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل أو كان لازماً نحو عجت من قيام زيد وفي رفع افعال ونصب المفعول إن كان متعدياً واحداً نحو عجت من ضرب زيد عمراً وتعدي محرف الجر إن كان فعلة يتعدى بذلك الحرف نحو أعجبتني مرورك بزيد ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفاعل يتعدى إليهما نحو عجت من إعطاء زيد عمراً ودهماً وكذلك التعدي إلى ثلاثة نحو عجت من إعلام زيد عمراً بكرراً . وهذا كله مستفاد من قوله : بفعلة المصدر ألحق في العمل . وهذا سواء كان مضافاً أو مجرداً من الإضافة أو مقروناً بأل وإلى ذلك أشار بقوله :

(مضاف أو مجرداً أو مع أل) فاعماله مضافاً أكثر من إعماله مجرداً وإعماله مجرداً أكثر من إعماله مقروناً بأل والحاقة بفعلة في العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نه عليه بقوله : (إن كان فعل مع أن أو ما يحل * محله)

يعني أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل وأن أو ما المصدرتان نحو أعجبتني قيامك أي أن تقوم وعجت من قيامك الآن أي مما تقوم وتعمل قوله إن الاسبة والخففة وفهم منه أن المصدر إذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت حمار مفعولاً بفعل محذوف وقد تقدم ثم قال : (ولا سم مصدر عمل) اسم المصدر هو ما في أوله مهمز رائدة

مضاف إلى الفاعل وكل المفعول وذلك لأن انقلاب مصدر انقلب مطاوع قلب المتعدي إلى اثنين فيتعدى المطاوع إلى واحد تقول قلبت الألف ياء فانقلب الألف ياء والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ إعمال المصدر ﴾

لما فرغ من الكلام على ما يعمل أصالة من اسم أو فعل أو حرف شرع يتكلم على ما يعمل بحسب النية والناسب أن يقدم أبنية المصادر وأبنية اسم افعال على إعمالها لأن معرفة الداء سابقة على معرفة الحكم وأحيب به لما كان الكلام في الانشاء وهو يكونان متساويين غالباً نسب أن يقدم العمل على ابنية والذات وأطلق الناظم المصدر على ما يعي اسمه ولا يقل أنه رحم للمصدر وذكر داخل الترخمة للمصدر واسمه (مضافاً أو مجرداً أو مع أل) كان ينبغي أن يأتي بمثال هنا لكل واحد من الثلاثة فشل المضاف بقوله تعالى : ولولا دفع الله الناس . ومثل المجرد من أل والإضافة قوله تعالى : أو أطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً . فتيماً مفعول لأطعم ومثال القرون بأل * ضعيف النكاية أعداءه * فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداء مفعوله (إن كان فعل) (قول كدي وعجت من قيامك الآن الخ) . فما زاد الآن الذي هو للحال إشارة إلى أن المصدر مع ما يعمل مطعماً كان الزمان حالاً أو ماضياً أو مستقبلاً وأما مع أن فلا يعمل إلا إذا كان ماضياً أو مستقبلاً وليس مراده أن ما لا يعمل المصدر معها إلا إذا كان الزمن حالاً يدلل أنه يتبع المرادى كثيراً وعبارة للرادى صريحة فيما قلنا واشتراط حاول الوصف مع أن أو ما محله يعني عن الشروط التي ذكرها الأزهرى وغيره تقييداً لاطلاق المصنف (وقوله والخففة) مثله عمت ضربك ريذا فريذا معمول لضربك المصدر وهو يحل إلى أن الخففة والفعل والتقدير عمت أن قد ضرب ريذا فإن مخففة من التثنية بدليل وقوعها بعد العلم وفيه ضمير مستتر هو اسمها أي الأمر والشأن وحالة قد ضربت خبرها وفصل بين أن والخبر بقول الناظم سابقاً . فالأحسن الفصل بعد الخ (وقوله ولدت جعل الخ) أي ولأجل فقد هذا الشرط جعل الخ (وقوله مفعولاً بفعل محذوف) لم يرد أنه مفعول به بل أراد أنه مفعول مطلق وتفسير السامع له صوت يصوت صوت حمار ولا يصح أن يكون صوت المنسوب معمول لصوت ليستأ لأنه لا يصح أن يحل محله أن والفعل لأن العرض بهذا الكلام الأخبار فلو جعلت أن والفعل مكانه صار المعنى له أن يصوب صوت حمار فيصير إنشاء (وقوله وقد تقدم) أي في قول الناظم (كذاك ذو التشبيه بعد جملة * كلى بكاء ذات غضله)

ومفهوم قول الناظم مع أن أو ما أنه إذا صح أن يحل محله فعل دون أن أو ما فلا يفعل المصدر أيضاً وذلك كالمصدر المؤكد نحو ضربت ضرباً ريذا فريذا منصوب بصرت العامل لأن ضرباً واصل صرح أن يحل محله فعل ويكون الفعل مؤكداً لكن دون أن أو ما كالمصدر الدائب عن فعله نحو ضرباً ريذا لكن هذا فيه خلاف فيقضي مفهوم قوله مع أن أو ما أنه لا يعمل لأنه يحل للفعل دون أن أو ما والأصل أن ضرباً ريذا والنع هو إسي لا ينشأ في شرح القطر وذهب ابن مالك في جميع كتبه غير مفهوم الالفية إلى حواز عمله (ولا سم مصدر عمل) تقدم أن المصدر يدل على الحدث نفسه واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر كقولك غسدت بضم الأول فسكون الثاني فإنه سم مصدر اغتسل فهو يدل على المعنى الذي هو فعل الشخص بواسطة المصدر الذي هو الاغتسال والاعتسال يدل على المعنى بنفسه وظاهر المصنف أن كل اسم مصدر يعمل وليس كذلك بل هو ثلاثة أقسام قسم لا يعمل اتفاقاً كفجار اسم جنس المجور وسبحان اسم للتسبيح وسم يعمل اتفاقاً وهو ما إذا كان مبسوطاً بجم زائدة لغير المفاصلة نحو

لغير المفعول نحو الحمدلة والصرة أو كان لغير الثلاثي بوزن ما الثلاثي نحو الوضوء والغسل فإن فعلهما تَوْضَأً وَاغْتَسَلَ وَأَمَّا فَصْل النَّاظِمِ
 هذا النوع من المصدر لقلة عمله ونكبر عمل نبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن أعماله قول عائشة رضي الله عنها: من قبله الرجل
 امرأته الوضوء. فاعمل قبة وهو اسم مصدر لأن فعله قبل والمصدر مفعول مقدم بالحق وبفعله وفي العمل متعلقان بالحق ومضافا
 وما بعده أحوال من المصدر وإن كان فعل شروفاً ومعنى موضع الصفة لفعل وما معطوفة على أن ويحل في موضع خبر كان وعمله في
 موضع نصب على الظرف ولأسم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال: (وبعد جره الذي أضيف له * كمل بنصب أو رفع عمله)
 قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً أو محمداً أو مفعولاً ثالثاً فالصاف إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله:
 كمل مصب نحو أعجبي كمل ربه الخبز منه قوله تعالى: ولولا دفع الله الناس جميع اليك لفسدت الأرض وما يكون لعلكم ترجعون. وهذا هو المراد
 بقوله أو رفع نحو أعجبي أكل الخبز عمر ووضعه قوله تعالى: وقد على الناس حج البيت من استطاع. في أخذ التأويلات وإضافته إلى الفاعل
 وعمل المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل بنصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى
 السائل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبي أكل زيد وإلى المفعول ولا يذكر معه فاعل نحو أعجبي أكل الخبز ومنه قوله عز وجل: بسؤال عجتك.
 وبعد متعلق بكمل والذي مفعول خبره وجره مصدر مضاف إلى الفاعل والذي مفعول به (١) فهو مصدر مضاف كمل بالنصب وأضيف
 له صبه الذي واسم المفعول المضاف له وفي أضيف ضمير مستتر عائدة على المصدر وعمله مفعول بكمل والماء فيه عائدة على المصدر
 وحسب ما علم كمل أو رفع مفعول مفعول به أو للتفصيل لا للخير ثم قال: (وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى في الاتباع المحل الحسن)
 قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وإن أضيف إلى المفعول
 فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وإن أضاف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وإن أضيف إلى المفعول
 فاعلاً جراً على المصدر ورفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبي كمل ربه بطريق حمل على اللفظ والظرف
 بالرفع حملاً على الموضع وكذلك أعجبي أكل زيد وعمره بالجرح حملاً على اللفظ وعمره بالرفع حملاً على الموضع وأعجبي أكل الخبز والجمع
 بالجرح حملاً على اللفظ وبالنصب حملاً على الموضع على قدر المصدر بأن وفعل الفاعل والرفع على الموضع أيضاً على تقدير المصدر بن وفعل

أطعمهم إن مصابيح رحلا * هدى السلام تحية طلم

فصاح اسم مصدر ميمي مضاف إلى الكاف من إضافة المصدر إلى فاعله ورجلاً بالصب مفعوله والجملة بعدها نعت وظلم خبر إن * وقد
 ورد أن المازني طلب مهدي قراءة كتاب سيديويه ويعطيه مائة دينار فاستمع ولامه تليته المبرحدا يعلم من فاقته فقال فكرت في كتاب سيديويه
 فوجدت فيها زبدي على الأمانة ففكرت أن أمكنها من يهودي ثم قدر الله أن عمت جارية بمحض الوائق بهذا البيت فاختلف
 الحاضرون في نصب لفظ رحل أو رفعه وأصرت الجارية على الصب وقالت أخذته عن المازني ففتحت إلى البصرة فأحضر المازني فأبدي وجهه
 الصب وهو ماضي فأخذ اليازدي في معارضته فقال له المازني هذا البيت مثل قولك إن ضربك زيداً ظلم فاستحسنه الواثق وأمر له بألف
 دينار فرجع إلى بيته فقال ليعبد تركت الله مائة فعوضي ألفاً والحق أن المبدوء بالمصدر سميت وتسميته باسم مصدر مجاز وقسم في
 عمله خلاف وهو ما إذا كان لغير الثلاثي بوزن ما الثلاثي فمعه ليعبدون وأحاره الكوفيون ولاحل احراج القسم الأول حص
 المكودي كلام الناظم بالقسمين الأخيرين فمعه اسم المصدر أي العامل فلا ينبغي أن هالك اسم مصدر آخر غير عامل وهو القسم الأول
 (قول المكودي لغير المفعول) احراجاً بما إذا كانت الميم بالسفالة كالتخاضعة والمفائلة فانه مصدر اتفاقاً لا اسم مصدر (وقوله نحو
 الحمدلة) فتح الأول وكسر الثالث ومضربة بفتحهما (وقوله فإن فعلهما تَوْضَأً الخ) فصدرهما أحقبقى تَوْضَأً وَاغْتَسَلَ واسم المصدر
 هو الوضوء والغسل بصم ولهما (وقوله من قبله الرجل امرأته الخ) الوضوء بالرفع مبتدأ مؤخر ومن قبله خبر مقدم وقبله اسم مصدر
 قبل وقياس مصدره انقبيل والرجل مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله وامرأته بالصب مفعوله (وقوله منصوب على المصدر)
 الأولى انه منصوب على الظرف (وبعد جره الذي) (قول المكودي في أحد التأويلات الخ) فتح مصدر مضاف إلى المفعول وكل
 بالفاعل وهذا لتأويل ليس بصحيح لأنه يصير المعنى وثقه على الناس أن يحج البيت المستطیع فدا حج سقط عنهم وإذا لم يحج فهم مؤخذون
 به وهو فاسد مع التأويل الثاني أن من يدل من الناس يدل نص من كل وهو ظاهر التأويل الثالث أن من مبتدأ والخبر محذوف تقديره
 من استطاع منهم (وقوله ومنه قوله عز وجل بسؤال) فسؤال مصدر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل والله أعلم
 بسؤاله فنجح الخ (وقوله مصدر مضاف إلى الخ) فتوقع في كلامه ما يتكلم عليه ويقع ذلك كثيراً في كلام الناظم (وجر ما يتبع)

(١) الأولى حذف قوله والذي الخ لأنه مكرر مع ما قبله اهـ.

المفعول والتقدير أن أكل الخبر وال لحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها والأحسن في ذلك المحل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجرف فعل أمر وما مفعول بجر وهي أيضا موصولة وصلتها يتبع وما ثانية مفعول تتبع وهي أيضا موصولة وصلتها حروم من شرطية في موضع رفع بالإنشاء وخبرها راعى وفي الاتباع متعلق براعى والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره قطعاه حسن .

﴿ أعمال اسم الفاعل ﴾

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جاريا محرى لفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال ثم قال : (كفعله اسم فاعل في العمل) يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازما نحو قائم زيد ويجب للمفعول إن كان فعله متعديا لواحد نحو أضارب زيدا وينصب المفعولين إن كان فعله متعديا إلى اثنين نحو أمتع زيدا عمرا درهما وهذه كلها مستفادة من قوله : كفعله اسم فاعل في العمل لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين أشار إلى الأول منهما بقوله : (إن كان عن مضيه بمنزلة) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يشبه فاعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أضا رب زيدا غدا أو الآن فهو كان بمعنى المضي لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيه ذكرتم أشار إلى الشرط الثاني بقوله : (وولى استفهاما أو حرف ندا * أو نفي أو جاذبة أو مسددة)

يعني أن من شرط أعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله وذكر من ذلك خمسة مباحث الأول أن يلى الاستفهام نحو أضارب أنت عمرا الثاني أن يلى حرف النداء نحو يوطأ لها حبلا والظهور أن هذا مما اعتمد على اللوصوف لأن التقدير يار حلاطها حلا وليس حرف انداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم الثالث أن يلى نفيًا نحو ما ضارب أنت زيدا الرابع أن يكون صفة لموصوفه نحو مررت برجل ضارب عمرا وفي ضمن ذلك المحل لأنها صفة في المعنى نحو جاء زيدرا كإفرا الخامس أن يكون مسددا وتشمل الخبر وما أشبه الخبر نحو زيد

(قول المكودي شامل للأوجه المذكورة الخ) هي الاتباع بالرفع فقط أن أضيف المصدر بفاعله أو الاتباع بالرفع أو الحبس أو أضيف المصدر للمفعول على الاحتمالين فتحصل أن في الإضافة إلى الماعل وجهين الاتباع بالجر على اللفظ وبارفع على المحل وفي الإضافة إلى المفعول ثلاثة أوجه الاتباع بالجر على اللفظ وبالرفع أو بالنصب على المحل باعتبار تقديره مبنيا للماعل أو للمفعول والله أعلم

﴿ أعمال اسم الفاعل ﴾

عمل فعله في التعدي والزوم (قول المكودي ما دل على حدث الخ) هذا كانه حسن في الحديث بكل ما دل على حدث (وقوله وفاعله) فصل أول خرج به اسم للمفعول كضروب فانه دل على حدث ومفعوله وخرج به أيضا لعدم قايه دل على الحدث والزمان وضما ولم يدل على إفعال الالتزام لا وضما وكلامنا فيما دل عليه وضما وخرج به أيضا تصدر (وقوله جاريا مجرى الفعل في الحدوث الخ) فصل ثان خرج به الصفة المشبهة بحسن واسم التفضيل كأفضل قائمها لا يدلان إلا على الثبوت وأورد عليه نحو دائم وثابت من اسم الفاعل الذي دل على الثبوت وأجيب بأن الثبوت فيهما مستفاد من خصوص المادة فتقولك ناق مثلا لثبوت مستفاد من حروفه (وقوله والصلاحية للاستعمال الخ) الصلاحية بالجر عطف تفسير على الحدوث كانه قيل فلما معنى حدوثه فقال حيث كان يصلح للأزمة الثالثة فهو يدل على الحدوث فلا يخرج يذكر الصلاحية شيء فيكون حد المكودي مع حد لتوصيح متوافقين (كفعله اسم فاعل) هذا التشبيه غير تام لأن اسم الفاعل يجوز اضافته إلى ما بعده عملا بقوله : وانصب بذى الأعمام تنوا واخضع . والفاعل لا يمكن اضافته (إن كان عن مضيه بمنزلة) هذا الشرط والثاني بعده ليس له مطلقا بل في خصوص نصب المفعول به إما رفعه انصير المتصل أو عمله في الحال أو التمييز أو الظرف فلا يحتاج إلى شرط اتفاقا وأما رفعه الضمير المفصل أو الظاهر فمنهيب الجمهورانه لا يحتاج إليهما وقيل يحتاج (قول كدى إلا إذا كان بمعنى الحال الخ) يؤخذ منه أن الفعل الذي يشبهه هو المتضارع لأنه هو الذي يكون لما ذكر (وقوله نحو أضارب زيدا غدا الخ) فإن ضارب جار على الضرب في الحركات والسكنات وإن اختلفت صفة السكون والحروف لأن كلا منهما أربعة فهو مثله في اللفظ ومعناها واحد وهو الحال والاستقبال (وقوله لم يعمل) لأنه لم يشبه فلا يقال ضارب زيدا أمس لأن معناه هذا ضارب زيدا فلم يجر اسم الماعل على لفظ الفعل فلا يعمل انصب بل يجب اضافته وأجاز الكسائي إعماله انظر التوضيح (وولى استفهاما) (قول المكودي والظاهر أن هذا الخ) مثل هذا الاعتراض في التوضيح وغيره وأصله لولد الناطم وقال الدنوشري والشهاب لسهو إنما هو من التراح لأن الناطم لم يصرح بأن الاعتماد على حرف الداء بل إنما ذكر أن اسم الفاعل يعمل إذا ولى حرف النداء وهل هو المسوغ فيق ما هو أعم (قلت) الظاهر أن السهو إنما هو من الدنوشري والشهاب لأن المصنف في مقام تعداد عدد المسوغات لعمل اسم الفاعل فما مراده إلا أن حرف الداء مسوغ بنفسه وقال بعضهم لو كان مراده ما قاله الدنوشري والشهاب كان تكرار مع قوله بعد وقد يكون تمت محذوف الخ (وقوله وفي ضمن ذلك الحال) أشار بهذا إلى أن المراد بالصفة ما يعي

ضرب عمرا وان زيدا ضارب عمرا وكان زيد ضاربا عمرا وظلت ريذا ضاربا عمرا لان اسم الفاعل في هذه التثنية كلها مسند واسم
فعل مبتدأ وسببه كفعه وفي العمل متعلق بالاستقرار الذي في الخبر وان كان شرط والباء في يعمل ظرفية بمعنى في والخبر خبر كان
وعن مصبه متعلق بمعررب والهاء في مصبه عائدة على اسم الماعل واستفهاما مفعول بولي وأو حرف بدا أو نفي معطوفان على استفهاما
ووجه معطوف على ولي ومصدرا معطوف على صفة ثم قال : (وقد يكون نعت محذوف * فيستحق العمل الذي وصف)
يعني اسم الفاعل يأتي معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة المذكور كقول الشاعر :

كساطح صحرة يوما ليوهنها * فم يصرها وأوهى فرب الوعل

فم يصرها وأوهى فرب الوعل
فم يصرها وأوهى فرب الوعل
فم يصرها وأوهى فرب الوعل
فم يصرها وأوهى فرب الوعل
فم يصرها وأوهى فرب الوعل
فم يصرها وأوهى فرب الوعل
فم يصرها وأوهى فرب الوعل
فم يصرها وأوهى فرب الوعل
فم يصرها وأوهى فرب الوعل
فم يصرها وأوهى فرب الوعل

(وإن يكن صلة أل ففي النفي * وغيره إعماله قد ارتضى)

يعني اسم الفاعل لا يقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطابقة لآل كان أو مستقبلاً أو مضياً وانما عمل مطلقاً لأنه صار بمنزلة الفعل قال للشارح لانه
كان صلة الموصول وعلى تفرقه من الجملة العملية شبه الفعل معنى واستعماله فأعطى حكمه في العمل كما أعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه كافي
فوله تعالى : الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فإذن قوله تعالى : فالحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
له طلب العمل عليه فيه نظر لانه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة لآل نحو قوله عز وجل : ألم يروا إلى الطير فوقهم صافات
ويتبعن و إن يكن شرط وصلة كحبر لكن والفاء جواب الشرط وإعماله مبتدأ وخبره قد ارتضى وفي للنفي متعلق بارتضى ثم قال :

اللعوبة ومثل هذا مرفى قوله وبالعكس الصفة (وقوله واستفهاما مفعول بولي الخ) واما أولى فيصح أن يكون معطوفاً على كان مدخولاً
لأن وسبب أن يكون المرفى على حذف قد أرى وقد ولي الخ (وقد يكون نعت محذوف) (قول الكودي على موصوف محذوف الخ)
تبع عبارة : في الحقيقة أن الاعتماد على المحذوف لا يكون إلا في الوصف وليس كذلك والصواب أن هذه الأشياء المتقدمة كلها إذا حذف
وذلك علمها دلل مسكتها كالمعت المحذوف انظر أمثمتها في الموضح وأصلح الحافظ الحجة سيدي الطيب الشطر الاول بقوله :

* وأعلم أن معتمداً محذوف * وهو أولى من اصلاح غيره (وقوله كساطح صحرة الخ) البيت من البسيط وقائمه الاشئ
ميمون ونطاح اسم فاعل من طاح وفيه اشاهد حيث عمل لاعتداده على موصوف محذوف اي كوعل ناصح وفاعله ضمير عائذ على
الموصوف المحذوف وصخره مفعوله واوعى نيس الجبل وهو المعر ونوهها منصوب بان مضرة بعد اللام معناه ليرعها وروى ليقامها
بدل يوهنها ويضرها بكسر الفاء مضارع صار يضير بمعنى صير وضروها فعل ماض بمعنى خرق يقال أوهيت الجبل اذا خرقت
والوعى كفرس وكعب ودل فاعل وهى وقرنه بالنصب مفعوله وضميره عائذ على الوعل وهو وان تأخر لفظه فربته التقديم وقد
قال الناظم : وشاع نحو خاف به عمر والمعنى أنك تكلف نفسك ما لا تحمل اليه ويرجع ضرره عليك كالمعر الذي يأتي الى صخرة ينطحها

فلا يصرها وما يصرفه من الخرو ولا يعمل أراد (وإن يكن صلة أل) (قول كودي معنى واستعمالاً) هامن ببب الف والشر المعكوس
فقوله معنى يرجع لقوله ونفى مرفوعه الخ فالمعنى الذي يفهم قولك جاء الضارب زيد هو الذي يفهمه جاء الذي ضرب به زيد وقوله واستعمالاً
راجع لقوله صلة الموصول والمعنى ان الوصف يستعمل استعمال الفعل فكما ان الفعل يقع صلة أصالة فكذلك الوصف لتزليه منزله وكذا
يقولون ان صلة الفعل في صورته الاسم حوله اية استكرها لا يدخل شبه أل المعرفة على الفعل فأعطى حكمه في العمل أى في العمل مطلقاً
من غير قيد بمن كالمعمل (وقوله كافي قوله تعالى إن المصدقين الخ) في عطف أقرضوا اشكال إذ لا يصح عطفه على المصدقين فقط لان
المصدقين صلة والمعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بالمعطوف وهو المصدقات ولا يصح العطف على المصدقات والاتقان وأقرض
واجيب بجوابين أحدهما أن يجعل العطف على مصدقين والمصدقات معاً على حسب المذكر ثانياً أن يكون أقرضوا صلة لمحذوف اي والذين
أقرضوا وصح حذفه لاعتداده على موصول (وقوله فيه نظر لانه الخ) في نظره نظر لانه وضع كل منهما مختلف فم اذا الشارح بالفعل الذي
يصح عطفه على الصلة فعل الباقي على فعلية اعطاه على اسم حال محل العمل وفاعله وهو جملة لا محل لها فلا تؤول بمفرد لكونها صلة فكذلك
لا تؤول ما عطف عليها كأقرضوا في الآية بل يبقى على فعلية بخلافه فيقبض من قوله تعالى : ألم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقتضى لتأويله
بقايات لانه معطوف على صافات الحال الذي الاصل فيه الافراد والسكر فلا تؤول الآية الاولى وتؤول الثانية فاختلف
الموضوع واعترض أيضا بان الشارح لم يدع حصراً حتى يعترض عليه بما ذكره لكن قد يقال على هذا الآخرا قول الشارح كما
أعطى حكمه في صحة الخ يقتضى أن المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه مفعولاً بال فاذا لم يقرن بال لم يصح العطف وهذا معنى الحصص

(فعل او مفعال او فعول * في كثرة عن فاعل بديل * فيستحق ماله من عمل * وفي فعل قل ذا وفعل)

يعني ان هذه الامثلة الخمسة التي هي فعال ومفعال وفعول وفعل وفعل مفعول متساوية في انها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المقدمة فيه وقوله في كثرة اي مرادا به الكثرة أي التكثير وهي الزيادة في الفعل وذلك سميت امثلة بالمبالغة ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في السكينة: وقد يصير فاعل فعلا * تكثيرا أو فعولا او مفعالا

وطي هذا شرح الماشرح ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة ان هذه الامثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد وفي فاعل قل ذا وفعل ويدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح السكينة وأكثرها استعمالا بعد وفعل ثم مفعال ثم فاعل أما العمل فقال فنجو ما حكاه سيويه من قولهم أما العسل فأنشرب وأما أعمال مصارع فنجو به فنجو بـ أو تكسر أو أما أعمال فعول فنجو قول الشاعر:

ضروب بصل اسيف سوق سمائها * اذا عدوا اذا فأنك عاقر

واما أعمال فاعل فنجو ان الله سميع دعاء من دعاه واما أعمال فعل فنجو قوله :

حذر أمورا لانضير وآمن * مالميس منجيه من الاقدار

وفعال مبتدأ أو مفعال أو فعول معطوفان على فعال ويدل خبر المتدا وفي كثرة وعن فاعل متعلقان ببديل واقرء بيلا

فشدبك على الوجه الاول (فعال او مفعال) (قول كدى تعمل عمل اسم الفاعل الخ) يقتضى انها ليست باسم فاعل وليس كذلك هي منه والعذر له انها لما كان فيها زيادة التكثير معوها اصطلاحا أمثلة بالمبالغة والاقوى اسم فاعل (وقوله بالشروط المقدمة الخ) أطلق الجمع ها على المتى لانه لم يتقدم في اسم الفاعل الغير المقرون بال انشربان وفي اقرون بال شرط واحد (وقوله الزيادة في الفعل الخ) وفي بعض النسخ العمل ومراده بالفعل أو العمل الحدث فعولك ضارب يدل على مطلق الضرب وشراب يدل على الزيادة والتكثير الصادر من الشخص فيه (وقوله العمل المذكور الخ) فالمعنى حيث ان هذه الاوراء الثلاثة يكثر عملها عمل اسم الفاعل ويقل العمل المذكور في الوزين الآخرين (وقوله ويؤيد قوله بعد الخ) استعمالها له قليل بالنسبة للثلاثة الاول (وقوله ويدل على صحة الخ) اعلم انه لا يدن مافي شرح السكينة على مقال الاولات واكثرها عملا واما حيث عبر بالاستعمال فلما راد به الدلالة على التكثير والاحتمال ان مبنيان على كون في من قوله في كثرة معنى عند أو معنى الباء بمعنى الاحتمال الاول كون معنى عند ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل عند ارادة السكينة أي التكثير وعلى ما المذكورى تكون معنى الباء ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل كثر والمظاهر الاحتمال الاول لانه يبعد كون هذه الخمسة يدل على الكسر والزيادة الا ان الثلاثة الاولى كثر في الدلالة على السكينة من الآخرين وكونها تعمل عمل اسم الفاعل صرح به بعد في قوله فيستحق ماله من عمل وعلى احتمال السكينة يكون كلام الناظم قاصرا على العمل ويكون فيه شبه تكرار مع قوله فيستحق ماله من عمل (وقوله أما العسل فأنشرب الخ) ضمير المتكلم مبتدأ وشراب خبره وفيه ضمير مستتر يعود على المتكلم فاعل العسل بالنصب مفعول مقدم بشراب (قلت) ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فكيف يكون العمل مفعول شراب (قلت) محل ذلك اذا كانت الفاء في محلها وهذا من حلقة عن محلها لان الاصل مهما يكن من شيء فالعسل أنشرب والمعنى لا أقدم شيئا على شرب العسل ثم أقيمت اما مقام مهم وفعال انشرب فصار أما فالعسل أما شراب فحصل ثقل في اللفظ فرحلت الماء عن محلها فان اصل ضمير العسل بشراب بان قلت أما العسل فأنشربه فيجوز في العسل وجهان الرفع بالابتداء وما بعده خبره والنصب بوصف محذوف تقديره أما شراب العسل فأنشربه (وقوله انه لمحار بوائكها) محار مبالغة في نادر وفعاله عائد على اسم ان وبوائكها بالنصب مفعول محار جمع انك وهي اسمية الحسنة من التوق وهذا مبالغة في مدحه بكونه لا يدع الا الابل السمينه للاضياف (وقوله قول الشاعر ضروب بصل الخ) البيت من الطويل لاني طالب عم النبي ﷺ يرثي به حشته زوج آخيه أمية بن المعيرة الخزومي وضروب خبر محذوف تقديره أنت ضروب ولا يقدر هو لقوله فانك عاقر وضروب مبالغة في ضارب وفيه ضمير مستتر فاعله وسوق بالنصب جمع ماق مفعول صروب وسمائها جمع ميمنة ونصل السيف شفرته وقد يسمى السيف كله نصلا والمعنى انه كان يعرق الابل السمينه للضياف عند زادهم قيا كلون ويزودون واذا كان يفعل ذلك لمن يأكل ويزود فاحرى من يأكل فقط والشاهد في ضروب فاعله عمل عمل ضارب (وقوله حذر أمورا الخ) البيت من الكامل وحذر خبر محذوف وتقديره هو حذر وأمورا بالنصب مفعول له وجهلة لانضير مضارع صار بمعنى ضر في محل نصب نعت أي لانضير وآمن معطوف على حذر وما موصولة مفعول آمن ومنجيه بالنصب خبر ليس وحملة ليس صلة ما وانما ضمير اسم ليس او الضمير المضاف الى منحه وهذا البيت محتمل المدم والدم والشاهد في حذر حيث نصب المفعول وقيل البيت مصوغ وان سيويه سأل

وهو خبر عن أكثر من واحد لأن فيلاد جاء الاحبار به عن الجمع وما معمول يستحق وهي موصولة وصنيتها له ومن عمل متعلق بالاستقرار الذي تعلقت به الصلة ودافعاً لعل يقن وفي فعل متعلق بقا وفعل معطوف عليه ثم قال :

(وما سوى المفرد مثله جعل * في الحكم والشروط حيثما عمل)

ما سوى للمفرد هو اللتي والجمع وتعمل الجمع الذي على حد التثنية وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان ضاربان زيداً والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمروا وضارب زيداً فعمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وما مبتدأ وهو موصول وصلته سوى المفرد ومثله معمول ثان محذوف والعمول الأول الضمير المستتر في جعل وهو العائد على المبتدأ وفي الحكم معلق بجعل وكذلك حيثما ثم قال : (وانصب بنى الأعمال تعوا واخضع) يعنى بنى الأعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكورة وشمل اسم الفاعل وأمثلة البالغة والنلو اتباع وفهم من تقديمه لصب أنه هو لأصل واخضع جائز وإن كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فقوله هذا ضارب زيداً وضارب زيد وهذات ضاربان زيداً وهؤلاء ضاربون زيداً وضارب زيد وضارب زيد هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه الى واحد وإن كان متعدداً إلى أكثر من واحد فقد نه عليه بقوله :

أبا عبي اللحقى عن فعل بفتح اهاء وكسر العين هي سمعت في إعمالها شيئاً من العرب قتل هذا البيت ونسبه للعرب واحق أنه من كلام العرب لأن سيويه أثبت في كتابه وهو امام جليل يأنى أن ثبت في كلامه ما ليس من كلام العرب وقد سمع في غير هذا البيت (وقوله وهو خبر عن أكثر من واحد الخ) متى قلّم فإن ديلاً لم يجز به إلا عن واحد لأن الصحيح ان المعطوفات بأو يعود الضمير عليها مفرداً على أن المراد واحد لا بعينه أو عودها على الأول استثناء به عما عداها على حد قوله تعالى : وإذارأوتجارة أو لهما انفضوا إليها . الأصل انصوا اليهما وقوله : ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً الأصل هما وقوله به الخبر صوابه الصلة لأنه لا خير هنا على أن الصواب ان من عمل يبرأ فيكون معلقاً بمحذوف حال مهموماً والتقدير فيستحق الشيء الذي ثبت له حال كون هذا الشيء من عمل (وما سوى المفرد) هنا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له هل اسم الفاعل وأمثلة البالغة لا يعملان إلا إذا كانا مفردين لقوة شريهما بالفعل وأما ان كانا متثنيين أو جمعا فلا يعملان بعدهما من الفعل لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء أو يعملان مطلقاً فأجاب بأنهما يعملان مطلقاً فإن قلت لم عمل غير المفرد من اسم الفاعل والمصدر لا يعمل إلا إذا كان مفرداً وقال في الكافية : وأعمل المصدر والحدود * ومصدر فارقه التوحيد * أحيب عنه * بأن اسم الفاعل أشبه الفعل المتعارف لمعنا ومعنى لدلالته على الأرمئة الثلاثة والمصدر أشبه الفعل في المعط فقط الذي هو تضمن حرقة هضم (قول المكودي وكذلك حيثما) هذا ان حصلنا حيث ظرفاً وما المتصلة بها زائدة وجملة عمل في محل جرباً ضافة حيث إليها وجملة جعل خبر للبتدأ ويحتمل أن تكون حيثما اسم شرط متعلق بعمل وعمل فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم ان حيثما الخ تميم للبيت قطعاً لأن قوله في الحكم معناه العمل والشروط صرح بها بمعنى قوله حيثما ضاعاً أو هو لا زيادة في رد من يجمع إعمال غير المفرد (وانصب بنى الأعمال) قد مر أن هذا رفع لا يقتضيه قوله كفعله اسم فاعل من أن التشبيه من كل وجه مع أن اسم الفاعل يخالف الفعل لجواز اضافته (قول المكودي أنه هو الأصل الخ) هذا ظاهر كلام سيويه وقال كسائى لا أولوية لأحدهما وقيل الاضافة أولى للتخفيف وقد قرئ بالجرح والنصب قوله تعالى : ان الله بالغ أمره . (وقوله هذا حكم الخ) قالوا في هذه التوطئة نظر لأننا نقضى ان جوار الوجهين مخصوص بالتعدي إلى واحد فإن كان متعدداً إلى أكثر من واحد فيكون الأول وجوب النصب أيضاً ويكون داخلاً في قوله وهو النصب الخ وليس كذلك والصواب أن يقول هذا ان كان للعمول متصلاً باسم الفاعل أو فصل بينهما بما يجوز الفصل فإن فصل بينهما بغير ذلك فقد أشار إليه الخ والحاصل أن الاعتماد الذي يجب حمل الماظم عليه أن يقول إذا لم يقع فصل أصلاً بين العمول واسم الفاعل جاز في العمول وجهان ولا فرق بين أن يكون اسم الفاعل حينئذ متعدياً إلى واحد أو أكثر فنألفهم أنا ضارب زيد وأنا معطى زيد درهما فيجوز في زيد الوجهان وكذلك ان فصل بينهما بما يجوز به الفصل بين المناف والمناف إليه مما مر في قوله فصل مضاف نحو أنا ضارب غدا زيد وأنا معطى والله زيد درهما فيجوز في زيد أيضاً الوجهين وعلى هذين يحمل تلوا من قول الماظم : وانصب بنى الأعمال تلوا . فالتلوا إما حقيقة بأن لا يقع فصل أصلاً أو وقع بما يجوز به الفصل ون فصل بين اسم الفاعل ومعموله بمعمول آخر تعين نصب للعمول للفصول واحداً أو متعدداً وذلك فيما إذا كان اسم الفاعل متعدياً إلى أكثر من واحد نحو أنا معطى زيد درهما وأنا معلم زيد عمرًا منطلقاً فدرهما في المثال الأول وعمرًا منطلقاً في الثاني يتعين نصبهما للفصل بالمعمول الأول وان فصل بين العمول الأول واسم الفاعل بما لا يجوز الفصل به فيجب

(وهو لنصب ما سواه مقتضى) يعنى ان اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف الى الأول نصب ما عدا الأول وشمل ذلك امتدعى الى اثنين نحو أنا معطى زيدادرها والتمتدعى الى ثلاثة نحو أنا معلم زيدا عمرا مطلقا وشمل أيضا ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالطرف نحو أنا ضارب زيد اليوم وفهم منه أن النصب بعد اسم الفاعل للضاف الى الأول إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل لذالكور وهو مشهور نحو أنا معطى زيد درهم أمس فالمنصوب بعده انصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى لصى لم يستوفها وتلو مفعول باصب وهو مطابق لاصب واخفف فمن باب التارخ وكذلك بنى وهو مبتدأ وخبره مقتضى ولصب متعلق بمقتضى ثم قال : (واجرر أو انصب باصع الذى انخفض) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جازى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع واختلف فى الماصبلة فقيل اسم الفاعل المضاف وقيل فعل مضمر وهو مذهب سيويه وكلام الناطم تحتل المذهبين يدم بص على ماصبلة لكن صرح فى شرح الكافية بأنه محمول على بلوضع وان ماصبلة اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاجرار فهو من باب التارخ ثم مثل بقوله : (كبتى حاه وما لمن نهض) ففى المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض وبمعنى خير مقدم وهو مضاف إلى حاه وما لا معطوف على المحل ثم قال :

(وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تاضل)

يعنى ان اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ومطلقا إذا كان صلة أو بشرط الاعتدال وكل مبتدأ مضاف لما وهى موصولة وصحتها قرر ولاسم متعلق بقرر ويعطى الخ خبر كل وبلا تاضل تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله ثم قال : (فهو كفعل صيغ للمفعول فى * معناه كالعطى كفاضا يكتفى)

يعنى ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المسوع للفاعل فى معناه فتقول زيد مضروب أبوه فیر تقع ما بعد مضروب على أنه مفعول لم يسم فاعله كما تقول زيد ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصيغ فى موضع المنة المحل وفى معناه فى موضع الحال

نصبه أيضا ولا فرق بين اسم الفاعل للتمتدعى إلى واحد أو أكثر مثال الأول أن ضرب أخواتهم زيدا ومثل الثانى أنا معطى أخواتهم زيدا دهرها وأن معلم أخواتهم زيدا عمرا مطلقا فيتعين النصب فى الجميع وضمير سواه فى قول الناطم ما سواه عائد على الثانى فيصدق إذا كان الفصل بالمفعول الثانى نفسه وبما إذا كان السوى حكما أن كان الفصل بين اسم الفاعل والمفعول الأول بأجنبي كما مر هذا هو التحرير الذى يرشد إليه كلام الحافظ سيدى الطيب (وهو لنصب) (قول المكودى إذا كان يطلب أكثر الخ) قد علمت أن الصواب عدم التخصيص بما ذكر (وقوله بفعل مقدر) تقديره أنا معطى زيد أعطيتهم درهم أمس وقيد حوازا بوجهين السابقين بما إذا كان الثانى ظاهرا فان كان ضميرا تعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك الآن أو غدا وقال الأحمش وهشام السكاف فى محن نصب مثلهما فى قولك اللهوايك (وقوله من باب التارخ الخ) لا يصح على مذهب الناطم لأنه لا يرى التارخ فى متوسط والأولى أنه محذوف من الآخر له لالة الأولى عليه نعم يصح التارخ على مذهب الفارسي الذى يحيزه فى المتوسط (واجرر أو انصب) (قول المكودى إذا جر اسم الفاعل الخ) المراد به الذى توفرت فيه شروط لعمل لأن الكلام فيه وأما تاسع مالا يعمل فيتعين فيه الخفض (وقوله وشمل جميع التوابع الخ) ان كان شاملا باعتبار ظاهره هالذلك فالصواب تخصيصه بعطف النسق كما يستفاد فى المثال وغيره من التوابع يتعين فيه الجر (وقوله وكلام الناطم محتمل الخ) مثله فى الأزهرى وفيه نظر لأنه مما تابعها وإذا قدر له عاملا لا يصدق عليه أنه تابع حيثئذ وإنما يتعين أن يكون محفوضا على اللفظ أو منصوبا على المحل وقد يقال إنه مما تابعها باعتبار أنه وقع بعد المضاف اليه وحيثئذ فيصح كلام هذا الشارح (وكل ما قرر لاسم فاعل) اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله فمادل على حدث كأنه جنس وقولهم ومفعوله مخرج لما عدا اسم المفعول من كل مالا يدل على حدث أصلا أو دل عليه وعلى فاعله ولا يدخل فى الحد لفعل المبني للمفعول لأن الكلام فى الأسماء قاله غير واحد وقال بعض بزاد فى الحد وحدث (بلا تاضل) قيل هذا كالتناقض مع قوله بعد وقد يضاف دا الخ لأن اسم المفعول محتمل بالاضافة إلى المرفوع معنى وأجيب بأن المراد أن اسم الفاعل هو الذى لا يفاضل اسم المفعول وأما اسم المفعول فبماضل اسم الفاعل وقال غير واحد الحق أن التناقض ليس بصحيح لأن كلا منهما يضاف للفاعل معنى لكن اضافة اسم المفعول مستحسنة واطافة اسم الفاعل قبيحة (فهو كفعل) هذا دفع لما يتوهم من التشبيه للمقتضى أن اسم المفعول مثل اسم الفاعل فى النيابة عن الفعل المبني لفاعل وزاد قوله : فى معناه . مقتصرا ولم يقل وعمله مع أنه مثله فيهما لأن العمل داخل تحت الكلية من قوله وكل ما قرر والكفاف زوجة وخادم ودار وما يقوم به لفقته (قول كدى زيد ضرب أبوه) الحق أن يقول يضرب بدل ضرب لما علمت أنه لا يعمل إلا

من الصمير في صيغ أي صيغ للمفعول في حال كونه موافقا لذي المعنى وأتى بمثال من المتعدي إلى معولين وهو قوله كالمعطى كما ما يكتب فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفي المعطى ضمير مستتر عائدا على آل المفعول الأول بالمعطى وكفا مفعول ثان للمعطى ويكتفي خبرا مبتدأ ثم قال :

(وقد يضاف إلى اسم مرتفع * معنى كحمود المقاصد الورع)

يعني أن اسم المفعول انفراد بحوار اضافته إلى ما هو مرفوع بمعنى كقولك زيد مكسور العبد وأصله مكسوع عبده ومثله قوله حمود المقاصد الورع وفد للحقيق لالليل لسكره إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه وذلك لفاعل يضاف وهو إشارة إلى اسم المفعول ومرتفع اسم لا سم ومعنى منصوب على حذف حرف الجر أي في معنى والودع مبتدأ وحبره حمود وهو منضاف إلى المقاصد وأصله حمودة مقاصده .

﴿أبنية المصادر﴾

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومريد ثلاثي أربعة أقسام متعددة ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار إلى الأول بقوله :

(فعل قياس مصدر المتعدي * من ذى ثلاثة كدردا)

يعني أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل بسكون العين وشمل قول المتعدي فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو همهمهما والمعلل الهاء نحو وعد وعدا والمعلل العين نحو باع وباعا وقال قولاً والمعلل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضغف نحو رد ودهما خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذى في موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ وقياس خبره لأن فعلا معرفة بالعلية ثم أشار إلى الثاني بقوله :

(وفعل اللام كجوى وكجوى وكشعل)

هذا هو القسم الثاني من الفعل الثلاثي وهو اللام المكسور العين وقياس مصدره أن يأتي على فعل بتفتح العين ويستوى في ذلك الصحيح كفتح فرحا وشرا وأثرا والمعلل اللام كجوى وكجوى وعمى وعمى والمضغف

إذا كان للعدل أو الاستقبال (وقوله من الصمير في صيغ الخ) سبق قلم والصواب أنه حال من لفظ للمفعول المحرور باللام لأن الموافق بالكسر هو المفعول والوافق بالتفتح الفعل ويصير المعنى حال كون المفعول موافقا للفعل في معناه وهو أولى من جعله خرابا خبر أو متعلقا بالكاف التي بمعنى مثل (وقد يضاف ذا) (قول كدى يعني أن اسم المفعول انفراد الخ) أي عن اسم الفاعل وهذا الكلام يقتضي أن اسم الفاعل لا يجوز إضافته لمرفوعه معنى والحق ما مر أن إضافة اسم المفعول حسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة ولا يجوز إضافة واحد منهما للمرفوع معنى إلا إذا أريد به الثبوت (كحمود المقاصد الورع) أصله حمود مقاصده ثم قصد نائب عن الفاعل لحمود وقيل فاعل لتنزل اسم المفعول منزلة الصفة المشبهة ثم تحول الاسناد عن المتعدي إلى المضاف إليه وهو الهاء فالتصيب المقاصد على تشبيه بالمفعول به وصح دخول آل على المقاصد لزول إضافته التي كانت تنفصا وليست خفا عن الصمير كما رعم الأزهري لأن الصمير لم يحذف ولكنه انتقل إلى اسم المفعول ثم جرد المقاصد الأصلية فمرار من قبح إجراء الوصف المتعدي لواحد وهو حمود محرى الوصف المتعدي لاثنتين أحدهما الضمير النائب عن الفاعل وثانتهما المنصوب على تشبيه بالمفعول به فلا إضافة من نصب لأم من رفع لآلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه واستفيد من مثال المصنف أن إضافة اسم المفعول مرفوعه معنى إنما تجوز إذا كان اسم المفعول متعديا إلى واحد فان كان من الفاعل أو من المتعدي إلى اثنين أو أكثر فلا يجوز إضافته به تعلم أن مثل الكودى بمكسور العبد صواب لأنه اسم مفعول من كسا المتعدي إلى اثنين فلا يجوز إضافته بهذا فقرر بعض المحققين ونأمله (قول الكودى وذا فاعل الخ) فيه نظر بل هو نائب عن الفاعل والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿أبنية المصادر﴾

الأولى أن يؤخر هذا الباب والذي هذه إلى آخر التصريف وهو الذي فعل في كافيته لأن الكلام فيهما يتعلق بالمفردات فهما من قبيل علم التصريف لأعم المحو وقد يقال إنه قد كرم عملهما بأسبذ كذاتهما والأبنة جمع بناء والبناء مصدر يبنى ببناء والمراد بالأبنة الأوران كأنه قال أوران المصادر (قول كدى فالثلاثي أربعة أقسام) باعتبار عدائ الثلاثي المكسور العين أو المفتوح العين الذي مصدره فعل بسكون العين قسما واحدا والألفان اعتبر كسر العين وفتحها وصحها من غير نظر إلى التعدي والروم كانت ثلاثة وبالنظر إليها كانت خمسة لأن مكسور العين ومعوصها يكون متعديين ولزامين وفعل المضموم لا يكون إلا لازما (فعل قياس) المراد بالقياس هنا أنه ناد ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فالك تقيسه على هذا إلا أنك تقيس ورنا مع وجود السماع غيره قاله سيويوه والأخفش (قول المكودى وقال قولاً) غميه بقول قولاً هما غير صواب لأن كلامنا في المتعدي والقول وما تصرف منه لازم لأنه إنما تحكى به الجمل أو ينصب به المفرد الذي في معنى الجملة كقلت خطبة كالم (وقوله في موضع الحال من مصدر الخ) الأولى أنه حال من الفعل المتعدي (وفعل اللام) (قول كدى وأثرا وشرا) الأثر البطر والباطر الكافر للنعمة (وقوله كجوى جوى) الجوى شدة الوجد من عشق أو حزن أو مطلق

كشلا وشلا وقطا وقطا وفعل مبتدأ واللازم نعت له وبأيه مبتدأ ثان وفعل خبر البتة الثاني وهو وخبره خبر عن الأول ثم أشار إلى الثالث بقوله :
(وفعل ، لللازم مثل فعلا * له فعول باطراد كفعلا)

يعني ان فعل اللازم يأتي مصدره على فعل ويستوى في ذلك الصحيح نحو فقد قعدا والمعلل العين نحو حال حؤولا والمعلل اللام
نحو صامسوا وعدا وعدوا وفعل مبتدأ واللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من اصمير للستر في اللازم ويجوز أن يكون مفعولا
بفعل محذوف تقديره أعني وفعل مبتدأ وخبره في له والجملة خبر المبتدأ الأول وباطراد في موضع الحال من فعول ثم ان اطراد فعول في فعل
اللازم يشترط فيه ان لا يكون الفعل مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة في قوله :

(ما لم يكن مستوجبا فعلا * أو فعلا فادر أو فعلا)

فذكر في هذا البتة ثلاثة أوزان وسيدكر رابعا بعد وهي فعل بكسر الفاء وفعلا ففتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وماطر في مصدرية
ومستوحبا بكن وفعلا مفعول بمستوحبا أو فعلا ما معطوفان على فعلا ثم بين وجه معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال :
(أول لدى امتناع كأي) يعني بالأول فعلا وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أي إباء ونفر فادر أو بارنو أو بارنو أو قوله :
(واثان لدى اقتضى فعلا) يعني بكأي فعلا وهو أيضا مصدر فعل اللازم الدال على التقاب والاضطراب نحو لمع لعانا وجال جولانا وعلت
اقتدر غليانا وقوله : (لدا فعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على لدا والمرض نحو سعل سعالا
وركم كما ثم قال (أو لصوت) يعني ان فعلا يكون أيضا مصدر مطردا في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نطق نطقا وبمرت الشاة يعارا
ورغا البعير رغاء فعلا على هذا يكون لفعل الدال على الداء وللفعل الدال على الصوت وقوله : (وشمل * سير أو صوتا الفعيل كصهل)
هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدره مطردا في فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذميلا ورسم رسما والدال على الصوت نحو
صهل صهيلا وهذا معنى قوله وشمل سير أو صوتا وقوله فاول مبتدأ وسوع الابتداء به لتويع أو انه وصف المحذوف والتقدير فورن أول وخبره
لدى امتناع أي لفعل صاحب امتناع فهو على حذف مضاف والثاني مبتدأ وأصله والذي بالياء فحذف الياء واستعني عنها بالكسرة وخبره ملدى
واقضى صلة الذي وتقلنا مفعول واقضى وفعل مبتدأ وخبره لدا وأراد لدا فقصره ضرورة وأو لصوت معطوف على لدا والتقدير
فعال مصدر للداء ولصوت وشمل فيه لسان فعمل يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ومثل يشمل بكسر العين في الماضي وفتحها في
المضارع وهي اللة الفصحى لأنه ينبغي أن يضبط هبا بالفتح صوا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي السيد والفعيل

الارض أو خصوص داء الجوف (وقوله كشلا شلالا) الشلل هو يمس بعض الأعضاء نسأل الله السلامة والعافية وشلا أصله شلل من دفع
المكسور (فان قلت) ما الفرق بين رد المصدر المتقدم وشلا وقططا حتى أدغم الأولى دون الأخيرين مع اجتماع التثنية في كل (فنب) الأول
مصدر التعدى فعينه ساكنة فوجب الادغام موحود فيه والاخيران من اللازم فعينه محركة ووزنهما فعل بفتحتين وهما الوزن الرابع من
الأوزان السبعة التي لا يجوز فيها الادغام المشار إليها بقول الناطم فيما أتى لا كشلا صفف ودلل وكل وللب وانما وقع الادغام في المعنى في الجميع
لأن الادغام في الفعل أصل وفي الأسماء فرع (وفعل اللازم) (قول كدى وباطراد في موضع الحال من فعول الخ) لا يصح لأن العامل في الحال
هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها ابتداء والابتداء لا يعمل في شيئين من جهة واحدة فاحرى من حمتين مختلفتين على أن الحال
لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه والحق أنه حال من الضمير الذي انتقل من الاستقرار للجوار والجور الذي هو له وغدا بالمهمة بمعنى راح
(كأني) اعترض عليه التمثيل بأني فنه متعذر قول أي يريد فعل كذا والحق أن أي يستعمل بمعنى كره تقول أبيت الذي بمعنى كرهته فهو متعذر
وليس مراد أو يستعمل بمعنى امتنع فيكون لازما وفي الصباح أي الرجل بأني بمعنى امتنع وقال الزمخشري في تفسير أي من قوله تعالى : إياي ليس
أي. امتنع بما أمره به به وهذا الأخير هو مراد الناطم وبه يسقط اعتراض الأزهري وغيره (بلدا فعال) (قول كدى وزكم زكاما الخ)
تمثله بهذا غير صواب لأنه متعذر في القاموس زكم فهو مزكوم (أو لصوت) (قول كدى نحو نطق نطقا) صم الون ونطقا وهو
صياح الراعي بعنقه وزجره لها وصياح اعراب والمضارع بفتح العين وكسرها ومنه : كشلا الذي ينطق (وقوله وبمرت الشاة يعارا)
الصياح يعرت العنر تيعر يعارا بضم الياء ان صاححت وأما البعير بفتح الياء فهو الجدي يربط على الزينة لأجل أن تقع الأسد فيها اذا
أتى لبأ كل الجدي (وقوله ورغا البعير رغاء) بمعنى صوت مبالغة في التصويت (وشمل سير أو صوتا) أحسن كلامه أن فعل الدال على الصوت
له مصدران فعال بضم الفاء وفعيل وليس المراد كل ما دل على الصوت يكون مصدره عليهما معا بل منه ما مع مصدره عليهما كنعق
نعاقا ونطقا ومنه ما مع فيه فعال فقط كيعرت الشاة يعارا ومنه ما مع فيه فعيل فقط نحو صهل صهيلا كامر (وقوله على حذف مضاف الخ)
صوابه على حذف الموصوف (وقوله قبل الروي المقيد الخ) الروي المقيد عند العرب وضيئ الذي ليس آخره حرف لين من واو أو ياء أو ألف وبيان

فاعل يشمل وسيرا مفعول يشمل وصوتا معطوف عليه ثم أشار الى الرابع فقال :

(فعولة فعالة لفعلا * كسهل الأمر وزيد جزلا)

يعنى أن فعل المضموم يعين ويكون إلا لازما بطرد في مصدره وزنان الأول فعولة نحو سهل الأمر سهولة وصعوبة والثاني فعالة نحو جزل جراله وفتح فصاحة وضخم ضخامة ونظف نظافة وفعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه يحذف حرف العطف وله العالج المبتدأ ثم قال :

(وما أتى مخالفا لما مضى * فبانه التقل كسخط ورضى)

يعنى أن ماخالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى فهو متناول بما عاين العرب وفهم منه أن جميع ما ذكره مما تقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا أنه أن مصادر الثلاثى أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطا وهو مصدر سخط وقياسه سخط فتح السين والحاء وقد جاء كذلك ورضى وهو مصدر رضى وقياسه رضى بفتح الراء وفهم من قوله كسخط في آتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس وما مبتدأ وهى شرطية خبرها أتى ومخالفا حال من الضمير المستتر في أتى وهو الضمير العائد على البتداء وما سعلق بمخالفا والفاء جواب لشرط ولما فرغ من مصادر الثلاثى شرع في بيان مصادر ما زيد فقال :

(وغير دى ثلاثة مقيس * مصدره) يعنى أن غير الثلاثى من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير دى ثلاثة الرباعى الأصول نحو دحرج والمزيد من الرباعى نحو احرنم والمزيد من الثلاثى نحو امتخرج وله أبدية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال :
(كقدس التقديس) يعنى أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتي مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعليل وغير مبتدأ ومقيس وخبره ومصدره مفعول م ليس فاعله بتقيس ويجوز أن يكون مقيس حرا مقدما ومصدره مبتدأ مؤخرا والجملة خبر لابتداء ثم قال : (وركه تركيه)

ساد أن الروى في سهل هو اللام ومقبه مقترح فالو قد اقبله شمل بالكسر على اللغة النحوى لاختلاف حركة الحرف الذى قبل اللام وهو عيب السناد (فعولة فعالة لفعلا) ليس المراد أن كل ما صح فيه فعولة يصح فيه فعالة بل فعولة خاص بفعل الذى الوصف منه على وزن فعل يسكون العين نحو سهل فهو سهل مصدره سهولة وصعب فهو صعب مصدره صعوبة وفعالة خاص بفعل الذى الوصف منه على وزن فعيل كجرب فهو جرب مصدره جزالة ونظف نظافة فهو نظيف وكرم كرامة فهو كريم ولأجل ما قلنا مثل المصنف يمثالين ها من باب اللف وانتشر المرقب فسهل يرجع لفعولة وجزل يرجع لفعولة مسفاد منه مامر (وما أتى مخالفا) (قول كدى وقياسه سخط) مع قوله وقياسه رضى وإنما كان قياسها ذلك لقوله سابقا وفعل اللازم بانه فعل (وقوله وما مبتدأ وهى شرطية الخ) الأولى جعلها موصولة مبتدأ وجملة أتى صلها وخبرها جملة فبانه ودخلت الفاء في خبرها لان البتداء أشبه الشرط في العموم والابهام والله أعلم (وقوله في ين مصادر الريد الخ) تطلق الريد على ما يشمل الرباعى الأصول كما يدل له تقريره لانه لا يصدق عليه أنه زاد على ثلاثة (وغير دى ثلاثة) (قول المكودى وله أبدية كثيرة) ضميره عائذ على غير الثلاثى فيصدق بالرباعى الأصول الآتى في قوله فعال (أو فعولة لفعلا ويصدق بالمزيد منه الساخلى في عموم قوله وما يلى الآخر الخ والمزيد من الثلاثى فيؤخذ من المكودى أن المصنف تكلم على مصادر الجميع وهو كذلك ولو جعل الضمير عائذا على المزيد من الثلاثى وما قبله على مديله كما نوههم واعتراض به لا يقتضى أن انطاطم لم يتكلم على الرباعى الأصول والمزيد منه والامر بخلافه كما قد عمت ومعنى دحرج ناع وفي القاموس دحرج الابل رد بعضها على بعض واحرنم أراد الامر ثم رجع عنه واحرنم الابل أو القوم إذا اضمع بعضها على بعض وادحمو . (كقدس) بالناء للمفعول والتقديس نائبه ورائد هو أحد المليين المسغم أحدهما في الآخر بسبيل أنه لم يوجد إلا أحد المذممين في المصدر (قول المكودى بغير) لان مقيس سم مفعول من قاس وأصله مقبوس فقامت حركة اياء الى الساكن قبله وهو لقف فلتقى ما كان الياء والواو فحذفت الواو الساكن الثانى على أحد المذهبين ثم قبلت الضمة كسرة لاجل الياء ثم ان عبارة المصنف على اعرابى المكودى تقتضى أنه لم يستعمل لغير الثلاثى الا المصدر المقيس ولم يستعمل له المجموع وليس كذلك كما يأتى وحيث أن الأولى أن يقرأ مقيس بضمة واحدة من غير توين مبتدأ ثان ومصدره بالجر مضاف اليه والكاف في قوله كقدس اسم بمعنى مثل خبر عن الثانى والثانى وخبره عن الأول (فقت) والظاهر ان اسراى كدى صحيحان والعموم الذى ذكره يخصه قول المصنف بعد وغير ما مر السماع عادله فينتفى لا اعتراض الذى أطبقوا عليه ثم ان كل فعل غير ثلاثى لا بد له من مصدر مقيس وهذه الكيفية لا تؤخذ من الناطم ولو قال :

لكل ما جاوز مقيس * كما تقول قدس التقديس

لا فادها ويكون الضمير البارز في جاوز عائدا على الثلاثى ومقيس صفة لمحذوف أى مصدر مقيس وقد عبر الموضح بالكيفية تنكيها على المصنف حيث لا بد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس الخ (وركه تركيه) هذا تنقيده لانه قال محل كون فاعيل من دون تقييد مصدر الفعل المضعف إذا كان فعل صحيح اللام فان كان معتل اللام فمصدره التفعيل أيضا ولكنه بعد تنقيده لانه قال بان تحذف ياء تفعيل ويعوض منها التاء كما أشار اليه هنا

(وأجلا * اجمال من تجملا تجملا) هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثي المرید الأول ركه وهو أمر من زكى ومصدره يأتي على تزكية ومثله نعى تسمية وسمى تسمية الثاني أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على اجمال ومثله أكرم أكرما وأعطي أعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل ومثله تكلم تكلما وتعلم تعلما وزكك وزكه وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله كقديس التقديس واجمال مصدر أجمل وهو مضاف الى من وهي موصولة وصلتها تجملا وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملا ثم قال : (واستعد استعاذة ثم أقم * اقامة) ذكر في هذا البيت فعلين مع مصدرهما من الثلاثي المرید الأول استعد وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعاذة ومثله استقم استقامة الثاني أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على اقامة ومثله أجاز اجازة ثم قال : (وغالبا ذا التزم) الإشارة بهذا الى المصدرين ونما أفردته على ارادة ما ذكر وانما التزمه لئلا لأن استعاذة أصله استعوادا واقامة أصلها اقواما فنقلت حركة الواو فيها إلى الساكن وانقلب الواو ألما وحذفت إحدى الالفين وعوض منها التاء وفهم من قوله غالب أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم أرى راء واستفاه استفاهوا وإذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول به لم يحوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره ودأ مفعول مقدم به لم ثم قال :

وه تعلم أن ياء تزكية وتسمية وتسمية مخففة لام الكلمة ووزنه في الأصل وزن الصحيح إذا عت هذا فقول المكودي هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال إنما ذلك صورة والافق الحقيقة ان زكى من باب فندس كما علمت والتزكية اخراج مال الزكاة والتطهير وتزكية في هذا المثال مفعول مطلق عامله الفعل الواقع قبله وهكذا يقال في المصادر الواقعة بعد أفعالها في كلام المصنف (وأجلا * اجمال) يأتي مصدر أفعال على افعال لافرق بين كونه صحيح العين أو معتلها كأقام الا أنه في العتل العين لا بد فيه من اعلال كما يأتي في أقم اقامة ومعنى اجمال أحسن احسانا من أحسن احسانا (وقوله وهي موصولة الخ) ولا يصح كونها حرف جر لايهامه أن الفعل أصله للمصدر فيكون محالما لقوله فيما مر: وكونه أصلا لهذين انتخب. كذا قالوا وانظر مامعنى هذا الكلام من اجمال ليس مصدر تحمل حتى يأتي ما قالوا وانما هو مصدر من أجمل والصواب ان عدم صحته من جهة المعنى لانه أمره أن يحمل اجمالا هذا الشخص الموصوف بكدا (وقوله وقدم المصدر على فعله الخ) كون الأول مصدرا والثاني فعلا متعين في كلام المصنف لانه لو كان الأول فعلا ما ترون البيت الا بتقوين والتعريف لا يلحق الافعال فعين تقديم للنون وهو المصدر ثم ان تحمل تجملا من حملة ما يدخل في قوله وصم ما يربع أمثال الخ فلو حذفه ماضره (وغالبا ذا التزم) (قول المكودي وانما أفردته) أي أفردا مع كون الاشارة الى اثنين (وقوله فنقلت حركة الواو فيها الخ) أي في المصدرين تبعا لنقل الحركة فيهما وهذا النقل هو المشار اليه فيما يأتي بقوله: لسكن صح انقل التحريك من * دي لين أتعين فعل... (وقوله وقلبت ألما) أي لتحركها في الأصل واستباح ما قبلها في الحالة الراهنة (وقوله وحذفت إحدى الالفين الخ) عند الخليل وسيبويه أنها ألف المصدر لربادتها وقر بها من الطرف وهو الموافق لما يأتي في قوله: وألف الافعال واستعمال * أرل الخ واختار الاخفش والفراء الأولى المقبولة عن عين الكلمة فيكون وزن اقامة على الاول أفعلة وعلى الثاني افعلة ومادة في اقامة فاعل في اجارة * وقد وردان طالبا سأل عالم أن يعطيه الاجازة فدل له صرف لى لفظ إجازة أعطك الاجازة (وقوله أرى اراء الخ) أصل أرى أراى نقلت حركة الميمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت الميمزة تخفيفا لقول ابن بري رحمه الله :

والهمز بعد نقلهم حركته * يحذف تخفيفا لحقق علمه

وأصل المصدر اراءاء بهمزتين بينهما ألف ففعل بالميمزة الاولى مافعل بهمزة الفعل وفعل باستفاه استفاهها مافعل باستفاه استقامة الاعويض التاء والقياس أن تعوض التاء من الالف المحذوفة في اراء واستفاهها ثم قيل لافائدة في قول المصنف واستعد استعاذة لانه داخل في قوله وأجمل اجمال الخ وأجيب بان هذين الوزنين لما اشتركا في الاعلال وكان لهما حكم يفردان ه عن غيرهما من الصحيح وهو حذف الالف وكون التاء عوضا منه حصصها بانذكر كما اعترض على المصنف أيضا في قوله وغالبا ذا التزم بان العلة تقتضي نفي الزوم والازوم ها وفي قوله الآتي:

والتاء التزم عوض * وحذفها بالقل نادر عرض

يبقى الغلة وأجيب بان هذا ليس حكما من المصنف وانما هو بيان لما وقع في كلام العرب كأنه قال الغالب والكثير في كلام العرب ان التاء لا تنفك ومن غير الغالب انفكاكها (وقوله والتاء مفعول بلزم الخ) يلزم على هذا الوجه الفصل بين البتداء والخير بمفعول الخبر وهو جائز لكنه على خلاف الأصل وهذا الوجه أحسن الوجوه ويلزم على الاعراب الثاني تقديم مفعول الخبر وهو ذا على البتداء وهو التاء وهو خاص بالضرورة قالوا والصواب اعراب العرب وهو انما مبتدأ أول والتاء مبتدأ ثان ولزم خبر عن الثاني والجملة من الثاني وخبره خير عن الأول والرابط محذوف

(وما يلي الآخر مد واقفا * مع كسر تلو الثان عما افصح * بهمز وصل)

هذا ضبط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل . يعني ان الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان لفعل مفتتح بهمزة الوصل فإنه يمد ويفتح ما قبل المدة فيشأ من ذلك الألف ثم اكسر تو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بمد وهو مطوب أيضا لافتتح فهو من باب التنازع ومع معلق بمد وكذلك ما وهى موصولة وصلتها افتتحا وبهمز متعلق بفتح ثم مل بقوله : (كاصطفي) فقول اصطفي اصطفاء ومثله انطلق انطلاقا واستخرج استخرجا واقدر اقدارا ثم قال : (وضم ما * يربع في أمال قد تلما) يعني ان مصدر تفعّل يضم فيه رابع الفصل فيصير مصدرا نحو تلما تلما ومثله تدرج تدرج حا وتنفس تنفسا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويضمّل أن يكون ضم فعلا ماضيا مبنيًا للمفعول وما مفعول لم يسم فاعله الأول أظهر ثم قال : (فعلا أو فعلة لفعلا) يعني ان فعل يأتى مصدره على فعال وعلى فعلة نحو دحرج دحرجا ودحرجة وقهمهمه أن مصدر المحقق فعال كمصدر فعلل نحو جلب وجول فتقول جلب جلبا وجلبية وجول جول وجول حوقلة وإلا أن لمقيس منهما فعلة دون فعال وقد به على ذلك بقوله : (واجمل مقيسا ثانيا لا أولا) وجعلهما في التسهيل مقيسين معا وفعال مبتدأ وفعلة معصوف عليه والخبر لفعلا وثانيا مفعول أول باجمل ومقيسا مفعول ثان ولا عاطفة عطفت أولا على ثانيا ثم قال : (لفعل الفاعل والفاعل) يعني ان فاعل له مصدران وهما الفاعل والفاعلة نحو قاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومحاصمة والفعال مبتدأ ومفاعله معطوف عليه والخبر في الجورور قبه ثم قال : (وغير ما صر السماع عاذله) يعني ان ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس وما جاء على خلافه عاذله السماع أي صار عديلا له وما جاء من ذلك قول الراجز بات نزي دلوها نترنا * كما نترى شهلة صيا وقياس مصدر نرى تزية مثل زكي تركية ومن ذلك أيضا كذاب في مصدر كذب وقباسة تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها صر والسماع مبتدأ ثان وعادله في موضع الخبر والخلة خبر المبتدأ الأول ثم قال :

عادل حل مقدم من فاعل لرم وانتزردا أي المصدر الشئ لزمته حل كون ذلك علما ويلزم عليه أكثر مما لزم على اعرابي لسكودي وهو تقديم معمول الخبر القمبي على مبتدئين فالأولى الاعراب الأولى عند المكودي كما علمت (وما يلي الآخر) (قول كدى يعني ان الحرف المتصل به الحرف الخ) برفع فاعل متصل فيؤحد منه أن الأخير في كلام اللصق بالرفع فاعل يلى ومفعوله مخدوف بدمره والحرف التى يليه ويتبعه الحرف الأخير ولم يكن المتصنف يعد عن افتحا لأن المدلا يعين الألف إذ قد يكون ألها أو واوا أو مع أن المراد الألف فلا بد من ذكر الفتح لعينه ولأولى تقديم افتحا على مدلان الفتح سبق على المد وقد يقل الوارد لا تقتضى ترنيا ومعنى افتحا أدمه على فتحه وقيل الفتح غير الفتح (وقوله فهو من باب التنازع الخ) غير صحيح صاعدا عند الناظم والصراب انه من حذف من الثاني لدلالة الأول عليه (كاصطفي) أصله اصطفوا لأنه من اصصفوا فثبت لو او ألها وقول مصطفىا بالواو ثم قلبت لو او همزة لقوله فأصل الهمزة من واو ياء آخر إثر ألف زيد فصار اصطفاء (وضم ما يربع) بفتح الباء وقد تكسر وضم أى يسير الثلاثة أربعة بنفسه فهو رابع والتلهم الاجتماع يقال تلهم الركب أو الجيش إذا اجتمع بعضهم إلى بعض وقال المتصنف في أمثل ولم يقل في مثل بالافراد اشارة إلى أن هذا الجنس غير خاص بتعمل بل هو عامل في البدوء بالء فيشمل فعل نحو نسكم تكلمنا وتماعل نحو تقابل وتخاصم وما كان ملحقا بفعل نحو تجلب وتيطر وعمل وجوب ضمه في اللفظ أن كان صحيح اللام والا بأن كان لام الكلمة ياء كسر الرابع كسرا عارضا كالوانى والتداني لأن الواو متى تطرفت بعد ثلاثة أحرف وجب قلبها ياء لما يأتى في قوله : والواو لا ما بعد فتح يا انقلب وتعليل الأرهري غير صواب (وقوله وضم فعن أمر الخ) وأصله أضمت فقلنا حركة اليم إلى اصاد قلبها فحذفت الهمزة وأدعت اليمى ليمى (وقوله ويضمّل أن كون ضم فعلا ماضيا) فأصله حدث ضمضم الأول وكسر الثاني فأدعما أحد الشينين في الآخر (فعال أو فعلة) (قول كدى نحو دحرج دحرجا الخ) الذى في الأرهري عن الصميرى انه لم يسمع الا دحرجة ولم يسمع فيه دحرجا والتى في الصموس والصحاح انهما معهما (وقوله نحو جلب) هو من الرباعى للزيد الذى ضعفت فيه اللام ليكون ملحقا بالرباعى الأصول كدحرج وهو يسقط اعراض من أن الصواب انه رباعى الأصول كدحرج ومعنى جلب ليس الجلباب (وقوله وحول) هو مما رددت فيه الواو إلحاقا بالرباعى الأصول أيضا والحوقة مشية الشيخ الصغير قاله الرخشري والحوقة أيضا المنور عن الجماع لكبر ولا يقال حوقلة في لحوول ولا دولة الابائه وإنما يقال الحوقلة بتقديم اللام على القاف قاله غير واحد (وغير مامر) (قول المكودي أى صر عديلا الخ) أى نظيره ومما تالاه في كونه لا يقاس (وقوله باتت نترى دلوها الخ) البيت من الرجز وبات فعل ماض من أخوات كان واسمها ضمير عائدها والمرأة المحدث عنها وقيل عائده على ناقة وتزى فعل مضارع نرى بمعنى حرك ودلوا بال نصب مفعوله

(وقلة مرة بكسره * وقلة لهيئة بكسره)

يعني انك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أثبتت بفعلة بفتح الفاء وسكون اعين نحو حاس جلسة وضرب ضربة وإذا أردت الهيئة أثبتت بفعلة بكسر الهمزة ونحو جلست جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة نحو رحمة وعلى فعلة كدرة فلا يكون في إلحاق التاء دلالة على اللزوم ولا على الهيئة الا بقرينة تدل على ذلك ثم قال : (في غير ذي الثلاث بالتاء) يعني ان مصدر غير الثلاثي إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسي فتقول في نحو : أكرمه أكراما إذا أردت المرة أكرامة وفي نحو انطلق انطلاقا فلو كان المصدر من ذلك مبنيا على التاء نحو ركي تركية واستعاد استعادة لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو زكي تركية واحدة وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد الاعلى وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله : (وشذفيه هيئة كالحجره) يعني انه قد حاءت الهيئة على فعلة في مصدر غير الثلاثي كقولهم الحجره وهي من احترمت المرأة إذا لبست الحجر ومثله لعمه من اعتم ولقمصة من تغمص والقمعة من انتقب والمرة مبتدأ والخبر في قوله بالتاء وانما حذف التاء في الثلاث لأنراعي تأنيث الحرف والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف وفي غير ذي الثلاث متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار .

﴿ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ﴾

وتزيا مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وفيه الشاهد لأن القياس فيه نزعة بناء عملا بقوله وزكه تركة وكما الكاف اسم بمعنى مثل وما مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر وتقدير الكلام مثل نزية والشبهة قل الأهرى والعين العجوز والذي في الصحاح والمصباح اشبهة المرأة النصف العاقلة والنصف بفتحتين المتوسطة في السن والقاموس جمع بينهما فقال هي النصف العجوز قال لشاعر : لا تنكحن عجوزا أو مطلقة * ولا يسوقنك لحبلك القدر فان أتوك وقالوا انها نصف * فان أمثل نصفه الذي غير وخص النصف بالتذكير لأنها تحب الصبيان أكثر من الشابة فترقيصها أكثر كذلك وهذه المرأة أو الباقية تحرك الدلو عند الأخذ للواء من البئر كثيرا (وقلة مرة) لما ذكر المصادر من الثلاثي وغيره وكان المصدر بغير التاء اسم الجنس يحمل القليل والكثير ومحمد مطلق الهيئة كأنه قيل له * وإذا أردنا الدلالة منه على خصوص الوحدة أو هيئة مخصوصة كيف اتوصل الى ذلك ؟ فقال * وقلة الخ (قول المسكودي من مصدر الثلاثي الخ) يدل على التخصيص قول اسمعيل بعد في غير ذي الثلاث الخ (وقوله نحر جلس جلسة الخ) مثل بناتين إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون في مصدر الثلاثي زياده على حروف النعل بكسج جلوسا أولا كضرب ضربا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله وان كان هالك زيادة فانك تطرحها وإذا حذف الريدية فتبقى فعلة من الباقي وتختتمه بالتاء فرقا بين المرة الواحدة والجنس (وقوله نحو جلست حسنة حسنة) هكذا في غالب النسخ زيادة الوصف بحدة والأولى اسقاطها لأن الهيئة حينئذ مستعادة من الوصف وفي بعض النسخ ناسقاطها وهو الصواب (وقوله لا بقرينة) أي كالوصف ولا تختص به خلاف ما في الموضح (وشذفيه هيئة) أعاشد لأنه يؤدي الى هدم بنية الكلمة بحذف الحروف التي قصد اثبات لوجودها في الفعل ويانه ان اختتم مصدره اختار فاذا أردت الهيئة وقلت مثلا شجرة فقد أدى الى حذف همزة الوصل والتاء وهما موجودان في الفعل (قول المسكودي إذا لبست الحمار) أي غطت رأسها به (وقوله من اعتم) إذا لبس العمامة على رأسه (وقوله من نغمص) إذا لبس القميص (وقوله من انتقب) إذا لبس القباب وهو المسمى في العرف بالثنام (وقوله في ثلاث) الواقع في كلام المصنف (١) في غير ذي الثلاث ولعله كان ذلك في كلامه وناسخ المبيضة هو الذي حذف غير ذي الثلاث لا الثلاث مجرور بالإضافة (وقوله أوق موضع الحال) هو نذر لتهدير الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وهو الجار والمجرور وقد قل اساطم سابقا وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه الخ الى أن قال : ونذر * نحو سعيد مستقرا الخ .

﴿ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ﴾

هكذا في بعض النسخ اسقاط وأسماء المفعولين وهي نسخة كدى فلذا قال في قول المصنف بعد وان فتحت منه ما كان اسكبر الخ انه تبرع بذكره وفي غالب النسخ زيادة وأسماء المفعولين وهي الصواب وحينئذ فلا تبرع وإنما ساغ جمع فاعل على فاعلين جمع مذكر سالما مع ان فاعل اسم للفظ وهو غير علم ولا يجمع جمع مذكر سالما إلا ما كان لعامل كما مر لأن اللفظ وقع على الشخص المصنف بمعناه والشخص يكون عاقلا وغير عاقل فضلنا العاقل لشرفه على غيره * فان قلت * قاعدة المركب الاضافي أن يجمع المضاف اليه دون المضاف على ما لا يجمع مور كما تقول في جماعة كل واحد منهم يسمى بعبد الله عبيد الله والأصل عبيدون حذف الدون للإضافة

(١) قوله الواقع في كلام المصنف الخ الطاهر ان مراد الشارح ان يصح على نكتة حذف التاء من خصوص لفظ الثلاث في الواقع في عبارته بمعنى من وليست هي عبارة المصنف وهذا لا ينافي أن لفظ الثلاث في عبارة المصنف مجرور بالإضافة فلما سب حذف هذه القولة بتأنيدها

المعل على قسمين ثلاثي وغير ثلاثي فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين مطلقا ومكسور العين متعد وهذا هو القسم الأول ومكسور العين لازم وهذا هو القسم الثاني ومضموم العين ولا يكون إلا لازما وهذا هو القسم الثالث وقد أشار إلى الأول فقال :
(كفاعل صغ اسم فاعل إذا * من ذي ثلاثة يكون كغذا)

المراد قوله كفاعل هذا الوزن الذي على صيغة فاعل والمراد اسم الفاعل اسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على الضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل كضارب أو على غيره ككسرم ومدحرج وشمر فوله من ذي ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثي ثم أخرج فعل المكسر اللام وفعل المضموم العين ولا يكون إلا لازما بقوله : (وهو قليل في فعل وفعل * غير معدى) وهو ضمير تائد على فاعل في البيت انتهى قوله يعني أن فاعلا فيل في اسم المفعول من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين لازم نحو فرم العبد فهو فارم وصدم فهو سادم وفيهم ه أنه كثير فاعلا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع مفتوح العين متعد نحو ضرب فهو ضارب وغير متعد نحو فهد فهو قادم ومكسور العين متعد نحو شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصغ وكفاعل وإدانة معان به والظاهر أن يكون صمة بمعنى بوحده من ذي متعق بها وعدا يحتمل أن يكون من غدت الصي بالبن أي ربيته به فيكون متعديا ويحتمل أن يكون بمعنى غذا لئلا يسأل فيكون لازما واسم الفاعل منها ما على فاعل ولمراد بقليل شاد ولذلك قل بعدل قياسه فعل وهو قليل مبتدأ وخبر وفي متعلق بعدل وغيره معدى حال من فعل الأخير ثم أشار إلى النوع الثاني من الثلاثي فقال : (بل قياسه فعل * وأفعل فعلان) فذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان فعل وأفعل وفعلان وتجوز في إطلاق اسم الفاعل عليها وانما هي صفات مشبهة باسم الفاعل ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص بمعنى في الشعر يتخذه ذلك بالمثل فقال : (نحو أشرب ونحو صديان ونحو الأجر) ففعل للأعراض نحو فرح فهو فرح وأشرب فهو شرب وفعلان للاسلاء وحرارة البطن نحو عرت فهو غرت وصادى فهو صديان وأفعل للحلق والألوان نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر ثم أشار إلى النوع الثالث فقال : (وفعل أولى وفعل بفعل * كالفخيم والجبل والقوس جمل) يعني أن الأولى فعل المضموم العين فعل نحو سهل

وهما صفت المضاف والمضاف إليه معا ﴿ قلب ﴾ ساد كخاص بالعلم أو ما أضيف إلى العلم ولفظ اسم في اسم المفعول ليس علما وإنما هو اسم جنس دليل تسكيره نارة تسكير المضاف إليه فتقول اسم فاعل وتعريفه بتعريف المضاف إليه بال فتقول اسم الفاعل فلذلك صح جمع المضاف إليه (قول المكودي مطاوعا) أي متعددا ولازم (وقوله متعد) يرجع لمكسور العين فقط كما هو ظاهر (كفاعل صغ اسم فاعل الخ) (قول المكودي لدى على صيغة الخ) أشار بهذا إلى أن المكاف في قول المصنف كفاعل بمعنى على وهو على حذف مضاف فهي مثلها فيمن قال كيف أصبحت تقول كخبر أي على خير (وقوله والمراد اسم الفاعل الخ) أي من حيث هو لا بقيد كونه الثلاثي بدليل آخر كلامه وعبارته توهم أن عندنا اسم انما على غير وصف وليس كذلك (وهو قليل في فعلت) (قول المكودي نحو فرم العبد الخ) معناه حذق فهو حادق ومثله طهر فهو ظاهر ومحمض فهو حامض ومثل فهو مائل (وقوله والظاهر أن يكون الخ) ويصح أن تكون ناقصة وخبره من ذي ثلاثة (وقوله من غدت) أي يخفف الدال العجمة لأنه ثلاثي (وقوله أي سال) منه قو لهم غدا الشيب إذا أسرع وغدا البول إذا انقطع وغدا العرق إذا انقطع فهو من باب أسماء الأضداد (وقوله وتجوز في إطلاق الخ) الأولى أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرع من سائر الأوصاف لأن جميع هذه الأوصاف صفة مشبهة معدا لفظ فاعل فهو اسم فاعل لا غير إلا أن أضيف إلى مرفوعه معنى فهو صفة مشبهة أيضا ﴿ نحو أشرب ﴾ كرر نحو ليعيد أن هذه الأمثلة الثلاثة كل واحد منها راجع للفعل الدال على معنى خاص فهو لفظ مرتب بالنسبة لرجوع الأول للأول وللف معكوس بالنسبة لكون الثاني للثالث والثالث للثاني (قول المكودي قطع للأعراض) جمع عرض وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كالفرح فانه غير لازم للإنسان والأشرب هو الذي لا يحمد النعمة والعافية ويقال للذي بالغ في الظلم والكذب وهو من معنى ما قبله (وقوله وحرارة البطن) عطفه على ما قبله ليس عطف تفسير بل هو من عطف الفاير فكان ينبغي للمكودي أن يأتي بمثل تكون فيه فعل دالة على الامتلاء كشعب فهو شعبان وروى فهو ريان وأما مثاله فاما هما لادل على حرارة في البطن لأن غرت معناه جاع كافي القاموس وصادى معناه عطش (وقوله فهو أجهر) الأجر هو الذي لا يبصر في الشمس ومنه قولهم أعلم من علم إذا كان مشقوق العياض فلع من فلع إذا كان مشقوق الشفة السفلى وما أحسن قول الرخشري يشكود هره :

وأخرى دهرى وقدم معشر * على أنهم لا يعلمون وأعلم

ومنا فلع الجبال أيقنت أنني * أنا الميم والآيام أفلح أعلم

فمن كانت شفتاه مشقوقتين لا يقدر على النطق بالميم لأن خرجها منهما (وفعل أولى) قدم الموضح فعلا على فعل لأن فعلا دون فعليل في القياس تسكيته على الناطم المقتضى العكس والضم من كل شيء العظيم اللحم (والمعل جمل) لم يشرحه المكودي إشارة إلى أنه لا فائدة

فهو ضخم وفعل نحو ظرف فهو طريف وحمل فهو جميل وفهم من قوله أولى ان اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين وهو المبه عليه بقوله : (وأفعل فيه قليل وفعل) . يعني ان اسم الفاعل من فعل الضخم العين قدياً تأتي على وزن أفعل نحو حرش فهو أحرصش وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من تخصيصه على القلة في أفعل وفعل ان الوزنين السابقين كثيران وقياسه مبتدأ وخبره فعل وأفعل معطوف عليه وكذلك فعلاً على حذف العاطف وأفعل مبتدأ وقليل خبره متعلق بقليل وفعل معطوف على أفعل ثم قال : (وبسوى الفاعل قدياً فعل) يعني ان فعل المفتوح العين قدياً تأتي اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير فاعل ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد والذي جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وفهم من قوله : قد يعني التقليل وبسوى متعلق بغير فاعل يعني * ولما فرغ من اسم الماعل من الثلاثي شرع في بيان اسم الفاعل من غير الثلاثي فقال :

(وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالمواضع)

مع كسر متلو الآخر مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا)

أتى في هذين البيتين بضابط في اسم الماعل من غير الثلاثي وهو انه اذا أردت اسم الفاعل عبراً ثلاثي أتيت بورن مضارعه الأناك كسكس ماقبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة مهاراة مضمومة وتشمل غير الثلاثي الرباعي الأصول كيد حرج والرباعي المزيد كيد حرجهم والثلاثي المريد كينطلق ويستخرج فتقول في اسم الماعل من دحرج مدحرج ومن أخرجهم محرجهم ومن انطلق منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله : مع كسر متلو الآخر . انه اذا كان مفتوحاً في المضارع كسر في اسم الفاعل نحو يتدحرج فتقول متدحرج وفهم من قوله مطلقاً انه اذا كان مكسوراً في المضارع يكسر في اسم الماعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق في ينطق وربة المضارع مبتدأ وهو على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ وزنة خبر مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع في موضع الحال من المضارع ومطلقاً حال من كسر وضم معطوف على كسر ثم قال :

(وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر) يعني ان الحرف الذي قبل الآخر في اسم الماعل من غير الثلاثي

إذا فتحت صار اسم مفعول فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفي اسم المفعول مدحرج وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر وفي اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر اسم المفعول في هذا الباب لانه انما يرجع لاسم الماعل والضمات المشبهة به وان فتحت شرط والضمير في منه على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت وما مفعول بفتحت وهي موصولة وصلتها كان وانكسر في موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال : (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء * زنة مفعول كأت من قصد) يعني ان اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن

فيه وأجيب عنه بأنه احترز به من حمل الشحم بفتح الميم بمعنى أدايه وفي الحديث : لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوها وباعوها وأكلوا منها . فمعنى جملوها أداؤها فان فعلاً من المفتوح يعني مفعول لا يعني فاعل ولا يحتاج لهذا الاحتراز لان الموضوع فعل المضموم والمقام محرز (وأفعل فيه قليل) (قول المكودي كثير ان) الكثرة مأخوذة من قول الناظم أولى وزاد الموضح على الناظم أوزاناً أخر قليلة تنكيتاً عليه في تخصيص القلة بالوزنين المذكورين (قد يعني) بفتح الياء والنون مبني لفاعل مضارع غني كفخرج يفرح بمعنى يستعصى وتفسير المكودي في تقريره بما يأتي تفسير معنى (قول المكودي فهو أشيب الخ) ولا يقال شائب كما في السنة لناس لانه لم يسمع وليس منهايات فهو ميت لانه قريء إنك مائت فلم يستغن بسوى الفاعل (وزنة المضارع) (قول المكودي عوض حرف المضارعة الخ) هذا نسكيت على المصنف لانه ذكر سبقية الميم ولم يبين ان حرف المضارعة يحذف وتكون هي موضعه ويجاب بان مثله يبين ذلك وأيضاً حرف المضارعة حاص بالفعل فلا يتوهم ثقاؤه واختيرت الميم للريادة ثمعذر زيادة حروف العلة لان الواو لا تزداد أولاً وزيادة الألف والياء توقع في التباس اسم الفاعل بالمضارع وخصت الميم دون سائر حروف الزيادة لتكون مخرج الميم قريباً من مخرج الواو لانها من الشمتين وحركت بالضم لان الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض المواضع نحو مجلس وانكسر يؤدي إلى التباسه باسم الآلة منه نحو مقبض اسم الآلة التي يقاس بها (وقوله ومن غير متعلق زنة الخ) الأولى من هذا كله أن اسم فاعل مبتدأ لانه هو المحدث عنه ومن غير ذي متعلق بمحذوف صفة لاسم فاعل وذو صفة لمحذوف على حذف مضاف وزنة بمعنى وزن خبر المتدأ وأل في المضارع خلف عن مضاف اليه على حذف مضاف والتقدير اسم الفاعل المصوغ من غير مصدر فعل صاحب ثلاثة أحرف وزن مضارع فعله (وقوله ومطلقاً حال من كسر الخ) فيه نظر لان فيه اياً من الحذف من الحذف اليه دون شرطه والصواب انه حال من متلو الشرط موجود فيه لان كسر مصدر وهو مضاف يقتضي العمل في المضاف اليه (كمثل المنتظر) الكاف زائدة ويحتمل أن تكون مثل هي الزائدة كما زيدت في قوله تعالى : فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به . (قول المكودي وقد تبرع الخ) قد علمت ان هذا إنما يأتي على اسقاط وأسماء المفعولين من الترجمة على نسخته (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء) قدم الموضح اسم مفعول من الثلاثي على

مفعوله وقوله كآت من قصد أى كالمفعول الآتى من قصدوه هو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعو من دعا ومرضى من رضى وأصل مدعو مدعو وأصل مرضى مرضى وزنة فاعل باطرد وفي اسم متعلق باطرد ثم قال :

(وناب ثلثا عنه ذو فعيل * نحو فتاه أو فتي كيل)

يعنى أن صاحب هذا الوزن الذى هو فعيل ناب عن مفعول نحو قتل معى مقتول وجريح معى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقبس وقيل : مقبس وهم من تعبيله فنه وفي أن فعلا المذكر يجرى على الذكر والمؤنث لفظ واحد نحو فتي كيل وقتاة كيل ودو فاعل بناب وثلاثا مصدر فى موضع الحال من دو .

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

الصفة المشبهة اسم الفاعل هى منصيغ لغير تفصيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف دون اعادة معنى الحدث وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باصافها اليه والى ذلك أشار بقوله :

غيره لأن الثلاثى سابق على غيره تسكين على النظم وما فعله النظم له وجه لأنه لما تكلم على اسم لفاعل من غير الثلاثى ناسب أن يذكر اسم للمفعول منه (قول المكودى وأصل مرضى مرصوى) احتجعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون فلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء لقوله : ان يسكن السابق من واو وما الخ وقبيل الحمة كسرة مناسبة للياء وقيل قلب الحركة قبل قلب الواو وكذلك مبيع أصله مبيع فقلت حركة الياء الى الساكن قبلها والحق ما كان حذف الساكن الاى وهو الواو على أحد المذهبين ثم قبيل الحمة كسرة ومقول أصله مقول فلما حركة الواو الى الساكن قبلها وحذفت الواو النائية على مذهب سيبويه ولا فرق بين التعدى واللازم لسكن فى الازم يتصل به الحرف الذى يتعدى به ذلك الفعل نحو محموره (وناب ثلثا عنه) (قول المكودى يعنى أن صاحب هذا الخ) تسع عماره النظم بذو مفسر له بصاحب وهى عبارة غير حسنة ولذا لم يركبها اللوضع والأولى أن يقول يعنى أن فعلا ينوب الخ والراد بالية تحه الاستعناء بلفظ فعيل عن لفظ مفعول فى اعادة معنى مفعول لائى رفع الطاهر فلا يقال مررت برجل كيل عينه ولا قبل أبوه نعم رفع السبى المستتر على السبابة عن الفاعل نحو مررت برجل كيل الخ أى هو (وقوله فهو غير مقبس) هو قول النظم ملائى النظم والله أعلم .

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

لا يقال هذه اترجمة مكررة معد كره الصفة المشبهة فى الترجمة قبل هذه لأننا نقول للموضوع مختلف ذكرت هنالك لبيان ثورانها وهما لبيان حقيقتها وما تصاع منه وعملها (فنوت) ما وجه شبهها باسم الفاعل (قلت) أشبهته فى المعنى واللفظ أما المعنى فدلالته على حدث ومن قام به كاسم الفاعل وأما اللفظ فانها وثت وتثنى وتجمع كاسم الفاعل تقول حسن وحسنة وحسان وحسنون وحسنات كما تقول ضارب وضاربان وضاربان وضاربون وضربات فذلك عملت الصب وكان الأصل فيها أن لا تعمل الصب لافادتها الثبوت والصواعب من القاصر ولا يلزم من كونها شبيهة باسم الفاعل أنها مساوية له لأن الشبه لا يقوى قوة الشبه به ولذا كان التصوب بعد اسم الفاعل منصوبا على أنه مفعول به حقيقة وهى ناسبة له على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة أو على التمييز ان كان فكرة (قول المكودى ما صيغ الخ) ما يعنى لفظ وخرج بصيغ الصدر كضرب بسكون الراء فانه لم يصغ من غيره وبقوله لغير تفصيل اسم التفضيل كأحسن وبقوله من فعل لازم اسم الفاعل واسم المفعول من التعدى كضارب ومضروب وبقوله لقصد نسبة الحدث ما لا دلالة له على الحدث كأسماء الزمان والمكان والآلة وما دل على الحدث ولكنه منسوب لغير الموصوف وهو اسم المفعول من اللازم نحو زيد محمور به فان محمورا وصف لزيد وزيد وقع به المرور لا مار لأن الحدث اواقع منسوب لغير الموصوف والمراد باتحاد المعنى القائم بالموصوف أعم من كونه صادرا منه ككون زيد حيا بمحمور أم لا كحسن الوجه وعم من كونه حادثا كما ذكر أو قديما ليدخل علم من قولنا الله عليم وبقوله دون اعادة معنى الحدث بل تفيد الدوام والاستمرار فى الأرملة الثلاثة اسم الفاعل من اللازم كقاعده لأن الصفة المشبهة تفيد الثبوت وضعا وخارجا واسم الفاعل وضعه الواضع أيضا ليفيد الثبوت واستعمل فى الخارج لافادة التجدد والحدث فقائم من قولك زيد قائم وضعه الواضع لتحقق المحمول الذى هو الخبر للموضوع الذى هو مبتدأ لكسبه فى الخارج يفيد أن القيام متجدد وحدث وموجود بعد ان لم يكن (وقوله وتتميز الخ) تبع فى هذا الكلام ولله النظم حيث قال ان النظم

(صفة استحسان جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل)

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل استحسان أن يحربها ما هو فاعل في المعنى نحو الحسن الوجه إذ أصله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قول استحسان أن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جراره وفهم منه أيضا أن الجربها غير لازم بل يجوز فيه الرفع والنصب كما يأتي وصفة مبتدأ واستحسن صعته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على استعاطا الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة والكسر على أنه مضاف إليه

عرف الصفة المشبهة بالخاصة تعريفه تميز لها فقط لاجد ولو أراد حدها المنطبق عليها لقال ما يصح لغير إلى آخر ما للسكودي ومثل هذا وقع للأزهري لأن الموضح عرف الصفة المشبهة بتعريف الناظم فأخرجه الأزهري عن ظاهره وقال إن تعريفها بذلك تعريف لها بالخاصة وعرفها الأزهري بما عرفها به وله اساطم الذي عند كدى وهذا مبنى على التفرقة بين الحد والخاصة وقال الحافظ سيدي الطيب والحق أن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالحد والتعريف بالخاصة (صفة سحس) (قول السكودي إذ أصله الحسن وجهه الخ) برفع وجهه على الفاعلية حول الاساد عن الطاهر الذي هو الوجه إلى الضمير المضاف إليه وهو الماء العائدة على زيد فصار الحسن مسندا إلى ضمير زيد مجارا لأن من حسن بعضه صح أن يسد الحسن لجمعه ثم انصب على التشبيه بالمفعول به ثم لما أريد بيان الموصوف بالحسن حقيقة الذي هو الوجه ضمت الصفة إليه فالأصل الرفع ثم انصب ثم الجر ﴿فان قلت﴾ لم حولوا الاساد عن الطاهر إلى الضمير ﴿قلت﴾ لقصد التحفيف وبيانه أن قولك زيد حسن وجهه فيه عدة أمور كل اثنين منها غزلة شيء واحد فالصفة المعنوية التي هي حسن والوصف معنى لاصطلاح الذي هو زيد كائىء الواحد والصفة ومرفوعا وهو وجهه كائىء الواحد والمضاف وهو وجه والمضاف إليه وهو الماء كذلك فصل النقل فلما قصدوا التخصيف لم يحكمهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير المضاف إليه فقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها إلى آخر ما مر ولأجل كون الاساد محولا عن الناظم فاعل معنى (وقوله ودللا لا يصح في اسم الخ) قد يقال إن هذا ما قص لقلوه بعد إن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه الخ والحق أنه لا تقضى إذ كل محمول على شيء غير محمول عليه الآخر وبيانه أن قوله لا يصح في اسم الفاعل المراد به التعدى نحو زيد ضارب أبوه فان إضافة الموصوف الذي هو ضارب إلى الأب الفاعل هنا ممتعة لثلاث يومه انه من إضافة الوصف إلى منصوبه وإن الأصل زيد ضارب أباه فيقتضى أن الأب مضروب مع أنه مضارب فتوقع الإضافة في لبس فتجنب وأن قوله آخر أن ذلك موجود الخ محمول على اسم الفاعل اللارم لكن شكل عليه حينئذ لئلا يكتب الأب فان كاتب من كتب وهو متمد قال تعالى: فويل للذين يكتبون الكتاب. فالأولى أن يمثل بنحو قائم ويكون قبل اسم الفاعل المتعدى والارم خارجين من قوله استحسان فالتعدى لا يصح فيه الإضافة والارم لا تستحسن فيه فيحمل الاستحسان في كل على ما يليق به هذا تعريف مقالوه بناء على أن اسم الفاعل مهم قصد به الثبوت ليس صفة مشبهة وإنما يعامل معاملاتها فقط وهو رأى الناظم والصواب أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت صار صفة مشبهة حقيقة فتصح إضافته إذا كان لازما كقاسم وقاعد وكذلك ان كان متعديا إلى واحد كضارب وكاتب لكن لا بد في هذا الأخير من قرينة يرتفع بها اللبس كما في التسهيل وإن قصد باسم الفاعل مجرد الحدوث فهو غير صفة مشبهة بل نزاع فلا تصح إضافته أصلا لأنها لا تحسن فقط انظر المرادى فلو عبر المصنف بالصحة بدل الاستحسان بأن يقول وصفة يصح جر فاعل الخ لافاد ما هو الصواب ويرفع أيضا لابهام الذي تقتضيه عبارته بالاستحسان وهو أن الضمير كما في نحو زيد حسن وجهه أو حسن وجهه أي به بجر وجهه فيها مما أضيفت فيه الصفة المحردة من أل إلى المفعول المضاف إلى الضمير كما في المثال الأول أو المفعول المضاف إلى المضاف إلى الضمير كما في الثاني لا يقال له صفة مشبهة مع أنه صفة مشبهة قطعا إلا أن الإضافة ضعيفة غير مستحسنة ولو عر بالصفة لدخل الضعيف فيكون الحد جامعا للحسن والضعيف وتكون الصحة وعدمها متعلقين بالدوام والحدوث لأن الحسن والقبح معلقان بقرب المجاز أو بعده كما في الموضح وقرئناه سابقا قال معنى

ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفة خبره ثم قال :

(وصوغها من لازم لحاضر * كطاهر القلب جميل الطاهر)

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل لاتصاغ الا من الفعل اللازم ولا تكون الا للحال وبهذين الوصفين خالف اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من افعال اللازم والتعدي ويكون بالحال والاستقبال والماضي ثم أتى بثلاثين وصفاً لطاهر وجميل فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضاً لازم ويراد به الحال وفهم من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على افعال المضارع في الحركات والسكنات وعدداً والحروف كطاهر فانه حرف مبداء كرم على يطهر وغير جارية عليه كجميل فانه غير جارية على يحمل وصوغها مبتدأ ومن لازم ولحاضر متعلقان . وعيا والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما جبراً عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جرفاعل لان جرفاعل بها مستحسن وصوغها بما ذكر واجب ثم قال :

(وعمل اسم فاعل المعدي * لها على الحد الذي قد حدا)

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدي فتقول زيد حسن الوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدي احدى الى مفعول واحد وفهم من قوله على الحد الذي قد حدا انها تعمل عملاً بالشرط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغي أن يحمل على حرج الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على أنها لا تكون الا للحالة بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فعل متضاف الى المعدي وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدي ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد . وعلى عمل أو بالاستقرار احدى تتعلق به الخبر أو في موضع احوال من اصير المستقر في الاستقرار ان الذي يتعلق به الخبر وحاصله ان لصفه يعمل عمل اسم الفاعل المعدي الى واحد فصب ما بعدها الا انه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد اشار اليهما بقوله :

(وسبق ما عمل فيه مختلف * وكونه ذا صبغة واجب)

هذا الوجه الذي انشأه في قوله ويجوز أن يكون المشبهة الخ) بن هذا الوجه هو المعين في اعراب كلام الصنف ولا يصح غيره لان المحكوم عليه هو الصفة المشبهة والمحكوم به هو كونه صفة استحسن الخ (وصوغها من لازم) اموضع كحسن من حسن فان فعل المصوم لا يكون الا لازماً أو استمالاً كرحماني ورحيم من رحم الضموم المعين النقول من رحم المكسور المعدي (قول المكودي ولا تكون الا للحال الخ) هذا هو المعنى لحاضر في الظاهر والمكودي بما لانه عبارة بالظاهر وصوغها وهو الذي في الموضع وهو الذي ذكره غير واحد من هذا الشرط في صوغها وشماها من أصلها وصحة تسميتها صفة مشبهة وفيه حرج وقد تكون صفة مشبهة مع كونها لماضي المنقطع كما في قولك كان وجهه حسناً يصح منه قوله تعالى أو من كان يبايأ حينئذ . في تصاعده مشبهة لماضي المنقطع بل العوايب أن كونها للحال من جملة الشروط في صحة عملها الصب لا غير وقد قال أبو حيان أكثر التحويين على عدم اشتراط كونها للحال وقال ابن طاهر تكون للأزمة الثلاثة (وقوله وبهذين الوصفين الخ) ليس المراد انها لا تبارق الا في هذين الوجهين فقط كما هو فهمه تقديم هذين المفعولين بل تفارقه في تسعة عشر أمراً أخذ من كلام المصنف خمسة تأييدها انصهر اموضع صراحة وقيل بالمتأخرون من الناطق والموضح سبعة ومن أراد استيفاء ما عليه بالتصريح (وقوله لعدم الفائدة) أي التامة فالنفي الذي هو عدم تسلط على الفائدة على سبيل الاطلاق اذ يطلق لفائدة بلاخبار بالمجورورين أو أحدها حاصلة قطعاً وانما ان في تسلط على الفائدة المقيدة بالتام ويان ذلك ان الجار والمجورور إن جعلته خبراً فهو متلقى بكون عام وتقديره وصوغها كائن من لازم الخ فيسقط عنه فائدة مطلقة وهو كونها مصدرة من لازم وهل كذلك على سبيل لو حوب بيق ما هو أهم فافرقه المكودي أم فائدة وبما قررناه يسقط اعتراض غير واحد على المكودي (وعمل اسم فاعل المعدي) (قول المكودي كما تقول زيد ضارب الرجل الخ) نصب الرجل الا ان نصب مختلف فيه كما مر فلم يصوب بعد اسم الفاعل على المفعولة وبهذا صفة على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة أو التميز ان كان نكرة (وقوله والمراد بالمعدي الخ) هذا فيه تنكير على الناطق حيث أطلق في العمل مع اسم الفاعل يكون متعدي لو واحد كضارب أو لاثنين كزيد معط عمراً درهماً أو لثلاثة كزيد معط عمراً كبشاً سمينا ولد اصلحه من قال لواحد لها على ما حد أو أجيب عن الناطق بانه أطلق لان الاصل في التعدية أن يكون الواحد (وقوله بالشرط الخ) (ان قلت) ليس عندنا الا شرط واحد وهو الاعتماد كما صرح به فلم يجمع الشرط (أجيب) بانه جمع الشرط باعتبار تعدد أفرادها لان الاعتماد اما على نفي أو استفهام أو غيرهما محتمل أو باعتبار ان كل واحد مما يمتد عليه شرط على البدلية (وقوله وسبق ما عمل فيه) لما علمت أن مما تفرق به الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور وتقدم ثلاثة منها اشارة الى الاثنين الباقيين لكن كان ينبغي للمصنف أن يقدم هذا البيت على قوله وعمل اسم فاعل الخ لتكون الاشياء التي تفرق بها الصفة من اسم الفاعل متصلة ويكون العمل

يعنى ان الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في شيئين الأول ان معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبه عليه بقوله وسقى ماتعمل فيه يحتجب الثانى انه لا يكون الا سببا كالمثال المقدم بخلاف معمول اسم الفاعل فانه يكون سببا نحو ريدضارب أباه وأخيه نحو ريدضارب عمرا وهو المنبه عليه بقوله وكونهذا سببية وجب وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها بعمل فيه والضمير العائد على الموصول المجرور بى ويحتجب فى موضع خبر المبتدأ وكونه مبتدأ وذا خبر لكونه وهو مضاف الى اسمه ووجب خبره ثم قال :

(فارفع بها وانصب وجر مع آل * ودون آل مصحوب آل وما اتصل * بها مضافا أو مجردا)

فالرفع بها على الفاعلية وهو الاصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الاضافة وقوله مع آل أى مع كون الصفة مصحوبة لآل ودون آل أى مجردة من آل مصحوب آل أى الم معمول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه مضافا لما بعده أو مجردا يعنى من آل والاضافة فاصله ان الصفة لها حالان مقرونة بال ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بال وضافة وتجرد فالقرون بال نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثانى مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الألب الرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجهه أب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أمه من قولك مررت بامرأة حسن وجهه جاريتها جميلة أمه فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى ضمير الجارية والجارية مضاف الى ضمير المرأة السادس مضاف

متصلا بما بينه وهو قوله فارفع الخ (قول المكودى يعنى ان الصفة المشبهة تخالف الخ) لاتنافى بين نسبة التحالف فى التقرير للصفة المشبهة وبين نسبته فى التوطئة لمنصوبها فى قوله لا أنه أى فى منصوبها تخالف الخ لانه إذا خالف منصوبها منصوبه فقد خالفت هى اسم الفاعل وهذا على نسخة لا أنه بضمير المفرد المذكور العائد على منصوبها وفى بعض النسخ الأنا بضمير التأنيث العائد على الصفة المشبهة وحينئذ فلا إشكال لكن الأولى حينئذ أن يحذف منصوبها بأن يقول الا تخالف اسم الفاعل أى ليستقيم الكلام (وقوله ولا يجوز زيد الوجه حسن الخ) ينصب الوجه وعلته المنع انها فرع عن اسم الفاعل والفرع لا يقوى قوة الاصل ولا أصله الرفع فهو فاعل معنى والفاعل لا يتقدم (فان قلت) لم يخص المكودى المعمول بالمنصوب اسرقة مع أن معمولها قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ككرة (قلت) إذا كان مرفوعا فهو فاعل لها وقد مر فى قوله بعد فعل فاعل ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فحرى ما أشبهه وهو اسم الفاعل فاحرى ما أشبهه ما أشبهه واداء عملت الحذف فبما بعدهما مضاف اليه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف كما هو معلوم أيضا وإذا كان منصوبها ككرة فهو تمييز والتمييز لا يتقدم على عامله عملا وقوله وعامل التمييز قدم مطلقا فلم يبق ما يتوهم فيه الجواز الا الصورة التى عند المكودى وقد يقال انه خصص ذلك ليحبر كأن محل مع تقديم المعمول عليها إذا عملت فيه لشبهها باسم الفاعل وأما ما عملت فيه براحة الذل كالطرق في جوارحه عليه وقال الرضى المناسب لصحتها أن لا يتقدم عليها المعمول كما كان (وقوله الاسمية) كان الأولى أن يفسر بان يقول هو الاسم الظاهر انتلست بضمير يعود على الموصوف واخبر امامنا فوطبه كقولك زيد حسن وجهه ومقر كنهاته المتقدم وهو قوله زيد حسن الوجه والضمير فيه معند أى منه كما علمت (فارفع بها) العائد على جواب شرط مقدر وارد على قوله وعمل اسم فاعل كأنه قيل له هل تعمل عمله وفعا ونصبا وحرا أو شيئا دون شيء فاجاب بأنها تعمل مطلقا (قوله لمكودى على الفاعلية الخ) هذا مذهب الجمهور وقيل الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف والاسم الظاهر مدها مرفوعا على البدلية من ذلك الضمير (وقوله والنصب على التشبيه) هذا ان كان المعمول معرفة فان كان نكرة فعلى التمييز كما مر (وقوله وما اتصل الخ) معنى اتصال المعمول بها ها أن لا يفصل بينها وبين المعمول بال والا إذا كان المعمول مقرونا فهو متصل بها أيضا لكن فصل بان (وقوله الأول مضاف الخ) مضاف فى كلامه فى هذه الصورة وفى الصور لسبع بعد صفة الموصوف محذوف تقديره معمول للصفة مضاف إلى كذا (وقوله نحو حسن وجهه) الأولى ان يصرح بالموصوف هنا وفيها بعد بان يقول زيد حسن وجهه مثلا وهكذا (وقوله الخامس مضاف إلى ضمير الخ) يجب قراءة ضمير يحذف التنوين مضافا إلى ما بعده صفة لا سم محذوف والتقدير الخامس أن يكون المعمول مضافا إلى ضمير اسم مضاف أى إلى ضمير عائد على اسم مضاف ذلك الاسم الاسم آخر ظاهر وذلك الظاهر مضاف إلى الضمير العائد على الموصوف ويوجد فى بعض نسخ كدى بعد قوله فى المثال انه مانهه فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضافة إلى ضمير المرأة وهى الموصوفة انتهى ثم انه فى مثال كدى يتعين فيه النصب أو الجر ولا يجوز فيه الرفع

الى ضمير معمول صفة أخرى نحو حيل حالها من قولك مررت برجل حسن الوحة جميل حالها السابع مضاف الى موصول نحو والاطى كل ماالتايت به الازر من قوله : فجع بها قبل الأختيار منزلة * والطبي كل ماالتايت به الازر الثامن مضاف الى موصوف يشبهه تحويراً بـ رجل حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل يشعل ثلاثة أنواع للوصول نحو قوله :

أسيلات أبداً رفاق حضورها * وثيرات مالتفت عليه للآزر والوصوف نحو جما نواب أعده من قوله :

أزور امرأً جما نواب أعده * إن أمه متكفياً أرملة الدهر

وعبرها نحو مررت برجل حسن وحيا واصفة لـ حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهي من صر سائتي عشر في ستة من سبعين وقد ذكر ابرادى هذا الاوحد كلاً وقال انها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع ستة وستون مسألة

لأن اسمها ليست مسمدة له وإنما هي مسمدة بضمير الجارية بدليل تأنيث جملة بالتاء وفي بعض نسخ المكدودي جميل بالتذكير فبمعنى وهو الصواب لأن الموصوف هو الوحة لا الجارية ويكون أعده رفع حينئذ فاعلاوياني في نصبه وجره ماذكر في حسن وجهه وهذا هو الجدول السادس طولاً واسعة عرضاً لأنه يدل في الجدول جميل بالحسن أو حسن واختصر المثال انكالا على مامله ها والا فالتاء في الجدول مع قطع النظر عن أصله المذكور ها بقا عليه انه مكرر مع الحسن وجهه الذي في الجدول الثاني لأن المعمول في كل منها مضاف الى الضمير (وقوله الى ضمير معمول الخ) بحج قراءة ضمير بحذف التنوين مضافا الى معمول ويكون لتقدير السادس أن يكون المعمول مضافا الى ضمير اسم وذلك الاسم معمول لصفة أخرى في لجل صفة مشبهة وحالها معمولها وهو مضاف الى ضمير عائد على الوحة واوحد معموله لصفة أخرى وهي حسن وحالها بالرفع لا غير ولو نصب أو حرل كان الاساد محولا ولو حول لأث الصفة وهي ه امذكورة فدل على انها مسمدة لخافه مرفوع والوجه هي أعلا الحد والحال نقطة سوداء تكون على الوحة عالبا وهي من كمال الجمال والحسن (فان قلت) هذه الصورة السادسة مكررة مع الخامسة لأن الضمير في كل منها عائد على معمول صفة أخرى ففي السئلة الخامسة سائد على الوحة وهو معمول حسن وفي السادسة عائد على الوحة وهي معمول حسن (قلت) لا تكرار لأن معمول الصفة الاولى في الخامسة مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف ومعمول الصفة الاولى ها غير مضاف أصلا فهذا الاعتبار تعاريا (وقوله فجع بها الخ) البيت من البسيط وقائله الفرزدق والقفا للعطف وعج يعنى سر أمر من عاج وضمير بها يعود على النوق ومن بكسر الكاف وفتح ابا طرف بمعنى جهة ومنزلة منصوب على التمييز والطبي معطوف على الاخير وهو جمع مذكر سالم مفرده طبيب صفة مشبهة حذف تونه للاضافة لمعموله الذي هو كل وما موصولة مضافة الى المعمول الذي هو كل وفيه الشاهد والتايت فعل ماض وقائله الازر جمع ازار والجملة صلة ماوالعائد ضمير الجرور بالباء ومعنى التايت احتضنت ومعلوم ان الشيء الذي تحتلظ به الازر هو الفرح وهذا كناية عن العلف وانهم حافظون لهم ورحمهم من الزنا ويحتمل أن يكون معنى التايت اشتملت وتكون الباء حينئذ في به بمعنى على وفي بعض النسخ فمستها فيكون عاج فعلا ماضيا متعيا بنفسه ومعناه حينئذ عطفت رأسها بالرمم وأدبرتها لجهة الاخير والاطى كل ما هو الذي يدل على كودى في الجدول الثامن طولاً واسعة العرض بالحسن أو حسن كل ماتحت تقابه والقاب الثام وما تحته هو لوحه وانما أبدنه لانه أتى بشاهد من كلام العرب ثم أتى بمثال يجرى عليه الصور الست (وقوله يشبهه) وجه الشبه بينهما أن كلامها يقتدر الى ما بعده فالموصوف يقتدر الى الصفة والموصول يقتدر الى الصلة (وقوله حديد سنان) بحذف تنوين حديد واضافته لسنان ويصح أن ينون حديد فيرفع حينئذ سنان على انه فاعل وينصب على ان الفاعل ضمير رجل ويأتى فيه ما في تحويل الاسناد (وقوله يطعن) بضم العين لانه يقال طعن طعن ويقال طعن بالرمح ويقال طعن بفتح العين فيها اذا كان الطعن في النسب وحديد هو الذي أبدله في الجدول التاسع طولاً واسعة عرضاً بالحسن أو حسن (وقوله نحو قوله أسيلات الخ) البيت من الطويل وقائله عمر بن أبي ربيعة وأسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة خبر مبتدأ محذوف تقديره هن أسيلات وابدان مضاف اليه جمع بدن وخصورها جمع خصر وهو محل الحزام مبتدأ وورق جمع رقيق خبرها والجملة في محل حرفة لا بدان هذا ما لمهم هذا والاولى أن يقرأ رفاق بالجر صفة أبداً وخصورها فاعل رفاق وثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثالثة أي غليظة الاعجاز وارتفاعه على أنه خبر بمدخر للمحذوف وما موصولة مضاف اليه وفيه الشاهد والتفت فعل مضارع بمعنى اشتملت ولما آزر جمع مؤنر وهذا مما يدح به النساء بان تكون المرأة طويلة وخصرها رقيق وعجزها غليظ وهذا هو انشار اليه في البيت العاشر في الجدول لـ طولاً مع الست عرضاً وأبدن المثال بالحسن ماتحت تقابه لأنه أتى أولاً بشاهد له من كلام العرب ثم أتى في الجدول بـ ثايت تنزل عليه الصور الست في الجدول (وقوله من قوله أزور امرأ الخ) البيت من الطويل

والصواب أنها اثنان وسبعون وأنا أرسم لك جدولاً كافلاً يجمعها على ترتيب السلم إن شاء الله تعالى : وهو حسبنا ونعم الوكيل .
ولا حول ولا قوة الا بالله وهو هذا :

وأزور مضارع زار وامراً بالصب مفعول ومحامضة مشبهة من جم بمعنى عظم ونوال بمعنى عطاء بالرفع فاعله والضمير مقدر أى نواله ويصح نصبه فيكون الاسناد محولا وأعد فعل ماض وفاعله ضمير الراء والهاء مفعولوه لجهة فى محل رفع أو نصب بعث نوال والشاهد فى نوال فاه معمول للصنة موصوف بما بعده ولئن متعلق بأعد ومن موصولة وأم بمعنى قصد فعل ماض وفاعله ضمير من والهاء مفعولوه عائدة على امرئ ومستكفي قيد مفعول ثان لا عده وأزمة أى شدة البهر وارمان منصوب بمستكفيا وهذا هو المشار اليه فى البيت الحادى عشر طولا والستة عرضا وأبدل فى الجدول جها بالحسن أو حسن .

الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه
الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه
الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب
الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب
الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه
الحسن حالتها	الحسن حالتها	الحسن حالتها	الحسن حالتها	الحسن حالتها	الحسن حالتها
الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه
الحسن مئان رمح يطعن به	الحسن مئان رمح يطعن به	الحسن مئان رمح يطعن به	الحسن مئان رمح يطعن به	الحسن مئان رمح يطعن به	الحسن مئان رمح يطعن به
الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه
الحسن نوال أعدمه	الحسن نوال أعدمه	الحسن نوال أعدمه	الحسن نوال أعدمه	الحسن نوال أعدمه	الحسن نوال أعدمه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه

فهذه اثنتان وسبعون مسئلة كلها مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت ووتد مجموع وذلك قوله :

فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل * بها مضافا أو مجردا ...

وقد قرأت فارفع بها فاجعل طرف سيايتك على البيت الأول من الجدول ومربه طولاً الى البيت الآخر المقابل له وإذا قرأت وانصب فقل سيايتك الى البيت الثاني منه ومربه كذلك الى البيت الآخر المقابل له وإذا قرأت وجر فاعلم انه أيضاً الى البيت الثالث ومربه كذلك الى البيت الآخر وإذا قرأت مع أل فاجعل طرف سيايتك أيضاً على البيت الأول ومربه على البيت الثاني يليه بعده وإذا قرأت ودون أل فاقس سادس البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومربه الى آخر السطر ثم أشر بظاهر امتلك الى البيوت التي يحتملها مشيراً الى الرفع والصب والجر وإذا قرأت مصحوب أل فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومربه عرضاً الى آخر السطر وإذا قرأت وما اتصل بها متصفاً فاقبل أصبعك الى الجدول الأول وأشر الى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولاً والست جداول عرضاً وهي المحتوية على المعمول نصف وإذا قرأت أو مجرداً فاتجه الى البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشر الى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع لخرد وقد استوفيت بذلك جميع المسائل * ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميراً كقول الشاعر :

حسن الوجه طلقه أنت في السلسل * وفي الحرب كالح مكفهر

وعلم فيه جر بالإضافة ان بشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بأل فالفصوله نحو قوله :
فريش نجاء المس ذرية وكرامهموها . والقرونة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميلة فهذه ثلاثة مسائل فإذا أضفناها الى المسائل

(وقوله وكلها مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت) أشار الى التنويه بقدر النظم وجلالته في العلم وبلاغه وفصاحته حيث جمع هذه الصور الكثيرة في هذا القلظ المختصر فله دره ما أحسنه (وقوله ووتد مجموع الخ) مراده به رداً من قوله مجرداً وليس ذلك وتداً بل هما سمان حقيقتان على صورة الوجدان أول في مستعمل الثالث دخله زحاف يسمى عند أهل العروض الخن يهدف السنين منه ستعمل فبقى محركان وهو الزاء وبداًل بعدهما ساكن وهو النون وذلك صورة الوجدان المختوم الذي هو متحركان بعدهما ساكن ولديت بعدهما المكودي وتداً مجموعاً أي صورة وفي الحقيقة بيان خفيص (وقوله المقابل له الخ) المقابل للأول هو الثاني عشر وسدس بلا لأنه آخر الآخر مقابل للأول وهكذا يقال فيما بعد (وقوله والذين يليه الخ) أي عرضاً طولاً وأشر بظاهر امتلك الى الرفع والصب والجر الى آخر الجداول الثلاثة طولاً فيكون جميع الصور التي فيها الصفة المشبهة مقرونة بأل ستاً وثلاثين ولم يصح على ذلك ما اكفأ بما بعد (وقوله الى البيوت التي تحتمل الخ) أي الى آخر الجدول الأول الثلاثة طولاً فيكون جميع ما فيه الصفة غير مقرونة بأل ستاً وثلاثين أيضاً ومجموع هذا وما قبله اثنان وسبعون فيكون قول الناظم فارفع يشمل أربعاً وعشرين صورة اثنان عشرة في الجدول الأول طولاً واثنان عشرة في الجدول الرابع طولاً ويكون آخر الجدول طولاً ويكون جراً شاملاً لأربع وعشرين اثنان عشرة في الجدول الثالث عرضاً الى الآخر وفي السادس عرضاً الى الآخر فتكون الصورة المذكورة في الجدول مأخوذة من ارفع وانصب وجر وتؤخذ أيضاً من قوله لاظم مع أل ودون أل اذ قوله مع أل شامل لست وثلاثين صورة وهي المذكورة في الجداول الثلاثة عرضاً الى الآخر طولاً وقوله ودون أل شامل لست وثلاثين وهي المذكورة آخراً وتؤخذ أيضاً مما قال المكودي فرحم الله الناظم ما أبلغه وأفصح (وقوله فاتمله الى البيت الأول الخ) وهو الجدول العاشر الممثل له بالحسن ماتحت نقابه الخ (وقوله كقول الشاعر حسن الوجه الخ) البيت من الخفيف وحسن خبر البتداً مخدوف تقديره أنت حسن الوجه وطلقه أي غير عبوس صفة مشبهة بدل من حسن الشاهد في طبق حيث عمل في الهاء التثنية التي هي في محل جر بالصفة وليس الشاهد في أنت وان كان أنت فاعلام معمولاً أيضاً لطاق ويصح أن يكون أنت غير معمول لطاق فيكون مبتدأ وحسن خبر مقدم وإنما قلنا اشاهد في خصوص الضمير الجرور لتخصيص المكودي بعد الضمير بالجرور وللنصوص دون المرفوع وحكم على الهاء بأنها في محل جر لا في محل نصب لقول المكودي بعد وعمها فيه جر إن بشرته وخت من أل والقيدان معا موحودان هما والمسلم بكسر السين كما في شرح الشواهد وكتب أهل اللغة الصلح وكالح من الكاوح وهي عبوسة فيها تكش ومكفهر اسم فاعل من اكفهر بمعنى عبس (وقوله فريش نجاء الخ) فريش مبتدأ ونجاء خبره وذرية

الذكورة صارت الصور خمسا وسبعين وهذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى ما ذكر واختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بال أو مجردة منها فدانوعت الصفة الى مفرد مذكر وثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد مؤنث وشبهه وجمعه على الوجيهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة فى خمس وسبعين ستمائة فاذا نوعت الصفة أيضا الى مرفوعة ومنضوبة ومحرورة صارت الصور ألفا وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة فاذا نوعت معمول الصفة أيضا الى مفرد مذكر وثنيته وجمعه على الوجيهين المذكورين والى مفرد مؤنث وثنيته وجمعه على الوجيهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه ويستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صورته مائة وأربع وأربعون فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون وجها ثم اعلم أن هذه الصور الاثني والسبعين للرسم فى الجدول تنقسم الى جائز وممتنع وقد أشار الى الممتنع منها بقوله :

(ولا* تجوز بها مع آل سما من آل خلا * وعن إضافة لآلها)

يعني انه يمتنع إضافة الصفة المقرونة مأل الى المجرد ومن إضافة الى ما فيه أل فشمعل عشرة مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول
إلا صورتين وهما الأولى والرابعة فالأولى الحسن اوجه والرابعة الحسن وجه الأب فقيب عشر مسائل كلها بمسألة الآن الصورة السابعة
وهي قولك مررت برجل حسن الوجهة الجميل حاملها أجارها في التسميل وظاهر الاظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور المتبعة أن
منعها من الصور جائز لامن مسائل الاضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمعهوم من صور مسائل الاضافة فقال :

(وما * لم يخل وهو الجوار وسما) أى ولم يخل من الاضافة إلى ما فيه ل أو الى ما أضيف الى المترونها فهو موسوم بالجوارز وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه والحسن وجه الأب * ثم ان هذه للسائل الجائزة تنقسم الى حسن وقبيح وضعيف

منصوب على التمييز وكرام معطوف على مجيء وهو جمع كريم صفة مشبهة وهو مضاف إلى هم من إضافة لفظة المشبهة إلى مرفوعها ولهذا في محل نصب معموله لكرام وفيها الشاهد وهي عائده على ذرية وذرية تميز ثم قيل اعائد على التمييز تمييز واستشكاه الشيخ جبر بأن التمييز لا يكون الانكسار وهنا وقع ضمير أو لم يجب عنه والحق أن لضمير العائد على التمييز معرفة وليس منصوبا على التمييز بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به ولا يلزم من عوده على التمييز أن يكون تمييزا ويسقط حينئذ الاشكال من أصله (وقوله وجملة صورته مائة وأربع الخ) ياتها أن أحوال معمول الصفة ثمانية كاذكر جميعها موجود في إظهار ولم يكن في الضمير إلا خمس صور من الثانية مفرد مذكر طلاقة مفردة مؤنثة طلقها مثنى مذكر طلقها جمع مذكر سالم طلقهم جمع مؤنث سالم طلقهن وقت له من الثمانية ثلاث صبغ وهي مثنى مؤنث جمع مكسر للمذكر جمع مكسر للمؤنث فإذا ضربت هذه الثلاثة صور الضمير المثناة في ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردا مذكرا أو مثنى مذكرا أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير لمذكر وثلاث الأربعة في المؤنث كان الخارج أربعة وعشرين تصريها في أحوال نفس الصفة الثلاثة من كونها مرفوعة أو منصوبة أو محفوضة بآتين وسبعين تصريها في حالتين فمن الصفة بأن وتجريدها تكن مائة وأربعة وأربعين هذا هو الصواب في بيانها كما حققه العلامة سيدي محمد البرزوالى وأبو العلاء سيدي إدريس العراقي قالا عن شيخهما الأكبر سيدي التاودي بن سودة وكثيرا ما يقع الخطأ وبما قررنا تعلم أن قول كندى وتبعه الأزهري لا يكون جمع سلامة غير صحيح والصواب أن يعلا بدل جمع سلامة أنه لا يكون مثنى مؤنث وواتبعنا ما قاله المكودي لكانت صور الضمير المثناة أربعة ثلاثا جمع التكسير مذكر ومؤنث جمع سالم لمذكر ومؤنث فتزيد صور الضمير على ما ذكر بل تكون مائة واثنين وتسعين وأدراكهما بأدنى تأمل ثم غلب صورها على غير لغة المصحى وإطالة الكلام فيها بالزيادة على ما في الجدول لا تحدى فعلا فلا تشغل نفسك بذلك (ولا تحور بها) (قول المكودي اثنتي عشرة الخ) صوابه عشر صور لأن فاعل فعل شمل في كلام المكودي عائده على المع أو على كلام المصنف والمع وكلام المصنف اعاد بثمانين عشر صور والمكودي عمم واستثنى صورتين الجائزتين والحكم في نفسه صحيح لكن لا يلائم كلام المصنف ولا تقريره أولا (وقوله المظهر الثالث) أى عرضا وفي الطول اثنتي عشرة (وقوله الجليل خالها الخ) بتعريف الصفة هذا هو الصواب لأن الموضوع أن الصفة المشبهة مقرونة بأل لكن الصواب أن يبدل رحل النكرة بالرحل المعرفة كما هو كذلك في التسهيل لتكون الصفة مقرونة بأل وفي بعض النسخ جميل بغير أل وهو خروج عن الموضوع والشاهد في كون الصفة التي هي الجليل مقرونة بأل ومعمولها مجرد مضاف إلى الضمير والضمير مجرد لكن هو عائده على المقرونة بأل وهو الوجه (ومالم غل) (قول المكودي إلى حسن وقبيح الخ) الحسن ما فيه ضمير واحد والقبيح ما عرى عن الضمير والضعيف ما تكرر فيه الضمير إلا ما صرح بمنعه

ونادروا أنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى إذ لا يليق ذكرها في هذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها وقوله أو مجردا معطوف على ما اتصل وأو بمعنى الواو والتقدير فإرفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا ويحمل أن يكون معطوفا على قوله مضافا وأو على هذا على بابها من التقسيم والتقدير فإرفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا فقسم المتصل بالصفة إلى مضاف ومجرد.

﴿ التعجب ﴾

أحسن ما قيل في التعجب قول ابن عصفور هو استعظام ريبه في وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها التعجب منه على نسائه أو قل نظيره ثم إن التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو

هذه مذهب ابن الحاجب ومن أراد استيفاء صور الكودى فعليه سبيد الزروالى في الصفة المشبهة فقد أجاد فيه ولكون نظم ابن عاشر المذكور مرتب على ما للموضع لم أذكره هنا ولم أجد من تكلم على الدر الذي ذكره كدى وقد كتب عليه بعض الصواب إسقاطه وقيل إن ونادر في كلام كدى معطوف على صعب عطف تفسير ولا إشكال حيث (وقوله وأنا أبسط الخ) تقدم أن هذا يقتضى أن شرحه الكبر متأخر عن الصغير وما ذكره أول الكتاب يقتضى أنه سابق وقد تقدم الجواب أنه شرع في الكبير ولم يتمه حتى أتم الصغير ثم إن قول المصنف هنا ولا تخرج بها الخ مكرر مع قوله سابقا : ووصل أل بنى المضاف معترف. وأجيب بأن ذلك عام في الصفة وغيرها وهذا خاص بالصفة ولا تكرار بين أحص وأعم والله تعالى أعلم .

﴿ التعجب ﴾

مسألة ذكر استعجاب عقب الصفة للمشبهة أن أفصح أحد ضغنى التعجب قيل إنه صفة مشبهة والمنسوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به والتعجب هو سبب وضع نحو وذلك أن إية أى الأسود قلت يأتى ما أشد الحر فرفت أشد وجرت الحر فظن أنها مستفهمة فعال لها زمنا حر فالت يأتى إنما أردت التعجب وكان من حقها أن تنطق بأشد مفتوحا والحر منصوبا على أنه مفعول به فذهب إلى على وقال احتاطت لئلا العرب يغيرها إلى آخر ما مر (قول الكودى استعظام زياده الخ) أى استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان كالكرم الذى فى زيد من قولك ما أكرم ريذا فان أكرم يقبل الزيادة ونقصان فيخرج زيادة ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة كالطول ونقصه وشذو قوطهم ما أطوله وما أقصره ويخرج بقى وصف الفاعل استعظام زيادة في وصف المفعول فلا يقال ما ضرب زيداً تعجبا من الضرب الواقع على ريدوالية الإشارة بقوله بعد وغير ذلك سبيل فعلا وخرج بنحو سببها الأمور الطاهرة الأسباب فلا يتعجب من شيء منها لقولهم إذا ظهر السبب ظل العجب فلا تستعظم الكتابة من حيث كتابها لأن سببها طاهر وهو الكتاب نعم تستعظم من حيث زيادة حسنيتها (وفوه خرج بها الخ) في غالب النسخ وخرج باو أو ثم قيل هى للحال على حذف فتدفع كون قيدا من تمام التعريف كما هى كذلك على نسخة إسقاطها ويخرج به ما يكثر على رضى الوجود فلا يتعجب منه أو الحق أن ما يكثر وجوده لا يمكن استعظامه فتكون ما خرج بقوله وخرج به الخ خارجا قوله استعظام زيادة بل الأولى أن وخرج لزيادة البيان لا لمحال حتى تكون قيدا فلا يخرج به شيء ثم إن لما أخذ من قوله استعظم إن التعجب إنما يتصور ممن يمكن منه الاستعظام فلا يجوز أن يرد التعجب من الله فان ورد ما يوهبه وجب تأويله نحو قوله تعالى : فما أصبرهم على النار . أى هؤلاء لصبرهم على النار من رآهم يتعجب من حالهم لأن الله تعالى تعجب منه ثم إن قول الكودى أحسن ما قيل الخ وحده أنه هناك حدودا آخر هذا أحسنها لكونه لا يرد عليه ما ورد عليها ورد هذا الاستحسان بأن حداس عصفور أو ريدوالية أمور منها أنه غير جامع لأنه لا يشمل كيف تكفرون بالله ولا نحو قوله صلى الله عليه وسلم : سبحان الله المؤمن لا يجس . مما التعجب فيه من أصل الوصف لا من الزيادة فقط لأن التعجب في الأول من أصل الكفر وفى الثانى من ظن أبى هريرة أن المؤمن يجس ولا يشمل نحو ما أخصره من اختصر إلى المفعول لأن التعجب فيه من وصف المفعول لا من وصف الفاعل وهو وإن كان شادا فلا بد من شمول التعريف له وبأن فيه دورا لأخذ التعجب منه في حد التعجب فيتوقف التعجب على التعجب منه والتعجب اسم مفعول مشتق من التعجب ومعرفة المشتق منه الذى هو التعجب سابقة على معرفة المشتق وهو التعجب منه فجاء الدور لأن هذا التعريف إنما هو للتعجب لئلا اصطلاحا والتعجب اصطلاحا هو اللفظ للتعجب به وكلام النحاة إنما هو فى اللفظ لا فى المعنى وأجيب عن الأول والثانى بأن مقصوده تعريف الوزنين المشهورين للتعجب المقيسين لا التعجب من حيث هو وعن الثالث بأنه إنما يرد على جعل قوله وخرج من تمام التعريف وقد علمت ما فيه الدور وعن الرابع بأنه عرف المصدر ويلزم منه تعريف اسم

سبحان الله ويالك من رجل ونحو ذلك ان كانت هناك قرينة تبينه وانما اقتصر المحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لا طراد التعجب بهما وهما ما فعل وافعل به وقد أشار الى الأول منهما بقوله : (بأفعل انطق بعدما تعجبا) أى انطق بوزن أفعل بعدما فتقول ما أحسن ونصب تعجبا على أنه مصدر في موضع الحال أى تعجبا أو معجوبة أى لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار الى الثانى فقال : (أوحى بأفعل قبل مجرور يا) يعنى أوحى بوزن أفعل قبل اسم مجرور بياء الجر فتقول أحسن زيد فأتى بأفعل مكثرا معجولة وهو التعجب منه المجرور بالياء ثم كمل ما أفعل بقوله : (وتلو أفعل انصينه) يعنى انك تاتى بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيدا وبذلك كمل الكلام المستمد منه إنشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله : (كما * أوفى خليليا) ثماني المثال مبتدأ بمعنى شيء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما و خليليا مفعول بأوفى والمهمزة في أوفى للسمل والتقدير شيء أوفى خليليا أى صيرها وافيين ثم مثل أفعل بقوله : (وأصدق بهما) فأصدق لفظه الأمر ومعناه الخبر والباء زائدة في الفاعل والمهمزة في أفعل للصيرورة والتقدير أحسن زيد أى صار حسنا ثم قال : (وحذف مامنه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح) فشمل ما للتعجب منه بعدما أفعل و بعد أفعل فمثال حذفه بعدما أفعل قول على بن أبى طالب رضى الله عنه : جرى الله عني والجزاء بفضل * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أى ما أعفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أفعل قوله عز وجل : أسمعهم وأبصر . أى وأبصرهم وفهم من قوله ان كان عند الحذف معناه يضح

المفعول (وقوله سبحانه الله) قبل انه مصدر محذوف الزوائد والأصل تسبيحا وقيل انه اسم مصدر وعلى كل فهو منصوب على المفعولية المطلقة وعامله أصبح محذوف وجوبا لان المصدر بدل منه ويقال سبحانه الله عذرة أمر غريب عجيب لأنه لو جدلا موركا (وقوله يالك من رجل) يا حرف تنبيه وليست للداء واللام للاستعانة والكاف مستعانة به ومن رجل جارو محروور مستعانة من أحله متعلق بمحذوف كما أن اللام كذلك والأصل ألا أستغيث بك ما أعظمك من رجل فلما حذف الفعل أبدلت الباء لاما ثم حذف ما وفعل التعجب فصار لك من رجل ثم أتى بياء التنبيه توكيدا لمكلام وصار التركيب بنامه بعيدا للتعجب وقيل ان بيا للداء والنادى محذوف واللام في لك للاستعانة متعلق بمحذوف كما لاكثر (وقوله ونحو ذلك) بالجر معطوف على سبحانه الله والأولى حذفه لانه مستغنى عنه بسبحو الأول (وقوله لا طراد التعجب الخ) وجه الاطراد انهما يدا لان على التعجب بغير قرينة وغيرهما لا يدن على التعجب الا بقرينة (بأفعل انطق) (قول المكودي في موضع الحال) الأولى الوجه لثاني عنده لان تعجبا مصدر ووقوعه حالا موقوف على السماع (كما * أوفى خليليا) مذهب سيبويه في ما أنها نكرة تامة مبتدأ لا يحتاج لصفة وأفعل فعل التعجب فعل ماض وفيه ضمير مستتر يعود على ما وزيدا مفعول بأفعل والجملة في محل رفع خبر البتداء والعائد الضمير في أفعل (حكاية) ذكر ابن غازى في حواشى المرادى وأبو إسحق الشاطبى أن بعض أصحاب البرد قدم بعد اد فحضر حلقة تعجب فمثل عن ما التعجبية فأجاب بمقتضى قول سيبويه في ما أحسن زيدا ان التقدير شيء صير زيد حسنا فليل له ما تقول في ما أعظم الله فأجاب مثل ذلك فأنكروا عليه ذلك وجروه من الحلقة والصواب ان الجواب شيء عظيم أعلمنا بعظمة الله (وحذف مامنه تعجبت) (قول المكودي فمثل ما) أى ما الواقعة في قول المصنف وحذف ما فتكون ما من فمثل ما في محل رفع فاعل شمل واللعجب بالنصب مفعوله (وقوله جزى الله عني الخ) البيت من الطويل وكون فاعله عليا مشكل مع ما في القاموس أن عليا لم ينشد شعرا لنفسه الا بيتين والحق كاذ كره أنواسحق وعبره أن عليا كان كثيرا ما ينشد الشعر لنفسه وأما ما في الاستيعاب ان عمر كان شاعرا وكذا أبو بكر وكان مولانا على أشعرهما فقد لا يخالف ما في القاموس بان يقال معنى قوله أشعرهما انه كان يحفظ الشعر كثيرا لانه كان ينشده لنفسه وجرى فعل ماض والله فاعل والجزاء مبتدأ والواو واو الحال وبفضله متعلق بمحذوف خبر وربيعة مفعول أول يجزى وخيرا مفعول ثان وما اسم تعجب مبتدأ وأعف فعل التعجب وفيه ضمير مستتر يعود على ما فالاسم التعجب من فعله محذوف قدره المكودي أعفهم وأكرمهم فيكون عائدا على أهل ربيعة ويصح تقديره أعفها وأكرمها فيكون عائدا على ربيعة لان الغالب انهم هم للعلاء وهما لعير العقلاء والجملة خبر ما والشاهد في حذف للنصوب من أعف وأكرم والحذف دليل وهو ربيعة للتقدم ولا يحذف للنصوب الا ان كان ضميرا (وقوله أى وأبصر بهم الخ) (فان قلت) كيف صح حذف التعجب منه بعد أفعل مع انه فاعل (قلت) لما كان على صورة المفضلة

ان الحذف لا يحور إلا إذا كان معناه واضحا وحذف مفعول يستتبع وهو مصدر مضاف الى المفعول وما موصولة وصلتها تحت ومنه
معلق بمجيب ومعناه اسم كان وبصح في موضع خبرها وهو مضارع وصح يضح بمعنى اتضح وعند متعلق بوضح ثم قال :
(وفي كلا الفعلين قدما لهما * منع تصرف بحكم حتما)

بمعنى ان فعلى التعجب وهما ما أفعل وأفعل به غير منصرفين لا يستعمل منهما متضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم
ما أفعل فقط الماضي ويلزم أفعل لفظ الأمر ومع فاعل يلزم وهو مصدر مضاف الى المفعول وقدما منصوب على الطرف وفي كلا متعلق
بيلزم وكذلك قدما ثم قال :

(ونعنيهما من ذي ثلاث صرفا * قابل فضل ثم غير ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا * وغير سالك سييل فعلا)

الاجمل هذان البيتان على شروط الفعل الذي هو رآن يصاغ منه فعلا التعجب وهي ثمانية الأول أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذي
الثلاث لأن ذي صفة لموصوف محدود وقد روي من فعل ذي ثلاث الثاني أن يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث فلا يصاغ مما راد على
الثلاث الثالث أن يكون منصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغ من فعل غير منصرف كعم ونس وخوها الرابع أن يكون قابلا للفضلية
فلا يصاغ من فعل لا يقبل الفضلية نحو مات وفي الخامس أن يكون تاما فلا يصاغ من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله سم السادس أن
يكون غير لازم للشي كعاج عال معاج زيد بالبداء أي ما انتفع به ولا يستعمل عاج في غير النفي وذلك مفهوم من قوله غير ذي انتفا السابع
أن لا يكون اسم فعلة على وزن أفعل نحو أشهل وأحمر وفهم ذلك من قوله وغير ذي وصف يضاهي أشهلا الثامن أن يكون مبدئا للمعامل

للدخول حرف الجر عليه صاغ فيه ذلك وأحد من قول انصنف استتبع ان الحذف على خلاف الأصل والراجح الاثبات لأنه قال زيد
استباح عرض فلان وما كان ينبغي له ذلك ووجه ترجيح الاثبات بأن جملة التعجب إنما سيقت له حذفه مسكراه فهو كمن جاء له
محسن يعاونه في غير شيء فهرب بالهتاس (وقوله مضارع وضع بفتح الخ) وأصله يوضح فوفعت الواو بين عدوتها الياء والكسرة
فحذف الواو لقوله : ف أمر أو مضارع من كوعد * احذف ... وفي بعض النسخ يصح بصاد مهملة (ونعنيهما من ذي ثلاث) (قول
السكوي على شروط الفعل) اصواب أن يقول على شروط اللفظ لأن أول الشروط الثمانية كونه فعلا فيكون شرط الشيء في نفسه
(وقوله من فعل ذي الخ) الأولى من مصدر فعل لا يوافق قوله وكونه أصلا لمعدين انتجب فلا يصاغ من الاسم كالحمار والكلب
ونون بعضهم ما أكله خطأ (وقوله فلا يصاغ مما راد الخ) علة اللع أنه إن نفي من راعى الأصول كدحرج أدى الى حذف بعض
احروف الأصلية وإن نفي من المرید كاستعان وناصح أدى الى حذف بعض الزوائد الدالة على معنى مقصود نحو ما أعونه من استعان
فدعوت الدالة على الطلب وما أخصمه من حاصم ففوت الدالة على المفاعلة اللهم الا ان كان للزيد أفعل ففيه خلاف (وقوله من فعل
غير منصرف الخ) فلا يقال ما أعمره وأيسره وعلة منع اما لو بنينا فعلى التعجب من الجامد لأدى ذلك إلى التصرف فيما لم تصرف فيه
أمر (وقوله أن يكون قابلا للفضلية الخ) أي التفاضل في الصفات التي تختلف بها أحوال الناس كالكرم والعلم والفضل (وقوله
نحو مات الخ) هما إن أريد الموت الحقيقي ضد الحياة فإن أريد موت لقلب فانه تعجب منه تقول ما أموته بمعنى ما أموت قلبه وانما لم يصح مما
لا يقبل إرياده لأنه لا يمكن فيه التعجب لأنه استعظام ريادة كما مر (وقوله فلا يصاغ من كان الخ) فلا يقال ما أكون زيدا قائما لأنه
اقص فلا ينصب للمفعول وانما ينصب الخبر والتعجب ينصب للمفعول (وقوله أن يكون غير لازم للنفي الخ) هذه العبارة تقتضي أنه
إذا كان الفعل ملازما للنفي امسح بفاء فعلى التعجب منه كعاج وان كان غير ملازم للنفي نحو ما ضرب لم يتمتع بقاء فعلى التعجب منه
والنحو ان أفعل مهما كان منفيا لم يبن منه فعل التعجب وهذا هو المأخوذ من المصنف فصوابه أن يقول السادس أن يكون غير
منفي ثم ان كعاج مثال للمفهوم وعلة اللع في المنفي ان التعجب يقتضي الاثبات والفعل المنفي يقتضي النفي وهما متافيان (وقوله ولا يستعمل عاج
في غير النفي الخ) بل قالوا انه يستعمل في غير النفي نادرا سمع من كلامهم * ولا مشربا أروى به فأعيج (وقوله نحو أشهل الخ) الشبهة
بضم الشين قلة سواد الحديقة حتى تكون كأنها حمراء والاجهر هو الذي لا يبصر في الشمس كما مر ووجه منع بقاء فعلى التعجب من
هذا النوع امتناع صوغ أفعل التفضيل منه وصيغتا التعجب مساويان له في اللفظ والمعنى ويجريان مجراه في أمور كثيرة

فلا يصاغان من فعل مبني للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سبيل فعلا وهذه الشروط كلها صفات لمفعول
المحذوف وهي كلها مفردة الاقوله صرفا وتم فانهما جملتان فعليتان ثم قال :

(واشدد او أشد أو شبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالياء محجب)

يعني انه اذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يتوصل الى ذلك بان يصاح الوزن المذكوران مما توفرت فيه الشروط
الذكرورة ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبا عدما أفعل ويجرورا بالياء بعد أفعل مضافين الى فاعل الفعل فتعول اذا
تعجبت من البياض من نحو أبيض زيد ما أشد بياض زيد وأشد بياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه وأكثراستخراجه
وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم ان ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التي
لا تصرف وقوله وأشد او أشد مبتدأ ومعطوف عليه وخبره يخلف، وما مفعول يخلف وهي موصولة وصلتها عدما وبعض مفعول
بعدها ولا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغة التعجب الصوغتين معا عدم بعض الشروط ثم قال :

(وبالدور احكم لغير ماد كـ * ولا تنس على الذي منه أثر)

فهم من قوله وبالدور احكم انه قد جاء بباء صيغة التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وان ذلك نادر أى غير مقيس وما أتى من غير
الفعل قولهم أقم زيد لا يوصف لافعله ومما أتى من غير الثلاثي قولهم ما أعطاه من أعطى وما أقفره من أقفر ومما أتى من الفعل الذي
أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ما أحققه وما أرعنه وما أتى من غير المتصرف قولهم ما أعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبني
للمفعول ما أجنه من جن وما أولعه من ولع ثم قال :

(وفعل هذا الباب لن يقدم * معموله ووصله به الزما)

ثم قال وقول هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهما ما أفعله وأفعل به فلا يتقدم المصوب على ما أفعل ولا المحرور

(وقوله نحو ضرب زيد الخ) فلا يقل ما أصرب ريدا وأنت تريد تعجب من الصرب الواقع عليه لانه ليس بالتعجب من فعل العادل وأحد
بعضهم من هذه العلة الى هو اللبس ان الفعل المبني للمفعول اذا كان لا لبس فيه بان كان لا يستعمل مبني للفاعل نحو عى وزهى جار ماء فعل
التعجب منه فيقول ما أعساه حاجتك وما أرعنه عاينا وفيه خلاف وصرح في التسهيل بجواره (واشدد او أشد) (قول كدى مما توفرت فيه
الشروط الخ) (اعترض) هذا بان أشد أو أشد المذكورين في انظم ليسا مما توفرت فيهما الشروط الثمانية لان فعهما أشد محاسنى فيكون فيه
التوصل بالمنوع الى المنوع كاردبه على الناظم (قلت) هدامبنى على انه لم يسمع شد الثلاثي وهو الذى عند غير واحد والحق الذى صرح به
الريدى وابن مالك في شرح العمدة انه سمع شد الثلاثي وأصله شدد وحينئذ فلا يرد السؤال من أصله (وقوله مضافين)
أى للنصوب بعد اشد والمحرور بعد اشد (وقوله الى فاعل الخ) أى الاسم التعجب من فعل مسماه أعم من أن يكون
الفعل صدر منه كالاستخراخ أو تلبس به فقط ولم يصدر منه كالبياض ولهذا مثل المكودي بمثلين (وقوله ما أكثر)
هذا وقول الناظم أو شبههما (وقوله ان ما لا مصدر له من الأفعال) الأولى من الألفاظ ليدخل الاسم فيؤخذ منه أن ما المصدرية سواء كان
فعلا أو اسما لا يتعجب منه وهو كذلك كما هو ظاهر عبارة الناظم (وقوله وأشد او أشد مبتدأ الخ) المبتدأ هو أشد وأشد معطوف
عليه ولما كان المعطوف على المبتدأ أطلق على الجميع مبتدأ وأشد وان كان فعلا فى الأصل فالمراد هنا هذا اللفظ وبك حكاية
وإعرابه (وبالدور احكم) (قول كدى من الخ) الأولى أن يقول من اللفظ لانه قد ورد صوغه من غير الفعل كقضى الذى مثل به
بعد (وقوله من وصف لافعل به الخ) الوصف المأخوذ منه ثمن بمعنى حقيق ومنه قولهم ما أقمه وما أجدره (وقوله وما أرعنه)
أى شد لده فى الخصومة (وقوله قولهم ما أعساه الخ) تبع فى هذا ليرادى وتبهما الأزهري والحق انهما من قولهم هو عسى بيا
مشددة ومن عسى بخذف الياء أى حقيق بكذا فعنى ما أعساه ما أحقه نعم هو شاذ من جهة كونه لافعله فهو مثل ما أثبت وأقن به
ثم قيل لافائدة فى قول الناظم وبالدور مع قوله وصفهما ومع قوله وأشد او أشد وأجيب بأنه فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له
وان ورد ما يخالف بعض الشروط من كلام العرب فما يحكم عليه فأجاب بأنه نادر غير مقيس (فان قلت) سلمه ان فائدة
الشرط الأول ما ذكرت فما فائدة الثانى مع قوله وبالدور احكم وقد قال ابن هشام انه حشو (فالجواب) ان فائدته كقولك ليس أن الناظم
قد يطلق النادر على القليل للمقيس فلو لم يزد فلا تنس لتوهم أنه نادر مقيس فرفع ذلك التوهم ومعنى أثر نقل (وفعل هذا الباب)
الأولى أن يأتى بهذا البيت والذى بعده عقب قوله وفى كلا الفعلين ويبدل الواو بفاء التفريع لأن هذا الحكم مفرع عن جمودها فلا

بالء على أفعل وفهم منه ان المصوب بأفعل لا يقدم على ما ولا يتوسط بين ما وأفعل وسبب ذلك عدم تصرفيهما وفهم من قوله: ووصله به الرما. أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء ولما كان في الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف فيه عليه بقوله :

(وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخلف في ذلك استقر)

بعض أهل العمل بالاطراف والمجرورين فعل التعجب ومعموله مستعمل في كلام العرب وفي ذلك خلاف مشهور وفهم من قوله مستعمل أن مذهبه موافق لمن أحرار لك ومن شواهد مع أفعال قول عمرو بن معدى كرب لله دري سلم ما أحسن في الهيجاء لقاءها وأكثر في اللزات عطاءها وأثبت في السكرات بقاءها ومن شواهد مع أفعال به قول بعض الأنصار :

وقال نبي المسلمين تقموا * وأجبنا أن يكون القنما
أقيم بدار الحرب ما دام حزمها * وأحر إذا حلت بأن أحولا

وقول الآخر :

وقوله وفعل هذا ايات مبتدأ وخبره الى تمامه معوله ووصله معول مقسم بالما هو مصدر متضاف الى المفعول وبه معلق بوصله وفصله مبتدأ وهو ايتا مصدر متضاف الى المفعول ويظرف معلق بفصله ومستعمل خبر بالابتداء والخبر مبتدأ أو في ذلك معلق به واستقر في موضع خبره .

﴿ نعم وبش وما جرى مجراها ﴾

هذا الباب يشتمل على قسمين الأول نعم ونس لى ما جرى مجرىهما من الأفعال وبدأ نعم ونس فقال :

يُصرف في نفسه لا يتصرف في معموله من باب أولى وقد قدم الموضح شرح هذين البيتين عقب قوله وفي كلا الفعلين تشكيكاً على انما ظم
(وقوله ولا يتوسط بين ما وأفعِل) وهذا لم يتوسط المعمول بين ما وأفعِل فاحرى غير المعمول نعم استثنوا من ذلك كان فأتاها تزايد
بين ما وأفعِل كما مر في قوله ما كان أصبح سلم من قدامها راد بين شيئين (وقضيه بطرف) (قول المسكودي ان مذهبه موافق الخ)
هذا المفهوم صحيح خلافاً لقول النكت أنه لا يؤخذ من العلم لراحح من القولين (وقوله الله در الخ) لله خبر مقدم ودر مبتدأ مؤخر
وبني منه في الآية مخفوض بالياء والنون محدودة للاضافة والميجاء الحرب وللبريات جمع لربة وهي الشدة والشاهد في ثلاثة مواضع
في الفصل ففي الميجاء وفي اللريات وفي المكرمات بين فعل التعجب ومعموله وهذا غاية اللبس لأنه وصفهم بالشجاعة وبكثرة البذل
في الشدة فاحرى في الرخاء وهو مهم على فعل المكارم (وقوله قول بعض الأصناف وقل نبى المسلمين الخ) البيت من الطويل وقائله
العباس بن مرداس رضي الله عنه فقص ماض ونى فاعبه والمسلمين مضاف اليه وفي رواية أمير المؤمنين بدل نى المسلمين وجملة تقدموا
من الفعل والفاعل في محل نصب محكي بالتول وأحسب فعل تعجب والياء حار ومجرور متعلق بأحسب وأن ناصبة على حذف الباء ويكون
منصوب بأن وسمها يعود على النى والقدا بالانصب خبرها والشاهد في التناحيث فصل به بين أحسب فعل التعجب وبين معموله المحذوف
منه الجار وهو أن يكون (وقوله أقيم بدار الحرب الخ) البيت من التلويل وقائله ابن حجر يفتح الحاء والجيم شاعر باهلي وأقيم
فعل مضارع أقام وفيه ضمير مستتر فاعله عائد على السكك وبادار متعلق بأقيم والباء بمعنى في والحرم بالزاي وفي نسخة الحرب كما هو الوجود
في بعض النسخ ودام فصل ماض تام بمعنى بقى وحررها فامل وضمير حررها عائد على أم عمرو المذكورة قبل أى
أقيم بدار الحرب ما بقيت أم عمرو مقيمة أو تحولت فأن أول من يتحول ويحتمل ان الهاء تعود على دار الحرب وأحر فعل التعجب
وإذا ظرف متعلق بأحر وأن معمول أحر والتحول مضارع منصوب بأن والشاهد في إذا حيث فصل بين فعل التعجب وهو أحر
ومعموله وهو أن التحول ثم محل الخلاف في كون الفصل بالجار والمجرور جاراً أم لا إذا كان الجار والمجرور والظرف متعلقين بفعل
الاعجب كما مش فإن كان لا يتعلقتان به نحو ما أحسن آمرا بالمر وف مع اتفاقاً فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ويجب التقييد أيضاً بما
إذا لم يكن معمول التعجب متحملاً لضمير يعود على المجرور وإلا وجب تقديم الجار والمجرور اتفاقاً نحو ما أحسن بالرجل أن يقرأ
العم تدعى بالرجل هما واجب لأن في المعمول الذي هو يقرأ ضميراً يعود عليه وبه علم أن تمثيل الموضح بما أحسن بالرجل أن يصدق
وأصبح به أن يكذب بنابه لخلاف غير صواب لأن التقديم هما واجب فالأولى تمثيل المسكودي (وقوله ووصله مفعول مقدم) وهي
جملة إنشائية معطوفة على جملة خبرية والناظم لا يجيزها والله أعلم .

﴿نعم ویس﴾

مناسبة ذكرهما عقب التعجب اشتراكهما مع فعلی التعجب في الجود وفي كون نعم تدل على المدح فهي بمنزلة أفعل وأفعل به إذا دلا على المدح وبش تدل على الذم فهي بمنزلة إذا دلا على الذم .

﴿ وما جرى مجراها ﴾

(فعلان غير متصرفين * نعم وبش رافعان اسمين)

صرح بفعلية نعم وبش وفي ذلك خلاف ومذهب البصريين أنهما فعالان ثم بين أنهما رافعان اسمين لقوله رافعان اسمين يعني أن كل واحد منهما يرفع اسما ومجوعهما يرفع اسمين لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعالان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعالان ونعم وبش مبتدأ ومعطوف ورافعان نعت لفعالان أيضا ولا محور أن يكون غير متصرفين ورافعان أخبارا لأنهما قيد في فعالان وليس المراد أن يحبرهما عن نعم وبش واسمين مفعول رافعان وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليتهما ثم اعلم أن مرفوعهما يكون ظاهرا أو مضمرا وقد أشار إلى الأول منهما بقوله : (مقارنى أل أو مندين لما * قارنها) وقد مثل للثاني بقوله : (كعم عقي السكرما) ومثله قوله عز وجل : ونعم دار التقين . ومثال الأول قوله تعالى : فنعم المولى ونعم النصير . ثم أشار إلى الثاني فقال : (ويرفعان مضمرا يفسره * تميز) وفهم من قوله يفسره تميز أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم عليه بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله : (كعم قومنا مشرهم) فعم فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله : قوما وفهم من المثال أن نعم وبش لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو مضمرة ويسمى مخصوص وسيأتي ثم قال : (وجمع تميز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر) يعني أن في الجمع بين التميز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا واستدل من أجاز ذلك بقوله : تزودم مثل زادت أيث فيا * فعم الزاد زاد أيث زادا

ومدح وهذا هو الآتي في قوله واجعل كبش الخ (فعال غير متصرفين * نعم وبش) (قول السكودي ومذهب البصريين الخ) استدلوا على ذلك بأمور منها اتصال تاء التأنيث بهما في نحو قوله عليه السلام : من بوضأ يوم الجمعة فيها ونعمت . أي الرخصة التي هي الوضوء وتقول بنسبت المرأة هدى وتاء التأنيث علامة على الفعل الماضي كما مر وقل الكوفيون أنهما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما في نحو قول رجل من عقيل حين ولدت له بنت فبيل له نعم الولد فقال والله ما هي بعم لولد نصرها بكاء وبرها سرقة فأدخل الباء على نعم وفي نحو قول بعض العرب وقد سار إلى محبته على حمار بطيء السير نعم السير على بش أعير فأدخل على وهي حرف جر على بش وأجيب بأن الجرور بحرف الجر فهما محذوف مع القول والجملة من نعم وبش محكية بالقول القدر والتقدير في الأول ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وفي الثاني نعم السير على غير مقول فيه بش أعير فيكون حينئذ الاسم الواقع بعد نعم وبش الداخلة عليهما حرف الجر مرفوعا وقال الكوفيون أنه مجرور بذلك من نعم وبش ثم إن في نعم لغات أربعا أفصحها كسر النون مع سكون العين وهي لغة القرآن ثم نعم بكسرتين قال الله تعالى : فعمها هي . ثم نعم بفتح فكسر ثم نعم بفتح فسكون وقال غير واحد أن اللغات الأربع أيضا واردة في بش (وقوله قيد في فعالان) ولا يمكن وجود القيد الذي هو غير ورافعان بدون القيد وهو فعالان وإن كانا خبرين فيوجدان بدونه لكن يلزم على كون رافعان نعتا لفعالان انفصال بين الدعوت والنعت بالابتداء وهو أجنى من الخبر بمعنى أنه غير معمول له والأولى أن يكون رافعان خبرا مبتدأ محذوف مستأنف تقديره هما وهذا هو المناسب لتقدير السكودي حيث قال ثم اسمها الخ لأن التعبير يتم يقتضى أنه مستأنف (وقوله يكون ظاهرا الخ) قال جبر في هذه إشارة قلق والصواب أن يقول إلى الظاهر والضمير والظاهر إمام قرون بال أو مضاف إلى القرون بها وقد أشار إلى الظاهر قسميه ﴿قت﴾ والحق أنه لا قلق في عبارة السكودي وأما فيها العموم في ظاهرا وهذا العموم بينه كلام المصنف نعم الأولى البيان (مقارنى أل) هذه العبارة تقتضى أن الاسم مهما كان مقرونا بال أو لا ويكون فاعلا تعرف بال أم لا وليس كذلك بل محل كون القرون بال يصح أن يكون فاعلا إذا تعرف بها وإذا لم تعرف بها نحو الذي فلا يكون فاعلا ولذا نكت عليه للوضح في ادال مقارنى أل بمعرفتين بال الخ والمراد بال الحنسية كما يدل عليه قول النظم في باب الفاعل : والحذف في نعم الفتا : استحسنوا * لأن قصد الجنس فيه بين ولقوله بعدو يذكر الخصوص بعد مبتدأ الخ لأن تخصيصه إنما يكون بعد التعميم وقيل لا شهد (كعم عقي السكرما) فعم فعل مدح وعقي فاعله والسكرما جمع كريم مضاف إليه والسكرم يطلق على السرف وعلى الجود والخصوص بالمدح محذوف أى الجدة والجملة محكية بقول مقدر (ويرفعان مضمرا) أى حسن المصمر وليس المراد أنهما يرفعان ضميرا واحدا وكان ينبغي له أن يقيد الضمير بالاستئثار كما فعل الموضح تكيئا وقال الأزهري إن الاستئثار واجب سواء كان التمييز مثنى أو جمعا (كعم) (قول السكودي تقديره هو) الصواب هم كما يوجد في بعض النسخ لأنهم مفسر باسم جمع وهو قوم الذي هو تمييز والتمييز لا يكون إلا مطا بقا ومعر الرجل بفتح اليم عشيرته (وقوله وسيأتي) أى في قوله وبذ كذا الخصوص الخ (وجمع تميز) (قول السكودي تزودم مثل زاد الخ) البيت من الوافر وقائله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وتزود أمر من تزود وفاعل ضمير المخاطب ومثل معمول مطلق وزاد مضاف إليه وأليك مضاف بعد مضاف وفيما يتعلق بزاد ونعم فعل مدح والراد هو الفاعل وزاد أيك بالرفع مخصوص بالمدح ورادا تمييز والشاهد

وبأيات أخر وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر ثم قال :

(وما مجز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل)

إذا لحقت مانع وبئس هارة يليها الفعل كالمذكور وتارة يليها الاسم كقوله تعالى : فعيا هي . فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال وان وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الأقوال وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً وانحصر في شرح الكافية إذا وليها . بل على قولين الأول أنها سكرة في موضع نصب على التمييز والمعمل بعدها صفة لها والخصوص محذوف والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة والمعمل بعدها صفة للخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء بقوله الفاضل وإذا وليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل واسم بعدها هو المخصوص وينبغي أن يحمل تمثيله على أن المراد في نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه مانع وبئس يدل على ما وليه الاسم وفي تصديقه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين ثم قال :

(ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم ليس يبدو أبداً)

المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المتمم بالمدح والذم بعد بئس وفي أعرانه ثلاثة أوجه أحدها أنه مبتدا والجملة قبله خبره والآخر أن المبتدا والخبر العموم الذي في المفعول وهذا قول متفق عليه الثاني أنه مبتدا والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه وقد أحازه قديمهم من عصور الثالث أنه خبر مبتدأ مضمرة وهذا أيضاً مختلف فيه وقال به كثير ونسب المصنف إجازته إلى سيويوه وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة أن قوله مبتدا محذور للوحيين إذ المبتدأ خبر وقوله ليس يبدو أي ابتداءً أي أنه إذا حصل المخصوص خبراً كان حذف المبتدأ واجباً وفهم من قوله بعد أن محل المخصوص يكون متأخراً عن فاعل نعم وبئس وبعد متعلق بذكر ومبتدأ حال من المخصوص ثم قال :

(وان يقدم مشعره كفي * كالعلم نعم التقنى والتقنى)

يعنى أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم وبئس وتتم ذلك صورتين الأولى أن يذكر قبل نعم متصلاً بها

في قول الشاعر جمع بين الاسم لظاهر الذي هو الزاد والتمييز الذي هو رادا (وقوله وتأول المانعون الخ) أول بوحوه ولاهما وأوله به أبو ساس أن فعل نعم ضمير مستتر وإزاده المخصوص بالمدح وراد أي بك بالرفع بدل منه وزاد تمييزاً وحيداً وليس فيه الجمع بين الفاعل والظاهر وإنما (وما مجز وقيل فاعل) (قول المكودي) وكلامه صالح لجميع الأقوال الخ أي العشرة فيما إذا وليها فعل أو الثلاثة فيما إذا وليها اسم وهو صحيح فربما يدا وليها فعل فلا يشمل النظم من العشرة إلا الثمانية وأما القول بأن الفاعل ضمير وما هو المخصوص والقول بأن ما حرف كاف لعمد وبئس من الفعل كما كفت قل وطال ولذلك دخلت نعم وبئس على الجمل الفعلية فلا يصدق بهما كلام الناظم ولو أراد المصنف التخصيص على ما فعل هذين القولين لقيل وقيل مخصص وكف حاصل كذا قيل لكن لا يؤخذ من الناظم هل ذلك قبلها فعل أو اسم رأياً بدا وليها اسم فلا يشمل كلام الناظم الأقوالين كونها تمييزاً أو فاعلاً وأما الثالث وهو أنها مركبة من نعم وصيرورة الجميع فعلاً ماضياً وما بعده فاعل فلا يشملها الناظم (وقوله وجميعها) قد عرفت أن الذي يرجع إلى كون ما تمييزاً أو فاعلاً من العشرة ثمانية فقط (وقوله والمعمل بعدها صفة لها) وفاعل نعم ضمير مستتر والعائد من الصفة إلى الموصوف محذوف كالخصوص بالمدح والتقدير نعم هو شيئاً من نعمته وصفته بقوله الفاضل الحق (ويذكر المخصوص بعد) أي بعد ما ذكر من فاعل نعم وبئس المظهر وبعد التمييز إذا كان الفاعل ضميراً وعارة الناظم هما أحسن من عبارة الموضح وإنما احتيج للمخصوص لأن فاعل نعم وبئس المقصود به الجنس والجنس عام يحتاج إلى بيان من يتوجه إليه المدح والذم على سبيل التخصيص فيكون كأنه تفصيل بعد الإجمال وخصوص بعد التعميم ليكون أوقع في النفس (قول المكودي والخبر محذوف الخ) تقديره زيد للمدح أو الذم (وقوله وهذا قول مرغوب عنه) وجه كونه مرغوباً عنه أن هذا الحذف للخبر هنا ملتزم ولم تجد خيراً يجب حذفه إلا مع شيء يسد مسده وليس هنا ما يسد مسده (وقوله إلى سيويوه) يعنى في غير هذا الكتاب (وقوله وفهم من كلام الناظم الأقوال الخ) هي وإن كانت باعتبار ظاهره مقبوضة من المصنف ها فالحصايات تخصيصه بالأول والثالث لأنه صرح في غير هذا الكتاب برد الثاني فلا ينبغي حمل كلامه عليه (وان يقدم مشعر) اعترض ابن هشام وغيره مثال الناظم بأنه ليس من تقديم المشعر كما تقتضيه عبارة الناظم وقرره المكودي

كالمثال الذي ذكر . الثانية أن يذكر في الكلام الذي قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى : انا وجدناه صابرا نعم العبد . أي نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالخصوص في كلام غير التكلم بنعم وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الأفعول فيقول الجيب نعم الرجل ومشعر صفة لمحدوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفي محذوف والتقدير كفي عن ذكر الخصوص بعد والمضى المكتسب والمنفى التبع ولما فرغ من أحكام نعم وبئس شرع في حكم ما جرى مجراها فقال : (واجعل كبئس ساء) يعنى ان ساء مساوية لبئس في المعنى والحكم فقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلا أبو طهب وألف ساء مقابلة عن واو ووزنه فعل بضم الهمزة وساء منوعول أول واجعل وكبئس منوعول ثان ثم قال :

(واجعل فعلا * من ذى ثلاثة كنعم مسجلا)

يخبر أن بنى من كل فعل ثلاثي ورن فعل بضم العين ويقصده ما يقصد نعم من المدح وبئس من الذم ولا تصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوى في ذلك ما كان وضعه على ورن فعل نحو كبرت كلمة وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضو الرجل زيد وعلم الرجل عمرو ويعنى بقوله كنعم في الحكم لا في المعنى لأن فعل كناية قصد به المدح يقصد به السمع نحو جعل الرجل زيد وقوله مسجلا منسوب على الحال من فعل وانسحل للبدول المباح الذي لا يجمع من أحد فهو يعنى مطلقا فكون التقدير واجعل فعلا في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالا من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنعم مطلقا أي في جميع أحكامها ثم قال : (ومثل نعم جيدا)

بذلك بل هو من تقديم الخصوص والاعتراض البنى على أن اعلم بالرفع في النظم مبتدأ والحق أنه جبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم أو يقرأ العلم بالنصب فيكون منصوبا على الإغراء أي الزم العلم على هذين الوحيين يكون من تقديم المشعر فقط (واجعل كبئس ساء) (قول المسكودي فتقول ساء الرجل الخ) مثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهرا كما في المثال الأول أو ضميرا مفسرا تمييز كما في المثال الثاني (وقوله ووزنه فعل بضم الخ) لكن بعد التحويل لأن الأصل فيه فعل متع بين من السوء ضد السرور من ساء الأمر يسوء متعد متصرف ثم حول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن من معنى شئ فصار حامدا قاصرا وفي قوله ووزنه فعل اعتراض على الناظم فإنه لا وجه لافرازه بالذكر مع دخوله في عموم قوله بعد واجعل فعلا الخ وستعلم جوابه بعد (واجعل فعلا) (قول كدى وبئس من الذم) هذا اعتراض ثان على لناظم سيتبين مع غيره والحاصل أنه اعتراض هذا البيت بوجود منها إفرا ساء عن فعل المذكور بعده مع أنه منه كما ذكره كدى وسكت به للوضح في قوله ومنه أمثلة ساء فمطلق ما بعده عليه من عطف عام على خاص قيل ولا نكتة ومنها أنه جعل فعل كنعم فقط مع أنه كما يكون كنعم يكون كبئس أيضا كما صرح به المسكودي والوضح ومنها أن الناظم يقتضى أن فعل المذكور لا يكون فاعله إلا ظاهرا مقرونا نال أو مضافا لمقرون بها أو ضميرا مفسرا بتمية ولا يكون غير ذلك مع أنه قد يكون الفاعل ظاهرا من غير اقتران ولا إضافة نحو فهم زيد وقد يأتي مجرورا بالباء نحو جاد بهن أياتا فهن فاعل مجرور بالباء الزائدة حملا على أفعال به في التعجب ومنها أن الناظم يقتضى أن كل فعل ثلاثي يصاغ منه فعل سواء توفرت شروط التعجب الثمانية أم لا وليس كذلك بل لا يصاغ إلا ما توفرت فيه شروط التعجب الثمانية المارة في قوله : وصغهما الخ وهذان الاعتراضان الأخيران مأخوذان من الوضح ولم يشترهما كدى وأجيب عن الأول بأمور منها أن ساء أفردت بالذكر للإعناق على لزوم اجرائها في الأحكام مجرى بئس بخلاف غيرهما من أفراد فعل ففيه خلاف ومنها أن ساء للذم العام كبئس بخلاف نحو جعل وبئس فهى للذم الخاص وأجيب عن الثاني بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف والتقدير كنعم وبئس ويدل لهذا ساء فانه من باب فعل كما علمت وأجيب عن الثالث بأن الأخفش حكى لفتين عن العرب لغة تجري فعل مثل نعم وبئس في جميع الأحكام دون زيادة ولا نقصان وهى الفصحى وعليها اقتصر الناظم فلا اعتراض عليه وإن حكى الأخفش لغة أخرى وإن فعل لا يجرى مجراها في جميع الأحكام وهى التى في الوضح لكنها غير فصحية فلا اعتراض على الوضح لذكره غير الفصحى لا على الناظم نعم الرابع لم يحيو عنه وقد أصاحو الشطر الثاني بما نصه : واجعل فعلا * مما تعجب كنعم مسجلا أي مما تعجب منه لحذف إحدى التاءين وحذفها مطرد وحذف العائد لو حود شرطه وهو جر العائد بمثل الحرف الذى جر به الموصول (ومثل نعم جيدا) ذكر حب بعد قوله واجعل الخ من ذكر الخاص بعد العام لأن حب أصله حب بضم الباء ونكتة الصريح بهذا الخاص اختصاص حب مع فاعلها بأمور سند ذكر بعضها

بمعنى أن جدامثل نعم مع فاعلها في المعنى لافي الحكم لاختلاف بعض أحكامها الآن في حبذا زيادة على نعم وهي الحب والتقريب من القلب وهي مسفادة من لفظ حب ثم قال : (المدح دا) يعنى ان دا فاعل محب وفهم منه أن حب فعل وأن حبذا جملة من فعل وفاعل ثم قال : (وان رد ذما فعل لاجبدا) يعنى انك إذا أردت بحبذا التمدح أدخلت عليها لاف تقول لاجبدا زيد فتساوى معنى بش لأن نفي المدح دم وقد جمع الشاعر بينهما فقال :

ألا حبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت حتى فلا حبذا هيا

(وأول ذا الخصوص أيا كان لا * تعدل بذأ فهو يضاهى المثالا)

اسم أن حبذا تحتاج الى محصور كما تحتاج اية نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم ارجل زيد وفهم من قوله وأول ذا الخصوص ان محصور حبذا لا يكون الا متأخرا عن دالخلاف المحصور بعد نعم فانه يتقدم وفهم من سكوته عن اعرابه أنه مبتدأ وخبره في الجملة

(قول كندى مع فاعلها) أى مع فاعل نعم وأشار بهذا الى رفع ما تقتضيه عبارة الناظم من أن حب وذا معا بمعنى نعم خاصة وأحب عن الناظم من في كلامه حذف الواو مع ما عظمت والتقدير ومثل نعم وفاعلها الخ وقول المرادى جواما عن المصنف أنه ذكر حب مقرونة بما ليين أنها لا تكون بمنزلة نعم إلا إذا كانت مقرونة بذأ مردود بتصريح الناظم بعد بأن فعل حب قديكون غير دا في قوله : وما سوى دا ارفع بحب أو غير الخ (وقوله لاختلاف بعض أحكام الخ) من جملة ما اخفاه فيه عدم حواز تقديم المحصور بعد حب كما يؤخذ من وأول ذا الخصوص الخ واخصوص بنعم يجوز تقديمه ومنها أن محصور نعم لا يكون إلا مطابقا لفاعلها ومحصور بعد حب لا يرم فيه للمطابقة كما يؤخذ من قوله : لا تعدل بذأ الخ ومنها حواز دخول حرف البدء بتأويل على حبذا ولا يجوز دخول حرف الاء على نعم (المثال ذا) هذا من مذهب سيبويه وان حب فعل مدح وذا فاعل وقيل ان حب ركبت مع ذا وصار الأصل سببا منسيا ثم قيل غلبت حب على ذا فصار الجمع فعلا ماضيا والمحصور هو الفاعل وقيل غلب ذا على حب فصار الجمع اسما مستترا والمحصور خبرا بطروحه هذه الآقوال الثلاثة فى الأزهري (وان نود دما) (قول المسكودى لان نفي المدح ذم الخ) فان قلت لا يرم من نفي المدح ثبوت التمدح بل يحتمل ذمه ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض للذم فان قلت ان المدح والذم ضدان لا واسطة بينهما فتنفي أحدهما يوجب ثبوت ضده (وقوله ألا حبذا الخ) البيت من الطويل وفائله أم سلمة في مية صاحبة ذى الرمة وأحرف منه وحب فعل مدح وذا فاعل بها وأهل محصور بالمدح مبتدأ وما قبله خبر والملا مصاف اليه بمعنى الجماعة وغير مصوب على الحال وأر حرف توكيد وصب والماء اسمها وإذ ظرف خبرها وذكرت فعل ماضى مبنى للفعول ومى بضم الياء نافية عن الفاعل هو مرخمية في غير البدء اذ أصله مية فلا اما واقعة في جواب اذا ولا نافية وحبذا فعل وفاعل وهيا هو المحصور بالتم مبتدأ وما قبله خبر والشاهد في حبذا الأولى ولا حبذا الثانية (وأول ذا الخصوص) (قول المسكودى لا يكون الا متأخرا) انما وجب تأخيره لأنه اذا قدم بهم ان في حب ضميرا مستترا يعود على الاسم السابق وذا في محمل نصب مفعول به (وقوله والأمثال لا تغير) أى مكيداك ما أشبهها * ومن الأمثال قولهم اضعف الضيف الذين تكسر الاء يقال لمن طلب شيئا فانه وقه ويقال بكسر الاء عند خطاب المذكر واشى والجمع وهو فى الأصل خطاب لامرأة اسمها سدوس بنت لقيط بن زراراة كانت متزوجة بعمر بن عدى وكان شيخا كبيرا موسرا فسكرهته وسألته الطلاق فظفها فتروجت ولد عمها عمرو بن سعيد بن زراراة وكان شابا فقيرا فلما أتى وقت الشتاء قل اللبن وأرسلت تطلبه من مفارقها فقل الصف لى فلما رجع اليها الرسول وأخبرها الخبر ضرت على منكب زوجها الشاب وقالت هذا ومزقه خير ثم ان التحقيق ان الاء المذكورة ليست لخطاب المذكر والمضى والجمع بل الكلام مستعار لما يضربه فكأنه قيل للذى ضربله حذك كحال من قيل لها الضيف ضيعت اللبن فائلا لازالت فى خطاب المؤنث فلا يعنى بها المخاطب فى الحال وانما يعتبر أصلها قال الشيخ سبى الطيب وهذا التحقيق بريك فساد ألغاز بعض القاصرين اذ قال :

يا نحة الرمان أية ناء * فى خطاب الذكور تنكسر حقا

وبنظم القصيح ذلك نص * لا يرد بعكسها فلتقا

فأجابه قاصر مثله بقوله :

يا إمام النحاة غربا وشرقا * كل علم لفهمكم صار رقا

مثل القوت فى جوابك كاف * لا برحت على البرية ترقى

والمنز للبركة الأفضل الالامة الأمثل سيدى التاودى بن سودة والجواب للعلامة المحقق الشريف سيدى على بن هشام العراقى

قبله كما سبق في مخصوص نعم وقوله ايا كان يعنى مذكرا كان أو مؤنثا مفرد أو مثنى أو مجموعا وقوله لا تعدل بنا يعنى أنه لا يكون الامفردا مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حبدا زيد وحبدا هند وحبدا الزيدان وحبدا الممرون وكان اقياس أن يكون اسم الإشارة مطابقا للمخصوص في التأنيث والتثنية والجمع لكنه أفرد في الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله : فهو يضاهي المثلا . أى يشابه المثل والأمثال لانعير ثم قال :

(وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالبا) يعنى ان حب قد يكون فاعلها غير ذا من الاسماء مع ارادة اللدح وفى فاعلها حيثندو جهان أحدها الرفع والآخر الجر الباء ارادته وفى حائها اذ ذاك الضم وهو الأكثر والفتح والى ذلك أشار بقوله . (ودون ذا انضمام الحاكث) ووجه الفتح البقاء على الأصل ووجه الضم ان الأصل فيه حبيب بضم الباء فقلت الضمة الى الحاء فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب بريد ومن شواهد ضم الحاء وزادة الباء فى الفاعل قوله :

قلت اقتلوها عنكم بتراجها * وحب بها مقتولة حين تقتل

وما مفعول مقدم بارفع أو فجر فهو من باب التنازع وصلتها سوى انتهى .

المعروف بسيدى زيان والد سيويه وقته سيدى ادريس العراقى واعترض الشيخ الطيب عليها غير شديد لأنه بناء على تحقيق الأمر والمعن مبنى على الظاهر والستر وهو فى الظاهر الخطاب اما هو لمعاضر لاسما من لا يعرف المجاز رحم الله الجميع وعمدوا معهم بفصله (قوله ايا كان) ايا اسم شرط خبر كان مقدم عليها وكان فعل الشرط واسم كان ضمير المخصوص وحمله لا تعدل جواب الشرط (قوله وهو يضاهى) ظاهر تقدير المكودى ان هو انما يعود على ذاك فيكون علة للزوم دا فى جميع الأحوال والظاهر وهو الذى قرر به الوضع انه يعود على ما ذكر فيكون علة لأمرين لزوم تأخير المخصوص ولزوم افراد دا (وما سوى دا) (قول المكودى وهو الأكثر) تبع فيه ولد النظم والا فعبارة النظم تصدق بكون الضم مساويا للفتح أو راجحا أو مرجوحا ولا يدل قوله كثر على أنه أكثر من الفتح كما قد توهم لأنه صرح بكثرة الضم فى نفسه وهل الفتح أكثر منه أو مساو له أو أقل يبق ما هو أعم (ودون دا انضمام) (قول المكودى قوله قلت اقتلوها الخ) البت من الطويل وقائله الأخطى والفاء فى قلت عاطفة وحسلة اقتلوها من الفعل واعمال والمفعول محكية بالقول والضمير المنصوب المؤنث فى اقتلوها عائد على الحجر ومعنى مزحها خلطها بالماء وحب بضم الحاء فعل مدح وبها فاعل ومقتولة تميز وحين ظرف وحسلة تقتل مضافة لحين والمعنى اقتلوا الحجر خلطها بالماء

فان الحجر اذا خلطت بالماء يحجبها الشارب أكثر من غير الخلطة بالماء وعلة ذلك كما قيل انها اذا

خلطت بالماء قدر الشارب على شربها وخفت رائحتها وقيل غير ذلك . الشاهد

فى ضم حاء حب وريادة الباء فى الفاعل (وقوله فهو من باب التنازع الخ)

قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع فى متقدم والاولى انه من

الحذف من الأواخر لدلالة الأول عليه ثم اتهم استشكلوا

دخول حرف العطف على مثله فى قول المصنف

أو فجر فان أو دخلت على الفاء وأجيب بان

الفاء زائدة وقيل هى غير زائدة بل

جواب شرط مقدر كأنه قال

أو ان لم ترفع فجر والله

سبحانه وتعالى

أعلم

﴿ تم الجزء الأول ويليه الجزء الثانى وأوله أفعل التفضيل ﴾

﴿ فهرست حاشية سيدي العلامة ابن حمدون على شرح العلامة السكودي رحمه الله ﴾

صفحة	صفحة
١٣٨ تعدي الفعل ولزومه	٥ التعريف بالامام السكودي رحمه الله
١٤٣ التنازع في العمل	١٦ الكلام وما يتألف منه
١٤٦ المفعول المطلق	٢٥ لعرب والمبني
١٥١ المفعول له	٤٥ السكره والمعروفه
١٥٣ المفعول فيه وهو السعي ظرفا	٥٤ العلم
١٥٧ المفعول معه	٥٩ اسم الاشارة
١٦٠ الاستثناء	٦٢ الموصول
١٦٦ الحال	٧٠ المعروف تاداه لعريف
١٧٦ التمييز	٧٤ الابتداء
١٨٠ حروف الجر	٨٨ كان وأحوالها
١٨٩ الاضافة	٩٤ فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس
٢٠٧ الناصف الى بناء التكلم	٩٧ أفعال المقاربة
٢٠٩ أعمال المصدر	١٠٢ ان وأحوالها
٢١١ أعمال اسم الفاعل	١١١ لا لى لى الجنس
٢١٦ أبنية المصادر	١١٥ طن وأحوالها
٢٢١ أبنية أسماء الفاعلين والصفات للمشبهات بها	١٢٠ نعم وأرى
٢٢٤ الصفة المشبهة باسم الفاعل	١٢٢ للماعل
٢٣٢ التعجب	١٢٩ النائب عن الفاعل
٢٣٧ نعم وبئس وما جرى مجراها	١٣٤ اشتغال العامل عن الممول

التاج الجامع للأصول

في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم
تأليف

الشيخ منصور علي ناصف

من علماء الأزهر الشريف ومدرس بالجامع الزينبي

قد جمعه مؤلفه من كتب الأحاديث الخمسة المعتمدة .

والكتاب حسن الترتيب جميل الشكل سهل العبارة متين الأسلوب وقد

افتتح مؤلفه أبوابه بما يناسبها من آيات القرآن الكريم وزاد فيه من أحاديث
الموطأ .

والكتاب أيضا مزدان بشرح حوى ما تمس إليه الحاجة من الموضوعات

الدينية مع الإلمام بمذاهب الأئمة المجتهدين .

وقد طبع على ورق جيد مصقول

ويطلب من :

دار الحياة للنشر والتوزيع

عيسى البابي الحلبي وشركاه

صدوق بريد القومية رقم ٢٦ - القاهرة

حاشية العلامة ابن حنبل
على شرح المكوذي
لأبي القاسم مالك

رضي الله عنهم أجمعين

وتمامتها

الشرح المذكور ، ضاعف الله مؤلفه الأجور

المحرر الثاني

(١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م)

بإشراف الكلباء
ميسى الباني يحيى وبشركة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أفعال التفصيل ﴾

أفعال الدال منضاف ومنه في أي هو الدال على ما لا يفسد من أفعال الذي ليس للتفصيل كأمر وأهل ثم قال :
 (صاع من ممنوع منه التعجب * أفعال للمستند وأبى لأبى)
 يعني أن أفعال التفصيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعلا التعجب وينفع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة
 في باب التعجب وفعل ممنوع يصح ومن ممنوع ممنوع يصح ومنه متعلق بممنوع وكذلك للتعجب وأبى فعل أمر من أبى بأي أي
 امتنع والدفعول بأبى وهو أي وأي فعل ناصب مني للمفعول وفيه ضمير عائذ على الدائم هل :
 (وما أي تعجب وصل * لما نفع به إلى التفصيل صل)

قد تقدم في باب التعجب أن إذا لم يمتنع الشروط الخمسة لم يمتنع التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه باشد وشبهه
 وكانت موصولة الدال صوغ فعل من أفعال العدم أمضى الشروط بما توصل به إلى صوغ فعل التعجب إلا أنه على تمام
 كيفية في التعجب قوله وممنوع ممنوع أي آخر ولم يمتنع على تمام وأبى أي ممنوع بعد أفعال ممنوع على التميز
 ممنوع من دال جراح من ممنوع وما مستند فعل محذوف يحذف يحذف فعل وهي موصولة وصلها وصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أفعال التفصيل ﴾

مناسبة ذكره عقب هم وبشئ من موضوع المدح وبشئ للذم وأفعال يكون للمدح نحو زيد أفضل من عمرو ويكون للذم نحو
 زيد أحقر من عمرو ولكن المدح في نعم والذم في بشئ عالمان من غير تعرض لغير ومدح أو ذم اسم التفصيل خاص وفيه التميز
 لغير وهو المقصود وقد اعترض من النظم بشئ تفصيل لا يشمل إلا اسم التفصيل الدال على المدح إذ الذي يفهم
 من التميز في التميز في السمات الخمسة ولا يشمل زيد أحقر ولا أصبح من عمرو وكان الأولى التعبير بفعل الزيادة وأجيب بأن هذه
 الأعداد صارت في زاد مبالغ إما لأفعال الدال على الزيادة حسنة أو فبيحة ثم إن التفصيل يقتضي مشاركة الموصوف في أصل
 الوصف حسب أوقافه لكن الموصوف باسم الدال راد على غيره كقولك زيد أفضل من عمرو وعمرو شارك زيدا في أفضل لكن
 زيد عليه وهو لا يشارك في مشاركة نسبة وقد لا يشارك المقصود الفاضل نحو العسل أحلى من الخل فالعسل لم يشارك الخل في الخلوة
 أصلا ولهذا نقول في نحو قوله تعالى : هو أعلم بكم إن اسم التفصيل ليس للمشاركة وإنما هو بمعنى فاعل وكذلك الله أكبر لأنه لم يشاركه
 أحد في الكبرياء حتى يكون تعالى أكبر من الكبير فأكبر بمعنى كبير وهكذا يجب تأويل ما وقد تكون المشاركة في البغضين
 فجار قال رب السجن أحب إلي فالسجن والبغض اللذان بهما كلالهما مبعوض لكن السجن أهون فيؤول
 منها أهون شرا من غيره (مع من مصوع) (قول كدي محور صوغه الخ) هذه العبارة فيها إيهام والأولى أن يأتي بإداة الحصر بأن
 يقول إنما يصاغ كما عرفت ذلك الوصف ويحجب عن كدي بأن الحصر مستفاد من قوله بعد ويمتنع صوغه الخ فإذا سمع من العرب صوغه
 بما عدم الشروط أو بعضها وحكم عليه بأنه شاذ وأخره على قوله في التعجب وبلسان الحكم الخ (وقوله هو لغة في الذي الخ) صرح أبو اسحق
 بأنها لغة ولكن أردية ولو دل وأبى أي كما قال ابن غازي ما احتاج لهذا (وما به إلى تعجب) هذا جواب سؤال مقدم كأنه قيل وهل
 يتوصل لما عدم بعض الشروط بأمري في التعجب أم لا فأجاب بأن الحكم واحد (قول كدي ولم يمتنعنا على تمام الخ) هذا مبنى على أن ما في قول

وبه الأول متعلق بوصل وكذلك الى تعجب ولما عوبه الثاني متعلما بصل وهو على حذف مضاف تقديره بمثل وبلى التفضيل متعلق بصل والتقدير وما وصل به الى التعجب لأجل المانع صل مثله الى أفعال التفضيل ثم قال :

(وأفعال التفضيل صله أبدا * تقديرها أولفظا بمن أن مجردا)

أفعال التفضيل على ثلاثة أقسام مجرد من آل والاضافة ومعرف بآل ومضاف وأشار بهذا البيت الى القسم الأول يعني أن أفعال التفضيل اذا كان مجردا من آل والاضافة فلا بد من اقترانه عن لفظا كقوله عز وجل : ولا آخرة خير لك من الأولى . وتقدرا كقوله تعالى : والآخرة خير وأبقى . أى من الدنيا وفهم منه أن ماسوى المحرود هو المعروف بآل والاضافة لا يفتقران بمن . ثم إن أفعال التفضيل بالسطر الى مائة لموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم الطاقة ولزوم الطاقة وجواز الوحيين وقد أشار الى الأول بقوله :

(وإن لمسكور يضاف أو مجردا * ألزم تذكرها وأن بوحدا)

يعنى أن أفعال التفضيل اذا كان مجردا من آل والاضافة أو مضافا الى نكرة يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو وازيدون أفضل من عمرو وهذا أفضل من عمرو والمهندان أفضل من عمرو والمهندات أفضل من عمرو وريد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والريدون أفضل رجال ويصف محروم بأن وأو حردها معطوف عليه والرم جواب الشرط وتذكر المفعول ثان بالرم وإن بوحدا معطوف على تذكرها أى ألزم تذكرها أو توحد أو غير ذلك عن عدم الطاقة ثم أشار الى الثانى فقال :

للصنف وما به الخ واقعة على اللفظ الذى هو أشد وأكثر والحق أن ما واقعة على الحكم أو الطريقة والحكم والطريقة يشتملان تمام العمل لكن يكون فيه إيهام اذ التقدم طريقتان طريقة أفعال وأفعال به ولم يدر مراد منه ما والحق أن ما واقعة على اللفظ الذى هو أشد فقط وتام الكيفية صرح به فى قوله فى التمييز والفاعل للمعى انصب نأفعل الخ (وقوله وبه الأول متعلق بوصل الخ) (فان قلت) يؤخذ من كلامه كتقديره ما النائب هو به والنائب كالفاعل فكلا لا يتقدم الفاعل لا يتقدم نائبه (قلت) النائب عن الفاعل ليس هو به بل النائب خبر مصدر للفهوم من الفهم وتقديره وما وصل هو أى اوصل على حد ما قيل فى عود هو فى عدلوا هو أقرب على العدل للفهوم من عدلوا ومثل هذا وقع لصاحب السمع فى قوله :

وما به الى تصور وصل الخ وفى قوله : وما لصديق به توصلا

(وأفعال التفضيل) (قول كدى أفعال التفضيل على ثلاثة الخ) المناسب لكلام الناظم أن قسم تقسيما آخر بان يقول معمول أفعال التفضيل ثلاثة يجب اقترانه بمن وتارة يجب تحريمها والى القسم الأول أشار بالمنطوق ويكون الثانى مأخوذا من الفهوم والعذر لكدى أنه لما كان جرم معموله بمن وعدم جرمه موقوفا على كون اسم التفضيل مجردا أو معرفا أو مضافا قسمه للاثلاثة أولا وقوله الى القسم الأول أى بالمنطوق وأشار الى القسمين الأخيرين المفهوم فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من الصنف واحد المنطوق واثان المفهوم كما صرح به بعد فى قوله وفهم منه الخ (وقوله كموله عز وجل : ولا آخرة الخ) (الام لام الابتداء والآخرة مبتدأ وخبره وهو اسم تفضيل وأصله أخير لكن حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومثله شرأصله أثر وفى الكافية :

وغالب أغنام خير وشر * عن قولهم أخير منه وأشر

ومن الأولى معمول اسم التفضيل وقد فصل بينهما الجار والمجرور وهولك وهوجائر ومثله قوله تعالى : التى أولى بالمؤمنين من أنفسهم . وكما يجوز الفصل الجار والمجرور المعمول لاسم التفضيل كذلك يجوز الفصل بالظرف والحال والتمييز فمن الفصل بالظرف قوله عليه الصلاة والسلام : لحولف قم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . فصل بين اسم التفضيل ومعموله بالظرف الذى هو عند وبه تعلم أن قول الناظم صله ليس على إطلاقه بل محل وجوب الوصل اذا لم يكن الفصل بما ذكره والاجاز وعبر بالوضع بعده بدل صله لما قبله تسكتا عليه واما وجوب حر المعمول بمن فيما اذا كان اسم التفضيل مجردا جبرا لمسافات سم التفضيل من آل والاضافة ووجب تجرّد المعمول من حرف الجر الذى هو من فيما اذا كان اسم التفضيل غير مجرد لان كون المعمول مضافا اليه يضى جره بالحرف وكون اسم التفضيل مقروبا بالى فى جزم المعمول عن آل ومن لا يجزى مان كمالا يجمع آل والاضافة ورد للصنف بأبدا على المبرد الفاعل بان المحرود يأتى بمعنى اسم الفاعل ويكون مجردا عن معنى من قياسا (ألزم تذكرها أو أن بوحدا) انما وجب افراده قليل لانه تضمن معنى الفعل والمصدر الا ترى الى قولك زيد أفضل من عمرو أن معناه زيد يزيد فضله على فضل عمرو والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقا وبالمصدر على الأصح فكذلك اسم التفضيل الذى فى معناه ووجب تذكره لوجوب تذكر فعله الذى هو معناه لكون فاعله ظاهرا مفردا كما فى المثال السابق هذا أصح ما علموا به وتامله فان هذا التعليل يجرى فى اسم التفضيل كيفما كان مجردا أو غير مجرد والحق فى التعليل أن اسم التفضيل اذا كان غير مقرون بآل ولا مضافا لمعرفة فهو شبيه بفعل التعجب وفعل التعجب ملازم للافراد والتذكير فكذلك ما أشبهه (وقوله وزيدا أفضل رجل) معناه زيدا أفضل من كل رجل ثم حذف من كل وأضيف اسم التفضيل الى نكرة ليعيد العموم

(وتلو آل طوق) أي أن فعل التفضيل إذا دخلت عليه أل لزمّت مطابقتها لموصوفه فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الألف والحمدان اعضليان والزيدون الأفضلون والحمدات الفضلانات وتلو آل طوق مبتدأ وخبر والطبق للمطابق ثم أشار إلى الثالث فبدأ (ومعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة) يعني أن فعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يوافق وقد جمع أبو حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجلس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا المؤمن أكف والأبرار أوفون وأتقون فأورد أحب وأقرب وجمع أحسن وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهي موصولة وصلتها بحب ومعرفة متعلق بحب كقول : حبب ومعرفة متعلق بحب كقول :

(هذا إذا تومت معنى من وان * لم تنو فهو طبق ما به قرن)

يعني أن حركات المتعدي في الالف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الالف فيه بمعنى من وذلك إذا كان الفعل منصوبا أو مفعولا أو مفعولاً أو مفعولاً فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم الأشج والناقص أعدلا بى مروان

لكن الموصوف من تمام لاس الكثرة في مال النكرة لا تعم إلا بعد النفي وهما وقعت بعد الانبياء وهكذا يقال في سائر الأمثلة لكن يجب مراعاة ما فيه من موصوف كما ذكرناه كدى والناقص للناقص تقديم الضاف إلى نكرة على المجرد؛ (ومعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة) أي أن فعل التفضيل إذا دخلت عليه أل لزمّت مطابقتها لموصوفه فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الألف والحمدان اعضليان والزيدون الأفضلون والحمدات الفضلانات وتلو آل طوق مبتدأ وخبر والطبق للمطابق ثم أشار إلى الثالث فبدأ (ومعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة) يعني أن فعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يوافق وقد جمع أبو حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجلس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا المؤمن أكف والأبرار أوفون وأتقون فأورد أحب وأقرب وجمع أحسن وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهي موصولة وصلتها بحب ومعرفة متعلق بحب كقول : حبب ومعرفة متعلق بحب كقول :

(هذا إذا تومت معنى من وان * لم تنو فهو طبق ما به قرن)

يعني أن حركات المتعدي في الالف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الالف فيه بمعنى من وذلك إذا كان الفعل منصوبا أو مفعولا أو مفعولاً أو مفعولاً فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم الأشج والناقص أعدلا بى مروان

لكن الموصوف من تمام لاس الكثرة في مال النكرة لا تعم إلا بعد النفي وهما وقعت بعد الانبياء وهكذا يقال في سائر الأمثلة لكن يجب مراعاة ما فيه من موصوف كما ذكرناه كدى والناقص للناقص تقديم الضاف إلى نكرة على المجرد؛ (ومعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة) أي أن فعل التفضيل إذا دخلت عليه أل لزمّت مطابقتها لموصوفه فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الألف والحمدان اعضليان والزيدون الأفضلون والحمدات الفضلانات وتلو آل طوق مبتدأ وخبر والطبق للمطابق ثم أشار إلى الثالث فبدأ (ومعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة) يعني أن فعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يوافق وقد جمع أبو حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجلس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا المؤمن أكف والأبرار أوفون وأتقون فأورد أحب وأقرب وجمع أحسن وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهي موصولة وصلتها بحب ومعرفة متعلق بحب كقول : حبب ومعرفة متعلق بحب كقول :

(هذا إذا تومت معنى من وان * لم تنو فهو طبق ما به قرن)

يعني أن حركات المتعدي في الالف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الالف فيه بمعنى من وذلك إذا كان الفعل منصوبا أو مفعولا أو مفعولاً أو مفعولاً فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم الأشج والناقص أعدلا بى مروان

أى عادلاهم فهذا إشارة لجواز لوحيين في المصاف الى معرفة وهه مبنيا على محذوف أى هذا الحكم يجوز أن يكون جبرا مقدما والمبتدا محذوف أى الحكم هذا وإدأ طرف مضمن معنى الشرط وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم عليه وان لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير وان لم تنو معنى من ويراد بما به قرن ماهو فعل التفضيل له ثم اعلم ان من المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كفت أبدا مقدما)

يعنى أن المحرور بمن المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ويجرورها على أفعل لأن اسم الاستفهام لا يجر كلاما وشمل صورتين أحدهما أن يكون المحرور اسم استفهام والأخرى أن يكون مضافا الى اسم استفهام وقد مثل الأولى بقوله . (كفتل ممن أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار الى الثانى فقال : (ولدى * احبار السديم رراوحدا) يعنى ان المحرور عن المذكورة إذا كان خبرا أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير وقد تقدم عليه بقاء وقد استفهم المصنف على ذلك بأبيات منها قوله :

(فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * حتى الحال ما زودت منه أطيب)

ذلك لأنه كان بحرية أثر شجة وضربة من اصابة ضربته والى من احبار بن عبد الله بن مران كما في ع وغيره والى في الحديث انه زيد بن الوليد بن عبد الملك الخ وهو الذى عند أهل السراخ ولعب بذلك لأنه نفس أرراق الجيش وحقق عن الرعية (وقوله أى عادلاهم الخ) محله على أنه لا تفضيل فيه أصلا لأنه لم يكن أحد في بني مروان عادلا إلا هاهنا جارت المطابقة وعدمها فيما إذا نوبت معنى من لأنك إذا طرأت الى اللفظ وجدت من غير مذكورة فيكون قد شبه المقرون بال في عدم وقوع من بعدها والمقرون بال يكون مطابقا كما مر في وتلو أ ل سبق فكذلك ما أشبهه وان طرأت الى العى وانه على معنى من فيكون أشبه المجرد في وقوع من بعدها والمجرد لا يطابق لقوله وان لمذكور فكذلك ما أشبهه ووجب المطابقة فيما إذا لم نر من شبهه بالمعرف بال في خلوكا منهما عن لفظ من ومماها (وقوله أى هذا الحكم الخ) لا معنى له لأن الاسم المعروف بال لا يقع بعد اسم الإشارة نعمت أو بدل سبق النفس متشوقة للخبر (وقوله ويجوز أن يكون الخ) لا معنى له أيضا والصواب ان هذا مبتدا والنظر بعده خبر (وقوله والمراد بما به قرن الخ) هذه العبارة غير ظاهرة والأولى أن يقول والمراد بما لموصوف الذى أفعل تفضيل له ومعنى قرن وضع وربط وسبق (وان تكن بتلو من) الأولى ان يذكر هذا البيت والذى بعده عقب قوله سابقا وأفعل التفضيل صله الخ كما قدمه الموضح هالك نكبا على الناظم لأنه من تمة الكلام على ما يجب للمجرد ويكونان في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وهل يجوز تقديمها على أفعل التفضيل أم لا قال فيه تفصيل به عليه هنا (كفتل ممن) الكاف رائده ومثل خبر لمبتدا محذوف ولتقدير وذلك مثل قولك ممن أنت خير فأت مبتدا وخبر اسم تفضيل خبره ومن متعلق باسم التفضيل مقدم عليه وجوبا قال الأزهري ويلزم على مثال الناظم الفصل بين العامل الذى هو خبر والمعمول الذى هو من بأجنى وهو أنت ومعنى كون المبتدا أجنيا أنه غير معمول للخبر والصواب مثال الموضح بان من أصل ولا يلزم من مثال الموضح تأخير ما له صدر الكلام وهو من اسم استفهام عن صدارته لأن ذلك انما يتمتع بالنسبة الى العامل فيه فقط وهما قد تقدم على العامل وهو أفضل وتأخر عن غيره ولا يضره بعباه والحق ان ما اعترض به الأزهري على الناظم غير وارد لأن منع الفصل بالمبتدا إذا تقدم العامل على المبتدا وتأخر المعمول عن المبتدا نحو جالس زيد في الدار لأن زيد مبتدا لعدم اعتماد الوصف وأما الفصل به بين العامل المؤخر والمعمول المتقدم فحرف ومثل هذا تقدم في تمثيل الناظم في الحد بغيره دارا حل ومخلصا زيد دعا انظر يس فقد حقق ان مثال الناظم أولى وردما للأزهري (ولدى احبار) (قول كدى لرم أخيره الخ) قد يقال ان هذا مناف لقوله سد وقد تقدم عليه بقلة لأن اللزوم يناق القلة والجواب عنه انه غير أولا باللزوم تبعاً للجسور السين لا يحرون التقدم أصلا وعبر ثانيا بالقلة تبعاً للناظم ويقال ان الرادباللر وم في كلامه العاد بدليل ما بعده (وقوله لأنه بمنزلة الماعل) لا وجه لهذا المعال والأولى تعليل الأزهري بأنه لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه من باب أولى (وقوله فقالت لنا أهلا الخ) الباب من الطويل وفاعل قالت ضمير المعبوبة وأهلا منصوب بمحذوف تقديره نيت أهلا لك فاستأنس بهم ويحتمل أن يكون أهلا صفة لمحذوف أى مكانا مؤهلا اسم معمول معنى معدا لك وسهلا صفة لمحذوف أى وأنت مكانا سهلا كل ما تريده فيه لا يصعب عليك وطاع زودت ضمير المعبوبة وجنى مفعول زودت منصوب بفنحة على الألف مع منها العذر وجنى لنجل العسل ويل للاضراب وما سر صولة مبتدا واقعة على ريقها وجملة زودت صلها وعاندها محذوف أى زودته وأطيب اسم تفضيل خبرها ومنه متعلق بأطيب وضمير

أى أطيب منه قلب وإلى في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقاً برودت وتلو متعلق بمستفهما ولها متعلق بمقدما والضمير في لهما عاد على من ومجرورها ما من فقد لفظ بها فبما محروره فمفهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة أو السببية وتاواني في ادى يتلوه ثم اعلم أن أقدم التفضيل يرفع المضمير في لغة جميع العرب كقولك زيد أفضل من عمرو في أفضل ضمير يعود على زيد وما رفعه الظاهر فيه بعد أن أشار إلى الأول منهما بقوله : (ورفعه الظاهر نزر) يعنى أن أفعول المذكور يرفع الظاهر بقلة وهي لغة حكاه سيبويه فترت برجل أفضل منه أبوه ورفعته مبتداً وهو مصدر مضاف إلى افعال والظاهر مفعول به وخبره نزر ثم أشير إلى اللفظ عليه بقوله : (ومتى عاقب فعلا فكثير أثبت) هذه اللفظة هي لجميع العرب وهي أن أفضل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً بالفعل وذلك إذا ولي نفي وكان فاعله أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كجسه في عين زيد وهذا هو المراد أولى به عاقب فعلاً ثم مثل ذلك بقوله : (كلن ترى في أساس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق) والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم احتصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضى الله عنه فالشروط قد توفرت وعى تقدم النفي وهو أن والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين .

منه حتى يصل إليه شاهد حيث قدمته على اسم التفضيل والمعنى إلى الرقيق الذى زوده أطيب من بنى العسل (وقوله أن يكون منه متعلقاً برودت الخ) ويطلق أطيب محذوف أى منه قيل وفي الاحتمال الذى تاله كدى نظراً من جهة اللفظ والمعنى أما اللفظ ففيه ركاكة بأن تجعل منه المذكورة مفعلة برودت وتعمل أخرى مقدرة وهو تحكى لا دليل عليه وأما من جهة المعنى فهو فاسد لأن المقصود من الشعر الاخبار بأن الرقيق الذى زوده أطيب من العسل وعلى ما قل كدى يكون المعنى بل الرقيق الذى زوده من حلى النحل أطيب من الرقيق ولا معنى له اهـ . (قلت) الحق أن كلام كدى صحيح وذلك أن ضمير منه المذكورة عائد على ما والمجرور عن المحذوفة بعد أطيب عائد على حلى النحل وعلى حيث يدل على الذى زوده من الرقيق أطيب من حلى النحل ويتجدد معنى البيت على كون منه محذوفة أو مذكورة هنا هو الصواب ولا يلتزم لما اعترض عليه به فإنه تطويل بلا طائل والحق ما ذكرته لك (وقوله وأما محروره فمفهوم من الخ) فيه نظر بل صريحه في قوله بل هو من (ورفعه الظاهر) المراد بالظاهر ما قابل الضمير المستتر فيصدق بالظاهر حقيقة كما مثل كدى والضمير للمفضل نحو مررت برجل أحسن منه أنت فأحسن في المثال عبده وفي هذا المثال نعت رجل مخفوض وعلامة خفضه الفتحة المائلة عن الكسرة لوصف وورن الفعل وأبوه أو أب فاعل به والمعنى مررت برجل فقه أبوه في الحسن أو فافه أنت في الحسن والخروج من جوارح اسم التفضيل خبراً مقسماً والاسم الظاهر أو الضمير للمفضل مبتداً مؤخراً وفي اسم التفضيل ضمير مستتر فاعله عاد على الله والحمد لله محل جر نعت (فإن قلت) اسم التفضيل وصف فلم يصح من رفع الظاهر كسائر الأوصاف (فالجواب) هو وصف جمعي لا يصفه كصفت التعجب فلا يرفعان إلا خفياً وهو الضمير للمستتر (ومتى عاقب فعلاً) (قول كدى وكان فاعله أجنبى الخ) أى عبر بملبس ضمير الوصف (وقوله ما رأيت رجلاً الخ) فأحسن اسم تفضيل بالنصب نعت رجل والكحل فاعله والشروط موفرة لأنه حل محل الفعل كما قرر كدى وقد سبقه نبي وفاعله أجنبى والكحل مفصل على نفسه باعتبار محلين مختلفين . فاعلم كون الكحل في عين زيد فضل واستبار كون ذلك الكحل نفسه في عين غيره مفضل فمعنى المثال أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره وإنما رقع الاسم الظاهر لصحة حوله عن الفعل وحلول الفعل محله ويبقى المعنى على حاله والفعل يرفع الظاهر كذلك ما حل محله وهذا يدل على علم بفتح اللام على هذه السئلة ولما تعرف بمسئلة الكحل وأفردها الناس بالتأليف (كلن ترى في الناس) إعرابه لى حرف نصب ونرى فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير الخسب وفي أساس متعلق به ورفع مفعول رى محروره عن لفظا وفي التقدير منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة في آخره مع منها اشتغال المحل ثم ركز حرف الجر الرائد وأولى نعت رفيق أن كانت رأى بصرية ومفعوله الثانى أن كانت قلبية والفضل بالرفع فاعل ثانى وهو ومن معادلات بأولى (وقوله والأصل أولى الخ) أى الأصل أن يقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما لموصوف وهو وأبوه بالاسم ظاهر وهو منه فاعله أولى به الفضل منه بالصديق ثم حدثت الباء من بالصديق وجعل موضع الضمير اسم صاهر موافق لمعادته وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده ولهذا أبدل الضمير ظاهراً فصير أولى به الفضل من فضل الصديق ثم حدثت الباء الذى هو فضل فدخلت من على الصديق فيكون المقدر بين من والصديق مضافاً واحداً وهو فضل هذا هو الصواب كما في المرادى وتقدير الموضع مضافين بأن قال من ولاية الفضل بالصديق فسد ولا معنى

﴿ العت ﴾

هو التابع لما قبله في اعرابه الحاصل والتجدد ثم قال :

(يتبع في الأعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل)

ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة العت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعي العطف وفهم من قوله الاول

لأن الصمير في منه في الاصل لا يعود على أولى وانما يعود على الفعل كإردده بعض حواشيه ﴿ فان قلت ﴾ أولى في مثال الناطم عني أحق ولم يعاقب فعلا لأنه لا فعل له من لفظه وأما قولهم ولي ريد عمرا أي جاء بعمره بوليت المديية فيسا من هذه المادة فلا يصدق عليه قول الناطم عاقب فعلا ﴿ قلت ﴾ أجيب عنه بأنه وان لم يكن له فعل من لفظه فله فعل من معناه حل محله وهو حق الذي بمعنى ثبت تقول لن ترى في الناس من رفيق ثبت له الصديق فتحذف ثبت وتأتي ما ولي في مكانه ولهذا قال المصنف عاقب فعلا بالتكثير أي فعلا من الأفعال ولم يقل فعله ﴿ لا يقال ﴾ هلا جعلوا الاسم الظاهر وهو الكحل في المثال السابق والفضل في مثال المصنف مبتدأ واسم التفضيل خبر مقدم ويكون اسم التفضيل قد رفع ضمير المبتدأ وهو وان نأخر له في ترتيبه القديم ﴿ لأننا نقول ﴾ لا يصح ذلك لأننا يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومن بأجنبي وهو المبتدأ والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ العت ﴾

مناسبة ذكر العت عقب ما مر أن الغالب في الصفات الأربع السابقة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم المفعول أن يكون نعتا وان يكون النعت منها عالما ثم استتبع ذكر التوابع بعد نعت والعن عبارة الكوفيين والوصف والصفة عبارة البصريين وهذه الثلاثة ألفاظ مترادفة على ما هو الحق خلاف قول من قال ان العت خاص بما يغير كالعقل والوصف خاص بما لا يغير كوصف الله تعالى اسم قيل ولذا يقال أوصاف الله ولا يقال عت الله (قول كدي هو التابع الخ) هذا تعريف للنابع من حيث هو لا الخمس من العت وهذا كانه تنكيب على المصنف بأن يقول في الترجمة بدل العت التابع كما هو الموجود في بعض النسخ وفي بعض نسخ الرادى التوابع ثم قال تبع لبيت ثم ترجم فقال النعت ثم عرفه وهو حسن لكن قديقال ان ذلك ثقيل على النفس حيث لم يذكر بين التوابع الايبا واحدا فتقول كدي التابع الخ يصدق بالتوابع الخمسة وبخبر المبتدأ في نحو زيد قائم وبالحال من المنسوب نحو رأيت رجلاً ضاحكا والمفعول الثاني من نحو ظننت زيدا قائما فلهذه كلها تابعة لما قبلها في اعرابه الحاصل أي الحاضر وأخرج بقوله ولتجدد الثلاثة الاخيرة لأنها وان كانت تجدد الاعراب لكنها لا تتبع ما قبلها لا ترى انه يقال كان زيد قائما وجاء زيد ضاحكا وظن بالباء للمفعول زيد قائما فان ما قبلها في هذه الامثلة مرفوع ولذلكورة بعد منصوبة بخلاف التوابع الخمسة فانها تتبع ما قبلها في اعرابه الحاصل أي الموجود في الحالة الراهنة فان تجدد اعراب المتبوع فيتجدد اعراب التابع معه أبدا لكن الاولى أن يزيد في الحد غير ذي خبر لا حراح الخبر اذا كان مجموع شيئين نحو الرمان حلوا حامض فينعت تبعية أحدهما الآخر في الاعراب حاصلا أو متجددا (يتبع في الاعراب) (قول المكودي ذكر في هذا البيت التوابع الخ) أشار بهذا الى ان اسما لم يرتب التوابع بل ذكرها على حسب ما سمح له الورن فان اجتمعت فترتب ترتيبا أشار له السيوطي في فريدته بقوله :

يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت بيان ثم توكيد بدل

ونسق وعند الاجتماع * كذا ترتب على نزاع

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع اما بواسطة حرف أم لا الاول عطف النسق والثاني إما أن يكون على يبة تكرار العامل أم لا الاول البدل والثاني إما أن يكون بالفاظ معلومة أم لا الاول التوكيد والثاني إما أن يكون مشقا أو جامدا الاول العت والثاني عطف البيان (في الاعراب) أي وجودا ان كان هنالك اعراب نحو جاء زيد العاقل او فيما يشبهه نحو يازيد الفاضل ويأتيهم أجمعون ويسعيد كرز أو عدا ما يذلم يكن هنالك اعراب نحو قام زيد وان ان زيد قائم في التوكيد اللفظي وهذا يجاب عن بحث الازهرى الاسماء يقتضي ان التبعية لا تكون الا في الأسماء مع ان التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسماء كأي ولذا ابدل الموضع الاسماء بقوله ما قبلها تنكيبا على الناطم وجاب الثاني بان الاسماء مفهوم لقب وهو غير معتبر عند الجمهور او خص الاسماء بالذكر لأنها اعم بال (الاول) بالنصب نعت للاسماء وهو مصموم الممزة مخفف الواو جمع اولى مثل كبرى وكبر وأخرى وجمع مؤنث وصف به الناطم جمع المذكور

أن لا يكون إلا متبوعاً عن المتبوع ثم قال :

(فالعت تابع متم ماسبق * بوسمه أو بوسمه مابه اعتلق)

فما ع حنس دخل فيه جميع التوابع ومم ماسبق أخرج به استدلال وعطف النسق لانها لايمان متبوعهما وبوسمه أو بوسمه مابه اعتلق أخرج به التوكيد وعطف يين لانها متبوعان لمسبق كالعت لان العت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع او فيها كان متعلقا به والتوكيد وعطف اليان لسا كذلك وفهم من قوله بوسمه او بوسمه مابه اعتلق ان العت على قسمين متم ماسبق بوسمه وهو العت الحقيقي ومتم ماسبق بوسمه ما اعتلق به وهو العت السببي ثم ان نوعي العت يشتركان في انهما يتعارفان سموت في اثنين من خمسة وهما واحد من الرفع والسبب والجبر وهذا مستعاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتكثير وهو البه عليه بقوله :

(وايعل في التعريف والتكثير * لما تلا)

من أن العت مطلي من التعريف والتكثير ما استقر للسموت ثم مثل لنكرة فقال : (كاسمر بقوم كرما) فكروما نعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة اسمر بالقوم لكرماء وزيد العاقل ثم ان العت الحقيقي يفرد عن السببي بلزوم تبعيه للسموت في اثنين من خمسة وهما واحد من التدكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وهو لدى التوحيد والتدكير أو * سواها كانهل فاقف مقفوا)

فسوى التدكير انما يشوسوى التوحيد والتثنية والجمع وأحال في ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقي وهو مارع ضمير الموصوف يجب مطابقتها للوصف في التدكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وانما سببي وهو مارع ظاهرا ملصقا ضمير الموصوف لا يجب فيه ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجل قائم وانما سببي فمما في الموصوف لآنك تقول مررت برجلين قائما وبرجل قائم وامرأة قائمت وتقول في السببي مررت برجل قائم ثمه وبرجلين قائم ابواها وبرجل قائم آباؤهم

التدكير لأوله بالمرآت أي الكائنات الاول وبه محاب عما يقتضيه كلام العرب (وقوله ان التابع لا يكون الخ) وما جاء فيه تقديم له بع ضرورة وهو مؤول (فالعت تابع) قول كدى لانها لايمان الخ اي لانها لم يقصد بها مجرد الايضاح والتخصيص كالعت بل كل مهمما مقصود في نفسه (وقوله بدلالته على معنى الخ) واما التوكيد وعطف ابيان فيها يكملان المتبوع بانفسهما لابلامة فقط أما التوكيد فإلانه يكون بالنفس ونفس الشيء هو الشيء لا معنى قائم به فقط وأما عطف البيان فالتاني عين الاول لامعنى قائم به فقط ومعنى متم مفرد معنى في المتبوع نعم ان أن يكون انعت الايضاح كأي نحو جاء زيد العدل اول التخصيص كأي نحو جاء رجل عاقل ويشمل ما اذا كانا غيرهما كالسبح كأي نحو الحمد سرب العالمين او لثم كأي نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبه يسقط اعتراض اللوح على الناطم ان حده غير جامع لانه في الاعتراض على تفسير متم بموضع او تخصص وقد علمت أن الصواب تفسيره بما قلنا ويكون جامعا وهذا أولى من جواب المرادى وهو أن اصل النعت ان يكون للايضاح اول التخصيص وكونه غيرهما عارض ولا اعتداد بالعارض لانه قد لا يسلم (وقوله وهي واحد الخ) الاولى وهما لانه عائد على اثنين ومخبر عنه في المعنى بخبرين وهما واحد وواحد الخ (وقوله من قوله تابع الخ) الاولى ما في بعض النسخ من قوله يتبع لأن في يتبع التصريح بالاعراب وفي تابع ليس بمصرح به (وليعط في التعريف) التقدير وليعط لعت في حلق التعريف والتدكير الشيء الذي ثبت واستقر للمنعت الذي تلاه وتبعه النعت وانما اشترط موافقة النعت كيفا كان المنعت لان المنعت والنعت شيء واحد فلو عرفت أحدهما ونكرت الآخر لوقع التناقض لان المعرفة تقتضي التعيين والنكرة تقتضي عدم التعيين والتعيين وعدمه متناقضان (كرما) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة في الأصل وحذفت الآن لان فيه لعين احدهما غير الأصل سيما منسيا فتقول هو مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة على الالف منع منها التعذر ولغة تراعى الهمزة فتقول بفتحة على الهمزة الممدودة وليس من قبل الممدود الشيء يقصر ضرورة (وهو لدى التوحيد) اعلم أن العت تارة يكون جاريا على المنعت ويرفع ضميرا مستترا نحو جاء زيد العاقل وتارة يكون جاريا على ما بعده ويرفع الاسم الظاهر نحو جاء زيد القائم أبوه وتارة يكون جاريا على ما بعده ويرفع ضمير الموصوف نحو جاء رجل كاتب الاب فكاتب اسم فاعل وفيه ضمير مستتر يعود على رجل وهو جار على ما بعده وهو الاب فالاول يسمى نعتا حقيقيا والثاني سيبيا والثالث

(وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه ...) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة البالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والتدريب بالدال المعجمة وهو الخاذق من كل شيء والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله (كذا) ودوبعنى صاحب وهو المشار إليه بقوله (وذى) والمسلوب وهو المشار إليه بقوله (واللتسب) فنقول قام زيد هذا فعندنا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه يشبه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار إليه وكذلك ما رتب برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منسوب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فوق مررت برجل تيمى أبوه ثم قال :

(ونعتوا بجملة منكرا * فأعطيت ما أعطيته خبرا)

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة المعية وفهم من قوله منكرا أن الجملة لا تكون نعتا للمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالسكرة فنقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلو وقعت الجملة بعدمعرفة لكانت في موضع نصب على الحل وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمعوت وأوهم طلاقه في الجملة أنها تكون طلبية لأن الجملة الطلبية تخبر بها عن المبتدأ فذلك أراه هذا الأيهام قتاد : (وامنعها إيقاع ذات الطلب) يعنى أن الجملة الفعلية يتمتع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والهي والدعاء والاستفهام والعرض والحضض ولا تقع شيء من ذلك نعتا لأنها لا تدل

بجريا وأنكر بعضهم القسم الثالث فالحقيق والمجازي يجب مطابقتها للمعنوي في أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجزم وواحد من التعريف والتسكير وواحد من الذكر والتأنيث وواحد من الأفراد والتثنية والجمع وإن كان سميا يجب مطابقة في اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجزم وواحد من التعريف والتسكير ويلزم أفرادها وتذكيرها دائما ومعنى كلام الناظم أن النعت إذا رفع ضميرا يكون حكمه حكم الفعل في الأفراد والتذكير وفروعهما فكما أن الفعل إذا رفع ضميرا يطابق في الأفراد والتذكير وفروعهما كمثل نعت أن رفع ضميرا وإن رفع ظاهر أفعاله حكم الفعل فكما مجرد الفعل على اللغة الفصحى من علامة التثنية والجمع مجرد الوصف وكما يكون الفعل مطابقا لما بعده في التذكير والتأنيث لا يتقبله نحو هدم قام أبوها فلا يظبط بقا قبله في التأنيث ولهذا شبهه النظم الوصف بالفعل ثم ظاهر صنيع كدى وتقديره أن قول الناظم وهو لى التوحيد عام في النعت الحقيقي والسببي وظاهر صنيع الموضح أنه خاص بالسببي لأن النعت الحقيقي وإن كان كالمفعول أيضا لكنه لا يحتاج لموصوفه في شيء فلا يحتاج للنصب عليه وأما السببي فقد خالف موصوفه في لزوم أفرادها وتذكيرها فاحذر للناظم عليه والأتين بضابطه ولنشبهه بالفعل على اللغة الفصحى لئلا يورد في قوله : وحذر بالفعل إذا ما أسندا إلخ وأعلى لغوه فيقال سعدا وسعدوا إلخ فلا فرق بين الحقيقي والسببي (وانعت بمشتق) لما فرغ من الأمور التي يجب فيها المطابقة تكلم على الأشياء التي ينعت بها وهي أربعة وكلها ذكرها المصنف ثم النعت تارة يكون بالجملة وسيأتي وتارة يكون بالمفرد وهو قيمان مشتق وشبهه (قول كدى المراد بالاسم الخ) أراد أن يدفع بهذا اعتراضا أورده ولد الناظم على أنه بان المشتق ما اشتق من المصدر فيصدق بالأوصاف وبأسماء الرمان والمكان والآلة مع أن هذه الثلاثة لا يوصف بها فأجاب بان المراد مشتق خاص ومثله قول الموضح والمراد به ما دل على حدث وصاحبه لكن يهال المراد لا يدفع الإيراد والحق في الجواب أن المشتق وإن كان عام في الأصل فمثاله صعب وذرب محصاه فكأنه قال وانعت عشق اشتقاقا كاشتقاق صعب وذرب وقديما هذا معنى جواب كدى (وقوله بالدال المعجمة) ويصح أن يكون بالمهملة ومعناه الخبير بالأشياء المحرّب لها وذرب بالسكسر معنى اعتماد (والمنتسب) أى اسم سبب المنتسب والقرينة عليه عدم صحة المعنى بدون ذلك وهذا إذا كان بافيا على سببه فإن توسى نحو قرى فلا يستبه (ونعتوا بجملة) (قول كدى أى بالجملة الفعلية) إلا أن الوصف بالفعل أكثر (وقوله أن الجملة لا تكون نعتا بالمعرفة الخ) أراد أن يوصف المعرفة بالجملة أنوا بالذى فقالوا مررت بزيد الذى قام أبوه (وقوله لأنها مقدرة بالسكرة) أى مؤولة بها فنقولك مررت برجل قام أبوه مؤور بمررت برجل قائم أبوه (وقوله في موضع نصب على الحال) نحو جاء زيد يضحك فجملة يضحك حال من زيد (وقوا أنها لا بد فيها من رابط الخ) أطلق كدى في الرابط تبع الظاهر عبارة الناظم المقضية أن كل ما يربط به الجملة الواقعة خبرا يربط به الجملة الواقعة نعتا ضميرا أو غيره وهو الذى قاله بعضهم ومثله تكرار اللفظ بعينه نحو مررت برجل أكرم ذلك الرجل أو نعم الرجل وخصص الموضح والمرادى الرابط بالضمير وهو الذى في المعنى ثم الرابط تارة يكون كاملا وتارة يكون مقدرا نحو قوله تعالى : واتقوا يوما لا تجزى نفس أى قيد (وقوله عن المبتدأ) هذا هو الصحيح لا يحتاج لاضمار قول كافى التسهيل نحو زيد اضربه فجملة اضربه طلبية خبر زيد والجمهور على أن الجملة الطلبية لا تقع خبرا أيضا لأن علة النعت في النعت تأتي فيها أيضا (وامنعها إيقاع ذات الطلب) (قول كدى كجملة الأمراح) مثال الأمر

على شيء يحصل يحصل به تخصيص المفعول ثم قال : (وان أنت فاقول أضمر تصب)
يعنى أنه إذا جاء من كلام العرب مديهم وقوع الجملة الظلية معنا فاوله على اصمار القول ومما جاءهم ذلك قول الرازي :

حتى إذا جن الطلام واخبطت * جاءوا عذق هل رأيت الذئب قط

ومما هره أن الجملة المنيرة بهل مثل ذلك والمأوى في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيًا بقول مخدوف والتقدير جاءوا عذق مقول فيه عذروا به هل رأيت الذئب قط ولصير في قوله ونعتوا عائد على العرب وما في قوله ما أعطيته مفعول ثانٍ لأعطيت وفي أعطيت ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول وصلة ما أعطيته والرباط المصاء في أعطيته وهو مفعول ثانٍ به وخبراً منصوب على الحال من المصدر المستتر في عطيته وبتع مفعول بامنع وهو مصدر مضاف الى المفعول وذات الطلب نعت لمخدوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب وان أنت يعنى الجملة الظلية معنا فأضمر القول ثم قال : (ونعتوا بمصدر كثير)
يعنى ان نعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيراً وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد

جاء رجل ضربه ومثاله سحره رجل لا يضر به ومثاله استغفام جاء رجل هل ضربه ومثاله ارض جاء رجل لا نزل عندها ومثاله المصير جاء رجل هلاً كرمته (وقوله على شيء يحصل الخ) لصيغة اسم مفعول أى لا تدل على معنى وجوه وءه لوه في الخرج وممودع الخاطب قبل الخاطب لما لأن مضمونها انما حصل بعد ذكرها فلا يمكن للمخاطب أن يتصور تخمين السعوب وهذا التعليل يجري في الخبر ثم انه اعترض قول الناظم ذات الطلب بأن مقابله الخبر والاشاء فالخبر نحو مروت رجل قام بوه والاشاء نحو مروت بعد بعك وتريد انشاء اليع بهذا اللفظ فقصي أن كلا منهما يقع نعتاً مع أن الذى يقع نعتاً الخبرية فقط وقد أصححه العلامة سيدى الطيب مع الشطر قبل قوله :

فأعطيت ماضية لها يرى * والخبرية يزين أوجب * والقول أضمر إن أنت للطلب

(وإن أنت فاقول ضمير) (قول المكردى) وأوله على اصمار القول الخ واجعل القول صفة ثلاث السعوت والجملة الظلية محكية بذلك اقول المتمر (وقوله قول الرازي حتى إذا من الخ) فأناله المعاجم وذلك أن قوماً أضافوه وأطلوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بماء حتى صار لونه شامية يشبه لون الذئب ومعنى حتى دخل وجاء وأعل اخبط يعود على الطلام أى واخبط الطلام بالظوء والذئب يفتح الميم وسكون الهمزة المعجمة مصدر مذهب لبن إذا مرجه بماء وهو هنا مصدر يعنى مخدوق والمعنى بقيت انتظرهم حتى كان آخر النهار جاءوا بلبن مخلوط بماء وقد بين كدى الشاهد والتاوين قل ابن هشام في التذكرة الطاهر أن هل رأيت مستأنف ونعت مذق مخدوف والأصل جاءوا عذق لكونه متباً ثم أسأف وقال هل رأيت الذئب قط اه بمعناه وما قبله ظاهر والمعنى عليه (تمة) تكلم المصنف على ما ينعت به وما لا ينعت * ولم يكلم على ما ينعت وما لا ينعت * واعلم أن الأقسام أربعة منها ما لا ينعت ولا ينعت به وذلك المنصبرات وسمى الاستغفام وانسرت وكما الخبر وما التعمية والآت وقبل وبعد وكل متوغل في الإبهام كون ما الضمير لا ينعت فلا أن ضمير المسكلم والمخائب أعرف المعارف والعمت الانساح وتوضيح الواضح من باب تحصيل الحاصل وما أحسن قول العلامة أبى حفص سيدى عمر القاسى :

أضمرت في قلبى هوى شادن * مشغل بالحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوماً له * فقال لى المضر لا توصف

وما كونه لا ينعت فلا ينعت لا يكون إلا مسدوداً للمعوت أو أدون منه ولا يكون أعرف منه والضمير أعرف من غيره وأجاز المكردى وصف ضمير العتاب ويستدس نحو قوله تعالى : لا إله إلا هو العزيز الحكيم . والحق أن العزيز الحكيم بـلان * الثانى ما ينعت وينعت به وهو اسم لاشارة والمعرف بأل * الثالث ما ينعت ولا ينعت به وهو العلم * الرابع ما ينعت به ولا ينعت وهو الجملة (ونعتوا بمصدر) (قول كدى لان المصدر جامد الخ) بيان جموده أنه أصل المشتقات فغيره مشتق منه وليس هو مشتقاً من غيره فالمصدر إنما يدل على الحدث ولا يقتضى تعللًا بالمنعوت وحق النعت أن تكون متعلقة بالمنعوت في وقوع الحدث منه أو عليه كاسم الفاعل واسم المفعول ودل على أن النعت بالمصدر على خلاف الأصل قوله تعالى : وأشبهوا دوى عدل . فدوى صفة لمخدوف أى رجلين فلو كان النعت بالمصدر على الأصل لما قال الله ذوى فتوصل الى النعت بالمصدر بذوى كما يتوصل إلى النعت بما لا يصلح النعت به بسى وفروعه فيقال مروت برجال ذى مال وبرجلين ذوى ثياب وبرجال دوى علمان فلو لم يكن ذو ما نعت بما بعدها فان كان الشيء مما يصح النعت به فلا يؤتى بواسطة فلا يقال مروت برجل ذى عالم لأن عالمًا ينعت به كما لا يجوز يا أيها الرجل زيد

لكنه شبهه بالمشق ولا يفهم من قوله كثيرا لطراد الوصف به كما تقدم في قوله: ومصدر مكر حالا يقع. بكثرة ثم قال: (فالتروا الافراد والتذكيرا) يعني أن المصدر إذا وقع نعتا التزم، فإفاده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل ورجلين عدل ورجلا عدل وامرأة عدل وبمرأتين عدل وبفساء عدل وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والأصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف للمضاف وبقى المضاف إليه على ما كان من الافراد ثم قال: (ونعت غير واحد إذا اختلف * فعاطما فرقه لا إذا اختلف)

غير واحد هو الثنى والمجموع وله صورتان أحدهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت فهذه تعطف فيها اسعوت نعتها على بعض الواو نحو مررت برجلين كرم وبجمل أو برجال كرم وبجمل وعامل والأخرى اختلفا فهذه يسنى فيها بالثنية والجمع من العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام وبجوز في نعت ارفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب باضمر فعل يفسره فرقه وهو الخبر الواحد نعت لمحدوف والتقدير ونعت غير منعوت واحد وعاطما حال من الماعل المستغنى فرقه ولا عاطمة عطف إذا اختلف على إذا اختلف ثم قال: (ونعت معمولى وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استئسا)

يعنى أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل أنشع النعت للنعوت في اعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو والعاملان فان العاملين متحدان في المعنى والعمل وشمل المتحدين في المعنى والمفظ كمثل المذكور والمتحدين في المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو والعاملان ومعنى قوله أتبع أجر الاتباع لأن الاتباع واجب لأنه محور فيسه القطع وفهم منه حوار الاتباع إذا كان العامل فيهما واحدا نحو ذهب زيد وعمرو والعاملان وهو من باب أخرى وفهم منه أيضا أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يحز الاتباع وفيه ثلاث صور أحدها أن يختلفا في المعنى واللفظ والجنس نحو ذهب زيد وهذا عمرو والعاملان الثانية أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتعاضدا في الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو والكريمان الثالثة أن يتعاضدا في الجنس وفي اللفظ ويختلفا في المعنى نحو وحد زيد ووجد عمرو والعاملان إذا أريد بالأول حزن والثاني أصاب وفهم من قوله وعمل أمره إذا اختلفا في العمل لم يحز فيه الاتباع

لأن زيدا يشرح حرف النداء (وقوله لكنه شبهه بالمشق) أى في اشتماله على حروف الفعل كما أن سائر الأوصاف كذلك فعلى المصدر اشتمل على حروف عدل كما أن عادلا اشتمل عليها أيضا (وقوله اطراد الوصف الخ) (فإن قلت) عدم اطراد ما أخذ من قول المصنف ونعتوا مع قوله فالتزموا حيث نسب المصنف النعت واللام للعرب ولم ينسبه له مخاطب على عادته (قلت) ذلك صحيح لكن يشكك فيه استعمال مثل هذه العبارة في الطرد في قوله ونعتوا بحصة الخ ونعت بالجملة مطرد (فالتزموا لافراد) (قول المكودي التزم افراده وتذكيره الخ) أشار بهذا إلى أن نعت الافراد والتذكير خلف عن مضاف إليه وهذا رأى الجمهور على أن ألف في مثل هذا تنبئ على حالها ويقدر متعلق بالأصل فالتزموا فيه الافراد والتذكير (وقوله وسبب ذلك الخ) أى سبب لزوم مذكر من لافراد والتذكير وان كان الأصل في النعت أن يطابق النعوت ان نعت ليس هو المصدر وانما النعت محذوف الخ وهذا مذهب ابصريين وقال الكوفيون لاحذف بل يؤول المصدر بالوصف المطابق فيؤول عدل بعادل ومحل الخلاف إذا لم يقصد بالمصدر المسالمة وإلا فلا يؤول ولا يقدر المضاف انفاقا بل ينبئ على حاله (ونعت غير واحد) اعلم ان النعت إذا تعدد فالمعوت أحد أقسام ثلاثة * أحدها أن يكون النعوت غير متعدد وهذا هو الآتى في قوله وان نعوت كثرت الخ وهو مفهوم غير واحد ها وان كان ما أن موضوعا للاتباع * الثانى أن يكون النعوت متعددا والعامل متعددا وهذا هو المشار إليه بعد بقوله ونعت معمولى الخ * الثالث أن يكون اسعوت متعددا والعامل واحدا وله أشهرها (قول المكودي هو المثنى والمجموع الخ) صوابه هو ما دل على متعدد فيصدق بالثنى والجمع كما مثل وباسم الجمع نحو قوم واسم الجنس نحو شجر وبالأسمين المعطوف أحدهما بالواو نحو مررت بزيد وعمرو وبالأسماء مع اتحاد العامل نحو مررت بزيد وعمرو وخالفه فالحكم في جميعها ما ذكره المصنف (وقوله والنصب باضمار فعل الخ) هذا صحيح من جهة المعنى فاسد صناعة لأن فاء الجواب طه الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والمتعين الرفع لأنه جعل الخبر فرقه والأولى أن الخبر إذا متصلة بما بعدها (فإن قلت) يمكن النصب على تقدير الفاء زائدة (قلت) زيادة الفاء غير مقبسة حلا فلا أخمش فلا يحمل كلامه عليه (وقوله ولا عاطمة الخ) فيه نظر لأن لا تعطف الجملة وأجاب بعضهم بأن ذلك خاص بالمثل التى لا محل لها من الاعراب وأما التى لها محل كما هنا فيجوز العطف بها لأنها تأويل مقدر وعليه خرج قول خليل في المختصر وبوم ثقل ولو قصر لاخف (ونعت معمولى) (قول كدى المتحدين في المعنى واللفظ الخ) الأولى أن يزيد والعمل كما هو الموضوع (وقوله والمتحدين في المعنى الخ) الأولى أن يزيد والعمل (وقوله إذا كان العامل فيهما واحدا الخ) هذا الحكم في نفسه صحيح لكنه خروج عن الموضوع وموضوعه هو قوله ونعت غير واحد الخ فهو مثل سابقا بمررت بزيد وعمرو (وقوله لم يحز الاتباع) بل

نحو ضرب زيد وقام عمر والعدلان وحاصم زيد عمرا العاقلان ويحتمل قوله بغير استثناء أن الاتباع شائع فيها ذكر بغير استثناء بشيريه
 إلى قول من يجمع الاتباع وإن اتفق في المعنى وهو ابن السراج ويحتمل أن يريد بغير استثناء في الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح
 ومع فعل مفعول متقدم بأربع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف متضاف بين معمولي ووحيدي والتقدير ونعت معمولي عاملين
 وحيدي معنى فوحيدي نعت لعاملين ومعنى مجرور بإضافة وحيدي إليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق بأربع ثم قال:

(وإن نعوت كثرت وقد تلت * مفتقرا لذكرهن أتبع)

قد يكون النعوت الواحد نعتا فصاعدا يعطف كقوله تعالى : سبح اسم ربك الأعلى ، الآية وبغير عطف كقوله تعالى : هاز
 مش . بمع . الآية كان للنعوت مفتقرا لذكرها كلها وجب اتباعها وعلى هذا تبين بقوله أتبع أي وجب اتباعها للنعوت في إعرابه
 وفيه من قوله كثرت أي زادت على نعت واحد فشمع النعتين فصاعدا فتقول مررت بزيد الحياط الطويل بالاتباع إذا فقير النعوت
 لنعوتين للذكرين وصهرت برجل تيمى طويل خياط إذا فقير للنعوت للذكورة وقد يكون للنعوت معيا غير محصى إلى
 شخصين البعت وإلى ذلك أشار بقوله : (واقطع أو تتبع إن يكن معيا * بدونها) يعنى أن النعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت ببعوت حاز
 وبالاتباع والمتبع والاتباع في نعتها وانقطع في نعتها وإلى حواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله : (أو بعضها اقطع معلما)
 وفيه من قوله أو نعتها قطع قطع معيا و نعتها يلزم على هذا أن يكون نعتها منصوبا على أنه مفعول بأقطع وهذا جزم المرادى
 وهو شرح أي وإن يكن النعوت معيا نعتها فانقطع ما سواه اهـ فجعل مفعول أقطع محذوفا وفيه من كلامه أن نعتها مجرور

يعنى اتباع بالنسب أو الرفع على الخبرية (وقوله نحو ضرب زيد وقام الخ) هذا لما وقع فيه الاختلاف في المعنى والعمل وبقي
 عليه مش . فيه أخذ في العمل دون معنى وبيت نحو هذا مؤله رد وموضع عمر العاقلان فيكون العاملان وهما مؤلم وموضع اتحاد
 في معنى واحدا في العمل ولأول عمل الحر والثاني عمل النصب فيكون الصواب ثلاثا إذا اختلف المعنى فقط وما إذا اختلف العمل
 فتسار على كدى ما إذا اختلفا معا فالصور أربع واحدة في الشطوق وثلاث في المفهوم (وقوله وخاصم زيد عمرا) فيه نظر لأن
 الكلام مفرغ فما إذا كان عاملان ولما اتفقا فيه عمل واحد (وقوله ونحو ابن السراج الخ) يقتضى كلامه أن ابن السراج يمنع
 الأسبغ مطلقا وليس كذلك بل يميز الأتباع في الباعين والخبرين المتفقين في المعنى ومعنى غيرها محورايت زيدا وأبهرت عمر العاقلين
 (وقوله في الرفع) نحو جاء زيد وجاء عمر والعاقلان وهذا النصب رأيت زيدا ورأيت عمرا العاقلين وهذا الحر مررت بزيد ومررت
 بعمر وماديين (وقوله وبه جزم الشارح) وهو الذى حصى عليه المرادى كلام النصف إلا أنه راد أن النصف أشار لرد مذهب ابن
 السراج وأتى بظهوره كلام الكودى اهـ أشار للمصنف لرد (والنعوت كثرت) (قول كدى يعطف كقوله تعالى : سبح
 الخ) أشار بها إلى أن الأصل في هذه الصورة حوار الوجهين وتعين التسعة لأمر عارض (وقوله واجب اتباعها للنعوت الخ)
 ونزلت مرة واحدة (وقوله فشمع النعتين) أشار بهذا إلى أن النصف أطلق الجمع على ما راد على الواحد (وقوله يا الرجل الحياط الخ)
 في نسخة بريد الحياط الخ أي إذا شارك النعوت شخصان أحدهما حياط والآخر طويل وهو جمع الوصفين فلا يتميز عنهما إلا بذكر
 الوصفين معا (وقوله مررت برجل الخ) إذا شارك النعوت ثلاثة أشخاص أحدهم تيمى طويل والآخر تيمى حياط والثالث طويل
 حياط فلا يمكن معرفته لا بذكر الأوصاف الثلاثة ثم إن إدخال كدى النكرة هنا في كلام المصنف غير صواب والصواب أن ذلك خاص
 بالمعرفة وحكم النكرة أنه يجب تنع الأول من النعتين أو النعوت ويجوز فيما عداها القطع والاتباع افتقرت النكرة إلى تمام التخصيص
 باقي النعوت أم لا ولا يمكن أن يجرى فيها قول الدان أن يكن معيا بدونها الخ لأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها وقد تخصصت
 بالأول (وقوله غير محصى إلى محصى الخ) الصواب إلى إصباح ما علمت أن ذلك خاص بالمعرفة (واقطع أو اتبع) أي أقطع النعوت
 كلها أو اتبعها كلها أو انقطع بها أو اتبع المعنى الآخر (إن يكن) المعنوي (معيا * بدونها) أي بدون النعوت كالسمة فالنعوت
 وهو الله أعرف المعارف فقد عين بدون البعت فيحور في الرحمن الرحيم الجر على التبعة والرفع على الخبرية والنصب على المفعولية
 ويجوز القطع في أحدهما بالرفع والنصب والاتباع في الآخر بشرط تقدمه التامع فإن قطعت الأول فلا يجوز في الثاني الاتباع فلا يلزم
 الفصل بين البعت والنعوت بالجملة الأجنبية وللروم القصور بعد الكمال لأن النقط أبلغ في المعنى لأن فيه تكثير الجمل ولأن طباع العرب
 تأتي الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه وانشدوا :

إذا احسرت منى عن الشيء لم تكن * إليه بوجه آخر الدهر قبل
 تعين النعوت ببعض البعت وحب اتباع ما عين به وحر في غير البعت الذى تعين به الاتباع وانقطع أبدا وطاهر في نفسه ولكه غير ظاهر

بالعطف على بدوتها وأو في قوله أو اتبع لتخير بين اتباع النعوت للنعوت في الاعراب وبين قصصها عن التبعة وفي القطع حيث وجهاً
الرفع والنصب وإلى ذلك أشار بقوله :

(وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً * مبتدأ أو ناصباً لن يظهر)

يعنى أن المقطوع عن التبعة يجوز فيه وجهان الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره أعنى
وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نبه بقوله لن يظهر أو أو للتخيير أيضاً وإن قطعت شرط في جواز الوحيين ومفعوله محذوف تقديره
إن قطعت النعوت أو بعضها ومضمراً اسماً من التاء في قطعت ومبتدأ مفعول بمضمراً والالف في لن يظهر ضمير عائدي مبتدأ ونصب ثم قال :

(وما من النعوت والعت عقل * يجوز حذفه وفي العت يقل)

يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من العت والنعوت إذا علم إلا أن ذلك في العت قليل وفهم من قوله وفي العت يقل أن حذف النعوت
يكثر ومن حذف النعوت قوله عروحل : وعدمه قاصرات اطراف أتراب . أى حور قاصرات اطراف ومن حذف العت دور الشاعرة :

وقد كنت في الحرب ذاتدراً * فلم أعسط شيئاً ولم أمنع

أى فلم أعط شيئاً كاملاً وما مبتدأ موصولة وصلها بعقل ومن النعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه في موضع خبر ما فاعل يقل ضمير يعود على الحذف .

من عبارة المصنف ولما قل الشاخصي ولو أراد المصنف لقال أو بعضها قطع معناه إن يكن معناه البعض الآخر (وقوله بالعطف على بدوتها)
لا معنى له ولا يؤخذ من الشارح لأنه لو كان بعضها معطوفاً على دونها لكان معمولاً لمعنى الواقع بعد الشرط أى هو إياي والشرط في حور المطهر
والاتباع معاً ويكون التقدير حيثن وأقطع أو اتبع أن يكن معينا ببعضها وقطع ما سواه ولا معنى له والصواب أن نقدر اشرح
أنما هو تقدير معنى أو تقول إن اشرح أشار إلى أن بعضها على حذف أداة الشرط وفعله وحذف فاء الجواب والفاء الحارة
كما يؤخذ من تقديره على منتهى من يجوز جميع ذلك (وارفع أو انصب) (قول الكودي وكلاهما لازم الحذف) ظاهره مع الطاهر
عبارة الناظم أنه مهما قطع النعت عن التبعة وجب حذف الفاعل وليس كذلك بل محل الوجوب إذا كان النعت للمدح كما في البسملة
أولئذ كقوله تعالى : وأمر أنه حمالة الحطب . نصب حمالة فاعلاً بالرفع معطوف على الضمير في سبيل وحالة النصب أى آدم حمالة الحطب
أو لا ترجم كقولك : اللهم ارحم عبدك المسكين . وإن كان لجرد الإيضاح أو التحصيل جار ذكره نحو جاء زيد الكاتب ونحو هو الكاتب
أو أعنى الكاتب وعلى هذا يحمل التصريح به في قوله : قال محمد هو ابن ذلك . فقول المصنف معلماً أى مصرحاً بذلك رد على من قال
إن القطع لا يمكن لا بعد الاتباع ويؤخذ منه أنه يجوز القطع ولو لم يكن للنعوت الابعث واحد نحو مرتت يزيد اناجر بالنصب أو بالرفع
وهو كذلك ثم إن حملة النعت المقطوع مستأنفة لا محل لها من الاعراب ولا يصح أن تكون معاً لأنها لا يمكن أن لا ينعت بها الاكورات
والقطع لا يختص بالسكرات ولا يصح كونها محلاً من النعوت لعدم وجود رابطها معاً فهو لم يؤت به لربطها معاً لتركيب وقال العرب لو قل
انها بعد لمعرفة حال لازمة وبعد السكرات نعت ما بعد ويدخل في قولهم لم يل بعد العازف احوال وبعد السكرات نعوت (وقوله حال من الماء)
غير ظاهر والاولى أنه حال من ضمير المحطوب في ارفع وانصب (وقوله ضمير عائدي على الخ) (أن قلت) العطف بأو فليس افراد ضمير
كما في قوله تعالى : وإذا رأوا نخارة أو لهموا انقصوا اليها . (قلت) محل الافراد إذا كان قصد أحدها وهنا مقصودان معقوفان بالضمير
متى على حد : إن يكن غيباً أو فقير فآله أولى بها (وما من النعوت) (قول الكودي بكتر الخ) انما قل حذف العت وكتر حذف النعوت
لأن العت يستلزم النعوت بخلاف النعوت فلا يستلزم العت (وقوله أى حور الخ) هنا غير ظاهر والصواب تقدير نساء لان حورا
بالحاء بنفسه صفة فلا غنى عن تقدير نساء والنعوت هنا معلوم من جمع قاصرات جمع مؤنث ساءا وقاصرات لا يكون إلا وصفاً للنساء
فيكون معلوماً من كون الوصف خاصاً ومنه أنصرت كانياً وركبت صاهلاً فكاتباً صفة المحذوف أى انساناً صاهلاً صفة المحذوف
أى فرساً صاهلاً وهو معلوم من الوصف وإما أن يكون للنعوت معلوماً بتقديمه نفسه كلاً أو نوصاً الألباء ولو نارد أى ولو كان ماء بارداً
أو يكون معلوماً بتقديم ما يدل عليه نحو قوله تعالى : ان اعلموا ما فعلت . فساغات صفة المحذوف تقديره دروا الصفة غير خاصة بالموصوف
لكن تقدم ما يدل على الموصوف والحديد في قوله تعالى : وألنا له الحديد . (وقوله قول الشاعر وقد كنت الخ) البيت من التعراب
وقائله العباس بن مرداس السلمي الصحابي الخليل في صحيح مسلم أعطى مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبسين بن حرب يوم خيبر
وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس وعلقمة كل انسان منهم مائة من الابل واعطى عباس بن مرداس دون ذلك
فقال العباس بن مرداس في ذلك :

أجعل نهي ونهي العبي * سد دون عينة والاقرع

﴿ التوكيد ﴾

التوكيد على قسمين لفظي ومعنوي والعنوي على قسمين قسم يدل على ثبات الحقيقة ورفع الجواز وقسم يدل على الإحاطة والشمول وقد أشار إلى الأول بقوله :

(بالنفس أو بلبين الاسم أكيدا * مع ضمير طابق المؤكدا)

يعني أن الاسم يؤكد بألف النفس أو العين مستوفين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الأفراد والمذكر وفروعها فتقول قام زيد نفسه وعنه ووصف همد نفسها وعنها هذا في حال الأفراد فإن كان للمؤكد معنى أو مجموعا فقد نبه على ذلك فقال :

(واجمعها بأفعل أن تبعاً * مايس واحدا تكن متبعاً)

فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع

وما كنت دون امرئ منها * وما تضيع اليوم لا يرفع

فإنه لو كان رسول الله ﷺ مائة أه ولم يذكر هذا البيت الذي فيه الشاهد والذي عند غيره أنه ذكر البيت الذي فيه الشاهد بعد استأول وم يذكر أنه له مائة فقط بل قال عليه السلام : أعصوه حتى رضى فأعطوه حتى رضى وإذا تدرأ خبر كنت ومعنى دا راء اسم الشاه ويكون الدال المهملة وفتح اراء الساقية عن الهمزة صاحب عدة وقوة على مدافعة الأعداء وحذف جرم ومحمد محروم بحذف الألف ونافه ضمير اللكاه وشيثام ممول نا لأعط والشاهد في حذف صفة شيء والدليل على حذف انعت أنه لم يذكر في الكلام ناقض بين عدم الاعطاء وعدم النع والعييد بالضمير اسم فرسه والمعنى انك فصلت هذين الشخصين في المعنى ونفى تخصيصه في الشحاسة مع أن أبي وأبائهما وإياي وإياهم ليس لكل منافضل على الآخر ولم يتفطن للتكنة التي قصدتها النبي ﷺ وهو أنه يعطى الرجل ويدع الآخر والذي يدع خير من الذي يعطى وفي هذا البيت شاهد آخر وهو حذف اللعوت والنعت أي ولم امع شيب فديلا ومن حذرها أيضا قوله تعالى : ثم لا يعوت فيها ولا يحيا . أي حياه نافمة اذ لا واسطة بين اللوت والحياة ومن حذف نعت فوبه تعالى : قالوا الآن جئت بالحق . أي البين والله سبحانه وتعالى اعلم .

﴿ التوكيد ﴾

هذا هو الثاني من التواضع وفيه لم ت ثلاث التوكيد بالواو والتأكيد بالهمزة والتأكيد بالألف فالأول مصدر وكذا بالواو فيقال توكيد وهي اللفظة الصحيحة الواردة في القرآن قال الله تعالى : بعد توكيدها . والثاني مصدر من أكاد والثالث مصدر من أكدا أيضا لكن لا كانت الهمزة ساكنة أبداً لأن القاعدة في الهمزة الساكنة أنها تبدل من حاس حركتها قبلها (قول المكودي لفظي) سيأتي في قوله : وسامن المأكيد مث الخ (وقوله ومعنوي) وهو الدابع بالفاظ مخصوصة ولم يحده الصنف لأنه محصور في ألفاظ معلومة واقترانه أي الذي إذا كان محصورا بالاعداد تغنوا عن حده (وقوله ورفع الجواز) أي ورفع احتمال قوة الجواز فقولك جاء زيد احتمال أن يكون هو الذي جاء أو كنهه أو رسوله أو ثقله فإذا قلت نفسه أو غيره ارتفع قوة الجواز لانه ارتفع الجواز من أصله لأنه يَحْتَمِلُ أن يكون توكيداً لحذف محذوف وإن الأصل جاء كتساب زيد نفسه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ولكنه بجمار غير قوى (وقوله وقسم يدل على الإحاطة) كلامه يقتضي أن هذا القسم ليس فيه اثبات الحقيقة ورفع احتمال الجواز كالذي قبله وليس كذلك كما يعلم بدنى تأمل والمرق الذي عند التهذيب مردود (الاسم أكيدا) يتعين قراءة الاسم بانصب مفعول مقدم باكدا وأكدا فعل أمر مؤكداً بمون التوكيد الحقيقة ببدلة في الوقف إنما ولا يجوز أن يكون لاسم بالرفع مبتدأ وأكد ضم الهمزة مبنيًا للمفعول خبره لأمره منها أن بالنفس متعلق باكدا ويلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ومنها أن قراءته فعل أمر تكون أنسب بقوله بعده واجمعهم (مع ضمير طابق) ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على إضافة نفس أو عين إلى الضمير إضافة الشيء إلى نفسه ﴿ قلت ﴾ إنما يلزم هذا لو كانا مترادفين وهما ليس كذلك لأن نفس وعين أعم من معاد الضمير لانه يؤكد بهما معاد الضمير وغيره وأو في بالعين للإباحة لانه يجوز الجمع بينهما بشرط تقديم النفس لانهما للتخير خلاف للمعرب وأخذ من قوله الاسم أن التوكيد للعنوي لا يكون في غير الأسماء (واجمعهم بأفعل) الباء بمعنى على أي على أفعل ﴿ فان قلت ﴾ لم قالوا في توكيد التي أنفسها وإعينها ولم يقولوا نفساها وعينها ﴿ قلت ﴾ لو قالوا ذلك لاحتج ضميراً ثنية الألف في نفسا وعينا والثاني هو وذلك ثقيل (تكن متبعاً) فيرد على ابن معطي الذي

يعني أن النفس والعين إذا كدبهما غير الواحد جمعا على فعل وشمل قوله ما ليس وحدا للشيء والمجموع مذكرا من مؤنثين فتقول قام الريدان أنفسهما وقام الريدون أنفسهما والمهدات أنفسهن ثم أشار إلى الثاني وهو الدال على الاحاطة والشمول فقال :

(وكلا إذ كرفي الشمول وكلا * كلنا جميعا بالضمير موصلا)

ذكر في هذا البيت من أفعال التوكيد أربعة كل ولا يؤكدها إلا مضافا إلى ضمير المؤكد وهو المسمى عليه بقوله بالضمير موصلا وإلى الضمير للعهد ففهم منه أن الضمير يكون مطبقة للمؤكّد كذا كافي النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والريدان كلاهما والمهدات كلتاهما والركب جميعه والجماعة جميعها والريدون جميعهم والمهدات جميعهن ثم قال :

(واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل الناقلة)

من أفعال التوكيد عامة بمعنى كل فتقول جاء الجيش عامته أي كله والقبيلة عامتها والريدون عامتهم والمهدات عامتهن ولما لم يترن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يأتى في الشعر عبر عنها بأعمه من عم فاذا نيت من فاعله (قلت) عامة فاجتمع مثالان فدغم الأول في الثاني وأعاق مثل الناقلة لاغفال كثير من النحويين ذكر عامة في أفعال التوكيد فصار كأنه ناقلة على ما ذكره النحويون من أفعال التوكيد في هذا الباب والناقلة الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال :

(وبعد كل أكدوا باجمعا * جمعا أجمعين ثم جمعا)

يعني أن أجمع وما بعده يؤكده بعد كل وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن أجمع للمفردان وذكر وجمعا للمفرد مؤنث وأجمعين للجمع المذكور وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعا والريدون كلهم أجمعون والمهدات كلهن جمع وفهم من قوله وبعد كل أمران أحدهما واجب وهو أن أجمع إذا ذكر مع كل لا يكون الامتخاذا عنها والآخر غالب وهو أنه لا يؤكده دون كل وقد نبه على أنه يؤكده دون كل بقوله :

(ودون كل قد يحىء أجمع * جمعا أجمعون ثم جمع)

يعني أن أجمع وما بعده يؤكده دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعا والريدون أجمعون والمهدات جمع وفهم من قوله قد يحىء أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل وصرح الشارح بقلته وفيه بطلان لما جاء في القرآن لتوكيده دون كل كثيرا كقوله تعالى : لأعوينهم أجمعين. وجمعا أجمعون معطوفان على أجمع بحذف العاطف ثم قال :

(وان يفتدوكيد منكور قبل * وعن نخاة البصرة المنع شمل)

في توكيد السكرة ثلاثة مذاهب المصنف وهو مذهب البصريين والحوارز مطبعا وهو مذهب بعض الكوفيين والحوار إذا كانت السكرة مؤنثة نحو شهر ويوم وشبهها وهو اختيار المصنف وهو ظاهر النظم لا شرطه الفائدة ولا تحمل الفائدة إلا في السكرة أو قلة نحو صمت شهر كله ومه قوله :

أجبر أجمعان في توكيد تشبيه المذكور وجمعا وان في توكيد المثنى مؤنث بأنه غير متبع للعرب (وكلا إذ كرفي) (قول المكودي ولا يؤكدها الخ) الأجزاء إما حقيقة أو يصح انفصال بعضها من بعض نحو جاء القوم كلهم فإن القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها وإما حكما نحو اشتريت العبد كله فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل حكما باعتبار تصفه وثلاثة وربعه فلا يقال جاء زيد كله (وقوله إلى ضمير المؤكد) ولا يجوز حذفه استغناء عنه بنية الإضافة خلافا للراء والرمحشمرى (وقوله وإلى الضمير للعهد الخ) والمعنى ضمير طابق المؤكدا (واستعملوا أيضا) (قول المكودي لاغفال كثير من الخ) تسع في هذا التعليل الشارح والمرادى وهو غير ظاهر لأن جميع أفعالها كثير من النحويين والأولى ما في الموضع من أن التاء لازمة لها كلفظ الناقلة فتكون التاء مع المؤنث والمذكر (ودون كل قد يحىء أجمع) (قول كدى وفيه نظر) أي في التقليل المفهوم من كلام الناظم وشرح الشارح به وفي نظر المكودي بطلان إثبات أجمع دون كل قليل بالنسبة لثباتها مع كل ولا ينافي وروده في القرآن (وقوله : لأعوينهم أجمعين .) فأجمعين توكيدهم ولا يكون حالا لأن الحل سكرة وألفاظ التوكيد كلها معارف بالاضافة إلى الضمير المفقوظ به كافي نفس وعين وكل وجميع وكلا وكما وعامة المقدر كافي أجمع وفروعه على مذهب سيديوه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الإضافة وقيل تعريف هذه الألفاظ كتعريف علم الجنس نحو أسامة لأن كلامهما علم على معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة لتعريفها الضمير بنية الضمير وبه تعلم بطلان قول الزباني أجمعين في الآية يحتمل الحالية (وان يفتدوكيد منكور قبل) (قول المكودي والجواز مطلقا) أي أفاد توكيدها أو لم يفد وأشار به إلى ما في شرح التفسير من أن بعض الكوفيين أحروا توكيد السكرة أفاد أم لا قليل وبه يقدح في الاتفاق الذي حكاه الموضع على عدم توكيدها مع عدم الافادة وإن أجاب عنه بعض من أحسب عليه وفسرنا الاطلاق في كلامه بما ذكرنا بناء على ما هو الحق الآتي (وقوله وهو ظاهر المصنف لا شرطه الفائدة الخ) ردها

بالتنكي كت صيا ررضع * تحملى اللدافا - حولاً أكتعا * اذا بكيت قباني اربعا * اذا ظلمت الدهر أبكى أجمعا

وقوله أبنا :
لكنه شاقه أن قيل دارجب * ياليت عدة حول كله رجب
ويؤيده قوله في التسهيل إن أفادتوكيد النكرة جاروفاً للأخفش والكوفيين والمقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد
إذا كانت مؤقته وفهم من كلامه أن الجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في اللع وفهم من قوله شمل أن البصريين
معون وكيدها مطلقاً سواء كانت مؤقته أو غير مؤقته وعن متعلق بشمل ثم قال :

(واغن بكافى متى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا)

يعنى أن الدرب استعنت بكلماتي المتن المؤنث عن وزن فعلاء وكلا في المتن المذكور عن وزن أفعلا فتقول قامت المرأتان كلتاها والرحلان
كلتاها لانه قد - المرأتان جمعاً واولا قام الرندان أجمعان كما قالوا في المعرد أجمع وفي الجمع أجمعون ولا بد من إضافة كلا وكلتا للضمير
أو كدوق تقدم في قوله وكلا إذ كرفي الشمول البيت واعن فعل أمر من غنى يعنى بمعنى استعنى وكلتا وعن وزن متعلنان باغن ثم قال :

(وان تؤكده الضمير للتصل * بالنفس والعين فبعد المفصل * عيت ذا الرفع)

يعنى أن ضمير الرفع للتصل إذا أكد بالنفس أو العين لا بد من توكيده بالضمير المفصل فتقول قمأت نفسك وزيد قام هو عنه وفهم
أن ضمير يؤكده بالنفس والعين إذا كان مفصلاً لا يلزم توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم منه أيضاً أن التوكيد إذا كان بغير
النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو قولهم كلهم أجمعون وفهم من قوله عيت ذا الرفع أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو محروراً

لا بد من أن النكرة لا أكد لا إذا كانت مؤقته وليس كذلك لى قد تفيد وهى غير مؤقته نحو اشترت عبداً كله واشترت الثوب بديار
كله إذا كان مفصلاً فلا ريب من المصنف هذا القول الثالث وإنما يؤخذ مسأله من شى على القول الذى كباؤخدم من الرادى لأنه إنما اشترط
المؤنث شهماً أولاً وكذا النكرة طازمؤفته أو غير مؤقته هدا هو الذى فى الخواشى والاعتراض منهم مبنى على أن المراد بالمؤقته خصوص
المراد وهو الذى فى الأثرى والحق أن المراد بالمؤقته معلومة المقدار زماناً كانت كالة وشهر أو غيره كدراهم وديار وعبد والراد
بضمير المؤقته مالم يسم معلومة المقدار كدراهم وديار وعبد قاله الدمامى فلا تفيد النكرة حينئذ إلا إذا كانت مؤقته
وحيث لا يلزم تأكيد وتعمير الموضح صحيح ولا ينافى لغيره (وقوله ياليت كيت صديا الخ) بيت من الرجز ويا حرف
مدى ولد أى محذوف أى ناقص وات من أخوات إن والياء اسمها والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبرها ومرضا
شما صا اسم متعول وإسماء من المبالغة المرأة الصغيرة الأنثى وهو مما يندرج به فاعل تحملى وحولاً منصوب على الطرية وأكتعا
توكيداً حملاً وفيها شاهد والمؤكد أكتع دون أجمع كما هنا شاذ (وقوله لكنه شاقه الخ) البيت من البسيط ولكن من أخوات إن
والمدى اسمها ووق من اشوق فى ماضى وأن حرف نصب ومصدر وأن فى مؤنزل بمصدر فاعل شاق وذارجب مستأ وخبر والتقدير
لكن هذا المحدث شاقه قول التمثيل هذا اللفظ أى دارجب وبالحرف نداء والمضى محذوف تقديره يقوى وليت من أخوات إن وعدة
اسمها وحرف مصنف له وكذا توكيده وفيه شاهد ورجب خبر لى وفى بعض المسخ شهر يدل حول وهو تحريف قطعاً لأن الشاعر
لما رأى كثرة الخيرات فى رجب تبنى أن يكون الحول كله رجباً وأما كون الشهر كله رجب فلامعنى لثنيه (وقوله ويؤيده الخ) أى
يؤيد كونه مذهب لذلك هو اختيار الماظم وهذا هو الصوت لا يبنى العنول عنه وهو اللانتم للحق الذى قررنا وقول بعض قد
يعدل به ليس تأييداً لاحتمال أن يكون الماظم شى فى الألفية على قول رضى التسهيل على قول عديغاية (وقوله وعن متعلق بشمل)
غير طاهر والأولى كما قال الشاطبى أنه متعلق بمحذوف حل من فاعل شمل والتقدير الملع شمل فى حل كونه مقولاً عن نخاة البصرة
(واحد كلاً) كان به معنى لأن قدم هذا البيت على قوله وإزيمد توكيد مسكور الخ لانه متعلق بالجمع وجمعاً المذكورين قبل ويوجد
فى بعض المسخة ما وأجاز الأخفش والكوفيين تشبيه أجمع وجمعاء قل ابن خروف ولا وجه لثنيهما (وان تؤكده الضمير) إنما وجب
التوكيد بالنفس والعين لكثرة مباشرتهما العوامل فيجمع نفس كونهما توكيدين بكونهما فاعلين فى نحو قولك
همد خرجت نفسها أو ذهبت عنها إذا أردت أن الذى خرج وذهب هو ذاتها ويكون نفسها وعينها توكيدين فأدالم يكن فصل توهم
أن نفسها فاعل وأن المراد خرجت روحها وان عنها فاعل وأن المراد به الجارحة فاعل وقع انفصال ارتفع ذلك ولا يختص اللبس
بمؤنث بل كذلك إذا كان الضمير مذكراً نحو زيد خرج نفسه لتوهم أن المراد بالنفس اروح وان نفسه فاعل ولم يؤنث الفعل
لأن لفعل مسند لمجارى التأنيث خلافاً لتخصيص الأزهرى اللبس بالمسند للمؤنث وأما كل وجميع فلا يكونان توكيدين إلا إذا
كانا مضافين لضمير وان كانا مضافين للضمير لا يشاران العوامل قطعاً فلا يقال جاءنى كلهم ومررت بكلكم وأجمع وفروعه
لا تستعمل فى غير التوكيد أصلاً (قول كدى إذا أكد) أى إذا أريد توكيده (وقوله أو بالعين) أشار بهذا إلى أن

لا يؤكد أيضا نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال :
(وأكدوا بما * سواهما والقيد لن يلتزما)

يعنى ان ضمير الرفع المنصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول انريدون قاموا
كلهم وفهم من قوله ان يلتزما أن توكيده بالضمير جازم فتقول قاموا هم كلهم وقم أنتم أجمعون وان تؤكده شرط واعاء جوابا شرط
وبعد خبر مبتدأ مضمرة والمنفصل بعث المحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المنفصل * وما فرغ من التوكيد العموى شرع في التوكيد
اللفظي فقال :

(وما من التوكيد لفظي يحى * مكررا كقولك ادرج ادرج)

التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بموافقة وفهم من قوله مكررا أنه يكون المساوى لفظا ومعنى نحو ادرج ادرج وبالمساوى معنى دون
لفظ نحو أنت الحق جدير فمن لأن قما وجدرا مستعان معنى وفهم منه أيضا أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيد كذا
وما مبتدأ وهى موصولة ولفظي خبر مبتدأ محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظي وهو عائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة
وانما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة المحرور وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر وحمله
يحى خبر المبتدأ ومكررا حال من الضمير المستتر في يحى ثم قال : (ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذى به وصل)
يعنى انه إذا أكد الضمير للنصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فشمل المنصل بالفعل الرفع نحو قمت قمت والمنصوب
نحو ضربك ضربك والجور المنصل بالاسم نحو غلامك غلامك واتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه ان الضمير المنفصل لا يشترط فيه
شئ نحو أنت أنت قائم وهو هو قاعد وأياك أياك ضربت ثم قال : (كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كتم وكبلى)
يعنى ان التوكيد اللفظي في الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول في توكيد من قولك في الدار في الدار زيد في توكيد من قولك
ان زيدا قائم ان زيدا ان زيدا وعم ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به الا في ضرورة كقوله : فلا والله لا يلقى لمانى * وللهما بهم أبدا دواء
فلو كان الحرف جوابا لم يشترط فيه ذلك والى ذلك أشار بقوله غير ما تحصلا به جواب ومنته بقوله كتم وكبلى فتقول نعم نعم وبلى بلى
لأنه لم يتصل به شئ يتكرر معه الحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضائر في إعادة ما اتصل بها

الواو في قول المصنف والعين بمعنى أو وهى الموجودة في بعض النسخ وسكون أو حيث لا بدح فيجوز حيثما لم يجرى بها قال بعض
والصواب ابقاء الواو على بابها والاباحة معها أشهر من أوفيجوز انفراد النفس من العين وجمعها (وقوله لا يؤكد أصلا الخ) الأولى
أن يقول كما قال فيما قبله لا يلزم توكيده لأنه تارة يؤكد بالضمير المنفصل نحو ضربهم انهم أنفسهم وتارة لا يؤكد بالضمير المنفصل نحو
ضربهم أنفسهم (يحى * مكررا) الأولى قراءته بكسر الراء اسم فاعل ولا يحتاج لحذف المتعلق إلا أن فيه محاروا واضحا فترى أن التكرار
حقيقة هو التكميم وان قراءته بفتح الراء اسم مفعول وهو ظاهر حل التوضيح لا بد فيها من حذف المتعلق أى مكررا به لأن الأول
مكرر بفتح الراء بدون متعلق والثاني مكرر به أى وقع التكرار به فيكون حذف الجار واتصل الضمير وهذا المقام مقام التعريف
لا يجيد مثل هذا الكلف فالأولى انه اسم فاعل (قول كدى وسيد كذا) أى بعد ذلك المصنف أما ذكر بعض الضمير والحروف
ولم يذكر الجملة الفعلية الا في قوله ادرج ادرج والجملة الاسمية لم يذكرها أصلا (تنص) ذل السامع اعو على أن التوكيد المكرر في
لسان العرب لا يتكرر أكثر من ثلاث مرات وأما ويل يومئذ للسكدين في الرسائل فليس من قبيل التوكيد بل كل واحد راجع
قبله وذلك ان الله يذكر معنى ثم يقول ول من كذب بالمعنى المذكور قبل ثم يذكر معنى آخر ثم يقول ويل لمن كذب بهذا المعنى ومثله
يقال في قوله تعالى : فبأى آلاء ربكما الخ في سورة الرحمن (ولا تعد لفظ ضمير) (قول كدى وجبأى يؤفى الخ) اما وجد ذلك
لأن المقصود بالضمير المؤكد بالكسر أن يكون متصلا بغير أعيد الضمير دون ما اتصل به صار منفصلا فلا يحصل العرص وظهره انك إذا
قلت قمت قمت تريدان توكيد التاء أن الجملة الثانية لا توصف بأنها مؤكدة ولا بالنبعية بل المؤكدة والتابع الضمير فقط وإذا قلنا بهذا فيكون
عامل الضمير الثانى هو عامل الأول لا النصل به بناء على ما هو الحق من ان عامل التوكيد والمؤكد لا يكون الا واحدا فيلزم عليه حذو
القاعدة وهى ان الضمير لا يتصل إلا بعامله مع انها قاعدة مطردة وأجيب بأن المختار أن العامل في الضمير هو ما اتصل به ويكون مستثنى من
قولهم ان عامل المؤكد والمؤكد لا يكون الا واحدا نعم هذا العامل الثانى نائب عن الأول غير مستقل بنفسه فكان الأول هو العامل
(الامع اللفظ) الا أداة استثناء ومع منصوب على الحال المحصورة بالامن لفظ المعنوب تعد والتقدير الا مصاحبا للفظ الذى وصل
به على حد قوله تعالى : وما ترسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين . فمبشرين حال محصورة بلا من المفعول الذى هو المرسلين (كذا الحروف)
(قول كدى فلا والله لا يلقى الخ) اييت من الواقف وقائله بعض بى أسد ولما لا عطف ولا توكيد القسم ولا يلقى جوابه مبنى للمفعول
ودواء آخر البيت نائب الفاعل واللام في لما حرف جر وما موصولة ونى يتعلق بمحذوف صلة ما والواو في ولا حرف عطف ولا توكيد
(٣ - ابن حمدون - ثانى)

لا المتحصل به الجواب ثم قال : (ومتصم الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل)
يعني ان ضمير الرفع لمفصل محوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمع الرفوع نحو قمت أنت وقت أنا والصوب نحو ضربتك
بالمحور نحو مررت بك أنت وهذا المحور من قبيل التوكيد اللفظي المرادف .

﴿ عطف البيان ﴾

انما سمي عطف البيان لأنه يبين به غيره كالسبوقه . (العطف اما دو بيان أو سبق) قدم العطف الى ذي بيان والى ذي
نسق والمصنف قد دو بيان حيزه وسبق معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو دو نسق ثم بين أن مراده في هذا الباب
مذهب البيان بقوله : (واعرض الآن بيان ما سبق) أي الغرض في هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرفه بقوله :
(فادو البيان تابع شبه الصفة * حقيقة القصد به منكشفه)

فما ع حشيش يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج للتوكيد والسبق وعطف النسق وحقيقة القصد به منكشفه مخرج للعت
لأن العت يوضح مضمونه أو وجهه أو وجهها . اعلم عطف البيان بوصفه بنصفه فذلك قال حقيقة القصد به منكشفه وقال في النعت
بوصفه الخ بموازين منه وتابع خبره وشبه الصفة مخرج لتابع لا خبر بعد خبر لأنه قيد في التابع وحقيقة القصد الخ جملة اسمية في موضع
الصفة لتابع ثم قال : (فاوليه من وفاق الأول * ما من وفاق الأول والنعت ولي)

يعني ان عطف البيان يوافق مدوعه في أربعة من عشرة كالمعت واحد من الرفع والصب والجر وواحد من التعريف والتنكير
وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والنسبة والجمع ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف فيه عليه بقوله :
(فتدكو ان مكربن * كما يكونان معرفين)

مذهب السكوديين وبعض الجرحيين حار مكربن . عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الباطم ولذلك قاله قديكونان منكرين وفهم من قوله
قد ادركت ان نسبة الخ نكرة فمما هو المشبه به على ذلك قوله عروجل ان له فبين مفازا حدائق وما في قوله ما من وفاق مقول ثان لاوليه

ل في ريب بالادنى . معطوف على ما دل وما موصولة صلا بهم وأنداء صوب على انطورية والشاهد في ما بهم حيث كرر الالام مرتين
ولم يأت في الأول من الالام والاسأل الالام (ومصم ارفع) اما حار ذلك لأن العسير المفصل الرفوع أصل للماعداد وعامله
معطوف وهو الالام والصوب والمحور عاملهما لفظي فلو أكد بالصوب والمحور لاحتجنا الى الاتيان بالمعامل فيهما فيكون كأنه
توكيد لثاني والله أعلم

﴿ عطف البيان ﴾

هذا هو الثالث من التوابع والعطف لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحا مقسمان أشار لهما المصنف بقوله العطف
اما دو بيان الخ ثم ان هذا التصريح بوطئة خارجية عما يربط به مثل ما مر في النعت حيث قال في الترجمة النعت وقد قدم أول الترجمة
نعم التاسع وترجمه النائم هنا أولى من ترجمة الوصح (فادو البيان تابع) لم يبين المكودي معنى هذا البيت وليس مما ينبغي والمعنى
أن عطف البيان هو ادراج الشبه به والعتنى لموضح والخصيص فكأن العت يوضح للمبوع المعروفة وعخص للمتبوع السكره
وكذا مصم البيان فدل وشبهه لمعرفة أقسم بالله أبو حمص عمر فعمم عطف بيان على أبو حمص للايضاح بمنزلة جاء زيد العاقل
ومنا من السكره من ما صيد قصيد عطف بيان على ماء للتخصيص مثل جاء رجل عاقل (حقيقة القصد) جواب عن سؤال
مقدر على ما هو الخ وادركت قوله شبه الصفة كأنه قيل به بل ما عتق فيه اصفة من عطف البيان فأجاب بقوله حقيقة الخ والقصد
بمعنى المقصود ومعنى منكشفه متبوعه وفيه حذف والتقدير حقيقة المقصود بالمبوع متضحة بنفس عطف البيان وبذاته بخلاف العت فان
الخطبة منكشف العلامة فله أو فمما تعلق به ثم ان الأزهري عكس المخرجات التي أخرجها المكودي فجعل النعت خارجا بنسبة الصفة
ولأن الشبه فالتاء غيره وأخرج التوكيد وعطف النسق والبديل بقول المصنف حقيقة الخ فما في المكودي والأزهري متناقضان
وما لهما معا خلاف الحق والخفي كمال العلامة سيدي اطلب ان الخيع خارج عن شبه الصفة لكن المصنف لم يبين وجه الشبه وقد علمته
وأما قوله حقيقة الخ فهو بيان وجه الاقتران بينهما بعد تمام الحدو بيان وجه الاقتران عند المكودي بيناه سابقا والله أعلم . (قول
المكودي وشبه الصفة نعت الخ) الخ من قلب الخ ان تابع نكرة وشبه مضاف الى الصفة وهي معرفة والمضاف الى المعرفة معرفة فلا يصح أن يكون
صفة الخ (قلت) نص الخ حار على ان اضافته شبه لا قيد تعريفها ولا تخصيصا فهي كمن وغير (وقوله في موضع الصفة الخ) هذا مبني على
ما قرر به هو من انه الاخراج وعلى ما هو الحق فهو مستأنف (فاوليه من وفاق الأول) (قول المكودي في أربعة من عشرة الخ) أشار به الى ان
المراد بالمعنى في كلام المصنف العت الحقيقي (فان مات) العت كما يكون حقيقيا يكون سببيا فمن أين أخذ هذا التخصيص (قلت) أطلق
المصنف والنعت لا ينصرف الا للحقيقي (فتدكونان) (قول المكودي كقوله عروجل ان المتقين مفازا الخ) مفازا اسم ان ولدتين خبرها

وهي موصوفة والعت مبتدأ وخبره ولي والجملة صلة ما ومن وفاق متعلق بولي والضمير العائد من الصلة الى الوصول محذوف تقديره
 وليه والضمير المستتر في ولي عائد على العت ومن وفق الاول متعلق بأولييه والتقدير فأولييه من وفاق الاول الذي النعت وليه من
 وفاق الاول ثم قال : (وصالحا لبديلة يرى)

يعنى ان عطف البيان يصلح أن يكون بدلا وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الاول منهما بقوله : (في غير نحو يا غلام يعمر)
 يعنى ان هذا المثال وأشبهه يتعين أن يكون اتساع فيها عطف بيان فيا غلام منادى مبني على الضم ويعمر عطف بيان ولا يجوز أن
 يكون بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه اذا جعل بدلا ونبه على الثاني بقوله : (ونحو بشر تابع البكرى)

يشير بذلك الى قول الشاعر :
 أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا
 فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف الى البكرى فلو كرر العامل
 مع بشر لما كان بشرا نعتا للبكرى ولأدى الى اضافة ما فيه ال الى المحرود منها وهو مجتمع وعلى ذلك نبه بقوله : (وليس أن يبدل بالمرضى)
 وصالحا لمفعول ثان ليرى وفي يرى ضمير مستتر هو وعلى عطف البيان وهو المفعول الاول ولبديلة متعلق بصالحا وفي غير متعلق بيري ونحو
 شر معطوف على نحو الاول تابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جره نعتا لبشر ويقصد حينئذ بالاصافة المحضة وهو أطهر وأن يبدل
 اسم ليس والباء زائدة في خبرها .

وحقائق جمع حديفة وهو البستان عطف بيان على مفار (فان قلت) هذا مثال لا يصح أن يكون عطف بيان لان مفارا اسم لموضع امور
 فهو اسم مكان مفرد وحقائق جمع حديفة وهي البستان فهي اسم دأب وقد علمت ان المطابقة واجبة لقول المصنف فأولييه من وفاق الخ
 والصواب انه بدل كما في أبي السعود وصرح البيضاوي بانه بدل بعض أو اشتغال لان الفور يكون الحقائق وغيرها في جواب بعض كـ (بان مفارا
 مصدر يقع على القليل والكثير فهو وان لم يوافق له لظا فقد وافقه في المعنى مردود بان المصدر اسم معنى والحديفة اسم ذات فـ (عفا أصلا) (وصالحا
 لبديلة) لم يبين أي نوع من أنواع البدل ومراده به بدل الكل من الكل وأحيب بان البدل اذا أطاق لا يصرف إلا له * واستشكل غير
 واحد حواز الاعرابين في تركيب واحد بان التسوع في البدل غير مقصود انما المقصود البدل ولذا يقولون البدل منه في نية الطرح وفي عطف
 البيان التسوع هو المقصود والتابع انما هو بيان له واذا قلنا بصحة البديلة لعطف في تركيب واحد لزم أن يكون التسوع غير مقصود
 ومقصودا وهو جمع بين تقيضين فلا يعقل وسئل عن هذه المسئلة الامام سيدي محمد بن عبد القادر القاسمي وسيدي العربي بن دلة
 حسبا نقل ذلك المحقق ابن ذكرى فاجابا بكلام نفيس حاصل المراد منه ان حواز البديلة والعطف معا اذا وجد تركيب ولم يدر
 هل المقصود منه المتبوع أو التابع ولم تكن ثم قرينة وأما ان وجدت قرينة تبين أن المقصود الاول والثاني بيان له فهو عطف بيان
 قطعاً وان كانت قرينة تبين ان المقصود الثاني فهو بدل قطعاً عن قرينة ذات واحدة فهي تصلح للحركة واسكون وهما ما بيان وبقرينة
 لفظ واحد في تركيب واحد يصح أن يكون حالاً وتميزاً ومفعولاً لأجله وحقيقتهم متماثلة لكن باعتبارات نحو صدقا وعدلا من قوله مالي :
 وتمت كذا تترك صدقا وعدلا . وهو حسن غاية (في غير نحو يا غلام) (قول الكودي ويعمر عطف بيان الخ) أي على علام لان محله نصب فعند
 قامت مقامه الياء (وقوله لان البدل الخ) العامل هما هو الياء ويعمر مفرد علم على علام مقول من مضارع عمر كسر الهمزة في الماضي وفتحها
 في المضارع وعندهم عمر يعمر بالضم فهما وليس مجرد وهو غير منصرف لانه مثل يذهب قاله الجوهري والفرد العلم ان دخل عليه حرف
 نداء لفظاً أو تقديرا يجب بناؤه على ما عهد في رفعه ويعمر هاء مقسوح الراء فوجب أن يكون عطف بيان على المحل ثم ان محل قوله ولا يجوز
 مادام على نصبه فان ضمت الراء جاز فيه البدل والعطف (ونحو بشر تابع) (قول الكودي قول الشاعر أنا ابن التارك الخ) البس من الوافر
 وقائله المرار الاسمي يفتخر بان أباه حرج بشر بن عمرو وأما مبتدأ وان خبره والتارك اسم فاعل من ترك وفاعله عائد على آل والبكرى
 بفتح الباء منسوب الى بكر بن وائل أبو قسيلة مضاف اليه من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وبشر بالجر عطف بيان وفيه ان شاهد والطير
 مبتدأ وترقب مضارع وفاعله ضمير الطير والهاء مفعوله عائد على بشر والجملة خبر الطير ووقوعا مفعول لاجله وعليه متعلق بوقوع
 والجملة من المبتدأ والخبر حال من بشر والعائد الهاء في ترقبه والمعنى أنا ابن الشخص الذي ترك البكرى بشرا لأجل جراحات الطير وترقب
 موته لاجل أن تقع عليه لتأكل لحمه قال معنى ذلك العيني وقيل في هذا البيت غير هذا (وقوله وهو مجتمع) لقوله سابقا ووصل آل بهذا
 المضاف الخ (وليس أن يبدل بالمرضى) ليس تنميا للبيت بل المراد الرد على الفراء التي أجاز كونه بدلا لانه يجوز اضافة المقرون بال الى
 المحرود منها فيجوز جاء الضارب زيد (وقوله المحضة الخ) أي المتصلة والحالصة من شوائب الانفصال فتفيد التعريف واما احتيج
 لهذا لان بشرا علم وتابع صفته وهو فاعل واضافه في الاصل لاتفيد تعريفا فيلزم وصف المعرفة بغيرها فاجاب بان ذلك

﴿عطف النسق﴾

النسق في اللغة السلم قول الزيدى والنسق العطف على لأول ثم قل : (تال بحرف متبع عطف النسق) فتال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لما عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله : (كاخص بود وثاء من صدق) فتال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ مؤخر وبحرف متعلق بتال ومتبع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص ثم شرع في حروف العطف فقال :
(ولعطف مثلما يواو ثمها * حتى أم او)

ذكر في هذا البيت من حروف عطف ستة وهي كلها تنسك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقا أما أو او وحو ما وحتى فلا تنسك في التثنية أي لا ولي معنى وأما أم وأو فتذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ لاني المعنى وجعلهما متساويين فيما يشرك فجمعا تشريفا ما قبلها وما بعدها مسوقا للمعنى الذي سبقنا له من شك وغيره فالعطف مبتدأ وخبره أو او وما بعده وما دام حال من العطف شيئا بعد ما معطوفه على أو او يسقط العطف والتقدير أو او ثم وفاء وحتى وأم وأو ثم مثل بقوله :
(كفيا صدق ووقا) ثم قل : (وأيضا فحسب بل ولا لكن) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ والمعنى فقولنا قد زيد بل عمرو ولاقام عمرو ولا زيد وقام زيد لا عمرو ولاقام زيد لكن عمرو وقدم مثل منها تنسك : (كلم ساءمروا لكن خلا) والاول من دوات الظلف والحاصل من السنين أن حروف العطف تسعة وهي على قسمين قسم شرعي في اللغة والمعنى وهو ستة وقسم شرعي في اللفظ والمعنى وهو ثلاثة بل فاعل تأتي بتعريف نظام منصوب على إسقاط الحافض وحسب

في قسم شرعي هو دوات العطف الستة وأما هذا القسم من الاتصال فيصح كونه وصفا للعرفة والله سبحانه وتعالى أعلم.

﴿عطف النسق﴾

هذا هو الرابع من التوابع (قول الكودي اعظم) أي الخج عاج نظمت العهد اذا سمعت لآله على وجه يستحسن والماسبة ظاهرة (وقوله اعطف على الاول مع) (انقات) تنسك اسبق هو اعطف كأول زيدى صار المعنى عطف العطف وهو لا معنى له (فالجواب) اسبق الزيدى اسبق لافراف سبيل وهو الخج (تال بحرف) (قول الكودي عرج لما عدالح) هذا مبني على ان الباء في بحرف لم يستقر كون قول اسم مع من متبع الثاني تابعا للاول فائدة له والسواب ان الباء في بحرف له صاحبة بمعنى مع فيخرج به ابعث واوكيد عرج الباء عن اسماء على والبدل ويخرج بقوله متبع التوكيد المجرور بالباء الزائدة في نحو جاء زيد معه وعطف الباء على التوابع هداى التفسيرية نحو عندي عسجد أي ذهب لان الباء وأي التفسيرية لا يصيران الثاني تابعا للاول لان أي يسببه عطف على صحيح وانما هي تسببه (فالعطف مطلقا) (قول الكودي فلا اشكال في تشريكها الخ) ردكون الواو تفيد الاشتراك في المعنى عطف زحاسك على زحاسك فراءة الخبر أن الرجل مفسوله لا مسححة والتشريك انما وقع حينئذ في اللفظ (واجيب) باجوبة هـ او هو اتي ان الجاء لعطف على ر وسكمد خول لا مسحوا وعمل على المسح على الحمين فيكون المسح في الآية مستعملا في حقيقة بالنسبة للرأس ومجرده السببه من جنس ومما انما عطف ليس على ر وسكمد بل على وجوهكم ويكون أرجلكم منصوبا بفتحة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (وقوله مستوفى المعنى الخ) بيان هذا أن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بان الذي في الدار أحد المذكورين وعمر عالم بعينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو أم لكن صحب سعيدها اذ لم تكن أم أو أو الاضراب والأفلا يشتركان الا في اللفظ والعذر للمصنف في الاطلاق ان كونهما للاضراب قليل وقيل انهما اذا كانا للاضراب فهما غير عاطفين وحينئذ فلا اشكال هذا حاصل ما وحيه وابه كلام الناظم قال الشاطبي ان النحويين مع الناظم لم توارد كلامهما على معنى واحد لانهما تكلموا على التشريك في معنى العامل المقدم ولا يشك أحد انهما لم يشتركا فيه وهذا مراد النحويين والمصنف قصد الاشتراك في المعنى الذي هو عدم التعيين (وقوله ومطلقا حال من العطف الخ) سبق فلم لان العامل في الخال هو العامل في صاحبها والعامل هو الابتداء وهو ضعيف والحق انه حال من الضمير الذي انتقل للمجرور بعده وتقديم الحال هنا جائز بحدود من أفرادها قول الناظم ونذر نحو سعيده مستقرا في هجر (كلم بد امرؤ) (قول الكودي والطلاخ) أي فتح الطاء وذوات الظلف كل ما كان له حافر على اثنين كالغز والبقر وقيل الطلاولد ابقر الوحشى وفي القاموس الطلاء مع الطاء ولدا طبي ساعه ولادته والولد الصغير من كل شيء والطلاء بالكسر والبدك كساء القطران وكل مريد بل هو الخمر والطلاء بالضم لا عاق أو أصولها جمع طلبة انتهى (وقوله فاعل تأتي بتعريف) على ان تأتي بمبنى للفاعل أو نائب فاعل على انه مبني

اسم فعل بمعنى قط ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع في معاني حروف العطف وبدأ بلواو فقال :

(فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * في الحكم أو مصاحبا موافقا)

يعنى أن الواو للجمع المطلق ولا تتدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو جاء زيد وعمرو بعده وساقى نحو جاء زيد وعمرو وقوله ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو لاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة ولاحتما معقول باعطف وأو سابقا وأو مصاحبا معطوفان عليه وفي الحكم متعاقبان سابقا وهو مطلوب للاحتقا ومصاحبا فهو من باب التنازع ثم قل :

(واخصص بها عطف الذى لا يثنى * متبرعة كما عطف هذا وابنى)

يعنى أن الواو تنفرد عن سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن تابعه نحو تفاعل وافتعل تقول نخاصم زيد وعمرو واخصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى ولا يجوز العطف في هذه المنى وشبهها بغير الواو وأصل اصطف اصتغف فابدل من الماء ماء وأدغم الفاء في الماء يقال صفقت القوم فاصطفوا إذا أوقفتم في الحرب صفاء ثم انتقل إلى الفاء وشم فقال :

(والفاء للترتيب بانصال * وشم لترتيب بانفصال)

يعنى أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والعقب وهو المعبر عنه بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم يبدل بالترتيب والمهلة وهى المعبر عنها بانفصال فإذا قلت قام زيد فعمرو وقام بعد زيد من غير مهلة ولا تراخ وإذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو وقام بعد زيد وبينهما مهلة والفاء مبتدأ والترتيب خبره وبانصال متعلق بالترتيب وشم مبتدأ وحبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب أيضا ثم قل :

(واخصص بفاء عطف ما ليس صلة * على الذى استقر أنه الصلة)

يعنى أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الفاء من الرابطة على ما هو صلة نحو الذى يطير فيعد من ذوات الأجنحة فيطير صلة له لا ي

ويغضب زيد معطوف على الصلة فاءه وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول وهم من ذلك أن المعطوف بالفاء حملة على أن يكون معطوف على الصلة

للمفعول لأن الشخص هو الذى يتبع (وقوله اسم فعل الخ) فيه نظر لأن أحوال المعطوف قد دخل على اسم الفاعل السابق (وقوله بمعنى قط) ليس بخيد والجيدانه بمعنى يكفي لأن اسم الفعل بمعنى الاسم وأصل حسب أن تكون بمعنى كاف فدا قطعت عن الإضافة وبيت على اصم أشربت معنى غير وعليه حُشِبَ هاستدا والآخر محذوف تقديره قسمها ذلك بمنزلة ثبت عمرة حسب أى حسب ذلك (فاعطف بواو) (قول المكودي للجمع المطلق الخ) لا فرق بين الجمع المطلق وشم المجمع لأن التعبير بالاصلاق

في الأول هو عين الاطلاق في الثانى ومعناها لا تفيد خلافا لابن هشام في المعى والسبكي والفرقة بين معانى لاء والماء اللذان اصطلاحا فبى (وقوله لاحتمل المعاني الثلاثة الخ) الذى يدل على كون الواو لا تفيد ترتيبا إنما زل قوله تعالى : ان معاد والسروة الآية دل المعجزة بأمرها نبأ يارسول الله فسألوه مع كونهم من فصحاء العرب فلو كانت الواو تفيد الترتيب ماسألوا منى صلى الله عليه وسلم (وقوله فهو من باب التنازع الخ) لا يصح من وجبين الوجه الأول أن الساطم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين الذى أنه لا يرى التنازع في مقدم

فالتنازع بين لاحق وسابق ظاهر وفي مصاحب الحذف من الاخير دلالة الاول عليه موافقا نعت مصاحب وليس تكميلا للنعت بل يخرج به بعض أمثلة للمفعول معه نحو سار زيد والطريق بالطريق مصاحبة لاء عن في الحكم وهو السر غير موافق فيه

لأن الطريق لم تفعل السير (واخصص بها) (قول المكودي على ما لا الخ) ما واقع على التبع (وقوله عن تابعه الخ) هكذا في غالب النسخ وهى الصواب وفي بعضها عن متبوعه بدلا عن تابعه وهى تحريف من الكتاب قطعا (وقوله نحو تفاعل وانفعل الخ) أى من كل مكان

معنى عامله من الأمور النسبية التى لا تقوم الا بين اثنين (والفاء للترتيب) (قول المكودي فالمعطوف بها ثان الخ) أى متأخر عن المعطوف عليه وهذا معنى الترتيب (وقوله من غير مهلة) هذا معنى الانصال والمهلة بفتح الميم وضمتها خلافا لمن أسكر الضم

التأخير والانفصال واعترض الترتيب والانصال في الفاء بما يعلم جوابه من الموضح واعترض الترتيب في ثم بقوله تعالى في الزمر : خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان الله جعل زوجها منها قبل خلق الخلق وأوجب بان ثم يعنى الواو بدليل جعل الواو مكانها

في الاعراف حيث قال : خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ والقصة واحدة واعترض في التراخي نحو قولهم هرزب الريح ثم اضطرب فان الاضطراب يكون عقب الهمزة وأوجب بان ثم يعنى الفاء ثم ان ثم قيلت بها تاء تأنيث اللفظ فنحصر بعطف الجمل ذكره الشمرى

والفانارى وبهذا رد قوله فيما يأتي ثمت أفعال جموع قلته حيث عطف بها مع انصال التاء بها للمفرد (وقوله متعلق بالترتيب) الاولى أنه متعلق بمحذوف حل من الترتيب والبناء بمعنى مع والتقدير حال كون الترتيب مع اتصال (وقوله وبانفصال متعلق الخ)

الاولى أنه حال منه كالتى قبله وهذا البيت مما اتحد فيه اعراب الصدر والعجز وكثير ما يفعله الساطم وهو حسن غاية (واخصص بفاء) (قول المكودي نحو الذى يطير الخ) الذى اسم موصول مبتدا وجملة يطير لاجل لها من الاعراب صلة الذى والرابطة فاعل يطير والفاء

ولا تكون الصلة إلا جملة ثم انتقل إلى حتى فقال :

(بعضا يحكى اعطف على كل ولا * يكون إلا غاية الذى تلا)

يعنى أن حتى لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو صربت القوم حتى زيدا لأن زيدا بعض القوم ولا يكون إلا غاية له بما فى رتبة نحو مات الناس حتى الأسياء أو فى نفس نحو عليك الناس حتى النساء وشمل قوله بعضا ما يعنيه مصرح بها كالمثال المذكور وما يعنيه مؤوله كقوله :

ألقى ما يخطه حتى نعله ويعنى مفعول مقسم بأعطف ويحكى معلق بأعطف وكذا على كل واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحمل أن يكون عائدا على المعطوف لمفهوم من قوله اعطف ثم اعلم أن على قسمين متصلة ومقطعة وقد أشار إلى الأولى بقوله : (وأما ما اعطف إثر همزة التسوية) يعنى أن من حروف اعطف ويعطف بها أثر همزة التسوية كقولك سواء على أنفسكم فعدت ومنه قوله عز وجل : سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون فاعطف بها ما يطلب ماى نحو أريد عندك أم عمرو والنقد راء بها عندك وهذا معنى قوله :

فى فيغضب عاطفة ويريد فاعسل يغضب والجملة معطوفة على جملة الصلة والمعطوف على الصلة صلة وهى لا تصلح أن تكون صلة لعدم الراد وسوغ ذلك لعطف الباء لأن فيها معنى السلة وأن ما بعدها مسبب عما قبلها وما قبلها سبب فيما بعدها فلذا عدوها من روابط ولباب آخر (وقول ولا تكون الصلة إلا جملة الخ) فيه نظر لأن صلة أل فى هذا الفصل وغيره تكون مفردة يعنى هما اطار فيغضب يريد الباء لأن أن يكون مراده جملة حقيقة أو حكما وقد اعترض على الساطم بامرئ الأول أنه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما سماه ولم يكلم على كسبه الباء أن يكون كلامه قاصرا على التوصل مع أنه كما يجرى فيه يجرى فى كل ما يحتاج لربط كآخر والباء واحد وإنما فى شيخ شوحا سيدى الطيب فلو قال المصنف :

ذلك ليعلم جملة راد على * حالية منه وعكسه أقبل

لوى بمراد (بعضا يحكى) أحملوا فى حتى فاحذفوا على أنها لمطلق الجمع بمعنى الواو وقال بعض التأخرين ومنهم الرخشرى أنها بمعنى لربما فقد يكون الامة لعل لفظها مأخوذة عما بعدها نحو مات كل أبلى حتى آدم وقد يكون فى أنشائها نحو مات الناس حتى الأسياء وفى زمن وحدث نحو قام قوم حتى ريد إذا قاموا مرة واحدة فإذا قلت جاء القوم حتى ريد احتمل المعنى الثلاثة (قول المكودى ألقى الصحيفة الخ) ليت من السكامل ووثقه المتكلم وليس فى ديوانه والصواب أن قائله ابن مروان الحوى فى قصة المتكلم وهى ماورد أن المتكلم وطرفة هجبا عمرو بن هند الأمير فلما بلغه ذلك لم يظهر لها تغيرا ثم كتب لها كتابا إلى عمله وأمره بقتلها وقال لها إنما كتبت لكما نصبة فما كان بعض الطريق قال المتكلم لطرفة كل واحد ما هج الملك ولو أراد أن يعطينا لأعطانا فى بلده ولم يكسب لها قبل ندفع كتابا لمن قرأها فالصرف ما كنت لأفتح كتاب الملك فقال المتكلم والله لا فتح كتابي فإذا بغلام قد خرج من الخيرة فاستطاع الكتاب ليمرأتهما نظر إليه وجد فيه بمجرد وصول الكتب فأقبله قال كتاب المتكلم أمه قتل لطرفة افتح كتابك ما فيه إلا مثل ما فى كفى فطرفة أن أراد فالتقى لكثرة قوى فالتقى المتكلم صحيفته فى نهر الخيرة وفر إلى الشام وهجا عمرا ودخل طرفة الخيرة فقتل فاعسل ألقى ضمير المتكلم والصحيفة مفعوله والمراد بها الكتاب ويخفف منصوب بكى أن قدرت الام فلما يكون مصدرية أو حرف تليين والناصب أن مضمره بعدها ورحله مفعول والزاد معطوف على الصحيفة وحى حرف عطف ونعله بالصب معطوف على الصحيفة والشاهد فى حتى نعله فإن النعل ليس بعضا مما قبله لكنه كالبعض لأن المعنى ألقى كل ما يخطه حتى نعله ويحتمل أن يكون منصوبا بعد محذوف يفسره ما بعده والتقدير حتى ألقى نعله ألقاها فلقاها على الأول أكد لالتقى الأول وعلى الثانى نفسه ويجوز الرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره فتكون حتى ابتداء ويجوز جر نعله فتكون حتى جارة وانها توكد (وقوله واسم يكون ضمير الخ) والجملة حالية من المفعول الذى هو بعضا فيأزم عليه اتيان الحال من التكرار بلا مسوغ وهو قليل والظاهر الاحتمال الثانى عنه (وأما ما اعطف) همزة التسوية هى الواقعة بعد سواء غالبا ومن غير الغالب وفوقها بعد لا بألى وليت شعري وما أدري ونحوهن وضابط أم هذه ان تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين يصح تأويل كل منها بمصدر وآلة السبك الهمزة على الحق فيؤول مثال المكودى بسواء على قيامك وعودك ويكون المصدر متدا وسواء قبله خبره وتؤول الآية بسواء عليهم انذارك وعدمه (تنبيه) لم يعدوا همزة التسوية حرفا مصدرا من الموصولات الحرفية السابقة والصواب أنها منها ففى بمنزلة أن ولو وسائرهما

(أو همزة عن لفظ أى مفيه) وانما سميت متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستعمل بواحد منهما عن الآخر وقد حذف الهمزة قبل الملم بها إلى ذلك أشار بقوله : (وربما أسقطت الهمزة إن كان حفا المعنى بحذفها أمن)

فشمّل قوله الهمزة الى التسوية كقراءة ابن محيص : سواء عليهم أنذرتهم . بهمزة واحدة والهمزة التي تقدم مع أم أي كقول الشاعر : فأصبحت فيهم أنسا لا كعشر * أنونى فقالوا من ربيعة أم مضر

وفيهم من قوله وربا أن ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه مطرد وإن كان شرط وحفا اسم كان وهو محدود بقصره ضرورة وبحدفها متعلق بخما وأمن فعل ماض في موضوع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمزة وفي بعض النسخ كان حفا الهمزة والمعنى واحدتم أشار الى القسم الثاني من قسمي أم وهى للقطعة فقال :

(وبانقطاع وبمعنى بل وقت * ان تك مما قيدت به خلت)

أم القطعة هي الحالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همزة التسوية أو بعد همزة تقدم مع أم أي وسميت مقطعة لوقوعها بين حماتين مستقلاين ثم بعدها مقطع عما قبلها واختلف في معاهاتها قبل الاضراب والاستفهام معا وقبل لا ضراب فقط وهو ظاهر كلام الناطم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الاضراب للرؤمها إياها على القولين وبانقطاع متعلق بوقت وكذلك بمعنى بل وقت خبر تك ومما سمى بخت وبه متعلق بقيدت واضراب المسترة في تك وقيدت وختت عائدة على أم المتصلة (فان قلت * كيف يصح عاقتها عليها وللقطعة غير المتصلة قلت * هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم عندي درهم ونصفه ثم اتفق الى أو فقال :

(خير أبع قسم بأو وأهم * واشكك واضرابها أناسي)

ذكر لأو في هذا البيت ستة معان الأول التحجير نحو خدمي مالي ديناراً أو ثوباً الثاني الاناحة نحو جاسي الحسن أو ابن سريخ ولترق منها

(عن لفظ أى مفيه) يقتضى كلام الناطم أن الاسماء عن أى أعلاه بالهمزة دون أم وليس كذلك بل الاستعانة بها معاً ولذا قل كدى

قبل يطلبها وبأم ما يطلب باى الى قوله وهذا معنى الخ وأحيب بان في كلام لمصنف حذف الواو مع ما عطف والتقدير معيه هي وأم

وضابطها ان تقع بين شيئين علم ثبوت الحكم لاحدهما وجعل تعيينه ولذا لا تجاب الا بتعيين أحدهما بأن يقال في مثال المكودي زيد

أو يقال عمرو ولا يقال في اجواب نعم أو بل لعدم تعيين المسؤلين فلا فائدة في الجواب سم قال الدمامي ومنل وقوع أم بعد الهمزة وقوعها بعد هل

التي في موضع الهمزة كقوله عليه السلام لحابر : هل تروجت بكرا أم ثيبا وقد تاني أو موقع أم بعد هل اه . فالباني ومنه ما يقع لخليل

كثيرا كقوله هل ازالة الحاسة الى قوله لسة أو واجبة فأومعنى أم (قول المكودي لان ما قبل الخ) هذه العلة هي الجواب لانها مامة

في قسمي المتصلة لان تسمية أم متصلة عليه مجاز لان النصل ما قبلها مع ما بعدها وما بعدها بما قبلها لكنها لما كانت آله لا اتصال سميت بذلك

وعليها بعضهم بقوله اعاسميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في اعادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ألا ترى انهما معا بمعنى أى وهذا

التعليل قاصر لانه انما يشمل القسم الثاني من اقسام أم للمتصلة وهى الواقعة بعد همزة الاستفهام دون الأولى (وربما أسقطت الهمزة) أل

في الهمزة للعهد والمعروف والهمزان السابقان ولذا مثل كدى لهما معا وأم على حالها من الاتصال (قول كدى كقراءة ابن محيص : سواء

عليهم الخ) الاستشهاد بهذه الآية على حذف الهمزة لا يصح لان ابن محيص لم يقرأ بأو وانما قرأ بأو مع اسقاط الهمزة هكذا : سواء عليهم

أنذرتهم أولم تدرهم . كما قل في المعنى (وقوله فأصبحت فيهم الخ) البيت من الطويل وأنسا خير أصبح وهو مأخوذ من الاس بمعنى

الألعة ولا حرف عطف والكاف بمعنى مثل معطوف على أنسا والعشر مضاف اليه والعشر الرهط والشاهد في حذف الهمزة من ربيعة

للعهدا وربيعة ومضر قبيلتان (وقوله متعلق بخما) أظهر منه من جهة المعنى انه متعلق بأم (ويقطع وبمعنى بل) (قول المكودي من

كونها الخ) خصه بذلك كالمصنف احترازا لما اذا لم تقع بعد همزة أصلا نحو : أم يقولون افتراه . أو وقعت بعد الهمزة الى معنى ما بالواو

نحو : ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد . اذ الهمزة للاستفهام الاسكاري بمعنى النى والمتصلة لا تقع بعده (وقوله منقطع عما قبلها الخ)

يؤخذ من هذا التعليل انها عصب عاطفة وهو كذلك عند الجمهور وانما هي حرف ابتداء ولهذا لم يسمها النحوي الخل وقد جوز ان يلزم

العطف بها على قلة وهو ضعيف (وقوله قبل الاضراب الخ) يظهر من كلامه أنه ليس فيها الا هذان القولان والحق أن في بائدة قول هذان القولان

والثالث وهو اختيار الناطم ونقله الدمامي عن سيديوه أن الاكثر اقتضاؤها الاستفهام مع الاضراب وقد تكون للاضراب وحده من الاول قول

بعضهم حين ظهر له انه رأى إبلا ثم تبين له انه خطأ ثم اضرب عنه معقبا عا يفيد شك والاستفهام انها إبلا أم شاء فعمل له طم شاء الذي هو

اسم جمع شاء معطوفا على إبلا عطف مفرد على مفرد فتكون أم عاطفة وجعل الجمهور شاء خيرا لميتا معطوفا على بل هو شاء وأم غير

عاطفة حينئذ وانما هي للاضراب والابتداء ومن الثاني أم هل تستوى الظلمات أى بل هل تستوى فهي للاضراب فقط (وقوله للرؤمها اياه الخ)

أى لزوم أم إياه أى الاضراب والمعنى انه اقتصر عليه لكونه متفقا عليه بخلاف الاستفهام (خير أبع قسم) (قول كدى الثاني الاباحة) ليس المراد

حوار اجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في تحجير ثالث القسم نحو الكلمة ما اسم أو فعل أو حرف الرابع الإبهام كقوله عز وجل :
 وبكم على هدى أو ضلال مبين . الخامس اشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الإبهام أن الإبهام يكون المشكك عالماً
 وبسم عن الصواب والشك يكون المشكك غير عالم السادس الاضراب كقوله عز وجل : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون . وفي قوله :
 واضراب بها أيضاً معنى . يشد إلى أن الاضراب غير متقاربة ولذلك فصله عما قبله وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى
 لقوله خير والاشك وما بينهما واضراب منسأ ونحو خبره وسما متعلق بنحو أى نسب والسوع للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن
 يكون مراداً من قوله صراط فيكون المراد به عمله في المحرور وهو أظهر وبقي من معاني أو أن : تكون بمعنى الواو وإليه أشار
 بقوله : (وربما عدت نواو) . يعني أن أو به عب الواو أى تسكون بعساها وذلك إذا أمن التيس وهو المنبه عليه قوله :

(إذا لم يأت ذو السطح للسعد) أى إذا كان المشكك بها لا يحد في استعمالها بمعنى الواو معناه اللبس أى طريقاً ومنه قوله :

حاء الخلقة أو كانت له قدراً * كما في ربه موسى على قدر

أى جاء الخلقة وكانت له قدراً وفيهم من قوله وربما عاقبت أن ذلك قليل وإدما متعلق بعاقبت وصعد عاقبت ضمير عائدي أو ثم قال :
 (ومثل أو في القصد إما اليه * في نحو إمدى وإما النائية)

مذهباً كان من أن لا يوجه بطلان ما عليه ومذهبهم أن أيها غير مخطئة واليه ذهب السليم ولذلك قال في قصد ولم يجعلها مثل
 أو يذهب إليه من قوله مثل أو أيها يكون جميع المعاني المذكورة لأو وليس كذلك لأن أيها لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له
 في ذلك كونها للاضراب

الإحاطة سرعية في هي الحوار من الراداعية أو عروية لأن الكلام في معنى أو قبل ظهور التوسع بوجود السطح صلى الله عليه وسلم قاله
 الشمن على معنى (وتواجر الواعظ من أجر الواعظ) وهم بذلك من السكينة لئلا يراش فإن فيه عدم الجمع كانت لتحجير والإفهي للإباحة ثم في هذه الفرقة
 إنما هي لا مالك وهي تبعه ومذهب القدماء أن وبعد السلب التحجير صحيح الجمع وأو لا وهذا هو الحق لأن صحة الجمع وعدمها مأخوذان من
 القرينة المحررة أو راجع المحي وحواشيه (وقوله نحو الكلمة الخ) . معنى أن الكلمة تنسجعة إلى الثلاثة المذكورة تقسيم الكل إلى جزئياته
 ليسى اسم المفعول أى هو الكلمة على كل نوع واحد من أجناسه (وقوله كقوله عز وجل : وإنا أوياكم الخ) . جعل في الغنى الشاهد في الأولى
 فقط وأتى صريح به التمامى وحققه الشرح الطيب أن ش هـ فيهما معاً وأن ييه الأزهري أن الشاهد في الثانية فقط وهو الذي لبعض
 المحققين ونص ما قاله الطاهر أنه في ذلك فقط لأن خبرين أحداً من من الهدى والضلال وأحدهما من حيث إنه أحدهما ثابت لكل من
 اغترقين لأحدهما وأيهما فالصواب أن الأولى للتفرق المحرر عن اشك والإبهام فكأنه قال إن على هدى أو في ضلال مبين وأتم على هدى
 أو في ضلال مبين وخولف بين حر في الجرف المحمدى على لأن صاحب الهدى كأنه مستعمل على جواديسير به حيث شاء والضال مطروح في أودية
 الضلال ومنع من لا يرى بين توجهه وقوله : (وأرسلناه إلى مائة ألف الخ) . (لا تقل) كيف صح الاضراب في كلامه تعالى مع أنه تعالى غيباً
 عن العباد وسأله عن الله عز وجل (لا تقول) . جيب أن الله تعالى أخبر عما بين يدينا إذا رأى هؤلاء القوم ثم أخبر الله بالتحقيق الذي يعلمه أنهم
 يزيدون على ذلك (لا تقل) على أى شيء عصفأ يزيدون من قوله تعالى أو يزيدون إذ لا يصح عطفه على مائة ألف إذ حرف الجر لا يدخل
 على المعد (قلت) أجابوا عنه أنه معطوف على مقدر وانقدير وأرسلناه إلى مائة ألف بل يزيدون (وقوله كقوله خير الخ)
 الأولى أن معمول ما عطف مع خوف وليس فيه سارع لأن النظم لا يراه في أكثر من عاملين ولا في متوسط (وقوله التفصيل الخ) فيه نظر لأن
 التفصيل السوع هو الذي يكون في نفس مبتدأ وهذا ليس كذلك وإنما التفصيل في متعلقه والصواب الوجه الثاني لا غير (إذا لم يلبس)
 (قول المكودي ومنه قوله جاء الخلقة الخ) البيت من السبيط وقائله جرير يمدح به عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه من قصيدة يبلغها اسمها
 عمر قال له يا جرير توليت هذا الأمر أى الخلافة ولا أملك إلا ثلاثمائة ألف أخذها عبد الله ولله مائة أخذتها أم عبد الله زوجته بإعلاء أعطه المائة
 الباقية قال جرير فوالله أُمير المؤمنين لهذا أول ما اكتسبته من حلال وقاعل جاء ضمير عمر وفي نسخة أتى والخلقة مفعول جاء
 معنى ولى وأتى الواو للحال فيها شاهد والمعنى جاء الخلافة والحالة أن الله تضره له وقال ابن عصفور ويحتمل أن يكون أول اشك بمعنى
 أن الشاعر شئت هل عمر نال الخلافة بعد طلبها أو فسررها الله له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به وفي المعنى والذي رأيت في ديوان جرير
 إذا كانت وحيث لا شاهد في البيت والكاف جارة وما مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كاتيان موسى ربه الخ
 وأشابه إلى قوله تعالى : ثم حث على قدر باموسى (وقوله وإذا متعلق بعاقبت الخ) فيه نظر لأن إذا شرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها
 متقدم انفاً والصواب أنه منصوب بجوابه على الأصح أو شرطية على مقابله (ومثل أو في القصد) (قول كدى واليه ذهب الناظم ولذلك الخ)

وبعنى الواو قليل فم يعتبره فثقلها لتخفيف خذ إما ثوبا وإما ديناراً ومثلها للإباحة حاس إما الحسن وإما ابن سيرين ومثلها للتقسيم الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ومثلها للإبهام قام إما زيد وإما عمرو وكذلك اشك والفرق بينهما كما تقدم في أو ومهم من قوله إما الثانية فإنتان الأولى أن التى بعنى أو إنما هى اثنان دون الأولى والأخرى أنها لا بد أن تكون مسبوقة بـأما أخرى وفيهم من المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدا وفي القصد متعلق مثل وإما خبر مبتدا والذنية نعمت لإما وفي نحو مسبق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ إما ذى أو مبتدا محذوف الخبر والتقدير لك إما ذى وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك ثم انتقل الى لكن فقال : (وأول لكن نفياً أو نهيًا) يعنى أن لكن العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا لكن عمرو وفيهم من أنها لا تجيء في الإيجاب ولكن مفعول أول بأول ونفيًا مفعول ثان ثم انتقل الى لا فقال : (ولا * نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا) يعنى أن لا العاطفة تجيء تابعة لمصادي نحو لا تضرب زيدا لا عمرو ولا الأمر نحو اضرب زيدا لا عمرو ولا إثباتات نحو قام زيد لا عمرو ولا مبتدا وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفي تلا ضمير مستتر يعود على لا والتقدير لا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً وظاهر كلام المرادى في شرحه لهذا الموضع أن لا معطوف على لكن وأنه معمول لأون وهو وهم منه ثم انتقل الى بل فقال : (وبل لكن بعد مصحوبها) يعنى أن بل إذا وقعت بعد مصحوبى لكن وهما النفي والهي كانت بمنزلة لكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيًا عن زيد مثبتاً لعمرو وكذلك لا تضرب زيدا بل عمرو اقرب منه عن ضربه وهو مثبت لعمرو وقيل في ذلك كذلك في المعنى ثم مثل بموله : (كلم أكن في مربع بل تها) والمربع موضع الربيع وانهاء القفر وبل مبتدا وخبره كلم لكن وبعد متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحدوها في مصحوبها عائدة على لكن ثم أن بل تقع بعد مصحوبى لكن كما تقدم وبعد الخبر الوجوب وبعد الأمر والى ذلك أشار بموله : (وانتقل بها للثان حكم الأول * في الخبر للثبوت والأمر الجلى)

يعنى أن بل إذا وقعت بعد الخبر للثبوت أو بعد الأمر فانتقل بها حكمها فيها لما بعدها مثل الخبر قام زيد بل عمرو والحكم هو انعيم

هذا الاختيار كما يؤخذ من هـا يؤخذ عن عدم عددها سابقاً في حروف العطف حيث قال فاعطف مطلقاً الخ ووجه هذا القول أن الواو حرف عطف وحرف لعطف لا يدخل على مثله (فان قلب * إذا كانت أما غير عاطفة فما وجه ذكرها في حروف العطف * قلب) أجاب ابن عسكور بأنها ذكرت هـا لصاحبها حرف العطف وفيل لمشاركها لأو في غالب معانيها وفيل تبرعاً وقيل بالرد على من يقول إنها عاطفة وكون المأخوذ من النظم هو ما قل المسكودى هو الصواب وما اقتضاه الارهرى من كون المأخوذ من النظم هو الأول سهو (وقوله أو بعنى الواو قليل الخ) القلة في استعمال أو بعنى الواو مفهومة من قوله ورعاقبة الخ وأما القلة بالنسبة للاضرب فلم تقدم في كلام النصف ما يشير إليها إلا أن يقال هى مأخوذة من التكسير في اضرب لأنه يشعر بالتقليل أو من تعبير العبارة أو تقول أن لغتان خمسة الأول متفق عليها والعيان الأخيران مختلفان فيها فشيء ما باو في معانيها المنعنى عني (وقوله ومثل أو مبتداً الخ) الصواب أنا إما مبتداً ومثل خبر مقدم لأن أمهى الحديث عنها وهى معرفة ومثل مكررة لأن اصاقها لا تقيد تعريها (وأون لكن نفيًا أو نهيًا) صرح الناطم بشرط وبقي عليه شرطان آخران أفراد معطوفها وأن لا تقترن بالواو ومعنى لكن تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما سيأتى للمسكودى (ولا * نداء) شرط كونها بعد الأمر والإثبات عاطفة متفق عليه وبعد النداء فيها خلاف وقدمه اعتناء بالرد على المخالف في عطفها بعد النداء وبقي على الناطم شرطان أن لا يصدق ما قبلها على ما بعدها ولا العكس وأن يكونا معردين نعم في النهاية صرح بأنها تعطف على محل مطلق ولعل الناطم اعتمده فلا جله لم يشترط هذا الشرط وفصل المرادى فقال أن كانت الجملة لها محل صح العطف وإلا فلا (قول كدى وهو وهم الخ) وجهه أنه على هذا الاعراب يبقى قول الناطم تلا صاعداً لموضع له من الاعراب وأجيب بأن جملة تلا حال مؤكدة والتقدير وأول لا نداء أو أمراً أو إثباتاً حال كون لا تالية لواحد من الثلاثة ولكن فيه طول لا داعى إليه (وبل لكن) (قول كدى في تقرير حكم الخ) هذا المعنى في نفسه صحيح لكن لم يتقدم للمسكودى ولا للناظم وقد بيانه وما ذكره كدى تبعاً للناظم من كونها تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها هو الحق الذى كاد أن يكون ضرورة وقيل بل الأول يبقى مسكوتاً عنه فتقولك جاء زيد بل عمرو أثبت الجيء لعمرو ويكون زيد مسكوتاً عنه كما هو الحق في الواقع بعد الخبر للثبوت والأمر قاله التفاتزانى (قوله والمربع موضع الخ) أى المكان الذى يربل فيه القوم في خصوص وقت الربيع والتهاء بمدود وقصره الناطم لضرورة الوزن والقلة والقفر الموضع الخالى الذى ليس به أحد فلا يهتدى فيه للطريق والمعنى ألم أكن في منزل معد للربيع فأهتدى للطريق به بل في أرض خالية لا أيس بها ولا اهتداء (وانتقل بها) (قول المسكودى فقد أزلته عنه الخ) الحق (٤ - ابن حمدون - ثانياً)

السند الى زيد فقد راعى عدو ثقله لما بعد بل وهو عمرو ومثال الأمر ضرب زيدا بل عمرا فلأمر التوجه على ضرب زيد ثقله عنه لما بعد بل وحاصل بل انها يعطف بها في أربعة مواضع في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر وقوله الجلى تميم لصحة الاستثناء عنه وما فرع من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال :

(وإث على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المتصل)

يعنى انك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين الموطوف عليه وحرف العطف بضمير متصل وفهم منه انك إذا عطفت على الرفع المتصل لم يجرم الفعل نحو رأيت زيدا وفهم منه أيضا ان ضمير الرفع إذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحوأت وزيدا لأن ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزا نحوقلت أنت وزيدا ومستترا نحو قم أنت وزيدا وما اتصل بالوصف ولا يكون الا مستترا نحو زيد قائم هو وعمرو ويجوز تفصل بغير الضمير المتصل وعلى ذلك منه بقوله : (أو فاصل ما) ومن الفصل بغير ضمير متصل قوله عز وجل : جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم ، فافصلها بضمير المفعول وان عطفت شرط وعلى ضمير متصلي هو أو فاصل معصوف على بالضمير المتصل ومازائدة أو صفة ثم تبدل على أنه مفعول للعطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله :

(وبلا فصل يرد * في الظم فاشيا)

فمن ذلك قول الشاعر : قلت إذ أقبات ورهر تهادى * كعجاج اضلا تعسفن رملا
وعطف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبات من غير فصل ولا توكد

هذا ضمير الظم كالمفعول في قوله (وقوله لصحة الاستثناء عنه الخ) بل الصواب حذفه لأن راعى مسرة لأهم أدخلوا العرض والتحسيس في الأمر فقلوا قولك ألا تصرب زيدا بل عمرا أهلا أكرمت زيدا بل عمرا بتره اسر ، زيدا بل عمرا قلوا اعتبرنا القيد بالجلالة ما دخل فيه إلا الأمر الحقيقي وخرج اهرض والتخفيض ومعنى الاضراب فيه الضرب (ون على ضمير رفع) (قول المكودي لم يلزم لفصل الخ) نبي الزوم فقط ولم ينف الحوار لأن الفصل جائز بأن تقول في مثله رأيت أنت وزيدا أو يكون أسبوكيدا للكاف ومدمر عند هو ومضمير الرفع الذي قد انفصل الخ (وقوله لم يفصل بينهما) أى لا يمنع من يجوز فتقول في مثله أنت أسبوكيدا أو بفتح الخ (وقوله في أسبوكيدا أو بفتح الخ) مثله قوله تعالى : أسكن زوجك الجنة . (فان قلت * يلزم على هذا أن يكون فعل الأمر رفع الظاهر لأن العامل في الموطوف عليه الذى هو الضمير المستتر هو العامل في الموطوف وهو زيد في المثال وزوجك في الآية) قلت * أحاب عنه أبو حيان بأنه يفترض التابع ما لا يعنصر في التبوع وهذا هو الحق خلاف قول ابن مالك وتبعه للوضح في شرح قوله بعد وعى افردت الخ ان روعت مرفوع على أو فاعل بفعل محذوف تقديره وتسكن زوجك (وقوله ولا يكون الا بارزا الخ) فيه نظرا لأنه لا يبرز الا إذا جرى الوصف على غير من هو له أمن اللبس أم لا عند البصريين وحيث خيف اللبس عند الكوفيين وراجع اسراج عند قول المصنف وأمرز نه مطاها الخ وعللة وجوب الفصل الخ ذكرها المكودي عند قوله وضعته اغتم حيث قال ووجه معناه الخ لأن تلك افعلة اعجزى في الفعل لاقى الوصف وفي بعض النسخ ولا يكون الامسترا بدل بارزا وفيها نظر أيضا لأن أو وصف إذا جرى على غير من هو له وجب الازرار (فان قلت * هلا عطفت على هذا الضمير المتصل ولم تعطوا على المتصل) قلت * لا يصح لأن المتصل يؤكد لتصل فلو عطفت الاسم عليه لم أن يكون الاسم الموطوف توكيدا لتصل وهو لا معنى له (أو فصل ما) (قول المكودي وعى ضمير متعلق به الخ) هذا يقتضى ان عطفت المذكور كور فعل شرط وفيه نظر أيضا لا يفصل بين أداة شرط وفعل الشرط بعموله والصواب أنه متعلق بفعل مقدر يسمى المذكور أى وان عطفت على ضمير الخ (فان قلت * الاشغال ههنا لا يصح لعدم اشغال للفعل المذكور) قلت * اشغال ضمير محذوف مقدر أى عطفت عليه على أنه يقال ان ما هنا من باب التفسير لا من باب الاشتغال قاله العلامة الباني (وقوله أو صفة) هذا هو الصواب فيكون ما ذكرته في موضع جر صفة لفواصل والمعنى أو فاصل أى فاصل كان وما هذه تسمى اسمية لأن الاسم الذى قبلها كره شائعة رادته شيوعا وأوفى قوله أو فصل للإباحة إشارة الى أنه تارة يكون انفصل واحدا وتارة يكون معندا نحو قوله تعالى : ما لم تعلموا أنهم ولا آباءكم . (وبلا فصل يرد) (قول المكودي فمن ذلك قول الشاعر قلت إذ أقبات لج) البيت من الخفيف وقائله عمر بن ربيعة وذو ظفر له معنى من الزمان وفاعل أقمت ضمير يعود على المحبوبة والشاهدى منطوقه عى الضمير المرفوع المتصل بلا فصل وهو بضم الراى جمع زهراء وسيقول الناظم فعل لحو أحمرو وحمرو أو هو صفة محذوف وتهادى فعل مضارع أصله تهادى شذف احدى الدن ومعنى تهادى تتحروا الكاف كصاح اسم بمعنى مثل صفة لمحذوف ونعاج هى البقر الوحشى واهل الصحراء وتعسفن حال من نعاج أى حرجس عن الطريق ورملا منصوب على حذف الحافض أى فى رمل والمعنى أن هذه المحبوبة أقبلت ومعها نسوة راهرات تتحترن تتحترن مثل تتحترن البقر الوحشى فى الصحراء فى الخروج عن طريق الناس وقد ملن فى الرمل للأن من

وقول الآخر:

ورجا الأخطل من سفاهة نفسه * مالم يكن وأب له لينالا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما تو كيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه كثير في الشعور فيه إشعاراً بأنه غير قاش في الثروة منه قو لهم مرتب برجل سواء والعدم فالعدم معطوف على ضمير مستتر في سواء وليس فيه فصل ثم به على أنه مع قشوه ضعيف قوله: (وضعفه اعتد) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فذا لم ينفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل وفي رد ضمير مستتر عائدي على العطف وفي النظم متعلق بردد وكذلك بالفصل وفاضيا منصوب على الحال من الضمير في يرد ثم قال:

(وعود خفض لدى عطف على * ضمير خفض لازم ما قد جملا)

يعني أنه إذا عطف اسم على ضمير محفوض لازم إعادة الخفض وشمل المحفوض بالحرف نحو مرتب بان ويزيد والمحفوض بالاسم نحو حاست بيت وبين زيد فإعادة الخفض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يارم وهو اختيار النظم ولذلك قال: (وليس عندى لارما) يعني أن إعادة الخفض في ذلك لا يلزم عندى ثم استدلل على صحة اختياره بقوله:

(إذ قد آتى * في النظم والنثر الصحيح مثبنا)

وقد استدلل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله:

فاليوم قدبت تمحونا وتشتمنا * فاذهب فبابك والأيام من عجب

وللإدبالثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة: واقفوا الله اندي تسألون به والأثر حام بخص الارحام عطف على الضمير في به ثم قال:

(والقاء قد تحذف مع ما عطف) يعني أن القاء العاطفة قد تحذف مع ما عطفها كقوله عروجل: أن اضرب بعدك البحر فها على. أي فضر به خلق ثم قال: (والواو) أي ولو أو قد تحذف أيضا مع ما عطف كقوله تعالى: سرايل يهيم الحر. أي والبرد وذلك في القاء والواو مشروط بأمن اللس وإلى ذلك أشار قوله: (إد لاليس) أي إن لم يكن لیس في حذف الله والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والقاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك

الذي يصيدهن ومقول الشاعر مذكور في الآيات بعد (وقوله وقول الآخر ورجا الأخطل الخ) البيت من الكامل وقائله جرير يهجو الأخطل فصغيره للنخعي ورجاء فعل ماض والأخطل فاعل ومن تعليلية أي لأجل سفاهة نفسه وما مفعول رجا واسم يمكن عائدي الأخطل وأب معطوف على الضمير وفيه الشاهد وله صفة لأب ولينالا اللام الجعور دويال مضارع منصوب بأن مضمره وألف يالا بلهنية عائدي الأخطل وأبيه (وقوله على الضمير المستتر في سواء) لأنه مؤول بالمشق في مستورهم والعدم ومه ما في الحار من قوله صلى الله عليه وسلم: كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر. وكون الحديث مرويا بالمعنى كاف في الأزهرى تبعا لأبي حيان باطل (وقوله عائدي عطف) أي المقهور من عطف فهو وإن لم يتقدم له ذكر فقد تقدم ما يؤد حسمه (وقوله متعلق بردد) الصواب أنه متعلق بفاشيا ليعيد كلامه ورود العطف في الشرا أيضا لكانه عبر فش (وعود خفض لدى عطف) (قول المكودي لازمة عند جمهور البصريين الخ) وجهه ومهما أن الضمير المحفوض كالنوين في شدة اتصاله بالكلمة فهو كجزء الكلمة فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه (فإن قلت) إذا أعيد الجرم مع المعطوف فهل الجر والجور معهما معطوفان على الجار والجرور قبل أو الجرور معطوف على الجرور فقط (قلت) قال الرضي الصواب هو القول الثاني وهو الذي يصهر من قول النظم على ضمير خفض الخ لكن يلزم عليه أمران لعاء الجر الثاني واتصال الضمير بعير عامله في نحو مرتب بك وبه جلست يمينك وبه وكلاهما محذوران وأحسب بأن الجر الثاني إنما جرى به إبان أن العطف وقع على ضمير فقط لا عليه ولا على مقبله وأن الضمير كذا رأينا (إذ قد آتى في النظم) (قول المكودي منها قوله الآن قد بت الخ) البيت من البسيط والآن وفي نسخة فاليوم وكل منهما منصوب على الظرفية وت بتشديد التاء انعتو حقه من أحوال كان وتاء الخطاب اسمها وتهجو مضارع وفيه ضمير مستتر فاعله والاولام الكلمة ونامفعولها الجملة في محل نصب خبر بت ونشتم معطوف على تهجو فافادهم جواب شرط مقدر كما قال له ان بعثت ذلك فادهم الخ وما نافية ومن عجب مبتدأ مجرور عن الرائدة فبك خبر مقدم والشهد في عطف الأيام على ا. كلف من بك من غير إعادة الباء كأنه قل لا عجب في هذا لأن هذه الأيام غير صالحة وئت كذلك فلو كان الرمان صالحا لعجب منك (وقوله كقراءة حمزة الخ) حمزة يقرأ بتخفيف سين تسألون ثم الاستدلال بهذه الآية لا يتم إلا لو كان حمزة لا يقف على الهاء في به ولا فالرواية الآن عندنا أن حمزة يقف عليه فيكون حينئذ والأرحام مستأهأ والواو حرف قسم والأرحام مقسم به على حد والطور والحم مما أنتم به من الخلق فلا يصح الاستشهاد بهذه القراءة (والقاء قد تحذف مع ما عطف) هذه المسئلة من متعلقات حروف العطف فالأولى للنظم والوضوح تقدمها ويذكر أنها عند قوله واخص بقاء الخ (قول المكودي كقوله عز وحل: أن اضرب . الخ) ان مخففة من الثقيلة وضمير الأمر والشأن اسمها وحمله اضرب خبرها وهو الذي يدل على ضرب العطف بالقاء القدر وهذا المعطوف المقدر معطوف على أوجنا قبل (وقوله تعالى: سرايل .) جمع سرايل بكسر السين وهو القميص

فبما معمول ال لعنهما والواو التي بعدها عاطفة للعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فلما نشرته الواو في اللفظ وهو ماء فالعامل ال الهو
سقيه و معمول ال في هو ماء وقوله : دفعوا هو اتقى . يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو رفع ما يتق من كون ماء معطوفا على تبنا إذ
لا يصح لعدم اشتراكه في العامل ومن كونه مفعولا معه لأن اللعبة متعذرة فيه ثم قال : (وحذف متبوع بداهما استبح) يعني ان
حذف المتبوع وهو الماء أو سليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قللت ألم تضرب زيدا بلى وعمرا أى بلى ضربته وعمرا ومفهومه
أن ذلك سائم في جميع حرور العطف وليس كذلك بل إنما ورد في الماء والواو وأو وهو في أو قبل ثم قال :

(واضع على اسم شبه فعل فعلا) يعنى انه محور أن يعطى الفعل على الاسم الشبه بالمفعول وذلك كقوله عروحل : إن المصدقين والمصدقات وآفروا الله قرضا حسا . فافروا معطوف على المصدقين لشبهه الفعل لكونه عليه اسم فعل والتقدير إن الذين تصدقوا وقرضوا وكذلك قوله تعالى : أولم روا إلى أطر فوقهم صافات وقيسن . أى وفات صافات ثم قال :

وسبب على المعطوف أن كل ما في الخبر في الردود خص الخبر بالذكر لأن الخطاب للعرب وببلادهم حارة فالذي يبق الخبر هو
سبب كونه عندهم (وقوله أن يكون الواو معطوفاً) فيه نظر لأن المعطوف على المستند مبتدأ والخبر المذكور لا يكون خبراً عن
شيء إلا فراد ضميره والا لقال قد يحذفان (وهي انقردت * بعطف) (قول كدى كقوله علمتها تبنا الخ) البيت من الرجز والضمير
لها و شاعري وماء فانه معمول لمخدوف وغدت فعل ماضٍ يحتمل أن يكون فاعله ضمير الدابة وهالة حال من الضمير وعيناها بألف
الاسمية فاعل بهالة ويحتمل أن يكون فاعل غدت عيناها وهالة حال من عيناها مقدمة عليه ثم انه كما يحتمل رفع الابهام بما في الكودى
في هذا البيت يحتمل أن يؤول سماعها بعامل يسمح سماعه على النين والماء كدولها وما احتمل سقط به الاستدلال ولذا لم يثقل
به توضيح وانظر قد مثل في فروع ما علمت منقوطه والمصوب والمجورور (وحذف متبوع) (قول المكودى ومفهوماً أن ذلك الخ) فيه
استدراك الذي فهم من قول النظم ه الذي هو اشارة للسكان الهرب خصوص الماء والواو لان الكلام قريباً إنما هو فيها خصوصاً
فانه شاعري (قوله وهو في أو فاعل) حين قيل انه خاص بالشعر ولم يثقل المكودى لحذفه مع انهاء ومعه قوله تعالى: أفلم يروا التقدير أعمروا
فلم يروا له هاء أو قوله: فاعل لك أو من والد لك بعدها . أى فاعل لك من أم أو من والد الخ وورد بعضهم ثم بعضهم أم النصلة
الخ (فهم) قسم المعطوف والمعطوف عليه و بعطف أربعة حذف العاطف والمعطوف معاً حذف المعطوف وحده حذف المعطوف عليه
وحده حذف حرف العطف وحده سبب النظم على الأول في قوله وانهاء قد حذف الخ وعلى الثاني في قوله وهي انقردت بعطف الخ وعلى
الثالث في قوله وحذف متبوع ومما تكلم على الراية مع أنه تركبها كثيراً في هذا النظم وبأبها شعر قليل ويجوز في الشعر على قلة (وعطفك الفعل)
أطلق المفسر في المعين وشرحه المكودى على ظاهره مع أن المعلنين مقيدان بأن يكونا متعديين في الزمان فلا يعطف ما يفيد الماضي على
ما يفيد المستقبل ولا العكس وأما محدد الصيغة أن يكونا معاً فعبارة ماضيين اصطلاحاً أو يكونا ماضرين عين فلا يشترط بل يجوز اختلافهما ثم
اسم استشكلوا هذا الكلام بأنه لا يوجد له مثال بل الأمثلة التي ذكرها إنما هي من عطف جملة على جملة لأن كل فعل له فاعل لأنه عطف
فعل على فعل فتعذر تراخي سبب كما أنه لما كان فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثاني صار الفعلان معاً كأنهما ليس لهما الفاعل واحد فصح إطلاقه عطف
الفعل على الفعل بهذا الاعتبار (واعطف على اسم) (قول المكودى فأقرضوا معطوف الخ) تبع في هذا القاموس والزمخشري وهو منتقد لأن
المعطوف على النصلة صلة وقد فصل بينهما بالصدقات وقد علمت صحة عدم الفصل بين النصلة والوصول ولا يصح أيضاً عطفه على
صلة آل في الصدقات لاختلاف الصائري ضمير الصدقات مؤنث وضمير أقرضوا مذكر فيتخرج حينئذ على حذف الوصول للدلالة
محققة عليه والأصل والله أعلم والذين أقرضوا (وقوله أى وقد بصات) قيل الأول أن يؤول صافات ويترك يقبضن على حاله لأن
كلاماً في عطف فعل على اسم شبيهه بفيؤول الشبيه بفعل صريح وهو يصفق وأحيب بأن صافات حال والأصل في الحال أن تكون مفردة فالأوئل
إنما هو في الثاني (وعكسا استعمال) (قول المكودى كقوله تعالى: يخرج الحي النحر) تبع في التمثيل بهذه الآية النظم في شرح التسهيل وأوردوا

من الحى، فخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

﴿ البذل ﴾

(التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا)

التابع جنس يشمل التوابع كلها والمقصود بالحكم مخرج اللمت وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله: بلا واسطة قال الشارح أخرج به العطف يبدل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالمقصد فان المعطوف بغير بل غير مستقل بالمقصد وحمله لمرادى على انه المقصود بالحكم مطلقا فأخرج به العطف عطف النسق بيل وغيرها وهو أظهر ولتابع متدا والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبر والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان بالمسمى ثم شرع في ذكر أقسامه فقال: (مطابقا وإمنا أو ما يشتمل * عليه يلقى أو كمعطوف بيل)

فذكر له أربعة أقسام الأول المطابق وهو يبدل الشيء من الشيء ويسمى أيضا بدلا كل من كل نحو قام زيد أخوك

عليه اشكالا حاصلة ان جملة مخرج خبر عن ان بعد الخبر فالتق ومحل الرفع ثابت للجملة بنهاها لا للفعل فقط وحينئذ فيمكن ان يكون مخرج معطوفا على الفعل وحده وأجيب بأن مخرج الاسم في الجملة معطوف على محل الجملة وهو الرفع لكن لما كان المقصود من الجملة هو الرفع أطلقوا العطف عليه قاله الشهاب والتأويل في هذه الآية في الفعل لأن الأصل في الخبر الافراد ﴿فان قلت﴾ كيف جاز عطف الاسم على الفعل وعكسه مع ان حرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس ﴿قلت﴾ انما جاز لأن أحدهما مؤول بالآخر فال الأمر لاتحاد الجنس والله أعلم.

﴿ البذل ﴾

هذا هو الخامس من التوابع وهو آخرها وكما يسمى بالبذل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير وهو لغة العوض قال تعالى: عسى ربنا أن يبدلنا. أى يموضنا اصطلاحا قال المصنف التابع المقصود الخ (قول السكودي قال المراح أخرج به المعطوف بل الخ). يعنى بعد الاثبات لا مطلقا نحو جاء زيد بل عمرو فان المقصود بالحكم الذى هو الحى انما هو الثانى دون الأول وحصل هذا الكلام الذى اختصره السكودي حتى وقع فى الايهام ان الشارح والمرادى اختص فى معنى قول المصنف المقصود بالحكم فحمله الشارح على المقصود بالحكم وحده دون المتبوع فأخرج به اللمت والتوكيد وعطف البيان والمعطوف عطف نسق إذا كان غير مقصود أصلا وهو المعطوف بلا ولكن ببل بعد النفي أو كان مقصودا مع ما قبله وهو المعطوف بالواو والقاء وثم وحتى وأم وأو وينقى داخل المعطوف ببل بعد الاثبات لأنه مقصود وحده كما علمت فأخرجه بقوله بلا واسطة هذا كلام الشارح وهو مافى الموضح فاعتراضه عليه تحامل قطعا وحمل المرادى المقصود على مطابق المقصود أى وحده أو مع المتبوع فأخرج به اللمت والتوكيد وعطف البيان واحد أقسام النسق وهو غير المقصود أصلا وقد علمته وأخرج بقوله بلا واسطة القسم الثانى والثالث من أقسام عطف النسق وهما المقصود مع المتبوع والمقصود وحده فتبين لك أن الخلاف بينهما انما هو فى عطف النسق المقصود مع المتبوع والشارح أخرجه بقوله المقصود والمرادى أخرجه بقوله بلا واسطة ومثاله واحد وبعد هذا فالأولى ما فى المرادى إذ ليس فى كلام الساطم ما يفيد حصر المقصود فى التابع دون المتبوع كما ادعاه الشارح والموضح ﴿فان قلت﴾ ذلك مأخوذ من تعريف الجزأين التابع والمقصود ﴿قلت﴾ ذلك لا يصح لأن المقصود ليس حبرا فليس من جزأى الابتداء وانما هو نعت فلا يفيد حصرا وانما يفيد حصر ما يسمى بدلا فى التابع الموصوف بما ذكر فالخلف مافى المرادى الا أنه جعل جميع أقسام عطف النسق خارجة بقوله بلا واسطة وقد علمت ما هو الحق وهنا أبحاث أخر تركناها لطولها وفى انظم تقدم الحد على المحدود والذى سهل ذلك التصريح بالمحدد فى الترجمة (وقوله متعلق بالمقصود الخ) الظاهر أنه متعلق بمحدود حال من الضمير فى المقصود العائد على التابع (مطابق أو بعضا) (قول السكودي فذكر أربعة أقسام الخ) كلام السكودي يقتضى انها أكثر وقد زاد بعضهم خامسا وهو يبدل الكل من البعض وجعل منه السيوطى قوله تعالى: فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن. جنات جمع يبدل من الجنة وهو مفرد والحق انه يبدل كل من كل وان الجمع فى الثانى انما هو باعتبار الأماكن وان أل فى الجنة للجنس فصدق بالمتعمد (وقوله وهو يبدل كل من كل) أى يبدل كل من كل أو يقول ان أل فى الشيء للكل وعبر المصنف بالمطابق مخالفا لتعبير الجمهور يبدل الكل لوقوعه فى أسماء الله تعالى نحو: صراط العزيز الحميد الله. فى قراءة الجهر وهى لا يقال

أي بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثة الثالث بدل الاشتغال وهو ما يصح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقا ولا بعضا وأكثر ما يكون بالمصدر نحو أعجبتني الجارية حسننها وقد يكون بالاسم نحو سرق ريد ثوبه الرابع بدل الاضراب وهو نوعان وسأني ومطابعا وما مطف عليه مفعول ثان ليلى وفي ليني ضمير مستتر وهو المفعول الأول يليق وهو عائد على ابدل ثم قسم الرابع الى قسمين وايهما أشار بقوله :

(وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب)

يعني ان القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ما يندكر متبوعه بقصد كقولك أكلت حبرا لثما ومعناه ان قولك أكلت حبرا قصدت إلى الاخبار ، ككل الخبر وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك اللفظ وأخبرت أنك أكلت لثما دون ان تسلب الحكم عن الأول ولا يسمي بدل العلط وهو مالا يعتمد مسبوقة بل محرى لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت ريدا حمارا أردت أن تقول رأيت حمارا محطط فتلت رأيت زيدا ثم سلبت العلط عن زيد بدكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أي سلبت العلط عن الأول بالثاني وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز اسبب للاضراب متعلق باعز وقصدا منصوب بصحب وفاعل صحب هو ابدل أشار إليه بما وقصدا بمعنى مقصودا وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ان صحب البديل إذا قصد قوله ودون قصد في موضع نصب على الحال والفاعل فيه محذوف للدلالة الأول عليه أي وان صحب البديل المتنوع حالة كونه بدل قصد وعلطف خبر مسدا محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول سلب ضمير عائد على الحكم

كل ولا جزء (وقوله بدل البعض من الكل) أي بدل جزء من كل قبلا كان الجزء كمثل الكودي أو مساو ما كأكلت الرغيف نفسه أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثة ولا بد في بدل البعض من ضمير مملووظ به كهدم الأمثلة أو مقدر كقوله تعالى : وثق على الناس حج البيت من استطاع . فمن استطاع بدل من الناس بدل البعض من كل على أحد التأويلات والضمير مقدر أي منهم (أو ما يشتمل إليه) اختلفوا هل الدال منه هو الذي اشتمل على البديل أو لعكس أولا شمل لواحد منهما على الآخر وإنما المشتمل هو العامل المسند للبديل منه إذا كان يحتمل قبل ذكر البديل أن يكون معاه للبديل أو لغيره فقولك تفعي زيد علمه قبل ذكر البديل وهو علمه يحتمل أن يكون تفعة من جهة علمه أو ماله أو داته أو علامه ويكون اشتمل حينئذ هو العامل (فان قلت) على أي شيء يحتمل كلام الناظم (قلت) ما نكرة موصوفة واقعة على الدال قطعا ثم ان قرأت يشتمل بكسر اللام مبنيا للفاعل وفاعله يعود على ما وهاء عليه للبديل منه لقوم من اساق كان المأخوذ منه القول الثاني فقط وان قرأته بفتح اللام مبنيا للمفعول فكان عليه هو النائب عن الفاعل وضمير عليه للنائب قول الأول وهو الذي في التسهيل واحد اقول الثالث وهو الذي حمل الموصح عليه كلام الناظم وهو الصواب (قول الكودي وهو ما صحح الخ) أي ما يصح الحكم أن يسعني بالبديل منه عن البديل ويكون المعنى صحيحا كأن قول أعجبتني الجارية وأنت تريد حسننها ورد هذا السابط بما لا يقع فهو لم يردح الاسماء بالأول عنه نحو أخرجت زيدا فرسه فهو بدل غلط إذ لا يحسن أخرجت زيدا (أو كمطوف بيل) الكاف اسمية بمعنى مثل كمطوف على مطابقا قل يس وكلام اشرح كالصريح في تخصيص قول السبب أو كمطوف يس بدل الاضراب دون بدل اعطاء النسيان وعلمه حملة الكودي حيث قال الرابع بدل الاضراب ولا يصح انقسم منه في قوله وذا للاضراب لأنه يلزم عليه تقسيم الشيء الى نفسه وغيره والأولى ان المراد بكونه كالمطوف في قصد البديل والاعراض عن البديل منه بأن يحتمل أن يكون مقصودا ويحتمل أن يكون غير مقصود فيشمل الأقسام الثلاثة وهو أولى (وذا للاضراب) (قول الكودي على قسمين) مع قوله في التوطئة قسم الرابع الى قسمين تبع ظاهر عبارة الناظم والحق ان الأقسام ثلاثة بدل اضراب وبدل نسيان وبدل غلط فان كان المتنوع مقصودا قصد صحيحا كبديل فالبديل بدل اضراب وان كان بديل منه مقصودا أولا ثم تبين به سبب قصده فبديل نسيان وان كان الأول غير مقصود وإنما سبق لسان اليه فبديل غلط ومثال المصنف بخذ بلامدى الآتي محمل للثلاثة هل ذلك توضيح نبيعا لغيره وهو صريح في ان البديل منه مع البديل مقصودان في القسم الأول وهو بدل الاضراب وهو قول الكودي دوران سبب الحكمس الأول وهو غير صحيح لأنه يصير هذا البديل كالمطوف بالواو وهو خلاف قول الناظم كمطوف بيل والصواب ان الأول من مسكونا عنه فانه بنائي في حواشي المكودي (فان قلت) هو يمكن ان يدخل بدل النسيان في كلام الناظم ولا يمكن (قلت) كلام الموضح حيث قال والناظم وأكثر المحويين الخ يقتضي ان الناظم ادخل بدل النسيان في بدل العلط وهو غير ظاهر من المصنف والتظاهر أنه داخل في قوله إن قصدا صحب لأنه يصدق بما إذا قصد أولا ثم تبين فساد قصده وهو بدل النسيان وبما إذا لم تبين له قصد الأول وهو بدل الاضراب نعم كلام الناظم يقتضي ان النوعين بسميان يبدل الاضراب وليس كذلك فالاعتراض عليه إنما هو في عدم المارقة والا فكلامه شامل لهما (وقوله أي سلب العلط عن الأول الخ) بين ان عبارة الناظم أولى من عبارتهم

الفهم من الكلام وتقدير كلامه وان محب البدل النزع دون قصد هو وبدل العطف سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع ثم مثل الأقسام الأربعة فقال :

(كزره خالداً وقيله اليدا * واعرفه حقه وخذنبلامدى)

فزره خالداً مثال للبدل المطابق لان خالداً والضمير المتصل في زره شيء واحد وقيله اليدا مثال لبدل البعض من الكل واعرفه حقه مثال لبدل الاشتغال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من الضمير وسأني وخذنبلامدى مثال للبدل اللباني وقد تقدم أنه على قسمين والمثل محتمل لهما لأنه يجوز ان يكون قصده الأول فيكون كقولك أكلت خبزاً لهما وأن لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيدا سحاراً والسبب جمع مدية وهو السكين ثم قال :

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الا ما احاطة جلا * أو اقتضى بعضاً أو اشتغالا)

يعني ضمير الحاضر لا تبدل منه الظاهر مطلقاً بل ان كان بدل بعض حاز مطلقاً وكذلك بدل الاشتغال ومثال بدل المعنى قول الشاعر :

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلى فرجلى شنة اللباس

ومثال بدل الاشتغال قوله :

ذريني ان أسرك لن يطاعا * وما ألفتني حلى مضاعا

خلفي بدل اشتغال من اياء في ألفتني وان كان مطابقاً فيشترط فيه أن يدل على احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وتمثل ضمير الحاضر السكك والمحاط به ان ضمير الغائب محوور البدل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول فعل مقدر بمسره تبدله والا اشتغالا وما منعوب على الاستشهاد وهي موصولة وحلتها حلا واحاصة مفعول محلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتغال فقال :

(كأنك ابتهاجك استمالا) فابتهاجك بدل من الضمير في إنك واستمالا خبر ان ثم قال :

(وبدل المضمن المضملي * همرا)

يعني ان البدل منه اذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترنا بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله : (كمن ذا أسيد أم على) وبدل مبتدأ والهمزة مفعول ثار بالمضمن ويلى في موضع خبر البتداء وهمرا مفعول يلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وداحيره وأسيد أم على بدل من من ثم قال :

(ويبدل الفعل من الفعل كمن * يصل ليا يستعن بآيكن)

يعني أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره ان ذلك حائز في جميع أقسام البدل واسموع من ذلك بدل انكل من انكل كقوله :

مقي تاتنا تلم نافي ديارنا * تجد خطبا حزلا ونارا تأجدا

فأتنا وتلم متفقان في المعنى وبدل الاشتغال

يبدل البدل لأنها تقتضي أن البدل هو العطف فهو مموه وبدل سلب العطف لكان أولى (كزره حامدا) (قول الكودي وقيله اليدا مثال الخ) ولعله نابعة عن ضمير مضاف اليه والاصل قبله يده لا به بدل لبعض لا بد فيه من الضمير كما عمت (وقوله بدل الظاهر من الضمير) أي الغائب وسأني في مفهوم قوله ومن ضمير الحاضر الخ (وقوله انه على قسمين الخ) قد عمت أنه أقسام ثلاثة والمثال محتمل لهما (ومن ضمير الحاضر الخ) (قول الكودي حرم مطلقاً) أي سواء كان أقل من اياي أو مساوياً له أو أكثر هذا معنى الاطلاق وليس معناه سواء دل على الاحاطة أم لا لأنه لا تصور فيه ولما فهم بعض ان معنى الاطلاق هو هذا قال لا معنى للاطلاق وقد شرح قول المصنف أو اقتضى بعض الخ على قوله الا ما احاطة جلا ولا معنى له إلا ما فيه من التفصيل (وقوله قول الشاعر أو عدني بالسجن الخ) البيت من الرجز وأوعد فعل ماض يستعمل غالباً في الشرع والثلاثي يستعمل غالباً في الخبر وقاعله ضمير المحدث عنه وياء التكلم مفعوله والاداهم جمع أدهم الفيد ورحى بدل بعض من ماء السكك وفيه الشاهدور جلى مبتدأ وشنة أي عليفة خبر والناسم جمع منسجم بفتح الميم وكسر السين وهو في الأصل خف العير واستعملها في أصابع الانسان ثم محتمل أن تكون أصابعه غليظة لا يدخل فيها قيد ومحتمل أن يكون ذلك كناية عن عدم قدرته على ذلك (وقوله ذريني ان أمر لك الخ) البيت من الوافر وقائمه عبادن زياد العبادي وذري أمر بمعنى اتركيني وقاعله ياء المؤنثة المخاطبة والنون نون الوقاية والياء مفعوله وان حرف توكيد ونصب جواب سؤال مقدر وجملة لن يطاعا خبر ان وما نافية وألفي فعل ماض والتاء المكسورة فاعله وياء التكلم مفعوله وقوله وحلى بدل اشتغال من الياء وفيه الشاهد ومضاعف مفعول ثان لأنني (كأنك ابتهاجك) الابتهاج هو القرح واسرور والاستمالة إمالة القلوب اليه والمعنى ان فرحت نيل القلوب اليه وفاعل استمال يعود على الابتهاج ولو راعى المبدل منه وهو الكاف لقال استملت بقاء الخطاب ومراعاة المبدل هو الكثير الغالب فيقال ان ريداعه حسنة نعيه بالنصب بدل بعض من زيد ولو راعى المبدل منه لقال حسن (قول كدي خركان بالكاف) هذا هو الذي في غالب النسخ وهو بعيد لأن الكاف حرف جر وان بكسر الهمزة هي العاملة وفي بعض النسخ خبران وهي لصواب (ويبدل الفعل) (قول الكودي متى تاتنا الخ) البيت من الطويل ومتى اسم شرط جازم وتأت فعل الشرط مجزوم بحذف الياء وقاعله ضمير الخطاب وتام مفعوله ولم بدل كل من كل لان الاتيان والالمام معناهما واحد كقيل وفيه الشاهد وفي ديارنا حال وتجد مجزوم جواب متى وهو مضارع وجد بمعنى أصاب متعدد لواحد وهو خطبا وجز لا أي غليظا نعت خطبا ونارا معطوف على خطبا وتأججا مضارع صفة نار أي تتوقد ويأ كل بعضها بعضاً وأصله تاججن

كقوله تعالى: ومن يفعل ذلك ليقأ ما يضاعف له العذاب. ومثله في المثال من يصل الياسمعي بن يمين فيستعين بدل من يصل بدل اشتغال وأما بدل العطف فأجازه قوم ونقل جوارحه عن سيويه والتماس يقتضيه ومثاله قام فعدي ساردت أن تقول تعد فغلطت قلت قام ثم أبدلت تعد منه وأما بدل البعض فلم يسمع .

﴿ النداء ﴾

النداء في اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو في الاصلاح النداء مخروف مخصوصة والمادى ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومدبوق وقد أشار إلى الأول بقوله :

(والله نادى النداء أو كالنداء يا * وأى وكذا أيأثم هيا)

فذكر أن المادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالنداء البعيد المسافة أو كالبانى البعيد حكما كالساحى ثم أشار إلى المادى القريب بقوله :

(والهمز للدانى) والنداء القريب وذكر له حرفا واحدا وهو الهمز نحو أزيد أقبل ثم أشار إلى المندوب فقال :

(ووالمن ندب * أويا)

فذكر للمندوب حرفين واو يانحو وازيدناه واريده فعمل أن ينادى بها للمندوب وغيره وأن والايادى بها إلا المندوب ثم قال :

(وعير والى الماس احتنب) عير وا هو ما هى انت بالإدالم تكن قرينة تبين الندبة احتنت وتعتت وال أنها لالسى فيها ثم إن المادى على ثلاثة أقسام قسم عسع معه حنف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله :

نداء ونون استوكيد حدث احدى لنداءين عملا بقوله: وما بتاءين ابتد قديتصر * فيه على تا. وأبدل النون في اوقفأ لقوله وأبدلها بعد فتح ألفا الخ فهو مبنى لما شره نون استوكيد وهذا هو المعين في هذا اللفظ وقيل هو ماض فلا حذف والاف للثنية عائد على اءار والخطب (وقوله كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلقى أثاما يضاعف له) يضاعف بدل اشتغال لأن مضاعفة العذاب نوع مما اشتمل عليه لقي الآثام وحين الأزهري تبعاً للشاطى هذه الآية بدل اسكل من الكل وعلل ذلك بأن مضاعفة العذاب هى لقي الآثام والظاهر ما فى الكودى لأن لقي الآثام يحصل بأول جزء من العذاب ويحصل بالمضاعفة فهو نوع مما اشتمل عليه العامل (وقوله لم يسمع) مثل له الأزهري تبعاً للشاطى بأن تصل تسجد لله رحمتك فتسجد بدل بعض من تصل لأن الصلاة مشتملة على السجود وغيره وسد الأزهري ها كلامه اشطى في كون الأقسام الأربعة تحرى في بدل لفعل من الفعل وقال في شرحه لا أجر ومية والدرك عليه أى على الشاطى وذلك أنهم اقتصروا على الشاطى بأن قالوا له ان بدل البعض وبدل الاشتغال لا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه والضمير إما يعود على الاسماء انظر حاشيتنا على الأجر ومية واتسبحا هو تعالى أعلم .

﴿ النداء ﴾

مصدر معنى اسم المفعول أى المادى لأن النداء معنى من العنى والكلام في الالفاظ وقد مر هذا كثير في كلام الناظم ومناسبة ذكره بعد الواو مع أن المادى نابع لحرف النداء فهو تابع في الجملة (قول للكودى ويضم أوله الخ) اعلم أن فيه ثلاث لغات أوصحها كسر النون مع المد ثم الكسر مع التقصر ثم الصم مع المد وروادة بعض الصم مع التقصر غير مسموع (والله نادى النداء أو كالنداء يا) انظر في موضع الاشتغال لأن الكاف خاص بالدخول على الظاهر ولا يدخل على الضمير الاشدوذا كما مر ﴿ فان قلت ﴾ من جملة الحروف تنادى بها لعمري وهى ينادى بها اسم الجلالة بل قاله الموضح انه لا ينادى إلا به والله تعالى أقرب اليامن حبل الوريد ﴿ قلت ﴾ أجاب الرضى تبعاً لما تحمىرى بأن المادى هو الذى يعد نفسه بعيداً من مولاه لكثرة دنوبه قيل وهو جواب اقناعى والحق في الجواب تنزيل الاميد في المكاة والرتبة منزلة البعيدى المكان (والهمز للدانى) أى القريب اسم فاعل من دنا إذا قرب والمراد بالهمز للقصور بدليل تقديم المندوبة في ينادى به البعيد وكان ينبغي للكودى أن يبين ذلك (وغير والى اللبس) (قول لكودى تبين الندبة) أى من النداء نحو ياريد فلا يعلم هل هو منادى أو مندوب ومفهومه كالناظم أنه يؤتى بالياء إذا كانت هنالك قرينة تبين الندبة كقوله جري مدح عمر ابن عبد العزيز * وقت فسا بأمر الله باعمر * فثبتت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لأنه مفرد علم (وقوله ثم ان لمدى على ثلاثة أقسام الخ) هذا التقسيم غير مستقيم لأنه يقتضى أن القسم الثانى وهو القليل ليس من الجائز بل مقابل له والحق أنه منه ضرورة فكان الأولى أن يقول ثم ان المادى قسمان تمتع الحذف وجائزه والجائز قسمان قليل وكثير (وقوله وقد أشار إلى الأول) أى بالفهم والى الثالث المنطوق وكون الثانى لا يدخل في كلام الناظم إنما هو باعتبار اخراجه في قوله وذلك في اسم الجنس الخ وإلا لقول الناظم قديعرى شاهل الجائز الكثير والقليل وتكون قد لتحقيق بالنسبة للقسم الثالث الكثير ولتقليل بالنسبة للقسم الثانى القليل وقول الناظم وذلك في اسم الجنس الخ مبين للكثير مفهومه والقليل منطوقا وما قررنا به هو الذى صرح به للكودى في قوله بعد ودخل فيها ما يقل الخ وبما قلنا يجمع كلامه

(وغير مندوب مضر وما * بما مستعانا قد يعرى فعلا)

يعنى أنه يمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التى ذكرت أما المندوب والمستعانا فان التقصود فيها مد الصوت والحذف يباي ذلك
وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لانه يموت معه الدلالة على النداء إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة كسائر الماديات
ودخل فيها ما قبل فيه الحذف وذلك الكثرة واسم الإشارة فأخرجه بقوله :

(وذلك فى اسم الجنس وإشارته * قل ومن يعمه فنصر عادله)

الإشارة الى حذف حرف النداء وفهم من البيت ان فى حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة حذارة لقوله ومن يعمه
ولمع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناطم ولذلك قل ومن يعمه فنصر عادله أى انصر من يعذله
وعاذل المانع يحجز وعادل اسم فاعل من عذله اذا لام وذلك معجزة ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله ثوبى حجير
أى يا حجير ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله :

اذا هملت عني لها قال صاحبي * مثلث هذا لوعة وعرام

أراد يا هذا وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك لعلم نحو : يوسف أعرض عن هذا . والمنصف نحو : رب اغفرلى .
وللوصول نحو من لا يزال محسنا أحسن الى والطول نحو طالعا جبلا أقبل وأى نحو أيها المؤمنون ودل متدا وخبره قل وفى اسم
متعلق قل ومن يعمه شرط والجواب فانصر عادله ثم ان المادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب وقد أشار الى الاول بقوله :

اولا وآخر (وغير مندوب) (قول المكودى فيمتنع حذف حرف الخ) هذا شرح المفهوم كلام ساذم وعمم المكودى حذف حرف النداء
تبعا لطاهر عبارة الناطم فى قوله قد يعرى أى من حرف النداء والحق ان ذلك خاص بالياء لأنها أم اليا ب وهم يتوسعون فى الاء ب
ملا يتوسعون فى غيرها (ومضمر) ظاهره ان المضمر يجوز نداؤه كان لمكلم أو مخاطب أو غائب وليس كذلك بل ان كان لمكلم
أو غائب فلا ينادى اتفاقا لأنها مناقضان لحرف النداء لأنها يقتضيان التكلم أو الغيبة وهو يقتضى الخطاب وأما ضمير الخطاب نحو ذلك
ففيه خلاف والحق انه لا ينادى الا شذوذاً ووجهه ان الجمع بين ضمير الخطاب والنداء جمع بين خطابين وأحدهما ينادى عن الآخر
ولا ينادى ما كان متصلا بالكاف فلا يجوز يا علامك لان المادى غير من له الخطاب (وقوله ذ هو دال بالوضع الخ) معناه صير الخطاب
ويا للخطاب فلو حذف ياتوهم انك انما أردت أن تخاطب شخصاً دون ندائه بفوت التقصود وهذه العلة فمضى ان ذلك إما جرى
فى ضمير الخطاب وهو كذلك لكن نداؤه شاذ كما علمت فصول المكودى أن يخصه به فى التقرير كالملة (وذلك فى اسم الجنس)
(قول كدى الإشارة الى حذف الخ) أى الى التعرى من حرف النداء المفهوم من قوله قد يعرى والافهنا يعطى انى هو الحذف
لم يتقدم له ذكر وأطلق المصنف فى اسم الجنس فظهر منه انه لا فرق بين أن يكون لمعين أم لا والتى فى الموضع انه ان كان لمعين
جاز معه الحذف بقية وان كان لغير معين امتنع انظره وشارحه (وقوله ثوبى حجير الخ) اصله يا حجير وأصله ان سيدنا موسى عليه السلام
كان يغتسل من الجبابة وحده وكان بنو اسرائيل يغتسلون مجتمعين فكانوا يقولون إن به أدرة ولولم يكن به لكن يغتسل معنا
فوضع ثوبه على حجر مره واعتدل فصار إذا أخذ ثوبه هرب الحجر فحمل بدعه وهو عربا ويقول ثوبى حجير حتى مر على بنو اسرائيل
قالوا ما به شئ (لا يقال) ان موسى من بنى اسرائيل فكيف يمكن الاستعمال بكلامه (فالجواب) أن الاستدلال به ليكون الى
صلى الله عليه وسلم تكلم به وهو من أصحاب العرب (وقوله اذا هملت عني الخ) البيت من الطويل وقوله ذو الرمة وهمت فعل ماض
بمعنى صلت وعيني فاعله ومفعوله محذوف أى الدموع ولها معنى بهما واللام للعليل والمعنى اداصب عيني الدموع لاجل هذه المحبوبة
قال فعل ماض صاحبي فاعله ولذلك فصح الكاف خبر مقدم ولوعة مبدئ وغرام معطوف عليه ولوعة شغف وهو إحراق قلب بالحرب
مع لذة يجردها من انصف به يقال لاعة الحب يلوعة لوعة وغرام الهلاك والعباد كفى لقاموس والمراد بالمثل هما نفس الخطاب
على حد قولهم مثلك لا يبتل أى أنت لا تبتل والشاهد فى هذا اسم الإشارة حيث حذف مع حرف النداء والاصل بك يهدا لوعة وغرام
(وقوله وفهم منه ان الحذف) هذا منطوق النظم فى قوله وغير مندوب الخ (وقوله مع غير الخمسة المذكورة) المندوب والمضمر والمستعانا
وهى يمنع الحذف فيها اسم الجنس واسم الإشارة لكن هذا وارفعهم من الناطم لا يصح اقاؤه على اطلاقه لما يعلم بالوقوف على التوضيح وشرحه
(وقوله والطول نحو الخ) فيه نظر لان هذا من قبيل اسم الجنس الذى يقل معه الحذف على ما لا ناطم أو الذى يمتنع معه الحذف
على ما للموضع (قوله وأى نحو أيها الخ) فأى منادى باسقاط حرف النداء والهاء صلة أى زائدة والمؤمنون صفة
أى واستشكل بعض أيضا هذا بأن أى اسم جنس فى داخله فيه ولا تدخلها وأوجب عه بما يطول ذكره (وقوله مى على الضم الخ)

ما يجوز في ظاهر الضم فتقول يا سيويه الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله :
(وليجر محرى ذى بء جندا) أى ويجرى النادى المنوى الضم محرى الطاهر الصم وهو الذى جدد بياؤه أى حدث فى البداء
ثم أشار إلى الثانى بقوله :

(والمفرد المكور والمضاف * وشبهه انصب)

المفرد المكور هو الكرة غير المقصودة كقول الأعمى يا رجلا حدى لأنه لم يبد رجلا بعينه ومثان انصاف يا عبدالله ويا علام زيد
والمراد بشبه المنصف الطول وهو ما عمل فيما بعده رفعا نحو باحسا وحده أو نصباً نحو يا ظله جبلا أو فى المجرور نحو يا مارا زيدا أو كان
معطوفا ومعطوفا عليه نحو ثلاثا وثلاثين اسم رجل فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن النادى مفعول بفعل محذوف تقديره
انادى ولا خلاف فى وجوب نصبها وإليه أشار بقوله : (عادما خلافا) والمفرد مفعول مقدم بالنصب وعادما حال من التامير
المستتر فى انصب ثم قال :

(ونحو زيد ضم واقفحن من * نحو أزيد بن سعيد لانهن)

يعنى ان ما كان من المادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط الأول أن يكون علما كزيد من المثال الثانى أن يكون موصوفا
بأبن الثالث أن يكون ابن مضافا إلى علم كسعيد من امثال الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين المادى وصفته الخامس أن يكون له دى ظاهر
الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم

مرفوع وعلامة رفعة ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فدا ناديته سبته على الصم مثل زيد لكن
ضمه تقديرا وكان من أفراد قوله وابن المعرف المادى (وقوله ما يجوز فى ظاهر الخ) أى فى تابع ظاهر الضم أشار إليه بقوله بعد ابع
ذى انضم الخ (وقوله الظريف والظريف) بالنصب مراعاة لمحل المادى والرفع مراعاة للضم المقدر كما تقول فى تابع ظاهر الصم ما زيد
الفضل بالنصب والرفع وسيتقول وما سواء ارفع أو انصب (وليجر محرى) اللام لام الأمر ساكنة وأصلها الكسر لكنها لما دخل
عليها العاطف سكنت ويجز مضارع مبنى للمفعول محزوم بخذف الألف وبائية المادى المنوى ضمه ومحرى ضم الميم من أخرى أى
اسم موضع منصوب على المفعولية المطابقة مابين النوع والمعنى ولير سيرة ويمطى حكمه (والمفرد المكور) (قول المكودى ارجلا
خذ ييدى) ومثله يا رجلى خذ ييدى ويا مسلمين خذوا ييدى فالفتح والجمع منصوبان بالياء لأنهما من قبيل اسرود (وقوله بشبه المنصاف
المطول الخ) بصيغة اسم المفعول ويقال له أيضا الممتول من قولك مطلت الحديد إذا مددته ومنه اشتق المطلق فى الوجد (وقوله أو
كان معطوفا الخ) معطوف على قوله قلبه عمل فيما بعده مدخولا (وقوله اسم رجل الخ) فان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت الجماعة
غير معينة وجب النصب أيضا وإن كانت معينة عندك بأن أريد نساء ثلاثة على حديثها وثلاثين على حديثها وكل منهما مهم فى نفسه وحب
النصب أيضا لأنه بمنزلة الكرة العبر المقصودة ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعيين ثلاثة منه أو ثلاثين وان كانت ثلاثة معينة بأعيانهم عندك
و ثلاثين كذلك وجب بناء الأول على الضم فان لم يقرن الثانى بال وحب بناءه على الواو نية عن الصحة لأنه ممرد علم وسيتقول واجعلا
كسقل سقا وبدلا وكذلك ان دخلت عليه يا ولا تجتمع مع أل وان قرن بأل جاز فيه الرفع والنصب عملا بقوله :

وإث يكن مصحوب أل مانسق * ففيه وجهان ورفع ينتق

هنا تحرير المقام وبه تعم ما وقع هنا لموضح (قول المكودى ولا خلاف فى وجوب نصب الخ) قبل الأولى أن يقول فى صحة نصبها لأنه هو
الذى لا خلاف فيه وذلك أن ثعلبا جاز فيها اضافته غير محضة نحو باحسن الوجه بناء على الصم والحق ما فى المكودى وخلاف ثعلب لم يعتبره
الناظم بل صرح بقوله عادما خلافا ردا عليه إذ لا سمع بمضده ولا قياس (نحو زيد ضم واقفحن) هذه المسئلة مع المسئلة الآتية فى الفصل بعد فى قوله :
فى نحو سعيد سعد الأوس الخ مستثنى من قوله وان المعرف المادى الخ فكان يندفعى الناظم أن يقدم تلك المسئلة ويذكرها كما فعل الموضح
تسكتا عليه (قول المكودى بخمسة شروط) ثم إن وجه انضم ظاهره اختلافوا فى وجه الفتح فقبل على الاتباع لفتح ابن اذ الحاجر بينهما ماء
لكنها ساكنة فهو حاجر غير حصين وقيل تركب المادى مع ابن تركيب خمسة عشر وقيل ان ابن مقعم ورائد بين المادى وهو زيد فى مثالنا
والمضاف إليه وهو سعيد فعلى الأول تكون فتحة المندى لا توصف باعراب ولا يبناء وفتحة ابن فتحة اعراب وعلى الثانى فتحة انادى مع ابن
فتحة بناء وعلى الثالث فتحة النادى فتحة اعراب وفتحة ابن لا توصف باعراب ولا يبناء والراح عندهم ان الفتحة فى المندى فتحة اتباع
فيكون المادى وهو زيد فى مثلك مبنيا على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وابن تابع له باعتبار
محله لأنه منصوب المحل فكل من المادى وابن تابع أحدهما للآخر وقد ورد أن العلامة المحقق سيدى أحمد بن عبد العزيز الهلالى
كان يقرأ الألفية مع الطلبة حتى وصل لهذا المحل فقال أخبروني عن شيئين كلاهما تابع للآخر فى وقت واحد وأبى من

(وباضطرار خص جمع يا وأل) يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا في السورة كقوله :

من أجلك يا التي تيمت قاي * وأنت بحيلة بالود عني

وقوله : فيا الغلامان اللذان فرا * إياكما أن تكسبنا بشرا

ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة الاسمية للصدره بأل فقال (الامع الله وحكى الجمل) ويجوز في الاحراز ان الله قطع الحمد ووصلها للروم آل معه حتى صارت كأنها من نفس الكلمة ويا الرجل مطبقا إذا سميت به رجلا لأن لمن حملة المسمى به ثم قال : (والاكثر : اللهم بالعويض) يعني ان الأكثر في نداء اسم الجلالة اللهم يتم مشددة مزيدة آخرها عوضا من حرف النداء وهم منه أن قولهم يا الله وان كان جائزا في الاحتيار دون الله في الكثرة وقد جاء في الشعر الجمع بين حرف النداء واليم وإلى ذلك أشار قوله : (وشد يا اللهم في قريض) ووجه شدوذه أنه جمع بين العوض والعوض منه ومنه قوله :

اني إذا ما حدث الله * أقول يا اللهم يا اللهم

﴿فصل﴾

(تابع ذي لضم المضاف دون آل * ألزمه نصباً كآزید ذا الحيل)

شمل قوله تابع جميع التوابع والمرااد به ما سوى البدل وعطف النسق على مناسبتيه وشمل ذي الهم المعطوف لذكر النداء ويا فمقتضى

ضعف عن شبه الضمير فوجه الى أصل المادى وهو النصب بمحذوف (وباضطرار خص جمع يا وأل) (قول المكودي كقول من أحلت الخ) البيت من الوافر ومن أحلت متعلق بمحذوف أى أصابى ما أصابى من آل وهو ان من أحلك وبا حرف نداء والى مادى وفيه الشاهد حيث جمع بين يا وأل وتيمت فعل وفاعل يعنى صيرت قلبى دليلا يقال فلان تيمه احب بداللة وأنت الواو واو الحال والود الوصل (وقوله فيا الغلامان الخ) انبئت من الرجز وباحرف نداء والغلامان مادى مسمى على الألف والشاهد في جمع يا وأل والمعنى أنها الغلامان حيث فررتما منى فلا تكسباني شرا أى لا تكذبا وتخبرا بما لم تراه وأخبرا بالصدق وان رأيتما تقصا في السيرة فأخبرا به وحملتا على هذا المعنى وان كان يحتمل غيره ليوافق ما في بعض النسخ من قوله انا كما أن تكتمانى سر او ان الداخلة على المصدر رائته منلف في قوله تعالى : لمن أراد أن يتم الرضاعة في قراءة يتم بالرفع (الامع الله) مع حان من جمع (وحكى الجمل) من اضافة الصفة له وصرف أحوا الجملة المحكية أو الاضافة على معنى من أى والمحكى من الجمل (قول المكودي ويا الرجل منطلق) يتعين بقاء الألف على وصلها ولا يجوز قطعها بحذوفا على الأصل خلاف ما في الأهرى من أنها همزة قطع (والاكثر اللهم بالعويض) (قول المكودي عوضا من الخ) اعلم انه قد لم حذف حرف النداء ولم عوض منه حصوص اليم ولم لم تعوض في الأول موضع حرف النداء فهذه أسئلة ثلاثة فأجيب عن الأول بأنه لما كان النداء موصوفاً بالصفة العاطفة المحاطة بالصفة المحال في حق مولانا نحل وعرف حذفوا حرف النداء للشعر بذلك ليرتفع الابهة عن الخاضل وقل في جواب الثاني خصت اليم لأنها تقع مع الهمزة موقع كل فتكون للنصيب ومنه سائل لى صلى الله عليه وسلم قوله أم تر في أم صيم أو في أم صدقة بمعنى البر في الصيام أو في الصدقة ويا تكون للتعريف فاشبهها وقير عا عن الثالث انه لو جعلت أولا لا اجتماع زيادتان زيادة اليم وأل وهو ثقيل والهم مبي على الضم الصاهر على الماء لا المقدر في اسم اليم حرف عوض من اليا هي حرف مستقل ﴿فان قلب﴾ ان التاء في عدة عوض من فاء الكلمة وهي الواو المحذوفة لأن أصله وعد ومع ذلك حذوا الاعراب على الماء فاعرق بين الهم وبين عدة ﴿قلت﴾ التاء في عدة عوض عن حرف صلى وفي الهم عوض عن حرف رائد على أصول الكلمة وهو (وشد يا اللهم في قريض) (قول المكودي ومنه قوله انى إذا ما حدث الخ) البيت من الرجز وقاله أبو حرس اللؤلؤ حتى كان يطوف بالكعبة ومات في زمن عمر من نهش حية وحدث فاعل بفعل محذوف يفسره ألم ولا يصح ان يكون مبتدأ لأن إذا لا يبينها الا جملة فعلية وحدث مفرد احداث ومعى ثواب الدهر وجملة أقول خبر إن وجملة يا اللهم محكى بأقول والشاهد جمع يا واليم والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿فصل﴾

هذا أول فصل وقع في الخلاصة والفصل في اللغة الحاجز بين شيئين واصطلاحاً اسم لطيفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها في الحكم فان كانت غير مشتركة فيعبرون بباب وهو خبر ليندأ محذوف أى هذا فصل من عظم ما قبله على حسنة أو ساهية هذه سورة (تابع ذي الضم) (قول المكودي والراد به ما سوى الخ) أشار المكودي بهذا كالموضح الى أن كلامه ظم عام أريد به الخصوص والتميز قوله بعد واحملا مستقلا نسفا ويدل ذلك أن تقول لا فائدة للتعديدها مع اشتراط كون سبع مصفا غير مقرون بال لأنه ان كان لتابع كذلك يجب نصبه ولو كان نسفا أو يدلا نحو يا زيد وأحنا يا زيد وأحنا وحينئذ فلا فائدة في التخصيص وإنما يحتاج للتخصيص

وخرج به الخارجه دون أن يخرج به المضاف المتقرون بل وقوله ألزمه نصباً يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك إذا كان التابع غير متعلق بالنسق والبدل وكان مضافاً مجزئاً من أل فمثال ما استوفى الشروط وجوب النصب وهو نعمت يارب هذا الحبل ومثاله وهو توكيد يارب نفسه ويأتيهم كلهم ومثاله وهو عطف بيان يارب عند السكاب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع وإلى ذلك أشار بقوله : (وما سواه أرفع وأنصب) فمثال نعمت يارب الطريف والظريف ومثال عطف البيان يارب قفة وقمة ومثال التوكيد يا عجم أجمعون وأجمعين ومثال المضاف للمقرون بال يارب الحسن الوجه فلهذا أربع صور كل ما يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول جعل مفعول من باب الاشتراك به غيره ألزمه والنصف نعت لتبع ودون متعلق بالاستقرار على أنه حال من تابع ونصب مفعول ثانٍ ألزمه والمفعول الأول الملاء وما مفعول بارفع وهو مطلوب لأن نصب فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها سواء ثم قال :

(واجعلا * كمتقل نسقا وبدلا)

يعني أن عطف المضاف والمنسوق لئلا إذا تبعاً نادى وحكمها حكم المنسقل فيجب بناؤه على الصم أن كانا مفردين ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان النادى مباحياً لسم أو منصوباً مقرباً أو خائفاً عمرو ويا زيد أو خائفاً عمرو ويا زيد أو خائفاً عمرو صاحبنا وسبب ذلك أن البدل على نية تكرار الحرف وحرف مضمون له ملوياً كررت حرف ... معها كانا كلياً شريين لحرف النداء والأنف جعل البدل من تون التوكيد الخفيفة قوله : (وما سواه أرفع وأنصب) أي نصب من المنسوق والمنسوق (وقوله وخرج به الخ) ضمير بمائد على المضاف وهذه المخرجات حكماً هو صريح مذهب في قوله وما سواه الخ وبقي في السكودي مفهوم قوله ذي الضم أنه لو تبع للمصوب وجب نصبه من باب أخرى نحو يا خذ هذا الحبل (وهو معنى ما عالج) الأولى حذف في لأنه تسمير للضمير في ألزمه (وقوله يارب طائد الخ) هذه التوابع المنصوبة بالياء التي على المحل وتائد السكاب لقب رجل وسبب بلفظه بذلك قوله :

مالي مرضته فلم يعذني عند * منك وعرض كلبي فأعود

ثم إن قول الناصب ذي الضم يبرهن أن هذا الحكم مقصور على تابع النادى المضموم مع أنه في تابع كل نادى مبني على الضم أو نائبه نحو الزيد ... حتى عمرو أو ... أصحاح عمرو والنصب فهما فلو قلنا بالناظم تابع ذي الياء شمل ذلك وتكون في الياء للعهد والمعهود السكودي مبني على باب ياء ويكره قول له ضم مسواه الخ شاملاً لمبني على الضم ولتجوبا زيد ن المع فلازله ضمير يارب دون العاقول والمعين يارب ... من غير ما وجد إلا أن الأول من إصلاح الشطبي له في مثله لعرب (وقوله من هذه الخ) أي الثلاثة انعت وتوكيد وعطف البيان (وقوله من هذه الخ) كان يعني أن زيد بعد غير مضاف أو مضاف مقرباً بل ثم قول وإلى ذلك أشار قوله ليوافق تقريره بعد (وما سواه) أي وما سوى تابع الموصوف بما ذكر في شمل ما إذا كان التابع غير مضاف بأن كان مفرداً وفيه قبحان لأنه تارة يكون معروفاً بل نحو يارب طر بعبودة يكون غير معروفين بها نحو يارب قفة وبأعجم أجمعون ويشمل ما إذا كان مضافاً ولكنه مقرون بال نحو يارب الحسن الوجه فليسور الداخلة وما سواه الخ ثبت لا غير وبه تعين أن قول السكودي فهذه أربع صور أي صورة وعياناً وفي ثلاث كما علمت لأن الصورة الالية والالية واحدة لأن كلاهما التابع فيه غير مضاف ولا مقرون بال ومثلت بأسماء السكودي ليزول الأشكال والصورة الأخيرة لا يمكن إلا في النعت والصفة بضم القاف معروفة والقفة أيضاً القرعة اليابسة (قول السكودي يجوز فيها الرفع الخ) وجه السبب ظاهر وهو الحمل على المحس واستشكل وجه الرفع لتابع بأنه إن كانت الضمة ضمة أعراب يلزم عليه حدوث حركة أعراب من غير عامل إذ لا يصح أن يكون العامل في النادى هو العامل في التابع إذ عامل النادى وهو أنادى أو ادعو السامع مقامه حرف النداء لا إطار فعاواء الطلب النصب وإن كانت الضمة ضمة بناء لم أن تكون حركة بناء تابعة لحركة بناء والتوابع إنما وضعت لتعمل بحرف أعرابه لا لمبني في بيانه قاله الدماميني وأبقى الأشكال من غير جواب وأجاب عنه العلامة المحقق ابن ذكرى بأن الأشكال لا يرد من أصله لأنه مبني على أن الحركة في التابع حركة أعراب أو بناء والحق أن الضمة ضمة مشاكاة للتبوع لا توصف بالأعراب ولا بناء والأعراب مشكاة مقدرة في آخر من منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكاة (وقوله يفسره يلزمه الخ) أنزله بفتح الهمزة وكسر الراء أمرس الزم الرباعي (وقوله وهو من باب التنازع الخ) هذا مبني على مذهب من يجزئ تقديم التنازع فيه وقد علمت أن مذهب الجمهور خلافه (واجعلا * كمتقل) هذا قيد لقوله سابقاً تابع ذي الضم (قول السكودي أو منصوباً الخ) أدخله السكودي هنا وإن كان الموضوع تابع المضمون لأن حكم البدل والنسق بعد العرب حكمهما بعد البني وأنه يحكم لهما بحكم الاستقلال (وقوله على نية تكرار العامل الخ) في بعض النسخ في بدل على أي على نية تكرار ما قام مقام العامل وهو حرف النداء وبلا حرف النداء ليس بعامل (وقوله يبرله العامل) أي بجزله تكرار العامل أو ما قام مقامه كما هنا (وقوله وإذا كررت الخ) أي فإذا قدرت لأن الكلام

و نسف وبدلا معول أول إجمالا وكستقل في موضع المفعول الثاني لأن معنى إجمالا صيرتم العطوف عطف نسق اذا كان مقرون بألف فيه وجهاً
وإلى ذلك أشار بقوله :

(وان يكن مصحوب آل ماسقا * فقيه وجهان ورفع ينتقى)

يعنى ان للعطوف عطف النسق اذا كان مصحوباً بألف يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو اختار وهو مفهوم من قوله ينتقى أى اختار
وعم أن نأى الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ولما تقدم في بعض التوابع من جوار الرفع ولتنب فتقول يا يزيدو الحرث والحرث ومنه قوله :
ألا يزيد والضحك سيرا * فقد جاوز عما خمر الطريق

يروى برفع الضحك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى انه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازني وأما اختيار المناسبة
الحر كين ولما حكى سيبويه انه أكثر في كلام العرب من النصب ومصحوب خريكن وما نسق اسمها ويجوز العكس والأول أرحح وفيه وجهان
جملة من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدأ وخبر وهي مستأنة * ثم اعلم ان من لئانات أو يلزم أن توصف بأحد
ثلاثة أشياء أولها والى وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وإنها مصحوب آل بعد صفه * يلزم الرفع لئى ذى المعرفة)

يعنى ان أيا اذا كانت مناداة لزم وصفها بمصحوب آل وحب الرفع نحو يا أيها الرجل وأما لزم رفع وصفها وان كان يجوز فيه الرفع والنصب اذا
كان للمادى غير أى لا يهاهما وهي نكرة مقصودة وأما لزم الرفع لئى ذى المعرفة لئى ذى المعرفة لئى ذى المعرفة لئى ذى المعرفة
يكون مصحوب آل منصوباً فإى مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفه بمصحوب على الحال من مصحوب آل وبالرفع فى موضع
الحال من مصحوب آل ولئى متعلق يلزم وبعد فى موضع الحال ونساق لئى بعد صفة عائد على أى التقدير وأيا يلزم مصحوب أى حال
كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب آل مرفوعاً على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيا والجملة

فى تقديره تكريره لا غير وهو الموافق لقوله بعددنا كالمباشرين الخ وإلا لى كرر حرف ساء بالبعد لئى ذى المعرفة وإسم اسمهم جعلوا النسق والبدل
من توابع النادى مع أنهما فى نحو يا أبا نوريدي أو يا أبا نوريدي غير تابعين لى فى الأعراب ولا غير وهذا الشطر اشتمل على حسيين صورة
وإدراكها ضرورى حاصلها أن النادى فيه خمس صور مفردة علم سكرة مقصودة نكرة غير مقصودة مفعول مقصود مشبه به والبدل فيه خمس صور
كذلك فاذا ضربت أحوال النادى الخمسة فى أحوال البدل الخمسة صارت الصور خمساً وعشرين ومثلاً فى عطف النسق (وإن يكون مصحوب
آل) هذا تنقيد لقوله واجملاً كستقل نسقا وبدلاً (قول كدى يجوز فيه وجهان الخ) علة جوار الوجهين انهما معاً مع تقدير حرف البدل معه
لاقتراانه بال وهما لا يجتمعان أشبه النعت المفرد التابع للبنى نحو يا زيد الطريف فى جوار رفته ونصبه (وقوله ومنه قوله ألا يزيد الخ) البت
من الوافر والأحرف استفتاح وزيد نادى مبنى على الضم والضحاك روى بالنصب عطف على المحل والرفع عطف على المقط على ما فيه وقبه لشبه
وسيرا فعل أمر وقاعله الألف العائد على زيد والضحاك وجاوز تماماً فاعل وحمر مفعول به والطريق مضاف إليه والخمر الشجر المضاف وإسمها
بذلك لأنه يخمر من دخل فيه ويعطيه ومنه الخمر لأنها تحمر العنق وتعطيه ولعمى سيرا ولا نحو لأن كما جاوز تماماً الطريق إلى مخاف فطأها
وسباعها (وقوله وهو الخليل الخ) هذا فى غالب الدسخ والأولى وهم بدل هو وهو لئى واحد فى بعض النسخ لأنه عائد على المائلين وواحد من
قوله ينتقى أن الوجهين جائران اتفاقاً وأما الخلاف فى المختار فاختار الظم تبع لغيره الرفع وبعضهم اختار النصب وبعضهم فصل انظر للوضح
والأزهرى (وقوله من مبتدأ وخبر الخ) والسوغ للابتداء بالسكرة كونه فى معرض النصب قال العرب ولم يظهر له وجه الأولى أن السوغ
كونه فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وما المختار فأجاب بقوله لورفع الخ على أن سيد به لم يشترط فى جوار الابتداء بالسكرة الا الحصول للقائدة
(وقوله ثلاثة أشياء الخ) الصواب مصحوب أو أو أمال فهى حرف لا يمكن الوصف بها وسير حمر هو بذلك (وإنها مصحوب آل بعد صفه) (قول
المكودى يا أيها الرجل الخ) اعرايه يا حرف تداء وإيها ماضى مبنى على الضم لكونه نكرة مقصودة مفعول مقصود عطف على عطفها كانت
تستحقه أى من الإضافة والرجل بالرفع نعت له واجب الرفع وإنما وجب لأن النادى فى الحقيقة هو الرجل والرجل مفرد لكنه
مقرون بال وهما لا يجتمعان كما علمت فإى بأنها للتوصل إلى تداء ما فيه آل (وقوله لاهاها) وجه أهمها صلاحيتها لوقوعها على المفرد
والثنى والجموع ثم إن كلام المكودى يقتضى ان هذه العلة لوحوب رفع وصفها والصواب انها علة لوجوب وصفها باسم بعدها
لأنها مبهمه والمبهم لا بد له مما يخصه ووجه ارفع قد بينه (وقوله وهى نكرة مقصودة) هذا مستأنف ليس تمام العلة فنه وهو
علة لوحوب نائنها فالخامس أن المكودى خلط سم ان ظاهر النظم أن أيها يجب تذكيرها ولو كان أو صوف مؤنثاً وليس كذلك
بل تؤنث مع المؤنث فتقول يا أيها المرأة وفى قول الناظم لئى ذى المعرفة رد على المازني لئى أجاز نصب الوصف (وقوله
فإى مبتدأ) مثله فى العرب أيها بالهاء مبتدأ محكى وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالألف
الساكنة ولا يصح افراد أى عن الهاء فى باب التداء (وقوله ويجوز أن يكون الخ) هذا الوجه هو المتعين لأن الوجه الأول يقتضى

أعني : أنا محذوف قد مره لمردها ثم أشار إلى ربي وثالث بقوله : (وأبهدنا أيها الذي ورد) يعني انه ورد في كلام العرب صفة
أي بسم الإشارة نحويا أي هذا الرجل وشمل المرد والمشي كقوله :

آیه‌دان کلا زادیکما * ودعانی واغلا فیمن وغانی

ووصول السدر إلى كقوله عروجل : يا أيها الذي نزل عليه الذكر . ثم قال : (ووصف أي بسوى هذا) يعني أن أيا لا توصف إلا بما كره لا يجوز أن توصف به ذلك . وبقوله يا أيها صاحب عمرو ونحوه ثم قال :

(وَدَوَّ اَسَارَهُ كَثُرَ فِي الْاَفْءِ * اِنْ كَانَ تَحَكُّهَا يَهْمُهُ الْمَعْرِفَةُ)

يعني الاسم الإشارة بحري بحري في وحوط وحده بما وصفت به أي من واجب ارفع معرف ال أو بالوصول المصدر بالفتقول
 فإذا ارجعنا مؤلفنا إلى أصل الاسم كما مرل إليها الذي آمن فدا في هذا أصل ونحوه فترى أي في التوصل إلى بدء مناهي أله وفهم من قوله :
 الاسم كما يجب معرفه . الاسم الإشارة قد لا يفيت معرفة ولا عمق إلى وصف فيكون كسائر الأسماء الماديت كما ادا قلت با هذا وأنت
 قد عرفت من هذه العبارة وهذا ليس من هذا الفعل ثم قال :

(ثُمَّ نَحْنُ سَعِيدٌ الْأَوْسُ يَنْتَظِرُ * ثَانِ وَضَمُّ وَافْتِحْ أُولَا تَصَبُّ)

ع. ان شاذى لم يلى على من ادا تكرور واصيف الى ما بعده وحب نصب الثانى لانه مضاف وحرار فى الاول الصم على الاصل والفتح على الابعاد بعد عوارى ذلك عوفواه :
 بالتم تم عدى لا اباكم * لا يابىكم فى سواء عمر

وَمِنْ قَوْلِهِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * وَفِيهِمْ مَنْ قَالُوا خُورَانِدَانِ جَنَّتْ فِي الْعَالَمِ وَفِي الْكُفَرَةِ الْقَسُودَةِ نَحْوُ بِإِعْلَامِ غُلَامِيهِ
وَعَمْرٍاهُ دَهَبَ لِمَعْرِفَةِ اللَّهِ مِنْ تَعَدُّهُ السَّجْدَةَ أَحْسَنَ إِدَاءِهَا أَرْحَحَ وَفِي نَحْوِهِ تَعَلَّقَ بِمَنْتَصَبٍ وَتَصَبَّ بِمَضَارِعَ مَجْزُومٍ عَلَى حَوَابِ الْأَمْرِ

في هذا الباب من وصف المصنوع أو وصف المصنوع من كلام المكودي وسنعمل من كلامه أن الأمر بخلافه (وأما هذا أيها الذي ورد) (قول
 المكودي وشيخنا في الخ) كونه يشمل الشيء من الخرج وأما ما طرد في شمل الشيء (وقوله كقولهم أي هذا الخ) البيت من الرمل
 وأما ما ورد في الاستطراف لنداء صبي على الضيفان ورد وصف لاهم مرفوع بالألف وفيه الشاهد وكلام من الأكل فعل وفاعل وزاد كما
 مع لاهم مرفوع لنداء صبي على الضيفان ورد وصف لاهم مرفوع بالألف وفيه الشاهد وكلام من الأكل فعل وفاعل وزاد كما
 وشراهم من نداء وهو معروف المتأخر (وإشارة كذا في الفقه) (قول المكودي من واجب الرفع الخ) خصص وصف اسم الإشارة
 بمحذوف الخ وأما قول دون اسم الإشارة مع محذوف الخ (قول المكودي من واجب الرفع الخ) خصص وصف اسم الإشارة
 تشبهه من واد اسم الإشارة بوصف اسم الإشارة ولما عني له وأجيب بأنه أطلق الكلام على ما هو معلوم من أن الشيء لا يوصف بنفسه
 (وقوله في الوصول إلى مداهج) حصل ما أشار إليه المنصف أن لنداء اسم الإشارة حالين أحدهما أن يكون المقصود بالنداء هو الوصف واسم
 الإشارة هو الوصول مداهج كونه وصف مقروء لذكر الوصف المرفوع النور من بعد اسم الإشارة واجب وهذا هو منطق المنصف
 تأييده أن كنى بنداء اسم الإشارة وذكر هو المقصود بالنداء باسم الإشارة حيث كغير من الماديات يحور وصفه وعدمه وإذا وصف جار في
 لوصف حيث أنزع الصب من وصف ما عني تصور المرفوع أو اسم الإشارة مع أنها من المعارف سيما عند النداء (قلت) معناه أن
 اسم الإشارة قد عني محذوف لانه في كل مشاريعهم نارة يكون الابهام فيها بحيث يعلب عن الظن عدم زواله عند المخاطب بالإشارة الحسية
 فسمي الوصف وهي صورة استغرق وباري سبب عن الظن زوال الابهام بنفس الإشارة فلا يحتاج للصفة وهي صورة المقوم وهذا هو
 من أن كنى مع كذا المنصف (وقوله أن اسم الإشارة قد لا يفتي الخ) في هذه العبارة قلق والصواب أن ترك الوصف قد لا يفتي المعرفة وهو
 المذهب للمفهوم من المنصف أن كان ركها أي لسته (وقوله وهذا ليس الخ) حمل بعضهم لقص على تابع ذي انضم الخ من أوله والظاهر
 أن المراد بالنداء أنها حاصلة الإباحة التي حصل فيها أنه مقصود للتابع كانت تبعيته واجبة كالمرو غير واجبة كما
 هي (في نحو سعد سعد الأوس يستحب) تقدم أن هذه المسئلة مع قوله سابقا ونحوه بضم الخ مستثنيان من قوله وابن المعرف الخ فكان
 الواجب ذكرها ههنا لك (فرد المكودي على الأصل) أي المشار إليه سابقا وابن المعرف المادى الخ ويكون الثاني حيث نينا أو بدلا
 أو وكيدا أو بضمها أو بفتح محذوف كذا عني (وقوله على الاتباع) أي الحركة الثانية فيكون الأول مبنيا على الضم في آخره المانع من ظهوره
 استعمال الحذف في الحركة المناسبة وهذا أولى الأقوال الميضية في توضيح المشار لما عني المكودي بقوله وفيه أقوال الخ (وقوله نحو قوله ياتيم تيم عدى الخ)
 البيت من البسيط وقوله جري من قسيمة يهجو بها عمر بن لاء التيمى وقومه والشاهد في ياتيم تيم عدى الخ فتجربى فيه الأقوال الخمسة
 للذكورة قبل ولا نافية وأب هو اسم أول كخبرها وهذا تعديط عليهم في الخطب على عادة العرب ولا نهاية ويلفتنكم مضارع ألقي مبنى لاتصال

﴿النادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

قوله : (واجعل منادى صح إن يصف ليا * كعبد عبدى عبد عبد عبد)

تمثل قوله مبادئ الصحيح والعتق فأخرج العتق بقوله صح فإنه في. لهذا كحاله في غير الداء وعلم أن يابى قوله ليا ياء المتكلم إذ لا يضاف ليا المحاطبة وليس في الضائرياء غيرها وقد ذكر في الاسم للمضاف الى ياء المتكلم خمس لغات الأولى يا عبد يحذف اياء والاستعانة بالكسرة عنها وهي أفصحها الثانية يا عبدى باثبات الياء ساكنة الثالثة يا عبد قلب الياء ألف وحذفها والاستعانة عنها بالفتحة الرابعة يا عبد قلب الياء ألفا وإثباتها الخامسة يا عبدى بفتح الياء وهي الاصل ولم يذكرها في الظم على الترتيب في القوة والضعف بل على ما صح به الوزن وأفصحها حذف اياء وإبقاء الكسرة ثم اثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها ألفا ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناطم لضعفها وهي بنوؤه على الضم كقوله تعالى : وقل رب احكم بالحق . في قراءة الرفع وفي قوله كعبدى آخر البت (فاندنان) الأولى البنية على المعنى المذكورة والأخرى النسيه على أن حوازل اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الانفاة

نون التوكيد به وعمر فاعله وفي نسخة لا يلقينكم بالعاف من ألقى والسوأة بفتح السين الصلة القبيحة ونهى ياتيم امنعوا عمر من هجوى لئلا يصيبكم منى مانكرهون وأشار الناطم للمثال الى ما ذكره اسخري في تاريخه الأوسط أن أهل مكة سمعوا قتل اسد سعد بن معاذ وسعد بن عباد هاتفا هف بهم وهو يقول :

فان يسلم السعدان يضحي محمد * بكفة لا يخشى خلاف مخالف
فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرا * وباسعد سعد الحرحرحين اخطار
أجيبا إلى داعى الهدى وتنبيا * على الله في الفردوس منية عارف
فان شراب الله للطالب الهدى * جنان من الفردوس ذبح حارف

وقيل أشار به لغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿النادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

أفردته بالذكر لأن فيه لغات ونفصلا (واجعل مبادئ صح إن يصف ليا) (قول السكودي كحاله في غير الداء الخ) حاله في غير الداء هو كون الياء لا تكون الا ثابتة مفتوحة فتقول يا فتى ياء مفتوحة تحققة وإذضى ياء مشددة مدغم فيها ياء فتضى كافتوى في غير الداء فتضى كافتوى كما مر في قوله : إذا * لم يلك معتلا كرام وقدنا الى أن قال : فذى * جميعها الياء بعد فتحها احتضى (وقوله وعلم أن يا الخ) الأولى في كلام السكدي حذف مضاف اليه والاصرياء لسكهم والذي يدل عليه ما في الترجمة (وقوله لا يضاف ليا الخ) أى لأن ياء الخطأ لا تكون إلا في محل رفع نحو تقومين كأمير (وقوله قلب الياء ألفا الخ) أى بعد قلب الكسرة ففتح وذلك لأن الأصل يا عبدى بكسر الدال والياء مفتوحة ثم قلبت الياء وافتتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار يا عبدتم حذف الألف (وقوله الرابعة يا عبد يا عبد الخ) لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء ومثل يا عبد يا حميرتا واعرهما يا حرف داء وحسرتا أو عيدا متادبان مصويان بفتحة مقدره في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة تجانس الألف القلوبية عن الياء وافتحة الظاهرة ليست فتحة اعراب بل منسوبة مثل الكسرة في غلامى والألف ضمير متكلم في محل جر وبالضرورة يلغز به ويقال : ما ألفت وقع للمتكلم وفي محو حر وألغز في ذلك بعض الشعراء فصب :

أيا عالما لاحت شوارق نوره * على الجوى حتى ضاء كل جنباه
فما ألفت جاءت ضمير تكلم * وبحرورة فاصبح برد جوابه
أيا ميذا حاز الكارم جملة * ولا زالت الالغاز تسمو بيباه
أيا حسرتا باليب حاءت بحبة * تسادى أنا مد لكشف قناه

(وقوله ساكنة ومتحركة) انما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة لاختلافهم في أصل وضعها هل اسكون أو الفتح (وقوله كقوله تعالى : وقل رب احكم الخ .) هذه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع وهي متواترة من طرق العشر الكبير والتمثيل بها أولى من تمثيل للوضح قال رب السحن لأنها غير متواتره وعبر التواتر عندهم من قيل الحديث والتواتر قرآن والتمثيل بالقرآن أولى وقال الشاطبي ينبغي أن يضبط عبد الثالث بضم الدال لانها هي المعة التي نص عليها سيويه وأما لغة الفتح فهي ضعيفة قريب في الآيتين منادى مبنى على الضم في اللفظ لشيء بالكسرة المقصودة في كونه ليس علما ولا مقرونا بأل ولا إضافة ظاهرة وأما في التقدير فهو

للتخصيص وذلك مفهوم من الثبوت احترازاً عما فيه الإضافة للتخفيف كاسم لفاعل وسائر ما ضافه للتخفيف فإنه لا يجوز فيه الإوجهان اثبات الباء بحركة ومساكنة ومضادى مفعول أول باجمل وصح في وضع الصفة والمفعول الثاني كعبد إلى آخر البيت وإن يضاف شرط محسوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ثم إن المسمى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى باء التشكيم فإن حكمه فيه كحكمها في البداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحبي إلا إذا كان ابن أم أو ابن عم وإلى ذلك أشار بقوله :

(والفتح والكسر وحذف الباء استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر)

يعني أن يا ابن أم ويا ابن عم يجوز في آخر كل منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم ويا ابن أم وقرىء بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالها وفهم من قوله استمر أطراد ذلك وعدم أطراد غيره وهو إثبات الباء نحو يا ابن أخي ومنه قوله :

يا ابن أمى ويا شقيق نفسى * أنت خليتي للهوى طويل

وقلبها ألك ومنه قوله : كن لي لأعلى يا ابن عمى * نعش عزيزين ونكف الهما

وفهم من قوله يا ابن عمى أن ذلك أيضاً مطرد في يا بنت أم ويا بنت عم إذا فرقت ثم إن من المضاف إلى باء التشكيم بآني ويا أمى وفيه لغتان زائدتان على لغات المقدمتين وقد أشار إليهما بقوله :

(وفي البداء أنت أمت عرض * واكسر أو افتح ومن آيا التا عوض)

فهم من قوله وفي البداء أن ذلك خاص بالبداء فلا يجوز قائل يا بنت أم ولا جاءت أمت وفهم من تعيينه للتخصيص أن ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض أن ذلك غير لازم لهما فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى باء التشكيم وفهم من بعده الكسر على الفتح أن الكسر أكثر وفهم من قوله ومن آيا التا عوض أنه لا يجمع بينهما لمعلم به لا يجمع بين العوض والعوض منه فلا يقول يا بئى ولا يا أمى وفسحاء الجمع بينهما في ضرورة شعر وفي الندائ متعلق بعرض وأبت أمت مبتدأ وخبره عرض واسماء مبتدأ وخبره عوض ومن آيا متعلق بعرض .

﴿ أسماء لازمة النداء ﴾

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام مسجوعة ومقيسة

منصوب مصححة مقدرة مع من ظهورها اشغال المحل بحركة شبه السكرة المقصودة (وقوله للتخصيص) الأولى للتعريف بملأ بالتخصيص لأن الباء من المعارف (وقوله كاسم الفاعل) أي المسمى بالحال والاستقبال وإن كان بمعنى الماضي فاصطفاه محضه فيجوز فيه جميع لغات (وقوله كحكمها في غير البداء) كحكمها في غير إثباتها مفتوحة مساكنة (والفتح والكسر وحذف الباء استمر) فالفتح على أن الاسمين معاً مركبان تركيب حمسة عشر فهما في حكم كلمة واحدة معرفة تقدير بالفتحة آخر الثانية منع منها حركة الماسية وهي مضافة إلى الألف المقبولة عن إيداء المضافة استعلاء عنها بالفتحة قبلها والكسر على أن ابن مضاف إلى الثاني معرب بالفتحة والثاني مضاف إلى الباء المضافة مجرور بالكسرة المقدرة على ما هو الحق في النورين وقرىء بهما في قول ابن أم. وظاهر تقديم الناطم الفتح أنه أجود وليس كذلك وأجيب بأنه آخر الكسر لأن قوله وحذف لا يرجع إليه وإنما مع الفتح فلا يتوهم بقاؤها لأن ما قبلها لا يكون إلا المكسوراً (وقوله وعدم أطراد الخ) هذا جرى على ظاهر مفهوم الناطم وهو الذي في التسهيل والذي في الموضح أنهم لا يكادون يثبتون الباء والألف إلا في الضرورة (وقوله ومنه قوله يا ابن أمى الخ) البيت من الخفيف وقائه أنوزيد بالياء الطائي وكان نصرانياً وأدرك الحاهلية والاسلام واختلف في إسلامه وكان طوله ثلاثة عشر شهراً وكان إذا دخل مكة دخلها منتصباً من جماله خوفاً من فئمة نسائهم وهذا البيت من قصيدة يرثي أخاه مات فيها حرف نداء وابن مسادى منصوب وأمى مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقصورة وإياء مضاف إليه وإشاهد في اثبات الباء وباقي أعراب البيت ومعناه واضح (وقوله ومنه قوله كن لي الخ) البيت من الرجز والشاهد في قلب الباء ألفاً وإثباتها في عماء وأعرابه ابن ممدى منصوب وعماء مضاف إليه مخفوض بالكسر والمقبولة فتحة لاجل قلب الباء ألفاً وقيل سمان مركبان مبنيان ونعش مجرور على جواب الأمر وهو كن وعزيزين حال من فاعل نعش لأنه لعتكهم ومعغيره ونكف معطوف على حش مجزوم بحذف الألف والهما مقبولة والألف لاطلاق القافية وبق على المكودي إثبات اسم مفتوحة فتكون اللغات أيضاً هنا حاشا (وفي النداء أنت أمت عرض) لم يشرح المكودي هذا البيت وسببه أبت أمت بإبدال باء التشكيم بباء التثنية عرض في البداء فتقول يا بنت ويا أمت وأعرابهما يا حرف نداء وأمت أو أمت منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشغال المحل بالفتحة لاجل الباء لأن الباء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحة لاجل التاء لانهما في موضع الإياء والأعراب لا يكون إلا على ما قبل الإياء والتاء للتأنيث فهي حرف لا اسم بخلاف ألف يا عبداً ويشكل كون الحرف عوضاً من الاسم وأجيب عنه بجواب غير مقصع وهو أن التاء لما كانت تكسر وفتحت أشبهت الإياء (قول المكودي في ضرورة الشعر الخ) من ذلك قوله :

أيا أبت لارلت فينا فانما * لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً وهذه اللغة هي التاسعة في أب وأما العاشرة يا أبت بضم التاء :

﴿ أسماء لازمة النداء ﴾

وشائع غير مقيس وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وقل بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومان كندا)

فذكر ثلاثة ألفاظ الأول فل وهو كناية عن نكرة فادا قلت يا فل فكأنك قلت يارجل أشاء لؤمان بلام مضمومة وههرة ساكنة من اللؤم فاد قلت يا لؤمان فعساه يعطيم الامة الثالث نومان بفتح النون واو ساكنة من النوم فاد قلت يا نومان فعساه يعطيم الامة ثم أشار إلى الثاني بقوله : (واطرذا * في سب الأثني وزن يا حبات) يعني ان بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول يا-بات وبافساق وبالكع ونحوه ومعنى الاطرذا في ذلك أنك لا تستقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يحور أن يبنى منه هذا الوزن في الداء ثم قل : (والأمر هكذا من الثلاثي) يعني بالأمر اسم الفعل وفعل هطرذا من كل فعل ثلاثي نحو نزال ودراك وضرب وانما ذكر هذا لفصلها وان لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذي للسب في الاطرذا ثم أشار إلى الثالث بقوله : (وشائع في سب المذكور فعل) يعني ان فعل يحى في سب المذكور كما جاء فعال في سب الأثني فعل غير مقيس واليه أشار بقوله (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك ياخبث بمعنى يا خبيث ويا غدر بمعنى يا غادر وفسق بمعنى يا فاسق واعلم أنه قد جاء حر فل المتقسم في الشعر واليه أشار بقوله : (وحرفي الشعر فل) يعني ان فل قد جاء في الشعر في غير الداء مجرورا كقوله : في لجة أمسك فلان عن فل وقوله وفل مبتدأ وخبره بعض وماء موصولة وصلتها محض وبالأمر اسم المفعول ويخص لؤمان ونومان مبتدأ وكذا خبره وبقى الاعراب واضح .

غالب النسخ أسماء لازمة للداء بصيغة اسم الفاعل موزنا وجر الداء باللام وهي ظاهرة وفي بعضها أسماء لازمة للداء بقون لازمة ونصب الداء به وفي بعضها أسماء لازمة للداء بخذف تون لازمة وجر الداء بإضافة لازمة اليه والنسختان الأخيرتان صحيحتان أيضا ولا معنى لابطالها وهناك نسخة رابعة وهي أسماء لازمة بفتح الراء فعل ماض من اللازمة مفاعلة ونصب الداء مفعول به وهي فاسدة لاقتضاء للمفاعلة التي تدل لازمت عليها ان هذه الأسماء لازمة للداء وهو صحيح وأن الداء لازم للأسماء وهو فاسد لأن الداء ثبت بدون هذه الأسماء كما مر ومعنى لزومها أنها لا تخرج عن الداء فلا تستعمل مبتدأ ولا خيرا ولا فاعلا ولا مضافا وهكذا (قول المكودي وشائع غير مقيس الخ) (ان قلت) هذا الثالث وهو غير المقيس عين الأول وهو المسموع فكيف لمكودي أن يجعل الأقسام ثلاثة (قلت) بل بين المسموع والشائع غير المقيس فرق حاصله ان المسموع هو ألفاظ مخصوصة لا ترجع لصابط يضبطها ولا وزن يخصها والشائع غير مقيس عبارة عن وزن واحد سمعت عليه ألفاظ مختلفة لمادة كفعل الآتي الا ان ذلك لا يطرد في سائر الواو بل فيها سمع منها على ذلك الوزن (وقل بعض ما يخص بالندا) (قول المكودي فذكر ثلاثة ألفاظ الخ) يؤخذ منه ان الأسماء الخاصة بالداء لا تخص الألفاظ الثلاثة التي ذكرها الظاهر وهو كذلك كما يقتضيه قول النصف بعد (وقوله وهو كناية عن نكرة الخ) منه في التوضيح وقال الكوفيون ان أصله فلان وورخم بخذف النون والألف لكن يلزم عليه على لغة من نوى أن تفتح لامه وهو غير مسموع وقال ابن مالك انه كناية عن تعاقل كزيد فهو علم فعساه معنى فلان (واطرذا * في سب الأثني) (قول المكودي وبالكع الخ) يقال لكع المؤنث ولكع بضم اللام وفتح الكاف لمذكر وفي الحديث : لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالسيا لكع ابن لكع . ويقال لكع كل من يستحق وللعبد والأمة والجاهل ومعناه يأسا قط ويأذنى وهكذا ثم ياخبث ونحوه مبنى على الظم التقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحس بحركة البناء وفتح الناطم ونواصم ما بنوا قبل الداء . وأما اللفظ فهو مبنى على انكسر نكوه تنبها نزال في الوزن والمعدل عن الغير والتأنيث وسيقول الناطم : وابن على الكسر فعال علم الخ (والأمر هكذا) (قول المكودي يعني بالأمر الخ) أشار بهذا إلى انه ليس المراد بالأمر حقيقة وهو فعل الأمر بل المراد الذي أفهم الأمر (وقوله ودراك) التمثيل به لا يصح لأنه من أدرك وهو رباعي وقال انه مسموع لكنته شاذ والأولى ان الدال بترالك كما نوحدي بعض النسخ الصالحة ثم ان الأولى قراءة والأمر في النظم بالجهر عطفًا على سب ليفيد ان من الثلاثي يرجع له وما قبله (ولا تقس) (قول المكودي فمن المسموع الخ) أتى بمن التبعية إشارة إلى ان المسموع أكثر من هذه الثلاثة قالوا والمسموع من ذلك أربعة هذه الثلاثة التي ذكرها وراجع وهو بالكع وقد تقدم معناه (فان قلت) لم جعلوا فعال لم يثبت وجعلوه مقبسا مع كثره حروفه وخص فعل بالنداء وجعلوه غير مقيس (قلت) الجواب لما كانت أوصاف المؤنث الذميمة كثيرة جعلوا وصفها بالمنوم غير مقيس وحروفه قليلة (وحرفي لشعر فل) (قول المكودي كقوله في لجة الخ) هذا عجزيت وصدره على ما هو الحق * تدافع الشيب ولم تقتتل * وهو من الرجز وقائله أبو النجم العجلي من قصيدة يمنح بها هشام بن عبد الملك وهو يصف ابلاأت ولها أصوات وغبار فقوله تدافع فعل ماض والشيب

﴿ الاستعانة ﴾

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستعانة المستغِيث والمستعان منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذكر لها في هذا الباب حالتين الأولى أن يجر المستغاث بلام مفتوحة وليست بفتح لأن يزداد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار إلى الأولى بقوله : (إذا استغاث سم مبادئ خصا باللام مفتوحا) يعني أن مبادئ المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وأما حدث عليه اللام فهو من مبادئ الاستعانة وكانت مفتوحة لتزلة منزلة الضمير واللام فتفتح مع الضمير ثم يثقل بقوله : (كما للراضى) وقد فهم من قوله إذا استغاث اسم أن استعانت منه بنفسه فقول المعويين مستعانت به مخاف لوضعه العربي قال الله عز وجل : إذ استعويون ركبهم من قوله حنظلة أنه معرب بالجر وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقرونا بأل وأعراب البيت وأصح ثم قال :

ن داء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستعانة المستغِيث والمستعان منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذكر لها في هذا الباب حالتين الأولى أن يجر المستغاث بلام مفتوحة وليست بفتح لأن يزداد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار إلى الأولى بقوله : (إذا استغاث سم مبادئ خصا باللام مفتوحا) يعني أن مبادئ المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وأما حدث عليه اللام فهو من مبادئ الاستعانة وكانت مفتوحة لتزلة منزلة الضمير واللام فتفتح مع الضمير ثم يثقل بقوله : (كما للراضى) وقد فهم من قوله إذا استغاث اسم أن استعانت منه بنفسه فقول المعويين مستعانت به مخاف لوضعه العربي قال الله عز وجل : إذ استعويون ركبهم من قوله حنظلة أنه معرب بالجر وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقرونا بأل وأعراب البيت وأصح ثم قال :

﴿ الاستعانة ﴾

أدنى الضرر وأراد سم للفعول أي المستغاث وكثيرا ما يفعل هذا (قول السكودي هي نداء من يخلص من شدة الخ) هذا التعريف الاستعانة يعني أن النداء جلب المنفعة لا يقال له استعانة اصطلاحا أيضا (فان قلت) لم جمعوا بين من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة مع أن الذي يظهر أن أحدهما يعني عن الآخر (فان قلت) جمعوا بينهما لأن ما قصد بأحدهما لم يقصد بالآخر فالذي يخص من شدة هو المستغاث به الذي يدفع المشقة وحده والذي يعين هو الذي يدفعها مع المستغِيث المادى (وقوله في هذا الباب) أي في هذا الكتاب الخ أشار به إلى أن المستغاث به حالة ثالثة لم يذكرها السبب وهي تحرده من اللام ومن ألقب بمعاقبة لها نحو يازيد لعمره يعني ربي الذي كان له مع اللام قال بعض الظاهر أن حكمه حكم المادى الذي ليس فيه استعانة وترك الناظم هذا عنه لانه (إذا استعيت اسم) أي مدلول اسم لأن الاستعانة حقيقة إنما هي للذات لكن لما كان اسم الذات هو الذي تحرى عليه الأحكام من خمس وعشر صح ذلك (منادى) وصف اسم مبادئ مع أن المستغاث لا يكون المادى احترازا عن الاستعانة اللغوية نحو أسعيت بك وزيل لها استعانة اصطلاحا ولا يكون حرف النداء إلا كما يؤخذ من المثال ومن قوله إن كرث يا ولا تكون الامد كوره كما مر في مفهومه وغير مدحوب ومضموم وما جامستغاثنا الخ (حفضا) حفظة اعراب كان مضافا لم لا وإنما خفض المستغاث لتخصيص على الاستعانة من أول الأمر كما قال السكودي وألا فالمستغاث من أجله بعد يدل على الاستعانة أن كان مذكورا (باللام) أي على ومن غير ما لبس تعاقبا الألف كما ذكر بعد وإنما كان الجار اللام فقط لأن اللام تكون للاختصاص والمادى خص للمستغاث به بطلب اللفظ فيزيها مناسبة وعة فحيا ذكرها السكودي (مفتوحا كما للراضى) عرابه يا للنداء واللام حرف جر والرتضى محروور بكسرة مقدرة على الألف للتمذر والجار والمجرور قيل متعلق بيا لياتها عن الفعل وقيل بأنادى أو أذعوا الذي نابت عنه الباء وقيل بفعل خاص وهو ألحى وقيل للام زائدة لا تتعلق بشيء وقيل مقطوعة من آل والأصل يا آل المرتضى والحق أنها متعلقة بالفعل المحذوف وهو مذهب سيويه (قول السكودي مخاف لوضعه العربي الخ) فيه طريقتان المستغاث ورد متعديا بنفسه كثيرا وورد متعديا بغيره قليلا بل انحصرت في الصحاح على تعدية والتمزج النحويون ذكر المستغاث بمتعديا بالباء إشارة للفرق بين المستغاث به مع المستغاث له والافتقار إليه منه واردة في القرآن فكيف تحق عليهم (وقوله أنه معرب بالجر) محله إذا كان معربا قبل النداء وإن كان مبنيا قبل الاستعانة نحو هذا فديتهم أحد اعرابه (وقوله أن يكون مقرونا بأل) أنما جاز ذلك لأنه فصل بين يا وأل بلام الاستعانة وهذه الفائدة لا تؤخذ

(وافتح مع العطوف أن كرت يا * وفي سوى ذلك بالكسر اثتيا)

يعنى أنك إذا عطفت على المستغث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله :

يا لقومي ويا أمثال قومي * لأناس عتوهم في ازدياد

وفي سوى التكرار ليا جىء باللام مكسورة كقوله :

يكيك ناء بعيد الدار مقرب * يا لكهول والشبان للعجب

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفي سوى معلق بقا والاشارة بذلك للتكرار أى وفي سوى التكرار ثم قال :

(ولام ما استغث عاقبت ألف)

يعنى أن لام الاستغاثة تعاقب الألف فلا يجمع بينهما وفهم منه أن اللام غير لازمة لتكون الألف تعاقبها فتقول يا زيدا زيدا ولا يجوز يا زيدا

ثم قال :

(ومثله اسم دو تعجب ألف)

يعنى أن الاسم التعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو بالعجب وأن تراعى آخره ألف فتقول يا عجا

من الموضح (وافتح مع العطوف) (قول المسكودي بالقومى الخ) البيت من الحنيف وبالنداء واللام مفتوحة لام الاستغاثة حرف جر وقومى مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم الخ والياء فى محل جر ولا مثل عطف على بالقومى واللام الاولى مفتوحة فيه أيضا وفيه الشاهد واللام فى أناس مكسورة لانه هو المستغاث من أجله وعتوهم مبتدأ مصدر عى اذا تكبر وكثر فسادهم وفي ازدياد هو الخبر والحالة فى محل حزنعت أناس والعلة فى وجوب فتح اللام فى العطوف هى العلة فى العطوف عليه (وقوله وفي سوى التكرار الخ) حمل الاشارة فى قول الناظم وفى سوى ذلك على خصوص لتكرار لكن يكون مكررا مع مفهوم الشرط وقاصرا والاولى أن الاشارة راحة لما ذكر فيشمل غير المستغاث به وهو المستغاث من أحده فيجب كسر لامة كلاً أناس فى البيت اسباق ويشمل العطوف الذى لم يتكرر معه يا فيكون عاما (وقوله جىء باللام مكسورة) أى فى المعطوف وما المعطوف عليه فلا تكون لامة لا مفتوحة (وقوله يا لكهول الخ) هذا عجز بيت ومصدره يكيك ناء بعيد الدار مقرب ويوجد فى بعض النسخ البيت بنامه وناء فاعل يكي وهو اسم فاعل من أى يعنى بعدوا اذا بعد فى النسب لانه صرح ببعيد المكان فى قوله بعيد الدار فيكون بعيد ناء ويحتمل أن يكون بعيد الدار دلالة من ناء فيتحد معه ما ومقرب اعين صفة ناء عذا صفة على الوجه الاول واللام فى بالكهول لام لاستغاثة مفتوحة والشاهد فى بلشبان حيث كسرت اللام وإنما يعين كسر اللام اذا لم تتكرر يا لان فتح اللام كان لفرق بين المستغاث به والمستغث من أجله ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم انه داخل فى حكمه لأن الواو تشترك المعطوف للمعطوف عليه لفظا ومعنى وحىء باللام مكسورة على الاصل لرواى البنس بالعطف ولشبان جمع شات كركبان جمع راكب واللام فى المعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث منه ومعنى البيت على ما قيل ان هذا الممدوح الذى مات يكي عليه البعيد منه والغريب بالعين لمقد عطائه وبره وفرح لموته القريب بالالف لكثرة ما يرث وهذا يستغاث منه ويتعجب منه فهو كقول غيره :

يسكى الغريب عليه ليس يعرفه * وذو قرابته فى الحى مسرور

ثم انه اعترض قول الناظم وافتح مع العطوف الخ بأنه عين قوله اذا استغث اسم الخ لانه اذا ذكر حرف النداء مع المعطوف فهو مستغاث به مستقل فهو من أفراد قوله اذا استغث اسم الخ وأحب بأنه كرهه ليرتب عليه قوته وفى سوى ذلك الخ (وقوله تقديره وافتح اللام الخ) ويكون قول الناظم مع المعطوف حالا من اللام المقدرة (وقوله ثم قال) الصواب أن يقول ثم أشار الى الحالة الثانية لانه قال أول الباب انه ذكر لها فى هذا الباب حالتين الى أن قال وقد أشار الى الاولى وتكون الثانية هى هذه (ولام ما استغث) (قول المسكودي تعاقب الألف الخ) هكذا فى غالب النسخ والصواب تعاقبها الألف وهكذا يوجد فى بعض النسخ وهو الذى يناسبه قوله لتكون الألف تعاقبها وإنما قلنا هذا لأن سيبويه نص على ان الأصل اللام والألف معاقبة لها (وقوله يا زيدا ويا زيدا الخ) أما الأول فجرور باللام بكسرة ظاهرة وأما الثانى فهو مسمى على الضم المقدر على اسال منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للالف المعاقبة للام الاستغاثة وقال الرضى مبنى على الفتح (وقوله ولا يجوز) لأنه كأنه جمع بين الموضع والموضع منه (ومثله اسم ذو تعجب ألف) وعهد فى التعجب الاصطلاحى قاله ليس ولا معنى له والظاهر أن المراد به كون المفظ معهودا لأن يتعجب به عند العرب فمن سمعه يعلم منه التعجب كمثل المسكودي احترازاً من نحو بالرجل بلام الجر مفتوحة فلا يصح لأنه غير مألوف للتعجب به فلا يجزى مجرى

وَمِنْ قَوْلِهِ :

باعتجا لهذه الفيلقه * هل تذهب القواء الرقه

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكه في الحكم ولأن مبتدأ وعاقبت خبره وألف مفعول بعاقبت ووقف عليه المكون على لغة ربيعة ومحور المكون ألف فاعل بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبره وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة في موضع الصفة للتعجب .

السلامة

ہی نہاء اشجع علیہ أو منه وہی من کلام سبأ فی الغلب قولہ : (مالہ لنادی اھل لندوب) یعنی ان حکم اللندوب حککم
 فی یضم لان مفردا ویصحب ان کان مدحاً أو شیعاً بہ فتقول وزید وواخا رب رید وواط اھلاً وما مقول مقدم اھل
 وہی موصوفہ وادھ علی : کلام مدی اسبہ وصحبہ لندوی ثم بہ علی مریمع فی اندہ بقولہ :
 (... وما * نکر لم یند ولا ماہما)

أما إذا كان واحد من السكره واهم لايجر أن باب لأن الغرض بالدقة الاعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما وشمل
والله اعلم بالصواب

[illegible]

(1) 2000

[illegible]

غير معين بها فهو كان الموصول له صلة مشهورة يعرف بها جاز أن يندب والى ذلك أشار بقوله :

(ويندب للموصول بالذي اشتهر)

يعني ان الموصول اذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب ثم مثل ذلك بقوله :

(كبر زمرم بلى وا من حفر)

فقول وا من حفر بئر زمزماه لثقله في الشهرة منزلة العلم والذي حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول لم يسم فاعله يندب والذي معلق بالموصول لا يندب وهو على حذف المصروف والتقدير ويندب الموصول بالموصول المشتهر وبئر منصوب على أنه مفعول مقدم بحفر ووا من مفعول بلى ثم قال :

(ومنتهى الندوب صله بالألف)

منتهى الندوب هو آخره وشمل العلم نحو وازيدا والمضاف نحو واعبد للمسا وعمر للركب نحو

منه مع أنه خاص بالمشجع عليه وأما اللوحج منه فيحوز أن تقول وامصينه وان كات الصية غير معينة فال شح بني الاطلاق هو الصواب وأما وامصيتهام للندوة هما فهي معينة باضافتها لياء التكامل المقتضية أفا المحذوفة لاجل الندبة دليل ان التكامل لا يقول ذلك الا فيما أصابه الى نفسه (وقوله غير معين بها الخ) أي غير مختص ومشتهر بها ولا لكل موصول معرفة بصلته (ويندب بالموصول) (قول المكودي صلتة شهيرة يعرف بها الخ) أشار المكودي بهذا الى أن الموصول هو الذي اشتهر بالصلة وليس المراد ان الصلة اشتهرت بالموصول وهذا المعنى الذي قال يعين أن الذي في النظم واقع على الصلة وذكر الذي باعتبار الموصول والموصول به وفاعله اشتهر ضمير يعود على لفظ الموصول في قوله ويندب الموصول الخ وجملة اشتهر لا محل لها من الاعراب صلة الذي والعائد من الصلة الى الموصول محذوف والتقدير ويندب للموصول بالصلة التي اشتهر هو أي الموصول بها وشرط حذف العائد المحرور بالحرف عند الساطم موجود وهو اتفاق الحرف الحر بموصول مع الجار للعائد والجمهور يشترطون شرطا آخر وهو اتفاق ما يتعلق به الحرفان وهو مفعول لان الذي متعلق بالموصول وبه الرابط متعلق باشتهر ولا يصح أن يعود الضمير في اشتهر على الذي ولا حذف لانه يقتضي أن الصلة معها كانت مشهورة في نفسها الا ويندب الموصول أعم من أن يكون الموصول اشتهر بها أم لا وقد علمت انه لا بد أن يكون مشهورا ثم ان ال في الموصول اسم موصول وله ط موصول اسم مفعول صلها وبه يفرغ ويقال ماموصول وقع صلة والفرض ذلك من قال :

يا قارىء الخلاصة العجيبة * في أى بيتها أتت غريبه

موصول اضحى صلة فتجب * عما قريب يافريدا ديب

(فاجبته بقول)

يافاضلا علاه في الورى انتشر * ونظمه الدر الثمين قد هر

العزت موصولا بدلا او ما استر * في يندب الموصول بالذي اشتهر

(وقوله وبئر منصوب على أنه الخ) مثل هذا في المعرب ولا معنى له أصلا وسبق قول الساطم بلى صائما والصواب أن الكف حدة لقول مقدر خر مبتدأ محذوف وبئر زمزم محكي بالقول المقدر وبلى فعل مضارع وفاعله يعود على بئر زمزم ومفعوله وا من حفر على حذف المفعول والجملة في محل نصب حالية من بئر زمزم وذلك كقولك بئر زمزم حال كونه بلى هو أى بئر زمزم قولك واسن حفر وإذا صار التركيب وامن حفر بئر زمزم واعرابه واحرف ندبة ومن مندوب مبنى على الصم المقدر في آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصلى وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبه بالمضاف والامن منصوب بفتحة مقدرة في آخره منع الخ وباقي المثال اعرابه واضح وستلم هل زمزم مصروف أو ممنوع من الصرف (ومنتهى المندوب) كان ينبغي للمكودي ان يذكر قبل هذا الشطر توطئة نصها ثم اعلم ان المندوب يستعمل استعمالين أحدهما أن يكون كالندبة من دون زيادة وهو المار في قوله ما للنادى ثانيها ان يزداد شيء آخره يختص به عن النادى وقد أشار اليه بقوله ومنتهى أو يذكر هذه التوطئة قبل قوله ما للنادى الخ ليرفع الاشكال وانما وصل المندوب بالألف طلبا لمد الصوت (قول المكودي وازيدا الخ) اعرابه واحرف ندبة وازيدا مندوب مبنى على الصم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة الماسة لألف الندبة وليس مبني على الالف ولا على الفتح (وقوله واعبد للمسا الخ) اعرابه واحرف ندبة وعبد منصوب بالفتحة الطاهرة

وعدى أن ضبط الد بالفتح على انه مفعول والهاء معطوفة عليه وعطف الهاء عليه أحسن ليندح تحه ثلاث صور الاولى الجمع بينها نحو وازيداه وذلك مفهوم من قوله وواقما رد هاء سكت الثانية الاستغناء بالالف عن الهاء نحو واربدا وذلك مفهوم من قوله ان ترد الثالثة الاستغناء عنها معا نحو وازيد وهذا مفهوم من قوله وان تشأ فابد والهالما لا ترد أى لا ترد الالف والهاء وهذه الصور كلها جائزة في الوقف وواقما حال من فاعل رد المستتر وهاء سكت مفعول بزد وان ترد شرط حذف جوابه لدلالة مقدم عليه وان تشأ شرط والهاء بعده جواب الشرط والد مسد وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان والهاء مفعول مقدم ترد فالجواب على هذا جملة اسمية والهاء لا ترد ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف وعلى ما ذكرناه فالجواب لا ترد والتقدير وان تشأ فلا ترد الد والهاء ثم قال : (وقائل واعبدا واعبدا) يعبدى بياء ساكنة فاذا نذبت (من في الد اليا داسكون أبدى) تقدم ان في المادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن حملها على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وياحق ألف النذبة بعدها وهذا المعنى قوله واعبدا والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول واعبدا وهذا معنى قوله واعبدا وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهو معنى قوله : من في الندا اليا داسكون أبدى . وفهم منه ان باقي اللغات الى في المادى ليس فيها زياد ولا نقص فيقال على لغة من قال يعبد بياكسر ويعبد بفتح ويعبد بالضم ويعبد بالالف واعبدا بيس الا وفي لغة من قال يعبدى واعبدا وقائل خبر مقدم واعبدا مفعول بقائل ومن مستأنف وهي موصولة وصاحبها أبدى ولياء مفعول بابدى وفي الداء معلق بابدى وإذا سكون حال من الياء والتقدير من أبدى الياء ساكنة وفي الندا قائل واعبدا واعبدا .

الترخيم

الترخيم في اللغة رقيق الصوت وتلينه وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله : (ترخيا احذف آخر المادى) يعنى ان المادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك قوله : (كياسعا فيمن دعا سعادا) فآخر المادى مفعول باحذف وترخيا أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولا له فيكون التقدير احذف لاجل الترخيم أو مصدر في موضع الحال يكون التقدير احذف في حال كونك مرخما أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير احذف وقت الترخيم وراى المرادى

لا في خصوص هذا الشطر (وقوله وعدى الخ) يظهر من كلام السكودي أن هذا لم يقل به أحد مع أنه عند المرادى أيضا حذف ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريد من الد أيضا وأعلم انه على كلا التقديرين يلزم أن يكون الشطر الثاني في كلام الناظم مكررا أما على تقرير الشارح والمرادى فالصورة الثانية مكررة مع مفهوم ان ترد وعلى ما للسكودي فالصورة الثانية عمدة مكررة مع قوله ما للسكودي لان المادى لا يؤتى معه بالالف ولا هاء فكذلك ما أشبهه فلشطر الثانى حشو على كل وأجيب باختيار النصب ولا يغنى عنه ما سادى لان ماها خاص بحاة الوقف والكلام فيما تقدم في حالة الوصل (وقوله حذف جوابه الخ) حذف الجواب هنا ضرورة لكون الشرط مضارعا (وقائل واعبدا) (قول السكودي تقدم الخ) أى للنصف والاقالندى تقدم للسكودي ان اللغات ست (وقوله وهذا معنى قوله واعبدا الخ) اعرابه واحرف نذبة وعبدا منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل الياء كاعراب امادى (وقوله فتقول واعبدا) اعرابه والندبة وعبدا مندوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الدال مع منها اشتغال الحلق بالحركة المناسبة لآل الندبة وفتحة الموجودة فتحة مناسبة (وقوله ولا نقص) قد اعترض عليه بأن من جملة اللغات المارة يعبد باقلب ياء المتكلم أيضا فاذا نذبت على هذه اللغة اجتمع ألفان الالف المقلبة عن الياء وألف الندبة تحذف الالف المقلبة لقوله سابقا متلوها ان كان مثلها حذف ولا تحذف الالف المقلبة في النداء فقد وقع قصه عن المادى بحذف الالف المقلبة والله أعلم .

الترخيم

مصدر رخم والمراد به اسم المفعول أى الاسم المرخم (قول السكودي رقيق الصوت) يقال صوت رحيم أى رقيق وهو أقسام ثلاثة ترخيم النداء وهو الذى ينصرف اليه الاسم عند الاطلاق ورحيم الضرورة وهو مذكور في هذا الباب في قوله ولا خطرار رحموادون ند الخ وترخيم التصغير ويأتى في باب في قوله ومن ترخيم يصغر اكتفى بالاصل (ترخيا احذف آخر المادى) في كلام اسطلم حذف الواو مع ما عطف والتقدير احذف آخر المادى فقط أو مع ما اتصل بالآخر ليصدق بحذف حرف من آخره وكثرة كلمة ويد هذا التقدير قوله بعد : ومع الآخر احذف الذى تلا الخ مع قوله والعبر احذف من مركب اغزو به قد يحجب عما في الموضع (كياسعا) خبر لمبتدأ محذوف وياحرف نداء وسعا منادى مرخم بحذف الدال لان أصله سعاد وهو مبنى على صيغة الدال المحذوفة للترخيم على لغة من نوى الحرف المحذوف وبالضمة المقدرة على الالف منع منها التعذر على لغة من لم ينو الحرف المحذوف بان صار بسيما منسيا (قول السكودي مفعول مقدم باحذف) هذا سقى فلم لان آخر المفعول مذكور في اللفظ متأخر عن احذف لا متقدم (وقوله أن يكون مفعولا الخ) هذه الالوجه الثلاثة المقلولة عن لشرح وان سلمها (٧ - ابن حمدون - ثاني)

وحجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مضاعفا ونائبه حذف لانه يلاقيه في المعنى وفيه نظر لان الحذف أهم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى
والمحمل عندى وحجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مضاعفا وعمله محذوف والتقدير رخم ترخبا وقوله كيا سعا فيمن دعا أى في قول من دعا
فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال :

(وَحُورُهُ مَطْلَمًا فِي كُلِّ مَا * أَنْتَ دَاهِيَا)

يعني انه يجوز رجيم الذي اياك مؤثرا لاهله مطلقا أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير دي التاء فيرخم علما نحو قوله :
 * تسم : ياد بعض هذا : ال * وكره نحو : يدي لانتكري عربي * وثلاثيا نحو : ياخول في خولة . وثلاثيا نحو :
 باب في به . ثم بين حكم دخول التاء المحذوفة لرجيم فعل :

(والذي قد رُفِعَ * مُحَذَفًا وَفَرِهَ اَبَد)

ترخم الماء : حذفت الماء من فوق ما في جوفه من الماء الرخم أى لا تحذف منه شيئاً ولا تعبده والذي مفعول بفعل مضمر
 في قوله : وترخم الماء على رحم ويعد متعلق بوقره ولما فرغ من ترخم دى الماء شرع في ترخم الجرد منها فقال :
 (واحطال * ترخم من هذه الماء قد خلا)

في ان مدخل مع الجبل الامير توحيد الامم لعدة شروط اشر الى الاول منها بقوله :

من الخرج ولا بد من معرفة الخرج على الخرجين ان ترخيما مصدر ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع
 وثم انما يخرج من شرطه ان يكون معينا لوف او مصدرا وهذا لم يعين شيئا على أن قولك رخم وقت الترخيم
 على من جاءه من العلوم أن كل فعل لا يكون انفي وقته (وهو لا بد من أن) لأن الترخيم هو الحذف والحذف هو الترخيم
 على من جاءه (رفوه لأن الخ ف أنه من الترخيم) انما يعلم ان الحذف يكون أولا ووسطا وآخر و الترخيم خاص بالآخر
 لأن ذلك انما هو الذي حذف العلم بل مراده الحذف المفيد نكو محذوف آخر المدى لأن آخره فعل الحذف والحذف هو الذي
 هو من الترخيم وليس سم على أن يكون في مصدر خاص من من العامل لا يسمع منه على المعنوية المتضمنة اد كل مصدر نوعي كذلك
 ألا ترى أن صيرت زيد ا صيرب الأمير ولعامل الذي هو صيرب عم و صيرب أمير بل على ضرب خاص ومع ذلك قالوا انه مفعول مطلق
 فكذلك قالوا (وقوله و " صيرب رخم رخم) هذا الوجه الذي راده لا يسمع لأنه إما أن يكون ترخيما مؤكدا لعامله أو تابعا له
 فإن كان الأول لم يوحيه أنه عليه لاراء اد " الوحدى بل فيكون الجمع فكيف يتكبر وان كان الثاني كان الحذف مؤكدا لرخم القدر
 ويكون مرعا له هو ان الحذف اسم من الترخيم براد ا عرب رخم رخم ساد وهو أن يكون معولا به لفعل شرط محذوف مع أدائه
 ومعها اجواب و ليس رخم رخم ا حذف حرفي وهو بعد غلة والسواب اعراب الرادى وهو الذى يفتضيه الوضع
 دلا و منه لغيره أصلا (وقوله ثم شرع في ما الخ) الاول أن نقول ثم رخم على أن رخم على أن بين نحووم باهاء وغير محتوم بها
 وقد أشار إلى ذلك قوله و " وره طه الخ (قول كرمي ما كرمي الخ) هذا يقتضى ان الشروط الاربعة المذكورة بعد
 لانشط على دى الماء مع ان نارك ا اذان و ناساى لا رخم ولو كان محتوما الماء نعم ان شرط الاول ان لا يعتبران في المحتوم بالهاء
 وقد ذكرنا الشروط ما رخم ثمانية اقصر الوصح منها في أول كتاب على خمسة (وقوله نحو قوله فاطم مهلا الخ) انبت من الطويل
 وقوله امرؤ التيس من قسده المشهورة الى أولها : فعا نك الخ . والشاهد في فاطم فانه علم مرخم بحذف التاء والاصل أفاطمة
 اسم نحو توهه لا مصدر محذوف الرواء والاولا بدلا وهو محذوب على المصدرية نائب عن فعله وهو امهل ومعناه دع وبعض بالنصب
 مفعول مهلا و لبدال بالمال المعلقة من الدل ما مع معنى معج و غير البيت * وان كنت قد أزمعت صر ما فاجلى * وأزمت زراى ثم ميم
 فعل وفاعل والمجئى محل نصب خبر كان ومعنى أزمعت عرمت صر ما فتح الصاد منصوب بارمعت ومعنى الصرم القطع وفاجلى جواب الشرط
 على أحسن والمعنى أيها الحموية دعى بعض هذا العنخ وان عرمت على مقاطعى فأحسنى (وقوله نحو حارى الخ) البيت من الرخم
 وقوله اهجاج وحارى سادى باسقاط حرف البداء وهو مرخم بحذف لاء وفيه الشاهد وجارية اسم جنس وحذف حرف النداء
 مع اسم أحسن صر ورقة عند الجمهور وقليل على ما مر لنا طه في قوله : وذلك في اسم الجنس والمشار له . قل الخ ولا ناهية ونستكرى مضارع مجرور
 بحذف التاء وباء المؤنثة المخاطبة فاعله وعذرى بالعين المعلقة والنال المعجمة أى مرى الذى اذا فعلته كنت معذور مفعول تستكرى وتام البيت :
 وسيرى واشفاقى على سيرى . فسعى بفتح السين مصدر سار بدل من عذرى واشفاقى بكسر الهمزة مصدر أشفق معطوف على سيرى البدل وهما بيان

(إلا الرامعي فما فوق) فشمّل الرامعي الأصول كدعمر والثلاثي الريد كيتمر وشمّل قوله فما فوق الخامس الأصول كترزدق والمزبد كسموئل والسادس والسباعي ولا يكونان الأمرين نحو مستخرج واشهب ومنه أن الثلاثي لا يرخم وهو شامل للتحرك الوسيط نحو عمر والساكن نحو عمرو ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله : (العلم) يعني أن سادى لا يرخم إلا إذا كان علماً وشمّل علمية الشخص نحو جعفر وعلمية الجنس نحو أسامة وفهم منه أن السكر لا يرخم ثم أشار إلى الشرط الثالث فقال : (دون إضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علماً وشمّل الكسبية كأي بكر وغيرها كبعد شمس ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله : (وإسناد ميم) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره وفهم منه أن المركب مزج لا يعتنع ترخيمه لتخصيصه المزعج

للأمر الذي إذا فعله عذر (إلا الرامعي فما فوق) إنما اشترط في غير الختوم بالثناء أن يكون زائداً على ثلاثة لأنه إذا رخم الثلاثي بقي على حرفين ومن العلوم أن حذف الآخر للرحمة قيسى فكأن الاسم قد قصّ قصداً قياسياً ولتقص فيهما شاد (وهو فاعل) الخواتم ميم على أن سادى معرب مع أنه مرخم و أرخم لا يكون إلا مبتدأ والاسماء المبتدأ تكون على حرف كـ، فتأول على حرفين كما ومن ثَمَّ ما هنا مثل ذلك (قلت) البناء للتزجيم عارض فهو في حكم العرب ولما بين على ما يرفع به في لغة من نوى وإنما جار ترخيم المؤنث الذي هو على ثلاثة أحرف بالهاء كسبة مع كونه يبقى بعد حذفها على حرفين أيضاً لأن الهاء ليست من أصول الكلمة بل هي حرف مستقل فالكلمة من أول الأمر موضوعة على حرفين فكأن الترخم لم يحدث شيئاً تأمل (وقوله كحفر) هو في الأصل اسم للسر الصغير ثم جعل علماً على شخص (وقوله كيتمر) هو في الأصل مضارع عمر بكسر الهمزة يفتحها أو يقال أيضاً عمر بالفتح يفتح على شخص والعلم يفتح اليم وضمها على اللامين والرائد فيه الياء (وقوله كترزدق) هو في الأصل قطعة من اللحم ثم جعل علماً ساكن لا يبادى إلا إذا كان سبب مقرون بال كما تنق به المكودي والذي هو علم على لشاعر العلوم بمخصوصه هو الترزدق بال (وقوله كسموئل) اسم لظائر في الأصل ثم جعل علماً على شخص والواو فيه زائمة (وقوله ولا يكونان إلا مزيدين) أقول الناطم فما يأتي :

ومتى اسم خمس إن تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا

(وقوله نحو مستخرج) بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا صار علماً (وقوله واشهباب) هو في الأصل مصدر اشهبأ، لهماز يشهبأ واشهبأياً قلبت الهمزة باء لسكونها وكسر ما قبلها وهو بمعنى أشهب الزرع والريبع إذا اصفر ثم سمي به واشهبأ أصلية وكذلك الهاء والباء الأولى لأن هذه اللفاظ لاسادى إلا إذا جعلت أعلاماً (وقوله وهو شمل الخ) وقال الهاء يجوز في الحرك الوسيط دون ساكنة وعمل ذلك بأن حركة الوسيط قائمة مقام الحرف الرابع قياساً على قيام الحركة مقام الحرف الرابع وما يمنع من الصرف كسفر الآتي في قوله أو كحور أو سفر وقال الكوفيون يجوز ذلك في الثلاثي مطلقاً وعللوا بحرك الوسيط بما مر وقاسوا الساكن على ياء ودم (العلم) (قوب المكودي نحو أسامة الخ) تمثيلة بأسماء غير صحيح لأن كلامه في غير الختوم بالهاء وأما الختوم بالهاء فقد مر حكمه في قوله وجوزنه مطلقاً الخ فالأولى التمثيل لعلم الجنس نحو قحار وأما أحروا ترخم العلم دون غيره لكثره بداء العلم فطلبوا تخفيفه بحذف آخره والسكره يقل مداؤها فلا تصحج إلى تخفيف (وقوله وفهم منه أن السكر الخ) أي ولا فرق بين كونها مقسودة أم لا (دون إضافة) علله الأزهري بأن لطف البه منزل منزلة التنوين بما قبله فكأن لا يرخم الاسم بحذف التنوين فكذلك المضاف لا يرخم بحذف المضاف إليه ولا يرخم بحذف الحرف الأخير من المضاف إليه لأن الترخم بحذف حرف من المضاف كالترخيم بحذف بعض التنوين وهو لا يمكن واعتراض تمثيل المكودي، بأن بكر وعبد شمس بأن الثاني لما كان منزلة التنوين صدر العلم حينئذ إنما هو الجزء الأول في التقدير والجزء الأول وهو أبو وعبد ثلاثي والثالثي خارج من قولها سابقاً إلا الرامعي والأولى التمثيل بنحو مريم القيس لأن الأول راعى ثم شرط عدم الإضافة والاسناد عام في الختوم بالثناء والمجرد على أن المضاف إذا نوى يعرب والترخم من حيث هو لا يكون إلا فيما بيني للنداء (وإسناد ميم) علته أن المركب الاسادى علم منقول من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر فلو رخمه لكان كترخم المزجي الآتي بحذف عجزه والعجز فاعل أوجب وإذا حذف العجز بقي الفعل بلا فاعل والبتسماً بالأحرف لكن باعتبار الأصل وكون المركب الاسادى لا يرخم علماً ومن غير الغالب ترخيمه عملاً بقوله بعدون قل ترخم جملة الخ (قول المكودي وفهم منه أن المركب الخ) هذا المفهوم صرح به بعد في قوله : والعجز أحذف من مركب الخ

بى الاسناد فتقول فى معنى كرت بمعنى وقوله : واحطلا فعل أمر من حظل يحظل بالطاء المعجمة بمعنى اضع وألغى بدل من
 بول التوك الحقيقى وترجم معمول باحطلا وما مودره وصلتها خلا ومن متعلق بحالا والا استثناء والرابعى منصوب على الاستثناء
 وما معطوف بالفاء على الرابعى معنى موصولة وصلتها فوق وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير الضاف اليه فما فوقه أى فوق الرابعى
 ولغى حذف بول على الرابعى ودون اضافة متعلق بحذف على أنه جازم من الرابعى واسند معطوف على اضافة ومتم نعمت لاسناد
 وهو اسم معمول من لغى ثم قال : (ومع انشأ حذف الذى لا) يعنى انك اذا رخصت المادى بحذف آخره فاحذف
 الحرف الذى قبل الآخر سككى بأخره ثم اشر إلى الأول منها بقوله : (ان زيد) أى إن كان زائدا فلو كان غير زائد
 لم تحذف نحو زيد . والذى لا يذف هو المضافة عن عين الكلمة فقول ياخذنا وامسقا ثم أشار إلى الثانى بقوله : (لينا) أى دالين
 وشب حرف اللين لاليف ثم شأ وراى نحو منجور والباء نحو فديل فلو كان حرفا صحيحا لم يحذف وشمل المتحرف نحو سفرجل
 وسككى نحو قيس وقمر . وسر شأ وأشار إلى الذى لا يذف بقوله : (ساكنا) يعنى أن يكون حرف اللين ساكنا فلو كان
 متحركا لم يحذف نحو عيسى وقول معمول فرما لى ونحو بعير حذف ثم أشار إلى الرابع بقوله : (مكلا) أى أربعة فصاعدا
 يعنى حرف اللين المذكور رابع فما فوق وشمل الرابع نحو منصور والخامس نحو مصايح مسمى به ولسادس نحو
 استمر . يعنى بغيره . ثم قال : لم تحذف نحو عمن وسعيد وعمود ولو كان قبل حرف اللين غير محانس له ففى
 قوله : (مكلا) أى أربعة فصاعدا .

(رددت بول) أى رددى الى مكانه من اللفظ (وقوله : انشاء المعجمة) أى اشارة وهو مفتوح لماضى مضموم
 متعلق بـ (رددت بول) (وقوله : فوق الح) فيكون فوق مقطوع عن الاضافة صلة وقد قال فى الثانى أن مذهب سيويه
 فى حذف الحرف الذى قبل الآخر هو حذفه ولا حذوا وكثير ما رسكبه لاطم (وقوله عطف بيان الح) الأولى أنه بدل
 لأن معنى الحذف هو حذف الحرف الذى قبل الآخر فلما قدمت الصفة على الوصف أعربت الصفة بحسب العوامل ويعرب للوصف
 بدلا منه كما عرفت من اللفظ . وفى نحو هذا التركيب (وقوله ومتم نعمت الح) هذا الاعراب يقتضى أن التركيب الاسنادى يكون
 ما هو غير ام وهو كماله من أول قام زيد وهال الذى ان قام زيد ثم سميت بالتام شخصا وبغير اسم شخصا آخر . يقتضى أيضا ان
 الذى تتبع ترجمه هو المفعول من مسند التام وأما التوب من غير التام فيجوز ترجمه وليس كذلك بل المركب الاسنادى لا يترجم
 ولذا قالوا فى المثال الأول أن مم حال من العلم ونف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون اضافة متعلق بتم والتقدير الا
 الرابعى فما فوق علم حال كونه بعد دون اضافة واسناد وهذا الذى قال ظاهر وواضح ورده يس بما يعلم من الوقوف على كلامه
 (ومع الآخر حذف) هذا هو الذى بين لافى قول . ثم ترخيا احذف الح حذف الواو مع ما عطفت كما مر وهذا مخصوص بغير
 الحذف . ولا يعنى انما رخص الح حذف الواو كما مر . فلهذا قد رخصا بحذفها وفرها الخ والأمر فى حذف ليس الوجوب لانه قد
 يحذف مع الآخر وقد لا يحذف (ان زيد) قول المكودى عن عين الكلمة وهى الياء فى الأول والواو فى الثانى وهما الأصلان
 أن يكون اسمى قبل أو معنى مفعول أو ما . لأن فهما غير قطعا (لينا) (قول المكودى نحو شمالا) بكسر الشين الناقصة السريعة
 (وقوله نحو سفرجل الح) التمشى سفر حل وقطر هـ . ليس بجيد لأن سفر ج رابعه أصل غير لين وغير ساكن فسكا يخرج بقيد
 اللين يخرج بقوله قبل ان زيد وبقوله بعد ساكنا وأما فطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب الذى تحفظ فيه فكا
 يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل ان زيد وبقوله بعد مكلا أربعة لأنه إنما كل ثلاثة وكلامنا فيما تجتمع فيه الشروط ويمقد فيه
 شرط اللين فقط والأولى مثل الموصح شمس العلماء فطر فيه رة لكتها ليست حرف لين (فان قلت) هذا المثال أيضا فقد
 فيه شرطان اخران غير اللين وهما السكون وتكمل أربعة (فان قلت) ذلك صحيح لكن لم يوجد مثال لكون ما قبل الآخر زائدا
 ساكنا مكلا أربعة وهو غير لين ولذلك مشى بشمال وهو إنما يخرج بالمعنيين المذكورين بعد لين ولا يخرج بالمذكور قبله
 حذوف مثلى المكودى والسر اعناء لساق عن اللاحق كما فى مثله لاغناء اللاحق عن السابق كما فى شمال (ساكنا) هذا مبنى
 على إخراج حرف اللين من اللاحق لانه لا فرق بين كونها ساكنا أو متحركة والمحققون يخصصون أحرف اللين بالسكينة فيكون
 ساكنا ليس للاختلاف لانه لا فرق بين كونها ساكنا أو متحركة والمحققون يخصصون أحرف اللين بالسكينة فيكون
 الأحق وعلى من لا خير فيه وعلى الوادى العظيم لكن المراد بها بما بعده المفعول علم على شخص (وقوله وقور) الجوهرى القنور بتشديد

(والخلف في * واو وياهما فتح قفي)

يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجاسة له نحو فرعون وغريق فني حذفه مع الآخر خلاف فمن حذف قال يا فرع
وبا عرن ومن لم يحذف قال يا فرع ويا عرن وقوله ومع الآخر متعلق بحذف واصله الذي تلاوا الضمير العائدين الصلاة إلى الوصول محذوف
وفي تلا فاعل مضمرة عائط على الآخر والذي صفة المحذوف والتقدير احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر وقوله ان ريد شرط محذوف
الجواب لدلالة ما تقدم عليه وليس حال من الضمير المستتر في زيدوه مخفف من لين وسا كسانعت للين ومكانعت بعد نعت وأمر المحذوف
مكسلا وصاعدا معطوف على أربعة واسراب ما بقي واضح ثم قال : (والعجز احذف من مركب) يعني أن المركب تركيب مزج
يحذف عجزه وشمل ما آخره وبه نحو سيبويه وما ليس آخره وبه نحو بعلبك وما سمي به من العدد المركب نحو خمسة عشر فقول ياسيب
ويا بعل وباحمسة وأما المركب تركيب استنادا أشار إليه بقوله : (وقيل * ترخيم جملة) قد تقدم في شروط الترخيم أن يكون حرف
في قوله واستنادهم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترخيم وذكرها أن ترخيمه جائز جملة ما أشار إليه :
(وذا عمرو نقل) إلى أن ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر القنبري وكنيته أبو بشر
ولم يذكر النظم سيبويه في هذا الرجز الا في هذا الموضع ولم يذكره القصة المشهور وهو سيبويه وإنما نقله سيبويه في باب النسب

الواو الضخم الرأس ويطلق على شديد الصمت من كل شيء ويطلق على لصعب (والخلف في * واو) هذا هو الجواز حذف الحرف
الواقع قبل الآخر معه كأنه قال محل جواز الحذف اتفاقا إذا كانت الحركة مجاسة له كالأمثلة السابقة فإن كانت غير محذوفة
خلاف فيه عليه بقوله والخلف الخ (قول الكودي نحو فرعون) علم على الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه السلام ولقب نكبي
من ملك الفبط وقل القبط مع مصر ولكل من عتا وطغى وأما الفرعون بالفتح هو الخاسخ (وقوله وغريق) تصم العين الواحدة سكوت
الراء وفتح الون اسم لطائر من طيور الماء طويل العنق (والعجز احذف من مركب) إنما ترخم بحذف الجواز الذي لأنه غير لازم
ألحقت بعد تمام الاسم فأشبهت تاء التأنيث (قول الكودي يعني بالمركب تركيب مزج الخ) هكذا في غالب النسخ وهي ظاهرة
بعضها يعني أن المركب الخ وهي غير ظاهرة (١) لأنه لم يذكر خبر أن بعد أصلا (وقوله فقول ياسيب وباهل وباحمسة) أي ترخم
على لغة من نوى وبالباء على الضم الطاهر على الباء في الأول وعلى اللام في الثاني وعلى التاء في الثالث على لغة سيبويه (لا تقرأ) أي صدر
المركب كان مبنيا قبل البداء فيجب أن ينوي بعد حذف الثاني ضممه ويكون من أفراد قوله وانواضهم الخ (وذا قول) سبب في قول
البداء التركيب وقد زال ترخيمه على لغة من لم ينو حيث قدر اسما مستقلا يجب أن يعطى حكم ما كان معربا قبل البداء وهو لسان على
الضم (وقوله وأما المركب تركيب استناد فإشار الخ) هذا الكلام ليس بجيد لأن حكم المركب الاستنادي قد علمناه من قولنا دور إصداره
واستناد والصواب أنه أشار بهذا الكلام إلى أن الذي تقدم غالب ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله : (وقيل * ترخم جملة) (قول
الكودي وقد منعه سيبويه الخ) أشار بهذا مع قوله وإنما نقله سيبويه في باب النسب الخ إلى أن سيبويه له تعلقان عن لعرب في باب
الترخيم نقل للع في باب النسب نقل الجواز فمن هذا تعلم أن اعتراض أي حيان وتبعه الموضح حيث قل وزعم ابن مالك الخ على السلام
بأن سيبويه لم يقصد بمقاله في النسب ترخم المركب وإنما قصد الحذف والاستعانة بالأول عن الثاني وسوى باصه لادليل حكمها وادواب
أن سيبويه ما قصد إلا الترخم كما قال الناظم (فان قلت) كلام الامام اختلاف في البابين فهل اعتبر هو مافي اسرحيم اعتبر ما في باب
النسب (قلت) من النحويين من أبقى التعارض على حاله وقال إن المجتهد إذا كان به نصد متعارض في بابين والعمل على ما ذكر في
الباب الموضوع لذلك لأنه بصدان بين الحق فيه والمذكور في غير باب لا عبرة به لأنه ذكر استطرادا فيكون حينئذ العمل هنا على
بلنع وهذا هو الذي في الأزهرى ومن النحويين من وفق بين البابين وهو الصواب بأن قال إن مافي اترخم هو الذي له لب العرب
والذي في النسب إنما هو لبعضهم كما يدل عليه قول سيبويه في باب النسب لأن من العرب الخ حيث أتى بمن التضييعة فنقل على أن
غالبهم لا يقول ذلك وهذا الثاني هو الذي قصد الناظم ولعلك عبرها بقول الخ ولعل الكودي استشعر شيئا من هذا فقال وكأنه وإنما
سعه (وقوله ابن قنبر) بفتح القاف وسكون الون وفتح الباء شيرازي ثم البصري كانا جليلا متقنا أحدهما من كل علم يحفظ وافر
سما علم النحو فقد أربى فيه على المتقدمين والمتأخرين ولم يضع أحد فيه مثل كتابه وجميع كتب الناس عيال عليه وللرخصى فيه :

ألا صلى الاله صلاة صدق * على عمرو بن عثمان بن قنبر * فان كتابه لم يعرف * عه * ينو قلم ولا أبناء سبر
وسبب قراءته للنحو أنه كان يقرأ الحديث على بعض المحدثين فوقع له الخ في بعض الألفاظ فقال له يا سيبويه أصدحت لسانك
(١) (قوله وهي غير ظاهرة الخ) لعل ما وقع لهن النسخ لم يوجد فيه لفظ يحذف عجزه الخ فلذا قال ما قال والا فقد وجدنا نسخة ذكر
بها الخبر وهي ظاهرة اه .

كما فعلوا في أدل جمع دلو وأصله أدلو فقبلوا الواو ياء والضممة كسرة ثم أشار إلى ما بين يمين على الغتين فقال :
(والتزم الأول في كسامله * وجوز الوجيهين في كسامله)

الأول هو لغة من نوى فادار حمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالناء الفارقة بين المؤنث والمذكر قلت باسمه بفتح الهمزة الأخرى على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينوى فنقول باسمه لثلاثين بالضم والمذكر وأما نحو مسلمة بفتح الهمزة الأولى فلا ليست فيه فارقة فيجوز فيه الواو إن فنقول باسمه بفتح الهمزة وباسمها بضمها والأول صفة لمحدوف والتقدير واتزم الواو لأول ثم قال : (ولاضطرار رحموا دون ندا) يعني أنه يجوز الترخيم في غير النداء للضرورة وفهم منه أنه يكون في الاختيار وقوله : ماله يصاح . يعني أنه لا يرخم في غير النداء إلا ما كان صالحا للنداء أي لمباشرة حرف انداء نحو أحمد فهو كان الاسم لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم في ضرورة ولا في غيرها نحو الرحل وفهم من إطلاقه أنه يرخم على الاثنين السابقين أما رحيمة على لغة من لم ينو جمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه .

﴿ الاختصاص ﴾

انما ذكر هنا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ وإلى ذلك أشار قوله : (الاختصاص كنداء دون يا) يعني أن الاختصاص شبه بالنداء .

مبنى مطلقا فهو غير متمكن ﴿ قلت ﴾ لما كان البناء عارضا نزلوه منزلة المجرى (وقوله كما فعلوا في أدل) ما سوين وأصله أدلو بالضم والهمزة وسكون الواو ليم التنظير به وهو الذي يطهر من الأزهرى وليس به نظير لما يوا للتممة كسرة والواو ياء وآتى يسوين المسمى لأنه لا وجه لمنعه فالتقى ساكنان حذفت الياء لذلك ومثله أجر جمع جرو (وقوله ثم أشار إلى ما بين يمين) الأولى أن يقول ثم أشار إلى يمين حوار الوجيهين إذا أمن اللبس معهما وأما إذا وقع اللبس فيتجنب ما به اللبس وآتى بما ليس فيه (وجوز الوجيهين في كسامله) من كل علم مختوم بالهاء وظاهر المصنف ولو كان يوقع في لبس نحو ياعمره فلا يرخم على لغة من لم ينو فقت ياعمر بالضم التمس الذي لا يرخم فيه فيكون اعتبار اللبس وعدمه إنما هو في الصفة وحرقوا ياءهما بأن العلم الشهيرة لا يوقع في لبس غالبا بخلاف الصفة وفيها جامع مطلقا صفة أو علما ألبس أم لا والحق الذي للرضى وحمل عليه المربح كازم لمصنف أن الجمع فيما ألبس صفة أو علما والجواب نعم لم يلبس مطلقا (ولاضطرار رخموا دون ندا) (قول المكودي وفهم منه أنه لا يكون الخ مع قوله فلو كان الاسم الخ) هذا يقتضي أن ما خوذ من الناظم شرطان فقط والحق أن ما خوذ منه شروط ثلاثة اثنان صرح بهما وهما الاضطرار وكونه صالحا للنداء والثالث وهو كونه راءا على ثلاثة أحرف مأخوذ من المثال لكن هذا الشرط الثالث إنما هو في غير المختوم بالهاء ولا فاختوم بالهاء لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة ولم يأت المكودي بشاهد لكلام الناظم على ما في غالب النسخ ويوجد في بعضها بيت شاهد لذلك نصه :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره * طريف بن مد لية الجوع والحصر

والبيت من الطويل وقائله امرؤ القيس ونعم فعل مدح فاعله الفتى وتعشو مضارع تعشى تسير وقت العشاء والناظم وطريف وهو المخروص بالمدح والاصل طريف بن مالك فرخمه بحذف الكاف وفيه اشاهد وليلة منصوب على الظرفية والحصر بفتح الحاء المعجمة والفتاد شدة البرد وقول من قال الحصر بالحاء المهملة لم تثبت به رواية والله سبحانه وبه إلى أعلم .

﴿ الاختصاص ﴾

مصدر اختص بكذا والبراد بهما اسم مفعول وهو المختص أى الاسم المنسوب على الاختصاص (قول المكودي في البيت الخ) ياء أن لعرب نقول بصورة أيها في النداء وجعلوه صورة الاختصاص فحكم المختص كحكم لمدى في المنة وما يقوا أيها من باب النداء إلى باب الاختصاص لما بينهما من المشاركة المعنوية وهو الاختصاص في كل لأن النادى بالكسر يخص لما أدى بالفتح بالالف وهو الإنسان يخص نفسه بأيها والباعث على الاختصاص أحد أمور ثلاثة فخر أو تواضع أو زيادة بيان فالأول نحو على أيها الخواص محمد القدير يعني الخواص التسليم نفسه والثاني نحو أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله والثالث نحو نحن معشر الانبياء لانورث (الاختصاص كنداء) (قول المكودي يعني أن الاختصاص الخ) أبى المصدر في النظم على حاله والأولى أن يؤوله بالاسم المختص بأن يقول يعني أن الاسم المختص شبه بالنداء أي صورته صورة للنادى والافهوخر استعمل بصورة الانشاء توسعا كما استعمل الانشاء بصورة الخبر نحو : والوالدات يرضعن . ولشبهه بالنداء احتلفوا في مواضع هل هي من النداء أم من الاختصاص نحو أهل البيت لقوله تعالى : انما يريد الله ليذهب عنكم لر جس أهل بيت . قيل يا أهل البيت وقيل

وفهم منه أنه ليس منادى وفهم من قوله : دون يا، أنه لأصحابه حرف الداء ثم مثل فقال : (كمايها لفتى ياأرجونيا) وفهم من المثال أن اليا لا توصف باسم الإشارة ولا بالوصول كى الاء وفهم من قوله : بائر أرجونيا أنه لا بد أن يتقدمها كلام وأن الكلام الذى تقدم لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم وفهم ذلك من قوله : بائر أرجونيا ثم إن الاختصاص قد يكون فيه الاسم مقرونا بالومضاه وقد أشار إلى الأول بقوله : (وقد يرى دا دون أى تلوأل * كمثل نحن العرب أسخى من بئل)

يعني أن الاسم لا يكون بالاسم انقرون بأن وليس معه أي وفهم من المثال لا بد أن يتقدمه ضمير التكلم مرفوع بالابتداء كقولهم نحن العرب اقرب الناس للخياف ولم ينبه على التسم الثالث وهو انضاف كقوله عليه السلام : نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركنا صدقة. وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير اخص العرب واحسن معاشر ومع هذا قد اجحف الناظم بهذا الباب اذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والاسراب وحاصله ان اخص على قسمين قسم مبني على الضم وهو أيها الحق ونحوه وبني لشيء بالمادى لفظا وموضعا نصب بفعل واجب الحذف فذاقت العمل كما أيها الرجل فتقدير عاملة اخص بذلك أيها الرجل والمراد بأيها المتكلم نفسه وقسم معرب لفظا وهو انضاف ودو انكسر : ثم نحو نحن اقرب اقرب الناس للخياف فجن مبتدا وخبره اقرب الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف. فمديره اخص وكذلك لخصي نحو قوله : حياء السلام . نحن معاشر الانبياء لانورث. فمن مبتدا وخبر لانورث ومعاشر لانبياء معول بفعل واجب الحذف وفي قوله : الاختصاص كمداء اشعر بانه منصوب بفعل واجب الاضمار كالنهادي لشيء به.

﴿ لتقدير والاغراء ﴾

﴿ لتحدیر والاغواء ﴾

المعذرة منه المحاط على مكروه بحسب الاحترار منه والاعتراف بالخطأ المحاط على ما يحمل عليه وانما ذكرهما بعد الاختصاص
لشأنهما في آية الله .

[illegible]

﴿التحذير والاعزاء﴾

بفعل لا يظهر ثم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول إياك وأخواتها الثاني ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب الثالث ذكر التحذير منه وقد أشار إلى الأول بقوله : (إياك والنسر ونحوه نصب * محذره بما استتاره وجب)

يعني ان قولك إياك والنسر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يحجب استتاره نحو إياك والاسد وإياكم والجملة وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطبا ولا يكون بضمير العائب الذي الشذوذ على ماسيأى وفهم منه ان العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الفاعل المتصل إلى ضميره المنفصل وهو محتج في غير باب على وأخواتها إياك والنسر ونحوه مفعول بنصب ومحذره فاعل بنصب وبه متعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهي واقعة على الفعل الناصب الواجب الاضمار * ثم اعلم أن إياك وأخواتها يستعمل في التحذير معطوفا عليها كما تقدم ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله : (ودون عطف ذا إياها انصب) الإشارة بهذا للنصب باظهار فعل لا يظهر ويعني ان إياك وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو إياك من النسر وإذا مفعول باسب ودون ولايا متعلتان ينصب ثم أشد إلى الثاني والثالث بقوله : (وما * سواء سترفعه لن يلزما) فشمع قوله ماسواه النوعين أعني ما ناب عن إياك من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والتحذير منه وقوله سترفعه لن يلزما يعني انهما منصوبان بفعل مضمرة وبحوز اظهاره فتقول رأسك فيكون منصوبا بفعل محذوف ولك اظهاره فتقول نخ رأسك ونحوه وتقول في التحذير منه الأسد ولك اظهار العامل فتقول احذر الأسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله : (الامع العطف أو لتكرار) فعطف نحو رأسك والخائض والتكرار نحو الأسد الأسد وقد مثله بقوله : (كالضيم الضيم إذا الساري) والضيم الأسد والساري اسم فاعل موش سري إذا مضى ليلاه وهو مظنة الخوف من الضيم وإنما وجب حذف العامل مع إياك لكثرة الاستعمال وأما مع العطف والتكرار

المناسبة بين البابين ذكرها المسكودي ثم المناسب تقديم الأغراء على التحذير لأن عادة الجوهيين تقديم الأحسن معنى فيقول نعم ونس واثراب والعقاب والوعد والوعيد والأحسن معنى هو الأغراء لأنه للصحة وأحب بأن التحذير من باب درء المفاسد والأغراء من باب جلب المصالح ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح شرعا فقدم وضعنا ثم ان التحذير لغة مصدر حذر بالتشديد وصنلاحا عرفه المسكودي هو تنبيه المخاطب الخ ثم انه (اعترض) هذا التعريف بأنه غير جامع وغير مانع أما كونه غير جامع فلا أنه لا يشمل تحذير السكك نفسه وتحذير العائب الآتين في قوله وشذباى وإياه أشد وشذوها لا يخرجهما عن التعريف لأن التعريف يجب أن يكون جامعا معين والشاذ وأما كونه غير مانع فلا أنه يدخل فيه نحو : يا بني لا تشرك بالله . (وأوجب) عن الأول بأن هذا التعريف للتحذير التام دون الشاذ وعن الثاني بأن هذا تعريف بالاعم بناء على جواز وهو قول قدماء الماطقة على أن حدود الجوهيين إنما هي رسوم ثم ان هذا تعريف للتحذير اصطلاحا والمناسب تعريف اسم المفعول وهو المحذره لأنه هو اللفظ وكلام السجاة انما هو في الألفاظ ولو أراد تعريف المحذور به المصطلح عليه لقل هو اسم مفعول لاحذر محذوفا والأغراء في الأصل مصدر آخر وفي الاصطلاح عرفه المسكودي بقوله انزام المخاطب الخ واعترض هذا التعريف أيضا بأنه غير جامع لخروج اغراء الغائب نحو عليه رجلا غيري أي ألزم رجلا غيري فانه أصلح وأوسع لهووعيه مانع لدخول نحو : وتعاونوا على البر والتقوى . فان المعاونة على البر والتقوى هي محمد عليه الانسان وليس اغراء اصطلاحا (ونوله بفعل لا يظهر) وجوابي بعض المواضع وفي بعضها يجوز حذفه واضهاره كما في قوله : وما سواء سترفعه لن يلزما (وقوله وأخواته الخ) من إياك وإياكم وإياكن (وقوله إلى ضمير الخ) نحو نفسك أو رأسك (وقوله ذكر التحذير منه) نحو الاسد (إياك والنسر ونحوه نصب) (قول المسكودي إذا عطف عليه الخ) تقييده بذلك لئلا يتكرر مع قول النظم بعد ودون عطف الخ ولا الحكم لا يختلف مع لعطف ودونه (وقوله نصب الخ) نائب الفاعل يعود على إياك والجملة خبر ان في قوله يعني ان قولك الخ (وقوله يحجب استتاره الخ) لأنه لا كثر التحذير بلفظ إياكم وإياكنها بدل عن العامل المحذوف وهذا معنى تعليل المسكودي الآتي (وقوله من تقديره قبله اتصاله الخ) لأن لقاعدة مهما تأتي اتصال الضمير لا يعدل أي انفصاله وقد مر وفي اختيار لا يحىء الفصل الخ (وقوله فعل الفاعل) الضمير أي الفعل الذي فاعله ضمير مستتر (وقوله المتصل الخ) أي إلى مفعول ضمير متصل (وقوله وهو محتج) وجه معناه انك إذا قلت أحذرك بصيغة الأمر لزم اتحاد الفاعل والفعل بالعين مع انه يجب تخالفهما هذا حاصل كلامه على أن هذا المرسوم الذي صرح به لا يرد إلا لو قلنا بجواز النصريح بالعامل وقد علمت انه واجب لاستتار وهو مجرد تقدير لا ينطق به وعلى تسليم جواز التصريح به فلا يرد ما قال إلا لو قدرنا العامل مقيدا للانشاء كالأمر ولو قدرناه مضارعا مفتوحا بمزة الكام ما لزم ما قال لأن الفاعل حينئذ ضمير الكام وقيل ان العامل يقدر مقدما وان الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد انظر التوضيح (الامع العطف) اعطف هنا وفي الأغراء خاص بالو أول أن اراد

قد جعل بدل من اللفظ بالنوع وما موصولة مبتدأ وصفتها سواء ستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزمها والجملة خبر الأول وسر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسر ها هو الشيء الذي يستره والمراد هنا الأول وقوله الا يحجب لنفي لن ومع متعاقب يلزم وداف قوله اذا السرى صادى والسرى صفة ثم قال : (وشذاي واياه أشد) قد تقدم ان اياك في التحذير تكون للمخاطب غالبا وقد شد ذلك لكم كقولهم اي وان يحذف أحدكم الأرنب وأشد منه أن يكون للغائب كقول بعضهم إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ثم قال : (وعن سيدنا قصد من قاس أشد) وفهم منه ان بعضهم قاس ذلك في التكلم والغائب لأنه جعل قياسه مبتدأ أي مطروحا وإيا فاعل شذواياه مبتدأ وخبره أشد وحذف من مع أشدوا لتقدير وإياه أشد من إياي ومن قاس مبتدأ وخبره انتبهو عن سيدنا معلى بانبتذ ولدفع من المحذير انقل الى الاعراء قل :

(وكحذر بلا إيا اجعلا * مغرى به في كل ما قد فصلا)

والقدم حر لا سرا. أي لا مغرى حكمه حكم المحذير في جميع ما تقدم فيصعب بفعل واجب الاضمار ان كان مكررا كقوله : أخاك أخاك ان لا تأكله كساع الى المحذير سلاح أو معطوفا عليه كقولك الأهل والولد وبفعل جائز الاضمار في غير العطف والتكرار نحو أخاك وخبرهم أشد ومعهم من ها ومن الترجمة ومن ليت الأرنب الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به في الترجمة وإياه أشد وهو مفهوم من قوله والشر والمحذر وهو مصرح به في قوله محذر والمحذير به وهو اللفظ للدلول به على التحذير وهو مفهوم من

فهمه فتح ولا يبعد هذا المعنى من حروف مخط غير الواو والحصل ان الصور التي يجب فيها حذف العامل أربع إذا كان التحذير بإيا سواء كان مع العطف أو بدونه الثالثة والرابعة إذا كان التحذير بغير إيا مع العطف أو التكرار (قول للكودي فقد جعل الخ) أي ما ذكر من انطوف والتكرار بدلا عن النفس المحذوف فهو عوض منه ولا يجمع بين العوض والعوض منه (وشذاي وإياه أشد) (قول كسي كقول بعضهم إياي الخ) قال ذلك سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سئل وهو محرم عما يدعي به الحيوان فسمعهم بالله وبعنه عن سيد الأرم في الاحرام فقال لذلك الأسفل الخ وقيل رأى أرنبا وهو محرم حذف أن يستطاعه غيره من المحرمين فقال لذلك الأسفل وأمرح واسمهم وإياي الخ والأسفل بمنح الحمزة واسمين مارق من الحديد كالسيف والسكين وإياي منغوب بفعل محذوف والتقدير باعدوني عن حذف الأرنب ولا يلزم ما قال الكودي سابقا لاختلاف الفاعل والمفعول ولما حذف الفعل والفاعل انفصل ضمير التكلم وهو إياي وأن يحذف معمول بتحذوف والتقدير وباعدوا أنفسكم عن حذف الأرنب وباعدوا المقدره معطوفة على حمة باعدوا المقدره أيضا وفي الكلام شبه احسانك لأنه حذف المحذر منه في الأول وهو عن حذف الارنب وثبت المحذر بالفتح وهو إياي وحذف من الثاني المحذر وهو أنفسكم وأثبت المحذر منه وهو أرنب وحذف وهذا هو تقدير اوضح الا أنه قدر افعال مؤخر ولا يلزم كما عسى وهذا أولى بما ذكره الأزهري بعد والحذف الحاء للمجاعة والمجاعة فالأول الرمي بالهصى والضرب بالسيف والثاني الرمي بالحصى والحجارة بالأصابع قاله الجوهرى وقال غيره معاهما الرمي مطلقا لافرق بين كونه بالحجارة أو غيرها (وقوله كقول بعضهم إذا بلغ الخ) قاله عن العرب وانما هو محذوف والأصل المحذر نلقى نفسه وأمس الشواب ثم حذف الفعل ولام الأمر ثم حذف بالاق الضاف وتبعه نفسه مقابلة ثم حذف للنفس الذي هو نفس وأقيمت الهاء مقامه فانفصلت ثم أبدل أنفس إياي لأنها لا تلاقيها في المعنى والشواب جمع شبهة والمعنى إذا بلغ الرجل الستين فلا تتولع نفسه بشاية ووجه الشذوذ في التكلم ان الانسان لا يحذر نفسه ولا يخاطبها لعدم الفائدة لهية بما يحذر ومع ذلك اسمكم إذا خاطب نفسه وحذر هاهو بسمع فهو كخاطب في الحضور وانما كان تحذير الغائب أشد من التكلم لأن الأصل ان الانسان لا يأمر أو ينهى الا من يسمعه والغائب لا يسمع فيحتاج الى من يبلغه ما حذر منه وليس معه حضور أصلا فقد زد شذوذه على اسمكم بعدم حضوره وتعليل الواضح مردود (وكحذر بلا إيا) (قول للكودي كقوله أخاك أخاك الخ) البيت من الطويل وذكره مسكين بن عامر الدارمي والشاهد في أخاك حيث نصب بالالف على الاعراء بفعل واجب الحذف تقديره ألزم أحوالك وأحوالك الثاني توكيده ومن اسم ان ولا نافية للجنس وأحاسمها منون منصوب بالفتحة (فان قلت) لا يعرب اسم لا إلا إذا كان مضافا أو شبهها به (قلت) هذا من الثاني بالفتح لأن ه صفة لأخ أي كأنه له والخبر محذوف تقديره في الوجود وهذا أوى الوجوه التي ذكرها في لا أنه الذي هو مثل هذا التركيب وان قرأته دون تنوين فهو مبني على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها وله حيث شد هو الخبر والسكاف في كساع اسمية بمعنى مثل خبر ان وساع اسم فاعل من سعى والهيحاء الحرب وبعده ويقصر والاكثر المد وهو هنا بالمعنى لا غير لأجل الوزن وقد علمت ان من ذهب الى الحرب بغير سلاح فهو أول من يقتل (وقوله وقد فهم من هذا الخ) أي من قوله وكحذر على ما فيه (وقوله في قوله محذر) أي بكسر الهمزة في قوله نصب محذر (وقوله وهو مفهوم من

قوله فيما استناره وجب ولف اجعلا بل من نون التوكيد الخيعة ومعرى معول أول لا جعللا وكحذر في موضع المعول لنى وبلا متعلق باجعللا .

﴿ أسماء الأفعال والأصوات ﴾

إنما ذكر أسماء الأفعال والأصوات بعد التحذير والاعراء لأن بعض أسماء الأفعال معرى به نحو عليك ودونك وفتح من قوله أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور البصريين :

(ما ناب عن فعل كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه)

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والصدر النائب عن الفاعل وخرج بالثب اسم الفاعل ولم يدر أن معنى قوله كشتان في كونه غير معول ولا فاعلة فهو متمم للحد وقد احتوى البيت على أربعة أسماء الأول شتن وهو معنى يعصوه وهو معنى اسكت

قوله الخ) هذا غير صحيح لأن الذى فهم مما قال حذف العامل وحبوا والا فلحذر به صرح به الناظم في قوله إياك مع ونحوه مع وكحد على ما هو الحق فيه والحاصل أن كلام الناظم اشتمل على خمسة أمور التحذير الذى هو فعل الفاعل وهو مخرج به في ترجمة شتن اللفظ الذى وقع به التحذير وهو مخرج به في قوله إياك مع قوله هما وكحذر أى وكلفظ محذر به الثالث الشخص المحذر : كسر وهه مخرج به في قوله نصب محذر الرابع الشخص المحذر بالكسر وهو مخرج به في قوله نصب محذر الرابع الشخص المحذر : كسر وهه مأخوذ لزوماً لأنه يلزم من المحذر بالكسر المحذر بالفتح الخامس المحذر منه وهو قوله والنثر وتسخ الكودى فيها حاجباً وسوياً ما ذكرنا لك والله أعلم .

﴿ أسماء الأفعال والأصوات ﴾

(قول الكودى وهو مذهب جمهور الخ) وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء وفعل بعض الكرويين هي أفعال حقيقة وقال ابن صابر هي قسم رابع زائد على الاسم والفعل والحرف وسماه خالفة وأخى القوم الأول وادعى اسمها اسم من بعضها كصه ومه ودخول الألف واللام على بعضها كالنجم بمعنى انجو وتصغير بعضها كك ويدونما يعنى عصمها أم لا يدل علامات الأفعال وعلى مذهب الجمهور فعمل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمن كصه فانه لم لا يوثك سكب واسكت هو الذى دل على الحدث والزم من مدلولها حيثئذ عن الفعل اليها لسالعة فإذا قلت ههنا فعهه بعد جدوا نزل أى أكثر انزول وصه أكثر اسكوت وهكذا ومدلوله انه مدر وهو الحدث دون الزمان فسه حيثئذ اسم لقولك سكوت أو هي دالة على الحدث والزمان كاللعل أقوال ثلاثة والأول هو المناسب لتسميتها اسم فعل وهو المشهور ﴿ فان قلت ﴾ هل ينبئ على هذه الأقوال الثلاثة شئ أم لا ﴿ قلت ﴾ ينبئ عليها أنها اسم فاعل إنما تسمى الأفعال على مذهب الجمهور فلا محل لها وعلى القول الثانى محلها نصب كالمصدر وعلى الثالث محلها رفع (ما ناب عن فعل) في كلام الناظم تقديم الحد وهو ما ناب الخ على المحدود وهو اسم فعل ولذا سكت عليه الناظم فسماه فعلى ما ناب الخ (قول الكودى كذا) في كونه غير معول الخ الضمير يعود على اسم الفعل من حيث هو لا خصوص شأن (وقوله في كونه غير معول الخ) أى لغيره وأشار بهذا إلى وجه شبه اسم الفعل بالفعل وهو أن كلا منهما عامل غير معمول فيه احترازاً من كل ما ناب عن الفعل لكن هو معمول لعامل لفظى نحو صرباً زيداً فصر باً معمول لا ضرب الذى ناب عنه أو معنوى نحو أطعم الزيدان فطعم مبتدأ معمول لا أطعم وهكذا ﴿ فان قلت ﴾ المنوب عنه وهو الفعل لا يلزم أن يكون أبداً عملاً فكيف ساءه ألا يرى إلى جعل المراد كك في ما كان أصبح علم من تقمما وكالفعل المكفوف عن العمل نحو قلنا فنهما لا يعملان ولا يلزم أيضاً أن يكون غير معمول فيه فثبت باسم الفعل النائب ألا ترى إلى الفعل فانه يعمل فيه الجرد والواصب والجوازم ﴿ قلت ﴾ أحيب عن الأول أن أهمال الفعل نادر فلا اعداد به وعن الثانى بأن المنفى عمل خاص وهو الفاعلية أو المفعولية وما يقال ان اراد لا يدفع الاراد بحاج عنه بأن المخاطب بهذا الكلام من علم الفعل واستقر عنده أنه غير معمول لعامل يقتضى افعالية والمفعولية (وقوله ولا فضلة) أشار به لاخراج ان وأخواتها لأنها وإن أشبهت الفعل في كونها عاملة غير معمول فيها كاسم الفاعل خالفته في أنها تشمل كثيراً إذا اتصلت بها ما الزائدة عملاً بقوله : ووصل ما بنى الحروف مبطل * اعمالها ولا عملها كثيراً سميت فضلة ولا يحتاج لقول الكودى ولا فضلة إلا إذا جعلنا ما في ما ناب الخ واقعة على اللفظ وأما ان جعلناها واقعة على الاسم بدليل الترجمة فكون الحروف لم يدخل معها لكن يكون مبنياً على حواز الاخراج بالجنس (وقوله بمعنى بعد) اعترض عليه بأن المعروف أن شتان بمعنى افرق والحق أنه يكون بمعنى افرق ويكون بمعنى بعد كما حكاه ابن القيم

ووه وهو معنى أوجه ووه هو بمعنى انكشف وما مبتدأ وهو موصول وصفه نائب وعن متعلق باب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم فعل وسخة خبر الأول ثم إن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله : (وما بمعنى افعل كآمين كثر) بمعنى أن ورود اسم لفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وكثير بكثرة أن منه نوعا مقيسا وهو فعل من الثلاثي كبر وأيس من ثمان وثلاث مقيس ومن ثمانين وهو بمعنى استجب ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله : (وغيره كوى وهيات نور) بمعنى أن اسم الفعل من غير الأمر نزل أى قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقدمته بقوله كوى ومعناه أنعجب وما بمعنى الماضي وقدمته بقوله : هيات ومعناه بعد اسم أن من أسماء الأفعال ما هو في الأصل حار ومجرور وظرف وقد أشار إليهما بقوله : (والفعل من أسمائه عليك * وهكذا دونك مع اليك)

فإن ثلاثة أمثله اثبات من الحار والمجرور واحد من الطرفين فميك بمعنى أزم وهو متعد بنفسه كقوله تعالى : عليكم أنفسكم . وبالباء كقولك عليك يزيد ودونك معنى خذ وتعدى بنفسه كقولك دونك زيدا أى خذ زيدا وإليك بمعنى تنح ويتعدى بن نحو إليك عى أى تنح من هذا النوع مسموع ولسموع منه أحد عشر لفظا الثلاثة ككورة وكذلك وكأنت وعندك ولديت ووراءك وأمامك ومكاتب واللفظ مبدأ ومن أسمائه عليك مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول ودونك مبتدأ وخبره هكذا وما للتنبيه ثم قال : (وكذا رويد به اصين) يعنى أن رويد وبه من أسماء الأفعال بشرط كونها ناصبين كقولك رويد زيدا وله عمرا فلو خفضا ما سداها كان مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله : (ويعملان الخفض مصدرين) نحو رويد زيد وبه عمرو ومعنى رويد إذا كان اسم فعل أمهل وإذا كان مصدرا إملا ومعنى به إذا كان اسم فعل دع وإذا كان مصدرا تركوا فهم منه أن الفتحة في رويد وبه إذا كانا اسمي فعل فتحة باء لأن أسماء الأفعال كلها مبنية وإذا كانا مصدرين فنضحهما فتحة اعراب لأن المصادر معربة وفهم من قوله مصدرين

عن الأصمعي حدثت ثمة سقطة الاعماس (وقوله وأوه) بضم الهمزة وفتح الواو المشددة وسكون الهاء وهذا أشهر لفظها وحصل فيها في القاموس ثلاث خسرة لغة (وقوله وهى بمعنى انكشف) أى انحر ولا يفسر بالكشف لأن الكشف متعد ووه لازم (ون قلت) أن آمين لازم وانحجب متعد مع ذلك فسرته به (قل) ها وجدا مندوحة وهالك لم نجدها (وما بمعنى افعل) (قول السكودي أن منه نوعا مقيسا) قد مر في قول النظم والأمر هكذا من الثلاثي وغير النظم بفعل ولم يعر بمعنى الأمر إشارة إلى أن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر ونحوه والدعاء نحو آمين (وقوله وهو بمعنى استجب) هذا قول الأكثر وقيل إن آمين اسم من أسماء الله تعالى ومعناه اللهم والهمزة فيه ممدودة وقد تنصروا وتشد الهمزة كفى القاموس (وغيره كوى وهيات) في هيات مت وخسون لغة ذكر منها في القاموس إحدى وخمسين وزيد عليه خمس انظر هدى حاشية شيخنا سيدي على قصارة واقتصر الأزهرى على إحدى وأربعين (وقوله انما الخ) هذه البوطة ليست بتممة السبعة الأولى أن يقول ثم اعلم أن اسم الفعل فسمان مرتجل أى مستعمل من أول الأمر اسم فعل كشد ووصه وأوه ووه وقد مر والقسم الثاني منقول والمقول إما منقول من ظرف أو حار ومجرور أو من مصدر وقد أشار إلى منقول من ظرف أو حار ومجرور بقوله : (والفعل من أسمائه عليك) (قول السكودي وبالباء كقولك عليك الخ) صريح كلام السكودي أن عليك تعدى بالباء وانما إن تعدت به فبى بمعنى أزم وكلاهما غير صحيح فانه صرح غير واحد بأنهما لا تعدى بالباء وما سمع من ذلك مجهول على ريادة الباء كقوله عليه السلام : ومن لم يستطع عليه بالصوم . فالباء رائدة في المفعول ومن قل أنها تعدى بالباء والباء غير رائدة لم يفسرها بالزم كما يقتضيه السكودي بل فسرهما باستمسك (وقوله وكذلك الخ) معنى كذلك أمسك فبى مبنية ومعنى كما أنت انتظر فبى متعدية ومعنى عندك خذ متعدية وتكون بمعنى توقف فتكون لازمة أولئك متعد بمعنى خذ ووراءك لازم معنى تأخر وأمسك لازم بمعنى تقدم ومكاتب لازم معنى انبت وبعدك لازم معنى تأخر ثم إن هذا النوع لا يستعمل غالبا إلا مع الخطاب وشذ عليه رجلا ليسنى بمعنى ليلزم (كذا رويد به ناصبين) بالناسب للتوطئة التي قلنا أن يقول قبل هذا الشرط ثم أشار إلى المنقول من المصدر وهو نوعان منقول من مصدر له فعل ومنقول من مصدر لا فعل له بقوله : كذا رويد الخ (قول كدى رويد ريدا) رويد في الأصل مصدر أرود إرواد بمعنى أمهل إملا لا ثم صغر تصغير الترخيم بخذف زوائده التي هي الهمزة والألف وأوقعوا التصغير على أصوله ثم نقلوه وجعلوه اسم فعل مبني (وقوله ومعنى به إذا كان اسم الفعل الخ) أشار بهذا إلى أن له في الأصل

انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في الصدر المضاف ور ويدوبله مبتدآن والخبر في كذا وناصبين مال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبرا ومصدرين حال من فاعل يعملان واصمير في يعملان عائد على رويدوبله في اللفظ لا في المعنى فان رويدوبله اذا كانا اسمي فعل غير الذين يكونان مصدرين في المعنى ثم قل : (وما ما تنوب عنه من عمل * لها) يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها فترفع افعالها ان كانت لازمة نحو هيات زيد ويكون فاعلها واجب الاضمار إذا كانت أمرا كترال وتتعدى بحرف الجر ان كان فعلها كذلك نحو عليك زيد وتنصب المفعول ان كان فعلها متعديا نحو تراك زيدا ثم قال : (وآخر ما إلى فيه العمل) يعني أنها فارق الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يقال في تراك زيدا تراك وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرور باللام موصولة أيضا وصلتها تنوب وعنه متعلق بتوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الأولى والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناسبه المجرور والضمير العائد على ما الثانية لها في عنه والتقدير والعمل الذي استقر له الفعل انبى نابت أسماء الأفعال عنها مستقر لها في الأسماء الأفعال والظاهر ان ما في قوله : ما الذي فيه العمل ، زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن التي بعدها موصول ولو قال * وآخر الذي فيه العمل * لكان أحود لسقوط الاعتذار عن ما وليس في قوله : العمل إيطاء مع قوله : أيضا عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ثم قال : (واحكم تشكير ، الذي ينون * منها وتعريف سوامين) يعني أن ما نون من أسماء الأفعال نكرة وما لم ينون منها معرفة فتقول صه ومه فيكونان معرفين وصه ومه فيكونان نكرتين ومن أسماء الأفعال ما يسمي التعريف كترال فإنه لم يسمع فيه تنوين وما يلزم التشكير كواها ومعناه أعجب وهذا التنوين هو الذي يسميه المحوون تنوين التشكير وقد تقدم ولما قرع من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء

مصدر لأفعال من نطقه وإعماله فعل من معناه وهو دوع وترشتم نق من الصدرية وجعل اسم فعل (وقوله انه يجوز فيهما السوس الح) أعلن رويدوبله اذا جرا ما بعدهما فهما مصدران قطعاً معربان وان نصباً ما بعدهما فان كان منونين فهما مصدران قطعاً أيضاً وان كان غير منونين فهما اسماء فعل قطعاً (فن قلت) هذا التفصيل لا يؤخذ من الناطم وإنما يؤخذ من معناه فهما مهمما عملاً لتصب فهما اسماء فعل كان منونين أم لا ولا يكونان مصدرين الا اذا عملاً الخفض (قلت) بل التخصيص السابق يؤخذ من الناطم لأنه ذكر لفظ رويدوبله بغير تنوين فمعناه انهما لا يكونان اسمي فعل إلا إذا كانا على تلك الحالة وهي حذف التنوين فلونوما كما على أصلهما من المصدرية وبه علم ان جعل المكودي هذان هما من تسميها مصدرين قطعاً يقتضي انه لا يؤخذ من الناطم الا ما قال وقد علمت انه يؤخذ من لفظ رويدوبله بغير تنوين (وما لما سوب عنه من عمل * لها) (قول المكودي نحو عليك زيد الح) قد علمت أن مذهب الجمهور أن عليك لا يكون لازماً وإنما يكون متعدياً لأن فعله ألزم وما سمع فيه عدم التعدية فمحمول على زيادة الباء نعم على مذهب من يقول ان عليك تتعدى بالباء ويكون معناه استمسك فلا اشكال حينئذ واذا علمت الخلاف في عليك فالأولى التمثيل باليك لأنه بمعنى تح فهو متعد بحرف الجر قطعاً ويستثنى من الناطم آمين وايه فانهما لازمان وقد نابا عن فعلين متعدين وهما استحب وزد تقول يارب استحب دعائي وزدني علما (وآخر ما الذي فيه العمل) علمته أنها نائبة عن الفعل ولنايب لا يقوى قوة التنوب عنه فلا يلزم من جواز تقديم المفعول على فعله جواز تقديمه على نائبه (قول كدى كذلك من عمل) الأولى ان من عمل يتعلق بمحذوف بيان لما حال من ضمير الصلة العائد على ما (وقوله والظاهر ان ما في قوله الخ) هذا على أن الواقع بعدما هو لفظ الذي اسم موصول كما في غالب النسخ ويوجد في بعضها ما الذي بلام مكسورة حرف حر وذى اسم اشارة وحينئذ فما موصولة لازمة والعمل مبتدأ مؤخر والذي خبر مقدم والجملة صلة ما والعائد الضمير المحرور بقى ولا يحتاج للإصلاح (واحكم بتشكير الذي ينون) (قول المكودي فقول صه ومه الح) بكسرة واحدة ومعنى صه نعتون اسكت عن الكلام المعبود يبينان شئت تكلم بغيره وإن نوتته فلم ادا سكت عن كل كلام فهو نكرة ومعنى صه بكسرة واحدة انكف عن الأمر المعبود وان أردت أن تفهم غيره ففعله وان كان به بالتنوين فالمراد انكف عن كل شيء ادا علمت هداتين لك ان اتعرف في أسماء الأفعال اجمع الى تعيين الحدث وتشكير فيها راجع الى عدم تعينه (وقوله ومن أسماء الأفعال الح) قد يقتضى ان هذين القسمين الأخيرين غير داخلين في كلام الناطم والصواب أنهما داخلان لأن قوله احكم بتشكير الذي ينون صادق بما إذا كان تشكيره جازوا بما اذا كان تشكيره لازماً وقوله وتعريف سوام صادق بما إذا كان تعريفه جائزاً وبما إذا كان تعريفه واجباً وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف متنوعة وغير متنوعة واسما أعلام ثم قيل كل لفظ منها علم شخص كترال فإنه علم على لفظ معين وهو ازل وصه علم على لفظ معين وهو اسكت وقيل كل لفظ علم على جنس لأن نزال علم على جنس التزول كسبحان علم على جنس التسبيح وعبرة الناطم كما قال لشاطبي تشعر بان التنوين وعدمه سماعي ادم يقل إذا

وهي نون حاء ماخوطة به مالا يعقل اما لجره كعندس للابل وماندعائه كأوللفرس والآخر ماوضع لحكاية صوت حيوان كعناق لصوت العراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله :

(وما به خوطب مالا يعقل * من شبه اسم الفعل صوتا يجعل)

يعني ان ماخوطة به مالا يعقل من الحيوان من شبه الفعل في صحة الالكفاء به يجعل صوتا ويمن قوله ماخوطة ماكان للزحر كعندس وماكان لنداء كأوللفرس فان كليهما يخطب به مالا يعقل وماابتداء وهي موصولة وصلتها خوطة وبه متعلق بخوطة واسمير في به حائذ على الوصول وما بعد خوطة معمول لم يسم دعله وهي موصولة أيضا وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها لاسل يعقل ويجعل خبر المبتدأ وصوتا مفعول ثان يجعل وهو على حذف مضاف أي اسم صوت ثم أشار إلى النوعين الأخيرين بقوله :

(كذا الذي أحدى حكاية كعب) يعني ان من اسماء الاصوات ماأجدي حكاية أي أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ماكان حكاية لصوت طير أو كعاد لصوت سم الحيوان كعب ثم قال : (وألزم بنا النوعين فهو قدوجب) يعني ان الباء لازم في النوعين ونحمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الاصوات وأن يريد بها أسماء الافعال وأسماء الاصوات وهو أحوط لشمله جميع الباب ذاك شاء في جميع ذلك لازم وقوله فهو قد وجب تنميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم

أثبت ن س ر ع ك (وقوله وهي نون حاء) اذا أن كل نوع من النوعين نحنه نوعان كما يعلم من كلامه بعد (وما به خوطب مالا يعقل) (قول المكودي وهو الأكد) هذا التثنية مضي أن كلام اسم الصوت واسم الفعل يكتفي به ولا يتوقف على غيره وهو كعندس في اسم الصوت لأنه مفرد لا فاعل له أصلا وأما اسم الفعل فلا يكتفي به لأنه متوقف على الفاعل المظهر أو الضمر به مركب قوله ١٤٨١ هو نسبة لاسم الصوت المشبه لاسم الفعل المشبه به فلامعنى حيثئذ للتشبيه واجب بان اسم الفعل لا يكون لا يكون بيا بضمير استتر، ثم منزلة المفرد الذي يكتفي بلفظه ثم ان للوضح تبعا لغيره أخرج بكون اسم الصوت شبه اسم الفعل في صحة الالكفاء به بداء غير الداف كالليل في نحو قوله : ألا أيها الليل اللطيل ألا أنجلي * يصبح . . . نون كدي حاء مالا يعقل لا يسمى اسم صوت لأنه لا يكتفي به (واعترض) هذا ليس لأن نداء غير العقل يصح الالكفاء به أيضا لأنه في نحو حكاية حاء وهي نون لا يخرج حيثئذ (وأجاب) بأن الالكفاء البداء انما يحصل في بداء العاقل لأنه بمجرد سماعه ليس بداء غير العاقل فلا يكتفي به لأنك لا تريد اقلاله فيتوقف صحة الالكفاء على الجواب وهو قوله في هذا ألا أنجلي يصبح (وقوله كعندس) يدل في التاموس عندس زحر للبعل وقد يتلقى على البعل نفسه وهو في الاصل اسم رجل كان يعنف على البغال في زمن سدنا بن جابر عليه الصلاة والسلام فصارت البغال اذا سمعت اسمه انزجرت (وقوله كأو) بفتح الهمزة وسكون الواو مثل أو السهم فقاء السهميين وهما اسمان حيي ومعنى يجعل في كلام الناظم يسمى (كذا الذي أجدي حكاية كعب) (قول المكودي كق) معزاجية واللفظ مكسورة رقة مون (وقوله كعب) هو اسم لوقع السيف على شيء من حديد بقي به الانسان السيف في الحرب وسره على بالسريه (قول مكودي) تسميه هذا النوع لاخير باسم صوت ظاهرة لأنه حكاية لصوت الغير وما معنى تسمية الاول كعندس وأو باسم الصوت وأي صوت هذا (قلت) معنى ذلك ان الانسان لما كان يحتاج الى خطاب الدواب للحمل مثلا اولوقوف أو السير أو للهرب وهي غير مودة لا يمكن خطابها جعل لها أصواتا علامة على ما ذكر وكررها عليها حتى صارت الدابة بحيث اذا سمعت صوتا من تلك الاصوات تعلم أن أراد الانسان بذلك الصوت ثم ان اغلب أن اصوت لها باصوات دون حروف كالصغير مناسبة لاصواتها لكن لما كان ذلك قريبا على الانسان لان عادته أن لا يكلم غالبا إلا بالحروف جعلوا حروفا مجردة عن المعنى علامة على ذلك الصوت وتعود باسم الصوت وانما قلوا انه اسم للعناق النوعين لأنواع ثبوت اسمية النوع ثبتت اسمية الجنس (وألزم بنا النوعين) (قول مكودي وهو أحوط) (اعترض) هذا الحمل بانه يوجب التكرار مع قوله سابقا : وكفاية عن الفعل بلا تأثر (وأجيب) عن التكرار بأحرفه بأن المطالب العمده حسنت لإعادة خشية الغفلة ومنها ان التصود فيما مريان جملة أنواع الشبه التي من جعلتها النيابة عن الفعل فيكأنه ذكر سطر ادو حاء لسطا و ذكره هما الصالة على نحو ما قيل في : وكل مضرع له البناء يجب ومنها زيادة في الرد على من يقول ان للون من اسماء الافعال معرب قال ابن هشام في الحواشي وهذا الاحتمال أعم فائدة ولا مانع منه والذي ذهب عليه هذا في الموضح وتبعه الأرهري وجمهور الشراح أن المراد بالنوعين نوعا من الاصوات فقط وفعل ذلك ليعتق التكرار من أصله ولا يحتاج الى الجواب وانما بني اسم الفعل لشبهه بالحروف العاملة كليت ولعل في كون كل من اسم الفعل والحرف ناءا عن الفعل وعاملا غير معمول فيه وأما أسماء الاصوات فنبت لشبهها بالحروف للمهمة كلام الابتداء ونعم

(للفعْل توكيد بنونين هما * كوني اذهبن واقصدنهما)

يعنى أن الفعل يؤكّد بنونين أحدهما ثقيله كالنون في اذهبن والاخرى خفيفة كالنون في اقصدنهما ومعنى توكيد الفعل بهما انها يفيدان تحقيق معنى الفعل فاذ قلت اضر بن فيه توكيد لا صرب المجرد منها فهو أبلغ من مجرد وأوهم قوله بهما شمول جميع الافعال فالأهم بموضع :
(يؤكّد ان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب أو شرطاً ما تاليا * أو مثبتاً في قسم مستقبلاً)

يعنى ان هذين النونين لا يؤكّدان جميع الافعال بل يؤكّدان ما ذكر ذلك الامر بصيغة افعّل وشمّل قوله افعّل الامر والمدى لانه أمر فى المعنى وشمّل أيضاً الامر للواحد والواحدة والاثين والجمع منكرين أو مؤنثين فتقول اضر بن ياريدواضر بن باهدواضر بن واضربن واضربان واضربن لا يؤكّد بهما الثانى أن يكون ذا طلب قشمل القرون بلام الامر نحو لا يقومن وبلا الناهية نحو لا تقومن وبادة تخمين أو عرض نحو هلا تقومن أو تمن نحو ليت زيدا يقومن أو استفهام نحو هل تقومن الثالث أن يقع بعد ان السبعة القرونة بما نحو فاما تربن وهو المراد بقوله : أو شرطاً ما تاليا . أى أو شرطاً تالياً إما الرابع أن يقع جواباً لـ

وبلى فى كون كل منهما غير طالب لغيره ولا مطلوب لغيره والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ نونا التوكيد ﴾

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الباب السابق انهما فى الدلالة على الالتفات للحدث فعنى صهاسك وبالع فى السكوت ومعنى اسكنن المؤكّد بلون اسكس وبالع فيه الآن الاول دس على البالغة بذاته والثانى بلون وذلك آخر هذا الباب أو نقول له سبة أن اسم الفعل نائب عن الفعل والنون توكيد معنى (لا فعل توكيد بنونين هما) (قول المكودي تحقيق معنى افعّل) أى اسى هو اضر بن فى مثله بعد (وقوله فهو أبلغ من المجرد اصخ) بعد انناهم على أن الفعل المؤكّد بهما أبلغ من المجرد قال البصريون كل واحد من النونين أصل لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألماً وقال الكوفيون ان الخفيفة فرع الخفيفة اما لأنها مختصرة منها واما لان التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة فإذا أكدت بالخفيفة فكأنك ذكرت الفعل مرتين وإدا أكدت بالشديدة فكأنك ذكرت الفعل ثلاث مرات أو أرسا وهو الذى اختاره الخليل واستدل بأن زيادة النون تدل على زيادة المعنى غالباً وبحوليسجن ولا يكونا فان رليحا كانت حريصة على سجن بوصف أكثر من كونه من الصغارين فلذلك أتى فى الاول بالشديدة والثانى بالخفيفة وقال السعد الخفيفة أصل لان الشديدة لا يؤتى بها الا عند الاحتياج لزيادة التوكيد فهذه أقوال ثلاثة والظاهر أنه لا يبنى عليها وأحد من تقديم اسظم الحر وهو حار وحرور على المبدأ حصر توكيد النونين لفعل على حد لا يباغول وأما : * أفانن احضر والشهودا * فمن أندر الصرورة وسهل دلائل شبه الوصف بالفعل (يؤكّدان فعن) (قول المكودي وذلك الامر بصيغة افعّل الخ) تبع عبارة الناظم بالفعل وهى قاصره لأنها لا تشمل إلا الأمر من الثلاث مع ان الأمر يؤكّد بهما مطلقاً ثلاثياً كما مثل ورباعياً كدحرج وخماسياً كإنطاق وسداسياً كاستخرج (وقولنا السقاء) نحو * دران سكية عدا * (وقوله واضربن باهد) أصله اضر بن بيا المؤنثة المحطبة ثم أكد باحدى النونين ولىق ساكن حديها الياء لادفعها وبقيها ما قبل النون مكسوراً دليلاً على الياء المحذوفة لقوله بعدواشكله قبل مضمراً الى ان قال والمضمر احذفه وقوله واضربان أصله اضر بن أ كد بالون رسلت الالف لقوله بعد : والمضمر احذفه الا الالف . وقوله واضربن أصله اضر بنواثم اكدها فى ساكنان حذفوا لوالذلك وابقينا ما قبل النون معصوماً دليلاً على الواو لقوله بعد : واشكله قبل مضمراً . إلى أن قال والمضمر احذفه وقوله واضربان أصله اضر بن بون مفتوحة خطاب لجماعة النسوة فأكد بون التوكيد الشديدة ادا الخفيفة لاتقع بعد الالف وسيقول ولم تقع خفيفة بعد الالف الخ ثالثى ثلاثة أمثال فلوحدها نون الدرة الضمير لتفتح ما قبله فيلتبس بخطاب المفرد المذكور فتركوا النونين على حالهما وأتوا بألف فاصلة بين الأمثال لقوله بعد : واعازد قبا مؤكداً الخ (وقوله ويؤكدان أيضاً المضارع بشرط الخ) فى جعل هذه الامور الاربعة كلها شروطاً نظر لانه يقتضى انه اذا فقد واحد منها لا يصح توكيد المضارع وليس كذلك بل وجود الشرط الاول وهو الاستقبال لابد منه فإذا وجمعه واحد من الأشياء الثلاثة اند كورة بعد صح التوكيد فكان الصواب ان بعدها شرطين فقط احدهما الاستقبال وثانيهما كونه واحداً مسن هذه الثلاثة وفهم من الناظم أيضاً ان الفعل لو كان ماضياً لا يؤكّد وهو كذلك لان الماضى حاصل واحاصل لا يحتاج لتوكيد (وقوله فاما رين) أصله قبل الاسد إلى بيا المؤنثة تراعى وزن نحشى لانه من رأى ثم قلنا حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الرأى ثم حذفنا الهمزة تخفيفاً فصارت

وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله : أو مثبتة في قسم مستقبل. وقوله تؤكد مبتدا وخبره في الجور قبله وبنيون متعلق بتوكيد لانه مصدر وهما كوني اذهبن الى آخر البيت مبتدا وخبر والجملة صفة لبنيون وافضل مفعول بيؤ كدان ويفعل معطوف عليه وآتيا حال من يفعل وذا طلب حال بعد حال وشرطا معطوف على ذا طلب وآتيا نعت لشرطا وإما مفعول مقدم بتاليا ومشتا معطوف على شرطا وفي قسم متعلق بعبتا ومستقبلا نعت لثبتا ويجوز أن يكون آتيا حالا من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال ويكون ذا طلب حالا من انهنر في آتيا ويكون حينئذ شرطا الاستقبال مستفادا من قوله دا طلب أو شرطا لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان الاستقبال. ويؤيده قوله في قسم مثبتا مستقبلا ثم اعلم أن قوى التوكيد يؤكدان غير ما ذكر على وجه القلة والى ذلك أشار بقوله :
(وقل بعد ما ولم وبعدلا * وغير إما من طوالب الجزا)

ذكر أربعة مواضع تليق فيها النون الفعل للمضارع على وجه القلة وذلك بعدما والراد بهما الزائدة وبعد لم ولا المافيتين وبعد شرط غير إما مقيدة بعد الزائدة فو لطم بعين ما أرينك ههنا ومثاله بعد لم قوله :

محسبه الجاهل ما لم يعما * شيوخا على كرسية محما

ومثاله لا قوله عز وجل : وانقوا هذه لائمسين الذين ظاهروا معكم خاصة. ومثاله بعد الشرط بعين إما قوله :

فهما تشا معكم فزارة تعظمكم * ومهما تشا منه فزاره تمنعا

راد تمسك من اوان الخففة أنها في الوقف وغير خصوص عطف على لا ولما فرع من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف اجتهاد أحد في حين ما يشأ عن دخولها من التغيير فقال :

ثم استدل على أن الزاير تراس ماء كنة فالتقى ما كان الالف والياء خدفا الالف لدفهما لقول الناظم بعدوا خدفة أى الالف ثم استدل على راجح هذا رأى ليدخل الزاير وهذا لما غلب فيه فصار ترين قد دخل اجازم وهو إن اشترطية المدغم في ما الزائدة خدفت النون ثم حذف النون أكد بكون التوكيد الشديداً بقي ما كان ولا سئل لخدفيها فتحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله ما وروى في شكل يندس اثني قصار فاعلم أن بكسر الياء وهو معرب مجزوم بحذف النون ادبون التوكيد فصل بينها وبين الفعل ما في معنى غير مدنية وقصر قول الناظم : واعربوا مضارعا ابغريا الخ (وقوله وهو مستقبل مثبت) ومثاله : تالله لا يكدر أصامكم. ونظم مفهوم فعل ونحل وهو بلاضي ومفهوم آتيا وبقي مفهوم ما اذا كان مضارعا مستقبلا لكن بعد غير طلب ولا اما ولا قسم فلا يؤكده نحو يومه زيد عما ومفهوم في جواب قسم مثبت انه اذا كان في جواب قسم منفي لا يؤكده كقولك والله لا يقوم زيد غدا (وقوله ويجوز أن يكون الخ) أى آتيا في كلام الناظم ليس بمعنى مستقبلا مثلا يتكرر مع قوله مستقبلا بعدل الراد به جائيا فيتلقى سكاير وهذا هو الظاهر وان كان الاحتمال الاول اصرح في الراد (وقوله ولا يراد به قيد الاستقبال) أى ولا يتكرر مع قوله مستقبلا (وقوله ويكون حيثما الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل له على هذا الاحتمال الأخير يكون جواب لقسم مصرحا فيه بالاستقبال ولم على أنه من أين يؤخذ شرط الاستقبال فيها فأجاب بقوله مستفاد من قوله ذا طلب الخ (وقل بعد ما ولم) (قول كدى بعين ما أرينك الخ) هذا مثل لقوله لمن أراد أن يحى عليك أمرا وأنت تنتظره وللعنى انى أرى ذلك الامر الذى تريد أن تخفيه بعينى كما أرى حيزها وما زائدة وأرى مضارع رأى ولما أكد بالنون قلبت ألفه لام الكلمة ياء ولم تحذف لكون الفعل ضمير متكلم وهو غير راد ولا ياء وسئل قرأ وان يكن في آخر الفعل ألف الخ وههنا وبهين متعلقان بأرينك (وقوله محسبه الجاهل الخ) البيت من الرحر وقائمه أبو حيان فتعشى يصف جبلا قد عمه الحصب وحف به البسات قاله العيني وتبعه جمع والحق انه يصف لبا حين صبه في مدح وطاعت تالله الرعدة لأن السوابق والأواحق تدل عليه والهاء في محسبه مفعول راد وهي عائدة على الاحتمال الاول على الجبل وعلى الناس على الناس والجاهل فاعل يحسب وما ظرفية مصدرية وشيوخا مفعول ثان ليحسب ومعما بصيغة اسم المفعول نعت شيخا وعلى كرسية متعلق بمعما والشاهد في يعما حيث أكد بعد بنون التوكيد الحليفة المبدلة ألفا ويحتمل أن تكون الالف لاطلاق المافية راحة الهم نتيجة اعراب بناء على أن لم ناصبة وعليه قراءة ألم نشرح بفتح الحاء (وقوله قوله عز وجل وانقوا فتنة الخ) فأكد تعبين عدلا لندية تشبها لها بالهية صورة وجملة لاصيين خبرية صفة لفتنة فتكون الفتنة عامة للطالمين وغيرهم لخاصة بالطالمين لانها قد وضعت باسمها لاصيين للطالمين خاصة وقيل لانهية اطر الارهرى (وقوله فمهما الخ) البيت من الطويل وقائمه الكمية ومهما اسم شرط حارم ونشأ عنهم فعل الشرط وفزارة زراى وراء بينهم ألف قبيلة من غطفان ممنوع من الصرف فاعل تشا وتعظمكم جواب الشرط مجزوم بحذف الياء واعرب لعرب المصدر والشاهد في تمنعافانهم مؤكدة بعدمهما بنون التوكيد الحليفة المبدلة فى الوقف ألفا والعنى ان هذه القبيلة ان أرادت العطاء صلت وان أرادت اللع فلا يقدر أحد أن يتعرض لها وظاهر الناظم استواء التوكيديين هذه الاربعة فى القلة وليس كذلك بل

(وآخر المؤكد افتتح كابرزا) فعمل ان حق آخر المؤكد بهما افتتح لأنهم جعلوا الفعل معها بمنزلة خمسة عشر فقول اصرن ولا قومن وابرن ولا ترزن وآخر معول مقدم بفتح والمؤكد نعت لمخدوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتتح ثم انه قد يعرض في أواخر الأفعال المؤكدة بالونين عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها بقوله :

(واشكله قبل مضمر لين بما * جانس من تحرك قد علما)

يعنى ان الفعل المؤكد بأحدى النونين اذا كان فاعله مضمرًا لينا فأنك تجعل في آخر الفعل شكلًا جانسًا لذلك الضمر وشمل قوله لين ألف التثنية وواو الجمع واء المخاطبة فتقول هل تقومان يزيديان وهل تقومون يازيدون وهل تقومن ياهدن وهل تقومن ياهدن وشمل أيضا السج الآخر كمثل المذكورة والمعنى الآخر نحو هل تعزوان يازيدان وهل تعزن يازيدون وهل تعزن ياهدن ثم ان الضمير اللين ان كان غير ألف حذف لالتقاء الساكنين واليه أشار قوله : (والمضمر احذفه) وأل في المضمر له أى المضمر المقدم وهو اللين فتقول هل تقومن يازيدون وأصله هل تقومون فاجنعت الواو ساكنة وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال :

التوكيد بعدم ولا قليل وبعلم وأداء الجزاء غير أمّا قبل من التثنية (وآخر المؤكد افتتح) (قول كدى بمنزلة خمسة عشر) فيكون لفعل مع النون مركبين وهو مذهب الناطم تبعًا للمارسى وابن السراج وفي الفرة انه اصحح وقال سيويه والسيرائى والرحاح الفتح عارضة للساكنين وبين ذلك أن الفعل إما أن يكون مبنيا قبل اتصال إحدى نوني التوكيد به ثم لا ون كان مبنيا قبل الاتصال نحو اصرن وب الفرة اذا اتصلت بإحدى النونين التثنية ساكنة قبلوا سكون الأول فتحة وان كان معربا قبل الاتصال نحو هل تقوم فاد اتصلت بإحدى النونين بنى على السكون كاهو الأصل فيلتقى ما كذن قبل سكون الأول فتحة وينبى على القولين انه على الأول الفعل مبنى على الجمع ولا إشكال وعلى الثاني مبنى على السكون انقدر فيما قبل النون المانع من ظهوره اشتعل المحل لفتحة العارضة لرفع التاء الساكنين وفي قوله ابررا إشارة الى أن الطالب اذا وصل الى هذا المحل وثقن ما قبله ينبغي له أن يبرز على أقرانه لأنه حار من علم العربية للوصول للمطلوب حفظ وافرا (واشكله قبل مضمر) هذا مستثنى من قوله وآخر المؤكد افتتح كأنه قل محل وحوب الفتح إذا كان الفاعل غير واو ولا ياء ولا ألف والا لم يحكم هو قوله واشكله الخ رستنى مسألة أخرى وهى العمل المسند الى نون الاناث بقوله وألزد قبلها مؤكدا الخ اذا عمت الاستثناءين تبين لك ان قول الناطم آخر المؤكد الخ يكون خاصا بأسند الى اظاهر وإلى الضمر المستتر وكل منهما إما أن يكون الفعل معه صحيح الآخر أو معتلا بالواو أو بالياء أو بالألف وتقلب ياء مجموع ذلك ثمان صور أمثلة المسند الى الظاهر الأربعة ولا يكون إلا مضارعا لا يضرى ولا يجرى ولا يرمى ولا يسمى يارب أمثلة الضمير المستتر الأربعة لا يضرى ولا يجرى ولا يرمى ولا يسمى يارب فيفتح ما قبل نون في الصور الثمان وان كان الفاعل واو أو ياء أو ألف كاهو موضوع قوله واشكله الخ فتدرة يكون لام لكامة صحيحا وتارة يكون معتلا بواو أو ياء أو ألف فاذا ضربت أحوال لام الكامة الأربعة في أحوال الفاعل الثلاثة صارت الصور اثني عشرة صورة وكلها يشملها واشكله قبل مضمر الخ إلا أن الناطم استثنى بعد صور الألف لام الكامة وهى ثلاث لأن فيها تفصيلا مذكورا في قوله وان يكن في آخر الفعل الخ فبقى قوله واشكله شاملا لصور سبع فقط ثلاث فما اذا كان لام الكامة صحيحا وهى الأمثلة الثلاثة الأولى عند السكودي وثلاث فما إذا كان لام الكامة واو وهى الأمثلة الثلاثة الأخيرة عنده أيضا وبقي عيه ثلاث وهى ما إذا كان لام الكامة ياء وستقف عليها فأشار الى الصورة الأولى مما إذا كان لام الكامة صحيحا وأسند الى ألف الاثنين قوله فتقول هل تقومان بتشديد النون بعد الألف حددوا نون الرفع سوا الى الأمثل ولا تحذف الألف لقوله وهو معرب بالنون المحذوفة لتو الى الأمثال لان نون التوكيد غير مباشرة وأشار الى الثانية منه إذا أسند الى الواو بقوله وهل تقومن الخ أصله كما مر أول الكتاب تقومون فهو مرفوع ثبوت النون والواو فاعل ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حددنا نون الرفع لتو الى الأمثال فالتقى ساكنا الواو وانون المدخلة في النون فحذفوا الواو لقوله والضمر احذفه الا الألف وأبقينا الضمة قبلها دالة عليها فهو معرب بالنون المحذوفة لتو الى الأمثال لان النون غير مباشرة والفصل هو الواو المقدرة وأشار الى الثالثة منه إذا أسند الى الياء بقوله وهل تقومن ياهد الخ أصله تقومين ياهد وتصريفه كما قبله الا أن ذلك بالواو وهذا بالياء ثم شرع في بيان الصور الثلاث فيما اذا كان لام الكامة واو فأشار الى الأولى منه إذا أسند الى الألف بقوله هل تعزوان الخ وتصريفه مثل تصريف هل تقومان يازيدان ثم أشار الى الصورة الثانية منه إذا أسند الى الواو بقوله وهل تعزن

والظاهر مطلق نحو هل تخشين ريد وهل تخشين همد وهل تخشين الهنداء وهل تخشين الريدون وهل تخشين الهندات والخمر المستر نحو هل تخشين فقلب الألف في جميع ذلك ياء ثم مثل فقال : (كسعين سعيًا) وفاعل هذا المثال ضمير مسبو وألف باسم يكن والخبر في الجبرور ويحتمل أن يكن تامة بمعنى وجد وهو أظهر والهاء في قوله فاحمله عائدة على الألف وفي منه عائدة على الفعل ورائعا حال من الهاء في منه وغير مفعول برفع وياء مفعول ثان لأجله والتقدير اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رائعا غير الياء والواو ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله :

(واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفى)

يعنى أن الألف الذى فى آخر الفعل الذى كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء يحذف إذا رفع الفعل اداء والواو ويحذف الصمير الذى هو واو أو ياء محركا بحركة مجانسة فتحرك الواو بمجانستها وهو الضم وتحرك الياء بمجانستها وهو الكسر فقول فى نحو تخشى رافعا لواء هل تخشون وأصله تخشى فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لانتماء الساكنين ثم لحقت الواو حركت لانتماء الساكنين وكانت الحركة ضمة لتجانسها مع الواو ومثل ذلك فيما كان فاعله الياء :

(نحو اخشين يا همد بالكسر ويا قوم اخشون واضم وقس مسوبا)

فالمثال الأول لما كان مرفوعة الياء والثانى لما كان مرفوعة الواو فالعمل فى ذلك مثل ما ذكرنا لك فى المثال السابق والشعر فى قوله . واحذفه مائدا على الألف وهاتين إشارة إلى الواو والياء ، وشكل مسبو وخاسر فى موضع الصفة لشكل وفقى خبر لشكل وفى و د معنق معنى ثم قل :

الصورة فى واشكاه الخ وجعله شاملا لصور عشر غلط وثما الصور بعد المسد إلى الظاهر أو إلى الضمير الستر فمضى من أفراد قوله وآخر يؤكد افتح كما مر وذكرها لكون الألف قلب ياء (وقوله والظاهر مطلق) أى مفردا أو مشى أو جمعا مدكرا أو مؤنثا فى الجميع وقد مثل بجميع ذلك والياء الواقعة فى جميعها قبل النون مفتوحة مقلوبة عن الألف لأم الحكمة والنون منه مرفوعة للعمل فى الجميع فهو معنى (وقوله المستر نحو هل تخشين) بفتح الياء وفاعله ضمير يعود على المرد المذكور الخاطب (كسعين سعيًا) (ان قف) القياس أن يقال اسعن بحذف الياء لأنه أمر مبنى على حذف الألف (فالجواب) أن الأمر مأخوذ من المضارع كيه كاذ المضارع والمضارع فى نحو هذا يحزم بحذف الألف قبل التوكيد نحو لا يسع ريد فذا أكد رجعت الألف وقلبت ياء فتقول ليسعين زيد ولم تبقى الألف محذوفة كما كانت قبل التوكيد لأنه قبله كان معربا فالأمر أثر فى لفظه فحذف الألف فلما اتصلت به نون التوكيد صار مبنيا وصار الجازم لا يؤثر فى لفظه وإنما يؤثر فى محله فرجعت الألف وقلبت ياء ولو بقيت الألف محذوفة لكان الجازم أثر فى لفظه فيكون المضارع معربا بحذف الألف مبنيا لان اتصال النون به فى وقت واحد وهو جمع بين تقيدين فاذا أخذ الأمر من المضارع قبل توكيده كان مبنيا على حذف الألف لأن المضارع مجزوم بحذفه وإن أخذ الأمر من المضارع بعد توكيد المضارع بقى على حاله من إيات الألف وقلبها ياء (واحذفه من رافع هاتين) (قول للكودى وأصله تخشى الخ) هما أصله قبل الاسناد فاذا أسنده لى واو الجمع كما صار هل تخشون اجتماع ساكن الالف لام الحكمة وواو الجمع حذفوا الالف لدفع لتمام الساكنين ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفوا نون الرفع لوائى الأمثال فالتقى ساكن ال واو والنون بدغمه فحركنا الواو بحركة تجانسها وهى الضمة لقوله وفى واو ويا شكل الخ وهذه هى الصورة الثانية من صور الالف (وقوله ومثل الخ) نحو هل تخشين بكسر الياء وأصله قبل الاسناد هل تخشى أسند إلى ياء بثلاثة الخ طبة فصار هل تخشين فالتقى ساكنين فكسرت الياء لقوله وفى واو ويا شكل الخ وهذه الصورة الثالثة من صور الالف (نحو اخشين يا همد) أصله اخشى مبنى على حذف الالف ثم أسند إلى ياء بثلاثة الخ طبة فصار اخشى برد الألف وياء ساكنة لأنه لما أسند إلى الياء بنى الأمر على حذف النون فرجعت الألف إلى المسد إلى الياء يحزم بحذف النون فالتقى ساكن الالف والياء فحذفوا الألف لانتماء الساكنين لقوله واحذفه من رافع الخ ففى اخشى يا همد فالياء فاعل كما تقول فى المضارع أنت تخشين بحذف الألف والياء ساكنة ثم أكد بنون التوكيد مطبعا وهى حفيضة فى مثالى النظم فالتقى ساكن الاسبيل لحذف أحدهما فحركنا الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة لقوله وفى واو ويا شكل الخ (ويا قوم اخشون) ناقوم مبادى مضاف إلى ياء السكهم وصح فيه أن يكون مكرة مقصودة مبنى على الضم وأما اخشون فأصله اخشى مبنى على حذف الالف ثم أسند إلى واو الجمع فردت لالف لأنه لم يبق مبنيا عليها ل صار مبنيا على حذف النون كان مضارعه يحزم بحذفها فصار اخشا فالتقى ساكن الالف لالف لدفعها لقوله واحذفه من رافع الخ فصار اخشوكا تقول فى المضارع أتم تخشون ثم بعد حذف الألف أكد فالتقى ساكن ال واو والنون للدغمه ولا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الواو بحركة تجانسها وهى الضمة لقوله وفى واو ويا شكل الخ وما ذكرناه فى تصريف هذين المثالين هو الصواب وما فى الأزهري لا معمول عليه إذ لا موجب لقلب الالف ياء مع أن الالف محذوفة فى المضارع أيضا وإذا علمت تصريف هذين المثالين على

(ولم تقع خفيفة بعد الألف * لكن شديدة وكسرها ألف)

يعنى أن نون التوكيد الخفيفة لاتقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها لشيئها بنون
لشيء وإنما تقع بعد الألف نون الخفيفة لأنها لا تجمع في غير الوقف بين ساكنين إلا والأول حرف لين والثاني مدغم وشمل قوله
لألف اسمية كقولته تعالى : ولا تدعنا . والألف المعصلة بين نون التوكيد ونون الاناث نحو لا تضربن يا هندات وهو
المبني عليه بقوله :

(وألفا رد قبها مؤكدا * فعلا إلى نون الاناث أسدا)

وإنما شمل قوله الألف لائقين لوجود صلة للتع فيهما وإنما لحقت الألف قبلها للفصل بين الامثال وهى توث الضمير
ونون التوكيد وخفية فاعل يتقع وبعد متعلق يتقع وشديدة معطوف بلكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنفة
وهيكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديدة وألفا مفعول مقدم يرد ومؤكدا حال من الفاعل المستتر في رد

وهو الحق وتصريف مشى المكودي اسم بين لك أن حذف الألف قبل التوكيد ليس لأجل نون التوكيد بل لجيء بياء لضمير
أو واوه فليس حذف الألف خاصا بالتوكيد فقول الناظم واحذره من رافع هاتين ليس خاصا بهذا الباب (فان قلت) لم لم تحذف
أياء والواو هاتين ضميران وحذفهما من حيث قال والضمير احذفه (قلت) أجيب بأنهما حذفا هناك لبقاء ما يدل عليهما
وهو ضميرهما من الواو وكسرهما قبل الياء وأما حذفهما قبلهما مفتوحا فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما لأن الفتحة لا تدل على ياء ولا واو
(ون مع جملة بعد الألف) (فون كسى لشيئها بنون اللثني) الأولى أن يقول تشبيها لما شون الرفع لأن نون اللثني في الاسم ونون
الرفع في الفعل ونون التوكيد في الفعل (وقوله لأنه لا يجمع الخ) هالك حذف بين والاصل لأنه يلتقى ساكنا ولا يجمع في غير
الوقف وهو اوصل من الخ وأراد بهذا الكلام أن يذكر موضع الذي يجوز الجمع فيه بين ساكنين وصلا ويقال له التقاء الساكنين
على حده وطريقة في محور اجتماعها وحاصله أنه ان كان الأول حرف مد ولين والثاني مدغم جاز ثم ان كان الساكنان معا في كلمة
حاراسا كالناتين وحاحه قومه . وان كانا في كلمتين نحو اضربا ريد من في حجة الجمع خلاف والمشهور جوازه ولذلك أطلق المكودي
فان كانت نون التوكيد الواقعة بعد اد ثب شديدة فالتقاء الساكنين على حده وهو جائز وان كانت خفيفة فهو على غير حده وهو غير
جائز (وقوله كقولته تعالى ودعنا من) بتمديد النون قراءة الجمهور متعارف واسع ووقع في اعراب هذه الآية اختلاف كثير حتى كتب
من مداد ليسبح المكودي وأعرابها جماعة من أهل الشيم بما هو غير ظاهر وكذلك الصفدى والحق ان اعرابها لانهية وتبعان
عبرهم وعلاهم حزمه حذف النون والألف فاصل ونون التوكيد غير مباشرة لفصل الألف ولذا قلنا انهم عرب (فان قلت) كما تحذف
النون للحارم حذف النون الى الأمثال وهما اجتماعا معا فمن أين لك أن النون حذفت للجازم (قلت) أجيب بأن نون التوكيد لاتصل
بالعرب إلا بعد دخول أول المد أو مدغم في قوله ابا ذا طيب الخ وان تقدم الطلب بما يحزم حرم قبل اتصال نون التوكيد
به وهذا لا فائدة أخرى ولا تبعان يسكون التاء الثانية وشديد النون مكسورة من تبع الثلاثي واعرابها كالقراءة قبلها وهنالك
قراءة لا يبيد كإسار سادل سبع ولا تبعان من اتبع لكن النون التي بعد الألف مخففة مكسورة ثم احذفوا على هذه القراءة فاقيل
ان نون التوكيد سادى في قوله من قول بجواز وقوع الخفيفة بعد الألف مستدلا بهذه القراءة ولا يتم الاستدلال بها إلا لو جعلنا الواو
للمطلب ولا يبيد ان اس ادس و محتمل أن يكون الواو للحال ولا نافية والنون بعد الألف نون الرفع والفاعل مرفوع وما احتمل
واحتمل شدة الاسدس (وقوله كسرنا) أصله تضربن فهو متعارف متى على السكون لاتصال نون الاناث الفاعل به ثم أكد
بالشديدة فالتقى ثلاثة أمثال ولو حذفنا نون الاماث الأولى لتسحت الياء قبلتس بخطاب الفرد المذكور فاقوا نون الاناث وفصلوا
بينها وبين نون التوكيد بالألف تسمى ألف الفارق وكسروا النون والفعل متى لاتصال نون النسوة به وقدمثل المكودي بما إذا كان
لام الكلمة صحيحا وهى احدى السور الاربع التي وعدنا بها والثانية أن تكون لام الكلمة واوا نحو هل تعزوان والثالثة أن
تكون لام الكلمة اء نحو هل ترميان ما هدت الرابعة أن تكون لام الكلمة ألفا وقلب ياء نحو هل تسعين بسكون الياء ففعل
بهما الاث كما فعل الاول فسين أن الدور أربع وعشرون كما مر لاء نون (وأما رد قبها مؤكدا) (قول كدى لوجود علة النع الخ)
وهى التقاء الساكنين على غير حدهما وبنيته ان لو أتيت نون التوكيد الخفيفة وصلا بعد أحد الاقنين التقى ساكنان على غير حدهما
(وقوله وهى نون الضمير ونون التوكيد الخ) وفيها اد ذاك بنون اذ الخفيفة لاتقع بعد الألف (وقوله وخفيفة فاعل) هذا على ما في غالب
النسخ من رفع خفيفة صفة لنون مخدوفة وفي بعض النسخ بصبب خفيفة فيكون فاعل تقع يعود على النون وخفيفة حال من الفاعل

وفعلا مفعول يؤكدا وأسندا في موضع الصفة لفعل والى متعلق باسمدا ثم ان النون الحفيفة تحذف في موضعين أشار الى الاول منها بقوله : (واحذف خفيفة الساكن ردف) يعنى ان نون التوكيد الحفيفة تحذف إذا قبلها ساكن كقولك اضرب الرجل وسيله قوله :
لا تهن الفقير عليك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه

وفهم من قوله لساكن انها مرادة معنى لان حذفها لغرض لفظى وهو النقاء الساكنين وفهم من قوله ردف ان الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها ثم أشار الى الثانى بقوله : (وبعد غير فتحة إذا تقف) يعنى ان النون الحفيفة تحذف أيضا إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن ما زيدون واخرجن ياهند بعد ان تحذف من اخرجن الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين فاذا وقفت عليها ذهبت نون التوكيد لانها لا تثب في الوقف فيرجع حينئذ الحذف لاجلها وقد أشار الى ذلك بقوله :
(واردد اذا حذفها في الوقف ما * من أجلها في الوصل كان عدما)

يعنى انك اذا وقفت على النون الحفيفة حذفها ورددت ما كان حذف لاجلها في الوصل وهو الواو من اخرجن والياء من اخرجن فتقول يازيدون اخرجوا ياهندا خرجى وفهم منه أيضا ان حذفها لغرض الوقف وانها مرادة معنى وردف في موضع النقة الساكن وبعد متعلق بالحذف وكذلك إذا حذفها متعلق بآر دودوها عائدة على النون ومفعول بآر دودوها موصولة وأفعلة على الواو والياء المحذوفين لاجل السكون وصلتها عدما ومن أجلها وفي الوصل متعلقان بعدما والتقدير اردد في الوقف اذا حذف النون التى الذى عدم من أجلها في الوصل ثم قل :
(وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا)

الضمير في وأبدلها عائد على النون الحفيفة يعنى انها إذا وقفت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلها ألفا فتقول في اضربن في الوقف اضربا وفي قفن قفا وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل : لسفعن . واكوتن لنفسن وليكونا ووقفت مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلها أى في حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون منعولا أى لاجل الوقف .

المقدر (واحذف حفيفة الساكن ردف) (قول كدى اضرب الرجل الخ) بفتح باء اضرب وأصله اضربن مؤكدا بالنون الحفيفة فلما ابعثها ساكن حذفت وبقيت الباء مفتوحة دليلا على ان الفعل مؤكدا ولو كان عزا مؤكدا لكسرت الباء على أصل التثنية الساكنين (وقوله ولا تهن الفقير الخ) هكذا في بعض نسخ المكدوى باثبات الواو في ولا تهن الخ وحيد فلا اشكال أن البيت من المسرح والذي في غالب النسخ لا تهن الخ بحذف الواو وهو الذى في الموضع وفي كثير من كتب العربية وهذا لا يصح من جهة العروض وقول بعض البيت من الحفيف سهولان السوابق والواحق تدل على أنه من المسرح فمن السوابق قوله منها :

لكل هم من المموم سعه * والصبح والسا لافلاح معه

ومن الواحق قوله : قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه

فاقبل من الدهر ما تأكله * من قرعينا بهيشه نفعه

وهى قصيدة فيها حكم كثيرة وقائلها الاحبط جاهلى كان قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة والشاهد في لا تهن وأصله قبل دخول لاعليه تهن مضارع أهان ثم أدخلت عليه لاجرمته بالسكون على النون فالتقى سا كان الياء عين الكلمة والنون لام الكلمة فحذف الياء ثم أكدناه بنون التوكيد اسما كنه وحذفت نون التوكيد وبقي النون قبلها مفتوحا لا علم فهو مؤكدا متى في محل جرم الاسمية وقول يس انه مجزوم بسكون مقدر في آخره منع منه اشتغال النون لام الكلمة بالفتحة التى آتى بها لاجل نون التوكيد المحذوفة للساكنين سهوا لا قضاؤه انه سبق معربا في اللفظ وان اتصلت به النون وليس كذلك ادفع قبل دخول النون كان محروما اللفظ فساأ كد بالنون لم يسبق فيه اعراب لالفاظ ولا تقديرا ولم يسبق الا الحذف قال الشيخ باني ومن اعجب ان مثل ذلك وقع للعلامة ابن دكرى والكمال فله ومثل ما وقع لابن دكرى وقع لشيعنا سيدى على فصار فاعل تهن ضمير المخاطب والفقير باصصب مفعوله وعلك لغة فى لعلى والكاف اسمها وان تركع خبرها ومعنى الركوع الحط والواو في والدهر واوا الحال ومن معنى البيت قول الشاعر :

لا تحقرن امرأ ان كان ذا ضعة * كم من وضع من الاقوام قد رأسا

قرب قوم حقرا ثم فلم نرم * اهلا لخدمتنا صاروا لنا رؤسا

(واردد إذا حذفها) (قول لكودى فتقول يازيدون اخرجوا الخ) أى في الوقف لكن يكون التوكيد حينئذ محمولا إذ لا يدري هل الفعل أكد وحذفت منه النون كما هو الموضوع أولم يؤكد فان قلت (إذا كان الجهل موجودا فأولى أن يقال ان النون لا تؤكد

﴿ مالا يصرف ﴾

(الصرف تنوين آنى ميبنا * معنى به يكون الاسم أمكيا)

يعنى ان اصرف هو التنوين الذى يبين به ان الاسم الذى يتصل به يسمى أمكيا وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين
و لا يسم من اسرف لوجود عنتين فيه أو علة تقوم مقام عنتين وقصده فى هذا الباب أن يبين الاسماء التى لا تصرف

عس نوا و نيا ، الاوصالا لوقفا وهو أولى من قولهم انها أكد بها ثم حدثت ورفع ما حذف لاجلها وجهل الحكم قلت * أحب
أنهم لا يدعوا بعد اسمها ألما فى الوقف عما ان التوكيد بها غير خاص بلوصاد الواو واياء أختان للالف وجهل لتوكيد
معها وقتا لا يضر والله أعلم .

﴿ مالا يصرف ﴾

وجه التسمية من البين ان نونى لتوكيد يؤكدان الفعل فلها تعلق به ولاسم الذى لا يصرف له تعلق بالفعل لشبهه به ثم اختلفوا
فى صرف على أقوال أولاها انه مشتق من الصرف بكسر الصاد وهو الحاصل من اللين لان الصرف حالى من شبه الفعل
كأنه علة لا تنطق من غير مصدر وهو قليل وقد مر فى العرب والبنى ان الاسم أقساما ثلاثة الأول غير متمكن ولا أمكيا
والثانى متمكن فى أحد الوجوه الثلاثة فى قوله كالشبه الوضعى الخ الثانى متمكن أمكيا وهو الذى لم يشبه الحرف أصلا
وهو الذى من سبأ واحد على الداء الثالث متمكن غير أمكيا أى معرب غير مصرف لشبهه بالفعل وهو المراد ها وهذان القسمان
الأخيران اختلفا فى قوله سابقا : ومعرب الاسماء الخ . (الصرف تنوين آنى ميبنا * معنى) مراد الناظم بقوله معنى بتأوه
على الأصل حيث يشبه لأحرفا ولا فعلا (قول المكودى وما صرح به من أن الصرف هو التنوين) أى تنوين التمكن لا مطلق التنوين
وهذا قول من أقوال ثلاثة تسمى أنه تنوين التمكن مع الجوز ثالثا انه جميع أنواع التنوين الأربعة الخاصة بالاسم التى هى تنوين
التنوين بالاسم . والقابلة لغرض والقول الأول كما قال المكودى هو مذهب المحققين (واستشكل) بالمتى وجمع المذكور انما هو جمع المؤنث
سالم من هذه . لأنه مصروفه ولا تنوين صرف فيها أما الأولان فلا تنوين فيهما أصلا وأما الثالث ففيه تنوين لكنه ليس للتمكن
وإنما هو لعمامة (وأجيب) ان الأربعين فى قسمها فئة مقام التنوين فى الدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده ولذلك تحذف للإضافة
كما تحذف الموصوف لها ويدل على أن الون بمنزلة التنوين ان الحرف الذى قبل الون فيها منزل بمنزلة حركة المفرد والون فيها بمنزلة
معزى الحركة الثانية وعنى التنوين فى المفرد فيكون الصرف تنوينا أو تونا فاعلة مقامه وخص الناظم التنوين بالذكر لانه الأصل
وأجيب عن جمع المؤنث بان فيه تنوينين أحدهما محذوف وهو تنوين الصرف وإما حذف لانه ساكن ونسب المقابلة لانه كان كما يحذف لال
والانضافة والاعتماد أن جمع المؤنث مصروف تقديره فلا حاجة لاستثناءه ووضح له وقول من قال ان التنوين وجمع المذكور وجمع المؤنث
واسطة بين الحرف وغيره غير ظاهر لانه لا يمكن الوسطة (وقوله لو سجدت لعل الخ) أشار بهذا إلى أن حقيقة الاسم الذى لا يصرف
وانه مافيه علتان فرعتان أو علة واحدة تقوم مقامهما وتجميع العلل تسع جميعا ابن الجاس فى قوله :

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة * ركب وزد عمة فالوصف قد كمل

والراد بالعله الخروج عن الأصل وبيان ذلك ان الأصل فى الاسم أن يكون مفردا ليس على وزن الفعل غير معدول ولا مؤنثا ولا معرفة
ولا مركبا ولا مزيدا ولا ورنما عجميا ولا وصفا فان خرج الاسم عن الأصل يفقد اثنين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام اثنين
منع من الصرف أى هو الذى لا يصر شيئا بالفعل ووجهنا شبه ان الفعل فيه علمان فرعتان احدهما من جهة اللفظ والأخرى
من جهة المعنى أى من جهة اللفظ فى اشتقاقه من لفظ الصدر والاشتقاق فرع عن الاشتقاق منه وأما التى من جهة المعنى فهى احتياجه
فى حصول الفائدة أى الماعل أو ما يقوم مقامه وما يحتاج فرع عما لا يحتاج فإذا شبه اسم فعلا فى مجرد وجود عنتين فرعتين فيه
أو علة تقوم مقامهما فلا يوجد فيه الحر والتنوين كما لا يوجدان فى الفعل فلو كانت العلة من جهة اللفظ فقط فلا أثر لهما نحو أجمال
نوع أجمال جمع جمل فيه علتان كل منهما لفظية وهما الجمع والتصغير فينون ويخفض بالكسرة وأما اجتماع عنتين معنويتين فلا يمكن
لان أى من جهة المعنى إما هى العلية والوصف كما ستعرف ذلك والعلية والوصف لا يمكن اجتماعهما وقول بعض أنها اجتماعا فى حائض
وقال ان فيه عنتين معنويتين الوصف والتأنيث سهو لأن التأنيث علة لفظية كما يأتى وتسميتهن التأنيث معنوية فى نحو هند
انما هو فى كونه ليس بالثناء ولا بالاكمل . ثم ان هذه العمل التسع منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعل أخرى وذلك شيان ألف التأنيث

وانما ذكر الصرف وعرفه لأن يعرفه يعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فهو غير منصرف ثم ان جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة في اسكرة وسبعة في المعرفة وشرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال :

(فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع)

يعنى أن ألف التأنيث منع من الصرف مطلقا أى كانت مقصورة أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هى فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا نحو ذكرى وسمى وحبل وسكرى وحرأ وأسماء وركباً وانما سمعت ألف التأنيث وحدها لأنها قامت مقام عينين وهما التأنيث ولزوم ألف التأنيث فألف التأنيث مبتدأ وخبره منع ومطلقا حل من الضمير فى مع العائد على التبتأ وحرأ صلة الذى والعائد من الصلة الى الوصول الضمير المستتر فى حواء والهاء فى حواء عائد على ألف التأنيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار إلى النوع الثانى مما يمنع فى اسكرة فقال :

(وزائدا فعلا فى وصف سلم * من أن يرى باء تأنيث ختم)

يعنى ان زائدى فعلا وهما الألف والون الرائدتان يعنان الصرف إذ كانا فى وصف سلم من أن يختم بناء التأنيث والمانع لمن الصرف الألف والون والصيغة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن أى هو فعلا وفهم من قوله فى وصف أن هاتين الرائدتين لو كانتا فى غير الوصف لم يعنا نحو سرحان وفهم منه أن الوصف الختوى على هاتين الرائدتين إذا تأنيث بالهاء لم يعنا نحو فدايمان

مصنفا وصيغة منتهى الجموع وناقيا لا بد فيه من وجود علتين احدهما معنوية وهى لا يكون الا أحد شيئين عمية أو وصف والأخرى لفظية وهى مع الوصف أحد أمور ثلاثة وهى على ترتيب ادائهم زيادة ذاع وامون أو ورن الفعل أو العمل ومع العمية فاح - أمور سبعة اما مع التركيب المرحى أو مع زيادة الألف والون أو مع التأنيث يعنى ألف أو مع الحجمة أو مع ورن الفعل أو مع ألف لالحق أو مع العدل (نبيه) تسميهم نحو أحمد مجموعا لعتين فيه مساهمة لأن كل علة لا تؤثر وحدها بل تتعاون معهما هو الذى يؤثر بشكل واحدة كأنها جزء علة (وقوله وانما ذكر الخ) هذا جواب عن سؤال مصدر كأنه قيل له رجم بما لا ينصرف ثم عرف داخل الترجمة الصرف فأجاب عنه المكودى بان يعرفه الصرف يعرف ما لا ينصرف (وقوله اثنا عشر نوعا الخ) (فان قلت) هذا يخلف لما ذكرنا من أن العلة للوجود فى الأنواع تسع (قلت) لا مخالفة لأنه راعى ها ما يكون مع العمية أو مع الوصف أو دونهما والعالى سابقا عدت اجمالا من غير مراعاة شىء (وقوله خمسة فى النكرة الخ) هذا سهو لأنه يتسنى ان هذه خمسة لا منع من الصرف الا إذا كانت نكرة وليس كذلك بل منع مطلقا كما يأتى فالصواب أن نقول خمسة فى النكرة والمعرفة وهو الوجود فى بعض نكرة ومع ذلك فيه شىء (فألف التأنيث مطلقا منع) (قول المكودى نحو ذكرى الخ) مصدر ذكر فهو نكرة علم على امرأة وحبل وصف خاص وسكرى جمع سكران وحرأ بالمد وصف وأصله حرى كسرى فلما قدسوا له زادوا قبل أله الفاء أخرى فوقع فى الصورة جمع بين ألين وهو محال لفظا وحذف الأولى يأتى المد الذى سيقته ولو حذف الناية لم يبق ما يدل على التأنيث فقبلوا النائية همزة ولم يقبلوا الأولى لقوات المد إذا علمت هذا فاساد المد الى الهمزة بجار لأنها مقبلة عن ألف التأنيث والا فالمدود ما قبلها (وقوله وأسماء) علم على امرأة وليس جمع اسم حتى يعترض عليه بأن الهمزة فيه أسماء واو (وقوله وزكر باء) بيع فى التثيل به للرادى ومثله الموضح وهو اسم للبي العلوم لكن قالوا يوقف فى كون همزة مقبلة عن ألف التأنيث على ثبوت عريته واندى حقيقه بعض المحققين انه مجموع من الصرف للعمية والحجمة (وقوله وهما التأنيث الخ) فالتأنيث علة راحة للفظ ولزوم التأنيث أى علامه فكلامه على حذف مضاف علة راحة لعمى إذ اللزوم منزل منزلة العمية لأن العلم لازم لسماء كالألف (فان قلت) ما الفرق بين التأنيث بالألف والتأنيث بهاء التأنيث حتى قلتم ان الأول قائم مقدم علتين والثانى قسمة لا بد فيه من علة أخرى معا كما يأتى فيمكن الجواب بما قيل ان ألف التأنيث لازمة لا يمكن انفكاك الكلمة عنها بمعنى انك إذا أردت ان تذكر فازلها لا تصح والتاء تكون غير لازمة نحو قائمة فانها تحذف مع الذكر وحمل وفاطمة مخافيه التاء لازمة على ما فيه التاء غير لازمة وتأمل (وزائدا فعلا فى وصف سلم) (قول المكودى لم يعنا الخ) أى لأجل الوصف فلا ينافى انهما قد يعنان لأجل العمية كما يأتى فى قوله كذاك حاوى رائدى الخ على أن الصواب حذف هذا المفهوم لأن الوصف عنده أحد العلتين فهو الموضوع فلا يخرج به شىء لا انه شرط (وقوله نحو سرحان)

فأنت تقول في مؤنثه فزار ما بوفرت فيه شرط للمع غضبان وسكران فانت تقول في مؤنثهما غضبي وسكرى ولا يجوز فيهما
نفسه وسكره وإنما معطوف على الضمير المستتر في مع العائد على ألف التأنيث وجار العطف عليه لأصل المفعول والتقدير منع
الصرف ألف التأنيث وزائد فعلان ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف للدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك وفي وصف
معنى برأسه وسلم إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف وختم في موضع المفعول الثاني ليرى وراءه معنى يختم ثم أشار إلى الثاني فقال :
(ووصف أصلي ووزن أفلا * ممنوع تأنيث بتا كاشهلا)

يعنى أن الوصف إذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه عدو عامن الماء يصرف وفهم معان أفعل إذا لم يكن وصفا للصرف كما بكل
اسم لدرسه وفهم معان أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يتبع من الصرف كأربع من أسماء العدد وفهم معان أيضا أن الوصف
إذا لم يكن على وزن أفعل لم يؤثر في بلع كضارب وفهم معان أن أفعل الصفة إذا أتت بالهاء مصرف كقولهم أرمل للمفقر فإن مؤنثه أرملة
وشأن أفعل مؤنثه فعلاء كآخرو وحمراء ومأمؤ ومعنى كأكبر وكبرى ومالا مؤنثه كأكبر للعظيم الكثرة لأن قوله ممنوع تأنيث بتا شاملا له
وتنبيها باسمه عارضة كأدغم ووصف معطوف على رائدا ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما قدم في رائدا فعلان وأصل نعمته
وعولدى سوع الأبداء إذا جعل مبتدأ ووزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وتا متعلق بتأنيث ثم صرح بفهم قوله
أصلي مثله (وألحق عارض الوصفية * كأربع) يعنى أن وزن أفعل إذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها في البلع لخصوصها وذلك
كأربع فإنه سم من أسماء العدد لكن العرب نسبت به فزار درت بنساء أربع فهو مصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك أنبأ أى دليل
وصف المؤنث كما يعنى عارض الوصفية فكذلك يعنى عارض الاسمى وإلى ذلك أشار بقوله : (عارض الاسمى) وهو عكس أربع
وهذه الأفعال كقرب فى الأصل وصف فيجرى مجرى الأسماء من الاسمى ويتبع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله :
(فالأدغم القيد لكونه وضع * فى الأصل وصفا بصرفه منع)

هو اسم فاعل وأدلى أى جعل بنحو ريحان لأن سرحان مكسور السين فهو خارج بما قبل وهو لفظ فعلا (وقوله نحو ندمان الخ)
محذوف معان إذا كان من المادعة وهى المكنة عند شرب الخمر وغيره وأما أن كان من الندم فهو ممنوع من الصرف لأنه يلقب
في مؤنثه معنى أنه سم من أسماء العدد كقرب فى الأصل وصف فيجرى مجرى الأسماء من الاسمى ويتبع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله :
الألف والياء والواو والهمزة ولا يؤخذ كون أربع أمرين من الناطق إلا إذا جعلت في من قولنى وصف بمعنى مع على حذف مضاف والتقدير
على الأعراب الذى عند الكردى وهو الحق وزائدا فعلان مع منع وصف سلم الخ كذلك أى يعان من الصرف كما سمعت ألف
التأنيث وهذا السبب قد ربه هو مذهب جمهور البصريين وهو الذى فى التسهيل وقال بعض البصريين وهو الذى فى الباب السادس
من معنى أن أربع رادة الألف والنون فقط فیل وهو ظاهر عبارة الناطق من غير تأويل ووجه هذا القول أن الألف والنون قاما
مقام ألف التأنيث (ووصف أصلي ووزن فعلا) (قول كدى كأربع من أسماء العدد) كونه اسما للعدد المعلوم وهو أصله والوصفية
طارئة عليه فلا تعبر وهذا هو قوله وألحق عارض الوصفية (وقوله أرمل للمفقر الخ) أى وصف للمفقر احترازا بما إذا كان وصفا
عاما فإن مؤنثه رملاء بدون ماء ومن ذلك ما حكاه ابن السكيت من قوله عام أرمل أى قليل لنظر وسنة رملاء أى قبيلة للطر فأرمل
فى هذا مجموع من اسرف وأما اشترط هذا شرط لأن الضارع لا يلحقه هذه التأنيث فذا لحقت الوصف ضعف عن شبه الضارع
ولا يمنع من الصرف (وقوله للعظم الكثرة) يفتح ليم كالخشفة وزنا ومعنى كافى القاموس والاصح وما شاع على الألسنة من سكون الميم
لغة عامية (وقوله معطوف على وصف) الأولى قراءته بالنصب فيكون منصوبا على أنه مفعول معه (وألحق عارض الوصفية) الإضافة فيه مع
الإضافة فى قوله عارض الاسمى من إضافة صفة إلى الموصوف أى ولحقين الوصفية العارضة والاسمية العارضة ويتعين قراءة الاسمى فى كلام
الناطق يسكون لام التعريف وثبت همزة الوصل فى الدرج وذلك ضرورة ثم إن هذا البيت الذى بعده لو حذف فيها الناطق ما ضره للاستغناء
عنهما تفهيم وصف أصلي (قول المكردى وأصله الأرب) أى أن هذا اللفظ فى الأصل اسم للحيوان المعلوم ثم نقل وجعل
وصفا وليس المراد أن أرب بدون أل معدول عن الأرب بل لأنه لا معنى له قال ابن عارى لصواب إبدال الناطق كأربع بكأرب لأن
أربع قد شرط ما جمع من الصرف لأنه يقبل التاء فيقال أربعة فهو خارج عما مر (فالأدغم القيد لكونه وضع) فى كلام الناطق تقديم العلة على

من أسماء القيد أدهم وهو في الأصل وصف لكمة استعمال الأسماء فألغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول مررت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات وأسد للحية أيضا فلأدهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل النى بمن الشئ وانصرافه منع خبر مبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفي الأصل متعلق بوضع ثم إن من الأسماء التى على وزن اعل ما جاز فيه لصرف ومع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله :

(وأجبل وأخيل وأفعى * مصروفة وقد يبنى للمعا)

أجبل اسم للصقر وأخيل اسم لطائر ذى خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وانست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب بمعها من الصرف ووجهه انه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في أجبل لأنه من الجدل وهو القوة وأخيل لأنه من الحيور وهو الكثير الخيلان ومنهم من قوله مصروفة وقد يبنى للمعا أن الصرف هو الكثير ثم أشار الى النوع الرابع مما لا يصرف في النكرة فقال :

(ومنع عدل مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث وآخر)

يعنى ان هذه الأسماء التى ذكرها في هذا البيت يتمتع صرفها للعدل والوصف أمامى فهو وصف معدود على اثنين اثنين فاداناب جاء القوم مثنى فعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فإذا قلت مررت بقوم ثلاث فعناه أيضا مررت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما آخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع الأخرى أنى آخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال وبالاضافة فعدل عما يستحقه من ذلك وقبل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال :

(ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لأربع فليعما)

يعنى ان موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع لصرف للعدل والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحد ومثنى وثلاث ومثلث ومرجع ورباع ووزن مبتدأ والخبر في قوله كهما أى مثلهما ودخل كاف التشبيه على الضمير لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر ثم أشار الى النوع الخامس فقال :

المعول لصيق النظم والأصل لأدهم القيد انصرافه منع لكونه وضع في الأصل وصفًا ثم ان الذى يمنع من الصرف إنما هو أدهم بدون أل وأما المقرون بأل فهو مصروف وقرنه السطم بأل ضرورة (قول المكودي لنوع من الحيات) القاموس الأرقم أحب الحيات واطلبها للناس أو ما فيها سواد وبيض أو ذكر الحيات أو الأسود الحية اعظيمة انتهى وبه يعلم ما في الأرهري (وأجبل وأخيل وأفعى) (قول كدى أجذب اسم للصقر) ففتح الصاد اسم للطائر الذى يصطاد قاله الجوهري وهو الباز وقيل بل هو أعم (وقوله اسم لطائر ذى خيلان) جمع حال وسيفول الماطم وشاع في حوت وقاع الخ وهذا الطائر أحضر على جناحه فقط تحالف لونه يقال له الشقراق والعرب تشاء به وقيل طائر عظيم الرأس يصطاد العصافير وهو أول طائر صام لله (وقوله اسم لضرب من الحيات) يضرب بها المثل في الظلم يقال أظلم من أفعى وذلك أنها لا تبلى لنفسها يما وكل بيت قصده هرب هله مه وتركوه لها خوفًا منها (وقوله معنى الصفة) أى الذى هو الاشتقاق باعتبار لفظها والا فهى أسماء أصلا وحالة راهمة ثم ان الاشتقاق في الأولين ظاهر ككاذب كدى وأما في الأخير الذى هو أفعى فهو غير ظاهر لأنه لا مادة له من لفظه وإنما له مادة من معناه وهو الإديية لأنها إذا ذكرت تصور الانسان إذايتها (ومنع عدل مع وصف معتبر) العدل اخراج اللفظ عن صفة الأصلية مع بقاء معناه (قول المكودي جاء القوم مثنى الخ) الأولى أن يمثل بنحو مررت بقوم مثنى لان الموضوع أن يكون الوصف اصطلاحيا ويكون اللفظ مجرورا وأما مثنى في مثله فهو حال والحال وان كانت وصفا لكن معنى لا اصطلاحا (وقوله فعناه جاء القوم اثنين اثنين الخ) أشار بهذا الى أن مثنى وما ذكر معه من الأعداد معدولة عن أصول أعدادها المكررة لا المفردة فقط ففي العدل زيادة معنى ليس في الأصل من دون تكرار فإذا قلت مررت بقوم ثلاثة فقد حصرت عدتهم وإذا قلت مررت بقوم ثلاث فالمراد انك مررت بهم ثلاثة ثلاثة سواء أكثر عددهم أو قل وإنما عدلوا عن الأصل للكرر للاختصار فان مثنى مثلا أخصر من اثنين اثنين (وقوله معدول عن الألف واللام) أى عن دى الألف واللام فهو على حذف مضاف والمعنى ان آخر المجرد من أل معدول ومختصر من المقرون بها (وقوله وذلك لأنه الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ولو اجتمع الى جعل آخر معدول عن المقرون بها فقال وذلك الخ (وقوله وحق ما كان كذلك الخ) أى وحق اسم الفضيل إذا كان جمعا أن يستعمل بال انج لأنه إذا كان مجردا من أل والاضافة تلزم فيه عدم اللطاقة لقوله وان لمكور يضاف وجردا الخ وهما قد

(وكن الجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل جمع كافلا)

يعنى أن الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كونه ممنوع الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان كمداعل أو ثلاثة أحرف أو وسطها ساكن كمداعيل جمع صر وثلث م الجمع مقام عنبر وها الجمع وعدم الظير في الواحد وشمل قوله مفاعل ما أوله ميم كساجد وما أوله غيرها كدارهم وشمل قوله المداعيل ما أوله ميم كصايرج وما ليس أوله ميم كدنانير وكافلا خبر كن وجمع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول مشبه ثم إن من هذا الجمع ما يعنى سئل اللام وهو قسار أحدها ما قبلت به الكسرة التي بعد الألف فتقبلت الياء ألها نحو عدارى ولا اشكال في منع التنوين منه والآخر ما استعملت في يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين وإلى ذلك أشار بقوله :

(وذا اعتلال منه كالجوارى * رقعا وجرا أجره كسارى)

يعنى أن ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوارى كونه على ما ذكر من حذف الحركة بحرى مجرى سار فى لحاق التنوين فى آخره فى حالى الرفع والجر فعمل هذه حوار ومررت حوار وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح فتعول رأيت حوارى وفهم من قوله كالجوارى أن نحو عدارى ليس كذلك وإن كانت معنلا وظاهر النظم أن التنوين فى حوار وبابه تنوين اسرف للشبه له بسار وليس كذلك على التشديد بل التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة والتنوين فى سار للصرف وبخالفه أيضا أن المعتل فى حوار لمدحة والمعر فى باب سار الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره

وحديث عمر بن الخطاب والاسنة وشوصا بنى هذوا أنه معدول عن القرون بأن فتنم فيه المطابقة لقوله وتوأل طبق ومقال كدى هو مذهب الجمهور وردة الفارسي بأن المعدول يكون تابعا لأصله فإن كان أصله معرفة كان معرفة نحو أمس وسحر المعدولين عن أمس واستخرج فكل من الأصل والمعدول معرفة وأخرهما نكرة والأخر معرفة فلا يصح أن يكون معدولا عنه ولهذا قالوا الصواب عند ما حرره أرادى ونحوه فوضع أن آخر معدول عن آخر الفرد وذلك أن القياس فى اسم التفصيل إذا كان مجردا من أل والاصفة أن يكون معدولا مذكرا وها آخر مجرد فله أن يؤتى بالفرد لكن عدل عن الفرد إلى الجمع وأصل آخر آخرهم ميمين قبلت الثانية أما (وكن الجمع مشبه) كان ينبغي لنا ظم أن يذكر هذا البيت والايات بعده عقب قوله فأنث التائيث الخ لأن فى كل منهما علة قامت مقام يمين ولا لت سكت ثم أصبح يد كدلت هاتك (قول السكودي مفتوح الفاء) المراد بالفاء أول الكلمة سواء كان فاء الكلمة حقيقة كتبدل أو رائدا كساج (وفوه وهما جمع وعدم الظير الخ) فالجمع المقصود وعدم الظير علة لفظية كما صرح به الأزهري وفل من اصواب ان العلبين اللين قامت مقامهما علة واحدة هما الجمعية ولزومها والجمعية علة لفظية ولزومها علة معنوية شبيهة بلعم فى كوها لازمة كان العلم لازم للماء ومعنى كونه لا نظير له فى الأحاد ان سائر جموع التكسير للكثرة له نظير فى الأحاد فظير رسل والظير وحال كسار وظير حمر قمل وظير غروف صرد اسم لطائر ونظير حجاج عنب ونظير قتلى سلمى ونظير صبية قرية وهكذا ولا يرد أن المعدول كالمعدول ولا يفعل كالمفعل فلم يسمع على وزنهما مفرد لانها جمع قلة وحكم جموع القلة حكم المفرد بدليل استعمل على لسانه ولان المعدول والنا سمي هذا الجمع سمي مجموع لأن جمع التكسير إذا لم يكن على هذه الصيغة يمكن أن يجمع جمع التكسير بعد ذلك مرة أخرى كالأصل تصديق جمع أميين فيجمع أصل على أصل وتساوى على أصائل فقد بلغ أقصى جموع التكسير ولا يمكن جمع التكسير بعد ذلك مرة أخرى وأما جمع سلامة فقد يجمع نحو صواب فقد جمع على صوابات (وقوله نحو عدارى) جمع عدارى وهو السكارى والى كسار رها وأصل عذارى عذارى ياء مصمومة دون تنوين ثم تقول تحركت الياء فى الأصل وأصبح ما سمي فى الخصة اراصة فبسط فلا يمكن تنوين الراء لأجل الألف وأما الاعراب فعلى الألف تعذرا وهذا الاستعمال فى المعتل سريعا ماله هو مطوفى النظم (وذا اعتلال منه كالجوارى) (قول السكودي من حذف الحركة الخ) لا معنى له والصواب أن يقول فى بقاء كسرة ما بعد الألف على حالها وعدم ابتدائها فتحة ليحترز به من نحو عدارى (وقوله فى لحاق التنوين) الأولى أن يقول فى حذف يائه وتنوين ما بعد الألف وليس المراد أنه كسار فى كل وجه وبه يستقط اعتراضه (وقوله مررت بجوار الخ) بوار مخصوص بالفتحة لانه عن الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة تخفيفا وعوض منها التنوين وأصله جوارى ياء بحركة دون تنوين ثم استندت الضمة على الياء فحدثت فوقه هالك بعض ثقل بوقوع ياء ساكنة آخرها فحذفت فوقه اخلال بصيغة منتهى الجموع لانه لم يبق بعد الألف إلا حرف واحد فحذفوا من الياء التنوين وهذا معنى على أن مع الصرف سابق على الاعلال وقيل الاعلال سابق على مع الصرف فأنشده جرشد جوارى بالتنوين فحذفت الضمة للاستئصال ثم الياء لالقاء الساكنين ثم حذفوا تنوين الصرف حذفوا رجوع الياء روال ووجب حذفها فعوضوا منها التنوين فان الرضى وهذا القول أرجح (وقوله وظاهر النظم الخ) هذا الاعتراض مبنى على أن التشبيه تام والحق أن التشبيه إنما هو فى حذف الياء وتنوين ما بعد الألف فى كل

ومنہ متعلق باعتلال وکالجواری فی موضع نصب علی الحال اھ

(ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقضى عموم المنع)

يعني ان سراويل مجموع من الصوف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه ان سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافا لمن قال انه جمع سروال او سروالة ثم قال :

(وان به سنی او بما لحق * به فالانصراف ۴۴۰ یحیی)

يعني ان يسمى به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميت مساحد وسراويل مررت بمساحد وسراويل وسميت له من الصرف الخفيفة مع أصالة الجمعية أو قيم العائدية مقامها هذا معنى ما شرح به المرادى هذا ما وعندي أن قوله وان به سمي أى وان سمي بسراويل أو بما لحق به يسمى من جميع ما تقدم من الأنواع الخمسة المصنوعة الصرف مساوئها للجمع في منع الصرف في التسمية ولا وجه لتحصيل الجمع وما لحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية والضمير في به الأول على الترخ الأول عند على الجمع وكذلك الثاني وما وافقه على سراويل والضمير العائد على الموصول وفاعل للحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثاني فالضمير في به الأول عائد على سراويل وفي به الثاني عائد على أنواع ما لا ينصرف في الكرة وما وافقه على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء في به والتقدير وان سمي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل أى تبعها فلا ينصرف معها فيحق فلا ينصرف مسداً ومعه مسدان ويحق خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول والأول مع ما بعده جواب الشرط وما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في الكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار الى الأول منها بقوله :

(والعلم امنع صرفه مرکبا * ترکیب مزج نحو معدی کو با)

يعني ان الاسم اذا اجتمع فيه العميه والتركيب امتنع من اصراف ويضاف التركيب في اصطلاح الحد وبين على تركيب الاسناد وهي اجملة نحو برق نحره وعلى تركيب الاضافه نحو عبد شمس وعلى تركيب المشرح وهو اسراذه واسرج في النسخه الحائط فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب في آخر الثاني ويبني آخر الأول على الفتح نحو عنبك مالم يكن آخره .

منه فلا يأتى أن تتوین جوار لموضوتین سر الصرف وكون الأول بحسب اللمحة والثاني بالكسرة (وموهومه متعلق بالفتح الخ)
الصواب أنه متعلق بمحذوف نعتا إذا اعتلال لأن المعنى عليه وضميره عائذ على الجمع (وقوله في موضع نصب) (هذا هو الصواب) يكون مع
للإحتراز لأن الحال قيد على صاحبه (ولسراويل بهذا الجمع) (قول السكودي شبهه بالجمع) فهو متردأ بحسبى فارسي عرب حملا على موازنه من
العربي فلا ينتقض قولهم الجمع الذي لا نظير له في الآخر (سراويل) لأنه أنجى وكلامهم إنما هو في الالف العربية وصعاً ورد الالف بقوله اقتضى
عموم الجمع على ابن الحاجب الذي نقل عن العرب صرفه قالوا واعتراض ابن مالك على ابن الحاجب سافط لأن ابن الحاجب حفظ وهو حجة
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ على أن لا يخفى نقل عن العرب صرفه أيضاً والصواب حواز الوحيتين (وإن به سمي أو بحلق) (فوق
المكودي الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الخ) هذان رأيان الأول رأي سيويوه والثاني رأي اللرد وينبغي عليهما أنه وطراً تكثيره فعلى الأول يعم
من الصرف لبقاء الصيغة والأصالة وعلى الثاني يصرف لفقد العلية (وقوله هذا معنى ما شرح الخ) ما شرح به المرادى هو الصواب وحمل كدى
وإن كان صحيحاً في نفسه لسكبه يوجب التكرار في كلام الناظم لأن ألف التثنية إذا سمي بها في فيه فقد دخل في قول الناظم كيف وقع فشملي
العرفه والكسرة كما مر وإذا كان مسمى باللفظ الذي فيه الالف واليون فهو قوله فيما أرى: كذلك حاوى رأيي فعلانا الخ وإن كان
مسمى بوزن أو فعل فهو داخل في قوله: كذا الشذو وزن بحسب الفعل وباب مثي يدخل في قوله: والعلم منع صرفه فإن عدلاً الخ ويلزم على
حمل كدى من جعل فاعل يحق عائداً على سراويل جريان الصلة على غير من هي له مع عدم إراز الضمير وذلك ممنوع هنا بالاعتناء
لوجود اللبس ورحم الشيخ الطب ما لمكودي وانظروا وجهه (وقوله وإن سمي بسراويل الخ) كلام السكودي في غير ما موضع يقتضى
أن نائب فاعل سمي هو به ويلزم عليه تقديم النائب وهو غير جائز عند البصريين والصواب أن النائب ضمير مستتر يعود على المسمى المفهوم
من سمي على حذف حرف التعجب في قوله: وما به إلى تعجب وصل الخ (والعلم منع صرفه مكرراً) (قول كدى وبني آخر الأور عن الفتح الخ)
هذه هي اللغة المشهورة وبعض العرب يضيف أول الأسمين الثاني ويعرب الأول بحسب العوامل والثاني يحرمه بالاضافة فيكون حكمه حكم المركب
الاصافي الذي لا يحتمل غير الاضافة وبعض العرب يركب الجرايم تركيب خمسة عشر فلا عراب فيها أصلاً لكن على هذين اللمتين الأخيرتين
لا يقال له مركب مزحى (وقوله نحو بهاءك) البعل في الأصل الزوج والبك الدف والضرب ثم ركبا وصار مجوعاً علماً على بلد كحصر موت
(وقوله في آخر الثاني الخ) فتقول جاء معدي كرب ورأيت معدي كرب فهو في الأول مرفوع بضمة طاهرة على الباء وفي الثاني
منصوب بفتحة على الباء وفي الثالث مجرور بفتحة نابتة عن الكسرة على الباء المانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي ومعدي

فيسكن نحو معدى كرت وخرج بقوله تركيب مرج تركيب الاسناد وتركيب الازافة وخرج يد كركلثال ماختم بويه من التركيب تركيب مرج
فنه على الكسر في الة القمحى والعلم منقول بفعل مضمر يفسره أمتع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعمل
فيه مركبا ثم أشار الى الثانى بقوله :

(كذا حاوى زائدى فعلا * كمعطيات وكأصهارنا)

يعنى ان أهمية جمع الصرف مع زائدى فعلا ولما كان قوله فعلا بوجه ارادة هذا الوزن كما تقدم فى قوله وزائدا فعلا فى وصف
أرب ذلك لا يهمل بقوله كمعطيات وكأصهارنا فعلم ان الوزن غير مخصوص بفعلان لا بوزن أصهارنا فعلان ووزن عطيات فعلا وقد يكون على
غير ذلك من الأوزان نحو ساء وعمران وعثمان وجرادان ووجه حاوى زائدى مبدأ وحرفى الجر وورقه وهو على حذف الموصوف والتقدير
كذلك علم حاوى زائدى فعلا ثم انتقل الى لثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظى ومعنى وقد أشار الى الاول منها فقال :
(كذا مؤنث بهاء مطلقا) يعنى ان العلم المؤنث بالهاء يتمتع صرفه مطلقا سواء كان ثنائيا كهيئة أو زائدا كجولة وعائشة وسواء
كان مدلول الاسم مؤنثا كمطامة أو مذكرا كطلحة ثم ان اعنوى متختم النع وجأزه وقد أشار الى الاول بقوله :
(وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كحور أو سقر * أو زيد اسم امرأه لاسم ذكر)
فذكر من لاؤنث الذى لاعلامه فيه وهو متختم للبع أربعة أنواع الأول الزائدى على الثلاثة كركب وسعاد
ثالث الحرف الرابع قام مقام التاء الثانى الثلاثى الساكن الوسط إذا انتضت اليه العجمة

قل ان تحسب ما حدهم عداه الأمر إذا محاوره والكرباء مصدقاً له قيل هذا المسمى بهذا الاسم حاوزه فساد (وقوله فيسكن) أى يبنى
على سكنون اياء (وقوله تركيب تركيب الخ) أما التركيب الاسنادى إذا سميت به شدة حكمه الحكاية على ما كان عليه قل التسمية
بكسر فى العلم فدا سميت شخصاً بركب ونحوه وأرأيت برق نحره أو مررت برق نحره لكان مرقوعاً فى الأول بالضمه منصوباً فى
ثالث بالفتح محروراً فى لثالكسره والالانة مقسرة على الهاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فهو معرب خلاف ما مر
للأزهري وأما التركيب الاصفى فالاعراب على الجراء الاول وحكم الجراء الثانى ما كان عليه قبل الازافة فان كان الجراء الثانى غير مصرف
قبل العلمية فى عدم العملية كذلك كأيوب من أنى أيوب وان كان قبلها متصرفاً فى كدك كعبد شمس (فان قلت) ما لفرق بينهما وبين الرضى
حق مع من الصرف هو دونها مع ان التركيب فرع الافراد وهو موجود فى كل (قلت) أجيب بان التركيب الاسنادى كان فعلاً وقاعلاً قبل
تثنيه أو متبداً وخبراً متلاً والمضاف والمضاف اليه كان لهما حكم قبل العلمية وهو اعراب الاول بحسب الموامل والثانى بالازافة فيما سمى بكل
من الاسنادى والاصفى استصحب ذلك الاصص الذى كان لهما قبل التسمية والركب المرجى إنما ركب عند العلمية فليس له حكم قبلها
يستصحب فيلعب اعتبر بركبه ووجهها (وقوله وخرج يد كركلثال الخ) بل موضوع اباب فى الاسم العرب وهذا مبنى فلا يدخل أصلاً حتى يحترز عنه
وفسر فى العلم نا إن يهيه بهما سراً (كذا حاوى زائدى فعلا) (قول المكودى بوجه ارادة الخ) بل لا يهمل فى كلام الناظم لان تقديره
كقول هو علم حاوى ومشتمل على زائدى فعلا الخ فلما حوذه من الناظم ان كل عدم اشتمل على هاتين الزائدين فإنه جمع من الصرف فيكون قوله
كمعطيات تخطيلاً لا للاحراج وأما قوله سابقاً للاحراج الخ فهو مقصور على ذلك اللفظ لا محاوره لغيره لانه قصره عليه وعطفاً على اسم أى قبيلة
وقد يطلق على القبيلة نفسها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان وأصهار اسم الله صميم اسم أول راحل زلهاوى أصهار أربع لغات فتح
الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها وواوهم الغرب يطقون بالبهاء وأهل اشرق يريدونها فاء ومثل اساطم عشائى إلى أنه لا فرق بين
أن يكون علماً بالاسماء أو لغيره فان كانت الون أصلية بان تقدمها حرفاً فقط صرف نحو حذن (كذا مؤنث بهاء مطلقا) احتراز بقوله بهاء
مرأؤنث تاء التأنيث نحه بنت وأخت إذا صار علمين فانهما يصرفان كأنص عليه سيويه وان كان القياس بعد التسمية جواز الوجهين
كعبد الآلى (فان قلت) ما لفرق بين المحوم بالهاء والمحوم بالياء حتى مع لاول دون الثانى (قلت) امرق ان الهاء لا يؤتى بها الا لتأنيث
وأما تاء التأنيث التى فى بنت وأخت فانها أتى بها لتأنيث مع اللاحق بابن وأخ فلم تتمحض للتأنيث (لا يقال) لم تأت هاء التأنيث مع العلمية
كه طعة ولم تؤثر مع الوصف فى نحو قائمة (لانا نقول) هاء التأنيث فى العلم جزء منه لازمة لاتفك عنه أبداً فهى فيه كأنها لام
الكلمة وفى الوصف غير لازمة بل هى عارضة مع كون الوصف مؤنثاً فلو كان مذكراً لحذفت فلماذا اعتبرت فى العلم دون
الوصف (وقوله وقد أشار الى الاول الخ) الأولى أن يقول وقد أشار الى ما يشترط فى الاول ويلزم من ذكر ما يشترط فيه ذكره
هو (وشرط منع العار كونه ارتقى) (قول المكودى كركب وسعاد الخ) هما ممنوعان من الصرف لعلتين معنوية وهى العلمية

كجور اسم بلد وهو أجمعى فقامت العجمة مقام الحركة الثالث المتحرك اوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الرابع أن يكون مقولا من الذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة زيد فانه تعد من الحجة إلى الفعل وشرط مبتدأ ومع مضاف اليه وهو أيضا مضاف إلى العار وهو مصدر مضاف إلى المفعول والعار أصله عارى بالياء حدث الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبرا مبتدأ وارتيق في موضع الخبر لكونه فوق متعلق بارتقي والثلاث مضاف اليه وهو مضاف في التقدير أى فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يدكر ويؤنث وأوزيد مخفوض بالعطف على كجور أو سقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تنعيم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذى لا علامة فيه بقوله :

(وجهان في العادم تذكريا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق)

يعنى أن الثلاثى الذى عدم التذكير السابق وعدم العجمة يحور فيه وجهان المنع والصرف ولمع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال : لم تتلفح بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد في العلب

فصرف الأول ومع الثاني ووجهان مبتدأ وسوغ الاسداء به المصير وخبره في العادم وتذكيرا معقول بالعادم وسبق في موضع الصفة لتذكيرا وعجمة معطوف على تذكريا ثم انتقل إلى الرابع فقال :

(ولعجمى الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعنى أنه إذا اجتمع في الاسم العجمة والعلمية وكانت زائدا على ثلاثة أحرف امتنع من اصرف وفهم من قوله العجمى الوضع والتعريف ان الاسم إذا كان أعجميا وكان في كلام العجم غير علم اصرف ككجام وأنه إذا كان في كلام العجم ونقل لكلام العرب علما انصرف أيضا نحو مدار اسم رحل والمراد بالعجمى ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأعاجم وفهم

ولعلمية وهى التائيث المعنوى والحرف الزائد على ثلاثة أحرف قام مقام هاء التائيث ﴿ فان قلت ﴾ قولهم إن التائيث معنوى يقتضى أنه سلة معنوية فيكون اجتماع في اللفظ علتان معويتان ويعارض ما مر من أنه ليس لنا من الدليل للمعونة إلا العلمية والوصفية ﴿ قلت ﴾ أحجب بأن معنى كون التائيث معنويا أن علامته ليست ملفوظا بها بل هى مقدرة قام مقامها غيرها ثم ان العلامة للمقدرة هى الهاء لا الألف لأن الألف لازمة لا تفك حتى تقدر (وقوله كجور اسم بلد) يمسب اليها الورد فيقال له ورد حورى لحسن لون وردها وجودة رائحته ومحل منع جور إذا اعتبرت البقعة والبلد وان اعتبرت المكان صرفته لأنه لم يبق فيه حينئذ إلا العلمية مع العجمة والعجمة لا تؤثر في الثلاثى الساكن الوسط كنوح كما يأتى واعتبار التائيث والتذكير يقال في سائر أسماء البلدان وكذلك في أسماء القبائل كتقريش وتميم فان راعيت القبيلة مع اعلمية سميت وان راعيت الحى صرفت وكذلك أسماء السكيات نحو كسب محمد ون راعيت لفظ محمد صرفت وان راعيت معناه منعته للعلمية والتائيث المعنوى وفى الفريدة للسيوطى :

وابن القليل والبلاد والكلم * على الذى قصده كما رسم

(وقوله لأن الحركة قامت مقام الح) أى حركة الوسط كحركة سقر المذكور بعد وتلك الحركة فاعمة مقام الحرف الرابع والحرف الرابع قائم مقام الهاء ولك أن تقول ان العجمة فاعمة مقام الحرف الرابع بدون جعل حركة الوسط بينهما وانما كانت هذه الأربعة فاعمة مقام هاء التائيث بدون واسطة في الرائد على ثلاثة أحرف أو بواسطة فيما عدا حصول نقل الكلمة بالهاء وحصول الثقل الواحد من هذه الأربعة (وقوله أو سقر) اسم للطبقة السادسة من جهنم أعاد الله من سائرها وطفاها سبع نظمها على الترتيب فى قولى :

جهنم ثم لظى فالخطمة * ثم الجحيم فالعير لبؤله

فسقر سادسة فهاويه * منها أجزنا ربنا بالواقية

(وجهان في العادم تذكريا سبق) (قول المكودى فقال لم تتلفح الخ) ابين من المنسرح وتلفح مضارع مجزوم لم من التلفع وهو التفتع والتلثم ودعد بالتون اسم امرأة فاعل تلفح والعلب بضم العين وفتح اللام جمع علبة كعرف جمع غرفة والعلمية انا يتحد من جلد تشرب الاعراب بالبادية فيه ومعنى البيت أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا تنفع بهض مئزرها كأهل البوادي بل تنفع شوب خاص بالتفتع ولا تشرب في العلبة كأهل البوادي بل تشرب في الفخار والشاهد في توين دعد الأوب ومنع الثاني (والعجمى الوضع والتعريف مع) (قول المكودى وفهم من قوله الخ) الأولى أن يقدم أمثلة المنطوق التى هى إبراهيم واسماعيل إلى آخر الأسماء الآتية ثم بعد ذلك يذكّر المفاهيم (وقوله وكان في كلام العجم غير علم) أى ولما نقل لكلام العرب غير علم أيضا انصرف وهذه الزيادة لا بد منها لليعاير ما بعده وتوجد هذه الزيادة في بعض نسخه (وقوله ككجام) بكسر اللام اسم للآلة التى تجعل فى قم لرس غالبا فهو مصروف لأنه غير علم عند العرب ولا عند العجم فلوفرضا أن العرب سميت به بقى على صرفه لأن علميته طارئة وكان من القسم بعده كبدار (وقوله نحو بدار) بضم الباء

أيضا أنه إذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والتحرك الوسط نحو ملك والذي توفرت فيه شروط اللع نحو ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والعجمي مبدأ والوضع مضاف اليه والتعريف معصوف على الوضع ومع في موضع الحال من العجمي ويريد مصر زاد يقال زاد ريسا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيه لسان التذكير والتأنيث وصرفه اصبع مبتدأ وخبر في موضع خبر البتداء الأول ثم انتقل إلى الخامس فقال :

(كذلك ذو وزن يخص الفعل * أو غالب كأحمد ويعلى)

يعنى ان العلم إذا كان على وزن العمل الخاص به أو المالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المني للمفعول إذا سمي به وشمل الغالب وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو فعل بكسر الهمزة وفتح العين فإنه يوجد في الأسماء نحو اصبع لكن وجوده في الأفعال أكثره هو فعل الأمر من فعل ونحو ذلك وما كثر في الأسماء والأفعال مع نحو اعمل فإنه يوجد في الأفعال كثيرا نحو اركب

وهو الذي يلزم المعادن لشراء ما يخرجها أربابها أو الذي يخزن السلع للعلاء وهو المسمى عند الفقهاء بالمتكسر وهذا الذي قالوا
منه ان عند العجم وأما عند العرب فهو علم على شخص ومثل بندار قلون فان معناه في لغة العجم جيد فهو صفة ثم تقلوه ولقبوا
به على ما راوى نافع لحظه وإقائه بندار وقالون مصر وهاهنا لأنها غير علمين عند العجم وان كاتا علمين عند العرب فلا عبرة به هذا
والمراد كلام سيبويه وهو مذهب الناظم كان المحاسب وقت أبو حيان المشهور أنه يكفي في المنع من الصرف أن يقل اللفظ العجمي في
أول أحواله إلى لغة العرب كما ورد في كمن علمته حصة عند العجم وينبئ على القولين أن بندار وقالون مصر وفان على الأول محتويان
على (وقوله من سائر الأسماء) كالروم والحبيشة وارب و الأفرنجو يعرف كون اللفظ أعجميا بأحد أوجه أربعة قد بينها المرادى
والأخرى (وقوله إذا كان اللفظ انصرف) عللوا ذلك تضعف العجمة انتهى هي العلة العقلية بجنى العلم على أصل ما تنفي عليه الأفراد
عربية وهو الأصل فلا يؤثر العجمة فيه (وقوله كروح ولوط الخ) اعلم أن أسماء جميع الأشياء متنوعة من الصرف للعلمية والعجمة
إلا أربعة أربعة من العرب سادتها شعيب وشود وسالخ ومحمد بنى التسمية وسلم وعليهم أجمعين وهو المشار إليهم بحروف (شهمص)
هذه من غير العرب وعلمها السابيت ونوح ولوط عليهم السلام وبهمهم أسقط شيئا وجعل للصرف ستة ولا وجه له (وقوله ملك)
منح " اسم من سيدنا نوح عليه السلام كان قد دوس في من فالت لم لم يجعلوا حركة اوسط هنا قاعة مقام الحرف الرابع كما فعلوا
في المائت نحو سهر في فالت في حركة اوسط في مر قاعة مقام الحرف الرابع والحرف قائم مقام الهاء المفوظ بها في نحو قاطمة
وهذه الهمزة معوية ولا يمكن أن يكون لها مقامها (وقوله ومع في موضع الحال الخ) يلزم عليه ابيان الحال من البتداء والصواب
أنه حر من التثنية في والعجمي العائى الموصوف المحذوف والتقدير واعلم العجمي الخ (كذلك ذو وزن يخص الفعل) (قول
المكودي إبراهيم الخ) يقتضى كلاله أنه يجب على علم على وزن فعل من كلام العرب مع أنه سمع ذلك علم على قبيلة والعذر له أنه
لم يكن مقولا من الفعل بل على به (وقوله وشمل الغالب الخ) أى في قول الناظم غائب وأشار المكودي بهذا إلى جواب اعتراض
أورده على التمام وحاصل الاعتراض أنهم قالوا أو راى لشبيه بالفعل ثلاثة وزن خاص بالفعل ولا يوجد في الاسم إلا إذا قل من الفعل
فلهذا نحو ضرب ضم ساد مسمى به أو ندر كمثل علم على قبيلة فليس مقولا من الفعل وإنما هو مقول من ذلك اسم لدويصة
الكن هذا البانى وزن لا يوجد فيها كالفعل بكسر الهمزة وفتح العين لكن أكثر ما يكون في الفعل الثالث وزن يوجد فيها
على حد سواء لكن الفعل أولى به لدلالة أول حروفه في الفعل على معنى وهو التكلم والخطاب والعبية ولا تبدل في الاسم على ذلك وكلام
الناظم إنما يشمل القسمين الأولين دون الثالث لأن معنى غالب أكثر ولذا قال السبوطى الصواب أن يعبر بدل غالب بأولى ليشمل
الأخرين معا وإذا قصد عبارة لناظم بقالب لا تشمل القسم الثالث يشكل عليه التمثيل بأحمد لأنه مثال لقسم الثالث الباقي عليه مع أنه لم
يذكره حتى يمثل له وقد أكثر الناس في الأجوبة أنها أن في كلام الناظم حذف أومع ما عظمه والتقدير أو غالب أولى وبدل به تمثله بأحمد
وهذا لا يسجد علة لأن الذى يحذف مع العطف إنما هو القاء الواو كثيرا وأم ونم قليلا وم يذكر أو ونما أجيب به أيضا ان كأحمد
تشبيه لا تشبه للعالم وهو بعيد الحق في الجواب ما أجاب به ابن قسمة وتبعه الراى وكدى وهو أن الناظم أطلق غالب على الغالب استعمالا
وهو الوزن الكثر في الفعل وعلى الغالب في الاستحقاق لوجوده معنى زائد فيه وهو الأولى وبدل لذلك تمثله بأحمد فإنه مثال لوزن الذى
استوى فيه الاسم والفعل لكن الزيادة في الفعل تدل على معنى وإما يعلى فيحتمل أن يكون مثالا للأكثر استعمالا أو الأولى (وقوله من فعل)

واشرب وكذلك في الأسماء نحو أفكل وأيدع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يعل وهو أيضاً موحود في الأفعال والأسماء نحو يذهب في الأفعال ويرمغ في الأسماء ومثل للعالب بأحمد ويعلى ولم يمثل لخاص وفهم منه أن وزن النعل إذا لم يكن خاصاً ولا عاماً لم يؤثر في منع الصرف نحو كسب اسم رجل فانه منقول من كسب إذا أسرع وذو وزن نعت لخصوف تهذره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالضعف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل ليكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب فيه أو يخص الفعل أو يغلب ثم انتقل إلى السادس فقال :

(وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف)

يعنى انه إذا سمي بما فيه ألف اللاحق امتنع من الصرف للعلية وشبه ألف التأنيث نحو علي وذفرى مسمى بهما لأن علي ملحوق بمغفر وذفرى ملحوق بدفرهم ومنهم من ان اللاحق إذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علماء فانه ملحوق بقرطاس وانما أثرت ألف اللاحق للمقصورة لأنها رائدة عبر مدلة من شيء بخلاف المدودة فإن همزها مدلة من ياء وما متداً وهى موصولة وصلتها يصير وعلماً حين يصير وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الوصول وزيدت لالحاق في موضع الصفة لألف وليس ينصرف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها بقوله :

أى المكسور العين كعلم فتقول اعلم (وقوله نحو أفكل وأيدع) وزنهما أحمد وفي القاموس أفكل اسم للرعدة أى من خوف أو برد والشرقاق والجماعة وأيدع قال في القاموس أيضاً هو الزعران وخشب البقم ودم الأخوين وصنع أحمر تدأوى به الجراحات وشجر يصعب به الثياب أو صرب من الحاء وطائر اهـ . (وقوله على معنى) وهو التكلم (وقوله وهو أيضاً الخ) يقتضى أن الفعل في الأسماء والأفعال على حد سواء كانهى فبها وليس كذلك بل وجوده في الأفعال أكثر (وقوله ومثل للعالب بأحمد الخ) قد علمت أن أحمد مناب لما تساوى فيه الوردان في الفعل والاسم لكن الفعل أولى به وانما يعنى به يحتمل أن يكون مثلاً لكثرة أو لا أولية لأن الياء للعالب (واعلم) بأنه اعترض على الناظم بأنه يقتضى أن كل وزن هو أكثر في الفعل من الاسم إذا ورد اسم على وزنه يعم وليس ذلك على إطلاقه لأن عندنا وزن فاعل كقاتل وخاصم أكثر من أن يخص في الفعل وهو في الاسم فليد كحرم وطابع وعلم ولو سميت بأحد هذه الألفاظ الثلاثة انصرف اتفاقاً مع أن هذا الوزن غالب في الفعل (وأحب) عن الناظم بأن الكاف في كاحمد اسمية بمعنى مثل صفة المحذوف منصوب على المفعولية والتقدير أو غالب غلبة أحمد وعلى في اشتاله على زياده في أوله كزياده الفعل فيخرج نحو حاتم ويكون كلامه محرراً (وما يصير علما من ذى ألف) (قول للسكودي نحو علي وذفرى) الجوهرى سلقى اسم نبت قال سيويه يكون واحداً وجما واحداً علة وبغير علق يرمى العلق ثم نقل بما ذكر وصار علماً وكون ألفه اللاحق هو مذهب الجمهور وقال سيويه انها للتأنيث وانما ذفرى بكسر الدال المعجمة فهى للوضع الذى وراء أدن البعير وهو أول ما يعرق منه وقيل الألف للتأنيث (وقوله وفهم منه أن اللاحق الخ) هذا لا يفهم من الناظم بل الذى يفهم من الناظم أن ألف اللاحق مع لعمية تمنع مطلقاً مع أنها لا بد من تقييدها بالمقصورة وقد خلل النصف بألف التكسير كقبعترى ولنا أصلحه ابن غارى بما يحرز الأمرين فقال :

وما يصير علما من ذى ألف * مقصورة لنحو احاق عرف

(فان قيل) بأى شيء تعرف ألف اللاحق من الألف الأصلية والفت التأنيث والتكثير (فالجواب) أن الألف إما أن تكون ثالثة أو رابعة فأكثر فان كانت ثالثة فهى أصلية ولا م الكلمة متعقلة عن ياء نحو الهقى أو عن الواو نحو العصا وإن كانت رابعة أو خامسة أو سادسة فان قام دليل على اتصالها فلا اشكال نحو ملهى ومصطفى ومستدعى من اللهو وانصمو واندعوة وإن لم يبق دليل فما ان تكون في وزن من أوزان التأنيث الآتية في قولها والاشتهار في مبانى الأولى الخ أم لا والى أوزان التأنيث اما أن يسمع تكثير ما هى فيه أم لا فان سمع فهى لللاحق نحو علي وذفرى وإن لم يسمع فتكثير ما هى فيه فى التأنيث نحو سلمى وذفرى وحبنى وإن لم تكن في وزن من أوزان التأنيث فان كانت رابعة وخامسة فهى لللاحق وإن كانت سادسة فهى للتكثير نحو قبعترى اسم للجد العظيم والفصيل الهرول ودابة في البحر والعظم الشديد قاله في القاموس (وقوله نحو علماء) الجوهرى العلماء بالكسر عصب العنق (وقوله لأنها زائدة) أى على أصول الكلمة كما أن الف التأنيث كذلك (وقوله فان همزها مبدلة الخ) وذلك لما أوردت أن ملحق علماء بألف واسمه بقرطاس قلت علماء

عن أن سحراد أريد به سحر يوم بعينه مع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف اعمية وهو علم على هذا الوقت بعينه فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف ريس غير مصروف ولا مصروف والعدل مبدأ والعريف معطوف عليه وما لنا خبر هو مضاف إلى سحر وهو على حذف مضاف أي مدح صرف سحر وإد معلق بالماضي والاعتين معمولان باسم فاعله بهن مسمر يسره يعتبر وقصد، بمعنى مقصود وهو مصوب على الحذف من فاعل يعتبر ثم أشار إلى الرابع بقوله : (وان على الكسر فعال تاما * مؤث وهو نظير حشما * عند عيم)

فذكر في فعال إذا كان علما لمؤث لعتين أحدهما الياء على الكسر لشبهه بثال في الوزن والعدل

أيا عمر اسعد ابي هذا * فاحمد بلولايه مظمئن * فان يك فيك معرفة وعدل * فاحمد فيه معرفة ووزن

وفي قوله وزن تورية لطيفة إشارة الى انه يعطى للمال على القضاء (والعدل والتعريف مانعا سحر) (قول الكودي عن الألف و الـم الخ) أى عن ذى الألف و الـم لأن حرايس معدولا عن الحرف الذى هو الـم وانما هو معدول عن السحر المقرون بأل وبيان العدم أنه لما أريد سحر سحر يومه من كان الأصل أن يقال لسحر بألف فعدلوا عن ذى الألف والـم إلى الجرد منها (وقوله وهو علم الخ) فـس السحر العلمى مشكل لأنهم حكموا عليه بكونه معدولا عن السحر بأن يفترض أن السحر بأل لا يكون العلمى وليس كذلك فكيف تصور فى سحر ان يكون علما معدولا وأجيب بأنه فى الأصل اسم جنس لوقت السحر من غير تعيين ثم استعمل فى كل سحر حيه وتحقق العدل ثم جعل علما فيكون العدل سابقا على العلمية والعلمية طارئة بعده فيرتفع الاشكال وفيه بعد نظر قوله الشهاب (وقوله من فاعل بعتر) أى من نائية الذى هو الضمير المستتر العائد على المتعين (وابن على الكسر فعال علما) (قول كدى لشبهه ينزل الخ) وجه بناء تزال اسم الفعل قوله مابقا : وكناية عن الفعل بلا تأثير ... وكون فعال علما يبنى

والأنيث والعمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤثرا والآخرى اعرابه اعراب ما لا يصرف للعلمية والعدل أما العلمية فعلمة الاشخاص كحذام وقد يكون في علمية الاحاس كنجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله وهو نظير جثما عندتم يعنى أنه عند تم غير منصرف كحتم وجثم اسم رجل وهو مجموع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجثم ان المانع له من الصرف العدل والسمية وفهم من سبعة هذه اللمة ليم أن السعة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعال معدول باب وعلى كسر متعلق بن وعلماء ومؤثرا حالان من فعال وعندتم متعلق بظير ولما فرغ من ذكر أنواع الاسماء التي لا تصرف شرع في ذكر أحكام معلو الباب فقال :

(واصرفن ما نكرنا * من كل ما التعريف فيه أثرا)

يعنى ان ما كان احدى علية في منع الصرف التعريف أى العلمية اذا نكرنا صرف وذلك لرواى احدى العتبتن تشقى العلة الاخرى ولا يؤثر في منع من الصرف الاعلان والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول رب معدى كرب وعثمان وفاطمة وريب وعمر انهم وفيه منه ان الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلية في هذا الحكم ولو سمي بها وسكرت لم تصرف اخكم على السعة فانه اذا سمي بواحد من الاسماء الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التذكير وهي غير داخلية في الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثرا كما ما كان وكل منصرف للما وهي موصولة والتعريف مبتدأ وحرف مؤثرا وهو معلق بأثر او اجمدة صلة ما والسمة فيه مائدة على لموصول ثم قال :

(وما يكون منه مقوصا في * اعرابه نهج جوار يقتنى)

يعنى ان ما كان مقوصا من الاسماء التي لا تصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي احدى سنها هلية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها فانه يجري مجرى حوار وقد تقدم ان جوار يلحقه التسوية رفعا وجرا ولا وجه لما حمل عليه الراى كلام الباطن من أنه أشار بالبيت الى الأنواع السبعة دون الخمسة لان حكم المقوص فيها واحد فانه في غير تعريف أعيم في تصغير أو في أنه غير منصرف لا وصف ووزن الفعل ووجه التسوية من رقة وحرا

تشبها نزالاد، وشبيهه الشبيه شبيه وهذه سعة أهل الحجاز ولدت نوه وقيل تشبيه الشبيه يس بشبيهه وهي لغة عم ولان الشاعريوه (وقوله والنائب) هذا لاسم الاعلى بالمراد القائل بان نزال المعدول عن المصدر لاسى هو حرا وأه على محمهور من أنه معدول عن ابراهيم (وقوله كحذام) الذى فى النعى انه علملين والذى فى المقوص النزال بعجمة (واصرفن ما نكرنا) (قول اكودى والمراد بدينك انواع اسعة الخ) أى التى هى التركيب للزحى وريادة الالف والون والتأنيث بعير الالف واعجمة وو ان اعلى وألف لالحى والعدل ثارة في قوله :

* والعلم ارفع صرفه مركب * الى هنا (وقوله فتقول رب معدى كرب الخ) يكون كرب مجرورا لكسرة تحت الراء السوثة وهكذا يقال فيما مده ولم يستوف كدى الامثلة فكان ينبغي له أن يأتي بعد عمر يزيد وابراهيم واطي ليكون قد استوفى دالة السبعة (نحوكم) أن البرد استأذن عليه أصحابه في القراءة فخرجت لهم الجارية وقالت لهم يقول لكم اشجان كان فكم أبو اسحق الرابح خرج اليكم الشيخ والافاصرقوا فانصرف يقوم وقيرح اسم عثمان فدل لها قولى للشيخ قد انصرف انهم لا ربح اسمه عثمان فانه لا يصرف فقال المراد قولى له ان عثمان اذا كان نكرة انصرف ونحن لا نعرفك فاصرف راشد فاصرف الرجل (وقوله المذكورة في أول الباب الخ) من قوله فاف التأييد الى قوله والعلم ارفع صرفه مركب الخ والغاية من الحاجة (وقوله لم صرف بعدا كبر الخ) أمادو ألف الأيتشوة فقهي المجموع فلاستقلال كل واحدة بالمنع من غير افتقار لعلة أخرى وأما الثلاث الاخراى هى رايه لانقوا اللون ووزن الفعل والعدل فلامها دعت للعلمية بقيت أسماء نكرات ولم ترجع الوصفية خلاف ما فى التصريح وقد نظم الشيخ عبد الدين السخاوى ما يمنع صرفه مطلقا وما يمنع معرفته فقال :

مساحد جلى ثم حراء بعدها * وسكران يتلوه احدى وأحر

فدى ستعلم تنصرف كيفما أنت * سواء اذا ما عرفت أو تذكر

وعثمان ابراهيم طلحة زينب * ومع عمر قل حضر موت مسطر

وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها * اذا سكرت والباب فى ذلك يحصر

(وما يكون منه مقوصا) كان ينبغي له أن يؤخر هذا البيت عن قوله ولا يطرار أو سبب الخ لان صرف انكر والصرف للضرورة أو بالنسب أسباب ثلاثة لا وجه للفصل بينها وبقى عليه سبب رابع للصرف وهو تصغير الترحم نحو حميد تصغير أحمد والمقوص اصطلاحا كما مر في قوله : * واذان مقوص ونصبه ظهر * هو الذى آخره ياء وقبلها كسرة لازمه ان كان المقوص على وزن مفاعل كحوار فمدر في قوله وهذا اعتلال منه كالجوار الخ وان كان على وزن آخر فقد أشار اليه هنا (قول كسى أو من الأنواع الخمسة) الاولى أن يقول الاربعة والاشغال اذا كان مقوصا فقدم وادغم وحلها الأنواع خمسة منها مفاعل يكون فى كلام الباطن تشبيه الشيء بنفسه بالنسبة لمفاعل (وقوله ولا وجه حمل الح) قالوا هذا يحمل على الراى بل له وجه لانه اذا كان

فقول هذا أعم ومررت بأعم والتوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار ومثاله في التعريف بعيل في تصغير بعل فهو
ع مصروف للورن والعلمية والتوين فيه أيضا في الرفع والجر عوض عن المحذوف ومابتداً وهو موصول ومنقوصا خبر يكون
ومنه منعاق يكون والصغير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف وفي إعرابه متعلق يقتضي ونهيج مفعول يقتضي والنهيج الطريق
والجملة من يقتضي ومعمولاته خبر ماثم قال :

(ولا اضطرار أو تناسب صرف * ذو النسخ)

مضى الاسم الذي لا ينصرف مصروف في موضعين * في الضرورة كقوله :

* من غير سبي * وهو في الشعر كثير الثاني التناسب كقوله عز وجل : سلاسل وأغلالا وسعيرا . فصرف
سلاسل والتناسب ما عداه وسرف سلا يصرف في موضعين المذكورين متعلق على حوارته وفهم ذلك من إطلاقه وأما منع المصروف
في الشعر فمما عداه (والسرف لا ينصرف) يعني أن الاسم المصروف قد يمتنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين
والسرف لا ينصرف إلا في الرفع * وفي قوله لا يصرف فأني هذا بدالتي تسمى التثنية ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله :
فما كان قيس ولا قيس * يفوقان مرداس في مجمع

فوقان مرداس * في مع رارة ومعرفة فأنه يوافق على أنه مجرى مجرى حوار فلا يحتاج للنسب عليه وأما إذا كان المفعول
من مفعول * في منع من الصرف معرفة * فير على إعرائه مجرى حوار أيضا وقال عيسى ويونس والكسائي بل لا يجرى
علم مجرى حوار بل * في الرفع * في مفتوحة في الجر والنصب واحتجوا بقوله :

فما كان قيس * فان الشاعر أت في الياء في إعرابه مفتوحة في حالة الجر وقال الجمهور أن هذه ضرورة فيكون
بدال الاسم على خصوص السبعة الرد على خصوص يونس ومن معه (قلت) بعد ظهور ما للمعراي فالظاهر حمل الكودي
أعلى من غيره لا يعلم حكمه بقوس السكره وقول من قد يعلم بالمقايضة على العلم المقوص يقال عليه الاحذ بالنص أولى من الاخذ
بالنص وحمل كودي كون فيه الرد أيضا ولا مانع منه وأما أن هشام ففي الموضع حملة على ما للمعراي وفي الحواشي حملة
على الكودي وهو الحق (وقوله فقول هذا أعم) إعرابه هذا مبتداً وأعم خبره مرفوع بضمه على الياء محذوفة وعوض منها
التوين * ذلك في حالة الجر لأن القدر السبعة الأتة عن الكسرة وفي حالة النصب تظهر الفتحة (وقوله والجملة من يقتضي
ومع * في) قال العرب اظهر أن الجملة خبر لمبتداً محذوف والجملة خبر ما والتقدير فهو يقتضي (ولا اضطرار أو تناسب) (قول
كان * في) هذا مجرى يفت من الطويل وسدرة : إذا ما غرا في الجيش خلق فوقهم * عصائب... ويوجد في بعض نسخ
كدي السبعة وهذه السبعة يمدح رجلا اسمه أمامة مذكور في الآيات قبل وإذا ظرف مضمن معنى الشرط وما زائدة وغزا
من * في قوله * في بعض النسخ غدا بالبدال المهملة من أخوات كان وإن لم يذكرها الساطم فيما سبق والفاعل أو الاسم ضمير
فعله * في الجيش متعلق بغير أو خبر غدا وجملة خلق جواب إذا وعصائب جمع عصابة بمعنى الجماعة فاعل خلق وجملة تهتمى صمة
عصائب * في الطيور والراد بها السور يمدى بعصائب وجماعات والمعنى أن هذا الممدوح إذا سار لغزو قوم خلقت على
رؤسهم السور لعمري أن هذا الشجاع لا بد أن يفل فتأكل من لحم ذلك المقتول وهذا وصف له بالشجاعة والشاهد في بعصائب
حيث حرر الكسرة والتوين مقدر وتارة يكون التوين والجر معا طاهرين كما في قول اسرى القيس : * ويوم دخلت الحدر خدر
سيرة * غير غيره الكسرة وتوينه واصل سيرة بالفتحة دون توين (وقوله سلاسل الح) هذه قراءة نافع والكسائي وقد قرأ
الجمهور سلاسل دون توين على الأصل (والصروف لا ينصرف) (قول الكودي وأما البصريون) أي غالبهم والا فلا خفش
وسمي من البصريين فلا عا قاله الكودي (وقوله وفهم اختلاف من تونه الح) فيه نظرا قد اندخلت على الشارع إنما تفيد
التثنية ولا شعيرة لها خلاف أصلا (وقوله فما كان قيس الح) البيت من المقارب وقائله العباس بن مرداس الصبحي الجليل
وقد ذلك لما كان مع النبي عليه السلام في سرية فأعطى ثيابه بن حصن والاقرع بن حابس أكثر مما أعطاه فقال قطعة من
الشعر من حملتها هذا البيت فقال عليه السلام أعطوه أرضوه والشاهد في مرداس حيث حذف توينه وليس فيه إلا العلمية وهي لا تؤثر
وحدها ثم إن اللوح في نسخ الكودي فما كان قيس الح قال ابن خالون الصواب بدال قيس يمدح كفي بعض الظنور وقيس وبدر كلاهما غير
صواب والنواب أن يجعل بدلهما معا حصن بكسر الحاء وسكون الصاد لانه هو والد عبيدة المذكور عنده قبل أن حابساً والد الاقرع
وجملة يفوقان من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان ومرداس مفعول يفوقان والشاهد فيه حيث حذف توينه ثم إن منع الصرف فما

(ارفع مضارعا إذا مجرد * من ناصب وجازم كتسعد)

إنما اسلق في اعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تاشبهه تون الاث ولانون التوكيد لخصه على ذلك في باب العرب والبنى فاكثى بذلك واعرابه رفع ونصب وجزم فبدأ بالرفع لأنه السابق لأنه لم يحس على رفعه وفيه خلاف ، مذهب البصريين ان رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب الكوفيين أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفي قوله إذا مجرد من ناصب وجازم اشعار ما عنده ويحور ضبط تسعد بضم التاء مبنيًا للمفعول من أسعد يسعد وينتجها مبنيًا للمفاعل من سعد يسعد وسعد يسعد مفعول بالرفع وهو نعت لمخزوف والتقدير ارفع فعلا مضارعا ثم شرع في التواصب لفعل المضارع فقال :

(وبلن انصبه وكى كذا بأن) فذكر منها في هذا البيت ثلاثة لن وهي حرف نفي نصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد ان يذهب وكى وهي حرف مصدرى نحو حثك لكى تكرمنى أى لأن مكرمى وأن وهى أ - حرف مصدرى

ينصرف إنما يكون بحذف التوين فقط ولا يجمع حينئذ من الجر بالكسرة لأنه لا ضرورة تدعو إلى المنع منها وقد أدخل سبطه على الفعل النوى ومثل ذلك يقع كثيرا للمصنفين كقول خليل في باب الرضاع فقد لا يحرس الرضاع مع أنه ص أبوعلى ان قد خنصه بالفعل أثبت والله سبحانه وتعالى أعلم .

اعراب الفعل

مناسبة ذكره عقب مالا ينصرف كون مالا ينصرف شبهها عطاق الفعل في وجود اثنين فرعتين فيما لا ينصرف كالنعل كما مر ثم كان ينبغي لناظم أن يقول أنواع اعراب الفعل المضارع وعوامته اذ هو دالك المذكور داخل الترجمة وأما مطلق الاعراب فقد مر في قوله وأعربوا مضارعا الخ ولم يقيده بالتجرد من التوين انكالا على ما مر في قوله وأعربوا مضارعا ان عربا الخ كما قال والمراد بأنواعه الرفع والنصب والجرم كما في أول لكتاب (ارفع مضارعا) (قول المكودي لأنه السابق) أى في كلام لناظم في قوله أول اسكناب والرفع والنصب الخ أو السابق باعتبار كونه عمدة ولا تخلو كلام من رفع (وقوله موقع الاسم) أى اسم فاعل فتقولك زيد يضرب وقع موقع زيد ضارب وهذا قول سيبويه (وقوله ومذهب الكوفيين الخ) أى حذاقهم وصرح بذلك المراء منهم وقال به الأخفش من البصريين (وقوله وهو اختيار المصنف) أى كما صرح بذلك في التسهيل والكافية وفي النظم اشعار بذلك كما قال المكودي لأنه علق الحكم الذى هو الرفع على الوصف المناسب الذى هو التجرد فيشعر هلة رفعه فكأنه قال رفع بالجرد عن الناصب والجازم وقال ثعلب رافعه شبه بالاسم وقال الكسائى رافعه حرف المضارعة وقول بالجرد هو أشهر الأقوال وما اعترضوه به من أن التجرد دعى والرفع وحودى والعدمى لا يكون سدافى وجود غير مرده الأهرى بأن التجرد وحودى وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لأن التجرد عدم النصب والجزم (وقوله من أسعد الخ) يقتضى انه ان ضم أوله لا يكون الا من الرباعى والحق أنه يصح أن يكون من الرباعى ومن الثلاثى (١) لا اشترا كهما في البنى للمفعول فوزنه فيهما فيه واحد منهما معين أن يكون من الثلاثى إذا كان بفتح التاء (وبلن انصبه) (قول المكودي وهى حرف نفي النع) أما كونها حرفا فباتفاق واختلفوا هل هى بسيطة وأصل وضعها كذلك وهو قول الجمهور وقيل أصلها لا النافية ثم أبدلت الألف نونا وقيل هى مركبة من لا النافية وأن ثم حذفت الهمزة تخفيفا ثم الألف لالتقاء الساكنين (وقوله وتخلصه للاستقبال) بيان ذلك ان المضارع كان قبل دخولها يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه خلصت المضارع للاستقبال (وقوله وهى حرف مصدرى) أشار بهذا إلى التكتيك على الناظم بأنه أطلق فى كى مع أنها أقسام ثلاثة مختصرة من كيف وتعليلية ومصدرية ومراد لناظم المصدرية وأجيب بأن كى إذا أطلقت لا تنصرف الا للمصدرية وهى التى يؤول ما بعدها بمصدر وهى آلة السبك والفرق بين المصدرية والتعليلية انه ان ذكر اللام قبلها فهى مصدرية قطعا ناصبة بنفسها وان لم يذكر قبلها لفظا فإن قدر قبلها فهى مصدرية أيضا والافى تعليلية والناصب أن مضمرة بعدها كما يأتى (وقوله لكى تكرمنى) مثله قوله تعالى : لكى لانأسوا وأصله تأسيسون لأنه من أسى كرضى مأخوذ من الأسى وهو الحزن فتقول تحركت الياء واستخ ما قبلها فصبب ألفا فسار تأساؤن فالتقى سا كنات الألف والواو فحذفنا الألف ثم دخل الماصب فحذف الون وكيفية سبك المصدر لعدم اساءكم فعدم هو لا

(١) (قوله ومن الثلاثى) فيه ان سعد الثلاثى من باب تعب لازم وهو لا يبنى للمجهول الا أن يقال انهم سعد من باب نفع وهو

متعد فيقال سعد الله فيصح حينئذ بناؤه للمجهول اهـ .

(ونصبوا بإذن المستقبل * ان صدرت ولعل بعدموصلا)

فذكر لأعمالها ثلاثة شروط الأول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستعمال وهو مستمد من قوله المستقبل وفهم منه أنه إذا كان حالا مع نحو أن يقول قائل أحبك فتقول له ادس صدقتك الثاني أن تكون اذن مصدرية أى في أول الكلام وذلك أن يقول قائل آيتك عدأ فتقول له إذن أكرمك وهو مستمد من قوله ان صدرت وفهم منه أنها إذا لم تكن مصدرية لا تعمل وذلك إن توسطت بين شيئين كقولك زيد إذن يكرمك الثالث أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك إذن أكرمك وهو مستمد من قوله موصلا وفهم منه أنه إذا فصل بينها فاصل لم تعمل نحو إذن أنا أكرمك ثم إن الفصل بينها وبين الفعل بالقسم معتبر وقد نبه على ذلك بقوله (أو قبله الخين) فتقول إذن والله أكرمك لأن القسم لا يعتد به فاصلا لكثير الفصل به بين شيئين إسلاميين كالمضاف والمضاف إليه ثم أشار إلى جواز عملها بقوله : (وانصب وارفع * إذا إذن من بعد عطف وقعا)

يعنى أن إذن إذا وقع بعد عاطف جرى العمل بعدها اربع والنصب نحو واذن أكرمك وقد قرئ، وإذا لا يلبثوا حدثت ثم أن هي أصل النواصب كما تقدم فلا اشكال في النصب بها نحو أعجبنى أن تقدم وقد تقرن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام وجوب اظهارها وجوازها ووجوب اضمارها وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وبين لا ولام جر الزم * إظهار أن ناصية)

يعنى ان أن إذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كي لأنها مثل كي في اداة العليل وبين لا وجوب اظهارها وتدل النافية نحو ررتك لئلا تتفتى وازادة كقوله عز وجل : لئلا يعلم أهل الكتاب، وانما وجب اظهارها في ذلك كراهية اجتماع لامين وبين متعلق بالزم وناصية حال من أن والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناصية ثم أشار إلى الثاني بقوله :

(وان عدم * لأفان عمل مضمر أو مظهر) يعنى أنه إن عدم لا بعد أن حازا ضمرا أن واظهارها وقد جاء في القرآن بالوحين مثال اضمارها قوله تعالى : وأمرنا لنسلم لرب العالمين ومثال اظهارها قوله عز وجل : وأمرت لأن أكون أول المسلمين. وتضمير أيضا جوازا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وأن مفعول مقدم بالعمل أو مضمر أو مظهرا

بالمطوق وإلى اسات بمفهوم الشروط الثلاثة الآية ويدل على ما قلناه أنه لم يذكر الثالث (ونصبوا بادن) احتفوا هل هي بسيطة أو مركبة فالجمهور على أنها بسيطة وفيل مركبة من إذن وفيل من اذا أن والجمهور على أنها حرف وفيل هي اسم والتسوية فيها تنوين عوض عن جملة والأصل اذا جئني أكرمك فحذف جملة جئتني وعوض عنها التنوين فالجمهور أنها تكتب بالألف وقيل بالون حتى قال بعض أشبه أن أكرى يد من يكتب إذن بالذيف لأنها مثل أن ولن وإما الشرط أن لا يكون حالا لأن النواصب تعنى الاستقبال وأنت تريد اخذ فتاويا (وقوله وهو مستمد من قوله موصلا) لم يترحم لشرح قول النظم بعد من قوله ولعل بعد اشارة إلى أنه حشو للاستغناء عنه بأن صدرت وقد صرح بالاعتراض يس والشاطبي (أو قبله الخين) كما اعتمر الفصل بالفصل اعترف الفصل بلا اساقفة أو بهما معاشم إن منه معطوف على الظرف الواقع خيرا في قوله وسعمل بعد المعطوف على الخبر خير ويكون الخين فاعلا بالظرف لاعتاده على المبتدأ ويحتمل أن يكون قبله خيرا مقدما والخين منه مؤخر واجمعة معطوف على خبر المبتدأ (قول السكودي كالمضاف والمضاف إليه) كما مر في الاضافة في قوله ولم يجب فصل بين ج و وانصب وارفع) أطلق النظم في العاطف وخصه ابن الحاجب بالواو والناظم في شرحه (لو او والفاء) قول كدى وتدمر (وادا لا يشوا) فراء بذلك عدائه ابن مسعود وقرأ السبعة واذا لا يثبتون بآيات النون على ان اءا مهمة ووجه إعتمادها عدم الاعتماد بالعاطف فهي في صدر الكلام ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف فكأنها لم تقع في الصدر ثم إن الناظم يقتضي مساواة الرفع للسبب لحيث تقدم النصب يقتضي أنه أرجح وهو رأي الحريري وهذا معنى على قول أبي الفتح أن القراءة الشاذة تكون أقوى في المروية من المتواترة والجمهور على خلاف ما دل عليه حيث قال رفع أرجح لانفاق السبعة عليه في الآية المذكورة وهم لا يجتمعون على وجه مرسوم (وبين لا ولام جر) (قول كدى وتسمى لام كي الخ) اعلم أن لام الجر التي تقع للمضارع بعدها أربعة لام كي نحو : وأزلنا إليك الذكر لتبين للناس. الثانية لام المأل وتسمى لام العاقبة ولام الصيرورة وهي التي يكون ما بعدها قيصا لما قبلها نحو : فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا. الثالثة لام كذا فالتقاطه انما كان ليكون شقيقا فالامر إلى أن صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهي الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله نحو : اعاد الله لينهب عنكم الرجس . الرابعة لام الجحدولكن هذه الرابعة يجب اضمار أن بعدها كما في قول الناظم وبعد نفي كان الخ فإن أن كلام لناظم هنا شامل للاقسام الثلاثة الأول ولا وجه لتحصيل السكودي له بلام كي (وان عدم لا) (قول السكودي وسيأتي الخ) في قوله على اسم خالص الخ وأشار السكودي بهذا إلى أن حق الناظم ان يؤخر هذا إلى هنا كما فعل الموضح او يقدم ذلك ها

حالان من الضمير المستتر في الحمد وأما اضمرها وحويا في خمسة مواضع اشار الى الاول منها بقوله : (وبعد نفي كان حتما ضمرا)
يعنى انه يجب اضمرا ان بعد اللام الواقعة بعد كان النفية وهى السالبة عند النحويين بلام الجحود وفهم منه ان الاضمار المذكور
بعد لام اعطاه الكلام على الذى قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال وبعد اذ لم الواقعة بعد نفي كان وفهم من قوله : نفي
كان ان لا يكون الا لم أو ما ولا يكون لى ولا لا ولا أن لأن لا ينمين الا الله تعالى أو الحال وشمل كان التى يفظ الماضى
كقوله عز وجل : وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم. ويكون النفي لم كقوله : لم يكن الله ليعذبهم. لانها ناصبة في الوجهين وبعده
متعلق ضمرا وفي ضمرا ضمير يعود على المذكور. قل وحتم حال من الضمير في ضمرا أو نعمت مصدر محذوف أى ضمرا حتما
ثم اشار الى أى بقوله : (كذلك بعد أو اذا تصلح في موضعها حتى أو الا أن حتى) يعنى انه يجب اضمرا ان بعد أو التى
بمعنى حر أو لا وثمة قوله حتى أى معنى الى ولى معنى كى وفى الثابتة خلاف مثله بعد حتى التى بمعنى كى لأرسين الله أو يفكر لى ومثله بعد التى بمعنى الى

(وقوله حذو من صحيح الخ) هذا على أنها اسم فاعل من فرغ من بفتح عينها على أنها اسم مفعول فيها حالان من لا ولا يمع
ذلك كذا فى أن حرف محو في ضمير الذكر والأت (وبعد نفي كان) (فوب اسكودى ازم الجحود) الجحود فى اللغة اسقى
بعد اذ ورد به ههنا مطلق النفي والأولى أن تسمى بلام النفي لأن الجحود لمن كذب بيها كذا قيل وإلى تعريف لام الجحود
أشار من ذلك : وكل لام قبله ما كان له أو لم يكن فليجحد ما

(وقوله لعنه الكلام الخ) أى عطاه جملة ضمرا على جملة الجواب التى هى فان أشمل والمعطوف على الجواب جواب والأولى
حين اضمرا من أمر مؤكدا. ومن المؤكدة الجملة البدئية ألما لا أنه فعل ماضى مبنى للمفعول كما أعرب به هو والتقدير حينئذ وان
سبب لا فاعل من ان بعد نفي كان فى الواقع بعد لام الجر كما هو اوضح (وقوله وكأنه قال وبعد اللام الخ) هذا تقدير معنى
لانها ارجب من ان بعد نفي كان فى الواقع بعد لام الجر كما هو اوضح (وقوله وكأنه قال وبعد اللام الخ) هذا تقدير معنى
الذى أنه حينئذ كان مع أنه لا فرق بين كان ويكون لأنه تعلق فى كان فيظهر منه أنه فرق بين كونها ناصبة أو
مفعولة أى العوض المحض بالصفة أو الكرى معا لعمره عن الأول بأن النظم لما علق احكم على الماضى وهو كان
سابقا له لا محال فى كلا الماضى يلقى ماضى مخرج لمن لأنها تختص بالمستقبل ولا لأن نفي عبر للمستقبل بها قليل وان لآت
بها وان كان لا يمكن فصل ماضى الحال ههنا معنى كلامه لكن ما ادناه من الحصر فى ما لم هو الذى فى بحث اللام من النفي
وحى ان أن لا ماؤه وما كذا. انه من الكسبي : وان كان مكرهم ليرول منه الجباب. فقد صرح غير واحد بأن اللام فى نزول
لام المودون أن يكون أى معنى كذا. ان أردنا الا الحسنى. وأجاب عن الثانى بأن المراد نفي الماضى اعم
من أن يكون أم لا كما هو يكون لم لأنها تعلق بمعناه الى الماضى لا ان المراد خصص لهذا كان ههنا معنى كلامه وأصل
هذا الجواب للدراس واستبدله الشرح السليم وأجاب لمرادى عن الثالث بأن الأصل الناقصة فاذا أطلقت فلا تنصرف الا لها قال
سيدى خط مودول وبعد أى نفس كان ضمرا لآتى الاعتراضان الاخير ان ويكون الوحوب المأخوذ من قوله حتما مستفادا من
فعل الأمر حتى هو ضمير لا سماع وكذا باليونان فان قلت ان كان الكون ناقصا فما خبره قلت ان الذى للكوفيين ان الخبر
أشمل ان مع بعد اللام وان لم لاوكيد ولا حذف وقال البصريون الخبر محذوف وحويا والام متعلقة بذلك المحذوف ويقدر خلاصا
فى كل مكان بما يلقى به يقدر وما كان الله ليعذبهم مريدا ليعذبهم وفى ليفخر لهم مريدا لغفرانهم وفى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا
به من قبل ما كذبوا مكديين المؤمنين فبما كذا حذف متعلق بالخبر والمجرور وانطرف الا اذا كان عاما كما مر فى قوله : وأحبروا
بطرف أو بحرف جر الخ وههنا ضمير يقدر خلاصا كذا أحب أنه ما كان واصحا كثير الاستعمال عاملوه معاملة الكون المطلق
(كذا بعد أو) (فوب كدى بمعنى حتى أو الا الخ) تبع فى هذا ولد النظم وهى عبارة غير حيدة لاقتضاها ان أو ترادف الحرفين
لمذكورين وليس كذلك بل انما هى المعاملة لأحد شئين ولا تدل على تعليل ولا غية ولا استثناء والأولى عبارة الناظم
ان اصحاح (وقوله وشمل قوله حتى الخ) هذا فائدة تسمى النظم بحق ولم يعبر بلى مع أن الوزن يقبله (وقوله لأرغبين الله الخ)
لا بد من التأويل فى الأول والثانى لصاح العطف ولتقدير ليقع رغبى الله أو غفرانه ويجب تأويل ما قبل حرف
العطف وما بعده فى جميع الأمثلة فان قلت ما فائدة التأويل مع أنه قبل التأويل يكون الفعل معطوف على الفعل

لأنظرنه أو يحىء ومثاله بعد التي بمعنى الأولين الكافر أو يسلم ومثاله ما يحتمل المعنى الثلاثة لأنزمتك أو تقضي حق وان مبتدأ وخبره خفي وكذا وبعد وإذا متعلقات بخفي وحتى فاعل يصلح وأوالا معطوف على حتى وفي متعلق يصلح والتقدير إن خفي تكفائه بعد كان النية أى وحويا إذا يصلح في موضعها إلا أو حتى التي بمعنى إلى أو كى ثم أشار إلى الثالث فقال :
(وبعد حتى هكذا ضمنا أن * حتم كجد حتى تسر ذا حزن)

يعنى أن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوبا والراد بحىء هـ الحرة وفهم ذلك من كون أن مقدره بعدها وأن وما بعدها مقدره بمصدر وهو موضع جرهما ولا يمكن أن تكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا تتبع بعدها إلا حلا ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثاله ذلك سرت حتى أدخل المديّة وجد حتى تسر ذا حزن فاضمار أن مبتدأ وحتم خبره وعدم متعلق يحتم وكذلك كجدولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا ينصب بعد حتى فاضمار أن مطلقا بل يشترط كونه مستقبلا منه على ذلك بقوله :
(وتلو حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا)

يعنى أن المضارع بعد حتى إذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجوه أو مؤولا كقوله عز وجل : حتى يعول لرسول في قراءة نافع وحب رفعه وإن كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله ولمفعول مقدم بارفعن والراد بالمتن المضارع إلى حتى وحالا أو مؤولا حالان من تلو وبه متعلق مؤولا والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل إلى الرابع فقال :
(وجد فاجواب نفى أو طلب * محضين أن وسره حتم نصب)

يعنى أن أن تنصب واجبة الاضمار لفعل المضارع الواقع بعد الباء انتهى حوالب النفى والطلب المحضين مثال النفى : لا يعنى عليهم فيموتوا . وشمل الطلب سبعة أشياء الأول نحو زرنى فأكرمك ومثله قول الراجز :
يا سيري عفا فسيحا * إلى سليمان فنسريحا الثانى النهى نحو : ولا تلعبوا فيه ويجعل عليكم غصى . الثالث الدعاء كقول الشاعر :

﴿ قلت ﴾ ما بعد العاطف في تأويل مصدر فهو غير بق على فعلية فهذا واجب ما أويل ﴿ فان قلت ﴾ هلا أول الثانى دون الأول ﴿ قلت ﴾ يلزم عليه عطف الصدر على الفعل والمصدر اسم غير شىء بالفعل لكونه من قيل . لجوامد فلا يصح عطفه عليه فذلك وجب التأويل في كل منهما وهذا المثال يتعين فيه تقدير كى ولا يجوز إلى أو إلا لأن وقت الغفرة غير معين وأيضا يقتضيان أنه لا يغفلك لا ترغبه وهذا سوء أدب (وقوله لأنظرنه أو يحىء) التقدير ليقع انظارى له أو يحىء ويعين تقدير إلى هـ (وقوله لأنظر الكافر الخ) التقدير ليقع قتلى للكافر أو إسلامه ويتعين إلا هنا (وقوله لأنزمتك الخ) التقدير ليقع لزوم لك أو قضاء حتى قال الصدر بالفرق بين أو التي بمعنى حتى والتي بمعنى إلا أن أو التي بمعنى حتى ما بعدها ينشئ شيئا فشيئا والتي بمعنى إلا لا يقع ما بعدها إلا دفعة واحدة والفرق بين حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كى أن التي بمعنى إلى غاية لما قبلها والتي بمعنى كى ما بعدها سبب لما قبلها ثم انه استكمل تعذر الظم ككيد الذى هو للبعيد فانه يقتضى أن الإشارة تعود لجواز الوجهين إذ هو البعيد والأمر ليس كذلك وأجاب الشاطى بأن النظم راد أن حتى ولم يكنف بالتشبيه دفعا لهذا الاحتمال وسلمه ابن عارى وليس وفيه عذر لأنه ليس في أن حتى ما يدل على الوجوب سواء قرأنا فعلا مضيا أو صفة خففت بأؤها ضرورة (وبعد حتى هكذا الخ) (قول كدى والرد بحىء هـ الجرة الخ) أشار بهذا إلى التنكيك على النظم بأن حتى أقسام ثلاثة ابتدائية وعاطفة وجرة ولا يعلم ما قصد مع أن المراد الجارة وأجيب بأن حتى معها أظمت في هذا الباب فلا تصرف إلا للجارة وأجاب هو بقوله وفهم الخ وتكون بمعنى إلى نحو : إن ترح عليه عاكمين حتى يرجع اليها موسى . أى إلى رجوع موسى وتكون بمعنى كى نحو أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملها مثل النظم كما يحتملها ما قوله تعالى . حتى نهى . ثم لو استغنى النظم عن هكذا بقوله حتم أو انعكس ما ضره (وقوله لا تقع بعدها الجملة) هذا كلام غير تام لأنها حين دخولها على المضارع تكون داخلية أيضا على جملة والصواب أن يزيد بعد جملة مانصه مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها في الأعراب بخلاف الواقع بعدها المضارع المنصوب (وتو حتى حالا) (قول كدى في قراءة نافع) كيفية تأويل هذه القراءة في الحال أن تسمكان والى الرأى الذى وتعا في زمن الحال استحضارا لتلك الصورة العجيبة مشاهدا بالصورة كأنه مشاهد بالصر وإنما يفعل ذلك أمر عظيم وتقرير المؤيد حتى حالة الرسول يقتضى أن المراد بالحال الحال الاصطلاحية التي هي وصف فضلة الخ وذلك لما لا معنى له والصواب أن المراد بها لما لا معنى له واستقبل وأما رفع الحال ولؤلؤ به لأن النصب إنما هو على تقدير أن وهي تلخص الفعل للاستقبال والاستقبال مدف للحال (وبعد فاجواب) (قول الكودى مثال النفى لا يقضى الخ) فيموتوا جواب النفى منصوب بأن مضمرة وجوبا وعلامة نصبه حذف النون والمعنى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا والراد نفى القضاء والثوت معانى أن يكون القضاء أو الحكم سببا فاما السبب انتهى السبب وليس المراد نفى الأول دون الثانى قيل حتى يوقع في الإبهام (وقوله ومثله قول الراجز : يا سيري عفا فسيحا) البيت

أي وأنت تشرب اللبن وإن تمد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن تقدم مفهوم مع فهي كإعلاء والالف واللام في الماء
يعمد وهي أساتته سم أحذ في بين أحكام تتعلق بإلقاء فقال: (وبعد غير النقي حزم ما اعتمد * إن تستقط الماء والجرا فندصد)
يقى أن إلقاء الماء للتقدم ذكرها، إذا حذف بعد غير النقي وقصد الجزاء أنجزم الفعل الذي بعدها وفيهم منه أنه إن لم يقصد الجرا فلا يجزم
ربل كإن الفعل مرفوعا فقال الأمر: قلنا نيك من ذكرى حبيب ومترل * بسقط اللوى بين الدخول خوئل
توأمته ما بق مفهومه من المثل المقدمة في إلقاء وبعد متعلق باعتمد وحزما مفعول باعتمد وإن تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة
ما تقدم عليه الجرا قد قصد حملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملا للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلا
في ذلك وأنجزم فيه بعد إسقاط إلقاء ليس مطلقا بل بشرط أنه عليه بهوه:

(وشرط جزم بعدهم أن تضع * إن قبل لا دون تخالف يقع)

يعنى أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحيه وضع إن الشرطية قبل لا الناهية نحو لا تدن من الأسد تسلم لأن التقدير إن لا تدن من
الأسد تسلم وفيهم منه أنه إن لم يصلح وضع إن قبل لا لم ينجزم الفعل نحو لا تدن من الأسد يا كلك لأنه لا يصلح أن لا تدن من الأسد كدس شرط
جزم مبتدأ وبعد متعلق بجزم أو شرط أو أن تضع في موضع خبر المبتدأ أن مفعول يتضح وبلى متعلق بتصح ودون في موضع الحال من إن ثم: (و
والأمر إن كان بغير فعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا)

يعنى أن الأمر إذا كان بغير صيغة أفعول فلا تنصب الفعل الواقع جوابا له بل يكون محروما كقولك عهر الله لزيد زيد حل أحبه فعبه
أنهم اعمر: والأمر إن كان الخ. يعنى أنه إذا دل على الأمر بغير فعل من مضى أو مضارع أو اسم فعل أو اسم بغيره حار
حرم الجواب انصفا كقولها في الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى: يؤمنون بالله ورسوله وتاهدون في سبيل الله واليك
وأنتسك ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم. وقال الشاعر: * مكانك محمدى أو تسرعى * وقولهم حسبك الحديث ينم
الناس. وضربا عبدا يستقيم فإن العنى ليتق وأمنوا وأثبى والكف واضرب واحز الكسأى لتصب نحوه فأحدثك وحسبك الحديث
فإنما الناس ومذهب الجمهور مع ذلك لأن النصب إنما هو بضمائر إن وإلقاء عاطفة مصدرها مقدر على مصدر مفهوم وحسبك وصه
ونحوها لأن دل على المصدر لأنها غير مشتقة ولذلك قال فلا تنصب جوابه ثم قال:

والزوا لكن في الماء سمع غيره (كلا تكن سدا الخ) في اسمه يظهر الماء وفي سمة تسمر بالميم قال العرب والاول أسب
ووجه أنه محسوس لأن الإنسان وإن كان قويا فإنه يلقى له إظهار العجز وأما نسخة تسمر في قضيه غير محسوس كذا قيل (قول
للكودى أي وأنت تشرب الخ) لا يظهر منه أن يقول ذلك شرب اللبن كما قدره غيره يعلم أن ذلك مستألف من سيرايم (وبعد
غير النقي جزما الخ) هذا قد قوله أو طلب كأنه قال محل كون المضارع الواقع بعد إلقاء الواقعة بعد الطلب يصب إذا كانت الماء مذكورة
فإن كانت محذوفة وقصد بالمضارع الجزاء وحب جزم المضارع كما أشار إليه هاتم أن هذه المسئلة كان حقا إن تذكر في الجوزم
لكن ذكرها هنا استطرادا (والجزء قد قصد) أراد بقصد الجزاء أنك تقدر المضارع مسيبا عن ذلك الطلب كما أن جواب الشرط
مسبب عن فعل الشرط (قول للكودى أنجزم الفعل الذي بعدها) أى على أنه جواب شرط مقدر مع فعله وأداء الشرط القدرة
هى الجازمة له (وقوله بل يكون أفعول الخ) مثاله قوله تعالى: خذ من أموالهم صدقة تطهرهم. فتطهرهم مرفوع بإعفاء السعة لانه
ليس التصود به الجرا فليس المراد أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم بل أراد خذ من أموالهم صدقة مطهرة لهم فطهرهم بعت
صدقة ولو قصد في غير القرآن السببية لجزم الفعل (وقوله فكان الأمر قفانك الخ) هذا مثال للمنطوق فكان الأولى له أن يقدمه
على قوله وفيهم الخ والمدرس كذلك يفعل وهذا البيت الذى ذكر من لتحويل وقائه امرؤ القيس وهو أول قصيدته المشهورة وقفا أمر
من وقف وهو خطاب لواحدا يخاطب به الذى على عذتهم وفاعله ضمير مستتر بك مسبب عن الوقوف فهو مقصود به الجزاء فهو محروم عاف
إياه في جواب شرط مقدر كأنه قال إن وقعت نيك وفيه الشاهد ومن في من ذكرى تعليلة وبسقط متعلق محذوف صفة لئلا يسقط
بكسر السين منقطع الرمل والذى بكسر اللام والمعنى حيث يرق الرمل والدخول بفتح الدال وحول شمع إلقاء سها هو وضع معنى فبك
لاحل تذكر الحبيب ومترل واقع برمل خالص رفوف واقع بين هذا المكان الذى هو الدخول وبين المكان الآخر الذى هو حوله وحسن
موضع الرمل لرفيق بالذكر لأن غالبهم لا ينزلون إلا في المواضع الصالحة لكون ذلك ثابتا لا نادوا وأصروا لمتر (وشرط جزم بعدهم)
(قول كدى قبل لا الناهية الخ) صريحه أن لا أن دخلت عليها أن بقيت على نهجها وهذا هو الذى تقتضيه عماره استظمو ذلك شرح
الشاطي وشرح المرادى والأزهري على أن لا تصير نافية قل يس والأولى أنه يصح أن يقال إن لآفافية أو ناهية وهذا البيت الذى عند
كدى محتمل له (وقوله لانه لا يصلح الخ) لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه (وقوله وإن تضع في موضع خبر الخ)

(والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كصب ما الى التني ينصب)

يعني ان الفعل المضارع ينصب بان بعد افاء الواقعة جوابا للتني كما سبق وانما فصل افاء في هذا الموضع عن الموضع السابقة لما فيها من الخلاف . احرار نصب الفراء ومعه الجمهور واخبار النصف مذهب الفراء وشاهده عدم قوله عروحة : القى القى لأسباب أسباب السموات فاطلع . بالنصب في قراءة حفص عن عامر والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارا أي نصب المضارع وما موصولة وصلته ينصب والى التني متعلق بـ ينصب ثم قال : (وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابت أو محذوف)

يعني ان الفعل المضارع اذا عطف على اسم خالص انصب بان ويجوز حينئذ اظهارها واصمارها وكان حقه ان يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كي لام . مثلها في حوار الاظهار والاصار وفهم من قوله وان على اسم انه لو عطف على فعل لم ينصب نحو يقوم زيد وخبره عروحة وفهم من قوله خالص انه لو عطف على اسم غير خالص كاسم افعال واسم المفعول لم ينصب نحو الطائر فيعذب زيد الداب وثمن اسم الخالص الامم امرح كقوله لولا زيد ويحسن الى بالنصب لهلكته ويجوز اظهار ان فتقول ولاريد وان يحسن الى لهلكت لكن لابد من صدر منصف من قوله ان جمع واذن ونسب حرم بعد تنبي صحة وصحة وضع مصوب بان وسكن للوقف أو محروم لان الجزم من الهمزة معن العرب تنبي معنى من الكوفيين وأنى عبدة وأشدوا عليه * تعالوا لي أن تأتيا الصيد لمخطب * فانه حرم بان تحت ياء وتوحد في معنى المسح بعد هذا البيت وقيل فوه والفعل بعد الفاء يرب تضمن التصريح بمفهوم أو طالب حصين ونفس اليك :

والأمر بان كان بعد الفعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا

قال سيدي محمد بن جيون في حاشيته السكودي على ما كودي اي بحث في باب نسخ عتيقة وقديعة من نسخ المكودي ولم أحدها انصب فيها وفي باب السكودي بحث في أربع باب السكودي في السكودي وهو ثابت في الرازي والتصريح وابن عقيل والمواري ومربون ونبوة وحاشيته ليس في وكذا في الموضع وعند السكودي انقصه لكونه يتبع غالبا ولد الناطم ولعل ولد الناطم لم يذكره وهو أرى ان نسخ المكودي ان وجوده ثابت في نسخة في نسخة محذوف البيت من أصله نظما وشرحا كما قال ابن جيون وفي بعضها بانها كانت حينئذ دون شرح وفي بعضها بانها مبروحا بما في الرازي وفي بعضها مبروحا بما نصه يعني ان الأمر إذا كان بغير صيغة افعال فلا نصب الفعل الواقع في جوابه ل يكون محروما كقولك غفر الله لزيد فيدخل الجنة ونعمه اللهم اغفر لزيد يدخل الجنة وهذه النسخة هي المناسبة لاختصار السكودي وهناك نسخ آخر في شرح هذا البيت والمناسب ما ذكرنا (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب) (قول كودي ومعه الجمهور الخ) وجه المصحح ان المرحى ليس بطلب وانما هو ارتقاب شيء يحتمل الحصول وعدمه فلا يقال لعل الشمس تحرب وأخبروا عن كذا في السكودي بأن المرحى مضمن معنى اتنى اذ يلوح نساب السموات محال والمرحى لا يكون في المحال والتني يكون في محال وهو انشأه كذلك أيضا عدم التأويل وهذا أحاطه الفراء وبه الاظم (وقوله والمفعول نصب محذوف الخ) هذا سبق فلمن جهة النسبة ونعمي وأما الساعة فلا أن نصب لا يتعمى إلا للمفعول واحد وهو افعال ولا يطلب مفعولا آخر أصلا وكلامه قد يقتضى ذلك وأما من جهة معنى فلا يصح لأنه يصير التقدير وانما نصب المضارع ولا معنى سالك أصلا لأنه لا يشترط الدخول (١) بالمفعول بالمشترط صحة دخوله لا غير اهـ (وان على اسم خالص) (قول السكودي وفهم الخ) هذا المفهوم انتهى بعده كان يعني ان في حاشيته من قوله وشمل الخ لأن ذلك هو المتعارف (وقوله لا ينصب) أي نصبا خاصا وهو بان مضمرة بل يكون بحسب الفعل الذي قبله فرفع الثاني ان رفع الأول ينصب ان نصب ويحرم ان حرم بالعطف في الثلاثة (وقوله نحو الطائر الخ) أل اسم موصول مبتدأ ظهر اغرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وطأرت صلتها وفيه ضمير مستتر فاعل به عائد على أل والفاء فاء السببية وحسب معطوف على طائر ويريد فاعل والاعطاف على أصلة صلة ولكون اعطاف بالفاء لم يحتج لربط (ولا يقال) إن صلة أل لا تكون الا اسما صريحا وهذا جعلته جملة فعالية باعتبار ما بعد الفاء (لأن نقول) أن بعض في تأويل غضب والدياب خبر المبتدأ (وقوله الاسم الصريح) أي الذي ليس فيه رائحة افعال أصلا والا فليصدر اسم صريح أيضا لكن فيه رائحة افعال إلا انه لا يؤون به فهو خالص (وقوله لولا زيد الخ) لولا حرف امتناع لوجود زيد مستند والخبر محذوف وجوبا تقديره موجود وان حرف نصب ومصدر ويحسن بالياء منصوب بان مضمرة أو منذ كورة وهو مؤول بمصدر معطوف على زيد والتقدير واحسانه الى ولهلكت جواب

(١) (قوله لأنه لا يشترط الدخول الخ) كذا بالأصل ولعله بما سبق فيه القلم المناسب حذفه فخر اهـ .

للبي عاءة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشفوف

لأن الصدر اسم خالص ادهو من قبيل الجوامد بخلاف اسم لفاعل واسم المفعول وأطلق في قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل وانفاء كقوله :

لولا توقع معتر فأرضيه * ما كنب أوثرأباً على تربي

وأو كقوله تعالى : أو يرسل رسولا . في قراءة غير نافع وثم كقوله :

إني وقتلي سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لماعت البقر

وان شرط وخالف نعمت لاسم وفعل معقول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف ومنصبه جواب اسرط وأن فاعل تنصبه وثابتاً وأومحذف حالان من أن ثم قال :

الاسماع (وقوله الصدر كقوله لبس عاءة اح) أى لشخص اسمى يسمى بمجربا ، وسين مبهمة وهو اسم امرأة سيدنا معاوية رضي الله عنه وولده يزيد بن معاوية ، قال الملاحى وهو الذى قال فيه عليه السلام حين رأى سيدنا معاوية حاملاً لولده على رقبته : رجل من أهل الحة يحمل رجلاً من أهل النار . وهو الذى تسبب في قتل سيدنا الحسين رضي الله عنه وهذا بيت من قصيدة من الوافر وقبل هذا البيت

ليث تخفى الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف

وأكل كسيرة في كسرى * أحب الى من أكل الرعيف

وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نهر الدفوف

وكلب ينبع الطراق دونى * أحب الى من قط ألوف

وخرق من بنى عى نجيب * أحب الى من علج عيف

وبعد

وقالت ذلك لما تزوجها سيدنا معاوية ونقلها من البادية الى الحاضرة فابغضته لسكر سه فكانت تكره الحين لاهلها فسمعا يوماً تشد هذه الايات فقال ما رصبت حتى جعلتى تلجأ ثم طمعت والصحيح ولبس هو اولان الحلة معصوفة على حمة لبندأ والخمر في قوله ليت في البيت الاول ولبس في الوضعين بضم اللام مصدر لبس يلبس كسمع يسمع والعباءة بفتح العين شملة صوف وتقر بكسر القاف وقد تفتح مضارع قر ويقال في مصدره قره بفتح القاف وضما ويقال أيضا قرورا وقرت عينا اذا رأيت ما تشوف لهو تحبه والشاهد في وتقر حيث نصب بان مضمره جوازاً وتقر في تأويل مصدر تقديره وقرار عى أو وتقر معطوف على لبس وأحب خير لبس والشفوف بضم الشين الثياب لرقية ابى برى ماتحما وهو جمع شف بالفتح والكسر (وقوله كقوله لولا توقع الخ) الب من البسيط ولولا امتناعية وتوقع مصدر توقع مبتدأ والخمر مخدوف ومتر مضاف اليه ما قبله من صفة المصدر الى معوله وفاعله يا المتكلم مخدوفة والعتر الذى يصرف غير من فعل المعروف وقيل المراد به الفقير وهو اظاهر وأرضيه بضم الهمزة من أرضى والشاهد فيه حيث نصب بأن مضمره جواراً وهو ما أول بمصدر معطوف على توقع أى فارضاؤه وما جواب لولا ومعنى أوثر أفضل والارباب جمع رب بكسر الراء والترب هو الذى يولد في الوقت الذى تولد أنت فيه والمعنى لولا نوعى من يصرف عن المعروف وارضاؤه إياه ما كنت أوثر أرباب غير الذى لا يساوينى في السن على أرباب من يساوينى في السن (وقوله في قراءة غير نافع الخ) فيكون يرسل منصوباً بأن مضمره جوازاً ويرسل مؤول بمصدر معطوف على وحي والتقدير الاوحيا أوارسلا وما على قراءة نافع قول العلامة بن دكرى الذى يظهر في تخريجها على أن حدفت وارتمع المضارع بعدها وهو انما يسهل لان الحرف عامل ضعيف فاداحذف بطل عمله وعليه خرج : ومن آياته يريكم مبرق خوافاً طمعا ، الاصل والله اعلم أن يريكم البرق حدفت أن فرغ المضارع وحذف أن ورفع المصدر بص سلبه في المنسحب والفقى وقول من قال أن يرسل على قراءة نافع مستأنف غلط لان أولاً لا تكون للاستئناف والصواب ما لا بن دكرى (وقوله كقوله إني وقتلي الخ) البيت من البسيط وقائله أنس بن مدركة الخنمى وقتلى معطوف على الياء فهو منصوب بالفتحة والياء في محل جر مضاف اليه من إضافة المصدر الى فاعله وسليكا اسم رجل مفعول قتل والشاهد في أعقله حيث نصب بأن مضمره جوازاً وهو مؤول بمصدر رأى وعقل إياه والعقل هو إعطاء الدية وكالثور مخبر إن وجملة يضرب في محل جر نعمت للثور ولما ظرف بمعنى حين وعاف فعل ماضى بمعنى كره والبقر فاعله والمراد بالثور ذكر البقر وذلك أن البقر

(و شد حنفی آن و نصب فی سروی * مامر فاول مه ماعدل روی

بما أن فعل المتنازع قد نصب من مشعره في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أي قبل
الاعتداء وكقوله: ومنهت نفسي بعدم كذا فعله أي أن أفعله وحذف أن فعل يشذ ونصب حذف معموله أي ونصب
لأجل خضوع وفي سوى متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها من ومنه
متعلق بآمن وما مفعول بآمن وهي موصولة وعمل روى حجة صلة ما.

﴿عوامل الجرم﴾

عوامل الحرم على قسمين أحدهما محرم فعلا واحدا والآخر يحزم فعلين وقد أشار الى الاول بقوله :

(بلا ولا م طالباً صنع حرماً * في العمل هكذا بل ولا)

فذكر أربعة أحرف كلها محرم فعلا واحدا الأول لا الناهية نحو : لا تأخذ بلحقي. ومثلها لاق الدعاء نحو : ربنا لا تؤاخذنا.

[illegible]

والعلم من هذا الجزأ أن يتقرن * بالها أو الواو تتليث فمرف

ومفهوم قوله ونصب في سوى مامر أن حذف أث ورفخ استعار غي شاذ بل هو مقبس وعليه قراءة نافع أو يسل بالرفع وحسرح عليه ومن ثمة تركب كمر وذهب لأخرون من العاربة الى انه اذا حذف أن في غير مامر لا يرتفع المصارع ولا ينصب الا اذا سمع وأما اذا لم يسمع فلا والله أعلم .

﴿عوامل الجزم﴾

فأمر أن أعرب الفعل رفع ونصب وحزم ولما فاع من الاثنين شرع في كثات وخصه بترجمة أطول الكلام عليه لكن الأولى
أن يعرب فصل كما عر به التوضيح تنكيته عنه لأن هذا من جملة مدخل في الباب السابق والحزم لغة القطع واصطلاحاً على أن الأعراب
على نفس السكون ونفس ما به وعلى أنه معبوى تضر بخصوص علامته السكون أو ما نال منابه وسميت هذه الكلمات
حروف الحزم لأنها تحذف من الفعل حركة أو حرفاً (بلاولام طالباً الخ) (قول كسى فذكر أربعة أحرف الخ) جعلها
أربعة عن رفقها وإن ألم أصلها لم يزدت عليها حمزة الاستفهام وأما أصلها لما ومنهم من جعلها ستة كافي الجرومية باعتبار أن ألم
والماء ومنهم من جعلها ثمانية باعتبار جعل لاق النهي قبله والدعاء قبله آخر وحل لام الأمر قبله والدعاء قبله آخر (وقوله نحو
لا أخرج) مثله هذه الآية لا يرى لا ينبغي لأن هذا يسمونه بالالتباس وذلك لأن الطالب إن كان من الأعلى نحو لا تطعوا فيه فهو منها وإن كان من
الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء نحو لا تؤاخذنا وإن كان ممن هو مساو لك قيل له التماس نحو لا تأخذ بلحيتي لأن القائل لذلك هو سيدنا
هارون عليه السلام يخاطب أخاه سيدنا موسى عليه السلام وهو مساو له وكل ما قيل في النهي يقابله الأمر لأن الأمر يطلب ما يطلب الفعل أو يطلب

الثاني لام الامر نحو : لينفق ذو سعة من سعته . ومثله أيضا لام الدعاء نحو : ليقص علينا ريث . وفيهم ذلك في الحرفين أعني لا واللام من قوله طالبان الصلب شامل لجميع ما ذكر الثالث لم وهي حرف تنفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه الى الماضي وقيل تدخل على الماضي فتصرف لفظه الى المضارع وللمشهور الاول نحو لم يمت زيد الرابع لما وهي مثل لم فيما ذكر الا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو : ولما يعلم الله الذين طاعوا منكم . بخلاف لما بعد قد يتصل وقد لا يتصل فمع أمر من وضع مثل هب من وهب وحرما معول يصح وبلا وفي الفعل متعلقان بصع وطالبان حال من الضمير ليستر في ضع وهما تنبيه وكذا ولم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الاول وتقدير وضع جزما ولم ولا مثل ماصلت في لا واللام ثم أشار الى القسم الثاني وهو ما يحزم فعلمين فقال :

(واحزم يان ومن وما ومهما * أي متى يان أين ادما * وحبًا أي)

فذكر احدى عشرة كلمة كلها تحزم فعلمين وتسمى أدوات الشرط الاولى إن وهي حرف نحو قوله عز وجل : إن تنهوا يغفر لهم ما قد سلف . الثانية من وهي تقع على من يعقل نحو : من يعمل سوءا يجز به . الثالثة ما وهي تقع على ما لا يعقل نحو : ما مسخ من آية أو نسفها بأت بخير منها أو مثليها . الرابعة مهما وهي بمعنى ما كمثوله :

ومهما تكن عند امرئ من خليفة * وإن خلها تخفى على الناس تعلم

الخامسة أي وهي بحسب ما نضاف اليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أي ما تفعل أفل ! سادسة متى وهي ظرف مكان نحو قوله :

متى تأتينا نلسم بنا في ديارنا * تجد حطبا جزلا وبارا تأججا

السادسة ايان وهي ظرف زمان أيضا نحو ايان تقم أقم معك الثامنة أن وهي ظرف مكان نحو : أين تجلس أحلس معك .

الترك وفي السلم .

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التناوي والتناس وقعا

(وقوله لام الامر) هي مكسورة تشبه لها بلام الحر وفتحها لعنفي سلم وتسكن كثيرا بعد الفاء والواو فل تعالى : فليستحيوا لي وليؤمنوا بي (وقوله فتصرف معناه الخ) بيان هذا القول أن الفعل قبل دخول ما كان مضارعا محتملا للحال والاستقبال فلما دخلت لم غيرت معنى المضارع وصيرته يدل على الماضي ولفظ المضارع ق على ما كان عليه قبل له وهذا قول البرد (وقوله وقيل تدخل على الماضي الخ) يباه أن أصل الفعل قبل دخول لم ماض لفظا ومعنى فما دخلت لم غيرت الفعل وقلبت مضارعا وأثبت المعنى على حاله وهذا هو قول السيوي لان لم يمت زيد عنده في رد قول من قال قام زيد (وقوله والمشهور الاول الخ) وحيه ان قلب المعنى أولى من قلب اللفظ وجح أبو حيان بعد لأصحاه ما لسيوي فاسطره في يس على اسظم (وقوله الا أن الفعل بعد الخ) اعلم ان لم ولما بشركان في أمور ويهرفان في أمور انظر التوضيح (واجزم يان الخ) بدأ بالاطم يان لاسم الأصل الجوارم ولذلك اخضت أمور منها حذف شرطها وجوابها كما في قوله :

* قالت بنات العجم يا سلمى وإن * اح أي ون كان فقيرا معدما ومنها انها تهمل حملا على لو كقراءة طلحة ما رين يسكون الياء واثبات نون الرفع مفتوحة محممة ومنه الحديث ون لا تراه فانه يراك (وقوله وهي تنع على من يعقل) الاولى أن يقول وهي في الأصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط وهي في الآية مبتدأ (وقوله وهي تقع على ما لا يح) الاولى أن يقول وهي موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (وقوله وهي بمعنى ما) فتكون حينئذ تغير العاقل وضمت معنى الشرط وأصلها ما فريدت عليها ما أخرى فقبو . ألف ما الاولى هاء كراهية جناع لفظين متوافقين وتكرر لفظين مرتين (وقوله نحو قوله ومهما تكن الخ) البيت من الطويل وقائله زهير ومهما اسم شرط مبتدأ وتكن فعل الشرط وفيه ضمير يعود على مهما وهي سقط استدلال من استدل بهذا البيت على أن مهما حرف لان الضمير لا يعود على الحرف وعند امرئ خبرها ومن خليفة يان لما وقعت عليه مهما ولا يكون من خليفة اسم كان مجرورا بمن الزائدة لان مهما تبقى الارباط فتوجه قول من قال انها حرف والخليفة الطبيعة وبولعها لغيره من أحوال طعن وفاعلها يعود على امرئ والهاء العائدة على الخليفة مفعول أول وحمله تخفى بمعنى تستر في محل نصب مفعول ثان بخال وتعبر محروم على جواب مهما والمعنى ان طبيعتك التي أنت عليها لو ظنتها تخفى على الناس فلا بد أن يعلم الناس وهذا المعنى هو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام : من أسر سريرة ألبسه الله رداءها . والشاهد في جزم مهما تكن وتعلم والجملة خبر مهما (وقوله بحسب ما نضاف له) فان أضيعت لي ظرف ان زمان كانت طرف زمان نحو أي وقت تسافر أسافر معك والى ظرف مكان كنت ظرف مكان نحو أي مكان تجلس أجلس وهكذا وهي في مثال الكودي مفعول مقدم مضافة الى اسم نكرة (وقوله نحو قوله متى تأتينا الخ) تقدم شرح هذا البيت في البدل فراجعوا واشاهدوها حيث جرت متى تأتينا على أنه فعل شرط وتجد على أنه جوابه وقد نهدم متى حملا على ادا كقول عائشة لصديق قرص الله عنهما ما اشتدوا لجمع المصطفى عليه الصلاة والسلام بوقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . قالت ان أبا بكر رجس أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يجمع الناس فرددت يقوم على ان متى مفعلة

التاسعة إذا ما وهي حرف بمعنى العشر محثا وهي ظرف مكان نحو حيثما تذهب أذهب معك الحادية عشر أي وهي ظرف مكان نحو أني
تخمس أجلس معك وفيه من تثنياه نادما وحيثما هما لا يحزم بهما إلا إذا اقترنا كما كائنا للتعظيم وإن متعلق بأجزم ومفعول أجزم
محدوف احتصارا لأنما أراد أن يخرج أن هذه الأدوات جازمة ثم إن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمين حروف وأسماء
والى ذلك أشار بقوله :

(وحرف إذا * كان وباقي الأدوات أسماء)

أما إن فلا حذف أنها حرف وأما إذا فللمشهور أنها حرف مثل أن ولذلك اقتصر عليه وباقي الأدوات هي ما عدا إن وإذا وهي
تبع كالت وهي كلها أسماء فمنها أسماء وسماء ومنها ظرف زمان ومنها ظرف مكان وقد بيئت ذلك عند ذكرها في البيت السابق وإذا ما
الواحد فحرف متقدم وقد ورد ما حرف كان وانما شبهها بها لأن أن حرف باجماع وهي أم الباب اد كل أداة مما تقدم لا تقدر
إلا بها ومدرج من ذكر الخوارم أحد في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال :

(فليس يقتضي شرط قدما * يتلو الجزاء وحوانا وسما)

يعني أن كل واحد من أدوات الشرط ينتهي فعليين يسمى الأول شرطا والثاني جزاء ويقال فيه جواب أيضا وفيهم من
قوله فليس أن حتى الشرط والجزاء يكونا فعليين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي
وهو الأساس قوله فعليين يقتضي أي يطلن أن الجزم في الفعلين هما وهو المشهور وفيهم من قوله قدما ويتلو الجزاء

(وقوله - سبعة دسا) الذي في غالب نسخ المخطوطات عدم النسل لإدما أما الذي في بعضها بتثنيه هول الشاعر :

وإن إدما مات ما أثبت أمر * به تلف من أمه أمر آيا

والله في أثبات تلف فنيهما مجروران إدما (وقوله إلا إذا ما عا الخ) أحاز لغراء الجزم بهما دون ما وفي الاشياء والظواهر
أن أدوات الشرط خمسة أي اقترانها بقسم لا ينفقه ما وهون وما وهما وقسم تكون ما شرطا في عمله وهو اذ وحيث
وقسم يجوز لحاق ما له وعدمه بقوله أي ومق وأى وأما ثمنا أسقط كيفما وإذا مع أن ابن أجروم ذكرها وأوجب
أن كفيلا لا يحزم عددا مصرين جدا فطرنا ويحزم عدد الكوفيين فصاحب الألفية تبع البصريين وصاحب الآجرومية تبع الكوفيين
وأما إذا فاتها لا محرم لمسه وانما تحريم في الشعر كقولك استعن ما أعانك ربك الخ فذلك تركتها قاعدة في اسم الشرط أن كان ظرفا
فقد مضى على الطريقة ولا اشكال في ما أمل فيه فعل الشرط وإن كان عبر ظرف فإن كان الفعل الذي دخل عليه لازما نحو من
بعض أفعاله أو معديا مشعولا بغير ضمير اسم الشرط نحو : من يعمل سوءا يجز به ، فاسم الشرط مبتدأ وهل الشرط هو الخبر وهو
الصحيح وقيل الجواب وقيل هما وإن كان معديا عبر مشعول بشئ فاسم الشرط مفعول مقدم نحو : أيما بدعوا ، لأنه ههنا غير ظرف
وإن كان الفعل معديا مشعولا بضمير اسم الشرط جاز في اسم الشرط كونه مبتدأ أو مفعولا بفعل محذوف يفسره ما بعده نحو من
رأته أكرمه وحكم أسماء الانتماء كحكم أسماء الشرور فيما ذكر هذا ملخص ما حققوا (وحرف إذا الخ) (قول كدي فللمشهور
بها حرف باج) هذا مذهب السيوطي وقيل غير واحد أنها ظرف زمان لأنها كذلك كانت قبل اتصال ما بها والأصل عدم التغير (وباقي
الأدوات أسماء) أي اتفاقها فيها عددا متهما والاهتمام فيها خلاف لصحيح أنها اسم وقيل حرف (قول كدي فمنها أسماء) أي غير ظروف
وبلا لا ظروف أسماء (وقوله وحرف خبر مقدم) وقسم الخبر تسكيئا على مذهب الخالف وكان حينئذ متعلق بحرف وهو وإن
كان حمدا لكنه في دعوى المشتق قوول يحكمون بحرفيهما وقول العرب أن حرف مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيه من معنى
الخصم كأنه قال ما إذا ما احرف بمنزلة شمر أخر ذا ناب أي ما أهدر دما الأشرع سديد ولا حجة إليه (فعليين يقتضين) (قول
للكودي يعني أن كل واحد الخ) أشار بدحال كل إلى بيان عبارة له طم وإن المراد كل واحد من الأدوات يجزم فعليين لأن جميعها
دعوة واحدة محرم فعليين وانما سمي الأول شرط لعلق الجواب عليه ولكونه سببا وعلامة في وجود الثاني وسمى الثاني جوابا لأنه
جاء به مرتب على الشرط فأنشبه الجواب المرتب على السؤال وسمى جزاء لأنه جزاء عن فعل الشرط واختلف في جملة الشرط والجواب هل
الكلام هو مجموعهما أو الثاني فقط والأول قيد له ذهب ابن هشام في اللغى إلى الأول وهو الذي حققه السيد وشرط الجواب أن يكون مفيدا
كالخبر ولو كان غير مفيد فلا يجوز إن رقم ربيهم فإن اتفق الشرط والجواب في اللفظ لكن في الجواب معنى يخرج به إلى الاستفادة جاز نحو قوله
عليه الصلاة والسلام فمن كاس بهجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله أي فقد حصل له الثواب العظيم الذي يستحقه المهاجرون (وقوله
وسيأتي) أي في قوله وأقرننا الخ (وقوله وهو مشهور الخ) ورد أن الجارم كالجار فكأن الجار لا يعمل في شيئين فكذلك الجازم وأوجب
بأنه ما كان الجار متعلقا الجواب على الشرط تنزل الشرط والجواب كأنهما شيء واحد وكان الجازم أنما عمل في شيء واحد وقيل الأدوات عملت
في الشرط و الشرط عمل في الجواب كما أن الابتداء عمل في المبتدأ والابتداء عمل في الخبر وقيل الشرط عمل في الجواب والجواب عمل

أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفعل ولأن الجزاء لا يكون إلا متأجرا والشرط لا يكون إلا متقدما فإذا ورد نحو أنت ظالم إن فعلت فليس أنت ظالم جوابا مقدما بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يفتضين، ومن وهو عائد على أدوات الشرط وفاعلين مفعول يقضين وشرط خبر مبتدأ مضمرة أى أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أى منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية في موضع الصفة للشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره ملوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرأ ولقيت الرحلين زيدا وعمرا ووسم جملة مستأنفة وحواها حال من الضمير المستتر في وسم ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات قدر (وماضيين أو مضارعين * تلتفهما أو متخالفين)

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا أعى الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو : وإن عديم عدنا . أو مضارعين نحو قوله تعالى : وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه نحاسبكم به الله . أو الأول مضارع والثاني مضارع نحو : من كان يريد حرث الآخرة ارد له في حريته أو الأول مضارع والثاني ماض نحو قوله : من يكذبني بسوء كنت منه * كالشجاء بين حاتم والوريد

ومعنى السوى الواقع شرطا أو حوا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبلا معنى ولدت تقول إن قم زيد غدا قت بعد غد وماضين مفعول ثان بلفظهما أى مجدهما أو مضارعين أو متحاليين معطوفان على ماضيين فاما الماضى الواقع شرطا أو جزاء فهو في موضع جزم لأنه مبنى لا يظهر فيه اعراب وأما جزم المضارع فلا اشكال فيه شرطا كان أو جزاء في الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء والى ذلك أشار بقوله : (وبعد ما صر فحك الجزاء حسن * ورفع بعد مضارع وهن) يعنى أن الشرط إذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير : وإن أتاه خليل يوم مسألة * يقول لأعائب مالى ولا حرم وفهم من قوله حسن أنه كثير ولا يهم أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن منه لأنه على الأصل وقوة ورفع بعد مضارع وهن أى ضعف كقوله :

في الشرط على القول بأن استأ والخبر رافعا وقيل الاداة عملت في الشرط والاداة والشرط عملا في الجواب بناء على أن الابتداء عمل في الابتداء والابتداء والابتداء عملا في الخبر وقيل ان الاداة عملت في الشرط والجواب جزم بتوهم دخول الاداة عليه كما أن الجزم يكون بالتوهم وهذه الأقوال الأربعة مردودة انظر المطولات وفي التصريح بعض الرد (وقوله ان الشرط والجزاء حمتان) هذا لا يفهم من قديم وإنما يفهم من قوله سابقا فعلين نعم الذى يفهم من قديمه ويألو هو قوله حدولان الجزاء الخ (وقوله وهو عائد على أدوات الشرط الخ) أى من حيث هى اسم أو حرف وتكون جملة يفتضين استثنائية وقول العرب انها نعت اسم في البيت قبل غير صحيح لأنه يقتضى ان الذى يطلب فعلين من هذه الأدوات إنما هى الأسماء منها دون الحروف وهو باطل (وقوله لأن التبع غير مستوف الخ) التابع هو شرط والتبوع هو فعلين ولا يكون قد استوفاه الا لوفل شرطا وجزاء (وماضيين أو مضارعين) (قول المكودى نحو قوله من يكذبني الخ) البيت من الخفيف وقائله أبو زيد ومن جازمة ويكذب مضارع كاد من أفعال انقارية فعل للشرط فيه ضمير مستتراسمها ولياء خبرها وبسوء يتعلق به وجملة كسبت بفتح التاء لأنه خطاب لشخص يمدحه جواب من وسكاف في كالشجاء اسمية تعنى مثل حر كان والشجاء ما نشب وعلق بالخلق من عظم أو غيره والوريد عرق عليط في العنق وإذا كان بين الوريد وموضع مسلك الطعام عظم فلا يقدر الانسان أن يلع شيئا وهذا كناية عن كون الممدوح بصير الشاعر ولا ترك أحد، يؤديه والشاهد في كون الشرط مضارعا والجواب ماضيا ثم ظهر النظم النسوية بين الوجوه الأربعة والحق ان الأحسن كونها معا مضارعين لظهور أثر عامل فيهما ثم ماضيين لاتفاق الجواب والشرط في اللفظ ثم كون الأول ماضيا والثاني مضارعا لأن فيه الخروج من الضعيف الى القوى وأما كون الأول مضارعا والثاني ماضيا فهو أنها حتى حصه الجمهور بالضرورة والأولى للمكودى ان يمثل له الحديث وهو قوله عليه السلام : من يقر ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه . لأن الحديث يحسن به الرد على الجمهور وأما الشعر فضرورة وهم يحزون ذلك في الضرورة (وقوله في الأوجه الأربعة الخ) هذا سهو منه رحمه الله والصواب في الأوجه الثلاثة لأن الوجه الرابع هو كون الشرط والجواب معا ماضيين وفي بعض النسخ بالأوجه الثلاثة (وبعد ماض الخ) (قول المكودى كقول زهير الخ) هو ابن سلى يمدح هرم بن سنان أحد ملوك العرب وأكرمهم كان يعطى زهيرا عطاء كثيرا وكان يمدحه بقصائد من جملتها قصيدة منها هذا البيت وهو من البسيط وقبله : هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيظلم

والهاء في أنه يعود على هرم وخبيل أى فغير فاعل أثناء مأخوذ من الحلة بفتح الحاء وهى العفرا لان المراد بالخبيل الصديق ويكون اخذوا من الحلة بضم الحاء وهى صفاء للودة لأنه لا كبير ممدح فيه ومثله مصدر سأل وروى مسغبة أى عجاذة بدل مسألة وهى بلع في اللج

لم يجعل شرطاً * ثم اعلم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يلحق مقرراً نادوا إلى ذلك أشار بقوله :

(وتخلف الفاء إذا انفجأ * كأن تجد إذا لنا مكافئة)

يعني أن إذا التي للمعجزة تخلف الفاء أي تحمل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبهه بالندكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع بعدما هو سبب فيما بعدها وذلك كقولك إن تجد إذا لنا مكافئة ومثله قوله عز وجل : وإن تصبهم سيئاً بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون. وفهم من قوله وتخلف أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة في موضع الفاء وإذا فعل بتحذف وهي مضفلة حاة والفاء مفعول مقدم على الفعل وان تجد شرط وجوابه إذا وما بعدها والمكافئة المجازاة متصدر كافتت الرجل أي جازيته ثم قل :

(والفعل من بعد الجزأين يترن * بالفاء أو الواو بثلاث قس)

يعني أنه إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو حاز في ثلاثة أوجه الجزم والنصب والرفع ويعني بالفعل العمل المضارع والجزاء أن يكون بالفعل المضارع الجزم وذلك كقولك إن يهر يد يخرج عمر ويذهب حمير يجرم ويذهب ونفسه ورفعه بالجرم بالعطف على فعل الجزاء والنصب باضمار إن بعد الفاء أو الواو والرفع للاستئناف به ومثال الفاء قوله عز وجل : يحاسبكم به الله في فقر لمن يشاء ويمذهب من يشاء. قرئ في السبع بالجرم والرفع وقرئ في الشاذ بالنصب ومثال الواو قول الشاعر :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام

وتأخذ بعده بثناء عبث * أحب الظاهر ليس له سام

يروي وأحب بالجرم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزاء أن ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلاً كان أو جملة خلافاً لما اشتهر في تحصيله بالفعل الصارع بدليل قوله عز وجل : فهو خير لكم ويكفر والفعل مستداو عنه محذوف أي الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجرم وذلك لا يكون في الأفعال إلا في العرب منها وهو المضارع وإن يترن شرطاً بالفاء متعلق بفتح ن وقن خبر المبتدأ بثلاث متعلق بفتح ن ومعنى قن تحقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف دلالة ما تقدم عليه والقدر الفعل فمن تثبت أن يترن تكذا فهو قن إلا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جواباً لمضارع وهو فيل ويحتمل أن يكون قن خبر مبتدأ محذوف والخبر من المبتدأ والخبر جواب الشرط إلا أن في هذا الوجه حذف

(لم يجعل جواباً إلخ) هكذا في غالب النسخ وهو سبق قلم والصواب لم يجعل شرطاً وكذلك يوجد في بعض النسخ قل العرب وجملة لوجمل في محل نصب نعت لجواب (وتخلف الفاء) (قول السكودي وفهم من قوله وتخلف إلخ) كما يفهم منه ذلك يفهم منه أنه لا يجمع بينهما قالوا إلا إن قصد التأكيده نحو فاذا هي شاخصة ويؤخذ منه أيضاً أن الربط إذا عسها لفاء مفردة قبلها وهو الأصح ثم إن الجمهور على أن الفاء لمجرد الربط والجواب ما بعدها ولما قال الرواوي :

والفاء للجواب قل للربط * ولا تقل فيها جواب الشرط

وقيل هي الجواب فقط وقيل هي مع ما بعدها (والفعل من بعد الجزأين يترن إلخ) (قول كدي والجزاء أن يكون بالفعل المضارع إلخ) تبع في هذا الشارح المصريح بأن كلام الناظم خاص بالعطف على الجواب الواقع فعلاً مضارعاً وإن كان غيره فلا يجوز الأوجه الثلاثة بل يتعين الجزم وسيأتي للمكودي آخر الصواب مما يأتي له من الاطلاق لما كان ينبغي أن يتبع الشارح في أول النقر (وقوله والنصب باضمار أن بعد الفاء إلخ) أي وإن مضمرة وجواباً * ان قلت * هذا ليس من المواضع لارة لقي تسمر أن فيها * عجب بأن الجواب الواقع بعد الشرط لم يتحقق وقوعه فاشبه جواب الاستفهام فكأن ذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام ينصب بان مضمرة وجواباً فكذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة بعد جواب الشرط ينصب بها فهو من أفراد أو طلب لكن لما كان الطلب في الاستفهام ظاهر أوجب النصب ولم يحز غيره ولما كان في هذا غير ظاهر حاز غيره (وقوله قرئ في السبع بالجرم إلخ) قرأ جمهور السبعة بالجرم وقرأ عاصم وابن عامر بالرفع وقرأ ابن عباس والاعمش في الشاذ بالنصب وبهم الآية والقراءة فيها أعلم أن ما اقتضاه المصنف من التسوية بين الوجود الثلاثة باطل بل الجرم أرجح ثم الرفع ثم النصب (وقوله قول الشاعر فإن يهلك إلخ) البيتان من الوافر وقائلهما النبطي عديع ابن الحرث الأصغر وأبو قابوس كنية العمان وهو فاعل يهلك ومثل الثاني جواب الشرط وربع فاعل يهلك الثاني والباس مضاف إليه ثم في هذا الكلام استعارة تصريحية وذلك أنه شبه أبا قابوس بالربيع في كثرة الخير وبحرمة الشهر الحرام في كون من تعلق به يحترم ثم أنه أضيق اسم التشبه به الذي هو الربيع والشهر الحرام على المشبه الذي هو أبو قابوس ففي كل منهما استعارة تصريحية والشاهد في وتأخذ حيث روى بالوجه الثلاثة والوزن قبل ذلك والنداب بكسر الدال المعجمة عقب كل شيء وأجب الطهر أي معطوع سنام الطهر وأحب الظاهر

من الجواب وهو مخصوص بصيغة شرطية شعرون بنسب المسح واثبات قضاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالمكرة دخول فاء الجواب عليه رفقي خبر فشيئت هذا حكم الشرع لواقع الجواب فاذن وقع الشارع المشرع بالقضاء أو الواو بين الشرط والجزاء قد أشار إليه بقوله : (وجزم ونصب لئلا يترقا * أو واران بالجلتين اكتفا)

يعني أن فعل المضارع إذا وقع بعد إغاء أو الواو بين الشرط والجزاء حار جزمه بالمطوف على فعل الشرط ونصبه باضمار أن فتال الجزم بالمطوف على فعل الشرط إن يقيم زيد ويخرج عمرو أو كرمك ومثل نصب قول الشاعر :

ومن يقرب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظمنا ما أقام ولا هضما

والجزم المذكور في الرفع كالجاء في التأخر لا يرفع على نصب ولا يمكن في الواقع بين لشرط والجزاء وحزم مبتدأ وأونصب معطوف عليه وسوغ لا يتبادر بكرة النصيب ولا على نصب وهو مطوب أنما حرم وهو من باب التنازع وإثر ظرف في موضع النعت لفعل وروى معطوف على فاعل شرط وفعل شرط اكتفا والتجدين معطوف ما كسما واكتفا معنى لفعل والضمير المستتر فيه يعود على فعل قال بالجلتين اكتفا وجواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(والشرط يفني عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي إن المعنى فهم)

يعني أنه إذا علم الجواب أي من ذكره الشرط نحو أنت ظالم إن فعلت جواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك إذا علم الشرط من الجواب كقوله : ففعلها قلت لها بكفاء * والأيام ففعلها بكفاء أي أو لا تعلقها بحذف فعل الشرط ليدلهم من قوله قد علم أنه إذا لم يعلم واحد منهما لم يجز حذف وفهم من قوله قد يأتي إن حذف الشرط أقل من حذف الجواب وشرط مبتدأ وجوبه يغني عن جواب متعلق يغني وقد علم في موضع البعث لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتي خبره وإن شرط وليس معطوف لم يسم فاعله بفعل مضمر يفهم فيه وجواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(والمتنبي * جواب متأخر فهو ملتزم) يعني أنه إذا اجتمع الشرط والجواب حذف جواب الأخير منهما

فإنما يجوز أن يمتنع القول على حذف الجواب وأوجب وأنما الظاهر هو أن يبق على كبره لأنه وصف والجرفهما أحسن الوجوه وسما أحسن وسوغ محله والجن تسمية يلاجل الظهور المعنى إن سبها المعنى يذهب جميع الخير مع كل يذهب معه الأمان ولا يبقى بعده إلا أقل اليسر وتحمه من اعتبار الشارع اسم * فيه (وقوله وهو مخصوص بضرورة الخ) كقوله : * من يفعل الحسنات الله يشكرها * أي من شكرها قيل ويجوز على دوري لشر كقوله عليه السلام لأبي بن كعب ما سأله عن اللقطة : فإن جاء صاحبها والاستمتع بها رواه البخاري * ثم كرس هذا النوع من مسأله قبله والظاهر الوجه الثالث أن صحت نسخة الفاء ولم يتكلم على ما يتعلق به من بعد الجواب وجعله للعرب من أنما يمتنع وهو بولان معمول الشرط لا يتقدم عن الأداة والظاهر أنه متعلق بمحذوف نعت للفعل والتقدير والقول المضارع من بعد الشرط (وجزم ر حسب لعل الخ) (وقول كدى باضمار أن) أي وجوبا نزيلا بشرط منزلة الاستفهام في عدم تحقق الوقوع والتثنية فيه الظاهر مما إذا تأخر الفعل عن الجواب ولم يأت للكودي بمثل ومثاله أن يقيم زيد ويخرج عمرو أقم فخذ وزني ومحرج الجزم والاسباب دون الرفع ووجد في بعض نسخ الكودي البيت الذي استشهد به للموضح ونصه :

ومن يقرب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظمنا ما أقام ولا هضما

وفي تقديم النظم اعزم على النسب وأشار إلى أن الحرم أولى من نصب وهو كذلك (قوله ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء) هكذا في عيب النسخ وفي بعضها ولا يمكن إلا في وقوع الشرط والجزاء والمعنى واحد وانما منع الرفع بين الشرط والجزاء لأن الشرط والجزاء منزلان منزلة معية واحد فلا يقبل بينهما إلا بما اعترف الفصل به بين التلازمين (أن بالجلتين اكتفا) بالباء المفعول فعني اكتفا أي حفظ وصين بالجلتين شرط والجواب ولا يحفظ بهما إلا أن تقدمت أحدهما وتأخرت الأخرى وهذا أولى الوجوه التي يجاب بها عن الناظم (والشرط شرط الخ) (وقول كدى نحو أنت طاهر الخ) هذا المثال لما يجب فيه حذف الجواب تقدم ما هو جواب في المعنى لا بما يجوز فقط وهذا مذهب أبي بصير بن وهب الكوفي أن ما تقدم هو الجواب لادليل الجواب فلا حذف حيث يشترط في حذف الجواب بشرط آخر مع شرط معية وهو أن يكون فعل الشرط ماضيا (وقوله كقوله فطعمها الخ) البيت من الوافر وقائله الأحوص وهذا البيت من قصيدة منها البيت تقدم في النداء مع قصة وهو : سلام تهاب طر عليها الخ والفاء في فطعمها عاطفة ولثانية سببية والتاء المفتوحة اسم ليس وبكفاء خبرها والشاهد في الأحب حذف فعل الشرط والتقدير والانتظام وحذف لدليل وهو قوله قبل فطعمها ويعمل جواب مجزوم محذوف الواو لحسم فاعله وهو السيف القاطع ورأسه الذي يضرب به ومفرقك بالنصب معه وله وفي القاموس مفرق على وزن مقعدو مجلس وسط الرأس الذي فيه الشعر (وقوله أن حذف الشرط أقل الخ) هذا المفهوم صحيح خلاف ما يقتضيه الموضع من التسوية بينهما وإنما

واستغنت بجواب المقدمة فتقول اذا قدمت الشرط وأخرت القسم إن يقيم زيد والله أكرمه وإذا قدمت القسم قلت والله إن قام زيد لأكرمه هذا هو الذي ذكره اذا لم يتقدم عليهما أي الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم عليهما ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله: (وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجع مطلقا بلا حذر)

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ ودو أصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله إن يقيم أكرمه فتستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط وأما رجع الشرط وان كان متأخرا لأنه عمدة الكلام والقسم تو كيد للكلام وفهم من قوله رجع انه يحور الاستعناء بجواب القسم فتقول زيد والله إن يقيم لأكرمه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يرجع سواء تقسم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تتميم للبيت بصحة الاستعناء عنه ولدى متعاقبا حذف ومعه وجواب مفعول بالحذف وما موصولة وصلتها أخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وان تواليا شرط ودو خبر مستأخر وخبره قل والحالة في موضع الحال من الضمير في تواليا ولد لك دخالت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم رجع ومطلقا حال من الشرط وبلا حذر متعلق بارجع ثم قال :

(وربما رجع بعد قسم * شرط بلا ذي خبر مقدم)

يعنى انه قد يرجع الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله إن يقيم زيد أكرمه ومه قوله :

لئن منيت بنا في يوم معركة * لاتلقنا عن دماء القوم نتغفل

وفهم من قوله وربما رجع بعد قسم أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقدم ذي خبر قليل (تكلمة) لم يذكر الثالث في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب ان وفي هذا الباب.

﴿ فصل لو ﴾

انما ذكر لو عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كإن ومع كونها حرف امتناع هي أساسية بأدوات الشرط في احتياجها الى جواب

كان حذف الجواب أكثر لان الحذف من الاواخر أكثر من الاوائل ولان دلالة السبب على اسباب أقوى من العكس (وروى ان) (قول كدى لانه عمدة الكلام الخ) معنى كونه عمدة ان الكلام مبنى عليه اذ هو الخبر والخبر لا يكون الا عمدة وأما تقسم فيصح الاستعناء عنه فهو فضلة (وقوله سواء تقدم الخ) هذا وان كان مأخوذا من الاطلاق لكنه غير مراد لان الشرط اذا تقدم وحسب الاكفاء بجوابه وكان هو قوله وحذف لدى اجمع الخ وانما محل هذا البيت الذى نظير فيه الفائدة ان تأخر الشرط وتقدم القسم اذا علمت هذا فالاطلاق في النظم ضائع على انه يقال انه مضر (وقوله تتميم للبيت الخ) قيل بل هو رد على من يوجب اعتبار الشرط أبدا اذا تقدم ذو خبر دون القسم قالوا وان ذلك بنفسه في التسهيل وكافية نص على الوجوب وحالف ذلك ما والخبر بدل المعجزة الاحتراز والخوف (وربما رجع الخ) (قول المكودي ومنه قوله لئن الخ) البيت من البسيط وقائله الاعنى ومنه موافقة للقسم وان حرف شرط ومنيت فعل الشرط معنى للسمول بمعنى ابتليت والثناء هو الدائب عن الفاعل وفي يوم متعلق ببيت واعركة موضع القتال وفي بعض النسخ عن غيب معركة والغيب بكسر الغين آخر القتال ولا نافية وتلقا مضارع محزوم بحذف الياء على انه جواب الشرط وفيه الشاهد حيث راعى الشرط وان تأخر ولو راعى القسم لقال لا تلقا بالياء لانه مرفوع وحذف الفعل الفاء في محل نصب مفعول ثان لتلقا ومفعوله الاول ما وفاعله المخاطب والمعنى ان ابتلاك الله بنا في يوم لقال لا تلجنا مستلذان أى متصلين ومترئين عن سفك دماء القوم بل لانكل ولا تتر همتا عن قتالهم حتى نستأصلهم عن آخرهم ثم ان قول الناطم وربما رجع الخ يحتمل احتمالين أحدهما أن تقول هذا تقييد لقوله سابقا فهو ملزم كأنه قال فهو ملزم علما ومن غير الغالب عدم لزوم ذلك فهو الذى صرح به في قوله وربما رجع الخ وهو الذى حمه عليه المكودي فيكون الناطم تابعا للفراء الذى يقول ان ذلك غير لازم بل غالب ثانيهما أن يكون أولا حكى ما مجمهر وان ذلك لازم وأخرا حكى قولاً مرعوبا عنه وهو قول الفراء فيكون قوله وهو ملزم على إطلاقه وهذا احتمال هو الصواب الذى يدل عليه كلام الناطم في شرح العمدة (قوله في باب المبتدأ) في قوله وفي نص يمين دا يستقر (وقوله في باب ان) وحيث ان يمين مكره مع قوله بعد ادعاء أو قسم وأما ماد كره هنا في قوله وحذف لدى اجماع والله أعلم .

﴿ فصل لو ﴾

فصلها عن الباب قبلها لانها غير جازمة (قول المكودي ومع كونها الخ) هذا مستألف جواب عن سؤاله مقدر كأنه قيد له أنت قالت إنها تكون شرطية كإن مع انها تكون امتناعية أيضا وقد ذكرها الناطم معها وجه ذكر الامتناعية فأجاب بقوله ان كانت شرطية فهي كإن وان

وما نسب أو كونه حرف شرط وحرف تمن ومصدرية فيه على مراده فقال: (لو حرف شرط في مضي) يعني أن لو حرف شرط يدل على تعدي فعله فعل فيما مضى وتسمى له هذه امتناعية لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو لو قام زيد لم يعمروا فامنع قيام عمرو ولا يمنع قيام زيد فالماضي في هذا لباب على معناه من المضي بخلافه في باب أدوات الشرط فذلك تقول لو قام زيد أول أمس لأكرمه أمس وقد تدخل على المستقبل معنى وإلى ذلك أشار بقوله:

(ربما * لاؤها مستقبلا لكن قد)

وكان حقيقيا لا يلحقها المستقبل لكن ورد في حيزه قوله عز وجل: وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم. ثم قوله مستقبلا. مضي في الحديث كذا كذا. والكثرة والمصدر في اللفظ نحو لو يعمروا زيد غدا لأكرمه قالو مبتدأ وحرف شرطا خبره وفي معنى الشرط وإدخالها في عمل من وهو مصدر مضاف إلى المفعول ومستقبلا مفعول ثان بإيلاؤها ثم قال:

(إدخال في الاختصاص) يعني أن لو يحسن العمل كما تخصص به إن وفهم من شبهه لها إن أن الفعل يليها ظاهرا كالتخصيص في شبيه أدوات الشروط أن في احتياج كل للجواب بذلك ذكرها مع عقب الجواز لكن كلامه يقتضي أن الامتناعية غير سرية في معنى الشرطية في معنى وهو الذي صرح به نفسه في شرح قوله: لم لو حرف شرط في مضي حيث قال يعني أن لو حرف شرط أي أن لو تسمى وهذه امتناعية وأجاب عنه بعض شيوخنا بأن الامتناعية شرطية بمعنى ولا تسمى شرطية اصطلاحاً فكلامه أولاً في اسم الامتناعية وفي الاسم شرطية اصطلاحاً فيكون كلامه في صفة الشرطية هو ما يوجب في بعض النسخ من قوله ومع كونها شرطية فهي حرف امتناع وهي شبيهة بأدوات الشرط فيه استقص من كونها شرطية مع كونها شبيهة بأدوات الشرط (وقوله ولما كان لو ح) الحق أن أهم لو صدر به يدي محمد بن عبد السلام بأن في قوله:

من وبيان وعرض ومصدر * وتعليق ماض ثم مستقبل بدا

بدا المضي في قوله لو كذا فكأن لو بين ومعنى السكره الرجوع إلى الدنيا ومثل التعليل تصدوا ولو يظلف محرق ومثال العرض لو كذا ومن كونها مصدرية والعالم وفوقها بعد ود. يود أحدهم لو يعمر ألف سنة فيؤول لو يعمر بالتعمير وهي مرادفة لأن المصدرية في معنى والى أنها لا تنسب ولا جواب لها وهذه الأربعة لم يتعرض لها الناظم لقبحها والخامسة أن تكون شرطية امتناعية وهي الشرطية تقول لو حرف شرط في مضي ولا يلحقها الماضي لفظاً ومعنى أو معنى فقط كما يأتي في قوله وإن مضارع تلاها مضارع لأن ذلك من سمة الكلام على لو الامتناعية وليست حينئذ شبيهة بأن لأن الامتثال لفظاً ومعنى أو معنى فقط والسادسة أن تكون شرطية حيز امتناعية ولا يلحقها المستقبل وتكون حينئذ شبيهة بأن في المعنى إلا أن إن جازمة ولو غير جازمة وهذه هي الآتية في قوله وجل: لاؤها مستقبلا (لو حرف شرط في مضي) (فون كدى على تعليق فعل) وهو الجواب بفعل أى على فعل وهو الشرط (وقوله على امتناع) وهو أدوات الامتناع من هذه الشرطية فمضمون الجواب مجتمع لاحتام امتناع مضمون الشرط وهو الذى وقيل له الامتناعية دل على معنى امتناع الشرط دائماً ولا تدل على امتناع الجواب دائماً وهو الذى في الوضوح وقيل لا تدل على امتناع الشرط ولا جواباً وذكر قول ابن الأثيرين مرغوبة وتسمية النظم للامتناعية شرطية حيث قال لو حرف شرط باعتبار المضي وإدخال في ذلك الامتناعية (وقوله وقد تدخل الخ) أن أراد بقوله وقد تدخل الذى جعله توطئة لقوله ويقال لاؤها مستقبلا أو الامتناعية تدخل على المستقبل معنى كان غير صحيح ومناقضاً لقوله بعد وإن مضارع تلاها الخ لأن لو الامتناعية لا يلحقها مستقبل معنى أصلاً وإن ولها مصدر في النظم وجب تأويله بالماضى كما يأتي وإن أراد بقوله وقد تدخل لا يفيد كونها امتناعية لتعلق الماضى فهو صحيح وكونها النظم كهم على قسمي لو كما هو الصواب لكن الواجب حينئذ حذف قوله بعد وكان حقاً أن لا يلحق المستقبل الخ لأنه إذا كانت شرطية غير امتناعية فالواجب أن يليها المستقبل وإن ولها الماضى أول بالمستقبل والحاصل أن للكودى سمح في كلامه أولاً وآخراً ارادى وفيه من التناقض مالا يخفى كما علمت وأما كلام النظم في قوله ويقال لاؤها مستقبلا فالصواب حمله على لو الشرطية غير الامتناعية وتكون لاؤها عائدة على لو حرف شرط لا يفيد كونها في الماضى فيكون تكلم على الاستعجالين معاً لأن استعمال أى الامتناع كثر وفي الشرط دون امتناع فليكن النظم عبر عن قلمنا بقوله لاؤها المستقبلي لأنه يلزم من قلة إيلاؤها للسنة فيها في مسأله (قول كدى ومن ذلك قوله عز وجل وليخش الخ) أعاد وجب تأويل الماضى في الآية بالمستقبل لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل موتهم وذلك أولادهم وإنما إن ماتوا وتركوا أولادهم فلا يمكن خطابهم وخوفهم ولذا أول في المضي وتبعه الأزهري تركوا بشارقوا أن يتركوا وتدرد أسوأ بل أبو حفص سيدي عمر القاسي (وهي في الاختصاص بالفعل كإن) الضمير يعود على لفظ لو بقسميها المذكورين وقول بعض كما يعود عليها يعود على المصدرية صحيح في نفسه لأن المصدرية لا يلحقها إلا الفعل أيضاً

ومضمرا كما بلى إن فتقوا لوزيد قام لأكرمته ويكون زيد فاعلا بفعل مضمير يفسره قام كما يقول أن زيد قام فأكرمته ومنه قولهم لو: ات سوار لطمى ثم ان لو تخالف إن في جواز وقوع أن الفوحة اشدة بعدها والى ذلك أشار بقوله : (لكن لو أن بها قد تقرر)
يعنى ان لو تخالف ان في جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى : ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم . وهو كثير واختلف في موضع أن بعدها قليل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لكن انما في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بـ لكن اد لو كانت عدده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل ولو اسم لكن وأن مبتدأ وخبره قد تقرر وبها متعلق تقرر والجملة خبر لكن ثم قال :

(وان مضارع تلاها صرفا * إلى المضى نحو لو يفي كفى)

يعنى ان لو قد يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه الى المضى كقوله لو يفي كفى أى لو وفى كفى ومن ذلك قوله :

لو يسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة ركما وسجودا

أى لو سمعوا وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هى الامتاعية لا لوانسبة لأن لوانسبة لا يؤول المضارع بعدها بالماضى لأصله فى الاستقبال بل يؤول معها الماضى بالاستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمير يفسره تلاها وصرفا جواب ان وإلى المضى متعلق بصرفا .

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

إنما ذكر هذه الأحرف هنا لأنها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها إلى جواب وبدايتها بأما فقال : (أما كمهايك من شيء) يعنى أن موضع أم صالح لمهايك من شيء لأن أم حرف ومهايك من شيء اسم وفعل ودفعه بـ أم لأنها ثابت محمداً كـ

لكن لا يمكن دخولها فى كلام اساطم لان صدر قلم يقدم لماد كـ (قول السكودي ومضمرا كـ بلى إن الخ) هذا من باب الصريح فاتهم فرقوا بين إن ولو فى هذا طال أبو حيدى وقياس يقتضى الفرق واستشهد على الفرق بشواهد منها قوله تعالى : قل لو أنتم تملكون حرائر رحمة ربى . الآية (وقوله ومنه قولهم لو ذات سوار الخ) فذات فاعل بفعل محذوف يفسره لطمى والتقدير لو لطمى ذات سوار وهذا مثل يضرب لمن استخف من هو دونه وأول من قاله حاتم اساطم الجواد المشهور حين نظمته جارية وهو السيد عبد بنس العرب وسبب النظمه أن صاحبة المنزل أمرت طاعما أن يفصد ناقة لها لتشرب دم فصددها فنجرها فقيل له لم فعلت هذا فقل هذا قصيدى فأنتم حذرية ولعلى لو لطمى الحرة لأنها هى صاحبة السوار لها ان ذلك على لأن الاماء عبد العرب لا تلبس السوار ﴿ فان قلت ﴾ إذا كان أول من قاله حاتم فلم جمع كدى الضمير فى ومنه قولهم ﴿ قلت ﴾ أجيب أن العرب لا تقول هذا بل بالقول وصاروا يستعملونه فكأنهم قالوه (لكن لو أن بها قد تقرر) (قول كدى وهو كثير) أشار بهذا إلى أن قد وان دخلت على المضارع فى قد تقرر فى التحقيق لور ودعى المهر ان كثيرا قال تعالى : ولو أنهم آمنوا ولو أنما كتبنا عليهم . ولو أنهم فعلوا ما يوعظون . (وقوله قليل مبتدأ) اخلف المائلون بالابتداءية هم من قال هذا لئلا لا خبر له لاشتمال جملة الصلاة على المسد والسنداية ومنهم من قال ان الخبر محذوف ويقدر مقدما أى ولو ثابت صبرهم والحق أن الخبر محذوف ولكه يقدر مؤخرا أى ولو صبرهم ثابت (وقوله وقيل فاعل) فيقدر حينئذ ولو ثبت صبرهم (وان مضارع تلاها صرفا) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت ويذكره عند قوله لو حرف شرط فى مضى لأنه من تمام لوانسبة الامتاعية وقدمه للوضح هناك تنكيته عليه (قول السكودي ومن ذلك قوله لو يسمعون الخ) البيت من السكامل وفعله كثير عزة واواو فى يسمعون لفاعل عائدة على الرهبان المذكورين قبل والكافى كما اسمية بمعنى مشصمة لمحذوف مفعول مطلق وما صدرية وخروا جواب لو الامتاعية ومعناه سقطوا وركما جمع راكع حال من الو وفى خروا وسجودا جمع ساحد معطوف على ركما ولعلى لو سمع الرهدس كلامها صمعا مثل سماعى إياه خروا لعره فى حال كونهم راكعين وساحدين وان يقول لها بدل لعره لأنها قدم النصرح بها لكس صبرها هنا تلذذا بذكرها والشاهد فى يسمعون فانه مضارع لعلها ومعناه الماضى لأن لوانسبة لا يليها إلا الماضى لعلها ومعنى أو معنى كما هنا (قوله هى الامتاعية الخ) كلامه يقتضى أن لوانسبة عبر شصية وهو كذلك اصطلاحا وأما فى المعنى فيقال لها شرطية كما مر (وقوله لأن لوانسبة) أى غير الامتاعية وهذا الحكم الذى قال صحيح ولم يتعرض السلم لما تجاب به و قد ذكره الموصح مستوفى والله أعلم .

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قول السكودي إنما ذكر هذه الأحرف الخ) لأولى فى مناسبة ذكرها عقب لو أن يقول ان هذه الأحرف شصية لوفى كونهم غير حارمه ومحتاجه للجواب (أما كمهايك من شيء) (قول كدى يعنى ان موضع اما صالح الخ) أشار بهذا إلى أن وجه اسمه كون مهما يكن من شيء صالحا أن يجعل فى موضع اما وليس المراد أن الأصل مهما يكن من شيء ثم حذف ما ذكر ثم جعل أمافى موضعه

يعنى أن الغاء تدخل على تالي تاليها نحو أماريد فقائم والأصل مهمما يكن من شيء فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت
 مما متهما كرهوا أن تلي الغاء حرف الشرط فتحووا بعض الجملة لوقعة جوابا لإصلاحا للفظ وفيهم من قوله لتلوتوها أن الغاء لا تلي
 أما وإنه لا يصل بين أما والفاء إلا شيء واحد ويشمل للبند نحو أماريد فقائم والخبر نحو أما قائم فزيد ولعمول نحو قوله تعالى :
 وأما إليهم ولا تقهر. والشرف نحو أما ليوم فرساقم والمجور نحو أما في الدار فزيد قائم وأما مبتدأ وخبره كهما يك من شيء وفا
 مستند وخبرها وتلو متعلق التلوا بمعنى هو قال ورجوبا نصب على الحال من الضمير في التلوا ونجوز في قوله وجوبا وإنما ذلك في
 الأكثر وذلك قل :

(وحذف ذى القائل في ثر إذا * لم يك قول معها قد نبذا)

يعنى أن الغاء إنما حذف في قوله كقولهم عليه الصلاة والسلام. أما بعد ما مال أقوام يشترطون شروط ليست في
 كتب الله تعالى. وفيهم عنه أنه يكثر في استئذان الشاعر : أما السائل لا قبل لكم * ولكن سيرا في عراض الواكب
 و * * * * * من قوله إذا لم يك قول معها قد نبذا أى طرح وكى به عن الحذف .

وتمت المسألة في نظم قوله بعد حذف الحاء لكن ههنا يروى قول السكودي بعد والأصل مهمما يكن من الخ لأنه صريح
 في أن ليس مهمما ثم قلب مهمما أم فمى هذا السكودم اشكال على كل حال وأما هذه المصوحة المهمة حرف شرط وتوكيد دائما
 وسبل على (وقوله به على ما حسب) الأولى أن يقول به على وحبوب إتيان الفاء بعدها لضمها معنى الشرط والا فالناظم لم
 يحكم على جوابها أصلا (ولما تلاوها وحوا ألقا) (قوله كدى والأصل مهمما الخ) مهمما مبتدأ ويكون مضارع كان انشائية وفاسله شيء
 محذور من إرادة ما على قول الغارسي خواز زيادة من في الإيجاب ويرم غيبه خلو للبند من رابط والصواب أن فاعل يكن
 عند تلي مهمما وهو رابط بين المبتدأ والخبر ومن شيء بيان لهما وفائدة البيان بشيء مخصوصا لأنه عام والا فلا يقدر في كل مقام بل
 يمار إتيان في كل مقام غيبه فيتم في نحو قوله تعالى : قائما إن كان من القرين . الآية مهمما يكن من وفاة أحد إن كان من القرين
 فروح الآية وفي نحو قول السكودي أما بعد مهمما يكن من بعد البسملة والحمد لله والصلاة على مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذا
 وكذا (وقوله فتمسوا بعض الخ) الصواب أن يقول فزحبقوا إلقاء عن محلها لأنه قد يفصل بين أما والفاء ببعض الجواب كما قال
 وقد فصل بغيره كالصواب . حرف لأنه يتعالى بفعل الشرط الذي قامت مقامه أما وإنما اقترن جواب أما بالفاء غالبا لأن أما نائبة
 عن مهمما ومهمما جوابها يد لم يصلح حذف شرط فلا بد من اقترانه بالفاء وإنما استصحب ذلك مع أما في كل موضع غالبا ولو صح جعل
 الجواب شرط لأن أما به من مهمما والتائب لا يقوى قوة النوبة عنه فقويت غالبا بالفاء بهذا عمله ابن مالك (وقوله وشمل المبتدأ الخ)
 كما يقع على هذه الأربعة جمع المصطلح معمول ففعل محذوف يفسره ما بعده نحو أما زيدا فأكرمه ويقع الفصل بالشرط نحو
 قوله تعالى : قائما إن كان من القرين . الآية وهذه الستة التي يقع الفصل بها هي التي نظمها ابن توشى وما في المرادى من الفصل
 بالفاء هو من الستة لأنه لا بد أن يذكر مع إلقاء واحد من الستة (وقوله وتحوز الخ) حمل كلام الناظم على التجوز لينتفى التفاضل
 بين قوله هـ وجوبا وقوله مدلى (وحذف ذى القائل في ثر) (قول السكودي كقولهم عليه الصلاة والسلام أما بعدناخ) قال ذلك
 عليه السلام في حديث بريرة لما كادها أهله ذهبت إلى عشة يستعيص فسات لها أن أراد أهلك أن تشتري منهم نجوم الكتابة فقلت
 فأحبر أهلها فدلو أن يكون الولاء لنا فأحبرت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اشترىها واشترطى لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق
 ثم قم فخطب الناس فقال : أما بعد ما يل أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فشرطه
 باطل شرط الله أحق إتيان الولاء لمن أعتق. وفي الحديث لا شاهد فيهن مثل به الموضع أيضا الاحتمال أن يكون على حذف القول أى
 أقول ما بال أقوام الخ والأولى أن يمثل بقوله عليه السلام. أما موسى كآى أظرا ليه. أى فكأن الخ (وقوله كقول الشاعر أما القتال الخ)
 البيت من الطويل وأما حرف شرط والفاء أولاه فإية وقال اسمها وليكم خبرها والجملة خبر لبند وأما رابط إعادة لمبتدأ بلمظه والشاهد
 في حذف إلقاء من الاحتمال ولكن بتشديد النون حرف استندراك واسمها محذوف مع خبرها وصيرامفعول مطلق والتقدير ولكنكم
 تسيرون صيرا وويل أن سيرا اسمها والخبر محذوف تقديره شأنكم وعادتكم وعراض مفرد بكسر العين والضاد المعجمة وهو الشق والناحية
 والجانب والواكب بانواو جمع موكب بكسر الكاف وهم القوم الركب على الابل الزينة ويطلق على جماعة القريسات وهذا
 البيت مما هجى به قديما بنو أسد والمعنى إنكم لا تقدرون على القتل وإنما تسيرون سيرا ضعيفا في جانب القوم وأطرافهم

انه يكثر أيضا حذفها مع القول كقوله عروجل فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي يقال لهم أكفرتم وحذف مبتدأ وذى اسم
إشارة والفانعة له وقل خبر البتداء وفي أثر متعلق بقول وكذلك اذا وقد بهذا خبرك ومعها متعلق ببنيتهم ان لولا ولوما في نوعين
أحد هما أن يكونا مختصين بالاسم والآخر أن يكونا مختصين بالفعل وقد أشار الى الاول بقوله :
(لولا ولوما يلزمان الابتداء * اذا امتناعا بوجود عقدا)

يعني لولا ولوما اذا عقدا أي ربطا امتناعا بوجود ويقال أيضا بوجود فانهما يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو لولا زيد كرمك
ولوما عمرو جئتك وخبر البتداء بعدها واجب الحذف وقد تقدم في باب البتداء فنقول مبتدأ ولوما من طرف غير موثر من حرمة والا
مفعول يلزمان وامتناعا مفعول بعقدا وبوجود متعلق بعقدا واذا متعلق بحذف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار الى الاستعمال
الثاني فقال (وبهما التحضيض من) يعني ان لولا ولوما عيّن بهما التحضيض أي يملآن عليه كقوله تعالى : لولا أنزل علينا الملائكة : وقوله :
لوما نأتيك بالمال : وشارك لولا ولوما في التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله : (وهذا * ألا) يعني ان هذه الثلاثة تشارك
لولا ولوما في التحضيض نحو هلا أيما وأصل الياء وألفظ غايها وهذه الاحرف أعني لولا ولوما وما بينهما في الاحكام الفعل
والى ذلك أشار بقوله : (وأويسها الفعلا) أي أحدهما داخل على الفعل وشمل الفعل المضارع نحو هلا أيما والماضي نحو هلا أيما
وهو بمعنى المستقبل لأنها تخلص الفعل للاستقبال والتحضيض مفعول يعمرو هلا وما بعده معطوف على الضمير فيهما ولم يعد الجار فيعول
وبه الا ان مذهبه عدم اشتراط ذلك وهافي قوله وأويسها الفعلا عائده على الاحرف الخمسة المذكورة والدعل مفعول ثان انه قال :

(وقد يلها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر)

يعني ان هذه الاحرف الخمسة قد تدخل على الاسم على وجهين الاول أن يكون مفعولا لفعل مضمر وشمل نوعين أحدهما أن يكون مفعولا للفعل الواقع
بعد الاسم نحو هلا زيدا كرمته فيكون من باب الاشتغال والآخر ان يفسر مسبقا كقوله : أأر حلا جراه فحذف الالف على خصه بيت
التقدير ألا تروني الثاني أن يكون معمولا للفعل الذي يليه نحو هلا زيد اضرب واسم فاعل يليها وعلق في وضع الصفة لاسم وهو متعلق بعلق .

لاجل جسيم وخوفكم (وقوله انه يكثر أيضا الخ) أن يسبك ما بعدها مصدر نائب فاعل فيهم انه غير يكثر ما بعده هلا هلا هلا والحق
كفي الموضع ان حذفها واجب مع القول (فان قلت) التمثيل بهذه الآية التي مثلها المحقق للمعركة الفصل بين اما وانقاء لا يكون الا بشئ واحد
وهنا قد فصل بينهما بثلاثة أشياء بل أربعة (قلت) أجيب بان جملة اسودت وجوههم من موصول والصلة والموصول كشي واحد فكانت
الفصل اما وقع بالبتداء وهذا الذي نص فيه على حذف الفاء من زيادته على ما في التسهيل والكافية (لولا ولوما يلزمان الابتداء) (قول
المكودي أي ربطا امتناع الخ) معنى العقد والربط الدلالة على امتناع جواب ما وجود مدحوله متملا بهما (وقوله ويقال أيضا بوجوب
بالباء ومعناه الثبوت) (وقوله يعني بلبتداء الخ) أشار به الى ان النصف أطلق الابتداء المصدر وأراد ابتداء اسم المفعول وقد صرح بذلك لغرب
(وقوله وقد تقدم في باب الابتداء) أي في قوله : وبعد ولا عيا حذف الخبر ... حم * (فان قلت) انما قدم اسكلام على لولا دون لوما (قلت) قد مر
النساج هالك لوما (وبهما التحضيض من) التحضيض هو طلب بحث وإزاج والعرض طلب برفق ولين (وهذا * ألا) (فان قلت) حيث
زادته الثلاثة هلا كان ينبغي له أن يزيد هافي الترجمة (قلت) لما كانت لا تقتفر لجواب كانت غير شبيهة بأدوات الشرط فهي غير مناسبة
للباب قبل واما ذكرها هنا مستطرادا فباعتبار القسم الثاني من قسمي لولا ولوما ثم ان هلا مركبة من هل لاو لا المشددة قل لشمي مجوز
أن يكون أصدا هلا قلت الهاء همزة وألا التحفيف الذي يقوله الجمهور انها حرف عرض والشيء نص عليه في شرح الكافية ورواه عن
سبويه انها التحضيض ومن وروده بالتحضيض قوله تعالى : ألا تقولون قوما (وأويسها الفعلا) (قول المكودي ولما في نحو هلا الخ)
(عرض) بأن هذه الأداة ان دخلت على الماضي فلا تكون للتحضيض أبدا بل تكون للتوبيخ واللوم والتسديم لان التحضيض طلب وهو
لا يكون الا في المستقبل (قلت) قد يقال ان المكودي لم يطلق في الماضي بل قيده بما اذا كان بمعنى المستقبل وهو اذا كان كدبت ولادة
الداخله عليه تحصيلية فلا اعتراض عليه (وقوله والفعل مفعول ثان) الاولى انه أول والماء مفعول ثان لان الفعل تابع لأداة متبوعه
(وقد يلها اسم بفعل مضمر * علق) معنى العلق هلا العمل والعلق لغوي لا اصطلاحى الذى هو مقابل الالقاء (قول المكودي
كقوله الأرجل الخ) البيت من الوافر وقائلة أعربى كان يطلب امرأته تزوجها وألا حرف عرض لان الطلب برفق ولين وقيل للتحضيض ورحلا
مفعول بفعل مضمون قدره المكودي ألا تروني رجلا ويصح أن يقال انه مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده حملة جزاء له المذكورة على الاول بعث
رجل وعلى الثاني تفسيرية ويروى الأرجل بحر رجل على حذف من وبدل مضارع دل وفعاله يعود على رجلا وعي محصية متعلق بيديل وهو

﴿الإخبار بالذي والألف واللام﴾

الباء في قوله بالذي باء السببية باء التعدية لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى الذي به يكون الاخبار وليس كذلك بل الاخبار يكون عن الذي بعينه ثم ان الاخبار ركز في الذي وفروعه وبالألف واللام وقد أشار الى الأول منهما بقوله :

(ما من أخبر عنه بالذي خبر * من الذي مبتدأ قبل استقر * وما سواهما فوسطه صلة * عاندها خلف معطى التكملة)

ذكر في هذين السببين كيفية الاخبار بالذي بقاء خبر عن اسم في جملة بالذي فاجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي المستقر مبتدأ . قدما وما سوى الذي والخبر يعنى الذي من الجملة جعلته متوصلاً بين الذي والخبر ويكون صلة للذي واجعل مكان الاسم المنزوع من الجملة التي جعلته خبراً على الذي ضميراً يعود من الصلة على الذي وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الخبر بعن الذي وصلها قبل وعنه متعلق بالخبر وكذلك بالذي وخبر وما حمل فيه محكي قبل وخبر خبر عن ما وعن الذي متعلق بخبر واستقر في موضع الحال من الذي مبتدأ حال من ضمير التمسك استقر وفيه معنى بالاسم والاول والثاني في البيت لا يحتاجان الى صلة لأنه انما أراد تعاقب الحكم على الجملة لا أنهم موصولان . مصدر ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعنى الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مسمى . قبل مبتدأ وما في البيت الثاني مبتدأ وهي اسم موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم الخبر به وهو باقى الجملة وصلها سواها والخبر فوسطه وخبره أن تكون موصولة به . ضمير يسميه فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء في فوسطه وعاندها مبتدأ وسيره حذف ومعطى حذف . وهو واسم قبل حذف في انعم وعاندها وخبره في موضع الصلة لصلته ثم مثل صورة الاخبار فقال :

(حر الذي ضربته زيد قدما * ضربت زيدا كان قادر المأخذا)

اعراب إذا أراد الاخر من رومن فربما صرنا زيدا حالف في أول كلامك الذي كما ذكرنا وجعلنا زيدا خبراً عن الذي وجعلنا في موضع ضمير المصطفى وجعلنا بالاسم من الجملة متوسطة بين الذي وخبره عاندها على الوصول فصار بعدها العمل الذي ضربته زيد وباء موصولة عن الذي في هذا المثال وفي غيره قول في الاخبار عن التاء في ضربت من قولك ضربت زيد .

كما رأيت في المسند انهم قالوا في قولهم هي المرأة التي تحصل تراب المغان وأراد بهاها التي تحصل مأرب بيتها وروحها ونيت بضم الناء متاع . فأنفقوا وأرادوا . كونها من اسرارها طاروخ لأنها محموظة والظاهر انه بفتح الناء متاع بات من أخوات كان وهي هاء بمعنى كانوا بن والديهما والتقدير ألا ترون في رجلا جزاه الله خيراً من بع وصفته يدل على امرأة تحصل مأرب بيتها وروحها ويكون محموظة في حجره واليهما والشاهد في قوله رجلا حيث ولي لفظ الاو في التقدير هو مفعول محذوف .

﴿الإخبار بالذي والألف واللام﴾

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الأبواب السابقة ان الناطق لما ذكر أمورا صعبة أراد أن يخبر الطالب هل حصل شيئا منها أم لا ولذا صاه الحويثون باب الاخبار ثم تأخير هذا الباب الى هاهنا أولى من تقديم السيوطي في باب البتدأ والخبر لأن الغرض من وضع الحالة لهذا الباب إخبار سائله به من الأبواب السابقة فاذا قيل للتعلم كيف خبر عن زيد من قولك جاء زيد وعمرو فأجاب بقوله الذي جاء هو عمرو وزيد علمنا . انه راعى القاعدة وهي العطف على التضمير النصل مع الفصل للشار الى سابقا وان على ضمير رفع متصل الخ وإذا تسأل أخبر عن زيد من قولك مررت بزيد وعمرو وقت الذي مررت به وعمرو وزيد علمنا انه حصل قاعدة العطف على التضمير الجبرور وهي قاعدة الخافض . انزل اليها بقوله : وعمرو حواس الذي عطف الخ (قول المكودي الباء في قوله بالذي الخ) هذا أحد التأويلات في هذه العبارة ومنها ان الباء في بالذي بمعنى من ويكون عن في عمدة في المصنف الآتية بمعنى الباء وارتكبوا هذا المجاز لفصل التعمية عن التمدى ليشروها على يقطر (ما قيل أخبر عنه بالذي خبر) (قول المكودي واستقر في موضع الحال الخ) الأولى أن مبتدأ حال من الذي وجملة استقر في موضع نصب صلة مبتدأ والمعنى اللفظ الذي قال لك فائل أخبر عنه بالذي جعله خبراً عن الذي حال كون الذي مبتدأ مسفراً قبل الخبر (وقوله وهو أحسن) الأولى الوجه الأول لأن العاطف الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ولذا انحر سيديويه في قوله تعالى : ولما سارق والسارقة فاقطعوا أيديهما بالرفع (وقوله ومعطى مضاف اليه) وهو صلة الموصوف محذوف تقديره العائنه من الصلة الى الموصول ضمير حالف اسم معطى تكملة الكلام الآن لأنه وقع آخر خبراً وقد مر : والخبر الجزء اسم عائنه ومر . ولأصل في الاخبار أن تؤخر . وأما باعتبار الأصل فليس يعطى تكملة خلافاً للشارح وتكملة مصدر كمل يكمل تكميلاً وتكملة المراد بها هما السكمال والتمام (نحو الذي ضربته زيد) الذي مبتدأ وجملة ضربته من الفعل والفعل والمفعول صلة الذي

لدى ضرب زيد أنا وفهم من اطلاقه ان الاخبار بالذي يكون في الجملة العملية كما مثل وفي الجملة الاسمية ولو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوء لقلت الذي هو زيد أبوء ثم ان الاخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكور بل يكون في المفرد المؤنث والمثنى والجمع والى ذلك أشار بقوله : (وبالذين والذين والى * أخبر مراعيًا وفاق المثلث) يعنى أن الخبر عنه إذا كان مثنى أو جموعاً أو مؤنثاً جىء بالموصول مطابقاً له لأنه خبر عنه والمثال المشتد على هذه الصور هو بلغ الزيد ان العمرين رسالة فإذا أخبرت عن الزيد ان قلب الدين بلغا العمرين رسالة الزيد ان جعلت خلف الزيدان ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على المذنان وإذا أخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون وإذا أخبرت عن رسالة قلت التى بلغها الزيدان العمرين رسالة وبالذين متعلق بأخبار ومراعيًا حال من الضمير المستتر فى أخبر ووقع مفعول مراعيًا ولما بين كمية الاخبار شرع فى شروطه فقال :

(قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه هما قد حتما * كذا التنى عنه بأجبي أو * بضم شرط فراع مارعوا)

ذكر فى هذين البيتين أربعة شروط الأول أن يكون قابلاً للتأخير فلا يخبر عما يلزم لتقديم كدوات الصور مثل أسماء الاسماء وأسماء الشروط الثانى أن يكون قابلاً للتعريف فلا يخبر عما يلزم التكثير كالحل والتميز الثالث جواز الاستعلاء عنه بأجبي فلا يخبر عما يقع به الربط ويشمل الضمير نحو زيد ضربته وسم الإشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الاخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه

والعائد الهاء فى ضربته وزيد خبر وهو اسم حامد لا يتحمل ضميراً (قول المكودى الذى ضرب زيداً أنا) الذى مبتدأ وضرب فعل مضارع وفاعله يعود على الذى وهو الرابط بين الصلة والموصوب وردا مفعولاً وما خبر الذى (وبالذين والذين والى) (قول المكودى يعنى أن الخبر عنه) أى فى المعنى وأما فى اللفظ فهو الآن خبر عن الموصول وهو المراد بالمتن فى الظن (وقوله المذنان بلغا الخ) اسرأ به المذنان مبتدأ وجملة بلغا صلته والعائد الألف فى بلغا والعمرين مفعول أول ورسالة مفعول ثان والزيدان خبر الذين (وقوله قلب الدين بلغهم الخ) فيكون المفعول الأول هم والمفعول الثانى رسالة والعمرين خبر (فان قلت) القياس أن يقال الذين بلغ الزيدان إياه رسالة العمرين ليكون إياهم وقع فى مكان الخبرية وهو العمرين (قلت) لو فعلوا ذلك لافضل الضمير والقاعدة أنه مهما بأتى فى الضمير لا يمدل إلى الله الله وقدم * وفى اخبار لا يجرى الفصل * الخ وحيث قدم واتصل فيجوز حذفه لقوله سابقاً * والحذف مذهب كثير منجلى * فى عائد الخ وكل ما قيل هنا يقا فى الاخبار عن رسالة (قبول تأخير وتعريف) (قول المكودى ذكر فى حديث الخ) فى هذا إشارة للتشكيك على الظن حيث لم يستوف شروط الاخبار وهى سبعة هذه الأربعة المذكورة فى الظن وبالإضافة آخر زادها سبعة وغيره وهى أن يصح أن يرد الخبر عنه فى الاثنت فهو كان لازماً للنفى كأحد فلا يخبر عنه وان تكون الجملة خبرية فلا يصح الاخبار عن زيد من ضرب زيداً وأن لا يكون الخبر عنه فى إحدى حملتين مستعملين فلا يجوز الاخبار عن زيد من قام زيد وقعد عمرو وأن ينادى الذى قام وقعد عمرو وزيد لأن جملة قعد عمرو تكون حينئذ معطوفة على الصلة وبالمعنى صلة ولا رابط فى هذه الاسمية (وقوله مثل أسماء الاستفهام الخ) مثال الاستفهام أيهم عندك ومثال الشرط أيهم يكرمنى أكرمه فلا يصح الاخبار عن أى لأنه لو قيل لك أخبر عنها فى الاثنين لقلت فى الأول والذى هو عندك أيهم وفى الثانى الذى هو يكرمنى أكرمه أيهم فليرم تأخير أيهم على القاعدة الساهة مع أن أياً للصدارة فلا تؤخر وفى عدم صحة الاخبار عما له الصدارة أشار سيدنا الجند أبو الفيص سيدى حمدون بن الحاج بقوله :

كم عذول قد رام افشاء سرى * فكتمت حديث حبك منه

قد حلت بالصدر منى حبا * ماله الصدر ليس بخبر عنه

(وقوله كالحل والتميز الخ) علة منع فيهما أيهما يصيران معرفتين مع أيهما لازم للسكر فيقول لك أخبر عن راكبا من جاء زيداً كما وعن غلاما من اشترى تسعين غلاماً لقلت فى الأول الذى جاء زيد إياه راكب وفى الثانى الذى اشترى تسعين إياه غلام فيكون إياهى الأول حلاً وفى التأخير تميزاً وهو معرفة والحال التميز لا يكونان إلا نكرتين وفى المعنى قال مولانا الجند أبو الفيص سيدى حمدون :

قال لى عاذلى ولم يدر شأن الـ * حجب أخبر عن حال حب رأيت

قلت كيف الاخبار عنه ولاية * بل تعريفها إذا عضقت دوتة

(كذا التنى عنه بأجبي) أى لفظ أجنى من هذا التركيب الذى قيل لك أخبر عن لفظ فيه ومعنى الاستعلاء عن الخبر عنه أنه يصح لك أن تحذفه وتأتى بهذا الأجبنى مكانه فى تركيب آخر فريداً من قولك ضربت زيداً يصح حذفه وجعل عمرو مكانه فى تركيب آخر بخلاف الهاء من زيد ضربته الآتى لأنها رابطة فلا يصح جعل عمرو مكانها لخلو الخبر من الرابط (١٤ - ابن حمدون - ثانى)

(كسوع واق من وقى الله البطل) فادأ قبل لك أخبر عن لفظ الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقى لبطل الله ولوفيل لك أخبر عن البطل قلت الواقية الله بطل والضمير في قوله وأخبروا عائد على الحيويين أو على العرب والاول أظهر لان أكثر مسائل الاخبار انهم وصعب الحيويون عريالقدرته وهما ظرف مكان متعلق بأخبروا وبال متعلق بأخبروا وكذلك عن ومما موصولة واقعة على الاسم المشبهة عليها الجملة وصتها يكون الى آخر البيت وان شرط وصوغ فاعل يصح وهو مصدر مضاف الى المفعول ومنه متعلق بصوغ ركبت لك وكسوع مصدر مضاف أيضا الى المفعول والمجبرور بمن قول محذوف ووقى الخ محكي به والتقدير كسوع واق من عول وقى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان صح فإخبر ثم قال :

(وان يكن ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أبين وافضل)

يعنى أن الوصف الواقى صلة أل اذا رفع ضميرا يعود على غير أل وجب اظهاره كما اذا قيل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الضاربة أنا زيد فالضمير العائد على غير أل وهو أنا ضمير غيرها فوجب اظهاره وفهم منه ان الضمير اذا كان لأل وجب انصاله كما اذا قيل لك أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الضارب زيدا أنا في الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استناره في الوصف وان يكن شرط وما اسم يكن وهى موصولة واقعة على الضمير العائد على غير أل وصلتها رفعت وصلة أل فاعل رفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أى ما رفعت ضمير خبر يكن وأبين واتقن جواب الشرط .

﴿ العدد ﴾

(ثلاثة بالناء قبل للعشرة * فى عدما آحاد مذكرة * فى الضمير جرد)

يعنى ان الناء احدى من ثلاثة الى عشرة اذا كان واحد العدود مذكرا فحقه الناء وان كان واحدا مؤنثا لم يأت به الناء فمفعول قوله

(كسوع واق من وقى الله البطل) (قول المكودى قلت الواقى لبطل الله) أل اسم موصول مبتدأ ظهر اعرابها فيما قبل وكونها على صورة الحرف وواقى اسم فاعل من وقى صلتها وقد مر : وصفة صريحة صه أل ضمير مستتر فيه يعود على أل واستناره هو وجوبها لكونه صلة رقت ضميرا عائدا على أل ككاهو مفهوم ضمير غيرهاى قوله بعد وان يكن من رفعت صياح ولبطل أى السجاع مفعول واقى والله حركت (وقوله قلب الواقية الله البطل) الاعراب على نمط ما قبله الا ان الناء على ظاهره وهو الله والعائد على أل هنا الهاء البرزخية الواقية وهو محور حذفها الا فى الضرورة لأنهم خصصوا قوله فى الموصول : والحذف عندهم كثير منتهى * فى عائدا الخ ... به الوصف الواقى صلة أل ومما الضمير المضمرة فى الوصف العائد على أل فلا يحذف (وان يكن ما رفعت صلة أل) (قول المكودى قلت الضاربة أنا زيد) أل مبتدأ وضارب ضمير والهاء هى العائدة على أل لانها واقعة على المفعول وأنا فاعل وزيد خبر (وقوله قلت الضارب زيدا أنا) فل غير واحد وضابط ما يعرف به كونه مبتدأ رفعت ضمير أل أو ضمير غيرها ان نظرت الى أل فانها واقعة أبدا على الاسم الذى جعل خبرا فان كان ضمير متكلم فقد رفعت ضمير أل فيسبغ وان كان الاسم الذى جعل خبرا غير ضمير متكلم كالاسم الطاهر فقد رفعت ضمير غيرها فيعزى الى خبره . . . اها (فان فى هذا) ابطاحل لان المثال السابق وهو وقى الله البطل اذا خبرت فيمن الله وقلت الواقى البطل الله وجب الاستنار كما مر مع كون الخبر غير ضمير متكلم : انما علم .

﴿ العدد ﴾

مناسبة ذكر العدد عقب الاخبار حتم شيئين متلارمين غالبا فى كل منهما اما فى باب الاخبار فهى المبتدأ والخبر وفى باب العدد اجتماع العدد والعدود والعدد بفتحين هو فى الاصل مصدر عديد عدوا وعدا وفى الاصطلاح يطلق على العدود وعلى الالفاظ الدالة على العدد كما يقال الجمع للفظ الدال على الجمعية وهو ما مساوى نصف مجموع حاشية السفلى والعليا اقربتين والبعيدتين على السواء وذلك كالثلاثة فان حاشيتها القريبة السفلى اثنان وحاشيتها القريبة العليا أربعة ومجموع الاثنين والاربعة ستة ونصفها ثلاثة وهو المطلوب والثلاثة أيضا حاشية بعدى سفلى وهى واحدة ولها حاشية بعدى عليها وهى خمسة ومجموع واحد وخمسة ستة ونصفها ثلاثة وهو المراد اذا علمت هذا تبين لك ان الـ القريبة العليا أوسفلى هى التى ليس بينها وبين لفظ العدد مرتبة أصلا كالأثنين والأربعة بالنسبة للثلاثة فيما مر والبعيدة العليا أوسفلى هى التى بينها وبين العدد مرتبة فأكتر لكن لا بد ان تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلى واحدة بمعنى انه ان كان بين اعداد وبين البعيدة السفلى مرتبة فكذلك يكون بين العدد وبين العليا البعدى وان كان بينه وبين السفلى البعيدة مرتبتان فكذلك يكون بينه وبين العليا البعيدة وهذا معنى قولهم على السواء (ثلاثة بالناء قبل للعشرة) (قول المكودى اذا كان واحد للعدود الخ) اعلم ان العبرة يكون الواحد مذكرا أو مؤنثا عود الضمير عليه وسيقول الناطم : ويعرف التقدير بالضمير الخ

رجال بالناء لان واحده الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة يعني تاء لان واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة * واعلم ان مراده قوله في الناء جرد مؤنث يعني في صيغة المذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل وقن مضمين معنى اذكرو بالناء متعلق بقل والعشرة كذلك وفي سائر كذلك عدد مصدر مضاف الى المفعول ومما يوصله واقعة على العدود واحده مذكوره جملة من متداً وخبر صلة بوقى النسوة معنى مجرد ومفعول مجرد محذوف والتقدير جردها أى ألقاها العدد من الناء ولا يصح ضبط ثلاثة باسم لانه لا وجه له في الاعراب ثم تنقل الى تمييز ألقاها العدد من ثلاثة الى عشرة فقال :

(والمميز اجبرر * حمما بلفظ قلة في الاكثر)

يعنى ان تميز العدد من الثلاثة الى عشرة يجمع جمع قلة نحو ثلاثة أكليب وعشرة أجمال وثلاث أيق وعشر أكتاف وفهم من قوله في الاكثر انه غير قليل يجمع الكثرة نحو ثلاثة قروء فان لم يسمع للاسم إلا جمع ، الكثرة ميز به نحو ثلاثة رجال والمميز معهود بحذر وحمما جان منه ولفظ متعق يجمعها ثم قال :

هو مدح على الواحد مذكرا وجمع الواحد ثم تجريد العدد من الناء ولا عبرة باللفظ ولا بالمعنى لانه قد يكون اللفظ مؤنثا في مذكر ناء ويعود التميز عليه مذكرا نحو طلحة هذا خمسة وأنت بالعدد قلت ثلاثة طابحات بالناء لان التميز يعود على طلحة مذكرا وفي رابع اللفظ لجرى العدد من الناء وقد يكون اللفظ في المعنى مؤنثا ويعود التميز عليه مذكرا نحو شخص فانه يطلق على الذكر وفي ما اذا أردت به الاثنى صار مؤنثا لكن التميز يعود مذكرا عليه فادام جمع وأنت بالعدد وجبت ناء اعتباراً لمراجع التميز فقول ثلاثة أشخاص عدى من النسوة ولا يتغير المعنى والاحد العدد من الناء (فان قلت) الناء علامة التأنيث وبسبب اللفظ في خمسة التأنيث تاء أو الفه ليس أن نالحق العدد اذا كان مؤنثا وتسنط اذا كان مذكرا وهنا عكسوا (قلت) أوجب السيواسي ان مراد من ذلك وعلى لساننا أن المذكر حفيف ومؤنث ثقيل واماء ثقيلة ولفظ المجرد منها حفيف وعكسوا شيئا بلحفيف والحقيف السيل ليعم التعادل فقد صار الفاصل الذي هو المذكر يلبسه برفع النساء مفضولا وصار المفضل يلبسه بعمدة الرجال فافلا ولا عارة في هذا ثم ان محل لزوم عدم المطابقة اذا كان للعمود مذكرا مؤخر عن العدد فان كان محدوقا أوفد على العدد حار في العدد وجهان مطابقة وعدمها وهو الغالب قتال الحذف قوله عليه السلام: ثم أتبعه بست من شوال الاصل بستة نساء لان العدود وهو أيام مذكر والقياس تأنيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد ومثال التقديم مسائل تسعة والقياس تسع لان العدود مؤنث لكنه لما قدم العدود حار وسهان في العدد ومفهوم قول الناظم ثلاثة بالناء الخ ان واحدا واثنين يقيان على الاصل أى هو لزوم مطابقة فيها وسيأتى تحقيق حسن (وقوله وقن مضمين معنى اذكرو) انما استجاء الى دعوى التضمين لان القول لا يصح المفرد لا ان كان في معنى الجملة كقلت خطبة وهذا ليس كذلك لكن نص في التفسير على ان المفرد الخالي من معنى الجملة اذا أريد به مجرد لفظه جار تنبيه بالقول وماها من هذا القيد وعلى هذا فلا تضمين أصلا (وقوله ولا يصح ضبط ثلاثة بالصم الخ) اعترضه اعرف بان له وجهان وهو ان ثلاثة الربع مبتدأ وبالناء متعلق بمحذوف صفة لثلاثة وهو الصوع للابتداء بالكثرة وجملة قل على ضمين معنى اذكرو والمائد محذوف واستدبر ثلاثة مقرونة بالناء اذكرها الى العشرة اه (قلت) هذا الاعتراض مبنى على جوار الاخبار بالجملة الظلية وهو مذهب المعتزليين ولعل كدى مسمى على عدم جوار الاخبار بها وهو مذهب الجمهور فلما قال لا وجه له وحينئذ فيكون الاعتراض ساقطا (والمميز اجبرر) (قول للكودي الى عشرة يجمع جمع قلة) كان ينبغي له أن يزيد بعد قلة جرورا مضافة لعدد اليه ليكو شرحا لقول الناظم احذر وأما على عبارته فلا يتعرض لشرحه ثم ان المأخوذ من اللفظ أمور ثلاثة كون التميز جمعا وهذا صريح به وكونه جمع تكسير وهذا مأخوذ من قوله لفظية لان الذى يوصف يجمع قلة أو كثرته هو جمع التكسير لا غير وكونه بلفظ دالة كثرته وهذا صريح به ولفظ قلة ويكون قوله في الاكثر اجمعا الى ثلاثة ومن غير الغالب خلف ذلك فمن تخلف الافراد يوزن منه تخلف التكسير والقلة الاثمانية ونصف ثلاث الى مائة وهي ممرده في اللفظ ومن تخلف التكسير خمس صلوات فمضى الى صلوات وصلوات جمع مؤنث سالم اصله وس تخلف كونه بلفظ قلة ويصور ان كما يؤخذ من الكودي احداها أن يكون مع له جمع القلة وجمع الكثرة ولكن جمع القلة الذى سمع له شاد وجمع الكثرة مقيس بمضاف الى القيس نحو ثلاثة قروء جمع كثره لقراء بفتح القاف وسمي اقراء جمع قلة لكنه شاذ كما

(ومائة والألف للمرد أضف) يعني ان مائه وألفها يضادان إلى مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل وفهم من اطلاقه أن ثنية ألف ومائة وجميعهما كذلك نحو ألف رجل ومائتا رجل ومئى رجل وقد تصادف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله : (ومائة بالجمع نرا قد ردف) يعني أن مائة تصادف قليلا للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة واسكسني ثلاث مائة سنين ومائة والألف مفعول بأضف وللمفرد متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسرع الانداء به التفصيل وخبره قد ردف وردف مئى للمفعول أى تسع بالجمع ونرا حال من الضمير المستتر في ردف وانما قدم الناطم مائة وألفا على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجرورا بالاضافة وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال :

(وأحد اذكر وصلته بعشر * مركبا قاصد معدود ذكر)

يعنى انك إذا قصدت اذكر قلت أحد عشر غير تاء وأحد مفعول بادكر وبعشر متعلق بصلته ومركبا وقاصد حالان من العدد المستتر في اذكر فركبا على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون مركبا حالا من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أحود للنسبة ثم قال : (وقل لدى التأنيث إحدى عشرة) يعني أنت إذا قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول إحدى عشرة امرأة هذه هي الةة الفصيحة ولغة عجم كسر الشين والى ذلك أشار بقوله : (ولشين فيها عن تميم كسره) فتقول إحدى عشرة امرأة ولدى هنا بمعنى في وإحدى عشرة مفعول بقل مضمنا معنى اذكر كما تقدم في قوله ثلاثة مائة قل لاثثه ولشين مبتدأ وكسره مبتدأ ثان وخبره فيها والجملة خبر للبدا الأول وعن تميم متعلق بتأني المجرور من معنى الاستمرار ثم قال :

(ومع غير أحد واحد * ما معها فعلت فافعل قصدا)

يعنى أن ما فعلت في عشرة مع أحد واحد من إسقاط التاء في الذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما عداها من غيرها ففعل ذلك العدد من اثني عشر واثني عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا واثنا عشرة امرأة وثلاث عشرة امرأة ومع متعلق بأفعل وما مفعول بفعل وهي موصولة واقعة على الحكم المفعول لعشر وصلتها بفعلت ومعهما متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعلته ولما ذكر حكم العجز من الركب وهو عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر انقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال :

(لثلاثة وتسعة وما * بينهما ان ركبا ما قدما)

يعنى ان حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب حكمهما معا فاقدم من أن لثاء تثبت مع الذكر وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة وما الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة على الحكم المنسوب

سيأتي نعم ان قيل انه جمع فربض القواف كان مقبسا لكن الأصح الفتح كما ذكره صاحب تهذيب الأسماء والمعاني والقرء بالفتح والضم يطبق على الطهر وعلى الحيض والثانية أن يكون جمع القله مفعلا ولم يسمع إلا جمع السكودى بثلاثه رجال فانه جمع رجل ولم يسمع جمع قلة وأما رجل فانه جمع رجل بكسر الراء الجارحة للعمومة هذا هو اصواب في تقرير الناطم والاكودى يقضى أن في الأكثر إنما يرجع للفظ قلة فقط وقد عمت أن الحق خلافه (ومائة والألف للمرد أضف) إنما أضيفا إلى المفرد غالبا لأنهما ان أضيفا إلى جمع وقيل مثلا مائة رجال وألف عبيد لحصل التقل بالجمع والنوين وحمل ما لا تنوين فيه على ما فيه التنوين وانما أفردوا مائة في ثلاثة مائة رجل وجمعوا الألف في ثلاثة آلاف رجل لأن مائة مؤنث معنى فلو جمع لاجتمع ثقلان ثقل المؤنث وثقل الجمع وأما الألف فهو مذكر فلو جمع كان فيه ثقل الجمع فقط فانه السكودى (ومائة بالجمع نرا قد ردف) (قول السكودى وأشار به إلى قرءة) وأما على قراءة الجمهور بتنوين مائة فتقبل أن سنين بدل من ثلاثمائة وأورد عليه أن المبدل منه في نية الطرح ويكون القدر ولشوا في كهم سنين فتفوت الدلالة على العدد (وأحيب) بأن المبدل منه في نية الطرح غالبا ومن غير ما لب أن لا يكون في نية الطرح ومنه ما هـ وقيل إنه عطف بيان وهو الطاهر (وقوله وسرع الانداء به التمهيل الخ) غير ظاهر والأولى أن مائة لا يحتاج إلى مسوغ لكونه معرفة إذ هو محكي مقصود لفظه (وقوله وإنما قسم الخ) هذا جواب عن سؤال معدر كأن قائلا قال له كان ينبغي للناظم على ما يقضيه الترتيب الطبيعي أن يتكلم بعد عشر على أحد عشر إلى تسعة وتسعين ثم بعد ذلك تكلم على مائة وألف فأجاب بقوله وانما قدم الخ (وقوله على ما دونهما من العدد الخ) أى الذى مبدأ تسعة وتسعون ومنتهى أحد عشر فيكون أحد عشر غاية في النقص لا في الزيادة (وأحد اذكر وصلته بعشر) همزة أحد واحد مقلبة عن واو لأن القلب في أحدشاد وفي إحدى مقبس وقد سمع عشر على الأصل (قول السكودى للنسبة) أى لماسة قاصد الذى هو اسم فاعل قطعاً قال العرب وذكرت معدود (واشين فيها عن تميم كسره) أصله كسرة بالياء ثم أبدلت في الوقف هاء (قول السكودى ولدى هنا بمعنى في الخ) وبارة تكون بمعنى عند وفرقوا بينهما بأن لدى ان كانت بمعنى في كتبت بالإمالة وان كانت بمعنى عند كتبت بالألف (ولثلاثة وتسعة وما * بينهما) (قول السكودى المنسوب

فلتنزل العجز منه منزلة تاء التثنية والفتح مبتدأ وفي حراًى متعلق بالفتح وألف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى التمييز فقال :
(وميز العشرين للتسعين * بواحد كأربعين حيناً)

يعنى أن تمييز العشرين وبابه الى التسعين مفرد نحو عشرين ديناراً وتسعين غلاماً وأربعين حيناً أى زماناً وفهم من قوله بواحد أن حكم النيف على العشرين الى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهماً الى تسعة وتسعين درهماً وفهم منه انه لا غير بجمع وفهم من المثال انه لا يكون الامصوباً واللام في للتسعين للعاية فهى بمعنى الى ثم قال :

(وميزوا مركباً بمثل ما * ميز عشرون وسويهما)

يعنى ان العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه وشهد قوله مركباً أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلاً واحدى عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلاً وتسعة عشر امرأة ومركباً فتقول عيزوا والضمير فيه عائداً على العرب وبمثل معنى يميزوا وسويهما فتقول تسعة عشر رجلاً وتسعة عشر امرأة على التمييز وصلتهما ميز عشرون والضمير العائد عليهما محذوف تقديره مثل ما ميز عشرون وسويهما تتمم للبيت لفحة الاستعانة به ثم قال :
(وان أضيف عدد مركب * يبق البناء وعجز قد يعرب)

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما الا اثني عشر واثني عشرة فان عشرين وفيها بمنزلة نون الاثنين ولسان أعرباً إذا أضيف العدد المركب الى اسم بعده ففيه لغتان أحدهما وهى الفصحى بقاء البناء فتقول هذا أحد عشر وتسعة عشر زيداً والبناء فى الجزأين وهى اثبة عليها بقوله يبق البناء والثانية بقاء آخر المصدر على البناء واعراب آخر العجز

(وقوله فلتنزل العجز منه الخ) اعلم انه برأسه ثلاثة بأن يقال لم ينى ولم ينى على حركة مع ان الاصل فى البناء لسكون ولما كانت الحركة خصوص فتحة فالجواب عن الاول ان الجزء الاول ركب مع الثانى حتى صار كلمة واحدة واعراب الاول لزم أن يكون الاعراب كأنه وقع وسط الكلمة مع أن الاعراب لا يكون الا آخرها فكذلك البناء فما انصرف قلت لما كان البناء يلزم حالة واحدة ولا تغير معه الكلمة أصلاً نزل فى الوسط كالعلم ولما كان الاعراب تنغير معه التات رفعاً ونحواً وخفضاً لم يصح وجوده فى الوسط لافها هو كالوسط والجواب عن الثانى بأنه بنى على حركة تنبيهها على ان البناء عارض وعن الثالث بأنه بنى على الفتحة لانها أخف الحركات ولتنزل العجز من المصدر منزلة تاء التثنية فكأن ما قبل تاء التثنية يكون متوحاً فكذلك ما قبل ما نزل منزلتها وإذا علمت هذا فاعلم ان السكونى البناء بقوله فلتنزل الخ ومثله فى النسخ غير ظاهر والماسب كونه علة للفتح كما علمت والله أعلم (وميز العشرين) لما تكلم على تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة وعلى تمييز المائة والالف شرع بها يتكلم على تمييز عشرين الى تسعة وتسعين وسيتكلم فى البيت بعد على تمييز العدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر والناسب تقديم البيت بعد على هذا (قول كدى أى زمان الخ) العاموس الخبث بالكسر الدهر والوقت طال أم قصر وقيل يخص بأربعين سنة وقيل بسبع سنين وقيل بستين وقيل بستة أشهر وقيل بشهرين وقيل كل غدوة وعشية وقيل يوم القيامة (وقوله ان حكم النيف الخ) النيف ما راد على العقد وذلك تسعة ألفاظ واحد وتسعة وما بينهما والعقد هو عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وهذا حكم النيف باعتبار التمييز وأما حكمه فى نفسه فواحد واثنا عشران لتمييز وما عداها لا يطابق على قياس ما مر فيقال احدى وعشرون امرأة ونقول ثلاثة وعشرون رجلاً وثلاث وعشرون امرأة وهكذا والمراد بالفهم فى كلام السكودي الاخذ والأخذ صحيح لان حكم النيف حكم العقد وبه يسقط قول من قال صواب الصنف أن يقول بدل للتسعين للتسعة والتسعين (وقوله انه لا يميز الخ) انما لم يصح تمييزه بالجمع لوقوع ذلك فى اللبس وذلك لما تقرر أن أقل الجمع ثلاثة فلو قال عندى عشرون رجلاً لثوهم ان عنده ستمائة رجلاً فاكتر مع ان ذلك غير مراد (وميزوا مركباً) (قول السكودي ومركباً معيوزاً الخ) وهو صفة لمحمد فأى عدداً مركباً (قوله والضمير العائد على الخ) حذف العائد هنا شأناً وقليل لعدم وجود شرطه المشار اليه بقوله كذا الذى حرماً الوصول الخ لان الوصول وهو ما يجزور بالمضاف الذى هو مثل العائد مجزور بالحرف الا ان قلنا ان مثل زائد فيكون الشرط موجوداً وفى بعض نسخ السكودي لمثل ما ميز عشرين بفتح باء ميم مبتدأ للفاعل ونصب عشرين بالياء ويكون الفاعل هو العائد على ما هو مرفوع وهذه النسخة أولى للسلاسة حيث ان حذف العائد لانه مقدر وهو كالمذكور (وقوله لصحة الاستعانة الخ) لان ما استفيد منه استفيد من قول لا صنف مثل وضمير التثنية فى سويهما عائداً على مركباً وعشرين (وان أضيف عدد مركب) (قول السكودي بمنزلة نون الاثنين الخ) فكما ان الاضافة تمنع مع بقاء نون التثنية فكذلك تمنع مع بقاء ما هو بمنزلة نون الاثنين (وقوله الى اسم بعده الخ) عبارته أحسن من عبارة غيره كالموضح بالى مستحق العدول لان عبارة السكودي صدق بما اذا كان المضاف اليه بالكلمة العدد ومستحقها كقولك هذه العبد العبد المستحق للعدول ولكنها متعلقة به فقط نحو هذه

فَقَوْلُ هَذِهِ أَحَدُ عَشْرَكَ بَضَمِ الرَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ وَمُرُوتٌ أَحَدُ عَشْرَكَ يَكْسِرُ الرَّاءَ وَهُوَ لُثْبَةٌ عَلَيْهِ يَقُولُهُ وَعِجْزٌ قَدِ عَرَبٌ وَقَوْمُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ وَدَأَمَهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ وَإِنْ أَصِيفَ شَرْطٌ وَحَوَابُهُ يَبْقَى وَيَحْجُورُ ضَرْطٌ عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ لِكَوْنِ الشَّرْطِ مَاضِيًا وَبِالْقَافِ دُونَ أَلْفٍ عَلَى أَنَّهُ مَحْزُومٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ وَهُوَ أَحْسَنُ وَعِجْزٌ مُبْتَدَأٌ وَسَوْغٌ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ التَّفْصِيلُ ثُمَّ قَالَ :

(وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كعامل من فعلا * واحتمه في التانيث بالناو متى * ذكرت فاذا كر فاعلا بغير تا)
يعني ان ائمة العدد من اثنين إلى عشرة بصاع منها وزر فاعل كما يصح من الافعال فان كان مذكرا ااكتفى به وان كان مؤنثا لحقه
تاء التانيث المدركة بين المذكر والتوث فتقول في المذكر ثا وثالث ورابع الى عاشر وفي التوث ثانية وثالثة ورابعة إلى عشرة وفهم من
قوله من اثنين اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من واحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معتلوفة وهي موصولة الواقعة على
عدد اثنان اثنين وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والمقدر من اثنين فما فوقهما والى عشرة متعلق بصع وكفاعل مفعول
بصغ وهو على حذف لموصول والتقدير صغ من اثنين وزنا أو صيغه كورن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل الصوغ من
قمر وعن متعدي بماعل أو ملصوغ للمقدر واعراب البيت الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردا كما تقدم ويستعمل
مستثناة وسف تارة الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذي تحته وقد أشير الى الاول بقوله :

(وان ترد بعض الذي منه ... * نصف اليه مثل بعض بين)

عن اسم الفاعل من اسم العدد اذا أضيف الى مواضع تحب اسفله اليه على معنى بعض يقول ثنى اثنين وثانية اثنين
في تسمى عشرة وعاشرة عشر ومعاها بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط وبعض مفعول يرد والذي واجبة
على العدد المتصرف الى اسم الفاعل وصلاتها بنى ومه متعلق بنى والتعريف العائد على الوصول الهاء وفي منه وفي بنى ضمير مستتر

راجع أحدهما رويته بخلاف غيره انما به ههنا (واحد عشر جبروزيد مصاف اليه معرب) وقوله تقول هذه أحد
 (وقوله اسم اراء الخ) أي ويكون محسب هو من كان العامل يصيب الرفع رفع لراء كما في مثال الكودي الاول
 واحد عشر جبروزيد مصاف اليه وان كان العامل يطلب المصائب نصب نحو رأيت أحد عشر ك
 يكون أحد عشر ك مفعولا منصوبا بخلاف على اراء وم يذكره الكودي لانه لا يظهر فيه الفرق بين فتحه الاعراب وفتحة البناء وان كان
 العامل طالب الخفض خفض يكسرة نحو الراء كذا في الثاني عنده (وقوله لكون الشرط ماضيا) قد مر ذلك في قوله وبعد ماض
 رعت الخ احسن (وضع من انشأ) ما فرع من الكلام على الصيغ الاصلية في لعدد مفردة أو مركبة تنوع في المصارع عنها (قول)
 كودي يصح منها الخ) ظاهره تبعاً لظاهر عبارة قول الباحث وضع من اثنين ان المصوغ من لفظ العدد وليس كذلك لان ألفاظ
 العدد من قبل أصل الاواس والاشياء في منها سمعي لانها جامدة والحق ان المصوغ انما هو من مصدر ألفاظ العدد لأن ألفاظ العدد
 مصدرها فمن سمع الاء وسكون العين في جميعها والاص في جميعها متوح العين ولا يختلف بعضها الا في المضارع فثبها ما هو كصوب
 سمع بولدت سمعاً طعول ثبت الاثنين اذا كتبت الثاني منها وتقوم في المدح أي نهيهم، وتقول في الصدر ثنيا وثلاثا وخمسة
 ثمانية وتسعة عشر افعالاً في الجميع مفتوح مخفف والمضارع مكسور ومنها مضارعه مفعول العين
 و... تقوم أو هم راء اذا كتبت راء في سبع وسبع أسبع سبعة وتسعة تسع تسعا وانما فتح المضارع فيها لأجل حرفي الخلق
 (قول واحد الخ) وذلك لأنه وضع من أول الأمر على هذه الصيغة فهي صيغة أصلية لا فرعية ههنا هو الذي في الأسماء
 لا يفتتح بـ تى للرضى ومثله في التصريح بأنه من وحيد وحاد فكون حيث نسم اسم فاعل بمعنى منفرد ولا يستغنى بقول المصنف
 لما هو في قوله عشرة لأن الموقية تحتل الثلاثة والأربعة إلى العشرة نعم يستغنى بالي عشرة عن قوله فما فوق ولا يضر إغناء
 اللاحق عن السابق والضر العكس (فان قلت) ما فائدة زيادة تميز فعلاً أي من مصدره مع قوله كفاعل مع ان المقرر ان فاعل من
 (قلت) ديدة يمان ان مصوغ فاعل من العدد مفسر كما يفيد التحجير بصغ (لا يقال) لم يكتف المصنف عن قوله ومثلاً كرت الخ
 (لا يقول) لو لم يرد له لو لم يرد له لو لم يرد له لو لم يرد له لو لم يرد له لو لم يرد له لو لم يرد له لو لم يرد له لو لم يرد له
 (وان رد) (قول كودي يعنى ان اسم الخ) هذا المقرر غير مناسب لكلام المصنف والناسب له يعنى انك اذا أردت باسم الفاعل
 المصوغ من العدد الثاني اسم الفاعل من مصدره بعض العدد الذي يبنى منه فأضف اسم الفاعل اليه وتكون اضافته اليه كما
 اذا أضفت لفظه من ذلك العدد نفسه والمكودي أدخل الحكم الذي هو الاضافة في تصور كلام الناظم (وقوله
 يجب اضافته الخ) ولا يجوز أن يكون ويعمل المصنف لانه غير مفرع عن الفعل اذ معنى ثالث ثلاثة أحد ثلاثة

عند على اسم الفاعل والتقدير وان ترد بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه وتضف محزوم على جواب الشرط واليه متعلق تنصف ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير نصف اليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أى في معناه وبين تتميم للبيت لصحة الاستثناء عنه ثم أشار الى الثانى بقوله :
(وان ترد جمل الأول مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكاما)

يعنى أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن تصير العدد الذى يحته مثله فاحكم له أى لاسم الفاعل بحكم جاعل فان كان بمعنى الناصى وجبت اضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس وان كان بمعنى الحال أو الاسبقاب جازى فى النضاف اليه نصب والجر فتقول هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها وانما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيها على ان اسم الفاعل بمعنى جاعل فاعله مافى فاعل وريادة وهو اسم فعل فى الحقيقة لأنهم قالوا ربت القوم أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسى أربعة وان ترد شرط وجعل مفعولين يتردوهو مصدر منضاف للمفعول الأول ومثل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صحتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير مثل ما فوق أى اعدد الأدنى والثناء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكاما وله متعلق باحكاما ثم قال :

(وان أردت مثل ثلث اثنين * مركبا ففى تركيبين)

يعنى أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر الى تسعة عشر ما أردت بثانى اثنين من الاضافة على معنى بعض ففى تركيبين فتقول هذا ثلثى عشر وثانية عشرة اثنتى عشرة الى تاسع عشر تسعة عشر وتسعة عشرة تسع عشرة فأى بأربعة أسماء كلها ممية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فان التركيب يقتضى البناء والمركب الأول مضاف الى المركب الثانى اضافة ثانى الى اثنى وهذا هو الأصل ويجوز فيه وحيان آخران أشار إلى الأول متبهما بقوله : (أو فاعلا بمحاليته أضف * الى مركب بما تنوى بى)

يعنى أو تضف فاعلا بمحاليته أى من المذكر والمؤنث الى المركب الثانى فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله بما تنوى بى ثم أشار الى الثانى بقوله : (وشاع الاستغناء بحادى عشر * ونحوه) يعنى انه يحذف من المركب الأول العجرون من المركب الثانى المصدر وفيه حينئذ ثلاثة وجه باؤها وهو المشهور واعراب الأول وبناء الثانى واعرابها معا وفهم من ذلك ان عشر مبنى لصقه به مفتوحا فتحمل الأول والثانى دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبنيًا أو معر بالعدم الحركه فيه وفائدة التعليل بحادى الثنية على انه مقولوب

وبعض جماعة منحصرة فى هذه العدة لأن معانيها التصيير (وان أردت) (قول الكودى فان التركيب يقتضى البناء الخ) فيه نظر لأن التركيب لا يسدعى بناء أصلا اد البناء إنما هو لشبه الحروف والحروف لا تركيب فيها أصلا ولا يتيق لها (فان قلت * ما وجه بناء الجراين فى التركيب حينئذ * قلت *) أجيب عنه بأن آخر الجزء الأول فيها صار بالتركيب وسطا ولاعراب لا يكون وسطا وبى الثانى وهو عشر فى التركيبين قيل لتضمنه معنى حرف العطف وهو باطل لأن قولك ها حادى عشر خمسة عشر ليس المراد به خامس وعشر بل المراد هذا بعض من هذه العدة المنحصرة بما ذكر كما عمت وقال سيديويه بى الثانى لا يهاهمن خامس عشر يطلق على اء من وغيره فاشبه أولاء الذى هو اسم جمع يشار به للمذكر والمؤنث وربما يطول ذكره (أو فاعلا) (قول الكودى أو تضف فاعلا الخ) أى بعد حذف عشرة من التركيب الأول استغناء عنه بافظ عشرة فى التركيب الثانى فيعرب حينئذ فاعلا من العدد بحسب العوامل رضا ونصبا وجرامع حذف تنوينه فى الجمع وهذا الوجه أكثر استعمالا من اوحين قبل وبعد كما صرح بذلك أبو حيان وتعمير الناطم بشاع فى الاستعمال بعد يقتضى انه أكثر من هذا لأنه يطلق الشيوع كثيرا على الأكثرية كقوله وشاع فى الاعلام دو الاضافة (وقوله وهو المراد بقوله الخ) هذا غير ظاهر والظاهر أن معناه أنك إذا أضفت فاعلا بمحاليته إلى المركب اثنى ففى ذلك بالمعنى الذى قصده من كون هذا نقضا من تلك العدة المنحصرة فى ذلك العدد (وشاع الاستغناء) (قول الكودى يعنى انه يحذف من المركب الخ) جعل الاستغناء فى كلام الناطم بمعنى الاكتفاء بأحد الجراين من كل ركيب وحذف الآخر منها لدلالة الجزء المذكور من كل تركيب على المحذوف من الآخر وهذا الاحتمال هو التمين الذى يجب حمل كلام الناطم عليه وان كان كلام الناطم هنا يحتمل احتمالا آخر أقوى من الأول وهو أن يكون المراد بالاستغناء الاكتفاء بالتركيب الأول وهو حادى عشر ونحوه عن أحد عشر ونحوه فيكون التركيب الثانى محذوفا بمجملته وهذا الاحتمال هو الذى صرح به فى التسهيل واقتصر عليه ولنه فى شرحه لكن على هذا الاحتمال القوى لا موجب لاعراب الجراين ولا أحدهما بل هما مبنيان وحينئذ فلا يستغاد المعنى المقصود (وقوله وهو المشهور الخ) ليس بصحيح لأن الموضوع أن كل جزء مأخوذ من تركيب فهما غير مركبين وأصلا لو ركبنا وبينا لم يبق ما يدل على الحذف حتى يؤخذ منه المعنى المقصود الذى الكلام فيه ولم يقل بالتركيب الا محمد بن السيد والصواب الوجهان بعد لا غير
(١٥ - ابن حمدون - ثانى)

وأشبه واحد ونحوه أي ونحو حادي عشر فتقول حادي عشر وحادية عشرة إلى تاسع عشر وتاسعة عشرة وإن أردت شرط ومثل
مفعول أردت ومركبا حال من مثل ويجوز أن يكون مركبا مفعولا بأردت ومثل ثاني اثنين نعت لمركبا فهو نعت تقدم عليها فانتصب
على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط وأو عاطفة جملة على جملة وقاعلا لمفعول باضف وبحالته في موضع الصفة للفاعل وإلى مركب
في نصب وبتاء عطف على وهو في موضع الصفة لمركب ونحوه معطوف على حادي عشر ثم قال :

(وقبل عشرين اذكرا * وبابه الفاعل من لفظ اعدد * بحالته قبل واو يعتمد)

يعني ان اسم اعدد من اعداد كرمع عشرين وبابه بيني اختد الى : من اذكرا بحالته من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول
حادي عشر وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وثلاثة وتسعين وقبل متعلق باذكرا والألف في اذكرا بدل من نون التوكيد
لجوابه وبابه معطوف على عشرين والفاعل مفعول باذكرا ومن اعط وبحالته متعلقان أيضا باذكرا .

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

إني ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الأنماط كناية عن العدد وبدأ منها كم وهي على قسمين استفهامية وخبرية وقد أشار إلى
الأول بقوله :

(ميز في الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين كمكم شخصا سما)

يعني ان كم الاستفهامية تميز من ما ميزت عشرين يعني بمفرد منه بفتقول كدروها عندكم كم شخصا وفيهم من قوله في الاستفهام
الهمزة المستهامة واحدة في مثل كم شخصين مديرا وعشرون شخصا أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما وفي الاستفهام متعلق
بمركب مفعول عمر وما واصله واقعة على عشرين وصاحبها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت
به عشرين ويجوز أن يكون ما مستهامة والضمير ميز بمثل عشرين ثم قال :

(وأجرات بحره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا)

يعني ان مضمرا الاستفهامية بحرف جر مضمرا بمرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم
خدمت من و في عجم وشعر وله حرف جر سحر حروف جر نحو على كم فرس ركبت وإلى كم من ذهب انتويت وفي كم دار جلست ونحوها
وفيهم من قوله وأجرات بحره أن بحره غير لازم فتقول بكم درهما اشتريت لصب وفيهم أيضا انه يجوز إظهار من فتقول بكم من درهم
اشتريت وإن حرفه في موضع نصب بحرف الجر بحره غايته التمييز ومن نسل بتجر ومضمرا حال من من وإن وليت شرط وكم
في جواب وحرف جر مفعول بواب انبوا محذوف للدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال :

وأجراتها معاذي (وقوله وسأله حد الخ) ورد فاء السكسة وهي الواو إلى موضع اللام ورحلت الألف إلى ما بعد الحاء التي هي
عين السكسة فتدور حروف الواو ما شئت إثر كسرة فقلت ياء فصاح حادي وحيدة ووزنهما عالف وعالفة وقائدة التثنية بحادي
عشر أ. كونه أول الأعداد ركاء (وواو ومركبا حال الخ) الأولى من هذا الاحتمال والتي بعده أن يكون مركبا منصوبا على اسقاط
حرف الجر التي هو الباء وهو معنى قرر به السكودي أولا كلام الناطم (قل واو يعتمد) هذا يقتضي مع حادي عشرين بدون واو
وهذا هو الذي صرح به غيره واحد وثلاثة على معنى انه غير ممنوع وأجاب عما يقتضيه قول الناطم قبل واو بأن معنى قول الناطم
قبل واو يعتمد لا يدل كسرى على السكسيف إلا الواو كافي لسنى لأنها الموضوع المطلق الجمع الرادها دون الفاء وثم لاتقاء
التركيب (قول السكودي ومن لفظ الخ) الأولى ان من لفظ متعلق بمحذوف صلة للفاعل والتقدير اذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد
ويمنع يضمن أنه مجزوم في جواب اذكر والله أعلم .

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

العرب تنكسر عن العدد بكذا وتسفهم عنه بكم وتكثر بها وبكين (ميز في الاستفهام) (قول السكودي فتقول كم درهما الخ)
أراد به كم مبدأ في لكونها أشبهت الحرف في المعنى الذي هو في الاستفهام فهي كالمهمزة وأشبهت الحرف أيضا في الوضع على حرفين
بناء على عدم اشتراط كون الثاني حرف لين ودرهما غير لكم وكم وهي اعلمة وعندك خبركم (وقوله انها تعدر بهمزة الخ) تقديره
بهمزة الاستفهام هو معنى قوله سابقا وبدل للضمن الهمز إلى همزا الخ (وقوله ولتتمير العائد على الموصول الخ) حذف العائد في
هذا إما شاذ أو قيد لعدم وجود شرطه الذي مر في قوله . كذا الذي جر بما الموصول خرائج أو تقول ان مثل في النظم زائدة والباء
داحية على ما في التمدد والأولى الوجه الثاني وهو انها مصدرية (وأجرات بحره) لما ذكر أن تميز كم بمائل لتمييز عشرين وكان تميز عشرين
لا يجوز حره بمن فرعا يتوهم من التشبيه أن تميز كم لا يجوز جرهم مع ان جره جائز بشرط رفع ذلك التوهم بقوله : وأجز الخ (قول
السكودي وفيهم منه انه يجوز إظهار من الخ) لم يظهر هنا من كلام الناطم لأنه إنما قال مضمروهل ذلك وجوبا أو جوازا يبقى ما هو أعم

(واستعملتها مخبرا كعشره * أومائة كم رجال أو مراه)

يعنى ان كم الخبرية هي بمنزلة عدد مجرد فتستعمل نارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعا نحو كم رجال عندي وكم عبيد ملكك ونارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفردا نحو كم امرأة عندي وكم عبد ملكك فكم رجال مثال لاستعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمال مائة ومرة لغة في امرأة فقلت فتحة الهمزة الى الراء وحذف الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فاذا قلت كم علام ملكك فعناه كثير من العلام ملكك ومخبرا حال من الضمير المستتر في استعمالها والكاف مععلقة باستعمالها ومائة معطوف على عشره ثم قل : (كم كائن وكذا) يعنى ان كائن وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار الى تمييز الأثنان تمييزها مخالف لتمييز كم والى ذلك أشار بقوله :

(وينصب * تمييز ذين أو بهصل من نصب)

يعنى ان تمييز كائن وكذا اما منصوب نحو كائن رجلا رأيت وكذا رجلا رأيت أو محرورا بمن نحو كائن من رجل رأيت الا أن النصب بعد كذا أكثر والجر بمن بعد كائن أكثر كقوله تعالى : وكأئن من دابة لأتحمدرزقها . وهو في اقراء كثير وكأئن وكذا متدا وخبره كم وينصب جملة مستأنفة وذين اشارة الى كائن وكذا وأو للتفصيل ويحتمل أن تكون للاشارة الى أول ينصب بانصب فيكون التقدير انصب تمييز ذين أوصل به من .

وصرح في التصريح أيضا بان اضمرها على سبيل الجواز والحق الذي يفيد النقل من خارج انه لا يجوز اظهار من لانهم جعلوا حرف الجر الداخلى على كم عوضا عن من الجارة للتمييز ولا يجمع بين العوض والعوض منه (واستعملتها) أى كم لا يقيد كونها استفهامية (قول المسكودي نحو كم رجال الخ) كم مبتدأ مبنى لشبه الحرف في اوضاع وفي المعنى الذى هو التكثير فهي كرب ورجل مضاف الى هو عندي خبر (وقوله مثال استعمال الخ) فهو من باب الهم والنشر للرتب فكما حال راجع لعشره ومراه اجمع لثمة ان كم في كلام الناطم مبتدأ والخبر محذوف أى عندي ويحتمل أن يكون مفعولا محذوف تقديره كم رجل وكم مرة رأيت (وقوله لغة في مرة) أى فيما يطبق عليه لفظ امرأة وهي المفردة المؤنثة باعانة وهذا صحيح ففي القاموس المرء مثل الميم الانسان أو الرجل والمؤنث امرأة ومرة وامرأة (قوله نقلت فتحة الخ) أصله على هذا المرأة فقلت أولا حركة الراء الى الميم ثم حذف الهمزة الاولى فصار حينئذ امرأة بفتح الميم وسكون الراء ثم نقلت فتحة الهمزة الثانية الى آخر ماله مسكودي لكن كون أصل مرة امرأة يقتضى ان مرة غير لغة أصلية مع انهم صرحوا باصالتها كافي نص القاموس وحينئذ فالاولى حذف قوله نقلت فتحة الخ ويقتصر على ما قبله (كم كائن وكذا) (قول المسكودي مثل كم الخبرية الخ) أى وان كانت قسمين مرابعا لكن اقرب مذكور هو الخبرية فلذلك حمل المسكودي التشبيه عليها خاصة وجعل التشبيه في الدلالة على تكثير العدد وهو بالنسبة لكائن صحيح لانها تكون للتكثير دائما وقيل غالا وبالنسبة لكذا لا يصح لانها كانت تكون لتكثير تكون لتقدير والحق ان التشبيه في مطبق كم لا فرق بين كونها استفهامية أو خبرية وان وجه التشبيه ليس ما قال بن وجهه خصوصا هو كون كل من كم وكأئن وكذا كناية عن عدد مجهول الجنس والقدر لان الثلاثة مستوية في كونها كناية عن مجهول الا ان منها ما هو استفهام تارة واخبار أى تكثير أخرى وهو كم ومنها ما هو لكثير العدد دائما أو غالبا وهو كائن ومنها ما ليس لواحد منها وهو كذا وبه يسقط اعتراض الموضع وغيره (وينصب * تمييز ذين) (قول كدى نحو كائن رجلا رأيت الخ) اعرا به كما بعدهم أن تقول كائن مفعول مقدم رأيت معنى لانه أشبه رب في الدلالة على التكثير وحلا تمييز (وقوله الا أن النصب بعد الخ) هذا تسكيت على الناطم القمضى تسوية نصب التمييز وجره مع كائن وكذا وقد اعترض على الناطم غير المسكودي كالموضع غير اعتراض المسكودي بما حصله ان النصب بعد كائن قليل وهذا كذا واجب والاعتراض من غير المسكودي معنى على ان المراد بالتمييز في كلام الناطم الاصطلاحى ادهو الذى لا يجوز جره بعد كذا والحق كما قال بعض المحققين ان المراد بالتمييز في كلامه اللغوى وهو المفسر للثنى والاصطلاحى والتمييز اللغوى يجوز جره بعد كذا عن قول عندي كذا وكذا من الدراهم وحينئذ فيسقط اعتراض غير المسكودي ويبقى اعتراض المسكودي وهو اقضاء الناطم التسوية بين النصب والجر في كائن وكذا (فان قلت) قال الناطم في التمييز واجر بمن ان شئت غير ذى العدد كرها حوازه جره بمن حيث قال أو به صل من نصب (قلت) ما مر خاص بالعدد الحقيقى اصرح عشرون وبابه والعدد المركب كأحد عشر ومائة في كنياته فلانما فاة (وقوله كقوله تعالى وكأئن من دابة الخ) اعرا به واثه أعم كائن متدا مبنى لشبه رب في التكثير ومن دابة تمييز وجملة لا تحمل رزقها خبر والعائد الهاء في رزقها وهى واث عادت على التمييز فهما كقوله واحد .

في الحكاية تأتي لبيان احداثها وهي المصحى أن يحكى بها وصلا ووقفا بالمسؤول عنه مذكور منكر من اعراب وتذكير وتأنث
وامرؤوس وجمع وجمع موصود فيه أو نسخ بوصفه كقولك من علم رأيت رجلا وامرأة وعلامين وحاريتين وبنتين وبسات أو أية
وأي من رأيت وبسات أو أية من اعراب وتذكير وتأنث فقط وقوله احك بأي محتمل للمع والذى ينبغي
أن عمل عليه كالمادة الأولى المذكورة فليس كذلك بل هو مفعول ناحك وهي موصولة واقعة على الحروف الحكاية
وسلاما كالمادة الأولى المذكورة وسلاما يرفع الصفة لمذكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على مسكور وهي الرابطة بين الصفة
والموصوف وبها معنى من بسئل بها حذبه عن أى وفي الوقت وحين متعتمان ناحك ثم انتقل الى الحكاية من فقال :

ان میں شکی باقی الوقت دون اوتال مالدسؤل عسہ لکور من اعراب و افراد و دیگر و فرو عیما و تشیع الحریکة
فی ... و ... کہیں ان ...

(۱-۲)

[illegible]

منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني وما مفعول ناحك وهي موصولة وصلتها الشكور وبمن متعلق ناحك ووفقا مصدر منصوب على الحال من فاعل احك للستر والنون مفعول بحرك ومطلقا نعت لمصدر محذوف أى حركها مطلقا يعنى بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية للفرد المذكور وما المثنى فقد أشار إليه بقوله :

(وقل منان ومنين بعدلى * إلان بابين وسكن تعديل)

يعنى انك اذا قلت لى المنان كابنين ووردت حكاية هذين الاسمين قلت منان فى حكاية المن ومنين فى حكاية المنين ولما لم يتمكن له الطق يسكون النون من منان ومنين فى الظن اذ لا يجمع فيه بين ساكس نطق بها محركين للضرورة ثم به على انها يسكنن بقوله وسكن تعديل أى لا يحكى بها الا وقفا والوقف متضمن للسكون ومنان ومنين معطوفان على والرد وللهذين اللطيفين وإفان مبتدأ وخبره فى الجرور قبله وبابين نعت لالمن وهو على حذف القول والسند بعد قولك لى يسكن تعديل محذوم فى جواب الامر ثم انتقل الى حكاية المفرد المؤنث فقال : (وقل لى قال أنت منى) يعنى انك تقول فى حكاية من قال أنت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها ثم انتقل الى تسمية المؤنث تاء .

(والنون قبل تاء لثنى مسكه) يعنى انه يقال فى تسمية حكاية المؤنث منان يسكون النون فقول فى حكاية جاءت امرأتان

متتان ورأيت امرأتين ومررت بامرأتين متتين هذه هى اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله : (واستج رر)

يعنى ان فتح النون زرا أى قلى فتقول على هذه اللغة فى قامت امرأتان سان السج وهى مفعول قلى كما نغم فى اليبس الذى قيل امرأتان وحبره مسكنه والجملة فى موضع الحال من منه وفيل معطوف بمسكه وفتح زرا تسمى من يساؤه وحده مسكه ثم انتقل الى حكاية جمع مؤنث فقال :

(وصل التاء والألف * بمن يائر دا بسوة كلف)

يعنى انك تزيد فى حكاية جمع المؤنث على النون من منه ألتا وتاء فتقول لمن قال جاءت بسوة مات ولم ياء دا بسوة كلف مات ناسكان التاء أيضا ما علمت من أن من لا يحكى بها الا فى الوقف والتاء مفعول يصل والاسم اوفى على السور ونصف ايم على حذف المفعول والنون

منو الخ) اعلم انهم اختلفوا قيل ان منو مرفوع بالصفة الظاهرة وما منصوب بالصفة ومضى مجرور بالكسرة واورو دالف وإلها انما هى ناشئة عن اشباع الحركات وانما أشبعت لاجل الوقف تحفيها وبياناً للحركات لانه لا يوقف على متحرك وهذا ظاهر عبارة النظم وشعن . وهو مذهب السيرى وقيل ان منو مرفوع بالواو ومنصوب بدالف ومجرور بالياء فيكون حكها هو المار فى قول النظم ورفع يواو وانصب بالالف الخ وعلى هذين القواين يكون منان المذكور بعد تى حقيقيا يعرب اعراب لثنى ويكون منون جمع منكر سالما حقيقة يعرب اعرابه ومثت جمع مؤنث سالم حقيقة يعرب اعرابه وقال أبو على ان من فى الحكاية منية أمدا ولو طافت من الواو والاف والياء فى المفرد لحقت من أولا فالبقى ما كان حركت النون محركه نجاس كل حرف فتكون الحركات انما هى لا شاع فلا اعراب فى من أصلا فيكون منان حينئذ ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقيا لانه لا مثنى حقيقة الا المفرد العرب ومنون ملاحق بالجمع ومثت كذلك ومن على كل قول من الاقوال الثلاثة مبتدأ والخبر محذوف أعنت عنه العلامة على اعراب الاسم المنكر المحكى المتصلة بمن قبلها فلا يجمع بين الخبر والعلامة عليه واشعن فى كلام النظم النون محففة وأصلها نون التوكيد المشددة وخففتها النظم للضرورة الوزن وليست نون توكيد حقيقة من أول الامر والاوجب أن يقول وأشبعنا ناد لها بالوقوف لقوله وابدلتها بعد فتح ألتا وفقا الخ (وقل منان) لما ذكر فى قوله والنون حرك الخ حكاية المفرد المذكور شرع فى تثنيته ثم ذكر المفردة المؤنثة ثم تثنيها ثم جمع المؤنث ثم جمع الذكر السالم ولا وجه لتقديم حكاية جمع المؤنث عليه ولم يفعل ما فعل فى من مع أى قيل لان أى لفظ يعرب قبل الحكاية فلا وقعت حكايته كان لا يصل أن تبقى على صحة تثنيها وجمعها كسائر المفردات مثل زيد بخلاف من ففى مبدية فالاصل فيها عدم التثنية والجمع فنص عليه فيها (قول المكودى يعنى انك اذا قلت لى الخ) الاولى أن تقول يعنى اذا قبل (وقوله قلت منن فى حكاية الخ) أشرهما الى انك لا تحكى المرفوع والمنصوب والمجرور فى تركيب واحد كما يقضيه النظم بل المراد انك اذا حكيت المرفوع حكيت وحده فقطع منان وان أردت حكاية المجرور حكيت وحده فقطعت منين بالياء وهكذا (وقوله بعد قولك الخ) مثله فى العرب والصواب ان يقول بعد قول القائل لان هذا حكاية للكلام الغير (وقل لمن قال أنت بنت منه) (قول المكودى والجملة فى موضع الحال من منه الخ) مثله فى العرب والحق ان الجملة مستأنفة (وصل التاء والألف) (قول المكودى على انون من منه الخ) هذه السحرة تقضى أن علامة التثنية تكون موالية للتاء من منه فتقول مثمتات بناء قبل الالف لكن هذا لا يوافق كلامه بعدولا كلام النظم وفى بعض النسخ على النون من من أى باسقاط التاء فتقول حينئذ مثمتات بدون تاء قبل الالف ويوافق كلامه بعد وكلام النظم حيث

بأن قولاً ذا وكلف خبراً ذا ونسوة متعاق كلف، ويحتمل أن يكون اسماً وفعلًا ماضياً ثم انتقل إلى حكاية جمع الذكر فقال :
(وقل منون ومين مسكنا * ان قبل جادوم لقوم فظا)

إذا قبل جاء قوم لقوم قات في حكاية قوم المرفوع منون وفي حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيها أيضاً ومنون ومنين مفعول به قبل كما تقدم ومسكنا حال من الضمير المستكن في قل وفظا نعت لقوم المجرور فهو جمع فظن ووزنه فظناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فظا بضم الفاء لأن منعوته مجرور ثم قال : (وان تصل فلفظ من لا يختلف) هذا تصريح بمنه من قوله ووهما فمفعول من ما في في الاحوال كلها وقد جاء منون في ضرورة الشعر وعلى ذلك منه بقوله :
(وودودون في نظم عرف) أشار به إلى قول اشاعرة :

أتوا بدرى قلت منون أسم * فقالوا الجن قلت عمرو ظلما

وهو ثابت شراً وان تصل شرط وحواله الجمله من قوله فلفظ من لا يختلف وبادر خبر مقدم والبداية منون وعرف في موضع الصفة للنظم وفي نظم معلق صدر ثم استدل إلى اموع استدل من الحكمة قلت : (والعلم احكيه من بعد من) يعني ان العلم اذا سئل عنه بن حكي اسراره بعدها فقول لمن صدم ريد من ريد رأيت ريداً من ريداً ومررت بريد من زيد برقع الاول ونصب الثاني وجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف اعطف وانه أشار بقوله : (ان عريت من عاطف بها اقترن) فاذا بين رأيت ريداً ومررت بريد قلت ومن ريد بالرفع فيهما للدخول حرف اعطف على من وقوله احكيه يريد

عبر عن ومن يعبر عنه وما في رأى وشه منه معنى غير طاهر (وقوله اثر ذلك ذا الخ) الاولى باثر قول القائل بديل وصل لان الخ هي هو المسكنا وانما تحكى كلام غيره (وقوله ويحتمل أن يكون اسماً الخ) لانه هنا مسكن الفاء الى هـ لانه الكلمة فيحتملها والكلمة بالرفع بالنساء العشق (وقل منون ومين) (قول الكودي لأن منعوته مجرور) كتب عليه بعض المحققين انظر ما معى هذا الكلام قلت بل كلامه ظاهر ويأباه به قال فظن للامرأى فظن له يظن كتعجب وقتل والوصف منه فظن كفرج كافى للصباح ومن الوصف له فظن ككرم ووصف بضمين كرسى وهذا من خارج وأما في كلام النظم فيتعين الجمع الذى هو على وزن كرماء ويكون مستقراً ضرورة مجموعاً من انصرف ولا يصح الجمع الذى هو كرسى في كلام النظم وذلك فظن بكسر النون لانه نعت المجرور الذى هو لقوم ولا مدح له من انصرف مع انه التافيه تعين فتح النون نعم ان قيل ان فصلاً بضمين مفعول محذوف لصح ذلك فإن هذا صحة قوله لأن منعوته مجرور حيث علق مع كونه فعلاً بضمين على التبعيه (وان تصل فلفظ من لا يختلف) لما ذكر ان لفظ من مطابق في الوصف افراداً وشبهية وجمعاً كثيراً وأما كذا قلنا قال هو هل تحكى بمن وصلاً أولاً فاجاب بقوله وان الخ (قول الكودي لقوم الشراء تودرى الخ) البيت من الوافر ودثه كاهل الكودي تأبصراً وقيل قائله شمر بن الحرث واعرابه أى فعل واو و لتند على الخى فانه يندى معموله ونعت فعل ومانع ومنون مبتدأ جار على مامر وأتم خبر وقالوا جواب منون والجن بالرفع خبر محذوف أى نحن نحن وعملوا أمر من وعم يعم بمعنى أنهم كوعده بعد عدة والواو فاعل وظلاما قل تعالى وقيل منصوب على استئناف الخافض وهذا دعاء بدوام الانعام وهو وان كان خاصاً بوقت فالمراد به العموم في جميع الاوقات كقولهم أنهم الله صباحات وقيل المعنى اطلع الله عليك كل صباح بالانعام ثم ان هذا رواه ابن ظلاما وصباحا وكل منها صحيح لان ذلك بيت من قصيدة والآخر بيت من الاخرى انما في جميع الاساطير ما عدا الصرب وهو صلاما أو صباحا وبعضهم وقع في سخته ظلاما فملا من أشد صباحا وبهم في نسخته صباحا فقلنا من أشد ظلاما وقد علمت انها صوامان والشاهد في منون بأن فيه شذوذين حيث شابه الواو مع انه حكاية في الوصل وحيث حرك النون اليه والقياس تسكينها هذا ما لهم والحق ان هذا البيت لا حكاية فيه أصلاً لان فيه واحداً لم يجب به قول الجن وانما لم يجب أنوه من أنهم فكأن من استفهامية لا غير ولو كانت للحكاية ما جمع بين الواو وأتم نعم الله وذن من وجه آخر وهو الخافض للجمع من الاستفهامية والله أعلم (والعلم احكيه من بعد من) (قول كدى برقع الاول) وصح الثاني الخ أى على الحكاية لا الاعراب والاول علم بعد من مرفوع بقدر في الاحوال الثلاثة فقول في الجميع من مبتدأ وزيد في الاحوال كلها خبر مرفوع وسلامته ضمة مفردة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وقيل في العلم مبتدأ ومن قبله خبر مقدم (ان عريت من عاطف) اقول كسر رأيت ريداً ومررت بريداً الخ) لو او في ومررت بمعنى أولاً لأن كلامها تاركيب مستقل ولم يد كرماء لا للمرفوع لانه لا يختلف لفظاً واعراباً ومن زيد في الجميع أن قول من اسم استفهام مبتدأ وزيد في الجميع خبر مرفوع بالضممة الظاهرة في الاحوال الثلاثة ولا حكاية لان العرض من الحكاية بان ان السؤال عنه تقدم في كلام غيره وحرف اعطف كاف في هذا اذا ثابته التوسط بين العطفين قين ولهذا يعيه شرطوا في حكاية العلم ان لا يكون مقبوعاً بنعت أو غيره من التوابع غير عطف النسق فان أتبع فلا حكاية وقد أغفل

جوازا فان فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية ولغة بني تميم الرفع والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره احكيه ومن بعد متعلق باحكيه وان عربت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه .

﴿التأنيث﴾

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج الى علامة والى ذلك أشار بقوله : (علامة لتأنيث تاء أو ألف) فذكر للتأنيث علامتين ثم ان التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصة وتكون مقدرة والى ذلك أشار بقوله : (وفي أسام قدروا التاء كالكثف) يعني أن بعض الأسماء لا تكون في المأثرة بمتدرة وسواء كان لمن يعقل كهمد أو لمن لا يعقل ككثف وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو ألف والواو في قدروا عائدة على العرب أو على المحويين وأسما جمع أسماء وهو جمع الجمع ثم أشار إلى

المصنف ذكر التام ولو شاء ذكره فقال :

والعلم احكيه ان يخل من * تابع أو عاطف بمن قرن

واستثوا عطف النسق من التوابع لأنه ليس فيه بيان للتبعيض اطر التصريح تستفد (وقوله جوارا فان فيه الخ) هذه العبرة هي، فلب لأنها توهم أن كلا من اللغتين أجاز الحكاية الآن أهل الحجاز رجحوها ونو تميم رجحوا الرفع والأمر ليس كذلك لأن بني تميم يوجبون الرفع بالضة الطاهرة في الجميع ولا يميزون الحكاية والحجاريون يميزون الحكاية والرفع والراجع عندهم الرفع ولو قال جوازا على مرجوحية عند أهل الحجاز وأما بنو تميم فيلزمون الرفع لسم من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿التأنيث﴾

لما كانت الحكاية تكون للمؤنث كما مر ناسب أن يذكر التأنيث عقب الحكاية ثم قول المصنف التأنيث على حذف مضاف أي علامة التأنيث مدليل ما بعد (قول للكودي التأنيث فرع التذكير الخ) إنما كان لأصل في الأسماء التذكير لأنه بدأ اجتماع مذكر ومؤنث علب المذكر كالشمس والقمر فتقول في تثنيتها القمران ولأن الأسماء قبل لاطلاع على كونها مذكر أو مؤنثه يعبر عنها بمذكر مذكر نحو شيء وحيوان وإنسان فإذا قيل ان هذا اللفظ مؤنث فانظر له علامة فنوحده قلبها وحكم عليه بأنه مؤنث والافلا (وقوله) ولذلك يحتاج الى علامة) أي ولكونه فرع التذكير يحتاج الى علامة وما لا يحتاج أصل لما يفتح والعكس بالعكس وانهم أن الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عين وأنان وحدي وعناق الى غير ذلك لكنهم حافظوا أن تكثر عليهم الألفاظ فاحتضروا ذلك بأن أنوا بعلامة فرقها بين المذكر والمؤنث (علامة التأنيث تاء أو ألف) قدم المصنف التاء في الذكر على الألف إشارة لاصلها وعلته أنها أظهر في الدلالة على التأنيث من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف فيها تلتبس بغيرها كألف الخلق فيصح أن يميزها بالأوزان الآتية ولأنها ترد في تصغير المؤنث العاري منها وقيل الألف أصل للأسماء لكثرة استعمالها في الأسماء المسكنة وأما اسمية فلا يستدل على تأنيثها بالتاء بل بأمور أخرى ككسر التاء في أنت وكهن وعبد كون التاء علامة إذا لم يعلم تذكير ما هي فيه كطالعة وحجرة ومحلها أيضا فيما يمتاز مذكره من مؤنثه فان لم يتر بان كانت التاء لامرق بين الواحد والجنس نحو قره ونمرة ونملة فان التاء لوحدة يطلق ما هي فيه على المذكر والمؤنث وتبدأ وهم من استدلل على تأنيث نملة سليمان بقوله قلت نملة وهي مسألة فتادة لما دخل العراق فقال صلوني من العرش الى العرش فقال له أبو حنيفة نملة سليمان ذكر أو أنثى فقال له أنثى بدليل تأنيث الفعل فقال له هي للوحدة فلم يجد فتادة جوابا ومحل التذكير والتأنيث إذا قصد مدلول الاسم فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا المعد والحرف وحروف الهجاء ولم يشرح للكودي قول الناظم أو ألف استثناء عنه بقوله بعد: وألف التأنيث ذات قصر الخ ثم ان المصنف أتى بأوالتى لأحد الشئيين عالما إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلا ذكراة وأما علاقة فالألف للالحاق مع التاء والتأنيث على قول مع عدمها ونظيره همى وبهامة (وفي أسام قدروا التاء) إنما قدروا التاء دون الألف لاصلتها كما هو قول من أقوال ثلاثة قد مرت (قول كدي جمع أسماء) أي وأسماء جمع اسم وبهذا يظهر قوله بعد فهو جمع الجمع

في تمتع وان تبع شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال :

(وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو أنثى انحر)

فقسها إلى مقصورة وممدودة وأشي الغر غراء فهو مثل الممدودة ومدكر الغراء أغر وهو مما يسنوي فيه جمع المذكر والمؤنث وألف التأنيث مبتدأ وذات قصر وذات مد خبر المبتدأ ثم بين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال :

(والاشتهار في مباني الأولى * يديه ورن أربي والطولى * ومرطى وورن فعي حمما * أو مصدراً أو صفة كشمعي *)

وكبارى ممهي سبطرى * وذكرى وحنثي مع الكفري * كذلك خلطي مع الشقاري * . . .)

فذكر اثنا عشر بناء الأول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربي وهي الالهية التي فعلى بضم الفاء وسكون العين اسم كان كهمي لنبت أو صفة كجني والطولى وهي وصف مؤنث الأطوال الثالث فعلى بفتح الفاء والعين نحو مرطى وهو نوع من المشي الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وحر حى وإلى مصدر نحو دعوى وإلى صفة نحو شمعي الخامس فعلى بضم الفاء نحو حبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو صمى لا اطل السبع فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى نوع من المشي الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى مصدر ذكر النامع فعلى بكسر الفاء والعين مشددة نحو حنثي مصدر حث العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو لكفري وهو وعاء الطلع الحادي عشر فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو خلطي للاختلاط الثاني عشر فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو شقاري اسم نبت وفهم من قوله لا شمار أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان وهو الذي فيه عليه بقوله : (وأعر لعن هذه السنادرا)

أي انساب أمير هذه الابنية الاستسار والرادبالأولى ألف التأنيث المقصورة والاشارة مبتدأ وهو متعلق به والأولى بعث المحذوف بقدر دال الف الأولى ويديه إلى آخر الكلام خبر للمبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ثم انتقل إلى الحذوف فقال :

المذكر والمؤنث فيشمل ما ذكر ويشمل نحو رأيت قتيلاً من النساء فحذف التاء للعلم بالموصوف ولو أراد السلامة من الإبهام لكان :

ومن فعيل كقتيل ان علم * موصوفه غالباً لنا تنعم

وانما لحقت التاء فعلى بمعنى فاعل ولم تلحق فعلاً بمعنى مفعول لفرق بينهما واختصت بحمل معنى فاعل لأنه جار على فعله لأن الوصف من ظرف ورحم يأتي على فعيل باطراد قصار كفاعل من فعل المفتوح فذلك أمثو ذكر كالفعل بخلافه بمعنى مفعول (وألف التأنيث ذات قصر) ألف التأنيث الممدودة هي المقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة لمد لا عر على احق كما يأتي عن المكودي في آخر تقرير قول النصف في التصغير لتلو بالتصغير الخ (فان قلت) قول النصف وذات مد يقتضي أن الألف الأولى هي علامة تأنيث لأنها هي الممدودة في اللفظ قال الدمامي ولم يقل به أحد (فالجواب) أن عبرته مؤولة بمعنى الألف التي سبق لها وهي الثانية المتلوة همزة (نحو أني انحر) على حذف مضاف تقديره نحو أني مررد العر التي هي غراء وفي القاموس العرة بضم العين يابض في الجهة (قول كدي وهو) أي الجمع الذي هو غر بضم العين فيقال حينئذ رجال غر ونساء غر وسبق قول الدامم فعلى نحو أسمر وسمر (ولاشهر في مباني الأولى) الاشتهار مصدر بمعنى اسم المفعول أي والمشهور أو بمعنى اسم الفاعل أي والمشهر ومباني جمع مبني بمعنى الورد وفي بمعنى من والمقدر والمشهور من أوزان الألف الأولى وبدأ بها لأن المقصورة أصل الممدودة (قول كدي فذكر اثنا عشر) هكذا في غالب النسخ تماماً لألف وهو غلط والأولى أن يقول أنثى عشر بالياء أو يقال على لغة من يلزم أنثى الألف في الاحوال كلها ثم إن فعلى إنما سمع في الفاظ قليلة فكيف يكون مشهوراً انظر الموضح (وقوله وهي الداهية) تجمع على دواه وأعظمها موت (ووزن فعلى) (قول كدي نحو دعوى) هو مصدر دعا لأن دعاه مصدران دعاء ودعوى كما في القاموس ومفهوم قول اصنف جمعا الخ أن فعلاً إذا لم يكن واحداً من الثلاثة فان كان اسماً كعلق وأرطى فلا عين كون الألف للتأنيث بل ان قدر اللبس من الصرف فالألف للتأنيث والافهي للحلق (قول كدي اسم طائر) وهو معروف كبير العنق رمادي اللون شديد الظير ان جدا ووجدني حوصته حجر إذا علق على الانسان لم يحس ما دام عليه وان علق على من به اسهال حبس بطنه وان علق قلبه على من نومه كثير قل نومه (وقوله ممهي لباطل) أي واليكذب واللاهواء الذي بين السماء والارض (وقوله نوع من أنثى الخ) فيه تبختر (وقوله مصدر حث) هذا هو الصواب خلاف ما في التصريح من قوله إنه اسم مصدر والحث الحث على الشيء (وقوله بضم الفاء وفتح العين الخ) بل الذي في القاموس أن الكهري مثبات الكاف والفاء فقيدها مع لغات وقيل لو عاء الطلع لأنه يكفر ويستتر اطلع فهو علافة (وقوله للاختلاط الخ) يقال وقعوا في خليط أي في اختلاط بينهم (وقوله اسم نبت الخ)

(لدها فعلاء ، فعلاء * مثلث العين وفعلاء * ثم فعلا فعلا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا *)
 ومطلق العين فعلا وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذنا) فذكر سبعة عشر ساء الأول فعلاء نحو حمراء وحمراء الشئ
 أفعلاء وشمل قوله أفعلاء مثلث العين ثلاثة أبنية وهي نحو عقي رباء فإن فيها ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها الخامس فعلاء نحو
 حمراء وحمراء لموضعين السادس فعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصا بمعنى قصاص الساع فعلاء بضم الفاء واللام نحو قرفصاء
 لموع من الخاوس ثامن فاعولاء نحو عاشوراء العاشر من الحرم التاسع فاعلاء بكسر العين نحو ناقاء وهو حجر اليربوع العاشر فعلاء
 بكسر الفاء وسكون العين نحو كبرياء للكبر الحادي عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ وقد شمل قوله ومطلق العين فعلا ثلاثة
 أبنية فعلاء نحو برساء يقال لأدري من أي أبرساء هو أي من أي الناس هو وفعلاء نحو كثيراء في بزر وفعولاء نحو دبوفا للمعزة
 واما مفتوحة في الثلاثة فهنا أربعة عشر وزنا وشمل قوله : (وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذنا) ثلاثة أبنية فعلاء بفتح الفاء والعين
 نحو جفاء اسم موضع وفعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو عشراء للمائة الرضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيرا لثوب مخطط
 فيه سبعة عشر ساء وقد ذكر في الممدود أبنية أخرى وانما كتبت بهذه لشهرها واسمير في قبله لدها عائدا على أنف التأنيث وفعلاء
 مبتدأ وجبره في الخور قوله وفعلاء معطوف على فعلاء بمحذوف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاء وفعلاء وما بعدها من
 الأبنية إلى فعلا معطيف على اسقاط العاطف ومطلق العين حال من فعلا وفعلاء مبتدأ وجبره أخذنا ومطلق فاء حال من الضمير
 يستمر في أحدا العائد على فعلاء وكذا متعلق بأخذنا .

﴿ للقصور والممدود ﴾

المقصود هو الاسم الذي حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذي حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وبدأ بالمقصود وهو
 قراي وبقياسي وقد أشار إلى الأول بقوله :

(إذا اسما وجب من قبل لطف * وحدا وكان ذا بطر كالأسف * فلفظيره المثل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظهر)

يعني أن الاسم إذا كان نظيره من الصحيح مستويا لفتح ما قبل آخره وكان له بطر من لعل الآخر كان ذلك الاسم انعمل مقصورا قياسا

لتماموس الشفاري شقائق النعمان ومحفف وببتا حر أحمر (لدها فعلاء أفعلاء) أطلق المصدر الذي هو ممد وأراد اسم المفعول الذي
 هو ممدود كأنه قال للممدودها الخ والاضافة فيمن إضافة الصفة إلى الوصف ولعل الأبنية الممدودة (قول كدي نحو عقراء الخ
 عقراء اسم موضع خارج دمشق وقال ابن عتير لده اسم أبنى العقارب (وقوله بمعنى قصاص) انتهى ذكره غيره انه اسم بقصاص نفسه
 ثم ان سد فعلاء من الأوزان المشهورة مشكل قال لأنه لا يسمع من أعرابي وقف على باب بعض أمراء العراق فقله القصاصاء أصلحك
 الله أي خذلي القصاص (وقوله نحو قرفصاء لموع من الجاوس) هو أن يجلس على ألية ويلصق بطنه بفخذيه ويحبس إحدى اليدين
 بالأخرى واضعها على ساقه كما يحسن الثوب (وقوله وهو حجر اليربوع الخ) الحجر بضم الجيم وسكون الحاء حفرة تحفرها الهوام لأنفسها
 تتحدها يتناول اليربوع حيوان فوق أنفارة رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة (وقوله في بز الخ) قيل إن البزر الثمر قبل ضروره
 رطا (وقوله جفاء اسم موضع الخ) هذا هو اصواب لا حفاء بالخاء ثم الفاء ثم القاف حلافا لابن النظم ولا بطر له الاوزان وحينئذ
 فمد منه من الأوزان المشهورة مشكل (وقوله اكنتي بهذه لشهرتها الخ) حينئذ كان ينبغي للنظام أن يؤخر قوله : واعز لغير هذه استدراجا
 إلى هنا فيكون راجعا للمقصورة والممدودة والله أعلم .

﴿ للقصور والممدود ﴾

لما ذكر أوزان ألف استثبت المقصورة وأوزان الممدودة كأن قائل قال له الممدود المقصور والممدود من حيث هما فأشار بيبي سقيس
 منهما فيكون ذكر هذا الباب غلب مامر من ذكر العام بعد الخاص واجاه انما كما هو على القيس مهما وأهل اللغة يتكلمون على كل
 ما سمع (قول المسكودي هو الاسم الخ) الاسم جنس في الحد يخرج به الفعل ساء على أن الجنس يخرج لما يقع كثيرا من قوله ان
 حاتم مقصور جاء ضرورة فيه تسماع لان المقصر والد خاص بالاسماء بل جالعة في جاء وخارج بقوله الذي حرف اعرابه ألف المبني نحو
 إذا فلا يقال فيه مقصور لأن المقصر خاص الاسم بالعرب وخارج بقوله لازمة نحو أخاك من رأيت أحاك فلا يقال فيه مقصور لأن الألف غير
 لازمة (وقوله ولانمده هو الاسم الخ) خرج به نحو جاء فلا يقال فيه ممدود لأن الخاص بالاسماء وخارج بقوله الذي حرف اعرابه همزة
 المبني نحو هؤلاء فلا يقال فيه ممدود لأنه غير معرب وخارج بقوله قبلها ألف زائدة نحو ماء فلا يقال فيه ممدود لأن الألف غير رائدة بل أصلية لها عين
 الكلمة أصله موه (كالأسف) مؤخر من تقديم لأنه مثال للصحيح وصفة اسم محذوف في الأصل إذا اسم صحيح استوجب من قبل انظر فتحا
 كالأسف وكان الاسم الصحيح دلت عليه من المثل بدليل فلفظيره أي الصحيح الخ وليس كالأسف مثلا لقوله وكان ذا نظير لأنه لا يلائم

نحو جوى مصدر جوى فالجوى مقصور قياسا لان له نظير امن الصحيح يستوجب الفتح وهو الاسف اذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم للكسور العين فعل بفتح العين فاسم فاعل بفعل مضمر يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب وفتح حاء فعول باستوجب وذا نظير خبر كان والفاء في قوله فلنظيره جواب اذا والعلل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ خبره لنظيره ثم أتى بتأنيث منه فقال :
(كفعل وفعل في جمع ما * كفعلة وفعلة نحو الهمى)

يعنى ان فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها حامين لفعلته وفعلة مقصوران قياسا فمثل فعل لحية ولحي ونظيره من الصحيح قرينة وقرب ومثال فعل دمية ودمى ونظيره من الصحيح قرينة وقرب وغرفة وغرف واعراب الست واضح ثم انتقل الى الممدود فقال :
(وما استحق قبل آخر ألف * فالمدى نظيره حما عرف)

يعنى ان الاسم الصحيح اذا استحق الالف قبل آخره فان نظيره من للعلل الآخر ممدود قياسا ثم مثل ذلك بقوله :
(كمصدر الفعل الذى قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى)

مصدر ارعوى وارتأى ازعوا وارتآء لان نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره الفاعل نحو احمر احمرارا وقدر اقدرا وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الصحيح المستحق الالف قبل الآخر واستحق صلتها والى مقول يستحق ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمبتدأ وخبره عرف وفى نظيره متعلق بعرف وحما حال من الضمير فى عرف وهو الرابط بين البدأ والخبر واعراب البيت الاخير واضح ثم انتقل الى غير اسمائى مؤ النوعين فقال :
(والعام النظير ذا قصر ودا * مدبقل كالحجى وكالحداء)

يعنى ان ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الأحاد يطرده فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعا وما كان آخره همزة فبها اسم ولم يطرده فى نظيره زيادة الالف قبل آخره فهو أيضا ممدود سماعا وقد مثل المقصور بالحجى وهو العقل والثانى الحداء وهى اسعد وقصره ضرورة والعام مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وبقل خبر المبتدأ والمقصور والعام النظير ثابت بقل ودقصر ودامد حالات من الضمير المستتر فى الخبر ثم قال :

(وقصر ذى للداء اضطارا جمع * عليه والعكس بخلف يقع)

يعنى ان المحويين اتفقوا على قصر للممدود فى ضرورة الشعر واختلقوا فى مد المقصور والمنع مذهب البصريين واخواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر :

ليلي وما ليلي ولم أر مثليها * بين السماء والارض ذات عفاص

فلنظيره العمل الح والاسف مصدر أسف اذا كان شديدا لخرن (قول الكودى فالجوى مقصور الخ) مصدر حوى بكسر او او الحوى له معان منها الحزن وتناول الرض ودا فى الصدر (وقوله فعل بفتح العين الخ) عملا بقوله سابقا ومن اللازم بابه فعل الخ (كفعل وفعل) مثل للنظير العمل الآخر كايؤخذ من تحته مد بالهمى لالاسم الصحيح وكلام الناطم من باب اللف والنسب التى بفعلة بكسر الفاء راجع لفعل بكسرها وفعلة بضم الفاء راجع لفعل بضمها (قول الكودى من الصحيح قرينة وقرب) القرينة بكسر الهمزة فوعد الماء (وقوله دمية ودمى الخ) الدمية بضم الدال المهملة اصورة من العاص والنقوشة فى الحائض وطاق على اصوره الجيلة على سبيل التشبيه وقبل لسورة على صورة الانسان من العاص وغيره (وقوله فى الصحيح قرينة الخ) بضم القاف من القرب الى الله تعالى (كارعوى وكارتأى) الارعوى الرجوع والاسكاف عن القبيح والارتاء اعتدل من الرأى والتدبير يقال ارتأى فى أمره اذا تدبره ولو قل المصنف :

كمصدر الفعل الذى قد بدئا * بزائد الهمز كأعطى وارتأى
لكن أعم فائدة اذ يشمل مصدر الفعل الذى ابتدء بهمزة قطع كاعطاء فان نظيره من الصحيح كإكرام يستحق ما ذكره فده قياسا (والعام النظير ذا قصر) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان وجدنا اسما مقصورا أو اسما ممدودا ولا نظير له من الصحيح فيستحق ذلك فهل قصر ذلك الاسم أو مده قياسا أو سماعى فقال بل هو سماعى ومعنى كونه سماعى اننا نعتبر لأننا نأخذ من قولهم مقصورا عن العرب قبل وكذلك ان قولهم ممدودا ولا قياس عليه غيره (وقوله مضاف الى المفعول الخ) فيكون النظر حينئذ بالجاء ويصح أن يكون اسطر بالنصب فيكون الفاعل ضميرا عائدا على أل (وقصر ذى للداء اضطارا) لم يبين المصنف كيفية القصر ولا المحذوف هل الالف الاولى الرائدة وتقبب الهمزة الباقية لها لان آخر المقصور لا يكون الا ألفا أو المحذوف الهمزة وفيه خلاف ولم يبين المصنف أيضا كيفية المقصور فمبيل يرد قبل الآخر ألف ثم تبدل الثانية همزة وقبل تبقى الالف على حالها وتزاد الهمزة والاولى أولى لان الالف المقصورة قد تكون أصية نحو مستدعى وقد علمت ان الممدود ما قبل همزته ألف رائدة فلو قلنا بالثانى للزم أن يكون قبل همزة الممدود ألف أصلى والاعراب على الهمزة على كلا القولين (قول كدى قول الشاعر : ليلي الخ) البيت من الكامل وقائله أمية بن أبى عائذ وليلى مبتدأ وما مبتدأ

الذي قد ألف قبل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع وباء ونون في الجر والنصب وقوله الذي مبتدأ وصاته الجملة الاسمية من قوله يا وأصله وحبره كذا والجامد معطوف على الذي والذي أميل صفة للجامد وفي غير متعلق بقلب وواو مفعول ثان بقلب والالف هو للمفعول الاول وما مفعول ثان بأولها ومفعوله الاولها وصته ما كان وقد ألف في موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل الى تثنية الممدود فقال (وما كصحراء بواو ثنيا) يعني ان ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وصحراء قلب فيه الهمزة واوا في التثنية فتقول صحراوان وصحراوان وقوله :

(ونحو علباء كساء وحيا * بوواوهمز)

يعني انه يجوز قلب الهمزة واوا أو ابقاؤها همزة فما كانت همزة للاحاق نحو علباء أو منقلبة عن أصل وشمل بالقلبة عن واو نحو كساء والقلبة عن باء نحو حياء فتقول علباآن وعلباوان وكساآن وكساوان وحيا آن وحياوان ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همز به أصلية وقد أشار الى حكمها بقوله .

(وغير ماذكر * صحيح) وذلك نحو قراء ووصاء فتقول في تثنيتهما قراآن ووصاآن ثم قال : (وما شذ على نقل قصر)

يعني ان ما أتى على خلاف ماذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السمع أي لا يقاس عليه فمما شذ في تثنية المقصور قولهم مدروان بقلب الالف الرابعة واوا وخوزلان بحذف الالف ورضيان في تثنية رضى بقلب الالف باء وأصلها واو ومما شذ في تثنية الممدود قولهم في صحراء صحرا آن بقرار همزة التأنيث وقاصعان بحذف الالف والهمزة وكسايان بقلب همزة كساء بواو قراوان ووصوان بقلب الأصلية واوا وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها كصحراء وشيأ في موضع خبر ماو بواو متعلق بثنيتي ونحو علباء مبتدأ أو كساء وحيا معطوف على علباء بحذف العاطف وقصر حيا ضرورة وخز المتدأ بواو أو همزة وغير مفعول مقدم صحيح وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقصر ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال :

(واحذف من المقصور في جمع على * حد لثني ما به تكملا)

يعني انك اذا جمعت الاسم للمقصور الجمع الذي على حد لثني وهو جمع نذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الالف وسبب حذفها التمام الساكنين لان الالف ما كنة

لانه عائد على الواو والياء (وأجيب) بأن الناظم أطلق الجمع الذي هوها على مراد على الواحد أو يصل ان الكلام على حذف مضاف ويكون الضمير الذي هوها عائدا على لالف والتقدير وأول دلها أي الالف وذل الالف ياء أو واو أو تقول جمع باعتبار تكرار المواضع والالفاظ (وقوله الذي قد ألف قبل) أي في صدر الكتاب في قوله بالالف اربع لثني مع قوله وتحذف الياء (وما كصحراء بو او ثنيا) (قول الكودي بقلب فيه الهمزة الح) أي وجوبا وانما لم يبق الهمزة على حلقها في تثنية نحو صحراء وتعين قلبها واوا خصوصا لان التثنية وجمع التصحيح تابعان للسبب وفي السبب بقلب الهمزة في نحو هذا و خصوصاً في النسبة الى صحراء صحراوى وانما قلبت الهمزة في النسب لانها أثقل من الواو وقلت واوا خصوصا لان قلبها ياء يؤدي الى اجماع اثباتات وكسرة وذلك ثقيل وتعليل لغير غير ظاهر والصحراء القاموس اسم لسبع مواضع بال كوفة والارض المسنوية في ليل وو غلط وانشاء الواسع الذي لا نبات فيه (ونحو علباء كساء وحيا) (قول الكودي نحو علباء) أصله علباى ياء رائدة لللاحاق بفرطس الذي هو السكعد الذي يكتب فيه ثم أبدلت اياء همزة لتأخيرها إثر ألف رائدة والعلباء عصبه في العقب وكساء ثوب معروف وأصل همزته واو لانه من الكسوة والحياء بالمدة تغيير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما عاب أو ينم وقل خلق يبعث على اجتناب القبيح ويجمع من التقصير في حق ذى الحق وأعظم الحياء من الله أن يراك تفعل ما تنهى عنه ثم ان كلام الناظم يقتضى التسوية بين بقاء الهمزة وفيها واوا وبه مرره الكودي والحق ان هذه الهمزة ان كانت منقلوبة عن حرف الاخر كعلباء كان الراسخ في التثنية فلها واوا لكن ربما يؤخذ هذا من تقديم الناظم بواو وانما رجع هنا القلب تشبها للهمزة هنا بهمزة صحراء من جهة ان كلامها ما يدل من حرف زائد غير أصل وقيل الراسخ التصحيح أيضا وان كانت الهمزة بدلا من أصل ككساء فالراجع بقاء الهمزة وكلام الناظم يقتضى التسوية أو أرجحية الواو بتدعيمه وانما رجع بقاء الهمزة لان فيه بقاء الحرف على صورته الموجودة في المفرد (وغير ماذكر * صحيح) (قول الكودي نحو قراء ووصاء الح) القراء يضم الالف مفرد وهو الناسك العابد ويعل أيضا محسن القراءة أو كثيره والوصاء الوضى الوجه الحسنه وقرت الهمزة هذا لاصلها (وما شذ على نقل قصر) (قول الكودي قولهم مدروان) تثنية مدرى وهو ما يعشط به النساء رؤوسهن وقيل يطلق على طرف الرأس أو الآلية والقياس مدريان بالياء لانه جاوز ثلاثة أحرف (وقوله وخوزلان بحذف الح) تثنية خوزلى نوع من المشى فيه تبحر والقياس خوزليان بآثبات الياء (وقوله وأصلها واو) لانه من الرصوان فالقياس رصوان بآثبات الواو (وقوله وصحرايان) بالياء والقياس فيه صحراوان (واحذف من المقصور) حكم المقوص كالتقاضى حكم المقصور في حذف الآخر الذي هو الياء في المقوص الا أن كسرة المقوص بقلب ضمة في الرفع نحو جاء القاضون ولم يتقوا كسرة فيه لافضائه إلى

واو الجع سا كسة فاذا حذفت الالف لالتقاء الساكنين أقيمت الفتحة التي قبلها لتدل عليها والى ذلك أشار بقوله :
 (وافتح أق مشعرا بما حذفت) فنقول في نحو موسى ومصطفى موسوت ومصطفون رها وموسين ومصطفين جرا ونصبا
 ومن المقصور وفي جمع متعددين حذفت وعلى حذفت موضع الهمزة لمع ومفعول ما حذفت وهي موصولة واقعة على الالف المقصورة وصدتها تكملا
 وبه يتحقق تكملا والهاء في به عائد على الموصول والتميز يستتر في تكملا عائد على المقصور ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال :
 (وان جمعه بقاء وألف * فالالف اقلب قلبها في التنبيه)

الهاء في جمعه عائد على المقصور أى ان جمعت المقصور بالالف والياء اقلب أفعه كاقسم في التثنية ففهم منه انها اذا كانت رابعة فصاعدا
 أو ثالثة مقلبة عن ياء أو محبولة سمعت افعالها قلبت ياء وان كانت ثالثة مقلبة عن واو أو محبولة لم تسمع افعالها قلبت واوا فان كان
 آخر الاسم للمقصور تاء فقد أشار إليه بقوله : (وتاء ذى التأثر من تحيه) يعنى ن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء
 المعربين رى التثنية فتسول في فتحة وفتحة فييات وفتحات وان جمعه شرط وبناء متعلق بجمعه والفاء جواب اشترط والالف
 مفعول مقدم فاعلم وقبها مصدر مضاف الى المفعول وفي التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بالزمن وتنبيه مفعول ثان ثم قال :
 (والسالم العين السالمة * اتسع عين فاعه عاشكل * ان ساكن العين مؤنثا بدا)

ان جمع الالف والياء كان فيه هذه السموط المذكورة في هذين البيتين حار باع عينه لفتحة في الحركة ففتح عينه ان كانت الفاء مفتوحة
 ونحو ان كان مضمومة وتكسر ان كانت مكسورة واسر وط لمذكورة حمسة لاول ان يكون سالما عين واحتر من شديين أحدهما الضعيف
 عا حذفت حذفت آخر الفعل العين وشمل ما عينه ألف نحو دارة وماؤه مضموم نحو سورة وماؤه مكسور نحو ديمة وماؤه مفتوح نحو جوزة
 وينتفع فلا يتبع شيء من ذلك الا ماؤه مفتوح فان فيه لغتين على ما سنذكره الثاني أن يكون ثلاثيا واحترز به من الزائد على ثلاثة نحو حيال
 ولا يجوز ان يكون اسما واحترز به من التثنية نحو صفة موصولة فاعلم لا يتبع وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله والسالم العين السالمة اسمها
 الرابع أن يكون ساكنا واحترز به من المحرك العين نحو صفة الخامس أن يكون مؤنثا واحترز به من نحو بكر فانه لا يجمع بالالف والياء

تسب او و الامة جمع المذكور ا و د ه ه ط م ن يه وان عا تميز في جمع التصحيح كالمقصور لان الترجمة لا تشمل (قول كدى
 رها او جمع ح) هه في حة الرفع وأما في حال السب والحر والى في الالف والياء (وان جمعه بقاء وألف) (قول الكودى إذا كانت
 رابعة فاعه) نحو ما يباب ومسميات ومستهجات في جمع ملهى ومسعى ومستدعى فسمى كل واحد ومثال الثلاثى الذى يقبأ
 سعى به تسمى في باب ومثال المحبوس الاصل بان ميات ومثال الثلاثى الذى يقبأ واوا فتوات وعلوات والقناة الرميح والخفيرة
 سم ان كوى حى قول المصنف وان جمعه لم يفتقر فيكون المصنف حيثما ساكتا عن جمع الممدود جمع مذكر سالما او جمع مؤنث
 سالما مع بقاء حرف له والاولى ان ه جمعه ساعد على الاسم الممدود او محدودا فيكون الباقي على المصنف اما هو جمع الممدود
 جمع مذكر ساء او محدود المرادى عن عدم الامة ان كان حكم الممدود في جمعي التصحيح والتثنية واحدا لم يذكر استثناء عنه بالتثنية
 بخلاف المقصور فانه وافق جمع المؤنث اسم التثنية وجمع المذكر خالفها لكن يقال ان جمع المؤنث المقصور يوافق المثني فلم ذكره
 وقاما في الشرح يارد ولو قل قبل قوله والسالم العين الخ : وجمع ممدود بوجهه كما * مر قبيل في المثني محكما

ليرى ملك والتمه الريح (والسالم العين السالمة) (قول كدى حار باع عينه له في الحركة) أى في جنس الحركات الثلاث ومحل
 حواز الاتباع فيما عدا مفتوح الفاء والا فلا يتباع فيه واجب عملا بمفهوم قوله بعد وسكن التالى غير الفتح فيكون أطلق الجواز
 على ما قال المصنف في الواجب (وقوله نحو جنة وجنة الخ) الجنة بتفتح الجيم المعلومة لاحرم الله منها والجنة بالضم ما بقى من الحر وغيره
 ويسمى الترفعة والترس والجنة موصولة له تعالى : اتخذوا أيمانهم جنة أى وقاية والجنة بالكسر اسم جماعة الجن ذكورا أو إناثا (وقوله نحو دارة
 الخ) مثله بدار لا ينبغي والى صواب أن يمثل بحوسارة عربى لان دارة وان فرصنا له علم لامرأة فلا يجمع جمع مؤنث سالما قياسا حتى يتوهم في الاتباع
 أو عدمه لا يقياسا دورات ونما يقيس ديار (وقوله نحو دعة) هى المطر اسم الذى لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة (وقوله على ما
 سنذكره) أى في قوله أولاس أيا (وقوله نحو صرة) اسم شجرة الطلح والطلح شجر عظام (وقوله أن يكون مؤنث الخ) (اعترض في الشاطبي
 زيادة المصنف الشرط الخامس وهو كونه مؤنثا بغير محتاج اليه اد الكلام فيما يجمع بالالف والياء على ان هذا الشرط مفضل لانه يقتضى أن الاتباع
 لا يجوز في جمع نحو صرة وطلحة مع ان ذلك جائز وأوجب في عن هذا الاخير بأن معنى مؤنثا يدخل نحو حمزة وأوجب عن المصنف بأن هذا الشرط
 في جواز جمعه جمع مؤنث سالما مطلقا لا في الاتباع فقط وقد مر ما يجمع جمع مؤنث سالما قياسا وانما مجموع في قوله وقسه في ذى التاليع وتأمل هذا

وهذان الشرطان مفهومان من قوله ان ساكن العين مؤنثا بدا ولا فرق في ذلك بين دى التاء والمحدد منها والى ذلك أشار بقوله :
(مختنئا بالتاء أو مجردا) وهم من الشرط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة وسدرة وعرفوة ثلاثة محردة نحو دعدو هدد وجل
جميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول قصعات وسدرات وعرفات ودعدات وهندات وحملات واسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنك وهو اسم
فاعل مضاف الى فاعله معنى والثلاثي نعت للسالم واسم حال من الثلاثي أو من السالم واتباع مفعول بأهل وهو مصدر مضاف الى المفعول ووجه
مفعول ثن باتباع وبما متعلق باتباع وان شرط وساكن العين ومؤنثا حالان من الضمير المستتر في بدا لعائد على اسم وكذلك مختنئا
ومجردا سالان أينما من اسم * ثم اعلم أن الفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الاتباع كما ذكرنا أما الضموم الفاء والمكسورة فيجوز
فيهما وجهان آخران أشار إليهما بقوله :

(وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رويوا)

يعنى أنه يجوز فيها كانت عينه تالية غير الفتح وجهان رايان على الاتباع وهما السكون والفتح وشمل التالى غير الفتح التالى الضم نحو
غرفة والتالى الكسر نحو هدد فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه الاتباع كما سبق والسكون والفتح فتقول عرفات بالصم اتباعا لحركة
الماء وغرفات بالسكون للتخفيف وغرفات بالفتح تخفيفا أيضا وفي نحو هدد هندات بالكسر اتباعا وهندات بالسكون هندات بالفتح
وكذا في سائرهما وفهم منه أن التالى الفتح لا يجوز فيه إلا الاتباع كما سبق والتالى مفعول بسكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح
على أنه مفعول بالتالى وبالكسر على أنه مضاف الى التالى وأوجهه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بخفف وكلام منصوب برووا ثم استثنى
من التالى غير الفتح نوعين ما كان على وزن فعلة بكسر الفاء ولا موهواو او على فعلة بضم الفاء ولا ميه ياء فقل : (وسعوا إيساع نحو
دروه * وزية) يعنى أنه يمنع في هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع فلا يقال في ذروة ذروات ولا في رية زيات لقل الواو بعد
الكسرة والياء بعد الضمة ثم نه على أنه قد سمع في فعلة بكسر الفاء مما لا ميه واو الاتباع شذوبا فقال : (وشذ كسر حروه)
يعنى أنه شذ كسر جرورة والصمير في ومنعوا عائد على العرب واتباع مفعول بسعوا وهو مصدر مضاف الى المفعول وزية معطوف
على ذروة وكسر فاعل بشذ وجرورة مضاف اليه وهو على حذف مضاف والتقدير اتباع جمع نحو ذروة ثم قال :

(ونادر أو ذو اضطرار غير ما * قدمته أو لأناس)

يعنى أن ما خالف ما تقدم من الأحكام اما نادر كقول بعضهم في كهله كهلات وحقه الاسكان لأنه صفة وإما ضرورة كقول الرازي :
* فتستريح النفس من زفرتها * فسكن زفرتها وحقه الفتح لأنه اسم وأما لغة قوم من العرب في فتح جمع نحو رية وحوره

الجواب والحق في الجواب أن المصنف صرح بمؤنث توطئة لقوله بعد مختنئا بالتاء أو مجردا (قول السكودي نحو قصعة الخ) القصعة
هى الصيغة للعلومة والسدرة بكسر السين شجرة البق ودعد بفتح الدال هدد وحمل بضم الجيم وسكون الميم كل لفظ اسم امرأة
(وقوله والسالم مفعول بفعل الخ) الحق ما في العرب من أن أنل بمعنى أعط يتعدى إلى مفعولين الأول تقدم عليه وهو السالم بالصم
والثاني اتباع (وقوله وهو اسم فاعل مضاف الخ) الحق أيضا أن اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعة معنى وإنما السالم في كلام المصنف
صفة مشبهة على وزن فاعل وهى تضاف لفاعلهامعنى نحو طاهر القلب شاحط الدار (وقوله والثلاثي نعت للسالم) الحق أيضا أنه بدل
منه اذ السالم نعت للثلاثي في الحقيقة والأصل أنل الثلاثي السالم الخ وهما معرفتان والقاعدة أن نعت المعرفة ان تقدم عليها أعرب ما كان
صفة بحسب العوامل وأعرب الذى كان موصوفاً بدل من الذى كان صفة على حد صراط العزيز الخلد . انتهى فراءة من قرأ الله بالجر
(وقوله ثم استثنى من التالى الخ) غير ظاهر والحق أنه مستثنى من الاتباع في قول الناظم والسالم العين أى محل حواز الاتباع في غير
نوعين ما كان على فعلة بكسر الفاء الى آخر كلامه (نحو دروة وزية) القاموس دروة التئ بالصم والكسر أعلاه ودله معجزة
وأما الزية بضم الراء فهى حفرة يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره ولا يحفر إلا في موضع عال والناظر يقولون
في الأمر إذا عظم بلغ السيل الزبى ولا يصل المطر للزبى إلا إذا كان كثيرا لأنها عالية وأما الحروة فهى مؤنث الجرو وقال في القاموس
الجرو مثلث الجيم صغير كل شئ حتى الحنظل والبطيخ وولد الكلب والأسد وصغير القموس (ونادر أو ذو اضطرار) (قول السكودي
كقول بعضهم في كهله الخ) الكلمة مؤنث الكهل والكهل من جاور الثلاثين سنة أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين سنة أو من خالطه
الشيب (وقوله كقول الرازي فتستريح الخ) هنامن مشطور الرجز ولا يعرف قاله وتستريح منصوب في جواب الترخى الذى هو لمن
المذكورة فباقبل هذا البيت والنفس بالرفع فاعله وزفرتها يسكون الفاء جمع زفرة وهى من زفر يزفر كنصر بصر والزفرة أن يخرج

ويولون ييضات وجوزات بالفتح وهي لغة هذيل قال شاعرهم:

أخو ييضات رائح متأوب * رفيق يمسح نلكين سوح
مؤخر شتأ بدر أودو اضطرار أولئاس أتمى فقد تو ط ملتأ بين الاخبار والتقدير نادر أو ذو اضطرار أو أتمى لأناس .
(جمع الكسير)

إنه سمى جمع الكسير لعمية ناء الواحدية والكسير هو التعمية ومقتضاه جمع السالم ثم إن جمع الكسير على قسمين جمع قلة وجمع كثره وقد أشار إلى الأول قوله :

(أفعلة فعمل تم فعله * تمت أفعال جموع قلة)

يعني أن هذه الأوزان أربعة أي ذكرها في هذا البيت تدل على جمع القلة وهي من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وقنية وأحمال
وبه يبين أن ما سوى هذه الأربعة من جموع الكسير جمع كثره وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وستأتي أمثلتها في أثناء الباب

سواء وصوت مرة بعد مرة والشاهد في مسكين فـ زورما والعباس منتج لأن الابع هما واجب لفهوم قوله وسكن التالي غير
الذي هو من قول شاعرهم أخو صفات الخ) البيت من الطويل أنشدته الفراء والشاعر من هذيل غير مسمى وأخو خبر لخدوف على
التي تشبه لأن هما الشاعر يصف جملاً كونه سراج أي ورائح اسم فاعل من راح والرواح كما لعباس من أروال إلى الليل
و هذا العدو ومتأوب اسم فاعل من تأوب إذا رجع أول الليل ورائح ومتأوب ورفيق سبوح الرفع صفات لأخو ييضات ومعنى
في مسح مسكين سالم تحريك المسكين ومعنى وسبوح حسن الجري لين اليدين والمعنى جنى في شدة وسرعة سيره كثر أو طلب
حب ييضات راح وذهب الحاجة وقضاها ثم رجع مسرعاً ويحرك مكبيه بسهولة من حسن حريه واشاهد في ييضات بفتح الياء على
لغة هذيل والقياس على لغة الجهور سكون الياء لأنه معتل العين

(جمع الكسير)

لما كان الكلام قبل في معنى السالم بكسر واو أو كسر عين له ما هو جمع الكسير تكبيرا وتأنينا شرع بيته ثم إن من الجوين
من لم يعرض للاجتماع في كتابة أصلا وعند ذلك بأن السنة الناس إنما فسدت في المردات والركبت ولم تفسد في الجموع غالبا بل ينطقون
بها على الواو بسبب معرفة وجمع الكسير يفرق جمع للذكر السالم في أمور أربعة انظرها في التصريح والكسير لغة إزالة التثام
التي تكسرت الألف إذا تفرقت أحزائها واضطلحا ما تفرق فيه بقاء الفرد زيادة أو نقص أو تغير شكل أو زيادة وتبديل شكل
أو نقص أو تكل أو الجمع به لا تلحق معه علامة ولا بد من زيادة في التعريف تغيرا لم تلحق معه علامة الجمع ليخرج نحو
دمون ثم جمع جمع مدكر سالما ونحو هذات ما جمع جمع مؤنث سالما هذا حاصل حده تقريبا وإن كان فيه انتقادات (أفعلة أفضل
ثم فعله) (قول للكودي تدل على جمع الخ) كلامه يفسى أنها ليست بجمعها جموع قلة وليس كذلك فالصواب أن يقول جموع تدل
على التثنية (وموؤه وهو ما فوق العشرة الخ) هذا مبني على الفرق بين مبدأ جمع القلة وجمع الكثرة وهو ظاهر الناظم بعد حيث قال
و عكس حده كالنبي والحق كما لا يخفى أن أهمها منفعان في البدأ مختلفان في النهاية مدوئها معان ثلاثة ومتمى جمع القلة عشرة ولا يمتنى
لجمع الكثرة كما أن من كان كل شيء موحودا في النهاية نهاية (تنبيه) ذكر سيدنا ابن عربي في الفتوحات في باب العدد منها أنه
ما وصل إلى باب العدد ثم فسأله سائل عن أول العدد فحصر النبي صلى الله عليه وسلم فأجابته ابن عربي أنه ثلاثة عند الجوين واثنان
مد العطاء فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أخطأ هؤلاء وهؤلاء وكان ينبغي لمن سئل عن أقل الجمع أن يقول للسائل ما أردت هل
أقل العدد المسمى شفعاً أو أول العدد المسمى وترا ثم أخرج صلى الله عليه وسلم خمسة دراهم ووضع يده الشريفة اثنتين وحدها وثلاثة
وحدها على حصير كما عليه فوضع صلى الله عليه وسلم يده على الاثنتين وقال هذا أقل العدد المسمى شفعاً ووضع يده على الثلاثة وقال
هذا أقل العدد المسمى وترا ثم قال فكنا فليجب عن هذه المسئلة من سئل عنها قال فالتبته فقيدتها فمارأيت معلما أحسن منه صلى الله
عليه وسلم علم بالقول والعمل اهـ ثم إن المصنف عبر بمجموع وهو من أوزان الكثرة مع أن الألفاظ إنما هي أربعة وأجيب عن المصنف
بحسب ما أن لفظ جمع لم يسمع جمعه جمع قلة فذلك عبر بمجمع الكثرة فهو كرجال ومنها أنه سمع يجمع جمع قلة ولكن
الناظم استعمل جمع الكثرة في موضع جمع القلة والأولى للمصنف أن يعبر ببناء بدله جموع (تنبيه) من جملة

وافعلة مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه وخبره جموع قلة ثم انه قد يقع جمع القلة موقع جمع لكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة والى ذلك إشارة قوله : (وبعض ذى بكثرة وصعابني * كأرجل والعكس جاء كالصفي) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعتق وأعتاق وفؤاد وفؤائد ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع قلة رجل ورجل وقلب وقلوب وصفاء وصفى والصماء لصحرة للمساء وأصل صفي صفوى فقلبت الواوياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها وبعض مبتدأ والاشارة بذي الى جموع القلة وبني حمر المبتدأ وبكثرة متعلق ببني ووضعها منصوب على إسقاط الخبر أي بوضع ومعناه أن العرب وصفتها بذلك واستعنت به عما يستحق . ثم إن اصطلاح السجويين في الجموع أن سكر واللمر ويقولون يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المنصف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول هذا هو ذا يكون جمع لكذا وكذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقل : (لفعل اسما صح عينا أفعل * ولرباعى اسما أيضا يعمل)

وذكر أن أفعل يطرد في نوعين الأول فعل شرطين أحدهما أن يكون اسما نحو قلبي وأقلبي واحترز به من الوصف نحو صعب الثاني أن يكون صحيح لعين واحترز به من اعتل العين نحو حون وشمل الصحيح كما مثل واعتل الماء نحو وجه وأوجه واعتل اللام نحو دلو وأدل وظي وأطب والثاني الرباعي لكن شروط ذكرها في قوله :

(أن كان كالعناق والذراع في * مدوتانيت وعد الأحراف)

فذكر أن أربعة شروط الأول أن يكون اسما وفهم ذلك من قوله وللرباعي اسما وفهم من قوله أن كان كالعناق الثلاثة لشروط الدالة الأول أن يكون مؤنثا لأن العناق مؤنث وهو أنثى الجدى واحترز به من المذكور نحو حمار وأن يكون ثالثة مدة واحترز به من نحو خضر وأن يكون غير محتم بناءً للناتج واحترز به من نحو رسالة وسحابة وفهم من تمثله بالذراع والعناق أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة

جموع القلة جمع للمذكر السالم والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع كالكثرة نحو : إن المسلمين والمسلمات . الآية وفي السكويه :

وجمع تصحيح لقلة وفي * كثرة استعماله بأل قفي

ثم إن الذي عليه المحققون أن أول أو أن القلة الأربعة من جموع استكسبر إذا اقترنت بأل تفيد الكثرة كجمع السام التثنية بأل (وقوله وافعلة مبتدأ الخ) وصرفه المصنف للضرورة لأن القياس معه من الصرف للمعنية والتأنيث والتاء الأخيرة في قول الناطم تعبأ فعباء تاء تانيث تحت الحروف وحركة تخفيا (وبعض ذى بكثرة وصعابني) مضارع وفي قوله في اللغة معان يقال وفي باله يدي وفيه ضد تدري وفي بمعنى تم وبعض كثر ويعني دل وهو المراد بها والباء في بكثرة بمعنى على فيكون المعنى وبعض جموع القلة يدل على كثرة وضع ثم انه اعترض تمثيل الناطم بالصفى فانه كما سمع لم يرد جمع الكثرة سمع له جمع القلة وهو أضعاف فالأولى أن يتلحق بحال جمع رجل منيع الرأى وأفئدة جمع فؤاد وصرده يجمع على صردان قاله في السكت والحق انه عديم الوضع وعندهم الاستعمال الوضع أن تكون العرب لم تنع أحد الباء من استغناء عنه بالآخر والاستعمال أن تكون العرب وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها إنما استعملت في القليل والكثرة أحدهما ادعت هذا في كلام المصنف حذف تاء ومعطوف والتقدير وضع أو استعمالا وكأرجل مثال للوضع وكالصفي مثال للاستعمال فيكون في كلام المصنف شبه احتياك حذف استعمالا من قوله وبعض ذى دلالة كالصفي عليه وحذف وضع من قوله والحق أن الخ يدل على التلخيص بالصفي لدلالة وضعه أولا عليه (وقوله وعكس المنصف الخ) أصل ما سلكه المصنف لابن السراج وطريقه المصنف أولى لانها أقرب للاضبط إذا الجموع قليلة والمعدلات كثيرة وقد يكون جمعا واحدا ونحوه معدلات كثيرة مثل قول الناطم بعد : وغير ما أفعل فيه مطرد الخ فانه يدخل فيه من اصحج الثلاثي تسعة أوزان (لفعل اسما صح عينا) (قون المكودي نحو جون الخ) بفتح الجيم وسكون الواو ويون آخرها كذا في بعض النسخ والجو لعة من أسماء الأضداد يطلق على الأبيض والأسود ويطلق على كل شيء خالي الوسط وفي بعض النسخ نحو جون بالراء آخر الحروف وهو الحوز للعروف (وقوله نحو وحموا وحاه الخ) تبسح ظاهر الناطم والحق انه يشترط أن لا تكون هاء الكلمة متوالية وأما أوجهه : (وقوله نحو دلو وأدل وظي الخ) أصلها أدلو وأطى فقلبت الواو في الأولى باء وقلبت الضمة فيهما كسرة فأعلما اعلال قاض وهو أن يقول استغلت الضمة على الياء فيهما فحذفت فالتقي ما كان الياء والنون فحذفت الياء لدفع التقاء ما فصار أدل بلام منونة وواظب بيا منونة (أن كان كاله الخ) (قول المكودي وفهم ذلك من قوله للرباعي الخ) المراد بهم الأحاد والافراد مصرح به على انه كان ينبغي للمكودي أن يجمع هذا البيت مع قوله وللرباعي الخ ويشترط امره واحده واحترز الاسم من الصفة نحو درع فتح النبل المعجزة للمرأة الكثيرة العزل (وقوله وهو أنثى الجدى الخ) الجدى الصغير الذكر من ولد الممر (وقوله نحو خنصر الخ) اسم للأصبع الصغيرة وهو مؤنث لأن القاعدة في الأعضاء المردودة في الإنسان انها مؤنثة إلا الحاجين والمخريين والخندين (وقوله وأن يكون غير محتم الخ) هدا هو الشرط الرابع وهو مأخوذ من العناق والذراع لأم خصوص قوله وعد الأحراف خلافا للمكودي ولا يلتفت

وكسر هـ كذا: ابن وضحة نحو عقاب فتعزل ذراعاً وأذرع وعناق وأعناق وعقاب وأعقاب وفهم من اطلاع في الدقي قوله في مد أنه لا يشترط كونه ألفاً
لـ كذا: ألف نحو يمين وأيمن وفهم من قوله وعدا أحرف لشرط الرابع ثم قال :

(وغير ما أفعال في الشرط * من الثلاثي اسماء بأفعال يرد)

يعني أنفعلاً جمع الكل اسم لا يلبس على فعل مدهو صحيح ، بين وذلك بما يطرده فيه أفعال فاعل غير فعل من الثلاثي وذلك تسعة أوزن نحو
 حن وحل وشق ونه قوضع وأصلع وكعبوا كسف وإبل وآبل وعدل وأخذال وفعل وأفعال وعضدوا أعضاء ورطب وأرطاب وشمل
 مما كان في فعل معن ليس ثم ثواب ثواب را حذر قوله سبحانه من الصفه نحو بطل وبئز ونحوها فانها لا تجمع على أفعال ولما دخل في هذا
 المذهب مع مذهبهم فصح ، بين وكان انقلب في جميعه غير أفعال فيه عليه بقوله :

(وَعَلَا نَعْمًا قِيلَان * فِي فِعْلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَان)

في أن الخائب في فعل نحو صردان يحيى جمعه على فعلان كسر ألفاء نحو صرد وصردان لظائر وجردان لعارض وقهم من قول غالباً انه قد
 حتى لا تعاملاً فاعلاً ومضراً اب وأثر خائب وغير مبتدأ وما موصولاً لقوة على فعل الصحيح العين وأفعلاً مبتدأ أخره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة
 صلة لكان من الذي واسما حال من الموصول وورد في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير وبأفعال متعلق بورد وفعلان فاعل باغنى والضمير فيه
 دسلى عرب وفيه معاقبة عليهم سباً : (لا سم مدكر رباعى بعد * ثالث أفعلة عنهم اطرده)

على أفعال كـ : وشمل فوائدها : ما كانت ممتلئة ، أو واوياً نحو قتال وأقنلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة ثم قال :
(والزمه في فعال أو فعال * مصاحيئ ضعيف أو أعالل)

[illegible]

(وهو نوع من الخ) حركه كلاما بحيث لا يخلو أو أنه غير موجود وهو الذي عند كثير من اشراف قلوبنا أنك سميت مؤنثا بنحو عموم
الكان حكمك لك (وعبر ما فعل) اعلم انه سيأتي في التصريف في قول الناظم وغير آخر الثلاثي افتح وضم الخ ان أوزان الثلاثي التي
يحبها العمل اثنا عشر لأن الفاء إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة والعين إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة وثلاثة
في أربعة ثم حشر واحد مهمل وهو وصل بكسر الفاء وضم العين وعكسه وهو فعل بضم الفاء وكسر العين قليل وسبق قول الناظم: وفعل أهمل
وأكسر أهمل الخ فاعمل بفتح الفاء وسكون العين وقد علمت انه إذا كان اسما صحيح العين القياس جمعه على أفعل وبقيت تسعة كلها داخلة كما قال
المكودي إذا لم يسجد عملية في بعض النسخ الخليل لسبعة أوزان واسقاط مثالين وهما عضد وأعضاد ورطب وأرطاب وفي بعض النسخ
برادتهديس لـ العينين هـ هما ين أعدالوين قفل وهو الصواب (قول المكودي نحو بطل وبزالخ) البطل الشجاع ويلر بكسر الباء واللام
لـ لـ امرأه أو فقه لـ رأى صحة باعثة البدن ويقال امرأة ناز أي ولود بمعنى كثيرة الأولاد (وغايا أعانهم فعلا) (قول المكودي لطائر)
هو أكبر من الرطاب نزع الرأس يسمى حاح الطيور يصطاد العصافير ألف لبحر أحر له فير والرجلين يقال هو أول طائر صامته وأنه كان مع
معي السهيه وكان يوقد نوحا للصلاة في حرف اللل وفي أبي داود نهي عما ه السلام عن قنبر عن ربع من الدواب: السحلة والنملة والمهدهد والصرده
(لا سم بدكر راعي عمد) (قول المكودي نحو قدال الخ) الفدان بالذال المعجمة آخر الرأس ويسمى سديكه الرأس (والزمه في فعال) المضعف
هو ما كانت عليه ولا منه من جنس واحد (قول كدي ثنان وأبنة وزمام الخ) هكذا في سحقه البنان بالنون آخر رأس الأصبع وفي بعض النسخ
تات بقاءين بدل بنان والبتات الرادو الجاهز ومتاع البيت فالر اد طعام السافر والجهاز بفتح الجيم وكسرها والبقاء يقاف مفتوحة ثوب مفرج على
هيئة اعططان قيل هو المسمى بالفرجية (وقوله اهما لا يتحدور فهما الخ) تبع في هذه العبارة عبارة الصنف وفيها إيهام لأنها تقتضى أن هذا
الجمع لا رم في هذين الوردين لا يتعداهما إلى غيرهما وقد علمت بطلانه ولحق في العبارة أن يقول انهما لا يتجاوزان هذا الجمع وكذلك يوجد في بعض
الصح (وقوله لسيأتي) أي في قوله وفعل لا سم راعي (فان قلت) لسان وطريق وسلاح وسبيل سمع جمعها على أفعل وأفعلة كألسن

على وزن فُعلة وفي فعال متعلق بالزمه ثم قال : (فعل لنحو أحمر وحمرا) من أمثلة جمع الكثرة فعل بصم الفاء وسكون العين وهو مطرد في أفضل المقابل لفعلاء وفي فعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمراء فنقول فيهما معا حمر وفهم من قوله لنحو أن ذلك الجمع مطرد أيضا في أفعل الذي ليس له فعلاء مانع في الخلقة نحو أكره للعظيم الكثرة وهي رأس الذكر وامرأة فعلاء وهي أي يخرج من قبلها شيء شبيه بالادرة فنقول رجال كمر ونساء غفل وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال : (وفُعلة جمعا بفتح يدرى) من أمثلة جمع القلة فُعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية ففعل نحو صى وصية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلة وفعال نحو غزال وغرلة وفعل نحو ثى وثية ومعنى قوله بفتح يدرى أنه غير مطرد في وزن وانما يراه النقل أي السماع وفُعلة مبتدأ وخبره يدرى وبفتح يدرى وجمعا مفعول ثان يدرى والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فُعلة ثم قال : (وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اءلا لا فقد)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بصم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحبة واحترز الاسم من الصيغة فامهلا تجمع على فعل وفهم من اطلاقه في قوله اسم أن ذلك يشترك فيه الذكر والمؤنث نحو قذال وقذال وأثن وفهم أيضا من اطلاقه في قوله بمد أن الذي يكون ألفا نحو قذال وقذال وياء نحو قضيب وقضب وواو نحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اءلا لا فقد أن العتل الملام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل لازم قلب الواو ياء وبكسر ما قبلها فيؤدى إلى ورود فعل وهو ممل وشبه قوله بمد الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف فاما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فان كان له واو أو ياء فكذلك وان كان أما فقد أشار إليه بقوله : (مالم يضاعف في الاعم ذو الألف) يعنى أن المضاعف من نحو فعال كرمم وسال لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله الاعم أنه قد جاء جمعه على فعل كما ذكرنا لهم في جمع عتال عين وفي حجاج

وألستة فهو هي مذكرة أو مؤنثة (قلت) ان اعتبرت اللفظ وهو منه كرجعها على أفعة وان استبرت الكلمة وهي مؤنثة حمها على أفضل وقد سألت بعض الفضلاء جدنا أنا الفاضل سيدى حمدون بن الحاج على ألسنة وألسن قوله :

يا أيها المولى الذى من به * زماننا يشرف والامكة

هل ألسن جميع لسات لنا * براد بالجمع على ألسنه

بين لنا الجمعين إذا الذى * يقيم فيها يدعى البيته

فأجاب وأحسن في الجواب : يا أيها المولى الهمام الذى * من كل فن قد حوى أحسنه

يجوز تأنيث لسات كذا * تذكره بل بعضهم عينه

وبعض من حوز ذين ادعى * تعابر الجمع إذا أممكه

فجمع ما أثنته ألسن * وجمع ما ذكرته ألسنه

(فعل لنحو أحمر وحمرا) كان ينبغي لناظم أن يقدم عجز البيت وهو وفعة الخ على صدره وهو قوله فعل لنحو أحمر الخ لتكون جموع القلة متواليه ولعله كان كذلك واسمح بيضة حرفه (قول المكودي الذى ليس له فعلاء الخ) أى الذى لا مؤنث له أصلا (وقوله للعظيم الكثرة الخ) الكثرة بفتح اليم فى كالحشفة قورا ومعنى (وقوله الادرة) بضم الميم وسكون الدال وهى الحصية لمتفتحة (وفعة جمعا بفتح يدرى) (قول المكودي بل هو محفوظ في ستة أبنية) جمعها ابن عازى في بيت نصه في حاشية خ عند قوله وتواضع العلية : فصيبة وشيخة وفيه * وغزلة وغلة وفيه

وهذه الألفاظ كلها ظاهرة ولا يشكل منها إلاثنية فانه جمع أى بكسر التاء المثلثة وفتح الميم مع لقصر وهو الأمر الذى يعاد مرتين ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : لائى في صدقة أى لا تؤخذ الزكاة وهى الراداة لصدقة في السنة مرتين والثنى أيضا السيد الثانى الذى فوقه من هو أعظم منه في السيادة وذلك كالوزير مع الأمير (فان قلت) ما فائدة قوله ها وفعة جمعا مع أنه معلوم محاصر في قوله أفعة أفضل (فاجواب) أنه زاده زيادة في الرد على ابن السراج القائل بأن فعة اسم جمع لا جمع حقيقة وصرف المصنف فعة ضرورة (وفعل لاسم رباعي) أى بفعل بضم العين بعد فعل لساكن لأنهما لم يختلفا إلا في سكون العين (قول المكودي واحترز باسم من اصفه الخ) وذلك نحو جواد (وقوله نحو قذال وقذال وأثن الخ) تقدم معنى القذال وأما أثن بفتح ثاء فمثناة فوق فهو اسم أى الخمار وفي الصحيح أنه لا يقال أثناة وفي القاموس أنه يقال أثناة ولكنه قليل وظاهر كلامهما أنه يقال ذلك لافرق بين كوسها وحشية أو انسية (وقوله لازم قلب الواو) أى لما يأتى في قوله وفعل أهمل والعكس بفتح الخ (مالم يضاعف) (قول المكودي كقولهم في جمع عتال الخ) العتال بفتح العين السحب أو المطر وبكسرهما تقاد به الدابة وهو للسمى في عرفنا بالمجام فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل (وقوله وفي حجاج الخ) الحجاج بفتح الحاء وكسر ها

(وشاع نحو كامل وكلمه) من مثله جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لذكر عاقل وفهمته هذه الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكلمه والعتل لفاء نحو وارث وورثة والمعتل العين نحو خائن وحوثة ولتساعف نحو بار وبررة وأما المعتل اللام فقد تقدم انه مضموم الفاء وأرادها بالشبع الاطراد ثم قال : (وعلى لوصف كسرين) من أمثلة جمع الكثرة فعلى مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى معقول دال على هلاك أو توحج كمنيل وقتلى وجرحى وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فعيل المذكور وإلى أشار بقوله : (ورمن * وهالك وميت مقم) يعني ان هذه الاوزان الثلاثة وهي فعل وفاعل وفعلة حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور في الدلالة على الهلاك والو دمع وعلى مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ فمن أى حقيق ويعنى أن يضبط قس بفتح الباء لكونه خبر عن أكثر من اثنين فنشأ لفتح الباء خبر به عن الواحد والثني واجمع وبه معنى بقم والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال : (لفعل اصما صح لا ماضيه) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر القاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والعمل نحو كوز وكوزة والتساعف نحو دود وديرة وحرر قوله اسمان الصفة نحو حلو وبقوله صح لا ماضى العمل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على فعله وقد يجمع على غير فعل المضموم لفاء وإلى أشار بقوله : (والوضع في فعل وفعل قلته) يعني انه قد يجمع على فعلة فعل بفتح القاء وسكون العين وفعل بكسر القاء وسكون العين فمن الاول زوج وزوجة ومن الثانى فرد وقرودة ومعنى قلته أى الوضع قبل جمع فعل على فعلة وفهم منه اطراده في فعل بضم الفاء وفعلة مستدا وخبر لفعل واسما حال من فعل وصح في موضع الصفة لاسم ولا يغير أى صح لانه لو وضع مبتدأ وخبره قلته والهاء في قوله سائى على الجمع ثم قال : (وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعادله)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في فاعل وفاعلة بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرب واختر بالوصف من غيره نحو حائط وعمل مبتدأ وخبره الفاعل وفاعلة ووصفين حال من فاعل وفاعلة ثم ان المذكر من هذين الوصفين يخص من المؤنث بفعل بزيادة الفاء بعد العين وإلى أشار بقوله : (ومثله الاعمال فيما ذكرنا) يعني ان ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال بزيادة ألف على فم فمحل رجال ضارب ومما ثم نه على أن هذين الوزنين قد يجمعان جميعين للمعتل اللام فقال : (وذان في العمل لا مادرا) ومثال فعل في المعتل اللام غاز وغرى ومثال فعال غار وعراء وسار وسراء وفهم من قوله ذلك ان ما يطرد في الصحيح للام ومثله حمر قسم والفعال مبتدأ والهاء في مثله عائدة على فعل وفيها معلق بعل وذان مبتدأ وخبره ندوا وألف نداء ضمير عائد على ذان وفي اللعل متعلق بندا ثم دل :

واحرورات لاسما في الضرورة (وشاع نحو كامل وكلمه) (قول كدى نحو خائن) الخائى اسم فاعل من حان وهو ضد الأمين والبار المتطيع (وقوله فقد تقدم) أى في قوله في محورام (وقوله وأراد هنا شيع الخ) مثله في الاشتقاق والمراد مصطلح اللغز قوله : كداه نحو كامل وكلمه . ويكون التشبيه في الاطراد والحق أن الشوع على حقيقته كما عبره الموضح أيضا لان نحو عالم وصالح وقائل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على فعلة فكيف يكون مطردو مثل كامل وكلمه حاوطة وحفظه (فعلى لوصف كسرين) (قول المكودي دال على هلاك وتوحج) مع في هذه المارة الرادى الباع لما شرح والاولى أن يقول دال على آفة كفى التوضيح لان من حمله ما يجمع على تعالى سكران وأحمق ولا يدخل واحد منهما تحت الهلاك والنوجع (وزمن وهالك) الزمن هو الذى لا يستطيع القيام وهو المسمى بالخاف سأل الله السلامة والعاقبة (قوله المكودي وينبغى أن يضبط الخ) بل لا حاجة لهذا والحق ان قس بكسر الميم به احتمال أن أحدهما أن يقول ان رمن مستأوف من خبره وهى وميت كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما لدلالة خبر من عليه والثانى أن يقول ان رمن وهالك بالخبر معطوفان على فتيل وأما ميت فهو الرفع . مبتدأ وقمن خبره (لفعل اصما صح لا ماضيه) (قول كدى نحو درج) بضم الدال المهملة صدوق صغير بضع فيه العروس ما يجمع له من مكحلة وريئة (وقوله نحو كوز وكوزة الخ) الكوز بضم الكاف اثناء معد للشرب معلوم والكوز بفتح الكاف الشرب بالكوز (وقوله نحو دب الض) الدب بضم الدال المهملة وعاء يجعل فيه النساء معار لهن وهو المسمى بالسكة ودية الجمع لا يجوز فيه لادغام لانه مثل كل الآتى في كلام المصنف (وقوله نحو حلو) الصواب تخيله عروغهم لان حلاوا معلى اللام فهو مختلر الصحيح اللام (وفعل الفاسل) (قول المكودي بشرط صحة لامهما) هذا مأخوذ من قوله وذان في العمل لا مادرا (ومثله لفعل) (قول المكودي يعني ان ما ذكر الخ) اعترضه يس بأن كلامه يقتضى أن فعال بالالف يكون جمعا للذكر والمؤنث معا ومثله في الحوارى مع أنه انما يكون جمعا لذكر (وقت) اعترضه يس لا يرد إلا لو قرأنا ذكر في قول المكودي يعنى أن ما ذكر بكاف مكسورة مخففة من المذكر والصواب أن السكاف مكسورة

(كذلك يطرد في فعل اسما مطلقا) يعنى أن فعولا يطرد أيضا في فعل بفتح اءاء كسر هاو ضمها نحو ففس وفوس وحمود وحمود وضروس واحترز بقوله اسما من الوصف نحو صعب وحلو وخن فلا يجمع شيء من ذلك على ففول والفاعل يطرده ضمير عائد على ففول وفي فعل متعلق بيطرد واسما ومطلقا لما حالان من فعل ثم قال : (وفعل له) أى له مفعول ولم يقيد بأحراز فلم منه انه محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ وله خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير في له عائد على الاول بقدره وفعل له ففول ويحمل أن يكون له خيرا عن فعل ولا حذف والضمير في له عائد على ففول والفعل وفعل لقول أى من المفردات الى تجمع على ففول ومحمّل أن يكون فعل معصوفا على فعل الاول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر فعل ثم استأنف فقال له وله مال فعلا فيكون قد شرك بين فعل وفعل في الجمع على فعالان وقسماء جمع فعل على فعالان نحو فتى وفتيان واخ وأخوان ثم قال : (والفعال فعالان حصن) من أمثلة جمع الكثرة فعالان كسر الفاء وسكون العين وهو مطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم في أول الباب انه يطرد في ففول نحو صرد وصردان وفعالان مبتدأ وخبره حصل وللفعال متعلق بحصل ثم قال : (وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهها وقيل في غيرها) يعنى أنه كثر فعالان في فعل للضموم الماء الواوى العين نحو حوت وحيثان وما أشبه ذلك نحو عود وعيدان وفي فعل المنوح الماء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان ثم نبه على قلة فعالان المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال وفي غيرها فن ذلك قولهم منو وصوان وظليم وظلان وخروف وخرفان وصبي وصبيان ثم قال :

(وفعلا اسما وفعلا وفعل * غير مع العين فعالان شمل)

من أمثلة جمع الكثرة فعالان بضم الفاء وهو مطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطر وبلطان وسف وسفبان أو على ففيل نحو رغيف ورغقان وقصيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو ذكران وحمل وجملان واحترز بقوله اسما من الصيغة نحو سهل وطريف وبطل ويعبر مع العين من المعتل العين هو ذوق لا يجمع شيء من ذلك على فعالان وفعالان مبتدأ وخبره شجن

صورته كالأسد وهو أصغر منه يفترس كما يفترس الأسد والوعال وهو المسمى تيس الجبل قالوا إذا هم مع بوله أصابه حاد في سبه قال السيوطي نقلا عن ابن هشام في الحواشي عبارة الناطم فاسدة إذ فيها تلحق بين الخصوصية والعلية ولما متساويان ولا حاسب له قلت الطاهر أنه لا تنافي لأن المراد أن الغالب في الأوزان التي على وزن فعل أو لا يجمع على ففول ومن غير العيب أن يكون هذ على وزن فعل ولا يختص به ولعل هذا مراد بعض الشراح بقوله لا تنافي بل هو مثل قوله سابقا : وبعد - ولا غالب حذف الخبر . حم... وان كان بين الحائين فرق (كذلك يطرد في فعل) (قول المكودي وضروس وضروس) والضروس معلوم (١) وما الطرس الناطم ففول ما يتوهم من الحرونية (وقوله وخن) الخن بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال المهملة يظن على صاحب التصديق الذي يتيك بنفسه طاهرا وسطا ويطلق أيضا على الذي يزني امرأة في السر ويجمع على أخذان ومنه قوله تعالى : ولا تتخذى أحدا (وفعل له) (قول المكودي ففم أنه محفوظ الخ) تبع في هذا الشارح واحكم في نفسه صحيح كما شرح الكافية لكن الذي يؤخذ من كلام المنصف هو الاطراد لانه عبر باللام في له وهي تؤذن بالاطراد كما هي في سبه ولا حما (وقوله وشجن وشجون) الشجن هو الخاء حيث كانت والشجن الحزن أيضا لكنه غير مردها لان جمع هذا أشجان (والفعال فعالان) (قول المكودي وقدمهم في أول الباب) أى في قوله وعال أعناهم الخ (وشع في حوت) (قول المكودي حوت وحيثان الخ) أصله حوتان فوقعتا واما كنة إثر كسرة فغلبت يا كافي ميزان (وقوله نحو عود الخ) اسم للحمل المسن والقناع الارض المستوية وعينه ووسليل أنواع وأما قيعان وأصله قوع ففعل بهما من في حيثان (وقوله صنو وصوان) صنو قرع يخرج من أصله الشجرة وهو يسمى في العرف بالريث وصنوان يستعمل بالمعنى الواحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنوق وقنوان اسم للمعقود ويفرق بين المثنى والجمع بأن الجمع ينون فيه النون والمثنى يعرب بذلك رفعا وبالياء حرا ونصبا (وقوله وظليم الخ) ظليم ذكر ناعم وجمعه فعالان بكسر اءاء وضمها والحروف الذكر من ولد العائن وللمسوم من ذلك تسعة ألفاظ انظرها في التصريح (وفعلا اسما) (قول كندی نحو بطن الخ) البطن جوف كل شيء والسبب بالياء آخر الحرف المذكور من ولد اساقعة وفي بعض النسخ وسقف بقاء آخر الحروف بدل مقب بالياء (وقوله وحمل وحملان) باء المهمة والحمل بفتح الحين اسم للحروف من ولد الضان الذي قدر على الرعى والجذع من ولد الضان أيضا والى خروقة وفي بعض النسخ جمل بالجيم بدل حمل بالخاء (وقوله واحترز بقوله اسما الخ) لما ذكر ثلاثة أمثلة علمنا أن قول المنصف اسما شرط في الثلاثة فيكون من الحذف من الآخرين لدلالة الاول عليه هذا ان قرأنا اسما بكسر الهمزة مفردا ويصح أن يكون يفتح الهمزة جمع مقصر

وعدا مفعول مقدم يشمل واسما حال من فعلا وفعل معطوفان على فعلا وغير فعل العين حال من فعل ثم قال :
 (ولكريم وبخيل فعلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدودا مضموم القاء مفتوح العين وهو مطرد في فيل صفة لذكر عاقل
 بمعنى فعل غير مضاعف ولا فعل اللام نحو كريم وكرماء وظريف وصرفاء وبخيل وبخلاء وبهم من تمثيله بالمتالين أن صفة المدح
 والثناء في ذلك وفيهم منه أيضا التثنية على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال : (كذا لما ضاهاهما قد جعلنا) يعني
 أن مشبهه كرماء وبخيل لا يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجوب أحدهما مشبهيهما في اللفظ نحو ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك
 والآخرون يكون مشاهيرهم في المعنى وإن لم يشابه في السط فيشمل نحو صالح وصالحاء وعاقل وعقلاء لشبهها بكريم في الدلالة على صفة المدح
 لا في غير ذلك لا بمنتهى وجوه في حدوث قوله ولما متعلق بجعلا ومعنى ماضاهما مشبهيهما وما موصولة وصلتها ضاهاهما والصمير العائد
 على موصولة فعل المستتر في ضاهاهما ولما كان قوله ولكريم وبخيل يوجب أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحا كان أو معتلا اللام
 أو ماضاهما شرح على اللام وثالثه حذف بقوله :

(وباب عنه أفعلاء في المثل * لاما ومضغف)

من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ويوجب عن فعلاء في فعل اللام والمضغف من فعيل المذكور ففعلت نحو ولي وأولياء وغنى واعتناء
 والمضغف نحو شرب وتشاء وحذر وأخذ وقوله : (وغير ذلك قد) على ملأه من أفعلاء من غير الفعل والمضغف
 نحو شرب وتشاء وحذر وأخذ وقوله : (وغير ذلك قد) على ملأه من أفعلاء من غير الفعل والمضغف
 المذكورين يعني معضوعا على فعلاء كقولهم سرى وسروا وثق وتثواء وسخى وسخواء فذلك يعني هذا إشارة للحكم السابق
 وفعلاء من باب واحد العين متعلقان باب ولا تميزوه مضغف معطوف على المثل وغير ذلك قل جملة مستغنى عن مستأخر ثم قال :

(فواعل لموس وفاعل * وفاعلا مع نحو كاهل جز حاشن وصاهل وفاسه)

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في اسم على فواعل نحو جوهر وجواهر وعلى فاعل شنع العين نحو طابق وطواق وأعلى فعلاء
 ضرورة وهما من باب واحد العين فاعل شنع العين نحو طابق وطواق وأعلى فعلاء
 ولو أراد المصنف السلامة من الإيهام لقال : فعلا لاسم فيه غير فعل * بوزن فعل أو فعيل أو فعل

(وقوله وفعل مضغف ممدوح) فيه تحذير ممدوح الخبر العلى على لبسها ولا جواب له هـ إلا ضرورة (ولكريم) (قول المكودي
 ولا معتل اللام) كما يؤيد من أمثلة هـ يؤيد من قوله بعد وناب سنة أفعلاء الخ إلا أنه يجب استثناء نحو طويل من هذا لانهصر
 أنه يجمع على فعل وكذا اسمي عن استثنائه لانهصر في قوله والرمة في نحو طويل الخ (كذا لما ضاهاهما) (قول المكودي والآخر
 أن كرماء وبخيل هو الصواب وهو الذي في التوضيح ولا يسمى امدول عنه فيكون المراد بمصاهة الشبه في المعنى وإن لم يشبه في الوزن
 وأخرى إذا كان تشبه فيها معناه أن كان الشبه في الوزن فقط كميل وجرجع فلا يجمع على فعلاء فلا قسم ثلاثة (وقوله ولما متعلق بجعلا)
 الخلق انه مفعول ثان بجعلا ومفعوله الأول المائب عن القاعد بجعلا وكذا مفعول مطلق صفة لحذوف والتقدير قد جعل فعلاء للوزن
 لدى تشبه كرماء وبخيل في المعنى جعل مثل الجمل السابق وهو الاطراد (وقوله يوم أن فعلاء الخ) هذا سبق فلم لأن الناظم أتى
 بخيل وكرماء وصحبا اللام غير مضغف فكيف يمكن الإيهام والصواب أن هذا في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له أت دكرت
 أن فعلاء كان صحيحا من مضغف مجمع على فعلاء قال كان معطلا أو مضغفا على أي شيء يجمع فأجاب بقوله وناب عنه أفعلاء وانما قالوا بالنيابة لأن
 المضغف إذا جمع على الألف كمداء حتمت الثلاث من غير ادغام لخصوص فعلاء دلالة فيؤدي إلى اشغال فاجتنب فعلاء وآتى بنائبه وهو أفعلاء وأما
 المثل اللام نحو غي ففعل فيه سماء لنزاع أن يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فمابت ألفا فيجتمع ألفان فيحذف أحدهما فتحت الكلمة لكن في هذا
 المثل طرأ حرف علة إذا وقع بعده ألف لا قلب ألفا وإذا علقت العلة بطل كون أفعلا نائبا في الفعل عن فعلاء وصار انما هو وزن
 مستند أصلي (وغير ذلك قل) (قول المكودي نحو نصيب الخ) مثله في التوضيح وفي التمثيل به نظر لأنه اسم وكلاما في الصفة وعلى الاحتمال
 الأول يكون لاشرفه على شثنين فعل أو المضغف والتقدير وغير فعل لاما والمضغف من كأنه قال وورود أفعلاء لغير الفعل والمضغف قليل
 وإنما فرد الإشارة باعتبار الحكم لأن الفعل والمضغف لما كان حكمهما واحد صارا كأنهما شيء واحد وأصل هين هبون اجتمعت الواو والياء
 وسبق أحدهما باسكون الخ وعلى الاحتمال الأول الذي السكودي تكون الإشارة لجنس الحكم فيصدق به حكم أفعلاء وهذا الاحتمال
 هو الظاهر والسري السيد انصرف ومعه قوله تعالى : قد جعل ربك تنحسريا . وقيل السري النهر الصغير والسمي قرين الشخص وقيل الذي
 سمي باسمه مطعا ويوجد في بعض النسخ سحي بدل سمي والسحي ضد البخيل (فواعل لفوع وفاعل) (قول الكودي نحو طابق الخ) بفتح

نحو قاصعاء وقواضع أو على وزن فاعل اسما نحو كاهل وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحواض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وقد شذفوا على جمعا لفاعل صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك أشار بقوله : (وشذ في الفارس مع ما مثله) أي شذفوا على في جمع فارس قالوا فارس والمراد بما مثله سابق وسوابق وناكس ونواكس وداحن ودواجن وأعراب البيت واضح ثم قال : (وبه مثل اجمعن فعالة * وشبهه داتاء أو مزاله)

من أمثلة جمع بكثرة فعائل ويكون جمعا لثلاثة أوزان كلها مفهومة من البيت فعلة التي ذكرها نحو سحابة وسحاب وقهم من ولة وشبهه أربعة أوزان أخر كلها بالياء فعالة كسر الهاء محو رسة لقورسان وفعالة بصم لفاء نحو ذؤابة وذوائب وفعالة الياء نحو صحيفة وصحائف لأنه شذ في كس بالثمة وكذا فعولة نحو حمولة وحمائل وفهم من قوله ذاء ووزاله خمسة أوزان آخر وهي فعال بهجاء ، نحو شمال وشمال وفعال بكسرهما نحو شمال وشمال وفعال بضمهما نحو غاب وحقائب وفعال بضمهم وفعل نحو عجوز وعجوز وفعل نحو سعيد مسمى به مرأه ففعل في جمعهم اسعدوا بشرط في الخمسة المحرقة أن تكون مؤنثة وفي قوله وشبهه داتاء أو مزاله اشعار بذلك وبفعلات متعلق اجمعن وفعالة معقول به وشبهه معطوف عليه وداتاء حال من شبهه أو مزاله معطوف على ذاء والهاء في مزاله هاء الضمير وهو عائد على التاء وذكر لأن حروف المعجم يحوز ن كيرها وتأنيها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول الأول ضمير مستتر عائدا على فعالة والتقدير داتاء أو مزاله أو مراد بالياء أو مراد بالياء أو مراد بالياء أو مراد بالياء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير داتاء أو وزنا مرالة منه ويحتمل أن يكون مرالة معطوفا على محذوف تقديره داتاء ثابتة أو مزاله وهو أظهر ثم قال :

(وبالفعالي والفعالي جمعا * صحراء والعذراء والتيس تبعاً)

من أمثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالي بالفتح والفعالي بالفتح والفعالي بالفتح وسكون الميم اسما كصحراء وعذاري وصحاري ووصفا كعذراء وعذاري وفهم ذلك من مثيله بالوعين وفهم من قوله والتيس انفعال عذراء مقس على صحراء وأعراب

الياء اسم لظاقي الشاة وغيره وقيل هو الأجرة الكبيرة (وقوله نحو قاصعاء) أحداً أسماء جمع الجربوع الثلاثة نارة (وقوله نحو كاهل) ذكر في لقاموس في الكاهل أو الأولاها أنه مجمع الكفين وصاهل صفة لفارس (وقوله وفاطمة) عطفه على ضاربته في حذمه أنصبة من ذوات المرأة ولنداه عن الرضاع والحق أنه لا يشترط في فاعلة كونه صفة بل يكون اسما كفاطمة أيضاً واسم امرأة (وشذ في الفارس) (قول السكودي وناكس الخ) الباكس المطاطي أو الحافض رأسه والفارس راكب الفرس أو صاحبه (وقوله وداجن الخ) الداجن في الأذن الشاة وعنده من كل ما هو في الأصل بألف البوت ويلقط الطعام ويكون وصفاً للعاقل يقال رجل داجن أي مقبض يكان وباعتبار كونه وصفاً للمذكر العاقل مثل السكودي هنا فيسقط اعتراض من قال بالصواب عدم التمثيل به لأنه غير عاقل (وبه مثل اجمعن فعالة) (قول السكودي نحو سحابة) السحابة هي القطعة من العيم (وقوله نحو ذؤابة) الذؤابة بالهمزة قطعة من الشعر يرسل الواصل إلى الأذن وقيل شعر الباصية وصل حذمه داتاء بهجاء من فأبدلوا الهمزة لأولى وأواكر أهية اجتماع مثليين بينهما حاجر وهو الأنصب غير حصين لسكونه ويريدته (وقوله نحو حمولة) على الإل إلى الحمل وكذا ما حمل عليه من حمراء وغيره كان عليه حمل ثم لا والحمل منتج الحاء كما في بمن أو على رأس شجرة والحمل السكسر ما كان على ظهر أو رأس شجرة أيضاً كان في بطن بقالة حمل بالفتح فقط وما كان على ظهر حمل بالسكسر فقط وما كان على رأس شجرة ومما (وقوله نحو شمال) شمال يفتح الشين ويخرج تأتي من القبلة تسمى ربح الشرقية وشمال بالسكسر الجارية ضد اليمين ويطلق السكسر على الطبيعة والحلق ضم اللام ومما ألفت قول ابن الجوري يمدح الشمال للامام الترمذي :

أخلى انشط الحبيب وربه * وعز تلاقه وناءت منارله

وفاتكم أن تنظروه بهينكم * ففاتكم بالسمع هدى شماله

(وقوله وهو عائذ على ذاء الخ) هكذا في غالب النسخ زيادة داقبل تاء وهي سيق قلم لأنه غير ملائم لما بعده والصواب ما في بعض النسخ وهو عائذ على تاء باسقاط داء به يستقيم ما بعده (وقوله يحوز بكيرها الخ) أي باعتبارين محتملين فإن رايت كونه كلمة أنت ضمير الحرف زائر عيت كونه لفظاً كرتة (وبالفعالي والفعالي جمعا * صحراء) إذا أردت جمع صحراء قلت صحاري ياء مشددة لأنك تدخل بين الحاء والراء ألف و كسر الراء التي بعد ألف الجمع كما فعل ذلك بعد ألف الجمع في كل موضع كسجد فقلب الألف التي بعد الراء ياء لأنكسرها فقبله وقلب الهمزة الثانية ياء أيضاً ثم تدغم الأولى فيها ثم خفوا بخذف إحدى الياءين فمن حذف الثانية قال صحاري بالسكسر ومن حذف الأولى قال الصحاري بالفتح تنبهاً على أن الباقية علامة التأنيث وتقدم ما يطلق عليه صحراء عند قوله وما كصحراء الخ وأعداء السكسر التي لازالت بها تمربها (قال السكودي وفهم من قوله والتيس الخ) الحكم الذي ذكره هو قياس عدد على صحراء صحيح في نفسه لأن صحراء اسم

من أمثله جمع لكثرة فعالي بتشديد الياء وهو مقس في كل اسم ثلاث ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسى وكراسى واحترز
عما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو نصري ويعرف ما يؤهل بسبب بصلاحية حذف الياء المشددة وبقاء دلالة الاسم على النسب إليه وما
ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما موضع بالياء المشددة نحو كرسى وما أصله النسب وكثرة استعمال ما هي فيه حتى صار
النسب ميسرا كقولهم مهري فانه في الأصل منسوب الى مهرة وهي قبيلة اليمن وفيه مفعول أول ما جعل وغيره في موضع المفعول الثاني وجدد
في وضع الـ علة بسبب تشبع مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير واحل فعالي جمعا لغير صاحب نسب محدد توافق كلام العرب ثم قال :

(وبعالم وشبهه انطقا * في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى * من غير ماضى)

الراد شبه فعل م كان على شكله في كون ثلثه ألف بعده حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطران أو شمل مقعد و و اعل وفعل و فو و اعل وفعل و اعل
ومفعول و شمل قوله فوق الثلاثة ارتقى ما راد على الثلاثة بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر والحامشي كسفر جل وما زاد على الثلاثة كجهور
وقد وكس وغيرهما على طول ذكره و شمل ما تقدم جمعه على غير فعال من الازدالكور في الباب كاحرور وموكاهل وفوعل وفعل كجهور وحائض
وصاهل ومحوها وذلك استئناسها بقوله من غير ماضى يعنى من غير ماضى ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم ان الرائد على الثلاثة بما يجمع
على غيره الرباعي وراد على الأربعة فأما الرباعي فلا إشكال في جمعه على فعال أصلي نحو جعفر وجعفر أو مزيد نحو أحمد وأحمد وأما
الرائد على الأربعة فخاسي الأصول نحو سفر جل وغيره وقد أشار إلى الحامشي الأصول بقوله :

يعني انك اذا جمعت الخماسي المحرر من الروائد نحو سقر جل حذفته منه آخره فتقول في سقر جل سفار ج وفي قرطع وبهم من قوله بالقياس ان العرب لا تجمع ما يحدف منه حرف أصلي الاعلى استكراه كاد كرسيدويه وبفعلال معلق بانطقا وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة وفي جمع متعلق ايضا انطقا ومما موصولة وصلتها ارتقي وفوق متعلق بارتقي ومن غير في موضع نصب على الحال من ما والآخر معجول باب ومعنى باب الحدف ومن حماسي متعلق باب وبكذلك بالقياس وحرد في موضع اصفة الخماسي ثم ان من الخماسي الأصول إن كان رابعة شديدا الرديجاز حذفه وإبقاء الآخر والى ذلك أشار بقوله :

وعذر، صفة والصفة فرع عن الاسم لكن لا يوجد من النظم أصلاً بل الناحية منه انه يجوز لقياس على صحراء وعذراء معا وهو أحدهما
مقيس على الآخر بقي ما هو أعم وأقبس مصدر فاس قيسا وقيسا وقال بعض بل يؤخذ ما قاله السكودي من المصنف بان تقرأ القيس بالنصب
مفعول مقدم أتبع وأتبع بمع المفعلة وفاعل أتبع صميم عائذ على عذراء وهذا لا يصح لأن أتبع في كلام المصنف بهمهزة الوصل فهو فعل أمر
فقط ولو كان ماضياً لقطعت الهمة : (واجعل فعالي) (قول كدى في كل اسم ثلاثي الخ) هنما اقيود مأخوذة من المثال الذي هو كرسى
(وقوله وفتاء دلالة الاسم الخ) نحو قرشي بياء النسب فهو حذفها وقلت قرشي بق ما يدل لفظه مطابقة على المنسوب اليه الذين هم قرشي
تؤلف تاء رد على ذلك مصري بكسر الياء نسبة الى بصرة يقتحمها لانك لو حذفته الياء لم يدل على لفظ المنسوب اليه وهو بصرية (فتاء التاء
حذف لأجل الياء دارات الياء حفت تاء وفتحت الياء (وقوله وشمل نوعين الخ) أى لان القضية السالبة تسبق بى الموضوع إذ قوله لعير
دى نسب حذو صادق بما ادمت تكن الياء للنسب أصلاً فضلاً أن يكون مجرداً أو غير مجرد كالكرسى وهى الصورة الأولى وصادق بما اذا
كانت فى الأصل للنسب لكنه غير محذو الآن وغير معتبر بل صار نسيا منسيا وهى الصورة الثانية (وقوله لاني مهرة وهى قبيلة باليمن) فسكّر
استعماله حتى صار اسماً للحيث من الإبل (وفعال وشبهه) (قول السكودي وفو اعل الخ) هكذا فى بعض النسخ بزيادة فو اعل مع انه
قد مر فى قوله فو اعل الخ (وقوله كحمر الخ) وهى اللفظة اسم للهر الصغير ويطلق على أنهر الكبير للمتسع ثم صار علماً على رجل وقسم فى العلم
(وقوله كحمر) فى غالب النسخ تقديم الهاء على الواو وهو رفع الصوت الجوهرى جهر بالقول رفع صوته ورجل جوهرى الصوت عالى
ويقال جهر بالضم أيضاً وفى بعض النسخ حوهر بتقديم الواو على الهاء وهى غير ظاهرة لان فو اعل مرفى قوله فو اعل لئلا يخلط (وقوله
وفدوكس) اسم للاسد ثم اتمشبه بهما عبر صاهر لان الكلام فى زيادة الثلاثى وفدوكس من مريد الرباعى وسيأتى فى قوله وزائد
العادى الرباعى احذفه كما قيل والحق ان كلام المصنف هنا مجمل كالترجمة بصدق الجميع وما بعده تفصيل له (ومن خماسى جرد)
(قول كدى قرطع الخ) القرطع بكسر القاف وفتح الراء وسكون الطاء الذى لا يكسب شيئاً قليلاً ولا كثيراً ويطلق على الفقير
من كل شيء (وقوله وفهم من قوله بالقياس الخ) معنى الاستكراه الذى ذكره السكودي الضرورة بمعنى أنهم لا يتكلمون بالجمع الذى حذف

(والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف ما به تم العدد)

يعنى ان الحرف الرابع فى الخماسى الأصول ، اذا كان شبيها بالحرف الثالث وان لم يكن زائدا جار حذفه دون الآخر وشمل الشبه المزيد ما كان من حروف الزيادة كالنون من خذرتى وما كان شبيها بالحرف الرابع كاندال من فرزدق فانه شبيه بالياء لاشتراكهما فى الخرج فتقول خذارتى وخذرتى وفرزاد وفرزاق وفهم من قوله قد يحذف أن حذفه أقل من حذف الآخر والرابع مبتدأ والشبه بعته والمزيد متعلق بالشبه وقد يحذف فى موضع خبر المبتدأ ودون متعلق يحذف وما موصولة وصلها تم العدد وبه متعلق بهم واصمير العائد على الموصول الهاء فى به ثم قال : (وزائد العادى لرباعى احذفه) يعنى ان الحرف الرابع فى الاسم الذى زاد على أربعة أحرف أخرى يحذف فى الجمع فشمع الرباعى الربيع نحو مدحرج وفدوكس والخماسى للمزيد نحو قبعثرى الا أن الأول يحذف منه الزائد فقط فتقول فى جمع مدحرج دحارج وفى فدوكس فدوكس والثانى يحذف منه الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أن الخماسى الأصول يحذف آخره فتقول فى جمع قبعثرى قباعث ودحل فى عاربهم ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فأخرجه بقوله : (ما * لم يك ليا إثره المذخما) واحترز به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شيء لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قرطاس وقنديل وعصافير أما نحو قنديل فلا اشكال فيه لبقاء يائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فهما ياء للعدمة المعروفة من التصريف وشمع قوله ليا ما قبله حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فتحة نحو غريق وورعون لصحة اطلاق الألف على النوعين فتقول غرايق وورعين وحرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كهفور وهيسخ فان الواو والياء تحذف منهما فقول كاهروهبانج وشمل قوله : ما لم يك ليا إثره المذخما . ألف مختار ومتبادل ليس حكمهما حكم ألف قرطاس فلا تعلق فى جمعهما مخاتير ومفايد وإنما يقال مختار وما قد وفهم ذلك من قوله قبل وزائد لعادى فكلامه فى هذا الفصل إنما هو فى الزائد وألف مختار ومقاد مقلبة عن أصله مختير بكسر الياء ان أريد به اسم افعال وعقوبتها ان أريد به اسم للفعول وأصل مقاد متعبد بكسر ليا لأنه اسم فاعل وزائد ، معول به من مضمهر يفسره احذفه وهو مضاف الى العادى والرابعى معول بالعادى ويحوز أن يكون مضافا اليه وما ظرفية مصدرية ولينا خبرك وهو محذوف من لين كقولهم فى عين عين وسم بك ضمير عائد على الزائد ويندفع فى الذى وهو مستأصلته حتما وإثره ظرف وهو خبر المفعول خم محذوف وانه يرد ما لم يكن الزائد ليا إثره الذى حتما كلمة مدممة على

منه حرف أصلى الا إذا كان هذلك موجب كما إذا قيل لهم كيف تجمعون سفر حل فلا بد من الجواب فيقولون سفر حو هذا الحكم الذى ذكره فى نفسه صحيح لكنه لا يؤخذ من كلام الباصمقل بل ربما يؤخذ منه العكس (والرابع الشبيه) هذا شبيه لقوله ومن خماسى جرد (قول السكودى خذرتى) قال الجوهري بفتح الحاء المعجمة وفتح الهمزة المهملة معكوت والرباعية التى تكن بح الحجر (وقوله لاشتراكهما فى الخرج) مخرجهما معا طرف اللسان وأصول الثنتين اعليين (وزائد العادى لرباعى) (قول السكودى نحو مدحرج) اسم فاعل من دحرج إذا كركب شيئا (وقوله نحو قبعثرى) هو العظيم الخلق الكثير الشعر من الابن (ما لم يكن ليا) (قول السكودى للعرفة من التصريف الخ) وهى ان الألف والواو إذ وقعا بعد كسره قلبا ياء وسبقت ذلك فى قوله :

وياء اقلب ألفها كسرا تلا * أو ياء تصغير بواو ذا اصلا * فى آخر ...

لكن عبارته الآية فى الواو بوجه ان قلبها ياء بعد الكسرة محله اذا وقع آخرها وليس كذلك فالأحسن العموم الذى تقتضيه عبارته فى الكافية إذ قالت على اختلاف نسخها : والواو ان يسكن وما قبل ان كسر * قلبها ياء كميزان اشتهر (وقوله وشمل قوله ليا الخ) أشار بهذا إلى أن الرادبانين فى كلامه خصوص الساكن بدليل اخراج هيسخ وان كان فى التوضيح فى قوله ان زيدلنا أطلقه على ما يشمل المتحرك ولذا احتاج لزيادة ساكنا (وقوله كالمثل السابقة) الأولى أن يقول كالألف السابقة بلطف جمع ، لقلة لأنه إنما تقدم له ثلاثة أمثلة (وقوله نحو غريق) طير من صيور بلاء طويل العنق (وقوله نحو كهفور) اسم مسجبات لرويق ويطلق على السحاب العظيم والمسيح للعالم السمين العلوى ، لما (وقوله وشمل قوله ما لم يك الخ) فواو فى كلمة تدريس به يؤخذ من قوله هنا وشمل الخ ان ألف مختار ومقاد أثبتت وصرح بعض بأنهما صليان مقدسان عن أصل وهما على أنه رص فقاتل ويمكن الجواب عنه بأنه قال أولا وشمل الخ أى مع قطع النظر عن معاد الضمير فى يك العائد على الزائد ولا شك أن ألف مختار ومقاد من حروف اللين وثانيا رجع الى التحقيق (وقوله وإنما يقال مختار الخ) هذا هو منه رحمه الله لأن جمعها على هذا يؤدى الى حذف حرف أصلى وهو الياء فى مختار والواو فى مقاد للمقلبان ألفا مع بقاء الحرف الزائد وهو التاء فى مختار والنون فى مقاد وذلك غير معهود والصواب انهما يجمعان على مخاير ومقاود فلا يكونان داخلين بها أصلا وإنما هما داخلان فى قوله بعد : وسم أى من سواء بابقا . وحذفت التاء لأنها لا تدل على معنى بخلاف الميم (وقوله وأصل مقاد مقيد الخ) صوابه مقود بالواو لأنه من انقاد الذى أصله انقود

(والسين والنال من كسندع أزل * إذ بينا الجمع بقاها محل)

نهاية ما يصل اليه بناء الجمع أن يكون على بناء مفاعل أو مضاعف فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاءه بأحد البناءين حذف من ثأني بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى من اروائدها لمرية وحذف غيره فان تكافأ خير الحاذف فإذا تقرر هذا في مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع محل بناء الجمع ويحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع وإنما بقيت الميم للمزية التي لها لأنها تلت على معنى يخص الاسم وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله : (والميم أولى من سواه بالبقا) معنى أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين أحدهما أن يكون الزائد لمير اللاحق كالنون من منطلق فتقول مطلق يحذف اسون وإبقاء الميم والآخرى أن يكون الزائد لللاحق نحو مقعنس فتقول مقعس خلافا للمبرد فإنه يرى أن إبقاء أحد لضعفين أحق من إبقاء الميم وتشارك الميم في ذلك الميمرة والياء وإلى ذلك أشار بقوله : (والميم والياء منته ان سبقا) يعنى أن الميم والياء مثل الميم في كونهما أحق بالبقاء من سببقا للمرية التي لها بتصدرها ولهما في موضع بقاء فيه دليل على معنى وهى دلالتها على التكلم أو الغائب في الفعل المضارع فتقول في الميم والياء لا بد أن يكونا في بادئ الحذف والياء الميمرة ويدعم أحد الدالين الزائدين في الآخر والسين والتاء مفعول بأزل ومن متعلق بأزل وبقاها مبتدأ وقصره ضرورة ومحل خبره وبيننا متعلق بمحل واعراب البيت الآخر واضح ثم قال :

(والياء لا الواو احذف ان جمعت ما * كحيزون فهو حكم حتما)

يعنى انه يجب إبقاء الواو في حيزون وشبهها كيظموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حرايين وعظاميس يحذف الياء وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عصفور حين قلت عصفير وإنما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذف الواو لم يبق حذف الياء إذ لا يمكن ماصيغة الجمع والحيزون اعجزوز والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وان جمعت شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(وخيروا في زائدى سرندى * وكل ما ضاهاه كالعلندى)

وزن سرندى فعلا بزيادة النون والألف هذا جمعها فأنت تختار بين حذف النون وحذف الألف فتقول سراند وسراد وأصله سراندى وكذلك نلندى وعلا د وعلا دوا تما جارية الوحى أن تكون كل واحد من الزائدين لازمة على الآخر والسرندى الجرى على الأمور والعلندى ليعبر الصبح والواو وحى واعاند على العرب أو على الجوى بين وفى رائدى على حذف مضاف تقديره وخير وفى حذف ندى وكل معطوف على سرندى

(والسين والتام كسندع أزل) (قول للسكودى فتقول في جمعه مداع) أى بالتوسين أصله مداعى ياء مشددة غير مسوطة ففعل به ما فعل بجوار وغواش ولا تنقى الرياضات كلها أو اثنين منها في الجمع لأن بقاءها يخل بينية الجمع ولا تحذف الميم والتاء مع بقاء السين فيقول سداع لأنه وزن مهمل وأما سابل فهو مفاعل لاستغناء ولا تحذف الميم والسين فيقال سداع لأنه وإن كان ورامو حودا بقاء الميم أولى من البقاء بصدارتها وتحريكها ودلالتها على اسم الفاعل وهو مراده بالمعنى الذى يخص الاسم كما مر في قوله: وضمت ميم زائد قد سبقه. وإن كانت العاطف معنى في أول المنارح لكن لا يرد الميم (واسم أولى من سواه سابق) (قول للسكودى يعنى أن بقاء الميم أحق بالبقاء) تتبع في ذلك تعبير الاسم بأولى والذى في التوسين وعنه أن بقاء الميم متعين (وقوله كما ذكر) أى في قوله قبل لأنها تدل على معنى الخ (وقوله مقعنس) اسم فاعل من مقعنس الجمل إذا أبى أن يقاد وهو مسحق باحر نيم (وقوله فإنه يرى أن بقاء الخ) فيقال حينئذ قدس والحلاف بين المبرد والجمهور معنى على حرف اللاحق منزل منزلة الحرف الأصل لللاحق به أم لا فذهب للمبرد إلى الأول وذهب الجمهور إلى الثانى (والميم والياء منته ان سبقا) (قول للسكودى على التكلم الخ) الأولى على التكلم أو الغيبة وهو الذى يوجد في بعض نسخة المصححة (وقوله فتقول في الاءدو بسدد الخ) هما معنى ألد وهو الشديد الحصومة الذى لا يرجع للحق قل تعالى : وهو ألد الخصام . (والياء لا الواو احذف) (قول للسكودى كيظموس) العاسوس هى أمة الخلق من النساء والوفى وقال غيره من المائمة لهما منها وتطلق على العروس (وقوله إذ لا يمكن بها صيغة الجمع) بينه أنك إذا أبقيتها أما أن تقول حياز بن أو حيزان فعلى الأول أن يكون بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أو سطها ليس بلين وعلى الثانى يلزم أن يتقدم على الجمع ثلاثة أحرف وكلا الأمرين لا يصح فلا بد من حذفها أيضا فهو عن باب رأى الأمر يقضى (وخيروا في رائدى سرندى) (قول للسكودى لا مزية له على الآخر الخ) بل كل منهما له مزية لكن لم تكافأ تساقطا وبقى الأمر على التخيير فالنون رجحت بالنفد على الألف والألف رجحت بتقدير الحركات والنون ساكنة والمقدر كالمفوط به (وقوله الجرى على الأمور) وقال الجوهري الشديد وقيل القوى (وقوله البعير الضخم) وقال الجوهري اسم نبت والغليظ من كل شيء وقيل الذى يعلوك ويملك والله أعلم

﴿التصغير﴾

انما ذكر باب التصغير في باب التفسير لأنهما كما قال سيويه من واحد لا اشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها والتصغير ثلاثي وزائد وقد أشار إلى الأول بقوله : (فعلا اجعل الثلاثي إذا * صغرت نحو قذى في قذى)

يعني انك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضمنت أوله وفتحت ثانيه وزدت باء ساكنة بعد ثنيه فتقول في زبد زبد وفي قذى قذى بادغام باء التصغير في لام الكلمة والثلاثي مفعول أول واجعل وفعلا مفعول ثان ثم أشار إلى صيغة التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال :

(ففعل مع ففعل لما * فاق كحل درهم درهم)

يعني انك إذا صغرت الثلاثي قلت ففعل أو ففعل ففعل للرباعي المجرد نحو جعفر وجعفر وبرثن وبرثن وفعيل للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنديل أو ألف نحو شمال وشميل أو واو نحو عصفور وعصيفر وقد يصغر على ففعل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسأتي وفعيل مبتدأ وجبه لما فاق ومفعول دق محذوف أي لما فاق الثلاثي وجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف إلى المفعول ودرهما مفعول ثان يجعل ثم قال : (وما به لمنهى الجمع وصل * به إلى أمثلة التصغير صل)

يعني أنه يتوصل في التصغير إلى ففعل وفعيل بم يتوصل به في التفسير إلى فعال وفعيل فتقول في تصغير سفر حل ومستودع وحيزون ومطلق سفير ج ومديح وحزبين ومطلق وتقول في نحو سرندي سريد وات شئت قلت سريد وما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمير يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها وصل

﴿التصغير﴾

المناسبة بين البابين ذكرها السكودي لا اشتراكهما ناسقاط الواو فيكون ياءا لمعنى كونهما من باب واحد وفي بعض النسخ ولا اشتراكهما فالواو فيكون علة مستقلة قال بعض وهى كونهما حيثئذ من باب واحد أنهما يغيران اللفظ والمعنى ويردان الشيء إلى أصله والعلة الثانية هى ولا اشتراكهما وانما أخر التصغير وان كان كل منهما يغير اللفظ والمعنى لأن التفسير أقوى تغييرا من التصغير ولذلك جعله يصيغ كثيرة وأول من تكلم على التصغير الخليل والغرض من التصغير وصف الشيء بكونه صغيرا على وجه الاختصار فتقولك رجل أخضر من قولك رجل خضر مع كون معناها واحدا وفوائده ست وهى راجعة إلى التحقير والتقليل وشروطه أربعة انظر جميع ذلك في الصريح (فعلا اجعل الثلاثي) (قول السكودي يعنى انك إذا صغرت الخ) تبع طاهر عبارة المصنف والحق أن الكلام من باب حذف الإرادة أى إذا أردت تصغيره كافي قوله تعالى : فاذا قرأت القرآن . أى أردت قرأته (وقوله ضمنت أوله وفتحت الخ) وجهه الأول الحمل على الفعل المبني لمفعول لشبهه ووجه شبه أن انصغر فرع عن الكبير وبنى للمفعول فرع عن المبني للمفعول ووجه فتح الثاني حمل ما قبل ياء التصغير على ما قبل ألف التفسير واجتنبت الياء للفرق بين المسكر والمصغر وخصت بالزيادة لأن أولى ما يزداد أحرف المد واجتنبت الواو لتعلمها ولم يؤت بالألف وان كانت أخف من الياء لاختصاص جمع التفسير بها (فان قلت) لم خص جمع التفسير بالألف والتصغير بالياء (قلت) لأن الجمع ثقيل والألف خفيف والتصغير أخف من الجمع والياء ثقيلة فأعطى الخفيف لتسهيل ليقع التعادل (وقوله الذى قبل آخره ياء الخ) وأما إذا كان رباعيا مزيدا فيه غير أحرف المد الثلاثة أو حماسى الأصول فحكمه هو قوله وما به لمنهى الجمع الخ (وقوله فتقول في زبد زبد الخ) مثل بمثانين إشارة إلى أنه لا فرق بين الصحيح والعتل والهدى ما مع فى أمين وفى الشراب ويطلق على كل ما يشوش أيا (فعيل مع ففعل) (قول السكودي للرباعي المجرد) صوابه للرباعي لا فرق بين كونه محردا أو مزيدا فالجحد كما مثل والزبد كأحمد فانه يقال فيه أحميد (وقوله وبرثن وبرثن) القاموس برثن على وزن ففعل الكف مع الأصابع ومحاب الأسد أو هو للسبع كالأصبع للانسان (وقوله شمال) يقال ذقة شمال سريعة للشئ (وقوله وسأتي) فى قوله وحار تعويض يا قبل الطرف ثم اعلم أنه يؤخذ من قول الناظم هما ففعل مع ففعل ومن قوله قبل فعلا ان أبية التصغير محصورة فى هذه الأوزان الثلاثة وهو مقتضى وضع الخليل وذلك لأنه مثل بفليس ودرهم وندير قليل لم يثبت الصغر على هذه الأمثلة فقل وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم وديار ولم يتعرض السكودي لأعراب قول الناظم مع ففعل قليل متعلق بمحذوف حال من ففعل وفيه إتيان الحال من المبتدأ وقيل نه حال من الصغير الذى انتقل للجار والمجرور وفيه ضعف أيضا لأن فيه تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه ومزجها مع الحكم فى قوله وندير نحو سعيد مستقر فى هجر الخ (وما به لمنهى الجمع وصل) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان كان الورد حروفه أكثر من حروف ففعل وفعيل فكيف العمل فأجاب بقوله وما به الخ (قول السكودي إلى ففعل وفعيل الخ) أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما راد على الواحد ومثله قوله تعالى : صفت قلوبكما . أى قلبكما وحينئذ فلا اعتراض عليه بقولهم صوابه مثلى بدل أمثلة لأنهما اثنان ففعل

وبه لم يسمى ومتعلقان بوصول المعاني في به وبه الثاني ولى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال :

(وحائر تعويض يا قبيل الطرف * ان كان بعض الاسم فيها انحذف)

يعنى انه يجوز أن يعوض من المحذوف ما قبل الطرف في باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جاز أن التعويض في ذلك لا يلزم وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفارح وسعيرح وما حذف منه رائد كطليق ومطيلق والتصغير في قوله وفيها عائد على التكسير والتصغير وجاز خبر مقسم وتعويض منه وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقبله متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان وانحذف في موضع خبرها وفيها متعلق بانحذف ثم قال : (وحائد عن القياس كل ما * خالفه في لباين حكما رسما)

يعنى ان جميع ما أتى في بابي التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم في التكسير والتصغير والخارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه فيما جاء على خلاف قياسه في التكسير فوهم في جمع رهط أرهط وباطل أباطيل وهى الصلابة كثرة وما جاء من ذلك في تصغير فوهم في مغرب مغيران وفي ليلة ليلية وهى ألغاط كثيرة فلكتف من ذلك بما ذكرنا وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل ما موصولة وصلة خالف في البابين متعلق بخالف وحكما مفعول يخالف ورسما في موضع الصفة لحكما * ثم اعلم ان ما بعد التصغير ان كان حرف اعراب فلا اشكال نحو زيد ورحيل وان فصل بينها وبين حرف الاعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو حمزة في قوله مواضع منه على الاله من قوله : (انما التصغير من قبل علم * تأنيث او مدته الفتح انتم)

من اعراب حرف الذى بعد ما اعراب لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التأنيث ألف التأنيث المقصورة نحو قصبة وصبيحة ودرجة ودرجته وحلى وحلى وسلمى وسلمى وكذلك ما قبل مدته تأنيث وهى ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحراء وحمراء وحمراء ولما زاد الهمزة قبل الحذف فان الله ليس علامة للتأنيث وانما علامة التأنيث الألف الثقيلة حمزة والألف اللينة فائدة للبدل بخلاف ألف التأنيث المقصورة فانها علامة تأنيث فذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدودة وافتتح منه أوانتم خبره وتلوه متعلق بانتم ومعنى التلواتلى ومن قبل في موضع الحال من تلوه ومدته معطوف على عم ثم أشار الى اللوذين الباقيين من اللواضع الخمسة فقال : (كذلك مامدة أفعال سبق * أو مدسكيران وما به التحق)

يعنى أن الحرف الواقع بعداء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدة سكرات يجب أيضا فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك فتقول في تصغير أجمال أحيال وكذلك في نحو أفعال إذا سمي به رجل أفعال والمعاد سكران فعلا الذى مؤنثه فعلى وعلى هذا نه قوله : وما به التحق وتقول في تصغير سكران وعصشان سكران وعطيشان وتقول في تصغير سكران وسكران عظيمين وسريحين لأنه ليس من باب إعلان الذى مؤنثه فعلى وأما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لأن التأنيث والألف التأنيث لا يكون ما قبلها مفتوحا ولم يقولوا في تصغير أفعال أفعيل لثلاث تغيير صيغة الجمع ولم يقولوا سكران لأنهم لم يقولوا في جمع سكران كما قالوا في سكران سكران وما مبتدأ وهى موصولة وصاتها سبق ومدة مفعول سبق أو مدسكيران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذلك خبر مبتدأ وهم الشارح فجعل سبق في موضع الحال من أفعال

ومعنى (وفو له وصلى متعلقان بالح) ذب عن الفعل وهو فى المعنى به التقدم وقد مر أن التأنيث لا يتقدم وتقدم نظير هذا التركيب في التعجب في قوله وما به الى تعجب وصل والحق أن التأنيث صميم الوصل المفهوم من وصل والتقدير والحكم أو والحذف الذى وصل الوصل به أى وقع لتوصل به لم يسمى بالح (وحائد عن القياس) (قول للكودى في جمع رهط أرهط) القياس في جمع القلة رهط لقوله سابقا لفعل اسم صريح عينا أفعال والقياس في جمع الكثرة رهط لقوله سابقا كذلك أى فعمل يطرد في فعل اسم مطلق ألف (وقوله وباطل أباطل) القياس بباطل لأن باطل مثل كاهن النار في قوله : فواعل لقول الح ثم نه اعترض كلامه بصفها بأنه ترك أوزان من جموع التكسير مقيسة منها فعمل كعيد فيقتضى أن ما لم يرم من الأوزان مسموع وليس كذلك (وقوله ان كان حرف اعراب) أى حرفا يقع الاعراب عليه فيكون بحسب احوال ولا يكون هذا إلا في تصغير الثلاثى (وفو له فالوجه الكسر) تشبيها بما يقع بعد ألف الجمع (تبوا التصغير) هذا تحصيل ما يقتضيه قوله فعمل مع فاعيل من وجوب كسر ما بعداء التصغير (قول للكودى ودرجة الح) الدرجة حرفة قبل فيها قطن أو صوف تجعل دحل فرج المرأة أو اسدة لأجل دم الحيض (وقوله وكذلك ما قبل مدة التأنيث الخ) اعلم أن الألف الأولى في حمراء رائدة لعدة والثانية للمؤنث همة هى علامة التأنيث إذا علمت هذا فكلام الصنف على حذف مضاف بين مدة والماء تقديره أو مدته علامة أى التأنيث وكلام الكودى أو لا يقتضى أن الألف هى علامة تأنيث تبعا لظاهر النظم وثانيا يقتضى أنها رائدة وعلامة التأنيث الثانية وما انفصلت كلامه آخرها هو الصواب الذى لا يسمي المدول عنه لكن سياتى في النسب أن الناظم قال أو مدته فانه أطلق المد على ألف التأنيث المقصورة وتأنى له مع ما هنا (كذلك مامدة أفعال سبق) قول للكودى (الذى مؤنثه فعلى) الصواب أن يقول كما في

لانه جعله قيدا للجمع ثم قال :

(وألف التأنيث حيثما * وتاؤه منفصلين عدا * كذا المزيد آخر النسب * وعجز المضاف والمركب

وهكذا زيادة فعالنا * من بعد أربع كزعفرانا * وقدر انفصال ما دل على * ثنية أو جمع تصحيح جلا)

قد تقدم أن أنية التصغير ثلاثة فيل وفعيل وفعيل وتقدم أيضاً أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما يتوصل إلى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه الواضع الثلاثة التي ذكرها في هذه الايات الاربع فلم يفتد فيها بالتأنيث بل جعل بناء التصغير معبرا في صدرها وصار التأنيث بمنزلة كلمة أخرى غير داخل في حكم البنية الاولى الأولى ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون العتير في صيغة المصغر حمير وهو المبه عليه بقوله : وألف التأنيث حيث مدا التأنيث نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحرجة فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيل فيكون كحيفر وهو المبه عليه بقوله : وتاؤه لثلاث باء النسب. نحو بصري فتقول في تصغيره بصري فالباء غير معد بها أصلا وهو المبه عليه بقوله : كذا المزيد آخر النسب. الرابع عجز المضاف نحو عند شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المبه عليه بقوله : وعجز المضاف الخامس عجز المركب تركيب موح نحو بعثت فتقول في تصغيره بعثت وهو المبه عليه بقوله : والمركب السادس الالف والنون ازايتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعفران فصار المصغر إنما هو زعفر والالف والنون غير معتد بها واحترز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمها. السابع علامة الثنية نحو زيدان فتقول في تصغيره زيدان الك من علامة الجمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول في تصغيره زيدون وهو المبه عليه بقوله وقدر انفصال ما دل على البيت وقد فهم من هذه الايات أن قوله وما به انتهى لجمع الايات مقيد بان لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فانه لا يحذف منها شيء وألف التأنيث مبتدأ وتاؤه معطوف عليه وعدا في موضع الجر والالف في النسبة عائدة على الالف والتاء ومنفصلين مفعول ثان بعدا وحيث متعلق بعدا والزيد مبتدأ وخبره كذا وآخر ظرف مكان متعلق بالمزيد لانه اسم مفعول وللنسب متعلق بالمزيد أيضا وعجز المضاف معطوف على المبتدأ ومختل ان يكون مبتدأ وحرفه للذلة الاولى عليه وريادتا فعالان تدأ وخبره كذا وهاتين ومن بعد متعلق بريادتا وانفصال مفعول قدس وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما موصولة وصلت بدل وعلى التثنية متعلق بدل

التوضيح الذي لا يجمع على فعالين وقد رجع آخرنا إلى هذا حيث قال ولم يقولوا سكرين لأنهم الخ إذ كلامه هنا يقتضي ان نحو عثمان ثم لا مؤنث به يكسر فيه ما بعد باء التصغير على الاصل وصرح بذلك بعدوه خلاف الحق إذ التصغير تابع للجمع فاجمع على فعالين صغر على فعالين وما لم يجمع على فعالين صغر على فعالين وثمان يجمع على عثمان ثم يجمع على عثمانين فلا يصغر على عثمانين خلافا للمكودي وإنما يصغر على عثمان فهو داخل هنا وقد سأل ابن حنبل عن شيخه عن جمع دكان وسرحان فقال دكاكين وسراحين قال له عثمان قال عثمانون فقال له هلا قلت عثمانين قال أريت أحدا يتكلم بعير لعتنه وأنه لا قولها أبدا والسرحان القتب والاسد ووسط الخوض (وألف التأنيث حيث مدا) (قول المكودي نحو حمراء) قيل صوابه قرفصاء لان حمراء ليس قبل الالف فيه الاثلاثة حُرِفَ وما كان كذلك لا يجمع على معادن وهذا الاعتراض مبنى على ان هذه المسائل التي أتى بها الناظم للفرق بين التكسير والتصغير وسيأتى ما دل على ذلك (وقوله نحو بصري الخ) قيل صوابه الخليل بعقري نسبة الى عبقري اسم يلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب (وقوله نحو عبد شمس الخ) قيل صوابه أن عثمان بنحو امرئ القيس والتكسير والتصغير لا يختلفان في هذابل المضاف اليه في كل يبق فتقول في التصغير امرئ القيس وفي التكسير امرئ القيس (وقوله نحو ياعياك) قيل صوابه الخليل بنحو معدي كرب لماصر (وقوله نحو زيدان) قيل صوابه مسلمان لماصر (وقوله نحو زيدون) قيل صوابه مسلمون لماذكر فتبين بهذه الاعتراضات انه لا يصح من أمثلة المكودي الثمانية الا الثانية والسادس والاعتراض عليه مبنى على ان هذه المسائل يفرق فيها التكسير مع التصغير وجمع التكسير على صيغة مسبى الجوع لا يكون ثلاثيا حتى يحتاج للفرق فيكون على هذا قول الناظم من بعد أربع يرجع للجمع فيكون حينئذ صوابه أن يمثل ما فيه أربعة حُرِفَ بما ذكرنا لكن بشكل على كون هذه المسائل للفرق ببيان الناظم بعجز المضاف فانه لا يهترق فيه التكسير مع التصغير وبشكل عليه أيضا إتيانه بالمثنى وجمع الصحيح مع انها لا يجمعان جمع تكسير حتى يفرق فيها بين التكسير والتصغير ولذا قال الشهاب ان الناظم لم يرد استثناء ولا تفرقة واعا أراد أن هذا حكم من أحكام التصغير وعليه فأمثلة المكودي كلها صواب ويكون من بعد أربع انما يرجع لعلان كما قال لكن الجواب أن يحذف المكودي قوله لكن خرج مع قوله وقد فهم من هذه الايات لان ذلك إنما أتى على ان هذا مستثنى من قوله وما به انتهى الخ وقد علمت ان الحق خلافه ثم ان

و جمع معمول مقدم بخلافان عطفت جلا و معموله فهو من باب عطف الجمل ثم قال :

(وألف التائيث ذو القصر متى زاد على أربعة لن يثما)

يعني ان ألف المائتين القصيرة إذا كانت حاملة فمما عدا حذف لاسها لما لم يتمكن النطق بها حكم لها بحكم التصل فحذفت لان بقاها.
مخرج الجاء عن هـ ثل فعيين وفمعييل وذلك نحو فوري وعري قرو حبركي وحبير لثان كان ثالث ما فيه ألف المائتين الخامسة ألقاها أشار إليه بقوله:

(وعند تصغير حباری خیر * بین الحیری قادر واخیر)

حذرى اذا صغر حار فيه حذف الألف الأولى و هـ ألفت أنث وقول حبرى وحذف الف التائت فقول حبر قبل الألف الأولى ا. و د م اء التصغير فيها وفيهم منه ان مسوى نحو حارى مما أنه حامسة لتأيت يجب حذف ألفه وعدم متعلق بخير وكذلك من والظاهر في عدم ههنا انها بمعنى في ثم قل :

(واردد لاصل "یا ایہ قلب" * فقیمة صیر قویمة نصب)

يعني ان ثاني الاسم للصغر يرد الى أصله اذا كان متقبلا عن غيره وشمل ستة أنواع الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمه فتقول
وراء ما أصله واو فانقلبت الياء نحو مات فتقول فيه ثوب الثالث ما أصله باء فانقلبت واو نحو موقن فتقول فيه ميقن الرابع
ما أصله طاء فانقلبت الياء نحو اب للسن من الابل فتقول هـ ثيب الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب
السادس ما أصله حرف من غير حروف العلة نحو قيراط وديار فتقول فيها قيريط ودينير لان اصلها قراط وديار وانما رجع
الى كاه اير أصله اير وانما موحد العلب وثبتا معا بوزن بارد واصل متعلق بارد وليست ثانيا وفهم من تخصيصه الذي ان اشد
نقل متقبلا عن أصله لم يرجع الى أصله نحو قائم فان الهمزة فيه بدل من الواو فتقول فيه توييم الهمزة وفاب في موضع العت
التي وقية مفعول أول بصير وقوة مفعول ثان وقد جاء بعض ما هو متقلب عن أصل غير مردود لاصله واليه أشار بقوله :

كودى حم اسحق على اذكر والعواصم على ميثاق اذكر والمؤث (وقوله وجمع مفعول مقدم الخ) هذا ان قرىء جمع بانصب
 وقرىء بالجر كان مفعولا على ثنية وجملة حلا حيفتد بمعنى ظاهر في محل جر نعت جمع ولا يكون تنميا بل لاجراج نحو سنين
 (والمثبت انيت ذو النصر) (قول سكودي قرقرى الخ) قرقرى اسم مكان (وقوله وجبركي) اسم للرجل العايد الطويل الظهر
 سيد الرحمن وقال ابن داحية في اسم بامر ادعوا نعت في تمثيله بجبركي ان اللفظ للاحقاق لانه يقال في المؤث حركاة ولو كانت الالف
 في التمام لكانت في حركاة (والمثبت) عن المكودي بان الحرسى وابن نسا على انها للتأنيث وها حافظان فمعهم الكودي
 وعرص عليه انه انما نعت في ذكر هذا ثبت انه مكرر مع قوله سابقا وما به انتهى الجمع وصل (والمثبت) انه انما ليرتب عليه ما بعده
 وهو هو قول المصنف معنى زائدا على ان كان له الحكي وسلمى فلا يحذف وقد مر في قوله لا والواو الميم الخ (وقوله ما فيه الف التانيث الحامسة
 ان) حسب الدال الالف ما اظهر في الاطراف جارى والحق انه لا يشترط كونه لقاولا دارا في التوضيح قرباء لوع من الثمر (وعند تصغير
 جارى هذا بعد لعل احد الالف جارى اسم طائر تقع بالفتح واحد لا مذكر والمؤث والواحد والجمع وفي ذلك التثنية بعضهم فقال :

سألكم أهل الحلاصة كلاكم * عن اسمها جمعا وفردا لا يختلف

وَوَدَّعَهُ أَفْنًا وَتُدَّيْهُ سَوَا * أَجْبُوا عَيْدًا نَالِجِيحِ فَيَعْتَرِفْ

هـ ایا عاضلا مالکرمات فد ارتدی * ولا زال مالتحقیق بسمو وی تصف

ایت بلعز فی جاری فاعظه * مدام وما مثل له ایس یخلف

(وارد لاصل ثانياً لب) (قول الكوفي إذا كان مغلباً عن غيره فتح) أشار بهذا إلى أن متعلق قلب في النظم محذوف وبقدر علماً وهو عن غيره واضح صادق بما إذا كان الأصل حرفاً ليس أو غيره ومخصص ذلك بي إذا كان الأصلية غير صواب (وقوله تحو قيمة) أصله قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وقوله نحو باب) أصله بوب فببت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (وقوله نحو مؤمن) أصله ميقن من اليقين قلبت الواو ياء لسكونها وضم ما قبلها وسيقولون ياء مؤقن بدلها اعترف (وقوله نحو تاب) أصله تيب لانه من اليب فقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ويطلق تاب أيضاً على السوء التي تلي الرباعية من الاسنان وهو معلوم (وقوله نحو ذيب) أصله ذئب بالهمز فقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها والتدب معلوم (وقوله لان أصلها قراط ودنار) بنشد يد الرا في الأول والون في الثاني ثم أيد من أول اللذين الياء كراهية الضعيف ثم انه يدخل تحت كلام للصنف نحو آدم مما إذا كان حرفاً لينين متلو عن همزة مؤنثة فآخرى إذ أصله آدم بهمزتين وقضى كلامه أنه يصغر على أي دم بهمزتين والحق انه انما يقال أو يدم بالواو ولهذا أصله مسدى عند الواحد الوثني لبى بقوله : **وارد لاصل ثانياً ان أبداً * لنا وذو همز يلى همزاً فلا**

(وشند في عديعبد) ووجه شذوذه ان الياء فيه مبدلة عن واو قياسيها عويد كقوية فلم يردوه الى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود وضم العين ثم قل :
 (... وحتم * للجمع من ذاما التصغير علم) يعني ان ما ردا الى أصله في التصغير يردا أيضا الى أصله في الجمع فيقاب في جمع ميزن موازين وفي
 باب أبواب وفي ناب أنياب وفي عيدا عياد كقاولوا عييد وعييد فاعل بشذ وما رفوع بحتم وللجمع ومن ذامتلقتان حتم وما موصولة وصلتها علم
 والتصغير متعلق بعلم ثم قال : (والآلف الثاني المزيد يجعل * واوا كذاما الأصل فيه يجعل) للآلف الثانية خمسة أحوال الأول أن
 تكون مبدلة من واو الثاني أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمهما في البيت قبله الثالث أن تكون زائدة كضارب الرابع أن تكون
 مجهولة كعاج الخامس أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب
 الابدال والآلف مبتدأ والثاني مبتدأ والمزيد كذلك ويحسن خبر المبتدأ وواو مفعول ثان يجعل وما مبتدأ وهي موصولة والأصل مبتدأ
 ويجعل خبره وفيه متعلق بجعل والجملة صلة وما والخبر كذا ثم قال :

(وكل المنقوص في التصغير ما * لم يحو غير التاء ثالثا كما)

يعني ان المنقوص اذا صغر ردما حذف منه والراد بالمنقوص هاما حذف منه حرف أصلي لا المنقوص القياسي وهو ما آخره تاء قدر فيها الضمة
 والكسرة فشمعل قوله المنقوص ما حذف فتؤه كعدة أو عيه كنية أو لامة كسقيود وشمعل فيها ما ليس فيه ياء كيد وما فيه التاء كسنة وشمعل
 أيضا ما كان على حرفين كالكلمة المذكورة وما كان على أكثر من حرفين ككثير هائر فيمن جعل الاعراب في لراء وصله هائر فحذفت منه الهمزة
 فهذه كلها يردلها المحذوف الا ما كان له ثالث وليس تاء فمفعول فيها وعيدة يردلها تاء وثانية يردلها عين وسنية يردلها لام وتقول في هر
 هو ير للاستغناء عن رد الأصل باقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله ما لم يحو عدا تاء ثالثا أي ما لم يحو غير التاء فنحوى التاء غير التاء
 لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما يحتمل ما الاسمية والحرفية وحكمهما في ذلك واحد وذلك انه اذا سمى بها ثم صغرت فتصغير كمنقوص الذي
 على حرفين فلا بد من تسكيلها ليتوصل بذلك الى ساء الصغر فتقول موى وفي تسمية بذلك نظر فان ما سمى به من المصنوع على حرفين به
 حرف لين يجب تسكيله قبل التصغير فتقول في رجل مسمى بما ماه وليس تسكيله موقوفا على التصغير ولذا في ذلك أحسن شرح ونظرة
 وقوله المنقوص مفعول يكمل وماظرفية مصنعية وثالثا مفعول يحوى وغير التاء منصوب على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها والتعذر
 ما لم يحو ثالث غير التاء ثم قال :

(وشند في عديعبد) (قول المسكودي مبدلة من واو) لأنه مشتق من العود وهو التكرار والرجوع وسمى عيدا تاء من ياء عود على الأساس
 بالخير والفرح والسرور (وقوله بتصغير عود) الخطب المعلوم وعودا لله والطرب وعود الطيب وجمع هذه الثلاثة أعود وعيدان وجمع
 عيادله وسم عياد قلته في الصحاح (وحتم * للجمع) اعترض بوجوب حذف التاء على الصغر مع تقدم الجمع واحداً ان يكون على التاء
 في الذكر وهذا من أني حيان عجيب لان الواجب تقدم حكم الحال عليه وهو حاصل هنا لقول المسكودي من ذاما لم يردع الاظم شذواً وواب نعم
 لو تقدم قوله والآلف الثاني الزيد يجعل واو على قوله وحتم الخ لكان أولى لان حكا الألف في التصغير والتكيد واحد (قول المسكودي كـ)
 تقول في تصغير عودج والعاج عظماء ل (وقوله وسيأتى في باب الابدال الخ) في قوله :

ومدا بسل ثاني الهمزة من * كة ان يسكن كآثر واتمن

ان يفتح إثر ضم أو فتح قلب * واوا ويا إثر كسر ينقلب

(وكل المنقوص في التصغير) (وقوله كعدة) أصله وعد بكسر الواو وفتحت حركة الواو الى العين وحذفت الواو وعوض منها هاء التاء (وقوله
 كنية) أصله ثوب ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو وعوض منها هاء التاء ثبت فاذا صغر دلأصله ولما راد بالتبسيط الحوض وأما الثانية فهي
 الجماعة فأصله ثوب فالمحذوف اللام فهو من بابسة (وقوله وما كان على أكثر الخ) قد اضطرب كلام المسكودي فظاهرهما أن هائر مثار للمنطوق
 وآخر حيث قال وذلك مفهوم الخ جعله من المفهوم والصواب ما اقتضاه كلامه آخره واعلم ان هائر اسم فاعل من هائر هو وإذا تقدم فتقول في اسم
 الفاعل منه هائر ثم فيه قولان قيل حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو وحذفت على غير قياس فها حيث نذ على وزن قل الأعراب حيث نذ على
 الراء وهذا هو الذي في كدى وقيل داخله القلب فقد سلت لام الكلمة على عين وهي الراء وأحررت العين وصار هائر وعي وزن فاعل فقلت ان الواو
 لا تكسر ما قبلها فصار هائر فاستثقلت الضمة على الياء حذفت الياء فهو بمنزلة قاض وعار فبكون معر بابا الصفة والكسرة
 المقدرتين على الياء وعلى كل يصغر على هو ير غير رد المحذوف وقيل لا اضطراب في كلامه وأنه عم في وشمعل مطوقا ومفهوما ثم بين بعد وأمله
 (وقوله ثم مثل ذلك الخ) لم يردانه مثال للمفهوم الذي ذكره قبل متصلا به بل أراد انه مثال للمنطوق والدليل عليه ما ذكر بعد وأياه هاء ما قبل على

(واحتم بتا التائیت ماصغرت من * مؤت عار ثلاثی کسن)

و قد قيل كذا وقد قالوا انه لا يتغير الا الاسم لم يرب فاداسميت به اوضح على حرفين وان كان الثاني صحيحا بقي على حاله بعد التسمية نحو وهل
و قد قيل كذا وقد قالوا انه لا يتغير الا الاسم لم يرب فاداسميت به اوضح على حرفين وان كان الثاني صحيحا بقي على حاله بعد التسمية نحو وهل

وہمب اثانی منائی * ثانیہ ذوالین کلا ولاء

ويجتمع أهل القلعة في التسمية وداعب قلب المعمر ماء وأدغمت ماء التفسير في فالكامل حينئذ انما وقع حين التسمية وقبل
المعمر أي: الكامل ووقع في التفسير على حق يكون ما في الظلم مثالا له داخل في قوله وكل المقوص الخ والصواب حينئذ أن يمثل بما آخرو
صحيحه وقابله به بشايعه هو له

وكل المشوص في التصغير ان * لم يحو غير الياء ثالثا كن

والأعراض منه كيفية منبج على أن لا ردم الاسمية أو الحرفية المسمى بها وحق أن يراد بما لمصو رماء المند والممز وهو الشروب فهو
ممنوع حتى لا يلامه حذف الهمزة التي أصلها هاء فاد اصغر فردد الهاء فيقال موه فيكون قول الصنف وكل المقوص صدقاً عليه
لا أن من حيث وهذا هو السبب (و قد ترجمه حر) (قول كدى حذف الراء الخ) كلامه يقتضى انه هما حذف حرف زائد من الصغر
فانه يقال له تصغير الترخيم وليس كذلك بل لا يقال له تصغير الترخيم الا اذا حذف منه حرف زائد صالح للبقاء في الصغر لغير الترخيم كأحمد
فيصح أن يقول في غير الترخيم أحمد فحذف الراء حيث نمنه وهو الهمزة فيصير حميد يقال له تصغير الترخيم وكذلك اسائر أمثلة المكودي
بدون ما لو كان الزائد محذوف لغير الترخيم فلا يقال له تصغير الترخيم نحو محرم فقول في تصغيره حريم بحذف الهم فلا يقال فيه تصغير الترخيم
(وقوله هو الكس) الثوب المعلوم مطابق على جانب كل شىء وطابق أيضاً على السيف (وقوله نحو شمال) هي الناقة الخفيفة اللحم وباء بترخم
عنى مع (واختتم الثأنت) (قول كدى وشمل قوله ثلاثى أو بعة أنواع الخ) وذلك لان الثلاثى إما أصالة حالاً ومآلاً ككتف وإما ثلاثى
صالة أى حالاً نحو يأسه يدي وإما ثلاثى مآلاً وعاقبة غير ثلاثى أصلاً وحالاً نحو صما فان صغرت وهور باعى (قلت) مبي ثلاثيات
فحذف الياء الثانية أو الثالثة دون الأولى لانها أنى بها للتصغير خلاف ما يقتضيه قول المكودي فحذف احدى الياءات كاستقف على النص وانما
حذف احدى الياء من قال كدى على القياس المقرر في هذا الباب أى بب المقوص كما قال ابن غازى وهذا القياس لم يذكره في الألفية بل هو
حاشية عليه ونصه اعلم ان هذا كان بعد الياء الصغيرة بان حذف الياء الى آخر الحروف فتقول في عطاء عطى وفي قضاء قضى اه والصورة
الارادة عند كدى هي عين البالية في كلامه لان كلا منهما ثلاثى مآلاً والشمال الرح الشرقية ومن في كلام الناظم واحدة الاسنان
(ام يكن) (قول المكودي ثلاثى ليس بتصغير عمره الخ) أى الدال على ان العدود مذكر مع ان العدود عندك مؤنث (وشذ ترك
دو بالسى) (قول المكودي وهي دود الخ) لدود الإبل من الثلاث الى التسع وقيل الى العشر (وقوله وشول) بفتح الشين

وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد وعرس وضحي ولعل ونعم وقد شذبا الحاق التاء فيم زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله :
 (وسدر * إلحاق تافيا ثلاثيا كثر) يعني أنه ندر إلحاق التاء في الرائي على ثلاثة كقولهم في قدام قد يوق في وراء وري قويا أمام أم حمة وقوله
 ما لم ماضية مصدرة وفي يكن ضمير عائدة على المؤنث العاري ويرى في موضع خبر يكن وإذا ليس متعول أن يرى وبالك متعلق يرى وترت فاعل بشد
 ودون متعلق بشد وإلحاق تافاعل بندر وما موصولة وصفتها كثر بفتح التاء وثلاثيا مفعول بكثروا بمعنى كثر غلبته في الكثرة ثم قال :
 (وصغروا شذوذ الذي التى * وذامع العروع منها توافد)

التصغير من حملها التصريف فقه أن لا يدخل غير التمكن من الأسماء الاداء الذي وهو وعهد لشبهها بالأسماء للتمكن في كونهما بوصف وبوصف
 بهما فاستيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف فيه تصغير التمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل البعير وعوض من ضمها بمزادة في
 الآخر ووافقت للتمكن في زيادة ياء ساكنة فليل في الذي والتي الدنيا والتياوي داودا وتيا * وقد اعترض لمرادى هذا البيت ولا بد من
 إيراد اعتراضه لصحته قال أعلم أن قول الناظم وصغروا شذوذ ما معترض من ثلاثة أوجه أولها أنه لم يبين الكيفية بل صاهره بوجه أن تصغيرها
 كتصغير التمكن وثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومها لأنهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها أن قوله تافا توافد في تصغير كما
 تصغرتا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من أولها ط المؤنث الاتا والواو في وصغروا عائد على الحرب والذي والى مفعول تصغروا وشذوذ مصدر

نوف قليلة اللبن جمع شائلة على عير قيس (وقوله وحرب) بفتح الحاء وبالباء الموحدة الباقية لميزولة ويحقيق أنباء على القتال لا بهامؤثة
 أيضا قال تعالى : حتى يضع الحرب أورارها فالهاء عائدة على الحرب (وقوله وقوس) قال الجوهري مذكروا مؤنث في أمثال في لتصغير
 قويسة ومن ذكر قال قويس وكذلك درس يذكر ومؤنث وحيد وكيف يمكن عددها هـ فما لا لبس فيه (وقوله ودرع الحديد)
 الدرع بكسر الدال المهملة واحترق بقوله الحديد مما إذا قصد بالدرع التميص فهو مذكر مطلقا ولذا قيل :

والدرع أن يعن به القميص * فليس عن تذكره محيص

قلت هذا هو الذي ذكر عبر واحد والذي لابن هشام في شرحه أنت سعاد أن كان المراد به قميص امرأتهم ومدكروا أن يريد
 قميص الذكر فهو مؤنث واستدل على ذلك بقوله تعالى : هن لباس لكم وأنتم امنن لمن (وقوله وعرس) كسر العين مراد زوجة والعروس
 الرجل وقد يستعمل في المرأة مادامت عروسا والعرس بضمين وبضم فسكون طعام الوليمة (وقوله وضحي) لضحوة أربعة أعمار والضحى
 المراد هنا فوق ذلك والضحاء بالمداق قرب منتصف النهار (وقوله وتغل) بفتح النون اسم للمرأة وقيل بكسر النون اسم للمرأة بفتح اسم
 للعل المعلوم (وقوله ونصف) انصف بفتح النون والصاد وبقاء آخر الحروف امرأ الكهنة التي بدست بشابة ولا يحور وما أحسن فوب منهم :

لا تنكحن محوزا أو مطلمة * ولا يسوقها في جبلك القدرا

فان أنوك وقالوا أنها نصف * فان أطيب نصم الذي عرا

(وسدر * إلحاق تافيا) (قول السكودي في التوطئة وقد شد الخ) أشار به إلى أن المصنف أطلق المدور وراد به الشذوذ (وقوله كقولهم
 في قدام الخ) يقتضي أن التاء سمعت في غير هذه الظروف الثلاثة وليس كذلك ووجه إلحاق التاء في هذه الظروف الثلاثة خاصة أن جميع
 الظروف غيرها مذكورة فلم يظهروا التاء فيها لتوهم تذكرها كغيرها إذ لا يعلم شيئا بالاسرار عنها لئلا منها الخفية ولا يعود الضمير عليها
 ولا بوصفها بل بالتصغير فقط (وصغروا شذوذ) (قول السكودي فقهه أن لا يدخل الخ) عملا بقوله أول التصريف حرف وشبهه من الصرف يرى
 (وقوله قرك أولها) فان كان مفتوحا بقي على فتحه وانما ترك ذلك تنبها على الفرق بين تصغير التمكن ونحوه (وقوله وعوض من صمد)
 أي ضم فيل ومحل تعويض الألف فيما عدا المختوم بزيادة علامة ثنية كاللذان أو جمع كالذين والأفهما لا يعوض فيهما إلا الألف
 لطولها بالزادتين (وقوله في زيادة ياء ساكنة) أي وفي لزوم فتح ما قبلها وتكامل ما سمع من الثلاثة (وقوله في الذي ولقي السا والسايا)
 بقاء أولها على فتحة وثانيها زيادة حرفين ياء التصغير والألف وإدغام ياء التصغير في ياء الذي والتي وفتح الياء التي كانت
 قبل التصغير في المكسر لأجل الألف (وقوله في ذاوتاديا وتيا الخ) بقاء الحرف الأول على فتحه وثاني ياء ساكنة مدعمة
 في الياء المنقلة عث ألف ذاوتاديا وتيا في الآخر عوضا عن ضم الألف وفتح ما قبله هذا على قول الكوفيين أن ألف
 ذاوتاديا زائدة وهما موزعان على حرف واحد وقال البصريون اتها ثلاثيان وإن الأصل فيهما دي وتيا ياءين أو يواو واء خذفت الأولى عين
 الكلمة وقلت الثانية لما قرده في التصغير حينئذ إلى أصله فتقول ذيا وتيا ثلاث يأت أولها عين الكلمة وثانيها التصغير وثالثها لام

هذا الباب يسمى باب النسب و**باب** لانتفاضة وقد سماه سيبويه بالسمعية قوله :

بأنها تزداد أن تنسب إلى أب أو قبيلة أو إلى رجل أو حرماء مشددة وكسر ما قبلها وفهمه ثلاث تعبيرات زيادة الياء وكسر ما قبلها
واقتباس الأعراب الساوهم من تشبيهه بالكرسي لها حرف اعراب وفهمه الياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها
والمفعول رادوا رادوا على العرب وكري موضع اسمته ياء وكل مبتدأ وموصولة وتلي حلتها والضمير العائد على الموصول
الذي في منه وفاعل فيه ضمير مستتر يعود إلى ياء وكسر ووجب حلتها من مبتدأ وخبر في موضع خبر كل والضمير في كسر عائد على الحرف
الذي في ياء الاء اعدان هذه تسميات الاء إلى ذكرها في هذا البيت مطروفة في جميع الأشياء المنسوبة وقد يضاف إليها في بعض
الأمثلة تعبيرات أخرى وقد أشار إلى بعضها بقوله :

والله اعلم بالصواب. فثبت أن النسب لا يثبت إلا بالعلم. والى ذلك ما تقدم ذكره من أن النسب لا يثبت إلا بالعلم. والى ذلك ما تقدم ذكره من أن النسب لا يثبت إلا بالعلم. والى ذلك ما تقدم ذكره من أن النسب لا يثبت إلا بالعلم.

ادرس

والله اعلم بالصواب. وقد عرفت ان النسب قد يطلق على ما في اللغة - ارف كما كان ربه - اخصر من ربه - حقه فكذلك زيد يسمى اخصر من زيد بن
يحيى (قول السكودي والبالافقة) اريدوا اضافة هذا المعنى وهي نسبة هذا اليه. والافلاضافة هنا مقبولة كالأضافة للدرسية فانهم
سموا ابا الفاضل ابا زيد اريدوا اضافة هذا المعنى وهو ان غلام مناصف ورد مصاف اليه ومعناه مناصف منسوب الي زيد فإذا قلت قرشي
بني هاشم مناصف الرجال المنسوب بمنزلة غلام من ربه هو المنسوب بالمنزلة ربه (باء كما ذكر في زادو اللبس) (قول السكودي الى اب
أبي زيد) معنى قوله مناصف الرجال قول داود بن أبي عمرو قول زكري وعمرى ومعاذ بن النسيب نسبة قرشي لقرشي ومثاله الثالث مني
ومعاذ بن النسيب مناصف الرجال معنى قوله مناصف (وهو لغز في الباء) اعلم انه يرد هنا أسئلة أربعة بأن قال لم احتجج للزيادة ولم
يرتفع الياء فقلوم زيد آخر ارم ذات مشددة فالجواب عن الاول بان النسب معنى طادت والمعنى الحادث لا بد له من علامة يتميز بها
وهي اياء. وعن الثاني ان اولى ما يرد حروف الين ولم يرتفع الياء لئلا يصير الاعراب تقدير فيتنسب بالمقصود ولم يرتفعوا الواو لانها
أصل من اياء. وعن الثالث انها بمنزلة الاعراب فهو لا يكون الا آخرها فكذلك ما كان بمنزلة ووجه كونها بمنزلة الاعراب ان كلامهما
صار على ما صار للنسب ولا عراب عارض لعدم لزوم رفع ولا سب ولا حروف عن الرابع بانها لو حقت لا تنسب بياء المتكلم وأيضاً الحجة
فقد خفي لاء الساكنين كما صفت السلاطة على النسب وهذا شيء ذكرنا ولى ما علم به ما ذكر (وقوله وكسر ما قبلها الخ) هذا
وإن كان يتم له التشبيه فلا ينبغي ادخاله في كلام المصنف لئلا يتكرر مع قوله بعد وكل ما تليه كسره وجب (وقوله فانها حرف اعراب الخ)
يعني اذا كان المنسوب مدكراً (وقوله لتشبيهه بياء النسب الخ) هذا المفهوم في محله صحيح لأن التشبيه غير المشبه به لكن هذا خلاف قاعدة المصنف بل
قاعده انه اذا علق الحكم على شبهة شيء فالمراد بذلك الشيء وشبهه كقوله سابقاً والاضاهى اقنيسما الآن يقال هذه القاعدة عنده غير
مطردة أو يقال أراد بياء كرسى بعد النسبة اليه فتكون الياء فيه للنسب كما يأتي وإنه من جملة الصور الداحلة في قوله ومثله مما
حواه حذف فتكون قاعده لم يختلف (من قلت) ياء للنسب مشددة فيها يا آن فلم عبر المصنف بياء (قلت) لما كان الانسان يرتفع
بهما دفعة واحدة نزلتا كأنهما باء واحدة (ومثله مما حواه احدى) (قول السكودي يعني ان آخر المنسوب) الاولى أن
يقول للمنسوب اليه الا أن يقال انه لما قرن بياء النسب صار اسماً للمنسوب (وقوله وفي هذا الاخير وجه آخر)
هو الآتي في قوله وقيل في الرمي مرموى الخ وفي هذه الأنواع الثلاثة التي ذكر لا يفرق بين كون الياء للنسب وبين كونها لغيره

فقول في النسب إلى فاطمة فاطمي وإنما حذف التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثا نحو مكتبة وأما ألف التأنيث المتصورة فإن كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها للنسب نحو قرقي في قرقي وحثيث في حثيث وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

(وان تكن ربعا ثان سكن * قلبها واوا وحدهم حسن)

يعني ان ألف التأنيث المتصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جار فيها الحذف واوا نحو جلي فتقول فيه جلي وحلاوي وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة في اسم ثابته متحرك نحو جزى وجب حذفها لدخولها في السابغ الأول ولم يتعرض لراجع من الوجوهين قبل والحذف أحسن ومثله مفعول بالحذف والماء فيه عائدة على ياء النسب ومما يتعلق بالحذف ما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى لياء وصلبها حوه وانعاند على الموصول الضمير المستتر القائل بحواه والماء في حواه عائدة على الياء وجوز أن يكون ما واقعة على الياء والماء عائدة على ما والضمير المستتر في حواه عائدة على الاسم الحاوي للياء ومن على الوجه الأول ليعبر عن وعلى الثاني لبيان الجنس وتاء تأنيث أو مدته مفعول ثبثا ثم قال: (لشبهها للمحق والأصلي ما * لها) يعني أن الألف لرابعة إذا كانت للحاق نحو دفرى أو مقبلة عن أصل نحو مرمى جار فيها ما جار في ألف التأنيث من قلبها واوا وحدهم فتقول دفرى وذفرى ومرى ومرموى إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف وإلى ذلك أشار بقوله: (وللأصلي قلب يعنى) ففهم من أحسن من مرمى ومعنى يعنى يخار وفهم من تخصيصه الألف الأصلي باختيار القلب أن ألف الحاق بالقلب فيكون كالألف في اختيار الحذف والمصوص عنه في غير هذا الكتاب ان القلب في ألف الحاق أحود فيبغى أن يحذف كلمة ها على ما في الأصل في الأصلية أكثر من القلب في الحاق وان كان القلب فيها جميعا أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكتاب والحق في قلبها والأصلي معطوف على المحقق وما مبتدأ وهي موصولة وصلبها الماء والحرف في المحرور قبل ثم استدل إلى الألف الأصلية بقوله: (والألف الجار أربعة أرل) يعني ان الألف الخامسة لما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الألف الأصلية نحو مدحى وألف التأنيث نحو جبارى وألف التكثير نحو قبعرى وشمل أيضا الألف الخامسة كمثل السبعة والسادسة نحو مستدى وحادى وقبعرى فقول مصطفي وجبارى ومستدى وخليطى وقبعرى بالحذف في جميع ذلك ثم استدل إلى ياء المقوص وبدأ بالحامسة بقوله:

الا تقديرا وأما اللفظ فواحد ومراد المصنف بقوله ومثله حواه ما إذا كانت الياء رابعة لأن كانت ثابته فسيأتي في قوله وسأرا مع لام الح وان كانت ثابته فسيأتي في قوله ونحو حتى فتح الح (وقوله فتقول في النسب) أى في المنسوب المذكور (وقوله إذا كان المنسوب إليه) هكذا في غالب النسخ والصواب حذف إليه كما يوجد في بعض النسخ (وقوله مكتبة) يعني أحدها قبل ياء النسب وهي تاء مكة لوجوده في المنسوب إليه والأخرى بعد الياء دالة على تأنيث المنسوب فقد اجتمع علامتي تأنيث في كلمة دكة في غالب النسخ وفي بعضها مكتبة بناء لا غير وهو غير صواب لأنه ليس فيها العلامة تأنيث واحدة وهو المراد (وقوله فصاعدا) أى أو رابعة نبي ما عني فيه محرك نحو جزى وحيدى بدليل ما بعد (وان تكن ربعا ثان سكن) (قول السكودي ولم يتعرض للراحح) قول الشهاب الصواب ان قوله وللأصلي قلب يعنى صريح في ان الاحود في التي للتأنيث الحذف لأن ذلك بيان للحالمة هذه والال لم يحتاج إليه فإما أنه فانه دقيق (وقوله عائدة على ياء) الأولى أنها عائدة على مثله أول البيت وان كان التثنية هو التاء (وقوله ونحو الح) انما هو الذي لا يسمى المفعول عنه إنما هو الوجه الأول (وقوله مفعول ثبثا) فتكون لانهية وثبتت بضم اثناء مضارع أثبت مبنى لاتصال نون التوكيد به المبدلة في الوقف ألفا ولم يتعرض للسكودي لاعراب حسن وفي مثل هذا خلاف قليل هو خبر عن الأول لسببته وخبر الثاني محذوف دل عليه المذكور وقيل خبر الثاني لقربه وخبر الأول محذوف وقيل أنت بالخيار (لشبهها للمحق) (قول السكودي يعنى ان الألف الرابع الح) خص ذلك بالألف الرابعة ليكون المصنف تكلم بعد على ما زاد على أربعة ولو عمم هنا في التشبيه لكان تكرارا مع ما بعد الا أن المصنف يقتضى ان التفصيل الذي مرفى ألف التأنيث من كون الثاني ساكنا أو محركا يأتي ههنا مع أنهم ذكروا ان ثابتي ما فيه ألف الحاق أو الأصلية لا يكون إلا ساكنا (وللأصلي قلب يعنى) (قول السكودي على ان القلب في الأصلية أكثر) ماد كره من كون القلب في الأصلية أكثر من اشتراكهما في الاجودية صحيح في نفسه ولكنه لا يؤخذ من المصنف أصلا خلافا له (وقوله والمحق نعت) الأولى أنه مع ما بعده بدل من أشبهها (والألف الجار أربعة أرل) (قول كدي وألف التأنيث) الصواب حذفه لتقديم حكمه في قوله أو مدته نعم خصص بعضهم قوله سابقا أو مدته بالألف الرابعة المتحركة ثاني ما هي فيه دليل وان تكن ربعا الحامس التعميم هنا لكن السكودي قرر ما سبق على ما يشمل الخامسة فيثبت الصواب التحصيل هما (وقوله وألف التكثير نحو قبعرى) للتكثير الشعر والأولى أن يقول وألف الحاق نحو جبركي وأما قبعرى فهو سداسي بدليل أنه مثل به بعد للسداسي

(وَسَيُخَوِّدُكُمْ عَنْهُ) من أي شيء (وَمِنْ) هي بهم تنوين بفعيله وفعيله بخذف الياء ما كان على وزن فاعيل أو فاعيل بغير تاء
وكما فعل الألف نحو حسدوا قتلوا فمفعولهم قتلوا وهو على وزن فاعول أو مفعول في موضع التعليل ومن المثالين
ومعنى فعله بالسيف أي أحضره ودموه صوته وصاحه أو أوانه وهو على وزن فاعول أو مفعول في موضع التعليل وهو العائد على ما ذكر
وأيضا بفعيله من حذف بهم أنه ركب تمام يكون مفعولاً من فاعله وهو على وزن فاعول أو مفعول في موضع التعليل وهو العائد على ما ذكر

السكينة وانما ينفذ بحركته فلهذا كان ذلك يساكن محذف فاحده الياء من الحروف الثمانية وانما زاد النظم مقولا بالالف
مفعولة طغى الالف لاحد اربع حركات وقرأ على الياء كسائيل ولو حذفنا نظم هذا الشطر وهو وشذطائي لدخوله في عموم قوله
الساكنين وسواء أدرجناه مع الروايات الأولى أو لم ندرجها به قول المسقف أثبت الالف كونه اياء مشددة قبل الآخر ليدخل غزيل
تحت الألف والفاء في السكوني فكذلك الفاء مع حذف الماء الكسورة (وصفي في عمليه التزم) (قول السكودي تحذف منه
ألف الخ) سحر عاصي بولعه وبقيت ومعه ربيها ليس ههنا شمر مسودها وانما المقصود حذف الياء وفتح ما قبلها (وقوله
جوزيه) مقتضى هو انما هو من غير اشتراط في الميرسل او المرسل وسئل لام عربيا (قوله للسكودي مفعول فيه ما عدوى الخ) لم يبين العمل والعمل
في المثال تحذف الف الاولى ثم قلب لكسر فتحة ثوابه ساكنة وثوب داو اب اسباحا ثم اياء الثانية ألها ثم ألف واوا لقوله سابقا
وسبق الساكنين (والله ومن الذين سئلوا عن) لما مررنا بمعنى محذوف جاز من عملهم (وتتموا ما كان كالنحويلة) (قول السكودي
لم يبين وجعلنا) من التعقيب أنه قد حذف يا عين نحو حيا لله وهريزة التي مثلان فيجس للثلث ان لم يقع ادغام وان أدغم وقع
ربا عليه مع انشور لا غلال ان نحو طويله ونحو خزان حذف ميمها ياء ثم قاب الواو وألها لتحريكها وانفتاح ما قبلها لقوله من
وو وسحر الأول الخ يمكنه غير جائز مع انشور وان لم تقبلوا رم الاستكمال (وقوله ولم يكن حسيلة) مثاله في العلة جويرة وطويلة
ون من عقب هريرة طويلة (وقوله وفهم من اليد) السابقين على قوله وتتموا ما كان الخ والأولى أن يقول انه مفهوم من قوله وأحقوا عمل
لام عرب ناداة أعرج في المراد فبطلت في ما عرق بين فضية وصبيه المؤمنين وفعل وفعل المدكرين نحو تميم وعقيل حتى حذف اياء الساكنة
في السبال الأول من الثاني (قلت) اياء ثقيلة ولؤلؤث ثقيل والمذكر خفيف والحذف خفيف فاعطى الخفيف للتقيل ليقيم التعادل
(وهو من مدح بال في السب) (قول السكودي وقد تقدم ذلك كله) أى في قوله : وما كصحراء باوا ثنا *

وخرج علماء كساء وحيا . يواو اوهر ... الى أن قال وغير ما ذكر صحيح فحو قراء مما فيه الهمزة أصلية يتعين فيه
استحجج ثم إن مراد المصنف تشبيه الخبيس بالخبيس وأما الشاذ المار في قوله وما شذ على ثقل قصر فلا يرد هنا
فكون المصنف أطلق في محل التصيد والله أعلم (وانسب لصدر جملة) (قول المكودي يعني بالجملة الخ) أشار بهذا أن الناظم

يرقى ومثال المزجي عليك فقول في النسب إليه على ثم انقل الى الثالث وهو المركب الاضافي وهو على قسمين قسم ينسب الى عجزه وقسم ينسب الى صدره وقد أشار إلى الأول بقوله : (ولثان تما * إضافة مبدوءة بابن أو اب * أو ماله التعريف بالثاني وجب)
فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها المعجز أولها أن يكون مبدوءاً بابن نحو ابن الزبير فتقول في النسب إليه زييري وثانيها أن يكون مبدوءاً
بأب وعلى الكنية نحو أبي بكر فتقول فيه بكري وثالثها أن يكون الأول تعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول في زيدى كذا قال الشارح
وهو بطراربع أن يخاف اللبس وسيأتي ثم أشار الى الثاني وهو ما ينسب الى صدره فقال : (فلما سوى هذا اسين للأول) يعنى
أن تضاف إذا لم يكن أحدهما الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئى فن خف لئس نسب الى عجزه
واليه أثر بقوله : (ما لم يخف ابس كعبد الأشهل) يعنى انه إذا خيف اللبس نسب الى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل
فتقول شمسى ومنافى وأشهل لآنك لو نسبت الى صدر فقلت عبدى لالئس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد
الأشهل وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني وأصدره متعلق بالنسب وصدره ما معطوف وما موصولة وصلها ركب ومرحاً متصدر
على حذف مضاف والتقدير ركب ركب مرح ولثان مطعوف على صدره وإضافة متعول منهم وعم في موضع الصفة لثان ومبدوءة نعت لاصابة
وبابن متعلق بمبدوءة أو ما معطوف على ثان وعلى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره وجب وله متعلق بوجب والجملة صلة وفي معنى
بابين وما موصولة وصلها بسوى وهذا إشارة لما ذكره لو قال فيسوى هذى إشارة الى الواضع بلذكورة لكان أحسن وما مصدرية
ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس ثم ان اثنائى المحذوف منه حرف اما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين ون حذف منه اللام

أطلق في محل التقييد لأن ظهره يقتضى صحة النسب الى الجملة مسمى بها ثم لامع أنه لا ينسب الا الى الجملة اسمى بها ولو غير اسمى
بمركب بدل جملة لكان أولى ليشمل الشبه بالمركب الاسادى نحو حيثما مسمى بها فانه ينسب الى صدره فتقول حى وشسمى النسب الى
كنت كنتى بقاء التاء والقياس كوفى رد الواو لزوال سبب حذفها والسكتى الشيخ الكبير لأنه يخبر عما مضى من زمانه بقوله كنت
وكنت قال الشاعر : فاصبحت كسناً واصبحت عاجناً * وشر خصال الرء كنت وعاجن

والعاجن الذى يعتمد على أصابع يده إذا أراد القيام من السكبر وانما لحقت ياء النسب لصدر المركب المزجى دون عجزه لأن لعجز
يرل منزلة تاء التأنيث بدليل فتح آخر الكلمة التى قبله وتاء التأنيث محذوف للنسب عملاقوله سابقاً : وما تأنيث أو مبدوء لا شيتاً فكذلك
ما هو غير لثان (ولثان تما * إضافة) (قول المكودى كذا قال الشارح وفيه نظر) بيانه ان أراد النسبة الى علام زيد قبل ضرورتها
علماً وشيتاً واحداً فلا تتعين النسبة الى الثانى بل يختلف باختلاف الارادة فان أردت النسبة الى غلام المضاف تمت فيه سلامى وان
أردت النسبة الى زيد قلت زيدى لأن المضاف والمضاف اليه مهما بقي على حلها فكل واحده معنى يخصه فتح النسبة اليه على حده وان
أراد الشارح النسبة الى علام زيد بعد ضرورتها علماً وشيتاً وحدا ولم يبق كل واحد على معنى فليس من هذا القيد بل من أفراد
قوله بعد فيما سوى هذا اسين للأول وقد اعتذر بعض عن الشارح بأنه لما لم يحدد مثلاً يختص بقوله أو ماله مثلاً : ذكر ورحم الله
لواضع حيث جعل المركب الاضافى بالمبدوء بين مثلاً لمدى تعرف صدره بعبارة إشارة الى أن السواب سدفت قوب ساطم أو ماله الخ
(فان قلت) الاعتراض لا يرد على الشارح وحده بل الاعتراض وارد على آية بأنه لا مثال يدخل تحت قوله أو ماله لتعريف وان
لمبدوء بابن أو أب من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني فيكون تكراراً مع قوله بعد أو ماله التعريف بالماى وجب فلم يخص المكودى
الاعتراض بالشارح (تمت) كلام المصنف وان كان فيه التكرار طهراً فقد أجيب عنه بان ضعف ماله التعريف على ابن سى قوله
مبدوءة بابن من عطف التفسير لا من عطف عام على خاص وان أحيب عنه لانه ليس هالك شيء يدخل في قوله ماله التعريف ريادة
على قوله مبدوءة بين حتى يكون عاماً بل هو عيه وما يقال ان العطف التفسيرى لا يكون إلا الواو وهما بأو يحاب عنه بأن أو في قوله
أو ماله بمعنى الواو وأما الشارح فثاله غير صحيح (ما لم يخف لبس كعبد الأشهل) (قول كمدى لالئس فلم يدر ابع) بيع فى جعل
هذا لبساً للمصنف والحق ان هذا من قبيل الاجمال لا من قبيل اللبس لأن الاجمال كالمركب باب القاعل أن يكون اللفظ محتملاً لمراد وعيه
وما هنا منه بدليل قول المكودى فم يدر الخ وأما اللبس فهو افهام غير المراد هنا ليس بهو الاجمال معضوف وقد قالوا فى استعماله
ومسألة مسلمى وفي مسجد ومسجد مسجدي ولم ينظر والاحمال الحاصل فان قالوا يجوز هذه الأشياء دون ماها فبها ترجيح أحد المتساويين
بلامرجح وان قلنا بعدم جوازهم لقاعدة الباب والاشهر صفة شخص ومناف اسم ضم (وقوله أو ما معطوف على ثان الخ) هذا
الاعراب يقتضى أن ما مدخولة بالنسب واللام فى لثان فيصير المعنى وانسب للأول الذى التعريف وجب له بالثاني وهو فاسد لأن

فهو اما جائز جبر وإما واجبه وقد أشار الى الأول بقوله :

(واجبر برد اللام ما منه حذف * جوازاً ان لم يكن رده ألف * في جمعي التصحيح أو في التثنية)

يعني ان الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التثنية وجمعي التصحيح جاز جبره وإبناؤه على حاله فتناول في يد وغدودم يسى ويدوى وغدى وغدى ودعى ودعى لأنت تقول في تثنيها يداً وغداً ودماً وفي ثبة ثي وثبوى لأنت تقول في جمعها ثبات غير ردهم أشار الى الثاني بقوله : (وحق مجبور بهذي توفيه) يعني أن ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في السبب وجوا نحو أب وأخ وعضة وسة فقول فيها أبوى وأخوى وعضى أو عضوى وسى أو سنى على الخلاف في لامهما لأنت تقول في التثنية أو أن وأخوان وفي الجمع عضمات أو عضوات وسنات أو سنوت ورد متعلق بأحور ومصدر مضاف الى المفعول وما منه موب بردوى موصولة وسلم حذف ومنه متعلق بحذف وجواز امتداده والظاهر انه ذهب بمصدر محذوف وهو على حذف مضاف والتقدير واحبر جبراً دا جواز وان شرط ورده اسم يك وألف في موضع خبرها وفي جمعي التصحيح متعلق بألف وحق مجبور الى آخره جملة اسمية مستأنفة ثم قال : (وبأخ أختنا وبابن بنتنا * ألق) يعني ان أختاً إذا نسبت اليها قلت أخوى كما تقول في السبب الى أخ وإذا نسبت الى سب قلت بسوى كما تقول في السبب الى ابن أما إلفاً أختاً بأخ فلا إشكال فيه وأما إلفاً بنتاً بن فيه نظر لأن السبب الى ابن يجوز فيه ابى وبسوى ثم أين يعلم أن بنتاً يقال في السبب اليها بسوى فقط والعذر له في ذلك انه أحوال على من قال في ابن بنوى ولا يصح حملها على من قال ابني لعدم همزة الوصل في بنت وهذا الذي ذكره في النسب الى أخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس في ذلك وسليه فيه بقوله : (ويونس أي حذف التثنية) يعني ان يونس يقول في السبب الى أخت أخى وإلى بنت بنى وبأخ متعلق بألق وأخ المفعول بألق و... معطوف على أحد أو يسى بين حرف العطف والمعطوف بالجر ورو هو حائر خلافاً للفارسي ويونس مبتدأ وصرفه ضرورة وأبى في موضع الخبر وحذف التثنية مفعول بأن ثم قال :

(وصاعف اثبات من تسمى * ثنية دولين كلا ولأنى)

يعني ان إذا نسبت الى اسم على حرفين ثنية حرفين وحذف الثاني فتقول في لو وكى ولا مدحى بها لروى وكوى

السبب فيه انما هو للعجز والحيوات ان ما معطوفة على ابن مدحولة لبياء وما قبلها والتقدير والسبب لان عم إضافة مبدوءه باللام الذي التعريف وحذف له بالثاني (واحبر رد اللام) (قول المكودي فتقول في يد وغد الخ) أصلها يدى وغدى ودعى سكون السين واليم اعاق في الأول وعلى الخلاف في الآخر بن وحسن المكودي هذه الأمثلة الثلاثة وهي كلها صحيحة العين إشارة الى أنه لا يجوز وجهان إلا إذا كانت العين صحيحة قال كانت معذبة وحبر رد اللام وذلك نحو شاة فان أصابها شوهة حذفت الماء لأم الكلمة اعتدا لمبر موجب وتجب اليه ولا حل لها التثنية بعدها فتنت ألف فدا نسب اليه قيل شاعى برد المحذوف ومبر ما مع أنه لا يرد في التثنية وانما قال شاة ان يكون المصعب ألق في محل التثنية (وقوله وفي نحو ثبة ثي وثبوى) (فان قلت) جعل المكودي ثبة هذا عما حذفت لانه رجعله في قوله سابقاً وكل المقوس مما أحدث عنه (قلت) أجيب بأن ثبة المحذوفة اللام هنا بمعنى الجماعة وفيها مراسم لوسط الحوص أو غول ماها وما مراسم لوسط الحوص لكن شئ هنا على قول وهما على قول (في جمعي التصحيح) لا تظهر فائدة لذكر جمع المذكور السالم قل الشاطي لأن محذوف اللام لا يجمع جمع مذكر ساماً لأنه لم يأت علماً ولاصفة فهو فاقد شروط عامر ومذهب فلا يدخلها وقد اقتصرت في التسهيل على الجمع بالألف والتاء (وحق مجبور بهذي توفيه) (قول المكودي وحده الخ) الحصة كل شجر يعصم وله شوك (وقوله على الخلاف في لامهما الخ) ليس المراد انه وقع خلاف بين النحاة وانما الخلاف بين العرب فيكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز وكونها واو لغة غيرهم (وقوله وما مفعول برد الخ) غير صحيح وانما هو مفعول باجبر واقعة على الاسم الثلاثي المثل اللام المحذوفة ونائب فاعل حذف ضمير يعود على اللام والتقدير واحبر برد اللام الاسم الذي حذف اللام منه (ويونس أي حذف التثنية) يونس هو ابن حبيب النخعي نسبة لأبي صفة مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن أخذ اسحق عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة قال أبو الخطاب منذ يونس كمثل كوز صيق لهم لا يدخله شيء الا بعسر فاذا دخله لم يكن يخرج منه يسرعاش ثمانية وثمانين سنة ولم يزوح ولم يتسر ولم تكن له همة الا طلب العلم وهو من أشياح سيديوه توفي سنة اثنين وثمانين ومائة (قول المكودي وقص بين حرف العطف والمعطوف الخ) بل لا فصل حقيقة بل انما هو عطف معمولين وهما ابن وبنت على معمولين وهما أخ وأخت لعامل واحد وهو حائر لأن ابن معطوف (وصعف الثاني من ثنائى) (قول المكودي مسمى بها لوى الخ) فك المكودي الادغام في الواوين في لو تبعاً للشارح والكافية ولاوجه له لأنه ليس من باب حى ولتعين الادغام وهو الذي في الرادى والتوضيح والأشئوني (وقوله وكوى) لما ضعفت ياء كي ولحققت ياء السبب اجتمع أربع ياءات قلبت الثانية منهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت

ولأن في ذلك نظر لأن ما يسمى به ثانياً ذولين بحسب تسعيفه وجعل من ثلاثة أحرف دون نسب وقد تقدم ذلك عند ذكره في التصغير والثاني
الفعول بضعف ومن ثلثي في موضع الحال من الثاني وثانيه مبتدأ وذولين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع التعت
لثاني ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال : (وان يكن كشية ما لقا عدم * فجزه وفتح عينه التزم)

يعني ان ما حذف منه الفاء وكانت لامه ياء كشية ودية بحسب خبره يعني رد ما حذف منه وهو الواو وفتح عينه فتقول وشوى وودوى وفي قوله
وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيويوه والأخفش يتركها ساكنة فيقول وشوى وفيهم منه ان المحذوف لفاء اذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو :
فتقول وفيه وعدى وفيهم منه أيضاً ان المحذوف العين لا يرد محذوفه سكوتاً عنه نحو مدمسمى بها فان أصلها مدم وان يكن شرط وما سمي يكن
وهي موصولة وصلتها عدم والفامفعول بعدم وكشية خبر يكن والفاء جواب الشرط وخبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه والتزم في موضع
الخبر عنهما وكان حقه ان يقول التزم لكن أقرد على معنى ما ذكر ثم قال :

(والواحد اذ كر ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحداً بالوضع)

يعني انك اذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته ولم يشابه في الوضع للفرد جيء بواحد ونسب إليه كقولك في النسب إلى فرائض فرضي وفيهم
من قوله ان لم يشابه واحداً بالوضع انه اذا شابهه نسب إلى لمطه وشملى نوعين أحدهما ما أهم وأحد كعباديد والآخرة ما سمي به كائنات
فتقول فيهما عباديدي وأنصاري والواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الصمير المستتر في اذكر وللجمع متعلق بناسب وان شرط
وحذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه . ثم اعلم ان النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كاتمة ويكون بأوران منه لها بقوله

الألف واوا لقوله وحتم قلب الشيعين (وقوله ولأ) ان قما ان الهمزة زيدت أولاً فلا يقال في النسب إلا إلى الهمزة وانما ان الألف حسب
ثم قلبت همزة فيحوز أن يقال لأني بالهمزة ولاوي لواو (وقوله وفي ذلك نظر الخ) طار مسافة لأن تصغير لا يكون في الأسماء سميكة ولا يأتى
تصغير لفظ إلا بعد التسمية به أولاً ثم يصغر بخلاف النسب فكأن نسب للأسماء ينسب إليها كالحرف لكن أن نسب إلى الحرف كالألف وأعر ب
فلا يكمل حينئذ إلا بعد النسب قل بعض ومفهوم قول المصنف ذولين ان الثاني اذا كان صحيحاً جاز النسب إليه من غير تضعيف وجز
تضعيفه نحو هل مسمى بها فتقول هل بتخفيف اللام وهي بتشديدها ثم كان ينبغي بالمصنف أن يؤخر هذا البيت عن قوله وان يكن كشية الخ
لأن الكلام كان في الثلاثي المحذوف اللام فناسب أن يذكر عقب الثلاثي المحذوف الفاء ثم شكلم على غيره (وان يكن كشية ما لقا عدم) (قول
المكودي فتقول وشوى وودوى الخ) بكسر الواو بن وفتح الشين ولداً ويان ذلك ان أصل كشية وشى بكسر الواو وسكون الشين لاوشية خالفاً
للتصريح ثم قلنا كسرة الواو إلى الشين بعد ما وحذف الواو فاء الكلمة وعوض منها هاء البيت فصار كشية ثم لما أردت النسب إلى شية
رددت فاءها وحذف هاء التثنية صار بعد النسب وشي بثلاث كسرات وثلاثاء فتضحت الشين والدال دعهما ساكنين فقلبتا ياء الأولى
ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واوا لقوله سابقاً وحتم قلب الشيعين ومثل هذا يقال في ودوى والشيعة لعة سوداء في بعض
أولمة يضاء في لون أسود وهذا معنى قول الجوهري على لون يخالف معظم اللون والدية معلومة (وقوله والأخفش يتركها الخ) أي رد إلى
سكونها الأصلي وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء الأصل لعدم تحرك ما قبلها فسقط الياء لتمام الكلمة في النسب (وقوله نحو عدم) مصدر
وعداً أصله وعذب بكسر الواو فقلت حركتها إلى العين ثم حذف الواو وعوض عنها هاء البيت وبقي على المصنف القسم الثالث وهو المحذوف
العين نحو يرى إذا أصله يرى فقلت حركتها إلى الساكن قبلها ثم حذف الهمزة تخفيفاً فإذا سميت شخصاً بقولك يرى (قلت) في النسب
يرى رد الهمزة وكسرهما وفتح ما قبلها ولذا لو قال المصنف :

وان يكن كشية أو كبرى * ما عدم الفاء أو العين احبرا

لأفاد المثلين (وقوله وكان حقه أن يقول الخ) هذا صريح في ان التزم عدمه ماض مبني لمفعول ولو جعله بسبعة الأمر للواحد
لذكر وخبره مع وفتح منصوبان على المفعولية مقدمان عليه لمحتج لذلك (ولا يقال) انها نسخة غير مروية (لا يقال) لمعرب
لمثبت فيه نسخة (والواحد اذ كر ناسبا للجمع) (قول المكودي فرضي) (فان قلت) فرائض جمع فريضة لا جمع فرض
فكيف يقال انه واحد له (قلت) لما رددته إلى المفرد الذي هو فريضة حذف الياء وقلت الكسرة قبلها فتحة عملاً بقوله
سابقاً وفعل في فعيلة التزم وقول الناس فرائض خطأ وحمل كدي الجمع على جمع التفسير خصوصاً وغيره على الجمع اللغوي الصديق
على الثني وجمعي التصحيح والتكسير والكل صحيح انظر ما مر لنا عند قوله وعم البنية احذف للنسب (وقوله كعباديد)
الفرق من الناس والحيل التاهبون في كل وجه وطريق وموضع (وقوله مسمى به كائنات الخ) هو في الأصل جمع ناصر ثم صار لها
على الأوس والخرج واعترض عليه بانصار بانه لا يدخل في كلام المصنف وليس مراداً له ولا يفهم منه اذ هو مفرد حقيقة كما أفصح

(ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أعنى عن اليا قبل)

فذكر ثلاثة أورا في معنى صاحب كذا نحو بامر ولايس وكاس أي صاحب عر وصاحبين وصاحب كسوة الثاني فعال في الحرف على نحو واحد وبارر وحرار وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طم ولس بمعنى دى طعم ودى لاس ومع على باعنى وفعل مبتدأ وخبره اعنى ثم قال: (وغير ما أسلفته مقررًا * على الذى ينقل منه قنصرا)

يعنى ان محالف ما قدمته من الأحكام واصوات في النسب انفس على ما نقله أى يجهت ولا يقاس عليه وهو كثير ومبه فوهم في المنسوب الى الصرة يعرى يكسر الباء الى الدهر دهرى بصم الدال الى مرو ومرورى بزيادة الزاى وغير مبتدأ وما موصولة وصلها أسلفته واصمير العائد على الوصول الماء في أسلفته ومقررًا حال من الماء واقصر خبر عن غير وعلى الذى متعلق بانقصر وينقل منه صلة الذى واسمير العائد على الذى الماء في منه .

﴿الوقف﴾

او وقف قطع النطق عند آخر الكلمة فان كان الوقوف عليه مونا فمعه ثلاث لدت حذف التنوين مطلقا وتسكين ما قبله نحو قولهم زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وايدان السوين من خمس حركات مملئة مطلقا نحو قاهر يدرأيت ريدا ومررت بزيد وحذفت بعد ضمة أو كسرة وإداله ممدوحة وهذه هي لغة التصحيفة ولذلك اقتصر الناظم عليها فسن :

(تنويها اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا)

يعنى ان التنوين اذا كان اثر فتحة حملته أى التنوين ألفا واذا كان اثر عر فتحة حذفته وشمى بغير الفتح الضمة والكسرة والراد ايج فتح الاعراب وتنويها مفعول أول ناجعل ووقفا مصدر في موضع نصب على ابدال من الضمير الستى في اجعل أو مفعول له عن دلت الموضح في قوله انه واحد وكان حقه ان يثب نحو كلاب وآثار على قبيته اسلحت عنه الجمعية كذا عاوا ونأمله (ومع فاعل وفعال) (قول الكودى وزاز) بزاء بن نسبة مراتع ابر وهى الثياب مملئة وتوحد من قول من سبق قيل ان ورو هذه الأورا بالنسب موقوف على السبع لكن لدى بقية وقوله بعين غير ما سبقه الخ اجمع ما قدم قياسا ومعه مبه فمبه تعرض ولم يجيوا منه (وغير ما أسلفته) (قول الكودى سري بكسر الخ) انظر ههه مع نص عليه أهل اللغة من انه قال بصرة بصم الباء وفتحها وكسرها (وقوله واى الدهر دهرى) يقال للشيخ الكبير الذى عاش دهر اطولا (وقوله واقصر خبر عن غير) لم يبين ثبته وانما ظاهر انه جار مجرور ومقدر والتقدير اقتصر فيه أى في ذلك الغير على الذى ويحمل ان يكون اقتصر فعل أمر والحالة خبر وهو أولى بقاء على جواز الاخبار بالصل والله تعالى أعلم .

﴿الوقف﴾

مناسبة ذكر الوقف عقب لنسب ان في كل منهم حدوث شئ م يكن في الكلمة في النسب زيادة بقاء وفي الوقف بقاء التنوين بعد الفتح ألفا وحذفت بعد غير الفتح والوقف لغة الحبس واصطلاحا عرفه كدى بقوله قطع لطفى عند آخر الكلمة ﴿ واسترص ﴾ هنا ان الحركة لا أول لها ولا آخر ﴿ وأجيب ﴾ بان اضافة آخر الحركة من اضافة الصفة للموصوف أى الحركة الأخيرة واعتراض أيضا بانه حيث لا يشمل الا الروم دون الوقف على السكون فالأولى ابدال الحركة بالكلمة وهو الذى في الرادى والأرهرى ويوجد في بعض نسخ الكودى المصححة (قول الكودى حذف التنوين مطلقا الخ) أى في حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة واعرابه حيث أن تقول في زيد من قام زيد باحكون افاعل بام مرفوع وعلامة رفعه الضمة مقصورة على آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل سكون الوقف ومثل ذلك يقال في حالتى النصب والجر (وقوله وايدال التنوين الخ) هذه لغة الارد فكون الاعراب بالحركات الثلاث ولا اعتداد بحروف الاشباع لكن يلزم على هذه اللغة في حالة الجر الالباس الغفاف ان ياء السكك وفي حالة الرفع وقوع انواو في آخر الاسم للعرب وقبل لواو ضمة وأجيب عن هذا بانه عارض والأصل عدم الاعتداد بالعارض (تنويها اثر فتح اجعل ألفا) (قول الكودى والراد بالفتح فتح الاعراب الخ) ههه اسمومه رحمه الله اذ لا فرق بين فتحة الاعراب نحو رأيت ريدا وبين فتحة التاء نحو رواها اسم فعل بمعنى أعجب اذا وقفت عليه وقد مرص بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية ﴿ فان قلت ﴾ قول الناظم فتح اعما يشمل الوقف على لبي لان الفتح من ألقاب البناء ولا يشمل الوقف على العرب ﴿ قلت ﴾ كون الفتح من ألقاب البناء انما اصطلاح عليه النجاة وأما أهل التصريف فيطلقونه على حركة ابناء وهذا الذى سلك المصنف ها وانما وجب ابدال التنوين بعد فتح ألها لكون اسون في اللغة تشبه حرف اللين وحسن الابدال بالألف وان كان اشبه عام الحقة الألف ونقل الواو والياء في أنفسهما سيما اذا كان قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة ثم ان الناظم لم يبين حكم الآخر بعد حذف التنوين في حالة الرفع والجر وحكمه انه يسكن وأجاب بعض بان قوله بعد وغيرها التأنيث من محرك سكنه شامل لهما لانه لما حذف التنوين بقي م قبل محركا فهو من أفرادها ولعله لأجل هذا سيمثل الكودى ههه للمحرك بالمدون كدرهم وضارب

١١٠٢٢
وإثر طرف متعلق بألف أحذف بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال :

(واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار)

يعني ان صلة هاء الضمير في الوقف إذا كانت صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيتهم مررت به فتقف عليها السكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهي ضمير المؤنث نحو رأيته والمراد ما فتح ها فتح اساء وفهم من قوله في سوى اضطرار أن الوقف أتى على لواو والياء في الاضطرار ولوقف متعلق بأحذف واللام للتعليل وفي سوى متعلق بأحذف وصلة مفعول بأحذف وفي الاضمار متعلق بصلة ثم قال :

(وأشبهت إذا منونا نصب * فألقا في الوقف نونها قلب)

يعني أن إذا أتى من النواصب يوقف عليها ببدال النون لها لشبهه بالتنوين بعد الفتح فقول إذا وفهم من قوله وأشبهت أن الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل وإنما هو التشبيه ولذلك ذكر بعضهم أن الوقف عليها بالنون على الأصل وإذا فاعل أشبهت ومنونا مفعول بأشبهت ونصب في موضع الصفة لمنونا ونونها مبتدأ وقلب خبره وألقا حال من الضمير في قلب ثم قال :

(وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب أولى من ثبوت فاعلها)

يعني ان حذف الياء من المنقوص لمنون إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فشمّل الرفع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء قبلها وفهم من قوله ما لم ينصب أن الياء لا تحذف من المنصوب وفهم مما تقدم في قوله تنوينا إثر فتح اجعل أفعال المنقوص لمنون المنصوب بدل فيه التنوين لها نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله أولى من ثبوت أن جواز الوقف عليها بالياء مرحوح نحو هذا قاضي ومررت بقاضي هذا حكم المنقوص المنون وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله : (وغير ذي التنوين بالعكس) يعني أن المنقوص غير المنون العكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي ويعني غير ذي التنوين المقرون بالمواد كره من أنه عكس المنون إنما ذلك في الرفع والمجرور كما مثل وأما المنصوب فليس في الوقف عليه الاثبات الياء وإن كانت المنقوص محذوف العين فيس في الإلحاح واحد وإلى ذلك أشار بقوله :

(وفي * نحو مرلوم رد اليا اقنق)

يعني ان نحو مر اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لم يرد الياء فتقول هذا مرى ومررت بمرى وما لزم فيه رد الياء لكثرة ما حذف منه فإن أصله مرئى على وزن مفعول فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل ياء قاض ونحوه

(وقوله إثر ظرف معطوف بأجل) الحق أنه متعلق بمحذوف صفة تنوين والتقدير اجعل تنوينا واقعا إثر فتح لها (واحذف لوقف في سوى اضطرار) (قول المكودي يعني ان هاء الضمير الخ) هكذا في بعض نسخه وهي لا معنى لها والأولى أن يقول يعني أنه يجب حذف صلة الضمير الغير المفتوح لأجل الوقف في سوى الضرورة (وقوله نحو رأيها الخ) العبرة بكون الهاء مفتوحة لفظا ولا عبرة بكونها في محل نصب كحال المكودي أو في محل حر نحو مررت بها وإنما حذفت الصلة بعد ضم والكسر دون الفتح لتصلها وختمه وأحذف هل هذه الصلة من نفس الضمير أو زائدة للاشباع وهو الحق (وقوله والمراد بالفتح الخ) هذا لا يحتاج إليه لأن من العلوم أن الضمير منى حر كنه حركة ناء (وقوله ان الوقف أتى على الواو الخ) مثله على الواو * ومهجه معبرة أر حاؤه * ومثله على الياء * تحاورت همد رعة عن قتاله * ثابت الواو في أر حاؤه والياء في قتاله لفظا لا خطأ لأن صلة ضمير غير المفتوح كالنوين وأخذ من المصنف أن صلة بفتح لا تحذف يعني الاضطرار كقوله والكرامة دت أكرمك الله به بفتح الباء وسكون الهاء والأصل ما فقلت حركة الهاء إلى الياء بعد سبب حر كها بقيت الهاء ساكنة وحذفت الألف (وقوله متعلق بصفة) الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لصفة على حذف مضاف وأطلق الاضمار على الضمير والتقدير صلة غير الفتح الواقع في حركة الضمير أو في بمعنى على ولا حذف للمضاف أي الواقع على الضمير (وأشبهت إذا منونا نصب) كان ينبغي أن يقدم هذا البيت على البيت قبله ولا يفصل بين المشبه والمشبه به غير ضرورة ولئلا نكت عليه الوضع في تقديمه (قول المكودي التي هي من النواصب) خص كلام الناظم بالنواصب والحق الاطلاق كما هو ظاهره فقد أجمع السبعة على الوقف على قوله تعالى : ولن تفلحوا إذا بالألف ووجه الشبه بين إذا والأسماء المنونة ونحوه ثلاثة المطرف والسكون والوقوف بعد الفتح (وقوله وألقا حال الخ) الحق انه مفعول ثان لقلب (وحذف بالمنقوص ذي التنوين) إنما كان حذف الياء بالمنقوص المنون الرفع أو المجرور أولى من شتمها كنه لأنها محذوفة في الوصل فكان بقاؤها محذوفة في الوقف أولى لأنه محل راحة وإنما حاز الوقف عليها بالياء على مرحوح لأن الياء إنما حذفت للتنوين ولا تنوين في الوقف فترجع الياء وإنما ثبتت الياء في المنصوب في الوقف تبعاً للوصل (وعبر ذي التنوين بالعكس) (قول المكودي وما ذكره من أنه عكس الخ) هذا في كلام الناظم وقد يقال ان تقيماً أخو من المصنف لأن في التنوين للمعبد والمعبود والتنوين بغيره وهو ما لم ينصب ولكن لا يعلم من كلامه حكمه على التعيين وهو اثباتها ساكنة خلاف ما في يس وإنما كان الراجح في الرفع والمجرور الاثبات تبعاً للوصل وجاز الحذف فرقا بين الوقف والوصل (وفي نحو مرلوم رد اليا اقنق) (قول المكودي من أرى) أصل الماصي أرى

ومحركاً مفعول بقفا ثم أشار إلى الخامس بقوله :

(... وحركات انقلا * لسا كن تحريكاً لن محظلاً)

يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله وذكره في هذا البيت شريطين أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله لسا كن واحترره من التحريك فلا ينقل إليه والآخر أن يكون الساكن يحقل الحركة وشمل الألف لعذر حركته نحو دار والواو واياهما لثقل الحركة فيهما نحو قديلاً وعصفوراً والضعف نحو الجدلاً لأنه يسلم فكاه وهو عسع في غير الصرف وبقي عليه شرط ثالث خلافاً لبقية بقوله :

(ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصري وكوف نقلاً)

يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتح إذا كان المفعول منه غير همزة فلا يقال في محو رأيت الحصن رأيت الحصن لأن الفتوح إذا كان منوناً زماً من النقل حذف ألف تنوين وحمل عليه غير اللين واحار الكوفيون ذلك وفهم من قوله سوى المهموز أن نقل الفتح من المهموز جائز عند الجميع لنقل الهمزة محو رأيت الحطب والردء والسطء بنقل الفتح في جميع ذلك ثم قال : (والنقل ان بعدم نظير يمتنع) يعنى أن نقل الحركة لسا كن إذا أدى نقلاً إلى عدم النظير يمتنع فلا يجوز لنقل في نحو هذا بشر فتقول هذا بشر لما يؤدي اليه من بناء فعل في الأسماء وهو غير موجود ولا في انصعت بسر انصعت بسر لما يؤدي اليه من بناء فعل في الأسماء وهو خاص بالأفعال فإن كان الحرف للمفعول منه همزة حار واليه أشار بقوله :

(وذلك في المهموز ليس يمتنع) الإشارة بذلك للنقل الذي يؤدي إلى عدم النظير يعنى أن ذلك في المهموز غير ممتنع لنقل الهمزة فتقول في نحو هذا راء ومررت بالكعب وحركات مفعول بانقلا وألف انقلا بدل من اسون الخفيفة ولساكن متعلق بانقلا وتحريكه مبتدأ ولن محظلاً أى يمتنع خبر الابتداء ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصري حمله في موضع خبر الابتداء وكوف مبتدأ ونقل في موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره يمتنع وان بعدم نظير شرط محذوف الجواب وذاك نادرة إلى النقل وهو مبتدأ وليس عسع خبره وفي المهموز متعلق يمتنع ثم قال :

(في الوقف تأنيث الاسم هاجم * ان لم يكن بساكن صح وصل)

يعنى أن ناء التأنيث اللاحقة للأسماء في تجعل الوقف هاء واحترز بناء التأنيث من الناء التي ليست بتأنيث نحو فرات واحترز بناء تأنيث الاسم من ناء التأنيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو قامت واحترز بقوله ان لم يكن الخ من نحو أحت وست

وحدوثه مثال المحتررات على الترتيب خط ويخشى ويدعو ويرمى ويريد وانما مع من الوقف بالضعيف في ذلك لأن الهمز لا يدغم ولا يندغم فيه ولأن حرف العلة ثقيل ولأن في الوقف على نحو زيد اجتماع ثلاث سواكن الحرف الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه وليس من الشروط أن يكون الحرف الموقوف عليه محركاً لأنه هو الموضوع خلاف ما في التصريح الخولدا قال المكودي أولاً يعنى أنه محو الوقف على التحريك الخ وجعله الموضوع (وقوله ومحركاً مفعول بقفا) في كلام الصنف عيب من عيوب القوافي وهو الضمير الذي هو بوقف آخر البيت الأول على الثاني أو أولهما هما كذلك لأن قضا متوقف على محركاً (وحركات انقلا) أطلق الناص في الحركة فظاهره لا فرق بين حركة الأعراب والياء والحق التخصيص بحركة الأعراب دون حركة البناء كحركة قبل وبسولم يمثل المكودي للوقف بالثقل ومثاله الصر في قراءة أبي عمرو وتواصلوا بالصر بكسر الياء الموقولة من الراء (قول المكودي وذكر له في هذا البيت شريطين) يعنى وسذكر في البيتين عد شريطين آخرين فتكون الشروط أربعة وجعلها موضع خمسة باعتبار أن قول الساطم تحريكه لن محظلاً صادق بشرطين أن لا يكون قابلاً للتحريك أو يقبل التحريك ولكن الحركة ثقيلة عليه وجعلها المكودي شرطاً واحداً شاملاً لصورتين والدليل واحد (وقوله فلا ينقل إليه الخ) مثاله درهم لأن التحريك لا يقبل حركة أخرى (قوله والآخر أن يكون الخ) في بعض النسخ والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة واحترزه مما لا يقبل الحركة وشمل الألف الخ فيكون رجوع وشمل الخ للمفهوم وهو الذي لا يقبل الحركة ظاهراً وفي بعض النسخ محذوف واحترز الخ واتصال وشمل ما يقبل الحركة فتوهم هذه النسخة رجوع وشمل المسطوق مع أنه إنما يرجع للمفهوم قطعاً (وقوله وبقي عليه شرط ثالث الخ) الأولى أن يقول وأشار إلى شرط ثالث خلافاً لأنه بقي شرط رابع سيشير إليه والتعبير بالبقاء يقتضى أنه لم يبق شيء آخر يذكر بعد (ونقل فتح من سوى المهموز) (قول المكودي لأن الفتوح الخ) لاو في العيل ان الضمة والكسرة قوتان حافظ أهل اللغة عندها بقلها والفتحة ضعيفة فاعتفروا حذفها قاله الجار بردي وإلحاقه على تعليقه إن الموضوع مختلف (وقوله نحو رأيت الحطب الخ) بالحاء المعجمة والباء الموحدة ما خشي وستر في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة والبطأ أيضاً طير من طيور الماء الواحدة بطئة مثل تمررة (والنقل ان بعدم نظير) (قول المكودي وهو خاص بالأفعال) يعنى وهو قليل في الأسماء وإلى المهمل والقليل أشار في الألفية بقوله : وفعل اعمل والعكس يقل (وذاك) (قول المكودي هذا راء الخ) الردء صاحب والكعب المثل (ان لم يكن ساكن صح وصل) منظومه صادق بصورتين الأولى أن يكون ما قبل الناء محركاً نحو رحمة وقصة وفاطمة وهمزة لا فرق بين كون المدلول مذكراً أو مؤنثاً ثانيهما

وهم منه ان الساكن اذا كان عبر صحيح والباء ساكنة يوقف عليها بالهاء نحو قناه وحماه ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هندات فاحرجها بقوله :

(وقل دافي جمع تصحيح وما * ضاهي)

أي قل جعل التاء هاء أي في الوقف في جمع المؤنث السالم كما في (وماضاه كولات وهيهات والأعرف في ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم دفن البناء من بكرماه وقوله : (وغير ذين العكس اسمى) يعني ان غير جمع المؤنث السالم وماضاه بالعكس من جمع المؤنث السالم ومضاه بالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمه وطبحة والوقف بالتاء قليل ومضاه فوطهم يا أهل سورة البسرت قبل محييا ماضاه بالهاء ولايت ونايت الاسم مبتدأ وخيره جعل وفي جعل ضمير عائذ على البدأ وهو مفعول أول بجعل وهما مفعول ثان وإن لم يكن شرط وفي يكن ضمير هو اسمها عائذ على تاوخير يكن وصل ويساكن متعلق بوصل وصح في موضع التثنية الساكن ثم ان هن عرض الوقف زيادة هاء السكت على آخر لموقوف عليه وأكثر ما تزداد بعد الفعل المندوف الآخر جزما كام عطيه ورقدا كأماء وبعد ما الاستعانة بحرورة كقولها في علم فقلت علامه وقد تزداد في غيرها كما سيأتي دما لحاها بعد اخرف المندوف الاحير فقد بشر اليه بقوله :

(وقف بها السكت على الفعل المعلن)

أي ساكنة هاء ساكنة مفعولا ودكتور التامر مفعول مفعول حده وهذا الاحير سيأتي عند السكودي وقول هاء هاء إذا كان ماقبلها بحرف عاقل الوقف علم والوقف على الأصلية نحو السكودي وقولها فيما إذا كان قبلها الساكن المعلن كالتجريد بدرا بداين المجدك يغيب في بعض المواضع كسم أمته قوم (قول السكودي وفيه منه ان الساكن الح) قد عمت أن هذه هي الثانية من صوري المندوف في كلامه نحيط وأما الأولى فلقد ذكرها قبل ذلك كرها عند قوله وغير دين بالعكس اسمى وما كان ينبغي له هذا بل كان ينبغي له أن يشرح مظهر المندوف بنورين ثم يتعرض للمنهج (وقوله ودخل في ذلك الخ) أي في قول النصف الاسم مع ما مده وأشار المكارم في هذا إلى أنه أسبق الاسم على ما يشمل المردود جمع المؤنث السالم وماضاه ويكون قوله بعد قول ذافي جمع تصحيح الخ اتصاله (قول كولات وهيهات الخ) قد مر في صدر الكتاب أن أول اسم جمع لا مفرد له من لفظه وانما المفرد من معناه وهو دات وأما هيهات فهو تاسر التاء جمع هيهات بهتجها وأصل هيهات شذوذة وهيهات حركت الياء أو الواو وقبح ما قبلها فقلت أنا فصار هيهات فان حمله عمت الالف والتاء من المفرد وقلت هيهات بكسر التاء وليسلم فيه بقاء المفرد فرقا بين جمع العرب والمبني فيكون حينئذ أشبه جمع المؤنث في الصيغة والجمع بالالف والتاء وحالته في ما به لمة واحد كذا ذكرنا قل بعض المحققين الحق أن هيهات مسمى به منقول من اسم الله وكور أشبه الخ في المندوف كور آخره لا يوافق لثبات الذي ذكرنا أولا لمقول عن مجر وغيره (وقوله قول بعضهم الخ) في قول الأزهري كور طيب بن منبج الخ وكذا هو في الأصل الحديث مع انه رواه الطبراني في الأوسط والكبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج من مكة حتى قال الحمد لله الذي جعل في الأرض ما يرضى عن الله من الناس والوقف بالتاء والمروى عن بعض العرب في الوقف على هذه هذه ومعها فقلت لست سميت اكرام آتئين بهرض لمن وكأئمن من الناس وما أحسن قولهم كانا لله من قمتي عوتها : أحب بيتي وأود أي * دقت ببيتني في قعر الحد وما هذاك عن مني وأكن * مخافة أن تذوق الذل عدى

فرتما تروحيما لثم * فيشتم والدي ويسب عدى
ورتما يضامها سرعا * فترحم بيتها وتذوق قمدى
ورتما يموت اروح عنها * فتبكي بعده وتبكي عدى
دعوت الله أن كسى بالحد * ولو كانت أعز الخلق عدى

فسمع هذا الفائل جأره وكان له عشر بات فاجاب بقوله : فهذا هم واحدة تراه * فكيف بهن عشر هن عدى

(وغير ذين بالعكس اسمى) (قول كدى ومضاه فوطهم بأهل سورة البقرة الخ) قائل هذا ثابت بن قيس الانصاري لما كان يقاتل مع المسلمين بسيمة الكذاب وحزبه واختلط المسلمون بالعدو وحاف فرار المسلمين فاراد أن يجمع اليه من كان يجاهد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانهم يصرون على ملاقة العدو أكثر من غيرهم لقوة يمانهم (فان قلت) المؤمنون كلهم من آل سورة البقرة والقرآن فيمن خص الصحابة (قلت) أجيب بان الصحابة هم آل القرآن حقيقة لحضورهم نزوله ومعانيهم نطق المصطفى صلى الله عليه وسلم به والحبيب لتأثير من طي (وقوله في الموطئة وقفا) المراد بالوقف في كلامه البناء (وقف بها السكت على الفعل المعلن) سميت هذه

(محذف آخر كأعط من سأل) يعني أن هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل والمخنوف الآخر المصارع المحزوم نحو لم يعطه ولم يعطه
والأمر من المعتل اللام نحو أعطه وقه إلا أن لحاقها في نحو لم يعطه وقه بما بقي من الفعل فيه حرف واحد وحرفان أحدهما حرف الضرعة
واجب وإلى ذلك أشار بقوله : (وليس حتما في سوى ما كع أو * كيح مجزوما فراع ما رعوا)

يعني أنه إنما يجب لحاق هاء السكت في نحو الثلاثين المذكورين بقوة لها وفهم منه أن لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو
أعط ولم يعط جائز لا لازم فتتولد في لم يعط وأعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بدخاق الهاء وفي نحو فهو لم يعطه بدخاق الهاء
خاصة وبها متعلق بفتح وقصرها ضرورة على الفعل متعلق بفتح أيضا والمعل نعت للفعل وحرف متعلق بالمعل وفتح خبر ليس وفي
ليس ضمير هو اسم عائد على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بفتحها وما موصولة وصلتها كع ومحزوما حال من كيح والواو في رعوا عائد على
العرب ثم انتقل إلى لحاقها بعدما الاستفهامية فقال :

(وما في الاستفهام ان حرت حذف * ألها وأولها الما ان تقف)

يعني أن ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألها في الوقف وحذفها هاء السكت وأحذر بقوله ما في الاستفهام من الوصو وانطرط
والصدرية فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا تلحقها هاء السكت وفهم من قوله أن حرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء
السكت وشمل قوله أن جرت الجرورة بحرف الجر نحو عمه وله والجرورة بالاضافة نحو اقتضاءه إلا أن الجرورة بالاضافة يلزمها الحذف
ولحق الهاء وإلى ذلك أشار بقوله : (وليس حتما في سوى ما انخفضا * باسم كسولك فندم صني)

يعني أن الجرورة بغير الاضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه أن لحاقها حازر في الجرورة بحرف وفيه منه أن
أنه لازم في الجرورة بالاضافة ثم مثل ذلك بقوله اقتضاء افتضى هذا مثال للجرورة بالاضافة فتنصاف لم فادا وقتت على قلب في اقتضاء
اقتضى زيد اقتضاءه ما مستداً وان حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وحذفها شرط والجواب حرك للبتدأ والظاهر أن في قوله الاستفهام

الهاء هاء اسكت لأن سكوت الناطق عندما يكون دون آخر الكلمة ووجه اجلاسها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير في الوقف
كما اجتلبت همزة التوصل للتوصل إلى بقاء سكون الحرف الأول (كأعط من سأل) في الكلام حذف به يستقيم الكلام والأصل كألومف
على أعط من قولك أعط من سأل تقول من سأل أعطه ولا فأعط في اللفظ في التوصل في الوقف ومفعول أعط الثاني مفعول
والتقدير أعط من سأل سؤاله وهذا وإن أعلم خطاب لكتابه أن الطالب إذا وصل لهذا المحل وحصل ما مر فتدال سؤاله وسؤاله
ويعتدل أن يكون دعاء من الصف بوصول مرام الإنسان من كنه (وليس حتما في سوى ما كع أو * كيح مجزوما) استرخا من هشام
وغيره كلام المصنف بأن اصوب الامتناع على قوله كع وهو الأمر الباقى على حرف واحد لأنه هو الذي تحب به هاء السكت وأما المصارع
الذي على حرفين أحدهما حرف المصارعة كعم فلا يتعين فيه إلا أن يهاء السكت بل يجوز وجهان وقد أجمع القراء على الوقف على ذلك
ومن تقى بترك الهاء إذا أرادوا الوقف وإنما يجب لحاق هاء السكت لعلة الأمر الباقى على حرف واحد ثلاثين بالابتداء بالسكوت
سكن الحرف أو الوقف على التحرك لأن حرك وفي المصارع لو سكن لبقى على حرفين (وما في الاستفهام ان حرت حذف * ألها) (قول المكودي
حذف ألها في الوقف) ظاهره أن ألها إنما تحذف في الوقف وليس كذلك لأن ألها تحذف إذا جرت وصلاً أو وقفاً والذي يتوقف على
الوقف هو لحاق هاء السكت حفظاً للمفتحة الدالة على الألف وعبارة الناطق ناطقة بالمراد وفي بعض نسخ المكودي الصحيحة ناطقة
الوقف وهي الصواب (وقوله من التوصل والشرطية الخ) مثال لموصولة حررت بما مررت به ومثال الشرطية بما تفرح أفرح ومثال
الصدرية عجب مما تضرب أي من ضربك وإنما يجب حذف ألف الاستفهامية للفرق بينها وبين الموصولة وما بعدها وخص بالحذف
لتطرف ألها لفظاً وتقديراً بخلاف باقيها (وقوله ان المرفوعة والمنصوبة الخ) مثال المرفوعة عندك ومثال المنصوبة : ويسألونك ماذا
ينفقون ، فامفعول ثان ليسألون على أن ذا ليست مركبة مع ما (ليس حتما في سوى ما انخفضا * باسم) والفرق بين الجرورة بالاضافة
مع الجرورة بالحرف حتى تعين في الأول لحاق هاء السكت دون الثاني ، أن حرف الجر متصل بما فهو معها كالجزء فإذا حذف ألها
بقي أكثر من حرف وأما المضاف فهو يدل على معنى فهو منفصل عن المضاف إليه فلو كانت ما الاستفهامية مضافاً إليها وحذف ألها بقيت
على حرف واحد فوجب الهاء والأكثر على اتصال الهاء بالجرور بالحرف وانظر مع كون أكثر القراء وقفوا على عم بغير هاء (كقول
اقتضاءم اقتضى) هذا مثال لمفهوم كأنه قل فإن كان مخفوضاً باسم فيتجسم فيه هاء السكت كقولك الخ قيل وأصل التركيب من
اقتضاءم أي أخذ دينه من مدينة أخذ أي شيء صفته يعني هل أحده يسر أو عسر أو تعجيل أو مطل ثم قدم
مع المضاف لأن ما الاستفهامية لها الصدارة فهي هذا يكون الكلام أولاً وآخره من شخص واحد مائلاً به

متعلق محذوف تقديره أغنى والهاء في أولها مفعول أول يؤول والهاء مفعول ثان وإن تفت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وحتم خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بخنا وما موصولة وصلتها انخفض وباسم متعلق بالخمسة ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل للمل للآخر وما الاستفهامية فقال :

(ووصلها بغير تحريك بنا * أدسم شذ في اللداس استحسا)

يعني أن وصل هاء السكت بغير الحركة إلى اللداس اللداس شاذ ووصلها بحركة البناء اللداس مستحسن وفيهم منه أنه لا يوصل بحركة الاعراب بناءً على حركة البناء المدغم لئلا يستحسن ط في اللداس حركه الواو والياء نحو هو وهي فيجوز هو وهي وهيه وقد قرى بهما ومثال حركة ساء غير الباءة اسم لا والنادي وعو هي بما فيه الساء والاعراب وقد شذ لحقها في عن قول الراجز :

يا رب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من عله

ووصلها مبتدأ ولاء علة على هاء السكت وبغير متعلق يوصل وأدبهم في موضع الصفة لبنا وشذ خبر المبتدأ واللام اسم مفعول من أدبهم يديعه فهو مدام وهو متعلق مستحسن ثم ص :

دكن لرم حاه حيث قدمت م . الربا أليكون دنا وصل لا وفما كيف يوقى بهاء السكت التي لكلام فيها ويكون خروجاً عن القيد في البيت الثاني الذي يظهر أن قوله أليسى في البيت الثاني من شخص بعض زبدييه فيسأل سامع عن كمية الاقتضاء فيقول له هل رفق أو سحر أو تكون في البيت الثاني نوع وعو يكون العامل في اقتضاء محذوف (قول المسكودي تقديره أغنى الخ) لأن أولى المتعدي محذوف صفة ما في نفسه وما نوعه في لادبهم (ووصلها بغير تحريك بنا) يوجد قبل هذا البيت في بعض نسخ المسكودي بيت آخر اسمه :

(وصال ذى الهاء أحز بكل ما * حرك تحريك بناء لهما)

ويوجد أيضاً بقية شرحه ذكر في هذا البيت أن هاء السكت إنما توصل بحركة بناء لازم لا كبناء للفرد العلم فلا تتصل به وإنما تتصل به في وجه شذوذ وإعشار قوله وودى الخ السكت قولاً لم يوصلها البيت يعني عن البيت وشرحه للوجود في بعض النسخ * سمع أن كلامه لادب . بارزاهم غمزه ورا ثلاثاً لأن البقي الذي هو غير أما أن يكون متسلطاً على القيد الأول الذي هو التحريك بناءً . لا بد ووصلها بغير الحركة شاذ فيبقى أنها توصل بالساكن نحو اضرب شذوذاً مع أنها لا توصل به قطعاً وأما أن يكون البقي مضافاً على قيد البناء فلا شك أنه ووصلها بحركه غير مبنى شاذ فتضى أن هاء السكت توصل على وجه الشذوذ ما ضرب نحو ساء ريدع أنه لا توصل به البنية كما في المسكودي وأما أن يكون البقي متسلطاً على أديم القيد الأخير فقط فيصير التقدير شاذ ووصلها بحركه ساء غير دائم شاذ وهذا هو المراد والصورتان قبله باطنتان فيكون النصف أشار بسلك إلى علة في البيت الثاني الذي ذكرى ويكون البيت شاذ وهو البيت شاهد له ويكون مضموناً وصلها بسكت الحركه بغير بناء دائم غير شاذ وهذا هو مستحسن أم لا يبقى ما هو أهم فشرح بذلك في قوله في اللداس استحسا فليس هو تكرار مع مفهوم ما قبله وفيه نكتة أخرى وهي ريدع أن النصف والاحتمال صور ثلاثان كما علمت لكن مراده الصورة الأخيرة فقط يدل في اللداس استحسا وأما المسكودي فتقع تقديره طهر عبارة الضم وما كان ينبغي له ذلك (قول المسكودي اسم لا والنادي الخ) مثال اسم لا لادرجل في الدار ومثال الذي بارز ومثال نحوهم من قبل زمن بعدفاء الجميع عرض (وقوله وقد شذ لحاقها الخ) قد علمت أن هذا هو المطرق والبيت من الرجز وقائله أبو مهروان وإياهما للتنبيه ولذلك دخلت على الحرف الذي هو رب ويحتمل أن تكون النداء والنادي محذوف أي ما قام في يوم محروور رب ولى متعلق محذوف صفة يوم والام بمعنى على وجملة لا أظله صفة ثانية ليوم وأظلم مضارع مبنى للمفعول وبأنه ضمير المكالم والماء مفعوله والأصل لا أظلم فيه لحذف في واتصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والإيصال وأرمض بضم الهمزة وفتح الميم فهو للمفعول من رمضت قدماء إذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس ومن تحت بضم التاء أصله من يمتعي لما قطع البيت على الضم وأضحى بضم الهمزة مبنى للمفعول من ضجيت الشمس بكسر الحاء إذا برزت في وقت الضحى وعله ظرف حبه اللام وسكون الماء بمعنى فوق والشاهد فيه حيث أحلقه هاء السكت شذوذاً لأنه غير دائم البناء ولا يقال في أن الهاء ضمير في البيت الأول لو كانت ضميراً لوجب إعراب عله بكسر اللام مجروراً بمن لأنه من أخوات قبل وبعد على ما للناظم سابقاً وقيل الأصل من علواً ووقتبت هاء ومعنى البيت يا قوم رب يوم كائن على لا يصيني ظل من حر الشمس فيه ويصيني حر الرمضاء من تحت وحر شمس الضحى

(وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف ثم اوفشاه متظما)

يعني انه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في الشر قليل وقهم ذلك من قوله وربما ومنه قوله تعالى في قراءة غير حمزة والكسائي : لم يستنه . وانظر وقراءة قالون ومحيى ومخائ وفي الشعر فاش وقد صرح بذلك في قوله : وفشاه متظما . ومنه قوله :

أتوانارى قلت ممنون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظالما

وقوله : ضخم بحب الخلق الأضخا . وهو في الشعر كثير ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله بأعطى وما مفعول ثان وهى موصولة وصلتها للوقف وثرا منصوب على اسقاط الخافض والتقدير في ثر وفشاه معطوف على أعطى ومتنقذا حال من الضمير المستتر في فشا .

❦ الإمالة ❦

الإمالة على قسمين إمالة الألف وإمالة الفتحة فإمالة الألف هى أن نحو بالألف نحو الياء وفتحة نحو الكسرة وذ كر لها الماظم ستة أسباب الأول انقلابها عن الياء الثانى ما لها الى الياء الثالث كونها بدلا من عين ما يدل فيه فت اربع يا قبلها أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار الى الأول بقوله : (الألف للبدل من ياءى طرف * أمل) يعنى ان الألف للبدل من الياء فى الطرف تمال ويشمل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كرمى وفهم منه ان الألف اذا كانت وسطا لا تمال وان كانت مبدلة من ياء الا شريطة رأى والألف مفعول بأمل والبدل نعمت للألف ومن ياء متعلق بالبدل وفى طرف فى موضع النعت ليا ثم أشار الى الثانى بقوله :

(كذا الواقع منه الياء خف * دون مزيد أو شذوذ)

يعنى ان الألف تمال اذا كانت صائرة الى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبل ومعزى من الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكن تصير الى الياء فى التثنية والجمع بالألف والتاء فقول حليان وحلييات ومعزيان ومعزيات

من فوق فالعذاب تحه ووقوه (وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف) من اسكن مجرد أو مع الروم أو الاشمام ومن تضعيف وتل ومن اجتلاب هاء السكت (قول المكودى فى قراءة غير الخ) أعازاد وانظر فى ههنا آية ومخائ فى التى بعدها اشارة للوصل وأما حمزة والكسائي فيقرآن وصلا بخذف الهاء على القياس وفى الوقف يقفان بالهاء كغيرهما من بقى القراء كاهو القياس ثم ان الاستشهاد بهذه الآية مبني على أن يستنه من السمة واحدة بسنتين وان لا مها واو الأصل يتسنو فقلت الواو الفتحجر كها مع فتح ما قبلها ثم حذفت الألف لاجزء وحقت هاء السكت وصلا وأما ان قلنا ان لام اسكلمة هاء فها ينسبه أصلية لانها لام الفعل فهو بالسكون على الهاء (وقوله وقراءة قالون الخ) لخصوصية قالون بل ورش كذلك (وقوله ومنه قوله أتوانارى الخ) تقدم هذا البيت فى الحكاية عند قوله ونادر ممنون فى نظم عرف والشاهد هاءى ممنون فله حمزة وصلا مع قول الماظم وان تصل لفظ من لا يختلف لانه أجرى الوصل مجرى الوقف (فان قلت * الوصل هاء ليس كالوقف لان نون منون الاخرى فى الوقف تسكن وهما مفتوحة فلا إجراء (قلت *) أحيب بان افتح هاء ضرورة (وقوله ضخم الخ) شطريبت من الرجز والشاهد فى الأضخا بتضعيف الميم وصلتها بحرف الاطلاق والأصل الاصح تحفيف الميم لكن قدرا شاعرا بوقف عليها أو لا شذوذها ثم ظهر له الوقف على حرف الاطلاق الذى هو اذاف فوصلها بوقف عليه وأبقى تضعيف الميم فى الوصل على حاله احرار الوصل مجرى الوقف والله اعلم .

❦ الإمالة ❦

مناسبة ذكرها عقب الوقف كونها تحدث فى الكلمة تغييرا كالوقف فى بعض أحواله وقدم الوقف عليه لان معرفة أحكامه آكد منها وعكس فى التيسير والكافية ولاوجهه والإمالة فى اللغة مصدر أملت الشيء أميله إمالة اذا عدلت ه عن اوجه الذى هو عليه وفى الاصطلاح قال المكودى الإمالة على قسمين إمالة الألف الخ هذه العبارة فيها إيهام لاقتضائهما أن الألف عال وحده دون المسحوق ذلك غير ممكن وان كان يلزم من إمالة الألف إمالة الفتحة قبلها والأولى لدفع الإيهام ان يقول الإمالة على قسمين إمالة الألف مع الفتحة نحو رمى وإمالة الفتحة وحدها اذا لم يكن بعدها ألف نحو يسحر (وقوله ذ كر لها الماظم ستة أسباب الخ) جعلها المكودى ستة بناء على ان فو الماظم :

كذاك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر ... سبب واحد والحق انهما سببان لان الكسرة اما قبله أو بعده وبقي عديم سبب واحد وهو كون الاء بعدها وجعلها المكودى مع كون الياء مع كون الياء قبلها سببيا واحدا والحق انهما سببان فتكون الأسباب ثمانية الباقى على الماظم منها واحد وبهذا يوافق ما فى الموضع وهذه الأسباب ليست موجبة للإمالة وانما هى محوزة لها فكل محال يجوز فتحه (وقوله أو بعدها) زائد على الناظم كما علمت ويأتى للمكودى (الألف للبدل من ياء) (قول المكودى وان كانت مبدلة الخ) نحو ناب اسم لاسن فان أصله نيب بدليل أنياب فلا يمال لعدم تطرف الألف والشرط الذى ذكره هو قول الناظم بعدوه هكذا بدل عين الفعل الخ (كذا الواقع منه الياء خلف) (قول المكودى حبل ومعزى الخ) كل منهما أفعه للتأنيث والمعزى بكسر الميم والعز والمعز بفتحهما بخلاف

واحتقر بالشذوذ من قلب الألف إلى الياء التثنية إذا أضيف إلى ياء التكلم نحو عصى في عصا واحتقر بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصديقهم وفي حجة نبيهم والواقع أن أواخره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة واليا فاعل بالواقع والضمير في منه عائد على لو وألف حال من الياء ووقف على ما سكون على لغة قريبة ودون متعلق بخلف أو بالواقع ثم قال : (ولما * تليه هاء التانيث ما لماعدا) يعني أنها آخرها التانيث في آخره ألف يستحق لأنه حال كإعمال الحذف من إتمام نحو مائة وثلاثة لأن التاء في حكم الانفصال فهي غير معتد بها ومأمية بدأ وهي موصولة بما بعدها فعول بمعنى حذر البتة لا وما موصولة وصلها الياء وها التانيث وعمل بتليه وابتداء على حذف هاء التانيث والضمير حكما ما علم من الالف * ثم أشار إلى السبب الثالث فقال :

(وهذا دل على أن * يؤل إلى فت كاصي خفوفون)

يعني أن الألف قالها إذا كانت بلا عين قبل تسكبه فأؤله إذا أسند إلى نون الضمير فشكل ما عتبه أو أوكسورة نحو خف وأصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف وما * * * * * في الأصل نحو دان فإنه من الدين وما عتبه به مكسورة نحو هاب فاهن الطيبة وأصله هيب قال الألف من ذلك كلمة يؤول * * * * * إلى نون الضمير فشكل فحذف وعتب واحتقر به بما لا يؤول إلى فت لسكون بل إلى فت بالضم نحو فلود لال * * * * * قوله بما قبل وعتب وما * * * * * وان يؤول شرط حذف جوا * * * * * فالتالي ما تقدم عليه ثم أشار إلى السبب الرابع فقال : (كذلك إلى الياء) * * * * * إلى نون الضمير وأوهم كلامه أن ذلك فيما أسهل ما لا يكتل للمهم بل نحو الألف وان فصل بين ياء والألف صل وي ذلك * * * * *

(والله أعلم) * * * * * بحرف الواو * * * * * (يعني أنه قد غتفر الفصل بين الياء والألف للمالة بحرف واحد وذلك نحو شيان أو نحو من * * * * * نحو أدر حيا وإنما استعمل بحرف واحد لأنه الفصل واعتبر بحرف مع الهاء الحفاء الهاء وفهم منه أن الفصل

الذي من رسمه واللام واحد * * * * * (قوله واحتقر بالشذوذ) * * * * * كان يعني المكودي أن يؤثر هذا المحقر عن الذي بعده أبو علي * * * * * (وقوله من قلب الألف إلى الياء) * * * * * (يعني وهي أصلها أو أوفر جمع الألف إلى أصلها وهي الواو وتطلب ياء لاجل الإدغام) (وقوله في التهذيب) * * * * * (أضاف إلى الياء كما في قوله: وعن هذا أنه بها الحسن) فعصا يقول على لغتهم إذا أضف إلى ياء الكلام عصى وأصله عوى * * * * * (الواو واللام السكامة فاجتمعت الواو ولياء وسبقت أحدهما بالسكون فلبت الواو ياء وأدغمت في ياء السكامة وسكونه أحسنر بالشذوذ من لغة هذيل مثله في الشارح والبرادي والموضح فإن ابن غري وفيه نظر لأن هذه الامة شهر فكيف يمكن للاح الشاذ أو الظاهر بأشدر إلى رضى والله في رضى لكون ثنيته بالياء شاذة والقيس رضوان بالواو (قوله في تهذيب) * * * * * (أضاف إلى الياء وأدغمه وسكون الياء الشعر والواو واللام السكامة فقول اجتمعت الواو ولياء إلى آخر ما مر ومالك كودي أصل في الجمع والجمع واللام السكامة فاجتمعت الواو ولياء فصار عوى إلى آخر ما له ويصرف من السكامة والجمع فتح من عوى * * * * * (يعني جمع ما قبل الياء في الجمع مناسبة للياء * * * * * قلت * * * * * لم أميل نحو جلي ومنع نحو عصا مع أن الياء حال لا يرجع إلى الجمع * * * * * (ألف عصى قلب ياء إذا لحقها علامة التصغير والعلامة في التثنية والتصغير زائدة * * * * * (أضاف إلى الامة * * * * * (جمع ما قبل الياء * * * * * (ألف عصى قلب ياء إذا لحقها علامة التصغير فساكنة الأولى في ثنية الانفصال والثانية متصلة

(... ولما * تليه هاء التانيث ما لماعدا) * * * * * (حق الناظم أن يذكر هذا عقب قوله الألف البديل الخ لأن من تمتته لا من تمة قوله كذا الواقع كادده لموضح نكتة * * * * * (وهكذا دل عين الفعل) (قول المكودي في قول خفت الخ) أصله خوف فلما أسند إلى تاء الفعل سكبت العلامة السكامة وقلب حركة الواو عين السكامة إلى قائمها بعد سلب حركتها فالتقى سا كان حذفت الواو لذلك وهكذا يقال فيما عتبه ما مكسورة كعب وآ * * * * * ما كانت عتبه ياء مفتوحة محوون فيقل من باب فعل المفتوح العين إلى باب فعل الكسور العين فيكون كعب فيعمل ما مر وأما حول لالحل أن العين التي هي الياء إذا حذفت بقي كسر الفاء دليلا عليها (وقوله نحو قال وطال الخ) أشار بهذين المثالين إلى أنه لا فرق بين أن صير إلى قلب بالضم نحو بلا أو أصالة فالأول كقول أصله قول بفتح العين لسكبه إذا أسند إلى التاء فالحال من باب فعل المفتوح إلى فعل المضموم ويقال به ما مر وأما قيل ليكون ضم فاء السكامة دليلا على أن عتبه أو أو محذوفة وأما طال فأصله طول ضم الواو في فعل ما مر وتذكر في جميع ما مر قول الامة : (والله أعلم) * * * * * (ألف عصى قلب ياء إذا لحقها علامة التصغير فساكنة الأولى في ثنية الانفصال والثانية متصلة

إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء من الإمالة ولم يذكر في هذا النظم إلى سبب إذا كانت بعد الألف نحو بايع وهو في ذلك موافق لسيمويه ونابى الياء مبتدأ وخبره كذلك والفصل مسدود وخبره اغترى وبحرف معوق بالفصل أو مع هاء معطوف على مقدر والتقدير يحرف واحد أو مع هاء وقصرها ضرورة ثم أشار إلى السبب الخامس فقال :

(كذلك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قدولى * كسر أو فصل لها كلا فصل يعد * قدرهاك من يله لا يصد)

فذكر خمس صور الأولى أن يقع الكسر بعد الألف بشرطه أن يليها نحو مساحد التاية أن يقع الكسر قبلها وفي أربع صور أولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون متصلة بحرفين أولهما سا كن نحو شمالا وثالثها أن تكون مفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون مفصلة بحرف سا كن ومتحركين أحدهما الهاء ومثل ذلك بقوله : ودرها من يله لا يصد فالألف في هذه المثل كلها تجوز إمالتها وأما اغترى الفصل بالهاء في درهاك لخصها في مقاديرها فصار كشمالا وهذه الأمور كلها مفهومة من النظم وفهم منه أن الفصل إذا كان في غير ما ذكر لم تجز الإمالة ومسدود هي موصولة وصلتها بيه وكسر فاعل يليه والضمير العائد منه على الموصول الهاء من يليه أو يلى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلى وبالى كسر معطوف يلى وسكون معطوف على كسر وقدولى كسرا جملة في موضع العتاسكون وفصل الهاء مسدود * وكلا فصل يتعلق بدور درهاك مبتدأ ومن اسم شرط في موضع رفع بالابتداء وباله مجزوم به وهو في موضع خبر ولم يمد جواب الشرط وبقى من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه إن شاء الله ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال :

(وحرف الاستعلاء يكف مظهر * من كسر أو يا وكذا تكف را)

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الإمالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله فظ حسن ضمـ وعلى هذا فالخروف الكافة للإمالة ثمانية إلا أن هذه الحروف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع إذا كان سبب كسرة ظاهرة أو باء وحده

يسار بتقديم الياء على السين وإن كانت الإمالة مع الياء لسا كسرة أقوى منها مع متحركة ويسر اسم عبد لأباد وبه كثر يسرها عرس لابنة سيده ليرنى بها فرجته فأتى صاحبها فاستشاره في أمرها فقال له وكان عاقلا ويكث يسار كل من لحم الخوار واشرب من لبن العشار وإياك وبنت الأحرار فقال كلاً منها تنسمت في وجهي وتعاودها فقلت له "دن منى لتشم طيباً فسادنا منى" فتلعت أنه يسكن وكاب دفعت لأمتين لها سكينتين وقالت لهما إذا قطعت أنه فلتقطع كل واحدة مسكاً أدته التي تلبس ففعلتا ذلك فلما أتى صاحبها الذي استشاره قال والله لا أدري أم قبل أنت أم مدبر لذهاب أنفهم وأدنيه فقال له هب لا ترى الألف والأذنين أو ماترى وميض العين فرفعت يدها (وقوله وليس ثانيهما هاء الخ) هذه عبارة أولى من قوله أولاً تبع الظاهر عبارة للصف أو بحرفين أحدهما هاء لأن العبارة الأولى هو هاء لا فرق بين كون الهاء أولاً أو ثانياً وليس كذلك لكن مثال النظم يرفع الإيهام ويهيئ لصف بأ لا يكون ما قبل الهاء ضمة والافتاء نحو هاء جيبها أو هذا بيتها ومعنى أدريجها أقطعها وقدره والجيب القميص (قوله نحو باع) يمنع الياء فلا تكون الإمالة حيثما لا يليه وبق بايع بكسر الياء فيكون محوز الإمالة شيئين الياء والكسرة وإن كانت الياء أقوى (كذلك ما يليه كسر) (قول لا كروى نحو شمالا) بكسر الشين اسقة السريعة المشى (وقوله وقد مثل ذلك) أى الصورة الأخيرة (وقوله وهذه الصور كلها مفهومة الخ) لأن قوله وفصل الهاء الخ راجع لصورتين وهما قوله تالى كسر معطوف على تالى سكون تالى كسر وما قبل الألف فيهما مفتوح أبداً فيكون يصير بها مثل عماد ودرهاك مثل شمالا (وقوله يأتى الكلام عليه الخ) أى في قوله وقد أمالوا لتناسب الخ (وحرف الاستعلاء يكف مظهر) (قول للكودي يجمعها قولك فظ الخ) الذى رملها بذلك هو ابن برى فى الدرر قط بكسر القاف وسكون الطاء المعجمة المشددة أمر من قاط يقبض بمعنى أقم وفاعله ضمير المخاطب ومفعوله خص والخص بيت من قصب وضغط مصاف إليه ما قبله والضغط أحس وقبه شاره إلى أنه ينبغي للإنسان أن لا يأخذ من دنياه إلا قدر حاجته ولا يطلب منها أشياء الكثير فإن كسبه بيت من قصب فلا يعمل عنه إلى أكثر منه وإنما كف حرف الاستعلاء طلباً لمجاسة الصوت ولو قدم حرف الاستعلاء ثم أميل ما بعده لكان الانتقال من العلو للأسفل وإن كان مؤخرًا نحو فاصل لكان العكس وأما الراء فليكون اللسان يرتد بها صارت كأنها مكررة فأشبهت الحروف المستعلى بها (وقوله إذا كان سببها كسرة ظاهرة الخ) هذا مطلق النظم ولم يأت له بمثال كلف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر فاقدوم مثال كسرة الياء الظاهرة ضاع بفتح الضاد مصدر ضاع يضيع ومثال كف الراء الكسر الظاهر راكب ومثال كسرة الياء ظاهرة رباحين وبقى عليه مفهوم مظهر وهو أن الكسر المقدر والياء المقدرة لا يكفها مستعمل ولا راء مثال الكسر المقدر الذى لا يكفه مستعمل حاف فإن سبب إماله كون ألفه منقلبا عن واو مكسورة والكسر الآن مقدر ومثل الياء المقدرة أى لا يكفها مستعمل بقى من ابقاء فإن سبب إماله كون لألف بدلا من

وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصولا بحرف أو حرفين وكانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ وخبره يكسب ومظهره مفعول بيكف وهو على حذف الموصول تقديره يكف سببا لمظهره ومن كسر متعلق بمظهره ورا فاعل يتكف وكذا متعلق بتكف ثم ان مانع من الامالة يكون متأخرا عن الألف ومقدما عليه وقد أشار إلى الأول بقوله :
(ان كان ما يكف بعد متصل * أو بعد حرف أو بحرفين فصل)

فهذه ثلاث صور الأولى ان يكون متصلا بالألف نحو فاقذو فاضل الثانية أن يكون مفصولا بحرف نحو منافق وباصط التالثة أن يكون مفصولا بحرفين نحو موافق وموافق وما اسم كان وهى موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الامة والمقدر بعده أى بعد لألف الامة ومنص خبر بعد خبر ووقف عليه بالسكون على لغة رابعة وأو بعد حرف مدحوظ على بعد الأول وأو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدما فقال :
(هكذا إذا قدم ما لم يسكن * أو يسكن إثر الكسر كالمطواع ص)

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدمتا على الألف مع الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ما كان بعد كسرة فمثل المكسور طاب ومثال اسماء كى بعد كسرة رأيت الخبز يومئذ مثله بقوله كالمطواع مرويهم منه ان ما كان على خلاف التالين المذكورين يمنع الامالة نحو طاب وذو ركب وذو ثل وسارم وكذا متعلق بمحذوف تقديره لا تمان وكذا والضمير في قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية وأو يسكن معطوف على يسكن وإثر ظرف متعلق بيسكن والمطواع مفعول بحر يقال مد الطعام غير وماز أهله إذا حب لهم الطعام وطواع يعنى يسكن ثم ان انواع من الامالة قد يعرض ما يمنعها وإلى ذلك أشار بقوله :

الب. والياء منسرة (في قول) الذى ظهر من جهة الشطر العكس ما فاه انحاء وهو أن حرف لاستعلاء والراء يكفان السبب المقدر لسبعة دور اظهر لهما في قوله (ان كان ما يكف بعد متصل) سبب الامالة هو حذف نفس الحرف للهاء وأما مع الكسرة أو الياء اظهر بين فست اما اذا لم ياء أو بعده لآى نفسه وما كان في نفسه أقوى مما وجد قبله أو بعده (وقوله وكان بعد الألف حرف الخ) لأوى حذف هذا الكلام لأنه تكرار ونسور أما التكرار فيقول الساطم ان كان ما يكف بعد متصل الخ وأما القصور فانه يعنى ان حرف الاستعلاء انما يكف متأخرا وليس كذلك لقول الساطم بعد : كذا إذا قدم ما لم يسكن (وقوله تقديره يكف حرفا الخ) الحق في التقدير يكف . (وقوله ومن كسر متعلق بمظهره) مثله في العرب والأولى انه متعلق بمحذوف صفة لمظهره تقديره مظهره كائنا من كسر (ان كان ما يكف بعد متصل) ما في كلام المصنف وانه على المانع وقد عمت سابقا أن المانع أمران حرف الاستعلاء والراء فيقتضى كلام المصنف هنا ان الصور الثلاث تجرى في المانعين معا أما حروف الاستعلاء فعم كمثل جميعها المكودى وأما الراء فن كانت مسئلة نحو هذا حمار فانها تمنع ولا تشال وان وقع انفصل بينهما وبين الألف بحرف واحد نحو كافر في منعها خلاف وأما ان وقع اتصال بحرفين فلا يمنع اتفاقا وعلله لأجل هذا التفصيل الذى في الراء خص المكودى الأمثلة بحروف الاستعلاء ولم تأت للراء بعد (كما إذا قدم ما لم يسكن) (قول المكودى والراء غير المكسورة الخ) تقييد الراء بغير المكسورة مأخوذ من قول الساطم بعد وكف مسهل الخ (وقوله وفيه منه ان ما الخ) هذا هو السطوق وأى فائدة لهذا التحقيق الكثير الذى يشوش الدال (وقوله وصيارم) صمد الله د وتخفيف البناء الرحل الجرى على الاعداء قاله في القاموس ويطلق أيضا على الأسد الشديد الخلق بصحيتين ثم ان التمثيل به خلاف الخو لأن الراء المكسورة هنا تمنع مانع الامالة الذى هو حرف الاستعلاء فيجوز فيه الامالة والأولى الاقتصار على ما قبلها ويبدى بجو غنائم واعلم ان التشبيه في النظم يقتضى ان الصور الثلاث المارة في المانع للتأخر تجرى هنا في المانع إذا قدم وان ذلك يتم حرف الاستعلاء والراء وليس الأمر كذلك بل في ذلك تفصيل وحاصله ان المانع المتقسم إذا كان حرف الاستعلاء يمنع إذا كان متصلا كمثل المكودى بطالب وقادرو مع إذا كان مفصولا بحرف كمثل الراء فائضا على ما فيه واما ان كان مفصولا بحرفين ولو كان أحدهما س كما فلا يمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه وأما اراء ان تقدمت فلا تمنع إلا إذا كانت متصلة كمثل المكودى براكب وأما مع الفصل بحرف أو حرفين فلا تمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه فيعين حينئذ أن يكون التشبيه ناقصا والمكودى استشعر ما ذكرنا فاقصر على ما يصح من الأمثلة (فان قلت) ما الفرق حتى كان حرف الاستعلاء يمنع إذا فصل بحرف والراء لا تمنع إذا فصلت (قلت) أحيب بأن حرف الاستعلاء أقوى لأن الراء انما ممت تشبيهه كما مر قريبا (وقوله تقديره لا تمان الخ) بلا امالية وهو الحق لأن كلاما في بي الامالة وفي بعضها امال باسقاط لا وهى فاسدة والحق في اعراب كذا انه صفة لمحذوف مفعول مطلق عاملة محذوف تقديره تمنع لامالة معا كالمع السابق إذا قدم المانع (وقوله إذا جلب لهم طعام) قال تعالى : وغير

(وكف مستعل ورا يكف * بكسر را كغارما لا أجفو)

يعني ان الراء المكسورة ادا وقعت بعد الالف المائلة مكسورة ككف المستعل والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارما ومن العجب ان الراء المكسورة تكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها وحرف الاستعلاء انها مكررة فتضاعفت فيها الكسرة فتقوى بذلك سبب الامالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الماعل ورا معضوف عى مستعل وينكف خبر المبتدأ وبكسر متعلق بينكف وغارما معول باجفوا ثم قال : (ولا نعمل لسبب لم يتصل * والكف قد يوجب ما يفصل)

يعني ان سبب الامالة لا يؤثر اذا كان منفصلا يعني من كلمة اخرى نحو يدى سابور فلا نعال الالف من سابور لاجل اياء من يدى لانها مفصصة بخلاف الكف فانه يؤثر وان كان مفصلا فممنع الامالة في نحو يريد أن يصيرها فين فلا نعال الالف من يصيرها لكف اتفاق لها وان كان من كلمة اخرى ولسبب متعلق بعمل ولم يصل في موضع التبع لسبب وانكف مبتدأ وخبره قد يوجب وما فاعل يوجب وهي موصولة وصلها يفصل ثم قال : (وقد أمالوا لتاسب بلا * داع سواء كعادا وتلا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة واتمنا آخره عنها لضعفه بالنسبة لها يعني أنهم قد أمالوا للتاسب دون سبب سواء وذكرنا في أحدها عماد، ويعني به اذا قلب رأيت عمادا ثم وقعت عليه فقلب السوين ألفا فعمل الالفين معا أعى الالف التي بعد الميم والالف المبداة من التنوين أما الالف التي بعد الميم فلأماليتها سبب وهو كسر العين وأما الالف التي هي بدل من السوين فلا سبب لأماليتها الا للتاسب لالالف المائلة التي قبلها وينبغي أن يضبطا كعادا بالالف دون تنوين على ارادة ارفعف والالف التي فلا أمال من

أهنا . أى تجلب لهم الطعام ويطلق أيضا الميرة على القافلة التي تجلب لهم الطعام فلان متى وفد بدول من ماعره اذا أعطه كل ماعر . وهذا المعنى أنسب فكأنه خطاب لكتابه بأنه يسمع كل من أطاعه بمطاعته وبراءة وحسنه ووصوله الى هذا الحل كل ماعر وطلب من العلوم لان الجوف فطره لها وللانواع مفعول من الطوع بمالعة في الطائع (وكف مستعل) (قول المكودي ادا وقعت بعد الالف الح) قيد لا بد منه فلو وقعت الراء المكسورة قبل الالف فلا أثر لها ولهذا لم يحد راء من قوله تعالى : من رباط الخيل . ويقتد أيضا بأن محل كف الراء المكسورة اذا كان المانع للامالة متقدما على الالف والراء فان تأخر المانع فلا تكفه الراء فلا نعال نحو سارق والقيد ان معا مأخوذان من مثال الناظم (وقوله نحو دار اقرر الح) في هذه الآية مانع من الامالة شيان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة والكاف لهما معا الراء المكسورة بعد الالف وفي مثال الناظم مانع حرف الاستعلاء فتقف وهو العين وتبقى على المكودي ماد كان المانع الراء فقط ومثاله كتاب الابرار ومعنى لأحف غارما لأطرب غريما ومديا مطالية جماء وانما اطلله مطالعة رفق ولين ولا مودة وأجف مضارع مرفوع بالضمة للقعدة على الواو المحذوفة للقفاية أو هو محزوم بحذف الواو إجراء للا الة بحرى اناهية ، ولأناهية وأسند الناظم ذلك الى نفسه ومقصوده كتابه الذي هو الالفية وفي هذا المثال جواب عن سؤال متمر وكأنه قيل : لم تصف أنت أمرت كتابك في قولك مر الطواع بأنه غير من أطاعه فمن لم يطعه بان جعل يقرؤه من دون مطالعة ولا حفظ مثاله (فأجاب) بأنه مدين وأنلا أجفوه بل اذا عاد اقرأه الكتاب مرة ثانية بمطالعة قراجه فانه يطعه ماعر (وقوله ومن المعب الح) لا عجب في ذلك وانما عجب من عجبه لان الراء المكسورة غير المفتوحة فليست نفسها حتى يأتي العجب (وقوله تضاعفت فيها الكسرة فتقوى الح) يبار ذلك ان الراء لما قدر تكرارها صارت بمنزلة حرفين والكسرة فيها بمنزلة كسرتين فتكون احدي الكسرتين في مقابلة المانع فتبقى الاخرى تكون سببا للامالة دون معارض لها لكن يقال دار القرار القياس أن لا يمال لان الراء المكسورة في مقابلة مانعين حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فلم يبق سبب للامالة إلا أن يقال ان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة يترلان منزلة مانع واحد فيبقى السبب موجود (وقوله مضاف الى مفعول الخ) مثله في ناعرب قيل وهو عقلة وصوامها لفاعل (فان) وبحمل محبة ما قبل ونكور على حذف الحار والتقدير وكنت الامالة محرف مستعل ينكف بكسر راء (ولا نعال لسبب لم يتصل) (قول المكودي يدى سابور الح) سابور اسم لملك من ملوك العجم (فان قيل) ما الفرق بين السبب والمانع حتى لم يؤثر الاول مع انفصاله وأثر الناي (فأجواب) ان مانع أقوى ولأنه ان الأصل عدم الامالة والمانع يرد للأصل والامالة على خلاف الأصل والسبب يرد له فلذا كان مانع أقوى واسترض اموضح على ان شرط الاول بان نصوص الجوين صريحة في جواز الامالة لأجل السبب المنفصل واستدل على ذلك بنص ابن عصفور لكن قل لشهاب عقبه لا يخفى ان مجرد كلام ابن عصفور لا يكون حجة على الناظم ولا يقتضى ان نصوص الجوين مخالف ما قبل الناظم مسمع ان ما قبل الناظم له علة ظاهرة قد علمت في الفرق وأيضاً ابن مالك قد بلغ درجة الاجتهاد في النحو ومقرب ابن عصفور الذي استدلل بعصه بلوضحة ألف ابن الحاجب كتابا في الرد عليه سباه تسمية قبيحة (وقد أمالوا لتاسب) (قول المكودي لضعفه بالنسبة لها الح) وأخر عن الموانع نفسها

التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ومتعلته من السكام والأفعال والأسماء إلى
لاتشبه الحروف وهو نوعان معرفة حروف الزيادة ومعرفة الابدال وقد أشار إلى الأول بقوله :

(حرف وشبهه من الصرف يرى * وما سواها بتصريف حرى)

يعني أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول
التصريف فيه ويجوز في قوله من الصرف فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسوغ
الاتداء بحرف عطف المعرفة عليه وبرى خبر المبتدأ وأصله برى على وزن فاعيل خفقه بحذف الهمزة ويحتمل أن يكون يرى فعلا
ماضيا والأول أحود لأن فيملا يحوز الاخبار به عن أكثر من واحد ومابتدأ وهي موصولة وصلتها سواها وخبرها حرى أى
حقيق وبصريف معلق بحرى ثم قال :

(وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصريف سوى ماغيرا)

يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يدخل بتصريف فغير منه أن أقل ما توحد عليه الأسماء والأفعال الوضع ثلاثة أحرف لأن

مه قاله الأشموني فكان حق العبارة أن يقول : وقبرها تأييت أيسان فعب * ولاعل هده لها ولاف

فل الشهاب وهذا مبني على كون الموصوف بالذى الفتح وليس بالزم لاحتمال أن يكون الموصوف ببنى اسى وهو نعم من
الألف والفتحة فان ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلا ألفا أو هاءا فإذا خرج منه الألف تعين الفتح وهو المراد والله أعلم .

﴿التصريف﴾

قد مر أول العرب والمبني أن النطرقى هذا العلم في شيئين التركيبية والافرادية ولما فرغ من الأول شرع في الثاني والتصريف باعتبار سلب
من حالة إلى أخرى ومنه تصريف الرياح أى تغييره وهو في الأصل مصدر صرف ثم صار علما على هذا العلم وهو علم شريف ينبغي الاستدانة
وقد وقع العبط كثيرا لبعض الفحول الذين يتساهلون في معرفته بحضرة الأمراء فسقطت رتبته والتصريف اصطلاحا عرفه الكودى
بقوله العلم بأحكام الح فاعلم جنس وأحكام بنية أى صيغة المخرج سائر العلوم التى منها علم النحو المار لأن النظر فيه ليس في شيعه سردات
(وقوله للحروفها) شرح لقوله بأحكام بنية السكامة وليس فصلا خاصا حتى يخرج (وقوله من اصالة وزيادة) سيباني ما عرف به الحرف الأصلي
من الزائد في قوله والحرف إن يلزم فاصل إلى آخر البيت (وقوله وصحة وإعلال) لصحة اقرار الحرف على وضعه لأصلى ولا مبركال في بعض
والواو في سوادفها صحيحان لعدم صحة قلبها ألفا لما مع وهو ألف الذى هدهم والاعلال تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب اياء أنفاني
باع وقلب الواو ألفا في قام (وقوله وشبهه ذلك) كالحذف والقل والقلب والادغم مما سبأى (وقوله ومعته من السكام الأفعال) الأولى أن يرى
التصريف بديل ما بعد (وقوله وقد أشار إلى الأول) الحق أنه إنما أشار بها إلى معرفة ما يدخله التصريف مما لا يدخله وأما ما يعرف به حروف
ازيادة فسيأتى في قوله والحرف إن يلزم فأصل الح (حرف وشبهه من الصرف يرى) (قول الكودى وما أشبهه من الأسماء) وذلك كاهما
وأسماء اشروط والاسم فهمتم أن الكودى خص الشبه في لظم بالأسماء والحق أن الأفعال الجامدة كنعم وبس وليس وعسى تدخل فيه
ليكون قول المصنف بعد وما سواها عام في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة كاتريره هو ولا إذا حملها على خصوص ما قبل اقتضى أن
التصريف يدخل في الأفعال مطلقا وليس كذلك وإنما يدخل التصريف في الحروف لأنها محمولة الأصل فلا تقابل بقاء ولا عين ولا لام ولا
يدخل في الأسماء الغير المتمكنة ولا في الأفعال الجامدة لشبهها بالحروف في الجمود (وقوله ونجور) الذى عداين الحجب انه لا تحوز وان
التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف والمصريق بهما اصطلاح عوى وقوله خفقه بحذف الهمزة (وقوله) الهمزة لا تحذف
إلا إذا كانت ساكنة وهى هامة محمية بالحركة ولا يمكن نقل حركتها لأن ما قبلها وإن كان ساكنا ليس له رثا وهى لا تعمل حركتها إلا
للساكن الأصلي ﴿قلب﴾ أحب أنه على مذهب بعض اقرء الذى يحذف حركتها لساكن مطلقا زائدا أو أصليا وقد عرفت الكودى الهمزة
قبلت ياء ثم أدغمت الياء الساكنة فيها وحذفت إحدى الياءين ضرورة (وقوله والأوب أجود) به هو لمعين لأنه لو كان يرى فعلا
لثبت الألف العائدة على حرف وشبهه ولا يمكن حذفها وهى فاعل (وليس أدنى من ثلاثى يرى) (قول الكودى على حرف واحد أو حرفين الح)
الموضوع على حرف أو حرفين مخصوص بالحرف أو الاسم الغير المتمكن فنال الحرف باء الجر وقد ومثال الاسم تاء أكرمت ونامن أكرما
وأما الفعل فلا يدخل هنا لأنه لم يوضع إلا على ثلاثة أحرف فأكثر نعم سوى ماغيرا عام في الاسم المتمكن والفعل المتصرف كذا كالكودى
(وقوله إن أقل ما توحد عليه الأسماء) أى المتمكنة ولو زيد بذلك كافى المرادى لسكان أولى لأنه يمتص من غير انقياد أن الأسماء مطلقة لا تنقص عن

الأسماء والأفعال قابلة التصريف كما مضى في البيت الذي قبله وفيه أيضاً أن الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يدوم وعلى حرف واحد نحو مات في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو بيع ووجد وعلى حرف واحد نحو قد فعل أمر من وفي وأدنى اسم ليس ومن ثلاثي متعلق بأدنى ويرى في موضع آخر ليس وقابل معقولان يرى ومفعوله الأول ضمير مستتر عند على أدنى ويجوز أن يكون قابل مرفوعاً على أنه اسم ليس وأدنى منصوب على أن يكون معقولاً ثانياً ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثي وسوى استثناء وما موصولة وصتها غير اسم قال :

(ومنتهى اسم خمس إن تجردا * وإن يزد فيه ثمانية عدا)

يعني أن الأسماء على قسمين مجرد من الزيادة ومن يذوقه غاية ما يصل إليه الخرد خمسة أحرف نحو سفر جل وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشترى باب مصدر اشترى ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وإنما سقط التاء من خمس لأن حروف التهجى يجوز تذكرها وتأنيثها وإن تجرد شرط حذف حواها دلالة ما تقدم عليه وإن يزد فيه شرط وحواها الفاء وما بعدها وسبعا معقول مداوود وفيهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم الخرد ثلاثة أنواع ثلاثي ورابعي وخماسي وقد أشار إلى لاسم الثلاثي بقوله :

(وغير آخر الثلاثي افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثمانية تم)

غير آخر الثلاثي هو أوله ونائبه فالأول قابل للحركات الثلاث والثاني قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اشعشر ورباوهو الذي قسمه القسمة العنقية وهي مفهومة من البيت فافتح وضم واكسريه في كل واحد منها فبذلك تسعة وزد تسكين ثمانية مع الحركات ثلاث والأول وهذه ثلاثة إلى أربعة اشعشر ومثابها على ترتيب النظم فعل نحو حمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كسب وفعل نحو قتب وفعل نحو عبق وفعل نحو دثل وفعل نحو غتب وفعل بكسر الأول وضم الثاني وهو مهمل وفعل نحو إيل وفعل نحو فلس وفعل نحو قبل وفعل نحو عدل إلا أن المستعمل منها عشرة وواحد مهمل وواحد قليل وإلى ذلك أشار بقوله :

(وفعل اعمل والعكس يقل * فقصدهم تخصيص فعل بفعل)

وإنما اعمل فعل ثقله بالخروج من كسر إلى ضم

الثلاثة وليس كذلك (وقوله نحو م الله) أصله بمن الله فما كثر استعماله حقف بحذف ما عدا الميم ثم إن هذا البيت لا فائدة فيه مع قوله حرف وشبهه من الصرف يرى لأن الاسم إن كان أقل من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف لشبهه بالحرف وهو قوله في البيت الأول وشبهه فلو قال المصنف فليس بفاء التعرّيع لكان أولى ويكون مفعراً على كون التصريف لا يدخل في حرف ولا شبهه كما فعل في التوضيح ومعنى سوى مدعرا سوى اللفظ الذي صار على حرف واحد أو حرفين بالغير فانه يدخله الصرف فتكون ما موصولة واقعة على اللفظ أعم من أن يكون اللفظ اسماً غير ثلاثي الوضع أو أكثر هذا هو الصواب ولا يلتفت لما تجده في بعض الحواشي (ومنتهى اسم خمس إن تجردا) (قول السكندر غاية ما يصل إليه الخ) يعني ومبتدؤه الثلاثي نحو رجل والتوسط الرباعي نحو جعفر ولم يزد على الخمسة لثلاث يتوهم أنهما كلمتان ولم يكن قل من ثلاثة لأنه لا بد من حرف أول يكون متحركاً مبتدأ به ومن حرف آخر يكون ساكناً يوقف عليه لأن العرب لا تستدعي إسماً كن ولا تقف على متحرك وكروا مقارنة المتباينين المتحرّك والساكن فمضوا بينهما بحرف متوسط (وقوله مصدر اشترى الخ) يقال اشترى الفرس إذا هاج وعلب بياضه على سواده واشترى الرزق والقل إذا أضر وهاج والياء بعد الهاء في المصدر هي الألف عدلها في الفعل (وقوله لأن حروف التهجى الخ) الحق أن يقول لأن الممدود إذا حذف يجوز في العدد لتدكيرو لتأنيث (وقوله وإن يزد فيه شرط) يعني وفيه هو الدائب عن الفاعل يزد (وغير آخر الثلاثي) أي من الأسماء يدل كون المصنف تكلم على الفعل حيث قال من فعل ثلاثي (قول السكندر من ضرب ثلاثة) يعني أحوال الماء (وقوله في أربعة) يعني بالنسبة ليمين الكامة لأنها صارت أربعة بالسكون (وقوله نحو قتب) الصواب أن يمثل بحو حرد وأما قتب فلم يسمع فيه إلا فتح القاف والماء وقد ذكر بعض أنه مع فيه كسر القاف وسكون اثناء والقتب اسم للمحمل الذي يكون على الجمل من عود أو غيره (وفعل اعمل والعكس يقل) (قول السكندر ثقله بالخروج من كسر الخ) يأنه أن الكسر ثقل وضم أنقل منه والخروج من الثقل إلى الأثقل مستكره ولا يكون بالخروج من الكسر إلى الضم إلا إذا كان الضم لازماً فإن

وقد قرئ: والسما ذات الحبك . بكسر الحاء وضم الباء وانما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه انه واراد في كلام العرب الا أنه قليل ومن ذلك قولهم ذل في اسم قبيلة واليه ينسب أبو الأسود الدؤلي ورغم في اسم الاست وغير مفعول مقدم با كسر وهو مطلوب لافتح وضم فهو من باب التارخ وتسكين مفعول بزد وتم محزوم على جواب الأمر ومعنى تم أى تستوفى جميع أوزان الثلاثى وقيل مبتدأ وأعمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق يقل وقصد مصدر مضاف الى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبفعل متعلق بتخصيص ثم أشار الى الفعل الثلاثى فقال :

(وافتح وضم واكسر الثانى من * فعل ثلاثى وزد نحو ضمن)

فذكر له أربعة أبنية فعل يفتح الفاء والعين معا نحو ضرب وذلك مستفاد من قوله وافتح وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله واكسر الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبني للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء ان حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء وفهم منه أنها فتحة لأن الفتحة أحف من الضم فاعتبرها أقرب وضم من قوله وزد نحو ضمن أن بنية للمفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدا على بنية الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثانى مفعول با كسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التارخ ومن فعل في موضع الحال من الثانى ثم انتقل إلى الرابعى المجرد والمزيد من الأفعال فقال :

(ومنها أربع ان جردا * وان رد فيه فاسم عدا)

يعنى ان غاية لفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذى قبله أن الرابعى بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج

كان غير لازم فلا تقل وهو جائز نحو يضرب لأن الضم غير لازم لجوار نصبه وجزمه (وقوله وقد قرئ ولسما ذات الحبك) فبن الحبك جمع حباك أو حبيكة وهى الطريقة فى ارمي ونحوه والحبك فى الآية طرائق النجوم فى السماء والذى قرأ بذلك أبو السمال بهج السين وتشديد الميم ولازم آخره (فان قلت) كيف يمكن دعوى الاهمال مع وجود القراءة (أحيب) بأن القراءة غير ثابتة وهذا الجواب أحسن الأحوبة وأما الجواب الثانى الذى فى الموضح وبينه فى التصريح وهو دعوى التداخل فرده فى شرح السكافية ونقل بعضه فى التصريح (وقوله مثل فى اسم قبيلة) هو فى الأصل اسم دوية تتبعه بابت عرس وهى المعروفة عند العامة بحمير جدم ثم بعد ذلك سميت به هذه القبيلة ودله مهمله (وقوله فى اسم الاست) هو لدبر فيؤخذ من استظم أن فعل فى الأسماء وفى الأفعال لكن كونه فى الأفعال كثير وفى الأسماء قليل خلافا لمن قال انه لا يوجد إلا فى الأفعال ولا يوجد فى الأسماء إلا منقولاً من الأفعال ثم ان الباء فى قول الناظم بفعل داخلة على المقصور لا على المقصور عليه والغالب العكس لأن فعل هو الخاص بالفعل لا العكس (وقوله فهو من باب التارخ) الحق انه من الحذف من الأولين لدلالة الآخر عليه ولا تنازع لأن الناظم لا يراه فى مفعول متقدم ولا فى أكثر من اثنين (وافتح وضم واكسر الثانى) المناسب تأخير هذا البيت والذى بعده ويقدم قوله لاسم محرد رباع الأبيات الثلاثة ليكون الكلام فى الاسم متصلا ونكت الموضح بذلك قلت مافعله الموضح له وجه ظاهر وهو انه لما ذكر أوزان الثلاثى من الأسماء ناسب أن يذكر أوزان الثلاثى من الأفعال ولما ذكرها عم أوزان الأفعال من غير الثلاثى لعلها ثم رجع لتمام الكلام على الأسماء (قول المكودى ان حركة الفاء لا تختلف) انما لزمتها التحريك لأنها لو سكنت لأدى الى الابتداء بالسككن والفتحة أحف من غيرها فلذلك اعترت كما فى الشرح ولم تسكن العين فى الثلاثى من الفعل كما سكنت فى الاسم لما يلزم عليه من اتقاء اسما كثنين عند اسنادها إلى التاء مثلاً نحو ضربت وأما علم ماض بهنج لعين وسكون اللام فأصله كسر اللام تخفيف بفتحها (وقوله ان بنية المفعول ليست على) بل الذى يؤخذ من الناظم ما قرر به أولا من أن صيغة المبنى للمفعول أصلية لا مفرعة لجعله وزنا مستقلا واليه ذهب البرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح السكافية عن سيويه والرازى وعليه درج للمكودى فى نظمه البسط والتعريف واستدل هؤلاء بورد أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو عى وزهى ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعا لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيويه وقيل الرادى هو أظهر القولين ان صيغة المبنى للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الادغام فى نحو سور ووجه الدليل أن القاعدة انه إذا اجتمعت الواو والياء كما هنا وسبقت احداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وهما لم يقع ذلك فعل على انهم راعوا الأصل الذى هو ساير والأصل غير موجود فيه موجب الادغام فلذلك لم يقع قلب ولا ادغام ولو كانت صيغة المبنى للمفعول أصلية لوجب الادغام ورد القول الأول بنحو عباديد مما هو جمع ولا مفرد له والجمع فرع الافراد اتفاقا فيلزم وجود الفرع بدون الأصل فما كان جوابهم فهو جوابنا (ومنها أربع ان جردا) انما حظ الفعل عن الاسم فى المجرد وفى المزيد بمرجة واحدة لأن مرتبة الفعل أحظ من مرتبة الاسم بدليل احتياجه اليه ولا اشتقاقه

لأنه كرهنا في الثلاثي إذا لافرق وإن عاينه بالزيادة ستة أحرف نحو استخراج واعرابه واضح ثم انتقل إلى الرباعي الأصول من الأسماء فقال :

(لاسم مجرد رباع فعلل * وفعلل وفعلل وفعلل * ومع فعل فعلل)

فذكر ستة بنية الأول فصل بفتح الأول والثالث نحو جعفر الذي فعلل بكسر الأول والثالث نحو زريح للسحاب الرقيق الثالث فعلل بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم الرابع فعلل بضم الأول والثالث نحو جرم لاسم قبيلة الخامس فعل بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد ثانياً نحو قطر السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث نحو جحبد لذكر الجراد وفي هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والأحفش أنه بناء أصلي ومذهب سائر البصريين أنه مخفف من فعلل بالضم وفي تأخير له إشعار بهذا الخلاف ثم انتقل إلى الخامس المجرد فعلل : (فإن علا * مع فعلل حوى فعللا * كذا فعلل وفعلل) يعني فإن علا الرباعي أي حاوز فهو حماسي وذكر له أربعة أوزان الأول فعلل بفتح الأول والثاني و لراع مدعما فيه نحو صهر حل الثاني فعلل بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جعمرش الثالث فعلل بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشدداً نحو قد عمل الرابع فعلل بكسر الأول واسكان الثاني وفتح الثالث وبه لام مشددة نحو قرطعب ثم قال : (وما * غير للريرة أو القص انتهى) يعني أن ما عاير ما ذكر من أسية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو القص وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر وفيهم منه أن المخالف أربعة أنواع الريد من الأسماء نحو كهيل وسائر الزيدات وهي كثيرة تزيد على ثلاثمائة بنية والقص من الأسماء نحو يدوم والريد من الأفعال نحو انطلق واسكب والقصور منها نحو قم ودع وقت وما بعد وهي موصولة وصلتها غير فخرها انتهى أي انتسب والزيد متعلق باسمي ومعنى الريد الزيادة ثم قال :

منه والاسم يحمر به وعنه خاشر فين واسعمل حار شرفا واحدا وهو الاحبار به (قول الكودي إذا لافرق) هذا الاحد من الصنف صحيح ويأتي فيها الخلاف الذي مر في الثلاثي (لاسم مجرد رباع فعلل) (قول الكودي لمسحاب الرقيق) زاد في لقاموس الذي فيه حمرة ويطلق أيضا على الذهب (وقوله نحو حرهم لاسم قبيلة) ناس من اليمن تزوج منهم اسماعيل عليه السلام وهم كانوا نزلين بمكة وخدمها قبل قریش (وقوله نحو قطر) القاموس الغطر ايجل الفوى السجم وارجل القصير ووعاء اسكت ومن هذا الاحير قول من قاله :

ليس يعلم ما حوى القمطر * ما العلم الا ما حواه المصدر

وبرحم الله الامام الشافعي إذا قال :

علمي معنى حيث ما عمت غمعي * صدرى وعاء له لا بطن صدوق * ان كنت في البيت كان العلم فيه معنى * أو كنت في السوق كان العلم في السوق (وقوله لذكر الجراد الخ) وقيل الجراد الأخضر الطويل الرجلين ويطلق أيضا على الجسم السمين من الابل (وقوله ومذهب سائر الخ) اعلم ان استعمال سائر بمعنى جميع وقد يطلق ويراد به باقي كما في الحريري وانكر على الجوهرى إنكار استعماله بمعنى باق إذا علمت هذا تبين لك أن الكودي أطلقه وأراد به باقي ولم يرد به جميع لثلاثي بفتح كلامه بالأحفش من البصريين مع أنه تابع للكوفيين والصحيح ما قاله بقي البصريين لأنه ما من لفظ سمع فيه فتح لام فعلل الا وسمع فيه ضم ولا عكس فدل على أن المصوم أصل وان الفتح للتخفيف (فإن علا * مع فعلل) (قول الكودي فإن علا الرباعي) يتعين أن يقرأ الرباعي في كلامه بالنصب مفعول علا بدليل تفسيره قوله أي حاوزه وفاعله كما فعل علا في النظم عائلي الاسم الحرد لا بعيد كونه رباعيا والا فالرباعي الأصول ان ريد فيه حرف كان مريسا وكلاما في الخامس الأصول (وقوله نحو جعمرش) هي لعظمة من الافاعي والعجوز المسنة التي ترتعش من الكبير والارنب النخمة (وقوله نحو قد عمل) بالميم البعير الضخم (وقوله نحو قرطعب) يسكون الراء الشيء التافه الحقير الذي لا بال له وحوى في الصم حواب السرط على حذف قد وفاعله عند على معاد عليه فعل علا وفعللا مفعول حوى ومع فعلل حال من فعللا (وما * غير للزيد أو القص انتهى) (قول الكودي الأصول) هو بالجر بعث لامية قبله (وقوله وفي تخصيص الشارح الخ) وبه السطر كقول ما ذكره من المعاصرين هو دافق لأسماء في الأفعال ولا رجة للتخصيص (فقلت) رحمه الله للشارح والمرادى بأن المصنف قد ذكر ما راد على ثلاثة أحرف من الاسم أو راما معينة مشخصة في قوله لاسم مجرد وأما في الأفعال فاما ذكر في الثلاثي ضابطه بالحركات فقط دون أوزان معينة وإنما قال في الرباعي ومناه أربع إن مجردا ولم يذكر له ورنا معينا فلا يحس اطلاق وما عاير بالنسبة له حتى يعلم ما يضايرها من الأوزان الأولى ذكرها شخصها كما في الأسماء (وقوله كهيل الخ) يدل بفتح الباء وضمها والكاف أصلية فوزنه شعاع فونه زائدة وهو اسم شجر عظيم قاله في القاموس (وقوله تزيد على ثلاثمائة بنية) قد ذكر منها سبويه فيما نقله عنه السعد في كتاب الأبنية ثلاثمائة وثمانية وزاد ابن لسراج اثنين وعشرين وزاد الزبيدي والجرمي أمثلة أخرى على ذلك وما منهم الا وقد ترك أكثر مما ذكر (وقوله نحو قم ودع) دع بمعنى اترك وهو أمر لا ماضى له من لفظه وإنما له ماض من معناه وهو ترك

(والحرف ان يلزم فأصل والذي * لا يلزم الرائد مثل تا احتذى)

يعنى ان الحرف اذا لزم في تصارييف الكلمة حكم باصالة وان لم يلزم وسقط في تصارييف الكلمة فهو زائد ويعنى بالحرف حرف التبعي فيحكم في نادم باصالة النون وزيادة الألف لثبات اسون وحذف الألف في ندم والتاء في احتذى زائدة لسقوطها في حذا يحذو والحرف مبتدأ وان لزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ محذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذي مبتدأ وصلته لا يلزم ورائد خبر الذي ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في الرائد ويجوز رفعه على إصهار المبتدأ أى وذلك مثل ومعنى احتذى اقبى ثم قال : (نضمن فصولاً الأصولى * ورن) يعنى انك اذا أردت أن ترر كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أو الكلمة بالفاء وعن الثانى بالعين وعن الثالث باللام وتحاوط في ذلك على حركات اللورون فاذا قيل لك ما وزن صرب قلت فعل بفتح الفاء والعين واذا قيل لك ما وزن عمرو قلت فعل بسكون العين فان كان في الكلمة اللوزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء وإلى ذلك أشار بقوله :

قيل وفي التمثيل به نظر لانه من الأفعال التي لا تصريف فكيف يدعى فيه التعبير (والحرف ان يلزم فأصل) (قول المكودي ويعنى بالحرف الخ) الأولى ان المراده الحرف الذي هو موجود الآن من بينه الكلمة (وقوله لسقوطها في حذا يحذو) اعلم ان التاء في احتذى لازمة في جميع التصارييف لكنها غير لازمة للمادة في حذا يحذو ومعنى حذا واحتذى اقتضى به واقفى أثره وسار عقبه فمعناها واحد ومادتهما كذلك فدل على ان التاء في احتذى زائدة ثم ان كلا تعربى انما ظم للحرف الأصلي ولمحرف الرائد غير جامع وغير مانع فمثال كون تعريف الأصلي غير مانع وتعريف الزائد غير جامع كوك فان الواو فيه زائدة لازمة في جميع التصارييف وتعربى اظام للحرف الأصلي يقتضى انهما أصلية معاً ثم ازائدة فتعريفه غير مانع لدخول نحو كوكب الذي للقصد خروجه وتعريف الرائد غير جامع لخروج نحو كوكب الذي المقصود دخوله في الحد ومثال كون تعريف لأصلى غير جامع وتعريف الرائد غير مانع بعد مضارع من وعد فلو واو لام الكلمة حذفت في بعض التصارييف وهى أصلية فقتضى تعريف الأصلي انها زائدة مع أنها أصلية فهو غير جامع ويقتضى تعريف الزائد انها زائدة أيضاً مع اصالتها فهو غير مانع وأجاب للراى بان الزائد اذا ثبت فهو مقدر السقوط وان الأصلي اذا حذف فهو مقدر الثبوت وأجاب ابن هشام في الحواشى بان التعريفين ثابان مع عدم المعارض لحذف الأصلي أو اثبات الرائد والا اذا وجد عارض فقد يختلفان (تمة) حروف الزيادة عشرة جمعها بالظاهر أربع مرات في بيت نصه :

هنا وتسيم تلايوم انسه * نهاية مسئوله أمان وتسهيل

وقد جمعت في تراكيب أخر من أحسنها قول الزجاج لمسألة بعض تلامذته عنها فقال سألتوه فيها قيل نعم قال قد أحبتكم وخصت هذه الأحرف بالزيادة لأن أولى ما يزداد حروف الهمزة الثلاثة والباقي تشبيهها وقديين وجهان في التصريح ومعنى تسميتها بحروف الزيادة انه لا يراد حرف لغير تكرير الهمزة لأنها لا تكون الا زائدة أبداً كما قد يتوهم بل قد تكون أصولاً (نضمن فعل قابل الأصول) (قوله محروف الخ) أشار بهذا الى أن المراد عمل الحروف لا المادة التي هى بفتح الأول وسكون الثانى لعدم لزومه وهذا هو السر في تعبير الناظم بضم كسر اصداد أى بما تصممه ولم يقل بفعل . وقد ورد انه اجتماع المازنى ويعقوب بن السكيت وسيدى محمد بن عبد الملك الزيات فقال الزيات للمازنى ألقى مسألة على ابن السكيت فأبى المازنى فألح عليه فاحتار المازنى أقرب المسائل عنده فقال لابن السكيت ما وزن نكتل من الآية فقال فعل فقال له ماضيه يكون حيث نكتل فقال نفعل فقال له نكتل رباعى ونفعل خماسى فسكت لانه كان لغوياً لا نحوياً فلما خرجا لام ابن السكيت للمازنى فقال ما قلت ذلك الا بعد ان طلب منى المرة بعد المرة وانى اجتهدت في أقرب المسائل وجواب ابن السكيت الثانى صحيح لان أصله نفعل لكن حذف عيه فوزه تقتل ويعقوب هذا كان يجب ان يبيت فمورد أن المتوكل سأله هل الأفضل ولداه أو سيدنا الحسن وسيدنا الحسين فقال له الغبار الذى يسقط من نعل خادم على أفضل منك ومن ولدك فأمره فسل لسانه من فقاء رحمه الله و إنما اخضعت الفاء والعين واللام لانهم أرادوا أن يأخذوا من كل مخرج حرفاً فأخذوا من مخرج الشفتين الفاء ومن مخرج اللسان اللام ومن مخرج الحلق العين نعم ان حذف حرف أصلى قول بمابق نحو عدة فتقول في وزنه على حذف الفاء ونحو قل فتقول في وزنه فل حذف العين ونحو يد تقول في وزنه فع حذف اللام وهكذا في البسط والتعريف فللمكودي :

وان يكن حذف منه حرف * فاحذف نظيره فذلك عرف

(ورائد بهفظة اكتفى) يعنى انك تسكتنى بذلك الحرف الرائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء فتقول فى وزن جوهر فوعلى وفى وزن غير فعيل هذا كله فى الثلاثى الأصول وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله :

(وضاعف اللام اذا أصل بقى * كراء جعفر وقاف فستق)

يعنى انك اذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقى أصل من الكلمة ضعفت اللام أى زدت عليها لاما أخرى تفعل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك أن الزائد على الثلاثة صورتين أحدهما فى الرباعى فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول فى وزنهما فعمل وفعل والآخرى فى الخماسى لما علمت من أن الاسم يكون سحاسى الأصول فتقول فى سفر جل فعيل بتضعيف اللام مرتين لتصل الزنة الى خمسة أحرف ثم ان الزائد فى الكلمة لو زنة ان كان من حروف الربعة العشرة فقد تقدم انه ينطق بها فى الوزن على حالها وان كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله :

(وان بك الزائد ضعف أصل * فاجعل له فى الوزن ما للاصل)

يعنى اذا كان زائداً فى الكلمة وزنة ضعف أصل فاجعل له فى الوزن ما علمته لله و اعين وانام من حروف فعل فان كان مضعفاً افتاء نحو ممرس قلت وزنه فعيل وان كان مضعفاً لعين نحو وعدون قلت فى وزنه فوعلى وان كان مضعفاً للام نحو حلب قلت فى وزنه فعمل وقوله بصمى متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء والأصول مقول بقابل وفى وزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ وخبر ما كنى وبمعناه متعلق بآ كنى واللام معمول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يفسره بقى والمستق اسم جمع واحده فستقة اسم شجرة وهو فارسى معرب وان شمرط والزائد اسم بك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول باعمل وهى موصولة وصلها للاصل وله فى موضع اندعوا شئى لاحسن ثم عد ان ما تكرير فيه الفاء والعين من الرباعى على نوعين الأول ما لا يبدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف والآخر ما لا يبدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد حروفه وقد أشار الى الأول بقوله : (واحكم بتأصيل حروف سميم * ونحوه ...) يعنى ان نحو سميم يحكم على حروفه كلها انها أصول وانما الرباعى لان أصله أحد المتعفين واجبة تسكيلا لأقل الأصول وليست أصالة أحدها أولى من أصالة الآخر حكم أحدها بما علمنا ثم أشار الى الثانى بقوله : (والخلف فى كالم) يعنى أن فيما كان من نحو لم فعل أمر من لم عافى اشتقاقه دليل على رباة أحد المتعفين حاله مذهب لبعصرين ان حروفه كلها أصول نحو سميم فوزن لم عندهم فعيل ومذهب الكوفيين ان الأصل لم بتضعيف فأصل من ندى المتعفين لا مكرهية التضعيف ثم شرع اساطيفى بيان ما نظر دز يادته وبدأ بالألف فقال :

(ورائد بهفظة اكتفى) (قول المسكودى وفى وزن غير) بكسر لعين وسكون التاء التاء موقع اليا وهو التراب والعباج وغبار الاقدام والثى ، الخفى وانما اكتفى فى زائد بهفظة يميز عن الأصل كيانى فى قوله وان بك الزائد الخ (وضاعف اللام اذا أصل بقى) (قول المسكودى ان فى الزائد على الثلاثة الخ) هكذا فى غالب نسخ الصحاح والمصاحف وهى اصواب وفى بعضها على الأربعة بدل الثلاثة وهى غير صواب لانها اعتمدت صورة الخماسى ولا تشمل صورته الرباعى وكان ينبغى للناظم أن يبدل أحد المتأين مثال من الخماسى ليكون صريحاً فى عموم الصورين (وقوله ثم ان الزائد الخ) هذه الملاحظة قصصى أن لا تكرر الأصل لا يكون من غير الحروف العشرة والحق انه يكون منها ومن غيرها ولو أراد التمامة مع الإبهام اقال ان محل تعين كوال الزائد ينطق بهفظة ادا م يكن الزائد تكرار الحرف الأصلى ولا ينطق فيه بمثل ذلك الأصل المكرر ويكون قوله وان بك الزائد ضعف أصل نصيباً لقوله ورائد بهفظة اكتفى كأنه قال محل كون الزائد يكتفى بهفظة ادا لم يكن تكرار الأصل والافيجل مقابلاً له وبقى به الأصل والمراد بالتضعيف التكرار وأطلق فيه فظاهره كرر للحاق أم لا (قول المسكودى نحو ممرس) اسم للداهية والمصيدة والعيدانته (فمن قلت) ممرس كما كررت ماله كررت فيه لعين فلم يمثّل بمكرر الفاء فقط نحو قرب اسم للخمر (قلت) لم يمثّل بمكرر الماهة فقط لانه مهما كررت الفاء دون العين إلا كان المكرر أصلياً لازماً وكلامنا فى الزائد وسيأتى وحكم بتأصيل حروف سميم (وقوله نحو اغدون) يقال اغدون الشعر اذا طال واعدون النبات اذا خضر (وقوله نحو جلب) يقال جلب فلان اذا لبس الجلباب والمجتمعة والماء فيه مكررة للحاق بخرج وانما فوال الحرف المكرر بما قول به الحرف الأصلى لان تكرار الأصل فى علم التصريف بمنزلة التوكيد ما أعطى فى علم نحو فكأن الثانى يتبع الأول فى التوكيد اللفظى فى كل شئ وكذلك هو بوزن بما يوزن به الأصل (وقوله وزائده مبتدأ) لمسه بالإنشاء المكررة كونه صفة لخنوف تقدبه وحرف زائد (وقوله واحدة مستقة) بضم الفاء وسكون السين وضم التاء وطعمه يشبه حب البابل اذا كان صغيراً (واحكم بتأصيل حروف سميم) سميم بكسر السين حب الجلبان وفتحها اسم موضع ولدائه لمب (والخلف فى كالم) (قول المسكودى أمر من لم) يقال لم الأمر الكنىة أى لحيش اذا ضم وجمع بعضها الى بعض (وقوله عافى اشتقاقه دليل على زيادته) بين للعلم مشتق

(فالف أكثر من أصلين * صاحب زائد بغير مين)

يعنى ان الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم زيادتها لأن الألف فيها صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعمادوسلمى وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هي في الأسماء المتمككة والأفعال النصرية بدل من باء كالف باع ورعى وناب ومتى أو من واو كالف قل ودعا وتاب وعصى ولا تزداد الألف أولاً وتزداد في كضارب وثلاثة كما دور بعة كشلال وخامسة كقرقرى وسادسة كقبعثرى وقوله فالف مستداً وأكثر معمول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومعمول في موضع الصفة لألف وزائد خبر ألف والين الكذب ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو والى ذلك أشار بقوله : (والياء كذا والواو ان لم يقعا * كما هما في يؤؤ ووعوعا)

يعنى ان الياء والواو كالألف في الحكم عليهما بالزيادة ان صحبت أكثر من أصلين إلا إذا تكررتا في لفظ اسم ثنائى مكرر نحو قولك يؤؤ في اسم طائر ووعوع مصدر وعوع السبع إذا صوت وفهم من قوله والياء كذا والواو ان الواو والياء إذا صحبتا أصلين حكم ما صانها نحو بيع وفهم من قوله ان لم يقعا الى آخر البيت اهما إذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجمهور وتزداد الياء أولاً كيرمع وثانية كصيرف وثالثة كعثير ورابعة كخزيرة وخامسة كسلحية ولا تزداد الواو أولاً وتزداد ثالثة ككوهر وثالثة كجمهور ورابعة كعصفور وخامسة كقمحدوة والياء مسداً والواو معطوف عليه وكذا خبر عنهما وحمل أن يكون كذا خبراً عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه وان لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكما في موضع الحال من الألف في يقعا ثم قال :

من اللم يعنى الجمع فيقال في الماضى لم يمين يعنى جمع ثم ضعفت اللم فاجتمع ثلاث ميات فقلبت اللم الثانية لاما كرهية اجماع ثلاث ميات فالصريون نظروا الى الحالة الراهية فقالوا ان جميع الحروف أصول والكوفيون راعوا أصله فقالوا ان اللام الثالثة رائدة تكرار للعين فوزنه على ما للبصريين فعلى بلامين وعلى ما للكوفيين فعل بتشديد العين فيكون الخلاف بينهم فيما يوزن به ثم ان الخلف في كلام اللصنف أصبح قراءته بالجر عطفا على تأصيل مدحول للباء واحكم وبصح رفعه وجعله مستداً وفي كالم متعلق بمحذوف خبره (فالف أكثر من أصلين) (قول كدى نحو ضارب وعمادوسلمى) ألف ضارب علم زيادتها بالاشتقاق لأنه من الضرب وزيادة ألفى عمادوسلمى علمت بالحمل على المشتق لأنهم أحامدان ثم ان الذى في غالب النسخ سلمى ففتح السين وسكون اللام اسم امرأة وفي بعضها سلمى بضم السين وألف بعد اللام وهى عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين (وقوله ولا تزداد الألف أولاً الخ) لأنه يؤدى إلى الاسماء بالساكن وفي البسط والتعريف للسكودى : ولا تزداد في الأوائل ألف * إذ هو للسكون حتم قد ألف

(وقوله كشلال) مرأنه سم لدقة الحفيفة السريعة (وقوله كقرقرى) اسم صوت الريح الذى يكون في البطل وقيل اسم موضع (وقوله كقبعثرى) الجمل الضخم ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد من كل شىء وبقي عليه زيادتها سابعة ومثاله بدراما (وقوله والين الكذب) فاب اشاطي وليت شعري من كذبه وأجيب بأن بنى الكذب راجع لمقاعده واقضية الكلية في الألف اشاره الى أنها لا تخرم (فان قلت) يخالف هذا قول السكودى أول شرح هذا البيت لأن الأكثر فيما صحبت الخ (قلت) بحاجب بأن لأكثرية راجعة لسكون الاشتقاق يدل على الزيادة والاقلية ترجع لحمل الجامد عليه وان كانت عبارته موهمة لكن هذا مراده (والياء كذا والواو ان لم يقعا) (قول السكودى نحو قولك يؤؤ في اسم طائر) يعنى من الحوارح التى تصيد وهو صاحب مخلب يشبه اباشقى الذى هو طائر لا يقدر على الطيران في الشاء ثم ان قول المصنف ان لم يقعا كما هما في يؤؤ ووعوعا لوحذفه ماضره لأن الحكم باصالة الجميع صرح به في قوله أولاً واحكم بتأصيل حروف سسم ونحوه ويؤؤ ووعوع من أفراد نحو سسم (وقوله وفهم من قوله ان لم يقعا الخ) هذا منطوق الظم فقيه تخطيط لا ينبغى (وقوله كيرمع) الكاف للتشثيل ويرمع بفتح الياء وسكون الراء وفتح الهم اسم لحجارة رفيقة بيض لامعة (وقوله كصيرف) اسم للذى يحال في الأمور (وقوله كعثير) قدمرأنه التراب واخبار وأثر ما لصق بالقدم (وقوله كخزيرة) قد مر أنها قطعة من الأرض غليظة (وقوله كسلحية) بضم السين فيها لعات منها فتح اللام وسكون الجاء ومنها سكون اللام وضم الحاء وهى دابة قيل تسميها العامة الفكرى وقيل غيره ومن فوائده هذه الدابة ان دمها ومرارتها ينفعان للذى برأسه صداع ومن فوائدها أيضا أنه إذا اشتد البرد بمكان وحمل رأسها ويدها ورجلاها للهواء وتركت كذلك ارتفع البرد من ذلك الموضع (وقوله كجمهور) جمهور اسم موضع (وقوله كقمحدوة) بقاف مفتوحة ثم ميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مضمومة ثم واو مفتوحة وهى ما ارتفع فوق الفقا من مؤخر الرأس (وقوله وكما في موضع الحال الخ) الأولى ان الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحدوف مفعول مطلق

(وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تأصيلها تحقفا)

يعنى ان الهمزة واليم متساويتان في أنهما إذا نأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بصلاتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو فصل وأحمر ومكرم ومنطلق وحمل - يه ماسواه نحو فكل وغلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول وفهم من قوله تحقفا ان الثلاثة الأحرف الواضحة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما الا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وره فيعل والياء فيكون وره افعل نحو صيرف لكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعل الا ان الهمزة داوقة آخر افعالهم أما رثة حكم بزيادتهما وسيأتي وهمز وميم مبتدأ وخبرها كذا وسبقا في موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول سبقا وتأصيلها مبتدأ وتحقفا في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدأ ثم قال :

(كذلك همز آخر بعد ألف * أكثر من حرفين انظروا ردف)

يعنى ان الهمزة تطرد أيضا زيادتها داوقة آخر افعالهم وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو حمراء وعلباء وأرباء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله ان الهمزة لا تطرد زيادتها وسطا ولا آخرها بعد غير ألف وفهم منه أنه ان تقدم على الألف أول من ثلاثة أحرف حكم بصلتها نحو كساء ورداء وهمز مسدأ وخبره كذا وآخر نعت لهمز وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ ووجه مردف وأكثر مفعول بردف والجملة في موضع النعت أيما ثم قال : (واليونى الآخر كالمهمز وى * نحو غضنفر اصالة كفى) يعنى ان اليونى حكم بزيادتهما في موضعين أحدهما ان يكون آخرها بعد ألف تقدم أكثر من حرفين وهو الذى عني بقوله كالمهمز وذلك نحو سكران وسنان ورغفران وفهم منه ان لو كان قبلها أول من ثلاثة أحرف حكم بصلتها نحو بيان والآخرا ن تقع وسطا وقبلها حرفان وسماها حرفان نحو عققل وحجفل وحشفر وهو الأسد واليونى مبتدأ وخبره كالمهمز والظاهر ان في الآخر متعلق بأعنى محدود واصالة مفعول نعت بكفى وفى كفى ضمير مستتر عائد على النون وهو بالمفعول الأول بكفى وفى نحو متعلق بكفى ثم قال :

(والياء فى التأنيث والمضارعة * ونحو الاستفعال والمطاوعة)

يعنى ان التاء تطرد زيادتها فى التأنيث نحو قائمة وقمت وفى المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تنكسر وتذكر وفهم من قوله الاستفعال ان التاء تضاف مع اثناء ولم يمس على زيادتها فى حروف الزيادة

والتعريف ان لم يعمد مع وقوعها فى مؤن ووعود (وهكذا همز وميم سبقا) (قول كسى وحمل عليه الخ) أى يحمل الجامد على اشتقاقه وافعل اسم للزعدة يقال أخذته الافعل إذا أخذته الزعدة بكسر الراء والراء بالسبقية فى كلام للصف التصدير لا مطلق السبقية لاخراج نحو سموأ فان اليم فيه سابقة غير متصدرة فيحكم بصلتها فوربه فعمل بتشديد اللام الأولى (وقوله نحو ادع) اسم بارعمران (وقوله نحو صيرف) هذا اسم مؤخر من تشدود عمله بعد قوله سابقا فيعمل لأنه مثال له وكذلك يوحد مقدما فى بعض النسخ المسبوقة (وقوله لكن الهمزة الخ) هذا هو الذى يؤخذ من القاموس لأنه ذكره فى فصل الياء من باب العين وذلك دليل على اصالة الياء عنده (وقوله الا أن الهمزة الخ) هذا مسند من قول المصنف سبقا لكن الأولى أن يحذفه لان المصنف ذكره بعد (وقوله وسيأتى) أى فى البيت بعد متصلا به ولو قل بدل قوله وسيأتى والى ذلك أشار بقوله كذلك همز آخر بعد ألف ويؤخر الاعراب لكان حسنا (قول للكودى وأرباء) اسم لليوم المعلوم ويقال بضم الباء وفتحها وكسرهما (وقوله وعلباء) بكسر العين عصبه العنق ثم كان الالف أن يبدل المصنف حرفين «صاين» لروح نحو اياء من الهمزة الأخيرة أصلية مع أنه تقدم على الالف أكثر من حرفين مع أن الوزن يقبله (وقوله واصالة فى موضع النعت أيضا) هذا يسمى ان الجملة نعت ثالث لهمز كما أن آخر وبعد ألف كذلك والحق انهما فى محل جر نعت لألف من قوله بعد ألف (واسون فى الآخر كالمهمز) (قول الكودى نحو عققل) بفتح العين المهملة وباقفين مفتوحتين بينهما نون ساكنة وبلام آخر وهما الكشيب العظيم المتداخل من الرمل (وقوله وحجفل) بتقديم الحاء على الجيم وكلاهما مفروق والحجفل العليط اشعة من غير الانسان (وقوله مفعول ان كفى الخ) ومعنى كفى صرف ومع يقال كفاه الله الشر إذا صرفه عنه ومعناه وإيا صرفت الاصاله هما ثبتت الزيادة وهو المطاوع (والتاء فى التأنيث والمضارعة) (قول الكودى ولم ينص على زيادته فى حروف الخ) يعنى وأما فى موضع آخر فقد نص عليه وهو كذلك وقد مر فى جمع التنكير والسين والتا من كستدع أرل وأحاب بعض باحتمال دخولها هما أن يقرأ نحو بالرفع ويكون معصوما على التاء على حذف مضاف والتقدير وحروف نحو الاستفعال ويكون المراد بالحرف الجنس فيصدق بالتاء والسين ويكون المراد بالنحو ما كان من المصادر التى فيها تاء زائدة وحدها كالتمثيل والافعال كالتهنيس والاقذار وأما السين فلا راد الامع اسماء هذا مذهب الجمهور وقال سيويه قد زاد وحدها كما فى اسطاع أصله أطاع وفى البسط والتعريف له كودى :

والسين لا تزداد فى الكلام * الا مع التاء كستهم

وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو يقوم وأقوم وتقوم إذ لافرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمرة تقديره وتزاد التاء في التأنيث متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ وبالفعل إن قدرت التاء فاعلا ثم قال :
(والتاء وقفا كالمتره) يعني أن التاء تزداد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها والتحقيق إن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس نية السكمة وهاء السكت جئ بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف العاني لا حروف التهجى والتاء اما مبتدأ محذوف الخبر أو فاعل بفعل محذوف كما تقدم في قوله والتاء ووقفا مصدر في موضع الحال من التاء أي موقوف عليها أو مفعول له أي تزداد للوقف ثم مثل بقوله كالمتره وهي عن حنف القول أي كقولك لتره وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني كالمتره ثلاثة أحرف وهي كاف التشبيه واللام الجبر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت بهذا اللفظ في رجز وهو :

يا قارئا ألهية ابن مالك * وسالكى أحسن المسالك * في أي بيت جاء من كلامه * لمعايدع الشكل في نظامه

حروفه أربعة تضم * وإن تشأقل ثلاث واسم * وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع

وصار بالتركيب بعد كالمتره * وقد ذكرت لفظه ليعلمه

ثم قال : (و اللام في الإشارة المشهورة) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك وهذه واللام معطوف على التاء فيجوز فيه ما تقدم في التاء ثم قال : (وامنع زيادة بلا قيد ثبت * إن لم تبين حجة كحطالت)

يعني أن كل ما حالف المواضع المذكورة في هذا الباب في أطراف الزيادة منع زيادته إلا إذا قدم على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيجوز على أن حذفت الزيادة وإن لم تكن في موضع أطراف زيادة النون كقولهم حطالت لأن كسر اطاء دأ كثر من أكل الحطال وهو نوع من لشول فستقوط لكون

وسيوه قال في استطاعا * يزيدها إذ أصله أطاعا

(وقوله كان ينبغي له أن يذكر الخ) أحيب نحو أيين أولم أنه لم يبق عليه إلا النون وأما الهمزة فقد مرت في قوله وهكذا همز وميم ميمياء والياء قد مرت في قوله والياء كذا أو الخ ثانيها أن يقال إن كلامه على حذف مضاف تقديره وحروف المضارعة وتكون حروف الرفع طاء على التاء وهذا الجواب الثاني مردود كالجواب قبل بدخول السين به يكون قول الناظم والمضارعة والاستفهام مقطوعا غير معطوف على ما قبله فكيف يصح حينئذ عطف والمطاوعة الرجعة إلى التاء على التأنيث (وقوله وقفا كالمتره) وهو تأنيث فعل مضمرة بدليل تقديره (والتاء وقفا كالمتره) (قول المكودي وقد تقدم في الوقف الخ) أي في قوله وقفا بها لسكت الحو في قوله ومضى الاستفهام الخ مع ما بعده (وقوله كسائر حروف العاني) أي التي لها معنى لكنه في غير هو الحرف المقابل للاسم والمعمل والرادح حروف التهجى في كلامه الحرف الذي بنيت السكمة عليه لا الحرف الموضوع للتعليم فصواب الناظم حينئذ أن يمثل بنحو أميات فإن التاء فيه زائدة بدليل أمومة ثم قد قبل للمكودي اعتراضك صحيح لكن ما أورده من الناظم هنا يرد عليه في شئت لقوله وتاء في التأنيث بقامت مع أن التاء من حروف العاني فما كان جوابك هو جوابه وأما تمثله هالك بقائمة فصحيح لأن التاء جزء كلمة بدليل كون الأعراب عليها (وقوله وقد ألغزت الخ) هذا اللفظ قد أكره الناس في الإجابة عنه وأحسن ما أجيب به قول سيدي الجدي أبي الفيف سيدي حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى :

أهذه جواهر منتظمة * في السلك أم أراها مرتبته

في الغصن أم عرائس ملتصقة * أم كلمات ألغزت في كلمة

بافاضلا فافت شمس لغزه * بدون شك قد سموا بعزه

ألغزت في كلمة منتظمة * من قوله والتاء وقفا كالمتره

وفي ذلك فتت : *

إلا أن قول المكودي ثلاثة أحرف وهي كاف التشبيه مع قوله في الظم وإن تشأقل ثلاث سلمه كل الناس والحق إن الكاف في كلمة للتشبيه وهي اسمية فتكون كلمة اشتملت على اسمين وحريين (واللام في الإشارة المشهورة) أوردوا عليه ما أورده المكودي في هاء السكت وهو أن اللام كلمة برأسها وحيث اعترض كدى هناك كان ينبغي أن يعترض هنا والصواب أن اللام تزداد إذا دل الاشتقاق ونحوه على إرادة ذلك نحو طيسل اسم للعدد الكثير فاللام زائدة لقولهم طيسل ثم يحتمل أن يقرأ المشهورة في كلام الناظم بالجر فيكون صفة للإشارة قال الله تعالى ولكنه يومهم إن بالاشارة مشهورة وأخرى ليست كذلك والأمر بخلافه ويحتمل رفعه صفة للام وقاباس هشام في الحواشي الحق إن اللام مبتدأ أول والمشهورة نعت لمبتدأ ثان محذوف وفي الإشارة خبر عن الثاني والثاني خبر عن الأول والتقدير واللام زائدتها المشهورة الواقعة في اسم الإشارة قيؤ خدمته أنها تزداد في غير اسم الإشارة لكن زيادتها غير مشهورة وهو كذلك (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) هذا جواب عن سؤال المقدرك أنه قبل له فإن وجدنا حرفا من

(وفي اسم است ابن ابن سمع * واثنان وامرئ وتأنث تبع * واثنين)

فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنث تبع أن مجموعها عشرة أسماء لأن مؤنث امرئ امرأة وابن ابنة ومؤنث اثنين اثنتان أما اسم فأسله عند البصريين سمو حذف الواو وسكن أول الاسم ليحبوا همزة الوصل فتكون عوضا من المحذوف وأما است فأسله ستة بالهاء حذف وعوض منها همزة وأصل ابن شو فعمل به ما فعل بسم وابنه هو ابن زيدت عليه الم واثنين أصله اثنين وامرؤ لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لان همزة بصدد العير حكوا لها بحكم المحذوف وأما اثنين فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من نحن فهمرته زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنث تبع راجع إلى ابن مؤنث ابنة وامرئ مؤنث امرأة واثنين مؤنث اثنتان وفهم من قوله سمع ان دخول همزة في هذه الأسماء غير مفيد بخلاف ما تقدم وفي اسم إلى آخر المجزئات وهو ائمن متعلق بسمع وفي قوله سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همزة الوصل المقدمة ثم أشار إلى السادس فقال : (همر آل كذا) أي والهمزة في آل همزة وصل كما كانت فيا ذكر وهذا الذي ذكر في آل هو مذهب سدوسه ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ثم بنى حكم همزة آل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال :

(ويبدل * مدا في الاستفهام أو يسهل) يعني ان همزة آل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام جاز فيها أنى في همزة آل وحيثان أبالها ألفا من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسهيلا بين الألف والهمزة وقد يرى بها ألا تكرس وفهم منه ان غير همزة آل من همزة الوصل محذوف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو أصطفي البنات على السنين وإنما لم تحذف همزة آل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لثلاث لا يتيسر الاستفهام بالحذف لاشتراك الهمزتين في الفتحة وهمر آل يستعمل أو خبره كذا ومدا مفعول ثان يبدل وهو على حذف مضاف أي حرف مد والمفعول الأول ضمير مستتر في يبدل عائد على همز آل وسهل معطوف على يبدل أو للتخيير وإنما جعلتم للتخيير وإن كانت أو للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر لأن الكلام في معنى الأمر كما هو أصلها وسهلا

﴿الابدال﴾

هذا هو النوع الثاني من التصريف ثم ان حروف الابدال تصل الى اثنين وعشرين حرفا وقد ذكرها في التسهيل

وعلى نسخة زائد تكون السقية مأخوذة من قوله الا اذا ابتدى به وأصل ابتدى ابتدى بهمرة آخر ألسنت ماء ثم سكنت تخفيفا كما أبدلت في مائة قالوا مية (وفي اسم است ابن ابن سمع) الاست هو الدبر (قول للكودى وأصل ابن بنو) أى بالواو وقيل أصله بنى بالياء لأنه من بنيت لان الابن بنى على الابدال كياء الحائط على الأساس والاول أولى (وقوله زيدت عليه الم) زيادة الميم هي لمعالجة في البنية كما زيدت الميم في زرق مبالغة في الازرق وليس الميم بدلا من الواو لام الكلمة ولو كانت الميم بدلا من لام الكلمة ما احتج الى الايتان بهمزة الوصل لأنها يؤتى بها عوضا من الهمزة المحذوفة (وقوله أصله ثنين) هذه العبارة فيها شيء والاولى أن يقول أصله ثنين كمالان لان مفردة ثنى ياء فحذفت الياء لام الكلمة وسكن أوله وأتى بهمزة الوصل عوضا من المحذوف (وقوله فكروا لها بحكم المحذوف) يعنى وعوضوا منها همزة الوصل وتكون حركة الراء فيه تابعة لحركة الهمزة ضما وفتحاً وكسراً ومثل ذلك نون اسم تبع الميم فبذكر (وقوله هذا مذهب البصريين) وقال الكوفيون ان همزته قطعية وهو جمع ثنين ثم ان المصنف وتأنث من إطلاق المصدر على اسم المفعول ومفعول تبع محذوف مع حذف التعلق والتقدير ومؤنث تبع الذكر فيما يمكن تأنيثه وهو ابن واثنان وامرؤ (وهمر آل كذا) (قول للكودى مذهب سيويه) يعنى في أحد قولي له قول آخر بأصلها وقد مر ذلك (ويبدل * مدا في الاستفهام أو يسهل) طاهره ان هذا الحكم خاص بهمزة آل وليس كذلك بل هذا الحكم يكون في همزة ائمن وطاهره انه معها دخلت على الهمزة أدلة استفهام همزة أو غيرها إلا جاز في همزة آل وحيثان وليس كذلك لان ذلك انما هو اذا دخلت عليه الهمزة فقط فلو قال المصنف :

وائمن وآل بدين يبدل * همز في الاستفهام أو يسهل لأجاد وأفاد والله أعلم .

﴿الابدال﴾

هو لغة مطلق العوض واسطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقا جعل حرف جنس ومكان فصل أو بخرج به العوض اذا كان في محل العوض منه كتاء عدة فانها عوض من الفاء في غير محالها فلا يسمى ذلك ابدالاً وإنما كان في محله فهو عوض وابدال اصطلاحاً فالعوض حيث شذاعام ومطلقاً فصل ثان احتراز به من القلب فانه يكون في حروف العلة اذا علمت هذاتين لك ان العوض أعم من الابدال لانه ما جعل حرف عوضا من حرف قيل فيه عوض في مكانه أو في غير مكانه ولا يقال فيه الابدال الا اذا كان في مكانه وابدال أعم من القلب لان الابدال يكون في

واقتصروا هنا على المشهور منها فقال : (أحرف الابدال هذات موطيا) فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام الهداء والهمزة والتاء والياء والواو والطاء والياء والألف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هذات ولتفسير وأحرف الابدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هذات موطيا وموطيا حال من التاء في هذات ومعنى هذات سكنت والياء في موطيا بدل من الهمزة لانه سمى فاعلا من أوله إذ جعلته وطيئا وحمل أن يكون موطيا مفعولا به هذات لانه يستعمل متعديا يقل هذات الصبي اذا ضربت عليه ليدفعه الاول أظهر ثم شرع في بيان مواضع الابدال بابدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار الى الاول منها بقوله : (فابدال الهمزة من واو ويا * أخرا اثر ألف زيد)

يعني أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعين آخرها بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلها كساو ورداى لانهما من الكسوة والزيادة وفيه من قوله آخر من الواو والياء أن لا يكونا داربين لم تبدل الهمزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضا أن الألف اذا كانت غير زائدة لا تبدل بشروا وواو وفيه منه أيضا أن كيم ما خصه بالياء لم يتحكم في رقة لان تاء التانيث زائدة على الكلمة نحو عباءة وفهم منه أيضا أن الكلمة اذا كانت على التانيث لم تبدل بالياء في غير ما نحو درجاة والهمزة مفعول بأبدل ومن واو متعلق بأبدل وآخر منصوب على الظرف وتوابعه فاعلم أن الواو والياء واقعين آخرها اثر ألف زيد ثم أشار الى الموضع الثاني فقال :

(وفي * فاعل ما أعل عينا ذا اقتنى)

هذا البيت من الابدال الياء والواو همزة وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلنت عين فعله نحو قاتل وبائع وفهم من قوله ما أعل عينا أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم يعل عنه يصحح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال :

هذا البيت من الابدال الياء والواو همزة وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلنت عين فعله نحو قاتل وبائع وفهم من قوله ما أعل عينا أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم يعل عنه يصحح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال :

هذا البيت من الابدال الياء والواو همزة وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلنت عين فعله نحو قاتل وبائع وفهم من قوله ما أعل عينا أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم يعل عنه يصحح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال :

هذا البيت من الابدال الياء والواو همزة وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلنت عين فعله نحو قاتل وبائع وفهم من قوله ما أعل عينا أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم يعل عنه يصحح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال :

هذا البيت من الابدال الياء والواو همزة وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلنت عين فعله نحو قاتل وبائع وفهم من قوله ما أعل عينا أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم يعل عنه يصحح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال :

هذا البيت من الابدال الياء والواو همزة وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلنت عين فعله نحو قاتل وبائع وفهم من قوله ما أعل عينا أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم يعل عنه يصحح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال :

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيدا ابدال همزة كما ألف

أحسن لشموله لأحرف الين الثلاثة (وفي * فاعل ما أعل عينا ذا اقتنى) قد مر أن الاعلال أحص من الاعلال فذا كان هنالك واو أو ياء وقبلها ألفا فبال لاسم فاعل وان لم يقلب الواو والياء ألفا فيقال معتلة غير معلقة (قول السكودي لاسم فاعل أعتل) أشار بهذا الى أن قول الناظم في فاعل على حذف متبذ أي اسم فاعل وهو غير ظاهر لان عبارة اللفظ حينئذ تكون شاملة لنحو مختار اسم فاعل من اختار لان عيه معلوم مع أنه غير مراد فالحق أن المراد فاعل في النظم صيغته لاسم الفاعل ليخرج اسم الماعد اذا كان على غير وزن فاعل وهذا مطلق الناظم فاعل على ما شمل فاعلة وتثنيها وحدها تصحيحا (وقوله يصحح نحو عاور الخ) لم يحز الاعلال في اسم الفاعل الذي لم يعل عين فعله لانه لو أعل لاليس باسم اله عن من عار وصاد من الفعل الفعل وفي هذا مناقشة من وجهين انظرهما في التصريح (تنبيه)

(والمد زيد ثالثا في الواحد * همز ايرى في مثل كالفلاحة)

يعني انه اذا كان في المفرد مد ثالثا لثالث في الجمع الذي على مثل فعائل همزة وشمل المد الالف نحو قلاذع وقلاذع والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجور وعجائر وفهم منه ان الثالث اذا كان غير مد لم يعلب نحو قسورة وقساور وفهم منه ايضا انه اذا كان مدا عبر في التثنية لم يعلب نحو منوبة ومناب ومعيشة ومعاش لان الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكسامة والمدسند أو خبره يرى وهو ما فعلوا ان يري أو حل ادخلوا يري بمعنى يصروى متعلق بيري وفي الواحد متعلق بزيدي وثالثا حالان من الضمير في يري ويحتمل أن يكون ثالثا حالان من الضمير في زيد ثم أشار الى الوضع الرابع فقال :

(كذلك ثاني لينين اكتسفا * مد مفاعل كجمع نيفا)

يعني انه اذا وقعت الالف التكميلية بين حرفي علة وجب ابدال ثانيهما همزة وفهم من اطلاقه في قوله لينين انه لا يشترط زيادتهما ولا زيادته ما بعد الالف كما اشترط في الفصل الذي قبله وشمل قوله لينين أربع صور الأولى أن يكونا واو ين نحو أوائل صلوة أو لثانية أن يكونا ياء ين نحو نيف ونيفان الثانية أن يكون الأول واو والثاني ياء نحو صايد وصايدان الرابعة أن يكون الأول ياء والثاني واو نحو حيد وجيد أصله غير مد لانه من جاد يحد ومثل ما حرق العلة فيما أن وهو نيف ووزنه في فعل فالأولى زائدة وعينه ياء لانه من نيف ينف اداراد فاجتمعت ياء ين وأدغمت الأولى في الثانية فلما جمع على معادل فصلت الالف الجمع بين الياءين وفتحت الالف همزة وانما قلت حرف العلة في هذه الصور همزة وان كان أصلا لثعل الالف بين حرفي علة وفهم من قوله مد معادل انها لا تغلب الا اذا كانت متصلة بالطرف كالثعل فلو لم يمد حرف لم تغلب نحو طواوس وثاني ليس مستندا وخبره كذلك وهو اشارة الى قلب حرف الالف همزة واكتسفا في موضع البيت لليس ومد منعول اكتسفا ومعنى اكتسفا أحاد ونهما معول بجمع لانه مصدر جمع ثم ان ابدال ثاني لينين همزة انما هو قولهم لم يكن فيه ثلثين بدلا من الهمزة والى ذلك أشار بقوله :

(وافصح ورد الهمز فيما أعل * لا ما وفي مثل هراوة واوا جعل)

يعني ان الهمزة الواقعة بعد الالف الجمع اذا كان مفرد ما هي فيه معال الام بحب فتحها وقلبها

يكتب قائل وناح ونحوهما الياء وهمزة أسعدها على حكم التحفيف لان قياس الهمزة في ذلك تسهيل بين الهمزة والياء وأما ابدال الهمزة في ذلك ياء مخضبة فلحن ادو حار ذلك حذر تصحيح او او في قائل ولا حل هذا لا ينقط هذه الياء . وقد دخل الماربي على عدم فوجد رقعة مكتوبة فيها قائل ياء منهوطة فقال خط من هذا فقال العالم خطي فقال الماربي لصاحبه كما عصب قبصعب خطواتنا الى هنا ولمولانا عبد الرحمن المنجرة هذا من الفارسي حمق وطيش واعتزال (والمد زيد ثالثا في الواحد) انما وجب ابدال الالف هاء همزة لانك لو جمعت قلاذع على معادل وقعت الالف الجمع ثلثة ووقع اثرها الالف الى كانت في المفرد وما بعد الالف التكميلية لا يكون الا مكسورا او الالف لا تغلب الحركه فوجب ابدالها حرفا من جنسها يقبل الحركه والحرف الذي هو من جنسها الهمزة وحمل عليه ما ثلث الياء نحو صيغة أو أو ونحو حوز (قول المسكودي نحو قسورة) ففتح القاف اسم الأسد (وقوله لأن الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكسامة) فهم حيث أدعيتن محركان حاله اذا صله مثوبة يسكون اثناء وضم الواو نقلت حركتها الواو الى الساكن قبلها وأصل معيشة معيشة يسكون العين وكسر الياء فنقلت الكسرة الى الساكن قبلها وشدد قولهم معاش بالهمز وروى عن زرع والمشمور عنه الياء والكاف في قول المصنف كالفلاحة زائدة صرور ذل ما أحدمه أحد من لفظ مثل فهو كقوله : * فصيروا مثل كعصف ما كول * وهو أحد الاحتمالات في ليس كقوله شيء (كذلك ثاني ليس ككتسفا) (قول المسكودي في الفصل الذي قبله) أي في البيت الذي قبله وهو قوله والمد زيد ثالثا الخ (وقوله ان يكونا ياء ين نحو نيف الخ) فيكون حيث أدعيتن أصله نيف ياء ين من ناف ينف والذي في القاموس والشاطبي انه من ناف ينوف فيكون حيث أدعيتن مثالا للصورة الرابعة والنيف مازاد على العقد (وقوله نحو صايد) بإبقاء الياء لكون الفعل الذي هو صيد غير معال فلا يمل اسم الفاعل كما مر في مفهوم قوله وفي فاعل ما أعل عسادا اقني والواو في صوائدهي ألف صايد عملا بقوله سابقا وألف الثاني المريد لجعل واوا (وقوله كح -) أصله جيود اجتمعت الواو والياء وسبق احدهما ما يسكون فبست الواو ياء وأدغمت في الياء لقوله ان يسكن السابق من و و ياء الخ ونظير ذلك سيد (وقوله نحو طواويس) جمع طواوس اسم لطائر معوم فالواو الأولى في الجمع هي الالف التي كانت في المفرد لقوله كذا ما الأصل فيه يحل أي الالف المجهولة الأصل تغلب واوا مثل ما مر والواو في الجمع هي الواو الناشئة عن ضم واو للمفرد (وقوله في التوضئة ثم ان ابدال ثاني لينين الخ) الحق في التوضئة أن يقول ثم إقرار ما بعد ألف مفاعل همزة اذا لم تسكن اللام في المفرد معلة والا فالحكم ما أشار اليه بقوله على ان توطئته فاصره على ثاني لينين الذين اك ما ألف مفاعل مع انه عام في تلك الصورة وفي التي قبلها كما تقر به بعد (وافصح ورد الهمز يا) هذا الكلام في ابدال الهمزة واوا أو ياء عكس ما كان الكلام فيه

ان كانت في المفرد غير واو وساعة وواو ان كانت في المفرد واو سالة فالألف واللام في الهمزة للعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمزة لكونه مدارا ثانيا في السرد ولما بهاء وما استحق الهمزة لكونه مدارا ثالثا في المفرد ولام لسكته واو وما استحق الهمزة لكونه اكنة لسان وما أصله همزة مثل الأول هدية وهدايا أصله هداي استقلب السكرة في الهمزة فبدلت فتحة فصار هداي فانقبت الياء الأخيرة ثم لحركها واصبح ما قبلها فصار هدااء فاستقل اجتماع الألف فبدلت الهمزة بياء فصار هدايا ومثال الثاني مطية ومطايا فالياء الثانية في أصلها ولا تها من مطي محذوف فعل بهما فعمل بهدايا ومثال الثالث زاوية وزوايا فعمل به أيضا ما فعل بهدايا ومثال الرابع خطيئة وحطيا أصله خطيئة بهمزة ياء فأبدلت الهمزة الأخيرة بياء على قياس الهمزة بين المتحررين في كلمة فصار خطاين ثم قلبت السكرة فتحة على حد ما قبلها في هدايا فصار خطاين وصارت الياء الأخيرة نبيلة من الهمزة لأنها لم تحركها واصبح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى بياء وأما هراوى جمع هراوة وصلة هراوة فالحمزة بعد الألف هي البدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلب السكرة فتحة ثم ثابت الواو الأخيرة لأنها لم تحركها واصبح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الواو ليتناسب الجمع للمفرد فالواو في هراوى ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوى هي الألف التي كانت في المفرد وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقبت إليها والهمزة مفعول برد وهو مطلوب لافتح فيه من باب التارخ ويد مفعول برد وفيه معنى برد ولا يميز وهو مفعول من النائب عن المعد والتقدير فيما أعل لاه وفي مثل معاني يجعل وفي جعل ضمير مستتر عائدا على الهمزة وواو مفعول ثان يجعل ثم قال :

(وهما أول الواوين رد * في بدء عبرته وفي الأشد)

يعني رد أول الواوين المصدر بين همزة متحركة في الثانية بدلا من ألف فاعل كوفي لأشدها أصله وافي وإنما استثنى ذلك لأن فعل الفاعل أصله مفعول في فعل فاعل واوان في حيزهما في وافي معتد به

(وقوله المكودي ان كانت) مراد بالاسم كتاب مودعي لام لا في الهمزة كما هو في العبارة (وقوله غير واو وساعة) منطوقه بأن كان لام الكلمة ياء أو واو أو اكنة غير رتبة أو عدم سلاسل الواو للمفرد كصية لأنى أو سلاسل واو في المفرد ولم تسلم في الجمع إلا ما من باب كذلك ثاني لينين كزوايا فهذه صور ثلاثة وما أحسن ما كودي صورة رابعة في قول المستنصف فما أعل لا ما هو ما اذا كان لام لكلمة همزة وهذا مبني على قول من يقول ان الهمزة حرف علة والياء ذهب اسارس وقيل شذوذة بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح فيها أقوال ثلاثة والصحيح ما للجمهور وعنده فيكون المصنف غاب في قول الثالث في حرف علة على ما لام الكلمة فيه همزة فأشاق على الجميع مع اللام (وقوله وواو ان ان كانت) وواو في كلامه ما في حيزه من حرف ياء ممدوحول تحريكها ونحوها (وقوله للعهد المتقدم) في قوله همز يرى في مثل كالتاء مع ما بعده (وقوله ولام اسكته واو) يعني عبرته في المفرد بدلا من الهمزة (وقوله لكونه اكنة لسان) الأولى لكونه ثاني لينين اكنة مفعول (وقوله أصله هداي) أي منسوب الياء همزة والألف لا بدل هداي من أحد ما ياء فعملية والأخرى لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لموله والمصدر في حيزه ما كودي (وقوله فصار هدايا) أي بعد أربعة أعمال قلب الياء همزة ثم قلب السكرة فتحة ثم قلب الياء الكسرة ثم قلبت الياء همزة بياء (وقوله فصار هدااء) فاعل سلبية للمفرد وهي الراحلة مطوية اجتمعت الواو والياء وسبقت حركاتها لسكان الحيز في الجمع الأصلي مطاوي بياء بعد الألف بياء فعملية وبواو لام الكلمة ثم قلبت الواو ياء لظرفها إثر كسرة ثم قلبت الياء بعد الألف همزة لقوة والدريد ذلك الحيز ثم قلب كسرة الهمزة فتحة ثم الياء آخر ألفا ثم الهمزة بياء فلم يصير مطايا إلا بحسبة عمال في المكودي اجحاف (وهو هرواوا) أصله زواوى بواو الأولى مقبولة عن ألف زاوية المفرد والثانية عن السكته ولما لام السكته ففعل بهما فعل بهما فيه أربعة أعمال إلا ما من باب كذلك ثاني لينين الح (وقوله أصله خطاين بهمزتين) أصله الأصل خطاين بياء وهو همزة ياء هي بياء المفرد ثم قلبت الياء همزة لقوله والمزيد في حيزه فصار خطاين بهمزتين إلى آخر ما للمكودي فلم يصير خطاين إلا بعد خمس أعمال (وقوله على قياس الهمزة بين المتحررين) هذا التماس هو الذي في قوله ما لم يكن لفظا ثم فذاك جاء مطلقا جا (وقوله وأصله هراوة) وأصله الأصلي هراوى بواو الأولى بدل من ألف هراوة والثانية لام السكته ثم قلبت الأولى همزة وهاو العلة الضخمة فلم يصير هراوى إلا بعد خمس أعمال (وقوله ليسبب الجمع للمفرد) بيان للناسبة ان الواو بعد الألف في المفرد فيناسب أن تقع بعد الألف في الجمع وان كانت الواو غير الواو (وهما أول الواوين رد) هذا هو الموضع الخامس من المواضع التي تبدل فيها الهمزة من غيرها إلا أن الابدال هنا حاس بالواو فكان ينبغي لناظم ان يقدمه على قوله وافتح ورد الهمزة الح وقدمه للموضع تسكينه عليه (قول المكودي ولم يجمع في فعل الفاعل) لدى هو واو واوان بل واو وألف فدل على ان الواو الثانية في فعل المفعول غير

فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المعردة من حواز ابدالها همزة فتعال ما يجب ابدالها أو اصل في جمع واصله أصله وواصل فالواو الأولى هي التي في المعرد والواو الثانية انقلبت عن ألف غائلة كما انقلبت في نحو ضوارب فلما اجتمع واو في بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أو اصل وهمزة معول ثن برد وأول مفعول أو روى بدء متعلق برد وبدء مصدر مناص الى المفعول وهو غير وغير مناص الى شبه وشبه مصنف الى ووفى الأشد والأشد عند سيويه جمع شدة وقال ابن عباس الأشد ثلاث وثلاثون سة ثم انقل الى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام سا كسة بعد متحركة ومتحركتان ومتحركة بعد سا كسة وقد أشار الى الأول بقوله :

(ومدا ابدل ثانی الهمزین من * كلة ان يسكن كآثر واثمن)

يعني انه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة أو لهما متحركة والأخرى سا كسة وجب ابدال الثانية مدا محاسنا لحركة ما قبلها فان كانت فتحة أبدلت نأ نحو آثر وامن أو لهما متحركة والأخرى سا كسة أبدلت ياء نحو ايلاف وان كانت ضمة أبدلت واو نحو أو امن وأوتى وفهم منه ان الهمزة السا كسة ان لم تكن قبلها همزة أخرى لم يجب ابدالها وفهم منه أيضا انها لو لم يكون في كلمة واحدة لم يجب ابدالها نحو إغراء اثوا والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من باء الكلمة فلا يقال عند الحويين في الأثرهم انهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة الاستفهام فهي منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضا نحو أأتم فان الأولى همزة الاستفهام والثانية فاء الفعل ومدا معول ثان ابدل وثاني الهمزتين معول أول ومن كلمة متعاقبة ابدل وان يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم انقل الى الهمزتين المتحركتين وهي تسعة أنواع لأن الأولى اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاث في ثلاث تسعة وقد أشار الى الثانية للمفتوحة فقال :

(إن يفتح ثرضم أو فتح قلب * واوا وياء إثر كسر ينقلب)

يعني ان الهمزة للمفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالان احدهما قلب فيها واوا وذلك بعد ضمة نحو أو يدغم في تصغير آدم أصله أأيدم أو بعد فتحة نحو واوادم في جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو ايم إذا بنيت من أم نحو إصبع بكسر الهمزة وفتح الدال فقول فيه أم فنقل حركة الليم الأولى للهمزة السا كسة وتدغم اليم في اليم فيصير إأم فيجمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فقول ايم ثم انقل الى المكسورة فقال :

أصلية وانما هي عارضة والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض (وقوله فلم يبق للواو الأولى) ويطرأ لك وجوه قالوا فيه أحوم واما جاز ذلك لأن الواو المضمومة بمنزلة واو إن إد الضمة كالواو في النقل وهما من الكودى تكبت على الباطن انقضى عدم جواز الابدل حينئذ وليس كذلك وقد يحجب عن الناظر بأنه غير بعمل الأمر لدى هورد للتقضى للوجوب فيكون النفي الذي هو غير متسلطا على الوجوب فيبقى الجواز وهو المراد (وقوله قلبت لأولى همزة الخ) في جوابا كما يؤخذ من الأمر في العظم ووجه القلب هو إذا لم يقلب اجتمع مثلاً في أول الكلمة ولا يمكن الادغام وذلك انما سمع في الصحيح في الفاظ قليلة نحو دندن وإذا قل في الصحيح امتنع وجوده في المعتل ولم يذكر المكودى مفهوم بدء ومفهوما ان الواو إن إذا كانا خبر مصدرين لا يقلب الأولى وهو كذلك نحو هووى ونوى في النسب إلى هوى ونوى وفي مثال الناطم إشارة الى أن الطالب إذا بلغ هذا الحل ومر بمحو اجتهاد فقد ولى وبلغ وأدرك الأمر الاقوى واليد الطولى في علم النحو فالمراد بلاشء لا قوى (وقوله وول ابن عباس) أى في قوله تعالى : حتى إذا بلغ أشده . (ومدا ابدل ثانی الهمزین من * كلة) الأولى أن يذكر هذا البيت والآيات الثلاثة بعد منضلة بقوله واقتحور دالهمربا الخ كما فعل الموضح نكيسا عليه لأن جميع ذلك في ابدال الهمزة حرف علة ولا وجه لفصل بادل الهمزة من حرف العلة (قول المكودى نحو آثر) من اثره نكدا يؤثره إذا خصه به أمر وآمن من آمن بفتحهما بمعنى آمن بالتشديد وانما وجب ابدال الثانية حرف علة من غير مدور لأن الهمزة من حروف الخلق والطق بها عسير فاذا اجتمعت مع أخرى كان لطق بها عسير وانما حص لقلب بالثانية لأن العسر حصل بها (وقوله ياقراء اثوا) أصل اثوا قبل اتصال ياقراءه اثوا بهمزتين الثانية سا كسة بقلب لقلوبه ومدا ابدل ثانی الهمزین من * كلة ان يسكن فلما اتصل به ياقراء حذفت الهمزة لأولى من اثوا همزة الوصل فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة اثوا فاء الكلمة فلا تقلب الثانية لكونهما في كلمتين (وقوله وكذلك أيضا في أأتم) بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية سا كسة وأصله قبل دخول همزة الاستفهام اثمن بهمزتين الأولى همزة وصل مضمومة لأنه ماض مبني للمفعول والثانية فاء الكلمتين سا كسة أبدلت الثانية واو مرث جنس حركة الهمزة التي قبلها فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل فرجعت فاء الكلمة الهمزة السا كسة ولا تقلب لكون الهمزتين من كلمتين (وقوله ومن كلمة متعلق بابدل) الأولى انه حال من الهمزتين (اب يفتح اثر ضم أو فتح قلب * واوا) (قول المكودى نحو ايم) بكسر الهمزة وفتح الياء (وقوله إأم) بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانية وفتح

فتقول قرأى وهذا اسوع الرابع هو القسم لثالث من أقسام الممر بين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال : (وأؤم * ونحوه وجهين في ثانية أم) يعني أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة انكسار في اضعل للضارع جاز فيها التحقيق والقلب فتقول أمم بمعنى أقصد وأؤم وفهم منه أن ذلك جائز أيضا في نحو أئن مضارع ان بدلا لفرق وسبب ذلك أن الهمزة فيهما كأنها فاعلة بنفسها وقوله إن يفتح شرط ودعل يفتح ضمير مستتر عائد على الهمز وائر ظرف متعلق بفتح وقلب جواب الشرط وواو مفعول ثان لقلب وفاعل ينقلب ضمير عائد على الهمز أيضا وياء حال من فعلن يقلب وهو النميم وإائر كسر ظرف متعلق بقلب ودو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطعمه حال من الضمير المستتر في الاستقرار لعامل في الخبر وما مفعول أول بأصر وهي موصولة وصتها يضم وواو مفعول ثان بأصر وما ظرفية مصدرية ولطما خبر يكن وأثم فعل حاض وهو في موضع العبد لظن وقد اك مبتدأ وخبره ما وياء حال من فاعل جال وهو ضمير عائد على الهمز وأؤم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول بأم وفي وثانية متعلق بهم واجملة من أم ومعمولها خبر أؤم ومجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بعلم ضمير يفسره أم وهو أحسن ثم قال : (وياء اقلب ألفا كسرا تالا * أو ياء تصغير)

يعني أن الألف يحب قلبها ياء في موضعين أحدهما أن تعرض كسر ما قبلها كصايح في جمع مصباح فائقات الألف فيه ياء لكسر ما قبلها إذ لا يصح السطوق بالألف بعد غير الفحة والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل في تصغير غزل لبدال الألف ياء وادغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يكن السطوق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت الياء بعد الكسرة والفا مفعول أول باقلب وياء مفعول ثان وكسرا مفعول بتلا وتالا ومعموله في موضع النعت لالفا وأو ياء تصغير معطوف على كسرا والتقدير اقلب ألفا تالا كسرا أو تالا ياء تصغير ياء ثم قال : (يواو ذا افعل * في آخر) يعني أنه يفعل بالواو الواقعة آخر ما فعل بالألف من ابدالها ياء لكسر ما قبلها أو لحيثها بعد ياء التصغير فلأول نحو رصى وقوى أصلهما رضى وقوى لأنهم من الرضوان والقوة ولكه لما كسر ما قبل الواو وكانت لتطرف معرضة لكون يوفى عولمت بما يقتضيه السكون من وجوب الحذف

بهمزتين الأولى مكسورة كالقاف فتبدل الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرف فيصير قرئ ياء محركة موصولة فسر استغلت لصمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والسوون فحذفنا الياء لذلك كما فعل قص والبرج السحب الرقيق والذهب فيه حمرة والعرق بين هذه الصورة والتي قبلها أن القاف في الأولى مضمومة وهما مكسورة (وقوله مفعول قرئ) يعني ما يليه وأصله قرأ بهمزتين أبدلت الهمزة الثانية ياء (وقوله هو القسم الثالث الخ) أعني أحد الأقسام الثلاثة المذكورة في التوطئة تتوهم وهذا ابدال ثاني الخ (وأؤم * ونحوه وجهين في ثانية أم) هذا تقييد لجوب قلب الهمزتين المتحركتين كأنه قال محل وجوب القلب في الثانية للتحركة على تفضيله السابق ما لم تكن الأولى همزة الكسار في مضارع من الثلاثي والاحار وجهين كما أشار إليه بقوله وأؤم ونحوه الخ (قولنا سكودي في اقل المضارع) يعني مضارع الثلاثي وأما مضارع الفتح الرابعي فقد مر في قوله ذو الكسر أنه يجب فيه الابدال (وقوله كأنها فاعلة بنفسها) ضمير هي كأنها عائد على همزة المضارع أي فكأن الهمزتين من كلمتين وهي علة غير طاهرة والأولى لعلل الراى وإس هشام بأنها شبهة همزة الاستفهام (وقوله ودعل يفتح) الصواب وائب دعل يفتح (وقوله وياء حال من عامل يقلب) الحق أنه مفعول مقدم يقلب لأن يقلب متناوع قلب وقلب معد إلى اثنين متناوعه يتعدى لو حذ (وقوله حال من الضمير المستتر في الاستقرار) الاصح أن الضمير اسفل وسكن في الحر والمحروور أو الظرف (وقوله ولصا خبر يكن) مثله في العرب والى في التهجئة أن خبر يكن أم وهو الطهر والتقدير حينئذ ما لم يكن الهمز الثاني أتم اللفظ والكلمة التي هو فيها (وياء اقلب ألفا كسرا تالا) حاصل ما ذكره المصنف في ابدال حروف العلة بعضها من بعض أن الألف تبدل ياء في موضعين أشار إليها هنا والواو تقلب ياء في عشرة مواضع ذكر الناظم منها تسعة في مواضع مختلفة وسيأتى أن الوضع العاشر يؤخذ من كلامه بالآخرى وببدل الواو من الألف في مسألة واحدة أشار إليها اساطم بقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف وتبدل الواو من الياء في أربع مسائل ذكر الناظم منها ثلاثة في قوله ويا كوقن وفي قوله وواو اثر الضم رد اليا مق الخ مع قوله من لام فعل الخ والرابعة هي مفهوم وصفا من قوبه وان تكن عيا لعلل وصفا ومفهومة ان فعلى إذا كان اسم وجب قلب الياء وواو نحو طوبى وتبدل الألف من أختها الواو والياء فيما أشار له بقوله من واو وياء بتحريك أصل الخ (قول المكودي في موضع النعت لالفا) هذا هو الصواب وفي بعض النسخ نعت لكسر أو هي فاسدة (وقوله وأو ياء تصغير معطوف على كسر) وهو الصواب وفي بعض النسخ معطوف على ما تبدل كسر وهو سبق فلم (يواو ذا فعلا * في آخر) هذا هو الوضع الأول من التواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء (قول كدى وكانت لتطرفها الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ان الواو في (٢٤ - ابن حمدون - ثاني)

توصلا للحمة وإشائي نحو جرى في تصغير جرو فأصله جرو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير وفهم من قوله في آخر أمهالو كانت غير آخر لم يبدل نحو عوض وحول ولما كانت ياء التانيث وريادة فعلا رنديين على بنية الكلمة وكان في حكم المفصل لم يمتد من الاعلال وعلى ذلك نه بقوله : (أو قبل تا التانيث أو * زيادتي فعلا)

فمثل ما لحفته تاء التانيث فأعل شجوة لأه من الشجوة قلبت واو ياء لكونها متطرفة ولم يمتد بالتاء ومثال ما لحفته زيادتا فعلا أن تبنى من الغزو مثل ضربان فتقول عزبان فاعل أيضا لعدم الاعتداد بالآلف والنون وذا إشارة إلى الاعلال المذكور وهو مفعول بأفعلا وبواو وفي آخر متعلقان بأفعلا وأقبل معطوف على في آخر وزيادتي فعلا معطوف على تاء التانيث ثم قال :

(دا أيضا رأوا * في مصدر المعتل عينا والفعل منه صحيح عالبا نحو الحول)

يعني أن ما كان من مصدر الفعل للمعتل العين بعدها ألف وجب إعلاله وما كان منه على فعل غير ألف فالعالب في عينه التصحيح ومثل المعتل الثلاثي نحو قام قياما والمزيد نحو انتقاد انتقادا واحترر بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذا لوادا فإنه لا يعمل لكون فعله غير معلى وفيهم اشتراط الألف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالبا لأن سبب التصحيح عدم الألف فالعالب في نحو فعل عدم التصحيح نحو حال حولا وعاد الرريض عودا وذا إشارة إلى الاعلال المذكور وهو مفعول برأوا وفي مصدر في موضع المفعول الثاني لرأوا وإطلاق المعتل على العلة فإن المعتل أعم من الفعل وهو على حذف الوصوف والتقدير في مصدر الفعل لمعل وعيا يميز والفعل مبتدأ

رضو وقوو قبل القلب متعصية بالحركة وما قبلها منحرك لما موجب عليها فأجاب بأنها لما كانت الواو تسكن للوقف نزلت الآن منزلة الساكنة فبطأت قوتها (وقوله توصلا للحمة) يوحد في بعض النسخ ما نصه وإشائي نحو جرى في تصغير جرو وأصله جرو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت فيها وفهم الخ ويوحد في بعض النسخ اتصال وفهم بقوله توصلا للحمة لكن المناسب لقوله أول التقرير لكسر ما قبله أو لحية بعدهاء لتصغير النسخة الأولى التي فيها الריادة وكلام المصنف شامل لهذه الصورة الثانية لكن تكون نوع تكرار مع قوله فيما سيأتي إن يسكن السابق من واو ويا الخ ولعله لأجل كونها تكرارا لم يذكرها الموضح هنا وأسقطها المكودي على ما في غالب النسخ (أو قبل تا التانيث) (قول المكودي لأنه من الشجوة) أي الذي هو الحزن لأن المراد بالشجوة الطيبة (وقوله مثل ضربان) مع الضاد وكرر الراء وهي دويبة صغيرة متنة الرائحة قيل هي التي تقول لها العامة الخفساء في تنبيهه قال أبو اسحاق الشافعي أعمل المصنف باب ميزان من هذا الكتاب وهو أنه مهما وقعت واو ساكنة إثر كسرة الا وتقلب ياء وهي المسئلة الخامسة عند الموضح فكون ألفية ابن مالك مفتقرة إلى بيت ابن معطي ونصه :

والواو إن يسكن وما قبل أن يكسر * فاقبله ياء نحو ميزان اشهر

قال أبو عبد الله الصغير الحق أنه مستفاد من قوله بواو دا فعلا في آخر من باب أخرى لأن الواو إنما أبدلت في نحو رضى ياء لما يعرض لها من سكون الوقف فما طابك الإزمة السكون وفل بعض هو مأخوذ من قوله ولما كوفق سادها اعترف لأنه صده والعلة في موقن وقوع الياء ساكنة إثر ضمة وفي ميزان واو ساكنة إثر كسرة فلابد من إقلب في كل منهما وعلى كل فهمته هي العلة العائرة من السائل التي تبدل فيها الواو ياء فلم تبق على الناطم (وقوله وبواو وفي آخر متعلقان الخ) الحق أن في آخر متعلق بمحذوف نعت لواو تقديره بواو واقع في آخر (دا أيضا رأوا * في مصدر) هذا هو الموضع الثاني من الواضع التي يجب فيها إبدال الواو ياء (قول المكودي يعني أن ما كان من مصدر الخ) الحق في العبارة أن يقول يعنى أنه محب قلب الواو ياء أيضا في مصدر الفعل الذي عتبت عنه بشرط أن يكون بعد العين في المصدر ألف وهذا شرط يدل عليه قوله ولما عتبت منه صحيح غالبا وبقي على الناطم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين في المصدر مكسورا كما في مثال المكودي قياما وانتقادا أصها قواما وانتقادا بواو فهما (وقوله من الفعل الصحيح العين نحو لاوذا لوادا) قال تعالى : قد يعلم الله الذين يتسللون مسكرا لوادا أي ملأوا يستريحون بعضكم بعضا حتى يخرج من يريد الخروج وهو جالس مع لمصطفى صلى الله عليه وسلم من غير أن يشعر به وادهاب من مجلسه عليه الصلاة والسلام بغير إذنه حرام وأواملا لا بلاؤا لأن لوادا مصدر حال من الواو في يتسللون ووقوف المصدر حالا موقوف على السمع لكن الواجب على المكودي أن يقول واحترر بالمعل الخ بدون تاء ليخرج نحو لوادا وأما لوادا أيضا فهو معتل سكنه غير معل ويمكن الجواب بأنه تبع تعبير الناطم وسبق القول وأطلق للمعتل على الفعل وهذا على نسخة المكودي المعتل في النظم لئلا وفي بعض النسخ المعل محذوف ولا اشكال حيثئذ والورن قبل كلا منهما وبقي على كدى مفهوم غالبا في النظم ومفهومه أنه قد جاء الاعلال وقلب من دون ألف بعد العين لكن ذلك غير علب ومنه قراءة ذافع وابن عامر قوله تعالى في سورة النساء : اني جعل الله لكم قيدا الأصل قوما بالواو ومفهوم القيد الذي في على الناطم وهو كسر ما قبل العين إذا كان غير مكسور فلا يعمل

ومنه في موضع الحال من الفعل وصحيح خبر الفعل وغالب الحال من الضمير في صحيح ثم اعلم أن جمع ما سكنت عيه من الثلاثي نحو ثوب أو اعتلت نحو دار على ثلاثة أقسام فعلة وفعل وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وجمع ذي عين أعل أو سكن * فاحكم بدا الاعلال فيه حيث عن)

يعني أن جمع المفرد المفعول من جمع الثلاثي المفعول العين أو الساكنها يحكم له بالاعلال المذكور وهو قلب الواوياء نحو دار وديار وثوب وثياب فالإشارة بدا إلى الاعلال السابق في الفعل المفعول وفهم من قوله وجمع أن ما كان على فعال من المفرد لا يعمل نحو صوان وصوار وفهم من قوله أعل أو سكن أن عين المفرد إذا لم يعمل ولم يسكن لم يعمل الجمع نحو طويل وطوال ويجوز رفع جمع على أنه مبتدأ والخبر في قوله فاحكم ويجوز نصبه بمفعول مضمرة يفسره أحكم وجمع مصدر مضاف إلى المفعول وأعل أو سكن في موضع المفعول العين ومعنى عن ظهر وعرض ثم انتقل إلى الثاني والثالث بقوله :

(وصححو فعلة وفي فعل * وجهان والاعلال أولى كالحيل)

يعني أن جمع ما أعل عليه أو سكن إذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الألف ولحاق التاء اذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وروح وروحة وإذا كان على وزن فعل جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم فربما من الطرف وجاء أفعال غير مفعول نحو حاجة وحوج ومن هذا البيت فهم أن الجمع الذي يجب اعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو لسكونه نطق في هذا البيت بفعل وبفعلة بغير ألف فعلم أن ما سواهما هو الألف والاعلال بصححو وواو في صححو واعتد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر في الخبر وروقه والاعلال أولى جملة من مبتدأ وخبر ثم قال :

نحو راح رواحا لا قلب الواو لعدم كسر الراء وإن أعل الفعل ووقعت الألف بعد العين (وقوله ومنه في موضع الحال من المفعول) يلزم عليه إتيان الحال من المبتدأ والمشهور أن عامل الحال هو لعامل في صاحبها والعامل في صاحبها الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين والحق أنه حال من الضمير المستتر في صحيح الفاعل به العائد على الفعل (قوله وغالب الحال من الضمير في صحيح) لا معنى له لأن ضمير صحيح للمفعول فيصير التقدير حال كون الفعل صحيحا وصحيح أنه حال من التصحيح المفهوم من صحيح أو منصوب على إسقاط الحائض (وقوله في التوطئة أو اعتلت) الأولى التعبير أعلت بدل اعتلت (وجمع ذي عين أعل أو سكن) هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي تبدل فيها الواوياء (قول المسكودي نحو دار وديار وثوب وثياب الخ) أصل دار المفرد دور ففتح الواو وأصل ديار وثياب الجمع دوار وثواب لكن لما كان ما قبل الواو مكسورا في الجمع وكانت الواو في المفرد مفعلة أو ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف بعد الواو (وقوله نحو صوان) القاموس صوان الثوب وصيانه من مشين ما يصان فيه (وقوله وصوار) بالراء آخر وفي صاده وجهان لضم كعرباب والكسر ككتاب والصوار اقطيع والجماعة من البقر والارحمة الطيبة والقليل من المسك كقلى القاموس (وقوله والخبر في قوله فاحكم) وتكون انهاء حينئذ زائدة على غير مذهب سيبويه لأن انهاء لاتزاد عنده في الخبر في نحو هذا ولذا قال في قول القائل : * وقائلة حولان فاحكم ونامهم * أن حولان خبر محذوف أي هذه حولان وجعل فاحكم مستقلا ولم يجعله خبرا (وقوله يفسره حكم) أي يفسره من معناه لا من لفظه والتقدير أعل جمع ذي عين الخ وانهاء أيضا زائدة ولا يصح جعلها شرطية وإن قاله الشاطبي وجعل لتقديرهما يمكن من شيء فاحكم هذا الاعلال فيه لأن فاعل جواب الترخص لها الصدارة فتتم ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وقوله وجمع مصدر الخ) فيه نظر لأن للراد بالجمع اللفظ القابل للمفرد ولم يرد به مصدر جمع لأن المصدر معنى من المعاني ولا يحكم على معنى بالاعلال ولا غيره (وصححو افعلة) (قول المسكودي لعدم الألف ولحاق التاء الخ) كل من عدم الألف والحق التاء علة لشيء خاص وجواب عن سؤال مقدر كأنه قيل لم يوجب الاعلال في فعلة فأجاب بقوله عدم الألف فيها وذلك أن الألف لما لم يوجد قل عمل للسان فحذف النطق بالواو عند الكسرة فصححت ثم يرد سؤال ثان يقال حيث لم يوجب الاعلال ولم يجر فأجاب بقوله للاحاق التاء الخ وبأنه انضم إلى عدم موجب الاعلال خصين الواو بعده من الطرف بسبب هاء التأنيث وكان ينبغي للمكودي أن يوضح العلة عن الثانيين (وقوله نحو عود) بفتح العين المحملة وهو اللسن من الإبل الذي جاوز في السن البازل والبال هو الذي ليس له سبع سبعين قاله في التصريح والذي في القاموس أن البازل هو الذي دخل في السنة التاسعة (وقوله وزوج وزوجة) ازوج ثوب يجعل على المودج والمودج القبة التي تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء وأما ازوج الذي هو البعل فجمعه أرواج (وقوله نحو حاجة وحوج) جعل الموضع هذا شادا تسكينا على الناظم فإن تعبيره بأولى يقتضي أن التصحيح مطرد لا أنه غير أولى وليس كذلك بل هو شاذ وقد اعترض على الناظم بأنه فرق بين فعلة وفعل مع أن الاعلال فمحا واجب إذا وجدت الألف ووجوب تركه إذا لم توجد الألف ولذا قال الموضع وهذا الموضع ليس محررا في الخلاصة

(والواو لما بعد فتح يا قلب * كالمعطين يرضيان)

يعنى ان الواو اذا كانت لام اسكامة وكانت رابعة فصاعدا وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله لاما ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعده، ان الأناث نحو أعطاه وشمل ذلك بقوله كالمعطين يرضيان فالمعطين أصله العطاء لان من عطى يعطى اذا أخذ لكن لما صار رابعة قبت ياء بالتحذف على اسم الماعل وهو المعطى لان في اسم الماعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في اسم المفعول فحمل عليه ورضيان أصله رضوان لانه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالتحذف على فعل المفعول وهو رضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من المثل ان ذلك يكون في الأسماء والأفعال والواو مبتدأ وحبره اقاب لاما حال من السميع المستر في القلب ويحال أيضا من ذلك الضمير المستر في القلب وبعد متعلق بالقلب ثم قال :

(ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف)

يعنى انه يجب إبدال الواو من الألف اذا انضم ما قبلها فان كانت في موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضارب وان كانت في موضع يجب سكونها فيه سكنت نحو ضارب في ضارب ثم قال :

(والواو لما بعد فتح يا قلب) هنا هو الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها قلب الواو ياء (قول المنكودي وكانت رابعة فصاعدا) قيل هذا الشرط مأخوذ من الصنف لان السكاف في كالمعطين اسم يعنى مثل مفعول مطلق والتقدير انقلب انقلابا مثل الانقلاب في المعطين وأما يرضيان ولأخذه منى على لا بعداء بحرف اسارعة (وقوله كالمثل) هذا سهو منه رحمه الله لان الماظم لم يمثل للمتطرفة أصلا لان بعد الواو في مثاليه الألف والنون وهما ألزم للسكامة من تاء الأناث كما يستوفيه المنكودي في قول الماظم كياء بان من رمى بكفدة (وقوله نحو المعطاة) أصله المعطوة أبدلت الواو ياء عمدا بها، فصار معطية ثم نقلت حركة الياء وانفتح قلبها قلبت ألفا فصارت المعطاة (وقوله وهو المعطى) قد اضطرب كلام المنكودي فجعل أولا المعطين في الماظم اسم مفعول من الثلاثى الذى هو معط يعطو وحمله ثانيا على المعطى الذى هو اسم الفاعل من أعطى الرباعى واحق ما اقتضاه كلامه حرا، كون المعطين في الماظم اسم مفعول من أعطى الرباعى الذى هو معط وأصله معطو يواو إثر كسرة قبت ياء لقوله فهاجر يواو داء فعلا في آخر ولا يصح أن يكون المعطين في الماظم من عطا الثلاثى لان اسم المفعول من الثلاثى الذى عين السكامة فيه مفتوحة كما يجب فيه التصحيح على لأحود الآتى في قوله وصحح المفعول من نحو عدا ويقال في اسم المفعول من عطا الثلاثى معطو وأصله معطو و يواو ينقلبه لقوله : وفي اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول ... وجمع واوان ومفعول ولام السكامة أدغمنا أحدهما في الآخر ولا يدل بد يقال العتوان بالواو وهو في النظم محل فدل على انه من الرباعى وان كانت علة القلب موحوده أيضا في اسم الماعل من الثلاثى الذى هو عا ط لكن لا يحمل سم مفعوله عليه في لأحود وأصل عا ط عا طو الواو قلبت ياء لقوله يواو داء فعلا في آخر فاستغنت الجملة عن الياء فحذف فالتقى سا كان حذفها الياء لذلك وعط معناه آخذ ومعط معناه دافع، يدل ولهذا يقال الله معط ولا يعط عا ط وقول العامة عا ط جهل مهم (وقوله وهو رضى) الاولى كما في المغرب وان عمل وضاهر الأسمونى أن يرضيان في الماظم بضم الياء مبنى للمفعول من أرمى الرباعى فيكون محمولا على المضارع المبني للفعل وهو يرضى بضم الياء حرف المضارعة فيكون المفعول الذى هو مبنى للمفعول محمولا على الأصل الذى هو مبنى للمفعول وأما على ما فى المنكودي فيكون المضارع محمولا على الماضى والفرع محمولا على المفعول ولا ياسب (وقوله ويحال من ذلك الضمير) الصواب انه مفعول بالقلب لانه كما مر مطاوع قلب المتعدى لاثنين فيعدى هو لواحد (ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف) قد مر في التحصيل انه يجب إبدال الألف واوا في موضع واحد وعليه تسكن هما لكن المذهب أن يذكرها عقب قوله وياء اقاب ألما الخ أو يؤخر هذه المسئلة الى أن يفرغ من المسائل التى تبدل الواو فيه ياء كفاعل الموضع ولا وجه للفصل بهذا مع ما بعده وفي كلامه تقديم وتأخير به يفهم المعنى والأصل ووجب إبدال واو من ألف وافتحة بعد ضم وفيه تسمين اد وجب من آخر بيت وفاعله أول بيت آخر (قول المنكودي نحو ضارب في ضارب) أى في تصعر ضارب كذلك يوجد في بعض النسخ وأما قلبت لاسها ثانيا المصغر وثانى المصغر لا يكون إلا محركا وهى لا تشد الحركة وقلب واوا خصوصاً نسبة للضم لا لأن المصغرا لا يكون إلا مضموما ومحل كونها قلبا واوا اذا لم يكن أصلها ياء والاوجب قلبها ياء نحو ناب للمسن من الإبل فقوى في تصعيره نيب هذا حاصل ما قالوا والصواب حذف مسئلة المصغر من هذا لزوم التكرار مع ما مر لان الألف ان كانت أصلية نحو ناب قد مر في التصغير واردة لأصل ثانيا الخ وان كانت زائدة فقد مر في قوله : والالف الثانى ان يزيد يحل * واوا... (وقوله نحو ضارب) أى المبني للمفعول في ضارب المبني لفاعل وانما قلبت الألف لان ما قبله لا يكون إلا مفتوحا وقد آل أمره

(ويا كودى بذاها اعترف) يعنى أنه يجب ابدال الياء واوا كما فى موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فأبدلت الياء فيه واوا لانضمام ما قبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبذولة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زييد وهيام وفهم منه أيضا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض وفهم منه أيضا كون الياء فى المفرد فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار إليه بقوله : (ويكسر المضموم فى جمع كما * يقال هم عند جمع أهيا)

يعنى انه إذا وقعت ياء الساكنة بعد ضمة فى الجمع نحو هم فى جمع أهيم فلبت الضمة اتى قبل الياء كسرة لتصح لياء فهم أصلهم نحو أحمى وحروا لما لم تغلب الياء واوا لأجل الضمة كما قبلت فى المفرد نحو موقن لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد تخفيف وابدال فاعل بوجوب وهو مصدر مضاف الى المفعول وبعد متعلق بابدال وكذلك من ألف وي مبتدأ مضاف الى كودى وخبره اعترف ويجوز أن يكون مفعولا بضمير يفسره اعترف وذا اشارة إلى الاعلال المذكور والمضموم مرفوع بكسرة وفى جمع متعلق بكسرة ثم قال : (وواوا اثر الضم رد اليا متى * ألنى لام فعل أو من قبل تا)

يعنى ان الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوا فى ثلاثة مواضع أحدها أن تكون لام فعل نحو قصو أصله قصى لأنه من قصى يقضى ونهوى لأنه من النهية وهو العقل الثانى أن تكون لام اسم مبنى على التأنيت بالناء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو الله عليه بقوله : (كساء بان من رمى كقدره) وفهم من ثلث روم الناء لأن مقدرة لا يتحرك من الناء فلو كانت الناء عارضة أبدلت النمة كسرة وسامت الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو تولى مصدر تولى أصله تولى على وزن فاعل لأنه طير تدارك فأبدلت النمة به كسرة فبدلوا الياء واوا لأنه ليس فى الأسماء المتكسنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة فلو لحقته الناء بقى على اعلاله لعروض الناء نحو توارى ثالث أن تنى من الرمى نحو سعان اسم مكان

إلى أن وقع بعد ضمة وقبل واوا خصوصا مناسبة للضمة (ويا كودى بذاها اعترف) قد مر فى التحصيل أنه يجب ابدال الياء واوا فى أربعة مواضع هذا أولها (قول المكودى نحو زييد وهيام) زييد تصغير زيد وهيام بضم الهاء وتخفيف اللام العطش الشديد والهيام من العطش ما يصيب الانسان حتى يذهل عن عقله كالجنون والهيام يصيب لابل فهم على وجه الأرض ولا رعى (وقوله نحو حيض) مثله فى الرادى والتوضيح (واعترض) الأزهرى بأنه جمع والكلام فى المفرد والصواب التثنية نحو ماء من حماض من السح فقول يباع بالياء (وأوجب) أن شرط الافراد لم يذكر إلى الآن والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله لأنه مبنى على أن حيض جمع والصواب أنه مفرد فى اقاموس أنه يطلق على جبل باطنى وفى الجوهري اسم مربية بالطناف (ويكسر المضموم فى جمع) أهم فى النظم مأخوذ من الهيم وقد علمت قريبا معناه (قول للمكودى لأن الجمع أثقل من المفرد) يعنى والكسرة أحسن من الضمة والياء أحسن من الواو فأعطينا الخفيف التثنية ليتفعل ليتفعل المتعادل بينهما (وقوله يفسره اعترف) لا يصح تفسيره من لفظه وإنما يفسره من معناه والتقدير أعل يا كودى اعترف لها بذا الاعلال وفائدة التقييد بالاعتراف أى الاقرار موافقة ما لا تخفى ومخالفة ما لا تخيل وسيبويه القائلين بعدم الاعلال فى الياء ان كانت عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل قفل قلقت يعض بضم الأول وسكون الياء فتقلب الضمة كسرة لا غير وقول الأخفش يعلى واباه تبع الناظم ويكون المصنف شاملا لسورتين لكونا بإعفاء الكلمة كودى فنهذه فعل من غير خلاف ولضرورة أخرى وهى كون الياء عين الكلمة وفيها خلاف وقد علمت أن المصنف حوز الاعلال فيها ناعما للأخفش (وواوا اثر الضم) هذا هو الوضع الثانى من الواضع التى يجب فيها ابدال الياء واوا (قول المكودى فى ثلاثة مواضع) مثله فى الأشتوى لكن قياس مصر فى قوله واوا إذا فعلا فى آخر أو قبل تا التأنيت أو زيادتى فعلا من جعل الأشياء الثلاثة موضعا واحدا أن تكونا ثلاثة هنا موضعا واحدا وتكون اللام آخرها حقيقة أو حكما (وقوله نحو فضو) يقال فضو الرجل اذا تعجب من شدة معرفته للقضاء وحكم فنعاه ما فنعاه وما أحكمه (وقوله ونهوى) يقال أيضا نهوى الرجل اذا تعجب من كثرة عقله فنعاه ما نهاه وما أعقله وقضو ونهوى من أفعال التعجب وقد مر :

واجعل فعلا * من ذى الثلاثة كنعم مسجلا ولم يجيء فى الفعل التصرف إلا شذوذا (وقوله نحو مرموة) الأطهر أن لوقب كما إذا بنيت من الرمى مثل مقدرة فيقول مرموة أصله مرمية بالياء قلت واوا لكونها لا ماع ضم ما قبلها والكلمة مبنية على الباء أول مرة (كساء بان من رمى كقدره) (قول المكودى لروم الباء لأن مقدرة الخ) لهذا قال الشاطى فى قوله كساء فى موضع الصفة لنا كأه قال أو من قبل تاء هذه صفته فالتل حينئذ فيه تقييد لكونها فى مثال لم يسمع له مذكر (وقوله فأبدلت فيه الضمة) أى ضمة النون كسرة يعنى ثم استقلت الضمة أو الكسرة على الياء خذفت فالنقى ما كنانا حذفنا الياء لذلك وأما فى النصب فتظهر الفتحة فهو اسم منقوص (وقوله لعروض الناء) فيقدر بياء لكلمة سابقة على التذكير وتقلب

فقول رموان لان الألف واسون لارمن لهذا فلم يحكم للتطرف لانها ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو النبه عليه بقوله :
 (كذا اذا كسب عن صيره) أي كذاك يعمل بالقلب اذا صيره اباني من الرمي مثل سبعان ورد فعل أمر واليا مفعول أول
 وواو مفعول ثان واثر طرف متعلق برد ويجوز أن يكون رد فعلا ماضيا مبنا للمفعول واليا مفعول به ومتى ألقي شرط ولام فعل
 مفعول ثان ألقي وفي ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على اب وأو من قبل معطوف على لام فعل وتاء مضاف إلى بان
 والياني هو الذي يصوغ هذا البناء وإنما أضيف اليه البناء للالابة بين الكلمة التي فيها التاء والياني ومن رمى متعلق ببيان وكذلك
 كسيرة وكذا متعلق بصراء والهاء في صيره عائدة على لعظ الرمي المعلوم من رمى وفي صيره ضمير مستتر عائد على بان ثم قال :
 (وان تكن عينا لفعلي وصفا * فذاك بلوحيين عنهم يلقي)

يعنى اذا كانت الياء المضموم ماقبلها عينا لوصف على وزن فعلي جاز أن تبدل الضمة كسيرة وتصحح الياء وأن تبقى الضمة وتبدل الياء واوا
 لاجل الضمة فمفعول في أننى الأكيس والاضيق كوسى وكسى وصوق وصبق وفهم من قوله وصفا أيها اذا كانت عينا لفعلي اسما لم يحز
 فيها الوحيان ل عدم قلب الياء واوا على الأصح نحو طوبى بمعنى ضيعة وان تكن شرط وعينا خبر تكن ولفعلي متعلق تكن ووصفا
 حاكم فعلى ودا مبدئ خبره يلقي وبالوحيين في موضع المفعول الثاني يلقي وعنهم متعلق يلقي .

﴿فصل﴾

(من لام فعلى اسما أتى الواو بدل * ياء كتفوى غالبا جلذا البديل)

يعنى ان التاء بدل واوا اذا كانت لاما لفعلى اسما بفتح الفاء وسكون العين نحو شروى وفتوى والأصل فيها شربا
 وفتا ونعيا وإنما قلب الياء واوا ولم يكن لعلها موحى فرقا بين الاسم واصعة وفهم من قوله اسما اذا كانت
 وصفا لا بدل نحو خرب وصديا واثر تقوى على إلى ما جاء من ذلك غير مبدل نحو رى للرائحة وطغيا لولد القفرة الوحشية
 والواو فاعل يأتي ويبدل حال وهو مضاف إلى اء ودا فاعل نحو والبديل نعمت لنا وغالبا حل من دأثم قال :

السمية كسيرة قبل الياء فيبقى على حاله بعد التاء لغرضها والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض وسبعان في النظم بفتح النون على لغة
 من أخرى التي تسمى به محوى سلمان ولا يجوز كسر الواو على أنه متى حذفت وإلا قال كسبعين بالياء إلا على لغة من يلزم اللثني
 لأصقى لأحوال كاهل أوامر بالحرركات الصاهرة على النون (قول المكودي أو من قبل معطوف على لام فعل) الحق أنه لما حذف
 منه الحذف عطف على فعل فتخط مدخول للام والتقدير أولام اسم واقع من قبل نا (وقوله وكذلك كقنطرة) الحق أن الكاف اسمية
 بمعنى مثل معطوف بها اسم فعل من بن يبنى (وقوله وكذا متعلق بصيره) الأولى أنه مفعول مطلق عامله محذوف دل عليه رد في البيت
 انتهى قوله والاعتر ورد لي ردا مثل الرد السابق إذا صير اباني لعظ الرمي مثل سبعان (وان تكن عينا لفعلي وصفا) هذا هو الوضع
 الثالث من المواضع الأربعة التي يطلب فيها الياء واو لكن أشار له بمفهوم وصالح (قول المكودي نحو طوبى) هذا الاسم يكون اسم المصدر
 لطاب ويكون اسما بالحق ويكون اسما لشجره فيمير السير الزاكب في طلبها خمسمائة عام وفي التزمل : طوبى لهم وقرى طيب لهم وقدا عترض
 بالوضح وغيره كلام الماظم بما حاصله أن الناظم حوز الوحيين في الوصف مع أن الوصف ان كان غير حار محرى الأسماء فليس به
 إلا تصحيح نحو ضمير من قوله تعالى : قمة سيزى . أي مائلة عن الحق وأصلها ضميرى بضم الصاد فكسرت وسلبت الياء ولا يجوز
 الوحيين وان كان الوصف حار محرى لأسماء وليس فيه إلا الاعلال نحو ضوق وكوسى أى الأضيق والأكيس ولا يجوز ضيق وكسى بكسر الأول
 وتصحيح ياء خلاف متى النظم وأما ان كان اسما لالة نحو طوبى ويجب قلب كما يؤخذ من الناظم ولا اشكال وقد أصح بعضهم النظم بقوله :

وان تكن عينا لفعلى اسما قلب * حتما وفي الصفات ذا القلب سلب

(وقوله ولفعلى متعلق تكن) هذا مسمى على حوار التعلق بالأفعال له قصة والأولى أنه متعلق بمحذوف نعمت لعينا أى عينا كانه لفعلى

﴿فصل﴾

(من لام فعلى اسما) (قول المكودي والأصل فيها شربا بالحق) لأنها شريت وفتيت وفتيت والشروى المثل يقال لك شروا أى مثله (وقوله فرقا بين الاسم
 والصفة) فمن قلت لم تحس لاسم الاعلال قلت * لأن قلب الياء واوا ثقيل والاسم خفيف والتصحيح خفيف والصفة ثقيلة وأعطى الثقيل
 للحيث يقع التعادل والأولى أن يؤثر المعنى عن قوله وفهم من قوله اسما لال يكون ا مرق بعدد كالحكم فيكون تاما (وقوله نحو خربا وصديا) مؤنث
 خربان ووديان وخربان الرحل الكبير الحاء ووديان قد مر أنه العطشان (وقوله نحو رى للرائحة) تبع في هذا التعبير الناظم نغاليا وصواب الناظم
 أن يحذف غالبا لأن فعلى معها كان اسما لا واجب الاعلال ولا يخرج عنه انظ وأما رى فهو وصف فيقال هنهر أشقر رى أى مملوءة طيبا وليس من الرى ضد

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا * وكون قصوى نادرا لا يخفى)

يعنى ن لام فعلى وصفا بضم الفاء إذا كانت واوا أبدلت ياء نحو ديا وعليا أصلها دنوا وعلوا لأنها من الدنو والعلو وإنما أبدلت أيضا فرقا بين الاسم والصفة وفهم من قوله وصفا أنها إذا كانت في الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع وأشار بقوله وكون قصوى نادرا إلى لغة الحجازيين في قصوى والقياس فيه قصيا لأنه من باب دنيا وعليا وبو تميم يقولون قصيا على القياس ولام فعلى فاعل بجاء ووصفا حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ ونادر خبر كوت وهو مضاف إلى الاسم وخبر السكون لا يخفى .

فصل

(إن يسكن السابق من واو وا * واتصلا ومن عروض عريا * فياء الواو اقلبن مدغما * وشذ معطى غير ما قدر رسما)
يعنى أنه إذا اجتمع في الكلمة واو وياء وسكن أولهما وحبالبدال الواو ياء وادخلها في الياء وذلك بشرطين الأول أن يكونا متصلين أى في كلمة واحدة فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو زيد وهو المبدى عليه بقوله واتصلا الثاني أن لا يكون اجتماعهما عارضا وشمل صورتين أحدهما عروض السكون نحو قوى يسكون الواو تخفيف قوى والآخرى عروض الحرف نحو الرؤيا بتخفيف المضمرة وإبدالها واو وهو المبدى عليه بقوله ومن عروض عريا وكلاهما شامل للوعين وشمل ما استوفى الشروط صورتين أحدهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لأنه من السوداء والآخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لأنه اسم مفعول من رمى وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار الناطم بقوله. وشذ معطى غير ما قدر رسما: وشمل ثلاث صور أحدها ما شذ فيه الإبدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ: إن كتم للريا تعبرون بتشديد الياء الثاني ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسور ضيون والثانية ما شذ فيه إبدال الياء واو نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلة في قوله وشذ معطى غير ما قدر رسما وإن يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط وكذا عريا وله للثنية ومن عروض متعلق بعريا والعروض

العطش لأن راءه مكسورة وكلامنا في المفتوحة فهو حينئذ وصف يجب فيه التصحيح كحريا وأما طعيا بفتح الطاء على الأشهر فهو وصف باعتبار الأصل مضموم الطاء من الطغيان ثم سمي به ولد البقرة الوحشية ولكثرة استعماله فتحوا الطاء (بالعكس جاء لام فعلى وصفا) هـ داهو الموضع الخامس من الموضع العشرة إلى تبدل فيها واو ياء وهو السادس عند الموضح (قول للكودى نحو دنيا) بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وجمعها دنى ككبرى وكبر وأما قيل لها ذلك لأنها سابقة على الدار الآخرة وألها للتأنيث ممنوعة من الصرف وحكى ابن خضرفة وتونسها في لغة قادرة (وقوله فرقا بين الاسم والصفة) (فان قلت) لم خصصت الصمة بالاعلال عكس مامر (قلت) لأن الصفة ثقيلة والاسم خفيف كامر والواو ثقل والياء خفيفة فأعطى الخفيف للثقيل وللخفيف ليقع التعادل (وقوله لأنه من باب دنيا) فهو صفة ولذا يقولون هذه المساواة القصوى أى البعدى (وقوله حال من لام فعلى) الصواب حذف لام وبقول حال من فعلى وصح إبان الحال من المضاف إليه لأن المضاف جزء من المضاف إليه (وقوله ونادر أحرر كون) أى من جهة نقصانها (وقوله وحبر السكون) يعنى من جهة كونه مبتدأ

فصل

(إن يسكن السابق من واو وياء) هـ داهو الموضع السادس من الموضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء (قول للكودى نحو دنيا) (فان قلت) الواو والياء في هذا المثال وما بعده متصلتان (قلت) هما متصلتان صورة متصلتان حكما لأن كل واحدة في كلمة وبقي عليه ما إذا كانا في كلمة واحدة ووقع انفصل بينهما فانه لا يعل نحو زيتون كما بقى عليه مفهوم أن يسكن السابق ومفهوماه إن كان السابق متحركا فلا يعل نحو طوبى (وقوله تخفيف قوى) يعنى الذى هو فعل ماض كما يعل علم يسكون اللام في علم (وقوله وكلامه شامل للوعين) هذا هو المنطوق فكأن ينبغي أن يقدمه (وقوله وأصله مرموى لأنه اسم مفعول) وقد مر وفي اسم مفعول الثلاث الخ ثم تقول اجنعت الواو والياء الخ أى وكسر ما قبل الياء ولم ينص عليه لتقدم ما يفيد في قوله وإن ما قبل وأضمر كسره يمين (وقوله كقراءة من قرأ) التى قرأ بذلك أبو جعفر داخل العشر وأصله الرؤيا بالمهمزة فقلت المهمزة واو تخفيفا فاجنعت الواو والياء وسبقت الخ فالشرط هنا غير متوفر لكون الواو عارضة (وقوله كقولهم للسور ضيون) السور بكسر السين وفتح النون الشدة وضون بالضاد المعجمة هو الحر والقط الدكر وقديل

يدب بيل إلى جارتة * كضيون دب إلى قريب

والقرب الفار والقياس في ضيون ضين بالقلب والادغام (وقوله نحو عوى الكلب عوة) معى عوى بفتح الواو ونحو القياس عية بالياء لأن

مصدر مرض والفاء جواب اشترط والواو مفعول أول باقلين وباء مفعول ثاني ومدغمما حال من الضمير المستتر في اقلين ومعطى فاعل
نشأ وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما ثم قال :

(من بء او واو تحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل)

يعني به يجب ابدال او واو الياء انفسوحا قبلها ما لها ودبت بشروط ذكرتها في هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون التحريك أصليا
وهو انبساطه على أوله أصل واحتراز من نحو نوم وجيل أصلها توأم وجيال فقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقبلان الحركة عارضة
فهي غير دائمة أن يكون او واو ليس متصلين بالفتحة وهو الياء عليه بقوله بعد فتح متصل واحتراز به من المنفصل وشمل صورتين
أحدهما أن يكون الأصل هو واو وزاي والآخرى أن يكون مقدارا وذلك إذا ثبت مثل علبط من ارمى والغزو فتقول رمى
وغزو منه و الأصل رمى وغزو و فاعلت الياء والواو الأخيرتان بمختلف حركتهما كاعتلال سائر استقوصات ولم تقلب الياء ولا الواو
أولاً لاعتلال الالف لأن الأصل رمان وغزاو لأن علبط أصله علبط فحذفت الالف تخفيفا وهي مقدرة
ثانياً من مصدر المفعول من ومن واو متعلقين بابدل وتحريك في موضع الصفة لو و و ياء وأصل في موضع الصفة لتحريك وبعد
الاء والراء هذين الشرطين لورد في كل واو واو متحركين مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها و ثم شرط آخر
مستتر في قوله و غيرها أشار إليه بقوله :

(بحر - من سكن كف * ابدال غير اللام) يعني أن ابدال الياء والواو بالاعتلال المذكور إذا كانا غير لامين
مشروط بحرف آخر نحو قوموع وانقادوا حار فان سكن ناهما سمع ابدال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وسويل وغور

فلهذا كتب في قوله ابدل واو واو في نسخة (وقوله مصدر عرس) أوله ساها: وفعل اللام مثل تعد * له فعول باطراد (وقوله ومدغمما حال)
فمؤخره أ ل لا سمع ما نسب وهو مراد أن الحرف المتأخر في مثله (وقوله ومعطى فاعل) يعني وهو صفة لحدوف يعود عليه نائب
الفاعل معطى ومقدروشد ليس بمعنى عرس (هـ ياء أو واو تحريك أصل) أشار بهذا إلى ما تبدل فيه الواو والياء ألفا وليس ذلك
رأى في موضع لكن هذا الاعتلال مغاير لما قبله فذكر بمعنى أن ذكر له فصلا يخصه ولذلك عقد للوضح له فصلا وكذلك فعل الناظم
في البيت سهل وو في نوار نسخة هذا (فول الكودي وذلك بشروط) يعني عشرة وكلها مأخوذة من النظم
(قوله ذكر مهم في هذا البيت شرطين) القواب أن مأخوذة منها أربعة أولها كون الواو والياء محركين ثانيها كون الحركة
أصلية في حرف فحة ريمها كون الفتحة متبالية بهما (وقوله فقلت حركة الحائري وحذفت همزة منهما تخفيفا لقول ابن بري :

والهمزة بعد ملهم حركته * يحدف تخفيفا شقي عليه

فانما تبين جميع الجواهر لولده مع مدح لطن واحد والجمع توائم وتوام كرجاء قاله في القاموس ومقاله التحليل مردود والخيال الضمير
(وقوله من سلب) القاموس العادى واللاط ضم عنهما وفتح لامينها الضخم والقطيع من الغنم أقلها حمسون إلى مالا نهاية له والذين
تدبر كل سبوا وتم اشترى نفسه بالأسع على غيره انتهى (وقوله فاعتقت الواو والياء الأخيرتان الخ) ظاهر الكودي أو صريحه
سرو واسم قد تم مع أنه قد مر صدر الكتاب أن القوم اصطلاحا هو الذى آخره ياء قبلها كسرة لازمة وغزو وآخره واو
فأما هو واسم يك أن لا تقوص فهو أول للتقوص لأن الواو لأخيرة واقعة إثر كسرة فيجب قلبها ياء عملا بقوله بواوذا افعلا في
سرو وسير عروى وهو المقوص فتقول استقبلت نسمة على اياء حذفت الخ وبقي على الكودي مفهوم قول الناظم بتحريك ومفهومة
بهم أن الساكنين لا يعلان نحو قول ويوم كافى عليه مفهوم بعد فتح فان كانا بعد غير الفتح فلا يعلان نحو عوض وحيل (وقوله في
موضع نسخة) يعني متعلقين بحدوف صفة تقديره متحركين تحريك أصل (وقوله وأصل في موضع الصفة) بمعنى متأصل وغير عارض ثم
اختلف في أصل بعد اسماهم على فعلية فالذى في العرب أنه ضم الهمزة وكسر الصاد مبنى المحمول وبهذا الضبط ضبطه ابن هشام بخطه
وقال الشهاب به فتح الهمزة وضم الصاد ووجد كذلك بخط ابن لنحاس قبل والاولى النسخة الاولى لمنسبتها لكسر صاد أصل ومتصل
فيسلم من عيب القوافي انتهى هو ساد التوجيه وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفي القاموس أصل ككرم صار ذا أصل أو ثبت ورسخ
أصله والأصل أصل الاء في طلب الذى لأن هشام في الحواشي أن المتعين أصل بضم الصاد لأنه لازم فلا بد للفعول ولم يسمع فيه
(وقوله بعد متعلق بادل) أحق أنه متعلق بحدوف صفة لواء و ياء تقديره واقعتين بعد فتح (وقوله ثم اعلم أن هذين الشرطين الخ) هذا مبنى على
مدح له والحق أن الشرطان أربعة كما علمت (وقوله أو غير هذا) الغير يشمل فاء الكلمة وان كان للكودي لم يثقل له بعد ويشمل عين الكلمة
والراء وسيدكرها (وقوله وشرط آخر) معنى حامسا لا بد منه في اللام وغيره إلا أنه يختلف (ان حركة التالى) (قول للكودي وشمل العين)

وغيرها نحو خورنق وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله :

(وهي لا يكف بإعلاها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف)

يعني أن لام الكلمة إذا كان واوا أو ياء متحركين بعد فتحة وبعدهما ساكن فاما أن يكون الساكن ألفا أو ياء مشددة أو غيرها فان كان غيرها لم يكف الاعلال نحو رموا وغزوا وعشون ورضون أصلهما رموا وعرووا وعشون ورضون فمبتدئ ذلك كله الواو والياء ألفانم حذف لالتقاء الساكنين وان كان الساكن ألفا أو ياء مشددة كما الاعلال نحو رميا وعزوا ومعوى واوى وانما لم يكف الساكن اعلال اللام قريبا من الطرف وانما كفت الألف والياء المشددة اعلاها لأنهم لو أعلاوا رموا وغزوا لصارا رموا وغزا فيلتبس بفعل الواحد وأما نحو علوى فلم تبدل لانه في موضع تبدل فيه الألف واوا وان حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وان سكن شرط جوابه كف وهي مبتدأ وخبره لا يكف اعلاها وبساكن متعلق يكف وغير نعت لساكن أو ياء معطوف على ألف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعت لياثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورين أسباب تبعهما من الاعلال أشار الى الأول منها بقوله :

(وصح عين فعل وفعل * داأفعل كأغيدوا حولا)

يعني أن ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصح هو ومصدره وان كان مستوفى لشروط الاعلال نحو غيد وغيدوا حولا وسبب تصحيحها ان حول وشبهه من أفعال الحلق والألوان وقاس الفعل في ذلك أن يأتى على أفعل نحو أحول أحولا واغيد اغيدا واعور اعورا فصح عين فاعله ومصدره لأنهما في معنى ما لا يدل لعدم انشروا وبين فاعل بهج وذا أفعل حال من فعل ثم أشار الى الثاني فقال :

كما يشمل العين يشمل الفاء نحو تيامن ونوان وكان ينبغي أن يدحليها (وقوله نحو خورنق) أراد بغير العين ربه وليس شيء بخورنق والواو فيه زائدة وخورنق قال في القاموس نهر بالكوفة وبلد بالمغرب وقربة ببلغ واسم قصر المعان الأكبر اه وحيد القصر هو بالعراق بناء النعمان الأكبر لولده ليتعلم فيه الحكمة واسم الذي بناه منار كسر السين والمون وتشديد الميم وبناء بديا محبسا لم تر العرب مثله وقد بقي في شائه واتقاه عشرين سنة ولما آتته تعجب اساس من حسه فقال لهم سمار أما والله لو شئت حين سيته لعلته يدور مع الشمس حيث دارت فقال له الملك اتحسن أن تبقية أحسن من هذا وغارت نفسه أن ياتي لعمره مثله أو أحسن منه فاصره فصار حمن أعلى القصر وفي الهجعة نسخة عتيقة من ابن عزي اتالي باللام بدل التاء هي أطهر (وهي لا يكف بإعلاها) (قول المكودي لصريها من الطرف) أى والطرف محل التغيير فذلك أصل بخلاف العين والفاء فهما بعيدتان من الطرف (وقوله تبدل فيه الألف واو) لقوله في النسب وحتم قلب ثالثين فلو فابت الواو ألفا لأحل بوفر شروط الاعلال لوحب قلب الألف أيضا واو لأحل لنفس ولا تزال تقلب فيأتى الدور فلهذا لم يحل وأما نحو معنوى من كونها رابعة فيحوز قلب القلب والهدف كما مروا اعلال فيه أيضا وانقص المكودي على الواو لأن ما قبل ياء النسب لا يكون واوا (فان قلت) في أى موضع ألف وعهد تشديد لياء (قلت) من قوله في النسب ياء كيا السكسي زادوا لنسب ومثل الياء المشددة نون التوكيد نحو لاتسعين لأن آخر المؤكد لا يكون إلا بحر كما مضى ولم يذكر السكسي هذه المسئلة هنا لأنها قد عرفت في بابها ثم ان الناظم أفرد ضمير معنى في قوله وهي لا يكف لكونه عائد على لست اللام أعني من كوا ياء أو واوا وقول من قال أفرد الضمير مع انه عائد على واو او ياء لقوله من واو او ياء لأن العطف باو سبق فلم (وقوله ثم انه قد عرفت الخ) جعل المكودي هذه الأشياء أسبابا وجعلها لموضع شروطا تتم بالمشرة أو السكسل صحيح فيكون على ما لموضح أشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعل للشرط السادس وهو أن لا يكون المصدر على وزن فعل فتتح العين واسم الفاعل منه أفعل والسابع أن لا يكون الفعل على وزن فعل بكسر العين والوصف منه أفعل (قول المكودي عيدا) القيم العومة يقال في ناعمة البدن وليتته العومة وصرقه الناظم ضرورة ومثل المكودي بمثلين لتمثيل الناظم بأغيدوا حولا أى كمصدرها ومعلمها إشارة الى أنه لا فرق بين كون العين واوا أو ياء (وقوله وذا أفعل حال من فعل) يعنى الأخير المكسور العين العين وصرح بذلك العرب فيكون احترازه من نحو حذف أصله خوف لكسه يحل لأن الوصف منه على وزن فاعل لا أفعل لكنه يلزم على اعراب المكودي والعرب أمران الأول يقتضى أن ذا أصلنا يرجع لعين المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح لأننا راجع لها الأمر الثاني انه يقتضى ان الوصف الذى هو أفعل مشتق من الفعل مع ما علمت أن الراجح انه مشتق من المصدر فلو قال انه حال من فعل الصدر الأول لسقط الاعتراض الثاني (ولا يقال) انه يقرأ في النظم فعل الأول : الكسر فعلاوى كى بالفتح مصدرا (لأننا نقول) الأول تعيين تنوينه فدل على انه مصدر والحق في اعراب النظم ان احوال منهما وأصل أن يقول ذوى لكسه أفرد لكونهما كالشيء الواحد لأن أحدهما حار على الآخر وما أخذ منه فكانا مثل قوله تعالى خطاها لموسى وهرون فأتيا فرعون ففولا اننا رسول

(وان بين تفاعل من افعل * والعين واو سلت ولم تعل)

يعنى ان وزن افعل من الواوى العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحيح نحو اجتوروا بمعنى تجاوزوا وانما صحيح مع نون شرط الاعلال لأنه حمل على تفاعل الذى بعده وليس فى تفاعل شروط الاعلال وفهم منه ان وزن افعل إذا لم يبين معنى تفاعل أعل على مقتضى الاسم نحو اعتاد وارتب أضربا اسود وارتب وفهم من قوله أيضا والعين واو أن ما عينه ياء تعل وان أبان معنى تفاعل نحو استشفى أى تضرى بالسيوف وانما أعل فى ذلك الياء دون الواو لنقل الواو فى المخرج بخلاف الياء وان بين شرط وتفاعل فاعل من تى يصير وسامت جواب للشرط والعين واو مبتدأ وخبر فى موضع الحال ولم تعل تتمم لصحة الاستثناء عنه ثم أشار الى الثالث بقوله : (وان الحرفين ذا الاعلال استحق) صحيح أول) يعنى انه إذا اجتمع فى كلمة حرفا علة وكل واحد منهما متحرك مفتوح ماقبله فلا بد من اعلال أحدهما ونسخ الآخر كذا توالى الاعلالان والأحق بالاعلال منهما الثانى لتطرقه وذلك نحو الهوى والجوى والحياضى وهوى وحى بالسناء مع من الاعلال الأول فهما اعلال الثانى وقد قيل الأول ويصح الثانى وعلى ذلك نبه بقوله : (وعكس قد يحق) ومن ذلك راءهم واو واو غلبه ضلها سبه وسبه وريه وفهمه ذلك من قوله قد يحق وان شرط ودا الاعلال مرفوع فعل مسمى مفعله اسحق والحرفين معلق باسمه وصحيح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة ثم أشار الى الرابع بقوله : (وبين ما تحره قد رد ما * يخص الاسم واجب أن يسما)

من يتبع من قبل ما أن التحركه او انما تحركه عينا كما عينا خيرة زيادة نخص الأسماء لأنه تليق الزيادة بعد شبهة بما هو الأصل فى الاعلال وهو الفعل فصح ما كتبت فى النسخة بالأسماء الأصون نون نحو جولان وألف التثنية نحو حيدى وصورى وعين مستأوما موصولة وصاحب قد ردوا تحره من على ما فى الفهري وما مرفوع بزدهوى موصولة وصلها يخص وواجب خبر مقدم

بـ العين هاء رسول كـ موى وشرون نـ الواحد (وان من ماعل من افعل) هذا هو الشرط الثامن (قول المكودى إذا طاب معنى الخ) أشار بها الى أن قول المكودى على حذف مناصف تقديره وان بين معنى تفاعل لأن لفظ تفاعل لا يبين وزنه من (وقوله كما دل الخ) ما مسمى مقوس بين الجنس ليستقيم المعنى والتقدير حينئذ إذا أظهر معنى تفاعل الذى هو الاسم على الاشتراك وهو كذا هو يستحق اعتراض من استرض عليه (وقوله وليس فى تفاعل شروط الاعلال) لأن قبله ان من فيه ساكن (وقوله وان سب) الحكم فى سبه وهو الاعلالى ارتاب صحيح لكن لا ينبغي ادخالها هنا لأن كلامنا فى الواو التى فيها جعل وأما ثانيا فلا بد من (وقوله أى ساروا) كان ينبغي أن يقول أى تسايروا بمعنى تضرىوا بالسيوف ليم التثنية (وقوله أى أعلت فى ذلك الـ واو) هذه النسخة هى التى فى بعض النسخ وانما أعلت فى ذلك الواو دون الياء وهى فاسدة لأن ثنى على الـ واو هو الـ واو وفى بعض النسخ وانما صححت فى ذلك الواو الخ وهى صحيحة أيضا (وقوله لنقل الواو) هكذا فى باب النسخ وهى التى عر صوابنا فى الاعلال انما يناسب الاعلال التجميع لأن القلب تخفيف وفى بعض النسخ بعد الواو فى المخرج أى من الذى وهى أولى وبها الواو بعد من يخرج الألف بعد ايجادها لم تعل ولىاء بعيدة أينما من مخرج الألف الا أن بعدها ليس كعد الواو فى تحت الاعلال وليس المراد من الـ واو من الـ واو بل بينهما بعد قاله بعض محققى القراء (وقوله تتمم لصحة الاستثناء الخ) بل لفائدة كاهن ان عرى فلا عن الشاغل وهى ان اسظم لما قلنا سمعت احتمال الوجوب والجواز مع أن المراد الوجوب رفع ذلك لو لم يعلم تعل فكون الواو فى ولم تعل واو الخ (وان الحرفين ذا الاعلال استحق) هذا هو الشرط التاسع (قول المكودى أصلها وهوى وجوى الخ) جوى بالجيم مصدر جوى بالجيم أيضا وفى بعض النسخ الحاء المهمة بمعنى أسود والحياض الثالث للطر والمكسار حسب الانسان خوف ان يوهوعه رسم (وعكس قد يحق) (قول المكودى ومن ذلك قولهم راية) أصل الألف فى الثلاثة ياء مفتوحة وقيل ان الألف فى طاية أصلها واو من طوية والاية ما يكون أمام الأمير من حرر أو كنان أو ملف والطاية الموضع المرتفع مثل الدكان والعالية أقصى الشئ ومثياه (وقوله جملة مسأمة) فيكون عكس مبتدأ وسوع الابتداء به وهو نكرة كونه مضافا لخذوف قدره وعكسه على حدس السلام عليكم وأصل سلامى عليكم وحملته قد محق خير المبدأ والمضارع بمعنى الماصى أى ثبت قليلا لأن هذا الأمر ثابت عن العرب على حد قوله تعالى : قد علم انه ليجزىك . أى قد علمنا (وعين ما آخره قد زيد) هذا هو الشرط العاشر وهو آخرها (قول المكودى نحو جولان) فتح الواو مصدر حال ناشئ بمحول به إذا كان يطوف به (وقوله نحو حيدى) بفتح الحاء والدال والواو القاموس الحيدى مشية الحناب أى الذى يتخترق حمار حيدى وحيد ككيس إذا كان يمد عن ظله لشطاه (وقوله وصورى) بفتح الصاد والواو والراء اسم ولد كفى الصمانى أو اسم ماء كفى الرادى ولم يذكره فى القاموس والصحيح نعم فى القاموس ذكر صورى بسكون الواو فقال

وأن يسلماً مبتدأ والجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب خبراً عن عين وأن يسلماً مرفوع واجب والتقدير وعين ما زيد في آخره
ما يخص الاسم بحسب سلامته ثم قال :

(وقبل بالقلب مما النون اذا * كان مسكناً كنبت انبدا)

يعني ان النون الساكنة اذا وقعت قبل الباء وحسب قلبها ما وذلك ما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجها
مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من كتيبي أو من كلة ولذلك مثل بالواو عين فالفصل نحو من يبت والتعليل نحو انبدا
والنون مفتول أول بالقلب ومما مفتول ثلثون وقبل متعلق بالقلب واذا ظرف مضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

﴿ فصل ﴾

(لسا كن صرح اقل التحريك من * ذي لين آت عين فعل كآين)

يعني ان عين الفعل اذا كانت واوا أو ياء وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين الى الساكن قبلها لاستئصال الحركة في حرف
العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو الى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة وبين أصله وبين فقلت حركة العين
الى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم ان خالفت العين الحركة النقلة أبدلت من محاسنها نحو أبان وأعان أصلهما أيان وأعوان فسفل
اقل والقلب فصار أبان وأعوان وفهم من قوله صرح أن لسا كن اذا كان متلاً لا يقل اليه

صوري كسكري ماء يبلاد مزبة وماء قرب المدينة (وقوله وأن يسلماً مبتدأ) أي بعد أن ينسبك بمصدر تقديره سلامته وخبره واجب
ويلزم عليه الاخبار بالمذكر عن المؤنث والصواب الوجه الذي في قوله قلت * يلزم عليه أيضاً ان الوصف الذي هو واجب مذكر
وفاعله مؤنث فيلزم ما قررنا منه ﴿ قلت ﴾ يحاط بان ما على مجازي التأنيث فيجوز في الفعل والوصف وحين فيما طاعت الشمس
وطلع الشمس كالمرفوع في مفهوم قوله :

وانما تلزم فعل مضمرة * متصل أو مفهم ذات حر

(وقوله والتقدير وعين ما يريد في آخره ما يخص الح) أشار به الى أن آخره منصوب على اطرافية متعلق بزيد وحملته مقدرة بدلالة الأولى وما
الثانية نائب فاعل زيد وهي موصولة وحملته يخص صلتها وعائدتها فاعل يخص (وقبل بالقلب مما النون) (قول الكودي لشدة الباء) أي في عسر
الجمع بينهما فأبدلت النون مما لموافق للباء في المخرج ثم ان بت في العظم يحتمل أن يكون بالثاء انشاء فيكون من التبعي القطع فيكون المعنى من
بتك وقطعتك انبذوا طرحة ويحتمل أن يكون بالثاء المثلثة فيكون معنى الانشاء فكأن قال من بت وقضى خبرك الذي أخرجه في اللسان والاعتماد
اخباره وهذا المعنى هو الذي يناسب مكارم الأخلاق لان منها أن تصل من قطعك وتعو عن قطعك وتعطي من حرمتك قال تعالى : خذ العمد
وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين . وفي المعنى قيل :

ليس اسكريم الذي انزل صاحبه * بت الذي كان من اسراره عرفا

بل الكرم الذي تقي دودته * ويحفظ السر إن صافي وان صرفا

وتقل للعرب هنا عن الشاطبي ان باء انبذامكسورة من نبذ وجعل بعضهم منه قوله تعالى : فأنبذهم . وقد عبر الناظم هنا بالقلب والأولى ان
يعبر بها بالابدال لما مر أن القلب في اصطلاح أهل التصريف انما يكون في أحرف العلة وأجيب بأن أكثر القراء والتجوين يعبرون عن نحو هذا
بالقلب فتعبرهم الناظم .

﴿ فصل ﴾

(لسا كن صرح) هذان من باب النقل لا من باب الابدال الذي الكلام فيه فكان ينبغي أن يؤخر لسا كن حتى يستوفي الكلام على جميع
أنواع الابدال وأخره الموضح تسكيناً عليه وأجيب عن الناظم بان الحركة انفتحت وكانت من غير جنس الحرف المقول منه فقلت الحرف
من جنسها نحو أعان أصله أعوان فلما وقع الثقل وقع ابدال الواو ألعاً وحمل ما لا ابدال فيه عليه وهذا وجه ذكره في الابدال (قول كدي
لاستئصال الحركة الح) اعترض هذا الشنواني في حواشي الجرومية وقال الصواب انه لا استئصال لان محل الاستئصال اذا لم يكن ما قبل
حرف العلة ساكناً والا فلا تستئصل الحركة على حرف العلة قال والصواب انه انما وقع النقل وزال سكون العين ليكون المضارع تابعاً
للماضى فان الماضي اعتلت فيه العين بقلبها فليس الاعلال في المضارع أصلياً انتهى بمضاه ومأقوله رحمه الله مردود بان نفي الاستئصال بما قال
انما هو في الأسماء كدلو وظي واما في الأفعال فالثقل حاصل كما ينشأ ذلك في حواشي الجرومية (وقوله أبدلت من محاسنها) علة ابدال العين
تحريراً في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحالة الراهمة ان كانت الحركة النقلة فتحة كما مثل الكودي وسكونها وانكسر ما قبلها ان كانت كسرة
نحو يخيف بضم الياء حرف المضارع وأصله يخوف بكسر الواو لانه مضارع أخاف الرباعي فنقلت حركة الواو الى الحاء وقلت الواو ياء

(وَأَلْفَ الْأَفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ * أَرَلْنَا الْإِعْلَالَ وَالنَّاءُ الزَّمَّ عَوْضَ)

يعنى أنه إذا كان المستحق للفتحة والاعلال بالذكور بن مصدرنا على أفعال أو استفعال حمل على فعله فقلبت حركه عيبه إلى فائه ثم تقلب لنا لمخانة الفتحة فيجتمع اهان الأولى المقلبة عن العين والثانية الألف التي كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ الناء عوضا من الألف المحذوفة وذلك نحو اجازة واستقامة أصلها اجواز واستقام ونظير اجواز من الصحيح كرام ونظير استقام استدرار فقلبت حركه العين فيها إلى الساكن قبلها وفعل فيها ما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بأن المحذوفة هي الألف الزائدة بقوله: وألف الأفعال واستفعال * أزل - وهو مذهب سيويه ثم إن هذه الناء التي هي عوض قد تحذف، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وحذفها بالقل نادرا عرص) يعنى أن هذه الناء التي تلحق عوضا قد تحذف وينصرف في حذفها على الجمع كعولهم أرى راء واستفعا استفعا ويكثر ذلك مع الإضافة نحو وإقام الصلاة وألف الأفعال مفعول بأزل ولذا متعلق بأرب والاعلال نعت لاذوالنا مفعول بالزيم وعوض حال من الناء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالقيل معلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر في عرض وفي بعض النسخ ربما عارض ثم قال : (وما لإفعال من القل ومن * حذفه مفعول به أيضا فن) يعنى أنه إذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى معتل العين فعل به ما فعل بأفعول من فعل الحركه إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول ويعنى بقوله فمفعول ما كان معتل العين وشمل ما كانت عيبه باء وما كانت عيبه واو ولذلك أتى مثالين فقال : (نحو مبيع ومبيوع) فأصل مبيع مبيوع فقلبت حركه الياء إلى الباء وبقيت ياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا مبيع وأما مصون فأصله مصوون فقلبت حركه الواو إلى الصاد وبقيت واو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها وهي واو مفعول وقد يصح كل واحد من الوجودين وإلى ذلك أشار بقوله : (وندر * تصحيح ذى الواو وفي ذى الساكن الشير)

لأنه محمول عليه فقط ولذا انفال المكودي معترض على الناصم وذكر كثير من أهل الحرف الخ والفتحة على أنه مقصور منه ورودها في موضع واحد معنى واحد نحو مفتاح ومفتح ومفعول وممسح وممسح ومعتل ومعتل (ولا يقل) أن هذا الأخير هو مراد الناصم (لأننا نقول) شبه مفعول بمفعول والشبه غير الشبه به خلاف ما في التصريح (وألف الأفعال واستفعال) (قول المكودي) يعنى أنه إذا كان المستحق الخ هذه العبارة فيها تسامح والأولى أن يقول يعنى أن المصدر إذا كان على وزن أفعال واستفعال وكانت عين فعله معلة حمل على فعله إلى آخر مثاله (وقوله وهو مذهب سيويه) وكذلك الخليل وعمل حذف الثانية فقط بإدائها وقرها من الصرف هذا هو الصواب في التعليل وزيادة التصريح به المرادى وحصول الاستفحال بهامه ولا يمكن الجمع بين اثنين حتى يحصل الثقل الثانية وذهب الاخفش والقراء إلى أن المحذوف الألف الأولى المبذلة من العين (فان قلت) خالف سيويه قاعده ها فان القياس عنده أن الساكنين إذا اتفقا يحذف أولهما وهما حذف الثاني (قلت) أجيب بأن محل حذف الأول عنده إذا كان الساكنين من كلمتين نحو رمى القوم أو كان الثاني ساكنا صحيحا نحو قل وسع أصله قول وسيع أو كان الثاني دالا على معنى لو حذف فأت ذلك المعنى نحو المصطفون أصله المصطفون قالواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع قد حرك الأولى إلى آخر القاعدة فلو حذفت الثانية فانت الدلالة على الجمعية وفي غير هذه المواضع الثلاثة تحذف الثانية وما هنا ليس من مواضع الثلاثة فلم يخالف قاعده (وحذفها بالقل نادرا عرص) (قول كدى) كقولهم أرى إراء) تسع فيه إرادى وتبعها في التصريح وإحق أن إراء ليس مما نحن بصدده لأن أصل إراء إراء بهمرتين بينهما ألف فقلبتا حركه الهمزة الأولى إلى إراء الساكنة قبلها فأتت ساكنة مع الألف فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الألف زائدة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل فم وخلاف الموضوع اللهم إلا على القول بأن الهمزة حرف علة وقدم الحذف فيها فيكون من هذا القبيل ويقول أن الهمزة قبلت ألفا وحذفت الألف الثانية (وقوله واستفعا استفعا) دعى استفه اشتد أكله ومثله بعد أن كان لا يأكل ولا يشرب الا قليلا أو سكن عطشه الشرب فالتحق بالقاموس (وقوله ويكثر ذلك مع الإضافة) تسع في هذا ولداله طم وهو خلاف ظاهر النظم فان ظاهره أن حذف ناء موقوف على السماع مع الإضافة وتدونها وهو الذى في شرح الكافية وهو ظاهر كلام الموضح وقال إراء أن الناء تحذف للإضافة كما تحذف النون والتونين ورد بقوله تعالى في سورة البور : عن ذكر الله وقام الصلاة بحرف أقم بكسرة تحت الميم عطفا على ذكر ولو كانت الناء محذوفة للإضافة لكانت الميم مفتوحة كما كانت قبل حذف الناء (فان قلت) ما ذكر النظم هذا مكرر مع قوله في باب المصدر :

واستعد استعاذة ثم أقم * إقامة وغلا ذا التلزم

(قلت) لا تكرار لاختلاف الموضوع لأن الكلام فيما سبق كان في أوزان المصادر وهي أعلاها (وما لإفعال من القل ومن * حذف) أراد النظم من النقل ومن حذف احترازا من تعويض الناء فلو حذف من كذا لنوهم أن الأمور الثلاثة ثابتة لمفعول (وندر * تصحيح ذى الواو)

يعنى ان ما عيه واو من معبر قد يصح أى يضاف به على الاصل وذلك قليل كقولهم ثوب مصوون وما عيه ياء وهو مشهور وقيل ان تصحيحه لغة بنى تم ومعه قولهم مبيوع وتحيوط ومن ذلك قول شاعر : حتى تذكر يضات وهيجه * يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم وما مبتداً وهي موصولة وصلها لافعال ومن نفس متناقضات الخروار من معنى الاستقرار ومفعول مبتداً وخبره قن وبه متعلق بقمن والجملة في موضع خبر ما وتصحيح فاعل بيدر وهو مضاف لنى على حذف متضاف أى تصحيح الفعل ذى الواو ثم قال :

(و صحح لمفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تحر الأ حودا)

يعنى أنه إذا نى مثال مفعول من فعل ثلاث واوى اللام جاز فيه التصحيح باء بار تحسن الواو بالادغام والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعنى وفهم من قوله ان لم تحر الأ حودا أن التصحيح أجود لان معنى تحر تقصد فالمعنى وأعلل ان لم تصح الأ حود فلهذا انه اذا قصدت الاحود لا تعلق وفهم منه أن ما كان يأتى اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو مرى أصله مرمى وقد تقدم وحوط اعلاه عند قوله ان يسكن السابق الخ وفهم منه أيضاً ان ما كان واوى اللام من المفعول للبنى على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم اعلاله نحو مرضى واعراب البيت واضح ثم قال :

(كذلك ذا وجهين جا المفعول من * ذى الواو لام جمع أو فرد يعن)

يعنى إذا كان هناك المفعول مجزأه واو صار فى لامة وجهين الاعلال والتصحيح وذلك نحو عصا وعصى وفى المرد نحو

(قوله مبيوع مبيوع) البيت من البسيطة ومنى الاعلى وقد ذكر فعل ماض وعنده صير العظم وهو ذكر اعمامة مذكور فى ذلك البيت والبيت مبيوع مبيوع جمع صدى وفى العزيمة وهيجه فعل ومفعول وباعله يوم بالرفع وهو مضاف إلى الرذاذ فصح لراء ودان به حمتين وهو بشر الخريف ولدين يسكون الجم مبتداً وهو ظل العيم ومعيوم حره مأخوذ من العيم وهو السحاب وعليه معنى معيوم واسم فى مبيوع حيث جاء على أصله دون اعلال والتباس مع كسرة (فان قلت) لم كان التصحيح نادرا مع الواو مشهورا مع الياء (قلت) لأن الياء أخف من الواو والاعلال أخف من التصحيح فاعطى التصحيح الذى هو أثقل للياء التى هى أخف ولو لو الكسرة وتبع الياء (وقوله على حذف مضاف مع قوله أى تصحيح الفعل) صوابه فى الاول أن يقول على حذف موصوف وكذلك بوحدة فى فعل ماض وواو فى البيت يدين المعنى بالاسم واستقدير على الاصلاح ونادر تصحيح اسم صاحب الواو وقد تحجب عن اللى أن كلاله على حذف متاخره ونادر تصحيح مفعول الفعل (وصحح المفعول من نحو عدا) هذا هو الموضع السابع من المواضع المصرة التى تبدل فيها الواو ياء (قول الكودى باعتبار تحسن الخ) الاولى فى علة كون التصحيح أكثر يا وأصلا الخ على الاصل لى هو صفة لى لاء من نحو عدا ووجه الخلل عدم اعلال كل منها الاعلال الخصوص الذى هو قلب الواو ياء ولا ينافى ان عدا فعل جلب الواو ألد (وبناء لاء من الطرف الخ) أى والطرف محل التغير وصوابه أن يقول لتطرف الواو الان الواو آخر حقيقة ولأولى أن توجه الاعلال بالخ على امرع الذى هو فعل المفعول وهو عدا فى كون الواو فى كل منها قلبت ياء (وقوله فهو معدو) وأصله معدو وبواو ياء أدغمت أحدهما فى الأخرى وبى على تصحيحه (وقوله ومعنى) أصله كما قبله إلا أن الواو الاحيرة قلبت ياء ذكر قبله ثم تأتى فائدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الدال كسرة (وقوله ان التصحيح أجود) أخذ هذا من النظم صحيح لأن لى فى الموضع أن التصحيح واجب والاعلال شاذ فهو خلاف ما فى النظم (وقوله وقد تقدم وحوط اعلاه) أى فى قوله ان يسكن السابق من و و و و (وقوله وفهم منه أيضا الخ) الحق أن الذى يفهم منه أنه يجوز فيه وجهان مع كون التصحيح أولى وحيث أنه فيلزم الاعلال والتصحيح أو يجوز وجهان والاعلال أولى سقى ما هو أعم (وقوله بل يلزم اعلاله) هذا ليس بتصحيح بل فعل المنكسور اجب لانه واو على فسمين أحدهما يبرم اعلاله ودان اى اكاتب عين الكلمة واوا أيضا نحو مقوى من قوى وأصله مقو وو محصح ثلاث واوى فى طرف وصلة وهى ضمة مدم واو رابعة فعمل الثقل فقلبت الاحيرة ياء ثم الالية فاعده ان يسكن السابق الخ وسكنت الواو عين الكلمة وقلبت ضمير كسرة لتساوية الياء وثمنه يجوز فيه وجهين والاعلال أولى وذلك اذا كانت عين الكلمة صحيحة نحو مرضى من مرضى ويجوز وجهان والاعلال أولى وذلك لأن فعله معلا الام كان مبنيا للفعل وللمفعول وقصور فى التزليل ملافاً تعالى : فارحنى إلى راحة مصرية وفرى فى الشوا ادمر صوة بالتصحيح (كذلك ذا وجهين جا المفعول) هذا هو الموضع الثامن مما تنصب فيه الواو ياء (قول الكودى وعصى) أصله عصى وبواو ياء أدغمت أحدهما فى الأخرى على التصحيح لا غير (وقوله وعصى) أى بالاعلال وأصله كالذى قبله إلا أنه لما كان الجمع بقا الأوزاد والاحتجاج واو ياء فيه مع صعتين قائمتين مقوم واو ياء فى الواو الأخيرة ياء فتأتى قاعدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الصاد كسرة لتساوية الياء ومقيل فى عصى المصحح وعصى الفعل يقال فى عتو وعنى فى الفرد والعنوا الفساد (وقوله ولم ينبه الاظم على ذلك الخ) يعنى تفصيلا وإلا

وفي تقديمه الجمع اشعار ما بذلك والفعول فاعل بجوازا وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق بجاولام جمع حال من الواو وفرد معطوف على جمع ويعن في موضع الصفة لفرد ثم قال :

(وشاع نحو نيم في نوم * ونحو نيام شذوده نيم)

يعنى انه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعا بماعينه واو وجهان التصحيح على الاصل نحو نائم ونوم وصائم وصوم وقائم وقوم والاعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما فعال بالالف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ويوم وقد شد في نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله :

الأطرقنا مية اية مندر * فما أرق النيام الاكلامها واعراب البيت واضح .

﴿فصل﴾

(دولين فانافى افتعال أبدا) يعنى ان الافتعال وما تصرف منه اذا كان فؤه حرف لين أبدل تاء وتُدسم في تاء الافتعال وشمل قوله دوا لين الواو نحو اعد أصله او تعد والياء نحو اسر أصله ايتسر لانه من اليسر ولا مدحل للالف هذا لانها لا تكون فاء وانما أبدلوا منها تاء لانهم لو أقروها لتلعبت بها الحركات فان كانت بعد ضمة قلبت واوا وبعد فتحة قلبت ألفا وبعد كسرة قلبت ياء فأبدلوا منها فلما حو من التشبيه في قوله كذا ان التصحيح أول شائع وانفرد به هو صحيح بالنسبة لافرد غير صحيح بالنسبة للجمع فنوال -

كذا المفعول منه مفرد وان * أنك جمعا فهو بالعكس يعن

لأناد للاراد وهذا الاصلاح أحسن من قول الكافية:

ورجح الاعلال في جمع وى * مفرد التصحيح أولى ما تقي

لان ضمير منه في الاصلاح عائد على المفعول فيؤخذ منه ان حوار لوحين في هذا لورن لدى هو فعول بخلاف بيت الكافية فهو غير صريح في المفرد وانما كان اعلال الجمع أولى من تصحيحه والمفرد بالعكس لينفع المتعادل اذا لجم في نفسه تقدير فأعطى الاعلال الذى هو خفيف والمفرد خفيف فأعطى التصحيح الذى هو ثقیل وفي الموضع ان تصحيح الجمع شاذ (وقوله وى تعدية الجمع الخ) بل لا اشعار للتقديم بذلك أصلا (وقوله متعلق بجا) الاولى انه متعلق بمحذوف حال من الفعول (وقوله ولام جمع حال من ذى الواو) هكذا في بعض النسخ بزيادة ذى واعترضه غير واحد بأنها فاسدة معنى لان ذى واقعة على جمع أو مفرد فكيف يقال لام جمع اح وفي غالب النسخ حال من الواو باسقاط دى وهذا صحيح معنى فاسد صناعة لما مر ان الحاء لا تأتى من المضاف اليه الا اذا كان واحدا من ثلاثة للشار اليها بقول الناظم سابقا ولا تجر حالا من المضاف له الخ وماها ليس واحدا منها ^{قلت} قد يجاب بان ذى بمعنى صاحب وصاحب بمعنى مصاحب فيكون المضاف يقتضى العمل في الحل فيصح اتيانها من المضاف اليه وفيه بعد (وقوله في موضع الصفة لمرء) الاولى انه صفة للجمع وفرد وفرد الضمير العائد عليهما لكون عطف فرد على جمع بأو (وشاع نحو نيم في نوم) هذا هو الموضع السبع مما تبدل فيه الواو باء (قول كدى نحو نائم ونوم) أصله نووم بواو من الاولى ساكنة أدخلت احداها في الاخرى (وقوله لقرب عينه من الطرف) الاولى في وجه الاعلال كون الجمع ثقيل وزاده ثقلا اجتماع واو بن مع ضمة في أوله وهى فئة مقام واو ثالثة فعدل الى الاعلال للتخفيف فلبت الواو الأخيرة بفتحة فتأى قاعدة ان يسكن السابق الخ وسامت ضمة فاء الكلمة ليعلم ان أصل ما بعدها الواو (وقوله ومنه قوله لأطرقنا الخ) ابيت من الطويل وقائنه أبو النجم السكلاوى والاحرف استفتاح وطرق ماض من الطرق وهو الاثنيان ليامية بل رفع من دون تنوين فاعل طرقنا ومية اسم المحبوبة المحدث عنها واسم مندر نعتية والشاهد في اليام بالاعلال والقياس السوام بالتصحيح وأما المسئلة العاشرة من المسائل العشر التي تبدل فيها الواو باء وهى مسئلة ميزان فقد مر أنها مستعانة من قوله بواو دا فعلا في آخر فيكون المصنف استوفى المسائل العشر التي عند الموضع رحم الله الجميع ورحمنا معهم وبقى على المصنف قيد نكتته للموضع وهو ان لا تكون اللام معلة والا فلا تل العين كقولك شوى بتشديد الواو وبألف آخره جمع شوى وأصله شوى بياء متحركة فتقلب ألفا فلا يجوز اعلال عين الكلمة أيضا لئلا يتوالى اعلالان في كلمة .

﴿فصل﴾

(ذو اللين فانافى افتعال أبدا) (قول كدى يعنى ان الافتعال وما تصرف منه اذا كان فؤه الخ) هذه العبارة عبر حيلة والاولى أن يقول يعنى ان حرف اللين اذا كان فاء الافتعال وما تصرف منه أبدل تاء الخ والمراد بما تصرف منه الماضى والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول (وقوله فان كانت بعد ضمة الخ) مثاله بعد الضم متسر أصله ميتسر فلزم قلب الياء تاء فقلب واوا مثاله

(۱۷)

٤١. يجب حذف الواو، كما أنه إذا كانت واواً في الآية مواضع الأول فعل الأمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع

﴿ فصل ﴾

(فأمر أو مضارع من كوعد * أحذف) أشار بهذا الفصل إلى الحذف وهو نوع من الاعلال

لوجود علة الحذف في العمل المضارع الثاني المضارع إذا كان على فعل بفتح الياء وكسر العين نحو يمدلوقوع الواو ساكنة بين فتحة وكسرة لارمة وحمل عليه أعد وتعد وفيهم من قوله كوعد أن الواو تحذف في الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة نابتة عن الكسرة نحو وهب يهب فإن قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتح كونهما من حروف الخلق وفيهم منه أيضا أن حذف الواو بعد كسرة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحا ولو كان مضموما لم يحذف نحو يوعد مبتدأ للمفعول وإن كان ما بعد الواو مكسورا فلا كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل وبوضؤ وفيهم منه أيضا أن يكون ذلك في فعل فلو سبقت من الواو عمتل بتطمين قلب يوعد ولم تحذف الثالث الصدر من نحو وعدوهو أيضا محمول على الفعل في الحذف وفيهم من قوله كمة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو كان اسما لم تحذف منه نحو وجهة وفيهم منه أيضا أن الصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوفعة وطأمر معول بحذف ومضارع معذوف على أمر ثم قال :

(وحذف همز أفعال استمر في * مضارع وبتنق متصف)

يعني أنه اطرد حذف الهمزة من أفعال في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهما المتعربان يبتنق متصف فإن اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فيها بدنا متصف وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدحرج ونخاصم لكن استثنى إجماع الهمزتين في فعل الشكلم نحو أكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم بكرم وبكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد أفعال الفعل الماضي وحذف مسدأ وخبره استمر ثم قال :

(ظلت وظلت في ظلمات استعمالا * وقرن في اقرون وقرن تقلا)

يعني أن ظلمت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين مع كسر الطاء وفتحها فتقول ظلمت وطلب وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيويه تيسست وفي القياس علمهما خلاف وقوله وقرن في اقرون وقرن تقلا يعني أنه يستعمل هنا التحفيف

وهو نوعان شاذ ومقيس وعلى الثاني تكلم هـ وهو أنواع ثلاثة حذف الهاء أو الزائد أو العين وأشار لكل واحد سبت على هذا الترتيب وعكس الموضع هذا الترتيب فقدم حذف الزائد على غيره لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل ويكون مسئلتنا حذف الأصلين متصلتين (قول المسكودي لوجود علة الحذف الخ) وهي وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة (وقوله لوقوع الواو ساكنة بين فتحة الخ) الصواب أن يقول بين ياء مفتوحة بدليل قوله وحمل عليه أعد الخ والا لو كانت عبارة مقصودة لاحتاج للحمل لأن الواو وقعت بعد فتحة في الجمع وفي بعض النسخ بين فتحة ياء وهي ظاهرة لا اعتراض عليها (وقوله لكن فتحت كونهما من حروف الخلق) وفي اللمعة * في غير هذا لدى الخالق فتجا اشع * بالاتفاق وحروف الخلق ستة الهمزة والهاء والخاء والحاء والعين والغين والاشارة في اللمعة هذا إلى ما يدل على الماخرة فكأنه قال اشع في غير ما يدل على الماخرة مع كون حرف الخلق في غير الأول فتح العين من المضارع (وقوله يوعدمبتدأ للمفعول) الصواب أن يقول يوعد بكسر العين من أو عندا رباعى مبتدأ للفاعل وأما يوعدمن الثلاثى المبني للمفعول فمقدم فيه أيضا كسر ما بعد الواو فهو خارج عما بعدوا عمل المسكودي إنما حملاه على ذلك لأن الواو في يوعد من الرباعى ليست وقعة حقيقة بين ياء وكسرة وإنما هي واقعة بين الهمزة والقدر والاكسرة لأن الأصل يؤوء. حذفت الهمزة لقوله بعده : وحذف همز أفعال استمر في * مضارع... (وقوله نحو يوجل وبوضؤ) الأول بفتح الجيم من وحل بكسر هاواثاني بصم لضاد من وضؤ بصمها بصام فتح الياء فيها (وقوله وفيهم منه أيضا أن يكون ذلك في فعل الخ) طهره أن ضمير منه راجح لكوعد مع أن هذا إنما هو مفهوم من أمر أو مضرع فالأولى حذف أيضا ويكون ضمير منه راجعا لليت (وقوله نحو وجهة) بكسر الواو اسم المكان للتوجه إليه وليس اسم مصدر للتوجه ولوقلنا ذلك لكن اثبت الواو شادا (وقوله وفيهم منه أيضا الخ) مثله في المرادى والظاهر أن هذا لا يفهم من النظم إلا اعتبار اللزوم وهو أن المصدر الذي يسبق على الهيئة لا يكون إلا على وزن فعلة عملا بقوله : وقعة لهيئة بكسرة. ولو حذف منه هاء الكلمة لم يدل على الهيئة لاختلال وزن فعلة (وحذف همز أفعال استمر في) (قول المسكودي فهما بنيتا متصف) أى بنيتان يوصف بهما إلا أن في متصف استعمال اللفظ في حقيقة وجماره في اسم الفاعل حقيقة وفي اسم المفعول مجازا إذ المتصف حقيقة من قام به الوصف وهو الفاعل قاله الشاطبي (وقوله تدحرج وتخاصم) فتقول في المضارع يتدحرج ويتخاصم فتبقى التاء في المضارع (وقوله تحذف الهمزة) القياس قلبها واوا لاحذفها لقوله سابقا : إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب * واوا... لكن قالوا هذا لما قدم فيه الاستعمال على القياس (ظلت وظلت في ظلمات استعمالا) (قول المسكودي إحدى اللامين) إنما حذف لاجتماع مثلين مع عدم إمكان الادعاء ثم المشهور أن المحذوف اللام الأولى لأنها تدغم في غيرها وقيل الثانية لحصول الثقل بها ثم على لغة الفتح حذفت اللام وبقيت الطاء مفتوحة وعلى لغة الكسر قلبت حركة اللام إلى الطاء بعد سلب حركتها (وقوله وظاهر النظم أن هذا الحكم الخ) انتهى ذكره الشاطبي أن النظم لم يقصد القصور على

في فعل الأمر قليل فيه قرن بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل : وقرن في يوتكن . وقوله وقرن نقلا أشار به إلى قراءة نفع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر أن أصله من قر بالكان يقر بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل تون الضمير حذف عيه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الأمر ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان صحيحتان وظلت مبتدأ وخبره استعمالا والآلف فيه للتثنية وفي ظلمات متعلق باستعمالا وقرن مبتدأ وخبره في اقرن والتقدير وقرن مقول في اقرن وقرن نقلا مسددا وخبره يجوز أن يكون وقرن آخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن يعني أنه استعمال ويكون نقلا جملة في موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أي نقل سماعا فلا يقاس عليه والأول أظهر ثم قال .

﴿ الادغام ﴾

يقال الادغام بسكون الدال مصدر أدغم والادغم بتشديد الدال مصدر ادغم قيل والادغام بتشديد الدال عبارة البصريين والاسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الادخال

هذا اللفظ واعقد قيل به كما مر في نظيره في قوله في كسبه الحذف انسمى كذا الحديث... من الحكم ليس خاصا بكان وحال بل كذلك أحواهما ومثل ذلك يقال هذا فلما راء بطل كل فعل ثلاثي مكسور العين عيه ولانه من جنس واحد مبتدأ للعامل ماضيا مسندا أي ضمير رفع محرك وفي التسهيل ان ما ذكر لعة سالم (وقوله من قر بالكان قر الخ) أصل الماضي قرر بفتح الراء عين الكامة ثم سكنت وأدغمت في الراء لام الكامة وأصل للرفع بقرر بكسر الراء الأولى وسكون القاف نقلت كسرتها إلى القاف وأدغمت الراء في الراء فإذا لحقت نون الالاث يسكن ما قبلها وتعين فث الادغام لقوله في الادغام :

وفك حيث مدغم فيه سكن * لسكونه يمحض الرفع اقترن

فيرجع المضارع إلى أصله ثم بعد ذلك سئل كسرة الراء إلى القاف ويحذف الراء الأولى لسكونها وسكون الراء الأخيرة فصار يقرن بكسر القاف وسكون الراء وتقول في الأمر منه قرن بكسر القاف لفاء هذا ايضاح كلام السكودي (وقوله من قررت بالمكان أقر الخ) أصل أقر المضارع أقر فعلا فحة الراء إلى القاف قبلها وأدغم الراء في الراء فالحقت نون الالاث سكن ما قبلها وفك الادغام ورجع إلى أصله ثم نقلنا فتحة الراء إلى القاف كما كان قبل اتصال النون وحذفت الراء الأولى للقاء الساكنين فصار يقرن بفتح القاف فتقول في الأمر منه قرن بفتح القاف أيضا هذا ايضاح كلامه وتبين من هذا أن قرن المكسور والمفتوح لم يتواردا على فعل واحد متفق العين بل عن فعلين محتجب العين والبطم يقصى بحسب ظاهرهما انما انوار داعي فعل واحد وأجيب عنه بأن في كلامه حذف التعلق والتقدير نقل عن العرب في فعل آخر (وقوله واعتذر وقرن مقول الخ) اعترضه اعرب بأن الخبر إذا كان جرا ومجروا قدر المتعلق عاما كسكان وهو قدره هنا خاصا وهو مقول قلت هذا الاعتراض باطل وإن كان الحكم الذي ذكر في نفسه صحيحا لأن محل وجوب تقديره عاما إذا ما يكن هذا كما يدل على تقديره خاصا والافتد خاصا وفي كلامه هنا ما يدل على تقديره خاصا وهو قوله بعد نقلا (وقوله أي وكذلك قرن الخ) اعترضه العرب أيضا أن المناسب أن يقول وقرن كذلك وعلمه بما لا يظهر ثم أعرب المعرب كلام الناظم بما حاصله ان قرن الأول مبتدأ وقرن الثاني معطوف عليه وجملة نقلا من الفعل وآلف التثنية العائدة على المكسور والمفتوح نائبة خبر عن المبتدئين وفي اقرن متعلق مقالا ثم قال بعد ما مر قليلا ما قال عقبه تأملناه فوجدنا اعرابك فاسدا لأنه يقتضي ان قرن المكسور والمفتوح كل منهما سمع ونقل في اقرن المكسور وقد غمعت ان الحق خلافه فالمتعين اعراب المكودي والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ الادغام ﴾

آخر الادغام من الريادة وابدل والقلب والنقل والحذف بغير الالاهل التصريف لأن عدتهم آخر الكلام عليه في علم التصريف وتفاوتا لأن يحوز الطالب كل ما قرأه من أول الكتاب إلى هنا كما يجوز اخرف المدغم فيه الحرف السغم ثم في الترجمة حذف الواو مع ما عطفه والتقدير والتفكيك لأنه تكلم عليهما معا داخل الترجمة والادغام والتفكيك مصدران والمصدر منى والكلام ليس في المعاني وإنما هو في الألفاظ فيكون أطلق المصدر وأراد اسم المفعول على عادته أي المدغم والتفكيك (قول المكودي يقال الادغام الخ) قد استعمل الناظم في هذا النظم اللفتين

وفي الاصطلاح ادخال حرف في حرف وهو باب متسع واقتصر فيه هنا على ادغام اللتين المتحركين في كلمة واعلم أن ما اجتمع فيه مثالان في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وجائز الوجهين وقد أشار الى الأول بقوله :

(أول مثلين متحركين في * كلمة ادغم ...)

يعني اذا اجتمع في كلمة واحدة متحركان وجب ادغام الاول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الأول لان المتحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكيه وشمل نوعين الأول أن يكون قبل المثل الأول متحرك نحو ورد وظن أصلهما ردد ووطن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني والآحر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو يظن ويرد ومرداً أصلها يردد ويظن ومردد فقلت حركة المثل الأول الى الساكن قبله وبقي ساكناً فأدغم في المثل الثاني وفهم منه أن أول اللتين اذا كان في صدر الكلمة نحو دددن لا يدغم ادلا يصح الابتداء بالساكن وأول معمول مدغم ومتحركين نعمت ليلين وفي كلمة في موضع لصفة أيضاً للتين ونحو أن يكون متعلفاً بدغم والاول أظهر ثم أشار الى الثاني فقال :

(لا كمثل صفف * ودلل وكل وللب * ولا كجسس ولا كخصص أي * ولا كركب ...)

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثالان في كلمة ولا يجوز فيها الادغام الاول صفف وهو جمع صفة والصفة صفة لسرح وصفة البنيان والصفة أيضاً الظاهر الثاني ذل وهو جمع ذلول والذال المعجمة وهي ضد الصعبة يقال ذاب ذلول بيبه الذل بكسر الذال من ذواب ذال الثالث كل جمع كلمة والكلمة نوع من الثياب معروف الرابع لب اسم مفرد وهو موضع انقلابه من الصدر من كل شيء واجمع الألباب واللبب أيضاً يشد على صدر الدابة والناقة لمنع الرحل من الاستخار واللبب أيضاً ما استرق من الرمل الخامس جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جسس الشيء اذا لمس أو من جسس الخير اذا فحص عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثانی للتين عارضة نحو اخصص أي أصله اخصص أي بالسكون ثم قلت حركة المعززة من أي السابع ما كان فيه ثاني للتين زائداً لللاحق نحو هيل اذا أكثر من قول لا إله إلا الله وهو ملحق بدحر ح وانما امتنع الادغام في هذه المواضع لسبعة لمنع فيها أما الثلاثة الأول فلانها محالة لورن الأعمال والادغام أصل في الفعل فظهرت بعدها عنها وأما الرابع وهو لب فلخفة الفتحة وفي اظهره تنبيه على ضم الادغام في الأسماء لان نظيره من الأعمال وحب الادغام نحو رد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثالان متحركان فان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو أدغم المتحرك الأول

استعمل الأولى في قوله : أول مثلين متحركين في * كلمة أدغم . واستعمل الثانية في قوله : وجي افكك وأدغم (وقوله وفي الاصطلاح ادخال حرف الخ) اعترض هذا بان الصواب ان الادغام مطلقاً لا هو رفعك السان ووضعك اليه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما في الآخر (وقوله وهو باب متسع) لا يمكن في اللتين وفي المتقاربتين وفي كلمة وفي كلمتين (أول مثلين متحركين في * كلمة ادغم) (قول المسكودي أصلها ردد وظن) أي بهتج الله الأول واليون الأول فيهما من باب نصر بدليل ضم المضارع (وقوله وفهم منه أن أول اللتين الخ) فهم هذا من الناظم لا يظهر اللهم الا اذا قلنا انه يؤخذ بطريق الزوم أي يلزم من الادغام في أول الكلمة الابتداء بالساكن وهو لا يمكن وفي مفهوم قول الناظم في كلمة تفصيل حاصله ان اللتين ان وقعا في كلمتين فان كانا مثل الك في اواقع في أول الكلمة الثانية ساكناً لا يجوز عدم الادغام نحو اضرب ابك وان كان متحركاً كان المثل الأول الذي في آخر الكلمة الأولى ساكناً وجب الادغام نحو اضرب بكدا وان كان متحركاً نحو جعلك جاز الادغام والتفكيك وهنالك تفصيل آخر طويل لا حاجة له (وقوله نحو دددن) فتحتين هو اللهو والمعب (لا كمثل صفف) (قول كدي وهو جمع صفة) أي بصم الصاد وتشديد لفاء لان فعلة المصموم الفاء تجمع على فعل ويستوي فيه الصحيح والعل والمصعب كلاهما ونظير ممد وممدو حجة وحجج وقدمر قوله وفعل جمع العلة عرف (وقوله والصفة صفة السرج) قيل هي القربوس ففتح الراء وقال بعضهم هي الجلبة الذي يضم دفتي السرج ودفتا السرج حانها من الخشب أو العود (وقوله وصفة البنيان) هي المقيمة التي تكون عند البيت وهي الحشبة العليا المسماة بالعتبة على رأس البيت (وقوله والصفة أيضاً الظلة) بضم الظاء وهي ما يتقي به من الحر وفي بعض النسخ بدل الظلة الكلمة وانظر ما معناها والصفة اسم موضع في مسجد المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يأوي اليه فقراء الصحابة رضي الله عنهم واليه ينسبون الصوفية (وقوله والكلمة نوع من الثياب معروف) هو المسمى عندما نغطاء الباموسية وسترها (وقوله ما يشد على صدر الدابة) فيكون من باب تسمية الحال في الشيء باسم الحال (وقوله وهو الجاسوس) رسول الشر ضد الباموس رسول الخير (وقوله السادس الخ) جعل الموضح هذا بما يجوز فيه الادغام والتفكيك (وقوله السابع ما كان فيه ثاني للتين الخ) كلام المسكودي صريح في أن اللام هي الرائدة والصواب أن الياء هي الزائدة كما يفهمه كلام ابن هشام وصرح به المرادي (وقوله فلانها محالة لوزن الفعل) قد مر أن أوزان افعال الثلاثي أربعة عملاً بقوله :

وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

وهذه الأوزان الثلاثة هنا ليست واحداً من الأوزان الأربعة السابقة (وقوله فلخفة الفتحة) علله بذلك لانه على وزن ضرب فوزن

أبى ، كـ وأما السادس وهو اخصص أبى فلأن الحركة الثانية عارضة لأنها مقولة من الهمزة وأما السابع وهو هيل فلأن ثانياً للثلاثين زائد اللاحق فلو أدمج الحالف الملحق به فى انورن المطلوب منه موافقته وقضاء ملك فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بهوله :
(وشد فى أَل * ونحوه فك بقل قليل)

يعنى أنه قد ثبت أن مكث فى لفظ مما يجب ادغامه منها أَل لبقاء ادانعتيرت تحته وفهم من قوله ونحوه أنه سمع التفكيك فى غير أَل وذلك ثمانية ألباء أخر وهى دب الاسان إدانبت شعره فى حبيته وصكك القرس اذا اصطاك عرقوبه وضربت الأرض اذا كثرت ضبابها وقطط الشعر اشعر اذا اشتدت حمودته ولحب العين اذا التصقت وشب الدابة اذا طهرت فى وظيفتها ووزرت الباقية اذا صنف محرى لبها ونحو ذلك من الرجن إذا كثرت فيه صوته فهذه اللفاظ كلها شاذة مخمطة ولا يقاس عليها ولا فى قوله لا كل عاطفة وللعطوف عليه مخذوف والتقدير ادغم أو مثاين محركين فى كلمة معارضة لأو ان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان ويجوز أن تكون لانهية وكمثل مفعول بفعل مخذوف والتقدير لا تدغم كمثل صمف والكف فى قوله كمثل رائه كز بادنها فى قوله عروجل : ليس كمثل شىء . وما بعد صفف معطوف عليه وفك فاعل بشد وبقل متعلق بهك ثم انتقل الى القسم الثالث وهو ما يجوز فيه فك والادغام فقال :

(وحى افكك وادغم دون حذر * كذلك نحو تجلى واستتر)

ذكر الانعواصع بحور فيها الادغام واسم مكث الأول نحو حى وعى فمن ادغم نظر الى أنهما مثلاً من متحركان بحركة لازمة فى كلمة ومن دب نظر الى أن الحركة لامية كالمعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع لأن مضارعها يحيا قيل والنفكيك فى ذلك أحوذ وفى تقديمه له فى اعظم شعار بذلك الثانى نحو تجلى وقياسه الفك لتصدر الثلثين ومنهم من يدغم قيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اعجلى قيل وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع الثالث نحو ستر وهو كل فعل على وزن افعل اجتمع فيه تا آن وهذا أيضاً قياسه اسمكيت لبقى ما قبله سا كذا ويجوز ادغامه بعد قل حركته الى الساكن قبله فنذهب همزة الوصل فيصدر ستر وحى معقول بادغم وهو مطلوب أيضاً لافكك

افعل موجود فلم يبق الاعلة أخرى (وقوله النقي سا كان) هما السين الأولى والثانية التى مكثت لأجل الادغام فى الثالثة (وشد فى أَل ونحوه) (قول كدى أَل السقاء) بكسر السين هو المسمى فى العرف بالقرة (وقوله فى حيه) الخيس هو ما بين الصدين (وقوله اذا اصطاك عرقوبه) أى ضرب أحدهما بالآخر (وقوله اذا كثرت ضبابها) الضباب بكسر الضاد جمع ضرب نوع من الحيوانات الوحشية (وقوله وقطط الشعر الخ) الشعر الجعد هو الكمش كمشع السودان والشعر السبط هو المسترسل كمشع الروم والشعر المدحوخ عند العرب ما كان كمشع السلى صلى الله عليه وسلم وهو الشعر السبط الذى فى رأسه تنى واسكسار (وقوله اذا التصقت) أى الرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع فى حدقة العين تسجبه العامة بالعمش فإن سال على الحد فهو غمض ففتح العين ولحم وان جمد فهو رمص بفتح الخاء (وقوله اذا ظهر فى وظيفها نوء) أى ارتفع والوطيف هو الذراع والسق الرقيقان من الخيل والإبل وغيرها (وقوله اذا كثرت فى صوته بحة) بضم الباء وهى شىء يصيب الانسان فى حلقه يغير صوته فهذه الأفعال كلها من فعل المكسور العين ويجب فك الادغام لضرورة الشعر كقوله :

الحمد لله العلى الأجلل * الواسع الفصل الوهوب المجزل

القياس الاحل وهذا البيت حتم انوضح ولا يحى ما فيه من حسن الاحتتام كما راعى حسن الافساح بقوله : أفلى اللوم عادل . (وقوله ونحو أن يكون لانهية الخ) الوجه الأول أولى لأن حذف افعل الجروم بالالهية مخصوص بالضرورة فلا يحسن الخروج عليه حيث أمكن غيره (وقوله منعق بفك) الأولى انه متعلق بفعل (وحى افكك وادغم دون حذر) هذا البيت كأنه مستثنى من الضابط المتقدم لأن حى متوفر فيه الشروط السابقة وكذلك استتر وما نحو تجلى فدخل فيه الشرط لكونه ثنائين فيه متصدرين (قول اسكودى لأول نحو حى وعى) احتسب فيه أن لازم تحريك ثنائيهما وقرى حى بالوجهين من قوله تعالى : ويخيا من حى عن يمينه . (وقوله نظر الى أن الحركة الثانية الخ) أصناف الحركة على الحرف والافعال واجب التعبير بالحرف كفى المرادى وعمله بقوله لوجوده فى الماضى (وقوله قيل وفيه نظر) هل النظر مسمى على أن نحو تجلى يقع الادغام فيه اسداءً وبؤى بهمزة الوصل والنظر بهذا المعنى صحيح لانه لم ينقل عن أحد من الفصحاء انه أدخل همزة الوصل فى أول المضارع فلما معنى لتصنيفه والحق كفى الموضع ان الادغام فى نحو تجلى لا يكون الاوصلا ولا يكون ابتداءً قرأ البرى : ولا يعموا . ولا تبرزن . بتشديد التاء فهما (وقوله قصير ستر) (ان قلت) بأى شىء يفرق بين ستر الأصلى الذى هو فعل وبين ستر الذى أصله استتر (قلت) يفرق بينهما بالمضارع والمصدر فان مضارع الأصلى يستر بضم الياء ومصدره تستير كتشكيما وتقول فى مضارع ستر الذى أصله استتر يستر بفتح الياء ومصدره ستر بكسر السين وأصله استتر ففعل به ما قبل بالفعل ورحم الله الموضع ان لم يقتصر على التمثيل بالماضى

فهو من باب التنازع المتقدم عليه التنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال :

(وما بتاءين ابتدئ قد يقتصر * فيه على تاهكتين العبر)

هذان باب تنجى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تاء آن أولهما للمضارعة والثانية تاء فعل أو تفاعل نحو تذكر في تذكر وتيسر في تيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عده الادغام وإنه لا يجرى فيه حذف إحدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعمين المحذوفة وفيها خلاف والشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة والخاصة فيها اجتماع في أوله من المضارعة تاء آن أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه اثباتهما وادغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف أحدهما ومابتدأ وهي موصولة وصلها ابتدئ وبتاءين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله يقتصر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً يعود على تاء الضمير الرابطين الصلة والموصول على الوجهين المحرور بنى ثم قال :

(وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه يحضر الرفع قرن)

يعني أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يجب تسكينه كاتصال بعض صائر الرفع به وجب تسكينه إذا لا يتصور الادغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير مسكلم أو مخاطب أو محاطة أو نون إمام نحو رددت ورددنا ورددت ورددن وقد مثل ذلك بقوله : (نحو حالت ما حلته) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وجب الفك وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أي فك للمدغم فيه وفك الادغام ويحتمل أن يكون فك ماضياً مبنيًا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائداً على للمدغم فيه أو على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ والجملة مضاف إليها حيث واللام في لكونه

اندى يوقع في اللبس بل مثل به والمضارع والمصدر السمين لا يفسر فيهما (وقوله فهو من باب التنازع الخ) قد علمت أن المانظ لا يرى التنازع في متقدمه والأولى أن مفعول أحد الفعلين محذوف للدلالة مفعول الآخر عليه (وما بتاءين ابتدئ قد يقتصر * فيه على تاء) (قول الكودي وهو فعل المضارع الخ) (قيل) فيه تهكيت على المصنف المفتى أن كل ما ابتدئ بتاءين يجوز فيه ذلك مع أن الماضى مفتوح بتاءين لا يجوز فيه ذلك نحو تتابع ماضى مطاوع بابع (وأجيب) أن أول كلامه وإن اقتضى ذلك لكن ذكر تنجى قبل والمثل بعد يخصص كلامه (وقوله تذكر الخ) ومنه مثل المانظ بتين بفتح الياء المشددة وضم النون مضارع تبين وأصل المضارع تبين ساءين والعبر جمع عمره (وقوله والشهور أنها الثانية) هذا مذهب سيبويه والجمهور وعلّة ذلك أن اشقل أنما حصل بالثانية وتعليل الكودي يناقض بأن الثانية قد يكون لها معنى أيضاً وهو المصاوعة نحو تتعلم مضارع تعلم مطاوع علم فالتاء الأولى تفيد معنى المضارعة والثانية تفيد المصاوعة حذف أحدهما يعني معنى فالأولى التعليل بالاستتقال وإذا حذف محذوف الثانية أحدث صورة الماضى والمضارع وفي ذلك ألغز العلامة الأديب أبو الريح سيدي سلمان العلوي أشهر بالحوات بقوله :

يا نيبها ما له في * كل فن من مضارع

أي فعل ليس يدري * ماض منه من مضارع

فأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج بقوله :

أيها المهدي بدائع * هي في الدهن ودائع * مابه جئت توفي * في نساء وهو ذائع

أشدها في قراءة التفسير عند قوله تعالى في النساء : إن الذين توفاهم الملائكة . بعد أن شاذ يبق الملعز وسبقه إلى الجواب العالم العلامة المحقق القهامة سيدي علي بن مسودة رحمه الله بقوله :

ما به جئت تجلى * عرفه كالمسك ضائع * والذي يخفى عليه * عمره في اللهو ضائع

(وقوله ثلاثة أوجه اثباتهما الخ) يعني مع عدم الادغام وإلا ففيها في الوجه الثاني الذي فيه الادغام هنا ثابتان أيضاً (وقوله والرابط بين الصلة) هذا سهو منه رحمه الله لأن العائد على الموصول هو نائب فاعل ابتدئ وصوابه والرابط بين المبتدأ والخبر (وفك حيث مدغم فيه سكن) (قول المسكودي وجب تفكيكه) أي وجب التفكيك لأن ثاني اثنين فديسكن فيتعذر الادغام فيه لما قرر أن الحرف الثاني المدغم فيه لا يكون إلا متحرراً (نحو حالت ما حلته) هذا دعاء من المصنف لقاريء كتابه ومتهم خطابه أن يفتح له في تحصيل العلوم ويتيسر عليه الادراك والفهم ولعلّى حلت ما حالته من مراتب العلم السامية ومقاماته الرفيعة العالية فتكون من الحلول في المكان بمعنى النزول والاقامة به فيكون في الفعل استعارة تبعية وذلك أن الناظم شبه حيازة مسائل العلم بالحلول في المراتب العالية ثم استعير اسم المشبه به للشبه واشتق منه الفعل وفي اسناد ثاني الفعلين إلى ضمير العظمة اظهار للتحدث بنعمة الله الذي جعله من أهل

معلق بك وأقر في موضع خبر السكون ويغضرم متعلق باقترن ثم قال : (وفي * جرم وشبه الجزم تخيير قفى) يعنى أن المدغم فيه راسكن في حرم نحو لم يرد أوى شبه الجزم وهو الوقف نحو رد جاز فيه وجهان بقاء الادغام والتفكيك نحو لم يرد وأما جعل فعل لا يسبها بالحرزوم لأن حكمه حكم لمنازع فهو شبه به ويانزى فعل الأمر احتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كما في جرح والتفكيك لاهل الحجاز والادغام لغة تميم وبلغة اهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو : ومن يرتدد منكم عن دينه . ولا تمنن تستكثر . وهو في القرآن كثير ومما جاء فيه مدغم ما قوله تعالى : ومن يشاق الله . في الحشر عند جميع القراء . ومن يرتدد منكم في قراءة ابن كبر وأبى عمرو والكوفيين وأما خبر الدخول لأن التكلم به يحوز به ان يتكلم بالمتين معاً لأن العربى الذى سته التفكيك عبر بحيز ذمه لا يبطى به إلا مضمكاً وكذلك انى له الادغام لا يبطى به إلا مدغماً وبغير مبتدأ وخبره في حزم وقفى في موضع السب التحيز وهو قفى سبع * ثم ان ما ذكره في الأمر من جواز الفك والادغام يوم ان ذلك حائز في أفعال به في التعجب

مدرسة في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : اس ما من لم تعلم ما علم . أى يعتقد أن الله عظمه بالعلم وليس مراده ذلك الكبرياء حرام وحاشا المصنف مداه ويؤخذ من اسناد انفع الأول إلى التاء والثاني إلى النون ان مرتبة المعلم أفضل من مرتبة المعلم ولا يساويه وقد رجح كثير من العلماء حتى المعلم على الوالد وقد قيل :

إنا أفادت اسات مائة * من العالم فأدمن شكره أبدا

وقل فلان حرام الله صالحة * أفادتها وألقى السكبر والحسد

وعن الله قفى لا يطيب أحدهما علم بالملك وعر فيلج ولكن من طامه بدل وضيق للبشر وخدمة العلماء أفصح . فلهذا درناظم ما أحسن ما أتى به من حسن ختام إذ هذا اللتال هو آخر الأمثلة ونأمل حتمه أيضا بقوله : هلم فقيه اشارة حسنة وان العالم مطلوب بالثباته تعلم وأداه وبإليه (قول الكودى متعلق بك) الأولى أنه متعلق بسكن لأنه على المحووب السكون (وفي * جزم وشبه الجزم تخيير قفى) (قول الكودى وهو اوقف) أى السكون وعمر عنه ما يوقف لأن الوقف الأصلي لا يكون إلا بالسكون وليس إلا ان الأمر لا يسكن إلا وقفاً وانما خص شبه المنزع بالأمر لأنه على السكون مع أن القاعدة أن الأمر مبنى على ما يحزم به مضارعه لأن المراد بالمضارع هنا المجرى الآخر الذى فعله شيء وهو إنما يحرم بالسكون (وقوله لأن العربى الذى لغته التفكيك غير مخير الخ) هكذا في غالب النسخ لازم اهله قبل ان يشبا فيكون علة لما قبله وغير مخير بزيادة غير خبر ان وفى بعض النسخ لا ان العربى الذى لغته التفكيك غير المخير الخ بل بالنافية قبل ان وحذف غير قبل قوله مخير فيكون غير بالرفع خبر ان ومآل النسختين واحد وهذا الكلام كله من الكودى غير صواب لأن السواب ان العربى ينطق بغير لغته واللمنوع انما هو نطقه بالحقن (تسمى) حكاية جرت عادتهم بذكرها هذا لما سمعها بقاها صاحب الامس المطرب عن الفقيه البوعصاى فى ترجمته وذلك أن بعضهم سأل الفقيه المذكور عن حركة آخر الفعل المضارع المجرى والماء فاف الآخر وعن الأمر منه نحو لم يشد وشد فقال ان لهذه المسئلة قصة انفتحت للراعى رحمه الله مع بعض أصحابه قال الراى كان لى صاحب فى خواص الملك فسألى يوم عن الفعل المضارع المحزوم المضعف وعن الأمر منه قلما شرعت فى الجواب فهت منه كأنه انما سألى مختبراً ما عندى وإنما غير مخرج إلى حوائى فسكت عنه عاداً سؤال مراراً خلقت يميناً معظلة أن لا أخبره حتى ينزل من موضع عال هو به ويعمد على الأرض وسط الممرسة من غير حائل يبيه وبين الأرض ويخضع لى كما يخضع الصبي لمؤدبه وإلا فهو لاء العلماء فهم كفاية عى فى هذه المسئلة وغيرها فردد رحمه الله الأمر فى نفسه مراراً وأطرق ثم قال لا بأس بالدخول فى طلب العلم فانه عز على الحقيقة ثم فعل ما طلب منه والطابة يطرون فقلت يا عبد الله لم تجبى هذه المسئلة رخصة وسأحدثك كيف استوفيتها اعلم أنى رحلت يوماً لثيحا وسيدنا أنى الحسن بن محمد الأندلسى العربى نطلى رحمه الله وكان فقيراً مقلاً وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقل الخطب على حمارين لهما وكان أبى باحراقى سوق القماش فكنت أخدم الشيخ خدمة العيد الناصحين فأتيته لصبيحة يوم بارد فقلت هل من حاجة قال نعم ليس عندنا ماء ثم أخرج إلى مطلا من نحاس وقلة يسعان أربعين رطلا من الماء والماء من بيته على مسافة بعيدة فأتيب بنحو اثنتى عشرة نقلة حتى امتلأ الزر وجميع أوانى الدش ثم سلب عليه وأردت الخروج وأما فى غاية من التعب وقد ابتلت ثيابى وامتلأت بالطين وأناأر بعد من البرد لما رأى ما نى قال انعد حتى أعطيك مسئلة جليلة فعدت معه فقال ذكر صاحب الدار المسكنون أنه وصل رجل إلى اشبيلية بقصد قراءة الحديث على أبى بكر الحافظ فما قرأ عليه قوله صلى الله عليه وسلم : من تصفر الشمس . وفى الحلقة جماعة من الطلبة فهم أبو بكر الشلوين فقال الشيخ كيف تصبطون لراى من قوله ما لم تصفر الشمس فقالوا بأجمعهم : الفتح ما عدا أبى بكر فانه بقى ما كتبا فأنشد الشيخ :

(أحصى من السكينة الخاصة * كما أفضى غنى بالخاصة)

[illegible]

أى كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير انشوب بالخاصة وهى ضد انى من قولهم افنضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على نظما والخالصة مفعول أحصى والجملة من أحصى فى موضع الصفة لظا وغنى مفعول ناقضى وبلا متعلق بناقضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحطى بالطاء فأكرت ذلك عليه فقلت له مامعناه وما اعرا به فقال معناه انه يقول لخالصة أحطى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخالصة فالخالصة على هذا مبتدأ وأحطى خبره فقلت له ألى الخالصة لماذا هى فقال للعهد فقلت له وأى عهد تقدم فى هذا النظم ذكر فيه الخالصة فقال لى اجعلها للغلبة فقلت ما فيه ألى للغلبة منحق بالعلم ولم يسمها النظم خالصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخالصة من الكافية ثم قلت له ماموضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعهد استثنائية فقال لا يلىق أن ينسب ذلك الى النظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى أنه أحصى وان كتبه بالطاء سهو منه ثم قال :

(فأحمد الله مصليا على)

أن يكون أحصى اسم تفضيل معنى وصناعة أم معنى فلا أنه يقتضى أن تكون الألفية جمعت ما فى الكافية وزاد عليها وهو باطل لأن ما فى الألفية على النصف أو أكثر قليل مما فى الكافية لأن هالك أشياء كثيرة فى الكافية لم تذكر فى الألفية وأما صناعة فلا أن اسم التفضيل إنما يلى من الثلاثى المجرد وأحصى الماضى الصوغ منه اسم التفضيل من يد الصواب مامر من أن أحصى فعل ماضى (وقوله أى كما أخذ من مسائل الخ) الأولى أن الكاف هالتفصيل كفى قوله تعالى : وذكره كاهدا كم . أى لأجل هدايته إياكم فكان الصنف قال سبب اقتضارى على ما فى الألفية وان كانت الكافية أكبر وأكثرفائدة منها كون الألفية افتضت وحازت على كل صائب بالخاصة وفقر فلا توقف على معنى الكافية انصر المهم (وقوله أى عهد تقدم الخ) هذا فيه شىء لأن اصواب أن العهد اما ذكرى كقوله تعالى : كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى فرعون الرسون . فالرسول الأول ولأنه هو موسى عليه السلام وإمان يكون حضورا كقوله تعالى . اليوم اكملت لكم دينكم . أى هذا اليوم الحاضر وكذلك يقال هان أن ألى فى الخلاصة للعهد الحضورى أى الخلاصة الحاضرة ويكون الرد بهدا على شيخه باطلا وان سلمه شيعة وحيث فلا يحتاج لما بعده فالصواب أن النظم سماها الآن بالخالصة ويرحم الله من قال مشيرا إلى أنها تسمى الخلاصة مع مدحها بقوله :

يا عائبا ألقىة ابن مالك * وغائبا عن حفظها وفهمها

أما تراها قد حوت فصائلا * كثيرة فلا تجو فى حكمها

وازجر لمن جادل من بحفظها * برابع وخامس من اسمها

بمعنى أنه لأنه بمعنى سكت (وقوله ملحق بالعلم) . لحق أن ما فيه ألى للعبسة علم لا ملحق به فقط (فأحمد الله مصليا) الغاء بسببية أى فبسبب كون الله من على باتمام هذا الألف الذى لا ينقطع . حره بالموت فأما أحمد الله وفى الحديث : إدامت ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة حسنة أو لوجه صالح يدعوله أو علم ينفه فى صدور الرجال : وهل الدريس أو بالثألف وهو أباغ وعدل عن الشيعة لثألة للحمد المشهورة وهى الجملة الاسمية للفتنح بها كتاب الله تعالى مع أنها مشتملة على نكت بديعة اظهارا لولاية ذلك بنفسه تحقيقا لمقام العبودية وانما لم يقل فحمد لما فيه من احتمال التعظيم لما فى مقام العبد مع ربه الذى تناسه البذل والاضوع ولم يقل حمدت لأن لقص أحمد المضارع فبعد أنه ما تحدثت نعمة إلا وهو محمده عليها بخلاف لو عبر بحمدت فلا يفيد ذلك ولم يقل الله أحمد مع أن تقديم العمول يفيد الاختصاص والاهتمام لأن المقام ، قام أحمد فهو الذى ينفعى أن يقدم على قياس ما قيل فى قوله : اقرأ باسم ربك . قدم الأمر بالقراءة على اسم الله ثم الجملة محتملة أن تكون إنشائية أو خبرية وفى كل بحث مذكور فى محله وآتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحمد لامور نفيسة مرت صدر الكتاب فراجعها ولأن بها تجاب الدعوة وفيها رضى الرحمن وتعال السعادة من الله والرضوان فقدم أوحى الله إلى موسى عليه السلام أحب أن أكون اقرب إليك من كلامك إلى لسانك ومن وسواس قلبك إلى قلبك ومن روحك إلى ذنك ومن نور بصرك إلى عينك قال نعم باربى قل فأكثر من الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ولأنه صلى الله عليه وسلم هو أصل الكون ولولاه لم يكن فلك دوار ولاشمس ولا أقمار ولا بن العارض رحمه الله تعالى :

لولاك يا أحمد المحمود ما طلعت * شمس ولم تخرج الدنيا من العدم

ولابن وفارحه الله تعالى : روح النعى قطب العوالم كلها * لولاه ماتم الوجود لمن وجد

ولأنه صلى الله عليه وسلم هو السبب فى أعمال البر الصادرة من جميع العالمين قال تعالى : واملكت لهنى إلى صراط مستقيم . ولذلك كانت أعمال الصالحات كلها فى ميزانه صلى الله عليه وسلم ولذا قال البوصيرى :

والمرء فى ميزانه أتباعه * فاقدر إذا قدر النى محمد

وذهب جماعة من المؤمنين أنه صلى الله عليه وسلم معجزة لئلا ينكثوا وفاءه إياهم حينئذ مع أنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ولا معون ما ينهاهم بأخلاقه على الله عليه وسلم قال تعالى : ما زاغ البصر وما طغى . ويدل ذلك لهذا أن اللوح والقلم مستمران من علومه صلى الله عليه وسلم وبه علوم آخر متزايدة أبداً ولم يصيرى رحمه الله :

لك ذات العلوم من عالم الغيب * سم ومنها آدم الأسماء

وقال أيضا رحمه الله : فإن من جودك الدنيا وضربها * ومن علومك علم الموح والقلم

[illegible]

(١) (قوله وهي أن شجرة الخ) كذا بالأصل ولعلها رواية أو مختصرة من رواية وإلا فالمشهور أنه رأى كأن سلسلة من فضة خرجت من طهرها عرفت في السماء وطرف في الأرض وطرف بالشرق وطرف بالمغرب ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور فإذا أهل الشرق ولعب كأنهم يسمعون بها قصفها فعدت له عولود يتلاق بهم أهل الشرق وأهل المغرب ويحمده أهل السماء والأرض اه وأما قوله حتى أتى الله رجاءه فليس من تعلقات الروايات بل مرتبط بما ورد من أن جده عبد المطلب لما سمى بهذا الاسم الكريم قيل له لم سميت به محمد وليس اسماً لأحد من آبائك فقال اني لأرجو أن يحمده أهل السماء والأرض فحقق الله رجاءه الخ فليحذر اه

جری صاحب الکشف فی غیر مہر * ولا حرج علیہ اعمی وأعرج

وذلك لأن وصف الرسول الذي هو جبريل بالأوصاف المذكورة مبالغة في كون المرسل له وهو النبي ﷺ انصف عاهو أعظم
مها والخلاف في كون اللائكة أفضل أو الرسل أفضل إنما ذلك فيما عداه ﷺ في النسب قال موسى عليه اسلام يارب أنا كليماك
ومحمد ﷺ حبسك فما العرق بين الحبيب والكليم فقال تعالى الكليم يعمل برضى مولاه والحبيب يعمل مولاه برضاه والكليم
يحب الله والحبيب يحبه الله والكليم يأتي الى صور سيده ثم يحس واحبب بام على فراشه فأتى به جبريل الى مكان في طرفه عين
لم يبلغه أحد من الخوفين * وفي الحديث انه عليه السلام أمر من يقش له في خاتم لا إله إلا الله فلما صنع له الخاتم ونقش عليه
لا إله إلا الله وآتى به الى انبياء ﷺ وحده متقوشا لا إله إلا الله محمد رسول الله فجاءه جبريل عليه السلام وقال إن الله تعالى بقرئك
السلام ويقول لك أنت كتبت أحب الامماء اليك وهو كتب أحب الخلق اليه * وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن يهوديا
نظر في التوراة فوجد اسم محمد ﷺ في أربعة مواضع فكشط اسمه ومحاه ثم طر في اليوم الثاني فوجده في ثمانية مواضع فمعهج
من ذلك ثم محاه ثم نظر اليه في اليوم الثالث فوجده في اثني عشر موضعا فرحل من الشام الى المدينة فوجده ﷺ قد مات فقال
لعلي أرتي ثوب محمد ﷺ فأخرجه له وشمه وقام عند القبر الشريف وأسلم وقال اللهم ان كنت قبلت إسلامي فاقبض اليك فسات
فغسله على وكفنه وصلى عليه ودفنه بالبيع (وآله العتر الكرام) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على النبي ﷺ ادشنا لقوله ﷺ
حين قالوا له كيف نصلى عليك قل: قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ولقوله عليه الصلاة والسلام: إياكم والصلاة ابتراء فتوا
وماهى برسول الله قل أن تصلو على دور آلى. والخلاف في أصله وفي اشتقاقه وفي معناه تقدم في أبواب الكتاب فلا يطيل به * عن
جابر عنه عليه السلام: ان لله خلفى وخلق سابا من نورين بين يدي لعرش نسيح الله وقدره قبل أن خلق آدم بألف عام فخلق
آدم أسكسا في صلبه ثم قلما من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكسا في صلب ابراهيم ثم قلما من صلب طيب وبطن طاهر حتى
أسكنا في صلب عبد المطلب ثم افترق النور في عبد المطلب فصار ثلثه في عبد الله وثلثه في أبي طالب ثم اجمع النور في ومن
على في فاطمة فالحسن والحسين نوران من نور رب العالمين * وفي الحديث ان الله فطم ابنتي فاطمة وولديها ومن أحبه من
النار * وفي الحديث من مات على حب آل محمد مات شهيدا ألا ومن مات على حب آل محمد مات كافرا ولم يسم رأته حبة وقد
قال بعض المفسرين في قوله تعالى: مرج البحرين يلتقيان على وهطمة بينهما برزخ أى حاجر وهو التقوى لا يعبر أى لا يعبر على على
فاطمة ولاهى عليه يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان يعى الحسن والحسين ويكفيت ان الله تعالى قال قل لأناس لكم عليه أحرا إلا النودة
في القربى ويكفيت ان الله عليه السلام قال فيهم هؤلاء أهل بيتي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم وقل اللهم هؤلاء
أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم بطهرا وقال إن نارك فكم الثقيل أحدها كتب الله والآخرة هل يبقى أذكركم الله في
أهل بيتي قلنا ثلاثا * وفي الحديث من صضع الى أحد من أولادى معروف فمحر من مكافئه في الدنيا كت أن المكافئ له يوم
القيامة * وقال عليه السلام الولد رمانة من الله قسمها بين العباد ورمانة من الدنيا الحزن والحسين * وفي الحديث ان فاطمة
أمت الى النبي ﷺ وقالت يا رسول الله ان الحسن والحسين غاب فقال جبريل يا محمد انهما بموضع كذا قد وكل الله بهما ملكا يحفظهما
فقام النبي ﷺ الى ذلك المكان فوجدهما عيين معتقين قد جعل الملك أحد جناحيهما قراشا والآخر غطاء فقبلهما النبي ﷺ
وجعل أحدهما على عاتقه الايمن والآخر على عاتقه الايسر فلقيه أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقال له ناولني أحد الصبيين لأحمله
عك فقال له ﷺ نعم انطى مطيها ونعم الراكب ان فمادخل المسجد قال يومئذ المسلمين ألا أدلكم على خير الناس جانا وحددقلوا
نعم قال الحسن والحسين جدهما رسول الله ﷺ وحدثهما خديجة ألا أدلكم على خير الناس أنا وأما فاولع قال الحسن والحسين أوهمي على
وأهمي فاطمة ألا أدلكم على خير الناس عما وعمه قالوا نعم قال الحسن والحسين عمنهما أم هانئ ألا أدلكم على خير الناس
خالا وخالة قالوا نعم قال الحسن والحسين خالهما القاسم ابن رسول الله ﷺ وخالهما زينب بنت رسول الله ﷺ * وعن عبد الله بن المبارك
أن بعض الصالحين كان يحج كل عام فخرج في عام للحج الى سوق بغداد فحسبانه دينار يتجهز بها للحج فقالت له امرأة ناشريه وعدى
أيتامها أكلوا منذ أربعة أيام فدفع لها الدينار ولم يحج ولما رجع الحجاج خرج ملاقاتهم فكلما قال لواحد قبل الله حجت يقول
له وأنت تقبل الله حجتك فتعجب من ذلك فرأى النبي ﷺ في تلك الليلة في المنام فقال لا تعجب من تهنته الناس لك بالحج فاني سألت الله
أن يهتة الناس بك

لسمرقند وجعلت أولادها في المسجد وخرجت تطلب لهم طعاما فرائت كثيرا من المسلمين قطبت منه الطعام وقالت له انى شريفة فقال لها اقمى البينة فقالت له انى غريبة فسمعها بجوسى فأطعمهم وأولادها فلما كان الليل رأى المسلم كأن القيامة قد قامت ورأى النبي ﷺ وعنده قصر من الزبرجد فقال يا رسول الله ان هذا القصر فقال لرجل مسلم فقال أنا مسلم فقال أقم البينة فتحير الرجل فقال قصدتك امرأة شريفة وقالت لها اقمى البينة فاستيقظ فسأل عن الشريفة فقيل له بدار الجوسى فأتى اليه وقال خذ ألف دينار وارك لي الشريفة وأولادها فقال له لا أبيع قصرا بين يدي النبي ﷺ بألف دينار فقد رأيت ما رأيت وأسلمت البارحة أنا وأهلى ثم ان أولاد المصطفى عليه السلام لا يحتاجون الى علامة كالسامة الخضراء التي يتخذونها بمصر وقد در ابن جابر الأندلسي إذ يقول :

جعلوا لأبناء الرسول علامة * إن العلامة شأن من لم يشهر
نور النبوة في كريم وجوههم * يغنى الشريف عن الطراز الأخضر

ويرحم الله مولانا الجد إذ يقول :

نور النبوة في كريم وجوههم * يغنى عن العمة الخضراء والعلم
قل لمن يطلب التباسه بهم * الورد يمتاز بالسما من السلم

وبالحقيقة فأدنى انتساب اليه ﷺ يحصل به القوردينا وأخرى سيما من كان بضعة منه * ففي الحلية لأبي نعيم أن ابن عمر رضى الله عنهما كان جالسا فقال له رجل يا أبا عبد الرحمن وددت انى رأيت رسول الله ﷺ فقال له ابن عمر ما كنت تصنع قال أو من به وأقبل بين عينيه فقال له ابن عمر ألا أبشرك قال بلى يا أبا عبد الرحمن قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ما اختلط حي بقلب امرئ إلا حرم الله جسده على النار (وصحبه) خص الصحابة بعد الآل لأنه ما من خير وصل اليها وبلى إلا وهم السبب فيه وشكر الوسائط واجب على أن من اقتدى بواحد منهم سلك طريق البجاة * وفي الحديث: الله في أخصائي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم. وفيه أيضا: أخصائي كالجموم بأهم اقتديتم اهتديتم والصحبة عند الأخفش جمع صاحب كركب وراكب وعند سيبويه اسم جمع لا مفرد له من لفظه وقد مر أن الصحابي من اجتمع مؤمنا بمحمد ﷺ ومات على ذلك سواء رآه أو لم يره اجتماعا متعارفا فن لم يجتمع به أصلا أو اجتمع به قبل البعثة كجيرا الراهب أو اجتمع به كفرا وأسلم بعد الاجتماع كرسول قيصر ولم يجتمع به بعد الاسلام فلا يعد واحد من ذلك الصحابة وكذلك من اجتمع به من الأنبياء ليلة الاسراء أو من الأولياء بعد موته ولو يقظة فلا يعد من الصحابة إلا عيسى عليه السلام فانه من الصحابة لأنه اجتمع به اجتماعا متعارفا وهما في حال الحياة فيعدم من الصحابة لأنه ينزل في آخر الزمان ويحكم بشريعة النبي ﷺ * وزيادة ومات على ذلك لابد منها لأن من ارتد من الصحابة ورجع الى الاسلام بطلت محبته لأنها داخلية في العمل المشار له بقوله تعالى : لنن أشركك ليحيطن عملك . وما قيل انه يلزم على هذا أن لا تتحقق الصحبة إلا بعد الموت يقال عليه ان الحد انما وقع بعد موت الصحابة واشراضهم (للمنتخبين) أى المختارين لأن الله تعالى ما جعلهم أصحاب نبيه الا بعد اختيارهم وتفضيلهم على سائر الأمة ولهذا ورد أن مطلق الاجتماع بالنبي ﷺ ولو لحظة يكفي بخلاف الاجتماع مع غيره فلا بد من طوله (الحيرة) بكسر الحاء وفتح الياء ان جعلناه مصدرا كما لا يخفى كان على حذف مضاف على ما للبصريين أو يؤول بالمشق على ما للسكوفيين وكذلك إن جعلناه اسم مصدر على ما للجوهري وصاحب الخلاصة وكلام كندى ربما يشعر بالفرق باعتبار الوصف مع أنه لابد من التأويل جعل مصدرا أو اسم مصدر وقيل انه لا حذف ولا تأويل بل على جعل العين نفس العين مبالغة مجازا وادعاء وفي قوله للمنتخبين الحيرة اشارة الى أن الصحابة أفضل هذه الأمة على الاطلاق إذ كل نعمة وصلت الى هذه الأمة فهم الواسطة العظمى فيها بعد المصطفى عليه السلام فهم بلغوا لنا عنه الأحاديث والآثار وأخباره وأفعاله وغير ذلك حتى أخذ العلماء مما روى عنه عليه السلام المذاهب وبنوها على مقتضى الشريعة فكل فضل ورد في العلم وأهله قلهم حظ وافر منه ففي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : من سلك طريقا يطلب بها علما سلك الله به طريقا الى الجنة وان اللاتكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع . وان العلماء ورثة الأنبياء ولا يرثون منهم دينارا ولا درهما وانما يرثون العلم وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب . على أن العلم النافع هو الذى يعمل الانسان به ولذا قيل كما مر العلم لا ينفع الا إذا به عملت الخ وإذا سئل عما لا يدري قال لا أدري فانها نصف العلم فقد ورد أن النبي ﷺ سئل عن خير

لما كمل مراده ختم كتابه بحمد الله وبالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصلينا حال من الضعيف في أحمد وخير نبي بدل من محمد وأرسلا في موضع الغت لني والغرجع أغرو هو نعت لآله والبررة جمع بار والشيخين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسم من قولك اختاره الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتا للشيخين لأن المصدر يوصف به الفرد والمثنى والجمع وقد جاء الاخبار به عن الفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين (قال المؤلف) خار الله له ولطف بناوبه وبجميع المسلمين قد أتينا على ما أردنا من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب بخاتمة شرعا مكمل المقاصد مسهل المعاني والفوائد وينتفع به البادي ويستحسنه الشاदी موافقا لما رويته موافقا لما أردته من اختصاره وقصدته فالحمد لله على ما منحه من التبصير والتسهيل وفتح من التبصرة والتكميل وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

البقاع وشرها فقال لا أدري فسأل جبريل عليه السلام فقال لا أدري حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه أن خير البقاع المساجد وشرها الأسواق * وعن ابن عون أنه قال كنت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاءه رجل فسأله عن شيء فقال لا أدري فقال دفعت اليك من مسافة بعيدة ولا أعرف غيرك فقال القاسم لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي فوالله لا أحسنه * وسئل مالك عن مسألة فقال لا أدري فقال الرجل ومن أسأل وقد أتيتك من مسافة بعيدة فقال إذا رجعت الى أهلك فقل لهم سألت مالكا عن مسألة فقال لا أدري * وعنه عليه السلام العلم ثلاث كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري أى قول العالم لمن سأله عما لا يعلم لا أدري ومن أخطأ لا أدري أصيبت مقاتله وأنجزه من هو دونه فقد ورد أن ابن العربي كان راكبا في سفينة فهاج البحر فقال اسكن يا بحر عليك بحران بحر من الولاية وبحر من العلم فأخرجت دابة رأسها من البحر فقالت له ماتقول في امرأة مسخ زوجها أعتد عدة الوفاة أو الطلاق فلم يجد جوابا فقالت له أنا أعلمك ان مسخ من جنس ما فيه روح اعتدت عدة الطلاق وان مسخ تمالا روح فيه اعتدت عدة الوفاة وقد ورد أن مقاتل بن سليمان داخلته يوما امة العلم فقال سلوني من العرش الى أسفل الثرى فقام رجل وقال لا أسألك الا عما ذكره الله في كتابه ما كان لون كلب أصحاب الكهف فلم يجد جوابا وينبغي للعالم إذا كان يشار اليه أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة لأنه إذا وضع في قبره ساء ذلك على أن الانسان ولو بلغ في العلم ما بلغ سبقه من هو أعلم منه قال تعالى : وفوق كل ذي علم عليم وقد قيل :

وقل لمن يدعى في العلم منزلة * علمت شيئا وغابت عنك أشياء

(واعلم) أن الاقدمين ما بلغوا الرتب العالية إلا بالتواضع وعدم الدعوى فقد ورد أن محمد بن جرير الطبري ألف التفسير في ألف مجلد ضخمة وكان يحفظ من متن العلم ما يحمله مائة بعير وكان ابن الأباري يحفظ في كل جمعة ألف كراسة وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن في ليلة واحدة وكان الامام الشافعي ماسمعا شيئا الا حفظه * وإياك يا أخى والحسد فان الحسد لا يسود قال تعالى :

ومن شر حاسد إذا حسد . وقال تعالى : أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله . وفي التسهيل وإذا كانت العاوم منحا إلهية

ومواهب اختصاصية فقير مستغرب أن يدخر لبعض النأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين وقد وردت في

ختم المجلس آثار * منها ما رواه الترمذي وغيره أن رسول الله ﷺ قال ما جلس أحد في مجلس

فكثرت فيه لفظه فقال قبل أن يقوم من مجلسه سبحانه ربى ظلمت نفسي وعملت

سوأ فاعفرت لي فانه لا يفقر الذنوب إلا أنت ألا عفر الله له ما

كان في مجلسه * وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه

من أراد أن يكتب بالكمال الأول فيمكن

آخر كلامه إذا قام من مجلسه سبحانه

ربك رب العزة عما يصفون

وسلام على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين

﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن حمدون على شرح الامام للسكودي رحمه الله ﴾

أفضل التفضيل	٢	الاخبار بالذى والالف واللام	١٠٤
النعى	٧	العدد	١٠٧
التوكيد	١٤	كم وكأين وكذا	١١٤
عطف البيان	١٨	الحكاية	١١٥
عطف النسق	٢٠	التأنيث	١١٩
اليدل	٢٩	المقصور والمدود	١٢٢
الذراء	٣٢	كيفية شبة المقصور والمدود وجمعها تصحيحا	١٢٤
فصل	٣٧	جمع التكسير	١٢٨
النادى المضاف الى ياء التكلم	٤١	التصغير	١٤١
أسماء لازمت النداء	٤٢	النسب	١٤٨
الاستعانة	٤٤	الوقف	١٥٦
التدبة	٤٦	الامالة	١٦٣
الترخيم	٤٩	التصريف	١٦٩
الاختصاص	٥٥	فصل في زيادة همزة الوصل	١٧٨
التحذير والاعراء	٥٦	الابتنال	١٧٩
أسماء الافعال والاصوات	٥٩	فصل	١٩٠
نونا التوكيد	٦٣	فصل	١٩١
مالا ينصرف	٧٠	فصل	١٩٥
اعراب الفعل	٨٣	فصل	١٩٩
عوامل الجزم	٩٣	فصل	٢٠٠
فصل لو	٩٩	الادغام	٢٠٢
أما ولولا ولوما	١٠١		

الإلهام والمرحان

فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ

إماما المحدثين

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزِبَةَ الْبَخَارِيُّ
وَأَبُو الْحَسَنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقَشِيرِيُّ النِّسَابُورِيُّ
فِي صَحِيحَيْهِمَا الَّذِينَ هُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ الْمَصْنُوفَةِ

وضعه

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي اتفق عليها إماما المحدثين : الإمام البخاري والإمام مسلم
وقد أجمع المحدثون والحفاظ على أن أصح الأحاديث ما اتفق عليه الشَّيْخَانُ .

وقد سلك في تأليفه مسلكا حميدا جامعا للفوائد حازا للرضا حيث توخى في ترتيب
كتابه ترتيب صحيح الإمام مسلم ؛ وأخذ أسماء كتبه وأبوابه مع أرقامها ؛ وأخذ من صحيح
البخاري نص الحديث الذي وافقه مسلم عليه .

وقد قيد متن الحديث بالشكل الكامل ووضع عليه مؤلفه شرحا لطيفا يحل ألفاظ الحديث
ويبين ما فيه من الفوائد بعبارة سهلة خالية من التعقيد . وبالجملة فهذا الكتاب العظيم يتنى
القاري عن البحث في بطون الكتب المطولة ومراجعة الشروح الواسعة الكبيرة وبوفر على
القاري وقته . وهو مطبوع طبعا حسنا على ورق صقيل جيد . ويقع في ثلاثة أجزاء من
القطع الكبير .

يطلب من

دار الخزانة الكعبة الحريمية

عيسى الباني الحلبى وشركاه